

﴿ فهرست الحزء الثاني ﴾

٧٤٧ في النكاح الموقوف ٥٥٧ والمر لازم ٣٩٣ في العيوب التي ينفسخ ما النكاح ٣٠١ في ذكر الكفاءة وأحكامها ٣٧٧ فيا توجب القساخ النكاح ا ٣٤١ في حكم الجلم بين الأختين في الوطء والملك ٣٤٦ الاختلاف بين الزوجين في النكاح ٢٥٩ في حكم الاماء في الوطء من لحوق النسب سهم فصل يحتص بأمة الابن ا ١٩٠٩ في أحكام وطء الأمة المشتركة ١٩٩٩ باب الفراش ١٨٨٠ كتاب الطلاق ١٩٩٧ ومشروط الطلاق الح ٤١٧ في حكم الحلف بالطلاق ٢٥٥ في حَكُم الطلاق الذي يوليه الزوج غيره ٣٣٠ باب الخلع . ٥٥ في حكه و لفظه وعوضه سه؛ في أحكام الطلاق وهي عشرة ١٥٥ ولا ينهدم من الطلاق إلا ثلائه المروع بابالعدة عروع فيأحكام عدة الطلاق الرجعي ا و العدة عن الوقاة إلاع العدة عن فسخ ٤٧٩ في الرجعة وها يتعلق بها ورع باب الظهار و، م باب اللمان ١٩٥ باب الحداثة ١٣٧ باب النقات ا ٥٥٧ والضيافة على أعل الوسر ٥٥٨ باب الرضاع

كتاب الصيام أثواع الصيام عشرة بجب الصوم والافطار لأحد خسة أساب يستحب صوم وم الشك ٨ بحب تجديد النبة ١٩ فيا غسد الصوم ٣٣٧ شروط الندر بالصوم ١٣٧٧ في أحكام نكاح الذكور من الماليك ٧٤ إب الاعتكاف ٩٩ ويفسد الاعتكاف ٢٣٧ في نكام الاناث من الماليك ٧٥ في صوم التطوع ٨٠ كتاب الحج ٢٣٦ في أحكام الأمة المزوجة ٧٣ ومناسكه عشرة الأول الاخرام ٧٤ صفة التلبية بعد الاحرام ٧٩ ميقات الحج ٨٤ في عظورات الاحرام ١٥٥ باب وعلى واهب الأمة ١٠٧ محظور الحرمين ه. ١ النسك الثاني طواف القدوم ٩٠١ ركمتا الطواف وندب في الطواف ١٩٧ النسك الثالث السعى ١١٣ تدب في السعى ١١٤ الوقوف ١١٩ الليت عزدافة ١٧٠ المرور بالشعر ١٧١ رمي جرة العقبة | ١٥٥ وأما حكم الزوجات في المهر والميراث ١٢٨ المبيت بني ١٢٩ التاسع طواف الزيارة ١٣١ طواف الوداع ١٣٧ ياب والعمرة ١٣٩ باب والتمتع ١٥٠ باب والقارن الهُ وَمُولُ وَلَا يُجُوزُ لَلْأُفَاقِي ﴿ ١٥٧ فصل ويفعل الرفيق ١٧٧ في ذكر الحج عن البت. ١٨٦ يجوز للأجير في الحج الاستنابة العالم المائن البائن ١٨٧ أفضل أنواع المج الح ۱۸۸ ومن نذر أن بمثى إلى بيت الله ١٩١ ومن ندر بذيج نفسه أو ولده الح ١٩٣ ووقت دم القران ١٩٥ كتاب النكاح و. و في تفصيل من بحرم نكاحة ٢٧١ فصل ووليه ١٥٥ ويجب سد رمق محترم الدم ۲۲۸ فی شروط النکاح ۲۳۳ و یفسده

٨٥ في شرط جواز المناظرة

﴿ فهرست هامش الجزء الثاني ﴾

١٠١ القدية لما ارتكب من محظورات الاحرام ٢ دليل الصيام وجم أنواعه نظم ٣ وسمى رمضان والكفارة الح ٣ هل بجوز اطعام الذمي في نهار رمضان ١٠١ في الفرق بين حرم مكة والمدينة و ما قال في الدعاء عند رؤية الملال وحد الحرم المجرم وجهاته ع حدالته اتر ١٣ الدعاء عند الا فطار ١٠٦ مساحة المسجد الحرام وذكر حجر الكعبة ١٨ حكم شرب الدخان في نهار رمضان ١٠٧ في استلام الحجر الأسود ١٩ حكمَ من جامع قبل العجر وأمني بعده ١١٥ الكلام على آدم وهبوطه واجتماعه بحواء ٢٠ ف.حكم ابتلاع الريق ٢٧ من أفطر لنبر عذر ٣٧ حقيقة الرخصة في عرفة ١١٦ التباس الوقوف بين التاسع والثامن ٣١ في الفرق بين الصلاة والصوم في ازوم الكفارة ١٢٤ والزنيب بين رى الحرات و اجب لا شرط ٢٥ في الأفضل درس القرآن أو العلم ١٦٢ الحج مخالف للقياس في أمور ٣٥ فضل صيام أيام البيض أيام الشهر وتسميتها ١٧٢ يجوز التحجيج عن الفاسق ١٧٣ فى الحج عن البت بغير وصية منه عه فضل صوم وم ست من شوال ٥٥ فضل صوم تومعاشوراء ومايندب فيدمن الحصال ١٧٦ ولا يتجر الوصى بالعنن في الحج ٧٥ الكلام على ليلة القدر وعلامتها ١٧٨ فيما يتعين منه النقد نظما ١٩٥ الأصل في النكاح وفضله ٥٥ ثلاث مسائل تلحق بالعذر المأنوس في جواز الاستئجار للحج ١٩٧ يحرم استثرال الني بالسكف ٠٠ تفسير الاستطاعة في الحج والكلام عليها ٢٠١ خطبة النكاح وصفات من يستحب نكاحبا ٦٣ في ذكر المصالح الرسلة وشروطها ٣٠٣ التدفيف في العرس والغناء ٦٦ الفرق بين شرط الوجوب وشرط الأداء ٣٠٤ في جواز النظر لمن تريد النزويج بها ٧٠٥ العلة في تجريم نكاح المحارم ه فيازاد الفرع على أصله ٧٧ فُ الفرق فِي قولم ما لا يتم الواجب إلا به ٢٠٧ ضابط ما يحرم من الرضاع بجب کوچو په ه في عقد النكارح على الصغائر وقولم تحصيل شرط الواجب ليجب لا بجب الحكام في نكاح السكتابية ٨٠ حديث الحاج لعامنا هذا أم لسكل عام ٢١١ في أحكام الحنثي المشكل ٧٤ الدعاء عند الاحرام ٧١٥ فىحكم زوجة المفقود عل يفسخ النكاح أمملا ٧٦ حدود مواقيت الحج نظما ٢٢٨ في الفرق بين الشرط والركن والفرض ٧٧ تقديم الاحرام على ألمواقيت أفضل ٢٣٠ حقيقة الصي الميز ٧٨ الأصل في النية القارنة ٢٣٧ الفرق بين الرسالة والوكالة ٨٤ في محظورات الاحرام نظما ٣٣٧ الـكلام على نكاح الشغار الفاسد

ا . ١٤ المتواطأ علمه كالمنطوق

٥٠٤ إذا طلق جزءاً من زوجته هـل بسري الطلاق لحميا ٥٦ع السكلام في الزوج ٤٧٢ حصر الفسوخات ٤٧٤ فيا يازم الرأة من الاحداد و ومالما من الزينة . و علمار خولة بنت حكم ١٩٧٠ ظيار الموام ليس بظيار بمهء التمليك والتوكيل بالظيار لا يصح ٨٠٥ الفرق بن الايلاء والظهار ٧١ للحضانة ثمانية شروط نظما ٧٢٥ ترافع رجل وامرأة الى ملك المحامة ٧٧ه مسئلة وأجرة الحاضة على الأب ۹۴۵ يستير شبح الزوجة بما تعتاد "همه قدر الهادي نفقة الزوجة في اليوم والبسطة ٣٣٥ وأما الادام فهو المألوف ٧٣٥ إذا خرجت الزوجة ناشزة و قال فيالبحر والنشوز . يوه والله ق بين الكسوة والنفقة ٣٤٥ الدليل على فسمخ النكاح الاعسار النفقة ١٤٧ه مسئلة ومن له أب وابن مصرين النخ ٨٤٥ حديث أنت وبالك لأبيك وأبيات الاعرابي عه و فان لم يسد رهقه حتى مات و مجوز المضطر أن بأخذ من مال النبر ههه والفرقين البهائبوالارتاء وه وأما الشريك في انفاق القريب المسر سهره ومنه زوجان أحدهاطفلة فأرضمها الكرى هه. بجوز النظر الى عورة الغبير عند الضرورة 🚤 انتھی فہرست ہامش الجزء الثانی 🚁

ه٤٧ القول قول الزوجة في بقاء البكارة ٧٤٨ في الحيلة في عدم فسنخ الصغيرة ٢٥١ في الفرق بين الطلاق والنسخ ٥٥٥ أسماء المو تمانية ٧٥٧ قدر المير الشرعي ٢٧٧ للدخول عشرة أحكام ٧٧٠ ما يسلمه الزوج قبل النقد على ثلاثة وجوه ١٨٤ حكم تأجيل الم ۲۹۳ من تُروج بكراً فوجدها ثبياً ٣٠٩ لو كان مذهب أحدالزوجين اشتراط الولي والآخر عدمه ٣١٠ لو تراضيا الزوجان على بقاء النكاح الفاسد ٣١٩ بجب على الزوج القيام بمسا يحتاج اليه إذا ادعت المرأة اضرارا بالوطء ٣١٤ تجب التسوبة بين المسلمة والذمية ٣١٦ في التسمة بين الزوجات والحسيلة في عدم ٣٢١ من يجب عليه الاستبراء ٢٨٢ حصر افعال المكره ٥٨٥ لو قال نساء الدنسا طوالق ٣٨٦ فيمن قال لامرأته إن لم تعمل كذا و فأنت مسكة وهو بهودى ٣٨٧ فيمن قال على الحرام ٢٩٠ مسئلة وللدخول عشرة أحكام ٢٣٩ الفرق بين العقد والشرط ٤٥١ مسئلة في الماياة صلى رجل في مستجد الخ ٣٥٤ في حكم الطلاق المتابع ١٥٤ في حكم افتاء العاني في مسئلة الطلاق والكلام فيمن يقول الظلاق يتبع الطلاق

· أملا وحجة كل واحد

الجـــز. الثـــاني من

١

المنتزع من الفيث المدرار الفتح إلى أثم الأزهار في قه الأثمة الأطهار ﴿ انْدَعَهُ مَنْ ﴿ هُو لَـكُنَّ مَهُمْ مُعَنَاحَ السَّلَمَةُ أَبِو الحَسنَ عِبداللهِ بِن مُعَاحَ رحمه اللهِ

الامام المهدي صاحب المتن الأ'وهار وشرحه بالنيث قال الشوكاني في ترجته في البدرالحال لع الامامالكير الصنف في جميع الساوم ولد في رجب سنة ٧٧٥ تم استوفى ترجته ومؤلفاته وقد المتهررة فضافله وكتر تستافيهم تموفى في شهر القعدة سنة ٤٨٠ بغلفير حجة ابن مفتاح الذي نتزع هذا السكتاب من الشيث ترجم الماشوكاني وقال كان محققا الفعه وهمهوراً بالصلاح وقر أعلى الامام المهدي وتوفى سنة ٧٨٧ وقيره بالى صنعا معروف

﴿ تَنْبِهِ ﴾ طبع هذا الكتاب على نستخة همتحجة نستخت محواشيها على نسخة شيخ الإسلام القاضىالملامة عجد من على الشوكاني سنة ١٣٠٧ وقرئت عليه وذلك نحيط القاضى على بن عبد الله سهيل

(تنيه آخر) : جميع المواشى آلوجودة بالأصل والتعالق الى بين الأسطر فى السخ الحلية جعلناها جيماً تمتالاً صل بمعرة مسلسلة مفهولة بجدول و راذا كان على الحاشية مكررة من موضع واحدققد جعلنا لها علمة عمدة بعن قوسين مكذا (٥) وإذا كان على الحاشية حاشية أخرى قلد جعلنا فى موضعها قوساً عزيزاً وداخله بمرة لثلاثلتيس بغيرها مكذا (١) و بعد تماما الحاشية الأصلية الذكرة بنمرتها طي الترتيب و وما كان من تذهب فوق له فظ الشرح أو في أول الحاشية فهو متعند وضعها و كذا الحواشى المعنية بيمالاً مطرفى ما الحواشي و والتذهيب في آخر الحاشية جعلناه تقريراً وجعل أهل المذهب فوق الراء تقعلا علامة المحاشرة في المواشية و عنائلة على المواشية و المواشية و وعالامة الكلام المختار المواشية و من المواشية و وعالمة الكلام المختار المدينة عن الإنقط في والمنابقة و المحاسفة في والمحاسفة و ألم المواشية والمحاسفة و أمانيين رموزا لحروف التي في الاصل أو في الحواشي من أساء العلماء وأساء اللذي وقاسعا المدكن و تقدد كرنا جميع ذلك في مقدمة عستمالة مع ترجة اللؤ لفدة ترابع الوساء الذي واسعاء الكرب قلد لاكتب والمعاشقة و تعديد المحتاسة المستمالة عربة عالم المنابعة والمعالمة وأساء اللذي واسعاء الكرب قلد لاكتب والمحتاسة واستمالة مع ترجة المؤلفة وقد ترابع المواسعة والمحتاسة المستمالة وأساء اللهاء وأساء اللذي واسعاء الكرب المنابعة واستمالة وتربة المؤلفة والمعادة والماء العالم الماء وأساء الله واستمالة وكرنا واستمالة واستمالة

فى هذا الكتاب وهي موضوعة مع هذا الكتاب في أول الجزء الأول ﴿ الطبعة الثانية معزيات في بعض الحواشي وطبعة تمتازة ﴾ ﴿ طبع هذا الكتاب على نفقة بعض سادات أهل المن ﴾

﴿ حَقُوقَ الطبعُ محقَّوظَة لمَلْزَمَهُ فَحَكُلُ مَنْ تَجَامِرَ عَلَى طَبِعَهُ يَازَمُ التَّمْوَيْضَ قَانُونًا ﴾ طبع بمطبعة حجازى بالقاهرة في شهر شعبان سنة ١٣٥٧ هجرية

سِيْرِ التَوَالِحَ الْحَالِ

و كتابالميام" الله

هو في اللغة عبارة عن الامساك أي إمساك كان وأكثر ما يستعمل في اللغة الامساك عن الكلام فقط ومنه قوله تعالى ﴿ فقولى إلى ندرت للرحن صوما هائى إمساكا عن الكلام (٢٠) وفي الشرع الامساك عن المنطرات (٢٠) من طاوع الفجر إلى غروب الشمس مع النية (٤٠) عليه السلام هو هو معلوم من دين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة فلا مجتاج إلى الاستدلال على إثباته من دين الني صلى الله عليه وآله وسلم بالكتاب (٥٠) والسنة والاجماع كما يضماه الأصحاب و واعلم أن الصيام المشروع (هو) عشرة (أنواع) تسمة (٢٠) منها واجبة والعاشر منها مستحب وهذه العشرة (منها) تسمة أنواع (ستافي) في أثناء أبواب الكتاب وهي صيام النذر وكفارة العلم و كفارة القتل وصوم المحتار وصوم المجزاء عن قسل

(۱) وعليه قول الشاعر خيل صيام وخيل غير صائمة و تحت السجاح وخيل بعلك المجا
(۵) وأول مافرض صوم عاشوراء وقيل كان تطوعاً وقيل كان ثلاثة أيام في كل شهر ثم نسخ برمضان
وكانت المقطرات تحرم من بعد حسلاة المشاء والنوم بعد الغروب ثم نسخ قبوله تعالى أحل لمك ليلة
الصيام الرفث إلى نسائكم وكانوا خيرين بين الصوم والقدية ففسخ بقوله تعالى لهن شهد منكم الشهر
فليصمد اه شرح بحر (۷) لانهم كانوا لا يتكلمون في صيامهم وقد نهي صلى الله على وآله وسلم عن
صوم الصمت لأنه نسخ في أحه (٣) وهذا الحد يذكره الأصحاب وفيه نظر لان أصل المقطرات
ملائم معرقها بالمحداد وإن لم بعد معرفة الصوم الشرعي فيلزم الدور نم يمكنهم الحواب بأن المقطرات
مكتم معرقها بالمحداد وإن لم يعرف الصوم فلا دور (٤) من شخص عصوص في وقت خصوص
منكم المهرفليسده ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وقوله تعالى في شهد
منكم الشهرفليسده ومن السنة قطاه ربي الأمة اله لم (١) بالنظر إلى أسابه و إلا فهو شيء واحد
والوب مد تراز الم بعد ومندون ومندوب وقد حسها السيد صارم الدين في قوله
المهرفية ومندون ومندوب وقد حسها السيد صارم الدين في قوله

الصوم تسعة أنواع وعاشرها به شهر الصيام الذي ما فيه إفطار نذر تطوعهم كفارة وفداء به تتمع وجزاء ثم إحصيسار اهمداية الصيد وصوم المحرم فدية لما عنم منه الاحرام وتدعو (۱) الضرورة اليه فهذه الخمانية واجة والتسم صوم التطوع وسياً ق تفصيله (ومنها) أي ومن أنواع الصوم العشرة صوم (رمضان (۲) وهو واجب ﴿ فصل ﴾ (يجب (۲) على كل مكاف) وهو البائغ والماقل (مسلم) احتراز من الكافر فانه لا يجب عليه على وجه يصح منه فعله وهو على كفره وان كان مخاطبا بالشرعيات (۱) في الأصح خلاف ح فتى كان الشخص مكافاً مسلما وجب عليه (الصوم) أى صوم رمضان (والافظار (۵)) في أول شو العند حصول أحد خسة أسباب ﴿ لأ ولى ﴾ قوله (لرق ية الهلال (۱)) أى هلال رمضان في الصوم وهلال شوال في الإفطار فاذا رأى الشخص بغضه الملال وجب عليه الصوم والافطار فازر آه (۱) بدالروال فهو المستقبل بلاخلاف بنضسه الملال وجب عليه الصوم والافطار فازر آه (۱)

(١) صوابه أو تدعو ولفظ ح أولم تدعو (٢) مسئلة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم لا تفولوا جاء رمضان فان رمضان من أسماء الله تعالى و لسكن قولوا جاه شهر رمضان وعنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال جاء رمضان الشهر المبارك فالنبي حينتذ الـكراهة أو مع عدم القرينة اه بحر بلفظه بل لا يكره أن يقال رمضان من دون إضافة الى الشهر لو رود ذلك في الأحاديث الصحيحة كحديث الصحيحين وتحوهما إذا دخل رمضان فتحت أنواب المهاء وغلقت أنواب جهم وحبست الشياطين وفي معناه ر وإيات وأحاديث أخرى (﴿) وسمى رمضان لأنه مرمض الذوب أي محرقياً عن أنس وعبد الله من عمر وافي نزول رمضان في أيام شديدة الحر فكان رمض القصيل فها من شدة الحر اه ماشيةالبحر (٣) قلت الأولى وبجب على كل مكلف قادر مقم لم يخش على نفسه أو غيره تلفاً ولاضرراً مع طهارة من حيض ونماس أن يصوم ويفطر لرؤية الهلال اهمنتي قرز (٤)وهل يجوز إطعام الذي في نهار رمضان قال في المعار ذلك يتنزل على الخلاف بين العاساء هل هم مخاطبون بالشر عيات أم لا فان قلتا انهم غـير مخاطبين جاز والله أعلم وقيل بجو ز مطلقا إذ هم مقرون على الفطر فيه ولا تحرم علينا في اطعامهم (وقد قيل) انه إذا ملت الذي وله وديمـة عند مســلم فائه يســلمها الى ورثته على توريث الذمين لأن الذمة قضت بذلك ذكره في الزهور في كشاب السبير عن الفقيه ح ولمسل تمسكينه من الإً كل في رمضان مثل هذا (ه) أي لا يعقد شرعيــة لا أنه يلزمه أن يتناول مفطراً قرز (٦) ولا عيرة بالحساب وغيره من الأمور المستندة إلى أمور التجربة ولا يقصدها شرعا كما روى الشورى والعدوي من علمائنا انهم عرفا بالتجربة ان الهـــلال متى طلع مع التجر فاليوم الرابع من أول الشهر الثاني وانهما جربا ذلك أربعين سنة قلنا لم يعتبر فلك الشارع قال صلى الله عليه وآله وسسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيتــه اله شرح هداية (﴿) ممــا يقال في الدعاء عند رؤيته ســحان م. صه رات ودورك وقوسك فاذاشاء كورك ومن الدعاء عند رؤية الهلال هلال رمضان في الحديث انه صلى الله عليــه وآله وســـلم إذا رأى الهلال قال اللهم أهله علينا بالأمن والابمــان والسلامة والاسلام والتوفيق لما يحب و برضي رينــا وريك الله (٧) وهو اختيار الظهر بعمد الشنمس لا متقدما فهو العاضي التماقة

الا عن الامامية (۱۱ فانهم يقولون اذا رأى قبل الشفق (۱۲ فهو ليومه وأما اذا رآه (۱۲ قبل الوال ضند الناصر والصادق والباقر و زيد بن على أن ذلك اليوم من الشهر المستقبل وقال الحمادى والاخوان وعوش أنه لنده (۱۵) (و) السبب الثافى (تواترها (۵) أى تواتر الاخبار برؤية الهلال فتى تواترت لشخص وجب عليه الصوم لرمضان والافطار لشوال (و) السبب الثالث (مضى الثلاثين) يوما فاذا عرف أول شعبان ومضت ثلاثون يوما وجب عليه الصيام من الحمادى والثلاثين وهمك (۱۲ وجب عليه الصيام من والثلاثين ولام تحصل لهرؤية الهلال والاخبار بذلك اذ المعلوم أن الشهر لايز يد على ثلاثين يوما (و) السبب الرابع (بقول مفت (۱۲ عرف مذهبه (۱۸) في رؤية الهلال قبل الزوال هل بعتد يوما (و) السبب الرابع (بقول مفت (۱۲ عرف مذهبه (۱۸) في رؤية الهلال قبل الزوال هل بعتد

(١) لأن عندهم اجداء الشهر يكون من عقيب اغصال القمر عن الشمس بعد اجباعهما اه ح عر (٢) أي قبل الغروب متأخر عن الشمس (٣) وعليه قول الشاعر ورؤيته قبل الزوال وبعده يه سواء لدينا فهو يلحق أولا هوقبل زوال عندداع وزندب ﴿١﴾ ﴿ يكون من الثاني صياما ومأكلا ﴿١﴾ الزاى لزيد والنون للناصر والدال للصادق والباء للباقر (٤) يعني أنذلك اليوم الذيرأي فيه الهلال قبل الزوال من الشهر الأول لامن الثاني وهذا هوالمذهب أه غيث (٥) وحده ماأ فاد العلم الضروري (١) ولو كفار أو فساق ولابد أن يكون المخبر مستندآ الى المشاهدة وليسله حد يقدر في عددالمخبرين على الإصح وقيل حدهم خمسة وقيل أكثراه كب معنى قلت حصول اللم ثمرته فاعتبرناها دون المدد وأمدمالفائدة اه أساس﴿ ﴾ ﴾ أى الاستدلالي وأما الضروري فهوالذي يشاهده بنفسه اه ينظر (٦) أو لم يصم (٧) فان عارضه ثقة أخرُ عمل بالمثبت لانه ناقل (a) ولوأعمىأو مقلد أوامرأة قرز وفي الأثمار بجتيد (a) وانماوجب العمل يقوله مخلاف غيره فلا يجب العمل بقوله قال م بالله لجرىعادةالمسلمين في الإعصار اه زهور وادعر الدواري الاجاعطيذلك اه تكيل وذكر في الشرح كما لو أفتى في مسئلة وهذا لا يستقيم إلا إذا كان مقلداً له وقيسل بجب العمل بقوله لأنه لا وجمد من يفتى بخلافه قوله لأنه مثبت وغــيره ناف والنافي أن تسكون عدالته كعدالة الشاهد والامام والمحتسب والحاكم بل كصدالة امام الصلاة والمؤذن وهي رمضان قلنا فيه عافرة وهو أن يصوم عيسه وهو عمرم أو يفطر توماً من رمضان وهو أيضاً عمرم فلمذا وجب ويقال فسلم احتجنا الى قول المجهد صح عنسدى وما يحتاج الى ذلك إلا فى المعاملات قلنا فيه متازعة ومحافزة لأنه كالشوب فاحييج الى ذلك إذ قد اعبر فيــه عدد الشهادة فاحييج الى ذلك لمشامته بحق النير فان قبل فلم قال عرف مذهبه وهلا كارت قوله صح عندى يقطع الحلاف فيصمير كالمجمع عليــه قلتا فيه مشــامهُ في بعض وجوهه ولا أن المستفتى لا بجب عليه أن يسمل في العبـــادات يقول المتنى إلا اذا قد وافق مذهبه فاحتجنا الى ذلك اه غيث (A) يعني وافق ولفظ الا^شمـــار والفتيح.

بها أم لا وهل يصح أقبول خبر الواحد في الرؤية أم لا واعا يكون سبباً حيث قال (صح عندي ()) رؤية الهلال أو أن أول الشهر كناوسواء كانذلك للفتى حاكم أم غير حاكم فانهما سواء وان كان الحاكم أولى () فأما لوقال المفتى رأيت الهلال بحيز العمل بقوله وحده * قال م بالله ولو قال رجل كبير من العلماء () قدصح عندي رؤية الهلال بحيو العلم يحيز العمل على قوله قال و هكذا إن قال الحاكم قد صح عندي رؤية الهلال وهو أولى من قول المفتى () واختلف المذاكرون في قول م بالله يحيوز العمل على قوله (قيل) س هو على ظاهره وأراد أنه يعمل المستفتى بقوله (بحوازا ()) لا وجوبا فانه لا يجب على المستفتى العمل بقوله المفتى كافي غير رؤية الهلال وقيل عور أراد بالجواز () الصحة عور أراد بالجواز () الصحة عدد المنافق الفظان () عمني أنه يسح الأخذ بقوله في هذه الصور قوإذا صح وجب قال والأصح عندنا أنه يجب العمل بقوله هنا * السبب الحامس قوله (و يكفى خبر عدلين () عندنا أو عدلتان بحصول أى هذه المنافق الى ف (أوعد لتيان عول أي ا) أنه إذا اخبر عدلان أو عدلتان بحصول أى هذه

موافق في المذهب وكذا في الهـداية (١) وســواء قال صِح له بالشهادة أو برؤيته له ذكره ابن أني الهوارس اه ک لأنه إذا رآه وحده فقوله صح عندى يجري مجرى الحسكم بعلم نفسه وهـكذا عنــد أكثر العلماء الهديباج (*) سئل الامام عز الدين عليمه السلام إذا اختلف الامام وحاكمه فقال الحاكم صح عندي رؤية الهلال وقال الامام ماصح لي من الذي يجب عليه الرجوع متهما إلى قول صاحبه فاجأب عليه السلام على أن المعتبر بقول من صح له أمر الهلال قرز (*) ولو بالكتابة ذكره ض عبد الله الدواري اه دياج إذا نكاملت شروطها ككتاب القاضي والفراءة عليهموأ مرهم بالشهادة قرز (٧) لماله من الولاية (٣) أرادكثير السلم وهوالمجتهد (٤) لماله من الولاية فأن تعارضا عمسل بقوله المثبت من قاض ومفت اه غيث وزهور وقيــل يعمل بقوله الحــاكم (٥) قال المتنى الجوَّاز يطلق على الوجوب وقد تقدم ماأشسه هدًا في الصلاة في شرح قوله أو خلل طهارة (٦) قلت لا يلزم من الصحة الرجوب ولذا يصح العمل بغتواه وقبولها ولابجب فهاعدا رؤية الهلال (٧) الجواز والوجوب (A) وأما المدل الواحد فلا يكفى والوجه فيه ورود الاخسار في الصدد اهفيت سن, وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شهد ذوى عدل أنهما رأيا الهلال فصوموا وافطروا ومثله عبر عل. علسه السلام() كمدالة الصلاة قرز () يقال ما الفرق بين و يتصلال رمضان وكذاسا ارالعبادات فيصل فها نخير المدل وبين ما إذا قال رأيت الكوك الليلي في الصلاة فاند يعمل به وفي رمضان لا بد من عدلين وهو يقسأل الفرق أنه يعمل يحير المدل في الصلاة لـكثرة ترددها بخــلاف رمضان ولان الني صلى الله عليه و آ أنه وسلم كتم حين أخبره غيره فقال صلى الله عليه وآله وسلم وآخر معك ولم يكتم صلى الله عليمنه وأله وسَـلْمَ إِلَّا لِيعَمُ الشَّرَامِجُ وَإِلَّا فِقُولُهُ مَقْبُولُ اللَّهُ مَنْيُ (وَقَالَ) ابن جران أن هـلذا ألحديث لا أصلل ﴿

الاسباب الاربعة محو أن يخبرا بروية الهلال أو أجهاقد تواترت لهمارة يقالهلال أو يخبرا بأنه قد مضى الاتو و ممن يوم وقية الهلال أو أنهاقد تواترت لهمارة يقالهلال أو مفتيا عرف مذهبه قال صبح عندى رؤية الهلال أو أن أول الشهر كذا فاجها إذا أخبرا بأى هذه الوجوء وجب على السامع العمل بقولها قوله قبل أو عدلتين هذا القول الل زد وظاهر كلامه أنه على أصل الهدو يقوقيل ع بل هو للقاضى زيدو م الفقيه ع من تضعيف كون ذلك للهدوية بقولناقيل أو عدلتين قال وان كان الأقرب عندى صحة كلام (االقاضى زيد وولو) كان ذلك العدلان أو العدلتان اخبرا بالرؤية و نحوها الرقية في موضع والآخر أخبر في موضع آخر (الولية كان ذلك العدلان أو العدلتان أن يخبر أحده بالرؤية في موضع وافطاره لثلا أن يخبر أحده بالرؤية في موضع وافطاره لثلا أي إذا رأى الهلال شخص ولم يره غيره فانه يصوم ويفطر ويكم صومه وإفطاره لثلا

(*) ويصح نقل رجلين عن رجلين كل واحد عن واحد لا كما فى الارعاء اه بيــأن لفظا ويصح ولو بالكتابة اه تعليق الفقيه ع قرز (﴿) عرف مذهبهما في الرؤية ونجوها اه ح لى لفظا (﴿) كحدالة امام الصلاة اه - لى قرز (ﻫ) قوى أو عدل وعدلة (١) وسيأتي لليدوية نظيره في الشيادات في قه له تعريف عدلين أو عدلتين اه يقال خاص هناك فلايقاس عليــه (٧) التواتر (٣) مم اتحاد المسبب لا لو أخير عن سبين مختلفين كرؤية هلال رمضان ورؤية هلال شوال أو رؤية الهلال وقول الحاكم أوأخبر أحدهاعن حاكم والآخر عن حاكم آخر فلا يلتئم خبرهما هذا يقرره الوالد أيده الله عن مشايخه للمذهب والنجري روى عن الامام المهدي عليه السلام أن افتراق السهب لايضر قرز واختاره في الأُثَمَارُ وحولُ العبارة إلى قوله ولوغير متفقين اه ح لي لفظا (﴿) أبدان أو أقوال لأنالسهب واحد (٤) وكذا لوأخبر أحدهما بالرؤية والشاني بمض الثلاثين يوماً أو نحو ذلك هذا معني الافتراق قال الفقيه ع قال النجري سمعته من مولانا عليه السلام (٥) وقيل لافرق بين رمضان وغيره بخلاف هلال عرفة فيَقفولو تظهر بمخالفة الناس ذكره الإمامي اه بحر والقرق بين هذا وبين الوقوف أنه بمكير التكتم في الصوم لافي الوقوف اه بحر (٥) قال الهادي عليه السلام و إصاأمر نا بالتكتم لأن من رآه وهو يأكل والمسلمون صيام ربمـا يتصور فيهالالحاد والزندقة وقد قال صلى الله عليه وآله وسملم لإيمل لرجل يؤمن بالله واليسوم الآخر يقف مواقف التهم وكمن ســافر فى رمضان نانه ينبغي له إذا أفطر أن يكون ذلك سراً عن الناس وكذا فيمن أيسح له الأكل من مال النير فانه إذا أراد أن يتناول منه شيئاً كان سر أ إذ نحشيأن براه من بنكر عليه وكذا في مواضم التهمة قرز(*)وجو يا قرز (٧) أقول على عليه السلام اياك وما كأن عند الناس استنكاره وان كأن عندك اعتداره إه بستان (ه) فىغيرالمتى والحاكراهفيث(ه)وكذلكسائر الأسباب يتظاهر بمخالفة (1) الناس فأما الرؤية فلا يكتمها بل يحدث (2) بهاوجو بالجوازياً في شهد بذلك معه عبده (ويستحب صوم يوم الشك (2) عندنا وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم تثبت رؤية المملال في ليته لاجل النيم فان كانت الساء مصحية و إبر الهلال فانه يتين أنهمن شعبان فلا يكون اليوم يوم شك ٥ قال عليه السلام وهسكذا لو منع مانم مع الصحو من الناس رؤية الهلال (1) كان يوم شك في حتى المنوع ملل محبره عبر (2) أف قد التسس رؤيته في بره والله أعلم وقال ش يكره صوم يوم الشك (2) إلاأن يصوم الشهر كلمأو يوافق صوما كان يصومه السكرا همة للحظرة كره في مهذب ش «تمم ويستحب صوم يوم الشك (بالشرط (٢) في نبغي لمن أراد صوم يوم الشك أن ينوى في صوما أنه فرض (١) أن كان اليوم من شهر رمضان والافهو تعلوع قبل من والنية المشروطة منافي وي والقطع (٢) أم

 (١) فيتهم لأن دفع التهمة واجب والدخول فيها محظور اه بستان (٢) بأن يقول إن رجلا قال الهلال لا أنه يقول رأيته لأنه ينافى كتم الافطار اه من شرح الينبى ومثله فى الوابل قرز (٣) وهاهنا فرع وهو أن قال إذا قلنا برجيح صومه الآن فقد صار ذلك مادة للباطنية قلنا قمد روى عن الامام على بن محد والفقيه ع ماذكر تا والمسئلة محل نظر الأن ترك ما ينبت شرعا لخالفة المبتدعين لا يصح أه وأ يضا فقد صار تركُّ صومه شماراً للنواصب أه مفتى (۞) لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولقولُ على عليه الســـلام لأن أصوم يوماً من شعبان أحب الى من أن أفطر يوماً من رمضان وروتُ أم سلمة رضى الله عنهـا أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم يوم الشك ذكره في شرح البحر قال في حالبحر لنا إجماع المترة على استحباب صومهُ في النم مطلقاً اه من شرح الهداية (﴿). وعنــد ابن حنبل يجب (﴿) باجماعالمترة (٤) كا أن يــكون في أوهاط الأرض أوَ محبوساً فيسجن(ه) عدل أوعدلة قرز (٦) لقوله صلى عليه وآله وسلم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم قلنا مع نية القطع وأيضًا فقد قبل إن هذا الحديث غير مرفوع بل من كلام عمار ولايارمنا احتهاده فأن صح فآلراد حيث مام وقطع بالنية جما بين الأدلة أنه تعليقه (y) وتصح النية المشروطة بمشيئة الديمالي إذ هو يشاؤه قطعاً فلو تويان جاء زيد أو نحوه لم بجزه إدلم محلص لله تعالى إمخلاف إلى سع جسمي أو ان أقمت وقيل لايصح إنمن شرط النية الجزم ولا جزم ولو علم سوما والتبس عليه نوعه نوى عمـــا عليه ولوقالأصوم غدا يومالاثنين فانكشف الاربعاء أجزأ عندنا اله بحر قرز (*) ندباً قرز أ وقیل وجو با (٨) یسی من رمضان (٩) إذا بان منه و إن نوی صیامه إن کان من رمضان و لم يزد قان بان من شمان وقع تفلاخسلاف المعترَّة ﴿١﴾ وكذا في الصلاة والزكاة اذا نوى قضاها إن كانت عليه وقع اه يبان أماازكاةفتبقىعلىملكەقرز ﴿١﴾ فيئابعندهمئواب فرض (﴿) يَقَالَانِالطَاعبةُوالْمُصَّيَّةُ ۗ لايجتمعان جوا بمعطيم النية عاص بالاعتقاد وهاغيران اه هاجري

واجزأه فان نوى ان صومه من رمضان ان كااليوم منه أو تطوع لم يجزه (۱۱ گبط التخيير (فان انكشف) أن يوم الشك كان (منه) أى من رمضان و ذلك أن يشهد (۲۷ من يستح العمل بقوله على رؤية الهلال في تلك اللياة أو نحو ذلك (۱۱ فن صحاله ذلك في وم الشك (امسك المنافط الت في بقية يومه وجوباً (وان) كان (قدافطر) بناء على ا به يوم الشك وا عا وجب الامساك ولا قدافطر لا نه بمراة من افطر ناميا (منه في وسط الشهر (۱۷ واما إذا لم يكن قدافطر فا نه يلزمه إلى المساك ويوى انه من رمضان (۱۸ عجزيه ذلك عن رمضان (۱۸ عجزيه في من سام رمضان (تجديد (۱۸ النية لكل يوم) أى لو نوى صوم الشهر كلم يكفى بل لابد من النية لكل يوم هذا مذهبنا وهو قول حوش قال الاخوان والقدر الكافي من النية أن صومه من رمضان (۱۲ مقدر حراك افي من النية أن صومه من رمضان (۱۲ مقدر حراك افي من النية أن

(١) ولا يمكون تقلا لبطلان النية بالتحفير يعني اذا استمر على النيسة لا اذا حول نبته فتجزيه عمما نواه قرز (٢) صوابه يخبر (٣) من سائر الأسباب (٤) ويقطع بالنية إذ لا يكنى الامساك من دون قطع أشار اليمه في الأثمار ظاهره ولو قد شم ط النيمة فيقطع بالنية ولا يكفي الامساك من دون قطع وفي شرح الأتمــار تجزي مع الشرط و إن لم يقطع (ه) والجامع بينها أنهما مخطئان بالأكل فى علم الله ولا يعبح القياس طرالسافر إذا قدم وطنه والمريض إذا صح وقد كانا أ كلالانهما غير مخطئين في عراقه اهتبصرة قلت فيازم في المكره إن قلنا بأنه بمسك اه شامي وقيل الفرق أنه لم يباح للسكره الأوقت الافطار وفيهما الاباحــة متناولة لليوم (٦) صوابه وفى وسط النهار(٧) يسع النية ﴿٨) ولو قد كان ثواه عن غيره قرز (٩) في أحد قوليه (٩٠) أي انشاء (ﻫ) قال الامام المهدي عليه السلام وتعلق النيسة برد مايعرض من المطرات فيصح على قول البهشمية لان النيسة لابد من فسل تعلق به والترك ليس بفعل عندهم خلاف أبي على و ف ولا يقول تعلق بـكر اهة الفطر إذلا يستقتم في صوم النفسل اه غيث (*) لان صوم رمضان عبادة متجمدة والليالي فاصلة اه غيث خمالاف زفر وعطماء ومجاهد وحجتهم قوله تصالى فن شهدمنسكمالشهر فليصمه اله بستان فلاتجب النبة عنسده فدل كلام أهسل الذهب على أن موافشة المخالف في العسوم لا يفيسد كما لوا كل ناسيا وتحسوذلك لأن وقت البيادة إذا كان لا يتسع إلا لهــا لم يفــد خروج الوقت ومشــله في القتح ما نفطه وكمن ترك النيــة في رمضان في كل يوم من هو مذهبه وقد نوى ذلك في أوله يعسد صومه و لانتصبه قب ل قائل و لميار هذا قيمن له مذهب لا من لا مذهب له فتسكف النيسة الاولى ومثله عن لى قرز (١١) ولا بد من ذكر رمضان فان قال فرضاً أو واجباً إولم ينوه من رمضان قان كان عليه صوم واجب لم يجزه لأنه بعردد بين الأداء ﴿﴿ ﴾ والفضاء و إن لم يكن عليه صوم أجزأ ، ذكر ، الفقيه ع ويرد على كلام الفقيه ع اذلارمضان فى الشرع إلا واجب وقال المزنى لابد مع ذلك من نية الفرض (۱) نم وقال صيافته والمهدي (۱) نما والمحدد (۱) والمطهورين محيي واله (۱) أه إذا وى صوم ومضان كله (۱) في اللية الأولى أغنته هذه النية عن التجديد (۱) (النية أوقتها من الغروب) أي من غروب شمس اليوم الأول الم مجزه اليوم الثانى فالنية تجزى ممن الغروب (إلى) أن ييق (يقية من غروب شمس اليوم الأول لم مجزه اليوم الثانى فالنية تجزى ممن الغروب (إلى) أن ييق (يقية من النهار) الذي يريد صومه فهمانوى قبل غروب شمس اليوم الأولى أو ييق وبقية من المجار النفر المطلق (۱) محواً أن ينفر صوم بوم من الأيام أو شهر من الشهور أو جمة من المجلم (وصوم (الكفرادات) أى كفارات المجينو الظهار ونحوها (۱) وخييت (۱) اللية لحسفه السيامات الثلاثة وجوباً اجماعاً وأمانية صوم رمضان والنفر المدين النفل فالمذهب ما اختاره عليه السلام فى الكتاب من أنها تجزى من الغروب إلى بقية من النهار وهو قول الحادي عليه السلام فى الكتاب من أنها تجزى من الغروم القدون الناصر والد (۱) بنبيت النية (۱)

هلا قيل أن الوقت إذا كان لا يتسع إلا لتلك العبادة وحدها لم يحتج إلى نعيبنها كما ذكره أصحابنا فى الصلاة إذتمعض الوقت لهاكالطبر ونحوها فغالوا لابحتاج إلى نية الأداء لكونه لايصلح إلا لهاولا يصح فعل غيرها فيه والأصح أنه لابد من نية الظهر ونحوه في الصلاة ولابد من نية رمضان اه حثيث وظاَّهر كلامهم فيا تقدم أنه يجزىء عرب الأداء لأن ذلك الوقت لا يصلح إلا للا ُدام (١) قلنًا نية رمضان تضمنتها اه بحر (٧) أحمد من الحسين (٣) في أحد قوليه (٤) هذا الحلاف يفيد الجاهل الصرف الذي لا مذهب له (٥) قالوا لأنها عبادة واحدة فكفت نية واحدة كالصلاة وإن تعددت الركمات قلنا لم يحفل في الصلاة ما ليس بصلاة بخلاف الصوم فانه يصغل ما ليس بصوم اله غيث (٦) ووجهه أنه حتى في الذمة فلا يصبح إلا بحصول النية عند أول جزء منه اله أثوار ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لاصوم من لا يبيت النية اله تعليق النقيه س (٧)قتل المحطأ (\$)الأنواع التي تقدمت في أول الكتاب (٨) فرع من نوى الصيام قبل العجر عن القضاء أو النذر غير المعين فهل له رفضه قبل طلوع الفجر قيل يصح كما في نية الصلاة والأقرب أنه لايصح لأن قد أزمه حكم كما في نية (١) الاحرام إذا قلنا لا يجب معها الذكر بخلاف نية الصلاة فانه لايلزمه حكمها بمجرد النيسة بل مع التكبيرة اه بيان ﴿١﴾ قلت قد ثبت أن الحج غالف سائر العبادات أنه يلزمه الاستمرار مع الافساد بخلاف غيره فَافَتَرَقَا اهْ مَفَى (٩) هذا حيث لم ينو في أول الشهر عنده لأنه قد تقدمه أنها تكني النية في أوله (*) أحد قوليد (١٠) حجتناً أنه صلى الله عليه وآ له وسلم أمر أهل العوالى في يوم عاشوراء هن أكل فليمسك ومن لم يأكل فليصم فتصح نية الصوم في النهار وصوم عاشوراء كان واجباً اله ونسخ الحسكم لابدل على نسخ أحكامه فعي ثابتة في رمضان ونحوه أما وجوب التبييت في صوم الناس المطلق وتحوه فلقوله صبلي الله عليه وآله وسلم ماهمناه لاصوم لمن لا يبيت نيته أه تعليق ألفقيه س وقال وهو مروي عن ما أنه أن النية تجزي، قبل الزوال الابعده ((ووقت الصوم من الفجر إلى المدوب () أي اغر وب المساك عن الفطرات في رمضان و بحوه من طاوع الفجر إلى الغروب الشمس فتى غربت جاز الافطار لكن يعرف غروب اعتدنا بظهو والكوكب على ما تقدم من الخلاف في أوقات الصلاة (ويسقط) وجوب (الاداء عن النبس شهره) أى إذا كان شخص في سعين أو نحوه () والتبس عليه شهر رمضان متى هو لعدم ذكره للشهور الماضية ولعدم من مخبره بذلك () فانه يسقط عنه وجوب صوم شهر رمضان أداء ويلزمه () القضاء ولا يعمل أسير المكفار () عنم شهر رمضان للهارولم لكن النبس (ليله بنهاره (۱۵) كومة أعمى أو في مكان مظلم فلم يشيز له الليل من النهار ولم يعد من مخبره فالهارولم يعد من مخبره فالهارولم يعد من مخبره فالهارولم المبد من مخبره فالهارولم المبد من مخبره فالهارولم المبد من مخبره فالهارولم ولمبد من مخبره فالهيد ولمبد من مخبره فالهيد ولمبد ولمبد ولمبد ولمبد من مخبره فالهارولم ولمبد ولم

وفي حديث آخر لمن لم يجمع الصيام من الليل اله غيث فان قلت إن عموم هذين الحبرين يوجب التبييت في المعين كغير المعين أما وجه الفرق قلت وجه الفرق حديث يوم عاشوراء فهو كالمخصص لهذا العموم لكن إذا كان خبر يوم عاشوراء متقدما على هـــذا الخبر العام فقياس كلام أهل المذهب في أصول الفقة بيني الحاص على العام حيث تأخر العام خلاف الشافسي فينظر تصحيح احتجاج أهل المذهب قلت وتصييحة أنه صلى الله عليه وآله وسسلم لم يثبت في عاشوراء وقت وجوبه فقساً علمه رمضان لاشتراكيما في كون كل واحد منهما له وقت معين إه مفتى والعموم يصح تخصيصه بالقياس ونسخ الو جوب لا يستلزم جواز عدم التبييت فيستلزم أن الواجب المبين لابجب التبيت فيه وأما النفل فقد وردعته صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يطوف على يبوته وقت النداء فارس وجد طماما أكل و إلا نوى الصيام وفي هــدا تخصيص لذلك العموم اه غيث بلفظه (١) في النفل والتدر المين (٧) قال في شرح القاضي زيد ولا خلاف الآن وقالت عائشة وأبو موسى الأشعري والأعمش وأبو بكرين عياش وعبدالله بن عباس والحسن بن صالح من طلوع الشمس اه وهل الخلاف الذي قد أجم بعده ينقرض بالاجاع أم لا قال سيدنا شرف الدَّن على أصل الهادي عليمه السلام لاينقرض وقد أشار م بالله في مسائل على أنه ينقرض (٥) اعلم أنَّ إلى في قولنا إلى النروب للانتهى وجثنا بها هنــا مطابَّة للاَّيَّة الحَرِيمة في قوله تعالى وأتجوا ألصيام إلى الليل فلا يقال في الـكملام تسامح (٣) المكان الذي لاتبلغه الشرائع (۞) والذاهل عند عدد الشهور (٤) في الميل ولو بأجرة مالم يُحِمَفُ (٥) خلاف الأمير على الآنه لم يتصيق عليه الأداء ولأنه تكليف مالم يعلم اه غيث يقال هـــذا أشبه بصلاة المدافع فالمانع غير واجع إلى الآية السكريمة كما ذكر هناك فلامعني لمــا ذكره الا "مير على (١) مالم يغلب في الظَّن أو يفيد التواتر قرز (٧) إذا كان فسقهم بالبغي لا بالجوارح اه زهور (٨) وكذا الصلاة قرز (٩) وكذا الصلاة (١٠) فان لم يتميز بل بقي اللبس حتى ملت فلا ظنه تميين شهر رمضان وميز الليل من النهار بأمارة (صام) وجوباً ويكون صيامه (بالتحري) للوقت والتحري على وجهين أحدهما أن يتحرى أول شهر رمضان ولا بلتبس عليه الليل من النهاروذلك بأن يكون في سجن (٢٠ فيضره من يغلب في ظنه ٢٠٠ صدقه أن هذا الشهر الذي نحن فيه شهر جادي (٢٠ مثلا فيحسب منه الى رمضان فان التبس عليه أول رجب رحم الى كبر الهلال وصغره وطاوعه (١٠ وغروه ع تنبيه عن الناصر أنه اذا غلب الهلال بمد الشفق (٥٠ فهو ابن ليتين وروى في ذلك خبرا (٢٠ عقال م بالتمان مسجحذا الخبر حمل على الشفق الا يض (١٠ والوجه الثاني أن يلتبس عليه الليل من النهار ثم محصل له عيز بينهما من دون يقين فانه يتحرى حينظرو) اذاصام بالتحرى من التبس شهره أوليله بنهاره (١٠) وحصل له تميز

شيء عليه ولا كفارة اه شامي ينظر في الكفارة فالقباس لزومها كما يأتي إن شاء الله تعالى والله أعلم اه سيدنا حسن الشبيي قرز(١) أو غمت شيور متقدمة واللبس أول رمضان أو آخره ذكره في البيان والتذكرة والزهور والنيث والكواك اه تكيل قرز (٧) لافرق ما لم يغلب في الظن كذبه إذا كان عدلا قرز (٣) لعل هذا المخبر أخيره بأن هذا جادي الأخرى ولم يذكر له كم قد مضى منه أو ذكر لهذلك ونسى وأما لو أخيره أن هذا جادى ولم يستعمل الأول أم الآخر ولم يحصل له ظن فلعله يهني أنه الأول ثم يحسب إلى رمضان ويصوم بنية مشروطة بالأداء والفضاء وأما إذا أخسره بالشهر المعين وذكر له كم قد مضى منه ولم ينسه حسب منه إلى رمضان ولا يرجع إلى كبر الهلال وصغره وهذا نظرمني وفقنا الله لصحته اه املاء سيدنا صلاح من محمد الفلكي (ع) كلام الفاضي صلاح الفلكي جار على الفواعد إلا في قوله في آخر الكلام ولا ترجع إلى كبر الهلال وصغره اغ ظاهره ولو ظن أن فيها نفص وهو خلاف ما في النيث حيث غمت شهور ماضية و لفظ التذكرة و إن غت شهور صام بالتحري بكير الهلال و تأخر غروبه في أوله وفي اليالي البيض أه قال في الكو اكب قوله وإن غمت شهور يعني حيث يغلب في الظن إن قد تخلل فها ما هو ناقص و إن لم يحصل ذلك الظن فانه يبني على الكمال ويعد من أقرب شهر عرف أوله ويعد كاملة كليا الح اه كب لفظا (٤) يعن. في أول الشهر قان رآء فوق للنزلتين أو مكونا في الاستواء فهو البلتين وإن كان في المنزلتين فما دون غير مكون فيو البلة قال الناصر أو غرب قبل الشفق اه وقوله وطلوعه يعني في آخر الشهر فأذا طلع من المشرق قبل الفجر فهو اسا برووعشرين و إن كان بعد الفجر فهو إلثامن وعشرين و إن لم بره فهو كتاسم وعشرين قوله وغرويه يعني وسط ألشهر فهو يغرب في االت عشر قبل الفجر ورابع عشر قبل طلوع الشمس وفي خامس عشر يعد طلوع الشمس وهذه الامارات قوية مع اللبس اه غيث (٥) الأحمر قوز ﴿ (٦) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا غرب الهلال قبل الشفق فهو الليلة و إن غرب بعد الشفق. فهوالليلتين اه يستان رواه ان عمر (٧) المنتار الا"حمر وأما الا"بيض فلا يذهب إلا بعد ثلث الليسل قال الامام ي عليه السلام بل قد خبرنا ذلك وسبرناه فوجدناه من أقوى الا مارات (٨): لعلم يعني

(ندب) له (التبييت) للنية بحيث أنه ينوي قبل الفجر فى غالب ظنه لأنه لا يأمن أن يكون ذلك اليوم من غير رمضان فيكون تضاء (و) يندب له أيضا (الشرط (١١) في النية فينوى أنه ان كان من رمضان فأداء والا ققضاء ان كان قد مفى رمضان والافتطوع ان لم يكون قد مفى هذا حيث التبس شهره وأما حيث التبس ليله بهاره وحصل له ظن بالتميز فانه ينوي الصيام ان كان مصادفا للهار والا فلا فيقول اذا نطق بالنية فو يت الصيام ان كان مهاراً (و) الصيام ان كان مصادفا للهار والا فلا فيقول اذا نطق بالنية فو يت الصيام ان كان مهاراً (و) أيكن من رمضان فاذا انكشف أن ذلك اليوم الذي صامه و زرمضان اعتدبه ولم يلزمه القضاء أو) انكشف أن اليوم الذي صامه بالتحرى وقع (١٤) (بعده) أى بعد شهر رمضان فانه يعتد به ويكون قضاء اذا كان (مما) كان رامماك الميدين وأيام النشريق (١٠ فانه لا يعتد به بل طوم الذي على على الله وافق الأبام التي لا يجوز صومها كالميدين وأيام التشريق (١٠ فانه لا يعتد به المنطن (أو) إذا (التبس) عليه الحال هل وافق رمضان (لا فلا ١٠٠) أى وان خالف ولاحكم البس (٢٠ بعد أن تحرى وعمل بنالب الظن (١٥ وا)ن (لا فلا ١١٠) أى وان خالف

مع التباس شهره أما إذا التبس ليله بنهاره فالتبييت غير معقول فيه (١) و إنما لم بجب الشرط هنا كما فى وم الشك لا"ن الظن هنا تائم مقام العلم فى وجوب الصوم والشرط ﴿١﴾ لا يجب مع العلم ذكر ممنىّ ذلك في النيث وقيل يجب الشرط ذكره الامام شرف الدين لا ّن القطع في موضع الشك لا بجوز واستضعف ما ذكره ﴿١﴾ ولفظ حاشية وإنما لم بجب الشرط والتبييت قال عليه السلام لا أن حكم غالب الظن كاليقين في وجوب الصوم لـكن الشرط والتيبيت أحوط ولا ْن الا ْصل عدم المضىٰ (٧) الصواب حذف قوله بعد انكشاف الليس لئلا يناقض عليه قوله أو التبس اه غيث (٣) بعل أو ظن (٤) مع تبييت النية أه غيث وشرطها ﴿١﴾ وألا "داء والقضاء أه زهور ومثله في الغيث وعن سيدنا محد المنمي أنه لا بحتاج إلى شرط بل التبييت كاف وغايته أنه يكون قطع في موضع الشك وهو بجزي ومثله عن المتوكل على الله عليه السلام ﴿١﴾ لا إذا لم يبيت ولا شرط لم يعتد به إذًا وقع بعد رمضان فيلزم القضاء اهتيث ممني أما لو تحري فنلب في ظنه أن شير رمضان قد مضى فصام بنة القضاء من دون شرط ثم انكشف أنه صادف صومه رمضان هل قد اجزأ ولو صام الا داء بنية الفضاء قلت الا "قرب أنه بجزيه هنا لا "نه قدنوىالصوم في وقته الذي ضرب له و فرض عليه و تلفو نية الفضاء اه غيث فانغوى الاداء فانكشف أنه في شوال لم بجزه ذكره الامام والتجري وفي البحرأنه بجزيء وإن لم ينو القضاء مم التبيت وقرر أنه لا يجزئ في الصورتين لا ْن نية الا ْداء والقضاء مغيرة كما تقدم في الصلاة (٥) أو أيام قد نذر بصيامها قرز (٣) أو التبس هل ليلا أم نهاراً أجزأ قرز (y) ولو لم يثبت (A) لا "نه فرضه في هذه الحالة لا نه لا تكلف بغيره (٩) فان قبل ما الفرق بينه و بين

صومه هذه الصور الثلاث (۱۱ وهي موافقته لرمضان أو بعده بماله صومه أو التبس (۱۲ يمتده وذلك في صور تينه إحداهما هأن ينكشف (۱۱ يموقية لرمضان (۱۱ يمونه) في مور تينه إحداهما هأن ينكشف (۱۱ يمونه المحتود صيامه (۱۱ ينكشف انه بعده لكن صادف اليوم الذي لا يجوز صيامه (۱۱ ينكشف انه بعده لكن صادف اليوم الذي لا يجوز صيامه (۱۱ يوب) أي لا يفطر أيضا (۱۱ يوب) أي لا يفطر وهو شاك في غروب الشمس بل يؤخر الافطار حتى يتيقن (۱۱ غروبها فاذا أفطر وهو شاك في الغروب وكم يتين له أن افطاره كات بعد غروبها فسد صومه لأنه على يتين من النهار «تنبيه الأولى (۱۱ اللمائم تقديم الافطار على الصلاة أولى «وقال أحدن مي غير «قال مولا ناعليه السلام واذا أمكن تسجيل الافطار بشيء يسير (۱۱ الايمنل عن أول الوقت مولا ناعليه السلام واذا أمكن تسجيل الافطار صحتوله صلى الله عليه وآله وسلم أحب فذلك مستحب لورودالآثاري تسجيل الافطار حكاه ملي الله عليه وآله وسلم أحب فذلك مستحب لورودالآثاري تسجيل الافطار حكتوله صلى الله عليه وآله وسلم أحب

الوقوف بعرفة انه اذا وقف قبل يوم الوقوف أجزاه وفي الصوم اذا تين الشديم لم يجزه الفرق بينهما انه يمكن أن بأق به في العموم على التحقيق و أما الوقوف فلا يمكن أن بأق به على اليقين لأنه بجوز له في السنة الثانية مثل ماحصل في السنة الأولى اله تعليقة قرز (١) ويعلم ذلك لا بالفلن فلا يدخل فيه باجتهاد المستمدة الله المشرح على السنة الأولى اله تعليقة قرز (١) ويعلم ذلك لا بالفلن فلا يدخل (٤) أو ليلا (٥) فلا يقتم على المستمدة في دخول الوقت اله تمكيل (١) أو بايسيد ناص المالهدوية في الصحواة منتي قرز (١) اليقين في المستمود النفي فل المستمود المستمرة وروسيد فاحسن المجاهد (٩) أو لا يمكنه أو يفوت عليه بعض أو كان بمن أو كان بمن سحوره وصلائه صلى الله لا يمكنه أو يفوت عليه بعض أو كان بمن المستمود ومسلائه صلى الله عالم وموسائم فله فطرت والم المسرود وما أعتر وما أعتر وما أعتر وعالم المستمود وما أعروت وما أعتر وما أعتر وما أعتر وما أمروت وما أعتر وما أمود ومياته في الموالم أن يعد واله وسلم أنه فالهاذ قوب أحد كم ماقد من المستم المالم ألها أن علم عام أو وان فات الجماعة والو فات المحماعة الابراد ووسائم فيل المحاه اله فكرة في وصلت عليكم لللاختيار اله كب ويان لفظ (١٢) ويستصب أن يقطر بالحالى فان لم فعل المحاه اله فكرة في وقت المحماد المحمد المحتم الابراد المحتم الابراد المحتم الدائم المحتم المحتم الدائم المحتم المحتم الدائم المحتم الدائم المحتم الدائم المحتم المحتم المحتم المحتم المحتم الدائم المحتم المحتم

عبادالله اليه أسرعهم فطراً أو كما قال (۱) (وندب) التحري (في الفجر) أي إذا شك في طلاع الفجر مدب له أن يترك المفطرات ولولم يتين طارع الفجر مملا بالاحتياط فاو تسحر وهو شاك في طلاعة في طلوعه (۱) ولى ينبن له أنه تسحر بعد الطلوع كان صومه صحيحا لأبه على يقين من الليسل (۱) (و) ندب المسائم أيضاً (وقي مظان الافطار) و يكره خلاف ذلك فيكره للمسائم مضاجعة أهله (۱) في النهار ومقدماته الجاع سما للشباب ولا كراهة لمن لا تتحرك شهوته (۱) * قال عليه السلام وقد دخل في قولنا وتوقي مظان الافطار * مسائل ذكرها أهل الملاهب * منها أنه ينبني (۱) للمسائم أن يتحفظ في بهاره (۱) لللايسهوفيصيب ذكرها أهل الملاهب * ومنها أنه ينبني له أن يتحرز عند عضمضه (۱) واستنشاقه من دخول الملاء إلى حقه ووصوله إلى خياشيمه فان نزل إلى جوفه من فيه أو خياشيمه فسد دخول الملاء إلى حقيد أو خياشيمه فسد صومه وعليه القضاء ويعني عما بقى بعد الاستقصاء وعن أبى مضر أف الاستقصاء بأن يسمى ثلاث مرات عند م بالله كنسل التجاسة فيل و يازم على قول ط أنه بمتر من دخول النبار يسمى ثلاث مرات عند م بالله كنسل التجاسة فيل و يازم على قول ط أنه بمتر من دخول النبار فه لأنه رعا اجتم فعمار عيث يمكنه إخراجه (۱) من فيه فيصل مع ذلك الى جوفه والنباب فه لأنه رعا اجتمع فعمار عيث يمكنه إخراجه (۱) من فيه فيصل مع ذلك الى جوفه والله والنباب فه لأنه رعا اجتمع فعمار عيث يمكنه إخراجه (۱) من فيه فيصل مع ذلك الى جوفه والنباب فه لأنه رعا اجتمع فعمار عيث يمكنه إخراجه (۱) من فيه فيصل مع ذلك الى جوفه والتحال في المنار عيث يمكنه إخراجه (۱) من فيه فيصل مع ذلك الى جوفه من المنار عون ألى حواله في المنار عواله والمنار عواله المنار عالم المنار عواله المنار ا

 فيفسد صومه فان دخلا بغير اختياره لم فسسد صومه (۱) و ومنه أنه اذا استاك نهارا وقى أن يدخل طقه نما جمه السواك من خلاف (۱) ريقه لأن ذلك يؤدي الى فساد صومه ومنها أنه يكره مضغ العلك (۱) وهو الكندروالكندرهو اللبان الشجرى (۱) (والشاك (۱) محكم بالأصل) أي من شك في فساد صومه بمد صحة انمقاده حكم بالأصل وهو الصحة فاو شك هل تناول شيئا من المفطرات لم يضد صومه لأن الأصل الصحة وهكذا لو تسجر وهو شاك في طلوع الفجر (۱) حكم بالأصل وهو بقاء الليل فيصح صومه (۱) وهكذا لو أقطر وهو شاك في غروب الشمس حكم بالأصل وهو بقاء الليل فيصح صومه (الم والمكر)) للصائم (الحجامة (۱) غروب الشمس حكم بالأصل وهو بقاء الليل فيصح صومه (ويكرد (۱)) الصائم (الحجامة (۱)) غروب الشمس حكم بالأصل وهو بقاء الليل في المدائم والمكرد (الكرد (۱)) الصائم (الحجامة (۱))

من هذا أن النبار البسير الذي لا يمكن اخراجه بيده أو بذله لم يفطر كما هوفي الديساج (*) ينظر فيه لأن الظاهر إذا لم بمكنه الاخراج لم يفسدولو وصل الجوف فينظر لاوجه للتنظير بل لابدأت يصل الجوف الذي بمكن اخراجه (١) ولااختار سبه كما يأتي قرز (٧) بكسر الحاء والمعني من غر ربقه وأما يضم الحماء فلا يصح هاهنما لأن خلوف على وزن سجود اسم لتغيب رائحة الهم اه غيث بضم الحاء المسجمة لقوله صلى آلله عليسه وآله وسسلم ولحلوف فم الصائم أطيب عنسدالله من ريح المسك وفي رواية لمسلم والذي نفس عهد بيده لمحلوف فم الصائم أطبب عند الله من رائحة المســك يوم القسامة الهحيساة الميسوان (ھ) بمني غمير الهروور (٣) وهو لـكل مايطك في النم من الكسندر والصطبكي والمومة وهو الشمع (۞) مالم يتفسير ريقمه كان تغير ريقمه بمنا مضعه وازدرده فسمد صومه (ه) بفتح المين وسكون اللام (٤) ويسكره له مضع ماله طعم ذكره م بالله و ص بالله اه يان مدني وقواه في البحر إلا لحاجة كضغ المرأة لطفلها (ه) وَالْطَانَ حِيثُ فَرَضُمُهُ الْيُقِينِ و إلا عمسل به قرز (و) أما لوشك في يومه هل هو صامه أم لم يصمه حكم بالاصل وهو عدم الصوم و لايقال الصيام هو الامساك عن المقطرات والأصل عدم الأكل وتحوه لا تأخول أن عبرد الامساك لا يكفى في صحة الصوم بل من شرطه النيسة والأصل عـدم النية فسكان الاصل عـدم الصوم اله غيث لفظاً و كذا لوشك هل قد كل رمضان أم لا فالأصل البقاء ﴿ ١ ﴾ وقيل هذا يا ثى على كلام الفقيه ف في نية الصلاة في قوله ولاحم الشك بعمد ألفراع وأما ظاهر المذاهب فلا فرق بين شك وشك كما هو الممرر والله أعــلم (٢) مسئلة من طلم اللمجر وهو غالط لاهله أو فى ثنه طعام أو شراب فعليــه أن يتنحى و يلقى مافى فمه ويصبح صومه والمراد بذلك حيث كان على رأس جبــل عال يشاهد الفجر لا من كان في موضع متخفض أو محمالؤنن وهو حكذلك قعد بطل صومه اه بيان (٧) خيلاف ك (٨) خريه (٥) وقد قال صلى الله عليه وآ له وســلم أفطر الحجام والمحجوم له وقيل إنه منسوح وقيل قاله في اثنين كانا ينتابا الناس فبين انها قد أبطلا ثواب صيامها اهشر حض زيد (*) والحام اذهما طراف يابسان والفصد والسباحة

اذاخشى الضعف (1) لأجلها ولا فسدصومه (1) اذاحجم بالنهارعندنا (1) وهو قول الأكثر من الامة (و) يكر مصوم (1) (الوسل) وهو أن يصوم يوما ثم لا يفطر بشيء من المفطرات حتى أتى اليوم الثانى و يصومه فان ذلك اذا الصوم عن الافطار بين اليومين كان مكروها لما يؤدى اليه من الضعف (ويحرم) صوم الوصل اذا فعل ذلك ربيته (1) أي اذا أمسك عن المفطرات بنية صوم الوصل كان ذلك الصوم محظورا هقال عليه السلام وفي أجزا ثه تردد يجزيه (1) اذ قد فعل الصوم (1) في وقته ولا يجزيه لاختلال نيشه لكونه الحظورة فيلزمه القضاء في هوان ما يزم الصوم وما يلزم المناوم (1) الصوم وما يلزم المناوم قال من المناورة من المناورة المناورة

(١) يعنى حيث شك في ضعفه فان علم الضعف في اليوم الشاني أو ظن حرمت عليـــه الحجامة الهلمة ومعناه في ح لى قرز (٧) لان الني صلى الله عليه وآ له وسلم احتجم وهو صائم ورخص للصائم فها اه بستان (٣) خلاف احمــد بن حنبل واستعتى بن راهومه والاوزاعي اه غيث ثانه يفسد عنــدُهُم (٤) لقول التي صلى الله عليه وآله وســلم تسحروا فانالسحور بركة وروى انءباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال استمينوا بقيلولة النَّهُار على قيام الليل و بأكل السحور على صيام النهـــــار (*) لقوله صلى الله عليمه وآله وسلم لاوصال في صيام اله نجرى فقيل يارسمول الله إنك تواصل نقال لست كاحدكم انى أبيت فيطعمني ربي ويسقيني اله تحرير (٥) قال في الاعتصام مالفظه و من لا بجد العشاء ولا السحور يفطر وعليبه القضاء ولافدية عليسه أما اباحة الفطر فلما سبق ذكره من النهى عن الوصال وأما أنه لا فدية عليــه فلانه مع النهى عن الوصال ممنــوع عـــــــ الصيـــام شرَّعا فهو في حجيم من تعذر عليــه الصيام والله أعــلم اه من ضياء ذوي الابصــار ولفظ حاشية (﴿) وَقُلَ مِن خَطَّ الْقَاضَى احمد سعد الدين بعــد أن سمع منــه أمــــلا ما لفظه لحكنه في اللمعة للسيد صلاح ان الجملال ما لفظه فائدة القيام في الحطمة غير واجب إذا لم بجميد المسكلف طماما لقوله صلى الله عليه و آله وسلم لاصيام في مجاعبة افادني بذلك الإمام أمسير المؤمنين المؤيد بالله رب السالمين وقال القله ان أحبت (٦) والكلام في اليسوم الثاني وأما الاول فسلا تردد أنه بجزيه اه (*) وقواه في البحر إذا عاش فان مات لم يجزه ويجب عليه الايصاء بالمكفارة و لا يصل علمه إلا أن يتوب اهمامر ﴿١﴾ لعله حيث مات بعد الغروب و ان مات قبــل الغروب فقد بطل صومه فلا شيء عليمه اهتميث (٧) ولان العميرة بالانتهاء ولانه عصى بنسير مامه أطاع قرز اه (٨) سئل الآمام الحسن بن عز الدين إذا قدر أن صائماً ترك العسلاة إلى آخر الوقت ومع ذلك وقع في فيــه ما منه عن السكلام قان حاول اخراجــه أفطر وان ترك لم تمكنه الصلاة لمــدم قدرته على السكلام ممُّ بقــائه في فيه الجواب أنه بترك في فيــه لئلا يقع في المحظور وهو افســـاد الصوم ويأتي بالصلاة من غير قراءة والله أعسلم اهمن جواباته عليــه السَّلام وقياس ماذكروه في الصلاة أنهما وإحسان من فسدصومه أماما فسدالصوم فقد دخل تحت قوله (ويفسده) أمور ثلاته الأول (') (الوطه) (') وهو التقاء الحتانين مع وارى الحشفة ('') كاتقدم وعلى الحجة فأأ وجب النسل أفسد الصوم (') وهكذا يعتبر في الحتى (') والتابي قوله (والامناء ')) وهو انوال الني (لشهوة) ولم يكن بجاع إذا وتعذلك (في يقظة (') لالو أمني من غير شهوة أو لأجل احتلام أو جوممت وهي ناعة (') ولا خلاف في أن الامناء فسد اذا كان بسبب مباشرة أو ماسة كتقبيل ولمس وأمااذا وقع لأجل النظر نشهوة أو لأجل فكر فاختلف فيه أما النظر فالذهب وهو قول أنه في فسداً يضا وقال حوش أه لا يفسد وأما الأ فكار فقال ض جعفر وأحد احمالي السيدين وحكاه أبو جعفر عن الحادى والقاسم والناصر أنه يفسد أيضا وأحد احمالي السيدين وحكاه أبو جعفر عن الحادى والقاسم والناصر أنه يفسد أيضا وأحد احمالي السيدين المناعة (المناب) اعترازا ممن جومعت وهي مجنو نقبنو ناعارضا (') ولم يكن منها فعل فائه استطاعة (' للمدافحة ') وممن جومعت وهي مجنو نقبنو ناعارضا (') ولم يكن منها فعل فائه لا يفسد الموم هو (ما وصل الجوف (')) سواء كان مما يؤكل أم لا كالحصاة والدرم ونحوم او إعايفسد المعموم بشروط ها لأول في أن يكون (مما يكن)

تعارضاً فيأتى مثله هنا واقد أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله تسالى قرز (١) والردة حيث كان مسلماً والحييض والنماس اه مثفا عقائلهمادي (٧) فيمن يصلح وقيل لا فرق قرز (٣) وقدرها من المقطوع اهقرز (٤) يتض بالمكره حيث لم يبق له قبل مجيب عليه الفسل ولا يفسد الصوم قرز (٥) حيث أناها ذكر غير ختنى وأنتما تن غير ختنى أو يأ تما في المهائلة ولو رأى المحتنى اه غيث (١) (هسئلة) ولو رأى المحتنى امن آلتالساه واستمراً قل مدة الحيض وأمنا من التالرجل عن مباشرة حكم إفعال و وذلك ظاهر قلت دما في المومين أما الذي حاضت فيه وأما كان في يوم واحدلا في يومين إن قيل هو إما ذكر أو أن قند فسد أحد اليومين أما الذي حاضت فيه وأما الذي المنت فيه وأما الذي حاضت فيه وأما الذي أمنت فيه قطماً فيجب عليها قضاء وم قامل وهذه تشبه مسئلة الطائر اه شامي قرز (٧) بمثلاث نحوات اله ديوان أدب (٨) همذا ليس عدم فساده لمكونها نائمة بلي لأنها لم يبق فحف فيه فصل و إلا النائم ولو وطيء الإن السب كالفصل اه غيث (١٠) ولا سب قرز (١) طارى، وهو ما قرز (١٧) وإن ابتلم طوف، خيط و بين طرفه بناربا أخيد خلاف أي حولات أي حولات بوره المسراة وهو كانال لنائمة همنا وفي تعليق خيط و بين طرفه غار النائمة المحالسة داخل المجلسة داخل المجلسة داخل المجلسة داخل المجلسة داخل المجلسة المنائمة وفي تعليق الهدائرة وهو كذلك لنجاسة داخل المجلسة الهدائرة المخالف أي حول تعن المحالة المجاسة داخل المجلسة المحالة المحالة

الصائم (الاحتراز منه) فان كان مما يتمذر الاحتراز منه كالدخان لم يفسد (1) وهكذا النبار اذاكان يسيرا محيث لا يكن الاحتراز منه ولو تعمد دخولهما هالشرط الثاني ها أن يكون (جاريافي الحلق (2) فلو وصل الجوف من دون أن يجرى في الحلق لم يفسد عندنا وذلك كالحقنة (1) والطعنة والرمية ودوى الجائفة بما يعمل الى الجوف وقال ح وش بل يفسده الحقتة وعند ش ان طعن نفسه (٥) أو طعن باختياره فسد صومه هالشرط الثالث، أن يكون جاريا في الحلق (من خارجه (1)) فلو جرى في الحلق ولم يجر من خارجه بل نول من الدماغ أو الدين (2)

التذكرةمستقر طعامهوشرا به قرز (١) ولوكثر اه بيان قرز (٢) والذي يمكن الاحتراز منه مااجتمع من الفبار في الفم وكان بمسكنه إخراجه بيصق أو يهده اهديهاج قرز فعل هذا لو ازدرده بعمد الامكان أفسد فتأمل قرز لا ما اجمعرفي الحلق فلا يفسد و إن كثر ذكر الققيه ف اه بيان قرز (١٠) قال أصحابنا هذا إذا كان النبار يسيراً بحيث لا يمكن الاحتراز منه فائ قلت فهلا أفطر اذاتهمد ادخال اليسير وهو بمكنه الاحتراز منمه قلت إن ذاك مقيس على الريق فانه لما كان الاحتراز منه شبئاً فأعنى عنه في العمد والسهو فـكذا ما أشبه في مشقة الاحتراز اه غيث بلفظه (٣) وذكر سيدنا أنه لابجوز الصائم شرب التين لانه يتعصر منه قطران وكذا غيره مما يشرب على صفته لأنه بمكن الاحتراز منهاه عامر وظاهر المذهب خلافه لأنه لابجتمع لرطوبة الحلق والقم ولاينعقد منهماذكر إن سلم إلامبراليقاء والاجتاع كما يتم من الرالدخان (٤) وهو إدخال الدوي من الدير أوغيره (٥) لأنها فسق (٦) هذا مطلق مقيد بما يَا تَى فَي ٱلسموط (*) قلت النظاهر والله أعلم أن المراد بما نزل من الدماغ والدين والأنف والأذن ما نرل من الفضلات الحادثة فيها الى الحلق فلا يضرأنْ يخرج الى عمل التطهير ويرجع بمعله أو بسببه أفســد من غير فرق بين النخامة وغيرها اله تسكيل (٥) وقد يَقال من خارج ليدخل مَآدخل من الأنف ونزل الى الحلق وعبارة التذكرة من خارج بحذف الضمير (٧) كالكحل والذرور اه تذكرة وهوالتشمرالذي يذر في الصين للرمد وكان القياس أن يفطسر لأمّه جار في الحلق لسكن لورود الدليل وهو أن الني صلى الله عليه وآله وسلم كان يكتحل وهو صائم قال سيدنا وكذا سائر الكحالات من الصبر وغيره ويستحب للصائم استعمال الزينة من الكحل ونجيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهزهور ولفظ حاشية وكان القياس يفسد لأنه قد جمع المفسندات للصوم لمكن ثرك القياس للحبر ومالم يكن فيه دواء المين نانه يفسد الد عامر وقيل لا يفسد مطلقاً لأنه مخصوص بُعطه (١٠) و لمل القرق بين هذا وبين الرضاع أنه إذا دخل اللبن من العين أو الأذن الى الجوف حرم لاهنا فمن الني صلى الله عليسه وآله وسلم أنَّه كان يكتحل نهارا اه ح لى (٨) والحارج من الحلق يفسر تارة بمساخرج عن جلة الشخص فيفسد مادخل منمه الى الحلق من أي موضع إلا من النين مطلقا أو من الأنفإذا كان من صعود الليل اه تـكيل (*) الأنف (*) والأنن اه لمعة و بيانوقيل بفسد لأنه جار في الحلق من غارجه

عُرَج الخاءولوعمداً ﴿الشرطال ابع ﴾ أن يكونجريه في حلق الصائم (بفعله أو سببه) فأمالو كان ذلك بغير فعله ولا سببه لم فسنصومه كن أوجر ما فدخل نفير اختياره (١) كن جومعت (٢) مكرهة لافعل لها أو نامَّة فان ذلك لا يفسد وفعله نحو أن نزدرده وأما سبيه فنحو أن يفتح فاه ^(٣) لدخول قطر المطر أو البرد فيدخل ولم يزدرده فان ذلك مفسد لأن السبب كالفعل فأما لو فتح فاه للتتاؤب لم يفسد وأما لوفتحه لغير غرض رأسا فدخله ذباب (*) أو مطر أو نحوها لم يفسد صومه ذكره الاخوان المذهب وهو قول ش وقال ¬ (٥) يفسد ومن السبب أن يتعمد القيء (٥٠ فيرجع منه شيء فانه يفطر (٥٠ بذلك ومنه أن يتعمد استخراج النخامة فنزلت الجوف من فه فالهاتفسد (٨) لأنهاقدمرت في الحلق من خارجه بسبيه قيل ح والمراد بالفم حيث يبلغه التطهير (٢) وقال الغزالي بل إذا رجمت من غرج الخاطلمجمة فسد الصوم واختاره الفقيه س في التذكرة ﴿ قَالَ مُولَانًا عَلَيْهِ السَّلَامِ ۗ وَفِيهُ نَظْرُ لَا تُهُ غَالف لاطلاق أهل المذهب من اعتبار رجوعهامن الفم لامن الحلق أوالحاء والخاءجيمامن حروف الحلق (ولو) أفطر باي أسباب الافطار وكان في تلك الحال (ناسيا (١٠٠) لصومه فان الناسي (١) يعنى يغير فعله (٧) الكلام في القسد نما دخل الحلق من خارجه والمراد قياسه علىما بعدالواو فترك المعلف أولى (٣) وحاصل الكلام إن فتم فاه لدخول ما يفطر فان دخل ما لا يفطر لا يضرو إن دخل ما يفسيد الصوم أفطر وسيواء كان الذي دخل قصده أم لا و إن قصد ما لا يفطر لم يفسيد مطلقا سمواء دخل ما يفطر أم لا اه وشلي (٤) وقد قيسل في الذباب لا يفسمه صومه ولو قصد دخوله لأنه سبب والذباب مباشر قلنا لا حكم لمباشرة الذباب كما في طفسل وضعت عنــده الحاضنة سما فشر به أو نحو ذلك اله ح لى لفظا (ه) قوى وهو ظاهر (٢) وحاصل الحكلام فى التيء انه إن لم يرجع منـــه لم يَفســد مطلقاً و إن رجع منــه شيء باختيار الصائم يفســد مطلقاً و بغــير اختيار يفسد إن تعمد الذب لاختيــار ســب الافطار وإن لم يتعمد التيء بل ابشره لم يفســد لأنه لم يتعــل الى جوفه بمعلم ولا سبيه لنبأ قوله صلى الله عليـه وآله وسلم ثلاث لا يفطرن الصائم التيء والحجامة والاحسلام اه بستان (٧) سواء رجع باختياره أمالا فان لم يعمد لم يُعسد إلا إذا رجع باختياره اه بحر معني قرز (٨) وضابط النخامة إن تعمد الدخول أو الحروج أفسد وإلا فلا قرز ﴿ مسئلة ﴾ من جامع قبـل العجر وأمنى بعــده نوجهان أصحهما انه لا يفطر لتولده عن مباح كالاحتمالام اله بحسر واحتمل أن يفسمد لا أن السبب كالمقمارن اله غيث وكذا من احتمام ولم بمن إلا وقد استيقظ فلا يفسد صومه الدغيث قرز (٩) وهو ما يصله الماء عند المضمضة إ (١٠) ولم يكن للخسلاف تأثير في حق الجاهل والناسي لأن العبادة إذا كانت لانتسم لاعادتهما . فى وقعها لم يكن للحملاف تأثير اه زهور مسلم في حق من له صدّهب فأما من لا مسلم. له فيفيده إذ هو مذهبه اه سيدنا حسن (*) فان قيسل ما المرق بي هذا وبين المسكرة

فيهذا(\)الياب كالعامدوعندزيدينعلى والناصر(٣) والفقهاءانه إذاأكل ناسياأ وجامع ناسيا فلا قضاء عليه ولا يفسد صومه "عنده (أو)افطر بأى أسباب الافطار (مكرها) على ذلك فانه يفسد صومه إذاوقم الافطار بفعله (٢٠ أو فعل سببه ولو كان مكر هابالوعيد على أن يفعل ذلك فلا تأثير للاكراه في عدم الفساد فأما لوأكره على وجه لم يبق له فعل لم يفسد صومه (⁽⁶⁾ كما تقدم وقال ش في أحد قوليه ان الصوم لايفسد بالأكراء على الافطار سواء وقع منه ضل أُم لا وقال ح ان المكره يفسد صومه مطلقاً * نم فكل ماوصل إلى الجوف جاريا في الحلق من خارجه يفعل الصائم أو سببه أفسد الصوم (إلا) ثلاثة أشياء * الأول (الريق ١٠٠٠) فان ابتلاعه لا يفسد الصوم إذا ابتلمه الصائم (من موضعه ^{(٧٧}) وموضعه هو الفم واللسان واللبوات(٨) فلو أخرجه إلى كفه ثم ابتلعه فسد صومه ذكره * اصش قال السيسد ط وهكذا يجب على أصلنا وهكذا حكى في الانتصار عن الهادي والناصر • وقال أنو مضر لايفسد وهــكذا لو أخرجه إلى خارح الشفتين (١) ثم نشفه وابتلمه (١٠) (و) الثأني من فن الصلاة إذا أكل ناسا أو فصل ناسا أفسد الصلاة وذكر معدخروج الوقت لم بجب علىه القضاء وها هنا بجب القضاء والواجب أن الصوم أصله الامساك وان كان مشر وطاً بغيره ومن أكل أوحام لم يممك وإذا لم مسمك لم يكن صائمًا وإذا لم يكن صمائًا لزمه الفضاء ذكره في الشرح ولأنه لايفيد موافقته أهـل الحسلاف في الصوم مخلاف الصسلاة (١) كجناية الحطأ إذ هو جناية وخطأ الجناية كمدها في باب الضانات اه معيار (٧) والمهدي أحمد من الحسين والعبادق والباقر وأحمد من عيسي (٣) حجتهم قوله صلى الله عليه و آله وسلم الله أطعمه وسقاء فيتم صومه قلنا بمســك لحرمة الوقت قلنا الاثم قفط وأما القضاء فيجب كالحج اله بحر (٤) وهو الازدراد (٥) كالمحتلم (٣) إذا كان معتاداً لا ما زادعلي المعاد و لو كان يسيرا بالنظر الى غيره ذكره في الرياض وفي البيان يكن الزائدعلي المعاد لأنه مكن الاحتراز عنه وهوالمذهب (٥) قال فير وضة النووي|بعلاع الريق\لا يفطر بشر وطالأول ان يممعض الريق فاواختلط بغيره به أفطر باجلاعه سواء كأن المغير طاهرا كن فتل خيطا مصبوغا تغير بهريقه أو نجساً كن دمت أغه وتغير ريَّه فلو ذهب الدم وابيض الريق هــل يفطر بإبتلاعه وجيان أصحيما عند الأكثر الفطر لأنه نجس لا بجوز اجلاعه بل بجوز اجلاعه لأنه طاهر و لا يفطر والله أعمل قرز (æ) وأما البلغم فيفسدمطلقا وهو ظاهرالازقرز (٧)ونحوه كما على السواك مادام داخل القم اه غايةُ لفظ الغاية قلت ولو وقع في رأس أصبعه أو ســواكه أوحصاة أو نحوه ما دامتُ المذكورةُ داخل القم واللسان ولوأخرج السانعنالشنتين اهفاية بلفظها ينظر لأن ظاهر الازخلافه اه سيدنا حسيرقرز (٨) اللهوات بالتبح جم لها وهو ما بين الشفتين ذكره في مثلثةقطرب وهي اللحمة المشرفة على الحلق اه شرح الجزرية وقيل هو اللحم المتصل باللسان اه من خط أهــد الجربي (٣) ينظر في العبارة مقتضي النظر أنه يُمسد ولو دخل بغير اختياره قرز (﴿) وهمو مازاد على انطباقهما (١٠) وأما إذا أخرج

المستثنياتهو (يسيرالحلالة (١)) وهو اللحم ونحوه النبي بيتي بينالاسنان بمدالاً كل فانه لايفسد الصوم اذاكان يسيراً بحيث يجري (معـه) أي مع الريق وسواء ابتلعه عمداً أو سهوا * قال عليه السلام وليس المقصود بقولنا ويسير الخلالة ممه أن ينزل مصاحبا للريق (٢) وانما المقصود أنه يسنى عنه مهما يتى مع الريق أى في موضعه يسنى من داخل الفم فلما لوبذل الخلالة اليسير إلى مده (عن ثم ابتلم المدام (في في مد ما لي يق الله في القصود بقولنا ممه * الثالث من المستثنيات قوله (أو) اذا نزل من الحيشوم الى الجوف شيء (من سموط الليل) (٥٠ فانه لا يفسد الصوم فأما سموط النهار (١٠ فانه يفسده (فيازم) من أفطر بأى تلك الأسباب لنير عذر أربعة (٢٠ أحكام إثنان يمان الناسي والعامد واثنان بخصان العامد * الأول (الآعام (^(A)) للصوم رعاية لحرمة الشهر ولوكان يسمى مفطراً غير صائم (و) الثاني وجوب (القضاء (٥٠) وبجزيه قضاء وممكان يوم عند نادا) فهذان الحكان يمان الريق على طرف اللسان ثم ابتلمه فانه لا يفسد خلاف الأستاذ اه كو آكب لفظا وزهور فان أخرج لسانه واسترسل الريق منها فىالهوى وهو متصل واجلعه فسد صومة إذ قد خرج عن موضعه اه عامر وقيل لا يُصد ذكره الامام على الدين (١) المرتض ويسير الحلال كالمحلالة ونظره في الغيث لأن دخوله بسببه قال النجري لأن ذلك من خارج الفر وهو نما يمكن الاحتراز منه انتهى يقال الحلالة داخلة من غارج حلقه فيلزم أن لا فرق اه والمقرر أنه يفسد (٥) الذي لا يمكن بذله على الهراد. اه زهور وفي الصعيتري مالاً بجد له أثر زائد على إجراء الريق (٧) بل لابد من ذلك وهو ظاهر الاز قرز (٣) مع الربق قرز (٤)لا فرق،قرز (٥) بالسين مفتوحة والطاء الدوى الذي يصب في الأنف وبالصاد والدال تفيض الهبوط اه بستان (٠) وضابطه أنه إذا استصعد في وقت يباح له لم يفسد ولو نزل في النهار و إن كان في وقت لا يباح له أفسد ولو تخلل الليل اه عامر وفي البيان ما لفظه ونزل في يومه اله قرز مفهومه أنه إذا نزل بعد تخلل لبل لم يفسد ولو كان في وقت لا يباح له قرز (ه) قال مولاةً عليلم والسعوط في التحقيق قد خرج بقولنا جاريا في الحلق من خارجه لكنّ ذكرناه هنا تنبها على الفرق بينه وبين صعود النهار وتوصيلا إلى كلام الهادى عليلم فأن ظاهره يقتضي أنه مفطر مطلقا اله غيث (١) وأما إلا تمد فلا يفسد سواء كان ليلا أو نهاراً قرز (٧) صوابه ثلاثة إذا الرابع وهو الكفارة مندوب وليس بلازم إلا أن يكون دخوله على جهة التوسيع اه تكيل وقيل الرَّاج التوبة اه (١٨) والوجه أنه مخاطب بالإمساك في كل من النهار نانه عصى بالبعض لم يسقط الحطاب في الباقي إه دواري و لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن جامع أمرأته في رمضان ان فجر ظهرك فلا ينضجر بطنك اه بستان (١) يريد بقوله ان فجرك ظهرك بالوطىء فلا ينفجر بطنك بالأكل (ﻫ) ولا. يجب الاتمام فيصوم الفضاء على من أفطر اه تذكرة (٩) وقال الناصر لايجب عليه القضاء (- ١) حجمتاً , قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أفطر نوماً ثم استغفر اجزأً، نوم مكان نوم أه تخريم بحر

العامد والنامي هيثم ذكر عليه السلام الحكين الذين يختصان بالعامد فقال (و يفسق العامد (۱) أي المتمد للافطار ولي يوما واحداً (۲) عندا (فيندب له كفارة (۲))أى و تندب (۱) الكفارة لمن أفطر في رمضان بجماع أو أكل أو غيرها عامداً لا ناسيا والمستحب ان يرتبها (كالظهار (۵) أي كا ترتب كفارة الظهار فان أمكنه العتق قدمه على الصوم وان لم يمكنه قدم الصوم على الاطعام ليمكون آخذاً بالاجاع (۲) وقال هيث ان الكفارة بجب مرتبة (۱) على الحام عامداً في الفرج (۱) ووالجامع في غير الفرج (۱) (فيل س (۱۱) والخامع في غير الفرج (۱۱) (فيل س (۱۱) والخامع في هذه الصور كلها لا نها ندكشف أن الإفطاز الانهاء (۱۲) والمحامد في ذلك اليوم فانه (يعتسبر في ذلك اليوم فانه (يعتسبر في ذلك اليوم بائر وان الجماع فيه جائر ذكر ذلك الفقيه س قيل ف وفي ذلك نظر * قال مو لانا عليه السلام أما على القول بالاستحباب فني مقوطها ضعف لأنه يستحب الأحوط

وقال ان المسيب شهر وقال النخمى ثلاثة آلاف توم وعن ربيعة اثنى عشر توماً ورواية عن على عليسه السلام وان مسعود أنه لا يجزبه صوم الدهر لقوله صلى الله عليه إوآله وسلم من أفطرًا نوماً من رمضان لغير رخصة لم يجزه صوم الدهر اه غيث رواه أو هربرة (١) على التول بالتفسيق بالقياس على الزكاة فأنه يفسق بالاخلال بها ويجب حريه اه غيث بلفظه (ه) (فأثدة) ومن أفطر لنبي عدر تُم تاب ثم أفطر ثانياً في ذلك اليوم لم يقطع بفسقه على الثاني لأن الحرمة قد ضعفت بالقطر الأول اه تكيل (ه) قال ض زيد ويفسق العامد في قضاء رمضان والندر المين الإمامي لا دليل على ذلك (٧) خلاف الامام شرف الدين صاحب التعنول (١) قال لا يفسق إلا بشهراً وتبره في القصل من بلاد الشرف في النمين (١) بالحاء المسجمة وهو مختصر اللمع للفقيه على ابن سليان الحجوري (٣) لمسا روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أناه رجل في رهضان فقالُ إني أفطرت نوماً فى رمضان قفال صلى الله عليه وآله وسلم تصدق واستغفر وصم يوماً مكانه ولم يوجب الكفارة وهو في موضع التعليم أه بحر معنى ونجرى (1) ويتعلق بوجوب السَّكَفَارة فوائد الأولى قال أنو مضر عن ط إذا كرر الوطء في يوم واحد لم تكرر الكفارة وفي أيام لـكل يوم كفارة قال في الانتصار وهو قول ش واختار هذا في البحر والمناكرة وعن ح لا تكور سواء وطء في يوم واحد وفي أيام وهو الأظهر على المذهب وقال أحد يكور بتكرير الوطء في يوم واحد وقال الآمام ي ﴿ إِلَّهِ إِذَا كرر الوطء في أيام بعد الكفارة وجبت كفارة الوطء التاني في اليوم الثاني اله غيث (۵) في القدر والترتيب اه بيان (٢) في الترتيب لافي الإخراج فهو واجب هناك (٧) لفوله صلى الله عليه وآله وسلم عليك الكفارة (٨) فرج آدى (٩) يعني فلا كفارة (١٠) في بني آدم (١١) قوى في النسق فلايفسق (١٧) ويتفقون أنه يأتم لكن هل يكون كبيرة أم لا ينظر فيه اه بستان ذكر في الهداية أنه والأخوط التكفير (٢) ﴿ فصل ﴿ ورخص فِيه) (٢) لثلاثة أمور ﴿ الأول (السفر ٢٦) إذا كانت مسافته توجب القصر كانتدم ولا يجوز الافطار إلا إذا خرج من الميل كالقصر وعند مم بالله اذا خرج من الميل فافطر ثم أضرب عن السفر لم يازمس الامساك بقية اليوم (٤) ذكره السيدح ﴿ قال مولانا عليه السلام وهمو موافق لأصول أهل للذهب (٥) (و) ﴿ الثاني (الأكراه (٢) على الفطر وذلك بأن يتوعده من هو قادر على

يقطع بفسقه اعتبارا بحال الفعل (١) قال القاسم وله لأنه أفطر قبل عروض العارض المبيح فوجيت وعروض العارض الطارىء بعدوجوبها لايسقطها اه فتح ولفظ الميارفرع والاكفارة علىمن أفطر ناسيا ولا حيث تعقبه حيض أو مرض لتقصان الحرمة ولا حيث تعقبه سفر عند بعضهم وقيــل بل يلزم لأن السفر باختياره (٧) عبارة التبتح ورخص في فطره وكذا عبارة الأثمار وإنما عدل المؤلف عن قوله في الاز فيه إذ ليس في رجوع الضمير الى الافطار تصريم إذ لم يتقدم له ذكر و إنما تقدم ذَكُرُ مَا يُفسَدُ الصوم فيتوهم أن الضمير راجع اليه فان قيسل إن الضمير راجع إلى الصوم فذلك يوم كون الصوم رخصة وحــكم الرخصة أنه لا يجب قضاؤها كما ذكروه في رخصة القصر للسفر ونحو ذلك وأيضاً قان قوله في الاز بعد ذلك و يجب لا يستقم رجوع الضمير فيه الى الصوم و إنما يستقم الى الانطار كما صرح به المؤلف اله وابل (٥) حقيقة الرخصة ماخير المحلف بين فعله وتركه لعذرهم صحة فعلدمته لوقعله ومم قاحسب الوجوب والتحريم كصلاة الجمة بعد صلاة الميد جاعة وكذا الصومفىالسفر فقولنا مع صيحة فعله منه لو فعله محترز من صوم الحائض والنفساء فأنه لايكوث رخصة فى حفيماً وقو لنا مَع بقاء سبب الوجوب يحترز مما لو قد نسخ أوجوب كصوم يوم عاشوراء فانه كان في الأصل واجباً ثم نسخ الوجوب فلا يسكون رخصة بل مندوباً وقولناوالتحريم يحترز مما لوقد نسخ التحريم كوطه البيل في رمضان فانه كان في الاصل محرماً ثم نسخ (١) والصوم أفضل عندنا إذالم بخش الضرر بخلاف الوضوء يعني ولوخشي الضرر فهو أفضل لآثار وردت فيه (٠) وهذه الحيلة فيمن حلف ليجامع أهله في نهار رمضان أنه يسافر ويجامعها وفي ذلك خبير عن على عليــلم ذكره في التقرير وهو ماروى أن رجلاً أتى إلى على عليلم فغال إنى حلمت بطلاق امرأتى ثلاثًا إن لم أجامعها في نهــار رمضان فقال على عليلم سافر بها إلى المداين وقع عليها ولا تحنث اهزهور (٣) ولو لمصية قرز (٤) بل يندب قرز(ه) فرع وألمتم دونالعشر بلزمه الصوم كالجمنوقيل لا لتسميته مسافراً والأول أقرب الم بحر ومثل الآخر في آلزهور ُ والغيث وقرره المتني للمذهب (۞) لأنه بمنزلة المسافر الذي المحطع سفزه فانه لاينزمه الامساك بية اليوم الذي انتظم فيه سفره وقسد أفطر وإنما يندب وكذلك منسا لأنه قد شاركه في جواز الا فطار لأجل السفر والاضراب له تأثير بعد ذلك اه غيث (١) ينظر لوكان السفر في الليل هل يرخص له أم لا سل إلجواب أنه يرخص له لأن حكه حكم المسافر (٦) قال في حاشسية على الزهور وإذا أكره على الافطار ثم عجز عن الفضاء وكفر هـ ل برجم بالـكفارة انفاذما وعده به أن يحبسه أو يضر به (۱) أو يضره ضرراً مجحفاً ان لم يفطر فانه حينئذ بحوز له الافطار واختلف في حد الاجحاف فقيل مى أن يخشى التلف فقط لأن هذا اكراه على فعل مخطور وهولا يباح بالاكراه الاأن يحشى المكره التلف وقيل لى بل المرادبالاجحاف هنا خشية الضرر فتى خشى من القادر الاضرار به جاز له الافطار لأنه ترك واجب (۱۳ وقال مولانا عليه السلام وهذا هو القوى عندى وهو الذي يقتضيه كلام الازهار (۱۳ ور) ه الثالث (خشية (۱۳ الضرر) من الصوم وذلك كالمريض يخشى ان صام حدوث علة أو زيادة فيها وكالشيخ الكبير يخشى ذلك ونحوهما كالمستمطش (۱۳ فانه برخص لهولاء في الافطار وكالشيخ الكبير يخشى ذلك ونحوهما كالمستمطش (۱۳ فانه برخص لهولاء في الافطار الاكراه

قال سيدنا ترجع وقال بعض المذاكرين لا يرجع اه 'من باب النذر (١) أو أخـــذ مالا بحصـــل عليه ضرر بأخذه الله لي لفظا قرز قلت في التياس بجوز الانطار ولو قل المال إذا كان الآخذ آدميا (٧) يقال ولوقدر المأنه فعل محظور ويفرق بينهما أن هذا محظور الأجل مانع غيره وهو كونه في رمضان والمحظورات الآنية لأجل تحريمها في نفسها فلا يباح لمشية الضرر فيدبخلاف هذا فيباح لحشية الضرر والله أعمر وقيل إن كان بعد النية فتحظور وإن كان قبل ذلك فترك واجب اه ع السيد يهد بن عزالدين المفتّى رحمه الله (٣) في مطلقا الذي سيأتي في باب الاكراء (٤) ولا يدخل في جواز الاقطار لخشية الضرر من كان يزاولالاعمال الشاقة فأنه إذا خشى الضرر عند مزاوالتها جاز له الافطار ولو كانت من الإعمال المباحة ولا يلزم ترك ذلك العمل لأجل الصوم اهاع لى وعن من قمل عن خط سسيدنا على من أحمد شاور ينظر فان الأعمال الشاقة غير مرخصة فاذا فعل مايوجب الضرر فقد تعدى في ذلك وما لايتم الواجب إلا بتركه وجب تركه (*) ولوكان في المستقبل كالسدم اهرزهور ويكني الظن في حصول الضرر اهـن قرز (ه) وهل يباح للمريض الذي يأتيه المرض نصف النهار مثلاً أن يفطر من أوله وكذا في حقالمستعطش لو كان لا يضره العطش إلا من نصف النهار ونحوه فيجوز لهالانطار الظاهر جواز تمديم ذلك اهرح لى لفظا وقيــل لايجوز لجواز أن يشفيه الله اهشامي (٥) و يكره الصوم مع خشية الضرو ذكره م بالله وقال ع إنما يستحب كالوضوء مع خشية المضرة قبل لرانما افرقا صلى الله عليه وآله وسلم ليس من ام بر ام صيام في أم سفر اه صعيتري هذا في النفل وأما في صيام القرُّض فيستحب في السفر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام في السفر في غزوة تبوك اله يستان ما لم يضرر (ه) وله أن يا كل لأن الصوم قــد بطل بالشرب بخلاف سلسالبول لأن صلاته صحيحة (٦) كان الأولى تقديم مطلقاً على قوله خشـية الضرر لأنه لم يشمل وإنما هو مائد الى السفر والاكراه (ه) وقال لـ وأهل أنظام والسيدح أنه يجوز الفطر بمجردالمرض كالسفر وقال الحسن وابن سيرين واسحق أنه بجوز الوجع الخفيف كآلرها ووجع الضرس والاصبع اهكواكب يخشى معه التلف (١٠ أو الضرر (٣ * وعندح وش أنه لا يجوز للمسافر الفطر اذا سافر بعد الفجر (ويجب) الافطار (خلشية التلف (٢) فاذا خشي الصائم التلف جوعاً أو عطشاً أو من علة تحدث بسبب الصيام (١٠ أو تقوي لزمه الافطار فان صام و تلف لم يصح صومه (٥) وان لم يتلف * فقيل س احتمل أن يا ي قول الابتهاء (٥) والا تنهاء (أو) إذا خشى من الصيام حصول (ضرر الغير كرضيم (٣) أو جنيرت) خافت أمهما أنها إذا صامت لحقهما بعميامها من قلة لمن أو نحوذلك (١) فان صامت مع خشية الضر رعليهما (١) لم يصحصومها ذكر ذلك الفقيه ع * قال مولانا عليه السلام وهو موافق للاصول (ولا يجزىء الحائض والنصاء الم في حال حيضهما الانصاما الم

(١) وبجب (٢) وبجوز (٣) وكذا انقاذ الغريق من سائر الحيوانات المحترمة فان لم يفعمل اثم وصح صومه ذكره في حاشمية البيان لأن الصموم لايمنع بخلاف الصملاة (٤) مع خشية التلف قرز (٥) كان كان في صومه اعزاز للدين صح صومه على ذلك يعني اذا كان التبع قدوة اه غيث (٥) وينزمه الابصاء بالكفارة حيثمات بعد مضى اليوم لا قبله لأن الصوم لا يتبعض (٦) قيل وفيه نظر قوى والقياس الاثم وتحريم الإجزاء لأنه عاص بالخشية وهي حاصلة انتهاء وابتداءا هفيث ومثله في البحر (٧) لا غير الرضيع والجنين كأ أن يقو لله أن تفطر و إلا قتلت زيد أفانه لا يجوزالا فطار (ه) ولوهلك الجنين مذلك والرضيع لزمَّ فيالأول النرة وفيالثاني الدية اهر لي لفظاً قرز (۞) وهل يلزم في ضرهما فقط حكومة كن أطعم غيره شيئا ضره بياض في حلى عن الشامي بازم حكومة حسب مايراه الحاكم قرز (*) (مسئلة) هليجوز للمرأة أن تمكن زوجها من تفسمها حيث خشيت عليه الضرر أجاب بعض شميوخنا انه يجوز ﴿ ١ ﴾ كما يجب عليها ترك العيام لضرر الرضيع والجنين وهل يقبل قوله أملا سل قبل يقبل قوله إذلا بعر ف إلا مرجعته ذكر مالسيد حسين عدالتهامي ﴿١٨ عومن الامام عز الدين انه لا بحوز كاليس له شف احرامهالذلك كاياً تي لشاى على ح لى في قوله ولا تمنع الزوجة والعبد الح (١٠) ولومرضة بأجرة اهماطي قرز وتفسيخ الاجارة قرز (٨) تغير المزاج (٩) وتضمنه انمات اله كيالدية أوالغرة ﴿١﴾ وتقتل به اذا كانت غيرأصل وتمكون الدية مزمالهما علىالمقرر حيث كانتحالة وقصدت قتله ذكرمعناه فىالبحرقرز وقيل على اقلتها لأنها فاعلة سبب وقرز مم الجهل ينظر فيه إذهى فاعلة سبباً متمدى فيه (*) فار سلما وتضررا لم يصبح صدومها وان لم يتضرر جاز على قول الاهداء والانتهاء وقيل يفسد على الذهب لأن الافطار فيــه حق للنبر ومثله للفقيه ف قرز (١٠) انسارة الىخـــلاف ان عمر وابن عباس والبستى فقالوا لا قضاء بل فدية كالهم اهكواكب (١١) النــــذر المعين اداصــادف أيام حيضها أو تفاسهالزمها القضاء كرمضان يجزهما وازمهما القضاء بعد مضى رمضان ونحوه (١) (و نعب لن زال عذره الامساك (٢) وان قد أفطر) يعنى أنالمسافر إذا قلم والحاتض اذا طهرت (٢) وكل من جاز له الافطار لعند فزال ذلك العذروفي اليوم بقية قاله يستحب له أن يسك بقية اليوم رعاية لحرمة الشهر وائلا تلعقه متهمة (١) * وقال ح بل يجب الامساك وقال لا يحبو لا يستحب (ويازم مسافراً ومريضاً لم فطراً) في أول اليوم (٥) أن يسكا اذا زال عذرهما في آخره وكذلك كل من رخص له (٢) في الافطار (١) ووصام صح منه بخلاف من لا يصح منه الصوم في أول اليوم كالحائض (١) والصي (١) بحب (على كل مسلم (١٠) أن السوم بعد تكليفه ولولمند (أن يقضى بنفسه)) قوله على كل مسلم احتراز من الكافر فأنه لا يلزمه القضاء وكذلك كل زمسة من العرف والحد فرج بقوله مسلم وقوله بعد تكليفه احتراز من الصي والجنون الأصل (١) الذي لم يكلف فاتهما اذا كلفا بعدد تكليفه احتراز من الصي

(١) النذرالمين والميد وأيام التشريق (٧) هذه الواو للحال والأولى أن قدأ فطر (٣) و يدخل في ذلك من أكره على الفطر فأ فطر ومن خشى العطش فأ فطر اه ح لى (٤) لئالا يعتقد منه ألا دين له اه لممة (٥) كان القياس حذف قوله في أول البوم لا تتقاضه بمن هو مجنون طاريا أول البوم إذباز مه الامساك كامر معرانه لا يصح منه الصوح في أول اليوم بل في اليوم جملة حيث لم يكن قد أ فطر إذا لجنون العارض أشبه بالمرض اهم عامة (٦) كالمرتداذ ا ارتد بمدعقدالصومةانه يلزمه الامساك اذا أسلم ولما يفطر لانتقاده منه في أوله وعبارة الاثمار والفتح مدل عليه لأن عبارتهمامن صح الى آخره وقد ذكر مالفقيه ف في التمرات حيث قال انها لا تنافي الاجزاء وأن بطل ثوابه كالفاسق بقال الفسق لا يبطل الطاعة نخلاف السكفر فانه عبط اهشامي (٧) كالمسكره و الجنون الطاري ه(٨) وأما المرضعة والحامل اذاغافتعليهما الضروفيأ ولىاليوموأمنتعليهمافى آخره ولم تمطر فانه يلزمها الامسىاك وتنويه عن رمضان مع أنه لا يصبح منها فيأ ولىاليوم اهع ح لى ولعله يأتى على قول الإبتداء والانتباء وقيل يفسـد صومها لآن فيه ضرراً للنير واذا فسـد فلايازمها الاتمــام (ﻫ) ونحوها (٩) قال ط والصياذا بلغ والحافر اذا سلم والمجنون الأصلى اذ الاصلى اذا أَفَاق ضل أُصُلنا لا يلزمهم الامساك ولابلز مهم قضاءاليوم لأنه قد سقظ عليهم لسقوط بعضه فانقلت انالكافر مخاطب بالصومعلى الصحيح فكيف قلتصومه فيأ ولااليوم ساقط عنه قلت هووان كان يخاطبابه فقد سقط عنه فرض مامضي م اليومالاسلام واذاسقط بعضه سقط كله لا نه لا يتبعض وقال احش بجب صوم اليوم الذي أسلم فيه المكافر وبلغ الصي وواقعهم الامام يفي السكافر دون الصبي اه غيث (١٠) وتحوه (١٠) مستمراً فلو ارتد فلا قضاء عليه لمافاته في الاسلام قبل الردة (١١) أو مستخفأ قرز (١٧) والاخرس الذي لا

وقوله ولو لمذر أى ولو ترك الصوم لمذركالسافر والمريض والحائض (أو الجنون (ئ كل الشهر (ث أو بمضه فان هؤلاء ونحوم (ئ من زال عذر من لا نمره القضاء وقوله بنفسه يسى فلا يصح أن يقضى عنه غيره الماقبل الموت أو ما في خكمه (ف فلا خلاف في ذلك وأما بعد الموت أو اليأس (ئ من امكان القضاء فاختلف الناس فيه فالمذهب أنه لا يصوم أحد (ث عن أحد ذكره القاسم وهو قول * ح وك وث وش في الجديد (أكوه و تحصيب ل * ط المهادى عليه السلام وقال * ن والصادق والباقر وص بالله أنها تصح النيابة (أن في الصوم * نم ولا بدأن يكون قضاؤه (في) زمان (غير) الزمن الذي هو (واجب (۱۰) في السسوم) فلا يقضى رمضان في رمضان "الالفساسوم) فلا يقضى رمضان في رمضان (الفساسوم) في غير الزمان الذي يجب فيه (الافطار) كأيام المغيض والسيدين وأيام التشريق (و) في غير الزمان الذي يجب فيه (الافطار) كأيام المغيض والسيدين وأيام التشريق

ستدي قرز (١) للاجاع (٧) الطاريء الذي بعد التكليف ولو أعواما كثيرة فان قبل ما الفرق بن هذا وبين الصلاة ففهما إذا زالعقلهم عجب الفضاء وهاهنا بجب الفضاء فالجواب أن هذا بشبه المربض العاجز ذكره الفقيه ح وذكر في الشرح أن الأصل فيه الآية وهي قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر والجنون ضرب من المرض اله زهور ﴿ وَالْعُرِقُ أَيْضًا مِنَ الطَّارِي وَالْأُصلِي ان الطاريء قد تجدد عليه التكليف بخلاف الأصلى فلم يعجد عليه التكليف فأشبه العسى اه لمة باللفظ قال المغنى أما قولهم ان الجنون والانجماء مرض فضعيف إذ لا خطاب على زائل العقل تخلاف المريض فينظر في وجه الوجوب والقضاء عندنا بأمر جديد تال مي فلا فرق بين طاريء وأصل لقوله صلى الله عليــه وآله وســـــلم رفع القلم الخ وقولهم من جنس المريض دعوى فتأمل (٣) إنمـــا قال كل الشهر إشارة إلىخلاف ح فاله يقول وان جن كلالشهر فلاقضاء عليهوان جن بعضه فعليه القضاء الهراوع (٤) النفساء والمفنى عليــه والحامل والمرضعة الدبحر (٥) وهو اليأس العــــلة المأوســة بل المرجو (٦) شكل عليه ووجهه أنه إذا كان قبل الموت ولو بعد اليئاس فــلا خــلاف فيــه (١٠) وفي البحر وكب والبيسان انه لا يجزىء التصويم في الحيساة وفاة فينظر في عبارة الشرح (٧) إلا أن يقول البيت قبل مونَّه صوموا عني وجب امتثال أمره كما سـيًّا تي لأنه كالملتزم لهــذا القول اه نجوى (A) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليمه صيام أطعم عنه و ليه مكان كل نوم مسكين اه زهور (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليه صبوم صبام عنه ولَّيه اله زهور قلنا خبرنا أرجع لموافقته دليــل المقــل اه بستأن (﴿) في الفضــاء وأما في رمضان فلا يستقم إلا في قضائه فقط قرز (١٠) فرع فبلو فاته أول نوم من رمضان فنبوى القضاء اليوم الشائي لم يجزه عندنا إذ نوى غـــير ما وجب اه المروزي يجزيء إذ تعيين الفضاء لا يجب قلنا الأعمال بالنيات اه بحر (١١) ولو في السنفر قرز (١٢) قان فسل لم يجزه لأمهما إلا أن ينوى في بقية يومه كونه عن النذر

فإن القضاء في هذه الأيام لا يصح أما أيام الحيض والبيدين فلاخلاف (١) انه لا يصح القضاء فيها و أما أيام النسر بق فأحد قولى و عوص وصححه وطللمذهب انه لا يصح أيضا وأحسد قولى و عوه قول و م بالله والمرتفى انه يصح القضاء فيها (١) (و) من التبس عليسه قدر مافاته من الصيام فاه (يتحرى في ملتبس الحصر) أي لا يزال يصوم حتى ينلب في ظنه أنه قد أفي بكل مافات عليه قيل ع التحرى إعاهو في الزأد على المتيقن (أو يقضى المتيقن بنية القطع (أن والزائد على المتيقن (أن يقضى المتيقن بنية القطع (أن والزائد على المتيقن أن يقضى مافاته من رمضان أن يقضيه متواليا غير متفرق (الوكان فاله متفرق المكن إذا فات الفائت بحيماً كان التفريق في القضاء مكروها وان كان الفائت متفرق الم يكن تقريق التضاء مكروها (أن يجب أن يكون القضاء متنابا قال في الإبانة سواء فانه مجتمعا أم مفترقا فان فرق الدير عذر لم يصح القضاء متنابا قال في الإبانة سواء فاته مجتمعا أم مفترقا فان فرق الدير عذر لم يصح القضاء (فان) فاته من رمضانشي شية السنة عنى (حال عليه (١٠)

المين قرز (١) بل فيمه خمالاف المهدى أحمد من الحسين في العيدين (٧) ولم تجز الصمالة عنده في الوقت المكر و، لأن النهي في ذلك أشد من أيام التشريق لأنها راجسة الى نفس الوقت والمسوم أخف اه بســتان (٣) وكذا للظنون قرز (٤) الذي في تعليق الفقيه ع انه يقضي المتيقن والمظنون المدة إلَّا قدر ما فاته وجبت الموالاة أه أثمار فان فاته أعوام كثيرة قفوره أن يقضي مع كل عام شــهر قرز (٦) ولا يقال هـــذا لا يســـتقـم على الـــذهب لأن الواجب على الفور لأنا تقول قضــاء رمضان الصام كما في فور قضاء الصــاوآت الحمس (٧) ولو في الســـفر (٨) بل مكروه قرز (*) يقال ترك المندوب مكروها (٩) ليس على الاطلاق وإلا لزم إن الانسان لا ينفـك عن المكر وهات لة كه النه إفل والقراءة وتحوها أه يحر فكون تركة المندوب مكروها إذا كان مخصوصاً لا مندويا على العموم قرز (١٠) ﴿ فَاتَّدَهُ ﴾ لو فاته رمضان وحال عليه تم تم الحول ولم يصم رمضان ثم صام بعده شميراً ولم يعينـ للا ول ولا للا خرحتي عال الحول الثالث هل يكون القضاء لرُ مضانَ الآخرِ فلا كفارة أو للأول فتلزمه الكفارة النحول الثاني لصل الأول أقرب انه يكون للحو ل الثاني فلا كفارة لأن الأصل راءة الذمة فيكون الصوم عنه وقيل بينهما كما ذكروا في الدس اله مماع وقبل كما سبأتى فى الظهار فى التنبيه إذا أخرج كفارة ولم يعينها لأمهما فعملي الخمالاف الذي سيأتي ﴿ وَلَفَظَ حَاشِيةً فَلُو كَانَ عَلِيهِ عَشَرَةً أَيامَ حَالَ عَلَيْهَا رَمْضَانَ وَعَشَرَةً أَيامَ لم يمل علمها وقضاء عشرة أيَّام من دون أن ينوى أجما فالقياس أن ذلك كالدين فيقع عليمه من كلُّ عشرة عساً ويبقى عليه خسى فيجب عليه فدية خسسة أيام اه عامر وقيل انه يقم عن العشر التي لم يحل عليها لأن الأصل

رمضان) المستقبل (الزمته فدية () مع القضاء (مطلقا) سواء ترك القضاء لمذرأم لنير عذر وسواء أفطر لمذرأ و لنير عذر هذا قول الهادي عليه السلام في الاحكام وهو قول ه عذر وسواء أفطر لمذرأو لنير عذر هذا قول الهادي هليه السلام في الاحكام وهو قول ه (وقال في المتراب الثالث المتاب الثالث المتاب المتراب الاداء لنير عذر وجبت والا فلا (القول الرابع) للش أنه ان ترك القضاء في ذلك العام لمذر فلا فدية عليهوان تركه لنير عذر وجبت وقدر الفدية عندنا (نصف صاع مر أي قوت أي مما يستنفقه حال اخراجها أو غيره كما تقدم في الفطرة (و) إذا حالت عليه أعوام كثيرة ولم يقض فقيد قال ص بالله أنها (لا تكرر بتكرر () الاعوام ()) فلا يجب عليه الافدية واحدة لكل يوم وفي مهذب ش وجهان إحداها مثل قول ص بالله والثاني أنها تكرر لكل عام (فان) كان عليه مي م من رمضان ولم يقضه في شوال وما بعده من الشهور المستقبلة حتى (مات)

ىراءة الذمة وقرره المتوكل على الله (۞) وكذا الشهر المعين واليسوم المعين قرز (١) والدليسل عليسه قوله تمالى وعلى الذين يطيقونه فدية طمام مسما كين كان مخيراً فنسخ التخيير قال ط ونسمخ التخبير لابوجب نسخ الفدية بل على من حال عليمه الحول الفضاء والفدية وقالت الحنفية لابجب مم الفضاء الفدَّية لظاهر قوله فعدة من أيام أخر ونحن نحص بقولة صلى الله عليسه وآله وسلم من أفطر رمضان لمرض وصح ولم يصمه حتى أدركه رمضان آخر فليصم ما أدركه وليقض مافأته وليطعمعن كل وم مسكيناً مرواه أ بوهر رة وقيل المراد لا يعليقونه كما في قراءة عائشة وان عبـاس وتحمل على الهرم والآيس من زوال علته وعلى كل من أفطر تعسفر إذا حال عليمه الحول اه ح آيات بلفظه (*) عبارة الأنجار من أدركه قرز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فأن أدركه رمضان الحبر وهذا لم يدركه ويتقفون أنه إذا دخل قوم من رمضان أنه يؤمه إذ قد أدركه رمضان اه وعيارةالبيان (مسئلة) من لم يقض مافاته حتى دخل عليــه رمضان فعليه الفضاء من بعــد والــكفارة اه وهي أولى من عبــارة الاز(٥) ويخرجهـا بعـدفجر كل يوم لأنه لايجزى التعجيل اهــذاعل. قول الامام وأما على قول القليه ي فلا يستخم اه (*) و تـكون فدية حول الحول من رأس المال لا "نهــا جبر العبــادة فاشبه الصدية اللازمة في الحج ذكره الفقيمه ف ضلى هـذا تجب وإنّ لم يوص سهــا اهــــ لى لفظا قرزًا (ي) هذا فيمن فرضه القضاء وأما لو لزمته الكفارة لمذر ما يوس ولم يخرجها حتى حال عليه رمضان فانهــا لاتلزمه للحول اه عامر وفي التمرات تلزمه (۞) حيث كان حراً فان كان عبداً بقت في ذمته وكذلك قرز (٢) وهو مذهبه (٣)ولومن جنسين وتجزى النيمة ولو أمكن الطعام وبجزى صرفها إلى واحد ويكون تمليكا لااباحة قرز (﴿) مالم يصربها غنياً (٤) لانالغو بقلاتكرر بسكورسهما كالحد ولوتخلل الإخراج كتكرر الحنث اله صعيدى (٥) ولوتخلل التكفير قرز

فى (آخر) شهر (شببان (أ فحتمل) أى محتمل أن تلزمه الفدية أى فدية حول الحول لأنه فى حكم من قد حال عليه رمضان في محتمل أن تلزمه الفدية على من قد حال عليه رمضان في المواحق أن لا فدية عليه لا نه أي على عليه رمضان في الولى أن لا فدية عليه وقال مو لا ناعليه السلام، والاظهر عندي لزومها (" لان العابة فى وجو بها تأخير القضاء إلى آخر أيام امكانه قبل حول رمضان (" وهذا قدوتم منه تأخيره على هذا الوجه ولا تأثير لمدم حول رمضان لأنه لو بقى لزمته قبلماً » قبل ف ولمل هذه الفدية كفدية دماء الحج لأنها جبر العبادة في أنى فيها الخلاف هل تكون من رأس المال أم من الثلث (")

(١) يمنى قبل طلوع فجر رمضان اه ح لى وقبل قبل غروب شمس آخر يوم شعبان وهو ظامم الازقرز (٧) وقد رجح في البحر عدم لزومها قال فيه والإقرب أنها لاتجب الفدية إذ محتمل ومحتمل والاصل براءة الذمة ولان الحول سبب ولاخطاب قبل حصول السبب اه ع مفتى وسحو لي (ه) واختاره الامامشرف الدين (٣) قلت فيلزم على هـــذا أنه لومات بعد يومأو يومين أن تجب الفدية بقـــدر مامضي قال عليه السَّلامُ وَ يلزم عَلَى كُلام الفقيه ي نومات قبلُ آخر يوم رمضانُ أن لا تلزم القدية لانه لم يحل عليه رمضان و إنما حال بعضه وحول بعضه ليس بحول الحكه والفقيه ىيلنزمه نعموعلىالقول توجو بها يازم أن يوصي بفدية وكفارة فيخرج عن كل يوم نصف صاع كفارة للصوم ونصف صاع آخر فدية التأخير ذكره في النبث (٤) بل من رأس المال وإن لم يوص قرز (٥) أو ترك النية قرز أو الثذر المهن قرز (٢) قال في البحر من أفطر الشهر لمستر مرجو فمات منه فلا قضاء ولا فدية إذا لم يتمكن من الادي والفضاء فلا وجوب واختاره في الانتصار وحكاه عن أثمة العترة والفريفين اه لفظ البحر مسئلة ومن أفطر الشهر لمذر مرجو فمات منه فلا قضاء ولافدية إذ لم يتمكن من الإدى والقضاء قتادة وطاووس يفدى عنه كالهم قلنا فرض الهم الفدية وهذا فرضهالقضاء حينئذ ولم بمكن فان تمكن ولم يفعسل لزمت اه لفظما وقيسل يفسدي عنمه كالهم وهو ظاهر الاز في قوله أو أيس عن قضاء ما أفطره (٧) ومشله المستعطش والمستأكل المأيوس عن زوال علتها فيجوز للمستعطش الفطر وتناول ســـائر المطعومات وككذا المستأكل اهـ حـ لي لفظا (﴿) لما روى أنه أنَّي شيخ كبير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوكأ بين اثنين فقال يارسول الله هــذا رمضان مغروض ولا أطبق الصيام فقال صلى الله عليه وآله وسلم انطلق وافطر وأطعم عن كل يوم نصف صاع للمساكين وفى قراءة عائشة والن عباس وعلى الذين لايطيقونه فديةطعاممساكين وقراءة قد صف بالشيخوخة عن الصيام (الشيخوخة لا يرجى زوالها الى الموت و هكذا من كان به عاة صف بها عن الصوم و هي لا يرجى زوالها حتى الله و عنه الصوم و يجب عليه (أن يكفر بنصف صاع () من أى قوت كان (عن كل يوم) هذا تخريج ع () و ط ليحي عليه السلام وقال ش وك مد () وقال م بالله و ك من الله و ك من الله و قال من بالله مك من الله و قال من الله و قصل من الله الله و لما من الله و قال مولانا عليه السلام ولمل هذا الحلاف فى كفارة صوم اليوم و صلاقاليوم () ولا يجزيء التحيل () على يوم قبل افطاره () وإنما نخرجها بعد أن تحد أفطر (و) اذا مرض من عليه صوم و لما يقضه أو كفارة صوم ولما يخرجها بعد أن تعد أفطر (و) اذا مرض من عليه صوم و لما يقضه أو كفارة صوم و لما يخرجها المهادة المنادة صوم و الما يقضه أو كفارة صوم و الما يخرجها المنه الله المنادة صوم و الما يقضه أو كفارة صوم و الما يخرجها المنه المنادة عن كل يوم قبل افطاره () وإنما يخرجها المنه المنادة عن كل يوم قبل افطاره () وإنما يخرجها المنه المنادة عن كل يوم قبل افطاره () المنادة عن كل يوم قبل افطاره () اذا مرض من عليه صوم و الما يقضه أو كفارة صوم و الما يقضه المنادة عن كل يوم قبل افطاره () اذا مرض من عليه صوم و الما يقضه المنادة عن كل يوم قبل افطاره صوم و الما يقضه المنادة عن كل يوم قبل افطاره كانادة صوم و الما يقضه المنادة عن كل يوم قبل افطاره كانادة صوم و الما يقضه المنادة عن كل يوم قبل المنادة صوم و الما يقضه المنادة عن كل يوم قبل المنادة صوم و الما يقد المنادة عن كل يوم قبل المنادة صوم و الما يقد المنادة عن كل يوم قبل المنادة صوم و الما يقد المنادة عن كل يوم قبل المنادة عن كل يوم قبل المنادة عن كل يوم قبل يقد المنادة عن كل يوم قبل المنادة عن كل يوم كل الم

الآحاد تجرى مجرى خبر الآماد اه غيث (١) قال مولانا عليلم وليس براد بالشيخ السكبير أنه الذي لا ممكنه الامساك فمما من أحد إلا ويمكنه ولكنه بمثقة شديدة فيجوز له الإفطار حينك لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى ربدالله بكم البسر ولا تريد بكم العسر اه بستان (٧) والفرق بين الصلاة والصوم عند أهل المذهب في لزوم الـكفارة في الصوم دون الصلاة أن الصوم ينتقل إلى المال في الحياة عند العجز وهو أن يُعدى للعجز ولم بحب أن الصلاة تنتقل إلى المــال بل تسقط عنه للعذر وخصه الحبر أيضًا في سؤال المرأة اله غيث وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لامرأة سألته عن أم لهما ماتت وعليها صوم فقال صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لو كان علما دين الحبر ويا نه عبادة تنتقل إلى المسال عند الهرم فصح قضاء. بعد الموت كالحج اه صميتري وقيل الحبر من مات وعليه صوم أطعم عنه وليه كل يوم نصف صاع اله غيث (١) ولو من أجناس وتجزىء القيمة ويصح أن تصرف في شخص واحد اله ح لى لفظا قرز (*) ويكون تمليكاكما مهو لا بجزيء الاطعام إباحة كفدية الحج اله غيث (٣) خرج له من كفارة الظهار لا أن الهادي عليه السلام ذكر في الا حكام أن كفارة الظهار نصف صاع آه كواكب يعني عن كل نوم (٤) ربع صاع (o) عند من موجبها وهو زيد ن على وم بالله وف ومحمد في صلاة اليوم و الليلة نصف صاع ﴿١﴾ كموم اليوم وقد قال الصادق والامامية يصح أن يصلي الانسان عن غيره بعد الموت اه زهور ﴿ ﴾ إذا أوسى مها وإلا فالواجب فعها القضاء فقط إذا أمكن اه معيار (*) والليسلة (٣) في الصورة الأولى ولا يتأتي التعجيل في حق الذي أيس عن قضاء ما أفطره (٧) أي قبل أن يتناول شيئا من العلمام وإلا فهو مقطر من الأصل أو خروج اليوم بنير نية قرز (*) وكذا في الحول لا يحرجها إلا بعد فجر كل يوم وهــذا على قول الإمام عليه السلام وأما على قول التقيه ى فلا بد من حول رمضان جميعه لأنه السبب في وجوبها فلا يصح التعجيل قبل حصول الأسباب وعلى المنتار

(ببب) عليه (الايساء (۱ بها) أي بالكفارة وعند الناصر وش أنه من عجز عن التضاء والأداء لم يصب عليه الايساء بالكفارة واختاره في الانتصار وحكاه عن أثمة المترة (۱) ويحمل عليه على صوم أو خلصوني من صوم عمل هذا القول على الايساء باخراج كفارة الصوم عنه ولا يحمل على أنه أوصى أن يستأجر من يصوم عنه قال الفقيهان حى (لا) إذا قال (صوموا عنى (١)) فانه قد عين أن يستأجر (١) من يصوم عنه فلم الفقيهان حى (لا) إذا قال (صوموا عنى (١)) فانه قد عين أن يستأجر (١) لا يصح لأنه لاحكم لمذهب ان التصويم لا يصح لأنه لاحكم لمذهب الوصى مع تسيين الموصى ه قال مولانا عليه السلام وكلام الفقيهين موافق للتياس (١) الأأنه قدد كرفى البيان أنه اذا قال صوموا عنى فمند ط يحفر عنه وعند هم بالله يصام عنه فحدل ط قول الميت على صوم وصوموا عنى وكفروا عنى صواء فى أن الواجب على الوصى إخراج الكفارة لاالنصويم وهذا هو الفهومهن صواء فى أن الواجب على الوصى إخراج الكفارة لاالنصويم وهذا هو الفهومهن

قد لزمته بدخول رمضان (æ) لأن الإفطار سبب الكفارة والعذر شرط اه والتحجيل لا يصح قبل حصول الأسباب (﴿) في شرح الأثمار عن غده وأما التعجيل عن تومه فيصح ولو قبل أنّ يَمْطُرُ وَمَمَاهُ فِي التَّكَيْلِ (١) وإن لم يُوص وجب على الورثة إخراجها لا تُنها من رأس المـال يعني حيث أفطر لمذر مأنوس (٧) وفي الزوائد أيضا أن من عجز عن الصوم لزمه الايصاء بالمكفارة قال السيد ح وهو كلام أصحابنا اه زهور (٥) و بني عليمه في البحر (٣) فاذا قال ذلك حمل على وم واحد وأما لو قال صيامات حمل على ثلاث وعند م باقه على نوهين وإذا قال صيامان فيومان قَرْزُ (٤) هــذا إذا صـدر بمن له مذهب معين وإلا فلاحكم له ذكر معناً. في النيث ولعله ترجع إلى مذهب وصيمحيث له وصى و إلا فالامام والحاكم ونحوهما والصحيح أنه إن عرف له قصد عمل به وإلا عمل بمتضى اللفظ كما ذكره في الكتاب (﴿) فلو أوصى بأن يصوم عنه شهر رمضان وصوّم واحد ثلاثين فوما أجزاء على كلام من يقول بالتصوىم وإن صوّم عنه ثلاثين رجلا ﴿١﴾ فاحتمالان بجزى قرز واختاره في شرح الحفيظ للفقيه س قال ولا مانم منه ولا بجزى وهو الأقرب وقد اختاره النقيه ف لان تعدد الأشيخاص كتعدد الأيام اه در ارى ﴿١﴾ يصومون نوما و احداً باز فيحقق صحة ذلك وأما من أوصى بأن يستأجر عنــه يحجج متمددة فلعله يصح أن يستأجر عنه جماعة فى سنة واحدة فاذا صح هذا قيــل ما ألفرق بينه وبين الصيام اهـ ح لي لفظا ولفظ البيان (مسئلة) من تذريصوم ومين في وم لزمه وم فقط بخلاف الحجين أو أكثر في عام واحد فتلزمه الكل لأنه بمكنه فعل الكل لسكن الشرع منع فيحج فى كل عام حجة فلو مات ثم حج عنه وصيه جماعة فى عام واحد فالإقرب صحته اه بيان لفظاً وكذلك الصوم (٥) ويكون الأجير عدلًا قرز (٦) وسواء كان يعرف هذه الا لفاظ أم لا قرز (٧) على الزكاة ونحوها كلام شرح الآبانة • وشرح ض زيد وهذا يخالف قول الفقه بن • حى (و) بجب أن (تنفذ) الكفارة (في الأولمين رأس المال (١١) وهو حيث أفطر لمدنر مأبوس لأنه قد صار الواجب عليه حقا أنه تعالى ماليا (والا فن الثاث (١٤) وذلك حيث أفطر لمدنر يرجى زواله أو لندير عفر وترك القضاء حتى مات أو حتى عرض له عنرمأبوس الزوال بمدأن كان يقدر عليه (١٦) فان كفارة هذا تكون من الثاث لأنها لم تجب مالا من أول الأمر • تنبيه قبل ى فان أيس من زوال علته فكفر ثم زالت كان ذلك كمن حصيم لمندمأبوس ثم زال عذره فيا في فيه الحلاف وذكر في الكفاية ان الاقرب هنا (١٠) أنها قد أجز ته الكفارة وقال مو لانا عليه السلام، وهو عندي قوى جداً ويفرق ينها و يون الحج بأن الحيوقت الممر فاذا زال العذر تجدد عليه الخطاب في وقت أدائه كالمتيم إذا زال عذره وفي الوقت بقي المعد فالمنافيا المها به (١٠)

﴿ باب﴾ (وشروط النفر بالصوم) وهان أحدهما (ماسياً في) في باب النفر ان شاء الله المسلم وهي التكليف والاسلام والاختيار واللفظ بالايجاب ^(٧) (و) النوع التالى يختص بالصوم دون غيره وهو شرطان الأول مهما (أن الايعلق بواجب ^(٧) الصوم) أي الاينفر النافر بصيام أيام قد وجب سيامها عليه من طريق آخر نحو أن ينفر بصيام رمضان (۵) ومثل النافر بصيام أيام وهنان (۵)

⁽١) وان لم وص اه أشارقر (٧) أما لو أفطر لعلة مأ يوسة لمكن تراخى عن اخراج الفسدية في الته العلم العلم المائة المأيوسة لمائة المستخدات ا

أن يوجب على نفسه صيام يوم الجيس مستمراً ثم يقول في بعض الاوقات انقدم فلان فيلي لله مصيام يوم الجيس مستمراً ثم يقول في بعض الأوقات انقدم فلان فيلي وفضاء في يوم من رمضان فان وذلك نحو ان يقول على قه (** أن أصوم يوم يقدم فلان فيقدم في يوم من رمضان فان ندره هذا ينعقد لأنه لم يقصد بنفره الصيامالذي شرع في رمضان واتما أوجب صوما غير الصوم الذي قد وجب في رمضان فيلزمه أن يصوم يوما بعد رمضان عن هسدنا النفر (*) وهكذا لو قدم يوم الخميس (و) الشرط الثاني أن (لا) يعلق النفر كا ينعقد (*) وكذا لو نقد إلى النفر لا ينعقد (*) وكذا لو نقل النفر لا ينعقد (*) وكذا لو نفر النافر بصيامالليل (*) لم ينعقد (الافطار) نحو نفر النافر بصيامالليل (*) لم ينعقد (الافطار) عبد افطاره هو

لفظاً لا تعديد الا بعد خول كل يوم وقبل فيصح النذر به لكن متى دخل رمضان صار و اجباً بايجاب الله تمالى تعذر عليه صومه عن النذر لتقديم صوم رمضان فيلزمه قضاؤه اهك الفظاورة يده ماسياتي ف غالباً قن (١) اذا قصد ابجاب صيام هذا بعينه أعنى رمضان واليوم الذي نذر به لانه بمزلة من أوجب على نفسه صلاة الظهر قاله لا تأثير لا بجابه لانها قدوجت من قبل أن يوجبها فكذلك اذا نذر بصيام يوم قدوجب صيامه من قبل فان نذره لا ينصدو لا فيد إلاالتأكيد اه غيث لفظاً ﴿ ﴿) و عار مه كفارة عن لفوات نذره اه هاجري وقيل لا كفارة اه ح لى قرز وقررهالشامي لاَّ نه منم الشرع ولا محظور (*) ولا كفارة عليه قرز (٢) صوابه إلا أن لا يد ماوج فه لدخل ما خلى عن الارادة اه مي وفي بعض الحواشي ان فر دهاوج فه ليدخل فيه ذلك اه مفتى (ھ) أو ما يدخل ضمناً فيه كان ينذر بصيامستة فيقضى رمضانونحوه قرز (٣) بخلاف مالو قال مق قدم فلان فقه على سيام ذلك اليوم فقدم في رمضان أوفي يوم قد نذر بصومه فانه لابجب عليه قضاؤه لأنه لميقم نذره إلا عنمد قدوم فلان فأوجب ماهو واجب عليه ولا يصح تمكرار النمذر بصيام يوم معين اهكب وظاهر الاز وشرحه لاقرق بين متى وغيره (مسئلة) من قال على بقد انأصوم هذه السنة أو هذا الشمر وما عاد منها إلا يقية لم يازمه إلا تلك البقيـة اه ن معني (*) والاولى لمن نذر الصيام أن يقيد نذره بشرط أن يتم صومه لأنه إن تم صومه أثبت ثوا با واجباً وان لم يتم لم يأتم اهميسي دعفان (٥) مسئلة من قال على قد صيام يومن في هـذا البوم لم يلزمه إلا ذلك البوم وتلزمه كفارة بمين لقوات نذره ولأنه غير مقدور شم عا خلاف مالو قال حجتين أو أكثر في ســــة واحــدة لزمه ذلك كما يأتى اه نجرى (٤) ينظر لو نذرت بأيام الحيض وأرادت غيرها قـــدرها هل يحتمله ظاهر الاز انه لاينعقد أخذاً من مفهوم قوله واجب الصموم إلا أن يريد غير ماوجب فيه فهومه لا واجب الافطار وفيه تأمل اهتهامي وعن عيسي دعفان انه مثل الصموم إلا أن يريد غير ماوجب فيه ولا كفارة عليه لأنه منع الشرع ولا محظور اله مفتي (٥) وأما أيام عادتها فيصح لجواز نفيرها وإلا صامت غيرها قدرها اه زهور (٣) وعليها كفارة بمين لأنه محظور (٧) وكذا لو (السيدين (1) و) أيام (التشريق) فأن النفر بصيامهما ينمقد فيصوم أياما (غيرها قدرها) لأن الصيام في المنام في المنام في النامر ومث أن النفر بصيامها لا ينمقد (ومتى تمين) على الناذر وجوب صيام (ماهو فيه) نحو أن ينفر بصيام اليوم التي يقدم فيه فلان فقدم بوم الجمعة ثلا (آعده (آعده) أي آتم (1) صيامه (إن أمكن (1) صيامه عن ذلك النفريان لم يكن تعداً كل فى ذلك اليوم ولم ينو (٥) صيامه عن واجب كرمضان فاذا كان كذلك لزمه أن يتم صيامه عن نذره (١) لأنه قد تمين (وا) ن (لا) عكنه اعدامه (١) بان يكون قد أفطر (١) أو نوى ميامه عن واجب لزمه (قضاء مايسم (١) منه فيه الانشاء) فقط وصور وذلك أن يقدم فى منامه عن واجب لزمه (قضاء مايسم (١) منه فيه الانشاء) فقط وصور وذلك أن يقدم فى نهاره (١١) شيئا فهما لم يسم فى هذه الحال لزمه قضاؤه وكذا ان قدم وقد وى صيام ذلك اليوم قبل أن بأكل يصم فى هذه الحال لزمه قضاؤه وكذا ان قدم وقد وى صيام دون التطوع فان لم يفعل لزمه قضاؤه (١) لانه كان يصح منه فيه الانشاء أما لو قدم وقد وى صيام نوى صيام ذلك اليوم عن لم يفيمل لزمه قضاؤه (١) لانه كان يصح منه فيه الانشاء أما لو قدم وقد نوى صيام نوى صيام ذلك اليوم عن لا لم يفعل لزمه قضاؤه (١) لانه كان يصح منه فيه الانشاء أما لو قدم وقد نوى صيام الذرك لأنه قد تمذر ذلك بتبيين وجوب صومه لسب آخر ولا يكن الجح بين

نثر بهيام أمس أو يوم قد أكل فيه لا ن النفر غسير ممكن شرعاً وعقلا وتؤمه المكفارة لا نه غير مقدور قال علم في النيث لكن يستحب أن يصوم مثل الذي كان أمس فان كان أمس الا خير مقدور قال علم في النيث لكن يستحب أن يصوم مثل الذي كان أمس فان كان أمس الا خو مهام يوم الأحد اله غيث (ه) ولا كفارة قر ز لأنه ليس بحظور (١) لأن ففره قد به الحلوى على اله بستان ولأنه قد صح صيامها في حال وهو التنتج ولا أن النهي فيها لأجل النهم والحيض مناف اله بستان ولأنه قد صح صيامها في حال وهو التنتج ولا أن النهي فيها لأجل النهم والحيض مناف كالمدوم إذا النهي لهيئة عرزه ه صوابه ولا كلمين قرز (٤) فان قدم واللغيض مناف عين صيامه عن واجب غير ما نواه أداه أو نفر معين قرز (٢) فان لم يحمل أثم ووجب عليه قضاؤه و لا كفارة قرز (٧) صوابه والا يعمل وجب عليه التناف من ندرت بصوم وم يقدم قرز وكام كفارة ولا مكنة إصاحه (٨) بعد قدومه قرز (٩) مسائلة من ندرت بصوم وم يقدم زيد ققدم فيم حيضها نرمها قضاؤه اله بيان بالمفله وظاهر (١٧) فان كان قد أقطر لم يزمه قضاء لا أن الوجوب فرح الامكان اله يحر (١٧) ويلزمه تحريف النية فانها بحرف (١٧) ويلزمه تحريف النية فانها بحرف الإم كان قد أقطر لم يزمه قضاء لا أن الوجوب فرح الامكان اله يحر (١٧) ويلزمه تحريف النية فانها بحرف من ندر بعيام نصو تعرب فرح الامكان اله بحر (١٧) ويلزمه تحريف النية فانها بحرف من معيام نصف بعرف في من فدر بعيام نصوفه وم يك بخدوقيل النية فانها بحرف فرع من ندر بعيام اله مفتي (٩٧) ندر معيام نصف بعرف فرع من ندر بعيام نصف بعرف إلى بخدولة وقول المناف بعرف في من ندر بعيام نصف بعرف المناف بعرف بعرف المناف بعرف المناف بعرف بعرف المناف بعرف المناف بعرف المناف بعرف بعرف المناف المناف بعرف المناف المناف المناف بعرف المناف بعرف المناف المناف بعرف بعرف المناف المناف بعرف بعرف المناف بعرف المناف المناف المناف بعرف بعرف بعرف المناف بعرف بعرف المناف بعرف بعرف بعرف المناف المناف

صيامين لكنه قد تمين عليه في يوم يصح منه انشاء الصوم فيه في حال (') فيازمه قضاؤه (') وما تمين) صومه (لسببين فين) السبب (الأول ('') ان ترتبا ('')) مثال ذلك من أوجب على نفسه صيام يوم يقدم فلان ويوم يشفى الله مريضه فيقدم يوم الاثنين وشفى مريضه ذلك اليوم عن الشرط ('') الذي اتفق أولا خو قال مولانا عليه السلام يحوالتياس يقتضى أنه يجب عليه قضاء يوم لأجل الشرطالالي ('') كا قدمنا فيمن نذر صيام يوم يقدم في الشرطان فقدم في رمضان (وا) ن (لا) يقع الشرطان واحداً بعدواحد بل وقا (''جيما في وقت واحد (فغير) في جمل الصيام لا بهما شاء ('') ولا ينتحف فصار كما وينته لهما (ولاشيء للآخر) من الشرطين ('') (ان عينه لهما) أي إذا قال لله ملى أناصوم غلما إن قدم فدلان اليوم ثم قال ولله على أن أصوم غدا إن شغى الله مريضى اليوم فحصل غلما إن قدم فدلان اليوم ثم قال ولله على أن أصوم غدا إن شغى الله مريضى اليوم فحصل غلما إن شغى الله مريضى اليوم فحصل

ينعقد ويلزمه يوماً قلنا كيوم قد أكل قيسه اهبحسر (١) وهو لو لم يكن عن واجب فيلزمه قضــاؤه لما شرعت آية الاحكام وعرفنا مجالها من أضال كانالقياس انأيس للعبد يعتبرها لكن ورد الشرع يصعة النبذر فيصبر غبير الواجب واجباً أصلياً على جنس ذلك المكلف لثلا يزيد إمجماب العبسد على إيجـاب الله تمـالى اله معيــار بلفظــه (٢) اعــلم أن المســئلة على وجوء وهو أن قدم الغائب وهُو صَائم عن رمضان أو نذر مصيح فانه في هاتين يستمر في صيامه ويقضى نذره وان قدم وهو صائم عن نذر غــير معين أو قضاء أو كفارة أو تطوع فانه بحرف نيته عن نذره غير الممين فان استمر لم بجزه لامهما ويقضى و إن قدم وقد أفطر أو قدم ليلا أو التبس فلا شيء عليه وان قدم في نوم العبد ولم يأكل شيئاً أو هي حائض أو نفساء ولم تأكل فالقرر أن يلزم الفضاء وظاهر آلاز خلافه يستقيم في الحيض قرز فان قدم والناذر مجنون ولم يُعطر وجبالفضاء قرز ﴿هَ﴾ وقبل ظاهر الازحيث تَالَ إلا أن تر يد غير ما وجب فيه اله كب (ﻫ) وعلى الحلة فلايسقط القضاء إلاحيث قدم ليلا أو نهـــاراً وقد أكلّ اه ح لى معنى ولا كفارة اه ح لى قرز أو هى حائض أو نفســـاء قرز (٣) فان صامٌ عن الآخر لم يجزه ويلزمه كفارة بمـين لفوات نذره وقيل لاكفارة ويقضى لها جميمًا (٤) وقوماً قرز ولا عــيرة باللفظ وســواء مني وعلى قرز (٥) يعني السبب (٦) وهو الصحيح لأنه أراد غــير مأوجب فيــه اه تــكميل قرز (﴿) أَى السهب (٧) أَو النبس أو عــلم ثم النبس اه القياس مع اللبس أن يصومه عن الأول في علم الله ويقضي عن الآخر كَذلك في علم الله قرز (A) ويقضى اللَّاخر وجوبا اه ح فتح (٩) ليس كما لوعينــه لهما لانه لا شيء اللُّاخر في العين لهما وفي هـذا يقضي للآخر وهـذا وجه التشكيل لمـله يعني في عدم التنصيف فلا وجمه للتشكيل (١٠) اعلم أن التمكن من المندور به يشمقرط في كل ندر مطلق أو موقت بمال أو غيره قدوم النائب وشفاه الريض في وقت واحد فاذ الواجب عليه أن يصومه (() عن أى النذرين شاه ولاشىء النذر الآخر () (كالمال) أى اذا نفر عال معين في أمرين لم يجب الاذاك المال عو أن يقول ان قدم فلان فله على أن أتصدق يقول ان قدم فلان فله على أن أتصدق بهذا الدرهم فحصل الشرطان في وقت واحد فانه لا يجب عليه الاصرف ذلك الدرهم من دون زيادة () ﴿ فيصل (ولا يجب الولاء ()) في صيام النذر (الا) لأحد أمرين اما (لتميين) وذلك أن يعين الوقت الذي يصومه (كشهر كذا ()) نحو أن يقول لله على آن أصوم شهر

فعسلي هــذا لو نذر بصلاة في غــد مثلا ثم مات قبــل مجيء الفــد لم تنزمه كفارة لفوات نذره و لعــله يؤخذ من قوله ومتى تعــذر أوصى عن نحو الحـــــج والصوم كالفرض فتشبهه بالفرض ينتضى عـــدم الايصاء بقضائه لأن الفرض لايقض إلا بعد التمكن من أدائه اه ع سيدنا عد من على قيس ولا تجب عليه الوصيـة بالنكفيرعن الصـلاة الفائنـة على قول من أوجبُـه وأما المطلق فسكما لو نذر أن يصلي ركمتين تم مات عقيب لفظــه لم تجب عليــه كفارة لقو ات نذره وكذلك لو نذر از يد بمــــال ثم أن المال تلف قبــل أن يتمكن من تسليمه لزيد وعليه الاز بقواه ويضمن بعــده ضان أمانة قبضت لا باختيار الممالك وهذا يشمكل فانهم قد قالوا لو نذر بصوم الدهر وجبعليه التكفير عن رمضان مع أن صوم رمضان عن النذر لا بمكن فكان القياس أن لا كفارة فيمه إلا أنهم يفرقون بين أن يتذربشيء بعضه ممكن فعله شرعاً و بعضه لإمكن وبين الذي لاممكن فعله جميعه كأن تنسذر بالم حيضها وان قيلةان الشروط الإمكان العلى لا الشرعى اندفع هذا اه ع سيدنا عيد من على قيس رحمه إلله قرز (١) وفي وقتين للاول ولاشيء للإّخر وتلزمه كفارة بمين وقيـــل لاكفارة قرز لقوات نذره وقد ذكر معنى ذلك في البيسان في آخر باب النذر و لفظه هنالك و الــــــحصلافي وقدين تمين الذي حصل شرطه أولاه ولاشيء للآخر قرز اه لفظا ﴿هـ﴾ ولفظ ح لى فأن وقعا مرتين نواه عن الأول منه) ولاثيء للشاني فلو نواه عن الشاني لم يجزه ووجب عليــة قضــاؤه وكذلك لوكان المنذور به مال اه ح لى لفظا قرز (٢) مرى الفضاء وأما الكفارة فتجب وقيــل لا ينزمه شيء (٣) و ينو به لهما فأن لم ينوه لرمه كفارة بمين حيث نواه لاحدهما وكذا لو صرفه ولم ينوه لاحدهما لزمه كفارة بمين وكذا لو تلف الدرهم قبــل صرفه لانه يتعين للشمد في النــذر هــذا قبــل التمــكن انه تلزمه كفارة بمين وإذا تمكن تلزمه غرامة من ماله ولعله يقال هـذا يصين فلا محتاج إلى نيــة اه سيدناحسر رحمه الله ﴿هـ﴾ والمختار لاكفارة لأنه بشسترط التمكن(٤) ولفظ ح لى فلو لم يعين ولانوى التسابع لم يجب ولايقال القيساس الوجوب لأن الواجبات على الفور لانا نقول فوره العسام من يوم ندره إذ لا يريد ما أوجب على نصه على ماأوجبه الله اهر حلى من الفضاء وأما الكفارة (ه) (مسئلة) ومن نذر بصوم شهر أو تحوه متفرقا ثم صامعمتنا بعاً أجزأ ذكره في الانتصار والسيدح

رجب (1) أو شهر ذي الحجة أو نحو ذلك (فيكون) النذر الذي على هذه الصفة (كرمضان (٢) أو شهر ذي الحجة أو نحو ذلك (فيكون) النذر الذي على هذه الصفة (كرمضان (٢) أواء وقضاء) بهنى أنه في الأداء يلزمه المتابعة ولولم ينوها في مدره (٢) ويلزمه الامساك (٢) ولو أفطر ناسيا أو عامداً انبير عذر ويندب في افطاره الكفارة كما ينسسدب في رمينان ونحو ذلك (٢) من أحكام رمضان التي تقدمت وقضاؤه اذا فات كقضاء رمضان يجوز تفريقه ويندب الولاء (٢) أو) لم ينو (١) في منره وقتا معينا بل أطلق لكن وقعت منه فيه (نية (٨) التابع نحو أن ينذر بصوم عشرة أيام وينوى بقلبه (١) أن تكون متنابه فانه حينثذيلزمه التابع (فيستأنف أن فرق) وذلك نحو أن يفطر يوما من العشر (١٠) فانه لا يجز يه تشيم الموم (لمنذ (١١) فانه لا يجز يه تشيم اليوم (لمذر (١١)) فانه لا يلزمه الاستثناف بل بني مق ذال ولو) كان ذلك الدار (مرجوا) اليوم (لمذر (١١)) فانه لا يلزمه الاستثناف بل بني مق ذال ولو) كان ذلك الدار (مرجوا)

لأن ذلك زيادة صفة وهي لاتمتم اه بيان فبلاقيل بجبالتفريق لأنه قدوجب جنسه متفرقافىصومالتمة م قلت نادرًا (٩) ولو نذر بصوم الشير الفلاني معيناً فحضر بالشهر وقد صار مستعطشاً أوهر مالا يقدر كان حكمه في الندرحكه في الفرض الأصل اه حلى ينظر فان التمكن شرط في الوجوب قرز (١) هذا اه لمروانما قلنا هذا لأن أحكام التعبين لا يكون إلا فياكان كذلك اه ح لى وقرره التهامي وفيشر ح الاتماريمين أول رجب وينصرف إلى الأول عنـد من قال الواجبـات على القور اه مفــتى وحثيث قرز (٧) إلا الفسق فلا يؤخَّدُ من مفهوم الكتاب إذ هو مقيس على رمضائب وتحن لا تفسق بالقيَّاس اه هداية (٣) فان نوى التتسايع هاهنسا لم يكن لهـما تأثير فلا يستأنف اه مفتى قرز (٤) ولا أحفظ في ذلك خـــلامًا بين من أوجَّب الوفي بالنسذر إلا عن ص بالله فيمن أفطر في النسذر المعين فقسال لا بلزمه إمساك بقيمة اليوم ولا يستحب لأنه لاحرمة لفير رمضان اه غيث ثفظا (٥) لزوم الكفارة إذا حال عليــه اه شرح أثمار وفي حاشية لاتلزمه الصـدية إلا أن يقول كل رجب أو نحوه قرز (٣) لأن ما أوجبه العبد على نفسه فرع على ماأوجبه الله ومشبه به (٧) صوابه أو لم يعين لأنه لم يتقدم للنية ذكر (٨) وحيث لم ينو التتابع ولا لفظ به ولا هو مما يجب فيهالتنا بع لكنه أوجب على نفسه التتابع وجعله نذراً نابتاً فقال م بالله والفقيسه ح لايصح النذر به لأنه صفة للصوم ولايصح النــذر مها وحدها وقال الفقيه س بل يصح لأن جنسه وأحد في الشرع وهكذا فيمن أو جب على نفسه التتابع في قضاء رمضان أوكون الرقبة التي يكفر سهـا سليمة آه بيــان لفظا وتسكيل (﴿) مقارنة للنذرُّ قرز (٩) أو يلفظ مع القصد قرز (١٠) ولو ْناسيًّا (١١) و يلزمه التبييت اجماعًا لـكونه نذراً مطلقاً (١٧) ومن العذر النسيان وقيل ليس بعذر عنــد أصحابنا (١٣) فان لم نزل كفر للباقي اه غيث وأجزأه قرز ماقــد صامه كن انقل لحله من أعلاإلىأدني وقيل بل بأني على قول الابتداء

على ماحصله *ع وط للمذهب وقال م بالله بل إذا كان مرجواً استأ نف لكن عند أبي ط وأبي ع أنه لا يصح البناء بعد الافطار للمذر المرجوالا (ان)كان (تمذر الوصول)لا جل ذلك العذر نحو أن يكون عذره المرض الذي يخشى معه من الصوم المضرة (١٦ مخالاف غير ذلك كالسفر فانه يستأنف (٢) * نعم (فيني (٢)) إذا أفطر لمذر تعذر معه الوصول (لا) إذا أفطر (لتخلل) زمان (واجب الافطار () كأيام الحيض والميدين والتشريق (فيستأنف) إذا فرق الصيام الذي نوى فيه التتابع لأجـــــل تخلفها غالبا احتراز من أن ينذر مدة طويلة لابد فيها من تخليل مايجب افطاره نحو أن تنذر المرأة بصيام شهرين متتابيين فأنها في هذه المدة يتعذر عليها الاحتراز من تخلل أيام الحيض (٥) الا أن تنتظر مدة اليأس (١) وانتظارها لا يجب اتفاقا (٧) فيجوزلها في مثل ذلكأن تبني اذاتخلات أياميًّا لحيض وكذلك لو نذرالرجل أو الرأة صيام سنة (٨) معينة فانه لامد فيها من تخلل مايجب افطاره ولا يمكن الاحتراز من ذلك فيجوز له البناء في هذه الحـــال اتفاقا لكن تقفى الميدين وأيام التشريق والانباء اه صميري قال سيدنا هذا وفاق بن السادة أعنى بناء الكفارة على الصيام ولا معني للابتداء والإنتهاء في همذه المسألة اله زهور ولفظ كواك وإذا لم يزل العذر فأنه مجزيه ما قد صاّعه ويكفر عرب باقي الصوم ومجزه ذلك وفاقا سواء كان راجيا لزوال عذره أو غير راج اه لفظاً (يه) يقال ماالفرق بين هذا و بين من حجج لمذر ما يوس ثم زال فضلا عن هذا المرجو وجه الفرق أنه أني هنا بالمبادة الأصلة ف فات علمه منها إلا الهيئة بعن الموالاة وهنباك أني سها بدلسة فف ات عليمه بذاتها ذكر ممناه في النبث في كتاب الحج فخذه من هناك موفقا إن شاء الله تعالى (١) فرع ومثل ذلك أن يوجب المسافر صيام رمضان آلذي هـ و فيه نانه لا يسقط بالرخصــة فــلا يباح له الأفط ار إلا بمما يبيح ثرك الواجب وهـ وخشيـة الضرراه معيــار ظــاهر المـذهب أنه لاينىقىد إذا علقمه بواجب الصوم ومثل هذا فيالبحر فيهاب النذر وتازمه كفارة بمبين (٧) إذا أفطر لاجل الترخيص في السفر لا إذا أفطر فيه لحشية الضرر فاته بيني ولا يستأنف (٣) فورا بعني عقيب زو ال المذر و الا بطل ماقدم صام ولزمه امادته جيماً متناجاً اهيان فان كان في الليل نوى الصيام قبل النجروإن كان في النهـار عني له عن بقية مومه وإن تراخا استأنف قرز (٤) وكـذا واحب الصوم اه بحر ووابل (ه) لامــكانه بخلاف النفاس لتعذُّره فيستأنف قرز (٣) أو الحمل (٧) بين الســادة (٨) صوابه غير معينة ونوى التتابع اه نجري لان المعينة تلزمــه الاستثنـــأف ولو أنطر لغــير عـــــــأر بخــلاف غــير المينة فيلزمه حيث قوى التتاجم الدنجري ومــع ذلك لاخلاف أن صوم المـــتروك أداء من رمضان وغيره اه عامر وقد يقال لاوجه للتصويب لانه نزَّل الخــــلاف فىالبيان و النيث وغيرهما من كتب أهسل المسذهب بينشاوجن النساصر ومن معمه في السمنة المينسة فسلا وجمه التصويب

خلافا للناصر وش و يقضى رمضان (۱) خلافا لابن أبى الفوادس و تقضى أيام الحيض (۱) خلافا للاستاذ (ولا تكرار) يجب فى المنذور به نحو أن يقول قفعلي أن أصوم جمة أو خيسا أو نحيط أو نحيط خلافا في بعر يصوم يوم السبت أبداً (۱) أو نحو مفانه (۱) يزمه تكرار صومه مدة عمره كلهامالم يصادف يصوم يوم السبت أبداً (۱) أو نحو مفانه (۱) المتقدم قو الا أو نحوه) أى أو نحو التأييد وهو يوم عيد فانه يجب افطاره وفى قضائه الحلاف (۱) المتقدم قو الا أو نحوه) أى أو نحو التأييد وهو أن يأتي بلفظ عموم نحو أن يقول قد على أن أصوم كل اثنين أو كل جمة أو نحو ذلك (۱) فانه يلزمه التنكر او (فان) أو بحب صوم يوم معين أبداً ثم (التبس) ذلك اليوم (المؤبد (۱) أن أن أصوم عوم قدم زيد أبداً (۱) ققدم (۱) زية والمؤبد أي الايم (۱۱) كان قدوم به فيه قال السيد ح الأقرب أنه ييطل نذره (۱۱) هال ويحمل أن يصوم السبت أبدا لأنه آخر الأيام (۱۱) وقيل س، بل يصوم فى الأسبوع الأول من يوم يخبر بقدومه أنه ما قدم فيه والأصل براه المنالمة المتدومة أعد الأسبوع الأول من يوم يخبر بقدومة آخر الأسبوع والأول من يوم يخبر بقدومة آخر الأسبوع والأول من يوم يحوز أنه قدم فيه والأسل موروم كنبر بالما قدم فيه والأصل براه المنالمة المنورة الأسل براه الله بالموروم كلية بالأسلام (۱۱) وقيل س، بل يصوم في الأسبوع والأصل براه المنالم و المنالم المنالم و المنالم المنالم و المنالم والمنالمة المنالم والمنالمة و المنالم المنالم و الأسلم و الأسلم و الأسلم و الأسلم و المنالم و الأسلم و المنالم و المنالم و المنالم و المنالم و الأسلم و المنالم و المنالم و المنالم و الأسلم و المنالم و المنالم و المنالم و المنالم و الأسلم و المنالم و الم

حيتثذ وأ بلغ من ذلك أن يكون عطفا على أول الفصل قولة إلا لتعيين كشهر كذا فتأمل اه هامش تكيل (١) لأنه أوجبه على نفسه قبل إيجاب الله عليمه فيصح نذره به إلا أن يستثنيه بالنية لم يازمه اه بيان (٧) و إنمــا وجب قضاء أيام الحيض عندنا و إن كان التَّذُّر لا ينقد بذلك لأن النذر إذا عين صار كرمضان وهى تفضى أيام حيضها فى رمضان اله وابل (٣) لفظا أو نية قرز (٤) وينوى مدة عمره و إلا كان نذره باطلا (ه) مادمت أو دائم (٦) عندنا يقضى و لا كفارة اه ح لى قرز (٧) مطلقالتعريف للعُموم دائمًا أو مستمراً (٨) ينظر لو نوى يوماً أبدا فالجواب أنه يعين أى الأيام شاء ومتى صامه تأبدعليه صيامه اه مفتى وهبل قرز (٩) حيا قرز (١٠) الميل وقيل الموضع قرز (١١) فان التبس هل قدم ليلا أو نهار فلا شيء عليه اه لمعة وإن قدم ليلا بطل تذره وإن قدم نهاراً وقد أكل سقط عنه ذلك اليوم فقط لاغيره اه ساع (١٢) وعليه كفارة يمين (١٣) لأن الله خلق الحلق نوم الأحد فكان السبت آخر الأسبوع (١٤) وهو يوم علم بقدومه فيه بنية مشروطة مبيتة ندبا وظأهر البيان وجوا قرز ثم يستمر على صيام ذلك اليوم في كل أسبوع هذا إذا التبس عليه نوم علم بقدومه هل هو قدم فى ذلك اليوم أو قبله و إن علم أن قدومه قبله لَـكن النبس عليــه فى أي لوم فانه يصوم في الأسبوع التاني اليوم الأول قبل اليوم الذي علم أن فيه ثم يستمر على صيامه في كلُّ أسبوع كما مر الع بيان معنى (*) إن دخل في تجويزه قرز و إن لم فالذي دخل في تجويزه قرز (\$) ومثال ذلك ذلك إذًا. أُخير يقدومه يوم الاثنين وقد قدم قبل ذلك ولم يعلم أى يوم قدم وأحكن يوم الاثنين الذي حصلُ عنده الحبر صام يوم الأخد الآتي لأنه آخر الأسبوع بالنظر إلى يوم الاثنين الذي حصل عنده الحبر حتى يتمين الآخر (۱۰ أما أداء اذا كان هو الواجب أوقضاء ان كان الواجب قد تقدم في قال مولانا عليه السلام هوهذا القول هوالندى اخترناه في الأزهار ونصصنا عليه بقولنا (صام مايتمين) عليه (صومه) أما (أداء) وذلك حيث يقدر أنه هو الذى قد وجب صومه أبدا (أوقضاء (۱۰) وذلك حيث يقدر أنه هو الذى قد وجب صومه فوداً (۱۰) وذلك حيث يقدر أنه قد مضى في الأيام التى قد مضت فيجب قضاؤه فوداً (۱۰) (قيل س (۱۰) م) إنه يجب في الأسبوع الثافران (قيهتر اليه (۱۰) فيصوم فيه اليوم المنتقدم على ذلك اليوم الذي صامه في الاصبوع الأول فاذا صام مثلا في الاسبوع الأول الخيس صام في الاسبوع التاني الأربعاء (ويستمر) يقهتر (كذلك) في كل اسبوع طول عمره ولا يزال في كل صياماته يآتي بنيسة (۱۰ مشروطة (۱۱) بانه ان كان عنده هو الذي وجب على فاداء وان كان غيره فقضاء * قبل سمت هذا عن بعض شيوخي (۱۱) ولا أعرف وجب

بقدوهه وأما يوم قدومه في أي يوم فلم يعلم أو علم والتيس (١) فاذا علم يوم الاثنين مثلا أنه قدم في اسبوعه الماضي فامن يوم الا ويجوز أنه قدم فيه فيتمين الأحد فيصوم في المستقبل الأحد وأما الماضي فلا يلزمه شيء لأن من الجائز أنه وصل وقد أكل إلا أن يكون صائما لذلك الأسبوع صوماً واجبالزمه قضاء يوم لأنه يصح منه فيه الانشاء كما هر وان كانه منذ وصل اسبوعان لزمه يومانقضاءحيثكان ممسكاً ﴿١﴾ فيهما فأفهم هذهالنكتة قال عليم ويجب عليه قضاء صيام يومين في الاسبوع الاول ليتيمن براءة ذمته ولم يفصل عليلم ولعالتفصيل الذى تقدم أو يكون ممسكا آخر الاسبوع الذى تعين عليه صومه أولا وهو الاحد في المثال كما تقدم اه نجري وقبل بصوم الاسبوع كله ليراءة دمته (١) وعن السراجي أنه لا بشترط أن يمكون مسكا إلا في ذلك الاسبوع الذي قدم فيه قط وألا قضاء ما بسد الاسبوع الاول قرز (٧) و بجالتبيت قرز ويستحالشم طقز وقبل ندبا (م) يقال فه را القضاء عند الهادى عليلم في العام فينظر فيذلك يقال إنما تعين عليه آخر الأسبوع لاحتمال كونه أداء وقدقال صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرتم بأمر فأقوابه ما استطعتم ويحمل كلاّم الهادى عليكم فىالقضاء المحقق اهـ شامي (٤) وهـ ذأ القيل من القيلات القويات في الأزهار وقوى لوجبين (١) وقد قيل أن ذلك لايستقم على كلام أهل المذهب لانه قد يصوم في كل أسبوع يوماً لااداء ولا قضاء مثاله لو أخبر مثلا يوم الخميس أخقدم في أسبوعه فانه يصوم الذي يتعين صومه وهو يوم الاربعاء وفي الأسبوع التاني يصوم يوم الثلاثاء على الفهقرى فان كان في علم الله أنه قدم يوم الثلاثاء فهو أداء و إن قسدم الاثنين فهو قضاء وإن قدم الإربعاء فهو لأأداء ولا قضاء وظهر الله من هذا أنه محصل يوم لأأداء ولا قضاء في كل يوم يصومه فالأولى تبقية الازهار على حاله ﴿١﴾ من غير قبقرى وضعف كلام الفقيه س من هــذا الوجه اه املاء مفتى ومثله عنسيدنا عامرالذماري ﴿١﴾وهو أنه بجب عليــه أن يصوم ماتمين صومه أداء أو قضاء (٥) الاولى منه (٦) وجوباً (٧) مبيتة ندباً وقيل وجوباً قرز (٨) قيل هوالقاضي حسين القهقرا (۱^{۱۱} ه تغییه قالص بالله من أوجب علی نفسه صوم الدهر و نوی مدة الدنیا أولانیــة له کان نذره باطلا ^{۲۱۷} وان نوی مدة عمره ^{۲۱۱} صام حتی یموت^(۱۱) و عن المرتضی یصوم أیام البیض قال ض المؤید ^(۱۵) و کان علی خلیل یفتی بذلك

﴿ باب الاعتكاف﴾ الاعتكاف﴾ مع شرائط والأطامة (١) وفى الشرع لبث فى المسجد مع شرائط والأصل فيه من الكتاب قوله تعالى ﴿ وأنّم عا كفو فر في المساجد ﴾ وبهن السنة أنه صلى الله على وآله وسلم كان يمتكف المشر الا وآخر من رمضان وفى الحديث من اعتكف فواق نافة فكاً عا اعتق نسمة (١) ﴿ وقال مولانا عليه السلام ﴾ الفواق قدر ما يرجع الحليب فى الضرع بعدا لحلب (١) (شروطه (١)) أي شروط صحته أربعة أربعة قيل ف (النبة) لأن الوقوف قد يكون عادة وقد يكون عبادة فلا يشميز للمبادة الا بنية * قيل ف و يجب التبييت (١١) هنا إجماعا * وقيل ح لا يجب إذا كان النذر مينا لكن يدخل المسجد قبل

الهاملى من اصحص من جبل صبر إلى إيقال الامام المهدى عليم ويجه أن مع القهترى يتيتن فى صياصه سبعة أيام من سبعة أساييم أنه قد صام يوماً اداء إلا اذا لم يقهتر فن الحائز آنه يقضى مستمرا اله نجرى وقد قال صلى القعلموراته وسلم إذا أمرتم بأمر فأقوا به مااستطعتم وأنه أيضا مع القهترى بمصوم السايح فني الشهر يعلل عليمه يومان لم يصمها وإذا قهتر لم يعلس عليه شىمن ذلك فالقهترى أقرب الى تحصيل الواجب إذ القدم بحصل له في الشهر محسة أيام معالقهترى ومع حده لا يحصل له أو الشهر محسة أيام معالقهترى ومع حدمه لا يحصل له أر بعة الافي التين و تلاثبني وما فهذا وجيهه والله أعلم (ولفظ الإثمار) والثانيان صومه مع القهترى أل كثر منه مع خلافه إذ يصوم مع القهترى اليوم الساح إن صام مثل اليوم الذى صامه في الأسبوع الأولى منه باللفظ (٧) وعليه كفارة بين اله يان قرز (٣) وعليه كفارة بين اهر رمضان يكفر عنه لتمرز وه) هو شيخ م باقه وهو والد أي مضر واسمه شريح (٧) قال الشاعر رمضان يكفر عنه شرز (٥) هو شيخ م باقه وهو والد أي مضر واسمه شريح (٧) قال الشاعر

تظل العلمي ما كفة عليه ﴿ مربعة ﴿ وآونة عشارا أى مرة تجيء أربعاً ومرة عشراً وقد يراد به الاستدارة قال الشاء

فهن يمكفن عليه اذا حجا ، عكف النيط يلمبون الفزجا

والقبرج لعبة للنيط وهم قوم من العجم بأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه ثم مستديرون راقصين اه شرح بحر (٧) من ولد اسماعيل عليم لا تهماً فضل الناس (٨) قال في القاموس قدر ما بين الحليتين من الوقت أو ما بين تضيدك وقبضها على الضرع وقال في تجم العدن الصنير القواق ما بين الحليتين من الوقت الأنها تحلب ثم تنزك ساحة يرضها القصيل لتعد ثم عملب ذكره في حواشي السكشاف (٩) أي أ وكانه وأما شروطه فالتسكيف والاسلام والقسكن (١٥) أى الاعتكاف (١٠) والحامس كو معقدوراً فلو فوي ياعتكاف شهر قد مضى لم يصح وعليه كفارة بين قرز وسواء كان طالما بعضيه أو جاهلا اه مفتى قرز (١١) و بجب التبيت في نية طاوع الفجر وينوي قبل غروب الشمس كالصوم (() (و) الشاني (الصوم ()) فلا يصح المعتكاف الا بصوم عندنا وحوك وقال ش (() يصح من دونصوم (و) الثالث (اللبث (اللبث المعتكاف الا بصوم عندنا وحول وقال أو وقال شر المعتكاف الا بصوم عندنا وحوال الزهري والأوزاعي لا يصح الافي الجوامع (() وقال حذيفة لا يصح الافي المساجد الخلافة » وقال الن مسمود لا يصح الافي المسجد الحرام فقط ولا يكره ولا في اللسم الشار والنساء لكن يكره الشابة (() وقال في الشرح ولا يكره للمحائز وفي اللمع الشارة الى أنه يكره المحائز وفي اللمع الشارة الى أنه يكره المحائز لكن في الشواب أشد كراهة وقال زيد بن على وأبوط وأوح أن المرأة تمتكف في مسجد دارها (() إلمبث المستكف في (مسجدين) في أحدهما بعض اليوم وفي الثاني بعضه فانه يصح اذا كانا (متقاربين (()) قال عليه السلام وحدالتقارب الايكون بينهما ما ينسع المرجل (()) قامًا لأنه إذا كان يينهما ذلك

الاعتكاف لا صومه اذا كان معيناً فيكفيه أن ينوىالصوم قبل الغروب فلو كان الاعتكاف متصلا ليلا ونهاراً كفت نية واحدة للاعتكاف فيأوله وبجددنية الصوم في كلُّ بوم اهاح لي ولفظ البيان مسئلة من اعتكف شهرآ أونحوه بحيث يكون متصلاليله ونهاره سكفيه نية واحدة فيأوكه للاعتكاف وينوى الصيام لكليوم وحيث يكون النهار دون الليل لا بد من النية كل يوم اه بيان بلفظه (٠) للاعتكاف لا للصوم فسكما تقدم اه قرز (١) يَمَالُ إِنَّا جَازِ الصوم لحديث العوالي وأيضانا لصوم فيه تابع والقصد المتبوع اه حاشية في الزهور (٢) ولهأن يصوم الإعتكاف عن أى صوم شاء اله تذكرة ونجرى وراوع حيث كان الاعتكاف فعلا لا فرضاً اهمذا كرة (*) ويلزمه الصوم في إنجاب الاعتكاف فلابجزي، اعتكاف الميدين والتشريق فين أوجبها قطاءها قرز (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلولا اعتكاف إلا بصوماه بحر (٣) واحدين الحسين واسحق والحسن واين مسعود (٥) خلافهم اذا كان تطوعا وأمااذا كان فرضا فلا يدمن العبوم اه عمر (٤) هوماهية الاعمكاف وفي المسجد شرط اه سماع (٥) ومن نذر باعتكاف والمبحد مسجداً وجب عليه أن يسبل مسجداً بمالا بجحف على قو لنا ان السجد شرط الصحة لا الوجوب اه شامي قرز (٥)و بجزيءعلى سطحه إذ هو مسجد لا في جدار المسجد مالم يكن مسبلا قرز (١٠) ومن نذر باعتكاف في مسجد مين فقال ص° بالله وأنو مضر يمين وقيل لا يتمين اله بيان بلفظه (له) ولا يصح النـــذر بالاعتكاف في غير مسجد وقيل بل يصم ويعتكف في المسجد قرز (٣) التي يصلي فمها جماعة (٧) حيث كانب المسجد مدخولا للرجال اه قرز (٨) بالفتح وهو المكان الذي يصلى فيه ولا يصح في غيره اه تقرىر وذكره ابن المبلاح وهو فيالصحاح (٩) يحيث لايخرج من الاول إلا وقد دخل فيالثاني بعضه يعني أكثره اه عامر وقسل بَكُل بدنه قرز اه بـان ولفظ البيان مسئلة وأذا خُرج من السنجد بكل بدنه لا لعذر فسد اعتكافه ولو لحظة (١٠) للتوسيط وقيل المتكف وهذا بناء على أن جدار المستجد الذي

أو اكثر منه استازم فسادالاعتكاف بالخروج الى الثانى لالحاجة سوى الوقوف فيه (وأقله يم) فيد على السحد قبل الفجرو يخرج منه بعد النروب ولا يصبح الاعتكاف دون (" يوم عندنا (" وحرو) الرابع (ترك الوطء) (") كالنساء (" وغيرهن (" وماف حكمه من الامناءلشهوة في اليقظة * قيل ع واذا كان الاعتكاف واجبا وجامع في الليل وجب أن يعيد يوما (" والية لأن الاعتكاف لا يصح إلا بصوم * قيل وكذا لو جامع نهاراً بطل ذلك اليوم واللية التي قبله (") (والأيام في نذره تقبع (") الليلى) أي لوقال الله على أن أعتكف ليلين لومه ومان وليتان فيدخل اليومان تبعا الميلتين (و) كذا في (المكس) وهو أن يندر باعتكاف يومين فان الميلة وكذا الليلة لا يدخل فيها اليوم فاو ندر باعتكاف يوم لزمه من الفير الى النروب ولو نذرباعتكاف ليلة لم يدخل فيها اليوم فاو ندر باعتكاف يوم لزمه من الفير الى النروب ولو نذرباعتكاف ليلة لم يمح نده ("" لأن من شرطه الصوم ولاصوم في الليل (ويصح استثناء جميع (") الليل من الأيام) نحوأن يقول لله على اعتكاف ثلاثين وما أن في الالهل ويا الأمام) نحوأن يقول لله على اعتكاف ثلاثين وما أن اللهكس) وهو أن

هو فيسه والثاني مسبلان و إلا كان أكثر ممما يسم الرجل اه مفتى قرز (١) لأنه لا يتبعض بخلاف الليل فيتبعض فإن قال يوم وعشر ليلة أو نحوه صح لأن الليل يتبعض اله حثيث قرز (٧) خــلاف ش فقال يصح قدر ما يطمئن لظاهر الحديث وفي روآية ولو عابرا اه عمر (٣) لقوله تعالى ولا تباشر وهن وأنتم عاكفون في المساجد والنمي بدل على فساد المنهى عنه (٤٠) الحرائر (٥) الاماء (٦) حيث تحدم اليوم وإلا فلا معني للاعادة وإن تحدم الليسل ثم النهسار ثم وطيء في الليسلة الثانيسة لم يبطل إلا هي فتعتكف اليوم والليلة التي بعسده قرز (٧) إذا لم يكن قبلها وم تبني عليه الاعتكاف اه بيان﴿١﴾إذ لا يصح الليل إلا مع وم قبله ﴿١﴾ وهل بجب اعتكاف النهـــار مم الليـــل أم الصوم فقط ينظر قيسل لا بد من الاعتكاف فيسه وذكر معنماه في البيسان قرز وقيل لا يجب عليمه الاعتكاف (A) مسئلة من نذر باعتكاف عشرين وما وعشرين ليسلة لزمه أربعون وما بليسا ليها إلا أن بريد. ليــالى الأيام لم يلزمه إلا عشر من مومًا بلِّياليها فقط أه بيــان قرز (﴿) وَالوجــه في ذلك أن العرب تعبر بالأيام عن الليــالى وبأحدهما عنها ومنه قوله تعــالى ثلائة أيام إلا رمزاً وقال فى موضع آخر ثلاث ليال سويا والقصة واحدة اه صعيري (٥) واليومان مقيسان على التلاث في الحجب والاستقاط وأقل الحمر على قول م بالله (٩') و يبتدىء بأسما شاء إما باليوم أو بالليلة اله ك معنى وفي الزهور يقدم الليلة إذ ليسلة كل نوم قبُّسله اه زهور (١٠) للعرف وقيل لمدم الدليل (١١) ولا كفارة عليسه قرز (١٧) أما لو قال على قه ان احكف ثلاثين ليلة إلا عشرين ليلة إلا عشرة أيام اله الجواب انه يلزمه عشرة أيام بليا لها وعشرة أيام من دون ليا لها ويحتمل أن يقسم الاستثنى بين العشرة أيام بالليالي وبين يستثنى جميع الايام من الليالى نحوأن يقول فه على اعتكاف ثلاثين ليلة إلا ثلاثين يوما فان هذا لاستثناء لا يصح لأن الاعتكاف الها يصح مع الصوم فاذا استثنى جميع الايام لم يبقى ما يصح صومه فيمطل الاستثناء "أ كن الاستثناء المستغرق لا يصح وقال الكرخي بل يصح (") الاستثناء ويمطل النذر ومثله عن ص بالله والاحسكام (الا) أن يستثنى (البعض) في هدذه الصورة الاخيرة فانه يصح نحو أن ينذر بشرين ليسلة إلا عشرة أيام فان هذا الاستثناء يصح ويقى عليه اعتسكاف عشرة أيام بلياليها (و) مجب أن (يابع .") أيام الاعتكاف (من نذر) أن يستكف (شهراً (") فيمتكف الاثين يو مابلياليها

العشرين من دون ليال فيجب عليه ستة عشر عوماً من دون ليال وأربعة أيام بليا لها اه ديباج والمختار أنه يلزُّمه عشر ون بوماً بليا ليها لأن الاستثناء من النفي إثبات كما يأتى ويلزمه عشرة أيام من غير ليال ﴿﴿﴾ ولهل الوجه أنك تجمع المستثنى الاول وهو العشرون والمستثنى منه وهو الثلاثون بحيث نسبت المثبت وهو التلاثون وتفسم العشرة الأيام على الخمسين فتحط من العشرة الأيام بليا ليها المجتمع وهو الخمسون ونسبته ثلاثة أخماس فتسقط من العشرة أيام بالليالى ستة أيام ويبقى أربعة أيام بليا لها ويسقط من المستثنى وهو العشرون بحسب نسبته من المجموع وهو الخمسون ونسبته خمسان فتحط من العشرين خمسي العشرة أربعة أيام ويبتى سنة عشر يوما من دون ليال والله أعلم اله سيدنا حسن الشبيق رحمه الله قرز (*) لفظا أو نية إلا في عدد منصوص ولا فرق هنا وفيا يأتي في الايمان (*) والاستثنى من الاثبات نني ومن النني إثبات (١) ويصح نذره(٧) والمذهب أنه يبطل من الاستثنى مستفرقا للمقصود سواء كان ملفوظا به أم لا وعن ص بالله والأحكام والكرخي ماكان مستفرةا للملفوظ به سواء كان مقصوداً أم لا والمستثنى على أربعة أطراف الأول أن يقول على لله أن أعتكف ثلاثين وماً إلا ثلاثين وماً فهذا الاستثنىلا يصح عندط والـكرخى الثاني أن يقول على قد أن أعنكف ثلاثين نوماً إلا ثلاثين ليلة فهذا يصبح عند ط لأنه لم يستغرق القصود ويصبح عند الكرخي لأنه لم يستغرق الملقوظ به التاك أن يقول على قة أن أعتكف ثلاثين ليلة إلا ثلاثين نوماً فهذا لايصح عندط لأنه استفرق القصود ويصحُّ عندالكرخي ويبطل النذر لأنه لم يستغرق اللَّفوظ به الرابع أن يقول على قد أن أعمكف ثلاثين ليلة إلا ثلاثين ليلة فهذا يصح عند ط لأنه لم يستخرق القصود ولا يصح عند الكرخي لأنه استفرق الملفوظ به اه شرح أثمار (﴿) آعتبارا بالملفوظ به (٣) فأن نوى التفريق لم بحب التتابع اله كب قرز (٤) بخلاف ما تهدم في نذر الصياع وإنمــا فرق بين الصوم والاعتكاف وإن كان الشهر في الفرق عبارة عن تلاثين نوما وثلاثين ليلة على سبيل النوالى أن الليالى لا تدخــل في الصوم فأذا لم تدخل فقد حصل التفريق وَّ في تدخل في الاعتكاف فلم محصل أهريق وكذلك الأسبوع يطلق عليه الاسم مم التوالي بخلاف العشر ونحوها فان الاسم يطلق عليها سواء تتابعت أو تفرقت متوالية (ونحوه) أي نحو الشهر وهوالاسبوع والسنة (١) فن أوجب أسبوعا أو سنة ارده (٢) ذلك متنابا على الله الإأن بستني الليالي سقطو جوب التنابع * وقيل ي أبه لا يسقط لأن المتابعة قد وجبت في الواجب (٢) الآخر ومطلق النابية قد وجبت في الأصل بنفس اللفظ فاذا أخرجت الليالي بقي الواجب (٢) الآخر ومطلق التمريف (٢) للمدوم) أي اذاوى (٢) اعتكاف الجمه (٢) مثال ولم يقد جهة معهودة (١٥) قتم لها ذكر (٨) ازماعتكاف كل جمة فان قصد العهد نحو أن يقال إن آخر جمة في ومضان فيها فضل فيقول أله على أن اعتكف الجمه (٢) ومراده تلك الجمعة لم يلزمه الاهي (١١) ويجب قضاء معين فات عليه ذلك المعين ولم يستكفه ازمه القضاء وهكذا إذا أوجب اعتكاف عد مثلاً ثم فات عليه ذلك المعين ولم يستكفه ازمه القضاء وهكذا إذا أوجب اعتكاف رمضان المستقبل وقال في الكافى والوافى (١١) لا يصح قضاؤه في شهر قد وجب صيامه وسفان المستقبل وقال في الكافى والوافى (١٢) لا يصح قضاؤه في شهر قد وجب صيامه بسبب آخر لأنه لابدأن يضله في صوم غير مستحق (١٢) إذا فات الوقت الذي أوجه فيه (و)

اه بيان معنى(١)وضا بطه أن ما كان له طرفان يكشفانه كالأسبوع والسنة والشهر فانه بجب التتاج إلا أن ينوي التفريق اه بستان إلا العشر ونحوها فلا يجب التتأبع قرز (٢) بخلاف العشرة الأيام فلا يلزمه التتاج إلا مع النية وذلك لعدم المحاص اه كب لأنه إنما وجب حيث وجبت المتاجة بالنية لا فيا وجب بنير: نية التتابع كالمعين ونحوه اه رياض (ه) وحيث وجب التتابع إذا فرق لغير عذر أثم واجزأ إلا حيث أوجب التتابع بالنية أو باللفظ فلا يجزيه اه كب قرز (٣) لَـكن يقال لا نحكم محكم اللفظ إلا بعد تمام ما ينتضيه أه حاشية زهور (٤) لأن التعريف إذا أطلق في اسم الجنس أقاد العموم لأن اللفظ يقتضي أنه للعهد (ه) أي نذر لأن النيــة مجردها لا تفيد الوجوب (٣) فان فانت الجمة الميتة قضاها في أي وقت شاء لـكن يستحب أن يَعْضِها في جمَّة أخرى ذكره الهادي عليلم فقيل يؤخذ من هذا أن الفضاء على التراخي وقيل إن تراخي لغرض أفضل جازاه بيان (٧) أو معينة وقعسده بذلك التنكير فجمعة فقط قرز (٨) والأولى أن يقال معينة بقصده ولا حاجة إلى قوله تهدم لها لأن تقدم الذكر ليس بشرط اه بيان معنى (٩) أما الارادة فلا فرق بن أن يقدم لها ذكر أم لا لأن الارادة مخصصة و إنما تظهر فائدة تقدم الذكر وكونه صارفا عن العموم حيث لا نية فينظر اه بستان ونظره في النيث قرز (١٠) وكذا لو نوى جمة منكرة فله بيته ولو جاء بها معرةًا اه بيان (٥) مستمراً اه بستان والمفرر أنه لا يلزم إلا تلك الجمة فقط مرة واحدة اه (١١) بعد امكانه قرز (١٢) واختاره في البحر وقواه المنهق وعامر والهبل وحثيث وراوع والسحولى (١٣) إلا أن يكون قد فاته رمضان المتذور باعتكافه فانه إذا قضاء معتكفاً فيه صح عند الجميع اه صعيرى وفي البحر المذهب وش لمان أوجب شهر الصوم قفاته فاعتكف في شهر صوم الفضاء

يجب (الايصاء به (۱) أى بقضاء مافات (۱) (وهو) أى الفائت تكون الاجرة عليه تخرج (من الثلث (۱۲) أى أجرة الممتكف عن الميت فان لم يوب (و) يعجو (النووج (۱) والسيد أن ينما) الزوجة والمماوك من الاعتكاف ونحوه (۱۰) ما يشغلهما من منافع الزوج والسيد

لم يجز إذ لبس بشهر الصوم اه بلفظه وقيل كلام البحر معطوف على غير ذلك (١) حيث قد تمكن مَنْ فعله لا لومات عقيب النكر أو صى بكفارة يمين وقيل لا شىء عليه اه رياض قرز (*) و لعلة يصح الاستنامة في الاعتكاف كالحج لمذر مايوس قرز (٢) وكذا ما في الذمة بشرط أن بمضي وقت بمكن فيه الأُداء قبل الموت (٣) والمختار أنه إن أوصى وهو متمكن من فعــل ما نذر به فان كان مميناً فلابد من تمكنه منه في وقته و إلا فلا شيء عليه و إن كان النذر مطلقا فان مضي وقت بمكنه فيه العمل وجبت الوصية ويكون من التلث و إن نذر وهو لا يتمكن لزمته كـفارة يمين إلاَّنه نذر وهو لا يتمكن فعرفت الفرق بين التمكن والامكان أن التمكن من الفعل شرطه أن يكون مقــدور العمل وإلا لزمه الكفارة والامكان الذي هو شرط في الزوم أن ينذر بشيء مكنه فعله ولكن لم يتمكن من فعله كأن ينذر بيوم مستقبل فيموت قبله ولعله في المطلق مشـل ذلك والله أعلم نحو أَن يَنذُر بيوم في الذَّمة وهو يتمكَّن من فعله ثم مات قبــل مضى يوم فني هذا لا يازمه شيء ولعله يفهم من لفظ الحاشية حيث قال وإن نذر وهو يتمكن الح فشرط لزوم الكفارة عدم الفــدرة على العمل حال النذر واقد أعلم (﴿) الأولى أن يَقال إن كَانَ لَمُدَيْرَ مَا نُوسَ ﴿ ١﴾ ولم قد يتمكن فمن رأس الممال وإن كان قد ممكن فمن التلث ﴿ ﴾ والعدر المانوس غَير مرض الموت لا له فمن الثلث بل لا شيء عليمه إن لم يتمكن يقال هو مُعين ولا يشترط التمكن وقد ذكر ذلك في ح لى بالمعنى ولفظيا إلا أن تكون العلة مأ وسة من الأصل فمن رأس المسال كالصوم ويستأجر لذلك عدلا كالحج اله لفظا وفيه نظر والأولى أنها تجبُّ عليه كفارة بمِن لأنه نذر بمـا لا يقدر عليه اله شامي (٤) وهذا مبنى على أضعف احتمالين في الزوجة وأقواهما في العبد وجه ذلك أنه يؤخذ من قوله ما لم يأذنا أن الزوجة لو كانت أوجبت قبل الزوجية أنه يجوز له للنم وليس كذلك إلا أضعف الاحتمالين ألأتين للفقيد س وجه ذلك أنه يؤخذ من قوله ما لم يأذنا أنه يجوز له منم عبده مما أوجبه العبد بغير إذنه ولا فرق أوجبه قبل التملك أو حال التملك فإن السيد المنع له لأن له أن يمنع مما منع منه السيدُ الأول فكان هـذا أقوى الاحتمالين وقال في الحج ولا تمنع الزوجة حتى قال إلا ما أوجب معه لا باذنه وفيــه الاحتمالان وجه ذلك أن قوله ما أوجب معه يؤخــذ منه ما أوجت الزوجة فليس له المنع من ذلك ولذلك كان أقوى الاحتمالين ﴿١﴾ (لفظ ح) لأن ظاهر هذا أن الزوج أن يمنع مطلقاً ولو أوجباً معه أو مع نجرِه وهذا الاطلاق لا يستقم في الروجة بل في العبد نقط لحروجه من ملك إلى ملك نخلاف الزوجة نعى تخرج إلى بد نفسها وأيس الثانى أن يمنع قرز (١) يعنى في. الروجة وأَضعفها في العبد وجه ذلك أنه يؤخَّدُ من قوله إلا ما أوجب معه أن السيد لا مجوزُ له منع عبده مما أوجه العبد قبل ملك مالكه وليس كذلك بل له أن يمنعه بما منم الأول ولذلك كان الاحتمالان ضعيفين ويحقق هـ ذا في شرح الأزهار (ه) سائر التطويات غــير الواجبة قرز (١) لا فرق قرز

أو يضمفان (**) به كالصوم و نعنى بالمعاوك الرق وأم الولد والمدبر وأما المكاتب فايس لسيده منه (**) وإنا يجوز الزوج والسيد المنم (**) فان أذنا لهما بايجاب اعتكاف أو محوه فأوجبا ودخلا (**) فيه لم يعز الزوج والسيد أن يمنما بمدذلك وأما إذا أوجبا من غير إذن الزوج والسيد فلهما أن يمنما (**) فيه لم يعقى في ذمة الزوجة حتى الزوج والسيد فلهما أن يمنما (**) فيمن ما تداوجها في الذمة) أى يبقى في ذمة الزوجة حتى يعبوز الزوج والسيد اذا أذنا أو المحال له اذن وولى ذمة المعلوك حتى يعتق أو محصل له اذن (و) يعبوز الزوج والسيد اذا أذنا أو المحال المدوق عند الزوجة والمعلوك فأما بسد وقوع الايجاب فلا رجوع أما اذا أذنا لهما بايجاب وقت مدن فالا المثال أنه الأثير المجاب على المواجبات على القور عدم ين فايس له أن يمنهما من فعله بعد أن أوجباه عند من جعل الواجبات على القور ذكره الفقيد ع (**)

(١) لا فرق قرز (٢) ما لم يضعفه التكسب فلسيده منعه (٥) فلو أوجب على نفسه ثم رجع في الرق فليس لسيده منعه اه ح لى ولعله بناء إن عوده فى الرق تفض من حينه والمختار أنه تفضّ من أصله فيكون له المنع (٣) ولا ينفع إذن أحد الشريكين في العبد أن يكون في نوجه اه لمعة ما لم يضم بالآخر فان ضَر فله المنم ﴿ ﴾) فلو كانت الأمة مزوجة فلا بدمن إذن الزوج والسيد فان أذن أحدها كان للا ّخر المتع قرزُ وكذا الموصى بخدمته وأما الموقوف فباذن الموقوف عليه والاذن والمنع يكون لصاحب المعدمة دون صاحب الرقبة اه ح لى (ه) وأما إذا أذن بايجاب مطلق ولا عين ولا وقت بمدة معلومة فليس لهما إلا أقل ما يصح وهو عرم لا سوى ذكره في حاشية الزهور (٤) أو لم بدخلا لأن الواجبات على الفور والمعرة بمنهِّب العبد (٥) فان فعلا لم ينعقد مع المنع و إلا عنما انعقد وإن كَانَا آئمين بل لا يجزيهما الصوم و إن لم يمنعا كما يأتى على قوله في الحج إنَّ سي أو اضطر الح اه سيدنا حسن قرز (٦)فان وقع الابجاب والمنع في حالة واحدة فلمله يقال: ال المنع أولى ظاهر الاز يقتضى ترجيح الايجاب فان التبس قال في حاشية يرجح الايجاب اه ح لى وقيمل يرجح الرجوع اه شامى و إن علم ثم التبس رجح الايجاب (﴿) فأما لو أذنَّ بابجاب ثلاثين قوما وأطلق فأوجباها متنابعة قال عليلم فَالأُقْرِبِ أَنه لَهُواللَّم من الموالاة لأنها صفة زَّائدة على ما أَذَن له اه غيث قالوا إذا وكلُّ بالطلاق لم يكن للوكيل أنَّ يخالع لأن ذلك صفة زائدة اله قرز زدور بلفظه المذهب أن ليس له المنع لأن الواجبات على الفور (٧) والعبرة بمذهب العبـد فان تشاجرًا عمل على المرافعة والحـكم قرز (*) بل لا فرق ولو كان مَذْهبه التراخي وقوله في الاز ولا تمنع الزوجة والعبــد الح يَفيده قرز (مسئلة) لو زاد المعتكف على التلاث في الوضوء بطل اعتكافه آذا كان يعرزنك غير ساءً وكذا إذا كان السجد بابان فدخل من البعيد بطل اعتكافه ذكره بعض الناصرية اله حاشسة خيظ له الوجوع بعد الا يجاب أى سواء أذن بمين أم بغير معين (1)

هو فصل في (ويفسده) ثلاثة أمور (1) أحدها (الوطه والامناه كما مر) تفصيله في باب الصوم (1) وسواء وتعرفي النهار أم في الليل إذا كان معتكف بالليل مع النهار فاما حيث يتكف نهارا فقط فلا يفسده الوطء بالليل (و) الثناني (فساد الصوم) بأي الأمور التي يفطر بها الصائم لأن الصوم شرط في صحة الاعتكاف فاذا بطل الشرط بطل المشروط (و) الثالث (الحروج (1) من المسجد) الثالث (الحروج (1) من المسجد) التاكف فو عليه عليه حاجة رأسا فانه يفسد بذلك (٢) التكافة ولو لحظة واحدة (إلا) أن يخرج (فراجب) سواء كان فرض عين كالجمة (1) ونحوها (1)

اعتكافة ولو لحظة واحدة (إلا)أن يتحرج (لواجب) سواء كانفرض عين كالجمه (٢٠ ونحوها ٢٠٠ أم كفاه الله من كالجمه (١٠ وكوها ٢٠٠ أم كفاية كليادة المرضى أم كفاية كليادة المرضى (أو) لمباح دعت اليه (حاجة ٢٠٠) نحو أن يخرج ليأمر أهله وينها هم أويقضى لهم حاجة أو يخرج لقضاه الحاجة فان هذه كلها إذا خرج لها لم يفسد اعتكافه عندنا بشرط أن لا يلبث

قرز والظاهر أنه يعنى عنه ولعمله يفهمه الاز بقوله حسب المتناد اه شامى (١) فأما اذا أوجباه بقسير إذنه فمتى أذن لهما يُعلِه فله الرجوع قبل شروعهما وأما بعد الشروع فلا رجوع في اليوم الذي ها فيسه لئسلا يبطل وأما فيا بعده قان كان النسذر معيناً أو متتابعاً فلارجوع له صم علمسه بالتبابع أو بالتميين وان لم يكن كذلك فله الرجوع(١) اهرياض لـكن يقال قد أسـقط حقه وان جيل أه عن المقتى قرز ومثله في حاشية البيان على قوله في ألبيان في الاعتكاف مسئلة ويصح مذر المكاتب الى أَخَر المسئلة ﴿١﴾ بل ليس لهالرجو ع على المختار قرز (٧) والرابع الردة قرز (٣) ولهذه العلة أ فردها بالذكر و إلا قد دخلاً في مفسدات الصوم (٤) والحروج لائامة آلحـد عليه عذر حيث وجب عليه بالبينة ولا يلزمه الاستثناف وحيث وجب بالاقرار بجب الاستثناف على الأرجح قرز (٥) مختاراً قرز (٥) بكلية البدن عمداً ولفظ الفتح ولو ناسياً اه وكلام الغيث فلوخرج ناسياً لاعتكافه لم يفسدلان النسيان عذر كقضاء الحاجة اه غيث ويان و في البحر خلافه و هو ظاهر الأ ذكالو أكل ناساً (٥) قال او فسد الاعتكاف هل بجب إتمام الصوم أجاب السيدعيد الله من أحد أنه لا بجب قال شبخنا بجب عليه إتمامه وقسل إذا كان الصوم واجباً معيناً نحو أن يتذر بالصوم معتكفاً فاذا بطل الإعتكاف لزمه اتمهام الصهوم ويقضى يوما معكفاً وان كان دخل بالتبعية نحوأن يقول علىَّ لله ان اعتكف شـــهـر كذا صائمًــا أو أطلق جازله الافطار اه شامي قرز (٣) على القول بصحتها في غير مسجد والا فهو سيأتي وبرجم من غير مسجد لـكن لا يحرج للجمعة الا اذا كان يظن أنه يصادف أول المحطبة أوالفدر الواجب منها اه بيان معنى فانخرج لندب التبكير لم يضر قرز وهوظاهر الا زهار (٧) أداءالشهادة وتحملها حيث خشي فواتها قرز (٨) وله المحرو ج للمرض والتمريض اه بيان قرز (٩) واذاخر ج لقضاء حاجة لم يبعد مم وجود مكانأ قرب يصلح لذلك شرعا وعادة اه بيان لفظا والحروج للا ْذان في المثدَّنة المعادة ولوطال خار جالمسجد إلا (في الاقل (١) من وسطالنهار)أما لوخر ج لهاأ ولجزمين النهارأ وآخرجز، منهوذلك عندالنروب أوليث أكثر وسط النهار خارج المسجد فسدبذلك اعتكافه ولوكان لهذه الأمور الثلاثة (" ، قال عليه السلام هذا هو الصحيح من المذهب عندنا (" يلم إلا أن يتكف من أول الليل (٤) ثم تعرض له حاجة عند طلوع الفجر فخرج لها فانه لا يفسد يخروجه في أول جزء من النهار (·) فقال مولانا عليه السلام ، وهو صحيح (·) قوي (ولا يقعد ان كني القيام) في الحاجة التي يخرج لها فيل ح إلا إذا جرت العادة بالقمود لها كالاكل والشرب (٧٧ فيقمداذا حرج له في الليل ﴿ قال مولانا عليه السلام } وكذاحال خطبة الجمة قال وقد أشرنا إلى ذلك بقولنا (حسب المتادو) إذا فرغ من الحاجة التي خرج لها فانه (مرجع) إلى موضع الاعتكاف إذاكان رجوعه (من غير مسجد) فاما إذا كانت الحاجة التي خرج لها في مسجد فانه لا يجوز له الرجوع منه إلى المسجد الذي ابتدأ فيه الاعتكاف إلا إذا عرضت له حاجة أخرى ⁽⁴⁾ والالزمه أعام الاعتكاف في المسجد الذي خرج اليه وأما إذا كانت الحاجة التي خرج لها في غير مسجد ازمه الرجوع إلى مسجده (فورا والابطل) اعتكافه قيل ف إذا كان له غرض في المسجد (٥) الذي ابتدأ الاعتكاف فيه رجم اليهفان لم يكن له غرضفيه ووجدمسجدا (١٠٠ أقرباليه في تلك الحال زمه اتمام الاعتكاف فيه (١١٠ فانرجم إلى الأول فسداعتكافه (١١٠) وهكذا إذا انهدم السحد (١١٠) الذي هوفيه إن أكره على الخروج صعودها اه يسـان (١) وهو ما دون النصف أو نصفه لأن الأكثر ما زاد على النصف (ھ) وكذا في الأقل من وسط الليل حيث هو معتكف فيه اه بحر وظاهر الأز خلافه (۞) ولابدأن يكون فيالسجد أكثر اليوم مسم طرفيه ذكره في البيان عن الفقيه س قرز (٢) يقال هو لا يباح الحرواج إلا لهــا (٣) وقواه عامر والهبــل والشــامي لأنه صار اليوم والليلة كالميوم الواحد قلناً بل لا فرقً لأنه يلزم لو اعتكف شهراً أن لا يفسد لو ابت خارج المسجد أقله (١) قوى وظاهر الأز خلافه قرز (٤) يعني قبل طلو عالفجر اله تبصرة (٥) وكذا لوخر ج آخر جزء من للنهار وفي عزمه اعتكاف الليلة المستقبلة لم يفسد اعتكافه (٧) يعني على أصل الفقيه ح (٧) قلت وكذالقراءة على الشيخ قرز (٨) أو يكون هناك غرض فضل كجماعة أو يكون مسجدهالاً و لما فضل فانه بجو زلهالرجوع من ذلك المسجد إلى مسجد. ولا يفسداعتكافه اه شرحاً ثمار قرز (٩) نحواً نخلو بنفسه وكذاصلاة الجاَّعة قرز (١٠) كلامالفقيه فهُ قوى والمقرر ما في الاز قرز (١١) ظاهر الاز خلاف كلام الفقيه ف وهو أنه إذارجه من عَيْر مسجه أ فأنه رجع الى مسجده الأول ولووجد مسجداً أقرب منه وهو المختار سواء كان له غرض في الأولع غير الاعتكاف أو لمجرده اه ح لى لفظا قرز (١٧) والمختار أنه لا يفسيد قرز (١٣) قلت لا يحرج

منه انتقل إلى أقرب مسجد اليــــــــه وييني (ومن) اعتكفت ثم (حاصنت (۱) قبل الآعام (خرجت (۱) من المسجد (و) أعتاعتكافها و(بنت (۱۱) على مافد كانت اعتكفت(متى طهرت (۱۱) ولا يازمها الاستثناف هذا إذا كانت أوجبت ومين فصاعداً فاما إذا أوجبت يوماً واحدا فحاصت وقد اعتكفت فانها تستأنف ذلك اليوم فان أو جبت يوما وليـــــة

للانهدام وإنما المراد خشية الضرر اه مفتى قرز يقال أو دون ذلك لأنه شيجة الحاجسة التر تعرض ولو مباحة اه شامي (١) وتحصيله أن يقال إن كان مانذرت به معينا أو في حسكم المعين كشهر أو أسبوع أو سـنة فهويجب التتابع فيــه فان طهرت ليلا دخلت المسجد فوراً التمام لأن الليــل يتبعض فلو تراخت بطلت تلك الليلة ووجب قضاؤها بليلة ويوم لأن الليلة لاتنفرد بالاعتسكاف و إناطهرت نهارًا استحب ليا الدخول فورًا ولا بجب لأن النيار لايتبعض ويدخل قبل الغروب﴿ ١﴾وإن كان غير معين كشر أو نحوها فإن كانت نوت التتابع فكالأولى أيضا لسكن حيث تراخى في الليل بطل اعتمكافها من أوله فتستأنف السكل وإرخ لم تنو التتابع فلهما التراخي ولا يبطمل ماكانت قد اعتسكفت من الأيام الاولة ولوكثر التراخي اه كب لفظًا قرز واليوم الذي خرجت فيه عند المذر ببطل إن كان العذر حيضاً أو نفاسالاإن كان عدة أو خوفاً أو نحوه إلا على الفول بان يكون طرفي النهار في المسجد اله كب ﴿ ﴾ فإن تراخت أثمت ولا يجب الاستثناف إلا حيث وجب التنابع باللفظ أو النية فتستانف قرز ومُعناً، في الكواكب (۞) ويخرج المحتلم للفسل ويرجع فوراً حيث أمكنه و إلا استأنف اه تحميل (٥) أو تنفست أو طرت عليها علمة (٧) وذلك لأن الحيض ما نم من اللبث في المسجد ويتافي الصلاة وأماطروالعدة فلقولة تعالى يتربضن بأنفسهن ثلاثة قروء والتربص هو هو الوقوف في البيوت اله بستان (٣) حيث لم تنو التتابع أو نوت وكانت المدة طويلة كما تقدم و إلااستاً نفت قرز(٤) وتجبر أو ل الليل بآخره والعكس ولا يعنى من قدر أجزائه شيء بل يجب استكماله اه ذماري وقيل لاتجبر بل يتمين مثل العائت اه هبل وفي حاشية ما لفظه فأثلمة من نذرت بأعتكاف خسةًا يام مثلاً بليا ليها فبدأت باليوم فدخلت قبل القجر فلما كان نصف الليل من آخر اليلة من أيام نذرها حاضت ثم طهرت قبل الفجر في المستقبل لزمها صوم ذلك اليوم واعتمكافه و لكن هل يجزبها أن تصل اعتسكاف النصف الأول من الليل عوضاًعن النصف الأخير الذي فأتهـــا أولا أولا بجزمــــا الا النصف الأخير ينظر في ذلك عن ضعاهر وينجبر أول\اليل بآخره والعكس فلا يعفي من قدرأجزائه شيء بل يجب استكماله وقال البيل لاينجر بل يصين مثل الفائت اه وهو الأولى اه شامي (۞)قان كانت في الليل لم نراخ ساعة لأن الليل يتبعض اه بيان لكنها نفي اليوم على اليوم والليلة على الليلة وبعض الليل على بعض الليل اذا كان بناء تلك الليلة أو بعضها مضافاً إلى يوم قبلها أو بعدها اه وابل (*) وتطهرتُ أو نحوه كانتخاء العدة اه ح لى لفظا و لو بالراب قرز فان دخلت من غير تطير صح

غاصت في النهار (1) استاً نقهما جميعا (وندب فيه ملازمة (1) الذكر) لله تعالى ويكره المستكف الاشتغال بما لاقربة فيه سيما البيع والشراء لما ورد فيه من النهى في المسجد والسكلام المباح في فصل في في صوم التطوع عموماً وخصوصاً واعسلم انه لاخلاف انه يستحب التطوع بالصوم واختلف الناس في صوم الدهر كله فمندنا أن ذلك مندوب وقال عليه السلام وقد أوضعناه بقولنا (وندب صوم (1)) الدهر كله (غير) أيام (الديدين والنشريق) لو رودالنهى (1) في هذه الأيام وفي شرح الابانة المناصر أنه يكره وقالت الاملمية الحيحرم (6) فنم وإغايستحب التطوع بالصوم (لمن لا يضعف به المناصر أنه يكره فأما من يضعف بالصوم عن القيام بمض الواجبات (2) فانه لا يندب في حقه بل يكره (1) فقال السلام وفي الدهر شهور وأيام خصوصة وردت آثار بفضل صيامها ولهذا قانا (سيارجب (1)) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوما من رجب فكا عام سنة (1)

اعتكافها وتأثم وهلا قيل عصت بنفسالطاعة فلا يصح (١) وفى الليل أيضا اذا كان متقدماً اله ع قان كان اليوم متقدماً على الليل صح البناء ويصوم يوماً ولا يلزمها اعتكافه وقيل بل يلزمها اعتكافه اه حثبت قرز (٧) ودرس القرآن والعم أفضل من النفل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الذكر الفرآن اه بحر واختــار الامام ى أنْ درس العلم أ فضل من الفرآن لأن الفرآن عمل والعلم علم وعملٌ والعلم أفضل من العمل اه (٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صام الدهر فقد وهب نصه من أله اه غيث كان قيل فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لاصام ولَّا أفطر من صامالدهر فألجواب أنه محول على من يضر بجسمه ذكره إلاخوان في التقرير اله 'زهور (٤) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوموا هذه الأيام فانها أيام أكل وشرب وبعال والبعال ملاعبة الرجل لأهله اه شفاء (٥) وحجتهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أهل الصفة لما أرادوا ذلك وقال أماأنا فأنام وأقوم وأصوم وآكل وأشرب وأنكح فمن رغب عن سنتى فليس مني قلنا إخبار النهي تحمل على من يضعف به عن واجب أو على صيام البيدين والتشريق وقوله فليس منى بمعنى ليس من عملي وشأنى وسنتي اله بستان لا يمغى البراءة (٦) وروى عن ص بالله أنه صام حسة عشر عاماً حتى ضعف عن حمل الرمح اه محاسن الازهار (ه) ولاعنمندوب أرجح منه اه غاية (\$) ولوعن قضاء في الجيم اهشامي قرز (٧) عين أو كفاية (٨) حظر قرز (٩) قان لم يمكنه الصوم قال تسبيح رجب وهوسبعان الملك الجليل سبحان الاعز الاكرم سبحان من لا ينبغي التسبيح إلا له سبحان من لبس العز وهو له أهل اه ارشاد عن كل يوم ثلاث مرأت (ه) ومن صام يوم سبعة وعشرين مرت رجب كتب له صيام ستين شهراً وهو أول يوم هبط فيه جبريل عليلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة اه من محاسن الاز (١٠) فان قيل فالذي يصوم سنة محصل عليه من الشقة أكثر من مشقة من صام يوماً واحداً في رجب الجواب لارجب فيها(و) نلب صوم (شبان ()) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام شبان شهرى ورجب شهرك ياعلى ورمضان شهر الله () يمنى حبب اليه صوم شبان والى على صوم رجب وحب الله صوم رمضان إلى عباده (و) نلب صوم (أيام البيض ()) وهى ثالث عشر () ورابع عشر وخامس عشر من كل شهر وسميت بيضا قبل لأن لياليها بيض كلها أو أكثرها لأجل القمر ولاخلاف أنه يستحب صيامها لقوله صلى الله عليه وآلموسلم

أنه تفضل من الله سبحانه وتعمالي اهم أيضماح (ع)و إنما قال لارجب فيهما لأنه لو لم يستثنه لزم أن يصوم يوما واحداً أفضل من صوم سنة فها رجب وهذا فيه نوع من التناقض اه ارشاد عنسي (﴿) و إنما سمى رجب الاصم لأنهم كانوا لايسمعون فيه قعقعة السلاح وقيل سمى الأصم لأن الله يأمر الْمَفظة لا يُحتبون الخطأيا على هذه الأمة كا"نه صم عن خطاياهم وسمىالاصب لأن الله يصب فيه الرحمة على من أطاعه من العبـاد صباً ومن عصاه صب عليـه المقاب صباً اله ذلك من السفينة ومثله في النهـاية قال لأنه يتشعب فيه خير كثير لرمضان اله تقر بر ومثله في أمالي طـ (يه و يفصل بين شمبان و رمضان يهم إلا أن يسكون يوم شــك اه بحر (٠) قال ضّ عبــد الله الدواري هــذا ماذكره في معني الحـــبر وفيه نظر لأن الرسول صلى انته عليه وآله وسلم لاينبنى له أن يحب شيئا أبلغ بما يحبهاننه إلى خلفه ولا ينبغي لعل أن يحب شيئاً أبلغ من شيء أحبه الله ورسوله فالأولى في الحل أنَّ يقال ر مضان شهر الله أي الشهر الذي فرض الله صومه وماورد في شعبان ورجب محول على أن الله عــلم أن صوم شعبان ألمنزق تسهيل الطاعات إلى الله من غيره فحبيسه إلى الني صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه الذي ذصكرته فيه دون غيره و كذلك الحكم في صوم رجب في حق على إذ لو لميكن كذالك لم عسالرسول صلى الله عليهوا له وسلم أ بلغ من الذي حببه الله إلى خلقه ولاعلى شيئًا غير الذي حبه الرسول صلى الله عليه وآله وسملم إذا كآرن الوجه واحدًا اهدياج (٢) رواه المرتضى (٣) لقوله صلى الله عليمه وآله وسلم لعلى عليم يقول لك جبريل عليــلم صم من كل شهر ثلاثة أيام يــكتب لك فى أقل يوم عشرة آلاف حسنة وباليوم الشاني ثلاثون ألفأ وبالبسوم التالث ماثة ألف حسنة فقلت يلرسول الله أنى خالصة أم للنساس هامة فقال يا على يعطيك هــذا الثواب ولمن عمل عملك قلت فسأ هي قال أيام البيض اه من تفسير الأعقم (*) فائدة لنويه قبل إن العرب تجزىء الشهر عشرة أجزاء كل جزء الانة أيام غرو ثم شهب ثم بهر ثم عشر ثم بيض ثم دوع ثم خلس ثمدهم ثم فم ثم دادى اه من شروح الذهب وذلك باختلاف أحوالها بالنظر إلى اختلاف أحوال النسر (۞) وكما نه قال أيام اللبالي البيض فَذَف المَضَاف اليه وأمَّام صفته مقامه أه غيث وقيــل صفة الأيام وذلك أن آدم عليم لــــأ كل مــــــ الشجرة السودجسمه فلسا تاب وصام هـ ذه الأيامُ أيض في اليــوم الأول ثلث جُسمه وفي اليــوم الساني ثلث جسمه وفي السوم التائث ثلث جسمه فسميت بيضاء (٤) فالسا احتراز من ثالث عشر من

من صامهن فقد صام الدهر (۱) (و) ندب صوم (أدبعاء بين (۲) خيسين) وهو أن يصوم أول خيس من الشهر وآخر خيس منهو يصوم بينهما أر بعاء بين الابعائين (۱) المتوسطين يستحب ذلك في كل شهر عندنا وش وقال ح وك لا يستحب ذلك (والاثنين (أ) والحيس) يستحب صومهما مستمرا لمن لا يضمف بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومهما فسئل عن ذلك فقال ان أعمال (م) الناس تعرض على الله (۱) يوم الاثنين ويوم الحيس فاحب أن يعرض على وأناصائم (و) يندب صوم (ستة) أيام (() وعيس الفطر) لما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ضام الدهر (لله عليه وآله وسلم أنه صام الدهر (لله وقال ح وك أنه بحره صيام هذه الأيام (و) يوم (عرفة) يستحب صومه للحجيج وقال ح ولا أدل مصار عندناوح لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن صوم يوم عرفة فقال بحكم السنة والباقية (۱) وقال ش يكره صومه للحجيج لأنه

ذى الحجة فانه لايصم صومه (١) لأن الحسنة بعشرة أمثالحـــا (٢) لقوله صــل. الله عليـــه وآله وسلم وأما الصيام فثلاثة أيام في كل شهر الخبيس في أوله والأربعـاء في وسنطه والخبيس في اكخره وخبره طويل رواه الصادق عليـــلم وروى الصادق عن آبائه عن على عليـــلم أنه قال صومو ثلاثة أيام في كل شهر وهي تعدل صيام أيام الدهر ونحن نصوم خبسين بينهما أربعًا لأن القدخلق جهم يوم الأربعاء اه غيث بلفظه (٣) صوابه الار بعا حث المتوسطة وهي في النيث كذلك (٤) لو قال على نتمأن أصوم أفضل الإيام لزمه أن يعموم الأثنين والخيس لأنعا أفضل قال سبيدنا وهذا مستقم إن قال أفضل الأيام صياما وأما لو قال أفضل الأيام وأطلق لزمه الجمعة ودكر معناه في الوابل ومثله في الـكواكب عن الأمامىقرز (٥) هـذا بجوز وإلا فمعنى الخسير ان الله تعــالى تعبــد الملائـكة بعرض أعمـــال الناس و إلا فهو عالم بذلك تبارك وتعالى (٢) يعنى في الدنيا اهارشادو قبيل في الآخرة اه مرغم (٧) وهل ينسدب وانهم يصم رمضان لعــدرأ وبلغ في آخر يوم من رمضان ينظر اهـ ح لى لعله يستحب قرز وقيل لايستحب لفوله صلى الله عليه وآكه وسسلم من صام رمضان إلى آخره وقرره المفي وقواه التهامي وقرره الشبامي ومثله عن المفي لان الحسديث المبالغة وقيسل عن المفيي لاينسدب للحديث ولقوله فسكا مما صاماله هر تعليلهم لذلك بمسا هو معروف وأن أخرجته غرج الاغلب (*) متوالية اه أثمار من تأتى شــواو قرز (٨) لأن رمضان شــلاث مائة والست التي في شــوال سُــتين يوماً يــكل عــدد الســنة تلاث ما ثة وســتون يو ماً (٩) قال الأمام ي ومعني تــكفير الســنة للاضيـة أن الله بمحو ذنوب مامضي ويعفوعنهـا وأما تـكفير السـنة المستقبلة فيحمــل أن اقه بوقه للإعمال الصالحة ويلطف به مي الانكفاف عن مواقعة الأعمال السيئة بسيب صومه يوم عرفة اه ح بحر و محتمل أن يقال إنه يحكت له من الثواب مثل ماسقط عنه في العمام الماض بسبب یسمف به عن الدعاء فی هذا الیوم (و) یوم (عاشوراء (۱۱) پندب صومه وهو یوم عاشر شهر محرم لقوله صلی الله علیه وسلم صوم عاشوراء کفارة سنة یعنی من الصغائر فأماالکبائر فلایکفرها[لاالتوبة وقال|لامامیوش|نه یستحب صوم یوم التاسم(۲۲ والماشر

صومه يوم عرفة (﴿) أي المستقبلة (١) والتناضخ بالماء فيه واستحساب الاكتحال فيمه بدعة أحدثتها قتلت الحسين الصحار اه هداية وقبل يستحب التناضيغ فيسمه بالماء قال في الشفاء لأنه أول يوم نزل فيه المطر ومن سقى فيه شربة من ماء فكا "نه لم يعص الله طرفة عين (﴿) بالمد (٢) وبوم غد برخم وهو يوم ثامن عشر من ذي الحجة ذكره الناصر ورواه أبوجعفر وأبو مضرعن العرّة ولأنه عيد المسلمين ولأنه ورد فيه الحديث في ولاية أمير المؤمنين على عليلم ويوم المباهلة وهو اليوم الراسع من شهر شوال اله يبات قال في الكافي وينبغي لمن صامه أن يصلي في الصحراء ركمتين بقرأ في كل ركمة فاتحة الكتاب وعشر مرات سورة الاخلاص وعشر مرات آية الكرمي ذكره في إرشاد ض عبد الله العنبي إلى آخرهما قال أبو مضر يستحب صومه عنمد أثمة العزة وهو يوم عيمد عندهم و يستحب صومه بخلاف نوم العبــد ونما يؤثر فيه إذا فرغ المصلى أمن الصلاة قال الحــد لله شكراً عشراً الحمد لله الذي أكرهنا بهذا اليوم وجعلنا من الموقنين بعهده والميثاق الذيأو تخنسا به وهذه الصلاة تمدل عنــد الله أ لف حجة وأ لف أ لف عمرة وما سئل المصلى ربه حاجة من حوائج الدنيـــا والآخرة إلا قضيت وصيامه يعدل صيام الدنيا وهو عند الله يوم ألعهـد الا كبر وفيــه فضل يطول ذكره (ه) لأنه قال و ماروي أنه صلى القمليه وآله وسلم لماصام العاشر وأمر بصيامه قبل له إن هذااليوم بعظمه اليهود والنصاري و يقولون أن الله أظهر فيسه موسى على فرعون فقسال صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان العام القابل صمنا التساسع فنم يأت العام القسابل حتى توفى الرسول صلى الله عليــه.وآله وسلمُ فذلك محمول على ضم التاسع إلى العاشر اله غيث وقالت الاماميسة يسكره صومه لأنه قتل فيسه الحسين عليـــــلم اه زهور (*) يندب في يوم عاشوراء اثني عشر خصلة صيامه وصلاة النافلة المخصوصــة وصلةالرحم وعبادةالمريض وزيارة العام والإكتحال ومسحرأ ساليتم والتصدق والاغتسال والتوسيم على الميال و تقلم الظفر وقراءة سورة الاخلاص الفعرة ، وقد جمها بعضهم

> فى يوم عاشوراء عشر تنصل ، مع النتين ولها فغيل هل صم صل صل رعالماعدوا كنجل ، رأس اليتم امسح تصدق واغتسل وسع على العيال قلم ظفراً ، وسورة الاخلاص ألقاً تصل

(*) عنه صلى أنّه عليه وآله رسلم ليس ليوم على يوم باشوراء فضل إلا شهر رمضات وعنـه صلى الله عليه وآله رسلم أنه قال إن الله تعالى افترض على ينى إسرائيسل صوم عاشوراء العاشر من نحرم فصوموه ووسوا على أهديم على أهد من ملله يوم طشوراء وسم الله عليـه سائر سلتـه و ما من أحد أحيا ليلة عاشوراء وأصبح

وعليه دل تعليل الشرح (ويكره تعدد (۱) الجمة) بالصوم من غير أن يصوم الجنيس قبلها أو السبت بعدها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجنه إلا أن يصوم يوما قبله أو بعده ومن كان منكم متطوعا من الشهر أياما فليكن صومه يوم الخميس ولا يصم يوم الجمة فانه يوم طعلم وشراب وذكر فيجمع الله له بين يوه ين صالحين يوم صامه ويوم نسكة مع المسلمين نسكه أى عبده فيه (۱) وقال ح وك أنه لا يكره تعمد (۱) صوم يوم الجمة و (والمتطوع أمير (۱) نفسه) أى من صام تطوعا جاز له الافطار من غير عذر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لام هاني، (۱) حين دخلت عليه وفاطمة على بساره وجلست على يمينه (١) فاتى بشراب فشرب منه ثم أولها قالت (۱) يأرسول الله إلى كنت صائحة (المقال السائم المتطوع أمير نفسه فشرب منه ثم أولها ققالت (۱) يأرسول الله إلى كنت صائحة (المقال السائم المتطوع أمير نفسه

صائمامات ولم تدر بالموت رواه فيالشفاء (ووجد) في ميزان الاعتدال في الجرح والتعديل للذهبي الحنيم في ذكر الخامسة ذكر رواية الحديث إلى أن قال من صام عاشوراء كتب الله له عبادة سبعين سنة صيامها وقيامها وأعطى ثواب عشرة آلاف ملك وثواب سبع محوات ومن أفطر عنده مؤمن يوم عاشوراء فكا "نما أفظر عنده جميع أمة محمد ومن مسح رأس يتم يوم عاشوراء أرفعت له بسكل شعرة درجة في الجنة وإن الله خلق العرش يوم عاشوراء والكرسي يوم عاشوراء والقملم يوم عاشوراء وخُلَق الجنة يوم طاشوراء﴿١﴾ ووقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء ينظر والمشهورفي ربيع (ه) قلنا ذلك أفضل والمأشر لفضل والتاسع لمخالفة اليهود اله بحر (١) والسبت والأحد اله هامش هداية لقوله لاتصوموا السبت إلا فها فرضه أقد عليكم وفي حاشية وحــديث النبي عن صوم يوم السبت منسوخ اه وهو ظاهر الذهب (ع) تنفل لأثر فيه خاص أما تسدها بصوم واجب أو بما ورد فيه أثر خاص كيوم عرفة وعاشوراء فلا كراهة اه ح لى لفظاً (﴿) ويكره صوم الضيف دون المغيف والمضيف دون الغبيف وصوبهالرأة من دو (زوجها أومن غيراذ نهااروي عن الني صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلاد خل عليه وهو يأكل فدعاه إلى الأكل معمه فقال الرجل إنى صائم فقمال صلى الله عليه وآله وسلم يوما يـوم وتسر أخاك أى صم إن شئت يوما غيره (ه) وقيام ليلما اه ح بحر لحبر ورد فى ذكره فى ذلك المنتنى (٢) بفتح الباء الموحدة اهر فتح والعبادة صلاة الجمعة اه جامع أصول (٥) وفي الشفاء بانتين من أسفل لأنَّ الاكل فيمه قربة (٣) لأن الصوم جنة من النار (٤) وإذاسئل المتعلوع قبل الزوال استحب له أن يغطر لابعده فيكره السمائل والمسئول وإذا استحب الافطار فهو أفضل من الصيام فان لم يَعمل ذلك المسئول فليس بفقيه لمخما لله فضل إلا لغرض أفضل اه نجري (ويكره الفطر) قبل الزوال وجده في الأيام المخصوصة بأثر مثل عاشوراء ونحوه اله ح لى قرز (ه) بالهمزة والتنوين هي أخت على عليم واسمها فاختة وقيل هند (٩) لعلدقبل نزول آية الحجاب أو كانت أخته من الرضاع (٧) في شرح الأثمار فأتى بشراب فشرب منه ثم ناولني فشربت فقلت إني أذنبت فاستغفر لى قتال ومأذاك تالت إنى كنت صائمة الغ (٨) يعني أناصائمة وفي بعض الأخبارأنها فان شئت فصومى وان شئت فافطري (٢٠ وفى الزوائد الناصر آنه إذا نوى قبل الفجر ظاه أن يضرب قبله لا بعده (٢٠ وان نوى بعده فله أن يضرب إلى الزوال (٢٠ (لا القاضى ٤٠٠) أي إذا كان الصوم عن قضاء رمضان أو ندر معين أو غير معين (٥٠ وقد نوى من الليل ظيس بأمير نفسه (فيأثم (٢٠) ان أفطر (إلا لعذر) يبيح الافطار كالسفر (وتلتمس (٢٥ ليلة القدر في تسع

قالت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أفطرت ليستقيم ذلك من غسير تأويل (١) يعنى أنه علمها الحكم في المستقبل وأما الآن قعد أفطرت وبحتمل أن تولها كنت بمني صرت صائمة اه شامي (٧) فلعله على أحد قوليمه لأن قد تقدم أنه توجب التبييت اله صعيتري معني (٧) صواله لا من بجب عليه التبييت ليكون أعر(٤) وفي النفر غير للمين ولا متوالى كذلك وأما الممين فكرمضان أداء وُقضاء وترخيصا كما تقدم أه ح لى لفظا قرز (ه) ليس معطوفاً على القضى بل على الصوم ليستقم المعنى (٦) وهل يفسق ذكر ض زيد وأنو مضر أنه يفسق بذلك وجعلاه مذهب يحيي عليلم وهو ضعيف جدا حتى قال الامام ي في الانتصار و ليس البادي عليل قلت قند يقال أن الهادي يفسق بالنياس لا م بالله وما هذا موضع استيفاء اه غيث لفظا (٤) قالُ في الزهور إلا أن يضرب قبل النجر جاز له ذلك وقرره الوالد أيدّه الله اهر ع لى لفظا (٧) أى طلعًا فى ليالى رمضائب 'باحيائها للا مر مه فى الأحاديث الصحيحة من تام ليلة ألقدر إيمانا واحتساباً غفر الله له ماتقدم من ذنبـــه اله من بعض مؤلفات السيوطي (ه) ولاخلاف أنها لا تُوجد إلا في رمضان لحديث أبي نر (ه) وهي لِسلة طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس من نورها حراء ضعيفة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ينزل فيها جبريل في كبُّكبة من الملائكة أي جماعة يسلمون على كل قائم وقاعد ويدعون ألله تعالى إلا لمدمن خمر أو تاطع رحم أو عاق والدمه والعمل في 'هذه الليــلة مضاعف لقوله تعالى خــير من ألف شهر فيلبغي إحياء العشر الأواخر لعل الإنسان مواققها والأعمال بالنيات وإنمـا يتقبل الله من المثنين (۞) لا الشفع غالبًا احتراز من أربعة وعشرَسَ فقد ورد فيها أثر اه أثمـار ذكره في الـكشاف في سورة البَّقرة والدخان اه وعن التي صَّلي الله عليه وآله وسلم أن بين الشعبانيــة وليلة القدرأريسين ليسلة اه شرح فتح هـذا يأتى على أن بين لغو ويدخل الحد في المحدود. وإلا لزم أن تـكون في ستة وعشرين وأيضاً بناء على الغالب من كمال الشهور اه (٥) وسميت ليسلة القدر لأنها تقدر فيها الأرزاق والآجال قال في شرح الأتمار وهي الليلة المباركة التي ذكرها الله تعالى بموله إنا أنزلناه في ليــلة مباركة إنا كـنا منذرين فيها يفرق كل أمر حكم اه تال في البحر الأكثروهي باقبــة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بلٌ هي باقية إلى يوم القيامة قالٌ في التخريج حكما في الانتصار عن أبي ذر قال قلت يارسول الله اليلة القدر رفت مع الأنبياء أو هي باقية قال بل هي باقية إلى يوم القيامة قال في البحر ودليل فضلها وصفها بالبركة وتُزيّل الفرآن والملائكة فيها وأنها خير من ألف شهر جهادا وعبادة أى احياؤها على حسب الرواية (فائدة) وهي إن كان أول شهر رمضان الأحد فليلة القدر سبمة وعشرين وإن كان الاثنين فتسمة عشرا وإن كان الثلاثاء فليلة عسة وعشرين وإن كان الأربعاء

والقصد البيا قال الشاعر

عشرة وفى الافراد بسد المشرين من رمضان) عقال عليه السلام واعا قلنا تلتمس فى مدرة وفى الافراد بسد المشرين من رمضان) عقال عليه السلام واعا قلنا تلتمس فى تسع عشرة وحادي وثلاث وسبع (وقال القاسم ومباقد فى ثلاث وسبع وقال ش فى أفراد العشر الأواخر فاذا عمل بقولنا فقد أخذ بالاحتياط وهي باقية عند الاكثر خلاف أبى ح (ققال قد دفعت عوته صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الم خارى الى الحج (١) الحج (١) الحج المتح الحاء كسرها (٥) والفتح أكثر وهو كتاب الحج (١) وجه التسكراروف الشرع عبادة تختص بالبيت الحرام (١) تحريما الاحرام وتحليلها الرمى (١) والاصل فيه من الكتاب قوله تمالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم حجوا قبل (١) كان الحبت فليلة أحد وعشرين وإن كان الحبت فليلة أحد وعشرين وإن كان الحبت فليلة أحد وعشرين وإن الاواخر له فرع من علق طلاقاً وعتنا بليلة القدر فان كان قبل دخول المشرك الاواخر وقع في أول دخول آخر ليلة منها وإن كان بعد معنى ليلة منها لم يقم إلا بالقضائها في السنة (٩) يعتم خلاف هذا اه مغنى (٤) الحج من أفعال وأقوال محصوصة وليس كالهل (م) يعتم بعد المسرين (٧) وتسم عشرة الواحد كما قليل في كتبه خلاف هذا اه مغنى (٤) الحج من أفعال وأقوال محصوصة وليس كالهل المواحد كما قليل المسادة ولا يفسد بعضه فيساد بعضه والمكلف أن يعمل في كل فعل من أفعاله بقوالتهد وأكثر استماله في القصد المشرو والتورد اليه ومنه عني المكرو قعد التكرو قصد التاس والاستدلال والطريق عجة لشكرو فعا للتكرو والمديد والتورد اليه ومنه من المكرو قصد التاس والاستدلال والطريق عجة لشكرو فعا

أن الاتحجوا والاجماع فيه ظاهر وفصل (إغايسح من مكاف) فلا يصح من مكاف) فلا يصح من مكاف) فلا يصح من المجنون (() ابتدأه حال جنو نه لالو عرض له بعد أن قد أحرم (() كا سيأتي إن شاء الله تعلن و لا يصح من عبد حتى يعتق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أغا عبد حج ثم أعتق فعليه حجة الاسلام (مسلم) فلا يصح أن من كافر (() حتى يسلم (الشرط الرابع) من شروط صحة الحج أن يحج عنه غيره (ويستنيب (()) أي يتخذ نائبا يحج عنه إذ كان (لمذر مأوس (()) نحو أن يكون شيخا كبير الا يجب على الداحة (() فان حج من غير عند أو من عند برجى يكون شيخا كبير الا يجب على الراحة (() فان حج من غير عند أو من عند برجى زواله وزال كحبس أومرض لم يجزه (() بلاخلاف فاما أذا لم يزل المذر المرجوز واله فان حجيج قبل حصول اليأس من زواله لم يصح (() ولوأ يس (()) من بعد على ما سححه الاخوان المنحب وقال ابوح وابني الحادى بل مجزيه (و) اذا حجج لمذر مأيوس لزمه أن (يسيد) الحج

أن يمنع البر جائبه والبحر راكبه ويخدع الصاحب صاحبه اه شفاء (١) أى لايجب للحديث رفع القلم الخ (﴿) والسكران لعدم صحةالنية إن لم يتممز اه بحر معنى قرز (٧) صوابه بعد أن قد خرج من الميلولولم لم عُرِم كاسياً تى فى فعل الرقيق قرز (٣) هذا شرط فى الوجو بـاالصنحة فهو يصنعهمنه اه كـــ ثفلا أو يكونُ أجيرًا اه (٤) لقوله صلى الفعليهوآ لهوسلم أيماأعرابيجج ثمهاجر فطيه حجةالاسلام وإمان عباس وأراد بقوله تمهاجرأسلم اه بحر (ه) وتصح النيا بةفيزيلرة قيرالني صلى الله عليه وآله وسلمولو لنبرعذر اه هداية (٣) و يلحق بالعذَّر الما يوس ثلاث مسائل المرأة اذا لم يكن لها عرم وغلب على ظنهااً ته لا يحصل لها عرم حتى الموت أوَّمْ يساعدها كذلك الثانية الحائف إذا غلب على ظنه أنه لا يحصل له أمان حتى الموت الوجوب إذا غلب على الفلن أنه لا يُزول المذر جاز التحجيج فان زال المذر جاء الحلافاه تعليق الفقيه ع قرز (ه) مالم يكن قد فعل الأركان الثلاثة فان له أن يستنيب المدفر المرجواه ن مصنى (هدا) في التي لها وقت مؤقت كالرمي والبيت بمني وليلة مزدلفة لاطواف القــدوم وتحوه فيؤخرها حتى يزولُ الممذر وإلاجميرها بدم اهع هبسل قرز ومثله عن الفساخي عامر على قسوله وتصح النيسابة فيه للعذر قرز وظاهر البيان الاطــلاق ولمــله أولى لأن الاستنابة أولى من البــدل اهــماعشامي ولفظ البيــان (مسئلة) من أحرم بالحج لنفسه ثم تعذر عليه التمام إلى آخر المألة الحادية عشر من فصل من لزمــه الحج الح (*) ولا حج على مجدَّوم إذا خشى منصه من الوقـوف ونحـوه ذكره في الحفيظ ولا بجب عليه الايصاء إلا إذا استطاع قبل الجذام وظاهر الأزخــلافه وهو أنه يستنب إنـأمك. و إنمات أوص اذكر ذلك في ماشية في السلوك قرز (٧) بعد أن كان يقدر قرز (٨) ولو تفلا اه تبصرة قرز (٩) كالصلاة قبـل دخـول الوقت اه ع (١٠) قيـل ولا يقـدرهنــا الابـمـداء والانتهـاء لأنه لم يأت به بنفســه

الهادي وص بالله ان الاعادة لاتلزمه ومشله روى أو مضر عن أبي ط وأبي عوان لم يزل المذر أجزاه بلاخلاف ﴿فصل﴾ (وبجب)الحج على المكلف الحر المسلم (بالاستطاعة (٢٠) التي شرطها الله تمالي بقوله من استطاع اليه سملا فجملها تبارك وتعالى شرطا في الوجوب لسكن حصول الاستطاعةلايكني في الوجوب

بخلاف ما تقدم ذكر مالفقيه عاهلمة (١) حيث زال في وقت يتسع للذهاب والمودف وقته هذا في وجوب الججعليه بنفسه وأما الإيصاءفان كانقداستطاعمن قبل وجبوإلا فلاهذاوالقائعلم اهاممى وظآهر ازخلافه نيجب عليه الإيصاءولو لم نزل في وقت يتسع للذهاب والعود قرزلاً نه انكشف أنه مرجو (*) و إذاز العذره فله الفسخ وعلى الاجير الاتمام اهمقتي ينظر اذا قد أحرم إذلا فسخ بعد الاحرام قرز (١) و يشترط أن يستطيع مرة أخرى ولاتكنىالاستطاعة الاولى اه عشارح وقبل تسكنى الاستطاعة الاولىقرز (٧) وذلك لماروىابن عمر أن رجلا قال يارسول الله ماالسبيل الذيقال الله تعالى من استطاع اليه سبيلا قال الزاد و الراحلة وروى ان قوما منالبين كانوا لايترودون ويقولون تحن متوكلون وتحن تحج بيتالله أفلا يطعمنا وتحن تاصدون الله فيكونون علىالناس كلا وتهلا فيالتبكليف والاستطعام فنزلت الآية أمرا لهمياتخاذ الزاد المبلغ الى الحجووهنا على الناس عن الحمل علمهم وحدًا على الزاد المبلغ الى الجنة (٥) لمن خارج الميقات وقيل لافرق قرز (٣) الا أث يتلف بعد وقت الحج يوم النحر مثلا فما بعده وكان يمكنه التكسب بصناعة وليس بذى عول يلزمه الايصاء لأنه لو سار أدرك الحج ويتكل في رجوعه إعلى الصناعة اه عامر قريز (ﻫ) ولا يجب عليه حفظ المال حتى تمضى هذه المدة بل له إتلافه ولو قصد بذلك بأن لا يلزمه الحج فلا إثم عليه مذا حكم فريضة الإسلام وكذابمن نذر بالحج حكه في اشتراط الاستطاعة على هذا التفصيل اهر لى (١) ويجب عليه السير بحجة الاسلام وهو المراد بقوله إلى العود لا ما يتوهم من عبارة الاز وغــير. أنه لا بد من بِّمَاء المال وقتاً يمكن فيه الذهاب للعجم والعود وإلا فلا لأنه يلزمه من ذلك أنه لا يجب السبر إلا بعد مضى ذلك الوقت وبمضيه يفوت وقمَّت الحج في تلك السنة ولا بمضيق عليمه إلا في العام الآتي ولا تائل به ولأن رجود المـال في الملك ركن كالركنين الباقيين وهما الصحة والأمن وهو بجب عليه المسير النحج قطعاً متى حصلا إذ لا قائل بأنه لا يجب الحج إلا بعد استمرار الصحة والأمن مدة يمكن فيها الذهاب والعود في المآل وهي أركان الإستطاعة على سواء فكان الفرق بينهما تحكما اهرح أثمار قرز وأما ما صرح به فى التذكرة وغـيرها من أنه لا بد من بقاء المــال في المدة فذلك محمول على كونه ذلك شرطاً لاستقرار اللزوم فىالنعة حتى يجب الايصاء به وكذا فىالركنين الباقيين إذ لايفكانءن هذا الركن ذكر معنى ذلك الامام شرف الدين اه ح أثمار قرز وظاهر الاز خلافه وهو أنه لا يجب عليه وقرره ح لى (٤) أما السير فيجب عليه فيوقت الحج عند أن ملكالمال وأما الايصاء فلايجب إلا حيث استمر (والمود (1) منه فاو حصلت الاستطاعة ثم بطلت قبل مضى وقت يتسع للحج والرجوع منه لم يحصل بها وجوب الحج فتي كملت الاستطاعة فالمذهب انالحج مجب وجو بالمضيقا) بعنى انه لا يجوز تأخيره فان أخره كان عاصيا عند الهادي وم والحنفية (2) وعند القاسم وأبى ط وش ان الحج على (2) التراخى (إلا) أن يؤخره (لتميين) أحد أربعة أمور وهى (جهاد أو قصاص (1) أو تكاح أو دين) فانه يجوز تأخير الحج لأجلها إذا (تضيقت) عند وجوبه أما الجهاد فهو يتضيق بأن يمين الامام ذلك الشخص و يُلز مه الجهاد أو لا يسنه لكر فلك الشخص يمر فأن الامام لا يستنى (2) عنه فاجه يؤخر الحج (آ واما القصاص فيتضيق حيث كان الورثة كبارا حاضرين (القال في شرح ألى مضرو من قتل رجلا ظاما وورثة المقتول صفار (1) ان يوصى في أمو اله (1) و يخرج إلى الجهاد فان كان الورثة كبارا وأمكن تسلم النفس

المــال في وقت يتســـم للذهاب والعود وهو مراد الأز اه شامي (۞) لعل الأولى ترك قوله في وقتـــه لئلا يتوهم عدم الوجوب على من يحتاج الى الذهاب قبل وقته لبعد وطنه عن مسكة لعسل كلام الشرح يستقم بأن يكون المراد بقوله للعج في وقته و يكون مراده بالذهاب للحج السير له ولوفى غير أشهر الحج لمن بعدت مسافته من مكة (١) فلو حصلتالاستطاعة ثم بطلت قبل مضى وقت يتسع للذهاب والعود فلا شيء عليه فعلي هذا لو تمكن من المال في أول شوال فلا بد أن يستمر معه المال حتى ترجم الحاج من الحج فإن استمر ذلك المال وجب عليه الحج فيالعام المستقبل فإن مات قبله ولوفي سفرالحج لم يجب عليه الآيمياء وان لم يستمر ذلك العام حتى حال العام التالث صوابه التانى انتقل الى الذمة فعجب علمه الايصاء وهو يؤخذ من كلامالشرح حيث نال بمنى أنه لا يجوزله تأخيره فلنأخره كان عاصياً فىالعام الذي بعد الوقت الذي يتسم للذهاب والعود وأما بعده فيو في الذهة اه عيسي دعفان(٢) وسيأتي لاح أنه يقول بالتراخي وفي البحرَعندأ يضاً وفي الفتح عنه والفصول كما هنا (٣) مالم يظن فوته بموت أوغيره وذلك لإنَّن فريضة الحج نزلت سنة ستمن الهجرة وحج صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر فلو كان على الفود لما جازالتراخي وَحجة أهل القولالأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد زاداً وراحلة الحمد فلو كان على التراخي لما توعد بالوعيد الشديد نعم وأما قوله تعالى ومن كفر فانالقه لغني عن العالمين فمحمول على من ترك الحج منكراً لوجو به لأن مجرد تركه مع الامكان لا يكون كفراً على الحلاف اه بستان (٤) في النفس أو في دونهــا (٥) أو عن ماله حيث يحــوز الامام الاســـتعانة (٦) لقوله تعــالى استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم قال الامام ي والامام تائم مقام الرسوُل صلى الله عليه وآله وسلم في إلمامة منار الدمن و إحياء معالمه وسـواء كات منعمة هـذا الشخص شجاعة أو رماية أو معني من الماني ولأن الحج و إن كان على الفور فهو موسع في العمر كله ومصلحته ناصة ومصلحة الجهاد عامة اه بمر (٧) مطَّا لبين اه وقيلُ لا فرق قرز إذْ هومطائب وإن لم يطلب كالنصب (٥) في البريد وقيل حيث محضرون قبل عوده من الحج (٨)أوأحدهم(٩) بل يجب قرز (١٠) قيل بالدية وقيل بالحج وقيل

اليهم فأنه إذا كان في تناه ضرر على عامة المسلمين (() عباز أن يؤخر تسليم النفس القصاص في الحال و يكون معذورا في ذلك قبل ح أو كان في تناه ضرر على أهل ناحيته فوقال مولانا عليه السلام في وهو نوى وقال أبوط والناصر إذا كان الورثة كباراً قدم القود على الجهاد (() وأما النكاح فيتضيق إذا خشى على نفسه المنت وهو الوقوع في المعصية (() وأعا وجب تقديم النكاح لأن الاخلال بالواجب أهون من فعل الحظور وأما الدين فيتضيق بالمطالب () وكذا الظلمة إذا كانت لمين وان لم يطالب قال أبو مضر أو لنير معين فوقال مولانا عليه السلام في وهو توى لأنه مطالب بها (() من جهة الله تعالى في كل وقت فيجب الرد فوراً على الحجم إذا وجبت على الشخص ولا يسقط بل قد لزم فيبق في اللمة في سسارمه (لا) على الحجم إذا وجبت على الشخص ولا يسقط بل قد لزم فيبق في اللمة في سسارمه (لا الميناء أن سبق المجمود (وأجزاء (())) الميناء في الميناء والميناء والميناء الميناء الاستطاعة ماهي فقالنا (وهي) ثلاثة أركانا الأول (صحة) في الجمع و كال عليلم ثم يبنا الاستطاعة ماهي فقالنا (وهي) ثلاثة أركانا الأول (صحة) في الجمع و كال عليلم ثم يبنا الاستطاعة ماهي فقالنا (وهي) ثلاثة أركانا الأول (صحة) في الجمع و كان

سهما جميعاً قرز (﴿) وقوله المحرو ج الى الجهـاد وكذا الى الحج حيث لا جهــاد (١) هــذا بناء على إيثار السامة على الخاصــة كما هو مذَّهب م باقه عليــلم وهو قوى تال\$الانتصار تقديم م بالله الجهــادّ على الاتادة بدل على أنه يقول بالمصالح المرسلة وهي التي لا يشهد لها أصل معين و لسكنها تستعد موس أصول كثيرة وشرطهاالاتصادمالنص قيل كتقديم خطبة العيدىن علىالصلاة ليتعظوا إن خشى فرارهم فلايصح لمصادمتهاالشرعو إلا تكون تمة غريبة كقطع الأنامل بسرقة أقلمن عشره دراهم وان لاتفا بلبأ مصلحة كضرب النهائم الزائد على للعتاد اه غيث (٥) هذا على أصل م باقد انها تقدم العامة على الحاصة والمذهب خلافه اه بل هوالذهب هنا فقط قرز يعني انهما تقدم العامة على الحاصة هنا وأما في غير هذا الموضع فالمـذهب قول ط انهـا تقــدم المحاصة على العــافة (٧) وقد تقدم في الصــلاة أنه إذا خشي فوت الواجبات قدم ما يخص نفسه فيلزم مثله هنا (٣) ولو بالنظر اهراعامر (٤) فان كان الدس،مؤجلاً وجب الحج ولو حل الأجلقبل الرجوع اه يحر ولفظالبيان قيل ف وكذا في المؤجل إذا كان يحل أجـله قبل عوده من الحج ويعرف أن صاحبه يطلبه اه بلفظه (۞) فان كان عليه دس وماله يكفيــه للحج أو للدىن وجب عليه الحج خلاف ح وش لـكن يقدم الدين إن طواب به (هُ) يعني بالصرف (٦) قيل خلافهم إذا كانت قد دخلت أشهر الحج فاذا لم تكن قد دخلت قدم المصالح وفاقا (١) قلنا وقته العمر (٧) يعني على المظالم التي لا يعرف أهلهـا والزكاة إذا كان الكلُّ دينا (A) ان كان قد استمرت مع الاستطاعة وقتا بجب.معه الحج و إلا فلا قرز (٩) حيث لا يتسمع إلا أحدهما (١٠) كما لو وقف أر طاف على جمل مغصوب أوحج بمال حرام أواستؤجر عن غيره فأحرم عن نفسه أثم

من الصحة أن يقد على أن (يستمسك ممها (۱) على الراحلة (قاعداً (۱) ولو احتاج في ركو به و نروله الى من يعينه لم يستقط عنه الحج بذلك فأما لو كان لا يستمسك على الراحلة أو المحمل الامضطجما (۱) سقط (۱) عنه الحج كالمضوب (۱) الأصلى فانه لاحيج عليمولو كان غنيا وقال ش بل. يجب الحج على المضوب الأصلى (و) الثاني (أمن) الطريق وحد الأمن أن يكون بحيث لا يخشى على نفسه (۱) تفاو لاضر وا (ولا يخشى أن يؤخذ منه (فوق ممتاد الرصد (۱) و بحوب خلاف ش والبحر كالبر عند اا وأبى حق وجوب الحج عليه مع ظن غلبت السلامة خلاف ش (۱) والثالث هو الزاد وهو أن على الحاج كله مع طن غلبت السلامة خلاف ش (۱) والثالث هو الزاد وهو أن على الحاج كله مع طن غلبت السلامة خلاف ش (۱) والثالث هو الزاد

وأجزأ اهقرزيستان معنى (١) وتمكون اجرةالمسك من جلة الشروط عندح وشؤان الصحة شرط للاداء لا للوجوب (ه) فائدة فأن كأن لا يقدر على الراحلة وهو يقدر على المشيّ فلمله بجب الحج اه مى وقيل لا بجب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك زاداو راحلة والذي لا يستطيع الركوب كالعادم وكذا المترف الذي لا مكنه الركوب على الجمل ونحوه (*) من غسير بمسك قرز (٣) ولو بمشقة اله بحر المراد الضرر قرز اه صَعِيرَى (٣) أو متكياً لاعلى المقعدة قرز (٤) أيلم بجب (٥) قيل هو بالمين المهملة والضاد المعجمة وقيل بالنين المعجمة والصاد المهلة وهو الذي لأيستمسك على الراحسلة لضعف أو كبر أو نحول ذكره في الانتصار اه زهور ومعني قوله معضوبا أن الصحة أخــنت منه كرها ذكره في الانتصار اه زهور (﴿) ومعنى كونه معضوباً لم يكن له ذراع اه نم بحر وزهور وفي حاشية ومعنى كونه معصوباً أي لم يخلق له رجلان رأساً كما سيأتى في باب الأضحيـــة (﴿) يَنْنَيْ بالأصلي ما كان قبــل وجوب الحج والطــارىء ما كان بعده اه تذكرة وزهور (٧) وكذا على ماله يعني ماله الذي هو الزاد لا مال التجارة إذ هو يمكن تركه (٧) فان امتنعوا إلا نزائد على لملعتاد سقط الحج حتى تثبت لهم العمادة في سنتين أوفي سنة وأخذت مرتين اه صعيتري من طبائفة من الناس يعتبر بهم في العادة أه غيث قررُ (﴾) الرصد الذين مخطون الطريق بأجرة المارة والجباء الذي يؤخذ من المارة على غير حفظ الشيء والرفيق الذي يمضي مع المارة بأجرة (﴿) قال الا مام ولا يجب بذل المَال لطلب ألاَّ من بخلاف ما إذا كان يجد طريقا أمنا وهي بعيدة تحتاج فيه إلى زاد كثير وهو يجده فانه يجب عليمه الحج وذكر في كشف المظلات عن السيدين أن أمن الطريق من شرائط الاداء لا من شرائط الوجوب و رواه في شرح الابانة و ح وخرجه ض زيد للم بالله و ن وقال في الزوائد أن الحلاف فيه كالمحرم اه كب (*) ولو قل (٨) الرفيق في الطريق (٩) قضال ش لا مجب حيث الطريق البحر (١٠٠) فائدة لو ملكما يمنعه الشرع من التصرف فيه كر بح المفصوب والمسأل المحجور عليه التصرف فيه قيل س لابجب عليه الحج ونظره الفقيه ف قال هولا تأُ عليلم لا وجمه للتنظير لأنه ممنوع من الانتفاع به فاشبه مال النبر آه نجرى و ح لى وكان قياس ماتُصدم في حاشية البستان

له كسوته (۱) وخادمه ومنزله (۲) مهمالم يستفن عنه واستثنى لمو له كفايتهم كسوقو تفقة وخادما ومنزلا وأثاثه مدة (۲) عكن رجوعه فى قدرها بعدأن قضا حجه قال فى شرح الابانة و نعى بالممول الزوجات والأولاد الصغار (۱۵) والابوان (۱۵) لامن عدام قبل (۱) الأن يكون القريب زمنا (۱) فهذه الأمور لا يجب الحج على مالكها ولوكان عنها أو بعضه يكفيه زاداً (۱۵) للعج وإعا يجب على من كان يمك فاضلاعن هذه المستثنيات كفايته (للذهاب) والكفاية المستبرة فى الحج تلاتةاً ركان أيضا الأول أن يمك (مساعا) وافراً فى طريقه والمسبر عايمتاده مثله من النفقة فى الاسفار (۱) فان لم يحدها سقط عنه الحج (و) الركن الثافى أن يجد (رحلا (۱۵) دابة أوسفينة ملكا أو مستكرا لإذاكان بينه وبين مكمة بريداً (۱۱) فصاعلا قال فى الانتصار أوكان زمنا (۱۱) لا يستطيع قطع المسافة القريهة (۱۱) الإراحة فان لم يحدالنى

فى قوله كمل النصاب فى ملكه أنه يجب عليه الحجج (*) فلو كان المأل يكفيه وعوله إن سار بهم ولا يكفي إنام يسر بهم هل بجب السير بهم سل مفهوم الازعدم الوجوب اله مفتي قرز (١) وسلاحه (٢) وهو الذي سيئاتي (٥) يعني خيمة له في السفر (٣) قوله مسدة يعود إلى النفقة والسكسوة لا المنزل لأنه يستثنى له كالمقلس وهو المفهوم من البحر وكذا الحمادم قرز من قوله مسدة بمكن رجوعه (٤) والسكبار إذا كان تلزمه تفقيم وكذا من تلزمه نفقته (٥) المسرين قرز (٦) الامامى(٧)لا تشترط الزمانة بل الاعسار فقط اه (٨) قال ابن اصفهان ولا بجب بيع الكتب إذا كان يحتاجها للفتوى وألتدريس (٩) قدراً وصفة (١٠) حجة من اعتبر الراحلة لما نزل قوله تمالي وقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سيبلا قال رجل بارسمول الله وما السيل قال الزاد والراحلة وحجة من لم يعتيرها قوله تمسالى وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا بضم الراء وتشديد الجيم ولان أكثر من حج مع النبي صلى الله عليه وآلهوسلم كانوا مشاة وحجة الأول أجود لأن الله تعالى شرط السبيل وبينه صلى الله عليه وآله وسلم وحجةالثانى ليس إلا على حسكاية المشاة فعلوا الحج وليس فيه أن ذلك واجب عليهم اه لمع فأن كان لايقدر على الركوب ويقدر على المثنى فظاهر التكتاب عدم الوجوب اله غيث (٥) بليق به فلوكان قنبا لايليق لم يجب عليمه (٥) وبشترط فى الطريق أن يوجد فيه العطف فى كل مرحلة والحساء والزاد فى الموضع المعتاد اه ح بحر هذا حيث تعذر حمله اه من شرح الامام عز الله ين عليلم (*) ولو آدمياً اه يحقق (١١) لا أهل مكة والجبل فلا يشترط في استطاعتهم الراحلة ولو زمناً علىظاهر إطلاق المذهب ولا من كان قد استنبت في حقه الراحلة إذا كان قد بقي بينه و بين معكة دون ربد إذيصبر حكممالقربحكم أهل مكة في ذلك اله ح لى لفظا (*) يعني بينه وبين الاجدمن مكة أو الجبل اله تذكره وكواك قرز (١٣) ظاهر الازخلافه (١٣) لأن مشقة الحنو عليه ألجن من مشقة السير على القوي البعيد من مكة اله كب على مسافة بريد راحلة سقط عنه الحجولوكان قادراً على الشيء عندنا وقال (١٠ الناصر واحد ابن يحيى وك بل يجب عليه إذا كان قادراً على المشي (و) الركن الثالث ان يجد (أجرة خادم (٢٠) يجدى وك بل يجب عليه إذا كان تمن يستخدم (٢٠ و لا يستنفى عنه (و) أجرة (قائد (١٠ للاعمى) فان وجدها وجب عليه الحجيعندنا (١٠ (و) أجرة (عُرَم مسلم (١٠) وسواء كان من نسب أو رصاع (٢٠ ولا بد أن يكون بميزا (١٠ فلا يكنى طفل صغير ولا يشترط المحرم إلا (المشابة (١١) فأما المحبوز التي من القواعد فلا يستبر المحرم الا (وقي عقها عندنا فتتحرج مع نساء تقات أوغيرهن وقال أبوح بل يستبر في حقها أيضاً ولا يستبر في محلها أو على مسافة قدز (بريد في على الولا المحرون ذلك فانه لا يستبر في حقها أبوح بالمحروب الله المحروب الله على المورن ذلك فانه لا يستبر في حقها أبوح يستبر في الاثة أيام قبل ع وهو الذي يأتى على قول الأخوين وقال ص بالله إذا كانت المراقزات حشم وجوار جازلها المحروب المعجم المعامن عاشة ومن معامن معامن عاشة وهدكذا في الياقو تهمن أهم المالدة عب عندنا في الدافي وتعن أهمل المذهب تمياني وتكونذات الحروب (١١) كالمحرم من معامن عاشة وهدكذا في الياقو تهمن أهم المالدة عب المناسمة المن معامن معامن معامن معامن عودي المناسمة الم

وعن الشبامي المذهب انه يجب على الزمن الايصاء بالحج ولولم يتمكن من الراحلة أو يستأجر في الحال انكانت علته مأ نوسة اه ولفظ ح لى فعلى الذهب بجب على الزمن الايصاء ولو لم يتمكن من الراحلة أو يستنيب في الحال ان كانت علته مأ يوسة (١) ويلحق بذلكَ فآلدتان الأولى في الانتصار في الإفضيل من المثني أوالركوب وجهان أحسدها أن الركوب أفضيل لأنه صلى الله عليه وآله وسيلم ركب الثاني وهو المختسار أن المشي أفضل لقول ان عباس ما أساء عارش، إلا اني وددت اناً كون ماشياً ولقوله تعمالي بأتوك رجالاً وأماركوبه صلى الله عليه وآله وسمل فلمكثرة الناس الثانية اذا لم يتمكن من الركوب للحج إلا باتماب البهائم اتمابا زائداً فقال قاضي الفضاة والامام ي اذا كان لا يتمكن من الحج إلا بأتماب البهائم زائدًا على للعناد سقط الحج لأنه توصل الى واجب بقبيح م باقه لا يسقط وهو الصحيح للمسذهب اه بحر (٢) الذي سبق ذكره اذاسار معه قرز (٣)العادة اه المقرر انه لا بجب المادم إلا للعجز لا للعادة إلا في الزوجة قرز (٤) وجود الحــادم وأجرته وقائد الأعمى وخادمه شرط في الوجوب فلا بجب الإيصاءان وجد الأجرة وماوجده أه بيان معني ووجه الفرق أن الأعمى يتعذر عليه الحج من دون قائد بخلافالمرأة فهو يمكنها من دون محرم لمكن الشرع منعها من ذلك اه غيث (٥) خلاف ح (٦) أمين ولو فاسقاً كان حجت من غير محرم أثمت وأجزأها اه بيان معنى قرز (٧) أو صهارة كأ بالزوج وابن الزوج وزوج الأم وزوج البنت اه ح لفظاً قرز (٨) ولايكون ختني اه (٩) الحرة وكذا المحنتي اه بحر (١٠) الىالابعد قرز (ﻫ) إلا الفائد فيعتبر ولو قرب المكان للضرورة (١١) قلنا عاصمية فلا حجة بذلك الفعل والتعليل بمجرد الإمان عليها يسمتازم جواز المحرم الكافر إلاانه يقالالحجةفعل علىعليم وهوانه أمربها مزالبصرةالىالمدينة ولاعرمعها اه تعليق وقيل الأمعها الناأحتها عبدالله بن الزبير (١٧) معركة للواحدوالجم والعيال والقرابة أيضاً والحشاء الضمالجيران

النساء وقال ش لا يستبر المحرم في سفر الحج والمراد مع التقات من نساء أو رجال فو نم في والمحرم لا يستبر المحرم في سفر الحج والمراد مع النسين (الابها (١١) ولا أثم (٢) عليه والمحرم المنتاع بالكلية (٢) وتحرم عليه الاجرة عندناوعند الناصر والصادق والباقر الهجيب على المحرم المحروج مع محرمه فتصر معليه الاجرة (والمحرم شرطأداء (١١) في تحصيل ابن أبى الفوارس وأبى مضر للمذهب لاشرط وجوب إلا في تحصيل الأخوين وهوقول أبى ح (ويستبر) المحرم (في كل اسفارها) فلايحل لهاان تسافر أي سفر الامم محرم مسلم يميز لا يحل لها تسكاحه لنسب أو رضاع (غالباً محترة من سفر "١ المحرة والمخافة فانه لا يستبر فيهما المحرم اجماعا ويعتسبر في سفر التجارة والنزهة اجماعاً وفي سفر المحج المحلاف (٢) ويعتبر تبول لامة والمدبرة والمنافة واله لامتراك ان ويجب تبول (١)

والاضياف اه قاموس (١) وظاهر السكتاب انه لو بذل السير ممها بغير أجرة لزمها السير و قدذكر مفي حالبحر فعلى هذالوحضر هاللوت وهيلاتجدأجرة المحرم وقدكان بذل السير بغيرأ جرة وجب الإيصاء وقدةالو الابجب قبول، هبة توب للصلاة ومايشتري به الماء للوضوء فما الفرق اهر لي فأأبا أنفق انه لا بجب عليها و اندض بالمزم معها من غير أجرة ولا يجب علىها الدخول تحت منة النبير اله (ج) إذلا تجب عليه (٣) بأجرة أو يغيرها (٤): والفرق بنشرط الوجوب وشرط الإداء أن شرط من لمعصل في حقه شرط الوجوب كا من الطريق لابلزمه الحج وانوجد الزاد والراحلة ولا يصير الحج فى ذمته واذا حضر الموت لمبجب عليه الايصباء بخلاف شرط الاداء اه تــكيل (*) يزيد الفرع على أصله في أهور منها أجرة المحرم فالأجرة شرط وجوب وهو شرط أدى ومنها دماء الحج فعي من رأس المال وهو من الثلث ومنها أجرة الوصى فعي من رأس المال فيالذي غرج من الثلث ومنها سجود السهو لوترك مسنو تا وجب عليه واجب (﴿) فلو طلب المحرم أجرة زائدة علىما يتغاين الناس بمثله وهي قادرة عليها ولا اجحاف بها هل تلزمها أو لاتلزم فلاتجب كما قالوا لايجب بالزيادة علىمعتاد الرصد فينظر قيل تجب بمالا يجحف قرز ولعل الفرق انهنا التسلم بالرضاء كالولم بجد رحلا إلا بذلك نخلاف الرصد فالزائد على المعاد يؤخذ كرها فهو كالفعيب قرز وهمُّله في ح الأثمار (*) لا أجرته فشرط وجوب قرز (٥) وكذا سائر الواجبات كرد المفصوب وقضاء الدين وغيره وقد شكك عليمه إذ الحج من جملة الواجبات اه منفولة وكذا استضعفه السبيد احدين على الشامي وظاهر الاز اعتبار المحرم في سائر الواجبات من قوله ويعتبر في كُلُّ استفارها ولم يستثني ذلك في غالبا (*) إذ هي ضرورة فورية (٦) يعتب (٧) وأما الموقوفة إلى عتق بعضها فيمتبر المحرم في حتما قرز (٨) مالم يخش عليهن قرز (٩) وان كان قبسل وجوبه عليه وجب عليه النبول أيضًا لأن مال ولده فى حكم المملوك وكان إلاستطاعة الموجيــة للحج حاصلة فان قيــل وإن رد عصتا الزاد) ومنه الراحلة وإعا يجب اذاكان (من الولد (1) لا أنه لامنة منه على والده لما عليه له من النم قبل يوكذا إذا بذل له الامام (1) من بيت المال (2) قال في الياقوتة وكذا اذا بذل ضير الامام له المال من حق واجب زكاة أو غيرها ﴿ قال ، ولانا عليه السلام ﴾ وفي ه فظر لأن تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب (2) قأما الولد فاله في حكم الملوك لا يده وكذا أو عرض الولد أن يحيح (2) عنه وقد صاد شيخا زمنا لزمه القبول (2) وقال الناصر وشوالوا في عجب عليه قبول المسال من الولد وغيره و (لا) يجب على المرأة (الشكاح لأجله (2)) أي لا يلزمها تروج من يحج جها (10) أو لأجل مال تزوده المديح (ونحوه) أي ولا يجب نحو

والانتفاء باق على حاله فالقبول واجب في الطرفين وان اختلف الوجهان فالأول يتضيق الأداء والثانى لوجويه ابتداء فيحقق وقوله وهكذا لوعرض عليه أن يحج بنصه الح تلوا لزمه القبول يقال إذا كان بعد أن وجب قفط لا قبله ﴿١﴾ إذ لا بجب عليمه إلاأن بملك المال إمن أي جهة لا مع السجز أه ح عيرسي لفظا قرز إلا أن قال بذل للنافع كبذل المال ولها حكم المال وقد ثبت أن ماله في حكم المملوك لأبيه فكذا منافعه مطلقا أيضا لكن يخالف الأصول الد محيسي (١) لفقد الصحة في الطرف الأخير ووجودها فى الطرف الأول أعني فى قبول الزاد والله أعلم قرز (﴿) لَـكُنَّهُ يَمَّالُ ما المراد بلزوم قبول الزاد من الابن هل حيث قد كان وجب عليه الحج ثم افتقر فصحيح و إن كان الراد بقبوله ليلزمه الحج ففيه نظر لأن تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب اه من ح تذكرة التمثيل لفظا (١) أول دربحة فقط للائب والأم (٧) إذا كان ولدا لا غسير لأجل المنة (٣) وقيل لا بجب قبول الزاد من الامام وبجب قبول ثمن المناء من الامام للصلاة ولا بجب للحج والعرق أن الحج فرضه الله تعالى على من استطاع فلا مجب تحصيل الشرط بخلاف العملاة فأوجبها ولم يشرط الاستطاعة بالماء والله أعلم اله عامر (هـ) وهشله في الهداية والمذهب أنه لا بجب وسواء كان الحج قد وجب عليه ثم افتقر أم لا وإلا لزم التكسب إن لم يقل بذلك (٤) فان قيــل ما النرق بين قولَ أهل الذهب مالاً يتم الواجب إلا به بجب كوجوبه وبين قولم تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب فالجواب أنه إذا ورد الأمر مشروطاً كما فى وجوب الحج على المرأة لا يجب تحصيله وإن ورد مطلقا وجب اه عامر ومثله عن الشيخ لطف الله (٥) بشرط أن يكون الولد أمينا عدلا غنيا قد حج لنفسه وأن يكون الوالد زمنا فقيرا لم يحج حجة الاسلام اه ح بستان (٦) حيث كان وجب عليـــه من قبل اه رهان وكذا أو بذل أجرة من يحج عنه قرز (۞ فأن لم يقبل لزمه الايصاء اه مفتى وقبل لا يجب عليه الايصاء بل يأثم قفط قوز (٧) كما لا يلزم لى الدين (٨) أما إلى القول بأن المحرم شرط وجوب بذلك جلى وأماعلي القول بأنه شرط أداء فالأولى وجوب الذويج قوي إذا غلب على ظنها أنه مِيج بها ذكر ممناًه في تعليق الدواري على الافادة قال عليلم بل الأقرب أنَّه لا يجب عليه قطع المغارات وطُّلُب الفقر الزكاة ولا بذل شيء من ماله ذكره الفقيه س إه تجرى ولا بذل شيء من ماله أن يوصله

النكاح من التكسب (ويكني الكسب (أ) في الأوب) أي اذا كان الحاج له صناعة يتكسب بها فإنه يجب عليه الحبح اذا ملك من الزاد ما يكفيه الذهاب الى الحج ويتكل في رجوعه على التكسب بصناعته ولايمول عَلَى السؤال (٢٠ عنـ دنا وقال ك يمول على الحرفة ذاهبا وراجما (٢) وعلى السؤال ان اعتاده وعن أبي جعفر لا يعول على الحرفة لاذاهباولاراجماولا يب عندنا أن يبقى له بعد رجوعه مال ولا ضيعة (١) وعن ف يشمسترط أن يبقى له ما يكفيه سنةوعنهشهرا (الا اذا المول (٥٠) فانه لايتكل على الكسب في رجوعهولوكان ذا صناعة بل لابدأن يبجد ما يكفيه للذهاب والرجـوع لئلا ينقطع عن عائلته (١٠ التي يلزمه مؤنَّها ﴿ فصل وهو مرة في السر ﴾ [جاعا لما روىأن الأقرع^(٢) بن حابس لما قال للني صلى الله عليــــه وآله وسلم حين نزلت عليه اية الحج آلحج لعامناً هذا أو لكل عام فقال صلى الله عليه وآله وسلم بل لكل عام (٨) (ويسيده (١) من ارتد إياه اه بحر (١) والفرق بين الذهاب والاياب أنه يتضرر في الذهاب بالاكتساب ولا يتضرر في الأوب لأنه قد قضي فرضه اه زهرة (٢) ولو كان يعتاده (٣) إن لم يكن ذا عائلة على أصل ك (٤) وبالصاد والنون (۵) غير ما استثنى والذي استثنى ما استثنى لَه في الزكاَّة وهو ظاهر ما في النيث والتذكرة وقيل ما استثنى المفلس قرز أنه يستثنى له ما تقدم في شرح الاز اه (١٠) وقال الامام ي لَابِهِبَ عَلِيهَ بَيْمُ الصنعة لأَجل الحج ۖ لئلا يُرجع يُتكفف النَّاسُ الهُ تَجْرَى ومثله في النيث لابن شريح والْققيه ل (ه) ولا له صنعة (ه) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كنى بالمرء إثمـا أن يضيع من بعولًا وفى رواية من يمون (٦) ولو سار بهم لأن لهم حقا بالرجوع إلى الوطن اه مفتى وقيل ما لم يسر بهم ذكر معناه الدواري (٧) الراوي ان عباس أه ح فتح (٨) لفظ الحديث الحج لسكل عام أو مرة واحدة فن أراد أن يطوع فليتعلوغ وفى رواية أخرى عنه صلى الله علية وآله وسلم لو قلت لكل عام لوجب ولو وجب عليكم مَا استعلمُ اله زهور وفي الكشَّاف ما لفظه نحو ما روى أن سراقة بن مالك أو عكاشة بن محصن قال يارسوال الله الحج علينا لـكل عام فأعرض عنــه صلى الله عليه وآله وسلم حتى أعاد مسئلته ثلاث مرات قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويمك وما يؤمنك أن أقول نم والله لو قلت نم لوجبت ولو وجبت ما استطعم فاتركوني ولو تركثم لَـكُفرتم فاتركوني ما تركتكم فأنما هلك من كان قبلهم لـكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ناذا أمرتكم بأمر فخذوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه اله ح فتح (*) وقال فى ح الأثمار مني قوله عالى و قد على الناس حج البيت باضافة الحج إلى البيت علمنا أنه السهب في الوجوب فلريتكرر لعدم تدكرر السبب بخلاف الصّبلاة ونحوها فأنَّها تكرر للتكرار (٩) وكذا الفطرة والصلاة إذا كان في الوقت وتأب والوقت باق (﴿) وأما النسق فلا يبطله إجاعا ذكر. في البحر غال فِيه إلا أن قول هؤلاء يسى ش والقاسم و الإمام ى أصح علي الفول بالموازنة اه لفيظ البحر قلت أبطلُها الكفر ووقته باق والنسق خارج بالاجماع قلت إلَّا أَن قول هؤلاء هو الأصح على فاسلم) أى اذا كان الرجل مسلما ثم حبج ثمار تدثم أسلم فالمذهب وهو قول أبي ح أنه تازمه اعادة الحج وقال ش لاتلزمه (١) الاعادة (ومن أحرم) وهو صبى (فبلغ) قبل الوقوف بسرفة (١) أحرم وهو كافر تصريحا أو تأويلا ثم (أسلم) قبل الوقوف (جدده (٢))أي جدد إحرامه وابتدأه الأن إحرامها من قبل لم ينمقد على الصحة وأما إذا أحرم وهو عبدتم عتق قبل الوقوف فانه يتم فياأ حرم له ولايستا فت ولهذا قال عليه السلام (وبتم من عتق) (١) وذلك لان إحرامه انمقد صحيحالاً نه مكاف مسلم (و) لكنه (لايسقط فرضه (٥) الأبول الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إيما عبد حج ثم أعتق فليه حجة الاسلام (ولا) يجوز الزوج أن (محنم الزوجة و) الاالسيد أن عنم (السيد من) فعل (واجب وإن رخص فيه كالصوم في السفر والصلاة أول (١) الوقت) ذكره في اللهم (إلا ماأوجب ٢٠٠٠ مه)

القول بالموازنة لفظا ادوهو صريم أن الموازنة تثبت معالكفر وهكذا فى شرح الامام عزالدين وابن م غم اه من حواشي القبلي (﴿) باستطاعة ثابتة وقبل يكنو الأولى اه مفتى وهذا في حجة الاسمالام ولمل النذر مثله معين يمال قد سـقط الوجوب كما قو آرئد بعد خروج وقت الصـلاة اه شامي أو غير معين إلا من حج أجيرا عن غيره ثم ارتد الاجير فلا تجب الاعادة أما لو ارتد الستأجر عن نفســه وجبت الاعادة (٢) واختاره الاهام شرف الدين والامام ى والقاسم لأنه قد حج حجــة الإسلام (ع) لقوله تعالى فيمت وهو كافر أولئك حبطت أعمالهم لأن الردة انما تبعلل العمل اذا أتصل بها الموت كما في الآنة وأجيب ان تفس الموت لا تأثير للعبد فيه ولا يكون محبطاً اتمـا ذلك لاجل دخول النار وقد قال تعالى في سمورة الزمر لئن أشركت ليحبطن عملك ولم يقيده بالموت واحباط العمـــل انما هو إيطال حكه وثوامه لإن إلأعمال قد عدمت اله ثمرات تقال الموت مشروطًا بالاحباط فلا يتم الاحباط إلا اذا اتصل به الموتلان نحس الموت عبطاكالايخة , وقوله لثن أشركت ليحبطن عملك مطلق فيحمل غلى المقيد والله أعلر اه من خط ســيدى الحسين بن القاسم عليلم (٧) يعنى قبل خروج وقته أى الوقوف (٣) مجاز (٤) فأن تفارن العنق والاحرام هل بجزيه عن حجة الأسلام سل الجواب انه لا بجزيه عنها لأن الحرية شرط فىالصحة منه ومن حقالشرط أن يتقدم على المشروط الدحثيث فأن التبس فالاصل عدمالعتق فلا مجزيه قرز (۞) ولو أجيرًا لميفسخ فانفسخ لزمه الاتمام (۞) كالاجير اذافسد احرامه اه حثيث يتأمل لأنه قدأ حرمولا فسخ بعد الاحرام اهمهاع دوبي وقرز أناه الفسخ وهوظاهر الازفهاياتي فالاجارة (١) وهو ظاهر الاز بقوله والفسخ انعتق أوبلغ (٥) لأنه بجبعليه اتمام ما أحرمه (١) وصلاة الجمة على الصحيح الحوقد تفدم فيصلاة الجمعة خلافه قرز (*) وسنتها الداخلة فيها لا الحارجة فله المنم اه وقيل ليس له المنم وظاهر الاز لا فرق يني ان له المنع من غير الواجب (٢) غالباً احتراز من العبد اذا أوجب على تهســه بغير إذن ســيده ثم تخلل خروجه وأذن له مالـكه الثاني

أى مع الزوج أو السيد(لاباذه) فان للزوج والسيد أن يمنما من هــذا الواجب مثاله أن توجب المرأة على نفسها صياماً فان هذا الايجاب إذا وقع بعد الزوجية جاز للزوج المنع وان كانت أوجبت قبل لم يكن له المنع على الصحيح من اجمالين (١) ذكر هما الفقيمس ﴿ قَالَ مُولَانَا عليه السلام كهوالمبد يخالف المرأة فانه لوأوجب على نفسه صياما (٢٦ فنعه مالحكه من ادائه ثم باعه أو وهبه فظالك الثاني ان يمنم كامنع الأول في أقرب احمالين عنسسدى قال وعموم كلام الأزهار يقتضي أنهما سواء وهو مبنى على أضعف اجمالين في العبد فقط (إلا) أن يجب على العبد أن يؤدي (صوماً) وجب عليه (عن الظهار (٣) فا نه لايحتاج فيه الى اذن بالفعل ثم باعه الى الأول فليس له منعه واحتزاز من الزوجة أوجبت على تمسها تحت الزوج ثم بانت منه ثم عادت الله مقد حديد فاتها قد أوجبت على تفسيا تحته لا باذنه وليس له المنم اهر ليوظاهر الاز خلافه (۵) (فائدة) ذكر النجري في الميار أن الموقوف عليه أذا أذن للعبــد ثم أتتقل بالارث لميكن للوارث المتم وكذا لو كان هو الواقف محالاف ما انتقل بالوقف قان له المنع اه حافتح قرز (﴿) يتصور في مثاله تمسرصور فيالعبدصورتين متمدى وغير متعدى وفي الزوجة ثلاثة صور متعدية وغير متعدية وفي حكم المتعدية مثال المتحدي في العيد أن عرم بغير إذن سيده إما بحجة نذر أو نفل من دون أذنه مطلقا سواء كان عالما أم جاهلا لمؤاذنة سيده فاذا تفضه سيده بحلقأو تقصير أو لفظاً كا ّن يقول منعتك وتفضت احرامك كان الهدى عليه أعنى علىالعبد وان كان غيرمتمدى وهو أن بحرم نذراً أو نقلا باذن سيده أو أوجبه باذن سبده ةذا نفضهالسيد لم منعه بلفظ و لا يغيره إلا أن منعه عن المسير بأن محبسه صار محصرا (a) والزوجة تـكون متمدية وغير متمدية وفي حكم المتمدية فمثال المتعدية أن تحرم بنافلة بغير إذن الزوج أو تنذر له المنع منه فاذا نفض احرامها كأن الهدي عليها وكذالو أحرمت بحجة الاسلام وبنــذر آبسة المنم ولا محرمف وهذا ممتنع وهي عالمة أن لا محرمها أو بامتناعه وعالمه أنه شرط فاذا نفض الزوج كَّان الهدي عليها والتي في حكم المتحدية أن تحرم بحجة الانسلام أو بنذر ليس له المنع منه ولا يحرم لهما أو ممتنع وهي جاهلة كونه شرطا فيكون على الناقض ومثال غير المتصدية أن تحرم بحجة الإسسلام أو نذر ليس له المنع منه ولهما عرم غير ممتنع فلا ينقض احرامها ولو تقضت الزوج إلا بمنعها عرب المضى بالحبس صارعة هذاماتحصل من مثالة اه اهلاء سيدى العلامة السيد صلاح بن حسين رحمه الله (١) واتماليكن للزوج المنع مع انها متعدية لانه قد حصل لهـــا حالة لم يكن لأحـــد عليها فيها حق فلر يكن لمرح هي تحته منسأ أه ح أثمـار أما لو أذن له مالـكه الآخر ثم رده بمبا هو نقض للمقد من أصـله فأنه يبطل الاذن اهسميدنا على عافاه الله قرز (٧) أي لم يأذن له قان أذن له لم يكن للا َّخر المنع المكن له الحيار إذ ذلك عيب اه وابل اذا كان ينقص الفيمة بالنظر الى غرض المشترى فان باعه بعــد الاذن قبل الايجــاب كان للنانى المنع لأن البيع رجوع عن الاذن (٣) إلا صُــوم كفارة اليمين فيمنع حيث

اختار الحنث لا لو حت ناسياً أو مكرها اه بيان من باب السدر إلا أن يكون قبسل السكام اه خَاشِية تَذَكِرة قرز (أنه) وقضاء رمضان إذا فاته لعذر وكذا لفسر عذر ذكره الثقيه ح وقبل بل له منعها فلو صامت مع المنفر لم بجزها اله كب (١) أو في حكه وهو أن تشتر به متر وجاً (٧) ولمسل قتل الترس مثله لأنه بمنزلة الحمطأ كما يأتى قرز (﴿) وأما العمد فله المنم اه يسأن وذلك قتسل ولد. (٣) وذلك لأنها كالعقوبة فأشب القصاص فلا عنمان أه نجيري وكواك (٤) وحث وقر الاحرام متعذي فيه ووقع المنسع من إتمـــامه ولولم يتمكن من الهــدي فله المنسع من الصوم أيضاً آه غيث (٥) قال السيد الهادي يحي بن الحسين وكذا فيمن أحرم مع طلب الامام أو مع طلب صاحب الدين فللامام وصاحب الدين منعة وينتفض إحرامة ويكون الهدي عليه لا"نه متبدي وكذا الا"جير التَّأْصِ إذا أحرم بنير إذن الستأجر له قلت القباس أنه يصير عصم ا وأما النقص انحل نظر اهمنتي (فائدة) الذي شرعله النفض هوالزوج والسيدوالامام والمستأجر وكذا للمحرم أن ينقض على تفسه حيث للغير النقض إذا متم ذلك الغير من إنمام الحج أو العمرة اه دياج (٥) وإنما كان للزوج النقض لاستيفاء حقه والنع لايفيده ذكره ض عبدالله الدواري لبكنه يقاّل لا مجوز مثل ذلك إلا بحكم كَسَائر الحَقُوق ولعله يقال الزوج يختص بمثل ذلك كالمتع من الحبروج بنير إذنه (٦) وأما إذا قالت منعتك صارت محصرة وكلا ينتقض إحرامها أه و لفظاليان فأن منعها ولم ينقض أحرامها كانت محصرة حتى ينقضه عليهما أو تنقيفه هي اه بيان (٧) قان قال نقضت احرامك ولم يقل منعك فقيـــل يكنير. وقبل لا يكون كاسياني في تقض الرأة احرامها ذكره صاحب السكواك (٥) ولا بد من النيسة يعني أنية قلص ألاحرام في القول والقعمل اله تعلِّق شرفيه وأما قوله قلمت إحرامك فلا محتاج الى نية كصريح الطلاق و عوه اله سيدنا حسن رحه الله تصالى (٨) ناصداً لنقض الاحرام فان لم يقصد لم ينتقض و تكون الندية عليه إه غيث أما لو وطنها غير عاصد النقض فلعله يكوب وطء إفساد فتتبعه أحبكامه فإن وطيء بعد ذلك بنية التمضّ كان تقضاً ولزم هذا التقض شاة اه ح لى لفظا (٥) وهِل يلز مدم حيث وَقُمُ النَّمْضُ عَنِ الزُّو جَ وَالْعُولُ فَقَطْ أَمْلا يُجُبِّ الدُّمْ إِلاَّ حيثُ النَّفْض بَعَلَ مُعْلُور إهْ ح لى لفظا وفي ماشية ويلزم دمحيث أوقع/النفض بعمل مخطور (١٠) ومني أمكن الزوجة تعمل ماأحرمت له ﴿ بالاحرام وهو العبد والزوجة لاعلى السيد والزوج ولوكان هو النافض فالعبد يحون متعديا حيث أحرم قبل مؤاذنة ما لك سواء نوى به فرضاً (') أم نفلا * قال عليه السلام وسواء كان عالميا وجوب المؤاذنة أم جاهلا وأما الزوجة فهى تحكون متعدية في موضين احداهما ان محرم بنافلة وقد جاها (') الزوج عن ذلك فان أحرمت قبل النبي قبل ح لم تكن متعدية ولو لم تكن قد أو ذنت وقبل ل بل تكون متعدية ("كول الانن هكذا لوأحرمت عن نفر له المنع (") منه وثانيهما أن محرم عن حجة الاسلام أو نفر ليس له الحمد من المناع المناع منه للحرم لها أو منت عنه والنبيما أن محرم باذا لم يكون نامتمديين (") بالاحرام لم يجز منهما ولا يصيران محصرين عنه ولا ينتقض إحرامهما بقضه إلا في صورة واحدة لم يجز منهما ولا يصيران محصرين عنه ولا ينتقض إحرامهما بقضه إلا في صورة واحدة لم يجز منهما ولا يصيران محصرين عنه ولا ينتقض احرامها بقضه الإقوم ممتنع وهي جاهلة لم يحوز للزوج نقض احرام زوجته وذلك حيث تحرم ولا عرم لها أوهو ممتنع وهي جاهلة لكو نه شرطا أو لامتناعه إلا انه إذ نقض احرامها كان الهدى عليه فان منها المفي (لكورته شرطا أو لامتناعه إلا انه إذ نقض احرامها كان الهدى عليه فان منها المفي (الكورته شرطا أو لامتناعه إلا انه إذ نقض احرامها كان الهدى عليه فان منها المفي (الكورته شرطا أو لامتناعه إلا انه إذ نقض احرامها كان الهدى عليه فان منها المفي (المهوم) المنها المفي (المها كان الهدى عليه فان منها المفي)

إما بالانن أو بأن يبين من زوجها لزمها فسله اه بيان وكذا العبد بالاذن وغمرة يلزمها اه تذكرة إذا كان في سنة أخرى اه يان لا ثه كن فات حجه اه غيث أو فسدذ كره ط اه يان المحجم انه لا عمرة عليهاوكذا من فات حجه اله غيث من فصل الاحصار ومثله للبيل والمقي وقواء مي (١) وهو مضرح به فى غيرها كالبيان والزهور وغيرها من كتب أهلللهب برفيه سؤال وهو يقال قدصرح بأنالهصرلا يجب عليدأن يقضى عمرة مع الحج فلموجبت هنا وجواب ذلك من وجهين الا ول أن يكونا قولين لا طروينقل من كل مسئلة الى آلتانية الجواب الثاني أنالعمرة بيقطت عن المصر للزوم الدم وهنا الدم علىالزوج هكذا ذكرمالفقيه ل فلو فرضنا أنالدم عليها لزم أن تسقط العمرة وفيه نظر اهزهور وقيل الفرق بين هذا وبين المحصر أن الهدي في المحصر تائم مقام السمرة ولم يصخلل إلا به وهذا التحلل حصل قبل الذبح فلزمت العمرة أنه هامش تذكرة (۞) هــذا المحصر وهو شاة ولو بالوطء لأن الاحرام ينتقض بأول نمساسة ولا بدل له لأنه نسك اله بحر وقيل له بدل (١) أي تذر له المتم منه (٢) أَى لم يأذُن لهاقرز (٣) وهو ظاهرالاز (٤) و إذا أحرمت الزوجة قبل التمكن من الحجكان الزوج منمياً من الحج ولا يقال بعد الاحرام قد وجب لا نه يلزم في النفل كذلك ذكر معناه الإمام المهدي عليتم قرز (﴿) أُوجِيتِ معه لا باذنه (٥) قال النجري قال عليلم والأ تُقرب عندي أن للزوج أن يمنعها من الحج مع عدم الراحلة كما لوعدمت المحرم أو كان الطريق عائمًا اله بجري ولا يمد قهمه من الا زهار من قوله ولا يمنع الزوجة والعبد من واحب وهذا ليس واجب قرزًا (٦) غلاف العبد ووجه القرق أن جميع تصرفات العبد مملوكة غالبا غلاف الزوجة أه غيث (٦) أما العبِّد فلا يستفع إلا إذا كان متعديا وأما إذا كان غير متعد لم يتقض احرامه (٨) فعلي هذا ليس صارت محسورة وكان الهدى واجبا (على الناقض (٢) للاحرام منهما فان نقضت احرامها بنفسها بأن فعلت شيئا (٢) من عظورات الاحرام كان الهدي عليها وان كان الزوج هو الذى فعل بها ذلك كان الهدي (٢) عليه وقيل ي لا يصبح منها أن تنقض احرامها (١٥) في فصل في (ومناسكه) (٥) المفروضة (عشرة) وهي الاحرام وطواف القدوم والسبي والوقوف والمبيت بمن دلفة مع جع المساوين فيها والدفع منها قبل الشروق والرور بالمشعر والرمي والمبيت بمني وطواف الزيارة وطواف الوداع ﴿ الأول الاحرام فصل ندب قبله في ستة أمور (قلم النافر (٣) ونف الابط (٢) وحلق الشعر (١٥) والمانة (٢٠) منها) بعدهذه الثلاثة (النسل أو التيمم (١٠٠٠ المنذ) المانعون النسل من عدم الماأوخوف ضرره و بندب ذلك للمرأة (ولو) كانت (حائضا (١١) مم) بعد النسل (لبس جديد) ان وجده (أو غسيل) ان الم

لها أن تنقض احرامها إلا بعد أن صارت عصرة اله كب بعد المتم ﴿١﴾ منه لها ولو بالقول وهل ينتقض باللفظ سل ذكر ص عبدالله أنه لا يبعد أن لها أن تنقض إحرامها بالفظ (١١) وأما قبل المترفلا ينتقض إحرامها بل تصبر مصرة سواء كانت متعدية أم لا اهفيث (ه) تحبس وإلا في عصرة من قبل لمدم المحرم (١) قان تقارن فعليما في حالة واحدة فعليهما دمان قان التبس من الاضل فلا شهره عليه إذ الأصل براء الذمة اه غيث وإن النبس بعد أن عر فنصفان يقال لا تحويل على من عليه الحق لأن حق الله يسكر ر (٧) مع نية النقض قرز (٣) إذا كان المنقوض عليه احرامه!مكرها و إلاإنكر ر (٤) معناه أنه لا يصح منها النقض لاحرامها إلا بعد المنع فان فعلت شبئاً قبل ذلك من عظورات الاحرام لم ينتقض وثنيت الدماء اله كب والمذهب أن لها النقض وإن لم منعها لأنهـا محصرة قبل الشرع (ه) النسك العبادة والناسـك العبـا بد والمنسك بالقتح والـكسر وهو الموضع الذي يذبح فيه اه صمحاح (٩) وفي الحديث أيطلب أحدكم خبر الساء وأظفاره كمتخالب الطير قال عليزأراديخبر السهاء إدراك الصلوم الدينية اه بستان لانها أخبار السماء (*) وندب دفن ما أبين من ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ماأ بين من الحى فهو هيئة والميت يدفن اه بحر من فصل الرميُّ بالمني (٧) أو حلقه (٨) ماينتاد حلقه أو تقصيره اهم لى (٩) زيادة ايضاح أو من باب عطف الخاص على المام (١٠) يمني في حق غسير الحائض لان التيمم الصلاة فلا يشرع الحائض التيمم للاحرام اه ح لى لفظا و لفظ ح يصني تيمم للصلاة كما قــد فهم لهــا من ســائر العبادات لا أنه يتيمم للاحرام لأن كل غسل مشروع إذا تعذر الماء لم يشرع له التيمم كالجمسة ﴿١﴾ كما ذكره الواله في المصاييح ونحوه في البحر أه ح فتح ﴿١﴾ غالبا احتراز من غسلاليت إذا تعذر العسل بمم (١١) لأنه صلى الله عليمه وآله وسلم أمم أسماء بنت عميس لمنا وصلت الى ذى الحليفة فولات عمد بن أبى بكر سئلت رسول الله صلى إلله عليه وآله وسلم كيف أصنع فقال لها اغتسلي واستثفري بثوب واحرمي وقال لعائشة حين عاضت وكانت مهلة بعمرة انقضى رأسك أو مشطى واغتسملي

عد الحديد و بكون ذلك ازاراً ورداء (١) (و) السادس من المندوبات (تَوَخَى ٣) عقيب صلاة (فرض (٣) أي يتوخي أن يكون عقم احرامه عقيب صلاة فرض (وا) ن (لا) يتفق له عقيب فرض (فركمتان (")) يصليهما بمدأن اغتسل وليس فوني إخرامه مم يقول بمد الصلاة اللهم أني أريد (^{c)} الحج وان كان قارناً قال أريد القران بين الحج والممرة وان كان متمتما قال أريد العمر ممتمتها بهاالي الحبجثم يقول فيسر ذلك لي وتقبله مني ويستحب عندنا أن يقول ومحلي (٢) حيث حبستني (٧٧) وله الحل اذا أحصر ولو لم يكن قال ذلكواذا قال ذلك وأحصرتم يسقط هسذا الشرط عنه دم الاحصار عندنا وقال أبوح لا معني للاشتراط لأنه سواء ذكره أم لم يذكره فانه لايسقط عنه دم الاحصار اذا أحصر * قال ﴿مُولَانَا عِلْهُ السلام) وهوقوي (٨٠ ثم يقول بعد ذلك أحرم لك بالحيم شعرى وبشرى ولحى ودى وما أقلت (٢٠) الأرض مني لبيك اللهم لبيك لبيك لاشريك لك لبيك إن (١٠٠ الحمد والنعمة للمنعذه تلبية (١١٠ النبي صلى الله عليه وآ له وسلم وفي رواية ابن عمروالملك لاشريك لك (١٣) وعندنا أنه يجوز الزيادة (٢٣) على تابية النبي صلى الله عليه وآ له وسلم ويكره النقصان.منها وعند شأنه لانريد ولاينقص (ثم) بعد أن عقدالاحرام يندب له أمران أحدهما (ملازمة الذكر (١١٠) لله تعالىمن تهليل وتكبير واستففارويلازم (١٥٠) (التسكبير في الصعود (٢١٦) كل ماصم وأهلَّ بالحج اه غيث (١) أبيضين أو مصبوغين بغير زينة (٢) والتوخي هو طلب الخير والرضاء والمسرة في القاموس هو القصد والتوجه أي يكون عقد احرامه عقيب صلاة فرض وذلك لان أوقات الصلاة الخس أفضل الاوقات قيل ويستحب ذلك أن يكون عقيب صلاة الظهر وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذي الحليفة حين أراد أن يحرم ولانها أول مافرضت اه شراح أثمار (ه) أي انتظار (٣) ولو صلاة جنازة قرز (ه) موداة اهـ ح لى (٤) لو نذراً أو مقضية في غير وقت كراهة حيث ما نفل اه ح لى لفظاً قرز (*) يقرأ في آلاولى الكافرين وفي الثانية الاخلاص (٥) لايحتاج الى لفظة أريد فتأمل كما سيأتى والله أعلم فيقول إنى محرم لك بكذا (٦) بكم الحاء و فتحما أه ديوان أدب (٧) إينى اذا احصر بعد الاحرام فهذا كان في أول الاسلام لانجوز للمحصر أن يتحلل إلا إذا ذكره في آخر إحرامه ويتي ذكره ستعب معرأنه يجب دم الاحصار (A) رجع عنه في البحر (٩) أي حملت (١٠) بفتح الهمزة وكسرها (١١) وروى الهادي عليلم لبيك ذا المعارج لبيك بحجة لبيك لبيك وضعت بعظمتك ألساء كنفيها وسجدت الكالارضون ومن عليها إياك قصدنا باعما لناولك أحرمنا تحسيناً فلا تخيب عندك أعما لنا ولا تقطع منك رجاءنا اه من الإحكام (١٧) لبيك أه هداية (١٣) بل تستحب اهزهور (١٤) ولو حائضاً أو نفساء أو جنباً قرز (١٥) قال في الاتمار والتكبير بالواو ولان الذكر غير التكبير المذكور (١٦) و يكون التكبير مقارناً

نشزاً من الارض كبر (والتلبية (١) في الهبوط (٢)) ولا يغفل التلبية الفينة بعد الفينة وما الفينة بعد الفينة وما والمساو (١) والأمر الثاني بما يندب بعد عقد الاحرام (النسل الدخول (١) الحرم الحرم ثم يقول بعسد النسل اللهم هذا حرمك وأمنك الذي اخترته لنبيك (٥) وقد أتيناك راجين فاذا دخل مكة وكان مفرداً وقاد ناخير إن شاء طاف طواف القدوم (٥) وسعى قال في الشرح وهو الأفضل (١٥) وإن شاء أخر هماحتى يرجع من مني (٨) و ندبأن يقول عندورة الكمبة اللهم الميت يبتكو الحرم حرمك والعبد عبدك وهذامقام العائذ (١) بكسن النار اللهم فأعذو من عنا المحواختهن (١٠) بالأجزل من وابكووالدي (١١) وماولدا والمسلمين والمسلمات ياجبار (١٦) الارصين والسموات ووقته شوال والقعدة (١٦) وكل المشر (١١) الأولى (١٥) من ذي الحجة وقال ش الميس منها (ووقته شوال والقعدة (١٦) وكل المشر (١١) الأولى (١٥) من ذي الحجة وقال ش الميس منها الماشر وقال ك بل شهر الحجة كله منها (و) أما (مكانه) الذي شرع عقد هيه ومحسده فيه فهو الماشر وقال ك بل شهر الحجة كله منها (و) أما (مكانه) الذي شرع عقد منه ومحسده فيه فهو

(١) و يستحبأن يكون بالمج والتج ما لم يوقض نا مُمّا أو يؤذى جليساً ومعنى السج رفع الصوت بالتلبية والثج إراقة الدماء للهدي والضحايا قوله تسالى وأنزلنا من المصرات ماء تجاجآ اه بسستان لحمديث زيد بن جار الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جاءني جبريل عليم فقال مر أصحابك فليرفعوا أصمواتهم بالتلبية فانهما من شعائر الحج رواه ان ماجمه وانن خزيممة وابن حبان اه أثمار (٧) والبيداء (٣) آخر الليل (٤) و إذا أحدث قبل دخول الحرم أعاد بعده اه تهامي قال السيد المفتى فيه نظر لأن الحديث لا يتافيمه وانه لابراد به المسلاة (﴿) وَلَا يَسْقَطُ بِالدَّحُولُ اهْ يَسَانُ ويسقط بالحروج قرز (*) وجه الاغتسال أنه يريد أداء العادة في يقعة شريفة اه رياض معني وصعيتري (٥) اراهم عليلم أه غيث وقيل عدصلي الله عليه وآله وسلم وعليه قوله تعمالي فلنولينك قبلة ترضاها (٦) بعمد طواف العمرة وسميها إن كان قارنا فيجب تقديمه إذ هو شرط (٧) لأن الني صدلي الله عليه وآله وسلم قدمه (٨) أي بعد الوقوف قرز (٩) قيــل ابراهم عليلم ويدل عليه قوله تعـــالى و إِذْ بِوأَنَا لَارَاهُم مِكَانَ البِيتَ وَقِيلَ لَنبِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلِيهِ وآلَهُ وَسَلَّم وقيسَلُ كُل عائدُ (١٠) ولا يقال قد تحجر شيئاً واسَّعاً لأن قد استدرك بقوله والمسلمين والمسلمات (١١) فان كان فاسقين لم يذكرها اه وهمناه في البحر (١٧) يعني يا غالق وقاهر ما فيهما (١٣) بالفتح (١٤) وإنمما جعــل العاشر من أشهر الحج لأن أفعال الحج تعبسل فيه وله فائلة أخرى وهي أنه إذا استمرت الاستطاعة الى العاشر وجب عليه الايصاء كذا قرر ولعمله حيث له كسب ولا عول له وإلا فلابجب الايصاء والله أعمل اه عامر وقرز ومثله في شرح المحيرسي وكائدةأخرى وهيأنه إذا أحرم بسمرة التمتع فيالعاشر وانتظر العام القابل! صح (١٥) وفائدة التوقيت كراهة الإحرام قبلها عندط وعند م صحة الاحرام في التمتم

لمن جاءمن ناحية المدينة (والجحفة ٣٠٠) جعلها (للشامى)وهو بضم الجيم (وقرن (' المنازل) جمله (النجدى^(ه)) وهومن أتى منجهة نجد (ويلمملم ^(۱) للعانى وذات عرق ^(۱))جمله (للم اة. والحرم)جعله (للحرم المكي (^^) قيل ح هـ ذا (٢٠) على سبيل الاستحباب وفي الياقو تة إذا أحرم المكي بالحج من خارج الحرام احتمل أن يلزمه دم (١٠٠) (و) شرع (لن) كانمسكنه خلف هـــذه المواقيت (ينها و بين مكة (١١٠)أن يجمل ميقاته (داره (١٢٠)عنـــدالقاسم والمنتخب وهو مرومى عن على عليلم قال فى الانتصار وهذا رأى أثَّة المسترة وهو المختار وحكى فى الياقوتة عن ص ح وأتى ع أنه محرم منحيث شاء الى الحرم المحرم (ومابازاه كل من ذلك) أي من وردين هذه المواقيت المضروبة (١٢٦) فانه إذا حاذا (١٤١) أدناها (١) الاصل في حدود هذهالمواقيت من وجوه ثلاثة الأول أنه لما خرج الحجر الاسود من الجنة أضاء إلى هذه المواقيت المذكورة الثاني أن آدم عليلم حلق رأسه جبريل فطارت شعرة الى المواقيت المذكورة التالثأن آدم لا أهبط ﴿ ١﴾ إلى مكه هت به وحوش الأرض فصفت الملائكة دوته على حدوده فالمواقيت ظهذا كانت مواقيت ﴿١﴾ أى وصل لأن هبوطه كان الى جبل الرهوان وقيل سرنديب بالهند (*) وقد جم المواقب السيد العلامة المدى ان أحد من صلاح من المادي من الراهم من تاج الدين عليه فال من ذي الحليفة مهل ساكن يثرب ﴿ وللتجدون إذا أهلوا من قرن ﴿ وَذَاتُ عَرَقَ لَلْعُرَاقَ وَجِعَفَهُ للشمام فافهم ويلملم لليمن ، وكذلك البيت الشريف جلمن ، في مكة البيت المحرم قد سكن (٢) قبل تسم مراحل وقبل عشر اله بيان (٣) وهي ما بين مكة والمدينة وكانت تسمى مهمة ولكن السيل جحفُّ أهلها فسميت جحفة وهي التي دعا الني صلى الله عليه وآله وسلم بنقل الويا والحمي اليهما من المدينة فاشتد فيها بسبب الدعاء حتى قيـــل ان الطَّائر بمر فيها فيسقم وما وُلد فيها مولود فبلغ الحـــلم اه ح بحر و يَمَال مهيعة بفتح المم و إسكان الهاء وفتح اليَّاء الثناة من تحت تال عياض في شرح مســـلم يَّمَالُ مهيمة كميشة (۞) على سبَّع مراحل وقيل ستَّ (٤) على مرحلتين (٥) تجد اليمن ونجد الحجازُ اه دواري (٣) وللراد يقو لنا يلم لم ميقات البمن أوميقات تهامة لأن البمر؛ يشتمل محدود تهامة اه روضة نواوي (ه) على مرحلتين (v) على مرحلتين (A) صوابه للحرمي (p) قوي في الحج ضعيف في العمرة يعني فيقائها الحل للمسكي و إلا فكالحج قرز (﴿) وهوظاهر الا زُوفي التعتم حيث قال وليس شرطا وصرح هناك في شرحه بالجواز قرز (١٠) وقال في البحر لا وجه للزوم الدُّم كن قدم الاحرام على المواقية (١١) والا يجوز أن يحرم من أقرب من داره الى الحرم فأن قبل أثم ولا دم مالم يدخل الحرم ينبير أحرام أه ح لى (ﻫ) يعني الحرم قرز (١٢) ينظر هل المراد بالدار البلد وميلها قال المفتى رحمـه الله موضعه ولو وسط البلد قرز (٥) خات جاوز من دون إحرام لزم دم وقرز و في ح لى كان فسل أثم أولا دم عليه (١٣) فإن سلك طريمًا لا تحاذي أحد هــده المواقيت أحرم متى غلب في ظنه أنه قد بتي من السافة قدر مرحلتين ذكره الامام شرف الدس اه ح لى معنى وقرز (١٤) قال ض عبد الله

اليه (١٠ أحرم منه فان التبس عليه ذلك تحرى (و) هذهالمواقيت (هي) مواقيت (لاهلها ١٠٠٠) الذين ضربت لهم نحو يلم لأهسل الممين لاساكنيها (الولن ورد علمها) من غير أهلها فهى ميقات له نحو أن يرد الشامى على يلم فان ميقاته في هذه الحال يلم فيحرم منه (و) الميقات (لمن لزمه (١٠٠) الحج (خلفها) أى خاف مواقيت هذه التي تقسده ذكرها (موضه) أى ميقاته يلم فان ميقاته موضه وذلك نحو صبى بلغ أو كافر أسلم ليلة عرفة أو يوم عرفة وهو خلف المواقيت كلها فان كان يمكة أحرم منها وان كان يخى استحب له الرجوع إلى مكة ليحرم منها إذا كان لايخشى فوات الوقوف بذلك والا أحرم منها وكذا الدجوع الى مكة ليحرم منها إذا كان لايخشى فوات الوقوف بذلك والا أحرم منها وكذا الدبوا عتى ولم يكون تقديم الاحرام الدبوا عتى ولم يكون تقديم الاحرام الدبوا عتى ولم يكون المناس على المربوا الميقون ولم يكون المربوا الميقون الميكون الميكون

الدواري يحتمل أقربها إليه مسافة كأن يكون أحد الميقاتين على بمينه والآخر عن يساره والذي عن يمينه بينه وبينه ستة أميال وبينه وبين الذي عن يساره ثلاثة أميال فانه يحرم إذا حاذي الذي عن يساره ولا يلتفت إلى محاذاة الذي عن بمينه وإن حاذاه قبل محاذاة الذي عن يساره لأنه ليس بأقرب ويحتمل أن يكون مراده أقربهما إلى جهته الذي يريد الحبج منهما وإنكان بينه وبينه أكثر من نجيره وهذا هوالأصحوقد أشار إليه فىاللمع وقيل أقربها إليه عرضا وإن بعد لأنعباورة السمت كعجاورة الميقات اه صعيتري (٥) محاذاة لامساَّفة (١) عرضا (٧) والظاهر أن هذه المواقيت بجب الاحرام منها ولم يعتبر ميلها فلايكون حكمه إلىجهة الاحرام حكمًا اله ح لي (٣) قال في الأثمار وهيأ يضالسا كنيما وهذا قول ش والامام ى وهو يروى عن القاسم والمنتخب ورواء في الانتصار عن العترة وعند ع والحنفية وهو الذي في الاز وغيره أنهامضروبة لأهل الجهات الذكورة دونساكتيها وفائدةا لمحلافهل يتحتم على أهل المواقيت الاحرام من مواضعهم إنا أرادوا دخول الحرم المحرم لنسك فعلى القول الأول يمحتم عليهم وعلى القول الثاني لايمحتم بل يجوز لهم المجاوزة من دون إحرام إلى حد الحرم وفائدة أخرى أنهمإذا أرادوا دخول الحرم المحرم لحاجة فعلى القول الأول يزمهم الاحرام وعلىالقول التانى لايلزمهم وقيل بجوز لهم الدخول لاننسك اتفاقا قيلذكره فيالتقر روقواه المؤلفأيده الله وفرق بينهم وبين الأَفَاق بأن علمهم في ذلك جرج ومشقة اهـ ح أثمـار (۞ هذا يخالف قوله ولمن بينها و بين مكة داره (٤) وظاهر قولُه أزمه أنه قد تضيق عليه الحج إذا كانتالشروط كاملة فيو قـــــالحج منالصحة والأمن والزاد والراحلة فيحق من يشترط له الراحلة ولايعتبرأن تمضيمدة بمكن فيها الحج كاشتراط ذلك في حق من كان خارج المو اقت وسأتي مثل هذا فيمن سار وهو تغير حتى دخل المواقبت ﴿١﴾ أنه يصمّم عليه الحج وعلى هذا المسكي ونحوه متى بلغ والشروط كاملة وحضر وقت الحج تعين عليــــه فى سنته تلك فان حضره الموت وجب عليه الايصاء إذا كان عاش حتى خرج وقت الوقوف فى تلك السنة و إلا فلا إيصاء والله أعلم اه ح لى لفظا ﴿١ ﴾ وكدافىغيره لايشترط مضي المدة كما تقدم عن ض عامر وقرز (ه) مسئلة ح و ش و تقديم الاحرام على الواقيت أفضل لقول على عليلم في تفسير على وقته ومكانه (الا لمانع) وهو أن يختى أن يقع فى شيء من المحظورات لطول المدة فاته لا يعوز له (۱) التقديم وعند ش أن الاحرام بالحج فى غير أشهره لا ينمقد (۱) ين يضمه على عمرة ﴿ وَاعَا يَنمقد (۱) الاحرام (بالنية) وهي إدادة الاحرام بالقلب إلا أنه يستحب التلفظ بالنية هناعندنا (۱) وتكون (مقارنة (۱) لتلبية (۱) ينطق بها حال النية ويكنى (۱) أن يقول لبيك قال أبوع أو غير ذلك من تسطيم الله كاذكر احمد بن يحيى فى تكبير الصلاة (أو تقليد (۱) للهدي فاذا قارن التقليد النية انبقد الاحرام ولا يحتاج إلى تلبية وقال القامم وم بالله وشان الاحرام ينمقد بالنية (١) ولو) فعل فى عقد احرامه وذلك بأن

قوله تعالى وأثموا الحج والعمرة لله إثمامها أن يحرم بهها من دويرت أهله وهو توقيف ولقوله صلىالله عليه وآله وسلمن أحرم من المسجد الأقصى الحبر تمـامه إلى السجد الحرام بمجة أو عمرة غفر الله له ماتقدم من ذُنبه وماتأخر اه ح بحر (٥) في القرد والقارن فقط قرز (١) فأن فعل أثم وأجزي قرز (٢) يمني في القرد ققط (٣) للاحرام في الشرع معيان أحدها الدخول في حرمة أمور نية الحج والعمرة وهمذا المني هو المراد بقولهم ينعقد الاحرام بالنية التأنى النية الذكورة نفسها وهو المراد بقولهم الاحرام أحد أركان الحج والعمرة قاله في ح الاتمار (٤) خلاف ش (٥) الأصل في النية المقارنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الأعمال بالنيات والباء للمصاحبة والالصاق وأيناجاز التقدم فليس إلا بدليل خاص كالصيام كُقوله صلى الله عليمه وآله وسلم لاصوم لمن لايبيت وخرج ماتمين فجاز فيــه التأخير لحمر أهل العوالى يوم عاشوراء وهو قوله صلى أنة عليــه وآله وسلم من قد كان أكل فليمسك ومن لم يأكل فليصم فتبت بذلك صحة النية في النهار فها تعين وجوابه اله رياض (*) والمقارنة أن يكون آخر جزء من النية مقارناً لأول التلبية إذ لا يتصور خلافه اه شاس (٧) وتجزيءالخالطة التلبية اه ح لى قفظاً (٥) وتجزىء بالمجمية إن تعذرت العربية وفي حاشية تجزيء مطلقاً اهقرز (٧) وإن كان أخرساً لبا عنه غيره بالإجرة أو تبرعاً اه يبان وهذا إذا تعذر التقليد وإلا وجب وقيل نحير بين أن يأمر من يلي عنه أو يقلد الهدي اله هبل (٨) قال عليله فان نوى قبل التقليد فذكروا أنه لا يصح فأما لو قلده ثم بعد نوى قال عليم فلم أقف فيه على نص قال والاقرب أنه بجريء لظاهر خبر جاً ر اه نجري والذهب خلافه وهو ظاهر الاز وهل يأتي مشله في التلبية قلت إن شهت بتكبيرة الاحرام لم يجز وينظر ما وجه صحتها متأخرة عن التقليد لعل الوجه أن وقوع النية مع استمرار التقليد فكا نها مقارنة له (*) ويحتمل أن يقوم الاشعار والتجليل مقام التقليد في انعقاد الحج بالنية المقارنة له اه لي (٩) إذ الحج القصد و لقوله صلى الله عليه و آله وسلم الحج عرفات ولم يذكر التلبّية وكالصوم اه لنا قوله خذوا عنى مناسككم (١٠) وقد دل خبر جار على وجوب التقليد وتحرم لبس المخيط وأن التاسي لا شيء عليه وأن التغطية محرمة وأنه بجوز إتلاف الممال لصيانة يمث بهدي مع قوم ويأمرهم أن يقلدوه في يوم (۱) بعينه وتأخر هو فأنه إذا كان ذلك اليوم الذي عينه لتقليد الهدي يصير عرماً إذا نوى فيه الاحرام لأنه نوى وقت التقليد الذي عينه لتقليد الذي عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسا في المسجد (۱) فقد قيصه من جيبه (۱) حتى أخرجه من رجليه فقل التوم اليه فقال اني أمرت بهدي الذي بشت به أن يقلد اليوم ويشعر فلبست (۱) قيمى ونسيت فلم أكن لأخرج قيمى من رأسى والخبر محمول على أنه قد كان نوى في ذلك اليوم فاسار عرما فلبسه بعد ذلك أو كان لابساً وهو ناسى البلس حين نوى (ولاعبرة (۱) باللفظ وإن خالف) النية فلو نوى حيا ولهي بعمرة أو تقم (۱) وعكس ذلك عمداً أوسهوا ازمه مانواه فقط (ويضع حيا ولي بعمرة أو تقم (١) أو عكس ذلك عمداً أوسهوا ازمه مانواه فقط (ويضع مطلقه على ماشاء) (۱) أي لو نوى الاحرام وأطلق ولم يذكر ما أحرم له فانه يضمه على

العادة عن النقصان وأن النسيان بجوز ﴿ ١ ﴾ على الني صلى الله عليه وآله وسلم ولا يستمر عليه اهر ينبعي وشفاء ﴿ ﴾ في الأضال لافي الأقوال قبل الذي أمر بتبليمًا (٥) وخسر جار فيه نظر أه غيث لأنه إنميا أحرم من ذي الحليفة والذي ذكره السيد صارم الدين في هامش هدايته الصــغريوهو المفهوم من كلام الأحكام ما معناه اه هذا لم يك في نسك وأجب أحرم له رسول الله صلى الله عليـــه وآله وسلم وهذا لازم وإنما هو في هذا مندوب لأنه يندب لمن لا يحج في سنته هديا ويعين له وقتا ينحر فيمه ويندب له أن يزك من ذلك الوقت إلى آخر أيام التشريق ما بحرم على المحرم شبها به لحرمة ذلك الوقت كما ورد في حديث ابن عمر وغيره وهذا إهوالفهوم ولا حاجة إلى تحمل تلك التأويلات ولأنه لم يعلم أنه صبلي الله عليه وآله وسلم أخرج فدية للبس القميص وهــذا لا يستقيم على ماصحح للمذهب ولذلك احتج به المخالف وأيضا فانه لم يحرم إلا لحجة الوداع من ذى الحليفة وكممرة الفضاء منها ولعمرة الجعرانة من الجعرانة ولعمرة الحديبية من الحديبية فهذا حجه وعمرته اه وابل إلا أن يحمل أنه حدد الاحرام من ذي الحليفة على جهة التأكيد اه صغيتري ولتعليمهم المواقيت ونحو ذلك ذكره في المصاييح (﴿) الأنصاري وأراد عليلم بقوله كغبر حاريعني أنه يَعْف مكانه وقد تقدم هديه كما فعل الرسول صلى الله عليه وآله وســلم أه نجري (١) أي فى وقت يعينه (٢) حتى يلحقه (٣) فى المدينة (٤) الجبيب الفقرة (٥) بعد البعث (٦) وكذا سائر العبادات ذكره السيد عهد امن عز الدس المفتى(٧)أي عمرة النميم(٨) فرعةالف البحر وإذا خسير في إحرامه بين حجة عمرة كَانَ كَمَا إِذَا أَطْلَقَ إِحْرَامِهِ فَيْضِعِهِ عَلَى مَا شَاءً وَيَكُونَ تَعَلَّا أَهُ بِيَانَ وعن التَّهَامي التَّنجيعِ مانع من صحة الاحرام فلا يقع شيء كسائر العبادات وقرز وقرره حثيث ويمكن نوجيه كلام البحر في ألفرق بين الصلاة والصوم والحج أن الحج يصح مطلقاً من غير تعليق شيء نخلاف العسلاة فلا

ماشاء من حيم أو عمرة (إلا الفرض فيمينه) ^(١) بالنية (ابتداءً) أي عندا بتداء الاحرامة لولم يمينه عند الابتداء لم يصح تمينه بعد ذلك بل يضمه على ماشاء (٢) ثم يستأنف حجة الاسلام ولابد في الفرض من نية (٣) الفرضية فلونوي الاحرام للحج ولم يعينه عن فريضة الاسلام لم يقع عنها عندنا وابي ح وقال محمد يجزيه وكذا عن ص بالله (وَاذا) نوى الحبج () وعين مانواه ثم (التيس) عليه (ماقد) كان (عين أو نوى) أنه محرم (كاحرام (٥) فلان) أي عا أحرم به فلان من حج أو عمرة أو تمتع ⁽⁷⁷ أو قران ^(۲۷) (وجهله) أي لم يعلم ^(۸) ما احرم له فىلان بل التبس عليه صحت تلك النية ولم يفسد بعروض اللبس لكن اذا انفق له ذلك (طاف وسمى (٥٠) وجوبا (مثنيا لدبا)واغا يندب له تثنية الطواف والسعى لجوازكونه قارنا في الصورتين لانه يستحب للقارن تقديم طواف القدوم والسمى * نعم ويكون في طوافه الأول وسعيه (ناويا ما أحرم له) على سبيل الجلة هكذا أطلق أبوع وأبوط للمذهب قيل ف ولمل هذه النية مستحبة فقط لان أعمــال الحبح لاتفتقر إلى نية بل النية الأولى يعبح الاحرام مطلقا بل لا بدمن تعيين ما أحرم له وهو هنا قد جزم الاحرام وإنمــا خير نية المتطق فافترةا اه املاء مي (﴿) أي يعمل أعمال الحج أو العمرة (﴿) وقوله مطلقاً نحو أن يقول اللهم إنى عرم لك فقط اهر حلى (١) مسئلة من استؤجر على حجتين لشخصين ثم أحرم بهما معاصم إحرامه عنهما ثم يعينه عن أحدهما اه الأولى أنه لا يصبح عن واحدة منهما بل يصدير كالمطلق وثال ش لا يصح عنهما بل يكون لنفسه و إن أحرم عن أحدها لا يعينه صح وعينه ﴿١﴾ لأيهما شاء وقال ويكونَ لتفسه ذكره في البحر الأولى ﴿١﴾ أنه لا يصبح عن واحد منهما بلُّ يصبرُ كالمطلق قرز (٧) من حج أو عمرة نفلا قرز ولو نفر مبيناً أو غير معين اه مي (٣) يقال هذا على قول المزنى الذي تقدم في نية رمضان وأماعل المذهب فلا فرق بينان ينوى الفرض أو حجة الاسلام والواجب حيث لا نذر عليه والله أعلم اله محيرسي فلا بد من التمييز قرز (٤) يعني الإحرام لتدخل العمرة (٥) فلو أحرم الفلاني إحراماً مطلقاً لزم هذا إحراماً مطلقاً ولا ينزمه تميين الفلاني بل يضعه على ماشاء (٥) فلو انكشف أن فلانا لم يحرم قبل كان حكم هـذا حكم من نسى إحرامه فيه نظر وقيل يكون حكه حكم من أحرم إحراماً مطلقاً ﴿١﴾ وقرره الوالد أيده الله وهو الأصح وقيل لا يلزم شيء حبث انكشف غير محرم إذ هو بمثابة المشروط وهو قريب اه ح لى لفظاً ﴿ ﴾ ويجزيه عن حجة الاسلام إذا نواه فى الابتداء ذكره الإمام ي وقرره فى المنتزع للفقيه ف اهر بحر وقواه الشامى وقبــل لا يشقد اه ديباج لأنه كتفدم المشروط على الشرط وكذا لو أحرم قبل إحرام فلان (٦) قيد للممرة (٧) قيد للحج (٨)ولا يكفى الظن قرز (٩) لجوازأن يكون قارنا أو متمتما و القارن أو المتمتع بجب عليهما تقديم طواف العمرة وسعيها (﴿) وهذا مبنى على أنه لا يشتر ط السوق للبدى للقران أو عند من يقولُ يجبره دم لا على قول الهادي قرز كافية وهي نية الحج جلة (ولا يتعلل) عقيب السمى أى لا يحلق ولا يقصر (١) لجواز كو نه قارنا أو مفر دا (م) إذا فرغ من السمى إدمه أن (١) (يستاً فف نية معينة (١) المحج) كا أنه مبتدى، للاحرام الحج و يكون ذلك الابتداء (من أى مكن أن) و تكون تلك النية (٥) (مشروطة بأن لم يكن أحرم له) فيقول في نيته اللهم إلى محرم بالحج ان لم أ أن عرما به لئلا يدخل حجة على حجة (١) أن عرما به لئلا يدخل حجة المن على حجة (١) أن عمل المت حين يحرم للحج من مكمة قاله يستكمل أعمال الحج مؤخراً النية الحج على أمال الحج مؤخراً لفواف القدوم كما سياتي (١) و ينزمه أن ينحر (بدنة) لجواز أن يكون قارنا (و مناة (١٠) لترك السوق (١) الذكان قارنا أولترك الحلق (١٠) أو التقصير بين النسكين إن كان متما (و) يلزمه أيينا (دمان (١) ومن (دانة على (دمان (دم

(١) فأن فعل فلا شيء لأن الأصل براءة الذمة اه غيث قرز (٢) وإنّا يلزمه الاحرام بالحج بعد ذلك إذا كان عليه حجة الإسلام أو نذر وأراد الاتيان بذلك واما أنه لا يتحلل من احر امدالاً به فلا بدأن يتحلل من احرامه بقضاء ما عليه من الاحرام وهو جيم أعمال الحج لجواز كونه مفرداً أو قارنا قرز (﴿) وقيل لا وجه للزوم لجواز أن يكون متمتماً آه شرح فتح (٣) لأنه متلبس بعبادة واجبة فلا غرج عنها إلا يتميين اه زهور (﴿) ان أحب براءة ذمته والامضاء في اللبس بين الافراد والقران (*) وهل تجزيه عن حجة الاسلام قيل تجزيه إذ قد ابتدأ بالاستثناف اه حثيث قال في الزهو رلا يجزيه (٤) وليس شرطا بل لوخرج الى الحل وأحرم منه صح احرامه اه حلى أهظا (٥) فان لم يشرط فلا شيء عليه لأن الأصل براءة الذمة اه حيد وتجزيه عن حجةالاسلام قرز (٥) لجواز كونه متمتماً اله نجري (٦) أو عمرة شكل عليه ووجهه أنه قد تحلل من العمرة با اسمى فلا إدخال حيثاذ قرز (٧) والسمى على الوقوف الدوايل (٨) وله أن يأكل من البدنة لا من الشاة لأنها عن ذنب اله وشلى (٩) هذا بناء على أن السوق نسك بجبر بالدم كما ذكره ع وط وسيأتي والصحيح أنه شرط.فلا يازمه حكم القرائ إلا به اه صحيرى فلا يكون اللبس إلا بين الافراد والتعتبع على المذهب فاذا كان كـذلك فالواجب عليه أن يطوف ويمسعى ولا يحلق ولا يفصر لجوازكونه مفرداً ويلزمه دمان دم التمتم ﴿١﴾ ودم لترك الحلق والتقصير اهشر ح فتح ﴿١﴾ وقيل لا دم لجواز كونه مفرداً وم يمحقق منه احرام بالممرة والأصل براءة الذمة اه تذكرة (١٠) شكل عليه ووجهه انأعمال العمرة لا تجبر بالدم لمكن يقال مع اللبس قد سقط عنه الحلق والتقصير والدم اه غيث (١١) قال الفقيمة ف وابجـاب الدمين فيه نظر لأن الأصل براءة الذمة ومن أصلهم أن لا تحويل على من عليه الحق اه ح بحر لبس من باب التحويل على من عليه الحق فلا بازمه على قول الحادي عليلم إلا دم واحد لأن اللبس بين حجة وعمرة فيكمل العمرة ويحرم للحج مشروطًا ولا يلزم دم لجواز كُونه مفرداً ولم يتحقق منه احرام بالممرة والأصل براءة الذمة اله تذكرة (﴿) يَأْتَى عِما مشروطين يَمُول

إحرامه فا فعله بما يوجب دمالزمه دمان وما يوجب صيام يوم يلزمه صيام يو مين وما يوجب صدقة يلزمه صيام يو مين وما يوجب صدقة يلزمه صدقان إذا ارتكب شيئاً من ذلك (قبل كال السمى (۱) الأول) فأما بعده فلايتننى عليه شيءمن ذلك و إعايشي عليه ذلك قبل كال السمى الأول لجواز كونه قارنا (۱) ويجزيه للفرض (۱) ماالنيس نوعه) أي إذا تيقن أنه نوى حجة الاسلام لكن النبس عليه هل جمله قارنا (۱) أو يمتما أو مفرداً فالنبس نوعه لاعينه فأنه يفعل في أعيال الحجماتة لمهم ماالنبس (بالنفل والنبذر) مثال الالتباس بالنفر أن يكون ناذرا محجة ألاسلام ماالنبس (بالنفل والنبذر) مثال الالتباس بالنفر أن يكون ناذرا محجة فلحرم والنبس عليه هل نوى النفر أم حجة الاسلام (الالتباس بالنفل أن ينسى ما عقد إمرامه عليه هل نوريضة أم نافلة فأنه في هاتين الصورتين لا يعزيه (۱) عن فريضة الاسلام والنفر مما فقال أبو جعفر (۱) والبستى يعزيه لهما (۱) وقال م بافله يعزيه لحجة الاسلام والنفر مما فقال أبو جعفر (۱) أمالو والمالفرض وعليه نفرو حجة الاسلام والنفرة فانه نصرف الى حجة الاسلام والنفرة فاله في المالية والمالية والله على المنفرض وعليه نفرو حجة الاسلام والنفرة فنه ينصرف الى حجة الاسلام والنفرة فنه ينصرف الى حجة الاسلام والمناه فنه ينصرف الى حجة الاسلام والمناه فنه ينصرف الى حجة الاسلام والمناه في المناه في المالية والمالية والمالية والمناه في حجة الاسلام والمناه في المناه في المناه

في الأول منهما هذا عن الفران إن كنت قارنا وإن لم كن قارنا فهوعن التمتع ويقول في التاني هذاعن السوق إن كنتئارنا و إن لمأكن تارنافيو عن الحلق والتقصير اهلمة (١) يعنى سعىالعمرة (٢) وفيه نظر لأن الأصل راءة الذمة ومن أصولهما نه لا تحويل على من عليه الحق اه بيان قرز (٣) مر يد بالقرض ما فرضه الله تمالى لا النذر المطلق فيؤ ديه كما أوجيهالله تعالى (٤) ينظرما أراد بقوله تعتماً هناوفي الأولىوظاهره انها عمرة النتم وقد صرح به في الأولى لكن يقال كيف إذا تيقن أنه فوى عن حجة الاسلام ينظر ولفظ ح لا لبس في الثتم إذ قداً حرمها لحج والحرم بسمرة التمتع ليس تنحر ماللحتجو قيل يستقم حيث قد فعل العمرة في أشهر الحبج ثم أحرم بالحج والتبس هل نوىالعمرة فتكون تبمعاً أوتوى الافرادفا لكلام حينئذ مستفم (a) مع السوق أوالتبس عما ساقه (٥) عند ع و ط (٦) يعنى فانه لا ينو به عن أحدها بل يستمر فى الذى أحرم به في علم الله ثم يأتي في العام القابل بالباقي عليه في علم الله تعالى وقد سقط عنه جميعا اه ح لي قرز وظاهر الأرْخلافهومثله في ح المحيرسي (٧) بل يجز يه فىالأولى كا في ح لى قرز (٨) فيستمر في هذهالى هو فيها ويجب عليه أن يأتي بحجة الاسلام فيالعام القابل حسبالاستطاعة اه حثيث (ﻫ) ولا عن نذر قرز (٩) قوى حثيث وهشا يخ نمار (١٠) يعنى و يرفض أحدهما اه ن (١١) ويضمه على حجةً أوعمرة فلا غيرهما اهن وكب و ح لى وقبل يلزمه أر بع حجج (٥) وقال في الأز ومن أحرم بحجتين أوعمرتين استمر في أحدهما ورفض الأخرى ما الفرق بين الطرفين الجواب أن في الطرف الأول واجب قبل الإحرام والحم بين الواجبين بنية واحدة لايصح فلايصح منه التخصيص ولايصح عنأحدهما ويصح احرامه على عمرة كمن أحصر لأنه تعذر عليه المضى في ذلك بخـــلاف الآخر والجمــع بينهما صحبح

وقال مولانا عليه السلام ﴾ وفيه نظر (۱) (ومن أحرم بحجتين (۲) أى نوى احرامه بحجتين (او عمرتين أو أدخل نسكا على نسك (او عمرتين أو أدخل نسكا على نسك (المحتلق المحتلق المحتلق المحتلق المحتلق المحتلق وهو أن يبتديء الاحرام بعمرة ثم يهل بحجة أو عمرة غير التى نواها قوله (استمر فى أحدهما) يسنى حيث أحرم بحجتين مما (ورفض الآخر (۵) أى نوى بقلبه رفض واحد منهما (و) مارفضه (أداه

لقوله تعانى أوفوا بالعقود فصبح الجم بينهما بنيسة واحدة وانمى المتعذر أداهما معآ لاعقدهما وتعذر المضى لا يمنع الانتقاد كالمحصر إذا أحرم بنسك لزم ماأحرم له فتعســذر المضى لايمنع من اللزوم والله أعلم أه عبد القادر الذماري رحه الله (١) وجه النظر كونهما فرضين فيصــير كالاحرام المطلق فيضمه على ما شاء من حج أو عمرة نقلا ولا بجزيه لاَّ سهما قرز (٧) نقلا اهر لي وأما لوكان فرضاً كان كمسئلة الشرح الذي أختلف فها أمو جعفر والبسق وم باقد وأهل المذهب وقيل بل ولو ف ضاً لكن ياز مه رفض أحدها ويستمر في أحدها ولا بجزيه عن الفرضين وقد صار عرماً باحرامين فيستمر في أحدها ويأتي بالرفوض في العام الفابل أو بعد، حسب الاستطاعة والفرضان إقيان اهمامر وإنما قلنا نفلا لانه قد تقدم أنه يعمين الفرض ابتداءاً فاذا أحرم بفرضين لم يصبح أن ترفض أحدهما ويستمر في الآخريل يكون حكه حكم من أحرم إحراماً مطلقاً كما سبق بحلاف ما إذا أحرم مِما غلاكما حل عليه كلام الكتاب فأنه يستقيم اه ح لى (١٤) أو أكثر (٣) ولو فرضا على تفل وقرز (٤) يؤخذ من هــذا أن تـكرر النية والتلبية مريداً بهما الذي نواه أو لا لا يكون مدخلا نسكا على نسك (♦) والرفض يحصل بالنية وإن لم يشرع في الثاني اه بيان معني وقد تقــدم في الصيلاة أن الرفض بحصيل بالشروع في الثانية فينظر في الفرق لعله يقال قد حصل الدخول هنا بنية الإحرام بخلاف مسئلة الرفض في الصلاة أه ح لى (ه) فأن لم ترفض لم يجزه لاحدهما لمدم صلاحيته لها اه معيار و يتحلل بالطواف والسعى وكذلك لو رفض غير الدخيل كان كما لو لم برفض على القياس الجلي ويتحلل بعمرة اه معيار وقبيل يبني في الحج محصرا حتى يفعمل أحدهما في العام القابل ثم الأخرى فيا بعده أو بيمت بهدي كما يفعله المحصر اه شامي فلو مضى فى الثانية ناويا لاعمالها أي الحجة والقياس الجلي أنه لا يقع على واحدة منهما أما الأولى فللصرف عنها لمـا تقدم أن الصرف في العبادات يصم وأما الثانيــة فلا ن بقاء الاحرام الأول مانع لسك. يتى محصرا حتى يصحل منه والقياس الحني يقم عن الأولى لأن الأعمال قد صارت ممينة لهــا بالاحرام فأشبه الوديعة ونحوها بمــا لاتؤثر فيه النية وهو نظير ما تقدم في صوم معين ﴿ ١ ﴾ كصوم رمضان والفياس الحني هنا أقوى تأثيراً فكان معتمدا اه معيار لفظا ﴿١﴾ حيث صرف بعد النية نانه لا يصح الصرف بل يبتى الأول اه شرح هداية (ه) ويني السكلام إذا فسد إحرامه قبسل الرفض فالظاهر أنه يستمر فيالفاسد ويخاطب بالرفض وقذ لزمه قضاء حجتين عما أفسد والمرفوض بعد

لوقته (۱) فلوكازالرفوض حجة أداها في العام المستقبل أو بمده حسب الاستطاعة واذكان الملوض عمرة اداها بمد عام الأولى ولا ينتظر العام القابل وا عا ينتظر خروج أيام التشريق المرفوض عمرة اداها بمد عام الأولى ولا ينتظر العام القابل وا عا ينتظر خروج أيام التشريق فان قضى فيها فقيل ف يصح وعليه دم (۱) وأماحيث أدخل سكا على نسك فانه يستمر في الأولى (۱) منها (الدخيل حجة على عمرة ولوخشى فوت الحجة أيضاً وقال ألو جمفر إذا أدخل حجة على عمرة صار قارنا (۱۰ وقال الأمير ح أنه برفض الصرة إذا خشى فوت الحجة (۱) ويكو على الوقة (دم (۱۱) لاجل الرفض (ويتنى المارة مين الدماء وبحوها (۱) قبل أن ينوى الرفض وجب مثنى فيجب دمان حيث يجب صدقة وذلك لأنه قبل الرفض عاقد الاحرام واحداً الرفض فلا ينثنى لانه قد صار الاحرام واحداً

فى تمداد محظوراتالاحرام ومايلزم فى كل واحد من أنواعها (ومحظوراته (۱۰۰ أنواع أربية الأول (مهما الرفث) والمراد به هنا السيسكلام الفاحش (۱۱۱) (والفسوق)

التساد فيكون أربعا قرز فلو حصر قبل الرفض فلطه يصبح تمطله جدين ثم تفضهما حيما أما لو أحصر مضاو هياقية فيخرج عنها بالهدى بعد رفض أحدهما وهما ثمل لم يلزمه إلا التي رفضها وأما التي أحصر عنها وهياقية فيخرج عنها بالهدى قال المتنى بل يلزمه قضاها أيضاً كما في الحصر فيشرح الاز وقواه الشامي (١) باحرام جديد اه بيان لفظا (٧) للاساءة (٣) وتجزيه عن حجة الاسلام وقبل لا تجزيه اه مي (٤) فلواللتيس اللحيل مع استواه للوع كصبتين أو عربين برفض الدخيل في علم اقد ويستمر في الثاني ويأتي بالمرفوض في وقعه ومع اختلاف النوع كحجة على عمرة أو العكس فالى في التمتح بوفضهما معا لتعذر المضى في أعملها وعدم التخصيص ويحطل من إحرامه بصدة ثم يقضيهما في وقتهما اه حلى لفظا (٥) لأن السوق ترفض المدرة إذا خشيت القوات وقبل أنه السبب هنا بخلاف المتحتمة والقارنة (٧) ويعدد بصد المرفضاه بحروبيان فل أحربة ربع عمر لزمة أربة دماء دماً للاساءة و الانتخالر فض وثلائة إذا فعل في المما المنافق (١) وقد محما بعضهم قال المرفوضاه بحروبيان فل أحربة وبعد وتعادد اله حلى (٥) المسدقات (١٠) وقد محما بعضهم قال أيام التشريق اه بحقق (٨) والمراد يتنفي فعاعدا اه حلى (٥) الصدقات (١٠) وقد محما بعضهم قال

> جاع وظلم بل جدال ياطل ه وكحل وتزين وليس معمقرا وحلق وتقمير ودمن مطيب ه حلى سراويل وليس محردا وشم رياحين وطيب ولمسه ه وخفب وتقبيل وأكل مزعفرا وقمل وأشجار وصيد وأكله ه وإفزاعه مم تطع جلد مؤثرا وقمل الأظفار وتكفين رأسه ه كذا وجهاتم الخيطات قاحصرا

(١١) والمراد به هنا الكلام الفاحش وفى غـير هنا الوطء لقوله تعالى أحل لـكم ليسلة الصيام الرفث

كالظلم (1) والتمدى والتكبر (1) والتجبر (والجدال) بالباطل فاما بالحق فان كان مع المخالف لا رشاده (1) جاز لالقصد الترفع والمباهاة (1) (والتزيين بالسكحل (٥) ونحوه) من الادهان (١) التي فيها زينة (ولبس ثياب الزينة) كالحرير والحلى ف حق المرأة عندناوا لمصفر (١) والمزعف والمورس وكذلك في حق الرجل لكن المحرم وغيره سواهومن ذلك خاتم النهب لاالفضة (١) ولا الثياب البيض والسود (١) في حق الرجال والنساء جيماً وأجازش المرأة الحرير والحلى وزيد بن على والناصر المورس والمزعف (وعقد (١٠) النكاح) وهوأن يتزوج المحرم أو يزوج غيره فانه

غير الفذف (١) لنفسمه وللفير والسكير أن يتقد أنه يستحق من التعظم فوق ما يستطيعه النسير مما لايعلم من استحقاقه الاهانة (٧) والتسكير أن ينظم الى هذا فعل أو ُ أُول والتجسر-هو الحكم بالباطل خبطا وجزافا وهومنهي عن المحسرم وغيره لكنه في المحرم آكد لأنه مال طاعة فلا يلبسها معصبية ولأن الله قد خصب بالذكر ولان التبكير أن يصلم الحق فيسفهه والتجبر أن يسلم حق الله فيؤ تر حق نفسمه وقال في السكشاف الجبار الذي يفعل مايري من الضرب والفتل ولا ينظرُ في العواقب ولا يندفع بالتي هي أحسن وقيل المتعظم هو الذي لا يتواضع لا مرالله تعالى (٣) قال في قواعد الاحكام شرط جوازه المناظرة أن يقصد كل واحد منهما إرشاد صاحب الى مامعه فان قصد السلوعليه والظهور أثم ويزدادالاثم اذا كان يظهر السخرية والضحك فيسكون في ذلك سخرية على المؤمنين والأولى أن لايناظر من هذا عاله لأنك تعرضه للا ثم قلت وإذا رأى الانسان رجلا متفقها متبجحا بالصلر مدعياً لأكثر تمها عنده فلا بأس بايراد مايمنعه ويسكسر نفسه كما ورد عرم بعض السلف في السؤال عن عملة سليان أذكر أم أنتي لأن ذلك أبلغ في الرجاره من أن ينهاه الناهي عن ذلك لأنه اذا نهاه عمر هذا حاله شمخ بأهه وسيفر من الناهي ووجه لنفسيه تأويلات كاذبة فسأ ذكرناه يحكون أقرب الى انزجاره من آبيه والإعمال بالنيات وإنما لسكل امرى مانوى اهفيت (١٠) ولو أو غرصدرهلا إن كان لأجل الدين مالم بحرح قلبه اله بيان وكذا في السكوا كم من باب الاعتكاف اذا كان من المسائل الاجتبادية لااذا كان من المسائل العامية جاز ولو جر حصدر موقرز (٤) فوع من الرياء (٥) الكحل ونموه وينقسم الى ثلاثة أقسام التوتوى ونموه جائز بالآثفاق والمطيب محرم والكحل الاســود والذي لاطيب فيه مختلف فيه فللذهب التحريم قرز ولا فدية اه زهور مني (٦) الدهن على ثلاثة أقسام محرم بالإنفاق وهوالطيب وجائز بالإنصاق وهومالا زينة فيه ولاطيب كالمسمن ومختلف فيه وهو الذي فيه الزينة لا الطيب كالزيت والسليط فظاهر كلام الهادي للنم وقال المرتضى أنه جائز اه زهور يقال اذا القضى العرف أن السمن زينة كما هوعادة أكثر الفبائل حرم اه هامش تكبل (٧) قال في التذكرة والبيان وتجب القدية في المزعفر وألمورس ولعله حيث اقعصل الى جسسده شيء قرز لأنه طيب (*) ولا فدية (٨) والعقيق (٩) والاخضر والازرق (١٠) ولا يخطب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لاينكح ولا ينكح ولا يخطب أخرجه مسلم وقيل تصح الخطبة ونكره وهوظاهر

عظور ولوكان المنزوج غيرمرم فان فعل عالمًا (١) بالتحريم بطل النكاح وجاهلا فسدوقال

أبوح بل مجوزله ذلك (لاالشهادة (٢٠) والرجمة (٢٠) فأنهما يجوزان للمحرم عندنا خلافًا للامامي (*) في الشهادة وابن حنبل في الرجمة (ولاتوجب)هذهالمحظورات كلهاعلى فاعلما (الا الاتم) ولافدية عليه (و) الثاني (منها الوطه (٥) ومقدماته) من لس (١) أو تقييل لشهرة فذلك محظور إجاعاً ويكره اللس من غير ضرورة ولولم تقارنه شهوة وكذلك المضاحمة لأنه لا يأمن مضامة الشهوة (٥) تجب الكفارة في هذه الأمور فيجب (في الامناء (٩) والوطء مدنة) يمني إذا كان الأمناء لشهوة في يقضة وسواء كان عن تقبيل أو لمس أو نظر أو تفكر وسواء وقع مع الوطه إنزال أم لاوفي أي فرج كان وسواء الرجل والمرأة (وفي الامذاء أو مافي حَكَّمَه بقرة) والذي في حكمه صورتان أحدهما حيث لمس أو قبل ثم بعد ساعة أمني لكنه خرج بندير (١) شهوة وغلب في ظنه أن المستدعي غروجه ذلك الازهار (*)ويعتبر إحلال الولى حال عقده أوعقدوكيلهأو الجازتهلا حال نوكيله اله بيان بلفظه من النكاح وبشترط فيالنكاح حال العدأن تسكون الزوجة والزوج حلالان وكذاعندا لاجازة ويشترط أن يَكُونَ الناقد حلالا مطلقا له ولاية أم لا ولوعقد الفضولي حال احرام الولى وأجاز بعد أن فك الاحرام صح اه بحر قرز وبيان ولا يقــال إنه لا يصح من الولى فعله فــكـذلك لا تصح الاجازة منه لات ذلك فارض يزول اله بستان (١) لعله أراد بالعلم علم الزوج أو الزوجة لإعلم المزوج إلا أن يكون غير الزوج والزوجة ولى الصنير منهما فـكذلك (٧) إذا شهد على حلال لا أذا شهد على عرم فمعظور وقرز (٣) ولو بعقد لأنها إمساك لانكاح ولم يرد النهى إلا فى النكاح(٤)والاصطخري (ه) فيصالعه (ه) وأقلهماتوجبالنسل وهوتواري الحشفةولوملفوة بخرقة وتسكور القدية بتكررالذع والايلاج ولو في مجلس واحد وسواء كان الوطء في نوم أو يقظة لمكنه في النوم على الفاعل بالنمائم اه ح أي لفظا وقال في الشفاء لاتسكرر بسكرره مالم يمخلل الاخراج (٥) والمراد بالوطء غيرالمسد نحو أن يكون بعد الرمي وقبل طواف الزيارة فأما المقسد ففدية على الترتيب اله صميتري وأماما لزم من الدماء بالامني والامذي فسواء كان قبل الرمي أو بعده اه تذكرة معني (٣) ولاثبيء في التعدمات من التقبيل واللمس لشهوة إلا الاتم اهر لى لفظا (٧) أي انضام الشهوة عند اللمس (٨) وتدخل مقدمات الوطء كتحرك الساكن في فدية الوطء وهل يدخل الامنى و الامذى المقدم على الوطء ف فديته ينظر اه حلى لفظا قبل أما الامذى فلا يدخل إذفيه كفارته وأما الامني فيدخل سواءكان قبل الوطء أو بعده قرز أما قبل الوطء فينظر فالأولى أنه لا يدخل كالامذي اه ع حيد (*) لشهوة (٩) ولا يجب عليه غسل لأنه لم يحصل مع اللس اضطراب البدن اله مفتى وقيل يجب النسل إذ قمد حصلت الشهوة عند اللمس لأن الشهوة لايشترط اقترانها بالني اللسس والصورة الثانية حيث استمع من زوجتة (1) يظاهر الفرج (2) وأوائل باطنه (2) ولم يولج فان له حكما أغلظ من تحرك الساحين (1) وأخف من الوطه الكامل فيلزم بقرة هقال عليه السلام ولم أقف في همذا المسألة (0) على نص لأصحابنا لسكن (1) القياس يقتضيها فذكر ناها لذلك (وفي تحرك (2) الساكن) إذا تحرك لأجل شهوة عن المن أو تقبيل أونظر وقال عليه السلام أو تقريل أساكن) إذا تحرك لأجل شهوة عن المن أو تقبيل أونظر والبقرة والشاة وجب عليه (عدلها) صوما أو إطماما (مرتبا) فيقدم الهدى ثم الصوم ثم الاطمام وهذا القول ذكره ابن أبي النجم والسيد حوالفقيه حرف قال مو لا تا عليه السلام في والصحيح ما ذكره من بافئه المذهب أن هذه الدماء لا بدلها (1) وقد أشر تا إلى ضنف القول بالبدل بقولنا قيل ثم عالمها (و) الثالث (ونها) سبعة شياء الأول (لبس الرجل الخيط (1))

(١) قاما الاستمتاع فهاعدى ذلك من سائر البدن فلعله أخف كما تحدم في الحيض و لكو نه أخف لا تجب فيه . غَرْة بل دونه وهي شَاة فقط والله أعلم اه حصيرسي لفظار المخار خلافه(٧)أوغيره قرز (٣)صوابه أوائل باطنه قرز (٤) ولاغسل هنا قرز (٥) لعله أراد بالمسئلة الذي في حكم الامني وهما الصورتان اه غيث (٢) على التغليظ (٧) ولا تشكر رالشاة بشكر رالتحرك متعبلا في مجلس واحداه لا فرق قرز اه حلى لفظا (٥) وأماتحوك ساكن الرأة فلاشيء فيه ﴿١٤ اه شكايدي وأما الخيش فلاشيء في تحرك ساكنها إلاأن يمحرك ساكناها جميعا ففيه الفدية اه صعيتري وقرز ﴿١﴾والمختار أنه تلزمها شاة كالرجل (٨)وتسكور الكفارة بتكرر الموجب ولوفى مجلس واحد اهج لي وهذاعائد إلىجيمالصورمن قوله ومنها الوطءاه شرح فتح في غير تحرك الساكن اه ع (٩) ولعل القرق بين هذا وبينالوطُّ المُفسد الذيسيَّا تيمأنه هناك خفَّف عليه بالعدول إلى البدل لـكُون الحج هناك غـــير مجزى لهو إنمــاحجه قضــاء فقط ووجب. الاستمرار في الفاسد لعموم الدليل وهو قوله تعالى وأتموا الحبج الح وهنا حجه صحيح مجز فقد غلظ عليه لعدم جواز العدول والله أعلم اه صميتري (٥) بل تبقى في ذمته بخرجها متى أيسر (١٠) لما رواه سالم عن أمن عمر عن أيه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يترك المحرم من اللبأس فقال لا يلبس القميص والبرنس ولا السراويل ولا العامة ولا ثويا مسه ورس وزعفران ولا المُفينِ إلا أن لامجد نعاين ومن لامجد نعاين فليس المُفين فليقطعهما حتى يـكونا أسفل من الـكعبين اه أنوار وصعيتري وح بحر يعني كعب الشراك اه بيان قبل ح وصفة القطع أن يزيل جميع ما على الكف إذ هو غيط أه زهور حتى يصبر كالنمل العربي (٥) يؤخذ من قوله آبس أنه لو أدخلٌ بده في كبس أو فى كم النبر أو وضع الفلنسوة على يده كما يوضع على الرأس انه لاقدية إذلا يسمىلابساً قرز هــذا هو للفهوم من قوله ليس والذي يذكره الوالد خفظه الله حفظاً من مشــايحه أن ذلك يوجب الفدية وهذا هو الذي قوى للمذهب له ح لى (۞) لا المرأة والحنثي اه بيان وقال المتوكل على الله انه

(۱) والسد أو بإيوالقلنسوة والخف (۲) والجورب (۲) وكل مخيط عن تفصيل و تقطيع فانه محظور للرجدل فاذا ليسه أوجب الأثم إن تعمد لبسه لغير ضرورة وتوجب الفندة (مطلقا) سواء ليسه عامداً أم ناسيا لمذر أم لنير عصفر (إلا) إن يابس الخيط كا يلبس الثه ب وَهُو أَن يصطلي به(اصطلاء (*))نحو أن يرتدي بالقميص أو بالسراويل منكوسا أم نسى () كونه عرماً أوجهل تحريم لبس الخيط فلبسه ثم ذكر التحريم (شقه ()) وأخرجه من ناحية رجليه ولا يخرجه من رأسه إذا كانت الفقرة صيقة لا يمكن احراج رأسه ٣٠ الا بتنطيته وقال أنوح و ش مخرجه من رأسه ولا يشقه لأن فيه إضاعة مال (٨) (وعليه دم (٢٦) ذكره احمدين يحيى وأبوع وهو الذي اختاره أصحابنا وقال الهـادي والشافعي لادم (١٠٠ عليه ومثله عن الناصر والمنصور بالله (و) الثاني من هذا النوع (تغطية رأسه (١١١) أى رأس الرجل لأن إحرامه في رأسه عندنا وقال أبوح وك في رأسه ووجهه (و) تنطية (وجه ^(۱۷) المرأة) لأن إحرامها في وجهها فتغطيتهما (بلى مباشر^(۱۲)) لهما محظور سواءكان النطاء لباسا كالقلنسوة للرجل والنقاب (١٤٥ والبرقع للمرأة أو غير لباس كالظلة إذا باشرت الرأس اوالثوب إذا رفع ليستظل به فباشر الرأس فاما إذا غطا الرأس والوجه بشيء لايباشرهما أي لا عاسهما كالحَيمة المرتفعة (١٠٠ وتحو أن تعم المرأه ثم ترسسل النقاب من عر عليها!ترجيحاً لجانبالحظر فانالبست.فلا فديةعليها (a)وقوله المخيطوهوماكان عن تفصيلو تقطيم لالمحبط وفيالبحر والبكواك المحيط بالحاء المهملةسواء كان يخياطةأو نسج أوالصاقاه حلىقرزولعة اذا كان سمى لسأقرز (*)إذاغطي عضواً أوا كثروقيل وإنقارة ز (١) أو ما في حكمه كالدرع(٢) إلى نصف الساق (٣) إلى فوق الركبة (٤) في العبارة تسامح لأن الاصطلاء لغة الاستدفاء بالنار أه نمازي (٥) عبارة التنج فان فعل ليمم الناسي والعامد (٦) وجويا ما لم بجيحف قرز وقيل ولو اجتحف (٧) فأن أخ حه وغطي رأسه فلا فدية إذا كان في مجلس واحد قرز (٨) صوابه فدية لبدخل التخبير مني في الصوم والإطعام قرز (٩) قلنا فعله صلى اقد عليه وآله وسلر لصيانة العبادة (١٠) إذ مع النسيان رفر عليه الخطاء اه بحر (١١) أو شيئاً منه اه أنمار قرز ما يين أثَّره فى التخاطب اه زهور (۞) ومن جملته الأَذنين وقسد تقدم في الوضوء قرز (١٢) والحنثي يغطى رأسه ويكشف وجهــه ولا بلزم الدم الالمجموعهما اه ن أو يعضهما اه بستان لجواز انه عورة اه بحر وفي الحفيظ وجوب الكشف لها جميعاً قرز (ه) إلا أن يخشى الوقوع في المحظور أو يفتن بها جازنلك اه هاجري ويلزمها الفدية قرز (ه) ولو أمة اه ن قرز أو بعضه (١٣) مستقر قدر تسبيحة اه بيان وقيل ولولم يستقر اهكواكب (١٤) النقاب ثوب غليظ فيه نقسابان للعينين والبرقع ثوب رقيق تنظر المرأة من خلقه (١٥) والسقف

نوق العامة على وجه لا يس النقاب الوجه فأن ذلك جائز ولا فدية فيه قوله (غالبا (۱) احتراز من تنطية الرأس والوجه باليدين عند النسل (۱) والتنشي (۱) ومن الحمل (¹⁾ وعوه إذا مس الرأس قبل س فان ارتفع بارتفاعه فهو تنظيم و (۱) وقال مولا ناعليه السلام اوفيه نظر (و) الثالث (العاس (۱۱ العليب) في للا يجوز (۱۷ شمه و لو كان في دؤى ولامسه اذا كان بنفصل (۱۵ رحمه و الإجاز (۱۰ وله من و قت حله ومنسسه الرياحين (۱۱ و محموه ولا يأكل طمامام زغفر الإ ما اذهبت الناري محمولا يلبس ثوبا مبخر الا۱۱ هقال عليه السلام وقد دخلت هذه الأشياء في قولنا والهاس العليب وقال في شرح الابانة والانتصار يجوز شم العليب ما إستعمله (و) الرابع (أكل صيد (۱۱) البر) فقط سواء اصطاده هو أم محرم شم العليب ما إستعمله (و) الرابع (أكل صيد (۱۱) المهر)

(١) المقرر في غالبًا أنه يعني مالم يستقر قدرتسبيحة إلافي المحمل فلايعني استقر أمملا اه ح لى معني قرز (٧) ولاينغمس قان انسمس لزم قرز سواء استقر أمها قرز (۞) وعندنوهه واضطجاعه ويعني عماتنطي منه بالأرض قال ص بالله أو بثويه حال فومه كاذا انتبه رفعه ولاشيء عليه اه بيان وقيل انه يلزمه كالتاسي اه هبل (ه) قبل ح و كذا يعني اذا رقدا لمحرم على شقرأسه اذا لصقرأسه على حائط اهزهرة لفظاو كذا اذا وضميده ﴿١﴾ تحتما كانت الأرض تغطيه فلاتجب فيه الفدية اه بيان معنى أو وسادة تحتر أسه فلايضر قرز ﴿١﴾ ووجهه انه لا يسمى تغطية لا فنة ولا شرعا اه شرح ذويد (٣)والحك (٤)وفي حلى أماتفطية الرأس بالمحمل ونحوه فالذى بذكره الوالد حفظا عن مشايخه انه تنطية مطلقا ارتضرأمها استقر أمملا اهمرني لفظا قرز (٥) يسنى بل تــكون تغطيته محظورة سواءار لهم أم لا (٦) قال فيالبَحر ولو ذهبت حاسة الشمر لم تسقط القدية بذلك إذقد استعمله (ع) فرع ومن لطخه غيره أو بأمر حلال اله عامر بطيب ألقاه عن تسبه فوراً والفدية على من لطخه به ﴿١﴾ وانأ لتتماريم عليه ازاله عن نفسه فوراً ولاشيء عليه وانتراخا في إزالته لزمته الفدية وان لم يمكنه إزالته عنه إلا بالماء وهو يحتاج للوضوءازالهبه وتيمم ﴿١﴾حيث لم يفرط في حفظ نفسه اهرح بحر فان فرط تعددت (٧) وحيث يتعمد الشم يأثم ولا شيء عليه اه ن قرز وانمها تجب القدية حيث لمس الطيب بحيث تعلق ربحه قرز (٨) أي يعلق (٩) ويجوز له يبعالطيب وحمله في قواريره ونحوها اله رياض (١٠) والرياحين على ثلاثة أضَّرب الأول يصلق بفعله الفدية والاثم وهو الذي اذا يبس كان طيباً كالورد والوالة والبنفسج والسكاذي والصندل والشاني محرم شمه ولا فعدية فيه وهو الريحان الأبيض والأسود والثالث الاتم ولا فدية وهو الشذاب والحزام والبردق ش والمعتران وهوالنبيراء ونُمُونَكُ من الرياحين التي لاتوجب الفيدية ولا الاثم اهتام قرز (٣) ليك لا فدية فيه لشبهه بالفاكهة اهـ ان (١١) يعنى بالعود وتحوه لا بالمـايعة واللبان والجاوى ونحوها اه ذهور قرز (١٧) و لعله توجب أكل الصديد الفدية ولوكان محرما لغير الاحرام كا أن يكون الصنبيد ميتـة أو كان مما يصـداد ولا يحل أكله كالفهد ونحـوه وقد أشــار اليه في البحر الهــــر ل غيره أم حلال له أم لتيره فأ كله عظور في ذلك عندنا وقال أبوح اذا اصطاده حلال جازاً كله وقال ش يعبوز إذا صيد لنبيره (و) كل هذه الأشياء تعب (فيها) أى في كل واحد منها (الفدية) وهي إحدى ثلاثة أشياء تعبير بينها (شاة (٢٠) ينحرها للمساكين (أو) إطهام ٢٠ سنة مساكين (أوصوم ثلاث) متوالية قيل ع (٢٠ أو متفرقة فلي هذه فعل أجزأه وسواه فعل شيئا من تلك الأمور لمذرأم لفسيير عذر وسواء طال لبسه للمغيط أم لم يعلل (١٠ وسواه كان المخيط قيصا أو فرواً قطنا أم صوفاً أم حريرا وقال في الكافى عن أصابنا وح أن التخيير ثابت في الفدية إذا لم يتمرد (٥٠ فلو تحرد (٢٠) لم يحب الدم ثم المعلم واختياره في الا تتصار وقال مولا ناعليه السلام والمذهب خيلاف ذلك وهو أنه غير من غير فرق (وكذلك) تهجب الفدية (ف خضب كل (٢٠) الاسام) من الدين

(ﻫ) وكذا لبنه وسمنه والمسل والبيض:كرمعنا. فيالبيان قلت.ممنى كلامالبحرما كان جزء منه حقيقة كجلده أومتصلابه أويؤول اليه كبيضه حرمعليه الانتفاعيه إلااللبن والسمن والعسل والحرير بعدا قصاله فليس بصيد فلايحرم وقدضعف كلامالبيان إه مفتى ولا فدية فيه وكذا الصوف اه ح لى قرز (﴿) ويدخل فيه الجراد والشظاء والبيض اهقرز(*) وسواء كان مأكول أمني مأكولالاصيد البحر فهو حلال قرز (*) وأقله مايفطر العسائم قرز (١) أوعشر بدنة أوسبع بقرة قرز (۞) بسن الأضحية اهـ لى لفظا (٧) والمراد بالاطعاماً بناوردف الحيم فهوالتمليك قرز ولا تجزى الا باحة (١٥) و يجزى وفي واحداه نو تجزى مالقيمة إبداء قرز (*) نصف صاعمن بر وصاع من غيره كما يأتي في المكفارة اله وقيل من أي جنس و قدور د الحبر ثلاثة أصواع من التمرف خبر كمب بن عبرة اه زهور ولفظ ح وكان القياس ان عدل الشاة اطمام عشرة أوصوم عشرة إلاانه خاص في هذا الموضع أن ثلاثا بجزي مع الشاة يخلاف ماسياً تي انشاء الله تعالى غير كعب من عجر مني تعسير قوله تعالى نقدية من ضياماً وصدقة أو نسك فأحره بذلك روي إنه صلى الله عليه و آله وسلم مر بكعب والفعل يتناثر من رأسه فقال اذاك هوام رأسك فقال نعر قال احلق رأسك و اذع شاة أوصم ثلاثة أيام أو اطعرستة مساكين ثلاثة أصواع من تمروفي رواية من بر (٣) وصدره في البحر للمذهب وهو ظاهر الاز (٤) خلاف لاح فلا يجب عنده إلا اذا ليسه يوما كاملا (٥) أي يتعمد (٦) أي ارتبك فعلا محظور النبر عذر (٧) ما لهذا ملا يغيره لأنه طيب وزينة ففي خضاب اليدين والرجلين فدية واحدة اله لا اللحية والرأس والبدن فلاشيء فيهذكر مالامام عزالدين قرز (٥) وأماالمحضب بالسواد كما يعتاده النساء فهل هو كالحناء اهر على عن الذويد انه لاخضاب طيب ولا زينة إلا بالحناء قرز (ﻫ) وانمــا لزم المحضاب وهو زينة دون ليس الحلي لأن المحضاب زينة متعملة بالبدن اه صعيترى بخلاف لبس الحلي قهو وان كان زينة فهو غير متصــل بالبدن (æ) في عبلس لافي عبالس فأربع قدى والرحلين وهذا هو الخامس (أو تقصيرها (١) أي أو تقصير كل اظفار أصابع اليـــــدين والرجاين وهذاهوالسادس أوخضاب (أو) تقصير في (خس ٧٧)منها) فتى خضب أو قصر خس أصابع ولوكانت متفرقة في اليدين والرجلين لزمه الفدية وقال أبو حوف أعا تجسالفدية إذا كانت من عضو واحد لامن عضوين أو أكثر فلكل ظفر صدقة السابر قوله (و) تجب الفدية أيضا (في إزالة ^(۱) سن أو شعر) منأيجسد المحرم (أوبشر ^(۱)) وسواء ازالها (منه) أي من جسده بنفسه (أو) ازالها (من) جسدانسان (عرم (١٠) غيره)فانه تلزمه الفديةوسواء كان ذلك (٢) النير طايما (١) أم مكرها (١) وأعارت في الشعر والبشر بشرط أن يكون الذي أزاله منهما (يبين أثره في)حال (التخاطب (١٠٠) من غير تكلف وقال ش تجب الفدية في ثلاث شعرات من الرأس وقال أبوح يعب النم في ربعه فامالو أزالها حلال من عمرم لزمت الحلال في الاصح (و) تجب (فعادون ذلك^(١١))من السن والشمر والبشر المتاد وهو مايين أثره في التخاطب ولفظ البيان مسئلة ويعتبر في تغلم الأظفار بالمعتاد (٧) أو قص نصف عشره أوربع عشره وجب دم كما في الخطاب على قول الفقيه س اه بيان لفظاً من فصل موجبات العدية وعلى ظاهر الشرح واللمع يجب صاعان ونصف وهو الأصح المذهب اه هامش بيان (a) أو قدرها من البدن اله القاض منصور المحاوى و المتار خلافه قرز (*) وحكم الأصبع الزائدة حكم الأُصلية حيث بجب غسلها في الوضوء خضا وتفصيرا اه ينظر وقبل لا شيء إلا على قول من يمول البدن أه وكذلك اليد الزائدة قرز (٣) خلافهما في التقصير (٤) وإذا قلع جميع الأسنان دفعة واحدة لزم دم واحد فقط اه تعلق لم إذا كان في مجلس واحد ولم يعظل الاخراج قرز (٥) (كائدة) لو زلق أو سقط فأزال شعراً أو بشراً فلا شيء عليــه إن لم يتعمد وسار السير المعاد قرز والفظ المعيار فرع وعلم مما تقدم أن شعره وظفره وسائر حسده في حكم الأماة كالوديمة الح (٦) ولمو بعد أن فسد الاحرام اه حر لي (٥) وأما لو أزال محرم من حلال فلا شيء عليه (ﻫ) حياً أو ميتًا (٧) يقال لو جني المحرم جنايات توجب القصاص هل يقتص منه وتجب العدية أم لا الظاهر أنها لا تحب القدية ﴿١﴾ لئلا بجسم عليه غرمان في ماله و بدئه وقد صرحوا بذلك في المحرمة إذا وطُّها. أجنى على وجه نوجب الحد اله املاء شامى ﴿١﴾ وقبيل بلزم لأنَّهما سدان مختلفان (٨) وتلزمه الفدية ولفظ النيث وقال السيدح والفقيه حريارم كل واحد منها فدية لأنرحق الله يمكررككفارة قتل الخطأ قرز (٩) ولا شيء عليه بني له فعل أم لا اه غيث معنى أما حيث بني له فعل فلطه يلزمه لأن حق الله يتكرراه (١٠) راجع إلى النسر والنشر وأما النين فجييمه إنه وهو ظاهر شرح الاز وفي التتح وشرحه إذا كأن بين أثره في الصَّاطب وهو عَلَاهِ الاز وشرحه في قوله وفياً دُون ذلك قال في الشرخ من السن والشفر والبشر قرز (*) مع القرب المعاد إه (١١) وهو مألا يبين أثره بتكليف اه هداية

(وعن كل أصبع)خضبها أو قصّر ظفرها(١)(صدقة) والصدقة نصف صاع وفي الأُصيمن صدقتان وفى الثلاث ثلاث وفى الأربع أربع فتى كملت خسالزمت الفديةولو كانت متفرقة (و) تحب (فها دونهما ^{(٢٢} حصته)أي يجب في إزالة دون ما يوجب الصدقة من الشعر والبشر والسن نحو أن يزيل ^{٣)} أربع عشرات أو نحو ذلك وفى خضب بعض الأصابع حصته من الصدقة ويعتبر في الاصابع بالمساحة ^(٢) فني نصفها نصف صدقة وفي ثلثها ثلث صدقة ونحو ذلكو في الشعر والبشر على حسب مابري وقدف إمد أن في الشعر قما ، الكف^(٥) من الطمام (ولاتتضاعف)الفديةوالصدقة (٢٠ (بتضميف الجنس)الواحدمن هذه المحظورات (في المجلس (٧٠) فلبس المخيط جنس واحد وهو أربسة أنواع للرأس كالقلنسوة ونحوها(٨) وللبدين كالقفازين (9 ولله حلين كالخف (١٠) والجورب (١١) وللبدن كالقسص فإذالس المجرم جمعيا (١) و مجزىء دم ولوكان قيمته أقل من قيمة الصدقة (٧) أي دون الدون ودون الأصبح اله نجري (٣) قال في الوابل يجب في الأربع ملء الكف من الطعام (٤) والفرق بين هذا وبين ما سأتى في الديات أنه اعتبر هنا بالمساحة وفي الديات بالمفاصل أن الحضاب هنا زينة فاعتبر المساحة مخلاف الديات فعي مقادير معلومة فوقف على التقدير ﴿ هُ وَهُور ﴿ هُ ﴾ أو تمرَّه () ينظر ماأراد بقوله والصدقة وذلك لأن الصدقة على الفرادها لا يتصور فمها تضاعف لأنه في الحلضاب إن زاد على غير الأول لزمته ولو في مجلس و آحد وإن زاد فوق الأوَّل ولم يُحضب زائداً على الأول لم يلزمه شيء ولو في مجالس وإن نزعه بالكلية ثمفعل غيره لزمه قيه ولو في مجلس واحد اه ع مفتى قرز (ﻫ) مثال عدم التضعيف في الصدقة أن يُحْضِب أصِمِين أو ثلاثا و نريله من بعضهن أو من أكثر أو من واحدة ثم برده فانها لانتضاعف الصدقة وأماتضاعف الصدقة فلا يتصور وقيل يتصور حيث خضب أصبعه وأزاله من بعضها وردها أو خضب أصبعين وأزاله مرس أحدها فقط ورده البها وسيأتى نظيره في نرَع اللباس ونحوه اه محقق أما فى الحضاب فلا يتصور قرز (٧) لأن كل مجلس كمل فيــه خس أصابع وجب دم وكذا ما اجتمعت فيه خس ولو في مجالس وما أضيف منه بطل باقيه نجو أن يقصر أو يخضب ثلاثاً ثم أربعاً ثم حساً فيضيف اثنتين من الأربع إلى الثلاث فيجب دم و بطل باقي الأربع وكذى أربع ثم خمس ثم أربع فني الخمس دم وفي الباقي دم فقط ونحوء هذا إذا كان في عجالس لا إذا كان في مجلس واحد فدّم واحد فلو قصر ثلاثاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً وجب دم وثلاث صدقات ما نم يتخلل التكفير اه شرح نجري قرز (*) وكذى إذا ليس قميصا أو نحوه ثم أخرج القدية ثم استمر في اللباس فأنها تلزم قدية أخرى لأبجل الاستمر ار ذكر معنى ذلك في الوابل وقيل لايتكرر وقد ذكره النجري (٨) العامة والبرنس ﴿١﴾ والطرطر قال الامام ي وهو عمامة طويلة يلبسها أهل العبادة والزهاد في صدر الاسلام ﴿١﴾ وهو الذي يستظل به من الشمس (٩) وهو شيء يعمل البدين يحشى قطنا و يكون له ازرار نزرر على الساعد من البرد تلبسه النساء في أيديهن ذكره في الصحاح أه غيث والمراد هنا إذا لبسيا الرجال اه تجري (١٠) إلى نصف الساق (١٩) إلى فوق الركبة

في مجلس واحد لم تلزمه إلافدية وَاحدة ولوطال ألجلس واستمر في لبسه في عالس عدة و مكذالو لِس شيئًا فوقشىء ومثاله في الطيب أن يتبخر (١) ويتطيب ويشم الرياحين ٢٠٠ وماأشبه ذلك فانه إذا جمه علس واحدام تتمددالفدية بتمدده وعلى الجلة فتفطية الرأس وليس (٢٠) المغيط حنس واحد والتماس الطيب على أي صفة كانجنس واحد وأكل الصيدأي صيدكان جنس وإحد خض الأصابع جنس وتقصيرها جنس آخر وازالة الشعر (1) والنشر كلاهما جنس (0) « إذال مولا ناعليه السلام، ولم أقف فيه على نص صريح إلا أن في اللمع اشارة إلى أنهما جنسان " فلما اذا فعل المحرم جنسين فصاعدا تمددت الفدية نحو أن يلبس مخيطا ثم محلق رأسه واو فعل ذلك في مجلس واحد ﴿ نَمِ ﴾ فتى فعل جنسا وكرره في مجلس واحد لم . تكرر عليه الفدية (مالم يتخلل الاخراج) للفدية ^(٧) فى المجلسةان تخلل تكررت مثالهان يقصر شاربه ثم يخرج الفسيدية في ذلك الجلس ثم يحلق رأسه فيه فانه يازمه أيضاً خلق الرأس فدية وتحو ذلك (أو) يتخلل (نزع اللباس (١٥) محمو أن يلبس المخيط ثم ينزعه في المجلس ثم يلبسه فيه فأنه يازمه فديتان (ونحوه) وهو أن يتضمنه بالطيب ثم ينسله في المجلس حتى يزول بالكلية (٢٠ ثم يتضمخ به وكذالو خضب يديه ساعة ثم زاله بالكلية (١٠) ثم خضيهما ف ذلك المجلس فان هذا كنزع اللباس فا لزم في اللباس زمفيه ، قال عليه السلام ولم أنف ف ذلك على نص ^(۱۱) لكن أصول المذهب تقتضيه (و)النوع الرابع (منها)أى من محظورات الاحرام قتل بمض الحيوان وهو نوعان أحدهما يستوى فيه الممد والحطأ (١١) والثانى يختلف الحالفيه فالأول هو (قتل (٣٦٠ القمل) فانه لايجوز للمحرم وتجب كفارة

⁽⁾ لا باللبان () ووجهه نه لا وجب إلا الأثم قرز () إغال فتخطية الرأس جنس وليس الخيط جنس الم مفتى قد قيسل إلى كانت التنظية من جنس اللباس كالمامة والفلنسوة فجنس و إن كانت من غير جنس اللباس كان يضع على رأسه أو يعه إناء أو نحو ذلك فجنسان (ع) والجسم كالمعفو الواحد اله عمر يقال في الجسم الواحد اله يقال في الجسمين كان محلى لحدمه سل فيا تقل عن المتنى أنهما كالجنسين وقد تردد الحاطى في ذلك اه من نسخة سيدنا أحد بن سعيد الحبل (ه) حيث أزالها بقمل واحد قرز (١) حيث كان أو المواجعة والمواجعة عن المتنى أنهما نزع فانها تسكر قرز (١) جيمه لا يسته (٩) جرمه وقبل رئمه اه ومثله عن المتنى (١) جرمه لالونه فلا يشترط زواله ومثله في كب (١١) بل قد ذكره في التذكرة انه يلزم فيه ما يلزم في اللباس (ه) لأن اللبس بعد الذع بمزلة اجدائه اله نجرى (١٧) في القدية لافي الاثم فلا أثم في الحيظا (١٣) وأما القمل فيجوز المحرم قتلها والقرق بينهما وبين القمل أن القمل من فضلات البدن وهو معه أمانة فلا

(مطلقا) أى سواء تتله عمداً (`` أو خطأوسواء تتله فى موضه أوغير موضه أوبأن يطرحه من ثوبه فيموت جوعاً (`` أو بغيره فان ذلك لا يجوز ويجوز له تحويله من موضه إبأن إلى موضع من جسده (`` قيل ع و لايجوز له (أَ تقله الى غيره (أُو) النوع الثاقى الذي مختلف فيه المستحد و الخطأ هو قتل (كل) حيوان جنسه (متوحش) سواء كان صيداً أم سيما كالظبي والضبع والذئب (وان تأهل) كما قد يتفق فانه كالمتوحش فى التحريم واعما عجرم قتمل المتوحش بشرط أن يكون (مأمون الضرر) فاما لو خشى المحرم من ضرره جاذله قتله (كالمنبع حيث تسكون مفترسة وعدت عليه (أُوكنا الأسدونحوه (أ) إذا خاف ضرره وذلك بأن يعدو (أعيه فان لم يعد لم يجز قتله على ماحصله الانحوان وكالبق والبرغوث والدبر (() فاما فران كمأن يضربه أو يرميه أو

يجوز قطها بخلاف الفمل فهو من الأرض (*) يمنى إذا كانت من محرم هو أوغيره ولو من مبت عرم في الزوائد اه زهو ربل ولو أذت قرز (٥) لا نه كالبعض منه فكا نه قطع ظفراً وقلع سناً أو شعرة اه ان (﴿) ولا شيء في الحجامة وعصم الدماميل وإزالة الشوك ولو خرج دم إلاأن يزيل بذلك شعراً أو بشراً له أثر فأما لو قلع الضرس المؤذى جاز ووجبت القدية خلاف ح اله غيث وتـكون على المحرم لا على الفساعل إلا أن يقلمه بغير اختيار المحرم 'قرز (﴿) وبيضه وهو السخب (١) ينظر لو دفن الميت المحسرم وفيه قمــــل على من تكون الفدية سل قبل تــكون من ماله لأن الدفن في مصلحته وقد ذكر مثل ذلك في البيان في المريض في فصل الاحصار وقيل تسكون من مال الدافن (ه) فحصل من هذا أن قتل الحيوان على ثلاثة اضرب فمنها مالا بجوز قتله مطلقاً وهو الـقمل ومنهــا مايجوز قتله مطلقاً وهوالمستثني ومنها ما بجوز في حال دون حال وهو ماعدي ذلك لهانه بجوز في حال الضرر الدنجري ولو أذت فهو معه أمانة اله ك ومثله في البحر اله وفي تعليق الزيادات مجوز قتله مع الأذية ويصدق عليه قوله وما ضر من غير ذلك اه (٧) فان سقط رده ولو يغير اختيسار اه برهان وقال الدواري لا بحب رده (١٥) كأن يفسله فيموت (٣) مثله أو أعلى منه (٤) وله القاء الثوب، نفسه إذا أقمل وهبته و بيمه و يتصدق لأجل ما فيه من القمل ذكره الفقيه ع بمـا غلب في ظنه قرز (*) ولو رضي النبر اه وقبل الا أن يرضي النسير (٥) ولو في المال قرز (٦) ولو قصدها المحرم إلى يبتهــا لافرق قرز (A) الفهد والنمر (٩) يعنى على النفوس والبهائم والأعوال اله تبصرة وقال ع إذا كانت عادته الافتراس جاز قتله وإن لم يحد ســواء كان بدفاع أم لا ومثله في اليبان كالباغي اله يـــان معني ومن ذلك الجراد وقد ذكره في شرح الخمس المائة اه قلت وهو قوى اه عر لأن الشرع قد أباح قتل الخمسة من غير شرط ولاوجه لذلك الا تعديها وضررها فليحق بها ماشانهها (٤) أو عادته العدو (١٠) بكمرائدال ومسكون الباء الحرب وبفتح الدال التوب اهتمليق وشلي (١١) وأما النملة والنحلة فلا

يوطئه راحلت أو نحو ذلك (أو تسبب (۱) عالمولاه لما انتقل) نحو أن يمسكه (۱) حتى مات عنده أو حتى تلا عنده أو حتى ال عنده أو حتى تلا عنده أو حتى الله ولولافعله لما صيداً ويدفع إلى النير سلاحا (۱) لولاه لما أمكن تتله فأه في هدنه الوجوه كلها يلزمه الجزاء والاثم أن تعد (إلا المستثنى) وهي الحية (۱) والمقرب والفارة والغراب والحداة (۱) فان هذه أيا حالته عنده المعرم والحلال وقد قيل أن المراد بالنراب الأبقع الذي لا يلتقط (۱) الطعام (و) الاالصيد (البعرى (۱) فاه يجوز المحرم تتله وأكله (والأهل)

يجوز قطهـا فتفسير إلا مدافسـة قرز (١) ولو من وقت الحل قرز (٥) فإن قيــل لم جعــل التسبب هنا كالمباشرة بخلاف الجناية قيل للتشديد وقيل غير ان عمر أن رجلا أشار الى نعامة فقال على عليه لم وان عباس عليه الجزاء اه وغير ان عباس وهو قوله صلىالة عليه وآله وسل هلىأشرت هل غمزت هل دللت هل أغريت اه لمعة (﴿) فإن كان القاتل حلالا والدال محرما في الحل فلا شيء على القاتل وط. الدال الجزاء ولا بحل أكل الصيد ذكره فىاللمع اه بيان قال فيهلأنالدلالة سبب يؤثرفي تحريم أكله اه والقياس الحل وهو ظاهر كلام أهل الذهب في باب الصيد كما يأتي اهر() قاصداً اه مصاييح (٧) ونحو أن محفر للصيد أو يمدله شبكة أو نحوها ولوفى ملسكه أو في مبساح ولو وقع فيهـــا الصيد بعد أن حل من إحرامه أو فعل ذلك وهو حالال ثم وقع فيها الصيد وقد أحرم وهذا كله حيث بلفظه أما مع التعمدي مسواء قصده أم لا ومع غير التعدي لا بد من القصد ذكره في الكافي امله في لزوم القيمة إذا كان من صيد الحرم لا في الجزاء لحروجه عن القصد قرز (٣) لقصد القتل (٤) وإنما ذكر الخسة تنبها لبكل جنس منها على مافي معناه على غيرها فنبه بالعقرب على الحيات والزنابير لأن هذه الأجناس في معناها كما ألحقنا الأمة بالعبد ونه بالغراب والحيداة على ما طبعه الردأة والمحطف كالعقاب والشباهين والصفر ونبه بالمكلب على الأسند والقهد والتمو والذئب ونبيه بالفارة على الأوزاغ والقراد والحلم اه بستان (*) والوزغ اه غيث والقراد والحـلم قرز (ه) حدأة كمنبة اه قاموس (٦) وقبل لا فرق سواء كان الابقع أو الذي يلتقط الطعام وقرز (١) ويقال للاسود الن دابة وسمى بذلك لقصده جرح الحمار (٧) والجرادري فيضين بالقيمة ولا جزاء اجماعا وقوله صل الله عليه و اله وسلم الجراد بحرى أراد أصله إذ مخلق من زيل الحوت فيخر جرالير فيعيش فيه و لاعرة بالأصل اله بحر من المسئلة التي قبل باب الحج افراد وقران وتمتع قال السهيلي أول الجراد دود يقال له القمص يلقيه بحر اليمن وله علامة قبل خرىجه وهو برق يلمع سبعة عشرمرة فيعلمون خرو ج الجراد أجرى الله العادة بذلك اهشر ح بحر ولو قيل على المذهب أنها ضارة لأنها تأكل التمار والزرايع فيكون حكمًا حكم ما يعدو في العادة عَلَى الخسلاف وقد اختير جواز قتله وإن لم يعمد فكذَّاهمًا (﴿ ﴿) مَا لَمْ

من الحيوانات كالحمير (١) والحيل وكل ما يؤكل لحه فانه لا يجب الجزاء في قتلها لأنها غير صد والحرم هو الصيد (٢) ونحوه (وان توحش (٢)) الأهلي لم بجب الجزاء في قتله لأن توحشه لابصيره وحشيا (و) إذا تولد حيوان بين وحشى وأهلى كان (المبرة بالأم (ن) فان كانت وحشية فولدهاو حشى وإن كانت أهلية فولدها أهلى (وفيه مع (٥) العمد) أي إنما يلزم الأثم والجزاءحيث قتله عمداً لاخطأ (١٠ والمبتدي موالمائد (٧) في قتل الصيد على سواه في وجوب الجزاء عليهما عند ناقال في الانتصار قتل المحرم للصيد (٨) من الكبائر (ولو) قتله (١) (ناسيا) لاحرامه لزميم (الجزاء) قال في الكافي وهو إجاع إلاعن الناصر (و) الجزاءعلى من يكون في نهر في الحرم المحرم فيحرم اه ح لى لفظا (*) ولوغير مأكول قرز (١) والمحيل أهلية ولا عيرة بالأصل لأن أصلها وحشية قيل ان أول من آنسها اسمعيل عليلم وقيل ان أول من سنخرها وركب طيموزة ثالث ملوك الأرض ذكره السعودي والسيبلي اله شرح بحر (٧) مسئلة قلو صالُ الصيد على المحرم فقتله دفاها فلا جزاء عليه خلاف ح اله تجرى وبيــان بلفظه (٣) وجميــع الطيور وحشــية إلا الدجاج فلو حضلت العبَّة ييض الدجاجة كان أولادها أهليا والعكس وحشياً (ه) والسباع كلهـا وحشـية إلا الـكلب والهــر (٤) قانــ التبس فــلا شيء عليــه لأن الأصل راءة الذمة في ألجـزاء لا في التحـر يم فيغلب التحريم قرز (﴿) ولا عرة بالحاضن للبيض قرز (٥) وهو أن يقصده هو والحطأ أن يقصد غيره فيصد (﴿) والسامد هو الذي يقصد قسل العمسيد مع عاسمه انه صبيد لا مع الحطاء والحطاء الذي لا يسلم انه صبيد أو يعمل انه صب لكن لم رد إصابته بل رمي غيره فأصابه فلا جزاء عليــه لظاهر الآية اه هامش هداية وقواه المقتى (١) فلو رمى صيداً ظاماً أنه مما يساح قطه فانكشف مما لا يساح قسله لزمه الجراء كن قتل شخصاً ظاناً أنه يستحق عليه الفود اه ح لى (٧) خلاف الاملمية وداود في العائد فلا جزاء عليه لقوله تصالى ومن عاد فينتقم الله منه ولم يَذ كر الجزاء قلنا اكتنى بذكر. أولا اه بستان ولفظ ح جوابنا أن تقول فينتقم اقه منــه مع الجزاء أيضاً كقوله تعــالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً غِزَاؤُه جَهِمْ غَالِماً فِيهِمَا وَلِمْ يَذَكُرْ قُوداً وَلَا دِيةَ وَلَا كَفَارَةَ وَمُعْلُوماً أَنْهِمَا تَجِمُ لَمَكُنَ جَـزَاؤُهُ جهـنم هـم هـذه الأشـياء كذلك مسئلتا (﴿) وهو من قتل صيداً ثانياً (٨) معرالعمد قرز (٩) قائدة قد مجتمع الجزاء والقدية والقيمة في شيء واحمد فالجزاء لقتل الصد والقدية لأكل لحمه والتيمة للحرمة كما يأتى اله نكيل (١٠) فرع وفي ولد الصيد ولد مثله من الجزاء فان أحسالمدول عنه الى الاطعمام والصيام قدره قيمة ولد آلجزاء من قيمة أمه هل هي مثل نصفهما أو ربيهما أو تحو ذلك وأطعم بقدره أو صام عن كل نصف صاع يوما وإذا بني منه دون نصف صاع فلاصوم عنه اه بيان لفظا بل يجب اخراجه أو يصوم عنه يوماً اه كب لفظا (۞) قال في البحر يعتبر الذكر بالذكر والأنتى بالأنتى والحامل بالحسامل والصحيح بالصحيح والمعيب بالعيب فان أخرج الصحيح

الخلقة ("ف في من واحد كالشاة عائل المحام في العبوقال أبو الراد بما ثاة القيمة فتجب قيمة الصيد وهو بالحيار إن شاء استرى بها هدايا وإن شاء أطمعها المساكين كل مسكين نصف صاع وإنشاء صام عن كل نصف صاع حلائل المحتود في المحتود المحتود المحتود في المحتود المحتود المحتود في المحتود المحتود في المحتود المحتود في المحتود المحتود في المحتو

بالميب فهـو أفضل لا العكس فلا بجزيء وانمــا بجزىء الميب عن المبيب اذا استويا في العيب لا اذا اختلفا إلا في عور النمني والشهال فلا تفاوت بينهما اه ك وقيسل لابجزي إذ المعتبر المما ثلة في جميعها والظاهر أنه لافائدة عند أصحابنا في إبجاب حامل واتما ذلك عند من قال عدل المثل قيمته وهو سروف ولذا لايذيم بل يقوم الصيد وهو بالحيار اه كويا كب (١) أوضله اه هدامة (٧) من الد وصباع من غسيره اله تجريد (٥) ويسقط البكسر (٣) فإن كان له مثلان نقيسل نخير كالجاني وقبل يؤخيذ بالأغلظاء مفتى (٤) وظاهر هذا أنه لايشترط التعدد فى حكم الصحابة بل يكنى صحابى واحدوبه صرح بعض أصحش وظاهر الآية أنه لايكنى إلا بمكم عـدلين ولو من الصحابة لأنهم الهاطبون بقولة تعمالي محمكم به ذوى عدل منكم اله نمازي وشرح بهران (،) و بصبر أن يحكون قد حكم به منهم عدلان أه شرح أثمار بلفظه (*) وإذا حكم في الصيد بمثل له فهمل يساد الحكم في مثل آخر أو يستمر ظاهر المدَّهي انه يستمر وعن مالك يعاد الحسكم (﴿) و يكفى خبر عــدل أن السلف قمد حكموا له بمثل اه وابل (٥) وفي البرنوع عناق وهمو القنف د وفي الضي عناق وهمو الروق وكذلك في الأرف والعنساق بنت المعز الذي لهما دون سنة قرز (﴿) والرخ والعمل (٣) قال فيدوضة النواوي والمراد بالحمام كلمها عبه فيالمهاء وههو أن يشرب جرعا وغير آلحام يشرب قطر ويدخسل فىاسم الحمسام الحمسام الذي يألف البيوت والقمري والفساختة والدبسي والقطاة والقطاة هي العقب والعاخنة في عراقيمة و ليست حجازية وفيهما فصاحمة وتأليف اليبوت اه حياة حيوان معمني . (٧) قال في الدر المنضود في عجائب الوجود القمري طائر معروف ينني بعبوته وذكر أن أناث القمري إذا مات زوجها لانزوج غيره وتنوح عليه إلى أن تموت ومن الحب أن بيض الفاختة إذا جدل تحت القمري أخرجت قارى مطوقة اه من الدر المنضود بلفظه (٨) الجولية (٩) ذكر الحجل (١٠) الأنا شوقيل دجاج الحبش وهو الجرع (١١) يعني الدرة وهي البيغاء (١٧) وفي البحر يعض التابعين وفيالوعل بقرة

شاة وفى الثملب (1) شاة وفى الرخة شاة (2) فينبنى (2) أن يعمل فى هذه الأشياء بقولهم (و إ)ن (لا) يكن السلف قد حكم له يمثل وهو بما يوجد له مثل (فعدلان (1)) برجع الحرم الى حكمهما فيا هو أقرب إلى بماثلة فاحكما به عمل عليه (و) يرجع (فيالا مثل اله (2) إلى تقويمها) (1) أي إذا كان الصيدالذي قتله المحرم لا يوجد لهمثل في الحلقة رأسافا هيلز مهقيمته (2) وبحب في تقديرها إلى تقويم عدلين (4) (و) يجب (في يبينة (1) المتامة ونحوها) كبيض العليور الكبار كالرخ إذا كسرها المحرم (صوم يومأ و إطهام مسكين) قال في الانتصار أما لو كان البيض فاسداً فلا جزاء (1)

(١) وفي النسر والهدهد والأرنب شاة اه كبـوفيالدبـشاة وهومروىعن الثقات والدب بضمالدالسبـم ولد رجلان و كفان مثل بني آدم اه ضياء (۞) على قول الأخو من والمختار لا شيء لأنه ضار (٢) و في الفردة شاة والمختارانه لاثبيءفيه (٣) للوجوب(٤) لفوله تعالى ليتحكم به ذوىعدل منكم وفي ذلك دلالة على جوازالاجتهاد وتصويب المجتهدىنوفى جوازتمليقالأحكام بغالبالظن وجواز رجوع العامى الىالعالم اه تمرات وانه عندالتنازع يجوز الرجوع الىعندأهل البصر اه ح آيات (*) ان وجدا و إلا حكم على نفسه أن كان يفقه الحمكم اهر فتح وح لى وان لم يفقه فلط لا يجبعليه شيءاذا لم يعلم ولا يظن ماللتل فأماالقيمة فكذلك وحيث لا ينقه لا يعدأن يقال غرج المتيقن اه مفتى قرز (۵) و يصح أن يكون أحد المد لين مع التو بة اه فتح معنى قر (٥) كالنمر ففيه القيمة وقيل هومنصوص عليه وفيه شاة وقيل بدنة (٦) ويعتبر فبالايؤ كل بقيمته لوكان يؤكل ذكره ط قرز والأقرب؛ له يعتبر بهيمته في موضع أخذ ، وموته و يؤخذ بالاكثر اه بيان هذا حيثمات بالم إيَّا إذ إذلوما تبالمباشرة فقيمته بوم الجناية ولومات فيغيره قرز والوجه فيضان قيمته بومموته اذا كانأ كثرأن ذلك يشبه زيادة المفصوب الذي تجدد علماطلب الرد فليذاضمنت الزيادة اله برهان (٧) وبجزي الصوم عنها خلاف اليان في المسئلة التاسعة عشر من فصل موجبات القدية (٨) و إن اختلف المةو مون فبالا كثر (١) وقيل بالأقل لعله حيث ﴿ ١﴾ قد كمل المددفي كل واحدة من القيمتين و إلا فالأقل قرز (٩) و اذ كسر المحرم بيضة المأكول أوكم بيضة صيدالحرم كانت حرامانجسة كالميتة لأن كم ها كالتذكة في الجبوان اه ح لى وقبل\امحرم ولا تـكون نجسة لأنه لا يشترط فيه التذكية وقدذكر معنامالمقتي (﴿)مسئلة وإذا باض الصيد على فراش محرم فأزالها عنه ثم قر المسيد عن يبضه لأجل إزالة المحرم البيض فسنت أزم قيمتها اه بيان لأنها نسدت بسببه قال الحماطي والوجه انها صارت أمانة فيضمن حيث يضمن الاماة ادمحقق كلام البيان فقسد قالوا اذا قتل الصيد مدافعة فلا شيء عليه فيقال هسذا اذا لم مكن إزالته من فوق فراشه إلا على هــذه الصفة فلاشيء عليه وان أمكن بدونها ضمنت اهــي قرز (١٠)مالم تكن له قيمة فتج اه بحر تال في بيان العمراني أما بيض النعامة فله قيمة ولو فسد فتجب قيمته ومثله في ح لى (مسئلة) اذا أخذ المحرم صيداً وحمله الى بلده لزمه رده ورد ماجذب معه من بيض

فيه كالشجر اليابس وعن ك في يضدة النعامة قيمة عشر بدنة (وفي المصفور ونحوه) كالصعوة ('') والقنبرة ('') والمضاية ('') فقيها وأشباهها ('') (القيمة ('')) وقد يقدر بمدين من الطمام نص عليه محي عليه السلام (و) يجب (في افزاعه ('') وإيلامه ('') مقتضى الحال) فاذ أفزع المحرم صيداً بنفسه أودل عليه من أفزعه أو أمسكه ثم أرسله لزمه أن يتصدق بعلمامقلته وكثرته بقدر مارأى من إفزاعه قيلع أقله كف ('') وفي الشرح اذا حله إلى بلاه فافزعه فقدر الهادي عليه السلام الصدقة عدين (والقملة) ('') اذا قتلت (كالشعرة) إذا قطعت ('') فيتم مدق بشيء ('') من الطعام (وعدل البدنة (''') إطعام مائة) مسكن (أو صوم مائة وم وهل يجب (فا) أن يصوم مائة وم وهل يجب (فا) أن يصوم مائة وم وهل يجب (فا) أن يصوم مائة وما معلي إنشاءالله تمالي

وأولادالى موضعه الذي أخذه منه سواء كان فى الحرم أو فى الحل إلا الطبر فالهواء حرزله فيرسله إلا حيث معه بيض فيحمله هو وبيضه وإذا مات شيء من الأولاد لزمه الجزاء ولو كان بعد احلاله من احرامه وان حلب الصيد لزمه قيمة الحليب اه بيان وحرم عليمه وعلى الحالال قال في حبساة الحيوان يكو ن نجساً أما الحليب فيوحـــلال المنحرم على كلام البحر الذي مر فلا بحرم عليه ولا على غير حلال أو محرم وهو الصحيح اه قرز (١) عصفور صفير (٧) الفنرة بضم القاف وسكون النون وفتح الباء طائراً أغر كالمصفور (٣) هي ذكر الوحر وقسل هي التي تسمى فرس الجي في المسرف وقيل هي الغزالة التي تشبه الجراد اه زهو روقيل هي البرمة وهي السحلة (٤) الجراد وقيل لاشي مفي الجراد (٥) فان لم يكن له قيمة أخرج على حسب ما براه من الطعام وأقله كف من الطعمام اه كب قرز (٣) عمداً (٧) و إذا استخلصة من فم هرة أو سبع فتلف في يده فوجهان أصحيما لا ضان إذ ماعلى المحسنين من سييل اله بحر إلا أن يكون قد تمكن من إرساله على وجه يسلم ولم يغمــل ثم مات لزمه الجزاء اه بيان (٨) وأكثره نصف صاع قرز (٩) والنعلة والنحلة (١٠) أو أحرقت اه ح لى (١١) ملا ُ الكف قرز قال في البحر أو تمرة (﴿) مالا يتسامح به اله كب (١٧) فائدة ذكر بعضهم أن من وجب عليه عشرة دما فله أن يريق بدنة عنهــا وبقرة عن سبعة وكذا عن البـدنة عشرة دماء وعن البقرة سبعة دماء اه دواري و نظر والقياس انه لا بجزيء إلا ماورد به النص اه مفتى إلا ما وجب مرالعماء عن الجزاآت فلا يجزى والاذلك بعينه لقوله تصالى فجزاء مثل ما قتل من النعم قال سيدنا زيد رحمه الله وهو يفهم من البيان (١٣) قال الامام شرف الدين عليلم هذه العبارة من الاستخدام البديع وأنكره المرتضى والقاسم ووقعت بينهما مراجعة كبيرة حتى قال ألامام عليلم وكيف تستنكر ذلك وهو فارس الميـدان في عـلم البيـان (١٤) و يكون نصف صاع من ىر وصـاع من غيره اه هداية وفي البيــان نصف صاع من أى قوت اله حاشية هداية (﴿) ويجوز صرفها الى واحد وتجزيءالليمة ابتداء قرز (*) ولا يجزى الحمم بين الاطعام والصوم الدكواكب (١٥) نعم يجب (١٦) فان قبل على اختيار الفقيد ع

فى فصل افساد الاحرام (و) عسسدل (البقرة سيمون) وما يصومها أوسيمون مسكينا يطمهم (والشاة (۱) عشرة) كذاك (و)إذا كان الصيد مملوكا لرجل فاحرم الرجل (۱۰ فاله (يخرج عن (۱۰ ملك المحرم (۱۰ ملك إحرامه عند تا (حتى يحل) من إحرامه فيرجع فى ملكه لأنه يبق له فيه حق يرجع فه إلى ملكه دون غيره فلو أخذه آخذ غير عرم قبل أن يمل مالكه الأول من إحرامه (۱۰ جاز ذلك فان حل مالكه الأول إحرامه قبل أن يتلفه (۱۰ الآخذة و رجع إلى ملكه لأن أله فيه حقا بيده فى ملكه وان أتافه (۱۷ الآخذة فيل إحلال الأول فلاضان عليه (۱ وعند أفي حوش لا يخرج عن ملكه إذا كان فى منزله (وما لزم عبداً أذن (۱۰)) له (بالاحرام) من جزاء أو كفارة أو فدية (۱۱ قال فى الانتصار أو

جواز التفريق فيصومالفدية والموالاتف صوم الجزاءهم كون كلواحد من محظورات الاحرام فماالفرق بسما لم يبعد أن يقال الفدية قدأ باح الشرع سببها بنص القرآن في قوله تعالى فن كان منكم مريضاً ولحبر كمب ن عجرة وقبل الصدايية في حال من الأحوال اهشامي (١) والوجه فيذلك النصبام عشرة أيام قد قامت مقامالشاة في هدى التمتم بنص القرآن والبدنة تجزيء عن عشرة متمتمين والبقرة عن سبعة قفامت البدنة عن عشرة شياه والبقرة عن سبع واطعامه مسكين قامعقام صومهوم واحد في الظهار اه راوع وتنبيه (٢) أواهر أة (٣) وهل بجب فيه الخس قبل بجب عليه اه زهور وقبل لا بجب عليه كن أخذ شيئاً رغب عنه مالحكه اه (٤) وما صاده عبدالهرم حال احرام سيده لم يدخل في هائت سيده حتى يحل فن أخذ ملسكه اه ح لى قرز (٥) غالباً احتراز من أن بموت المحرمة نه ينتقل الى و ارته و يتبعه الملك اه معيار وقيل لن سبق اليه من وارث أو غيره اه ومثله في ح لى عن البحر (٧) هو و فواك. و لوكان في يعدو بجب عليه ارساله و لا بجوزله امساكه بعد الاحر ام فان تلف بعد التمكن از مه الجزاءاه كب معنى و حلى لفظا (٥) فلومات مورث هذا المحرم وهو على صيداً ونحوه فلاارث المحرمهنه ذكره في البحر قرز (١٤) قياساً على عمر الذي أذا أسلم اه بستان (٥) ذكره الفقيه ح وعن الشيخ عيى الدين النجر اليمانه لا بحوز لأحدأ خده لاحلال ولا عرمهم أنه توافق في زوال ملسكه عنه في حال احرامه اه زهور وقرره مي إلاانه يفرق بين هذا وبين ماعداه بأن هذا لا يجوز له الانتفاع بحال فحقه ضعيف فيجوز للغيرأخذ. وله نظير وهوحقالشفيع خانله حقاً وبجوز للمشترى اتلاف البيم قبل الطلب فيكون هذا فرقا بين هنا وغيره اه املاء من (٥) صد حكم الحاكم لإن المسئلة خلافية فقوله جاز يعني تملسكه الآخذ ولا يجوز إلا بعد الحكم (٢) حساً فقط (٧) حساً لا حكما قرز (٨) و يأثم على قول ابن أ في النجم (٩) فاو أوجب عنــه الأول بأذنه وأحرم عندالتائي فهل يكون مالزم لعذر على الاول على هذا التقييد أو يبقى في ذمته اه ح لى لعله يكون على الموجب عنده أن جعل الانن بمني الالتزام كماهوالظاهر لزم الأول أه مي قرز (*) فلوعتق العبد قبل اخراج السيدفأ مهما اخرج اجزأ موبرىءالآخر ولارجوع لأسهماعلى الآخر لأنهما ضاهنان كلاهما اه هبل قرز (﴿) فلو أَذْنَاهُ أحد السيدين ضلى الاذن بالنا ما بلغ آه مُنتى وقيل قدر حصته (١٠) الفدية هدى تتع أو قرانأذن له بهما فسلا (١٠ سيده) لأنه بالاذن له تدالتزم مالزمه فيخير أما اهدى عنه أو أطمم أو امره بالصوم قبل ح ويصح أن يصوم عنه لأنه باذنه له قد الذم مالزمه وقبل ع عن السيدح لايصح لأن النيابة في الصوم لاقصح (٢٠ واعلم أنه لا يلزمه السيد مالزم العبد المأذون إلا (ان نسى) العبد كونه عرما (أو اضطر (٣٠) الى ارتكاب ذلك المحظور (وإ) ن (لا) يكن السيد إذن له بالاحرام أو أذن له لكن أرتكب المحظور غير ناس ولا مضطر بل متمداً متمرداً (فنى ذمته (١٠) مالزمه لا في ذمة السيد فيجوز غير ناس ولا مضطر بل متمداً متمرداً (فنى ذمته (١٠) مالزمه لا في ذمة السيد فيجوز حين المسيد أن عنمه من الصوم ولا يتضيق على المبد التكفير حتى يمتق (ولا شيء على المبد (١٠) إذا أحرم فارتكب شيئاً من محظورات الاحرام لانه غير مكلف وليس ذلك بجناية فان حاه الولى عن المحظورات فحسن لانه يكون تعويداً و تريناً وفصل و محظور (١٠) الحرمين مح هما مكة والمدينة شرفها الله تمالى أما مكة فلا خلاف فيأن الها (٢٠ حرما عرما عرما عرما عرما المومورات المناس المحرمين في فيأن الها (٢٠ محرما عرما عرما عرما المدين في المدين في المدين في فيأن الها (٢٠٠٠) المدين في المدين الم المكة والمدينة شرفها الله تمالى أما مكة فلا خلاف فيأن الها (٢٠٠٠)

لما ارتكب من محظورات الاحرام والمكفارة مايجب لما يفوت بمما أحرم له من حج أو عمسرة أو نسك تجير بالدم والوطء وتحرك الساكن والامنى والامذي والجزاء ما بجب لتنل الصيد اله مذاكرة والتيمة اسم لما بجب بأخذ شيء من شجر الحسرم وما قتله من صيده أو أكل من لحمه و يستوي في ذلك المحرم والحلال هكذا ذكر اه هامش هداية (١) الى قدر قيمته وقيل بالناً مابلغ قرز (٧) قلت وكذا النيابة محقوق الله تعالى المالية لاتصح اه مفتى (٣) فأن اختلف العبد والسيد هل فعل المحظور ناسياً أو اضطر أو غير ذلك فلعله يأتى على الاصل في ضل كل عاقل الممد أو الحطأ فمازم المبد اه لعله لا يمَّا تى على الاصلين إذ يترم في احتمال الحطأ تغريم السيد وفي العمد عدم ذلك فالذي يظهر أن الينة على الممد إذ يريد إلزام ســـيده حقا (ه) أوجهل وظاهر الازخلافة قرز (٤) فلو أخرج السيد عنه لم يجزه اه كب لان التبرع بحقوق الله تعالى لا يصح (ه) يعنى في محظورات الاحرام وأما في محظورات الحرم فني رقبته فيسلمه أو فداه بالغاً ما يلنز لأنه جناية اه ح لى ومثله في الديباج اه قرز (ه) قان صاءالعبد بغير اذن السيد أثم وأجزأ ما لم منمه السيد وقبل لاتجزيه لانه عاص بنفس ماهو بعمطيم ولا يصح صوعه (٥) وحذف في الأثمار قوله ولاشيء على الصغير لان هذه المحظورات سببها الاحرام وقد تقدم في أول الحج أن إحرام غير المكلف غير صحيح فيبطل سب الوجوب وأما النائم والساهي والسكران فيضمنون قرز (٥) والمجنون حيث أحرم مجنوناً (٦) قال في البحر اذا دخل الصيف المعلوك الحرم خرج عن ملك ما لسكه وإن لم يحرم اهشرح فتخ وقيل لاغرج عن ملكه ومثله عن القتي ولفظ البيان وقال ش لايزول ملسكه اه من فصل عي المحرم من المسئلة الثانية (*) فائدة والفرق بين حرم مكة والمدينة أنه بحرم بيع حرم مكة دون-حرم المدينة اهسيدنا حسن قرز (٧) وحد الحرم من مكة الى نحو المدينة ثلاثة أميآل ومنها نحو اليمن سجمة أميال لا يحل صيده ولا شجره وأما المدينة (١) فالمذهب أن لها حرماً كحرم مكة في تحريم صيده وشجره ولزوم التيمة ذكره أبو جعفر والفقيه ح وقال زيد بن على والناصر بجوز صيد حرم المدينة وتسميته حرماً عبازاً فمحظور الحرمين شيئان الأول (قتل (٢) صيدها) يمنى الصيد الذي يوجد فيه ولو لم يكن حالا وسواه ما يؤكل وما لا يؤكل إذا كان مأمون الفرر وغير مستشى فانه عرم قتله (كامر) في محظورات الاحرام أي سواه قتله مباشرة أو بسبب بما لولاه الما اقتل على ذلك التفصيل (٢) (والمبرة بموضح الاصابة لا بموضع الموت) أي لو رمى صيداً في الحل فأصابه ثم حمل بنفسه إلى الحرم فات فيه فلا شيء فيه الأنه يلزمه (المجزاء لأجب ل الاحرام دون قيمة الصيد فلو أصابه في الحرم ومات في الحل فانه يلزمه المجزاء لأوالدون تسعة أميال ومنها نحوطريق الطائف والجبل أحد عمر معذه عراق المال ومنها نحوطريق الطائف والجبل أحد عثر ميلا(ه) وقد جم بعضهم حدود الحرم قال

والتحرَّم التصديد حم لطبية ، وطأ عراقى يافتى فتأخلا وزاي يماني وياء لجدة ، وهاء وواوطائف قد تحصلا والأصل فى الحرم أن الله تعالى أمر بطرد الشياطين فانتهت في الهرب الى تلك الحدود وأمر ملانكته حرساً فى تلك الحدود اه مصار و للامام ثمر ف الدين شعراً

فتسع عراقي وعشر لجدة ، وعشر و فرد في طريق الطوائف وسبع يمان ومن نحو يترب ، ثلاثة أمال لاهل المعارف ه (١) وحرم المدينة من كل جهة بريداً اه هداية وفتح (ه) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن ابراهم حرم مكة ودعى لأهلبا و إنى حرمت المدينة كاحرم ا يراهم مكة وأنى دعوت في صاعبًا ومدها بمنسل مادعي ابراهم لأهل مكة اه تحريم بحر وعن على عليلم أنه خطب الناس وعليه سيف فيه صحيفة معلقة فيه تقال والله ما عندنا من كتاب إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ثم نشرها فاذا فيها المدينة حرام من عبر الى ثور اله برهان بالسين المهملة مكسورة وهما جبلان اه أثمار (٢) واذاعم الطريق الجرادحتي لم مكن المحرم السبر الا بقسل شيء منها فانه يتصدق بقدر ماغل في ظنه اه بان و بجب في كل ذلك القيمة في كل جرادة بمرة اهم (٣) و إذا اشترك جماعة في قتل الصيد تعددت القيمة عليهم أله غيث قياساعلي كفارة الخطأ (\$) ينظر في فوائد العبيد هل تـكون في يده أمانة أو غصب الأنه مطالب مرس جية الله تعالى في كل وقت سل فىالزهور قال التقيمة ع فوائد الصيد مضمونة والفرق بينه وبين فوائد المفصوب أنه مطمأ لب في هذا في كل وقت من جيَّة الله تعالى ﴿ وَفِي المُفصوبِ ما لسكه مُختصرِ بالطالبة ﴿ أَمْ قَرْزُ (*) أَوقطم عضو أو اتلافه اه ح أثمار قرز (٣) غالبًا احتراز مما يلزمالكا فر والصيوالمجنون والعبدوالعمدوالحطأ فيه على سواء اه قرز ويازم هنما في البرى والبحري ويازم في العمد الجزاء والقيمة وفي الحطأ القيمة لا الجسزاء اه سيدنا حسن قرز وقال الامامي لاشيء على الخاطيء اه عر (٤) إذا مات بماشم م قرز (٥) هذا لأجسل الضان ولا محل أكله إذا دخل و به رمق اه بيان يعني اذا مات بالسراية لا بالمباشرة اه عامر

التيمة (1) والجزاء (2) أيضاً إن كان عرما (2) هذا في الذي يقتله بنفسه (و) أما (في الكلاب) وهو الذي يصيد بالكلاب (1) في تتبر في حقه (القتل أو الطرد في الحرم من الكلب قتل للصيد أو طرد لزمت الحلال التيمة والمحرم جزاء (2) وقيمة (وان خرجا) منه أي إذا طرد الكلب الصيد في الحرم وقتله في الحل الكلب الصيد في الحرم وقتله في الحل (1) واسترسلا (2) من خارجه) أي لو لحق الكلب الصيد في الحرم أو المسلم عليه في الحل فطرده حتى أدخله الحرم فقد لزمت القيمة سواء ظفر به في الحرم أو في الحل بعد أن دخلا الحرم (1) الثاني قطع (2) شجر (ما وكذا واعد (1) في الحرم أو يكون قطع شعرها وكذا واعد (1) في الحرك النابي عظور بشروط خسة الأول أن يكون (اخضر) ((1) فسلو كان السيد) الميار ((1) في مؤدرًا كالموسيم (۱۱) في الحرك المدار (۱) الموسلم (۱۱) في المدار النابي الموسلم (۱۱) في الموسلم (۱۱) الموسلم (۱۱) والما الميار (۱۱) الموسلم (۱۱) والما الميار (۱۱) الموسلم (۱۱) والموسلم (۱۱) وال

(١) للحرم (٧) للقتل (٣) والقدية اذا أكل اهالا قيمة ما أكل خلاف الاميرع (٤) ينظر لولم يقع منه إرسال للسكلب ولازجر اه ح لي معني يضمن إن كانب عقورا وفرط حيث بجب الحفظ اه حثيث وجربي وقرز (ه) أو نحوه وكذا هو بنفسه (٥) وعلى الفارن جزاآن وفديتان إذا أكل وقيمة واحدة اه نجري وإذا أكل من صيد الحرم الذي قتله لم يلزمه إلا قيمة الصيد بنفسه لاقيمة ما أكله ذكره الأمير ح اه يان (*) مطلقاً (*) مع العمد قرز (٢) إلاأن يظفره في الحل بعد أن قد أعرض الكل عنه (٧) فلو أخرج شخص الصيد إلى الحل فقتله شخص آخر هل يلزم كل واحمد قيمة الظاهر التعداد قرز وقوى في البحر عدم التكرار ١١ ح لي (٨) العبرة بالصيد (٩) ولو نبت شجر الحل في الحرم لم نجز قطعها ولا تخرج عن ملسكه ولو غرست شجرة الحرم في الحسل ينظر اهر لى الذي في البيانَ أَن حرمته باقية خلاف ش اذا لم يُعسد فانفسدت فلا حرمة لها قرز وصورةالذي يُعسد والذي لايفسد مايأتي في هامش شرح الازفي التنبيه في الوقف في شرح قسوله فصل ورقبـــة الوقف الى آخره (a) ويملسكه القاطع بدفع القيمة حيث لا ترجى صلاحه و إلَّا وجب إصلاحه اله هبل وقيل بكون مباحا هو وغيره على سواء فيه ومثله في الرهور (١٠) قال في السكافي فأما ما تأكله الدابة حال سيرها فلا شيء فيه بالاجماع الدنجري لأنه يتعذر الاحترازمته ذكر في الحكافي ولأنه لم ينكر صلى الله عليــه وآله وسلم على ان عمر رعى حاره اه بستان والمذهب تلزم القيمة ولا إثم وقال ش والامام ى بجوز رعى الحرم اله بيان بلفظه (١١) وأما الحشيش الذي يكون بين الزرع وكذا ما زال من المنب وما يكون بين المــال يمنع الزرع فيجوز قطعه اه زهور وقرزوكذا ما يمنع من الطريق قرز (*) وإذا أخرج السيل الأشجار إلى خارج الحرم جاز قطعها وأخذها كالصيد إذا خرج بنفسه ذكره في المميار بخلاف مالو أخرجها النبير لتعديه قرز (١٧) على وجه لايعود أخضر قرز (١٣) قياساً على الستة (١٤) ولو في غير الطريق

شوك (١) مؤذفانه يجوز ُ قطعه الثالث قوله (ولامستثنى) فلوكان مستثنى كالاذخر جاز قطمه الرابع أن يكون (أصله) ثابتًا (فيهما) أي في الحرمين و كذالو كان بعض عروق أصله (٢٠) في الحرم كان عرماً (أو كذالو كان بعض قوائم (٥ الصيد في الحرم (١ كان أصله في الحل وفروعه في الحرم جاز قطمه الخامس أن يكون مما (نبت بنفسه) كالأشجار دون الزرائم (أوغرس ليبقي ٣٠) سنةفصاعدا) كالمنب والتين ونحوهمافائه لابجوز قطمهماعندنا قيل لوكذا عروق القضب^(a) والسكراث (^) لا فروعهما واحترز عليه السلام بقو له ليبقي سنة فصاعدامن الزرع (^١٠) ونموه (١١) فانه يجوز قطمه لأنه بمالا يرادبه البقاءقيل ح ومثله عروق القضب والكراث ونحوهما ممالا أصل له (٧١) ﴿قال، ولا ناعليه السلام، وفيه نظرالاً نه يرادبهما البقاء وقال أبوح بجو زقطع ما ينبته الناس سواءكانشجر أأمزرعا(و)صيدالحرمين وشجرهما يجب (فيهما القيمة (١٣٠)على من قتل الصيد أوقطعالشجروينبغي ⁽¹⁴⁾ أن يرجع في ذلك إلى تقويم عداينو إذاقدرالمدلان قيمة ذلك ^(١٥) (١) وكذا إذا كان في الطريق وإن لم يكن فيـه شوك اه ح لى قرز (٢) والسواك وفي البحر المذهب وش ولا يجوز أخذ السواك كالورق والأذخر نت طب عار يابس اه شمس وفي الغاموس حشيش طيب الرائحة يسقف به البيوت من فوق الحشب وذلك لما روى أن العباس كان حاضراً عند تجريم رسول الله صلى الله عليه وسلم لفطع شجر الحرم فقال يارسول الله إلا الأذخر قانه لقبورنا ولصناعتنا وبيوتنا فأخرجه عن تحريم قطعه وأباحه لما فيه من المنفعة (٥) ومن المستثنى ما يقطع من العنب لاصلاحه قرز (٣) قان التبس هل هو في الحل أو في الحرم فالأصل مراءة الذمة فيجوز قطعه اه هفتي ومثله في ح لي (٤) تغليباً لجانب الحظر (٥) مسئلة من رمي صيدا على غصن في الحل وأصله في الحرم ولم يضمنه وفي العكس يضمنه اه بيان إذا كان طيرا وإن لم يكن طيرا فلا ضان (٥) فان كان نائمها ورأسه في الحرم ضمن إذ لا حكم للقوائم حينئذ اله بحر (٦) أو جزء منه (γ) والعبرة بالمقاء وعدمه اه كب وفي التذكرة نبت أو غرس ليبتي وهو أجود (a) الذي مراد مه البقاء لتخرج الفوة فهي تبقى فوق سنة (٨) وإذا بلغ إلى حد القطع جاز لأنه كالمستثنى ومثله عن الشامي قرز (٩) بفتح الكاف وتخفيف الراء وبضم السكاف و تشديد الراء لنتان اه كشاف (١٠) ولَّو نهت ينفسه وقرز (١٦) الثوم والبصلوالبطبيخ والدباء ونحوها (١٢) أي لاساق (١٣) وإذا كان الشجر عملوكا فاللازم للا َ دمي نفص التيمة وللحرم جميع القيمة لأن يقطمه لها أخرجها إلى الاباحة فأشبه إتلافها لكن سيأتى في البيع أن الشجر لا يُصح بيعه فيحقق يقال وإن لم يصح يمه لزمه الضان كما لو أتلف الوقف لزمه القيمة و إن لم يصح بيمه وفى تعليق الفقيه ع يلزمه قيمة لمـالـكها وقيمة للحرم اه حاشية ح لى مع الاتلاف وإلاّ قلاُرش للاُذى قفط قرزُ و لفظ ح لى والأولى ألا يلزمه للسالك إلا تقص القيمة (١٤) أى يجب (١٥) ويكون صرف قبعة

(فيهدي بها) أى ان شاء اشترى بقدرها هديا فاهسداه (أو يطمم (1)) المساكين قدرمالزمه من قيمة ذلك فهو غير بين هدنين الأمرين (ويازم الصغير (2)) والمجنون قيمة صيد الحرم وشجره إذا جنى على شيء من ذلك لأن الجناية تازم غير المكاف (وتسقط (2) قيمة الشجرة إذا قلمها (بالاصلاح (1)) لها بأن يردها إلى الحرم ويفرسها فيه ويسقيها حتى تصلح وهكذا لو أخد الصيد الذي وكره (2) في الحرم فازال ريشه فان قيمته تسقط بأن مماله حتى صلح ريشه وأرسله وهريازمه أن يتصدق لايازمه كالحرم وقال عليه السلام الأقرب أنه لا يازمه (1) فلا يأت لا ينقر مثل النير عالا ينقص قيمته (و) الحرمان اذا ذيح (صيدهما) فهو (ميتة (2)) فلا تأثير التذكيته فيحرم على الذا يسو غيره (وكذا) ما قتل (المحرم (1)) من الصيد فيته ولو ذكاه (و) لكن تحربه (في حق الفاعل (1) أشد (11)) في الصور تين (11) مما ه النسك فيته ولو ذكاه (و) لكن تحربه (في حق الفاعل (11) أشد (11)) في الصور تين (11) مما ه النسك (11) في المعور تين (11) في المعور تين (11) في ماحصله الاخوان وأبوع وهو قول ك وعند أبى ح أنه منة وعند ش أنه ليس بسنة وانه كتجية

صد المدينة وقيمة شجره يصرف في المدينة كاأن قيمة صيدمكة وشجر هيمه ف في مكة كذلك المدينة اه راوع وقيل الحميم في حرم مكة وهو ظاهر الازهار في قوله مكان ما سواها اه مي وقرز (٣) ولا يشــــــــرُطّــ أن يكون المدى بسن الأضحية في هذا الموضِع (١) ولا صوم هنا لأنه لم يهتك حرمة وقرز (٧) والكافر والعبد وتعلق برقبته وقرز (٣) الأولى بجب الاصلاح وإذا صلحت مقطمال مه في صيد الحرم ونحوه على الفاعل بالاصلاح لذلك بضله أو يأمر غيره اه حلى لفظا قرز (٤)ويجب الردوالاصلاح ﴿١﴾ وبجب الحفظ إن أمكن وإلا غرسها حيث هو والحرمة باقية اه معيار وأما الطير فلا بجب إيصاله الحرم إلا أن يكونمنه بيض فيجب حمله وبيضه إلىالحرم اه معيار وبيان قرز ﴿١﴾ لأنه أه ولاية وهو الفارق بين هذا و بين ما يأتي في قوله فان فعل لم يسقطا وفيالنصب في قوله ثم طمها النم (٥)المرادوجده وان لم يكن له وكر في الحرم (١٠) الصحيحانه بلزمه يعني الأرش وهو ظاهر الازهار فتأمل(٧) في تحر م التناول وأما التنجيس فلا ينجس اه تهامي وقيل نجاسة وتحر ماً قرز ومثله فىالبحر (﴿)فان اضطر إلى أكل لجمه محرم قدم الميتة عليه ان لم يضره أكلما لا نها ميتة وهذه ميتة وصيــد فحرم من وجيين وأن اضطر إليه حلال فان كان من صد الحل خير بينه وبين الميثة وان كان من صيد الحرمقدم الميتة عليه لأنه مضمون لاهي اه ن قرز (ه)و كذا اذا أكسر بيضه لم يحل أكله اه بيان لأن كسره عرمه اهمر وقبل لابحرم لائمه لايشترط فيه تذكيه ذكره الامام عز الدين ابن الحسن عليله اه املاء مفتى وكما لو كسرها: كافر (٨) يعني في الحل (٩) المراد في حق المحرم ولو غير الفاتل ومثله في البستان (١٠) ومعنى كونه أشد مجمع على تحريمه عليه وان الحلال إذا خشى التلف خير بين صـيد الحرم والميتة اه غيث (١١) حيث كان صيد حرم مطلقاً أو صيد عرم (١٧) ولا وقت له ولو قبل أشهر الحج بعمد

المسجد فاذا قدم الحاج مكم (11 بعد أن فعل ماتقدم وأراد تقديم طواف القدوم دخل المسجد مقدما (22 بكون طواف من المسجد مقدما (12 بكر فوافه من المسجد (12 بالمرام (خارج (23 الحجر) لأن الحجر عندنا من جلة الكعبة فن دخل في أحد (23 أشواطه فهو كمرت تركشوطا ويجرى الطواف من خلف زمزم ولو في ظل المبيت (2) ويجب أن يكون حال الطواف (على طهارة (2) كطهارة المصلى (ولو) طاف في حال كونه (زائل (2) المقل أو مجولا) على آدى أو جيمة (أولابسا) وبإغصباأو

الإحرام ذكره الفقيه ح اله نجري وقيل ان كان فى سنته وكذا بعدأشهر الحيج ولو قد حل من احرامه ام غيث وهل يصم قبل الاحرام ينظر قيل لايصح اه مفتىقرز (١) ولو غير أشهرالحجاه مفتى عنالفقيه ف (y) وخلع نعله ندبا لدخول المسجد اه بيان (a) بناء على طهارته والاوجب اه (٣) بضمه (٤)قال في عجائب الملكوت في مساحة الا رض فأما المسجد فيوسبعة أجربة وطوله ثلاثة مائة وستون ذراعاً وأما الكمية فطولها أربعة وعشرور في سمك أي علو سبع وعشر من ذراعا وفي أيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كمان ثماني عشر نداعاً فزادها ابن الزبير سبعة أندع وعرضها ثلاثة وعشرون ذراعا (*) ولو على سطوحه اه محر وقرز (٥) قائدة الحجر يعني حجر الحكمية زادها الله شم قاً وهو بكم الحاء واسكان الجم هذا هو الصواب المروف الذي قاله العلماء من أصحاب الفنون قال ألنواوي في التهذيب ورأيت بعضُّ الفضلاء المصنفين في ألفاظ المذهب انه يقال بفتح الحاء كحجر الانسان وسمى الحجر لاستدارته والحجر عرصمة ملتصقة بالكعبة منفوشة على صورة نصف دائرة وعليه جدار وارتفاع الجدار من الأرض نحو سنة أشبار وعرضه نحو حمسة أشبار وقيسل حمســة وثك وللجدار طرفان منتهي أحدها إلى ركن البيت للعراقي والآخر إلى الركن الشامي وبين كل واحمد من الطرفين وبين الركن فتحة يدخل منها الحجر وتدوير الحجر تسم وثلاثون فراما وأطول الحجر من الشاذروان المتصل بالكمة إلى الجدار القابل له من الحجر أربع وثلاثون قدما إلا نصف قدم وما بين الفتحدين أربعون قدما ونصف ومنزاب البيت يصب في الحجر ومذهب أ"ثننا انه من البيت العظم لا يختلفون فيه وعندالشافعية ثلاثة أقوال للا صحاب كله من البيت أو منة أذرع فحسب أو سبع انتهى من خط القاضي شمس الدين أحد من صالح امن أبي الرجال رحمه الله (١) ودور الحجر خمسون ذراعا منــه ستة أذرع من البيت ودور موضع الطواف مائة ذراع وسبعة أذرع اه من عجائب الملكوت (﴿) مجميع بدنه حتى يده ويكون طوآفه من خارج الشاذروان فلو وضع بده على الشاذروان أو على جدار الحجر لم يصح طوافه لأنه طاف لا بالبيت وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت (٩) لأن أعمال الحج بعمد الاحرام لا تفتقر إلى نيسة ويلزمه دم لأنه على غير طهارة ما لم توضيه رفيقه أو بيممه اله قرز ويبيد ما لم يلحق بأهله اله عامر محقق فالتطبير لا تمرة له لأن زوال

(راكبا (۱) بهيمة (۲) (غصبا) أجزأه طوافه فى جميع هـ لمدالأحوال ويجزى، الحامل أيضا (وهو) أن يبتدى، (من الحجر الأسود (۲) ندبا) لا وجوبا فلو ابتدأ من أى أركان الكعبة أجزأ ويجب أن يكون فى طوافه (جاعل البيت عن يساره (۱) حتى يختم به)أى بالحجر الأسود إن ابتدأ منه وإلا ختم ما ابتدأ به فلو عكسه وجمل البيت عن يمينه أعاد الطواف من أوله و يجب أن يكون الطواف (أسبوعا متواليا (۱) لا متفرقا فلو زاد ثامنا رفض الزائد عمداً كان أمهمواً (و يلزم دم (۱) لتفريقه) أي تفريق جميع أشواطه السبمة ألوى تفريق (شوط منه) مثال تفريق جميعه أن يمقد بين كل شوطين أو فى وسط كل شوط قبل اعامه أو يستقيم من دونة اطع يقطعه عن المشى أو يدخل (۱)

المقل من النواقض اه من املاه سيدنا عهد بنابراهم ابن المفضل يقال الوضوه لا ينتقض بالحدث الدائم كالمستحاضة (١) وهل يجوز ادخال البهيمة المسجد الضرورة ينظر اه غاية المذهب انه يجوز قرز (٧) لا على طائر فلايجزى ١٥٥ و دوى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال بحشر الحجر الاسوديوم القيامة له عينان و اسان يشهد لمن استلمه بحق وعن ابن عباس أيضا انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كان الحجر الأسود أشد يباضاً من التلج حتى سودته خطايا بنو آدم (٤) والعبرة بيسار الحامل ذكره الفقيه ف وقبل لابد أن يكون البيت عن يسار الحامل والمحمول او يكون بطن المحمول فوق ظهر الحامل فيجزيهما جيماً لابد أن يكون البيت عن يسار الحامل والمحمول اه مى وقرز (ه) فلوطاف على ورائه وهو يشى الفهترى جاعل البيت عن يساره هل يجزئه أم لا الأقرب ان ذلك يجزبه لأن قد أقرياللشروح وهو جعل البيت عن بساره ام عامر وفي الروضة عن النباعي (ه) لأن القلب في الحافيال سلى الله عليه وآله وسلم خلواعن متاسكم كالام والطائف كالمؤتم وقال الحجلم ويهدين داود الاصبهاني يجمل البيت عن يمينه تشريقاً له وابل وقد قال في شيراً :

> اذا طفت بالبيت العتيق وركنه ﴿ يَعْبِـلُ أَفُواهُ الْحَجِيجِ الْسَكَرُمُ فَـكُنُ طَائْفًا بِالبِيتُ لا عَنْ بمينه ﴿ كَفَعْلَ ابْنُدَاوِدُ وَفَعْلَ الْحَجَلَّى

ابنداود وهو عد بن داود الظاهري ابوه صاحب المذهب والحبيط هو ابراهم بن عد الحبيط م من الزيدية المطرفية من بلاد آنس اه حاشية هداية من جبيب بلاد آنس قريب ضروران وهو مقبور فيها وذكر في تاريخ بني الوزير من جبيب بني الجرادي (ه) فجل الوالاة نسكا (٢) وهذا في الطواف الذي زمه باحرام ولو فهلا لأنه صار بعد الاحرام واجباً اه ولفظ لى وكذافي كل طواف وجب ياحرام إلا ماتفل به من الطوافات أو نذر بعلواف فان تفريجه لاتوجب اللم اه ح لى لفظا (ه) وجبه الفرق مازادهل الوضو حوالصلاة بني صلاقر كدين وقبل ما يعد متراخياً قرز (٧) ولفظ الفذكرة ان كان في الاول ورجم من حيث دخل قدم للتفريق وان استمر ولم يعتمد به فلا شيء وان دخل منه ويتم الشوط فاذا فعل ذلك فى كل شوط فقد فرق جميع الطواف وان فعله فى واحد منها فقد فرق بين ذلك الشوط فهما حصل التفريق أوجب اللم (() ســـواء كان بين شوط واحد أو أكثر وإعا يجب الدم بشرطين (() حالاً ول أن يكون (عبر أن التفريق لا يجوز فلو كان جاهـ لا (() فلا شىء عليمه الشرط التانى أن يكون (غير ممذور) فاو فرق لعذر نحو أن تلقاه فى حال الطواف زحمة منعته الاستمرارفا لحال (() فاستقام حتى خفت أو تحمير حتى شرب (د) أو حتى صلى (() أو أحدث فقطمه حتى تومنا أو لينفس على نفسه يسيرا (() فهذه كلها أعذار يسقط بها دم التفريق وسواء طال عندناالفصل الذي هو المدر أمقصر فأنه يجوز البناء عليه ولادم وإعا يلزم العم لأجل التفريق (() المنه أشواط أو خسة أو سيمة كلها أربة أشواط أو خسة أو سيمة كلها أربة أشواط أو خسة أو سيمة كلها في ذلك دم واحد (و) يجب (فها دون ذلك عن كل شوط صدقة (())

اعتد به فصدقه للنرك فأن كان في الوسط وعاد فدماللتقريق و ان استمر ونم يعتدبه فدم فان اعتد به فدم وصدقة وان كان فيالآخر ورجع فدم واناستمر واعتدبه فصدقة نان.لمبعند به فدم لاَّ نه فرق اه تذكَّرة لفظاً وقرز (١) ولوفرق جميم الطواف لزمدم واحد مالم يتخلل الاخراج فتعدد اه ح لى معنى يقال الاخراج لإيكون إلا بعد اللحوق بأهله فينظر وسيأتى علىقوله والتعري كالأصفر (ﻫ) بَل ثلاثة والتالث قوله ان لم يستأنف (٣) أوناسياً قرز (٤) ومن الاعذار الدعاء (٥) أوحتى دخل السكعبة قال في البحر مسئلة وندب دخولالكعبة لفوله صلى اقدعليه وآله وسلرمن دخل الكعبة الخبرتما مهدخل في حسنة وخرج من سيئة وخرج مغفوراً له رواء ابن عباس (٣) حماعة أو ُخشى خروج الوقت وقيل ولوفرادى ولو فى أول الوقت قرز (ه) غير النقل (٧) قدر مايحتاج اليه قرز (A) وهل يحتاج الى أن ينوي المستأنف عن طواف القدوم أملا الأقربانه لا يحاج إذا عمال الحج تنصرف الى الواجب من غيرنية اه حلى لفظا (١) وهل يصير الاستئناف بعدالتفريق واجباً مخيراً بينه و بين الدمأم يتحتم عليه الاستثناف فازلم يفعل لزم الدم ينظر اهر لى لفظا قبل بجب العود والاستثناف ما لرياحق بأهله والقياس انه يخير اه شامي (٩) يؤخذ مرهذا أنَّه بجوز رفض العادة لأداء أكلهنها (١٠) وترك شوط أو بعضه أوشوطين وجبَّين كل شوط نصف صاعو كذافي ثلاثة ونصف وفى أكثر منها دم إلافى طواف الزيارة فهو عصر مآترك منه ولوقل اه بيان لفظا وظاهر الاز وشرحهانه لايجبالهم إلاق الاربعة (*) أو ثلاثة و تصفيلان ترك بعض الشوط ﴿١﴾ كترك كلهو ترك أكثر الطواف كتراء كله فيلر مدم اه صعيري (١) مسلم في الصدقة لافي الدم اصحة الناء عليه ٨١ سيد ناحسن وقر ز(ه) سواء علم أوجهل(١١)ولا تجزى الصدقة إلا بعدا لحروج من المقات أو تعذر الفعل ولا يقال انه غير فاو ترك شوطا (١٠ أزمته صدة مدان وان ترك شوطين فصدقتان وان ترك ثلاث فنالات الرابع و از مراك المراثم) إذا فرغ من الأشواط السبعة وجب عليه عندنا (ركمتال (١٠) ويستحب عندنا أن يصليهما وخلف مقام ابراهيم (١٠) عليه السلام وقال ش فى أحد قوليه وأبوجه أنهما مستحبتان وهوالذى حصله م بالله وقال ك من صلاها فى غير المقام اعاد وإن رجع إلى ينته جبر بدم فونهم ويستحب ان يقرأ مع الفاتحة فى الأولى سورة الكافرين وفى الثانية الاخلاص (فان نسى (١٠) الركمتين (فيث ذكر (١٠) يصلهما وجو با (قيل أس) وإ عا يصلهما إذاذ كرهما في وم (من أيام النشريق) لأنها آخروقها فان خرجت أيام النشريق في ال ان مذكرهما لم بحب عليه صلاحها وقول علاوقت لهما وهو المختار في في الكتاب فيؤ ديهما عيث ثرك نسيانا حق مضى وقته إلى جب عليه صلاحها الأوق وقباطوهو المختار في في الكتاب فيؤ ديهما حيث ذكر ولو بسد عروج أيام النشريق (و نعب الوقت لهما وهو المختار في في الكتاب فيؤ ديهما حيث ذكر ولو بسد عروج أيام النشريق (و نعب الحق علما الطواف و بعده أمور تسمة الاول (الره كم (١٠)

بين اعادة الطواف أو اخراج الصدقة اه ذمارى ومثله فى اللمم وقيل ما لم يلحق بأهله كما يأتى وكذا حبث فرقه لغير عذر اه قرز (،) والفرق بين الزك والتفريق أن الموالاة نسبك فبجب لتفريقه دم والنزك للشوط بعض نسبك فلا يلزم إلا إذا ترك أكثر النسك اله تعليق الفقيه ع (๑) وتارك بعض الشوط كتارككله فى لزوم الصدقة لا فى لزوم الدم فلا يكورن كترك كله لَصحة البناء عليــه وفى الزهرة أن ترك البعض كترك الكل فمما ومثله فيالبان وهو الأصح (١) أو بعضه ولفظ ك أوثرك بعضه وجب فيه نصف صاع قرز (٧) مسئلة ويصل ركعتين عفيب كل طواف وجوبا في الطواف الواجب وهو ما أحرم له ولو نفلاً وَندب في النفل وهو مالم يحرم له (٥) و يصلى المستأجر عن المستأجر إن أحب قال النواوياختلفأ صحابنا فيصلاة الأجير قبل تقعمنه وقبل تقعن المستأجر وهو الأشهر اه روضة وقبل انها تكون اثلاثاً يعنى بين المستأجر والمستأجر عنه و الوصى (\$) وَلا تشرع فيهما الجماعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلر صلوا كما رأ يتمونى أصلى و نم يفعلهما صلاة جاعة مع ماعلر من تحريضه صلى الله عليه وآله وسلم على الحماعة فدل ذلك على عدم شر عيتهما فهما فإن صليت جماعة لم تصبح قرز اه ح محيرسي (﴿) يَنظُرُ لو ثرك ركمتي الطواف حتى فرغ هل بجز به أن يصل ست ركمات من غير تسين كل ركمتين لطواف سل لعمله يقال لا محتماج الى تعيين كل ركتين لطواف بل ينوى بالست ركمات الطواف ويكره للتنزيه ومثله في البيان في قوله مسئلة ويكره جمع الطوافات (﴿) يَمْرأُ في الرَّكْمَتِينَ جَهْراً وجوبا قرز (٣) قان لم يصلهما حتى مات قانه يلزمه دم اله بحر والمذهب أنه لا دم عليه إذ هما غير نسك اله ح لى ومثله عن الدواري وكذا لو تركيما والطواف جيماً لزم دم واحد اله قرز (٤) أي ترك عمدا أوسهوا (ه) ولر في بيته قر ز (ه) قال في روضة النووي وهو الإسراع في المشي مع تفارن الخطأ دور. الوثوب والعدو (٧) في الندوم وطواف الممرة نقط لا سـائر الطوافات ومن تنفل بطواف فلا رمل

في حق الرجل دون المرأة (١) وهو فوق المشى ودون السمى وإعاير مل (ف) الاشواط (التلائة الاول) و(لا) يرمل (بدها) أى بسد الثلاثة (إن ترك (٢) فيها) بل عشى في الاربعة الباقية لأن المسنون فيها المشى فلو ره لل المناون فيها المشى فلو ره المناه المؤلف المياكان تاركا مثنين اثنتين (١) و) الثاني (العادني اثنائه)أى في اثناء الطواف ويقول عند الابتداء (١) به سم الله وياقة ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم فاذا وصل الباب قال (٥٠ عنده اللهم البيت يبتك والحرم حرمك (١) والعبد عبد ك وهذا مقام المائذ بك من الناراللهم فاعذن من عذا بك واختصني بالاجزل (١) من ثوابك ووالدى وما ولد والسلمين والمسلمين والمسلمات باجبار الرمنين (٨) والسموات فاذ أتى الحجر قال طائفا (١) رب اغفر وارحم ومجاوز عن ماتملم إنك أن الله الملى الاعظم ويكر ره ويسبح ويهل و يسسل على النبي وآله عليه وعليهم السلوات والسلام (و) الثالث (التماس (منه الميد على الركن ثم يقبلها وقيسل وضمها عليه شم عسم (١) وجهه بها فان تعذر وضع اليد على الركن ثم يقبلها وقيسل وضمها عليه شم عسم (١٠) وجهه بها فان تعذر الاستلام أشار إلى الركن ثم يقبلها وقيسل وضمها عليه شم عسم (١٠) وقول في عال الاستلام أشار إلى الركن ثم يقبلها وقيسل وضمها عليه شم عسم (١٠) ويقول في عال الاستلام أشار إلى الركن عينه وأما الحجر الأسود (٢١)

اه ح لى قرز و لفظ ح وكذا يفعل في كل طواف ما صر في طواف القدوم إلا الرعل والسمى ودخول زمزم وما بينهما من الأمور فلا يُعطها اه ح لى لفظا قرز (٥) أصله ماروى عنــه صلى الله عليه وآله وسلم لمنا دخل وأصحبابه مكة قالت قريش ان حي يثرب قد أهلكتهم فجلسوا في الحرم يتشناورون وينظرون طوافهم فرمل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى الثلاثة الأول ورمل أصحابه كذلك إلا مثل الغزلان ذكر معني ذلك في سيرة الإمام الأعظم المهدى علية (٥) والراكب محرك رأسه وقيل داجه (١) والحنثي قرز (٧) وأخذ من هذا أنَّ من ترك مستون ألجهر لم يفعله في الموضع الذي يسن فيهالاسرار (٣) وفي البستان تارك سنة فاعل مكروه (٤) عندالا بتداء في كل شوط و لفظ البيان شم يفعل كذلك حتى يتم له سبعة (ه) أي الطواف (ه) قائما مستقبلا واقفا (٦) وهو أحد الأمكنة الستجاب المدماء فيهما ولا يعد متفرة (٧) لأن الأجزل لا تختص به إلاالملائكة (١) أي ثوابا جزيلا (٥) يعني (A) وفتح الراء فرةا بين جم مايعقل وما لا يعقل بالنون (٩) يعنى حال كونه طائفا (١٠) في الأشواط. كلما فان تمذر فني الأوتار آلأول والتالث والخامس والسابع وفي البحر ويسجد على الحجر الأسود اه ح لى لفظا (١١) وكذا عقيب كل دماء قرز (١٢) فاتّ عسر عليه ذلك استامه أو كان راكباً أشار البه بيده أو شيء في يده اه ح بهران لمـــا روى عن عمر أنه قال أنى لا علم أنك حجر لا تنفع ولا نضر ولولا أنى رأبت رسول آلة صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليــه وآله وســـلم في الحجر ليبعثه الله يوم القيامة له عينان يبصر بهما الاشارقربنا آتنا فى الدنيا حسنة ((() إلى آخر الآية والمرأة لاينبنى أن تراحم الرجال للاستلام بل تشير وتخفض (() صوتها ملية ((() الرابع (دخول زمزم (() بعد الفراغ) من الطواف والركمتين والدعاء بعدهما عائمب (و) الحامس (الاطلاع على مائه) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اطلع على ماء زمزم وهي ساكنة ((ه) لمن مدوب (() السادس (الشرب منه) مندوب (() أيضا لقوله على المقطيه وآله وسلم ماء زمزم المشرب (() له ويدعو عند الشرب اللهم إلى أسألك علما نافعا ورزقاو اسما اللهم اجعله دواء وشفاء من كل داء وسقم ويستحب أن يصب منه على رأسه وجسده (و) السابع (الصمود منه إلى الصفا من بين الاسطوائين) المكتوب فيهما ((ه) الثامن (اتقاء (()) السكلام) حال الطواف لأنه ندب فيهم الازمة الذكر والكلام المبارع عند من ذلك وعن ابن عباس الطواف بالبيت صلاة فأقادا الكلام فيه (و)

ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق اه بهران (۞) ولو فيه طيب لأنه مخصوص اه ذو مد معني ولو انفصل اليه شيء و زيله فورا قرز (٥) وإذا وصل الستجار في الشوط السابع بسط يده وألعق به بطنه وخديه وتأل اللهم البيث بيتك الحماه تجرى وهو مقابل لبابالكعبة مرن جهة الغرب قريبًا إلى جهة اليمن اهك والملذم ما بين آلركن الأسود والباب (٥) والذي أباح الشرع بتقبيله أي من الحمادات الركن العظم والقرآن الحسكم والميت وقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والطعام (١) قال في الشفاء الحسنات في الدنيا العلم والعبادة وفي الآخرة الجنسة وقال على عليلم ألحسنة في الدنيا المرأة الصالحة و في الآخرة الجنة و يعضده خبر روىعن أبي الدرداء عن الني صلىالله عليه وآله وسلم أنه قال من أوتى في الدنيا قلبا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنة نعينه على أمور دنياه قد أُوتَى في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة ووقى عذاب النار (٧) يسنى داعية (٣) أي البناء الذي عليه (٤) و بحوز أن يحمل من مائها لما روى أنه أهدى إلى الني صلى الله عليه وآله وسلم قربة من مائها بخلاف تراب الحرم وأحجاره فلا بجوز إخراجه اله زهور قال م بلقه في الافادة ما من حاج مؤمن يغر بذنب في هذا المسكان إلا غفر آلة له إن شاء الله تعالى لفظ البحر (مسئلة) ويكره إخراج تراب الحرم وحجارته إلى الحل لقوله صلىانة عليه وآله وسلم إن الحصاء لتناشد من أخرجها من المسجد ومالقيامة فكذا الحرم بعضأصش بحرمقلنا لادليراه لفظا وبجبيردها اليموالصحيح أنهلا يجبإذ ذلك خصوص؛اصيد والشجر (*) وولا يتها إلى ولدالعباس لقولالعباس.أعطا في الله زمزم إلى آخر كلامهذكر ه في الكشاف في آخر سورة الا تفال اه هامش هدامة (٥) وقيل من الفرف وقيل طلوع الماء (٦) و يكر مالتوضىء اه زهوروقيل\ا يكره(٧)أن شربته لمرض شفاك الله أو لجوع عصمك اللهأو لظَّما أرواك اللهأو لحاجة قضاها الله (٨) بالقلم العبراني ، من ذا الذي ماساء قط ، ومن له الحسني نَعط ، ذاك ان آمنةالذي عليه جبريل هبط ﴿ العدل مادام عمر والجور مادام دمر وقيل وحتى من خلق الصاح مع المساء ﴿ ما الرجال ممرة إلا النساء وقيل العكس يعني مكان مسرة مصية (٩) كان الأحسن جعل قوله

التاسع اتقاه (الوقت المكروه) قال فى الابانة ودل عليه كلام الشرح أن الكراهة لأجل (1) الصلاة عقيب الطواف لا لأجل الطواف قال فى الشرح لا أنه إما أن يصلى عقيبه صلى فى الوقت المكروه أو يؤخرها عن الطواف الوقت المكروه أو يؤخرها عن الطواف عند على الطواف خروج الوقت المكروه أو يؤخرها عن الطواف خروج الوقت المكروه فلا كراهة حينئذ (2) والنسك (2) (التالث السعى) فهو واجب (وهو) أن يبتدى (من الصفا (حال كذلك) وعن بعض اصر أنهن الصفا إلى السفا موها منوط (كذلك) وعن بعض اصر أنهن الصفا إلى السفا مقوط واحد ﴿ نم ﴾ والسعى يكون (اسبوعا متواليًا) كالطواف (وحكمه مامر فى النقص والتفريق) أى أنه يلزم دم لنقص أن أنه يلزم دم لنقص أو تقويق شميعه أو تقويق شوط منه عامل الف أوسعى سنة (اسبوعا من طراف القدوم سواء ﴿ تنبيه ﴾ من شك هل طاف أوسعى سنة (الموطمنة كيا مرفى طواف القدوم سواء ﴿ تنبيه ﴾ من شك هل طاف أوسعى سنة (أ

واتفاء الكلام عقيب قوله والتماس الأركان (١) المختار أن السكراهة لأجل العسلاة والطواف معا للخبر اله منتى فإن طاف في الوقت المكروه أجزأه وأثم لأن الحج تصاحبه المصية اله زهرة ولا تصح صلاة ركعتا الطواف في الوقت السكروه لأنه لا وقت لهما وقد تقدم مثله على قوله في الصلاة والنفل في التلاثة اه ظاهر الاز أن الكراهة للتنزيه لأن سياقه في المندوب (٢) والصحيح أنه لا ف ق ق ز (٣) و اختلف العلماء في السمى بينهما فقال أنس وان الزبير هو تطوع بدليل.ورفم الجناح يعني قوله تعالى فلا جناح عليــه أن يطوف وما فيه من التخيير بين العمل والترك وقراءة انّ مسعود جناح عليه أن لا يطوف بهما وعند ح أنه واجب ولبس بركن وعلى تاركه دم وهو مذهب آبائنا وعند ك وش وهو ركن لقوله صلى آلله عليه وآله وسلم أسعوا فأن الله كتب عليكم السغى اله جوهر شئاف بلفظه (٤) قال في موضع في الانتصار وروى أنَّ أصـــل السعى بين الصفا والمروة أن هاجر أم اسهاعيل سعت بين الصفا والروة في طلب ماء لاسهاعيل سبعاً حتى أنبع الله لها زمزم ثم جعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذلك شرعا (*) وروي أن الصفا أصله رجل كأن اسمه اساف والمروة امرأة كان اسمها نائلة زنيا في جوف السكمية فحسف سهما حجر من اله غيث وبينهما حمس مائة خطوة وعشرون خطوة الد منهاج وفي ح لى ما لفظه وقيل قدر ما بين الصفا والمروة خسالة وخمس وعشرون خطوة (ﻫ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ابدؤا بما بدأ الله نه فان بدأ بالمروة لنا الشوط الأول اه بحر وهنله في البيان (ﻫ) فلو نسى السابعة بدأ بها من الصفا والسادسة النيث السابعة لوجوب النرتيب فلزمه سادسة من المروة وسايعة من الصفا فإن نسى المحامسة كنيت السادسة وصارت الساجة خامسة ويأتى بالباقي ولوترك فراعا من السابغة أتى مه ومن أولها استأنفها أو من ثنائها أتى بالمتروك وما يعده منها ولو ترك ذراعاً من السادسة لنبت السابعة وحكه كتركه من السابعة اه معيار وقد يصعب تمتيسله فيحتاج إلى تأمل (٥) حيث عرض الشبك في حال الطواف

أو سبعة فقال أبو ط ان الشوط كالركن في الصلاة (١) فيصل بطنه (١) المبتدى والمبتلى كا تقدم وقال ضرزيد إن الشك في السوط كالشك في الركمة وقال أبو جعفر وابن داعى وروي عن ص بالله أنه يعجب المصل هذا باليقين (١) فيني هناهي الأقل لأن الزيادة هناغير مفسدة (١) وبدب) في السعى أمور خسة الأول أن يسمى وهو (على طهارة) كطهارة المصلى (و بدب) في السعى أمور خسة الأول أن يسمى وهو (على طهارة) كطهارة المصلى (و) التالي (أن على الطواف) فيكره تراخيه عنه إلا لمذر (و يشترط المرتيب (١)) أي تقديم الطواف (١٥ على السعى (وا) فر (لا) يقدم الطواف (١٥ مود السفا المرتب أو المروة) في حال المسمى وأما المرأة فالوقوف في أسافل الصفاو المروة أذكي لها (١٠) (و) الرابع يندب للرجل و يدعو بما حضره و يسبح الله تمالى ويهله و يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمي ويدعو بما حضره و يسبح الله تمالى ويهله و يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال محمي عليه السلم يقرأ الحد والمعودة لاشريك له فراهمهد لا المواددة لاشريك له فراهمهد لا إله إلا الله وحده لاشريك له فراهمهد

لا يعده فلا حكم للشك بعد الفراغ قرز (١) والطواف كالركمة والحج كالصوم (٢) فان لم يحصل له ظن أماد ذلك الشوط إن كانَّ مبتدئاً و إن كان مبتل تحرى إن حصَّل له و إلا بني على الأقل قر ز (٣) وقواه في البيان (٤) قلنا الزيادة تدخل تقصانا في الثواب إأنها مخالفة المشروع اه بحر هــذا مع النقين إه مفتى (٥) بالماء لا بالتراب اهزنين و تكيل وعن مي ولو بالتراب حيث هو فرضه وهو ظاهر الاز (٣) فان فرق الطواف ثم سعى ثم أعاد الطواف فلمله ينزم إعادة السمى لأن الأول قد ارتفض والإفدم إن لحق بأهله قرز (٧) أو أكثره اه ن فلو فعلت الثلاثة الاشواط مرب الطواف بعد فعل السعى هل يصبح فعلما و يلزم دم لتفريق الطواف أو لاحكم لها بعد السعى وقد لرمته الصدقات اه ح لي سل أجيب بأن اللازم الصدقات وقيل بلزم الدم لأجل التفريق اه لعله حيث التأخير لغير عذر وإلا فلادم قرز (٨) ولا مجزى الدم إلا يعدأن لحق بأهله (٩) وإذا كان علم راحلة ألصق قدمها إذا أقبلو رجليها إذا أدبر قرز وفي الفتاوي يلصق أصابع رجليه فان لم يفعل لزمه دم لأنه تاراً بعض نسك (ه)قان لم يصعد الصق العقب بأصل ما يذهب منه والصق أصابع رجليه مما يذهب اليه من الصفاأ و المروة اه دواري فان لم يضل لزمه دم لأنه تارك بعض نسك اه ع هبل قبل وفى بعض الدرج محدث فليحذر من تخلفها ورآه ومن تركها أمامه والله أعلم اه بهران قرز (١٠) إلا في مال الحلوة وظاهر الاز خلافه قرز (۞) وهو يقال ما وجه تخصيص الرجل الندب معرأته يمكن المرأة الدعاء سراهل بدليل خاص اه ح لى نع بدليل خاص وقال التهامي لايشرع كالأذان (١١) من لو أنزلنا وقيل من قوله هو الله وقيل من قوله لايستوى (١٢) نوم المحندق إذ فرق الله تمليم من غير قتال

أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اغفرلى ذنوبى و تجاوز عن سيآتى ولا تردى خائبا يأأكرم الاكرمين واجعلنى فى الآخرة من الفائزين و ذكر أيضا أنه يقول على المروة مثل ماقال على الصفا هذا الدعاء إغايندب فى ابتدائه لافى كل شوط (" وللرجل لاالمرأة (و) الخامس ينسدب للرجل فقط (السمى بين الميلين (") و صفة السمى أنه إذا فرغ من الدعاء على السفا نزل فيمشى حتى إذا حذى لليل الأخضر (" المعلق فى جدار المسجد هرول (" حتى محاذى الميل المناصوب أول السراجين (" ثم يمشى حتى ينتهى إلى المروة و يدعو عشل مادعى به على المنصوب أول السراجين (" ثم يمشى حتى ينتهى إلى المروة و يدعو عشل مادعى به على المنصا وأما المرأة قانها لاتهرول في طوافيها وسميها (") « النسك (الرابم الوقوف بعرفة (") ولاخلاف فى وجو به (و) عرفة (كلها موقف) يعنى يجزى و الوقوف فى أى بقمة منها (إلا بطن عرفة (") فن وقف فيه لم بجزه وعن الديمزيه و بربق دما و تنبه « (") قبل و في

(١) يعني بحيي عليلم (٢) وقبل في كل شوط لأنه موضع اغتنام في الصعود والدعاء ذكره في الأحكام وهو ظَّام ألازوفي جامع الأصول مروى عن ان عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في كل شوط ومثله رواه ض عامر وللتوكل على الله عليله(*) فأن فعل في كل شوط أزم دم للتغرين (٣) في كل شوط اله أحكام قرز (٤) مثبت في جدار المسجّد طوله ستة أذرع والميل الآخر بالما بل في دار الساس رضي الله عنه اه من إرشاد إسماعيل المقرى، (٥) يعني مطلي بخضرة (٥) بليسمي حسب الامكان قرز (٣) موضع كان تعمل فيه السر وج في الزمان الا "قدم (٧) إلاأن تسعى ليلا أو في خلوة (٨) وحد عرفة من قربة إلى تمرة إلى ذي المجاز إلى عر نة بجزيء الوقوف في أيها ذكره في اللمعة ولابدخل الحدق المحدود وقبل أنه يدخل الحدق المحدود لأن إلى يمني مع فيستقم الاستثناء (٩)استثناء منقطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أفاض من عرنة فلا حج له اه زهور (٥) أنوله صلى الله عليه وآله وسلم من أفاض من عرنة فلا حج أمولاً معوضع الشياطين أه بستان وهو شرقي الجبل لكنه غيرداخل في عرفة وربما يلتبس وكثير من الناس يعتفد كونه منه فحسن إخراجه اهر فتتح قال النواوي في شرح مسارحه ها ما جاوز و ادى عرفة إلى الجبال المقابلة مما يل بساتين بني عامر هكذا نص عليه ش و قبل الاز رقي عن ان عباس أنه قال حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرفة وقيل في حدها غير هذا اه شرح فتح (*) وهو وادى يمانى عرفة مستطيل من اليمن إلى الشام كثير الاراك وهو من قرن عرفة بميل إلى الغرب اه دواري (۵) يمال من وقف يطن عرنة هل بجزئه لأن فيه خلاف ك وإن قلنا لا بجزيء فهل يهرق بن المامي وغيره الجو اب أن موافقته لقول ك في هذا غير مفيد ولا فرق بين المامي وغيره و لمل الوجه الاجاع قبل حدوث قوله و بعده أيضا ولمما روى عبر ابن عباس مرفوعاً مرس وقف ببطر عرفة فلا حج له اه ع مى قرزوقرره سيدنا إبراهم حثيث وض عامر (١٠) التنبه للفقيه ل وقيل للفقيه ف

تسبية عرفة بهذا الاسم وجوه أربعة عدهاأن آدم وحواه هبطا (() مفترقين فالتقيا في عرفات الثانى أن جبريل عليم كان يُري (() ابراهيم عليم المناسك فلم السب الم المنسب المن الشعب الاوسط الذي هو موققه (() عليه السلام قال أعرفت الثالث أن ذلك مأخوذ من قو لك عرفت القوم المكان إذا طبيته فسميت بهذا الاسم لشرفها وطبيها الرابع أن ابراهيم عليه السلام عرف السواب من رؤياه في ذلك اليوم (() (و) الوقوف (وقته) ممتد (من الزوال (() في) يوم (عرفة) وهو اليوم الماشر من ذلك الشهر (فان التبس) وهو اليوم الماشر من ذلك الشهر (فان التبس) عليه يوم عرفة (عمري (() وصل على غالب ظنه والاحوط أن يقف يومين و تحصيل هذه المسئلة أنه لا يخلو الما أن يتعرى المابة أجز أه (() وان ان كشف الخطأ الم يجزه (() وان بقا اللبس قال عليه السلام فلاقرب أنه لا يجزيه (() وأما إذا تحرى فلا يخلو إما أن يتحرى أنه لا يجزيه (() وأما إذا تحرى فلا يخلو إما أن يتمال اللبس بين التاسع واللسرم فلاقرب أنه لا يجزيه (() وأما إذا تحرى فلا يخلو إما أن يحمل اللبس بين التاسع والماشر

(١) آدم اهبط الى سر نديب وحواء الى جدة كان كل واحد منهما يسمع بكاء صاحبه وكان آدم طوله سَمَّائة ألف مقدار الدنيا فقصر الحأن صارستين ذراعا اه منقولة فلريز الا مفترقين حتى التقيا بعرفة فنزل الشيطان لعنه الله باصبهان وسمى آدم لأنه خلق من أديم الأرض وسميت حواء لأنها خلقت من حي قيل أن آدم لمسانام نزعالله جلوعلا منجانبه ضلعة وخلق منها حواء هذافى تعليق الدواري على اللمعاه تسكيل وكان طول آدمالى مباءالدنيا ثمقصر الى ستينذراعا قيلوحج حجة وكان بين خطوتيه أربعين مرحلة وسر نديب قربة عظيمة على قدر الأندلس وفيها مدائن كثيرة وفيهاجبل اللهوات الذى هبط اليه آدم عليلم و فيه أثر قدميه نحواً من سبعين ذراعا في صخرة صلداوع هذا الجبل نور يلمعروهذه من جزائر الهند كثيرة أشجار الطيب وفيها مفائص الجواهر النفيسة في البحر وأهلها مجوس يعبدون النار فاذا مات الرجل يجرعلي الأرض تميموق تسكفيراً له (*) قبل هبوط منزله (٢) أي يسرفه (٣) يعنى المحطيب وقيل ابراهم عليلم وقبل امام الصلاة اهنميث لأنحادة حاج الشام يكون معهم إمام الصلاة وخطيب اه مقاليد (٤) الخامس انه عالى مر تفعر والمر بتسمى العالىء، فقد اله تبصرة السادس انها وصفت لا يراهم عليلم فعرفها السابع ان الناس يصارفون فيها ذكره في المكشاف التامن ان جريل عليم علم آدم المناسك ضرفها (١٠) أي ف ذلك المكان كذا فيشه ح الذويد (٥) وقت الظير وقال أحمد من النجر (٦) قيل والفرق بين وقت الوقوف ومكانه في انه اذا تحرى في المكان وانسكشف بطن عرنة أونحوه لمجزه بخلاف التحري في الوقت اذا انكشف الحمأ أنه يجزي معوان الوقت لا يؤ من عود الشك فيه في السنة الآنية فيكفيه الظن والمكان بأمن الشك فيه كذا تقل عن الشكا يدى رحمه الله (٧) على قول الا بتدامو الانتهاء (٨) اتفاقا (١٥) و بتحلل بعمرة (٩) و بقى محرما حتى يتحلل بعمرة أو بين التاسع (أوالثامن إن وقع بين التاسع والثامن فلا يخلو إما أن يحصل له ظن أو بين التاسع (الثامن إن وقع بين التاسع والثامن فلا يخلو إما أن يحصل له ظن وقيض في اليوم الأول و يسل بموجبه ثم يسو د اليوم الثاني فيسل بموجبه * قال عليه السلام و في هذا نظر والقياس هنا أن يرجم إلى الأصل كاقال أحسل المذهب فيمن شك في آخر رمضان أنه مجب عليه الرجوع إلى الاصل والأصل بقاء مرمضان فيصوم حتى يتيقت الكال و هنا الأصل أنه قد مضى الاقدل من الشهر لا الأكثر فيني على أن الذي قد مضى هو المثمان "كال خلاصل وهوا أنه لم يحض إلا الأقل كما قالوا في رمضان (أ) إلا أن يريد الاحتياط فيل ما يلاصل وهوا أنه لم يحض إلا الأقل كما قالوا في رمضان (أ) إلا أن يريد الاحتياط فيل ما يصل بظنه ويستحب له أن يقف يو مين ليأخسسد باليقين ثم في هذه الصورة (أ) لا مخلو يعمل بطأن ويقف يوم واحداً فلا يحلو إما أن ينكشف له الخطأ أم لا إن من علم الخطأ أجزأه ("كازمه الاعادة وإن علم بعد مضيه (أن يقف الثامن وكان ظنه تاسكا فن عل ذلك يوم عرفة (أ) أزمه الاعادة وإن علم بعد مضيه ("كقد اجزأه وقوف الثامن على المناص على المناص على المناص عرفة الثامن وكان ظنه تأسكا فان على هذا العالمن على المناص على المناص على المناص عرفة الثامن وكان العامة وإن علم بعد مضيه ("كقد اجزأه وقوف الثامن على المناص عرفة الثامن وكان طاح فله على المناص عرفة الثامن على الموجه المناص عرفة النامن على المناص عرفة (أنه وقوف الثامن على المناص عرفة المناص عرفة (أنه الاعادة وإن علم بعد مضيه ("كقد اجزأه وقوف الثامن على المناص عرفة (أنه الإعادة وإن علم بعد مضيه ("كقد اجزأه وقوف الثامن على المناص عرفة (أنه الإعادة وإن علم بعد مضيه ("كقد اجزأه وقوف الثامن على المناص المن

⁽١) مثال اللبس بين التاسع والغامن أن يو دا لجيل يوم الاتنين وقد عم أن الاتنين الماضي من ذي الحجية وشك في الإحدالم في الإحدالم المن على هو أو كن ذي الحجية أم لا فهذا إن حصل له خل عمل به وان لم بني على الأقل عند المهدي ووقف الثلاثاء وعند في كل يوم منها و يفسل بموجه و مثال الله بني ين التلاثاء وعند على الأحد و منا و يفسل بموجه و مثال الله بني ين التاسع و العاشر أن بردا لجبل يوم الاتنين و قد عام أن الأحد الماضي من ذي الحجية و مثل في السبت و المالات على الماضي من ذي الحجية و مثل في السبت و المناسع و المناسع و المناسع و منافق المناسع و مناسع و بحيث المناسع و ال

مادل عليه كلام ط () وهو قول ش وقال أبوج لا يجزيه () ومثله في الشامل لاص ش واما إذا وقف يو، ين فهذا هو الاحتياط () ولا إشكال أن الوقوف قد اجزأه لأ به قدوافق في نفس الأمر يوم عرفة وأما إذا كان اللبس بين التاسع والماشر () قانه يتحرى ثم لا يخلو إما أن يحصل له ظن فظاهر كلام الأصحاب هقاف يوه بين أيضا كا تقدم وقال عليه السلام ولكن هذا غير صحيح ولا أظهم يقولون به فان قالوا فهو سهو وغلط () لأنه لاوجه لوقوف يوه بين في هذه الصورة رأسا لكن الواجب عليه أن يقف في هذا اليوم الذي وقع فيه اللبس مل هو تاسع أم عاشر فان انكشف أنه تاسع اجزأه وإن انكشف أنه السعام والاقرب انكشف أنه السعام والاقرب انه يخذ به إذ لا يقف فيه إلا لظن () أو بناء منه على الأصل وهومضى الأقلو أما إذا حصل له ظن عمل بظنه كما تقدم ووي عمل بطنه أجزأه ما لم يتيقن الخطأ من له ظن عمل بظنه كما العاشر في الماشر في كي في الياقوة عن أبي ط وش انه قد أجزأه () وقال أبوح بسد أنه وقف العاشر في الهاشوة عن الياقوة عن أبي ط وش انه قد أجزأه () وقال أبوح

لايتسم للاعادة (١) فلا دم عليه (٢) لأن العبادة أنَّى بهافى غير وقتها عنده وعندنا ملجعل عليكم في المدين من حرج (٣)قال قيل لم كان هو الأحوط له ذلك وهو لا يأمن أن يترك واجبا وهو المبيت بمزدلهة وغيره من الواجبات لعمل ذلك لمحطر الوقوف فآكد الاحتياط لأجله الهزهور (٤) فأن تأمت شهادة على أنه التاسعولم بيق من الوقت ما يتسع الوقوف وقف العاشر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عرفتكم يوم تمرقون الحمر الدبحر هسدًا للزمام ي واللذهب خلافه وهو انه لا يجزيه لأنه ابتدأ عمل فرض وقد تيقن خروج وقته والحد محول على ابتداء العمل مع التحرى للبس إذ الاعتماد على الظاهر فيجزى و لو إنكشف الحطاً لأنه معذور حيك دفعاً للحرج والشقة والأول اظهر اه من القعمد الحسن (٥) لكن كلام المذاكرين يستقم في اللبس بين التاسع والعاشر إذا حصل اللبس قب ل الدخول في أليوم مثاله لو النبس عليه هل موم الحمة تاسع أو عاشر وكان هـذا اللبس في اليوم أربعاء أو قبله فأنه يمَف وم الخبس والحمة وإن النبس هل ثامن أو تاسع وقف يوم الجمة والسبت فسكلام المذاكرين مستقم غــير سقم اهـ حاطى وحثيث وتهامى وقرره المقى بمال إذا كان كما ذكر فاللبس حينئذ بين الثامن والتاسع فلا فائدة حينتذ لهمذا التوجيه ولا تمرة ومع ليس الثامن بالتاسع لابد من ليس التاسع بالعاشر اه مى فيعطق إذ لم يصرح بمنى ما ذكروا من وقوف الجمسة والسبت فتوجيه حسن وهو أنه يقف يومين الذي ظنه تاسماً والتاسع الذي ظنه عاشراً وهو الحميس والجملة إلا أنه لا فائدة في التقسيم في الحاصل فينظر (٦) لمان وقف لا بظن ولا بناء على الأصل لم يجزه (٧) والوقت بأفي قرز (٨) وتؤخر الأيام فيحقه على الصحيح ولا تلزمه الدماء ذكره فيالبحر و لفظ البحر فرع قلت ولادم على من وقف العاشر الشك في التاسع إذ قد تأخرت الأبام فيحقه فالعاشر كالتاسع وقيل يازم ولا وجه

لا يجزيه ((ويكني) من الوقوف بسرفة (المرود (()) به ويجزي، الوقوف (على أي صفة كان (()) الوقوف سواء كان ناعًا أم عبونا أم منمى عليه أم سكرانا أم راكبا المنصوب أو نحو ذلك فان هذه ونحوها لا يفسد بها الوقوف (() (و) يجب أن (يدخل) جزءً (في الليل من وقف في النهار (() وا) راكبا النووب (() (فيدم) يلزمه الليل من وقف في النهار (() وا) راكبا يستكمله بل أفاض قبل الغروب (() فيدم) يلزمه وقال ما المتعدنا وأبي حضرت المدالغروب عنه الدم وقال في الياقوتة والفقيه ويلي يسقط (() وقال في الياقوتة والفقيه ولي يسقط (() وقال في الياقوتة والفقيه ولي يسقط (() وقال أي بخرج مع أن عاد غرج مع الامام () سقط الموالي شرح الابانة بالاجماع (()) وان لم بخرج مع الامام لم يسقط عند أبي تيل فأما لو خرج من الجبل غير قاصد للاقاصة بل لحسياجة ومن استشاء ماه أوقضاء عامة الدم الجام (())

إذ لو لزم لزمأ لايجزيه الحج اه لفظاً (۞) وهـذا هو الصحيح ولا قضاء عليه إذا لا يؤمن عود الشك فيه (ه) كما في مسئلة القبلة بعد خروج الوقت (ه) ولادم عليه (١) وحاصل ذَلك لايخلو أما أَن يَمْف بعمر أولا إن وقف بنير تمر لم يجزه إلا أن تنكشف له الاصابة لأنه لابد من اليقين وإن كان بعمر فانه يجزيه مالم يتيقن المحطأ والوقت باق وحيث يجزيه تأخر الأيام في حقه ولادم عليه على الأصع للاجماع ولا فرق بين التامن والتاسع والعاشر اه قرز (٢) بكلية بدنه مستقراً ليتخرج الراكب على الطير لأنه غَير مستقر (ه) ولا يشترط أنّ يكون استقراره قدر تسبيحة (٣) ولو مكرها قرز (٤) لأن العبرة بالصيرورة وقد صار (٥) فان مات قبــل استكمال النهار لزم دم لا *نه ترك جزءاً من النهارولزمه دم لباقي المناسك إلا طواف الزيارة فلا مجبره اللم قرز (٠) لا ُجل الاستكمال وعبارة الفتح ويستكل النهار وجويا (٧) لا"نه ترك جزءاً من النهار لكونه لم يدخل جزءاً من الليل اه زهور (۞) فان تقارن الافاضة وغروب الشمس لزم دم فان النبس ســل القياس لزوم الدم لا "ن الا صل بقــاء النيار قرز (*) ولو أفاض من عرفة قبل الغروب ناسياً هل يأتى فيه الحسلاف في خروج المشكف من المسجد نَاسِأً وكذا لو أَقَاضَ مكرها هل يسقط عنه الدم بالإكراء أم يجب ويرجع على من أكرهه كن فعل به ما توجب الفدية اهـ ح لى لفظاً الا ولى اللزوم كن ترك نسكا من المناسك لعدر وفي المـكره كذلك يلزُّمه دم ويرجع على من أكرهه حيث له فعمل و إن لم يكن له فعل فلا شيء عليمه وهل يلزم من أفاض به ينظر اه املامي قلت يلزمه والله أعلماه من هامش حلى (٧) مالم يرفض الأول اه شامي ومفتى وبهران وظاهر الأزولو رفض أنه لا يسقط عنه الدم (﴿) وَسُواء قصد بالحروج الافاضة أم لم يقصدوهو ظاهر الأز والتذكرة (*) قوى مع قصد الافاضة وقيل لا فرق قرز (٨) قوى مع عدم قصد الافاضة (٩) بعد النروب (١٠) بل خلاف الوافى باقى (١١) ورجع اه زهور قبل الغروب اه فتح ثم أفاض مد الغروب اه زهور وشرح بحر (١٢) والصحيح أنه يلزمه الدم قرز و قال مو لا ناعليه السلام وهو قريب (و بدب) الواقف أن يجمل مكان وقوفه في القرب من مواقف الرسول (١٠) على الله عليه و آله وسلم التي كان يقف فيها وهي فعا ين الصغر ات المسوو فة (١٠) في الجبل تبركا واقتداء برسول الله على الله عليه و آله وسلم (و) ندب للواقف أيضا (جم العصرين فيها (١٠) أى فى عرفية (و) ندب لمن خرج للوقوف أن يسير من مكمة يوم التروية وعشائه (١٠) وغرف إلى يسير من مكمة يوم التروية لا فه لم يكن فى عرفات ماه فكانوا يتروون (١٠) اليها وقيل لأنابراهيم على الله عليه وسلم كان مرويا (عن فى عرفات ماه فكانوا يتروون (١٠) اليها ندب (الافاضة من بين (١٠) العلمين) وينبنى أن فيض بسكينة (١٠) ووقار (١٠) مليها مكثرا من الذكر والاستفاره النسك (الحامس المبيت عزدافة (١٠) ليلة النحر فانه واجب إجماع وحدها من مأزى (١١) عرفة إلى مأزى منى وادى محسر (١١) من المين والشمال شعابه (١٦) ووقابله (١١)

 باقلب ان بعد الحبيب وداره ، ونأت مساكنه وشط مزاره فتمتعي با مقلق والتحاله ، ان لم تربه فهذه آثاره

(و) وروى انها مواقف الأنبياء عليهم السلام من لدن آمم (٢) المنترسات في أسفل جبل الرحمة الذي يوسط أرض عرفات الفترة (٣) تقديماً وفيالبحر توقيعاً وهوالا فضل قرز (٤) عشاى عرفة وإضافهما الما التروية بمجوز ومعاه في حلى (۵) توقيعاً حيث منهم التوقيت الاحريم قرؤ (٤) يعني يترفون الما التروية بمجوز ومعاه في حلى (۵) توقيعاً حيث منهم التوقيت الاحريم قاض الناس و الراد الماء ولا يمكر في اللغة تقد قال تعالى الذين قال لهم الناس إن الناس قد جموا لهم الآوية الماء الناس قد جموا لهم الناس ابراهم عليم ولا يمكر في اللغة تقد قال تعالى الذين قال لهم الناس إن الناس قد جموا لهم أزر بالسكية في قلوب المؤمني (٩) في المجوز (١) ومحيت من دلفة لأن اتم الحمد على هو الذي يعنى قرب المجوهرة (١١) الماء ذيمي كل صبق بين المجلين ذكره الامام بي (٢) وماه ذيمي والدي عصر ليس منها الديم و مازي (٣) إمال القرق (٤) المحرام الماء أن يعلى المنرب في من دلفة بعد خول وقت السناء ولو صلى المنراء والمؤرد الله المناه المناه المناه عن لهم المناه الموجوب الدتوب الدوم الم مقدر قرز (٤) مسئلةمين صلى المناء ين لهة التحر قبل الأحرام ثم أحرم المحجة عينظ في التغريق لأنه جيماً أم لا واذا قطا لا يلز م فهل يلزمه دم أم لا المخطوط أم أم والراق سيدنا علم وقرود مسيدنا عامر وقروره سيدنا سعيد الحمل وقبل الاظهر وجوب الإعادة فاذا خرج والمعد والمنادة على المخافي النالم الماء الماء المائه في المائه في النالم المائه المائه على المائه على المائه على المخافض والمنشكل ذاك سيد وجوبالله والدوق بين المخافض والشعاء من أحرم في خلك اللهاة السادة على المخافض ولم العد من الحرم في خلك اللهاة السادة على المخافض والمناه على المخافض والمناء من الحرم في خلك اللهاة السادة على المخافض والمناه على المخافض والمرة على المخافض والمناه على المخافض والمؤرد من المخافض والمؤردة المؤرد المؤرد المؤرد المؤرد المؤرد عالم المخافض والمنشكا والمؤرد والمؤرد المؤرد ال

المزدافة (11 لم يحزه إلاأن يخشى فواتهما (77 قال عليه السلام والاقرب أنه يلزمه دم كمن بات في غير مزدافة لمذر قال في الشفاء وص بالله فان فرق بينهما ولم يجمع فعليه دم إذا لم يكن له عذر في التفريق في قال مولانا عليه السلام ، وقياس قولنا أنه يلزمه الدم ولوفر قالمند (70 كل لوصلوهما في غير المزدافة لمفذر (و) يجب (الدفع) منها (قبل الشروق (11) وان لا يدفع قبل الشروق أنه من في منها النبح وقال من عليه وسميت مزدافة المدرون المناس إلى منى يقال ازدلف القوم إذا تقاربوا والنسك (السادس الرور بالمسر (6) الحرام فاته فرض واجب عندنا وعندا في ح وش أنه مستحب قال يحيى عليه السلام حد المشمر إلى الما زمين (70 الى الحياض إلى وادى محسر قبل ع وفيه نظر لامه أدخل المزولة في المشر ومى غيره وقال في لفة الفقه عن الزجاج (70 وأنى محرو المشعر الحرام

وتحوها ساقطة من الأصل فلهذا لم يجب الدم بخلاف المحرم فهو مخاطب بها فاذا أحرم انكشف عدم صعدة صلاته لانه بجب أن يأتى بها جمع تأخيراه مماع مي وكذا الكلام في المبيت(؛) جمع تأخير وجو أ وهو نسك ويكون وقت دخول العثاء الأخر زاءًداً على صلاة المغرب (يه) ينظر لو استتأجر حائضاً أو نفســاءالمبيت بمزدلقة هل يلزم دم لترك الصلاة أم لا والمختار انه يلزم دم وقبل لا شهر وقوره المفتى لأن العسبرةُالستناب (١) وبجب عليه القضاء لأنه صلاهما في غسير وقتهما اه ع قيس (٢)فلو صلاهما في غيرها أو وصلهــــا وفي الوقت بقيـــة لزمته الاعادة كالمتيمم وجــــد الماء اه ح لى لفظا (٣) ولا تصبح العبلاة مع عسده العبذر ومع العبذر تصبح اهرح لي لفظاً (٤) فلو دفع من مزدلقة قبل الثمروق وبعد الفجر وعاد إليهـا ولم نخرج إلا بعـد الثم وق ازم دم ولو كان ذلك لعذر عندنا اه حلى لأن العلة شروق الشمس عليه فيها قيل وظاهر الأز السقوط وقرره السمد حسين التهامي قرز(ه) والوجه انه يدفع من مزدلقة قبل طلوع الشمس ما في الحبر أنه صلى الله عليه وآ له وسلم ال طلعالفجر ركب على ناقته وســار قبل طلوع الشمس وخالف فيــه المشركـين لأنهم كأنوا يدفعون منها بعد طلوعها ويقولون أشرق ثبير كيما نغير ويدفعون مرعرفات بعدغر وجافخا لهبم فيهاصليالةمعليه وآله وسلم فيهما جميعاً وقدم ها أخروا وآخر ما قدموا الهُ غيث وشفاء (ه) فلو ترك الحميم يسيم لم يصل في مزدلفة و لم يبت فيها ولم يدفع منها قبل الشروق فانه يلزم دم لكل وأحد من هذه آه فتح وبحر وكذا اذا لم بمر بالشعر يلزم دم يكون الجميع أربعة قرز (۞) وُلُو لَيلا اه هداية قرز (٥) وسمى مشعراً لأن الدعامعند، والوقوف و الذبح من معالم الحج فهو معلوم الحج اهشمس (٦) مأزمي عرفة (٧) وفى شرح مسلم للنواوى أنه جبــل بالمزدلفــة يقال له قزح بضم القاف وفتح الزاى والحناء المهملة وقيسل ان الشعر كلالزدامة فلامعنى لتنظير الققيه ع على الهنادي فقوله هو قول الناس قال في روضة النواوي إن بين مكة وبين مني فرسخان وبين مني ومزدلقة فرسخان اه ح فتح

المزدلفة (١٠ كلها قبل ف وهو ظاهر قول الهادى عليه السلام و سب المرور بالشعر قبل طاوع الشمس قبل ع فان مر به بعد طلوعها فعليه دم (٢) ﴿ تنبيه ﴾ وقت الوقوف (٢) بالشعر بعد طاوع أفليه دم النحر (٤) إلى طاوع الشمس عند الحنفية و عندش في النصف الأخير (١٠) قبل في واطلاق أهل المذهب أن البيتو ته يم زدلفة واجب يفهم منه أنه يلزم (١٠) أن يكون أكثر الليل بها كليالى مني (وندب الدعاء (١٠) عند المشعر وهو أن يقول الحملة رب المالمين الذي بنحته تم الصالحات اللهم إلى عبدك وأنت ربى اسألك الأمن (١) والاعان (١٠) والتسليم (١١) والسلام (١٠) ربنا آننا في الدنيا حسنة وفي الأخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال ض زيد بل يجب الدعاء عند المشعر فاذا فرخ من الدعاء سار محو مني فاذا وصل وادى محسر أسرع (١١)

فتح قال فيروضة النواوي والمختار أن بين مكة ومني فرسخاً واحداً كذا بمله جمهور المحققين (قزح) وهو الجبل المعروف بمزدلفة يفد الحاج للدعاء عليه بعد الصبح وم النحر قال الأزرق وعلى قز ح اسطوانة من حجارة أر بعة وعشرون ذراعاً وطولها في الساء اثني عشر ذراعا اهمن كتاب الاشارات (١) قلت والتحقيق أنا إن قلنا أن المشعر هــو المزدلفــة فالدفع قبل الشروق هــو نفس المرور بالمشعر فاذا طلمت الشمس خرج وقته فيلزم دم و إن قلنــا هــو موضّع خاص كما هـــو الأصبح فالدفع غيرالمرور بالمشعر لأن المراد بالدفع المحروج من مزدلقة قبل الشروق والمراد بالمرور بالمشعر بذلك المكان المخصوص فيحصل مرَّن ظاهر الأزهارط هذاأن المرو ربالشعر لاوقت له كما أشـــار اليه الذويد قاذا مر به يعد طلوع الشمس صحو لـكن يلزم دم لنزك الدفع قبل الشروق اله تكيل بلفظه (٢)فلو صادف آخر جزء منه طلوع الشمس لزمه دم فقط للدفع وإن طَّلَعت قبل بلوغه آخر جزء منه لزمه دمان لترك نسكين الدحاشية محيّرسي لفظاً وهما الدفع والمرور وقيل يلزم دم واحد لأنه قد مر اه سيدنا حسنرحمه الله تعالى (٣) صوابه المرور قرز (2) فلو مر قبل طلوع الصجر ﴿١﴾ أو بعد طلوع الشمس لزم دم والمبيت بالشعر إلى بعد طلوع النجر يتضمن النسكين اهر لي أمظاً ﴿١﴾ وفي الهداية لاشيء عليه ومثله للدواري (٥) وجوبا قرز (٦) لكنه ياز مدم لرك المبيت لأنه أيبت أكثر الليل الأجل المرور (٧) أن يبيت (٨) ويثبت عنده ساعة اه همداية (٩) من مخافات الدنيا والآخرة (١٠) التصديق باقه و بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١١) عدم الاعتراض على الله و الانكار عليه (١٢) من آفات الدنيسا والآخرة (١٣) الإستسلام لأمر ألله والا تعباد له (١٤) مخا فه المنصاري لا أنه كان موقفا لهم (١٥) و يكون بينه وبينها من البعد ما يسمى راميا لاملتيا و يستدبر الحكمبة لمنا رواء جابر أن رســول الله صـلى الله عليــه وآله وسلم رمي جرة العقبة وهـ و مستدير للسكمية من بطن الوادي اه ح بحر (٥) ومـ وضعها ماتحت البنساء وحوليه وهمو موضع الحصي اهن ولهذا كال فيالروضة ولا يشترط كون الرامي خارج الجمرة فلووقف طرفها و رى الطرف الآخر جاز لفظ البيسان و يقصند يرميسه للموضع للعتاد حسول الجمرة وجسوبا

جرة العقبة بسبع (1) حصيات) فالشجر والكحل والزرنيسسخ ونحو ذلك (2) لا يجزيء عندنا وعندزيد بن على وأفي ج بجزيء ويستحب أن تكون كالأنامل قيل ولو رمى بأصغر أو أكبر أجزأ (2) ويجب أن يرمى بها (مرتبة) واحدة بعد واحدة فاو رمى بها كلها دفعة واحدة أعاد الكل عندنا ولو كان ناسيا وقال في الزوائد يجزيء عن واحدة عند الناصر وأفي ح وش ومثله في الكافى عن السادة والفقهاء وقال الناصر في قول إن فعل ذلك ناسيا أجزأ عن الكل والافين واحدة قيل ف والعبرة بخروجها من اليد (1) لا يوقوعها فلو رمى بها دفعة واحدة فوقعت متتابعة لم يجزه والعكس يجزي ولا يشترطأن يصبب الجرة لأن المقصود إصابة المرمى وهو موضع الجرة (2) فان قصد إصابة المرمى وهو موضع الجرة (3) فان قصد إصابة المرمى وهو الترار لا البناء المنصوب وقيل ح يجزي: (1) لأن حكم المروم حكم القرار و بجب أن تكون الحمى (مباحة (2)) فلا يجزىء المقرار و بجب أن تكون الحمى (مباحة (2)) فلا يجزيء الم المناصوب وقيل ح يجزي: (2)

وهوموضع الحصي اله بيَّان بلفظه قبل المراد بالمرى مجتمع الحصي لاما سأل منه فلو لم يصب إلا ماسال منه لم بجزه ولا يشترط بقاء الحصى في المرمى فلو وقعت فيه ثم تدحرجت عنه لم يضر و لا عبرة بالبناء المنصوب هنالك اهشر ح بهران (١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بمثل هؤلاء فارموا وأشار إلى الحصى أه بحر (٥) وهل يجزىء الرمي بالصخرة قال في تعليق الوشلي لا يجزيء إلا بما يطلق عليه اسم الحص (٥) وهل بجزىء بالبندق سل الظاهر أنه لا يجزىء وهل يجزىء بالوضف والخذف قال في الحفيظ بجزيء وقرره ني والمختارلا بجزيءقرز (٣) الذهب والقضة (٣) حث أطلق علميه اسم الحص اه وشلىقرز (؛) وقتاً وفسـلا قرز (ه) أما لو أصابت الحصاة بعيراً أو انسانا ثم اندفت أجزأ. لأن اندفاعها تولد من ضله لا إذا دفعها الذي وقعت فيسه فانها لا تجزيه فان النبس عليسه الحال تال في الانتصاروجهان المختار أنه لا بجزىء اله غيث وقيسل بجزىء على قول الفقيه ح وهو القوى لا على قول الفقيه ع فلا مجزىء قرز و كذًا لوطفت في الهوى من فوق الجمرة أو قصرتَ عن بلوغها لم بجز الرامي (*) قَانَ قَصَدَ غَيْرِهَا لَمْ يَجِزَهُ وَلُو أَصَاجًا أَهُ بِأَنْ وَقَدَ نَظَرُ عَلَى هَـذَا لِأَنْ أعمال الحبر لا تفتقر الى نية بعسدالاحرام ولا يغيرها الصرف كما لو نوى بالطواف نفلا وقع عن الزيادة وكما في الرمي أنها لا تغيره النية(؛) وحولها قرز (٦) قوى مفتى ومثله فيالبحر والهداية واختاره الامام شرف الدين وقواه الدواري وح لى ومي وهو ظاهر النصوص ولفظ حاشية المحيرسي قال المفتى لاحكم للقصد وإن قصد المينير إذ القصود الجية هواء أو قراراً اه باللفظ (٧) قان قبل ما الفرق بينهما و بين من طاف على حل مغصوب ونحوه لعله يقال أن العبادة تعلقت بفعل هذه بنفسها فاشترط حلها إذ لا تحمصل الطاعة بالمحرم بخــلافالطواف والسمى فالمقصود الصيرورة على أي حال وقد حصلت اه ع ومثله عن الممني ومي تكون (طاهرة (۱۱) فلا يجزي، بالتنجسة ذكره الامام أجمد بن الحسينة قال مو لا ناعليه السلام وهو يموي لاناستمال النجس (۱۷ يجوزوقال في الياقو تة يحتمل أن تجزي، و يجب أن تكون (غير مستملة (۱۳) فلا يصح الرمى بحصاة قد رمى بها غيره موقال في الكافى و مهذب ش يجزي، مع الكراهة (و) اعلم أن وقت أداء رمى جمرة العقبة غتلف في أوله و آخره أما أو له فالمذهب وهو قول أبى ح أن أول (وقت أدائه من فجر النحر) فلو رمى قبل الفجر لم يجزء وقال النحمي والثورى أوله من المنه الأخير من ليلة النحر وقال النحمي والثورى أوله من طلوع الشمس يوم النحر واختار هذا في الانتصار قوله (غالباً) احتراز من المرأة والحائف والمريض و عمو هو قال ابن أبى القوارس والوافي وغيرهما للمذهب أن وقته ممتدمن في اليان إلى المروب وعال من بالله والى من بالله والنه وغيرهما للمذهب أن وقته ممتدمن في اليان إلى المروب والواحد أوله يعم النحر وقال في يعم النحر وقال الناصر والصاحق يقظمهما عند الوقوف بعرفة (وبعده يحمل غير بأول حصاة وقال الناصر والصادق يقظمهما عند الوقوف بعرفة (وبعده يحمل غير بأول حصاة وقال الناصر والصادق يقظمهما عند الوقوف بعرفة (وبعده يحمل غير بأول حصاة وقال الناصر والصادق يقظمهما عند كال محطورات الاحرام إلا

الوطه (١٠) للنساء فأنه لا بحل حتى يطوف طواف الزيارة (٢) (وندب الترتيب بين الذبه والتقصير) فيقدم بعدالري الصلاة ثمذبح اضحيته ثم يقصر أويحلق (٣) وهذا بناء على القول بأن الحلق والتقص تحليل محظور لانسك وأمامن جعله نسكا وهو م بالله فانه يقول يندب تقديم الرمى ثم الصلاة ثم الذبح ثم الحلق أو التقصير (*) وهذه الثلاثة أيها فعله بعد فجرالنحر فقد حلت له المحظورات ماعدي الوطء فلا يحل له الابعد طواف الزيارة (ثم) يلزمه (من بعد الزوال في) اليوم (الثاني) رمي آخر ووقته ممتدمن أول الزوال (١٤) (إلى فجر ثانيه (°) هذا وقت ادائه (١) عندنا وصفة هذا الرمىأن(برمي الجار) الثلاثالمروفة (بسبع سبع (٢)) ويكون (مبتديا بجمرة الخَيف (^^))وهي التي وسط مني مما يلي مسجد الخيف ثم يأتي الجرة التي تليها (٩٠ فيرميها ثم يكون (خاتماً بجمرة العقبة) التي كان رماها في نوم النحر وندبأن يقف عند الجُرتين (١٠٠ الأولتين بعد الرمي ومدعو عا تيسر ولايقف عند الثالثة (١١٠ (ثم) يلزمه (ف) اليوم (الثالث) من يوم النحر (كذلك) أي يرمى الجمار الثلاث بسبم سبع الأول لم يتحلل به لانه غـــير مشروع رأسا و إن رماها فى وقتها تحلل به قوي لأن الرمى المشروع يحصل به التحلل والله أعلم اه بلفظه من فصل افساد الاحرام (١) ومقدماته وعقد البسكاح اهر أثمار بل يحل،عقدالنــكاح اله صعيترى قبل ﴿١﴾ ولاشيء فيالمقدمات ولو أمنى وهو ظاهرالاز إلاالأثم وقيل لا إنم ﴿١﴾ قوي وقيل يلزم في المقدمات (٣) فلو قدم طواف الزيارة على الرمي جاز له جيسم محظورات الاحرام من وطء وغير. ولا يلزم دم لأُجل الترتيب بينه وبين الرمي لأنه ليس بنسكُ اه غيث و ح لى وفي البيان يلزمه ذكره في التقرير وص بالله (٣) يندب حلق حيسم رأسه عندنا وعند ح بجزيه حلق ربعه أو تقصير. وعند ش يكني ثلاث شعرات (٤) وفائدة الحَلاف بينهما أن من جعله نسكا بجب حلق جميع رأسه أو تقصيره وبجب لتركه دم وبجوز تقديمة على غميره من المناسك ولا يقع الاحلال به وعلى القول بانه ليس بنسك العكس من ذلك اله تعليق التقيه ع (١٤) زيادة ظل كل متتصب الخ (٥) وهو ثاني عشر (٦) وعندنا بجوز قبل الروال (٧) مسئلة السيد ح من نسي حصائمن أى حمرة هي رمي في كل حمرة بحصاة ليتيقن التخلص فائب نسى اثنتين وأثلاثا وأربعــــا والتبس موضعها رمى كل جمرة كذلك 'بأر بع اه بحر (٨) فرع والترتيب بين الحمرات التلاث واجب لاشرط خلاف مالله فاذا تركه فقال الامام المهدى يلزم دم ولا يمنع من صحة الرمى وقيــل بل يمنع اه ن وعن مى الرنبيب لاشرط ولا نسك فلا يلزم شيء رمثله عن المقتى (*) لأن العرب تسمى كلمكان واسم خيف (٩) وهي جمرة على عليلم اه هامش وابل (١٠) قدر سورة البقرة ويقرأها اه مجمو وفى الزهور قدر سورة الاخلاص أو الفائمة قرز (١١) لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وقيــل لضيق الرابع (ثم) إذا رمى هذا الرمى في هذا اليوم جاز (له النفر) فيأتى مكمّ يطوف طواف الزيارة إلى الرابع (ثم) إذا رمى هذا الرمى في هذا اليوم بين الأولين الأولين الشخر الملح حين المرابع والمواعد والمرابع والمرابع وهو غير عازم (ثا على السفر (ثا) قبل الرمى (ثار الربع وهو غير عازم (ثا على الشفر (إلى النروب رمى كذاك) أى كرمى اليومين الأولين ويكره له أون يرمى قبل طاوع الشمس وقال أبو جمفر أنه يلزمه رمى هذا اليوم إذا طلع الفجر وهو فى منى مطلقاً و (ثا قال عليه السلام ثم إنا ذكر نا أحكاما تم الربى فى هذه الأيام كلها فقلنا (وما فات) من الربى ولم يضل فى وقت أدائه الذي قدمنا ذكره (فنى (ثا) بعد ذلك الوقت ولا يزال قضاؤه صحيحا (الله آخر) أبام (التشريق) فاو ترك رمى جمرة المقبة بوم النحر قضاه فى بقية أيام التشريق وكذا لى ترك رمى الجال الثلاث فى اليوم النافى قضاه وكذا فى

المكان وقيــل أنها موقف للشياطين (١) وذلك لقوله تعالى فمن تعجل في نومين فلا إثم عليــه ومن تأخر فلا إثم عليمه قوله فلا إثم عليه عندالتعجيل والتأخير قلت دلت على أن التعجيل والتأخير غير فيها كأنه قال تعجلوا أو تأخروا فإن قلت أليس التأخير بأفضل وبجوز أن يكون التخير بين الفاضل والمفضول كما خير المسافر بين الصوم والافطار وإن كان الصوم أفضسل وقيل إن الجاهلية كانوا فريقين فنهم من جعل المتأخر آثمـا ومنهم من جعل المتعجل آثمـا فورد القرآن بنفر المأثم عليهما جيماً اه كشاف (٢) فأما لو طلع النجر وهو عازم على السفر فلا يلزمه الرمي و إن بتي في نومه وفي العكس يلزم وإن سافر لأن نبته البقاء عند طلوع الفجر أوجب عليمه ذلك اه قرز (٣) من فوره اه فتح وحدالفور باقياليوم قرز (٤) عبارة التذكرة وهو غير عازم على النفر ليدخل المسكي اه تذكرة وفي البيان عازم على الوقوف ليدخل المزدد وظاهر الاز يلزم المتردد وهو صريح شرح الاز فها يأتى في ليالي من (٥) والمراد بالسفر مجاوزة العقبة وقبل العزم على الحروج من ميل مني (٥) يعني قبل وقت الرمي ولو طلم الفجر وهو عازم على السفر بعدوقت الرمي لزمه الرمي و في البيان في ذلك اليوم و لفظ حاشمية وأما لو طلع الفجر وهو عازم على السفر في يومه فلا يلزمه الرمي و إن بني وقى العكس يلزم ولو سافر (١٥) ينظر في قوله قبــل الرمي قيل فائدته أنه لو عزم على السفر جد أن رمي لزمه أن برمي ذكر معناه في الفيث وفي البيان في ذلك اليوم قرز (٢) سواء كان عازما أم لا (٧) وهل يجب الترتيب في الفضاء بين الجرات قيسل بجب وقيل لا كالصلاة اه ح لى قرز (٥) ويكون الفضاء كالأداء وفي النيث ولو قبـل الزوال ومثـله في ح لي (٨) قال السيد ح إذا قضي رمى اليوم الأول في اليوم الثاني بعــد الزوال وقع عن رَمَى الثاني ولو نواه للأول قلت إن خرج وقت الأداء ولم يُصل الؤدي فـكذلك كَان فسـل أجزأه لـكل ما فواه اه بحرّ وإن ترك من جرة أو نسى حصاة أو أكثر لزمه قضاؤها ويلزم صدقة لتأخير كل حصاة عزروقت أدائها والصدقة نصف صاع له بيان معنى الظاهر أنه لا صدقة لتأخير الحصى كما هو المهموم من الاز الثالث (وطزم) بتأخير رمى كل يوم عن وقت (١) أدائه مع القضاء (١) (دم) لأجل التأخير وكذا لو أخر كل الرمى إلى اليوم الرابع لم يلزم إلا دم واحد و يقضيه فى الرابع فاما بعد خروج أيام التشريق فقد فات الرمى فلا يصبح فعله بعدها لاأداء ولا قضاء لكرز يجد بدم واحد الا أن يتخلل تمكفير (١) (و تصبح النيابة (١) فيهالمغذ (١) أى من حدث الا المنابق عقد من مرض أوخوف منع من الرمى جازله أن يستأ جرمن يرمى عنه (١) محال على المستنابة لاتصبح الا أن يكون العذر مأوساً لكن كلام أصحابنا فيمن خرج المعبح ثم ذال عقله أن رفيقه ينوب عنه فيا عرف أنه (١) خرج له يقتضى القرق بين الأعذار الحادثة بعد المحروج للحبح وقبله في اعتبار اليأس وعدمه ولعله بدليل خاص بين الأعذار الحادثة بعد المحروج للحبح وقبله في اعتبار اليأس وعدمه ولعله بدليل خاص

لأنه لم يذكرها و إتما ذكر الدم اه شامي قرز (١) وفي البحر يتعدد وقد قيــل الدذهب انه لا يلزم لتأخير كل نوم إلى غده إلا دم و احد نقط أه ح لى (٢) ولا بدل لهذا الدم قرز (٣) للتأخير (٤) وكذا البناء اه هداية قرز (٥) في كل ما ينجير باللسماء لا الثلاثة إلا لمدّر مأنوس اه صميتري وفى ح ما ثقظه النيابة فى الرمى وليالى منى وليسلة مزدلقة لأنب هــذه مَّناسك مؤقعة فن خشى فُوتها استناب للمذر لا فى سائر المناسك فلا استنابة لأنه لا وقت لها فيعضى فوتها ولا يدخل الوقوف في هـذا القيد لقوله صـلى الله عليه وآله وسـلم الحج عرفات فلا يستنيب إلا لمذر مأنوس أه عامر وقرز وهذا في حتى من أحرم عن نفسه وأما آلأجسير فله الاستنابة من غـير فرق بين المؤقت وغميره و لعله تفهمه عبارة الاز في قوله وله ولورثته للعذر اه ع سيدنا حسن قرز (*) ولا يستنيب إلا من قد رمى عن نفســه قان استتاب من لم يرم عن نفسه وقع الرمى عن نفسه فيستأخ المستليب أه ح بهران بل يقع (١) الأول عن المستنيب والثاني عن نفسه أه الهلاء مي وهذا بعد خروج أيام التشريق ﴿١﴾ هذا حيث لم مرم عن نصع حتى خرج وقت الرمي أداء أو قضاء (ه) ويشترط أنَّ يكون النائب عدلًا قلت ولعله يستير في النائب أن يكون بصفة المستنب عليه بقية إحرام كما قيل فيمن استناب لطواف الزيارة والله أعلم اهرح أثمـار والمذهب لا يشترط (٦) فان زال عذره والوقت بأق بني على ما فعل الأجسير ذكر مُعناء في الهداية كن زال عله ثم أفاق وفى الذويد يعيد (ه) ولو لمذر مرجو الزوال وإنمـا صحت الاستنابة هنا مع العذر المرجو ولم يصح فى الحج لأن وقت الحج هو العمر ووقت الرمى مضيق لمان خشى فوته فله الاستنابة (*)وظاهر هذا أنه بجزيء التكفير للترك ولو لم تمض أيام التشريق ﴿١) اه غيث و لعله فيا قد مضى وقته ولم يفعل وقيل لأيجوز إلا بعد خروج أيامالتشريق يستقيم فىدم النزك قرز لأنه مخاطب بفعله (١) هذا يستقبمفدمالتأخير قرز (٧) منحلالاً و عمرم قرز (٨) القيَّاس على الرفيق لا يصح لأن زائل العَل قال الشيخ عطية ويجوز لمن خشى فوت القافلة أن وكل من يرمى عنه يوم النفر (١٠) الأول و مو لا ناعليه السلام ﴾ وهذا لا يستقيم إلا إذا خشى من فوجها ضررا يلحقه ١٠٠ في نفسه أو ماله (وحكه مامر في النقص) أى حسيم الرمى حكم الطواف في نقصه وقد تقدم نفسيل ذلك فعلى هذا أنه يلزمه دم بنقص أربع حصيات فصاعدا إذا كانت من جرة واحدة (١٠) و حكم (تفريق الجار) الثلاث عن تخريق الطواف فيلزم دم في تفريقه (١٠) وأما التفريق بين الحصى (١٠) فانه لا يوجب حكم نفريق الجارة أو أما التفريق بين الحصى (١٠) فانه لا يوجب دما واحدة (١٠) ومنها أن يترك وسياتها و يترك في اليوم الثالث رمى الجرة الأولى (١٨) في كل واحدة من هاتين الصورتين رمي اليوم الأول والثالث ويرمى اليوم الثاني فيلزم في كل واحدة من هاتين الصورتين دمان الترك والتفريق (١٠) وبدب في في الرمى أمور منها أن يحكون الرامى (على هو القامل بفسه (١٠) يوم ثالك النحر (٧) و لا يعتبر الا بحاف قرز (٣) وفي يوم واحد (٤) ولم

يضم من جرة الى ما ترك من أخرى ليجب الدم بخلاف تقصير الأصابع وخضامها وذلك لأن الاخلال بالواجب أهون من فعل المحظور فلم يضم لذلك اه صعيترى ووجه كون فعل المحظور أغلظ ان فاعل المحظور يقتل بالاجماع وفي تارك الواجب خلاف اه تعليق لمع وقيــل ان البدن كالعضو الواحـــد غلاف هنا فهي أمور متباينة (e) فلا بجزيء الدم للنقص والتفريق وصدقاته إلا بعــد خروج وقته أداءاً وقضاء(ه)ولو من أيام التشريق(٥) عالما غمير معذور إن لم يستأنف قرز (٣) مسئلة ومن ترك حصيات والتبس عليه موضعها هل من جمرة أو جرات أم من يوم أو أيام لزمه عن كل حصاة نصف صاع الى أن يبلغ ثلاثين لجواز أنه ترك من كل جرة ثلاث حصيات حتى يبلغ الحصى المروك احد وثلاثين حصاة فبجب فيها دم لأنه بعلم أن فيها أربع من جرة واحدة في يوم واحد فيجزىء الدم عنها الجميسع وارنب غر اليوم التأنى لزمالدم باثنين وعشرين حصاة ولا يصمير مفسرقا بين ترك جسرتين يرمي جمسرة بينهما بثلاث حصيات أو دونهما بل بأربع فمما فوقها اله بيان قلنا فلو بلغرقيمة الطعام قيمة الدم خبر ينهما اه ن وكذا إذا لم يبلغ إذ قبد ثبت ان الدم وكذا الثانية والأولى (٠٠) والمختـارأنه يعتــبر في التفريق بالمرك لا بالفعــل هل متوالى أو متفرق لا بالجمار تمسمها بخسلاف ما في الشرح نحو أن يترك الأولى في التاني والتانية في التاك فهــذا تارك مفرق بجب فيــه دمان وعلى ما في الشرح دم و إن كانت الجمرتين متواليتين ولو كانتما من بومــين وجب دم كان يترك الثانية في السوم الثماني والأولى في الثالث اله ن لأن السوك قسد أتصل وعلى كلام الامام المسدى يلزمه ثلاثة دماء الثالث لمدائا المرتب بل لا شيء لأجل الترتيب اه مي (١١) وضابطه ان كل فعمل بين تركين أوجب دمين وكل ترك بين فعلمين أوجب دماً واحداً

طهارة (۱) كطهارة الصلاقومنها أن محطا لحصى في شماله (و) يرمي (بالمحنى فن فادرمي باليسرى الجزاء (و) منها أن يرمى في حال كو نه (راجلا) لا راكا فلو رمى راكبا أجز أو وقال في الا تصار المختار رأي المهادى والناصر والفريقين أن رمى الراكب أفضل لأنه صلى الله عليه و آله وسير رمى راكبا (۵) فوتال مو لا ناعليل في ولا أدرى (۱) أين ذكره الهادي عليه السلام ومن جمة ما يستحب أن يأخذ الحصى من مزدلفة وأن يفسلها (۵) و يكره تكسيرها (۱) و أخذها من المسجد لحرمته (۱) وما مهار التكبير (۱) منها (التكبير (۱) مع كل حصاة) تكبيرة و تنبيه قال أو مضر رمى هذه الجرات (۱) أصله أن ابليس لمنه القهاعرض لا يراهيم (۱) عليه السلام فيها فرماه فتبت (۱۱) سنة والته والته والله الرابع في مطلقا (۱۹ وسميت منى عشر من شهر ذى الحجة فها تان الليلتان يجب أن يبيت فيهما بحنى مطلقا (۱۹ وسميت منى جهذا الاسم لما يمن المناه على النحو والنم (الماة الرابع) من يوم النحو المناو الاسم لما يمن (۱) من يوم النحو المناو المناه الرابع) من يوم النحو

وكذا في المبيت بمني (a) وهل يجب الفعل بين النوك دمان ولو قضي المتروك في اليوم الثاني أم إلمراد باللزوم حيث ترك بالسكلية ومع الفضياء لا يلزم إلا دم التأخسير اهر ح لى لفظا القياس لا يسلزم إلا دم التأخــير اه مى إلا أن يعيده في وقته فلا دم (۞) والمراد في تفريق الترك لا تفريق|لفصل فلا بلزم إلا دم واحد للنزك اله يحر بلفظه (٥) والتالث لأجل الترتيب (١) بالمساء لابالتراب وعن ي ولوبالتراب قرز (٧) قال فى شر ح البحر وهذا ذكره القاسم قال ي ووجعه أنه صلى الله عليه وآله وسـلم لم يرم إلا هـكذا ولأن ذلك أقرب الى خفظ الحصى وأشد تمكينا فى الرمى ذكره فى ح الهداية (٣) لَـكُثرة الرَّحة عليــه (٤) قبل بل قد وجد في الأحكام اهـان (٥) لأن الهاديعليل حَكَى أن الني صلى الله عليمه وآله وسلمأمر بغسلها قال مولانا عليلم وهذا يدل علىأن التقز زيستحبُّ اه غيث تال الدواري هذا حيث له سهب متخديه كمسئلتنا لأنا لانا من لكثرة الواصلين للحجرأن يمم فيها شيء من النجاسات وأما التقزز حيث لا سبب له يقتضيه فلا وجعه له (٣) لأنه يورث الحزن (٧) كان التياس عدم الإجزاء لحرمته إذَّهي ملك للمسجد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أن الحص تناشد من أخرجها من المسجد قبل مسجدا لمبقر قبل مسجده; دلقة وهو أولى و فيالنجري أي مسجد كان قرز (٨) وندب الدعاء وهو اللهم ازعج عني الشيطان وجنويه (٩) ذكر في كتاب الأزرقي في أخبــار هكة أن جبريل لمــا خرج ابراهم عليلم من مكة ليريه مواضع الا عمـــال التي في مني ومزدلعة وعرفة اعترض لها الجيس عند جرة العقبة قُعَال جبريل لابراهم كد وأرَّمه قَعل ذلك ثُم ارتفع الجيس الى الحرة الثانية قفال جبريل كر وارمه ثم ارتفع الى الحمرة الثالثة فقال جديل كد وارمه فنفر احكاهالدوارى اه تـكميل (١٠) أي وسوس (١١) أى شريعة (١٢) يسنى وأجب (١٣) وحد منى من العبة الى وادي محسر اه زهور (١٤) فلا تدخل العقبة ووادى محسر فيها قرز (١٥) سواء كان عأزما على السفر أم لا (١٦) وقيل لا "ن ابراهم قيل له تمنى فصنى المنفرة وقيل آدم اهِ من سفينة الحاكم (١) الى الفجر لكن هلا قيل الى الواجب الى المبيت (٢) صوابه علىالنفر ليدخلالكي وهو أن يفارق العقبة التي فيها الحمرة قرز (®) فوراً وقيل في ليلته قرز (٣) أو نصف ليسلة لانه بجب أن يبيت أكثر الليل قرز (٤) نقل عن سادات قطاء ان هــذا التنبيه ليس على المذهب قلت وهو الذي في الازهار اه مفتى لان ظاهر. الاطلاق فيمن لا عدرة وفيمن له عدر ولم يحترز بغالباً (٥) والمحصار وجوب الدم سواءكان لعذر أم لا اه بحر وقبل لا دم عليهم لائب بالترخيص صارغير نسك في حقهم كطواف الوداع في حق الحائض ولانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم به وهو محل النطم (٦) وهـــو حوض من أدم وهو الجلد الذي كان على عهد قصى وضع ﴿ بِفَنَّاء السَّكُمِّةِ وَيُسْتَى فِيهَا المُّنَّاء المذب من الآبار وعلى الابل ويستى الحاج (٧) ويبطل النرخيص الرعاء بالغروب وهو في مني حتى يصبح إذ لا رعى في الليل بخلاف الساقي (٨) بالضم والكمر اه قاموس (٥) يعني رعاء الإبل لانه رخص، لهسم البيتونة بغير مني اه لمعة (٩) وطواف الزيارة لا وقت له إلا أن أيام التشريق وقت اختساره وقوله في الشرح من أخره فدم مع وجوب الفضاء فيه تسامح لانه لاتجب نية الفضاء وليس بمضاء على الحقيقية أه غيث (*) يَمَالُ لَهُ طُوافُ النسباء وطوافُ الزيارة وطوافُ الاقاضة وطوافُ الفرضُ لانه محل به النسباء ولان فيه زيارة البيت العتيق ولا يتم الحج إلا به اه تعليق (١٠) في التغريق لافى َّالنَّقَصْ فيعودله ولاَّ بعاضه كما يأتى قرز ((١١) ولا دخول زَّمزم وتَّوابعه بل مختص بطواف القدوم نقط (١٢) الاجماع حيث قد رمل في طواف القدوم وإلا فقيه خلاف أحد قوليَ ش اه بحر (١٣) بل لعطه صلى الله عليه وآلة وسلم (١٤) وهل يتقيد اذا خرج الوقت وهو يطوف سلالقياس انه يتقيداه ع هذه الايام طاف فهو أداء ولاشىء عليه لكن المستحب أن يضله بعد أن رمى جرة المقبة ووزيح أضحيته وحلق (فن أخره (١٦) حتى منعت أيام النشريق لفير عفر (١٦) (فسم) يلزمه إراقته لأجل تأخيره عن وقت أدائه مع وجوب القضاء وأما إذا أخره لمسذر كالحائض فقد ذكر الأمير أنه لادم عليها المدفورون فقد ذكر الأمير أنه لادم عليها المدفورون وقيل ل أصو لهم تقضى بوجوب اللم (وإعا يحل الوطء بعده (٢٦) أي ان المحرم بالحج لايحل له وطء النساء إلا بعد أن يطوف طواف الزيارة سواء طالت المدة أو قصرت (ويقع عنه طواف "لا يوف والرمى (١٥) طاف طواف التاوم وشي طواف القدوم إلى بعد الوقوف فلما كان بعد الوقوف والرمى (١٠) على أن من أخر طواف القدوم إلى بعد الوقوف فلما كان بعد الوقوف الما كان بعد التوقوف الما كان بعد التوقوف الرمى (١٠) عنه فلا يجب قضاءه ويريق دما لرك طواف القدوم ينصرف الى طواف الزيارة ويقع (١٦) عنه فلا يجب قضاءه ويريق دما لرك طواف القدوم في عن طواف الزيارة ولم القدوم من عن طواف الزيارة ولم تعلى من على المنافق الوداع كاسياً في إن المنافق عن طواف القدوم ومن من وقوعه قال حك خلك في طواف القدوم (١) وعده قال حك خلك في طواف القدوم (و) طواف (الوداع (الوداع كاسياً في إن المعم من وقوعه قال حك خلك في طواف القدوم (و) طواف (الوداع (الوداع (١١٠)) يقع عن طواف من من وقوعه قال حك خلك في طواف القدوم (و) طواف (الوداع (الوداع (١١٠)) يقع عن طواف

ض يحد من على العنمى وقيل لو طاف قى آخر يوم من أيام التشريق ثم غربت الشمس و بقى منه شوط أو بعضه ازم دم ذكر معنى ذلك في النيت والنجري (١) أو بعضه اه غيث و بجرى و ح لى (٢) أو لمند اه غيث و بجرى و ح لى (٢) أو لمند على ظاهر السكتاب اه نجرى قرز (٣) كاملا قرز (١) واذا وطبىء بعد أن طاف القدوم قبل الرى فهو غير مفسد ان إيطف الزيارة وذلك حيث لحق باهم وهي الحيلة وإلا نسد حجه قرز (٥) لا قرق قرز (١) لا فرق قرز (١) لا فرق قرز (١) فلو ماتقبل اللحوق باهم هلى يقع عنه طواف القدوم أو يازمه الايصاء الجوابانه يارمه الايصاء الحق من كل وجه اه ح لى (٧) وهو دخول ميل الوطن (٨) قال السيد ح أمالوطان التدوم مرتبن سهوا فانه يقم التاقى عن الزيارة اه كب قال في النيت أو طاف طواف القدوم والمدى إذ الاصل براة الاداع عن الزيارة قيارم دم لم كه الوداع لثلا يزم دهين لتركه طواف القدوم والسعى إذ الاصل براة الدماع عن الزيارة قيارم من لم كنه السكوفية عن الدماع عن أهرا لمائد عالم الموافق المنافق المنافق والم يقال المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق عن الترك المنافق ا

الزيارة (۱۰) يضافن رائطو اف الزيارة حتى لحق (۱۰) يأهلموقد كانطان الوداع فاه ينقل الزيارة ذكره ابن أنى الفو ارس المذهب و حكاه عن ما لقده وقول أبي حوقال مو لانا عليه السلام كه وهو الختار عندنا وقال فى شرح الابانة أنه لا يعبزي عن طواف الزيارة عندنا وش قال فى الابنة أنه لا يعبزي عن طواف الزيارة عندنا وش قال فى الابتداء والوداع يقمان عن طواف الزيارة ولو لم ينو إيقاعهما عنه وقال مو لانا عليه السلام كهو ظاهر والوداع يقمان عن طواف الزيارة ولو لم ينو إيقاعهما عنه وقال مو لانا عليه السلام كهو ظاهر كلام ابن أبي الفوارس أن طواف الوداع يقم عن طواف الزيارة ولو موى كونه الموداع تيل فو وفى هذا بعد قال عليه السلام لا بعد كالو مواه (۱۰) فلا (ومن أخر طواف القدوم قدمه (۱۰) أي من لم يطف طواف القدوم يوم قدم مكة بل أخره حتى وقف بعرفة ورمى (۱۰) جمرة المتبة وأراداً في يطوف طواف الزيارة فانه يقدم طواف القدوم (۱۲) والسمى (۱۸) على طواف الزيارة عن الزيارة عليه السلام قياس ما تقدم لا موان الوداع يقتضى أن يقم مألواه للزيارة عن القدوم (۱۲) فهال عليه السلام قياس ما القدوم (۱۲) والوداع عن الزيارة وإن مواه الموداع يقتضى أن يقم مألواه للزيارة عن القدوم (۱۲) فهال والوداع (۱۲) فها واداع عن الزيارة وإن مواه الموداع يقتضى أن يقم مألواه للزيارة عن القدوم (۱۲) فهال واداع عن الزيارة وإن مواه الموداع الدواع الوداع عن الزيارة وإن مواه الموداع المتوض أن يقم مألواه للزيارة عن القدوم (۱۲) وما نواه القدوم الزيارة وإن مواه الوداع القدوم (۱۲) وما نواه القدوم الزيارة وإن مواه الوداع الموداع الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الوداع الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الوداع الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الموداع الموداع الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الموداع الموداع الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الوداع الموداع الموداع عن الزيارة وإن مواه الموداع المودا

ثلاثة من الوداع وفى الصورة الثانية يلزمه ثلاثة دماء لبرك العدوم ودم لنرك الوداع ودم للتفريق بين الأربعة والتُلاثة والرابــم لمرك السعى قرز وقيل بل بقع طواف الوداع جميعه عن طواف الزيارة من غير جبر اه مفتى ويلزم دم لنرك الوداع فإن طاف أر بعة للقدوم وطاف للوداع وترك الزيارة هـــل تجبر الزيارة بثلاثة من الوداع أويمم الوداع جبراً اه القياس الجبر قرز (١) ينظر هل يقم عنه ولو كان ناقصا أو لايتم إلا إذا كان على صَفة طوافالزيارة قيل انه يقع، ويعود لما يتي قرز (﴿) طواف الوداع يقع عن طواف الزيارة من حينه وطواف الفدوم بمد اللَّصوق بأهله اه منهيَّ قرز (٢) شــكل عليه ووجهه أنه يقع من حينه لأنه لايسمي مودعا من ترك طواف الزيارة ومثله في الوابل قرز (٣) عبارة الاثمار وإن تويا يسنى طواف الفدوم فلقدوم والوداع للوداع فارت هدنه النية لانضر وعبارة الاز موهمة (٤) محل الحلاف مع النية وأما مع عدم النية فأنه يقع عن الزيارة اتفاقا (*) يعني كما لو تنفل بطواف وقم عن الواجب (*) فلو طاف طواف الوداع وهو جنب وجير بدم ولم يطف طواف الزيارة هل يجب عليه أن ينحر بدنة أم لا الجواب أنه بجب عليه أن يتحر بدنة لأنه القلب عن الزيارة فـكا ُّنه طاف للزيارة وهو جنب فتجب البدنة كما قلنا إنه إذا طاف أكثر طواف القدوم وجيره بدم أم يقم عن الزيارة لأنه كا أنه طاف بعد طواف الزيارة وهو بجب الاتيان به جيما فلذلك وجبث البدنة هنا اه آبامی (*) وجویا وهو ظاهر الاز (٦) أو لم يرم قرز (٧) وجویا قرز (٨) ندیا قرز (٩) علي القدوم والسمى (١٠) مع فعله بعده قرز (١١) وقد صح السعى و إن تفدم طواف الزيارةعليه لائه لابجبالترتيب بين الزيارة والسَّبِي مع فعله بعــــده اه زهور (١٧) و إذا مأت الحــاج في مــكة قبل أن يطوف وأبى ح وأخير قولى ش وقال فى القديم وله ليس بواجب وكذا فى شرح الابانة عن الناصر وصفته أن يطوف (كامر) فى طواف القدوم إلا أن هسيذا (بلى رمل) لأنه لاسمي بعده (وهو) يجب (على غير المكي () والحائض والنفساء ومن فات حجه أوفسد) فان هؤلاء الحشة لا يجب عليهم طواف الوداع قيل ح وكذا كل معذور () قيل لوإلا أن يعزم () الملكى على الخروج () أرمه طواف الوداع قيل ح وكذا كل معذور التقصيو التغريق) أى حكم طواف الوداع حكم طواف القدوم فى نقصه و تفريقه على التفصيل الذى تقدم أى حكم طواف الوداع حكم طواف القدوم فى نقصه و تفريقه على التفصيل الذى تقدم () لكن طواف الوداع حكم طواف القدوم أنه يعب أن (يعيده من) فعله ثم لم يسر من وظاهر كلام أبى طوف وغيره أبعال إنقام الإنهام أوقال الجم ثلاثة وظاهر كلام أبى طوغيره أنه لا يبطل بأقامته يوما أو يومين لأنه قال أياما وأقل الجم ثلاثة وقال ص بالله ان له يقية يومه فقط لأن الوداع لورم الصدر () قيل فى وهذا هو المسيح وقال ش () إذباع وشرى أو فعل مافعل المقيم أعاد وأن اشتغل بشد رحله لم يعد فوقال مولانا عليه السلام) وهذا هو الصحيح عندى لأن لفظ الوداع يقتضيه فى اللنة واختلف و الحق والتقصير يومالنحر ها هو السحيح عندى لأن لفظ الوداع يقتضيه فى اللنة واختلف فى الحلق والتقصير يومالنحر ها هو نسك واجباً تم تحليك عظور وليس بنسك قال و بالله والبونانة ذكر أبو ط فى الحاق والنوسك () واجب يجب لتركه دم () والل فى شرح الابانة ذكر أبو ط

الوداع فعليه الايصاء بدم وقيسل لا يجب لأنه لم يودع وعن المتنى يلزم دم وهو ظاهر الاز قرز (ه) لقوله صلى الله عليه واله وسلم من حجج البيت فليسكن آخر عهده بالبيت الطواف وهذا أمر والامر يتنتنى الوجوب(١) أما المسكي قالا تمغير مسافر وأما الحائض فلان الني صلى الله عليه والهوسلم رخص لها في تركمو حكم النه عليه والهوسلم أنه لا يلزمه وادعى فيه الاجاع (ه) وكذا من ميقانه داره ومن فرى الاظامة اله بحر وقال الامام عن المدين عليه يلزم من ميقانه داره وقرره اه هامش نسكته و حلى قرز (٧) وفي هامش الهداية أن حكم المدين عليه يلزم من ميقانه داره وقرره اه هامش نسكته و حلى قرز (٧) وفي هامش الهداية أن حكم أن يعزم على المجتوبة والمر الاز قرز (٣) حيث كان مضر با اله حثيث قرز (٤) أن من ما يلا مضرياً عن أن يعزم على المحلوبة في المحلوبة المناهديم الإلا المحلوبة على المناهديم وقرز يقال قاما من عليه حجيناً وأكثر من نذو وفرض الإسلام الرحوع الديبية والإلالاله حثيث وقرز يقال قاما من عليه حجيناً وأكثر من نذو وفرض الإسلام طل يجب عليه الهوداع أم لا يجب الأنم يكن آخره مجهدا بيت فاسميت قرز (٢) أو ميلم (٧) وهو يوم العزع السفر (٨) قرى واختاره النهاى وطمر واجبح له في شرح بهران (١٩) وفي حاشية و لا زمان ولا مكان فعلى هذا لا يلزم دم إلا الموت اهمام (١٠) حتى خرجت أيام التشريق

للهادىعليه السلام والقامم أنه (٢٠ تحليل محظور فلا يوجب تركمشيثا ، قال مولا ناعليه السلام وهذا هو الذي اعتمد ناه في الأزهار لانالم نمده من جلة المناسك

﴿ فصل ﴾ قال عليه السلام والفرغنا من تمداد المناسك ذكر نا حكما عاما للطوافات كلها فقلنا (و يجب كل طواف ٢٠٠ على طهارة ٢٠٠) كطهارة السلى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بالبيت صلاة إلا ان الله عز وجل أباح لكم أن تشكلموا فيه (ولم) ن (لا) يطف وهو على طهارة ناسياً أو عامدا (أعاد من لم يلمتي بأهه (١٠٠) أي وجب عليه أن يعيد الطواف إذا لم يكرن قد لحق بأهسله هذا نص المذهب وظاهره وسواء قسد كان خرج من الميقات أم لا وقال ص بالله والفقيه ح المداد به ما يخرج من الميقات فأ ما إذا خرج لم يحب عليه الرجوع للاعادة لأن فيذلك مشقة من حيث أنه لا يدخل الا باحرام * ﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾ والظاهر من كلام أهمل المذهب خلافه وعجرد المشقة لا يسقط بها الواجب والاسقط كثير من الواجبات (فان لحق ٤٠٠) بأهله خلافه وعجرد المشقة لا يسقط بها الواجب والاسقط كثير من الواجبات (فان لحق ٤٠٠) بأهله خلافه وعجرد المشقة لا يسقط بها الواجب والاسقط كثير من الواجبات (فان لحق ٤٠٠) بأهله

⁽١) يعنى استباحة محظور فلا يجوز تقديمه على الرمى و لا يتم الاخلال به فاذا تركه حتى خرجت أيام التشريق فلا دم عليه و إذا فعله قبل الرمى فعليه دم قرز (۞) وفائدة الحلاف ولو حلق قبل الرمى ثمُّ وطء فمن قال أنه نسك صح حجه ولزمه دم ومن قال انه تعليل محظور يطل حجه إذا وطيء وارمته الاعادة لحجه اه ع لى (٢) فأما لو طاف ثلاثة أشواط عدمًا هل يلزمه صدقات كما لوتركيا أو يلزم دم لعله يلزم د م إذا قلنا هو نسك وصدقات حيث جعلناها شرطا (﴿) أما لوطاف الطوافات كليا من دون طهارة ثم لحق بأهله كني لها دم واحد إذ الطيارة نسك ومثله عن سيدنا إبراهم اه ينظر قرز (٣) فأن لم بجد ماء ولاترابا طاف على حالته ولا دم عليه وقيل يلزم دم قرز (ﻫ) بالساء أو بالتراب للمدر لكن القياسُ في طواف الزيارة انه يلزمه التلوم إلى آخر أيام التشريق لأن له وقتاً معلوما فأشبه الصلاة قرز (٥) فالطهارة واجبة عندنا لا شرط قرز (٤) ولا يازع دم التأخير إلا في طواف الزيارة إناه وقت اه دواري قرز وقيل لايلزم دم التأخير كن حدث عذره في حال الصلاة (﴿) وهو ميل وطنه وإن لم يكن له أهل فبخروجه من المبقات إه تذكرة على من زيد وقال الدواري بجب المود مطلقاً وقواه المفتى لظاهر الاز ومثلة عن الشكايدي ثم قال و من له وطنان فبالأقرب منهما قرز (١٠) ما لم يكن من أهل المواقبت فيجب ولو لحق بأهله اه غيث ومثله للدواري وظاهر الاز المدوم قرز (﴿) مَا يَعَالَ هَلْ يَلْزُمُهُ الاحرام لوعاد قبل لحوقه قبل عرم بعمرة في طواف القدوم وطواف الوداع ومتى تحلل من أعما لها طافعالزيارة وقبل ان من طاف للزيارة وهو محدث وعاد قبل اللمحوق بأهله فلا يلزمه إحرام لأنه مخاطب بالسود (٥) يَقَالُمُكُو مَاتَقَبُلِ اللَّحُوقُ بأهله ماذا يلزم هلالوصية بِالنَّرُورُ أُو يَجِيرُ بدمَقد أُجِيبُأنه بلزمه الإيصاء قلت وهو مفهوم الاطلاق و يحتمل أن بجبر بدَّمو يكون من الثلث كما لوحاد إلى وطنه إذ لبس الوطن بأبلغ

ولم يعد الطواف (فشاة (١٠) يجب عليه اهداؤها ولا يجب عليه الرجوع للاعادة لأنالشاة تجبر ما نقصمن الطهارة الحكبرى أوالصغرى فى طواف القدوم والوداع^{٣٢} فقطـذكره ص بالله وقيل ل إن طاف جنبا أو حائضا فشأة وإنطاف محدثا فصدقة ومثله عن الحنفية * قال مو لا نا عليه السلام والصحيح عندي الأول (الا)طواف (الزيارة ^(۲)) فان من طافه على غير طهارة ولم يعده حتى لحق بأهله (فبدنة) تجب عليه اهداها كفارة (عن) ماأخل به من الطهارة (الكبرى (1) كالحيض والنفاس والجنابة (و) إن طأف وهو محدث فقط ازمه (شاة) كفارة (عن) ماأخل به من الطهارة (الصغرى (٥)) حال طوافه وفى الكافى عن زيدن على والناصر أن الواجب شاة في الكبري والصغرى (قيل) أي قال الشيخ عطية للمذهب (ثم) إذا لم يجدالشاة حيث وجبت عليه في أي طواف كان أو البدنة في كفارة طواف الزيارة وجب عليه(عدلها مرتباً) فاذا وجبث عليه شاة فلم يجدهاصام عشرة أيام* قال عليلم متوالية فياساً على أعمال الحج فان لم يستطع أطمم عشرة مساكين وإن كان الواجب بدنة فلم يجدها صام مائة توم • قال عليه السلام متوالية أيضا قياساعلى أعيال (·· الحجزان لم يستطع فاطمام مائة مسكيرًى وقال ص بالله أنه لا بدل ٣٠ لهذا الدم الذي يلزم من طاف جنبا أو عدثا بل الواجب عليه الدم متى وجده والافلاشيء ^(ي) (و) إذا طاني للزيارة وهو جنب أو من الموت اه مغتى الذي يجيء على القواعد أنه بجب الايصاء اه مي (١) يؤخذ من هــذا أن الطيارة نسك لا شرط إذ لو جعلناها شرطا لوجب العود لطو اف الزيارة (٧) وطو اف العمرة قرز (٣) أو بعضه قرز (٤) وبعه الفرق أن الحيض و الجنابة أغلظ حكما من الحدث الأصغر وموضوع كفارة الحج على قدر الجناية فاذا خفت خفت الكتَّارة و إذا غلظت غلظت الكفارة اه صميَّتري (٥) و لا يقال إذًّا كان قد طاف للقدوم والوداع وهو متطهر أنه ينقلب للزيارة وتسقط البــدنة إذ قد لزمت بنفس الطواف ولأن منا قد فعـل وهناك لم يُعمل وانعكست الأحكام في حقه هناك اه ومشـله عن الله في (ه) فلو طاف وهو عمدت حدث أصغر ثم تصكر فأمني وهو يطوف فبدئتان بدنة للامني وبدنة لكونه جنبا وشاة لكونه طاف وهو محدث حدث أصغر اه مفتى هــذا يستقيم على كلام البحر الذى تقدم على قوله و بعده محل غــير الوطء و المختار أنه لا يجب عليه شيء فى المقدمات و إنمــا يلزم بدنة لأجل أنه طاف محدثًا حدث أكبر في الزيارة قرز و يدخل الأصغر في الأكبر قرز (١) لأن الطهارة ليست شرطا فيمه وإن وجبت قرز وقش بلُّ شرطا (٦) صوابه على إفساد الحج كما في مسودة الثيث يمّال الأصل مقيس فينظر اه مفتى (﴿) يعني أشواط الطواف والسعي اه مرغم معنى لأن الدليــل لم يرد إلا به وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ثرك نسكا فعليه دم اه ن والمحدث في حكم التارك (٨) في الحال بل يبتي في ذمته قلت وهو قوي لقوله صلى الله عليه

محدث ثم لحق بأهله وكفر بالبدنة أو الشاة فانه يجب عليه أن(يعيده) أي يعمد الطواني (ان عاد (١)) إلى مكمة فلا يسقط وجوب قضائه باخراج الكفارة فأما طواني القــــدوم والوداع فلا يجب عليه أن يسدمها ٣٠ بعد أن كفَّر ولو عاد إلى مكم بل يستحب فقط (فتسقط البدنة (٢٠) الذي الرمت من طاف جنباأ وَ حائضاتُم لحق بأهله وإعاتسقط عنه (الأخرها) حة، عاد إلى مكة فأعاد ذلك الطواف (وتلزم شاة) لأجل تأخيرهذ كره السيد حوقيل ع لا يلزم قال السيدح ومنوطء قبل القضاء وقد طاف جنبا أو حائضا فلا شيء عليه (١) لأنه قد حل به (والتعرى ^(ه) كا)لحدث(الاصغر)أى من طاف وعورته مكشوفة ^(٢) لزمته شاة كما تلزم في الحدث الاصغر (وفي طهارة اللباس ^{٧٧} خلاف)أي من طاني وعليه ثوب نجس اختلفوا فيه فقال في الإبانة وشرحها هو كالمحدث وادعى في شرحها الاجماع على ذلك وقال السيدح وحكاه عن الوافى أنه لايكون كالمحدث ولاشيءعليمولو كانفيه كراهة وكذا في الانتصار ﴿ قَالَ مُولانا عليه السلام ﴾ وهو الأقرب عندي ﴿ فصل ولا يفوت الحبير ﴾ بفوات شيء من المناسك التي تقدم ذكرها (إلا بفوات الاحرام أو الوقوف (١٨) بعرفة فان الحيم وآله وسلم من ترك نسكا فعليه دم والمحدث في حسكم التارك (٥) حتى بجده (١) فلو عاد الى مكة وأعاده جنب أو محدثا هل يلزمه شيء سل في بعض الحواشي لاشيء وأجاب سيدنا مجي بن على الفلكي أنها تسكرر اذ حقوق الله تعالى تتعدد (ه) باحرام جديد و في الحفيظ بغير احرام (﴿) وإن لم يعده لم يلزمه سوي مأقد لزم اه غيث قرز (٧) فأن قيل لم وجبت الاعادة بصــد اخراج الدم وذلك كالفراغ من البدل جوابه قد قدر على المبدل في وقته لأن العمرة وقت له اه زهور ولأن جبر الشيء فتسقط البدنة إذ لا وجه لتخصيص البدنة بالذكر وذلك ظاهر (٤) هـذا صحيح ان لم يصده قان اعاده فالمختار أنه] يلزمه يدنة لأن سقوطها مشروط بأن لا يعيده اه عامر وقرره مي وفقهاء ذمار يقال قدحل به وإنما تجدد عليه المحطاب قرز وهذا هو الحيلة في سقوط الـكفارة و إن أثم (ھ) يسي لووطء لم يازمه شيء وأما أنه يجوزله الوطء فلا يجوز حتى يلحق بأهله اه ح لي (٥) وحمد التعرى الذي لا تصح الصلاة معه (١) فإن طاف عار إ عداً لم يجب عليه الا دم واحداه ع لى وعن ض عامر دمان قوى فان طاف محــدتا مفرقا فعمان اه لمعة و لى وقيل إن من جم بين التعرى والحـــدث فلمان لأن السبب مختلف (٣) ولا يتحكور بكرر كشف العورة مالم يتخلُّل التكفير يقال التكفير لابكون إلا بعد اللحوق فينظر (٧) ومثله المحكان والبدل اله حفيظ (٨) وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من شهد ممنا هذه الصلاة صلاة النجر بمزدلعة وقدوقف بعرفة ليلا أو نهاراً قد تم حجه وقضاً، تقنه اله غيث قلنا وهو اجماع الا ما يحسكي عن الامامية أن الوقوف بالمشعر يغني عن الوقوف

يفوت بغوات أحدهما أما الاحرام فلا أنه لاحج لغير محرم وأما الوقوف فلقوله صلى الله عليه وآم الوقوف فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك عرفة قبل أن يطلم الفيم فقد أدرك الحيج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج و الاحرام يفوت بأمرين ه أحدهما عدم النية التي ينسقد بها فلولم يعقد الاحرام حتى خرج و قت الوقوف فاته الحج و وقف بعرفة وفعل جميع أعمال الحجج التانى الوطه (۱۱) فانه يفسد الاحرام إذا و قع قبل الرمى (۱۱) كما سيأتي إنساء الله تعالى وأما الوقوف فيفوت بأمرين أحدهما أن يقف في بطن عربة (الثاني أن يقف في غير وقت الوقوف أما تبله ولا يعيده أو بعده على التفصيل (۱۱) الذي تقدم (ويجبر ماعداهما) أي ماعدا الاحرام والوقوف من المناسك المشرة اذا فات بها (٥) يربقه في الحرم الحرم (إلا) طواف (الزيارة (۱۱)) فانه اذا تركه عمداً أو سهواً لم يجبره دم (فيجب المود (۱۲) له ولا بعاضه) ولو بعض شوط منه وقال أبوح لايكون عصرا لا بأربعة أشواط فصاعدا والثلائة دم وحكذا

بعرفة (١) التالث الردة (٧) وقيل طواف الزيارة (٣) اذا كان عالمًا وأمااذا كان جاملا أجزأه اذا كان لامذهب له اه تبصرة معنى وقبل لا بجزىالعامي وغيره لانتقادالاجاع قبله وبعده اه مي (٤) ويازم دم لفواتالعام قرز (٥) لـكن يقال،وأيوقت يحصل فيه جيرالدم يقال، كانله وقت وقد خرج مثل الرمي والمبيت فيحصل جيزالهم لحروج وقته وماكان لا وقتاه كطواف الوداع والقدوم فيجير بالدم بعدخر وجه عن الميقات على قول الفقيه ع وعلى المذهب يازمه متى لحق بأهله ان كان أو لا فبعد الحروج من الميقات بل تجب عليه الإعادة مطلقاً حيث أبكن له أهل اه دواري كما هوظاهر الازهار واختارهالفتي (٣) وهذا بناءعي انه لم يطفطواف الوداع والقدوم ولا تفلا أو طاف طو اف القدوم قبل طلوع الجبل إذاً لو قع أحدها عن الزيارة ولزم شأة اله املاء (٧) ومن بني عليه طواف الزيارة فلايصح أن يحج ولا يطوف عن غيره فيسنته التي حج فيها لأنوقته باقوأما القابلة نقيل لايصح أنمحج ويطوفعن غيرموقيل ع لايصح اهن والنظر لو خرجت أيام التشريق وكانت الستة بافية هل يصح أن يستأجر أملا اه زهور ورجح في الغيث صحة الاستقجار وهو ظاهر الاز فهاياً تى اه قرز (ﻫ) ولا تشرط الاستطاعة هنا فيالمود بل بجب عليه أن يتوصلاليه ينير مجحف كالمحصر اذا زال عذره قبلالوقوف ولقوله تعمالي وأتموا الحج الآية وهوظاهرالتجريدوشرحه يعنى الاشتراط للاستمرارولا استمرار وقيل تشترط الاستطاعة ولآيستتيب إلا لعذر مأنوس كالحج اه زهورةان زالعذر متجددعليه طواف الزيارة ولايازمه شيءمن العماء ﴿ ﴾ وانختاراً نها تلز مه من العماموا نما يسقط عنه الاتم اه مي ﴿١﴾ يما ضله من المحظورات في حال كو نه معذوراً من وطعاً ونحوه و بعدزوال العذر (۲) محرم عليمالوط، وتحوه و يازمه في كل شيء بحسبه اه هيل (۲) بعد ضل المسكناب اهمبل قرز (۵) لقول على عليلم من ترك طواف الزيارة عادله و لومن خراسان اه شفاء (۞ ولا يتحلل بالهدى ان أحصر عندنا اه بحر

عن ص بالله وعن الأمير على ن الحسن أن لا يكون عصراً إلا بثلاثة فصاعدا (و) من بقى عليه طواف الزيارة أو بعضه وخشى الموت قبل قضائه وجب عليه (الا يصاءبدلك) (۱۰ كايلزمه الايصاء بالحج لأنه أحد أركانه واختلف المذاكرون فى الاجير فقيل لى يستأجر (۱۰ من كان على صفته وهو من يكون عليسه بقية احرام عنمه من وطه النساء كالمتمر بعد السعى وقبل الحلق وفيل ح يجوز بغير احرام (۱۰ وأشاد اليه فى الشرح وقبل (۱۰ محرم الاجير اباب و) مناسك (۱۰ (العمرة) أربسسة (احرام وطواف وسمى (۱۰ وحاق قصير) وهي مرتبة (۱ وهي مرتبة (۱ عرام وطواف وسمى (۱۰ وحاق أو قصير) وهي مرتبة (۱ عرام وطواف وسمى (۱۰ وحاق أو قصير) وهي مرتبة (۱ عرام وطواف وسمى (۱۰ عرام وطواف وسمى (۱۰ عرام وطواف وسمى ۱۰ عرام التقسير

(۱) و يسير النائب من موضع للمذور بحوأن يموت في الجبل أو يرجع منه ثم يموت في يده فالنائب يسير النائب من المجلس و كذا لو مات في يبعه و (۱) أو مزد له تنائب يسير من حيث وصل اه عامر (۱) بل يسير النائب من يبته حيث مات في يعه وان مات في غيره لهن للوضع الذي مات فيه وهدا مع إلاطلاق كا سيات في قوله ومن الوطن أو مافي حكه وأما مع التعين فيتعين كا سياتى في قوله و اذا عين النح من خط سيدنا عبد الله مذاكرة (۱) والأجرة من رأس المال في حال المحت و إلا في اللاث (م) حيث كان داخل الميتات اه حفح أو ممن موراً سراسال في حال المحت و إلا في اللاث (م) حيث كان داخل الميتات اه حفح أو ممن محود له دخول الميتات بهر إحرام و إن كان أفاق خارج المياقيت فلا بد من إحرام اهن و يقول في احرامه اللهم الى عرم الله والوادة و قبل عرم عجة أو عمرة و يدخل طواف الزيارة الذي استؤجر له تبعاً ولا عمرة اله ح أعار (2) من المورة في المهمة الريارة م تحوده اذ لم يشرع الاحرام إلا لحج أو عمرة اله ح أعار (2) من المقال يعمره بزيارته و يستعمل المة في النهدة قال يعضيم بزيارته و يستعمل لذة في النهدة قال بعضهم

و معتمر في ركب عزة لم يكن ه نرد اعزار البيت أو لا محارها المستوق اللهة أو لا محارها وسميت المسرة عمرة العلمية من و نرد اعزار البيت أو لا محارها العمرة في اللهة القصد الهستان وغر (ه) الظاهر أن مناسك العمرة أو كان لها فلا يجبر أجا مم اله شرح أثمار (ب) والمشروع في حق النساء القصير قط دو مثل في حق أجر معنى ومنا الحلق والقصير اله (ه) و لا بد من حلق جيمة أو تحصير عميه فلا يمحر حلق بعضه و تقمير بعضه ومن كان أصبلم تعين عليه الحلق وكذا الحذفة الزائمة على المستمين وأما الإذنين فيجب حلقهما ولو لم يكن عليهما شعر و لا يكون جامعاً بين الحلق والتقصير الم وغير ذكره الفقيه ع اله من مهى (ه) و لا وقت للحلق والتقصير ولا مكان فيلو حلق خارج الحرم فلا شيء عليه الحلق الحرم فلا شيء عليه الحلق في الوافى اذا الحرم فلا شيء عليه الحلق الحرم فلا شيء عليه قبل ع وذكر بعض الفقهاء والإبائة أن موضع الحلق الحرم قال في الوافى اذا أخر الحلق في الحراق الحرم الحلق في الحروم الحرف في الحرف في الحرف في الحرف الحرف في الحرف الحرف في الحرف الحرف الحرف في الحرف في الحرف الحر

أخذ من مقدم رأسه ومن مؤخره وجوانبه (١) ووسطه ويجزيه قسسدر أعلة (٢) ويفعل في إحرامه وطوافه وسعيه وركمتي الطواف كما يفعل الحاج المفرد لكن يقطع التلبية عند رؤية البيت كما سيأتي إنشاء الله تعالى (ولو)كان المتمر (أصلع (**) فأنه يجب عليه أن يم الموسى (الم تسكره) في منة)عندناو قال الناصر فرض و (الا تسكره) في وقت من الاوقات (إلا في أشهر الحيح () أيام (التشريق) فأنها مكره (لغير المتم والقارن) فاما المتمتع والقارن فلا تنكره لهما في أشهر الحج (وميقاتها ١٠٠٠ الحل للمكيم) (٧٠ وهو الواقف في مكة ولو لم يكن مقما فيها فإذا أرادأن يعتمر فانه يخرج لمقد الاحرام لها إلى خارج الحرم المحرم وهو الحل ويحرم لها من هنالك فلو لم يخرج إلى الحسل بل احرم من مكة فقال السيدح يحتمل أن يازمه دم * ﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾ وهذا بناء على وجو به (^) وقيل- الحروج المالخل أعاهو استحباب وقال في الانتصار بحتمل أن يجز بهذاك وعلية دمو يحتمل أن لا يجزيه ﴿ قال مولا ناعليه السلام﴾ والأقرب أنه يجزيه و بلزمه دم (وا) ن(لا) يكن مكيا (فكالحج (١)) أى وانكان المعتمر أفاقيا فيقات الاحرام لها هو ميقات الاحرام للحج ذو الحليفة للمدنى الوجوب لافي الصحة وقبل ترتب صحمة ووجوب وظاهر ما سيأتي في المحمر عن الممرة أن يبث مدى بدل على أن الترتيب ترتيب صحة وإلا يصح أن يصلل بالحلق أو التقصير هناك وظاهر كلامهم خلافه والله أعلم بالصواب (١) يعني طولا (٢) فيمن له شعر طويل أو دونها فيمر شعره دون ذلك (*) بل ما لها تأثير و إن قل (٣) وبجزىء الحلق بالنورة و الزرنيخ قلت الأقرب أنه لا بجزىء لانه لا حلق ولا تقصير ولا مشبه مهما غلاف امرازها أه غيث قال في ماشية هسده المسئلة على النبث امرار الوسى على الرأس (٤) يشرط أن يكون الوسى أو كان هناك شعراً لزال منا فلا بجزىء بالوسى الكلة قرز (٥) فإن قيل كيف كرهت العمرة في أشهر الحج مع أن أكثر عمرة الني صلى الله عليــــه وآله وَسِلْ فَي ذَى القِعدة سل قلت لطه قبل النحي قِينظر إله مَفتي (ع) قال في السكة اك السكر الحسنة . للحظر في أشهر الحج وفي أيام التشريق بدليــل وجويه وقيل في أشــهر الحج للتنزيه وفي أيام التشريق للحظر فأن فعل ازم دم الاسامة اه كب حيث فعل في أيام التشريق لا في غيرهــــا قرز (٦) قال اختار الامام عليا في العمرة لزوم الدم اذا لم تحرج إلى الحل وفي احرام الحج ﴿١﴾ اختار عندم ازوم الدم فالنياس تساوى الحسكم في الموضين كما هو قول أحد الخالفين فيهما فيحقق الوجه في ذلك اهميرسي ﴿١﴾ أذا خرج الى الحل وأخرم منه كما تقدم على قوله و ميقاته الحل للسكي (٧) صوابه الحرمي قرز (٨) أي وجوب الحروبع إلى الحل الاخرام(١) انقيل ماالفرق بين اخرامالكي بِلُحْجَ مِن مَكَةً وَالعَمْرَةُ مِنَ أَخُلُ فَالْحُوابُ أَنْ المَصَمَّرَ يُوبِدُ زَلِمَةِ البِيتُ وَالْوَائْرُ مَا أَنَّى البَّدْمَنَ عِمْرُهُ والجعفة للشامى وقرن المنازل للنجدى ويلملم لليمأنى وذاتءرق للعراق ومابازاءكل من ذلك وهي لأهلها ولمن وردعلمها قان كان منخلفالمواقيت. (^(۱) فيقاته داره (وتفسد)^(۲) العمرة (بالوطء (٢) قبل السمى (١) يعنى) المعتمر لووط عقبل أن يسعى سعى العمرة فسد أحرامه (فيلزم ماسيَّاتي ان شاء الله تعالى)في فصـــــــل افساد الحج وهوانه يلزمهدنةويتم مااحرم له و بلزمه القضاء إلى غير ذلك من الأحب كام التي ستأتى ان شاءالله تمالي فامالو وطء بمد الطواف (٥) والسعى وقبل الحلق (٢) فقال الحادي عليه السلام أكثر ما يجب عليه دم فقال مولانا عليه السلام) يمني بدنة (n والتمتع في اللغة الانتفاع ﴿ باب ﴾ بُمجالة (١٠) الوقت قال في الانتصار وهو جمع على جوازه ولم يمنمه إلاعمر (١٠) وحده (والمتمتع) في الشرع هو (من بريد الانتقاع (١٠) بين الحج والعمرة عالايحل للمحرم الانتفاع به) هـــــــذا (١) هذا إذا كان داره في الحسل وأما إذا كان في الحرم وجب أن يخرج الى الحل و يحرم هنســـه (*) أو فيهـا (٢) قال في الانتصـار والســعي في العمرة كالرمي في الحج والحلق كالزيارة غالبــا احتراز من صورة واحسدة وهوأنه يتحلل بأول حصاة فى الحج وفى العمرة لا يتحلل إلا بكماله اه ح أثمـار قرز (٣) لا مقدماته قرز (٤) جميعه قرز (٥)أوأكثره وقيسل لا يصح السعى في الممرة ولو يصد أريصة أشبه إط لأن ترتيب مناسك العمرة واجب وشرط في صحتها اه ح لي (٣) يقال لو مات قبل الحلق في العمرة وهو نافر مهما ينظر قال سيدنا الراهم السنحولي لاشيء عليــه لاَّجل التعذر وقيــل يلزم دم حيث لم يكن نافراً جــا (٧) كـقبل الزيارة في الحج والجــامع كونهــما نســكاً لا بجـــره دم اه بحر (٨) بضم العين (٩) الذي منعه عمر هو التمتع المنسوخ وهو أن يحسرم بحبجة ثم يفسخه إلى العمرة لأن هذا التمتعالموصوف فهو ثابت ه حلي هذا هو الذي نعى عنمه عمر فقال متعتان كانتا على عهمد رسول الله صلى الله عليمه وآله وسلم أنا أنهى عنهما هل بجوز التمتع فقال نعم فقال له إن أباك كان ينهي عنــه فقال أرأيت لو فعــل رسول الله صــل. الله عليـه وآله وســلم شـيئاً ونهى عنــه أبي أكنت تأخــذ بقول أبي أو بفعــل رسول الله صلى الله عليه وآله وسدل قال بل يفعمل رسول الله صلى الله عليمه وآله وسلم فقال ابن عمر تهم رسول الله صلى الله عليه وآلَّه وسلم و يمتمنا منه قال الامام ي قه در ابن عمر من علساء الدين وما أشــد عنايتهم في أحكام الشريعة وماأكثر اعترافهم بالحق وانصافهم أه ح بحر وروى أيضاً المنع عن معاوية فاسا بلغ عبــد الرحن من عوف أن معاوية منع من التمتع قال بمصنا مع رســول الله صــلى الله عليـــه وآله وسلم وصاوية كأفر قبل إسسلامه ٨١ تم هداية (a) وعمان وهاو ية(١٠) عبارة الأتمار من أحرم بعمرة قبـل الحج ليتحلل ينهـما (١١) وحقيقة التمتع هو من يحرم بالعمرة قبل الحج الاحرام وهو لا يسمى متمتما إلا بسدالاحرام بالمعرة (وشروطه) التي لا يصح المتمتم الابعد كما له على سنة هالشرط الأول (ان ينويه) يهني يريد بقلبه أنه يريد (۱) المعرة متمتما بالله الحج هذا مذهبنا على مادل عليه كلام أهل المذهب في صفة المتمتع وحكاه الفقيهي عن الشيخ (۱) عني النول الآخر لا يعب بل متى تكاملت شروط التمتع صار متمتما (۱) قبل حوقد أشر في القول الآخر لا يعب بل متى تكاملت شروط التمتع صار متمتما (۱) قبل حوقد أشرار أو على المترارة والمتازه وهو أحدقولي شوقال أشار أبوع إلى هذا والمرتفى وغيرهما ومثله ذكر السيدح وغيره من المذاكرين (و) الشرط المتاني (ألا يكون ميقامه داره) (۱) أى لا يكون من أهل مكة ولامن أهل المواقيت ولا ممن داره بين الميقات ومكة فلا يصح التمتم (۱) من هؤلاء على أصل يحي عليه السلام ذكره أبوط وأبوع فلوخرج المكى الى خارج الميقات فمن أبي ع والاستاذ أنه يصح منه التمتم على مذهب يحيي عليه السلام قول أبى ع والاستاذ يصح متمه إذا أتى من خارج الميقات وأما على قول ص (۱) بالله وابن معرف ففيه تردد (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات وأما على قول ل (١) بالله وابن معرف ففيه تردد (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات وأما على قول ل (١) بالله وابن معرف ففيه تردد (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات وأما على قول الس (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات وأما على قول الس (۱) بالله وابن معرف ففيه تردد (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات وأما على قول الس (۱) بالله وابن معرف ففيه تردد (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات وأم على قول الستاذ يسم عسم بالله خارج الميقات وأما على قول الس (۱) والمن معرف ففيه تردد (۱) وقال ش وخرجهم بالله خارج الميقات والمي المي والم والمي والمن (۱) و المين المين والمين من المين والمين المين والمين والمين المين والمين والمين المين والمين (١) والمين والمين والمين المين والمين والمين والمين المين والمين المين والمين المين والمين والمين المين والمين المين والمين المين والمين والمين والمين والمين والمين المين والمين والمين المين والمين والمين المين والمين والمين

يوصل بذلك الى تحلل يينها والانتفاع بما لا يحل للمفرد والفارنالا نتفاع به اله تعليق (ه)والأولى أن يقال فى حده هو من يحسرم بصرة قبل الحج ليعطرما ينهما وفيه تخلص ممازم في الحدالمة كور في الأز أن الحدالمة كور في الأخرى الحدالمة كور في الأولى في حده هو من أحرم بالحج بعد عمرة متمتعا بهااليه اله مى (١) شكل عليه ووجهه ان الارادة لا تحتما جالى ارادة قالارادة الأولى كافية (ه) ووجهه أنه لا بد من تلبية أو تقليد كما شدم وتكون مقارتة (٧) عد من أحمد التجواني (٣) قانا قوله تصالى فن تتم بالصرة إلى الحج يؤذن بارادة ذلك فلا يكفى أهله المناجع في المحافري للسجد الحرام قال ط ذلك التتم وقال م بالله اللهم لمن لم يكن أهله لأن اللام بمن أهله حاضري للسجد الحرام قال ط ذلك التتم وقال م بالله اللهم لمن لم يكن أهله لأن اللام يمنى على لفوله تصالى وإن أساتم ظها أي عليها قانا كلام طرا قرب لأن الحمل على الحقيقة أولى من الحمل أعلى المجافزة والمورة فاحرامهم كما في أمه المورة باحرامهم كما في أمه القول الأول أنه جام من على طراق المجافزة اليس له أن يدخل مكمة من عمير أهله بين الحج والعمرة فاشمه المدا في الحملة المحافزة في المخر أخر غير سفر العمرة فاشمه المدا الحافظة المورة فلا يكون منعتما كمن كانت حجته في سفر آخر غير سفر العمرة الهرية الحام واحد اله صعيتري (و) الما الهرح في المؤسل المنه على أصلهم اله زهور

للهادى عليه السلام أن أهل مكة يجوز لهم أن يستموا ولكن لادم عليهم (و) الشرط النالث (أن محرم لهمن (۱) المقات (۱) أو قبله) لانه لودخسل (۱) المقات قبل أن مجرم التمتع صاركاً هل مكة (۱) أو من ميقاته داره هو (و) الشرطال ابع أن مجرم له (في أشهر الحبج) فاو أحرم في غيرها لم يصح محمه (عنه عندانا (و) الشرطال الحامس (أن يجمع حجه وعمرته سفر) واحد (۱) لأنه إذا فعلهما في سفرين لم يسم جامعا ينهما فلو أحرم بعمرة المتع ودخل (۱) الميقات ثم رجع إلى أهله (۱) قبل أن مجيح ثم رجع للحج لم يكن متنها ولو رجع في الحال وأدرك تلك السنة فان لم يلحق بأهله (۱) فهوسفر واحد (۱) وسيأتي الخلاق في ذلك (و) الشرط السادس أن يجمع حجه وعمر ته (عام واحد) (۱۱) فلوأحرم بعمرة الحج في عام و لبث بالحج إلى العام القابل لم يكن متمتها (۱) لأنه لا يسمى جامعاً بن الحج والعمرة

(١) قال الشظى التياس أنه محرم قبل دخو للليقات لأنه إذا دخل قبل أن محرم صار من أهل المواقبت وهو لا يعبح وهذا وجه التشكيك (٢) فلو جاوز ثم أحرم لزم دمان للمجاوزة و للاساءة لفعلماً فيأشهر الحج اه كب إذا كان في أيام التشريق كما تخدم قرز (٣) يقال وجاوز الميقات و إلالزمأن لا بصح تمتمه إذا أحرم من الميقات وظاهر عبارة الأز تفيد بصحة تمتحه إذا أحرم من الميقات أه اهلاء مفتى ﴿) يعني جُاوِز قرزُ (٤) مكة اسم للباد و بكة اسم للحرم أىالمسجد اه كشاف (٥) فلوأحرم بعمرة قبلها فلما فرغ منها أحرم بعمرة أخرى فيها من داخل لليقات لم يكن متمتعا بأيهما فان أحرم الأولى في أشهر الحج من اليقات فلما فرغ منها أحرم بعمرة أخرى من داخل الميقات كان متمتماً بالأولى ولا يضر مازاًد من جد لحن يلزم دم اه ن وعلى المذهب لا يلزم قرز إلا في أيام التشريق قرز وذلك لا "نالا" ول قبل أشهر الحج والآخر من داخل الميقات قرز (١) لسكن تكون عمرة مفردة فيلزمه اتمامها اهفيث (١) وقال ش إذا فرغ منها فيها صح اه ن (٦) وحد السفر الواحد أن لا يعخلل لحوق بأهله قبل أن يقف للحج فلو لحق بأهمله بعد الوقوف للحج لم يضر ولو يني عليه بقية مناسك الحج هذا في حق من له وطن اه ح لي فان لم يكن له وطن فا لظاهر الحمروج من الميقات وقيل ولوخرج من الميقات لا "نه سفر واحد وهذا هو الا ولى ومعناه عن المتنى (٧) أولم يدخل (٨) وفعل العمرة اهكب وقبل ســواء رجع قبل كمال العمرة أو بعد أن ذلك يبطل "بتعه إذا كان بعد الاحرام بها ذكره للؤلف والامام المهدى عليلم اه أتمــار (٩) أي وطنه (١٠) ما لم يخرج هضربا قرز (١١) ولو أحرم في اليومالعاشر هل يصير متمتماً أولا الجوابأنه إذا أحرم بالحج في اليوم العاشرا تقداحرامه بالحج لا نه في وقت الحج ولا اثم عليه ويلزم حكمه والله أعلم اله تهــانمي و إذا أحرم في غيرأشهر الحج لم يصح تبتمه لا أن عمرته بناها طي فسادولكن تكون عرة مفردة فياز مها مامها (*) لقولة تعالى فن يتم بالممرة إلى الحج يقنض الاتصال اه ان (۱۲) و یلزم دم للاساءة

(و) صفته أن (يفمل) المتمتع في عقد احرامه (مامر) في صفة ﴿ فصل ﴾ الحبج المفرد وذلك أنه اذا ورد الميقات فعــل ماتقدم تفصيله إلا أنه يقول في عقد احرامه اللهم إنى أريد (١) العمرة متمتما بها الى الحبح ويذكر ذلك فى تلبيته (١) (الا (٣)) أنه يخالف المفرد من حيث (أنه يقدم (1) المعرة فيقطع (٥) التلبية (١) عند رؤية (١) البيت) العتيق ذكره صاحب الوافي ليحي علب مالسلام وحصل السيد ان ليحي عليه السلام أنه يقطم (١٠ التلبية عندا بتدائه بالطواني وقال الصادق والباقر والناصر يقطمها اذا رأى بيوت مكة (و) الأمر الثاني ممايخالف به المتمتم المفرد أن المتمتم (يتحلل (١٥ عقيب السمى) أي إذا أتى البيت طاف به أسبوعاكما تقدم مميسمي بين الصفاو المروة أسبوعا كما تقدم مم يتحلل من إحرامه عقيب السمى بان يحلق (١٠٠ رأسة أو يقصر تم يحــــل له عظور ا (١١١ الاحرام كلها من وط وغيره بخلان المفرد فأنه لايتحلل حتى يرمى الجمرة ولا يطأ (٢٢) حتى يطو ف للزيارة (م) إذا فرخ المتمتم من أعمال الممرة كان حكمه مسيكي الحملال فاذا كان يومالتروية فانه (بحرم (۱۲۲) للحج من أي) مواضع مكة (۱۱) شرفها الله تمالي لكن الأولى أن بهل بالحج من المسجدالحرام (١٠٥ (وليس) الاحرام للحج من مكة (شرطا) في صحة الحج ولا في صحة التمتع بل لو أحرم للحج من أي المواقيت جاز له ذلك وصع عمم (١١) وكذا

⁽١) صوابه محرم (٧) ندبا (٣) هسذا استئن منقطم (٤) شرط فى صححة التمتم وقيسل وجوياً قرز اه هبل وهو ظاهر الاز فى قوله و تنوي المتتمسة والفارنة الخ وفى الحج الحاق أفضل للرجل لا المرأة (٥) ندبا قرز (١) وكان القياس قطمه عند التعلل لولا فعله فرز (٧) نحقيةاً أو تعديراً قرز (٨) صائر إلى المعلوفة الم شاه وظاهر الاز خلافه قرز (٨) سنى إلا الوطه فلا بحل إلى بعد المحلق أو التصمير والتقمير أفضل الحياق رأسه من الحجر(١٠) فو أحرم قبل الحلق أو التقمير ازمه لم المحلق أو التقمير الده من الحيام من المحلق أو التقمير الده المحلق ال

لو خرج من الميقات بعد أن اعتمر ولم يلحق بأهمله نحو أن يستمر عمرة التمتع ثم يخرج لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله و سلم ثم يرجع لتمام حجة التمتع فانه لايفسد بذلك عتمه لأن حجه وعمرته جمعهما سفرواحد مهما لم يتخلله الرجوع الى الوطن وهــذا قول ض جفر وبه قال الناصر وأموح وقال الأمير م والشيخ عمي الدين ^(١) أنه لا يكون متمتما لأنشرط التمتع أن لا مجاوز الميقات بعد العمرة لأنه إذا جاوزه كان إحرامـ المحجرفي سفر ثان ولولم يلحق بأهمله وهو قول ش (ثم) اذا أحرم للحج فانه (يستكمل المناسك ٣٠٠) المشرة المتقدم ذكرها على صفتها المذكورة لكن ياتي بها (مؤخراً لطواف القدوم (")) والسمى على الوقوف فلو قدمالطواف والسمى على الوثوق أعادهما بمده(و)المتمتم (يلزمه الهدى(١٠) فتجزى و(بدنة عن عشرة) لكل واحمد عشرها(٥) علمكه ولايجزيء أحدم لو كان ملكه منهادون ^(١) العشر وقال أبوح وش لايجزي إلاعن سبعة ومشله عرــــ زيد ان هلى وأَحمد بن عيسى (و بقرة) تجزى (عن سبعة (٧)) لكل واحد سبعها و هذه و فاقيـــــة ومن شرط الشركاء في هدى التمتع أن يكو نوا (مفترضين) أي يكون الهــــــدي فرضا واجبًا على كل واحدمنهم (وان اختلف) فرضهم لم يضر مثال المتفقين أن يكو نوا متمتمين جبيعاً وساقوه^(٨) عن التمتع وتحوذلك^(١) والختلفين نحوأن يكون بمضهم متمتماً وبمضهم عليه نذر (١٠٠ واجماً و أضعيته بمن مذهبه وجومها فتي كانت الشركة على هذه الصفة أجزي (١) عد من أحمد النجراني (٢) يعنى التسعة إأنقد أحرم الحج اه ينظر إله فيل أن يستكل (٣) حيث أحرم من مكة فأما إذا أحرم من الميقات طاف للقدوم اه ح فتح وفى الزهور بجبر كما فى المفرد وينظُر فيمن أحرم من مني وأراد طواف القدوم قبل الوقوف هل يصح منه إذ هو مكي و إنمــا هذا فيمن بينه و بين مكة ربد كالجبلي فيحقق يقال بل يصح منه التقدم لأن من شرط التأخير حيث أحرم من هكة فقط اه وفي ح لى ما معناه أن من أحرم في الحرم المحرم بجب عليه تأخير طواف القدوم قرز (٤) ويكون سنه بَسن الأشخية والذكور والأناث في الأنعام سواء اه ن قرز قال في الستان هـذا ذكره في الزوائد وكذا إسلامته من البيوب أيضا قلت المراد عيب ينفص القيمة اه مفتى قرز (٥) الإجزاء الصميد فلا يصح الاشتراك فيه قرز (٥) فلو ملك عشر كامل من بدنين لم بجزه اه غيث قرز (٧) وكذا الباقيين لأنهم شاركوا غير مفترضين قرز (٧) وإذا لزم المحرم سبعة دماء أو عشرة فيا ليس فيسه جزاء أجزت بدنة أو يفرة اله فتاوى قرز وقال الدواري لا يجزىء إلا ماورد به النص وكذا فيمن وجب عليـه بدنة أو بمرة فإنه يجزبه عشرة شياةً أو سبع شيأة عن بقرة (٨) لا فرق لأنه لا يشترط في التمتع قرز (٩) المحصرين أو نافرين (١٠) ولو كان النَّــذَرُ أُقُلُّ مَنْ عَشُرٌ بِدِنة أُو سِيعٍ بَمَرَة أَجِزأُ المدِّي التَّمْتُعُ إِذْ قَدْ صار الشرّبك مفترض كل واحدمن الشركاء وإنكان بعضهم متنفلا (١٠) الهدي أو طالبا اللحم لم يصح التنتع مشاركته وعن م باللهمذهبا وتخريجا وهو قول أبى ح وشأنه يصح ولر بعضهم متطوعا قال ش أو طالباً لللجر (وشاة) تجزى (عن واحد ٢٠٠) فقطو المتمتم مخير في الهذي بينهذه الثلاثة والأفضل الهأن ينجر بدنة ثم بقرة (١٠ ولو كانتا زائدتين (١٠ على القدر المجزى، فاختلاط الفرض بالنفل لا يضر (٥٠ منا لأنالديه شيئ واحدو إغايض فيا يتجزى كما تقدم على الحلاف (١٠ (فيضنهه ١٠) لى عله)أى إذاساق هدى الشتع لزمه تعويضه اذا مات قبل أن يبلغ الى وقت محمله وهو يوم النحر والم كانه وهومومني (و لا ينتفع قبل (١١ النحر به) بعني لا يجوز له ركوب الهدي ولامن يتصل بهمن خدمه ولاغيره ولامحمل عليه شيئا الانتاجه (١٠) ولا يعتقم بهمو ولاغيره (غالباً) احرازاً من أن يتمبه المشي (١٠٠ و بضطر من ينتفع بهوعلى الجملة فلا ينتقم بهمو ولاغيره (غالباً) احرازاً من أن يتمبه المشي (٢٠٠) و بضطر الحل الركوب (١٠٠ وليم يحدث الهدي (١٠٠ وليم يحدث الهدي (١٠٠ وليم يحدث الهدي (١٠٠ وليم يحدث الهدي (١٠٠ ولا يعتقم بهوعلى الجملة فلا ينتقم بهمو ولاغيره (غالباً) احرازاً من أن يتمبه المشي (١٠٠ ويضطر الهدي (١٠٠ وليم يحدث الهداي الم الكوب (١٠٠ وليم يحدث الهداي) القدر (١٠ وليم يعدث الهدي (١٠٠ وليم يعدث الهدي (١٠ وليم يعدث الهدي (١٠ وليم يعدث الهدي الهدي (١٠٠ وليم يعدث الهدي (١٠٠ وليم يعدث الهدي (١٠ وليم يعدث الهدي (١٠ وليم يعدث الهدائم الهدي (١٠ وليم يعدث الهدي (١٠ وليم يعدث الهدي (١٠ وليم يعدث الهدي (١١٠ وليم يعدل الهدي (١١٠ وليم يعدث الهدي (١١٠ وليم يعدث الهدي (١١ وليم يعدل الهدي (١١ وليم يعدل الهدي (١١ وليم يعدل الهدي (١١ وليم يعدل ولا يعدل (١١ وليم يعدل الهدي العدل (١١ وليم يعدل الهدي (١١ وليم يعدل

(١) أو هو متمتع وطالب لللحم وجعل بمضـه مديا وبعضه أضحية أو نحوم كالنفل اه هامش ن قرز (٧) اتفاقا أه بحرامتي (٣) ثم شاة أفضل من عشر بدنة وسبع بقرة (٤) وينوبهماعن الواجب جميعا قرز (٥) قيل إنمـًا هو من باب الواجب الخبر و ليس من باب الاختلاط اه ع مى أما لو نوى بعضها عن فرض وبمضها عن تطوع فالظاهر عدمالاجزاءكما إذا شاركه غيره وإنمآ هو حيث أخرج البدنة جيمًا والبقرة جيمًا عن واجَّبه فقط صار عن الواجب ققط قرز (ه) بل لأنه صار الكلُّ فرضا واجبا قرز (٦) في الزكاة (٧) فإن مات المهدى في طريقه وجب إيصال الهدي إلى محله على وصيه أر وارته اه ن قبل هذا فىالنفل مطلقا وأمافى غير مقان كان قد أحرم وأو صى فكذلك و إلا فالهدي باق على ملكه نورث عنــه كما قالوا في المتمتعة والقارنة جيث رفضت على الفول بأنها ليست قارنة ولا متمتعة اه مي قرز (٥) لسكن ضانه إلى عمله ونحوه مطلقا و بعده نحره ضانة أمانة فلو نحره و فرط فه ضمته للفقراء اه إح لي لفظا قرز (﴿) و إذا سرق وقد ذبح في مكانه فلا شيء عليـــه إن لم يفرط ذكر. فى البحر قرز (٨) قوله ولا ينتفع قبــل النحر به ولاّ بفوائده غالبا إلى آخر الأحكام لا يختص هدي التمتع بل بعم هدي التمتع والقران والهدي المتنفل به اه ح لى لفظاً قرز (*) ذات انتفع لزمنه الأُجِّرة إنْ لم تنفص وَالأرش إن تفصت قرز (٩) قبل وعلمه ومائه قرز (١٠) وهو الضرر اه مي قرز (١١) وهل يقاس اضطراره إلى تحميل ماله عليها لخشية تلف المُــال وكذا مال غيره على اضطراره إلى الركوب أم يفرق بين المجحف وغيره ولزوم الأجرة وعدمه ينظر اه لى لفظاً لا يبعد جواز ذلك وبازم الأجرة حيث كان عبعقاً أو نحاف أخذ العدو لأنه منكر أو كان في يده وهو لنسير. وكذا إذًا كان له وهو محصل عليه مضرة يأخذ كما تقدم في باب التيمم في قوله أو ينفص من زاده والله أعلم اه مي وكما ذكروا في الاجارة في شرح قوله وإذا القضت المدةولا محصد الزرع إلى آخره أبقي الأجرة فالمال المجحفيه كاذكروافي شرح الازقرز (١٢) فالل هلـكا لاكراء قرز (١٣) أو عترم ولا أجرة عليـه اه زهور ولقوله صـلى الله عليـه وآله جاز له أن يركبه إياها لـكن لا يكون ركو بامتباً بل يركبها ساعة فساعة و معافي ـــوما في ـــوما في ـــوما في ـــرف قل عندى و في مهذب الشافعي بجب الارش (١٠٠ (ولا) يجوز أن ينتفع (بفوائده) أيضاً والفوائد عندى و في مهذب الشافعي بجب الارش (١٠٠ (ولا) يجوز أن ينتفع (بفوائده) أيضاً والفوائد هي الولد والصوف واللبن (١٠٠ قيل ح و يقاس اللبن على الركوب في الجواز إذا امنطر اليه (قال مولانا عليه السلام) هذا قياس ضيف (١٠٠ كن إذا خشى التلف جاز اللبن (١٠٠ غلى يوز مال الذير (١٠٠ (و) إذا عرض الهدى عاص ضيف (من غوائد الهدى من تتاج أو لبن أو غيرهما وخشى فساده إذا حفظه حتى ينصر لمدى من فوائد الهدى من تتاج أو لبن أو غيرهما وخشى فساده إذا حفظه حتى ينصر المدى (١٠٠) في الحال (عاخشى فساده (١١٠ في الهدى إذا تلف ويازمه تمويض النتاج كما يلزم في الهدى إذا تلف ويازمه تمويض التناج كما يلزم في الهدى إذا تلف قبل محره في عله وإذا لزم في النتاج فهسسل يلزم أيضاً تمويض قيمة الصوف واللبن

وسلم اركبها بالمعروف إذا التعجأت اليها حتى تجد ظهراً ولم يذكر عوضا اله بحر (١) وإذا تقصت بالركوب المستثنى فالهنتارقول الفقيه ع أنه لاشيء عليه و إن كان الركوب لا بجوزلزم الأرش إذا تقصت وإن لم ينقص فلحله يلزم الأجرة و يصرفها في مصرف الهدي اهم لي لفظاً قر ز (٧) في غير المبث قرز (٣) في الممث وقر ز وقر ره في البحر ون (٤) والوجه أن اللن كالجزء منه فألقر بة المتعلقة به تناول سائر أجزائه فلا بجوز استهلاكه والتصرف فيه ذكره في الشرح اهلمة (٥) لأنه أكاس المين على المنعة (٦) قال في شرح ض زيد قائب شرب اللين فنقص الولد لحاجته اليه ضمن ناقص الارش قرز (﴿) و يكون بنية القرض قرز (٧) بنية الضان (٨) و وجه أنه مضمون قبل النحر مطلقاً ولو بعد بلوغ محله و بعده ضيان أمانة قرز (٩) أما بعد وقت النحر فيجوز التصدق بالله ائد في محليا ولو قبل نحر الهدى وهـــذا منصوص عليه اهناية من باب الأضعية (١٠) قان لم يتصدق لزمه قيمتان قرز (١٦) ذكر في كب إنما يلزم التصدق بذلك حيث كان الهدى نثلا وأما الواجب فله فيه كل تصرف لأنه باق على ملسكه والذي في البحر قلت الحق في تحقيق المذهب أنه قد زال الملك الحالص بالنية مع السوق في الفرض والنفل بدليل منعه صلى الله عليســـه وآله وسلم من الانتفاع بهـــا لنبر ضرورة في قوله إذا التجأت ولمنع عمر من البيع كما مر و بني له ملك ضعيف كلك المدبر بَلِيح له التصرف على وجه لا يبطل حتى مصرفها بدليل صرفه صلى الله عليه وآله وسسلم هدى العمرة إلى الاحصار وإشراكه علياً عليه وعلى ذلك يجوز البيم لابدال أفضل أو مثل لغرض كما ذكر بعض أصمابنا إذ هو تصرف لا يبطل به حق المصرف وخبر عمر حكاية فعل لا نطر وجبها ومحمل أنه راً ان تجيبه أفضل اه بحر بلفظه وفي ماشية في الرهن ما لفظه هذا في الأضحية لافي الهدي فلا بجوز إلا لمشية النساد (ھ) ثفلا أو فرضا قر ز ﴿

تصدق بها قبل أن ينحره وقال مولا ناعليه السلام الاقرب أعلا يلزمه تبو يضها (انه لم يستر (") يمنى اله لا يتصدق با خشى فساده الاحيث لا يستاع قاما لو أمكنه يسه لم يعبز له أن يتصدق به بل الواجب عليه أن يبيمه سواء كان الهمدى أو فوائده قبل حالواجب لم يعبز له أن يتصدق به بل الواجب عليه أن يبيمه سواء كان الهمدى أو فوائده قبل حالواجب يتصدق به مع الهمدى فى منى فان خشى ضرره ضربه بالماء البارد (") فان لم يؤثر حلبه وحفظه حتى يتصدق به مع الهمدى فى منى فان خشى فساده باعه (") وحفظ شنه ستى يتصدق به معالله فان يسم تصدق " ولا شيء عليه وقال مولا ناعليه السلام) وهذا الترتيب صحيح ("على المنده (وما فات) من الهدى قبل (") أن ينحر (ابدله) (") حما وذلك نحو أن يبيمه لحشية تلفه فيجب عليه أن يشترى بشنه حسديا آخر فان تقص المن عمل يجزى فى الهدى لزمه توفيته وان فضل من عنه شيء صرفه فى هدى ((") (فان على الهدي حتى فات (فا) لواجب عليه تعويض (المثل ("")) ولو كان زائداً على الواجب نحواً ن يسوق بدنة على الواجب المعاهو عشر البدنة أو شاة (وا) ن (لا) تفت بتفريط منه (فا) نه مثله ولو كان الواجب إعاهو عشر البدنة أو شاة (وا) ن (لا) تفت بتفريط منه (فا) نه لايؤم مثله أن يسيض إلا القدر (الواجب ("") فقط دون الزائد عليه فان فانت البدنة التي لايؤم من أن المنت البدنة التي لايؤم من أن يسيض إلا القدر (الواجب ("") فقط دون الزائد عليه فان فانمات البدنة التي

⁽۱) حيث لا يجنى ولا يفرط قرز (۵) حسكه والد المفصوب إذا تلفت قبل التمكن من الرد الم عيث (۲) وقال ش لا يجوزيمه حجنا أنه باق على ملكه بدليل أنه صلى إلقه عليه وآله وسلم اله غيث (۷) وقال ش لا يجوزيمه حجنا أنه باق على ملكه بدليل أنه صلى إلقه عليه وآله وسلم شرك عام الحديبة وشرك على عليم بعد السوق اه غيث معنى (۵) في المبل وقبل في الهر يدوله أن يأخذه بقيمته (۵) ولا يأ بنا قد قو بت المساقة (۷) إذا لم يجد من يقرضه قرز (۲) في المبل قرز (۷) حيث لم يشر به الهدى ندبا قرز (۸) إذا لم يجد من يقرضه قرز (۱) في المبل قرز (۷) حيث لم يشر به الهدى ندبا قرز (۸) الضان فاترتيب لأجله واجب قال في المبان ندبا إلا في البيم لما تحت يده فيجب وانه أعسلم المنهب ورجوبا إلا في الشرب فندوب اله تكيل (۷) أو بعده وقرط قرز (۱۰) ولو سخلة (۵) أو بعد وقرط قرز (۱۰) ولو سخلة (۵) أو بعد وقرط قرز (۲۱) ولو سخلة (۵) أو بعد عليه صوم مائة أو ماذا يقال بسل دكر في حليه الوشي أنه يتصدق بقد رقيمة تسمة أعشار البدنة و يصوم بقدر المشر عشرة أيام اله سراجي وي (۵) سنا وسمنا قرز وقيمة وقيل ولو بدون قيمة الأول قرز (۵) ولا يضمن القيمي بمثله إلا هنا (۱۲) يعنى في الهدى المندى الواجب لا لو كان متفلا بالهدى وتصدق به لحشية تله فلا يجوز علم يا إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يخويط وبجب عليسه إبدالة ولم فات الهدى المنتفل به لفظا قرز ملا حيب عليه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يغير يط وبجب عليسه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يقط فرز حجب عليسه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يغيريط وبجب عليسه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يغير يط وبحب عليسه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يغير وبجب عليسه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يغير وبجب عليسه إبدالة ولو فات الهدى المنتفل به يغير وبجب عليسه إبداله اله حلى له نظال قرز

ساقها لا تفريط منه لم يجم عليه أن يسيض بدنة مثلها بل تسكفيه شاة ((أ فانعاد) الحدى الذي فات بسرقة أوصياع (() وقد كان اشترى بدله (حُريَّر ()) المتمتع ان شاءذ يح الاول الذي قد كان فات واتنفع بالأول (و) إذا كان الهدي الذي قد فات والذي أبدله غيرمستوين بل أحدهما أفضل وقد رجم الذي فات فهو غيرايضا في محر أيهما شاء لكن إن نحر الأفضل منهما فلا شيءعليه ويلزمه أن (يتصدق بفضلة ()) الأفضل أن نحر الادون (()) فاذا كان أحسس دهما شاة والآخر بدنة فنجر الشاة تصدق

 (١) أو عشر بدنة أوسبع بقرة قرز (٥) لأنه أمانة لا يضمن إلا التفريط (٧) الضباع تمويط فيلزمنحر الأول وفي الزهور التخير ثابت مطلقاً ولو بضريط (٣) لأنه لابجب عليه أكثر من هدى وعند فوت الأول عاد عليه الوجوب فاخراجه الثاني ليس يندب في الحقيقة فكذلك كان له نحر أسما شاء اه انهار (١) فإن عاد بعد نحر البدل تمين نحره أيضاً ذكره الققيه ع بن زيد عن ض يحيى بن مظفر قلت الفراغ بمالا وقت له كخروج وقت الوقت اه مفق يقال له وقت اختيار وهو أيام النحر وبعدهـــا اضطرار فيكون كوجودالماء قبل خرو ج الوقت اهشامي قرز (*) والفرق بين الهدى الواجب أنه اذا تلف ثم أبدله ثم عاد الأول لم بجب عليه إلا نحر أحدهما وبين من أتلف الوقف فاشــترى بدله ووقفه فانهما يصبران وقفين هو أن الوقف أشبه المتق بالاستهلاك لأنه قد ثبت أنه لو أعتق عبداً ضانا منه أنه لم يُكفر فظهر أنه قد كفر بعد العنق والعنق والوقف سواء اهـ زهور في أنه لا يلحقهما النسخ وأما هـــدى التطوع قند تعلقت مهما الفربة جميعاً لانه لا بجب إبدالها ولو تلفا جميعاً غلاف الواجب اه زهرة (ه) فائدة قال لو فأت المسدى على المتمتين المستركين بتقريط تم أيدل البعض ونحرثم عاد الأول ولم يشتر البعض فهل يلزمالمتأخر نحر هذا الموجود أو يعمين عليه شراءهديا آخر وما اللازم لأن القسمة متعذرة والجواب أن الذي قد ذبح قد أجزأه والآخرون بجب على كل واحد منهم أن ينحر مجزياً و لا مجزىء نحره اذ قد صار منذبح متنفلا لا يصح مشاركته فهـذه حالة ما نمة للاخرىهذا الذي يظهر في توجيه هذه المسئلة والله أعلم اله نجري وعامر قرز (ﻫ) في القدر الواجب قرز (٤) في صل الهــدي فان أمكنهم أن يأخذوا بفأضل القيمة هديا صغيراً فهو أفضل اه كب (٥) وحاصل ذلك أن كانا فرضين فقط وفات الأول ثم أبدله خير في نحر اجما شاء ويتصدق بفضلة الأفضل في القيمـة سـواء فات الأول بضريط أم بغير تفريط وانكانا تفلين فقط نظرت فان فات الأول بضريط وجب ابداله بمثله واذا عاد الأول تمين تحره للفقراء وان فات بغير تخريط لم يجب ابداله فان أبدله ثم عاد الأول تحرهما مماً لأن قد تعلقت الفرية بهما واذاكان الأول بدنة عشرهـــا واجب وباقيهما تتمل فان فاتت بتفريط وجب ابدال مثليا فان عادالأول تعينت تسمعة أعشارهم ونحسير في العشرين كما تقسدم وان فاتت لا ينفر يطلم بجب إلا شسأة فان عادت البـدنة تعينت تسعة أعشارهما للفقراء لأن قد نعلقت مهما الفرية ويخير في الشماة وعشر البدنة ويتصدق بفضلة الفيمة كما بقدر ما بين قيمة الشاقو البدنة ألم من التفاوت و لا اشكال في ذلك إذا كان الادون هو البدل و نحره و ما اذا كان الادون هو البدل و نحره و ما اذا كان الادون هو البدل و نحره و ما اذا كان الادون هو الني فات ثم عادو محر هو ترك البدل فقد ذكر في البيان و الفقيه بيا في المنها أن يتصدق بفضاة البدل لأنفقد ذي الأصل (فاذلم الأصح الموافق القياس وقيل حومد لا يلزمه أن يتصدق بفضاة البدل لأنفقد ذي الأصل (فاذلم يحد ٢٠٠) المتتم هسد يا يسوقه (فصيام تلاقة أيام) أى وجب عليه صيام تلاقة المأ م في الحيح وسبعة إذا رجع إلى أهمله أما الثلاثة الأيام فيصومها (في الحيج) وهي اليوم الذي قبل الروية ويونم التروية و (آخرها يوم عرفة (أن فاتت) هذه الثلاثة الأيام التي آخرها التورية و الذي قبله وتمذر عليه أن يصوم و أيام مني فاما لوصام يوم التروية و النائد و النائد الله المه لا المستشاف المنافق الله المستشاف المنافق الأي يصوم يوم المنافق الا يتموم المنافق الا يكومه الثلاثة الأيام الثلاثة الأيام اللهستشاف المنافق المنافق المنافق المنافق الا يكوم أحرم أن لا يمكنه صيام الثلاث

تقدم فلو أبدل بدنة حيث الواجب ابدال الشاة ثم عادت البدئة الأولى تمين تحرهما لأنقدتملت القربة بتسمة أعشارهما وغير في العشرين كما تقدم هذا ما تحصل في هذه المسئلة وقرر على حي ســيدنا عهد ان على المجاهد رحمه الله و إن كان قوله في ح الأز توعم أنه يتصدق بميمة زائد البدنة جميعاً فقد لمص كًا ذكرًا (١) صوابه وعشر البدنة لأن تسعَّة أعشارها تعلقت به القربة فيتمين نحرها و بقىالتخييرين العشر والشاة اه ك ولو قال في الشرح في التمثيل فإن كانتا شاتين و إحداهما أفضل مرالأخرىكان أوضح قرز (٧) في البريدو قيل في الميل قرز و يكون البريد من موضع النحر (١٠) و كذا أو لم يجد من يشاركه فى البدنة أو البقرة ولو فى ملسكه اله غيث و كب قرز أو وجد الثمن ولم بجد الهدى أو لم يجد الثمن|ه تجري (٣) فان قيل لم أجزأه صيام الثلات قبل أيام النحر ومن أصلهم انه لا يصبح فعل البســدل إلا آخر وقت البدل والجواب أن هذا هو النياس لكن هــذا مخصوص بالآية وهو قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج ولحسير عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في التمتم اذالم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج فان لم يصم قبل النحر فأيام التشريق اه غيث (٤) ندبا اهـ ن قرز (٥)والذي في البحر والنيث والشفاء يمبح صوم بومالمبدكا يامالتشريق قرزو في اللمع و الانتصارأ نه ليس منها ذكره في باب النفر بالصوم واختاره المقتى وعاهر (﴿ لَ يُؤخِّذُ مِنْ هَذَا أَنَ أَيَامُ التَّشْرِيقُ مِن أشهر الحج لقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الجج وقد أجازوا صومها فيها اهسماعجريي (﴿)وجوبا قبل بوم النحر قرز (٤) وظاهر الاز ولو في يُوم البيد قرز (٦) لا فرق قُرز (٧) فأما في غير وقتها فيفهم منه أنه يجب وليس كذلك بل لا يصبح بعد وقبتهما وهو الازهمار في قوله ويتعين الهمسدي غوات الثلاث (A) حيث لم يخشى فوتها و إلا وجب (٩) الحشية هي الظن اه ع وظاهر الأز أن

التي آخرها يومع فقو لافى أيام التشريق بل غلب فى ظنه (تمذرها (١) فى وقه ا (و) خشي أيضا تمذر (البدى (منذ (٢) أفانه يجوز له حينتل (تقديم) أي تقديم صيام الثلاث (منذ (٢) أحرم بالمسرة) أى محرة التسم فيصوم بامن حين أحرم بالمسرة الى آخر أيام التشريق فاذاصام باما بين عذين الوقتين أجزت وله مفرقة (م) إذا صام هذه الثلاث فى الوقت المذكور ازمه أن يمكم بها عشرا بصيام (سبمة) أيام (التشريق) و يجب أن يصوم هذه السبم (فى غير (م) مكة) لقوله تمالى وسبح ميامها (م) فالطريق عندا و يصح ضيامها (م) فعالم التفريق أيضا لكن يستص (م) أذا صامها مع أهله أن يوالى بينها عندنا و يصح في المها أن يوالى بينها

الحشية تـكـــز من غير ظن (١) العيرة بتعذر الهدى وفي النجري اعلم أن العبارة فيها تـــــامح لأن العلة في جواز تقديمها من يوم الاحرام هو تعذرالهدي وظاهر العبارة أن تصدرها جميعاً شرطاً فى جواز التقديم وليس كذلك وقد أجاب عليــلم بذلك حين سألته وصرح به فى البحر اه نجرى قرز (٧) قبل فلو صمام مع وجود الهدى ثم تعذر الهدى في أيام النحر فالعبرة بالا تصاء اه ح لى لفظا ومثله في البحر ينظر (٣) ولو كان البدى موجوداً في تلك الحال إذ لا حكم لوجوده قبل وقته اهر لى لفظاً هذا لا يساعده الاز في قوله وبامكانه فيها وتعضده تصويب المبسارة في قوله ولن خشى تعذرها والبدى اله سيدنا حسن رحمه الله (﴿) ولو في أول يوم مرِّب شوال وهو يوم عيد رمضان لأن الليلة تتبع اليوم فيصح أن يحرم فيهما ويبيت الصوم اله سماع هبل قرز (٤) كان مات بعد الثلاث وقبل السبع تعين أخراج كفارة صوم السبح ثلاثة أصواع ونصف ويكونهن الثلث إن أوصى اه عن مولانا آلتوكل على الله عليلم وقد روى فى شرح الهداية مثل كلام مولانا بلفظه عن شرح الاثمار قرز (١) ما يقال لو خرج المكي إلى خارج الميقات قد قالوا يصح تمتم ة الله الله الهدي متى يصوم السبع سل اه غيث الجواب أن المسكم إيموم في مسكة حيث يصع تعمه لأن الرجوع هوالفراغ من أعمال الحج ذكره في شرح الخمس المائة ولفظها قيسل الرجوع الفراغ من أعمال الحج ولو صام في مسكة آه بلفظه من شرح قوله تنالى إذا رجعتم ولفظ البيــان صام بمدها سبمة أيام بمد رجوعه من الحج فان صامها في الطريق أو في مسكة بعد فراغه من الحج أجزأه ومثل معنى ذلك في الثمرات ومعنى آلاز في قوله في غير مكة في حقمن لم يكن مكيا هذا مأحصل من البحث بعد الإطلاع على الاير ادالمتقدم والله حسى اهاع عدن على الشوكاني رحمه الله تعالى (*) أما المكي فيجوز اه منقولة(ه)صوابه الحرم قرز (٦) هل يأتى مثل ذلك إذاقال الرجل/ز وجنه إن لم ترجعي الليلة الى يتي فأنت طالق فرجعت الى بعض الطريق فحصل ما ينمها من الرجوع الى بيته أنه لا يَع الطلاق لا يبعد ذلك اه ع سيدناعد السلامي عن سيدنا ابراهم حثيث بل لا يبعد أن يفال الابمان تفرعلي حسب العرف وهو الرجوع إلى بيته فيستعب والله أعلم أه سيدنا حسن رحه الله قرز (٧) الحكن ينال هذا على القول بأنَّ الواجبات على القور أو على المراخى فينظر اه مفتى يقال تحقيقا و إن كان الواجبات على الفور وقال إن أن من الافامة في مكة جاز أن يصومها (٢٠ فيها وعن زيد بن على أنه لا يصومها في الطريق قال في الا تتصار (٢٠ ويجب التفريق بين الثلاث (٢٠ والسبع ﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾ ولمله للمذهب (ويتمين الهدي بفوات (٢٠ الثلاث) يسنى إذا فات وقت صيام الثلاث الأيام وهومن يوم أحر ما للمرقال آخر أيام التشريق لزمه الهدى في منت و مامها الأيام وهومن يوم أحر ما للمرقال إماماته (٢٠ فيها) يمنى في حال صيامها فاذا وجد الهدى وقد صام يوم أو يوم في أو هو في اليوم الثالث (٢٠ قبل الغروب لزمه الانتقال إلى الهدي ولا يعتد عاقد صام وعندش إذا تلس بالصوم لم يلزمه الانتقال إلى الهدى (لا) إذا وجسد الهدى (بمدها) أي بعد أن صام الثلاث فانه لا يلزمه (إلا)أن يجد الهدى (في أيام النحر) (١٠ فانه يعب عليه ان يهدى ولو قد هرغ من صيام الثلاث

(١) قوى وظاهر الاز خلافه (٣) وقواه في البحر واعتمده في ألتبتح وقرره الهبل(٣) لقوله تعالى فعميام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فلولا أن التفريق واجب لقال فصيام عشرة قال في الوابل بل مجب التفريق إلا أن يؤخره إلى أيام التشريق جازت الموالاة اله انتصار (٤) فان والى بطل عليه يوم واحد فقط (*) وفى الثمرات لادليل على وجوب الفصل وقرز الاول (٥) فان مات قبل فواتها وقيل بصوم فعلى القول بأنه لا يصح التصويم عن الميت بصين الهدى وعلى القول بصحته يصوم عنه قبل مضيها اه عامر وقبل غرج عنه كَفَارة صوم عســــة أصواع إن أوصى ويحكون من الثلث (ه) واختلف في البدل عربي الهدى من هذه الأيام فقال في شرح الابانة العشر جميمها هي البدل عندنا و ش أن الله أباح له الصحل إذا فرغ من صوم التلاثة وعند ح أن الثلاثة فقط هي البدل ذكر معناه في الزهور وفيه سؤال مستوفي فيه فليطالم وفي التمليق فان قبل البــــدل العشركلما أو الثلاث فان كانت الثلات فلم يلزمــه صوم البــاقى و إنّ كانت العشر فلم يجزصوم السبــع مم وجود الدم فالجواب أن العشر كلما بدل لكن وردت الآية بصوم السبع بعبد الرجوع ولم يفصل ين أن يكون واجد الدم أم لا (ﻫ) وعليه دم التأخير اه تذكرة ودم التمتم قرز (ﻫ) أو أحدها اه بيان قرز (٦) حيث قد دخل وقت النحر لا فيها قبله و تلف فلا يبطل صومها ولا يتمين الهدى فى ذمته كأن يجده يومعر فةصا تماو يتلف قبل فجرالتحر والقمأعلم اهرلى لفظأ وقبل يبطل الصوم ولوعدم الهدىمن بعد كتيم وجدالماء حال الصلاة قرز (٥) على وجه بمكتُّه النحر وقبل لا يشترط تمكنه قرز (٥) كالمتيمم إذا وجد الماء قبل كال الصلاة (٧) فأن وجد الهدي في اليوم الرابع تعين الهدى ولزم دم لاجل التأخير اذا كان صائم قرز (٨) أو قبلها حيث تقدم الصوم لحشية تعذرالهدي اه غاية قرز وظاهر الإز خلافه اه ع سيدنا حسن(») ولايشترط تمكنه من النحر وقيل لابد منالقكن منتحرمومثله في الغاية وهو ظاهر في الشرعهو (من مجمع بنية (۱) احرامه حجة وعمرةما (۱) وذلك أن يقول عند أن محرم ليك محجة وعمرة ما (۱) وقال عليه السلام و يكني أن يريد ذلك بقلبه مع تلبيته أو تقليده للهدى كما تقدم (وشرطه) أمران أحدها (أن يكون ميقانه داره) قال في الزوائد (۱) المحلاف في هذا الشرط في القران والتمتع على سواء فان قلت هلا شرطت النية في القران و قال عليه السلام قد أغنانا عن ذلك حدالقارن لا نا قلناهو من مجمع بنية إحرامه حجة وعمرة منا وهذا يقتضى أنه لا يكون بقارنا إلا أن ينوى جمعهما (و) الامر الثاني (سوق (۱) بدنة) فلا يصمح القران إلا أن يسوق القارن بدنة من موضع (۱) إحرامه فانه يستى بطل القران ووضع (۱) إحرامه فانه يستى بطل القران ووضع (۱) إحرامه على المقران أبوط وأبوع والنجراني أن السوق نسك واجب مجهر بالدم وقال م بالخد أنه مستحب غير واجب و مكذا عن أبي ح و ش و ك واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران المناة ومثله عن أبي ح و ش و ك واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران المناة ومثله عن أبي ح و ش و ك واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران الناق ومثله عن أبي ح و ش و لله واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران المناة ومثله عن أبي ح و ش و لله واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران المناة ومثله عن أبي ح و ش و لله واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران شاة ومثله عن أبي ح و ش و لله واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش ان هدى القران المناة ومثله عن أبي ح و ش و لله واختاره في الانتصار إلا عند أبي ح و ش و لله واختاره في الانتصار الا عند أبي ح و ش و لا واختاره في الانتصار المناه و المناه و النافر السوق المناه و ا

الأزهار (١) قال في النيث لو أحرم بحجة وعمرة مصاً ولم يقصد القران قال الأقرب أنه قد صار تارنا لأنه لامعني للقران سموى الاحرام لها وفي البحر عن المنزة واحمد وجهيي ش أنه لا بد من نية القرآن قاله الذويد وهو الذي في كتب الاصحاب (١) ولايشترط أن يبكون إحرامالقارين في أشهر الحج اه عامر وهو ظاهر الأزهار (٢) في سفر وعام واحد وقيل ولو في سفر بن وعامين وهو ظاهر الأزَّهار ومثله في شرح التتح يعني فعلمها وأما الاحرام فهو مماً (٣) ولايشترط أرب يقول مماً (٤) فيمه نظر لان الآية لم تردإلاف التمتع فلا يقاس القرائب و لفظ حاشية لى ونظر في البحر اشتراط كون القارن افاقيا قال لأن الآية السكريمة إنمادات على ذلك في التمم مع مافيه من الحسلاف ولادليل في القرآن اله بلفظه (٥) وحكم سوقها وفوائدها والخشية علمهـ ا وفُوتها وتعويضها وعودها حسكم ما تقدم في المتمتع سواء سوى وذلك عام لهما اه ح محيرسي ينظر ماأراد بقوله ســوقها (﴿) ولو خطوة وقرر مايسمي سوةا قرز (٥) أو عشر شياة اه حفيظ وقيل لايجزي،عندةا(٥) صوماولا بدل لها قرز (٦) فان تلقت من بعد قد صح قرانه و يأخذ عوضها ولومن مني فان لم يجــد عوضا بني في ذمته و بازم دم التأخير قرز (﴿) أما لو أحرم و يقى مدة فى موضع الإحرام قبـــٰل السوق ثم ساق من ذلك الموضع فانه يصح اه ح لى لفظا قرز (٧) فأن لم يضم احسرامه على عمرة بل خرج لطواف وسمعى وحلق أو تفصير صع وخرج من احسرامه اه مفتى قرز (،) وهل يقي عليمه شيء بعمد العمرة تال اللقني لاشيء عليه لانه صلى الله عليه و آله وسلم أمر من لم يسق بتحلله إلى عمرة ولم يأمرهم بالقضاء اه مفتى قرز (﴿) أو حجة نفلا يتحلل مها ولاتجزّىءعن حجة الاسلام ويلزمه دماللاساءةوقيل! يلزمه شىء لانه كالمطلق ولانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به وهــذا مخصوص لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من لم يسق يضع احرامه على عمرة يسي بعمل أعمال العمرة بغير احرامها ولا يقال إنه عمر م

بأحرامين فيستمر في أحدها وبرفض الآخر (١)وحدالموضمالذييسمعفيهالجهرالتوسطوقيلالميلةرز اه لطف اقه النياث (هُ) وله صور الأولى أن محرم والهدى حاضر فيسوقه ما يسمى سوقافهذا يصح وسواء تمدم الحرم أو الحدى أو تلف والحدى فلا يضر الثانية أن يحرم فى موضع والحدى معسدوم فيبقى فى موضعه حتى يحضر المدى ويسوقه كذلك صحالنا لتةأن يتقدمالسوق ويحرم من موضع السوق أوميله صح ذلك الرابعة أن يحرم من موضع ويسير ويتأخر الهدى فلا يصح ولوهض الهدى موضع الاحرام ورما توهم عبارة السكتاب الصحة وليس كذلك والله أعراه عسيدنا حسن قرز(،)ولا يشترط مقارنة الاحرام السوق بل لو سبق قبل الاحرام تم مضى من موضع السوق لم يضر اه هامش هداية فإن مضىمن غيرمكان السوق أو سبق بعد الاحرام لم يصح هكذا قرره مي (٧) قال في الرهان ولوتقدم البدي من بعدأو تأخر لانهقد أحرم وهو معه (٣) يمني كاما نحر بمـكة أو منى من فرض أو نفل فدية أوجزاءأو نذر ندب ماذ كر اه ح لى (٤) وعن ابن عباس نعلين لينتفع به القفراء إذ زيادة النعل مقبولة (٥) الحمرز (٦) ومزدلة قرز (٧) بعد الإشعار (٨) ثوب أونموه (١) بالضم اله كاموس (٩) بمـــا أه قيمة وقيل لافرق لان المراد الاعلام (١٠) بل والشاة قرز(١١) وجوباوقيل ندباوكذاالقلادةاهم لى قرز(١٣) ويمح التوكيل بالاشعار قرز (١٣) عند ابتداء احرامه اهر فيح وقيل عندا بشداء السوق وكذي التجليل (١٤) إنما كرممايعاد، أهل زمانه مَنْشق اللحم المؤلم لاشق الجلد فانه لا يكرمذكره الطحاوى وقال ح انه مثلة قلنا لا يكون مثلة بعد أن فعله الني صلى الله عليه وآله وسلم ولانخبر المثلة متقدم وخبرالآشعار متأخر ولان الشلة عبارة عن الجناية على الحيوان بقتل أوقطع عضو أو يجمل غرضا للزاميعلي وجه العبث أو شفاء لنيظه وظلما وماذ كروه من الاشعار خلاف ذلك (١٥) أي باصبعه

مر) ذكره في صفة الحجةالمفردة ^(١) وهو انه إذا حضر الميقات اغتسل وليس [°] وهي إحرامه ويصلى ركمتين وينوى في إحرامه القران بين الحج والمسرة والمستحب أئ ينطق بذلك فيقول اللهمإني أريد (٢٠) الحج والعمرة (٢٠) فيسرهمالي وبذكر ذلك في تلييته وغمل فيمسهره وعند انهائه إلى الحرم وإلى مكة وعنــد دخوله ^(١) المسجد ماتقدم (إلا ^(ه) أنه يقــدم العمرة)(`` فيفعل مناسكها كلها (إلا الحل) فانه لا يتحال بحلق ولاتقصير ('' عقيب سعيها لأنه عرمهمهابالحج قال في الياقوتة فالرأخر الطواف والسمى حتى رجع من الجبل فعليـــه (٨) دم ﴿ قال مولانا عليل ﴾ يمني الطوافينجيما والسميين جيما قال في الياقو تقاً يضاولو قدم طواف الحج وسميه على طواف العمرة انصرف إلى طوافها وسميها () واذا ورد الجبل أو لائم وردَّمَكة طافأولا^(١٠) وسعى لعمرته ثم للقــدوم وقال ش أنه يكني القارن للحج والعمرة طوان واحد وسعى واحد (و)القارن (يتثني مالزمه (١١) من الدماء ونحو هاقي_ل سعيها) لأنه محرمباحرامين واراد عليهالسلام بنحو العماء الصدقات والصيام فما فعله قبسل سعيها بما يوجب دما لزمه دمان وما يوجب صدقة يازمهصد قتان وما يوجب صيام يوم يلزمه صيام ومين قيل م فأما بعد سمى المسرة فلاينشى (١١٠) لأنه قد سقط إحرام السمرة البسرى المسبحة قرز (١) الأولى أن يقال كالمتمتع لأنه لم يحرم بالممرة في القرد وهو لفظ الوابل (٧) الأولى أن يقول اللهم إني محرم لك بالحج والعمرة إلى آخره اه شاس قرانا قرزاه مفتى (٣) قراناً قرز اه مفتى (٤) يعنى يدخل المسجد منتسلا ندبا و يأثى الأركان و يستلمها كما تفدم (٥) استثناء منقطع (٦) ماذا يقال في القارن لو أخر المبرة ولم يطف إلاطواف واحد للقدوم هل ينقلب للعمرة و يكون قارناً ويلزم دم لبقية المناسك و بجب عليه العود الطواف الزيارة الجواب أن طوافه للحج ينقلب عن طواف العبرة ويلزمه العود لسمى العمرة وطواف الزيارة لأنهما نسكان لایجبران بدم ویلزم دم لبقیة المناسك والله أعــــلم ذكره التهامی قرز (۱۰) شرط وجوب اه بیان وقيل ف ندباً على طلوع الجبل وهو المقرر وقر ره الهبل وقيل وجو با غير شرط قر ز ولا نسك فلا يلزم لتأخيرها شيء (٧) وقد سقط عنه الحلق والتقصير كتسلم الجنازة (٨) المختار لادم كما لو ورد الجبل كما سيأتي في الصورة الثانية وقبل هناك عذروهنا لاعذر (٩) ولا دم عليه قرزوقيل يلزم دم (١٠) و إذا ورد القارن الجبل أولا ثم أنه رمي يوم النحر جرة العقبة ووطىء بعده فسدت عمرته وإذا فسدت هل يفسد حجه لكون الاحرام لهما ينظر يقال يفسد لتلازمها والله أعسلم ومثله عن السيد أحمد الشامي لأنه يمود على أصل الاحرام اه شامى قررٌ بخلاف تكرر اللعماء فلا يتكرر (١١) غالبًا احتراز من صيد الحرم وشجره ودم الاحصار ومن طاف على غير طهارة فلا يتثنى اه ح أثمار وتفريق الطواف ومنه دم التأخير قرز (١٢) غالبا احتراز من دم الافساد فانه ينتني قرز

بعد سيها ولم يتن إلا إحرام الحج وقال الامام المهدى على بن محمد قد من الله روحه لا ترال تمكر را الماء ومحوها حتى محل من الحج بدليل أنهم قد قالوا عليه بدئتان لافساده ولان الاحرام العج والعمرة فلحق النقص الاحرام بين ما في قال مولانا عليه السلام في وهذا احتجاج قوى (1) وقال له وش لاتكر ر الدماء ونحوها على القارن لاقبل السعى ولا بعده فصل في ولا يجوز للآفاق (2) الحر المسلم عاوزة الميقات إلى الحرم إلا باحرام (2) قال على السلام فقولنا للآفاق احرازا من ميقانه داره فانه يبوز له دخول مكة من غير إحرام إذا لم يدخل (1) لأحد النسكين (2) إلاأن يا قى من خارج (1) الميقات ويريد (2) يعتول مكة وقولنا الحراج بيترازا من العبدفانة ولوكان آفاقيا جاز له دخول مكة من غير إحرام إذامنه سيده (1) قاله في الياقوتة قال وكذلك المكاتب والموقوف (1) وقولنا المسلم احترازا من الكافر (1) فائه لا محرم لدخوله مكة لأنة لا ينمقد إحرامه مع الكفر ولا المنازم معذنا وأبى ح خلافا للش قبل مراد أهل المذهب أنه يجب و يسقط بالاسلام (1)

⁽١) قلنا لا قياس مع الفرق فانه في المفسد انعطف الفساد بخلاف غسبير المفسد قلا يدخل النقص إلاعلى الحجة فقط آه فتح (٣) و يشترط أيضا أن يكون نختاراً للمجاوزة لالو أكره علمياً لم بلزمه الاحرام وكذا نخرج من حصلت مجاوزة الميقات به وهو نائم أو مغمى عليه أو جاوزه وْهُو مِجْنُونَ قَانَهُ أَمِدَ عُودً عَقَلَةً فَى هَـــذَهُ الوجوهُ لا يجبُ عَلِيهِ الاحرامُ بل يجوزُ له دخول الحرم حيث أراد دخوله لا لنسك بغير إحرام أما هري جاوز الميقات سكرانا فالأقرب اللزوم وكذا يأتى فيمن جاوز الميقات متردداً على يدخل الحرم أم لا فلا إحرام عليـــه وكذا يأتى فيمن جاوز ناسياً ﴿ ١ ﴾ لكون هـــذا موضع الاحرام أن لليقات أو ظن أن الميقات أمامه فانكشف أنه قد جاوزه اهــ لى لفظاً ﴿ ١ ﴾ أما مـن جاوزه ناسياً أو ظن أن الميقات أمامه فانحتار خلافه قرز ويؤيده الاز الذي مر ولو تأسيا (۞) المسكلف القاصد قرز (٣) فان لم يتمكن من الاحرام هل يلزمه نسك بذلك قال عليــلم لا يلزمه شيء وصورة ذلك في الأخرس حيث لم يجد هديا يقلده ولا وجد من يلي عنه بأجرة أو تبرعا وقبل بلزمه وهم ظاهر الأزهار (٤) فلم حاوز المقات مريداً للسخول مكة لكن في عزمه إقامة عشرة أيام بينها و بين الميقات فأشار في ح ض زيد إلى أنه يلزمه الاحرام قال عليلم وقد ضعف لأنه يلزم لودخل الميقات وفي عزمه دخول مكمة للحج فيالعام المستقبل انه يلزمه الاحرام وفيمه بعد وقبل س لا يلزمه قال مولانا عليه وهذا الأقرب والله أعسلم اه نجرى وقيل بلزمه الاحرام مطلقا اهن وهو الموافق للقواعد وهو ظاهر الاز (٥) الحج والممرة (٦) ولم يمر بوطنه اه تذكرة وقيل لا فرق ومشسله في ح بهران وهو ظاهر الإزَّلانه لو مر بوطته قطع حكم السفر (٧) ولو لم يكن لأحد النسكين كما يأتي (٨) يل ولو أذن فانه لايلزمه دم كالجمة قرز (٩) قد تقدم في ألاعتكاف خلاف هـذا والممول على هذا (١٠) ولو تأويلا (١١) فعلى هذا لو مات أخذه من تركته وقيل المراد أن يعاقب عليه لأنه مانع من جهته يمكنه

وقال مولانا عليه المسلم في وظاهر كلام الشرح أنه لا يازم من الأصل وقولنا إلى الحرم احترازا من أن يجاوز الميقات غير قاصد لدخول الحرم المحرم بل قصده أن يصل دو ته وبرجع فانهذا لا يازمه الاحرام لمجاوزة الميقات قار بعد أن جاوز الميقات عزم على دخول مكة فقال الكافى لا يلزمه أن يحرم المدخول ('' وقال عليه السهد الام وهذاهو الذي اخترناه فى الأزهار لا ناشرطنا أن يكون مريدا عندعاوزته الميقات أن يقصد ('' عجاوزته الميقات أن يقصد ('' عجاوزته الميقات أن يقصد ('' عجاوزته الإعلام من فى عزمه دخول الحرم ما الحرم من فى عزمه دخول الحرم الحرم الحرم من فى عزمه دخول الحرم الحرم من فى عزمه دخول الحرم الحرم المن فى عزمه دخول الحرم إلى الحرم من المناسر ('') أنه يجوز دخول مكة من غير احرام إذا لم يقمد الدخول لأحسسد النسكين وهو أحد قولى أي ع والأخير من غير احرام إذا لم يقمل الدخول لأحسسد النسكين وهو أحد قولى أي ع والأخير من غير احرام إذا لم إحماعا قوله (غالبا) احتراز امن ثلاثة فانه لا يلزمهم الاحرام الدخول مكة وجب عليه الاحرام اجماعا قوله (غالبا) احتراز امن ثلاثة فانه لا يلزمهم الاحرام الدخول مكة الأول من عليه طواف ('') الزيارة وأراد الدخول لقضائه الثانى الامام إذا دخل لحروم ()

تحصيله وأمالزومالدم فالمختار لاشيء إذ هو قربة ولايتعلق بنسمةالكافر اه غيث(١) إلاأن رمدان مدخل النسك أحرم من موضعه قرز (٧) هنا حشو (٣) ويلزم دم (٤) وسواء توى إقامة عشر أمملا وسواء كان له وطن أم لا (٥) والصادق (٦) أو الحلق أو التقصير في العمرة لبقاء الاحرام اه حثيث قرز (ﻫـ) ولا يتوعم أن المعتمر بعد السمى وقبل الحلق أو التقصير كمن عليه طواف الزيارة أو بعضــه فليس كذلك بل إذا أراد الدخول لزَّمه الإحرام و يفرق بينسبه وجين من عليمه طواف الزيارة أو بعضم ان الحلق والتقصير لا موضع له بخلاف طواف الزيارة فأنه يختص بموضع لا يصح في غيره فلذلك كان الدخول بغير احرام جائزدون من بمي عليه الحلق أو التقصير فافترةا وقال السيد عمد من عز الدين المقتى والسحولي (١) و ض الراهم حثيث ان من عليه الحلق أوالتقصير في الممرة لااحرام عليه إذا أراد المجاوزة والله أعلم وأفق به ض حسمين المجاهد في جواب سؤآل ولفظه ومن بمي عليه الحلق كان كمن بتى عليه بنص طواف الزيارة سواء انه بجوز لهالدخول ولو قلتا بمكن فعلَّه خارج الحرم فمهما لم يفعل فهو متلبس بالاحرام قرز قلتا فرق غير مؤثر اه من القصد الحسن بل مؤثر ﴿١﴾ ولفظ ح لي والمحفوظ للوالد أيده الله عن مشايحه ان الحلق في هذاالحكم كطواف الزيارة وقد أجاب بذلك آلامام ص بلقه القاسم بن عمد عليلم (*) إلا من قد طاف جنبًا أو حائضًا فلايجوز له الدخول إلا باحرام لأنهُ قد حل بالأولُ وقد ذكر ممناه السيد ح وقبل ع مجوزله الدخول بغير احرام حيث عاد قبل اللحوق بأهله (±) أو بعضه أو سمى العمرة أو بعضه قرز (\$) لا فرق قرز (٧) لقوله صــلى الله عليـــه وآله وسلم يوم فتح مكة أبها الناس إن الله تعالى حرم مكة يوم خلق السموات والأرض فعي محرمة الكفار وقسد التجوّا إلى مكة التالشالدائم على الخروج والدخول (١) إلى مسكة كالمطاب (١) واختلف في الدين التحرام والمناس وجالب اللبن (١) ونحوه (١) واختلف في الدين (١) وفات المهد (١) من يدخل في الشهر (١) من غير احرام وقد اجتمعت القيود التي يجب معها الاحرام فقد عصى (١) ووازم دم (١١)) لأجل المجاوزة (ولو عاد) إلى اليقات بعد الجاوزة لم يسقط عنه الدم (إن كان قد احرم) بعد مجاوزته الميقات قبل أن برجع اليه فأما لو عاد إلى الميقات قبل أن يحرم مم أحرم منه من عبد الحرام وقد كان وصله (١١) أن يحرم ألم يحرم المناس من غير احرام فانه لا يسقط عنه الذم برجوعه حيننذ فصار الدم بعد الجاوزة لا يسقط بالرجوع إلى الميقات إلا بهذين الشرطين وهما أن يرجع قبل أن يحرم وأن يرجع قبل أن يسقط بالرجوع إلى الميقات إلا بهذين الشرطين وهما أن يرجع قبل أن يحرم وأن يرجع قبل أن يسقط بالرجوع إلى الميقات إلا بهذين الشرطين وهما أن يرجع قبل أن يحرم وأن يرجع قبل أن

الى يوم القيامة فلا محسل لامريء يؤمن باقه واليوم الآخر أن يسفك فيهــا دماو لا يعضد فيهــاشجرًا ولا يحل لأحد كان قبلي ولا يحل لأحد يكون بعـــدى ولم تحل لي إلا هــذه الســـاعة غصباً على أهلها ألا ثم قد رجعت الى تحريمهـا بالأمس فليبلغ منكم الشــاهدالفات الى آخره فدل على أن ذلك خاص فيه في تلك الساعة اله يوافيت من شرح السميرة فينظر قبل معناه لمن هو مثل حالى لإنا عأمورون بالتأسى 4 صلى الله عليســه وآله وســــلم (*) أو البغاة قرز (١) وتثبت بمــرتين قرز اه لى وعن اللهي بحرم مرتين ولايحرم فيالثا لنة وعنه أيضاً بحرم فيالأولة لا في الثانية وهو كقولهم في العقور والله أعلم (٧) قال في الانتصبار لمان تغسير عزم الحطاب والحشساش بعد مجاوزة اليقات وأراد الحج فعنسد ش يحرمان من مكانهما اله زهور وقال أحسد بن حنبسل برجعان الى الميقات (٣) وبجب على الحطاب والحشياش وجالب اللن أن بحرم أول مرة فقط والثانية بنير احرام قرز وقبل لا يلزم أول مرة (٤) السقاء (٥) قياسا على الحيض فإن الصملاة تسقط به وهو فىالشهر مرة في الأغلب (هـ) وقيل ما سمى دائما عرفا ورجعه هولانا المتوكل على الله عليلم (٦) أحدين الحسين عليلم (٧) قياسا على الاقامة (٨) و يتكر رالدم بدخواه اه ع قرز كنز ع اللباس قرز بحيث لا يعدمم التكرار بمن هو دائم على الدخول والخروج فانه يشكرر عليه الدم وكذا الاحرام اهـ حـ لى لفظا قرزٌ (٩) ويجب عليمه الرجوع الى الميقات وتحرم منــه إلا لحوف أوضيق وقت فيحرم قبل أن ينتهى الى الحرم وعليمه دم الجاوزة اله غيث قلت فإن أحرم من موضعه من غير عذر مانع من الرجوع أثم وسقط وجوب الرجوع لأنه لامنتي له بعدعةد الاحرام ولزمه دم اه غيث (٥) مع العلم قرز (١٠) ولا بدل له قرز (١١) وقبل أن يصل الى الحرم المحرم (١٧) بكلية بدنه اه ح لى قرز (١٣) فيفوته في الحجة بطاوع فجر النحر للحج وفى العمرة بمجىء مثل وقتــه ﴿١﴾ وقيل بخر و ج أيام التشريق﴿١﴾وقيل الاحرام حتى خرج ذلك العام فانه يلزم (قضاه (1) في المستقبل بأن يحرم بحجة أو عمرة ناويا به قضاء مافاته من الاحرام الذي وجب عليه بحباوزة الميقات (ولا يداخل (1) في قضاء هذا الاحرام (غيره) فلا يصح أن ينويه عن قضاء مافاته وعن حجة الاسلام أو عن نذرأو نحو ذلك فلا يصح فيه إلا نية (1) القضاء فقط بخلاف ما لو أحرم بعد بجاوزته (1) الميقات في تلك السنة التي جاوز فيها الميقات فان له أن يضم إحرامه على ماشاء من حجة الاسلام (1) أو غيرها وسواء قد كان رجم إلى أهله قبل أن يحرم أولم يرجع على ظاهر كلام الشرح وهو يروى عن الأميرح وقال في البيان إذا رجع إلى أهله احتاج أن يدوى إحرامه عما ازمه أولا في فيصل في (وغمل الرفيق (1) فيمن زال

بطلوع فحر النحر قرز سواء كان حجة أو عمرة (١) ويلزم دم لأجل المجاوزة ودم لأجل التأخسير اه کب والمختار أنه لا دم عليــه للتأخير اه ح بهران قرز (ه) مم الاستطاعة قرز (۲) فان داخل غيره لم بجزه لأسما ويضع إحرامه على عمرة وإن نواه لأحدهما بق الآخر في ذمته اله مي قرز (٣) لاستقراره في الذمة فلا تحصل البراءة إلا جعله كما في قضاء الدس اله معيار (٤) ولا يسقطعنه الإحرام حيث دخل الميقات مربداً دخول مكة ولو رجع من الميقات وأضرب كما لو مات اه غيث معنى وعليه الايصاء بحجة أو عمرة وكذا فى البيان ولفظه وإن لم يحرم فقد لزمه الدم والاحرام اه بلفظه وفي ح لي لا يلزمه دم ولا إحرام (٥) ظاهره ولو أجيرًا ﴿١﴾ فيجزيءومثله عن سـيدنا عام، خلاف ح لى ﴿ ١﴾ حيث رجم إلى الميقات وأحرم منه (٢) وهل أيشترط عدالة الرفيق النائب أم يفرق بن أن تـكون النيابة بعد إحرام الرفيق فلا تشترط العدالة وقبله تشترط ينظر اهرح لى إذا كَانَ قبل الاحرام فلابد أن يكون عدلا وفي حاشسية قلنا هي ولاية فلا بد من العدالة و فرق بعد الاحرام أو قبله (*) في القدح والزميل في المحمل ويتبت رفيقًا بأكلهما في قدح مرتبن قرز و لفظ ح الرفيق رفيق القدح ذكره آلفقيه ف قبل بعد مجاوزة البريد وقبل في أول فعل وقبل ركوب المحمل وقيل ما يسمى رفيقا وقرره حثيث بعد مجاوزة الميل وهو المعمول عليه قرز (*) وهـذا حيث حج عن نفسه أما لو كان متحججًا لم يناب عنه انفاقا الله كب ولقائل أن يقول الأُجِيرِ هو الفاعل بنفسه ة النباس الاجزاء عما استؤجر له اله شامي قرز (a) أو غيره مع عدمه أو امتناعه وفي ح الأتمار لا يصح من غير الرفيق لمدم الولاية (*) المدل (*) فلو أمر الرفيق غيره بعمل ذلك عن المريض باجرة من مال الرفيق فالأقرب أن له ذلك لمكان الولاية عليه اهك قرز (*) إلا ركمنا الطواف فلا يعطيما اله ديباج وقال المفنى وركمتا الطواف يتعليما كالأجير وهو ظاهر الكتاب يفال الفرق بينهو بين الأجير أن أعمال الحج مصلمة به فدخل الركستان تبعا بخلاف هنا قالم يض هو المتولي لأعمال الحج ينصه وإنما إلى الرفيق حله ونحو ذلك فافترةا اله مى (๑) عبارة الأثمار وعرف قصده عينا وقوط قرز عقله وعرف نيته جميع مامر ﴾ في صفة الحيج (من فعل (١) وترك) وهل هذا على جهة (١) الوجوب وهل للرفيق أن يستنيب (١) قبل في نظر قوله وعرف نيته بعنى فان لم يعرف نيته بعنى فان لم يعرف نيته فلا نيابة عنه وقال ش و ف ومحمد إن النيابة الانصح عمن زال عقله قبل الاحرام قال ش وكذا بعده قبل الوقوف وصفة النيابة عندنا إذا لم يكن قد أحرم أن يؤخر إلى آخر المواقيت هكذا نص أ تتنا عليهم السلام واختلف المذاكرون في تفسيره (١) فقيل ح (١) هو الميتات (١) الشرعى الأن أوله ايته وعن الفقيه لل (١) أنه آخر جزء (١) من الحل ثم مجرده من ثيابه (١) ثم ينسله فان ضره فالعب فان ضر قالترك ثم يهل عنه عاكان عرفه من قصده قائلا اللهم ان هذا عبدك قدخر جقاصداً للحج وقداً حرم المشعره وبشره ولجه ودمه ثم يلبى عنه اللهم ان هذا عبدك قلحرم عم يسير به مكة (فيني) المريض (إن أفاق (١١))وقد فعل فيه ودينه (١٠٠٠ الفقود) المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة ودمه ثم يلبى عنه ويجنبه (١) أفاق (١١١) وقد فعل فيه ويخبه (١) أفاق (١١١) وقد فعل فيه ويجنبه (١) أناق (١١) أناق (١١١) أناف (١) أناق (١١) أناق

(١) قيــل هذا فيمن ورد الميقات عليلا فأما من حصلت فيه العلة قبل خروجه من الميل فلا تصح النيابة عنموفاتا اه هبل(٧)قبل الدخول في الاحرام ندباو بسده ١١٨ وجو باقرزوقال في البحر قلت لا وجه لتحتمه على الرفيق بل يندب لهمعاونته ﴿١﴾ يعنى إحرامه بالعليل (٣) قال في الياقونة لا نيابة للرفيق إجاعًا اهْ زهور وقبل له أن يستنيب لأناله و عولا يَه كتولي خفظمالهو بيعه للاثفاق عليه وتجهيزه إذا مات فعلى هذا يكون عدلا اه زهور و له يبع ما يبلغ به القصد لأن المصلحة ظاهرة (٤) إن قلتم كلام التقيه ح هو الأولى في التفسير فلفظ المواقيت لا تنصرف في العرف إلا إلى المضروبة وإن قائم كلام ألفقيه ل هو الأولى فقد تقدم في كلام أهل المذهبأنه لا بجوز للا َّفاقي الحر المسلم بجاوزة اليقات إلى الحرم إلا باحرام وهــذا يستلزم لزوم الدم بالدخول إلى آخر جزء من الحل فينظر اه من خط مرغم وحمل كلام الفقيه ل على من ميقاته داره كما ذكره في بعض الحواشي لا يستقبر أيضاً لأن من ميقاته داره لا يخرج منها إلا محرما والرفيق لا تثبت له ولاية إلا بعد الحروج من الميل فينظر قلت العذر يبيح اه مفتى (ه) وجه كلام اللقيه ح أنه يجنبه ما يحرم على المحرم ومن جملة ما يحرم عليــه الجاوزة من غير إحرام (٣) في الآفاقي قرز (٧) وجه كلامه أنه لا يكون للرفيق ولاية إلا عند الضرورة كما لا مجوز التصرف في ماله إلا عند الضرورة (٨) في الميقاتي (٩) التي يحرم عليـــه ليسها ولا تيمم منا اتفاقا لأن التيمم إنما هو للصلاة لا. للاحرام (١٠) فان فعل فيه ما نوجب القدية لمصلحة المريض فمن مال المريض و إلا فن ماله اله نجري قرز (١١)ولو فما وقته باق اله ح لى قرز إلا ما كان بجب إعادته من الطو افات لاختلال الطهارة نزوال عقل المنوب عنه فلطه نجب عليـــه الاعادة وظاهر المذهبأته يهنى من غير فرق بين الطواف وغيره وهو الذي قرز اه ح لي لفظا ولفظح إلا الطوافات فانه يسيدها مالم يلحق بأهله لِأنه بجب كل طواف على طبارة وكذا ما بني وقته من غيرها كالرمى وقيل أن طهره رفيقه فلا إعادة و إلا أعاد اه املاء مي قرز رفيقه بعض أعمال الحيهولا يلزمه الاستثناف (۱) لكن يتم بنفسه إن عكن (وانهات عرما بقي حكمه (۲) أى بقي حكم الاحرام فلا يطيب بحنوطولا غيره و اذا كفن لم يجمل في اكفانه عنيط و لم ينط رأسه ان كان رجلا ولا وجهه ان كانت امرأة (۲) وقال أبوح قد بطل الاحرام بالموت هذا حكمه إذا لم يكن قد أحرم وعرف ما خرج له (فان كان قدأ حرم) قبل الاحرام بالموت هذا حكمه إذا لم يكن قد أحرم وعرف ما خرج له (فان كان قدأ حرم) قبل احرامه فلم يعد أحاج هو أم معتمر (۱) أم مقرد أم متمتع أم قارن (۱) (فكناسي ما أحرم له) في احرامه فلم يعد أحاج هو أم معتمر (۱) أم مقرد أم متمتع أم قارن (۱) (فكناسي ما أحرم له) في سفر الحيج أو السرة (أخرت (۲) كل طواف) قد ازمها بالاحرام لان الطواف إعما يصح من داخل المسجد و الحائض يحرم عليها دخوله قبل ع وكذلك تؤخر (۱) السمي لأنه مترتب على ضل الطواف في قال مولوف إعمال المواف إنها السيد تسمي (ولا يسقط عنها) وجوب شي من أعمال الحيم التي تقدم حراك الهواف الهواف (الوداع (۱) طواف الإيامة عنها) وجوب شي من أعمال الحيم التي تقدمت (إلا) طواف (الوداع والميا بالاداع ولم يصب عليها دامت بعد طواف الزيارة قبل طواف الوداع سقط عنها طواف (الوداع ولم يصب عليها حاصة بعد طواف الوداع ولم يصب عليها عليها من اعتمال عليها عنها طواف (الوداع والميد) عليها عنها طواف (الوداع والميد) عليها عنها طواف الزيارة قبل طواف الوداع سقط عنها طواف الوداع والميد عليها عنها عليها عنها عليها عنها عليه المواف الوداع والميد عليها عليها عليها عليها عليها عليه المواف الوداع والميد عليها عليها عليها عليها عليه المواف الوداع والمي بصب عليها عليه المواف الوداع والمي بصب عليها عليه المواف المياه الميها المياه الميه المياه ا

() فإن استا فن كان كن أدخل نسكا على نسك قبل اذا استا ضالا حرام (٧) ولا يقيم عنه إلا يوصيدة كره السيد ح ومثله في النجري وفي الزهور عن السيد ح يقيم عنه وإنه لم يوص اتفوله تعالى وأتحوا الحجره) فا هدر أنه يقى حكم الاحرام ولو أتم رفيقه عنه أعمال الحج التي يحصل بها التحلل حيث أوصى بذلك واقد أعلم اه ح لى (٥) وذلك لما روى عن اين عباس انه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسلم نخر رسل من بعير فوقصته ناقسه فات تقال صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسدر ولا تغمروا رأسه ولا آمسوه بطيب فإن الله تعالى يعته يوم القيامة ملياً اه غيث (٣) قال ولا تعمر الماء من المناه الله في الأولى حذف الفظه أم اذ لفظه مفرد وما بعده تفسير للحج (٥) إلا انه لا يتنني ما لزمه من اللاماء لأن الأصل ماء الذا لقدة ولا دم قران ولا تحم اه فتح إلا أن ينكشف كونه قار فا بافاقته أو شهادة عدلين اله بحر معن (٣) أو تنفست (٧) حتى تطهر قان منتب من يطوف عنها المصدر الما يوس اه لمة هذا يستم في طواف الزيارة (٥) ويازمها دم خالي المواف الزيارة (٥) ويازمها دم الماء تما المواف الإدما والماء والمحاد الما يوس اله لمة هذا المعقم في طواف الزيارة (٥) ويازمها دم لم إنه الطواف الإدما عليها ولا صدقة إذ لم يعلى الله منه الاعذار اه غيث (٩) ولا دم عليها ولا صدقة إذ بأهر به صلى الله علم المروف عنها قرز (١) ولا دم عليها إلا أنه نم يعمية ولم تودع ولم يأهرها باخراج اله ح بحر (٥) ولو حام عليها إلا أن أحبره وفي حامية قرز (١) ولا دم عليها إلا أن

انتظار الطهر بمكة لتطوف الوداع فان طهرت قبل الخروج من ميل مكة لزمهاالوداع وأما إذا كانت متمته أو قارنة وأصابها الحيض قبل أن تعتمر فقداً وضح عليه السلام حكما بقوله (وتنوي المتمته والقارنة (١) حين تصل مكة حائضا (رفض العمرة إلى بعد) أيام (التشريق (٢)) هذا إذا ضاف عليها وقت الحج وأما إذا كان الوقت متسما محيث يمكنها أن تعتمر بعد أن تطهر ولا فوت الحج لم مجز الرفض (٢) ﴿ نهم ﴾ وإذا رفضت المتمته أو القارنة العمرة تفرغت لأعمال الحج فتغتسل و تحرم و مهل بحجها (١) وتحرج منى و تقفى (١) المتاسك كلها ثم بعسد طواف الزيارة تحرم لعمرتها من أقرب الميافيت (١) ثم تطوف وتسعى ثم تقصر من شعرها مقدار أعلة (٢)

تكون أجيرة فتستنيب قرز (١) فلوكان التمتعة أجيرة عن غيرهـا وحاضت قبل أن تعتمر وضاق علمها الوقت نقبل ف بجوز أن تستأجر من يعتمر عنها كما بجوز للاجير أن يستأجر من يتم عنه اذا مرض على قول من بجَّرْ له ذلك اه كب لفظاً و لفظ القصد الحسن مسمسئلة قولهم و تنوى المتمتمة رفضه فقيل ف اذاكانت أجيرة ظهـا أن تستأجر من يعتمر عنهـا لأن ذلك عذر وقيل تستأجر من يطوف قفط وهي تسمي بنفسهـا وتحلق وإذا قلنا تسمتأجر من يعمر عنهـا فيل تحلل يفعل الإجير أولا الأقرب انها لا تحلل إلا رفض العمرة فان استأجرت من يطوف عنها تحللت بالحلق أو التقصير اه بلفظه (هـ) وكذا متمتم وقارن ضاق عليه الوقت فانه يلزمه رفضها لبعد أيام التشريق ويلزمه دم الرفض اه هداية فاذا نوى رفضها ثم بان سعة الوقت فقد صح الرفض وهذا بدل على أنه يصح رفض المبادة لا فضل منها اه يسان ولقائل أن يقول والمبرة بالانكشاف في صبحة رفضه ولا يفتقر إلى شرط اهمفتي ومي لأن الرفض مشروط بضبق الوقت وقد انكشف خلافه قرز (٥) وإنما عاز للقارنة الرفض مع أنه بجوز لها تأخير العمرة حتى ينزل من الجبل تحفيفا علمها السلا تفف وهي محرمة بأحرامين اهزهور (*) قال الامام المهمدي ولا يبطل حكم القرآن والتمتع هكذا رواه النجري عنمه وأحاب به عليلم وهو ظاهر الاز والأثمار والذي روى عِن الققيه ع والحقيظ أنه يبطل (٥) حكم التمتم والقران لأن من شرطهما تقدم العمرة وقد ذكر في بيأن ان مُظْفَر عن الامام المهدي أنه إذا خشي فوت الوقوفإن اشتغل بالوضوء جازله التيمم وكذا الصلاة لكن يصل علىحسب الامكان ولولم يستقبل القبلة اه فتح في التمتع لافي الفران﴿١﴾ إلامع رفض العمرة وما بني معها من هدى التمتع فهو باق لهاحيث رفضت العمرة فتجله عن دم الرفض أو غيره اهان ولا يقال أنه قد تقرب سهما لأَّن موجبه قد بطل (a) أما المتمتعة فرفض حقيقة وأما القارنة فتأخير لأن الاحرام بالحج باق قرز (٢) قان فعلت فيهالزم. دم للاساءة علىالقول بالبطلان والمختار لاشيءقرز (٣) ولا يصح (٤) هذاً في المتمتمة لا في الفارنة فاحرامها باقَ كما نقدم كلام الباقوتة (٥) أي نفعل (٣) لعله من مواقيت العمرة وهو الحل لأثها قد صارت مكية والله أعلم (٧) من جميع جوانبه (٨) قرزانه لادم على الفارنة لأنها إما تؤخر أعمال الممرة من غير تفض

دم الرفض) لأنهما احصرتاعن العمرةفيوةتهاوحكم النفساء حـــــــكم الحائض فها مر ﴿ فصل ﴾ (و) اعلم أنه (لا فسد الاحرام) شيء من محظوراً ته التي تقدمت (الاالوطة (١) في أي فرج) كان سواء كان دبراً أم قبلا حلالا أم حراماً بهيمة أم أداميا حيًا أم ميتًا كبيرًا أم صغيراً يصلح للجاع (" قال في الانتصار وكذا لولف على ذكره (" خرقة ثم أولجه (٤) (على أي صفة وقم) أي سواء وقرعمداً أمسهواً عالماً أم جاهلا مختاراً أم مكرهاً له فعل إذا وقع (قبل التحلل) بأحد أمور إما (برى جرة العقبة (٥٠ أو بمضى وقنه أداء وقضاء (``) وهو خروجأيام النشريق (أو نحوهما) كطواف الزيارة (`` أو السعى فى الممرة ^(٨) أو الهدي^(١) للمحصرأو ينقضالسيدإحرام ^(١٠)عبدأوبنية الرفض^(١١)حيث أحرم بنسكين أو أدخل نسكا على نسك أو يمضى وقت (١٢) يمكن فيه الرمى ذكر هريالله (٢٥) أو بالحلق أو التقصير (١٩٥ قيل ع على القول بأنه نسك وأماعلى القول بأنه تحليل محظور فانه يفسد (١٠٠) الاحرام وقال أبوح ان الوطء بعد الوقوف لا يفسد الحجو يازم بدنة (١٠٠) (فيلزم) من فسد (١٤) احرامه الوطء أحكامستة سواء كان الاحرام لحبح أو عمرة أولهما (١٨) كالقارن لكن كفارته تتضاعف كما سيأتى والأحكام الستة أولها (الآعام ''') لما هوبحرم بهولو (١) فلو أحرم في حال الوطء قيــل ينتقد صحيحاً في الحال كالصوم إن نزع فورا وقيل لاينـقد كما لا تنقد الصلاة مع الحدث وقيل يتعقد فاسداً (﴿) فأما لو استمتع في خارج الفرج أو في قبل المحتى لم يفسد قرز اه ع وهو صريح الوابل وغيره ومثلهفى البيان (﴿) وكذا الَّردة قرز (﴿)وعند ك وعطاء يفسد بالامناء (٧) هــذا عنالف للمختصر وإطلاق البيان وكب والبحر فينظر هل هو ظاهر كلام أهل المذهب فى النسل والحدود وفى ح ان بهران يصلح للجماع أولى ونشبله للنجري وهو ظاهر الاز هنا في النسل (٣) إذا كانت رقيقة يدرك ممها لذة الحجاع الله بحر (٤) في الفرج اله سهاع (ه) في يومها أو غـيرِها في وقتها اه ح فتح وظاهر الاز خلافه (ه) أو بالعمرة فيمن فأت حجه اه ن (*) بأول حصاة ذكره في الياقوتة (٦) حيث لم سرم (٧) لأنه أحد المحللات(*) جميعه اه ح قرز (٨) جميعه قرز (٩) أونحوه كالصومحيث لم يجد هدياً يبعثه المحصر (٨) بعد الذبح (١٠) قولا أو فعلا اه ح لي (﴿) أو الزوج حيث له ذلك (١١) يعني لو حصل الوطء قبل الرفض لأحدهما فيبطلان جميعا قرزُ وأما إذا قد رفض فلا يبطل المرفوض قرز (١٢) المختار خلافه قرز (*) وهو ما يتسع سبع حصيات (١٣) لمذهبه (١٤) قبل الرمي اه غيث (١٥) بالوطء بعده (١٦) هذا في الصحيح تغليظًا عنده (١٧) قال ط معنى الانساد أنه لا يجزيه لما نواه له أولا وإلا فحكه باق (١٨) أو مطلقاً قَرز (١٩) فلو لم يتم حجه الفاسد بل تحلل وخرج من إحرامه هل يصبح ذلك قال الامام المهدي عليلم أن ذلك لا يصبح بل يُزمه دم على حسب ماضل من المحظورات ويتى عرما كالصحيح اه وابل قرز (١) في غير الرئد قرز

قد فسد عليه فيتم أعماله كلها (كالصحيح ^(١)) فلو أخسل فيه بواجب أوفعل محظو, لزمه ما يلزم في الصحيم مع أنه لا يجزيه همكذا نص أهل المذهب ، قال عليه السلام وعدومه يقتضي انه لو وطيء مرة ثانية لزمه بدنةاً خرى و كذا ثالثة (٢) ورابعة (٢) محسب الوطء (١) وهـ أحد قولى الشافعي قالَ في الشفاء وذكر ابن أبي الفوارس للهادي عليه السلام انه لا يكفُّر للوطء الثانى إلا أن يتخلل التكفير الأول ﴿ قال مولانا عليه السلام﴾ وهذا الخلاف إعا هو في الوطء فقط فأماسائر المحظورات فلا يختلف هؤلاء أنها توجب الضدية فيه كالصحيح قال وعموم كلام أهل المذهب أن الأجــــــير إذا أفسد حجه ^(٥) لزمه آعامه ^(١) كفير الاجير قبلى ويستأجرالورثة^(۱۲)للحج عن الميت هوأو غيره ^(۱۸) ولايجبعليهالقضاء^(۱) وقال بعض المذاكرين لايلزم الأجـيّر الآعام (و) الثاني أنه يلزمه أن ينحر (بدنة (١٠٠) هذا إذا كان مفردا أو متمتما فان كان قارنا لزمه بدنتان (١١٠) وقال أبوح ان دم الافساد شاة (٢١٠)؛ ومثله عن زيد من على والناصر (ثم) إذا لم محد البدية (٢٦٪ لزمه (عدلها) وهو صيام مائة وم أو إطعام مائة لكنه بجب (مرتبا) فيقدم البدنة تم الصوم فان لم يستطعه (١) قيل الحج مخالف للقياس في النيابة عمن زال عقله وفي صحة النيابة في أركانه حيث النيابة فيها للعذر معرأنها عبادة بدنية وفي تعاكس طوافاته وفي انقلاب نفله واجبا بمني حيث تنفل بنفس الحج صار حَكَه حَكَمَ الوَّاجِبِ وحيث ساق هديا متنفلا به صار كالواجب والمضى في فاسده و قبل له في هــذًّا نظير وهو المضى في فاسد الصوم في رمضان والتذر للمين وفي لزوم الجزاء في قتل الصيد اله ح لى لفظا من قوله فصل ويفعل الرفيق إلى آخره (*) إلا طواف الوداع كما تقدم قرز (٧) كنزع اللباس (٣) وأو في مجلس واحد قرز اه مفتى (٤) واختاره في البحر (٥) ولا أجرة له لا نه أفسد عمله قبل إمكان التسليم اه ك وظاهره سواء كانت صحيحة أم ناسدة اه مي وفي بعض الحواشي حيث كانت صحيحةً وإن كانت فاسدة أو ذكرت القدمات استحق الأجرة لما قبل الاحرام وفي حاشسية ك قبل الافساد قرز (٦) لعموم الدليل (۞) لنفسه قرز (٧) حيث السنة معينة قرز (۞) يعني ورثة الميت (٨) بعد التوبة ولهم الفسخ إن لم يتب قرز (٥) حيث كانت السنة معينة وأما إذا كانت غـع. معينة فهي في ذمته فليس لهم الفسخ قرز (ﻫ) قوله هو الح في السنة الثانية قرز (ﻫ) في هذه السنة أو غيرها قرز (٩) هــذا في السنة الممينة (١٠) والبدنة اسم لما ينحر من الابل فلا يختص الأثنى قرز (١١) ولو بعد السعى في العمرة ﴿١﴾ لأنه ينعطفُ الفساد قرز وفي ح لى لا يثثني ما لزمه بل كل شيء بحسبه من وطء وغيره أهُ ح لى لفظاً وقال اللقي يتكرر دم الافساد ومثله عن الشامى قرز ﴿١﴾ اتفاقا كما مر من احتجاج الامام على بن عهد عليلم وتقوية الامام له وفي البحر المراد إذا فسد قبل سعى العمرة كا يقتضيه أصول المذهب (١٧) هذا عالف أصله لأنه قال فى الوطء بدنة هذا قبل الوقوف فيكون تحقيقا (١٣) فى البريد وقبل فى المسل قرز لأن الحق لله تعالى فالاطعام ('' قبل س و مجم الصوم هذا متنابا ''' ذكره في الوافي عن أبي ع وفي الصني عن الأمير على بن الحسين ﴿ قال مولانا عليه السلام﴾ ووجدت في بعض الحواشي أن صوم الجزاء ('' كذلك وهو قوي في الافساد وفي الجزاء من جهة القياس ('' وذلك لأنها كفارة مغلظة عن ذهب يوجب الفسق (' فاشبه كفارة الفتال (' والوطوف ومضان والظهار ('' والوطوف ومضان والظهار (' وفي أصول الأحكام قريب من التصريح أن صوم الجزاء لاتجب أفيه الموالاة (قال مولانا عليه السلام﴾ والأقرب ماذكر ناه لما تقدم (و) الثالث بما يلزمه (فضاحاً فسد (لك) من حجم أو عمرة فيقضى القارن قرانا والفرد ('' افرادا (ولو) كان الحج الذي أفسده أو العمرة (فلا نا فلانا) فانه يجب عليه قضاؤهما قبل في وإذا أفسد القضاء قضاء الأول لاالشاني ('')) فانه يجب عليه قضاؤهما قبل في وإذا أفسد القضاء قضاء الأول لاالشاني (''))

(١) أينها وردالاطعام في الحج فللرادبه الآليك اه شرحضزيد (٧) فان فرق فسكا لنذر بالصوم الذي يجب فيه التتابع اه ح آيات قرز (٣) ومما يؤيد ماذكر تا قوله خالى فى كفارة الصيد فجزاء مثل ماقتل من النعم أوعدل ذلك صياما ليذوق وبال أمره على أن التغليظ مقصود ليسذوق عقوبة ماصنع وانما يحصل ذلك بصيامها متوالية فمم تفريقها غاية التنخفف فلريذق مع التفريق وبال أمره وهــذا واضِح اه غيث (٤) على الطيارة (٥) ينظر هل الوطء في الحلال يوجب النسق أملا اه اذا كان عمداً عدو انا أوجب النسق اه مفتى ولمله يقال إذا كان عالماً بمذهبه أوجب النسق لانه كالقطع في حقه (١) على الخلاف (١) على القول وجوبها فىالعمد أوفى حتىالاصول علىالمذهبلاغيرهم فلا كفارة إلافىالحطأ قرز (a) عمداًعالما بمذهبه لانه يصبر كالقطعي في حقه اه مفتى (٧) ينظر هل توجب النسق أعنى وطء المظاهرة سلِّ الجواب انه لايفسق والامر فيذلك واضح (٨) ما لم يكن أجيرا فلا قضاء عليه قرزَ ﴿ ١ ﴾ اله نجرى قالُ في الياقو تة بالاتفاق وقال الامام ي بلبجب عليه أن يقضي عمن أحرم عنمه اه بحر ﴿١٤﴾ إذ الفضاء عما في الذمة ولا شيء فيذمة الاجير اه ح لي (*) قبل ان كان تذرا معيناً أو غلا فهو قضاء حقيق وإلا فهو قضاء عِازُوالمَّنِيُّ أَنَّ الوَاحِبِالاصلِي بَاقِي فِيدُمتِهُ فَلاَيْمِتَاجِ عَندَتَّا دِيتِهَ لِيُنِيَّ الْفَضَاء اه ح لي (﴿) وَلا تَشْــَرْط الاستطاعة في القضاء اله مفتى قرز (٩) والمتمتع تمماً اذا كان الفساد بعد احرام المتمتع بالحج الهن لعله حيث كان ناذراً بالتمتع في سنة حمينة أو أجميراً ولم يعين عليه تمـام الحج وان لم يكن كذلك لم يلزمه إلا قضاء الحجة فقط لان قد خرج من أعمال العمرة (٩٠) وأيماً وجبُّ عليه القضاء للتلبس به في ابتدائه للدليسل الذي خصه منا يخلاف سائر النوافل من صلاة أو صيام أو نحوهما كانه اذا فسد لم يجب عليه القضاء لان المتطوع أمير نهســه (١٩) فان قضاء التاني صح وسقط الواجب وقال مي انه لا يسقط الواجب لان النيبة منيرة قرز (١٤) لئلا يؤدي الى التسلل (١٧) فلو وطيء

(فقملت `` إلا 4) أى إذا وطىء زوجته مكرهة غير راضية `` فقعلت فقد أفسد عليها حجها فيلزمها ما يلزمه من القضاء والكفارة لكن يجب على الزوج أن يغرم مالا يتم لها القضاء والفدية `` إلا به فيدفع لها الزاد والراحلة وإجرة المحرم ^(١) وجميع ما تحتاج اليه في سفر القضاء قوله فقعلت احترازاً من ما لو أكرهها ولم يبق لها فعل قانه لا يفسد ^(°) حجها ذكره الفقيه ح والسيدح ﴿قال مولانا عليه السلم ﴾ وهو الذي اخترناه في الأزهار وقيل ى بل يفسد حجها ولو لم يبق لها فعل وقد أشار إلى هذا في شرح الابانة (و) الخامس انه يلزمه (بدتها ^(°) إلتي تلزمها لأجل الافساد فاذا أخرجها ^(°)

أجنبية هل يلزمه اذا أكرهها كما يلزمالزوجةال عليلم فى الشرح فيه نظر لأنه يلزمه الحسد فاذا ألزمناه مؤنة القضاءازمه غرمان.فيماله و بدنه فالأقرب!نه لا يُزعقال عليلم وأما اذا وطئها غلطاً فالأقرب انه يلزم إذ الجهل لا يسقط حكم الجنايات وحيث لا يلزمه هل يلزم الزوج قلنا أماالبدنة فلاتردد انها لا تازمه وأماللة نة فيحتمل وهوالأظهرانها لاتجب عليمهذا فىالمؤنة غيرالنفقة وآما النفقة فيجب عليه نفقة سفر لأنالفساد بنير اختيارها قرز وعتمل انها تجسعليه ﴿١﴾ اذا كأنت حجة الاسلام اه غيث وتجرى ﴿١﴾ في النفقة فقط لاني المَوْ نَهُ فَلَاقِرِزْ (﴿) صِوا بِمُعُوزُوجَةُ لِتَنْخُلُ الْامَةُ وَالْمُلُوطُ بِمَاقِرْزُ وَلَفَظ ل قيل الاولى ومالميتم قضاءتمو مكرهة إلا به لتدخل مالوأ كرهت زوجها وتدخل المفاوط مها معجلها (۞) فلوكانا مكرهين معاً فكفارتهما على المكر ملها اه ن الكنيما غر جان ولا يجب و ترجعان هذا ان يق المافعل وأن لم يبق لمافعليه ولا يجب عليهما الإخراج (١) قان لميفعل لميفسد علمها وهل تلزعه فدية فعل المحظور فيهاغير فديته التي تلزمه لإُجل احرامه قدقيل بلزومها كمن حلقة أثما أومكرها لمبيقله فعلوقدذكرذلكالسيدح وقدصرحبه فيمنوطيءنائمة أويجنونة لافعل لها فانهاتلزمه البدنة وان لميفسد احرامها أمالزوم بدنتين عليه فسنر لانه فعل بنفسه محظورا وفيها كذلك وأماقوله كمن جز رأس نائم محرم فانأراد به يلزمه فديين فغير مسلم معرالاكراه لأن المحظور في المجزوز فقط لا في الحاز بخلاف الوطء الدسيدناحسن قرز (٧) وأمااذا كأنتراضية فيلزمه لها نفة حضر لا ثقة سفر قرز (٣) لعله حيث لم يتم لها الفضاء إلا يُعمل موجعها لمذرأ و نسيت كما في العبد المأذون و إلا فطيها قرز (٤) فان لموجد المحرم وجب عليه العزمهمها وهو ظاهر الأز (٥) وتلزمه البدنة للوطء مع بدئته كن جز رأس محرم مكرها ذكره السيدح وصرحبه في البحر وفي النيث لا تلزمه وهوظاهر الاز (٦) قال فىالتذكرة فازأفسدعلى قارنة لزمه سبع وعليها الثامنة فلزمه وأحد للسوق عنه وأربع للافساد واثنتين لقضاء وعليهاالثامنة للسوقوالله أعلم (ه)فان اختلف مذهبهما في قدر دم الافساد سل القياس أن المبرة بمذهب الزوج إذ الوجوب عليه وبدليل صحة الاطعام منه معرامكان الصمومه نها اله سيدنا على رحه الله قرز (٧) ولو لم يأمرها نخسلاف الفطرة فلا بد من الامر بل لايحتاج الى الامر في الموضمين (﴿) هنا لا في الفطرة وفرق بينه وبين الفطرة بأن أصل الوجوب هنا حصل بسبيه (﴿) فلو أخرجت البـدنة أو

أطعمت لتعذر الصوم وهو أخرج بدنة جاهلا لاخراجها هل ترجع عليه أم يعتبر بالمتقدم منهما ولا حكم لجميل المتأخر أه ح لى لفظاً يقال العبرة بالمتقدم فحيث تقدمت فقد ثبت لهـــا الرجوع عليه ولا يسقط عنه بالإخراج إذا اخرج لاعن واجب وإن تقدم بالإخراج فاخراجها كلا إخراج اهمى (١)ان نوت الرجوع قرز (ه) فإن كفرت بالصوم فلا رجوع (٢) قوى واختاره في البحر وقواه الجربي والمفتى وهو ظاهر الاز (٣) مع التمرد كمافي الفطرة وأما مع الإعسار فيلزمها كما في الفطرة وفي ح لَى وحيث أعسر أو تمرد فلاشيء عليها في الأصح يعني لا وجوب فائب فعلت صع و رجعت عَلِيه اله ح لي (٤) وفي البحر المختار أنه يلزمها وترجع عليه (ه) يتمال إن قلنا المانم كونه عن النبر لم يصبح فعل غير الصوم أيضاً من الاطعام والدم من دون أمره لامتناع التبرع بحقوق الله تعالى عند أمل المذهب وإن قلت أن المطاب اليه فالقمل عن نفسه لزم المبحة في السكل فيحقق الوجه قال المنتي هـــذا إسؤال لا يزال في املائه وطلب حله من علمائه اه ح عبيرسي (٦) حيث تعذر الصوم لاشتراط الترتيب اه مفتى وقيل بجزىء الاطعام ولو كانت تقدر على الصوم لأن أصل الوجوب عليه اه مي قرز (٧) لأن للا مكنة تأثير الدعاب والتشوق لما فعلا فيها وقد أشار ابن الروي إلى مشل هـذا في قوله ، وحبب أوطان الرجال اليهم ، مأرب قضاها الشباب هنالك، إذاذكروا أوطانهم ذكرتهم ، عهود الصبافيها فحنوالذلك ، اهان (٥) إذا بلغاه محرمين قرز بل يجب عليهما الإحرام من حيث أفسدا ولومن خارج الواقيت لأجل الافتراق اهر فتح والذهب أنه لا يازم الاحرام للقضاء إلا من الميقات الشرعي (ه) لقول أمير الترمنين عليه إذا واقعر الرجل أمرأته وهما محرمان تفرقا حتى يقضيا نسكهما وعليهما الحج من قابل ولا ينتيها إلى ذلك المحكان الذي أصابا فيه الحدث إلا وهما عرمان فاذا انتها البه تفرقاً حتى يقضيا نسكهما وينحركل واحدمتهما هديا اه من مجموع زيد من على عليلم ومثله في الشفاء (ه) ولو مجبوب أو عنين (ه) فاناجتمعاً صح وأثما وحرم ولا شيءعليهماً (٨) بطواف الزيارة لا الرمي وقرره لقول على عليــلم حتى يقضياً مناسكهما ظاهره جميع المناسك اله مفتى وقيل بأول حصاة (٥) قان خشى عليها من الاقتراق هل يجوز له الاجتماع بهـ اقلت لا بجو ز لأن الاجتماع بها محظور والمحوف عليها بجوز أو مظنون اه مفتى والمقرر أنه يجوز

وأبو جعفر ومعنى اقترافها أنه لا يخاو بهانى محمل (١) واحداً ومنزل واحدو بجوز أن يقطر بير أحدهما إلى الآخر وقال صريالله وضجعفر أنهما لا يقترقان إلا فى ذلك المكان الذى أفسلا فيه فقط وقال أبوح لامنى للاقتراق ﴿ فصل ﴾ (ومن أحصره (٢) عن السمى فى العمرة أو قبل له العمرة (٢) عن السمى أنه لا يتهيأ احصار إلا قبل السمى فى العمرة أو قبل الوقوف (١) فى الحج وقال ش من أحصر بعد الوقوف جاز له التحلل فيحل له النساء والمذهب خلاف ذلك وأسباب الحصر تسعة وهى (حبس أو مرض أو خوف أو انقطاع والمذهب بخشى على نفسه التلف أو الفرر إذا حاول الاعام مع حصول أى هذه الاعاز (أو) انقطاع (عرم (٢)) فى حق المرأة فاذا انقطع عومها بأى همذه الأسباب أو عوت أو بغيرها ولو تمرداً منه ولم تجدعرما غيره صارت بانقطاعه محصرة قلو أحصر عرمها وقد يوينها و يينا لو يون الموقف دون بريد هل يجوز لها الاعام من دونه قال عليه و السام الاتوب أنه لا يحوز لها الاعام من دونه قال عليه السلام الاتوب أنه لا يحوز لها الاعام من دونه إلا أن لا يبق ينها و بين الموتف إلا ما يعتاد في مثله مفارقة الحرم فى السفر و يتساهج بمثله قال وأقرب ما يقد به ميدل (٢) أو) أحصره (مرض

لهما الاجتماع إذا خشى عايبها اهـ ع قرز (١) وأما إذا كان معهما غيرهما جاز قرز (٣) الحصر في اللغة المنع يقال حصره المرض أى منعه عن السفر أو حاجة وحصره العدو إذا منعه اه صعيتري وحقيقة الآحصار في الشرع هو حصول مانع اضطراري عقلي أو شرعيمنع من إتمام ما أحرم له اه يحر ﴿﴿ أو بعضه ولو قل قرز (٣) قال في النتج والمعتبر في جواز التحلل في العمرة أن يغلب على ظنه ألا نزول المانم حتى تهضي مدة يتضرر فيها بيقائه محرما اه ح فتح (٤) لا بعد الوقوف فيبقي محرما حتى يمضى وقت الرمى كله وحل من إحرامه إلا النساء ولو طال زمان الحصر حتى تطوف للزيارة اله ك قرَدُ (٥) هذه الأربة عفلية والباقية شرعية (٦) ويجب على المرأة أن تروج بلتها ﴿١﴾ أو أمها بما لا يجحف من دفع المال ليسكون|أزوج عرما وهو يفهم من قوله و يتوصل البه الح لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وقبل لا تجب عليها مطلقا لأن فى ذلك نوع تمليك المنافع فأشبه تأجير النفس وهولا بحب اهمى ﴿ ١ ﴾ لا تفسها إذ هي محرمة إلا على القول بأن النكام حقيقة في الوطء اه عامر (٧) أقول ينظر هل يجوز لها أن يفارقها المحرم عند وصول المقصد من دون استيطان أو إقامة عشر فصاعداً شرعاً و إن لم يكن إجماعاً من المعتبر بن سل اه مفتى يقال إن اعتياد الناس العقلاء أهل المروءة اعتبارً حل شرعًا ويشهد له صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه مي يحقق هــذا (۞) مخلاف ما تقدم فيشترط البريد لا دونه فلا يشترط المحرم لأنها هناك مبتدئة السفر محلاف هنأ فأصلها السفر فافترقا وهذا طل جهة التقريب و إلا يفقد يختلف ذلك باختلاف الزماري من يتمين) عليه (أمره (۱) محو أن عرض الزوج أوالوجة أوالوفيق أو بعض المسلمين (۱) وخشى (۱) عليه التلف إن لم يكن معه من عرضه وجب طي زوجته أو رقيقه (۱) أن يقف معه لم يمن الزوجة والحمرة من الزوجة ولا يجوز أن يبين غير الاخص (۱) وقال عليه السلام إلا أن يعرف أن المحرم أرفق من الزوجة كان له أن يبين المحرم (۱) تجل عان كان له عارم (۱) فله أن يعزم أيتهن شاه (۱) لأنه أعرف بالأرفق قبل ع فان لم يمكنه التدين فرع بينهن (أو) احصره (المحدد المحرم المحدد المحدد الاحرام (۱۱) فاله المحدد عليها أن تمتدع شعل المحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد ا

والمكان والله أعلم اه مى (ه) مع الأمن قرز (۱) ويكون الهدي على غيرالديش قرز ومعاه في البحر وكب (٧) أو الذمين قرز (٩) قبل ف أو الضرر اه زهور وفي الدياج لا الضرر لأن الانسان لا يجب عليه بذل مله لفسيم إلا إذا خشي التلف وكذا منافعه د كره ص عبد الله الدوارى (٤) لا يجب عليه بذل مله لفسيم إلم إذا خشي التلف وكذا منافعه د كره ص عبد الله الدوارى (٤) لتولد تمملى والصاحب بالجنب فأمر الله تعالى بالاحسان وذلك منه ذكر معناه في الكشاف (٥) وكذا لو تممكن من الأجير وجب وفي الميحر ما لفظه ولا يجب عليه شمراه أمة إذ لا يعرف حالها بالرفق اه بلفظه (٥) الله رفتة وقيسل لا فرق لان للمالك فيها كل تصرف قرز (١) فأن يبن أجهم شاء (١) يعنى حدوث (١) حرة قرز (١) أو مات زوجها أو فسيح (١) وكذا الرفقاء له أن يبنها و بين مكة أو الجرل دون ميل فاتها تقف وتعد إلا لحوف أوعمهاء اله الملاء قرز وعليه الأز يقوله واعتداد الحرة حيث وجبت (١٤) مع المحوف (١) مع الأمن (١) م فتها ترجع اليه ولو قد أحرمت إذا كان يبنها و بينه دون دريد كيا أتى إن شاء الله تعالى يعنى فى قولة ربد نصاحات الفيموم، وأما دون ريد فترجع ظاهره ولوقد أحرمت قرز (١٧) خيث لم ينقض الاحرام عليه (١٨) الذى فى حكم المتدى فيه أن السيد أو المصر اه كب وقد تقدم فى قوله وهدي المتدى بها أنا الاحرام عاله قلم المؤاذة في الأخرام عاله قلم المؤاذة لله الأذة المناز عهر، أما الاحرام عاله قلم المؤاذة المناز المتدى فيه أن علم المؤاذة المناز عالهر مؤاما الاحرام عاله قلم المؤاذة المدى فيه أن عرم بحبحة الاسسلام وهي جلماة لامتاع المحرم وأما الاحرام عاله قلم المؤاذة

باللفظ أو بأن يضل فيهما محظورا من محظورات (۱۰ الاحرام و لا ينتقض احرامهما فاذ كان منهما باللفظ أو بأن يضل فيهما محظورا من محظورات (۱۰ الاحرام و لا ينتقض احرامهما فاذ كان منهما بالحيس أو بالوعيدالذي يقتض الخوف صارا بذلك و عمو الحبس والحوف و يلمحق عنم السيد لمبده كل من طولب محق بعب عليه كالمطالب بالدين (۱۰ وهو ملي أو مطالبة ألاوين المسيفين (۱۰ إذا عن الكسب وزاد السيد حضيق الوتت وعدم معرفة الطريق (۱۰ وقال مو لا ناعليه السلام كاوها في التحقيق يدخلان في الحبس فن احصر بأي تلك الأسباب (بعث مهدي (۱۰ أقله شاة)ولا فرق بين الافراد والقران عيماذ كره ابن أفي الفوارس وحكاه الفقيمي عن أبي طوعن أبي أنه يلزم القسسار ندمان ومثله ذكر أبو جعفر عن أصحابنا (و) اذابعث الحصر بالهدى إلى مني أو مكة (وكان لنعره (۱۳ وقتا) معلوماً المرسول ينعره (و) اذابعث الحصور بالهدى إلى مني أو مكة (وكان لنعره (۱۳ وقتا) معلوماً المرسول ينعره

فملي كلام الثقيه ل هي مصدية وعلى كلام الفقيه ح غير متحدية فلا تصير محصرة بمنع الزو ج والتدأعر (١) لا يتصور احصار بمعل محظور (٢) الحال لا التؤجل ولو حل في السفر ما لم محصل العلب قرز (٣) لاتشترط المطالبة قرز (٥) لا فرق قرز (٤) وإن لم يسجزا قرز حيث له مال قرز (٥) أما ضيق الوقت فلا يكون بسبيه محصرا بل يتحلل بعمرة وأما عسدم معرفة الطريق فمسسنتم فيتحلل بالصوم لتعدّر اثناد الهســدي اه كب معنى ويلزمه دم لقوات حجه قرزوفي هامش البيّــان ولا يَّمَالَ أَنَّهُ غَمْدٍ مُعْمَدٍ وَهُ لَا تَمُولَ قَمْدُ أَحْصَرُ عَمْمًا أَحْرَمُ لِهُ وَهُوَ الْحَجِّ وَالشي للعمرة هُو مثني للتحلل بالأكمل وهو العمرة إذ لا يجزي الهدي إلا عند تعذر السمرة قرّز (٣) ولو أجيراً أوعشر بدنة أوسيع يقرة (ه) في غير العبد وأما هو فيصوم ثلاثا اه ح لي قرز (ه) فلو غلب في ظن المحصر ان الوقت منسم وهو يمكنه التحرز من المحظورات هل بجب عليــه البقاء على احرامه وإن طالت المدة سبها في الممرة أو غلب بظنه أنه يفع في المظورات هل بجب عليمه أن يبعث بهدي ولو علم ان عِنْده منقطَع قريب قبل الحر و ج من احرامه قال عليــلم المحصر في الحج من يغاب على ظنه أنه فُوت الحج ولا عبرة بخشية الوقوع في المحظورات ولا بغيره وأما العمرة فالمبرة بخشية الضرر بطول المدة لأجل العارض أو المحوف على النفس أو مال هــذا ميني ما ذكره عليــلم اله نجرى (﴿) وجوبا إذا أراد هبلُ قِرز (٤)قبل هذا إذا لم مكنه أن يستأجر غيره لتمام الاجارة إذا كان أجـبراً لأن الاحصار عذر في الاستعجار (١١) وظاهر قول أهل الذهب إن المحصر لا يتحلل إلا بالهدي أوالصوم أو عمرة اه غيث ﴿١﴾ أما الاستثجار فنمم وأما التحلل به فلا اه املاء سيدنا حسن رحمه الله قرز (٧) فان أمر بالهدي ولم يعين اوقتا جينه بل أطلق تعينت أيام النحر ولا يتحلل إلا بعــد خروجها اه مفتى قرز فيه لبحل من إحرامه بعد ذلك الوقت و لا بد أن يكون ذلك الوقت (من أيام النحر (۱) فاو عين غيرها قبلها (۲) لم يصح و لا يصح إلا (في عله) وهو مني ان كان المحصر حاجا ومكة ان كان محسراً (فيحل بعده (۲) أى بعد ذلك الوقت عنى أنها محل له محظورات الاحرام بعد ذلك الوقت عنى أنها محل له محظورات الاحرام بعد ذلك الوقت ولو لم يبلغه (۱) الحجربان الهدى قد ذبح لكن يستحب له تأخير الحموج عن الاحرام نصف (۱) نهار عن الموعد ليغلب على ظنه أنه قد ذبح الا (فان ان يضلب على ظنه أنه لم يدبح (۱) لا المنام ذلك الموقد الذب على ذلك الوقت الذبي عنه أو قبل الذبح وذلك بان يضلب في ظنه أنه قد مضى ذلك الوقت الذبي عنه في إحرامه بان فعل شيئاً من محظورات (۱۰) الاحرام ثم انكشف ذلك الوقت الله الوقت أو بعده لكنه قبل الذبيح بسبب أن الرسول أخر الذبيح على الوقت أو بعده لل الحوقت أله على الموقت أو قبل الذبح على الموقت أو المدال المناه المفدية (۱۱)

(١) في هدي الحج لاالممرة فلايحتاج الى تعيين اذلا وقت له قرز (٧)و اما بعدها فيصحو يلزم دمالتأخير قرز (٣) بفعل مخطور من محظورات الاحرام بنية التحلل قرز (٤) ويكفى الظن لأن الطريق الى العلم انماهو للشاهدة أوالتواثر ولا يعتبر واحد مهما فلربيق الاالظن وامارات الظه بعث الرسول وسلامة الطريقء. الموانم وإن لا يبلغه انحاتفاعاق.هذا الرسول أه ن(٥) بناء علىانالوكيل مقوض.والانقد تعدى بالتأخير اه غاية وُنجرى (٦)هــذا الاستثنى يرجع الى قوله فيحل بعده (٧)مع التفويضوالا فلامعني له قرز(٨)وجوبا قرز(٩) وحاصل ذلك أن نقول لايخلو إما أن يكون مفوضًا أولا إن كان مفوضًا فالمبرةبالذيمولاعبرة بالوقت و إن كان غير مفوض فالعبرة بالذبح فيوقعه فان قسدم الرسول أو أخر ضمن البدي ولا حسكم لتحلل المحصر لأن الرسول قد صار فضولًا اه ح لى وى ويرجع على الرسول بما لزمسه إن أخرالذبم لنير عذر لأنه غرم لحقمه بسببه اه وشلى (٥) فأن حل قبل الوقت الذي عينه أو انكشف أنه بعد الذبح فانه لايصح إحـــلاله أيضاً كما تقتضيه عبارة الآثار والأزهار ويلزمه الفدية لما ارتسكبه كما تقدم\$ندنج الرسول للهدي كلا ذبح لأجل المخالفة وكان الفقيه حسن يروى عن الفقيه ح أنه يأتى على قسول الابتدآء والانتهاء اهمَع التفويض كما فيالبيان اهشرح بهران (٩٠) ظاهر هذا أن التحل من الاحرام إنماهو بفعل شىء من محظورات الاحرام (١) بعد ذبح الهدي لا بمجرد الذبح قلا يحطل به وقد صرح بذلك في الحفيظ حيث قال وواعدالرسول وقتا من أيام النحر للذبح وحل بالتقصير ونموه بعدالذبح وهذا هوالمقرر﴿١﴾ بلية النفض و إلا كان فاعلا محظورا وقيل لايمتاج (١١) و يرجع على الرسول؛ بما أزمه﴿١﴾ إن أخر أنهر عذر لأنه غرم لحقه بسببه اله وشلى وقبل أنه لا يرجع لانه مباشر والرسول مسبب ولا شيء على المسبب معالمباشرة اله عامريقال المباشرة والتسييب أنما يعتبرآن في الجنايات اله وقسواه الشامي﴿ ١ ﴾وقيل لايلزم الرسبول شيء وإلا لزم من نذر بشيء إذا لم يقض غربمـه ثم أرسـل بقضـاء دينه ولم يلخ الرسـول

الواحة في ذلك المحظور ان كان حلق فبحسبه وان كان وطء فبحسبه (ويق عرماً) وله قد فعل ذلك المحظور (حتى يتحلل) اما بعمل عمرة (١) أو بهدى آخر يتحره في أيام النح من هذا العام أو من القابل ٣٠ في مكانه المقدم ذكره حيث تقدم الذبهم علم الوقت أو تأخر حتى مضت أيام ^(٣) التشريق فلو وطء بمد الوقت وانكشف أنه قبل الذبح هل يفسد احرامه ويلزمه مازم في الافساد * قال عليه السلام الظاهر أنه يفسد ويلزمه كذلك ولكن لاأِثم عليه (فان) بعث المحصر بالهدى ثم (زال عذره قبل الحل () ف) احرام (العمرة و) قبل مضى وقت (الوقوف في الحج لزمه) في هاتين الصورتين (الأعمام) لما أحرم له وسواء كان الهدى قد ذبح أم لاذكره في الكفاية للمذهب (فيتوصل (م) اليه بغير مجحف) أى يتوصل إلى حصول الاتمام بما لا محمض بحاله من بذل المال فيلزمه أن يستكرى مايحمله ان احتاج إلى ذلك ويستأجر من يعينه (٢) أو يهديه الطريق قال في الكافي والخلاف فى حد الاجحاف كالخلاف فىشراء الماء للوضوء^(٧) (و) إذا زال عذره الذي احصر به فاتم مااحرم له جاز له ان(ينتفع بالهدى ان أدركه) قبل أن ينحر فيفمل به ماشـــاء فان أدركه بمد النحر قبل أن يصرف ^(A) قال عليه السلام فالأقرب ان له أن ينتفع به كلو أدركه جيــا وهذا إنما يكون (في)هدي (المسرة) أي في الهدى الذي ساقه من أحصر عن الممرة (مطلقا) أن يلزمــه المنذور به(١) وفي القتح إن أمــكن و إلا فيهــدى ولم يثبت التخيير وظاهر هــذه العبــارة يقتضى بأن العمرة مقدمــة على الهدى وجوبا والمفهوم من عبارة الغيث وسائر شروح الأزهار بل صرح ان مفتاح والذويد والنجري وشرح ابن بهران على الأثمار بالتخيير مطلقا وقمــول السيدح إن ضيق الوقت من سبب ألحصر يسدل على التسانى وقسول من منعه يدل على قسول الفتح ومشبل مافى التتح فىاللمع (٣)وأما أيام التحر فىالقابل قند صارت كسائر الأيام ذكر معسني هــذا القــاضي إبراهيم حثيث فيجسزي فيسه و يلزم دم التسأخسير قرز (٣) صسوابه الوقت المسين اه نجسري وغساية قرز (٤) والحسل هـــو أن يفعل شيئاً من محظــورات الإحرام بعــد الذيم بنية النقض اهــح هــداية قرز فلابكنى الذبحوهو ظاهرالأزهاروشرحه قرز وقيل يكنى الذبح اه حثيث (٥) ولا تشترط الاستطاعة لقوله تعالى وأتمنوا الحج والعمرة قد (٦) ولا يجب أن يستأجر من يؤ منه إه عمر معني (٧) إلا أنه يبتى له مايكفيه إلى العَسُود إلى أهـله لئلا ينقطع عنهم إلا أن يكـون ذي كسب إتـكل عليــه في الفقير على من غره بما غرم اه شامي ينظر ما الفرق بين هذا و بين مالو عجل الزكاة إلى الفقير ولم يكسل النصاب فقالوا لابرد وتحوه سل يقال تبين بعد زوال العذر أنه غير معذور ولسكم سقط الضمان

أى سواء قد كان أعبا أم لا و إعاينت في به إذا أدر كه و قدعر ف (۱۰ أن عام المسرة (۲۰ غير متمذر عليه في ذلك الاحرام هذا في هدي السسرة (و) أما (في) هدي (الحيم) فا نه لا يجوز له أن ينت فع به قط إلا (ان أدرك الوقوف (۲۰) بسرفة فاذا أدرك الوقوف وا تنفي به من بعد (وا) ن (لا) يعرك الوقوف (تعلل) من إحرامه (لعمرة (۱۰) حينتذو لا يحتاج إلى مجديد الاحرام لها بل يكفيه أن يطوف و يسعى (۵۰ و يحلق و لا يجوز له الا تنفاع بالهندي و لهذا ه قال عليه السلام و إلا تحلل بمرة (ونحره (۲۰) قال في الشرح و ذلك وجوب وقال أوج و ش لا يجمع عليه أن ينحره (ومن) حصر و (لم بحد (۲۰) هديا (۱۸) يتحال به (فصيام (۲۰) كا) لصيام الذي يلزم المتتم (۱۰)

بالجهل ويكونه في حكم المغرور أه شامي (١) قبل أن العمرة لا وقت لهـــا فلا فأئدة لقوله وقد عرف الخ ولهـ ذا أطلق في البيـــان ولعله يستقم إذا كانت العمرة عن نذر معــــين وإلا فلا وقت لما اه مفتى مراد الشرح بالإحرام هذا فلا اعتراض (٧) ولو بالفلن اه محى حيد (٣) وكذا ان غلب في ظنه ادراكه اه ح جران قرز (٤) يقال لو أحصر عن هذه العمرة على ينكشف بقاء العذر أم يصير محصرا سل قبل يتحلل بذبح المدى عن العمرة ويلزمهم لتعذر فعلما لأنه اذالزم في الاصل وهو فوات الحج لزم في العمرة بالأولى إه حثيث فيلزم دمان دم أفوات الحجودم لقو اتنالهمرة لان قد لزمه أن يتحلل بها قرزومتي قضي الحج الذي أحصر عنه في الاصل بابلز مه قضاء هذه العمرة التي قد كان وجب عليه التحلل بها لأن الاحصار في الاصل عنه لاعنهما اهر لي لفظا (*) وإذا كان قد طاف وسعى عن الحج فهل ينصرف اليها و يحلل به أملا سل المتارأ نه ينصر ف اليها و يحطل به و يبقي محصر أعن وطء النساء حتى بحلق أو يقصر قرز (*) إن أمكن و إلا فهو محصر عنها قرز (ه) ولو في أيام التشريق ولادم للاساءة إذا لم يبتدىء الاحرام بها اه ح لى معنى قياس الاصول عدم الجوازواز وم الدم اذلم يباح لفير المتمتم والقارن و إلا لزم جواز ضلها اجداء لمن فأته الوقوف و إن لم يسكن محصراً اه املاء شامى (٣) أوغيرُه اه بيان ولا قال قد تعلقت مالقر بة لأن موجه الاحصار وقد زال اهم فتح (٧) في البريد اه حثيث وقيل في الميل قرز (A) أو ثمنه أو من يوصله اه زهور معنى (٩) كان تعذر عليه الصوع والهدى جيعاً ولا فرق بين أن يصدر الثمن أو الشمن أوالرسول أوالمشارك قرز قال ص باقه جازله التحلل ويبقىالهدى فى ذمته وقواه مولانا عليم قال الأأن كلامأ هل المذهب أن المحصر لا يمحلل إلا الهدي أو الصوم أو الممرة اه غيث ونجوى قرز (١٠) ولعله لا يصح تقديمالصيام منذ أحرم اذاخشي الاحصار كالتمتع لأن المتمتع قد وجد سببوجوب الهمدى وهو الاحرام بالممرة متمتعا ما الى الحج بخلاف همذا كل يوجد السبب فلم يصح الا بعد الاحصار لعدم صحة تعجيل الواجبات قبل حصول أسبابها كما في كثير من الواضع ولأنه يشترط ذلك لقوله تعالى فإن أحصرتم فمما استيسر من الهدي فاشترط ذلك (*) ولا يعين الهدى بفوات

إذا لم يجد الهديوهي ثلاثة أيام (١٠ فى الحبجوسيمة اذا رجعالى أهله لكن التحلل يحصا. يصيام الثلاث (الأول كا في (التمتم) مكذا ذكر أهل المذهب * قال عليه السلام وذلك مستقيم فيمن أحصر عن الحج فأما من أحصر عن العمرة ولم يمكنه الهدى فيل يتحلل بصيام ثلاثة أيام فيأي وقت كانت * قال عليه السلام الظاهر وجوب صيام ثلاثة أيام حيث عرض الاحصار وأى وقت كان وسبعة إذا رجع كالحج(و) يجب (على المحصر القضاء (٢)) لما أحصر عن إعامه سواءكان الذي أحصر عنه واجبا أم تطوعا وصفة القضاء كمهفة الابتداء فيقضى الحج حجا والعمرة عمرة همذا مذهبنا وأبوح وقال ش لابجب قضاء النافلة(و)اذا وجب عليه قضاء مافات قانه (لا)يلزمه زيادة(عمرة ^(١)معه) سواءكان الذي فات حجا أوعمرةوقال أوح بل تلزم المعرة من لم يتحلل (٥٠ بها إذ قد ازمه التحلل في ذكر الحج عن البت بها معالفوات فيلزم قضاؤها مع الحيج ﴿ فصل﴾ والاستنجار له (ومن لزمه الحج (۲۰) بان تكاملت في حقه شروط وجوب الحج في حال صحته فلرمحب (لزمه الايصاء به () اذا كان له مال عند الموت و الافندب على الخلاف الذي سيأتى في كتاب الوصابا(٨٠ إن شاءالله تمالى (فيقع عنه) إذا أوصى (به فحج الوصى عنه التلاث إذلانا لله به بهران (ه) قدراًو صفة لاوقتاقرز (١)حيث أحصر فانزال الحصر وأمكنه الوقوف لزمه إتمامه وإن قدتحلل ويلزمه حكم التحلل اه مفتى قرز ونقل عن سيدنا سعيدالبيل أنالقياس أن لايحلل مها إلافي أيام المحرلجواز زوال العذر فيمكنه الوقوف والمنتار جواز التحلل مع غلبة الظن باستمرار الحصر وهو ظاهر الاز اه شاى (ﻫ) ولا يجب الفصل بينالثلاث والسبع هذه بخلاف التمتع اه ح أثمار وقيل يجب الفصل كما تقدم (٧) فلن فات أيا مالتشريق قبل صيامها لزمدم اهتم فيه احتمالان أحدهما يصوم قرز والتاني بزمه إالهدى فلا يتحال إلا به ذكرهما السيد ح اه ن المختار لادم عليه قرز (٣) لو أحصر عن تمام الحج الفاسد اه ح لى (١٠) في غير الأُجير وأما هو فيتحلل حيث أحصر ولا قضاء عليه ولوكان احصاره بعد أن فسد عليه اه حلى قرز (ه) لا نه صلى الله عليه وآله وسلم قضى عمرة الحديبية لما أحصر عنها وسميت قضاء بالاجاع (*) هذا إذا كان نذرا معينا أونافلة لا لو كان مطلقا أوحجة الاسلام فيو أدى اه نجري قرز (٤) لأنها قدتحلل بهاأو ماهو يدلعنها وهوالهدى أوالثلاث (٥) قلنا إنما يلزم التحلل لهامن يمكنهوصول البيت اه بحر لفظا (٦) أو طواف الزيارة أو السمى فى العمرة (٧) ينظر لوكانالموصى بالحج فاسقاً هل بجوز الحجعنه وهل تطيب الأجرة و إذاجاز فهل بجوز للا جيرالدعاء للموصى القاسق أمهر أجابالامام عليلم أنه يجوز الحج وتعليب الأجرة ولايجوز الدَّحاء للموصى ولا يـكونخاتنا بترك الدعاء (٨) فىقوله ويجب والاشهاد آه ام وقال أو ح لا يقع عنه (1) واعا يلحقه ثواب النفقة (2) فقط لان الاستثنيار للحج لا يصح (2) ((لا) تكن منه وصية بل حجج الورثة أو الوصى بنير أمره (فلا) يصح (1) أن يقم عن الميت ولو علم الورثة أنه واجب عليه وقال صيالله (0 وروى عن م بالله أنه يصبح التحجيج عن الأبوين فقط وإن لم يوصيا للجراعة منها المنافعة (1)

(١) قياسا على الصلاة لأنها عبادة بدنية فلا يصح الاستتابة فيها (٢) يسنى الأجرة (٣) حجتنا أنه قد صار واجباً في حال الحياة فلا يسقط وجوبه بالموت إذ جعله في خـــبر المحثممية كالدىن وحجتهم أنه يتعلق بذمة الحي وقد بطلت الذمة الموت فيبطل الوجوب فلا يلزم الايصاء ولكن إذا أوصي وجب امتثاله و يكون تطوما لبطلان وجويه ذكر هذا عنهم في الاستطاعة من الحج في الافتصار والبحر اه ان (ﻫ) لنا ماوروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه سمم رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال صلى الله عليه وآله وسلم أحجيت عن نفسك فقال لا فقال صلى آلله عليه وآ له وسلم حج عن نفسك ثم عن شبرمة وهذا يدل على أنه يصح حجه عن شبرمة كما يصح عن نصه ذكره في تعليق الافادة اله غيث و بستان (٤) حجتنا قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ولأنه بدنى فلا ينتقل إلى المــال إلا نوصية كالصوم اه بستان وأقل السعاية الوصية اهشقاء (٥) لقوله تعالىوأن لبسللانسان إلا ماسعي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات ابن آدم المتطع عنه عمله إلا ثلاثة صدقة جارية أو علم ينتخع به أو أو ولد صالح يدعو له أخرجه مسلم وغيره اه شرح بهران (٥) قبل وكذا الحلاف في سائر القرب التي نفعل عن البَّت لغير وصية إلا الدعَّاء فيلحق بالاجماع اهـن (هـ) ولا يمَّاس على حج الولد لوالله. بغير وصية سائر العبادات لأن الحبر ورد مخلاف الأصول كخبر السلم لأن الولد كالحزء من الوالد ولدولاية على بَعض الوجوه فأجزى أن يحج عنه و إن لم يوص اه شفاه (ه) قوي (١) عن ابن عباس عن امرأة من خدم قالت يارسول الله إن فريضة الله على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة (١) أخبج عنه قال نعم قالت أينفعه ذلك قال أرأيت لو كان على أبيك دمن أكنت تفضيه قالت نم قال فَدْش الله أحق أن يقضى قلنا مجمول على أنهأو صي قبل العجز لقو له صلى الله عليه وآله وسلم الأعمال بالنيات و لـكل امرىء ما نوى وهو لم ينو الحج ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليمت إنْ شاء بهودياً أو نصرانياً وقد علمنا أن الحج لا يقع عن من مات يهوديا أو نصرانيا فكذا من لم يمج ولم يوص به اه وخيز المتممية متأول على أنه قد وجب الحج من قبل بالاستطاعة ﴿١﴾ تمامه وإذا شددته خفت أن يموت اه ح يحر (٧) بل نصاً في الأم أيضا وذلك لا روى عن ابن عباس أن امرأة سألته أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أمها ماتت ولم تحج فهل بجزيها أن تحج عنها فقال صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لوكان علما دُن تفضيه أما يجزي عنها اه شرح بحر (٨) لقوله وإنمـا ينفذ من الثلث الح قالوًا لأنه تعلق وجوَّبه بالبدن والمــال ليس إلا شرط لوجُّوبه لقوله تعالى من استطاع والأحكام إنميا تعلق بأسباجا وبذلك يصير حكه كالخالى عن التعلق بالمبال فى الإجداء وذلك ظاهر ظرينتقل لذلك إلى المال إلا بالوصية ولا يجب إخراجه إلا ما وبكون من الايصاء بالحيج (من الثلث (1) ولا يجب عَلَى الورثة إخراجها من رأس المــــال ويستوى فى ذلك الفريضة والنسافلة فهما جيماً من الثلث وقال ش (2) يجب على الورثة التصعيم عن الميت وان لم يوص ويكون من الجميع (عن المعادق والباقر أنه لايجب إلا بالوصـــية ويكون من الجميع المثلث المن الموسى شيئاً من ماله زائداً على الثلث

الثلث كسائر أعثاله بخلاف نحو الزكاة فأنها متعلقة بالماء ابتداء فوجب أخراجها من النزكة مطلقا يقال سبب إيجاب الحج المسال وهو السبيل الذي فسره صلى الله عليه وآله وسلم بالزاد والراحلة وهما مال وأما الصحة فليست منه لأن المحطاب بالحج لم يتناول إلا الصحيح لأن العاجز عنه فهو خارج عن تناول المحطاب عقلا وسماً ويثبوت كورُّب السهب فيه مالا وأنَّ الأحكام تعلق بأسباسها يلزم أنَّ يكون مالياً لأجل سبه فيجب من رأس المــال و إن لم نوص يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لو كان على أييك 'دس فغزله منزلة الدس والدس من الرأس بنبير وصية وقريب منه كفارة الصوم أيضاً لأن وجوبها في الحياة قد ينقل في حال الهرم إلى المــال و لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لو كان على أمك دين الحجر وأما قوله تعالى إلا ما سعى فهو يمكن أن يقال لملك المال الذي تعلق به التخلص عما خوطَّب به وتبقيته على ملسكه حتى يتعلق به سعى (وأما قو له) صــل الله عليه و آله وسلم إذا مات المسلم القطع عنــه عمله الحبير فيحمل على أنـــ المراد أعماله التي لا سمى له فها لا ما كان له بها سعي على ما تقدم فلا ينقطع عنه عمله جما بين الأملة والله تعالى أعلم (وعلى هذا) يصبح عنه أن يحجج عنه كل ذي ولاية من تخلفه لا حيث لا مال له فلا يصح على مقتضى هذه الآية والحُبر وأما على مُقتضى ما تغدم من الحبر والقياس أيضاً فيصح كقضاء الدَّن وإخراج نحو الزكاة إلا الولد فيصح منه مطلقاً إذ هو وماله لا " يه ومن سعيه كهو أقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وهالك الحبر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا وإن ولد الاشكان من سعيه الحبر (نم وهذا ﴾ إذا كان الحج فرضاعليه بايجاب الله لثبوت مأهو كذلك دينا عليه بسبب الايجاب المالي المقتضى لتحتم التخلص عنه لا تملا لا نتفاء سببية المال فيه والدين ظم يكن له حكمه فكان من الثلث إن أوصى مه إذْ هو الواجب في كل ما لا بلزم إخراجه إلا بالوصية إلا من الولد فيصح منه مطلقاً لما تقدم (سُم) وأما الواجب بإيجابه فالأدلة كلها تلحقه بحكم الواجب بإيجاب لله لما رواه اين عباس قال أتى رسول الله صلى الله عليمه وآله وسملم رجل قفال إن أختى نذرت أن تمج وأنهـا مانت فقال صلى الله عليه وآله وسلم لو كان عليها دين أكنت قاضية عنها قال نعم فاقض الله تعالى فهو أحق أن يقضى وخُرجــه الشيخانُ وْالنسائي فدل ذلك على ثبوت أدائه من الرحم بغير وصية (نمم) والتعليسل بالسبب يلحقه بحكم النقل لمكن النص واجب الاكتار على القباس لامتناع اللياس المعارض للنص وفي ذلك نظر انتماء من حاشية المحرسي بقظه (١) حيث له وارث ولم يحز وإلا فن الـكل قرز (٧) وأحد قولى ر (٣) حجتهم كالزكاة وتمن غيس ذلك على الصوم والعسلاة لا أن الحميع عبادات أصل متعلقها بالبدن وتعارق الزكاة (ويحمل (1) الوصى زيادة) ذلك (المدين) على الثلث فاستأجر به ولم يكن منه تقصير فى البحث (٢) عن كو نه زائداً على الثلث أم الإفكاه) أى فكل ذلك الممن يستحقه الاجير (وإن علم الأجير) أن هذا الشيء الذي استؤجر به زائداً على الثلث استحقه و لا تأثير لملمه وأعابستحق الاجير من ذلك المين قدر ثلت التركة وبرجع بالزائد على الوصى قبل لوالوصي برجع به على تركة الميت الأنه في حكم المنرور من جته ﴿ قال مولانا عليه السمال الذي وإذ رجع على تركة الميت فاليه التميين لأن الولاية اليه وقد عن هذا الشيء الذي عينه الميت فنعان كله للحاج حين غذا الذي الطلب الوارث تلك الزيادة بقيم اكان أولى (٢) بهاهذا إذا كان المستأجر بالزائد على الثلث هو الوصى وأما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى غاصل المسألة (١) أن الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى غاصل المسألة (١) أن الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى غاصل المسألة (١) أن الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى غاصل المسألة (١) أن الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى غاصل المسألة (١) أن الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى غاصل المسألة (١) أن الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى أما إذا كان المستأجر بذلك هو الموصى أما للسألة (١) المستأجر بذلك هو الموصى أما لما المسألة (١) أن المستأجر بذلك مهر الموصى أما لما المسألة (١) أن الموسم أما لم المسألة (١) أن المستأجر بذلك المستأجر بذلك هو الموصى أما لما المسألة (١) أن المستأجر بذلك المسألة (١) المسألة (١) المسألة (١) أن المسألة (١) أن الم المسألة (١) أن المسألة (١) المسألة (١) أن المسألة (١) أما المسأل

وْنْهَا مَتَطَّقَةً بِالمَالَ مِنْ أَصِلُ وَبِحِوبِهَا فَأَشْبِهِ دِينَ بِنِي آدِم اه ديباج (١) (تنبيه) فان علم الوصى قالتك والزائد من ماله وهو يقال لم صحت الاجارة فكان متيرها بالزائد ومن أصلكم أن من اشترى شبتًا أو استأجر بالوكالة أو بالوصاية بأكثر من المثل لم يصح بيض له فى الزهور و لعل العرق أن الاجارة إذا حصل العمل فيها من الأجمير فقد استحق الأُجرة فيكون الزائد على الوصى والوكيل وقبل حصول العمل من الأجمير يكون كالبيع والشراء ولا بلزم مع الغبن إلا أن تلحقه الأجازة من الموكل اه ك (١٠) وهل يشترط استمرار الجبل إلى أن يتم الأجير الأعمال أو إلى الاحرام أوعند العقد سل العبرة بجهله حالالشقد اه إملاء شارح بل المقر ر أن يستمر جهل الوصى إلى أن يحرم الأجير فان علم قيل كان له النسخ فان لم يفسخ كانت الزيادة من ماله اه عامر قرز إذا كان يمكنه النسخ بكتاب أو رسول اه مي قرز (٣) والجهل عذر في وجوب البحث (٣) بل ولو طلب الـكل كان أولى به إذا لم يسرف إن قصد الميت التحجيج بها قر زأو لم يعرف من قصد الموصى التحجيج بسينها لكن استأجر الوصي بالعين لم يكن للوارث حتى أولو ية حيث صار إلى الأجير كما سيأتي في الوصايا عن المقصد الحسن اه سيدنا على رحمه الله تعالى قرز (\$) إذا كان من غير النقدين وقيل لافرق قرز لأنه حق (٤) يَقَالَ لَا يُخْلُو إِمَا أَن يَسْتُأْجِرُ لِلشَّيْخُوخَةُ أَو تحوها وهو الاقعاد وهو حيث ينقذ نصر فه من رأس المال فان الأجير يستحق جميع ما عقد عليه •طلقا من غيرٌ فرق بين موت الموصى وحياته واتمام الأعمال قبل الموت أو بعده وأما حيث كان الاستئجار في المرض المفوف المأبوس فانه ينظر فان علم الإجمير بالزيادة على الثلث قبل ان محرم وعلم أنه يرد إلى الثلث رد إلى الثلث ويتبت له المحيار فانْ لمبط حتى أحرم أو فرغ من أعمال الحجاستحق الجميع لأنه مغرور منجية الستأجر و بعدالأحرام لا يستطيع الفسخ لوجوب المضي فيا أحرم له فان صح من مرضه استحق الأجير الحميع مطلقا وإن لم يجز عن قرض المستأجر واللهأعلم اه من إهلاء سيدنا سعيد بن صلاح الهبل قرز ومثله في ح الأثمار

بعده (۱) استحق الأجير أجرته كاملة وإن مات قبله فان لم يعلم الاجير بموته حتى أتم (۱) الحج استحق أجر تما أن أجرته أكثر من الثلث فان علم أنها أذ أجرته أكثر من الثلث فان علم أنها أكثر من الثلث (۱) ولما يأت بشيء من أعال الحج رد الى الثلث (۱) وان علم فان علم أنها أكثر من الثلث (۱) والما بعد أن قعالى بشيء من أعمال الحج استحق حصة (۱) ماقد ضل مما سماه له (۱) وحصة مابقى من الثلث فقط و قال عليه السلام وفي المسئلة عندى نظر ولهذا لم أذ كرها في الأزهار لأن الافرب الى موافقة القياس أن الاجير لا يفترق حاله قبل الموت و بعده في اعتبار العلم والجهل (واذا عن) الموصي بالحج (زمانا) محو أن يقول حججوا عني في سنة كذا (أو مكانا (۱) محو أن يقول حجوا عني في سنة كذا (أو مكانا (۱) محو أن يقول يكون الاحرام من مكان (أو) عين (نوما) محو أن يقول تكون الحجة من مكان (الحجة مفردة أو قرانا أو يمتما (أو) عين (۱)

(١) وهذا مع جمل الاجير انها زائدة على التلث لأن المرض حجر اه مدحجي (٧) صوابه حتى أحرم قرز (٣) لأنه مغرور (٤) وعلم انه برد الى الثلث قرز (٥) لان عمله بعد العلم كالرضا بالرد الى الثلث (٦) مثال ذلك أن يكون أصل الممال تسمين والمسمى ستين وأجرة المثل من الوطن الى الحرم عشرة وأجرة المثل في بانى أعمال الحج للاثون فانك تفسم المسمى علىأربسين ويستحق ربع الستين عمسة عشر يسقط من أصل النركة والباقى من التركة خمسة وسبعين تمرينظر فى ثلث الباقى يأتي خمسة وعشرون من خمسة وسبعين يضم الى محسة عشر كانت أربعين ويسقط من المسمى عشرين (٧) المختار الـكل قرز لأنه لا يمكنه الفسخ (٨) لكن ان كأنَّفنياً وعين مكانا أقرب من مكانه الى مكة أثم ووجب امتثال ماذكر وأجزاه عن حجة الاسلام اه تجرى واختار الامام عليلم انه لايأثم قرز (٩) غالباً احتراز من أن يعين من داخل المواقيت فلايصح إلا أذيكونشخصا غيرافافى ولو قيل تثيل ولوائم لأناسمه ليس لمكونه أوصى بمحظور بل لتركه واجباً وهوالابصاء بماذكرمن حيث يجب لمبيعد ذلك اه يحقق (١٠) ولو عين ناقة مثلا تم لم يحجبها إلاولها نسل هل بجب التحجيج من جيماً سل من خط سيدنا احد بنعد الا كوع ما لفظه الذي سيأتى في الوصايا فى استغلال الجربة الموصى ما للحجانها تطيب الغلة للورثة فكذلك هنا قرز (٥) (مسئلة) ولا يعجر الوصى بالمين في الحيج اذا لم يؤمر بدُّلك فأنَّ فعل ضمن ﴿١﴾ لتصديه فلاريج تصدق بالربح كريم المغصوب وقيل يصرفه في الحج إذهو بماصلة اله بحر قال في اللم الفرق بين مال اليتم و بين هذا أن القرض في مال اليتم الرج وهو الناء والزيادة بخلاف مال الحجة فذا ربح كان ربحه من وجه محظور فوجبالتصدق به عتدالهدوية اه راوع ﴿١﴾و تبطل ولا يته مع علمه بعدم الجواز قرز لا معجهله اه ن (۞ فائدة اذا استأجر الوصي لموضع قد عينهالميت وهو قدر الشالتركة ثم إن الموضع حمله السيل قبل رجوع الأجير أو بعده قبل قبضه من أين تـكون أجرته أفتى سيدنا سميد الهبل رحه الله انها تكون من بافي النزكة فازلم فعلى الوصي من ماله وقد ذكر (مالا) محو أن يقول حجوا عنى بالسلمة الفلانية أو بالبقمةالفلانية أو بالدراه التي في كذا أو بسمر (١) أواق دراه أو محو ذلك (أو)عين (شخصاً) (٢) محو أن يقول يحج عنى فلان فاستأجروه (٢) فعاعينه للوصي من هذه الأشياء (تعين) أى وجب امتثال ماعينه فلا مجوز للوصى ولاللورثة أن يخاافهوا ماعينه (وان اختلف حج المخالفة (١) في هذه الأشياء في الأبرزاء وعدمه مع انه يأثم بالمخالفة (اما المخالفة في الزمان فان أخر عنه أجزأ (٥) وأثم إلا لمنز (١) فلا أثم عليه وان قدم قصال في التقرير لأأعرف فيه نصاً إلا أن الامير على من الحديث (١) فلا مجزي (١) و واما المخالفة في الماكن فان حجج من أقرب (١) في مميل الموضع التحجج وات حجج من أبعد صح بشرط أن يمسر الحاج (١٠) في مميل الموضع الذي عينه المبت وقبل ع انه يجوز المخالفة في النوع فانه لا يصح إلا النوع الذي عينه المبت وقبل ع انه يجوز المخالفة في الماكل (١١) اذا كانت الاجرة واحدة أو تبرع الوصى بالزيادة * وإما المخالفة في المال (١١) فان خالف في

هذا الامام عز الدين عليلم قرز ﴿١﴾ كالدين لأنه المنكشف عنه اله محيرسي ﴿١) لأنه غار للا ُجير ويبقى له دين على الميت إذا تبرع عنه متبرع اه شاى (١) مع التعيين (٧) ولوعبده و تكون هؤ نه وقيمة منفعته من الثلث مدة السفر و إن زاد على الثلث فالقياس أن تبطل الوصية إلا أن يعرف من قصده هذا أو من يما ثله حج عنه من حيث يبلغ الثلث قرز (٣) لا يحتاج الى هذه اللفظة (٤) أي وإن لم بتثل ما عينه الموصى اختلف حكم المخالفة اله حماطي (١٥) فبعضها بجزىء وبعضها لا بجزى: (٥) وسواء في الفرض والنفل على المختار قرز (٦) هذا كلام الأحكام لكنه يأثم بالتأخير إذا كان لغيرعذر وكذا قال ص بالله أنه يجزىء بعمد التراخي والفقيه ف يقول إذا كان النراخي لنسير عذر فهو جناية تبطل ولاية الوصيُّ قيل ويحمل كلامهم على أنه حج بأمر الحاكم أو بعد التوبة على كلام م باقد أو من باب الصلاحية على قول الهدوية إذ لم يكو حاكم ولقائل أن يقول ان التراخي و إن كان لايجوز فليس يعد خيانة مفسدة للولاية بل لشمة ثرك التصرف لمما فيه مصلحة فيبقى كلام الهادى وم بالله عليهما السلام على ظاهره وأن الولاية بأقية فينبغي أن يحقق ذلك أه من خط على من زيد وقبسل هذا يخالف ما سيًّا تى فى الوصايا لأن الوصى تبطل ولايته إن أخر لغير عذر فينظر (٧) والفرق بين هــذا و بين ما سيأتى فى النذر أن هنا وجب عليه الحج أصليا والتقدم والتأخير صفة فجاز التقديم بخلاف ما سيأتى للم يجب قبل وقته فلم يجزء التقديم (٨) فى الفرض لا فى النفل قرز (٩) أومساَّوي قرز (١٠)أو تائبه ولو لنسير عذر قرز (١١) وهو القران عنده (١٧) واعسلم أنهم يتفقون أن النقد يعمين فلا يجوز أبداله فى الهبة والصدقة والنذر والوصية والشركة والمضاربة وألوكالة والوديمة والنصب فلو أمله ينبره أئم ولا يلزمه رد العين حيث خرجت من يده بل مثلها عند الهدوية قرز اهـن وقد نظمها بعضهم فقال

الين (١) فانه لا يجزي، ويضين الوصى ذكره ص بالله قال محمدين أسمدهذا في النفل فاما في الفرض في مجزى، وقبل بالأي مرف ان قصد الملوصي بتمين المال معبر دالتخلص عن في مجزى، وقبل المحبود التخلص عن الحج بذلك المال أو يغيره فا نه يجزى، وأب وأنه إذا خالف في المقدار فانبزاد كانت الزيادة من مال الوصي وصح التحجيج (١) وأن نقص فقال أبوط واحد احبالي م بالله لا يصح التحجيج ويضمن الوصي وأحد احبالي م بالله لا يصح التحجيج لله يحجب عنه بالباقى حجة خرى من حيث تبلغ * و اما المخالفة في الشخص فاذا حجب الوصي غير الشخص الذي عينه المالية عيده الميت (١) وضمن الأأن يعرف أن قصد الميت (١) مذا الشخص أو من عائله في الصلاح جاز ذاك (١) فان امتنع (١) المعين أومات فقيل حوع ان هذه الوصية تبطل (١) وقبل سلاتبطل (٢) ويحتج غير موقال مولا ناعليه السلام ، وهوقوي (١) وهنيه أما لو قال الميت الوصى حج عن عنفرا عمل به وذلك ظاهر

تهن النقد فى صلح وفى هبة ، وصية ثم نذر ثم فى الصدقه مضارب ووديح ثم غصبهم ، وكالة ويمين شركة لتقه

والصلح اه من الشية في النيت وفي البحر أنه لا بصين في الوكالة قرز (١) سيائي في الوكالة أنه لا يصين في نظر في قولة و مستقدي غير في الولة فعمل و يتقلب فضوليا التح وسيائي أيضا في الفصب أن التخذ فيه لا يصين في قولة و مستقدي غير التخذر ألغ (١) أو البحث أو النوي أو السعة قرز (٧) و هسكذا في سائر الواجبات وديون بني آدم المن قرز (٣) على الامام عن الدين و كذا لو تلقت عين الاجرة قبل النيص بنسير تفريط من الوصي اه ن قرز (٣) على الامبر التحريج من الحالة كن مضمونا في حجه لا يضمن من ماله لأنه غار الاجير قرز (١) على وجه لا يضمن المن المن الموصل عدر أن يقرأ في أي موجه لا يضمن المن الموسح التحجيج من الوالوصية فلا تبطل قور (١) وعن عامر لا تصبح الاستنابة إلا لمذر (٤) بريد لا يمبر التحجيج من الوالي الموتة أو تبر حاليل مول التقيين ع و و في يعلل اله ن على قول القلمين ع و و في يعلل اله ن قرز (٩) قان لم يتى من الثلث عن معرا قرز (٩) أن لم يتى من الثلث المن معرا قرز (٧) أى لم يجز عن الميت الدي الموسى في ذلك قرز (١) أن لم يتى من الثلث المن المنبور قرز (١) أو لحق أو فيق المنافر (٢) و لا يرجع بالزيادة الإنه لمبير عن روز (١) أو لحق أو في قيل القيل المنفر (٢) و يوسط المن المنافر المنافر (١) أو لحق أو في المنافر (١) ويتفون إذا عرف أن قصم المنافر المنافر (١) أن المنافر أنه أن المنافر أنه المنافر أنه المنافر أنه المنافر أنه أو أمول القد المنور غلال المن المنافر أن أذا المذر أحدهما لم ينظل الآخر المنافر (١٤) وإذا حج بنصه وأراد المقد المسحيح فلانا فاذا المذر أحدهما لم ينظل الآخر الم زهر (١٤) وإذا حج بنصه وأراد المقد المسحيح فلانا فاذا المذر أحدهما لم ينظل الآخر الم زور (١٤) وإذا حج بنصه وأراد المقد المسحيح فلانا

وان لم يصرح بالنفس والنبر فان عرف للميت قصد عمل به وإن لم فذكر م باقحه أنه اذا قال حجج عنى انصرف الى التصحيح فأولى إذا قال حجج وقال من باقحه أذا قال حجج عنى فان له أن يحج قبل ف ولمل كلامنهما بنى على العرف فى المقاصد ((ول) ن لا) يسمين الموصى شيئا (من من تلك الأمور الحسة بل أمر هم بالتحصيح وأطلق (فا الواجب على الوصى أن يعين للاجيد (الافراد ((الافراد ((الافراد نظاف الوصى (و)) إذا لم يقد الموضى الأفراد نظاف الوصى (و) إذا لم يذكر الموضع الذي يحجج عنه منه وجب التصحيح (من الوطن ((أوما في حكمه) أى فى حكم الوطن وهو المكان الذي يموت فيه الغرب ((أوما في حكمه) أى فى حكم الوطن وهو المكان الذي يموت فيه الغرب (الحجم فانجهل لاوطن له رأسا أولا يعرف وطنه أو المسافر من وطنه ((العمات في سفر الحج فانجهل

كانا وصيين عقد أحدهما للا ّخر و إن كان واحداً فأحد الورثة أو واحد من أهل الولايات مع عدم الورثة البالمنين يقال لا ولاية للوارث مع الوصي اه مى وقيــل يعقد له الحاكم قرز (١) فان لم يَكن ثم عرف ولاشاهد حال فالظاهر أنمن قال حج عنى أنه أراد بنفسه ومن قال حجج عني احتمل الأثمرين وانصرافه الىالنير أقرب قرز اه رياض (٢) أو عين والنبس قرز (٣) وإذا نسى ما أوصى به الميت فأفرادذكره مولانا عليلم قرز وقيل كناسي ما أحرم فه وأما إذانسي الأجير مااستؤجر عليه تال عليلم فافراد مم عمرة بمد أيام التشريق قرز وهو بالحطر وقيل كناسي ما أحرم له اه من حاشية على الفيثُ فان نسى الأجير اسم من استؤجر للحج عنه فان قال أحرمت عمن استؤجرت عنه أجزى. و إن قال عن زيد فانكشف أن المستأجر عنه عمرو فالمختارأنه يجزىء إذالعبرة بالقصد وإنخالف اللغظ كما مرقرز (١) حيث كان عرفهم قرز فان كان لهم عرف بخلافه انصرف اليه اهر بحر قرز (١) لأنهالأقل من أنواع الحج قال عليلم والأقرب عندى هذا ماذكره الفقيه ع أنه إذا أوصى بالحج وأطلق أجزيء عنه التمتع والقران أيضاً لانهما يسميان حجاً لكن إذا كانت أجرتهما زائدة كانت الزيادة من مال الموصى اه تجرى (٤) وإذا استؤجر أجير محج عن الميت فانه يلزمه أن ينشىء من وطن الميت وأهأن يستنب من ينشىء الى موضعه الذي هو فيه ولو لنبر عذر قرز وكذا لو أنشأ من وطن الميت تم سار وأقام في بلده زمانا لم يقدح في انشائه وكان كافياً اله تعليق دوارى ومعنى الإنشاء ينوي أن سـيرته عمـــٰ استؤجر له اله قرز ما لم يعينوا أنه لا ينشىء سواه اله تعليق دوارى وعن مي ما لفظه وقيل الأولى انه لا يجوز له أن يستنيب إلا لعمـذر سواء شرط عليه عـدم الاستنابة أم لا (۞) وأما الزيارة إذا أوصى مها صبحت ولو من غير الوطن إلا ان يعين المكان تعين قرز (۞) واستدل أهل الذهب ومن واقلهم على وجوب التحجيج من الوطن حيث لم يعين موضعاً بان الله سبحانه وتعمالي أوجب عليه الحج من وطنه في الا صل فاذا أوصى بالحج وأطلق وجب أن يحمل على نلك (۞) فان كان له وطنان أو اً كثر فمن الا قرب الى مكة اه ن قرز (ه) لا فرق (٦) أو من غير وطنه إذا كان سفره للحج وأها إذا موضع موت (1) من لا وطن له قانه يحجج عنه من الميقات (2) ذكره السيدح و الفقيه عقال السيدح و يحتسل أن يحجج عنه من حيث الوصي (2) هو تنبيه لو كان المكف لا يحد من الزاد ما يلنه من منزله (1) الى الحج تم سافر الى موضع (2) قريب من مكة و وجد ما يلنه من ذلك الموضع الى مكة (2) وحضر وقت الحج هل قد لزمه الحج بحيث لو رجع (2) الى أهله و جبت عليه الوصية به قيل ح ذكر الامام المطهر بن يحي أنه لا يجب عليه وقبل ل بل قدو جب (3) في السيد وهي الزمان والمال والشخص (4) في المبتدى من الله السيدة التي مات فيها إن أمكن (1) في حجج عنه في تالك السنة التي مات فيها إن أمكن (1) في حجج عنه في تالك السنة التي مات فيها إن أمكن (1) في من الله فن حيث يبلغ ثلث ماله ولو من مني وأما الشخص في في الم أب المنتفى المبتدى الامكان إذا جع الشر وط المتبرة في الأجير الحج (1) من جع شروطا أربعة الأول قوله (مكاف) سودا كان حرا

كان لغير الحج فرب وطنه (١) (يقال) لو علم أنه مات في جهة وجهل موضع قبره هل يحج عنه من المقات أقرب قسير منها إلى الواقيت كما إذا جهل موضع قبره مطلقا سل الجسواب أنه يحج عنه من المقات ولا أن الأصل البراءة وقيل من أقرب قبر إلى جهة الميقات ولا وجه لقوله الأصراراءة الذمة وذلك واضح قرز (٧) لأرب الاصل براءة الله منة عمل زاد (٣) وعله في البيان (٥) وقسواه الهبل (٤) أو من حيث هو (٥) قبل داخل المواقيت وإن لم يمض عليه وقت بمكنه الحج بخسلاف من كان خارج المواقيت على بد بن مضى الوقت مع استمرار الاستطاعة بل لا ينحر الاستمرار كما تضم عن ضامر وسيدى حسين بن القاسم عليه السلام وعن المتي لا فرق بين أن يكو زداخل المياقيت أو خارجها قرز (١) والرجوع قرز (٨) إذا مات وله مال إلى وطنه الم زهور قرز إن كان ذا عبول ولا كسب له قرز (٧) أولم برجع قرز (٨) إذا مات وله مال الإيصاء قلا يجب إلا إذا استمرت الاستطاعة في وقت يتسع للذهاب والسود اله دوارى قرز (١) راجع إلى الجميع من قوله وإلا ظلافراد قرز (٥) ولا يحجج بكتير مع إمكان الفليل مع وجدود الشخصين المناطق والمناظم وأمد عدم تعين الأجمير وأمام عسينه واحتم من السبير إلا بالتك وهدو المستويين وقرز هدا ما طاحت عدم تعين الأجري والمنافق والمنظم وجدود الشخصين أجرة المن قاوص أدن إحجر اللا ولينه أعلم الهدن إملاحيد إلا والتك وهدو (١) ما المناق وليس قوص أدن إحجرة المنافق إلا جدي ولا يعضها من مال الموص لأنه على خطر إلا في ها بالا) مسألة وليس قوص أدن إحجرة اللا لا في حقل إلا في ها بالا على الما المن الموص لأنه على خطر إلا في ها بالا

أمعيداً (''ذكر المَّا ثني ('') واحترزعليه السلام من غير المكلف فلايصيح استشجار الصبي ('' والمجنون

ره. أو ضمين وفي ولم يجد من محجج إلا بذلك وإذا عجلها ثم لم يتم الحج فحيث عجلهــا لغير عذر ضمن وحيث بجوز لايضمن بل محجج من باقى الثلث اله ن (﴿) قَالَ في الديب اج مالفظه ولا يصح أن ينشيء لزيارتين كما يصح أن ينشئ لحجتين مع رضاء الشركاء وحجج وذلك لأن الحج له أعمال هي مقصودة والانشاء تابع لها فيصح أن ينشىء الحج ولا كذلك الزيارة لأن القصود منها ليس إلى المشي الى قبر الني صلى الله عليه وآ له وسلم لأن هناك عملا يكون المثي وصله الله فتصير الزيارة في عدم الصحة كالذي محرم عن الحجين مماً وذكر بعض المتأخرين أنه يصح أن ينشىء لزيارات كثيرة من وطن أهلها ثم إذاوصل إلى قير الني صلى الله عليمه وآله وسلم زاره عن كل واحد منهم ما يعتاد من السلام عليه صل الله عليمه وآله وسلم والدعاء له وللمز ورعته ويقرب أن تقول تعتبر الزيارة لكل واحد من حيث جرت العادة أن الزوار فعلون أمو را أشه الاحرام للحج إذا قربوا من المدينة و يخرج لكل مزوراً عنه إلى ذلك الموضع ويقول و يفعل مايعتاد ثم يأتى قر آلني صلى الله عليه وآله وسسلم النحي بلفظه ولفظ البيان قال السيد ح وكذا من إاستأجره اثنان لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وآله وســــلم فليس له جمعهما في سفر واحد إلا أن يأذن له بذلك (فائدة) قال في روضة النواوي مسئلة إذا أحرم الأجير عنالمستأجر ثم صرف الاحرام إلى نفسه ظناً منه أنه ينصرف وأثم الحج على هـذا الظن فالحج للستأجر وفى استحقاق الأجير الأجرة قولان لا لاعراضه عنها وأظهرها يستحق لحصول الغرض فيستحق المسمى على الأصح وقبل أجرة المثل والله أعلم اهروضة ومثله في البحر فلو صرف الحج إلى قصه قبل الاحرام صح ولا أجرة له ولافرق بين أن تكون الاجارة صحيحة أو فاسدة قر زوقرره الشامي ولفظ ح لي والأجير إجارة صحيحة لو أحرم عرض نفسه صح إحرامه وكان الحج له ولا أجرة وسواءكانت السنة معينة أو في الذمة كالإَّجيرِ الحاص لو عمل لنصه عملاً أو لغير الستأجر وكذا يأتى لوحج لفير الستأجر فانه يصح حجه عمن حج له و يستحق عليه أجرة المثل ولا شيء على المستأجر الأول بل برد إن كان قد قبض اه ح لي تَفَظَّا قرز (١) مأذونا اه بجر لئلا يختل العدالة اه غيث فان لم يكن مأذونا ففاسدة ويستحق أجرة المثل والذهب أنه لا بجزيء عن الميت لعدم العدالة وتنزم أجرة المنسل اه نهامي قرز أو غير مأذون إذا تمرد السيدعر. إثفاقه قرز (٢) وذكر ط أنه يكره استشجارها لأن أعمالهـا ناقعية الاترى أنها لاتهرول ولا ترمل ولا تكشف الرأس وأنها تلبس الخيط اه لمعة قال في البيان هـــذا حيث استؤجرت عن رجل قر ز (٣) وأماالصي المميز فيجزيء إذا بلغ قبل الاحرام و إن لم يصبح منه العقد قلت القياس الصحة اه مفتى وقيل لا بجزى عن الميت ذكر. فى كب وشرح الفقيه أحمد من مرغم وفى بعض الجواشي ولعل اشتراط التكليف للاحرام ولو استؤجر قبله معالتميز وإنشاء العزم ثم بلغ وقت عقد الاحرام صح العقد اه عامر فينظر قلت العيرة بحال العقد الدمفتي قو ز اجماعا (الشرط الثانى قوله (عدل (المهالا يصبح استئجار الفاسق عندنا وظاهر قول أبي ط الجواز قيل ع وهمسلة إذا لم يمين الموصى فاسقاً فان عين صبح استئجاره (المعلم عليه الجميع ها المجلم الشائد المجلم الشائد الثاني كون الأجير بمن لم (يتضيق عليه حج (الله) في تلك السنة التي استؤجر المحتج فيها فاما لو كان الحج واجبا عليه في تلك السنة أما عن فرض الاسمسلاماً و نفراً وقداء لم يصح استئجاره اذا كان مستطيعا فان كان الحجة دوجب عليه تمافتقر صحاست شجاره (الم

(١) وفى السكران الحلاف لا يصح لأنه عقد قر ز (٢) مسئلة وإذا استؤجر الأجير وهو عدل ثم فسق بعد عقد الاجارة ثم تاب بعد ذلك وأتم أعمال الحيج هل بجزى عن الميت أملا المذهب أنه بجزيء ويستحق الأجرة كالهلة وإذا أتم وهو على فسقه فلا يستحق شيئاً من الأجرة ﴿ ١ ﴾ ولا يجزىء عن الميت و إن كان قد أحرم استحق بقدر مافعل و يبنى عليه اه حثيث و إذ لم يتُم بنى الوصى على ما تعدفهل قبل النسوق والنسخ اه إن ﴿ ١ ﴾ هذا إذا فسق وما قد أنى بشيء من الأركان وإذا فسق بعد فعل البعض استحق بفدر ما عمل من الأركان قبل النسق ويبني والله أعـــلم ومثله عن المقتى قرز (*) والعدالة شرط في الإجزاء لافي صحة عقد الاجارة فيصح العد اه ن ولا بجزي، عن الميث و إن شرط الصحة لم يصح و إن تاب اه بهران قرز (﴿) و إذا أنَّكشف أن الأجرُّ فأسقًا فان كان بقصير الوصى عن البحث ضَمن الأجرة ﴿ ١ ﴾ وانعزل ولا يجزى عن الميت و إن كان لنبر تممير لم يضمن شيئاً ولا يجزيءعن الميت و يستأنف التحجيح من الثلث قر ز ﴿ ﴿ ﴾ حيث لم يكن من الأُجيُّر تغرير (٣) ولا يجزى قرز (ﻫ) إذا كان عالمناً بفسقه اه هداية أو كأن مذهباً له قرزُ (٤) والأصل فى كونه لا يصح ممن وجب عليه الحج أو يستأجر ما ر'وى عن ابن عباس أن الني صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلًا بقول لبيك عن نبيشة فقال أيها الملي عن نبيشة أحججت عن تفسك قل لاقال هـــنه عن نبيشة وحج لنفسك وعن ابن عباس أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم سمم ربعلا يقول ليبك عن شبرمة فقال من شبرمة فقال أخ لى أو قريب لى فقال أحججت عن تفسك فقال لا قفال حج عن تفسك ثم عن شعرمة قلت فحملنا الحديثين أن هــــذا كان مستطيعًا للحج فلر يصح حجه عن شَهرمة والأول كات نقيراً فصح حجه عن نبيشة فأخذنا من هذابطرف ومن ألآخر يطرف اه غيث (*) سئل الامام عز الدين عليلم إذا استؤجر أجيرا للحج وهو غير واجب عليه لقفرء ولما تم العقد أيسر الأجير بغير أجرته فهل يكون عدراً له في فسخ الآجارة أجاب عليــــلم إن الذي تراه أن هذا عذر له تنفسخ لأجله الاجارة لأن حجته حينئذ تصير غير مجز ية إذ قد تضيقً عليه الوجوب على النمول بالنمور اله تتاوى له عليــلم وظاهر المذهب خلافه قرز هــــذا على أصل م بالله أنها تفسخ الاجارة للا عذار وإن لم إيكن ثم عذر والمذهب لاضخ قرز (٥) ولا عمرة ولا طُواف زيارة وَلا بعضه في سنة الأداء لافي سنة العضاء للطواف أو بعضة في الأصم و إذا خرجتألهم التشريق في الأداء فرجع في النيث صحت الاستفجار أيضًا ولعله يستقم حيث خَرجَ من الجبل وفي الوقت سعة ثم أفاض و رَمَى من النصف الأنجير ثم استؤجر فلا يصح لأنَّ عليه طواف الزيارة و وقته اِنَ (ه) و إِنَّا يَجزىء حج الفقير عن غيره قبل ان يجج لنفسه حيث لـكون إجارة صعيحة لآنه

أنه يجوز استئجار من لم يحج عن نفسه مطلقا وقال الناصر والشافعي أنمن لم يحجعن نفسه لا يصح أن محج (" عن غيره " مطلقا (* الشرط الرابع أن يكون الوقت متسما فلا يصح أن يستأجر على أن يحج في سنة معينة إلا (في وقت يمكنه أداءما عين) أي عكنه ادراك الحج فيها فلواستأجره على أن يحج في سنته التي هو فها ولم يبق من مدتها ماينسع للمسير حتى بدرك الحج فيها لم يصح هذا الاستثجار وأما لو لم يمين في المقد سنة مسينة صحالمقد وصارت في ذمته * قال عليهالسلام ولهذا قلنا في وقت عكنه أداء ما عين احترازاً بمــا لو لم يين فان هذا الشرط لا يعتبر إلا مع التعيين بعده هو شروط عقد الاجارة للحج ثلاثة (⁽⁾الأول أن يمين الأجرة (١٠ الثاني أن يمين نوع (١٠ الحجة (١٠ الثالث أن يستأجر فيوقت يمكنه الحج بعده ويستحب ذكر موضع الانشاء وموضع الاحرام والانشاء (١) من موضع العقد (١٠) وأحرم يصل بالقرب من مكة ومنافعه مستحقة لنبره لا يمكنه أن يحج لنفسه فأما حيث إجارته فأسدة فلا بجزىء لأنهإذا قرب من مكة وأمكنه الحج لنفسه ﴿١﴾ وبب عليه ذكره الفقيه ع اهرياض ويبان بلفظه ﴿١﴾ وذلك قبــل الاحرام عن المستأجر اه مفتى وعن حثبث أنه لا فرق وكذا بعد الاحرام ويصير محصرافيتحلل بعمرة ويحرم بحجة نتسه ويأتى بالتي استؤجر لها في العام القابل ﴿٧﴾ فان تمرد وأتم واستمر بالتي استؤجر لما أتم وصح بالتي استؤجر عليها وعن لى لا يصح أى لأبجزيء قرز ويستحق أجرة الثل اه لى قرز (٧) وإن لم يُسخ بل ولو في الصحيحة لو حج لنفسه صح ولو عصى (١) فان قلت فسكيف حكيتم خلاف ح هاهنا والمشهور إعنــه أن الاستنجار في الحج لأبصح قياسا على الصلاة قيل مرادح أنه لا يصح عن الميت ويستحق ثواب النفقة وأما اعتمال وصيته بالحج فذلك وأجب اتمانا اه غيث ولفظ ملتني الاعمر للحنفية تجوز النيابة في العبادات المسالمة مطلقا ولا تجوز فى البدنة بحال وفى المركب منها كالحج بجوز عندالعجز لا عندالقدرة ويشترط للوت أو العجز الدائم إلى الموت وإنما يشترط العجز العجج الفرض لا النفل اه من خط المفتى (٧) فلو استأجر الهنبوي شافعياً فقبيرا يحج عنه ولم قد يحج لنفسه أو العكس هل يعبح ذلك وتسكون العبرة بمذهب المستأجر أم لا سل قيل لا يصح لأن العبرة بمذهبهما جميعا وقيل العبرة بمدهب المستأجر قرز (٣) للخبر في شسيرمة (٤) مستطيع أم لا (٥) والرابع الايجاب والقبول اه غيث وبحر قرز (٦) يعتى قدرها (﴿) هذا المزوم السمى وأما الأخرى فتصح ولو لم بذكر أجرة واستحق أجرة المثل اه عامر قرز (٧) لفظا أو عرفا قرز (٨) فان أطلق تال ط يفســـد الزدده قلت الأصح 'المذهب صحت الحج افرادة إذ هو أقل ما يسمى حجاً اه بحر قيسل إلا أن يكون المستأجر هو الموصى لم يشــترط ذكر النوع وحمل على الافراد (٩) ويستحب أن يصلي ركعتين عنــد موضع الغير (١٠) وهــذا حيث وقع العقد في الموضع الذي عينه البت أو في

م الموضع الذي ورد الشرع بالاحرام منه وهو الميقات ^(١) (فيستكمل)الأجير (الأ^{*}جرة بالاحرام والوقوف) بعرفة (وطواف^{۲)} الزيارة)فتى أداها كلهااستحقالاجرة كلها ولو ترك بقية المناسك لكن تازمه الدماء في ماله (و) يستحق (بعضها) (" حيث أتى (بالبعض) من الاركان الثلاثة وترك البعض وهل يستحق في مقابلة كل ركن ثلث الأجرة أو تقسط على قدر التمب صحح المذاكرون للمذهب أنها تقسط (^(ء)على قدر النهبوقال النجر أبي بل يستحق على كل ركن ثلثًا قال فعلو أحرم فقط استحق ثلث الأُجرة(وتسقط) الاجرة (جميما عنالفة) الأجير لامر (الوصى (٥) وانطابق) ماأمر به (الموسى) وصورة ذلك أن يستأجره على حجة مفردة فيجلها قرانا أو تمتما فانه لايستحق الأجرةولاتجزىءعنالميتولوكان للمدرة فأحرم للعج أجزأه واستحق (٢) الأجرة (و) تسقط الأجرة (بسرك الشلاقة (١)) الأركان وهي الاحرام والوقوفوطواف الزيارة فاذا لم يفعل شيئا منها لم يستحق الوطن حيث لم يمين أو في موضع الموت حيث لا وطن ولا تميين وإلا لم يجز عن الميت والأجرة من مال الوسي (١) فلو أحرم من داخل الميقات لم يصبح عن الميت ولم يستحق شيئًا قرز (٣) قيل إلا أن يعين كل نسك من مناسك الحج قصدت الأجرة عليها جيما وتسقط حصة ما لم يُعمل فعلى هــذا لا بجيرها دم ذكره السبد عبد الله للؤيدي وسيأتي مثل هذا في الاجارة صريح ومثله عن مرغم وقيل يستحق الأجرة للثلاثة مطلقا سواء ذكر ممها غيرها أم لا (๑) وللمستأجر حبس الأجرة حتى يأنى الأجير بالدماء التي لزمته لأنها كالمين المستأجرة وقيل لا يستحق الحبس لأن قد صارت في ذَمته اه مفتى (۞) ولو بانقلاب غــيره عنه اه غاية قرز (٣) و يصح أن يشرط على الأجير أنه إن لم يستكمل المناسك فلا ثهرء له فان استكلما استحق الإجرة كاملة و إن لم يستكل لم يستحقها ولا ثمىء منها للشرط كما أفهمه لفظ الاز في قوله ويدخليا التعليق قرز (٤) مثاله إذا مات بعد الاحرام وكانت أجرته مائة درهم من يبته إلى مكة وأجرته من حيث مات عشرون فانا نفسم الأجرة السماة على مائة وعشرين بالاجزاء فيقابل العشرين سدس المسمى حكى ذلك عن أصحاب ش وذكر أن قول أهل المذهب يقتضيه اه رياض قرز (ه) ۚ إلا أن يكون الأُجعِرُ و ارثا الله دواري وطابق الموصى لأن إن والما يقل الوصاية إلى الوصى اه عامر قلت لعله مع العلم وإلا قلا اه منتى (*) أو أحد وصين استأجره الثانى لكن لا يستحقا أعنى الوارث والوصى المستأجر إلا أجرة المثل لعدم العقد الدسيدنا على رحمه الله قرر (*) وتحوه الامام والحاكم الدو ابل معنى قرز (٦) لأنه فعل بغير أمر (٧) فلنا بل يستنيب من يحرم للعمرة ويحرم للحج بعد إحرام العمرة ليصــدق عليه التميم والله أعلم قرز اه من خط سيدنا حسن رحمه الله (٨) الأولى بترك الاحرام فاذا ثرك الاحرام سقط الجميع إذ لا

شيئا من الأجرة وسواء تركها لمذركرض أوموت أو لنير عـ ند (و) يسقط من الأجرة (بعثها من الأجرة (بعثها من الأجرة (بعثها البحرة البحرة الأركان و يستحق حصة مافعله (ولا شيء) مرب الاجرة (في المقدمات (المجرة (في المقدمات (المجرة (في المقدمات (المجرة (في المقدمات (المجرة والمعالمات الاجرة وسواء كان المقد صعيحاً أو فاسـدا وليس له أن يذكر السير (في المقد الانجر يستحق الأجر (في المقدام الم الأجر (في المقدام الأجر (و المجرة على المقدمات سواء ذكرت في المقدام لم تذكر (و) يجو ز (له ولورثه (الاستناية (المدنور (المدنور) اذاعرض له بمدعقد الاجارة فنمه عن الأعام محومرض أو موت أو نحوها (المدنور (المدنور (المدنور (المدنور (المدنور) المدنور) المدنور (المدنور) المدنور (المدنور) المدنور (المدنور) المدنور) المدنور (

حكم لما فعله بغير احرام (١) فحيث إأحرم ووقف يستحق الأجرة كلما بل تسقط قرز ويلزمه أو ورثته بعده استفجار من يطوف الزيارة (١) وحيث أحرم ولم يقف قان كان يمكن ادراكه فكذا أيضاً ويستأجر من يبتديءالاحرامهن حيث بلغ وان كانلا يمكن ادراكه فسكذا أيضاً حيث هى اجارة غيرمعينة فى سنة وانكانت معينة فقيل ع لاشيء وقيل بل يستحق بقدرماعمل وتفسط الأجرة على قدر الاركان وقيل على قدرالتعب والله أعلم اه ن ﴿١﴾ أماالورثة فلا يلزمهمشىء بل اذا أحبوا اتماماً لأجرة فلهمذلك ومثله للنجري (٧) خلاف ع (٣) فانذكر الوصىالسير في العقد لنير عدركانت الأجرة في السير على الوصى إن لم يتم الحج قرز (٤) أو امتنع من السير إلا بذكر. (٥) كأن تـكونءادتهمالاستئجار بذلكأولموجد من يسير إلا بذكر السير قرز (٦) لأن الاجرة في الصعيحة مقابلة المقصود وفي الفاسدة مقابلة للعمل فكالم عمل فيها استحق الأجرة (٧) لا لرفيقه (٨) وإذا استناب وكان قبل الوقوف وجب على المستناب أن محرم اتفاقا وكذا بعده قبلرمي جرة العقبة عندأهل للذهب خلافالناصر ويعض اصش ويعدري جرة العقبة لابحرم على للذهب اه بحرمتني (ه) (قيل) ح وانمنا لم يستنيب في الحج إلا لصدر بخلاف الإجارة على الاعمال فيه خلاف السادة لأنه هنا مستأجر على مالايطلع عليه غيره ولا بمكن الاشسهاد فيه كالنية اه زهور وبحر (١) ويجوز للاجير ولورثتهالبناء على ماقد فعل وأما وص المحجج عنه أو ورثته فلا بجوز لهم ولعله حيث لميكن قدأحرماه غيشو لاذكر تللقدهات فان كان قدأحرم أوذكر تالقدهات أولا أجر الوصى اهومعناه فى تنبيه النيث (*) ولو اختلف الأشخاص قرز (*) والبناء قرز (٩) ولو مرجواً قرز (١٠) حبس أو تجدد عدة (١١) واذا زال عنر الأجمير الاول بعد أن كان قد استناب وأحرم المستناب قانه بلزمه الاجير الأول الحج لمن استؤجر له من يحج عنه لعذر مأبوس وزال عــــذره والمستناب يتم أعال الحج عمن استنابه و تــكون الاجرة له ﴿١﴾ وهي للسمى هكذا ذكره بعض العلماء فأما لو زال عَنره قبسل احرام المستناب فالقياس أنه يلزمه أجرة مافعل وله فسخ الاجارة لأن هــذا عذر يبيح النسخ ولو كانت الاجارة صحيحة لأن المذر أتى من قبل المستأجر اه مفتى قرز ﴿ ١ ﴾ وثوا به يكون

صح ذلك وجازوكذا مجو زلور ثته (ان لم يمين) هذاالعام في العقد فاذا عيرف عقد الاجارة هذا المام الذي عرض فيه المذر لم يصح منه أن يستنيب من يحج في عيره كما أنه لو فات عليه لهريصجمنهأن يآتى به من بعد إلا بعقدآخروحيثلا يصعجمنه لايصح منورثته هواعل ان الأجيران شرط (الاستنابة (الشرطعليه العممان) عمل محسب الشرط (والليك ثم شرط (١٠ فذكر في اللمع عن احش وأبي ط ان له الاستنابة للمندر وقالص بالله لانجي ز له الاسـننابة وحـكي الفقيه ي عن اصش قال ولا بد لنــا منه أنه ان استؤجر على تحصيل الحبح فله الاستنابة وان استؤجر على أن يحبح لم يمكن لهذلك ﴿ قال مو لا ناعليه السلام ﴾ والذي اخترناه في الأزهـــار ماذكـــره في اللمع عن اصش وأبي ط قيلح ولا خلاف بين أهل المذهب في أن له ولورثته الاستنابة للمذر إذا عرض بعد أن أحرم في الإجارة الصحيحة قال ولا يتنع أن لهم ذلك قبل الاحرام في الاجارة الصحيحة أيضاً لأنهم قد ملكوا الأَجرة فلهم أتمام العمل على قول الهدوية وأماعي أصل أبي ع فلاتردد أن لهم ذلك(٢) قيل ع واختلف المذاكرون هل يجب على ورثة الأجبر ^{(١٥} أن يستأجروا أم لا ^(١٠) أما إذاكالت الاجارة فاسدة (``` فقيل ع لا ولاية لورثة الأجير بالآعام لأنهم لايملـكون من الأجرة شيئاً إلا إذا قدأحرم ولم يقف لثلا يبطل عليهم الاحرام قيل ف وكذالولم يحرم لثلا يبطل (١١٠

للستأجر الآخر اه دوارى وفتي فازاد أحصر مرة أخرى بدالاحصارالا ول فان كان الاحصار باوده واد عليه في هذه لمدة فانه يمكن عقد الأجرة الأولى بستمر على الأجارة الأولة لا نه أنكشف عمرو المالمذر و وعاد عليه في هذه المدة فانه يمكن عقد الأجراة الأولى التياس انه يستأجر بعقد آخراه مي قرز (١) أو عرف قرز (١) أو وف قرز (٢) أو عرف قرز (١) أو للأجرة في المقدمة في الأجرة في المقدمة المؤلى المستحق الأجرة في المقدمة على المالم و الأجارة محميحة و واقتنا في سائر الإجارات انه لا يستحق المقدمات المناس في المجرة أن اللاجرة على المقدمات في الاجارة الصحيحة و واقتنا في سائر الإجارات انه لا يستحق المقدمات المالم المناس في المجروة عن المنافوات قد حصل بالسير فكان كالمقبوض منافق عنيه مناس أن المالم المنافق عندع بين الحيج وغيره أن الثواب قد حصل بالسير فكان كالمقبوض منافق المناس المناس المنافق الذي على المناس المنافق المناس المنا

عليهم السير انفلنا إنه لايستحق لأجله حتى يقف ((وما ثرمه من الدماه) الواجيسة في الحج بفعل محظور أو ترك نسك (فسله) لاعلى المستأجر إلا دم القران والتمتم (()) فأنهما على المستأجر إذا استأجره على ذلك ويكون من التركة إذا كان عن أمر الميت وقال في الكافى دم الاحصار أيضا على المستأجر عند أصحابا والحنفية وعند شطى الأجير (نسيه قيل ذكر في الكافى والزوائد ان الاجارة إذا كانت في النمة (") فيلى الأجير البيئة (لا أنه يشه المشترك (ف) وإن كانت معينة قبل قوله لأنه كاغاص (") وعن الامام عان البيئة عليه (") في الوجيين لانها اجارة على عمل قال مولانا عليه السلام وهو الصحيح (لا

الذي يقول ان الأجير لا يستحق شيئًا على القدمات في الفاسدة اه عامر (١)(قال) في النيث فحمل من مجوع هذه الحسكايات أنه مجوز له ولورثته الاستنابة للعذر في الصحيحة والفاسدة سمم اء كار 📞 قد احرم أم لا وقسد دخل في عموم كلام الأزهار لسكن يشترط في الفاسدة أن يحكون قد سسار بعض السير على مااخترناه اه غيث بلفظه وهو قمدر لشمله أجرة قرز (*) وظاهر الكتاب أنه يستحق وان لم يقف قرز (٧) وتـكون من الثلث كا صله قرز (﴿)فا ما البدل في التصوالصوم فعن بعض اصش يلزم الأُجير قال الحماطي ينظر فيه على أصلنا ولعله يؤخذ من مفهوم الازمن قوله دم أن الصوم على الأجير ويحتمل أن يحكون الدم في تركة لليتولاصوماه مفتي قرزو لفظحاشية أن وجدهدي التمم في تركته والا بقي في ذهته ولا يصوم عنه عندنا وقيل بل يضوم الأُجعِر ﴿ ١ ﴾ اهـحاطي وأما القرآن فلا قرآن مع عـــدم السوق فأن تلفت البدنة بعــد انعقاد القرآن على وجه لا يضمن الأجر بقبت البدنة فى ذمة الميت قرز ﴿ ١ ﴾ قلت وهذا غريب اه مفتى (﴿) إذها من لازم ماعقدا عليــه (٣) يعني غير مسنة (٤) علىالفعل أه برهان (٥) وقيل إنه مشترك في السكل وبه قال الامام ي ولعله أولى لأن السل معلوم وقدر المدة غير معلوم اله ن (٦) وفيسه نظر لأن الحاص لابجب إلا تسليم نفسه بعينه ومع هــذا لوادعى تسلم نفسه بين وليس للاجير على الحج فى السنة المينة من أحــكام الحاص إلا أنهلا يصحرأن يؤجر نفســه في حج آخر في تلك السنة اه صعيتري (٧) وتجب البينة على الأُجير بالأركان النــــلاثة بينة واحدة لئلا تسكُّون مركبة وسواء كانت السنة معينة أم لا لأن هذه إجارة على عمل قبل و ليس للوصى أن يقبل قوله ولوغلب في ظنه صدقه اهرج لي (٨) وقال في شرح الأثمــار الأربيح قبول/قوله ووجه أرجعيته عـدم إمـكان البينة على نيــة الأحرام وهو أصل الأركان ولاعبرة فيه باللفظ كأ تصدم ولا تمرة لاقامة البينة على بعض الأركان دون بعض وأيضاً فان اشتراط عدالته على المذهب حصول اليقين بتأدنة مااســتؤجر عليــه اله تــكمبيل مبني (٩) والوجه في ذلك أن في القراب دمان والدم للجبران فدل على تفصانه والتمتع فيه ترفيسه على النفس واستباحة محظورات الاحرام اله نجري (بعد (1) أيام (النشريق م القران) أفضل من التمتع (تم المكس) (27) أي إذا لم تنضم الحيا لحج عمرة بعد أيام التشريق فالأفضل عكس هذا الترتيب فيكون القران أفضل ثم الافراد أفضل من المتتم وقال الهادى عليه السلام في الأحكام ان الافراد (27) أفضل ثم القران وقال أبوع ان القران أفضلها لمن قد حج وعن الصادق والباقر والناصر وك ان التمتع أفضل ثم القران ثم الافراد وقد يروى أن الني صلى الله عليه وآله وسسل حج فرانا وقيل إفراداً فوقال مولانا عليه السلام، والأظهر القران (1)

﴿ وَمِن نَدُر () أَن يمثى الى يبت () الله) تمالى وهو الكمبة (أو مانى حكمه) وهو مالا يدخل الله إلا بالاحرام ()

ولان الحجة أوالممرة فيمه باحرامين مستقلين اه تعليق ع والوجه أن الفران أفضل من التمتم أن حجته ميقاتية وحجة التمتــع مكية اه من تعليق الفقيه ع (١) في ســنته اهـحماطي والمراد في بمـــة شهر الحجة أه حاطى (٧) والمراد في الاز عكس المنطوق لاعكس المنطوق والفهوم لأنه يلزم منه تفضيل التمتم على القرآن وعلى الأفراد من غير عمرة وليس كذلك فأن التمتم على الخشار أقلبا فضلا اهاح لى (٥) عبارة الأثار وإلا فالسكس (٣) حيث لاعمرة وإلا فهو الآز (٤) وفي البحر أفراداً واحتجاله (٥)وم: نذرأن مركب إلى بيت الله فعشى لزمه دم الركه مؤنة الركوب الامامي لا إذا لمر أشق وأفضل اهم كبين مذر أن يصل قاعداً فصل مَا ثُمَّا (٣) و من مذر بالوصول أو الاستقر اداً والقدوم أو الحصول أو السيرلز مذلك لا بسر ذلك كالعزمأ والمضيأ والحروجأ والانتقال أوالذهاب فلاشيء إذهي للابتداء ذكرذلك كله في البحر ﴿ إِنَّ قَالَ فِي البِّيانَ إِلاَّ أَنْ يَعْمِدُ بِذَلِكَ الوصول إلى البيت الحرام لزمه الوصول اهم لي (ع) الحرام لَفظاً أو نيسة فان لم يحصل شيء من ذلك فلا شيء أمرده. بين السكمية وغيرها ولا "نَ الا صل براءة الذمة اله بحر معنى قرز (﴿) فأن نذر أن يمشى إلى بيت الله لا لحجة ولا لعمرةهل بازمه شيء أمها بلزمه قال عليلم الاقرب أنه لا يلزمه المشي اه نجرى وفى البحر وجهان يفسدالنذر لتمذره شرعاً ويصح ويلغو الشرط ويلزمه أحد النسكين وهو الاصم وعن المحرسي يلزمه الآخر لا "نه يكون اثباتاً له كماياً تي في الطلاق (،) مسئلة من نذر بشر حجج ماشياً فيشي في أول حجة من حيث أوجب تموقف بمكة حتى فرغ من العشر كفاه ولا بلزمه أن ترجع إلى ييته لسكل حجة انمشي من بيتسه إذ لا قربة في ذلك ولو كان مشيه فى أول حجة أجراً لغره هذا إذالم يخرجعن المواقبت فانخرج فعليه المشى للرجوع فان ركب فعليه دم اه حفيظ وفي البحر يلزم المشي لسكل حجة وهو المختسار (*) و بمشي إلى أن يتم السعى فى العمرة وإلى أن يطوف للزيارة فى الحسج ويسكون المشي من موضع نذره ١٩ كب وفي البحر من وطنه إذ هو المعاد لا نه ينصرف الندر إلى المصاد كما قالوا فيمن نذر المسجد كاسياتي وفى البحر ما لفظه ويلزمه أن يمثى في الحج حتى يحل له النساء لا إلى الرمي إذ ليس مشيأ إلى البيت بل فعل نسك وعشي في العمرة حتى محلق قرز (v) قبل ع من نذر إلى أن يمشي إلى الجبل لم يلز مهشيء

والسجد الحرامفن نفرأن يشي الىشى و() من هذه المواضم (ازمه () الوفاء مذلك وإذا ازمه كان وصوله (الأحد النسكين (٢٠٠) أما الحيج أو المعرة وهو الانخلو إما أن يمين نسكا عند اللفظ بالنذر أولا يمين بل يطلق إن عين فقد ازمه (فيؤدي ماعين (١٠) نحو أن يقول علىَّ لله أن أمشي الى بيت الله لعمرة ققد لزمشــه العمرة وان قال لحجة لزمته وان قال لحج ، عمد ة لزمتاه ^(ه) جميما^(۲) (وا)ن (لا)يمين حجاولاعمرة وأِنما نذربالوصول فقط فهذا كمالو نذر بالإحراموأطلق فانه حينئذ يلزمه الاحرام (فاشاء ٢٠٠) أن يضع إحرامه عليه من حج أو عمرة أجزأه (و) مجوزله أنزيرك للمجز (١٨) عن المشي (فيلزمدم (١٠))لأجل الكوب فانكان ركوبه أكثر فالشاة تجزيه لكن يستص لهأن ينحر بدنة وان أستوى ركوبه ومشيه استحداد أن مهدي بقرة وعن ش لادم عليه وله أن يرك وان طاق المشي وعن م بالله لإنه بمكنه الوصول اليسه من غسير إحرام بخسلاف إذا نذر بالوقوف أو برس جسرة العقبة فانه يلزمه كمن نذر بالصلاة فأنه يجب عليمه الوضوء اله زهرة قرز (١) وكذاً من نذر بالشي حافياً لزممه ويلزم دم لتركه اله بحر قرز ولفظ حاشية ومن نذرأن مثى إلى الحرم حافياً وجب أرب مشي كذلك﴿ ﴾ ما طاق وينتمل للعجز ويلزم دم قرز كما في الركوب اهـ حاشــية أثمــار معني ولمــله إذا رك يازم دمان قرز﴿ ١﴾ يقال هذه جنسه غـير واجب فالقياس عدم النزوم والمشر. حَصه الخـير اه من هامش البحر (٧) ويشــترط الاستطاعة اله مفتى قرز (٣) هــذا إذا كان افاقياً لا من أهل الواقيت أو ممن ميقاته داره فلا يلزمه حج ولا عمرة إذ لا إحرام عليمه اه دبيــاج وظاهر الأز خلافه قرز (٤) ولا بجزىء عن حجة الإحرام قرز (٥) ونخير في تقديم أسما شاء ولا يصح أن يْعَلَمِما في احرام واحد اه عامر قرز(۞) بأحرامين ولا يكون ثارنا إلَّا أنْ ينويه اه مُغنَّى قرز (٣) ولو في سنتين قرز (٧) وهل بجز يه لو فعله أجيراً ينظر الأظهرُ لا بجز يه اه ح لي وفي الحفيظ ولو كان مشبه لأول حجة أجيراً لنبر، قرز (﴿) ولو عن حجة الاسلام اهلى وقبل لا مجزى، عن حجة الاسلام و لا عن نذر لأن الاحرام لازم من وقت نذره ووجه عدم اجزائه عن حجَّة الاسلام ونحوها كمن تذر باعتاق عبد في الذمة فلا يبرىء بمــا أعتقه بعوض اه فتـــح من آخر كتاب التذر (٨) وهو التضرر لا التألم قرز (۞) الحجة لنا ما رواه زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليسلم أن امرأة أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني جعلت على نصى مشيًّا الى بيت الله الحرام واني لست أطيق ذلك تقال أتجدين ما تشخصين به قالت نعم قال فامشي طاقتك واركى إذ لم تطبيقي واهدي هديا فدل على وجوب للشي إن أطاق وإن لم تطق جاز مع الهندي الركوب أه غيث (﴿) فلو انذربالحج ماشـياً وهو لا يقدر عليــه أو كان أشل الرجل وَّليس له مال ينفقه الركوب وأجرته فلا شيء عليه ذكره في الكافي إه لمه وعليه كفارة بمين قرزا (﴿) الطاريء لِا الأصلي فيلزمه كفارة بمِن\$نهغير مقدور (ﻫ) فان ركب لالعذر ففيه احتمالان للذهبلانجز يعقرز (٩) ولا بدل4اجاعاقرز

أنه لايلزمه المشي إلا من موضع الاحرام فقط وقال أهدين عيسى والناصر أنه يجزيه كفارة عين عن ننده (وتنبيه)فان مات هذا النافر قبل أن يغي ازمه أن يوصي (٦) بأن ينوب غيرهمنا به ٢٥ ماشيا (و) من نند (بأن يدي شخصا ٢٥ حج به أو اعتمر) نحو أن يقول على لله أن اهدي ولدي أو أخى أو فلانا (١٤ ألى يبت الله زمه إيصاله لذلك (إن أطاعه) على الشخوص ممسه (ومانه (٥) أي قام يمر تتدفى السفر من نفقة وركوب وغييرهما (وجو با(٢٥) وقال أو حوش أنه لا شيء عن القاسم عليه السلام (والا) يطبعه على الشخوص ممه (فلا شيء (١٥) يلزم الناذر لأن الامتناع بمزلة الرد للنذر وهو يبطل بالرد (١٥ كما سياني إن شاء الله تمالي

(١) حيث إله مال قرز (١) بعمد الاستطاعة قرز وإلا فكفارة بمين وقيمل لا كفارة قرز (٣) وإذا شرط على الأجمير الشي ثم ركب قليل ع لا يجزى. لأنه مخالف وقبل س انه يجزى. ويلزم دم كما إذا ترك نسكا من الحج يقال إن ركب لغمير عذر فالقوى كلام الفقيه ع و إن رك لمذر فا لـقوى كلام الفقيه س والتياس مع الشرط انه لا يجزىء مع الركوب ولا يستحق أجرة قرز (﴿) ويازم دم لعدم مشيه ولو مشي الأُجيرِ ذكره أنو مضر وان الخليل (﴿) و إن لم بمشالاً جير لم يجز ولو لسندر (٣) ويكنى التجهز وإن لم يسر مسه اله تجرَّى ظاهر قول أصحابنا انه يحج به أنه يلزمه المسمير معه وفيه نظر لأنه إنميا نذر بالأهدىوالعلوم أنه يكون مهمديا ولو بعثبه وجهزه اه غيث بلفظه (﴿) ما يَقَالُ لُو فسند حج المنذور باهدائه فهـل قد سنقط الواجب على الناذر أم لا سـل الظاهر السقوط اه ى (۞) مكلفاً حراً مسـلماً وفى ح لى ولو عبداً قرز وهو الأظهر غـير ميقاتي (۞) واستطاع لهما اه ح فتح قيل ع و إذا كان صغيراً فلاثىء علىالناذر قرز إذ لا قربة في إيصاله اه ن بلخظه وعن السيد حسن التهامي والفقيه ع الشارح و لو ميتاني قرز وقيل بل تكني الاستطاعة للمنذور به إذ لا يلزم الناذر الشخوص معه اله بحر (﴿) معينا وقيل لا فرق لأن المنذوريه مال في التحقيق (عَ) ذكر أم أنتي قرز (٤) ومن نذر نزيد ثم التبس عليه بعمرو فهل يجب هليه أهداء الحميم أم يازمه "كفارة بمن 'ينظر قيل يلزمه أهداء الحميم والقياس أنه يلزمه مؤنة ,ولمحه ويمكون ينهمُنا نصفين إذ المتذور به مال وهو المؤنة ومن امتنع منهم من السير دخل في قيد الأز حيث قال إن أطاهه و إلا فلا شيء اه املاء مي قرز (ه) وللمهدي به المطالبة بللؤنة ويجزبه ع. حجة الاسلام ويصير مستطيعًا فيلزمه الايصاء قرز وعن الثقي لا يلزمه الايصاء (﴿) ومالزمه من الهماء والصدقات فعليه لا على الناذر اه ح حفيظ وغلة الصادي إذ النذر بالوصول نقط وقد جمل الا ما اضطر اليه فعلى الناذر والله أعلم وقبل بل لمزمه أى المنذور به ولو نسي أو لضطر (٧٠) وتكون المؤنة من الثلث اه ينظر لأن المؤنة غــير معينة وقد ذكر في كب في بأب النذر انه إذا قلر بشيء في فعته فانه يصبح ولو كثر لأن الذهة تسم فيلزم هنا أن تكون الثونة من جميع المال قرز وقبل فع بل بجب اخراج النذر من ثلث ما بملك تقط فيأتى هنا أن ينكون من ثلث ما ملكه (٧) وعليســه كفارة يمــين اه نجري وقيل لا شيء قرز (٨) وليس براد على الحقيقة عيث لو

قال مولانا عليه السلام واذا مات المنفور باهدائه بطل النفر ((و) من نفر (بعيده أوفرسه ()) بأن قال فعطى أن أهدى عبدى أوفرسى لا مهيع العبدد () أو الفرس و (شرا بثمنه ()) بأن قال فعطى أن أهدى عبدى أوفرسى لا مهيع العبدي إلى مكة صرف الهدايا فى مكة وإن أراد الى منى صرفها فى منى قبل ع وفى التقرير عن الناصر لا شيء على النافر فى همنه والدارة الى منى صرفها فى منى قبل ع وفى التقرير عن الناصر لا شيء على النافر فى همنه السيد أو الفرس قبل التمكن من يمه وصرف ثمنه () فى المدايا بطل النفر () (و) من نفر (بذبح ()) نفسه أو ولده أو مكاتبه ()) فى مكة أو منى (ذبح كنما (۱۱) منالك) أي حيث وى كافر ابراهيم عليه السلام التن شرائع (۱۱) من قبلنا (۱۱) تنديم وعن الناصر وك و شرأته لاشيء عليه لأن نفره معصيدة وعن زيد بن على وأبى حأنه يلزمه الكبش فى الولد خاصة فان مات الناذر بذبح نفسه أو ولده المنذر

ساعد المتذور به إلى الذهاب لزم الناذر ايصاله اهـن معنى قيل ولوساعده من بعــد ذكره اللقيه ف (١) ولزمه كفارة بمين بصد التمكن قرز (٧) وكذا سائر الحيوانات التي بجوز بيعها ولابجوز ذعما إذا كانته. وكذا سائر أمواله كا رُصِه قرز (ه) ومن أباح الحيل لم يجز اهداؤها اذ لم يعلق الهدي أله ع. الا بالانعام التلاث فيتمين البدل اه بحر (٣) أو يسلم قيمته من نفسسه قرز (٤) أو به قرز (٥) من الأنتام الثلاث اه ح فتح (٦) فان لم ينو صرفها في الحرمُ المحرم ذكره الفقيه ف اهـ ن (٧) وهـــل هـنـذا الاشتراط أنه لابد أن يني القرس والعبدحتي يصرف الثمن صحيح قيل كـذلك وقيــل الظاهر خلافه فلا يشترط بقاؤها بعد البيسع وإنمها بشترط التمكن من البيسع فقط لمكن اذا تلف الثمن قبسل المسكن من صرفه فلا يضمن (٥) لا فرق لأنه لاعتاج إلى المسكن من صرف عه (٨) ولا كفارة عليه قرز (٩) مسئلة ومن نذر بذيح مانجوز ذبحه يمكة أو منى أو تحوهما من الحرم لزمه ذلك فان نذر بذبحه مطلقا ولم يعلقه بالحرم وجب لأناله أصل في الوجوب وهودماطلناسك ويتصدق بلحمه ﴿ ١﴾ أن شاء ذكره النقيه ف اه ن ﴿١﴾على النقراء كلماء المناسك اه مفتى ﴿﴿) أُو أَجْنَى من بني أَدْم أُو من الحيوانات التي لايجوز ذبحها وبجوز بيمها : ١٠) وعتق قان رجم في الرق فكما تقدم بأن يبيعه ويصرف تمه لأن البيرة بالإنتياء قرز (*) أو أم ولذه أو من سائر الاحراراه حلى أو من الحيوانات التيلا بجوزدُعها ولا يبمها قرز (١١) وبجزى الابل والبقر والعز والانائي منالغم ويشرط بسن الاضحية والسلامة من العيوب. ولا يجزى التشريك ولا يا كل منه. لا تُه يُنزلة النذر من أول الامر قرز (﴿) فان ذبح وانه أو مسكاتبه لم يسقط عنه السكيش قرز (١٧) قلنا ليس فلك بشرع وإنمها ذلك خاص: بابراهم عليم فليس هي شريعة لإهل زمانه وقد استوفى ذلك الكلام في الشرات أه الاصل أن فصل إبراهم عليلم ليس بمجة لانه لم ينذر بوليد وإنمها وجببوهي من الله تعمالى فالاولى أن يلزمه كفارة يمن اذْ نَدْرَ بِمَعظُورَ والاولى أن يَصَالَ ماأُوجِهِ العبد فرع عَلِرَما أُوجِهِ الله عليــه إوقد أوجبــه الله على إبراهم فيلزمنا شريعه ما لم تنسخ اه من ح السيد أحمد مي (١٣) اذا تقلعها شريعتنا إلا إذ أخذناها

مذيحه قبل التمكن من إصال افدائه اما لتضييق الوقت أو نحو ذلك بطل النيذ كتلف المين المنذور مها قبل إمكان اخراجها ^(٢) (لا) لو نذر أن يذبح (من *) بجوز* (له يمه (") كالمبدد (" والفرس ونحوهما (فكامر) أي فالواجب أن يبيعه ويشتري بشنه هدايا ومهديها كما مر قال في الكافي وعند الناصر وسائر الفقهاء أنه لاشيء عليه خلاف محمد ان الحسن (٥) فأنه أوجب في الولد والماوك دما (ومن جعل ماله في سبيل الله) بأن قال جىلت مالي فيسبيل الله (صرف ثلثه في) بعض وجوه إلقرب 🗥) المقربة الى الله تعــالى وفي الكافي عن الناصر واحمد من عيسي ان لفظ جملت ليس من ألفاظ النــــذر فلا يلزمه شيء (لا) إذا قال جملت مالي (مدايا فني هدايا البيت (٧)) أي فانه ينصرف الشيسية هدايا ثم بديها (من في مكة وقال مبالله أن من نفر عاله هدايا أو غيرها فانه يلزمه إخراج جميع ماله قال أبو مضروييتي له قدر مايسترعورته وقدر قو ته حتى يجد غيره ^{ثم} يخرجه ^(١) وقال شانشاء وفي وانشاء كفر " (١٠) (و)من نذر بجميع ماله فلفظ (المال) اسم (للمنقول وغيره (١١١) ولو) كان (دينا (١٢٦) في ذمة النير فيلزمه المثذلك على الحلاف (١٣٦) (وكذا المك) أي يم كابيم لفظ المال (خلاف م) بالله (ف الدّين) فانه يقول ان الدين لايدخل في الملك وبدخل فى المال قيل ح بنـــــاء على عرف جهتــه فأما فى عرفنــا فهما ســواء النيب قبل ع من نذر عبا يملك وهــــــو لا علك الا مالا يستغير (١٥)

من كتبهم لأنها قد حرق اله زهور قرز (١) قال بعض المحققين يمقق ذلك اذ المنذور به العرض فيلم الأيماء بذلك قرز قلت وهوالأحسن اله مفتى (٧) و يلزمه كفارة بمن وقبل لاشيء قرز بنظر في القرر الإيماء بذلك قرز قلت وهوالأحسن اله مفتى (٧) و يلزمه كفارة بمن وقبل لاشيء قرز بنظر (٤) وأما إذا أمد بذبه ملك التيه هل تلزمة القيمة أم لا الاظهر عدم الوجوب إذ بعنس الشراء غيرى واجب اله نجرى وهو محل النظر وقبل إذا كان نما يذبح وأبياز مالكه صح و إلا لزمته القيمة ولمل الأقرب لزوم كفارة بمن اله حثيث لانه تقر بصخاور و إن كان نما يجوز ذبمه اله بحر (٥) الشيائي (٢) ولا يصرف في غيه مصلحة لان ذلك نادر وكلام الموسى محمل على الفال ذكره في الشرح اله ن من الوصايا (٥) ولا يأكل منها اله زهور قرز (٨) إلا تمان وى مكة والا فني الحرم المحر وهو مفهوم الاز في قوله وهو مكان ماسواهما قرز (١) إلا الماء والسكلا أن في التنبيه (١٠) وقال التخمي ومجاهد وداود أنه لا يلزمه شيء (١١) إلا الماء والسكلا عنه ما الهو أن سمى مالا وإن سمى رزقا (١٧) خلاف ح فانه يقول المال المزكا القوله تحالى خدم أهوالهم (١٣) بين م بالقد ومن واقه (٤) سمى القد واست ويته الدرا الهور المناس عدل الهورة عود الهام (١٣) بين م بالقد ومن واقه (٤) المعارفة على الفدرالذي يسترعونه

عنه من الثياب ينحوها فانه لا يصبح (١) نفره لانه معصية ومباقه يوافق أخييق له (١) هذا القدر فيضل به (ووقت (١) ممالقرانو التنتع والاحصار والافساد (١) والتطوع (١٠) فيالحب (١) أيام النمر اختياراً وبعدها اضطراراً) بهنى أن هذه العماء الحسة اذا لزمت المحر مبالحبح فلها وتتان وقت اختياري وهو أيام النمر ووقت اضطراري وهو بعدها فاذا أخر مينامنها متى مضت أيام النمر (١) فقد أخره عن وقت اختياره الى وقت اضطراره (فيلزم دم التأخير (١) أى في فيزم دم لأجل تأخيره المحوقت الاضطرار فينم موبريق لتأخيره دما ويأثم ان كان التأخير لغير عذرا و) هذه العماء الحسة المحتمد الإستوان عفر والمنافز وقت عمرها أجز أها اذا نحرها بعدان فعل سبب وجوبها (و) هذه العماء الحسسة لها مكانان إختياري واضطراري أما (اختياري مكانها (١)) فهو (مني (١٠) و اختياري (مكان دم العمرة (١١) كولازمان لها غصوص سواء كانت عن إحصار أوإفساد أم تطوع أم غير ذلك (١٠) و (اضطرار بهما الحيم (١١) المحرم بعني واضطراري دماه العمرة ودماء الحج الحسة الى

فلايصح فوت موم وتلزم كفارة بمين وفي الثمرات لاشيء ينظر فان كفارة البمين اعاتلزم في النذر بالفعل وهذا نذر بمآل والـكُفارة لاتلزم فيالنذر به بحال قرز (١) والمختار الزندر. يصبح كما يصبح النهيه أو يتصدق به أو يبيمه فاذا نذر بما ملك وهو لا ملك إلا ثوب واحد تهذئك اه عامر قرز (﴿) بل يصح و يلز مهالتك قرز (٧) في أحد قو ليه وتلزمه كفارة بين و٣) تنيبه قد تضمن هذا الفصل مالا يحيط به الوصف من التحقيق والتدقيق والترتيب الأنيق كالانجني على مزله نوق سلم وفسكر قوم وفهمغير سقم قال عزوجل ذلك فضل الله يؤتيه من بشاء والله ذوالفضل العظيم اله ح بهران بلفظه (٤) يقال أما إفسادا لحج والقارن فكما ذكره وأما اللازم لممرة الفران اذا أخره عن أيام التحر فينظرقد صرح انه يلزمهتأخير دمالفران دمان فليحقق و في حاشية في الزهور وفى تأخير بدنتي الا فساد في القران دمان قرز (o) والمراد بالتطوع ما تطوع به من الدماء وهو محرم الحج اه نجري لأن الهدايا المتفلم في الحج تنقلب واجبة (﴿) بعد الأحرام (٢) قيد في الاحصار وما بعده قرز (٧) يعني بليا ليها ماعدا ليلة عاشر اهـ ح لي قرز (٨) ولـكل دمدماهـ حهران قرز وقبل باز مدم واحد النجميع ذ كرمالهادي عليلم (a) ولا يشكرر بمكرر الاعوام (٩) لقوله تعالى حتى يلغ الهدى محله (١٠) ذبحا وصرةا لاميلها قرز (١١) ولوعمرة قران أوتهتم اهمفتى وقيل أماعمرةالقران فـكالحج تـكون فيمني قرز (١٧) وحدها من تقبة المريسي الىذي طوى (=) لقوله تعالى هديا بالنزال كعبة ولا يدخل ميلهامنها قرز (١٣) فعل محظور (١٤) فلوذيح فيه لنيرعذر المجزه ذكره فى ح الاتحار وهومفهوم كلام اللمع وقال صبالقه يجزيه وعليه دم اه كب وقيل ل يجزيه ولادم عليه ومثله فىالبحروحيث لا يجزىء لايجوز له الأكل منها وانجللالاجزاء ذكر معناء فين (٥) ولا دم وقيل يلزم دم كالزمان|هفتحقرز

(١) ونحوها (٧) فرع واذا ذبح الحدي في الحرم وتعبدق باللحم غارج الحرم لم يجزه وعند ح يجزىء الصرف خارج الحرم وهو المختآر على المذهب اه غيث و يتصدق بقيمة اللحم فى الحرم والأفضل أن يمصدق به لحمًّا بعد سلخه وإذا ترك جلد ماذعه حتى تغير تصدق بقيمته وإذا لم بجد مايتصدق به عليه بعد ذبحه فلطه قد أجزاه اهـن مع عــدم التمكن من بيمه قرز (٣) استثناء منقطع (٤) إلا صوم التمتع فكما مر قرز(ه) عند ابن أبي النجم أو على كلامنا في الإفساد قرز (٩) احصار أو افساد (٧) واعلم أن قولهم أن دم السعي بجزىء في أي مواضع الدنيا تحكم لا دليل عليه إذ السعى من جلة مناسك الحج المتعلقة بالبيت الحرام فأن قام دليل على تخصيصه وإلا فكغيره مما يجبر من المناسك اه من حاشية لطها للمقتى عليلم ومثل معناه فى ح لى (٨) يعنى سعى الحبج وأما سعى العمرة فلدم لا يجبره (٩) دم المجاوزة وما لزم في صيد الحرم (١٠) إلا دم الفران والتمتع حيثاً وصي مها فمن الثلث كالحج وأما حيث حج قرانا أو تمماً فن رأس المال وذلك حيث تلقت البدنة بعد السوق في القران أو على القول بأنه نسك قرز (*) لأنها في الإصلمال (*) وإن لزمه في المرض لأنها جنامة وهي من رأس المال (١١) قلنا وجبت في الاصل مال و من أول كالزكاة اه بحر ولأنه أرش كسائر الدون (١٣) احمد من الحسين (١٣) و أنما قال الفقراء ليخرج التأليف وسائر مصارف الركاة وأنمها قال كالزكاة ليخرج الهاشمي وفساق المساكين اه ح لى (ﻫ) ولا يجوز بيعه ولا المعاوضة عليه اهن فلو باع شيئاً من اللحم من قفير فلعله يأثم وبجزيه ويرد الثمن له اله بهران ومثله فى تذكرة على بنزيد فينظر والقياس عدم الاجزاء لأنه ف صورة المحظور واذا بطل العوض بطل الموض فيجددالصرف وأبضا فلم يكن تم صرف اهمفتي (١٤) ولا يعطي يصرف اليه زكاته (إلادم القران ('' والتمتم '' والتطوع '' فن شاء) المهدى أن يصرفها ('' اليه من فقير أو غنى أو هاشمى أوغيره (' فا خزاه (و) يجوز (له الأكل منها ('') أى من دم القران والتمتع والتمتع والتطوع (ولا تصرف) هذه الهماء كلها (الا بعد الذبيح ('') ف لوصرف شىء منها تبله لم يجز ذكر ذلك بعض أحجا بنا هقال مولا ناعليه السلام ولأ حفظ فيه خلافا (و) متى ذبحت وصرفت جاز (للمصرف فيها كل تصرف (^(۱)) فان شاء أكل وإنشا وهب وان شاء باع ولا يجب عليه أكلها ('') المسكاح ﴾ الذكاح في التكاح في

الجازر منها إلا إذا كان مصرفا اه بحر معنى قرز(١) لفعله صلى الله عليه وآله وُسلم(٢) قياساً (٣) اجماعاً (٤) ولو فاسقا أو كافراً وقيــل لا يجزى و (ه) إذ ليست عن ذنب بخلاف ما تقدم فعر عن ذن (٦) لأنه صلى الله عليمه وآله وسلم أكل من اللحم وتحسى من المرق وكان القياس انه لا يجو زلانه واجب لحكن خصه الدليل وهوقوله تعالى وكلوا منها و لفعله صلم/الله عليه وآلهوسا فى بدن القرآن ولأنها لم تجب عن محظور لزمه (») هذا إذا نحره فى محله بخلاف مالو تحره قبل بلوغُ محله فانه لا يجوز له الأكل منها ذكر في الشرح ورواه في خبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم (٣) وَلُو كليا اله زهور وقيل لا كليا لأن من للتبعيض لقوله تعالى فكلوا منها قاذا أكليا ضمن قيمتها وصرفها هنالك اه ن معنى وقيل إذ أكل الحميم ضمن بعضاله دي وهوماله قيمة قرز (ه) ويلحق بهذا أربع مسائل الأولى ان المهدى إذا ذبح المَّدي ولم يجسد فقيراً فقد أجزأه مع عِـدم التمـكن من بيعه قرز الثانية إذا تلف بعد الذبح من غير جناية و لا تمر يط لمؤيضين الثالثة إذا كان متمتعاً أوقارنا وأحصر أو نسد حجه ﴿١﴾ فهديه باق على ملكه يفعل به ما شاء الرابعة إذا اثنى قارنين أو متمتمين أو غـير ذلك أو التبس عليهم هدايا بعضهم بعض وكماك كال واحدمنهم صاحبه يذبع عنه بنيةمشر وطة عمالزمه إن كان حقه و إلا فعن فلان وأجزاهم الحميم اله نجرى قرز ﴿١﴾ يقال إنما يلزم الاتمام في الفساد كالصحيح فالبدنة سبب وجومها باق وكذا التمتم قرزالأولى بطل لأن الفاسمد بازم الاتمام فيمه كالصحيح قرز (٧) وأما القوالدنيصح صرفها قبل ذيح أصلها لكن إن كان تناجا فبعد ذبحه اهر على معناه قرز وفى بعض الحواشي ان حكم الفوائد حكم أصله كما تقدم في هدي التمسع إذ الحسكم واحد اه مي (﴿) فلو صرفيا قبله لم بملكما التقير وكان له استرجاعها قبل الذبح و بعده اه ع لى قرز (﴿) فلو أخر الصرف لفمير عذر قرز حتى تنمير اللحم ضمن القيمة لا الثل يعني لا همديا إذ قد أجزأه الذبح قرز (٨) بعد قبضه أو تخليته اله ينظر في التخلية (٩) قباسًا على ما يستحقه التقراء من زكاة أو فطرة وغيرهما اله غيث (١٠) والاصل في النكاح الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقوله تعالى فانكحو ا ما طاب لكم من النساء الآية وقوله عزَّ من قائل وأنكحوا الا أيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يننهم الله من فضله وقوله تعالى محصنين غير مسافحين الى غــير ذلك من الآيات وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا مشر الشباب من استطاع منكم الباءة فلينزوج فانه أغض للبصر وأحمين للفرج ومن لم يستطع فليصم قان الصسوم له وجاء بعني ومن لم يستطع

اللغة (() ورديمنى الوطعو بمنى عقد النكاح يقال نكح فلان من فلانا بنته أي عقد عليها و يقال نكح زوجته أى وطئها و في عرف الشرع هو العقد الواقع على المرأة ((الله الوطء دون ملك الرقبة اختراز أمن عقد الشراء في الأمة فقولنا لملك الوطء احتراز أمن عقد الشراء في الأمة فانه عقد واقع على المرأة الملك الوطء جيماً واختلف فانه عقد واقع على المرأة الملك الوطء جيماً واختلف العلماء هل هو حقيقة في الوطء عباز في العقد (أم العكس أو حقيقة فيهما جسيماً فنه بنا ومن أمن الوطء الحرام في التحريم واختاره في الانتصار أنه حقيقة فيهما () وفائدة الخلاف هل الوطء الحرام يقتفى التحريم ولم يجوز عقد الحرم لكونه بهى عن النكاح وهل يعقد على الأمة من لا زوجة لهوان كان

أن ينزوج فليصم الباءة الحجاع لحصول أسبابه من مال وغميره والاستطاعة قيل المنزل وقيسل المال والباءة وهو الصحيح اله درر والوجاء عبارة عن رَضْي الخصيتين للفحل حتى تزول فحولت وهو عجــاز هنــا كناية عن منع الوقاع بالصوم اه شفاء بلفظه وأما الاجــاع فلا خلاف في استحمام على ســـيـل الحــــلة وقد قال الناصر و ص بالله و ح الاشـــتنال به أو لى من التخلي للنوافل اه درر على وسيط القرائض (۞) وعن على عليلم قال قال رســوك الله صلى الله عليه وآله وســــلم تزوجوا فاني مكاثر بكم الا مم وعن على عليـــلم قال قال رسول الله صلى الله عليــــه وآله وســـلم إذا نظر العد الى زوجته ونظرت آليه نظرهما الله برحمته فاذا أخذ بكفها وأخسذت بكفه تمساقطت ذنومها من خـــلال أصابعهما وإذا تغشــاها حفت جمــا الملائكة من الأرض الى عنــان الساء وكانت كل لذة وكل شيوة حسنات كا مثال الجيال فاذا حلت كان لهـــا أجر الصائم القائم المجتبد المجاهد في سبيل الله فاذا وضمت لم تعلم نفس ما أخذ لهم من قرة أعين اله من مجموع زيد من على عليـــلم (١) قبل جمع أمماء النكاح أنو القاسم على من جعفراالغوىفبلغت ألفاسم وأربعين اسماً اله شرح،فتأح (٢) ولم عَلَ لاستحقاق الوطء لأن المقدعلي الحقوق ولا يصح ولايلزممن قولنا لملك الوطء أن بجرى علىالموطوأة أحكام الملك اهـ ن لحروجه من الاجماع (﴿) ولم تقل الاستباحة الوطء لئلا يستلز مأن إتتنع (٣)حجة أهل المذهب قوله تعالى فانكحوهن باذن أهلين والوطء لايتوقف على الاذن وحجة حقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله ناكح المهيمة وناكح يده اه ان وقوله صلىالله عليه وآ لهوسلم تناكحواتناسلواالحمر (٤) و يلزم من كلامه أنه لا توراث بينهما بالمقد وقيل و افق (ه) أما من قال انه مشترك فلا تحقيق لخلافه حتى يمخق مذهبة في اللفظ المشترك هل مجمل أم مبين وما هذا موضع تحقيق ذلك وفي ذلك خلاف بين الأصولين الدغيث قلت الأصح أن مانيه إن كانت غير متضادة فبين وجل على كل واحد منهما وإن كانت متضادة كـقرء لطهر وحيض فمجمل لا يحمل على معين حتى يرد بيــان اه تـكميل بمنى أنه لفظ مشترك اله غيث (فائدة) الزهد فيالنكاح غير مشروع اجاماً لأنه شرعالتمحمين عن العصيان وكل مَا قوى التحصين بعد عن العصيان بخلاف الإ كل والشرب فإن فضلاتهما تجر الى فضلات الأفعال

مستطيعاً للمقد على حرة فسندنا لا يحرم ولا يعقد المحرم ولا يعقد بأمة من استطاع المقد على الحرة وح يسكس ذلك ﴿ وفصل ﴾ ﴿ يجب على من يعمى (الترك أنى إذا كان الرجل أو المرأة يعلم (المن أو يغلب في طنعا أنه إن لم يتروج ار تكب (الزي أو ما في حكمه (المن علم المن علم المن عدر ته من لا يجوز له مباشرته لزمة أد يتزوج وهذا إذا لم يكنه التسرى أو كان لا يحصنه (و يحرم على) الرجل (العاجز عن الوط) النساء أن يتزوج وهذا إذا لم يكنه التسرى أو كان لا يحصنه (و يحرم على) الرجل (العاجز عن الوط) النساء أن يتزوج (من) يعرف أو يظن من حالها أنها إذا لم يتفق لها جاع من الزوج

اه معيار (١) فان كان يعرف من قسه أنه برتك المحظور ولو تزوج هل يسقط وجوب النكاح في حقه قلت الأقرب أنه لا يسقط لأنه يعرف أنه مع الزواج أقل عصياناً لو لم يكن إلا في حال مباشرتها لمانه في تلك الحال يشتغل عن المحظور بخلاف ما إذا كان متعزبا فهو متفرغ للعصيان في جميع حالاته ٨ ح مران (*) فائدة لو ارتكسالصغير الزني ذكراً أو أنق وعرف الولى أنه لا يتركم إلا بالترويمهل بجب عليه ذلك من مال الصغير بيض له في حلى وقيل بجب على وليه تزويجه وقرره مي وقيل لابجب قرز وقرره الشارح (*) لكن يقال كم حد المآل الذي يجب بذله لتحصيل النكاح حيث بجب وهل يستوى الرجل والمرأة في وجوب بذل الممال سل قال سيدنا عهد ان أحد مرغم لاحداً؛ بل بمالا بجحف والظاهر الاستواء قرز (ه) فلو اجتمع على رجل سبب الوجوب وسبب الحظر نحو أن يُخاف الوقوع فى المحظور إن لم يَنزوج وهو يعرف أنه لاَ يقوم بما يلزمه من الحقوق الواجبة فان لم يمكنه التسرى فعليه التحيل بمــا يضعف البآءة من الصوم وأكل الدوى الذي يضعف ذلك وإن لم يمكنه ذلك أو لم ينفع قيل ف أنه يَزوج لأن الخطر في تركه أغلظ ويعزم وقوطن نفسه على النيام بمــا يجب عليه قان لم يقم به أثم اه كواكب لأن ترك القيام بما بجب الزوجة ترك واجب والزني فعل عظور وترك الواجب أهون من فعل المحظور اه ع سيدة على رحمه اقه (﴿) قال عليلم ولا يجب مع النكاح النية بل كازالة النجاسة إذ القصود حصول المانع من المحظورات وإن كأن لا ينبغي إغَّفالها اله بحر لكن النية لا ينبغي ممن له حظ في الاسلام إغفالها في النكاح مطلقاً ليكل النرض القصود في اتباع السنة النبوية اله غيث (a) وأو بالنظر أو التقبيل أو نحوهما قرز (γ) وأما المحنثي فيازمه الصوم أو التداوي كغيره فأن لم يؤثر فقيل يحبس فأن لم يؤثر ســل (٣) فأن كان لا يخشى الوقوع في المحظور إلا في المستقبل ولا يمكن النزويج إلا الآن فهل بجب عليــه النزويج أم لا سل لا يُبعد الوجوب لأنه من التحرز عن العصيات كما وجب ترك النكاح على من خشى عدم القيام فى المستقبل وأنهــا تعمى لتركه والكل فى المستقبل (٤) البهيمة (٥) أو ما يؤول اليه كانخاذ آلة (٦) وبحرم استرال المني بالكف خلاف ان حنيل ومالك من دينار وابن عمر فقالوا إنه مباح لأنه إخراج فضلة ردية في البدن كالحجامة والفصيد اله ح بحر وفي الحديث أن قوماً يوم النيامة يحشرون وبطون أيديهم كبطون الحوامل ولأنه آلزنى الحنى لفوله تعالى فمن أبضى وراء ذلك (تسمى لتركه)بأن تغمل الزوباؤ محوه (المحكاذ كر والمغال كرون والسلام ولم أقف في ذلك على نص لأحدمن الأعقواعات والمنكاح إلى واجب ومستحب ومباح القطوقاد كرنا في الأزهار ماذكره المغاكرون وفيه سؤال وهو أن يقال الوطه لا يخلو إما أن يكون الزوجة في الأزهار ماذكره المغاكر ون وفيه سؤال وهو أن يقال الوطه لا يخلو إما أن يكون الزوجة فيه حقاكانفقة استقام كلامكم هنا لكن الظاهر من المنفحة سخلافه وذلك أنهم لا يحملون للمرأة أن تطالب بالوطه إلا في الايلاء ومن ولى الظهار (الكوب المعلول المنافقة على الطهار (الكوب المعلول المنفقة على المنفود والمعاهوت الزوج فكيف الطهار (الكوب عليه ما الموطوم المنفود عليه المنفود والمعاهوت المنفود على المنفود والمعاهوت المنفود عليه المنفود والمنفود كالمنفود المنفود المنفود كالمنفود كل المنفود كروا في المنفود كلام الشروط (الأن القيم المنفود كلام التفريق وهي المنفود كالمنفود كالمنفود كالمنفود كالمنفود كلام التفروط الكام المنفود كالمنفود كلام التفري وهي المنفود كالواجبة المواجبة الواجبة (مع القدرة) وهيذا أيضا ذكره المذاكور ون الخوا المنفس على القيام بالواجبات (الكوار والمنود النكاح إلى المنفود النكاح المنافس على القيام بالواجبات (الكوار والمنود) النفس على القيام بالواجبات (الكوار والمنود) وهيذا أيضا ذكره المذاك النفس على القيام بالواجبات (الكوار والمنود) النكاح إلى المنفود الكاح إلى القيام بالمنود النفس على القيام بالواجبات (الكوار والمنود) النكاح إلكار المنفود الكاح المنفود الكام المنفود الكاح المنفود الكام القود الكام المنفود الكا

أولكن مج العادون (ه) و لا يقتضي الفسق إذ ليس يفرج قرز (١) وضع الفرج على الفرج أو اتحاذ آلة الرجل (٧) ومكروه (٣) يقتطي الفسق إذ ليس يفرج قرز (١) وضع المعرم لا بالوطه (٥) وهو المقدوهو الإفرا ولي وقبل الوطه (١) يعني الحقوق الروجية (٧) وإلا لزم أن محرم على صاحب الدين مطالبة غرمه الأولى وقبل الوطه (١) يعني الحقوق الروجية (٧) وإلا لزم أن محرم على صاحب الدين مطالبة غرمه من مضاررتها (٨) والجواب على كلام الإمام أن الزوج سبب فى قسل المحفود الإجاع اهرح فتح (٥) محمستها اه عامر وقد قال تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دونالله الآية و لفظ حلي لأنه بكون سبأ من عصبتها اه عامر وقد قال تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دونالله الآية و لفظ حلي لأنه بكون سبأ من موط التكاح السبب لقبح المسبب لقبح المسبب لفيدة (٩) يعني شروط التكاح التعرب إلا بها (١٠) دليل الحفظ قوله تعالى ولا تمسكوهن صرارات عمره على الرأة إذا كانت مارفة من نفسها عدم القيام بحقوق الزوج على أصل المذاكرين اله شرح أعار (١١) بخلا أوكسلا (٧١) إن قبل هذا أقوى من الأولى في وجه الصورم إذ بالتكاح يثبت لها حقي عليه مخلاف الأول فل حجه المناه على الرعاء والم عوانم والم وإنما حرم لما قيد من التسبيب ولو قيل في وجه المضعف أن هنا سبب فى ترك فل حب خط السيد العلامة إمراهم بن مجد حورية في شرير لم يقبح النكاح كالم العند المعلمة إمراهم بن مجد حورية في شرير لم يقبح النكاح كا أفهمه آخر كلامه عليم (١٥) بهذا لا فى الذكاح وفى الغامة المناه ال

هوفى التغرير الى آخر () ماذكره عليه السلام ممال ولا اشكال فى كراهة النكاح في هاتين السور بين و إغاللناز عقف التحريم (و) اعلم أن أصحابنا وان حكموا بأن النكاح في هاتين الحالين عظور فا سمية ولونا بأنه () إعلم أن أصحابنا وان حكمول (الأثم ()) بالدخول فيه (ويندب ويكره مايينها) أى ما بين الواجب والحظور فان كان يشق به ترك النكاح وهو لا يخشى الوقوع في الحظور ولا صارف له () عنه من الأمور () الدينية قاله حيثنذ يكون مندوبا وأما الملكروه فنحو أن يتزوج وهو مضمر التحليل أو يعرف عجزه عن القيام بالحقوق () أوعن الوطء وهي تضرر بتركه ولا يخشى عليها الوقوع في الحظور فانه يكون مكروه الوجوب ولاوجه الحظور ولاجه الخطر ولاوجه الخطر ولاوجه الخطر ولاوجه الندب ولا وجه الكراهة وعن أصحاب ش أنه مكروه لأنه يعرض بنفسه للواجبات الندب ولا وجه السام () الخطبة () المحالية وعن أصحاب ش أنه مكروه لأنه يعرض بنفسه للواجبات ويشتغل عن السادة وعن المحالة أه مندوب () (اكترم (۱۱) الخطبة (۱۱) الخطبة (۱۱)

الاستدراك يندفع الاشكال الذي فهم من السكلام الأول (*) و إلا لزم فيمن علمين تفسه انه الإيخرج الزكاة أن محرم عليه كسب المال الحلال والإجاع على خلافه اله نجرى والجوابان الطاعة اذاً أفضت الى الاخلال بالواجب حرمت كصوم التطوع لمن يضعف به عن واجب (١) والجواب ان ذلك يكون سبباً فيترك الواجب وهو التوطين فيالصورتين (٧) ولا يسقط الحطاب اه غيث من كتاب الطلاق (٣) اذا عقد بنفسه ولا ينعقد مع التوكيل إذ هو محظور أي لاينفذ كمقد الفضيم لي (٤) و غاطب بأحد أهرين إما بالقيام بما يلزمه أو تسريح باحسان (٥) أي الرجل من الأمور الدينية عن النكاح فلو كان ثم شيئاً صارة له عنه فانه حيثة. يكون مكروها (٥) أي عن النكاح (٦) عبارة ابن بهر ان ولا صارف أمر ديني (٧) كسلا إذ لو كان لعدم القدرة لم يكن في حقه مكروها القوله تسالى وعلى المقتر قدره اه تذكرة وقيل بكون مكروها لغوله تعـالى وليستعفف الذين لانجدون نـكاـا (۵) لفقره أو عدم الفدرة عن التكسب قرز (٨) أما الفول انه مباح غير واجب ولا مندوب فضعيف لأن الأوامر التي وردت من الكتاب والسنة ان لم تقتض الوجوب فأقل حالهـا الندب اله مفتى (﴿) مالم يقصد السنة فان قصد السنة كأن مندوبا وإن قصد الرباء والسمعة والتفاخركان محظوراً اله تعليق مذاكرة (*) ينظر في مثاله لعلم حيث لم يقصد السنة (٩) قوى وقواه في الشفاء (١٠) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أربع من سنن المرسلين الحناء والتبطر والنكاح والسواك الاثمرات (١١) وكذا الاجابة اله نجرى قرز (١٢) المحطبة بالضم لما نخطب به وبالمكسر خطبة النساء اهضياء (١٤) مسئلة من خطب خمس نسوة دفعة واحدة ورضين إنجز لنبيره خطبة أحدهن حتى يستكل أربعاً أو يأنـن (هـ) مسئلة وندب استشارة الام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استأذنوا النساء في بناتهن والتحرى ذات الدين وذات العقل وذات الحمال والبكارة والوداد قال في الهداية وذلك من جهة استطابت نفوسهن

المسلم بعد التراضى (۱۱) وذلك نحو أن يخطب المسلم امرآة ويقع التراضي بينهما فلا مجوز لفيره أن يخطبها ويرغبها في نفسه بما يُرغب بمثله (۱۲) من زيادة في المهر أو بحو ذلك قال في الزوائد والشفاء فلو أن الأول كان فاسقا جاز للمسلم أن يخطب على خطبته لأنه ليس بأخيه عقال مولانا عليه السلام ذلك محتمل (۲۲) والأقرب خلافه قال في الزوائد وكذا اذا كان قريبا قيل ع أو علويا والأول عكسه جازه قال مولانا عليه السلام الظاهر (۱۲) لمنت فيجوز أن يخطب المرأة رجلان أو اكثر (و) تحرم خطبة المرأة وهي فأما قبل المراضاة فيجوز أن يخطب المرأة رجلان أو اكثر (و) تحرم خطبة المرأة وهي طلاقها بائن أو مفسوخة أومتوفى عنها فانه يجوز في حقها التعريض في المدة ولا يجوز طلاقها بائن أو مفسوخة أومتوفى عنها فانه يجوز قي حقها التعريض في المدة ولا يجوز التصريح (۲۷) وأما غير المبتوتة وهي التي طلاقها بائن أو مفسوخة أومتوفى عنها فانه يجوز في حقها التعريض في المدة ولا يجوز

والدعاء الى الألفة وخوفا من وقوع الوحشية بين الزوجين اذا لم ترض الأملان البنات الى أمهاتهن أميل والى سماع قولين أرغب ولأَّن الام ربما علمت من حال بنتها أمراً يقبح معه النـكاح من علة أوسبب لايصح معه النكاح اهـن وشرحه (١) بينه وبين البالغة أو بينه وبين الولى ان كَانت غير بالغة اه و لفظ ح والعبرة برضاها لا برضاء الولى حيث هي بالغة عاقلة وكان كفواً وفي غير الكفو برضاها ورضاء الولى والصنيرة وليها والأمة سيدها قرز ومثله عن على من زيد (٧) وكذا لو رغبت في رجل فأجابها وهي له رابعة أولم رد الزيادة على واحدة فانه بحرم على غيرها أن تعرض تفسيا عليه لمافىذلك منالافساد على الاولى وهووجه النهى اهشرح أثمار قرز أو كانت نما يحرم الجم بينهما قرز (٣) لأن حكمه حكم المؤمن في المعاملة الدنيوية اه رياض (٤) قال فيالروضة وبجوز الهجومان لم يدر أخطبت أملاولمن إبدر أجيب خاطبها أم لالأن الاصل الاباحة (٥) وهل حكم المستر أة في تحريم الحطبة حكم المعدة أمالتحريم نختص بالمعدة فقط أو يفرق بين من بجوز الخد عليها في مدة الاستبراء كالحامل من زني فتجوز المحطبة والعقد ومزلا بجوز المقدعليها كالمستبرأة عن نسكاح باطل أو وطء شبهة فلابجوزخطبتها ينظر لمل الفرق هو الاقرب وأيضا فإن التحريم للمخطبة ليس لاجل الزوج الاول وليذا حرم خطبة المتوفى عنها تصريحاً اهـ ح لى لفظا قرز (٥) قال الفقيه ف وهــذا اذا خطبها من نفسها أو من الولى وهي تعلم لا مع عدم علمها فيجوز لان العلة هو خوف كذبها في انقضاء العدة اه كب ينظر (*) لغير زوجها والستبرأة حيث يحرم العقد قرز (٩) لما روى أن محمد بن على الباقر عليم دخل على امرأة وهي في عدتها فذكر لها مكانه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومحله في الاسلام فغالت له أتخطبني في عدني وأنت يؤخذ عنك العلم قال أو قدكان ذلك قد دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أم سلمة وهي في عدتها متحامل على يده حتى بان أثر الحصير في يده فما كانت خطبة اهشفاء (٧) والعلة بالتصريم على انه يحملها على الاخبار بالقصاء العدة اه شرح خمسمالة هو أن يقول لها إنك بمن يرغب فيك لأحوالك الجيلة وأنى لهتاج (١) الى زوجـــــة موافقة ﴿قال مولانا عليه السلام، والتصريح هو أن يقول أناخاطب لك أرصيني لك بعلا أو نحوذلك قال أبوط فان تروج بها بعد الخطبة النهى عنهاصح النكاح (١) (و تعب عقده (١)

يزم جواز خطبة من فى عدة الوقاة ومن عدتها توضع الحمل ولبس كذلك فينظر (١) وقيــل بل النعريض أن يقول إذا القضت عدتك فلرب راغب فيك اه زهور قرز (١) هذا تصريح قرز (١) وأثم مه العز قرز (٣) وبما يندب في العقد المحطبة قبله لمــا روي أن الني صلى الله عليــه وآله وسلر خطب عند البقد فاطمة علما السلام فقال الحد لله المحمود لتعمه المهود لتدرته المتعالى اسلطانه المنر الرهانه الحق لحالق أدلته ألميمن أسعة علمه الجار لجلاله العاهر اشدة عاله العادل في أضاله الصادق في أقداله أما بعد فإن الله تعمالي أمرني أن أزوج فاطمة من على عليلر وقد زوجمه على خس مائة درهم رضيت يا على مقال رضيت يا رسول الله أله غيث بلفظه قال في البحر وندب خطبتان الأولى من الولي قبل العقد والثانية من الزوج حاله العترة وأكثر أصش وينتفر تخللها بين الابجاب والنبول لورود السنة بهما بعضش بل يفسده لوجوب انصالها قلتا ليست بأعراض اه شرح بهران لفظًا (ه)وتسجيلالعقدوالدعاء بالبركة والدخول ليلا والمسح على الناصية (ه) يسنى حيث كان وآجبًا أو مندوباً أو مباحاً لا المنكروه والمحظور فلا يجوز اه تجرى قرز وعن ان بهران لا المباح فلا بجوز وفي شرح الذويد بجوز في للباح والمكروه قرز (۞) قائدة وخطبة النكاح مستحبة لمـــ رويّ عن الني صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يعلمها وهي الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من بهدي الله فلا مضل له ومن يضلل الله فما له من هاد وأشيد أن لا إله إلا الله وأشيد أن عِداً عبده ورسوله ويفرأ ثلاث آيات وفسرها سفيان الثوري واتقوا الله حتى تقاته ولا تموتن إلا وأثتم مسلمون واتقوا الله الذي تساطون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا واثنوا الله وقولوا قولًا سديدًا أه لمعة (a) ويستحب نرويم الحسناء والبكر والولود والودود وأن تكون من أصل جيد وأن لا تكون من الفرابة لآثار ورَّدت في ذلك ذكر ذلك الامامي اه نجري وهو قولة صلى الله عليه وآله وسلمإلا تنكعوا القريبة فان الولد يخلق منها ضوياً أي نحيفاً وبروى اغتربوا ولا تضووا أي انكحوا في الغرائب فإن ولد الغربية أنجب وأقوى وأولاد الفريبة أضوى أي أضعف والمراد بالفريبة هي أول درجة تحل لا الثانية كفاطمة لعلى عليهما السلام اه من كتاب البركة (قال في الإحياء) كما يستحب نكاح البكر يستحب أن لا نوج قريته إلا من بكر نم يُنزوج لأن الفلوب جبلت على الابناس بأول مألوف اه من خط سيدنا العلامة على س أحد الساوي ومن خطه أيضاً فائدة عن الني صلى الله عليه وآله وسلم الحرائر إصلاح البيت والإيماء هلاك البيت ذكره البيضاوي في نمسير قوله تعالى وان تصبرو اخير لسكم قال الشاعر صفاتعن بستعب الشرع خطبتها ﴿ جلوتها لأولى الأبصار مختصرا

فى المسجد) وذلك الماروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اعلنوا هـ ذا النكاح واجعاوه فى المساجد واضربوا عليه بالدفوف (1) (والنثار) أيضا مندوب عند الحضور المعقد (2) المصاضر من من زييب (1) أو تمرأو نحو ذلك (6) * قال عليه السلام والأقرب عندي أنه نحسن بالدام والدنانير أيضا (و) ندب (اتهابه) بعد وقوع المقد وقال ش (2) يكره لان فيه نوما من الدنامة (2) فيل ف وإعا يجوز الانتهاب عند من أجازه بشرط أن لا يحرف من صاحبه الكرامة قبل وأن يكون قد وقع على الأرض قبل ع ومن أحكامه أنه لا يجب المكافأة عليه وأن من وضع يده على شىء حرم على النير أخذه وقد يتبع العرف فى أخذ كله أو بعضه أو تلتيه قبل وصول الارض ونحو ذلك (4) (والولمية (1)) أيضا مندوبة النكاح لقوله صلى الله عليه وآله وسسمل لمبد الرحن ين عوف (1) وقد تزوج (11)

حسينة ذات دل زانه أدب » بكر ولود حكت فى حسنها الفمرا غرية لم تـكن من أرض خاطها « هذه صفات الذي تحلو لمن نظرا بها أحاديث جامت وهي: تابعة « أحاط علماً بها من في العلوم قرا

اه من المستطرف من الثالث والسبعين في ذكر النساء (﴿) قائدة ذكر في الفائق عنه صلى الله عليه وآله وسرأته قال في المصافحة في النكاح بمن وكيفية المصافحة قال بمضهم مثل مصافحة البيمة لا كما يفعله الناس في ألمصافحة من نصب الراحة وندب الستر ذكره في تفسير الثملي (١) وهو الغربال وهو المتخل (٧) وذلك لما روي جار بن عبد الله قال لمما زوج رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فاطمة من على عليل أتاه أناس من قريش فقالوا إنك زُوجت علياً بهر خسيس فقال ما لزُوجت علياً ولكن الله زوجه ليلة أسرى بى عند سدرة المنتهى وأوحى الله تعالى إلى سدرة المنتهى انثري ناعليك فنثرت الدر والجواهر والمرجان فابتدرت الحور ألعين تلتقطه وتتناهبه ويقلن همذا نثار فاطمة بنت يجد عليلم (*) قال في ذخائر العقى في مناقب ذوي الفرني أنه قال صلى الله عليه و آله وسلم لفاطمة حين زفها إلى على عليلم أن ألله أمرنى أن أزوجك من على أمَّر الملائسكة أن يصطفوا فى الجنة صفوقا ثم أمر شجر ألجنان أن تحمل الحلي والحلل ثم أمر جبريل عليلم ينصب في الجنبة متبراثم صعد جبريل نخطب فاسا فرغ نثر عليهم من ذلك فمن أخذ أحسن أو أكثر افتخر به إلى نوم القيامة يكفيك يابنية اه غيث(،)بعد العقد اه بهران قرز و مثله في الهداية (،) من الزوج أو الزوجة أو الولي قرز (ﻫ) يجوز ضم النون وكسرها ذكره النجري (٣) وتجوز النهوية في المسجد قرز (٤)لا التياب والسلاح وما لًا ينقل فلا بحسن قان فعل لم علك وقيل بل يملك كن سيب ملسكه رغبة عنه اه مى قرز (٥) جوز أو سكر اه ن (١) و ك (٧)وتنافى المروءة (١) قلتا فعله صلى الله عليه وآله وسلم (٨) أخذه من يده (٩) وفعلها بعد الدخول وفي اليوم الثاني أو الثالث أو في أي نوم بعده إلى اليوم السابع قرز (١٠) فى البخارى والترمذي والشفاء (١١) أي دخل (١) أو بغير شاة أو طعام بغير لحم إذ أولم سلى الله عليه وآله وسلم بصفية بسويق وتمر اه بحر (٧) من يوم العقد والحاصل أن المشدوب ولتنان فإن اجتمعتا في سبح كفت لحما وليمة واحدة قرز (٥) من يوم الله تحول (٣) الفير (٤) عاس على عاس يضرب به (٥) قال في كتاب التقرير مالفظه وأما شعر النساء بالعروس المسمى بالتدفيضي جهاتنا ويجها تشهم المفذي فلم أقد فيه على تص لأثبتنا عليم والظاهر أنه جائز في قلك الحال إذا كان لا يؤدى الى قييح والأصل فيه ماروينا عن الني صلى الله عليه والم وسلم أنه سمع نسوة مهذي جدي فن عروس وهن يقل شعراً

أتيناكم أنيناكم * فحيوا من يُحييكُم ولولا الذهب الأحمر * مانحل واديكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم ولولاا لحنطة السمراء ما منت عذاريكم ﴿ وَلُو قَالَ لِمُسمَنِ عَذَارِيكُم كانشعراً فلو لا أن ذلك حائز لا أعانهن عليه اهشفاء (٦) وهو ما يطرب (١) ويدعو الى اللهوفلا بجوز سواء كان بدف أو طبل أو مزهارأو صوت بنشيد أو غيره وسواء كان فيوليمة أوغيرها وقصداستهاعه لاسماعه بنيرعناية فلا بجب سد الأذنين اه ن بلفظه ﴿١﴾ وقبل ما كان يستصمل مطلقا وفي الاغلب إلا لتعسل محرم لأنه لا بجوز مطلقا سواء حصــل الطرب الداعي الى المحرم أم لا وذلك كالمزمار وتحوه وما لم يسكن كذلك لم يحرم ولوحصل بهالطرب ذكرما لمؤلف (٧) بالمد اللهو و بالقصر المال وأما نشيد الشعر فجائز إذكان ينشد بين يدي رسول الله صلى الله عليــه وآله وسلم وكذا بين يدى الأُثمــة إذا لم يــكن فيه معصيــة اه لمعة والفرق بين الغناء والنشيد أن النناء عبارة غما كان على جهة التكبير والتقطيع والاصبوات الطبية والألحان الرطيبة ويؤتى به على لحن العود (والنشيد)ما يؤتى به على جهة التمديد بالأصوات الطبية وقد فعل بحضرة الاكابر من الائمة والعلماء ولم ينكر اه مرغم هامش هداية (٨) خلاف ك والتخمي(٩) وهو المربع في ضربته فيجوز لا المسدور في ضربته فلا مجوز والمسدور هو ماكان يطرب ويستخف ويدعو الى اللهو واللعب فذلك هو المحظور سواء كان فى ضربه أو لحمض بشعر أو نحوه وسواء كان المضروب به دمًا أو طنه راً أو طبلا أو طاسة أو غير ذلك نما يطرب فيو محظور فحله وسهاعــه اه كب لفظاً (١٠) الاولى أن يكون بعد العزم قبل المحطبة لئلا يتركها بعــد المحطبة ويشترط أن يعلم أنها فارغة لامزوجة ولا معتدة ولا مخطُّوبة من غيره وأن يظن المساعدة وأن يكون عازها على زواجعها اه كب قرِز (a) فائدة وإذا عجز المحاطب من النظر الى وجه للرأة المخطوبة بعث أن يتزوج (١) امرأة أن ينظر (٢) إلى وجهها (٣) فان حصل له التفصيل بنظرة واحدة إسبزله التحرير وإلا جازله حتى يتحقق وإعا يجوز له النظر إذا لم يقارنه شهوة فان قار تتمشهوة لم يجز فكره مس بالله ﴿قال مولا ناعليه السلام ﴾ وهو ظاهر اطلاق أصحا بناوقيل س بل يجوز ولو قار تته فال فى مهذب ثن والشفاء والامامي ويجوز للمرأة أيضا أن تنظر إلى وجه الخاطب (١) فال في مهذب ثن والشفاء والامامي ويجوز للمرأة أيضا أنه (يحرم على المرء أصوله (١٥) وهن ﴿وفصل ﴾ فى تفصيل من قبل الأم والأب وأبوبهما ماعلوا (وفصو له (٢)) وهن الامهات (١) والجدات من قبل الأم والأب وأبوبهما ماعلوا (وفصو له (٢)) وهن البنات وبنات بنيهن وبنات البنين وبنات بنيهم وبنات بناتهم ماسفلوا فلو كان ولد الزنى ذكراً حرمت عليها أبو ما ولا أجدادها من قبله عند أبى ط (١٩) وش والناصر وتال أبوع (١٥) وم بالله (١٠) وأبوع عليها أبو ما ولا أجدادها من قبله عند أبى ط (١٩) وش والناصر وقال أبوع (١٤) و والأرجع عندى وقد

أحلى الرجال الى النساء مواقعاً ، من كان أشبهم بهن خدودا

اه ان (ه) عبارة الفتح وبحرم على المرء من النسب والرضاع غير أولاد مجومه وحوله اه وقد دره (٢) لقوله نسالى حرمت عليكم أمها تدكم والجدة أم عبازاً حرمت باللفظ وقبل بالقياس اه بحر بجامع الدومية كما حمل النيد على الخبر بجامع السكر (٧) ولو من زنى هداية قرز (٨) حجة ط انه لانسب ينهما والحصويل اتما هو الله وسلم الولد القراش ليكن يكره لمكن يقال لاط يلزمك لو كان ذكراً أن يجوز نسكاح أمه اذا لم ترضمه وما أظنه يلام ذلك اه غيث (٨) ويكون حكم الفصول من الزنى يلام ذلك الفصول من الزنى حكم الفصول من الزنى حكم الفصول من الزنى المحتملة من الزنى المحتملة من جواز النظر والحلوة والسفر ونحو ذلك اه ح له فعلاً قرز (ه) والمنت من الزنى الإنجوز غير عبه من جواز النظر والحلوة والسفر ونحو ذلك اه ح لى لفظاً قرز (ه) والمنت من الزنى الإنجوز أن يورج عبه من جواز النظر والحلوة والسفر ونحو ذلك اه ح لى لفظاً قرز (ه) والمنت من الزنى الانجار أن يتروج ما والوجه انها ينشه وبه نال ح واختلووا في علة الصحري عند ح قبيل الأنها من مائة

اغترنادفى الأزهار ((ونساؤهم (٢) أى ونساء أصوله (أو وفسو له ماعلواو ماسفاد او سواءالزوجات والمادكات وسواء قد بها ققط و أما المهلوكة فلابد والمادكات وسواء قد كان وطءالأصل أو الفصل الزوجة أو عقد بها ققط و أما المهلوكة فلابد أن يكون قدنظر أولس لشهوة أو نحوذلك (أ) وي يحرم عليه (فصول أقرب (م) أصوله (٢) وأو بدأ صوله المؤدب او بناتهم وبناتهم (المسفو الأولى فصوله الموقيلة (لأ) بأى كل أصل قبل أقرب أصوله لا يحرم من فصسوله إلاأول بطن دون ما يعده فتحرم المهة والحالة لأنهما أول بطن من الأصل المنى قبل المرابط وبناتهم وبناتهم قالم والمائه والمائه والحالة المنابط المنابط بعن من الأصل المنابط والأم ويحل فصولهما قوله من كل أصل يدخل فى ذلك عمالأب (() وخالته وعمة المجدة وخالتها ماعلوا (و) يحرم عليسه أيضا أصول من عقد بها (١١) عقد نكل صحيح أوفاسد ولو لم يدخل

فعلى هذا محرم على ابنه وأخيه ونحوها وقيل لأنها كبنته بناءعلى أن الحرام محرم فعلى هذا محل لابنه وأخيه قال في الشرح وكذا لاتحل حليلة ابنه من الزني (١) ويتفقور في عدم الولانة والتوارث والنفقة وثبوت القصاص قيل ع العبرة في معرفة كونها منه بالظن مع الوطء اه ن (﴿) وذلك لأنه لم يفصل بل قال أصوله وفصوله وظاهره ولو من الزنى قافهم اله تجرى (﴿) ولا يجوز له النظر إليها تغليبًا لجانب الحظر اه مفتى ولمسها وكذا المحلوة بها إذا سبب التعريم عمرم اه بحر مسى (٧) قالدة قال تعالى وحلائل أ بنائكم الذين من أصلابكم والمعلوم أنها تحرم حليلة الابن من الرضاع كما في كتابنا هذا وغيره قانا أراد تعالى الذين من أصلابكم دون من تبنيتم لأنهم كانوا يتبنون كما يقال لزيد من حارثة ان مجد قال تصالى ادعوهم لآبائهم ذكر معنى ذلك الزيخشري ولا يؤخذ بتفهوم الآية إلا مع عدم المعارضة وهذا معارض القوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم الرضاع ما يحرم من النسب ذكر معنى ذلك الامام عليم اله نجري (٣) إلا أصول نساؤهم وفصول نساؤهم (٤) التقبيل (٥) وضابطه كل أنثى انتهت إلى أنويك وإلى أحدهما بطريق الولادة بواسطة أو بنيرُ واسطة ذكراً أو أنتى قرز (٥) وإنما لم يحل نكاح المحارم إما تعظيما لهن عن منزلة الأجانب ونظراً إلى عدم كمال القصود وهو التناسل لضعف تعلق الشهوة بالمحارم فلا تحصل التناسل فإن حصل فعم ضعف اه معيار (١٠) لانساؤهم (٧) هكذا في الزهور لسكن بناتهم لافائدة فيه ولعل الصواب وبناتهن كما هو هكذا في النيث (٨) وإنما قال قبله فراراً من التكرار في الأخرة والأخوات (٩) مالم تمكن عمة الأب من الأم فيحل عمّها قرز (١٠) مالم تسكن غالة الأم لأب فتحل غالبًها اله زهور (١١) وأما هي فيحرم علمها أصوله وفصوله المجرد نفس العقــد اه بجر وح لى لفظاً وما حرم من ذلك على الرجل حرم ذلك على المرأة لكن لايعتبر فيها الدخول لأجل تحريم أولاد زوجها اله كب قرز (٥) ولو حصل الأصل للزوجة بعد طلاقها أيضاً نحو أرب يعقد بها ثم يطلقها ثم أرضتها في الحولين امرأة فتحرم المرأة المرضعة

بها (لافصولها (١٠) أى لا يحرم عليه فصول من عقد بها يمجرد المقد (ولا همسا من المماوكة () أى ولا يحرم أصول المماوكة ولافصو لها يمجرد ملكها ولواشتر اها اللتسرى لأن الملك لا يقتضى التحريم وحسده فصار فصول الزوجة و فصول السرية وأصو لها لا يحرمن (إلا بعد وطه () أولس لشهوة ولو) لمس الزوجة والمماوكة (إعائل ()) يينه و بين جسمها فان ذلك يقوم مقام الوطه في اقتضاء التحريم اذا قارتته الشهوة (أو) حصول (نظر () المي الزوجة أو الامة لشهوة فانه يقتضي التحريم بشرط انفصال شماع (مباشر) لشيء من جسمها () لا نظر اليها و محائل () ه قال عليه السلام وف حكم النظر اللمس الذي لا غير () ممه و لا اعتباد () وقال أبو ح أن النظر لا يقتضى التحريم إلا أن يكون إلى الفرج () وعن الناصر أن النظر لا يقتضى التحريم مطلقا (ولو) نظر اليها من (خلف صقيل) نحو أن تكون منفسة في الماء الصافي فينظر اليها أو نظر اليها من خلف ز جاج ليس بغليظ مانع تقتضى التحريم إذا قار ته الشهوة (لا) إذا نظر اليها (في مر آة (()) نحو أن تكون

على زوج الطفلة لأنها قد صارت أميا من الرضاع ذكر معناه في التذكرة وكذا لو حدث للطفل أب من الرضاع بعد انفساخ زوجته لأنه لاينبيا طلاق بخلاف الفسخ اهن وصورة ذلك أن برضع زوجة الطفل أخته أو من محرم عليه نكاحها فينفسخ النكاح ثم رضع الصي زوجة رجل آخر وهو في الحولين فأنها تحرم زوجة الطفل على أبيه التي أرضعته زوجته ذكر مساه في التذكرة قرز (١) قرع الذهب وله نكاح ابنته المنفيــة بلعان ان لم يكن قددخل بأمها قلت أوماني حكم الدخول ق و ش لاقطع بانتفائها فتحرم كما لو أقر قلنا الحكم للظاهر اله بحر (٧) والفرق بين الزوجة والمملوكة هو أن موضم التكاح مقصود وهو الوطء فقام السبب وهو العقمد مقام المسهب وهو الوطء وتواجعه بخلاف الملك فلا يقوم السبب مقام المسبب هذا والله أعلم ولا يقتضى التحريم في فصول الزوجة لقيام الدليل اه مي وهو قوله تعالى اللاني دخلتم بهن(٣) ولووطيء مجنونا أو نائمًا وكذا إذا استدخلت ذكره في حال نومه فلطه بحرم عليه فصولها وتنبت أحكام الدخول وقيل انه لايمتضي التحريم ولا يوجب كال المهر لقوله تنالى نان لم تسكونوا دخلتم بهن فعبر بالدخول من جهته وهي إن فعلت فهو غير داخل (a) في الحياة اه ن ووابل فلو لمس أو قبل بعد الموت لشهوة أو وطء لم يحرم ويأثم قرز (a) ولو صغيرة أو مجنونة إذا كانت صالحة (٤) غير كثيف قرز (۞) وحصل معه غمز أو اعتماد ليفترق الحال بينه وبين مايأتى (ه) لاهي إلى الزوج فلا يقتشي التحريم اهكب (٢) أو شعرها اه ن متصل في الحياة فقط قررَ (٧) بخلاف اللمس وإنَّا فرقوا بينهما لأن اللمس استمتاع وهو يحصل مع الحائل يخلاف النظر فلا يحصل به استمتاع مع الحائل اه غيث قرز (٨) مع الحائل قرز ولو قارنته شهوة قرز (٩) وكذلك الحلوة بالزوجة لآنوجب التحريماه ن بلفظه (١٠) ولو أجنبية (١١) قوله

الراة في مده (۱) مقابلة لوجهه والمرأة من خلفه فينظر إلى وجهها في الرآة فان ذلك لا يقتضى التحريم ولو لشهوة (والرضاع (۱۷ فيذلك كالنسب) في يحرمه ما يحرم بالنسب فيحرم على الرضيع أصول أمه من الرضاعة وأصول أيه وأول فصل من كل أسسل قبلها ونساؤه (۲۰ يحرم على الأبوالأمف ولوادها (۱۰ من الرضاع ما تناسلوا ونساؤه ويحرم على الابن فصول أويه (۲۰ هم خونه من الرضاع ما تناسلوا ونساؤه (۱۲ من (۲۰ من الرضاع ما تناسلوا ونساؤه من الرضاع ما تناسلوا ولوادها (۱۲ من من الرضاع من الرضاع من الرضاع من الرضاع من الرضاع ما تناسلوا ولوادها (۱۲ من من الرضاع من الرضاع ما تناسلوا ولوادها (۱۲ من من الرضاع من الرضاع ما تناسلوا ولوادها (۱۲ من من الرضاع من الرضاع من الرضاع الرضاع من الرضاع ال

المرأة هي بكسر الميم وسكون الراء وهى فى اللغة الماوية وكان صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى وجهه فى للرأة قال اللهم أ تستاجسنت خلتى فحسّن خلتي وحرم وجهى على النارو إذا رأى عاصب قالحالحد لله الذي بممته تم الصالحات و إذا رأى ها كل حل الحالمة به الذي بممته تم الصالحات و إذا رأى ها كل خلال المحد لله على كل حال اله ترجمان (ه) لأن الشماع لم ينقص عن عينه إلى جسمها و إنما يقصل إلى للرأة بعد السترارية بافساركا له لميتقصل منه فاشبه روقع عمر له أن الحد المحدورة (٧) قال فى المبرهان وضايط من يحرم بالرضاع أن تقول مجرم على أصل لهما ومجرم عليهما الرضيع وفروعه وأزواجهم وسواء كان وفروعها وأول فرح من كل أصل لهما ومجرم عليهما الرضيع وفروعه وأزواجهم وسواء كان المورع والأصول من النسب أو من الرضاع اله وافقط حلى وضابطه أن ذى اللبن وأقاربه نسبا في وصهرا ورضاعا للرضيع وولده من النسب والرضاع وها حرم بالمهساهرة أقارب وأقارب الرضيع على ولمه اذى المبن وأقاربه الرضيع وحدما المبناء في حصر ذلك

أقارب ذي ألرضاعة (١) با نتساب ، أجاب مرضع إلا بنيه (١) أي الرضيع ومرضعة قرابها وسيماه ومرضعة قرابها وسيماه ومرضعة قرابها وسيماه الرسيماه (٣) يعني نساء أصول أيه و ونساء أصول أهه و أما نساء أول فعمل فلا محرم بن واقفظ الشرح وهم الرجوع (٤) نسباً له ورضاعاقرزه) نسباً لهما ورضاعاً قرز (٧) قبل مد استفاهد لا الاسمني له لأن الحبر عمرم من النسب ريد على من رضع لاعل النبي فا خوروا وه لا تعلق لهم برضاعه وأخت الاس أجنبية اله تعلق س (ه) وقد نظمت في قوله

وجدة ابن من رضاع وأخته ، وعمته علمت بقــد نكاح كذلك أم الأخطالتـــه كذا ، وعمته طت بقسير سفــــاح

اه هامش هداية وانف أعلم (ق) قائدة من كتباب الفتساوى للمنصور بالله عبد الله من حرة عليلم مسئلة النكاح الذي يعد على الصغائر الرضاع لأجل النظر إلى أمهائهن من النسب أو الرضاعة ولم يكن مقصوداً لعامل الماقد لذلك الوصلة والزاوجة والنسبة بل عبرد النظر قطط إلى المرأة المحرمة بسبه لا يصبح ولا تنبت حرمة المصاهرة دكره الشيخ أبو تا بن وولده شهرشويه وغيرها من علماء الديلم وفسقوا من حساطا ذلك وعمل به وصريح مذهب الهادى عليلم وأهل البيت جيماً المصحة وإن كانالقصد عبرد النظر فذلك من لطائف الميل الشرعية التي جاء عبا خير البريقصلي انه عليه وآله وقرر هذا التوكل على انه امباعيل وسلم حيثقال إن الذي المأت المارية عليا في جوابعلى سائل الما والله المراجعة على القد امباعيل على الله امباعيل الله على المراحة المناج احديث عواض

التسب و المتحرم لأجل الرضاع وهي أخت الا بن من الرضاع ('' فانها تحل لا يه ('') و لا تحسيل له أخت ابنه من النسب لأنها تحرف بنته أور يبته هالثانية عمة الا بن من الرضاع ('' فأنها تحل لا يه والمكس و لا تحل عمة الا بن من النسب لأنها أخت ('' هالثا المقحدة الا بن من الرضاع و لا تحل جدة الا بن من النسب لانها أم الأب أو أم زوجته هالرابعة ('' أم الأخمن الرضاع و لا تحل جدة المحل لا خيه لا مممن أم الأب أو أم أو أمرأة أب الخالمس عمة الآخ من الرضاع و لا تحل على المناع الرضاع ('') فأنها تحل لا تحيم الرضاع الساحة خالة الأخمن الرضاع (و) أما من يحرم لغير النسب والمماهرة بل لأجل صفة فذلك ثلاثة عشر صنا من النساء الأول المخالفة) له (في المناق (السامة المكافر صنا من النساء الأول المسلم ولا المسلمة المكافر صنا من النساء الأول المسلمة المكافر النساء الأول المسلم ولا المسلمة المكافر

الاسدى ما ثفظه سألت عن العقد بالصغيرة لمجرد استحلال النظر إلى أميا فقط والجواب والله الموفق أن عقد النكاح لا ينعقد إلا مع التراض على الاستمتاع والإفضاء إلى المعقود عليهــا ماداما حين ليس اليوم ولا اليومين ولا بالدّرهم والدرهمين من شبهة السفاح فتي رضي الوالد بالعقد ببنيه أو الولى المرشد لمجرد النظر إلى الأم فقط وفي نيتهم للنع لما يستحقه الزوج على الصغير ومنسع الزوج له لمما يستحقه من الحقوق الزوجية فذلك سفاح فيما بينهما وبين الله تعالى وأما ظاهرالشرع فيحكم بصحة النكاح مالم يكز مؤقتا فإن كان مؤقتا فهو باطل وذلك بما لا خلاف فيه بعد بطلان قول من يقول بالمتعة ومتى كان العقد مؤقتا فلأم بما يحل نكاحها للمعقود له هذا العقــد المذكور إذ لا حسكم للعقود البــاطلة لكونها سواء والعدماه بجميع لفظه (١) وقد يلتبس فالمراد بقوله أخت الاس من الرضاع هل الرضاع صفة الابن كما هو الظاهر أو للاخت وكذلك باقبيا فالأولى من المبارة أه تكبل بأن يقال النسب من الأحت للان من الرضاع (*) الرضاع صفة للان في جميع الصور اهم فتح (٧) من الرضاع (٣) صفة للابن ومحتمل للممة (٤) الأب (٥) صفة للابن (٢) إنما يتصور الاحتراز فيهذه الصورة فقطًلأنها لاتحل في النسب يحال فأ ما في سائر الصور فلافرق بين النسب والرضاع حيث كان الولدمدعاً بين أبو بن أوأكثر (٧) صفة للاخ (٨) بل ومن النسب حيث وطئت غلطاً كَفَاءت بولد فلاخبه من الأب أن يطأها ويحل له قرز ولفظ ح لى وقد تحل أم الأخ من النسب تحو أن يلحق الولد بالأب يوطء شبهة فان هذا المولود موطء شبهة يصح أن نزوج أمه أخَّاه من أبيه بناء على أن وطء الشبهة لا يقتضي تحريم المصاهرة اهملى لفظا (٩) ومن النسب إن اختلف الأبوان قرز (١٠) صفة الاخر (١٠) ومن النسب إذا اختلف الأمهات اه نَعمَى قرز (*) صفة الاخ (١١) قال الهادي عليه في كتاب مسمى المترلة بين المنز لتين أجم المسلمون أنهلايحل لامرأة مؤمنةأن تزوج بهودياولا نصرانيا فالحكم فىالنساءوالرجال واحدثقوله صلىالتمعليه والموسلم ألا لاتوارث بين أهل ملتين مختلفتين واجاع الأمة ان امرأة يهودية إذا ما تت وخلفت زوجها المسلم أو ولا البهودية للنصراني ولا المكس وكذلك كل امرأة تخالف الرجل في ملته فاهما محرم عليها سواء كانا كافرين أم مسلماً وكافراً وعن الصادق والباقر وأبي ح وش أه يجوز نكاح الكتابيات (۱) واختاره في الانتصار قال فيه وهو اجاع الصدر (۱) والأول وقال فيه أيضا وإنما يجوز في حق من لم يبدل (۱) وكان من نسب بني امرائيل (۱) فأماهؤ لا «ان قلة غيروا (۱) وبدلوا (۱) وكذا في الشفاء ومهذب ش أن من بدل لمجز الدكاح مهم (و) الثانية (المرتدة (۱) فألها محرمة على كل أحد مسلم وكافر مرتد مثلها أوأصلي وكذا المرتد لا يحسل لحكل أمرأة وعن أبي مضرأته يجموز للمرتد نكاح المرتدة(و) الثالثة المرتدة (ا) وهي التي تحت زوج فألها لا تنكح ولا يطأها سيدها إذا كانت

مات أنه ليس بينهما موارثة فافهم (يه) وانسية بجني وعكسه اه فتح معني لقوله تعالى والله جعل لـكم م. أنسكم أزواجا و إلا لزم أن يحل نكاح الإنعام قلت وهكذا يأتي في آدي البحر إذا صحر أن فيه كَآدِي اللهِ وقد ذكره في حياة الحيوان عن الشيخ عماد الدين ابن يونس لقوله تعالى وجعل لكم من أنمسكم أزواجا الآية وأشار إلى ذلك في الكشاف ونص على ذلك جاعة من الحنابلة كالعكس وهو نكاح الجني بالانسية فانه لا مجوز وفقا لئلا يحل المحال وقد أحاز الأول جماعة من الحنايلة والمالـكمة اه مر فته (١) ولو أمة لسيدها لقوله تعالى ولا تمسكوهن بعصم السكو افر والامة السكتابية لا عمل وطئها لسيدها اه ن قرز (*) ولو تأويلا على القرر قرز (١) قال في الثمرات ما لفظه وقد قال الامام ي ان حزة عليم في بهود البين أنهم من العرب بهودوا فلا تنكح نساؤه أعلى قول من يجوز نكاحيم وهو المروى في الشفاء ومذهب ش الجواز وكان قبــل الدليل عند من جوزه اه ثمرات مر سورة المائدة (٥) ولا توارث وهو الحجة علمهم اه تبصرة لا حجة في عدم الجواز بعدم التوارث لأنه قد محا. نكاح الأمة للعنت ولا توارث (٢) وهــنــه نكتة أعنى دعوى الاجاع لمخالفة كثير من العلمــاء الأُخْيَارِ والجهابذة من أُنَّمة الآل الكبار فينظر في ذلك ويبحث عنها هنالك اه انتصار (*) وقد نكم عنهان نائلة بنت الفرافصة وهي نصرانية فلسا نوفى عنهان خظمها معاوية بعسده فغالت وما يسجيل مني فقال ثنايلك وسواد رأسك فقلمت ثناياها وحلقت رأسها وحملت ذلك اليه ونكح طلمحة نصرانية ونكم حذيفة يهودية اله زهور وغيث (*) من الصحابة والتابعين (٣) ينظر قد جرى التحريف منهم في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فينظر فيه والقليه ف بيض له في الزدور (٤) وهو يخوب من إسحق من إبراهم عليلم أه منهاج (٥) يسي بعد المبعث اه ان (p) في النسب (v) في التوارث (A) وأما لو ارتدا معا في عالة واحدة فلا يتفسخ نكاحيما كما يأتي اله تجري وكذا لو التبس اله ن قرز (٩) قال في هامش الهداية الاحصان على أرسة أوجه يكون بالزواج ومنه والمحصنات من النساء وهو المراد هنا وبالاسلام فاذا أحصن الآمة وبالمغد نحوه عصنات غـ بير مسافحات وبالحرية نحو والذين برمون المحصنات قاله السيد على من عهد (*) إبرهو

أمة (١٠ ولاخلاف فى ذلك (و) الرابعة (الملاعنة (٢٠٠٠) فأنها تحرم على زوجها بعد اللمان تحريما مؤبداً كا سياتى إن شاء الله تعالى (و) الخامسة (المثلثة (٢٠٠) وهى التى طلقت الاثار كابن واقعات بأن تخللتهن الرجعة (١٠٠ فانها لا تحل لمن طلقها كذلك (قبل التحليل الصحيح (٥٠٠) كما سيأتى إن شاء الله تعالى (و) السادسة (الممتدة (٢٠٠٠) لقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النبكاح حتى يبلغ الكتاب أجله (و) السابعة (المحرمة (١٠٠٠) فأنه لا يجوز نكاحها حتى تحل الاحرام (١٠٠٠ وأجاز أبوح العقد عليها (و) التامنة هى (الخامسة (١٠٠٠) لمن كان تحتمه أربع زوجات فأنها تحرم عليه (و) التاسعة النساء (المتلبسات بالمحرم (١٠٠٠) إذا كن (منحصرات (١١٠٠) أى إذا علم أن رمنيعة له دخلت بين نسوة و التبست أيتهن رضيعته لم يجز له أن يتروج واحدة من أولئك

المراد بقوله إلا ما ملكت أعانكم المراد المسيات (﴿) غير السبية قرز لأنه قد انفسخ النكاح اله نجري (١) فان وطفها حد سواء كان طلماً أو جلهلا قرز (٣) لو قال ملاعته كان أولى اه فتح (٣) أي مثلته قرز(ه)ولو ذمية طلقيازوجيا ثلاثا ثم أسلمافلا تحل له إلا بعد زوج (١) وكل على أصله (٥) والمدة مذهبها هي والزوج الآخر في كون النكاح صحيحاً أم لا قرز (٦) لغمير من اعتدت منه قرز (٧) ولو ينافلة قرز وسواء كان الاحرام صحيحا أو فاسدًا لوجوب المضى فيه (٨) بطواف الزيارة أو الحلق أو التقصير في العمرة قرز أو الرمي كما تقدم على قوله وبعده بحل غــير الوطء اه كلام الصعيدي (٩) ونكاح ملزاد على الأربع باطل بالاجاع ومخالف لنص الكتاب العزيز قال في المنتعي على الحاجبية في باب المدل أن الواو في قوله تعالى مثنى وثلاث ورباع بمنى أو أه والرواية عن القاسم عليل كذب وبهتان وقد جاء إبعني أو كثير (٥) جم صلى الله عليه وآله وسسلم بين أربع عشر وماتُ عن تسع ذكره في البحر (١٠) بالتشديد لتدخلَ الملاعنة والكافرة (١١) قالُ في الْوابلُ هو ماكان يسبل عددهن من غير تمسير على فرد من أ فراد الناس ﴿١) فهؤلاء منحصرات قال الققيه س أن المتحصر ما محصل عدده بدمه عند رؤيته فيحصل الظن وغمير المتحصر مالا محصل الظن عنمه رؤيته ﴿ ﴾ دون أهــل الذكاء والحدة أو التدقيق في الحساب فلاعبرة به مثلًا لو اجتمع نسوة في صعيد وكان يسهل على آحاد الناس ضبطهن بالميسرة وفعهن من محرمن حدمن عليه كلهن هذا ذكره إمامنا عليل اه فتح قرز (٥) قيل وجه التحريم في المتحصرات أن تيتن الحــل فيهن عارض بنفس الحصر في عدد لا بنسد باجتنابه باب النكاح فحرم احتياطا في الايضاع بخلاف غير المتحصرات كنسوة بلدأو قرمة كبيرة فله أن ينكح منهن وإلا انسد عليه باب النكاح فأنه ان سافر إلى بلد أخرى لم يؤمن أن المحرمة عليه سافرت إلى تلك البلد أيضا وهكذا كما لو ذيمت شاة مفصوبة فى بلد ة لا يحرم لحم تلك البلد اه ح بهران (*) معينات اه صعيترى لا فرق قرز بأن يمال فلانة فلانة اه لمعة وقرره المفتى النساء المتلبسات بالمحرم (حتى يعلم أن تلك المنكوحة غير الحرم و لا يكنى فى ذلك الظن (و) الماشرة (الحتى (المشكل ()) وهوالذى له ذكر كالرجل وفرج كالمرأة () يخرج وله

١١) وكذا المرأة إذا أرادت أن تزوج والتبس عرمها (٧) روى إنه نزوج فى زمن على عليلم ولانة عمر رجل نخنى فأحبلها ولدأ وقد أمهرها جارية فوطئت مهرها فجاءت الجارية بولد فاشتهر ذلك فُرفعُ أمرهم إلى على عليلم فأهر غلاميه برفا وقنعرا يعدا اضلاعها فوجدا الأبمن نزيد على الأيسر بضلمة الآدمي وأن الرحم يكون بثبوت الفرج الأنثوي وإن كان يحكم بذكورته شرعاً وأن للني من فرج الذكور يثبت الابلادكما في القصــة وحَيْئَذُ فم تعارضُ أقوى قرائن الذكورة والأنوثة في الشخص يطرح جميعاً وترجع إلى ما يلمها من القرائن كالاضلاع فانها قرينة ثابسة مستمرة لا تختلف فيدل الاختلاف على الذكورة والاستواء على الانوثة وأما إذا لم بحصل تعارض بأقوى الفرائن آنفاً ظلم للموجود منهما وسبق البول دل على القرينة التي تدل على أي الحكين للشخص لقول على عليلم أيضاً ورثوه من حيث يبول أول الأمر ونحوه والله أعلم اله لفظا من حاشية الحيرسي رحمــه الله تعــالي يَّةَالَ مَعَ اعْتِبَارِ ذَلِكَ لَا تُوجِد خَنْقُ مَلْتَبِسَةً لأَنَّهُ لَا يُخْلِو أما مُسْتُوي الإنضلاع أو مختلفها فمنظ (٣) ينظر لُو سبق من الذكر ثم حملت من بعد فالجواب إنه لا يبطل ما قد حكم به أولا وقيسل العبرة بالحبل لأن الذكر لا يحبل بالاجاع وإنما كان سبقه من الذكر لعلة اه مي قرز (*) ولا بجوز لهـــا أن تلبس ما هو محرم على الرجال ولا ما هو محرم على النساء ولا تسافر إلا مع محرمها اله خالدي (﴿) واعلَم أن الحنثى المشكل لهــــ أحكام منها أنه لا يجوز له الاطلاع على الرجَّال والنساء إلا على محارمه أو أُمَّته ومنها أنه لا يَزوجها رجل ولا امرأة ولا يَنزوج امرأة وأنه لا يجب عليــه أذان ولا إقامة وأن عورته في الصلاة كمورة المرأة ولايؤم الرجال والنساء وعرم عليه من اللباس ماعرم على الرجال ولا يسافر إلا مع محرم وان احرامها في وجهها ورأسها وإن الايلاج في فرجها لا يفسـد الوضوء والصوم والاعتكاف والحج ولإتوجب الحدوانها فى الميراث والدية والارش لها نصف نصيب الأنثى ونصف نصيب الذكر وانها في الحسكم والشيادة والامامة والفسامة والعقل والجياد كالمرأة اه روضة نواوي (۞) الحنتي المشكل لم يذكره ألله تعالى في كتابه إلا خلق الزوجين الذكر والأنتي ومثمنهما رجلًا كثيراً ونساء يهب لمن يشاء إناءًا ويهب لمن يشاءالذكور وبجعل من يشاءعقها وهي واردة في تقسم المخلوقين من عباده وفي آيات المواريث ذكر التوعين لا غير وفي غيرها من الآيات فهــذا النوع الثالث الذي هو اللبسة بين النوعين لم يأت به كتاب ولا سنة وكونه خلقة له آلة الذكر وآلة الأنثي لَا يقتضى بأنه لا يتمغ بل لكل فوع شهوات والحكة الالهية تقضى منع ذلك ولو توجيد لبين الله تعمالي حكه وما كان ربك نسياً ودليل السؤال الذي من الشام إلى أمَّــع المؤمنين على من أبي طالب عليلم على طريق التمنت وجوابه علمهم لا يقتضى بأنه قائل توجوده بل غايته شرطية لا يلزمٌ صدقها كأنهُ قال إذا صِم ما ذكر كان الحسكم كذا وقِد حقق ذلك في النحة (٤) أو ثمب قط اله ناظري منهما ولا يسبق (١٠ من من حدها فانهذام مسكل أرجل هواً م امر أة فتحرم عليه النكاح فلا ينكح امر أة ولا ينكحه بدارة ولا ينكحه المرأة ولا ينكحه حله النكاح فلا ينكح المرأة ولا ينكحه جل و يازمه الحياب (٢٠ من النساء (١٠ والرالي الوالمحارم فاما إذا سبق بوله من فرج الأثنى فهو أننى فتجري عليه أحكام الأننى (و) الحاديث متروجها في موضعين أحدهم احيث تنكح الحام الأننى (و) الحاديث المنافقة من المنافقة و المنافقة عشرة والثانية عشرة (الأمة) بحرة بذلك لم يكن لرضاها تأثير في جواز ذلك سواء كان الروج مراً أم بملوكاو قال أن إذا منافقة لم تروج حرة ثم أجاز (١٠ السيد لم يصح نكاح الأمة لأن المقد بها لم يتم بالاجازة والأوقد صادت محته حرة (و) الموضع الثاني حيث يكون نكاحها (المنت) (١٠ كل بكسر النون أى المنافقة (الحروث) فالما تحرم عليه (الا) بشرطين أحدها حيث يكون نكاحها (المنت) (١٠ كل الشالح (من) نكاح المفت (١٠ الشرط الثاني حيث ركون نكاحها (المنت) (١٠ كل المنافقة (١٠) المنافقة (١١) المنا

وحأثمار تحتالسرةقرز(١)والعبر بالسبق من أحدهما بأول مرة قرز (٧) وكذا من الحنثي (٣)وينظر ما يكون لباسه (٤) الحالصة اهـ ح لى قرز (ﻫ) وكذا لو تعلق قليمبالأمة وكانت تحته طُفلة صغيرة أو غائبة منقطعة وخشى العنت فأنه لا عمل له نكاح الأمة قال الققيه ح وهو المذهب وصححه الامام المهـدى عليلم قال لأن نكاح الأمة على الحرة لا يجوز عندنا مطلقاً خلاف ما في الشامل لاصبحش ذكر ممناه في الَّغيث ومعناه في الثمرات والسلوك والبيان (﴿) ولو كانت المنكوحية على الحرة مكاتبة أو موقوعًا نصفها ونصف حر وبصح تكاح الامة الفنة على المكاتبة والموقوف نصفها اله ح لى (١) أما لوعقد بحمل حرة هل يجوزله العقد على أمة قبل وضع الحمل أم لا قبل لا يجوز تغليبًا لجانب الحظر قرز فإن أقدم عليه كان موقوة اه ح لى (ه) لأن الحق لله تعالى (*) لقوله صلى الله عليـــه وآله وسلم لا تنــكحوا الامة على الحرة وانكحوا الحرة على الا مَّمة (٦) بل الاجازة منعطفة على العقد فصح نكاح الامة اله مفتى ولهذا نقام الشهادة عند النفد وقياس قولنا لسقوط الحد ولزوم المهر إعالماً أو جاهلا ومهذا استحق المشترى العوائد الحاصلة بعسد العقد ووجبت الفطرة على المشترى والله أعلم اه مفتى وقبل لا يقال الإجازة كاشفة بل هي ممنوعة إهنا بعد العقد على الحرة ومشـل معناه عن مي (٥) وكذا لو استطاع من نكاح الحرة قبل الاجازة من السيد لم تصم إجازته بعسد (٧) لا المكاتب والمعتوق :سمَّه قرز (٨) العنت هنا صفة مشهة كأنه قال و الشخص عنت وذلك الشخص هو العنت (٩) وقيل المنت التضرر وإن أمن الوقوع في المحظور لا أن الله تعـالي قال وإن تصبروا خــير لكم اه صعيري (*) قال في الكشاف أي خاف الاثم الذي يؤدى اليه غلبت الشهوة وأصل العنت انكسار العظم يعمد الجبر فاستمير لكل مشقة وضرر ولا ضرر أعظم من مواقعة المأثم إله كشاف ومثله في المُراْت (١٠) ظاهر دولو نظراً أو تغييلااه غاية قرز (١١) ويجوزنكاح الامة ولو أنظرت الحرة بالمهرأو

(حرة (١٠) إمالفقر أوغيره (٢٠ ضندهذين الشرطين يحوز للحر نكاح (٢٠ الأمة قال أبو حو يجوز له أحرم من واحدة على حد ما يجوز له من الحرائر وهو المذهب على ما ذكره أبوع (١٠ يحي عليه السلام وقال ش لا يجوز له إلا واحدة قال م بالله وهو القياس (٤٠ لأنه إذا كان تحته أمة فقد زالت خشية المنت بالأولى جازت الثانية وقاقا قال م بالله التياس فيمن أمكنه الشراء لا يجوز له النزوج بأمة فيل ع وأبوع تخالف في ذلك كا يحيز له أربسا التياس فيمن أمكنه الشراء لا يجوز له النزوج بأمة فيل ع وأبوع تخالف في ذلك كا يحيز له أربسا لائه أو موته) والمذهب أن الصحة لا تثبت إلا بالتو اثر أو بشهادة شاهدين (١٠ عدلين فيل حولا يكنى خبر المدل الواحد ولو أفاد الظن عند الهدوية وقال م بالله و ص بالله يكنى خبر عمل الماحل الواحد ولو أفاد الظن عند الهدوية وقال م بالله و ص بالله يكنى خبر المدل الواحد ولو أفاد الظن عند الهدوية وقال م بالله و ص بالله يكنى خبر المدل الواحد ولو أفاد الظن عند الهدوية وقال م بالله و ص بالله يكنى خبر المدل الواحد ولو أفاد الظن عند الهدوية وقال م بالله و ص بالله يكنى خبر المدل الواحد ولو أفاد الظن عند الهدوية الله وما المناهد والم والوب عند المداوية والله و لا أدرى من أبن (١٠) أخذ ض بدن شاهدين (١١)

وجد الفرض اه غيث معني (ﻫ) قيل ف ولا يجب الانتقال من البلد إذا لم يتمكن من الحرة إلا به اه حاشبة في الزهور وهو قوى حيث يؤدي الى ألض ر قرز (١) مؤمنة عفيفة كفؤه قرز (٧) دو ماهة أو سقوط نسبه (٣) إن كانت الأمة لمسلم لا لكافر لئلا علك أولادها كافر اهبحر فان قلت بؤمر بالبيم كن اشترى عبدًا مسلمًا لم يبعد (ﻫ) وكذا أذا خشى أنهـا لا تحصنه الحرة نحو أن تكون من القواعد وتحوَّذَلك فانه بجوزُله أنَّ ينكم الأمَّة ينظر في ذلك لأن الاستطاعة على الحرَّة قد حصلت آه تمرات (٤) حجة ع أن التحريم في الاماء هو تعريض النسل قرق فتي جازت الواحدة فقد جاز تعريضه قلرق فلا فرق بين الواحدة وأكثر منها وأما حجة م بالله فلا أن تحليل الاماء النحر إنما أباحته الضرورة نقط فلم يحرمهن إلا مابدفع الضرر كالميتة في حق المضطر اه غيث (٥) وقواه في البحر قياسا على الميتة لا يأخذُ منها إلامايسد الرَّمق لحشية الضرر وهــذا مشـله اه غيث و بني عليــه في الهداية إذ ما أبيح المضرورة واقتصر على مانزيلها كالميتمة وقرره المفنى (٣) لقوله صلى الله عليمه وآله وسلم امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان اه ديباج (٧) لامدخل للغريق وقد حذفه في الأتمار (٨) أو رجل وامرأتين أوعلم الحاكم قرزولا بد من لفظ الشهادة مع الحكم وقبل يكني الحبر من غير لفظ الشهادة ومن غير حكم أم خالدي إلا أن براد الحكم اشترط اللَّفظ قرز (٩) لأنه نص على أنه لو أخبر واحد لغلب الظن بصدقه عوت النائب ولم يطر خلافه جاز أن يعمل على قوله في نكاح امرأ ته وقسمت ماله تال ولافرق بين أن يقول شاهدت موته أو أخبرني ثقة بذلك اه شفساء (١٠) وقواه في البحر (١٠) ولو من طريق الحسبة (١١) والحكم (١٧) أخذه من هدي المحصر إذا ظنأنه قد ذبع جازله أن يطأ قلت عمل بالظن فيالتحليل اه مقتى وهو لا يجوز تحليسل النكاح بالظن بخلاف المحصر فيعمل بالظن فيه وقد بمكن جمفر ذلك لمذهب الحمادي عليه السلام قيل ع ويجوز لها العمل بالقرينة (١) المفيدة المظن عند م لاعند الهدوية (١) المفيدة المطن عند م لاعند الهدوية (١) فأما إذا لم يحصل لها علم ولا ظن بذلك رأسا ققال المتوكل (١) لإمجوز لها النكاح أبداً حتى يصح لها بينو تها بأحد الأمور (١) الثلاثة وجمله لمذهب الهادي عليه السلام ع قال مو لا نا عليه السلام وهو صفيف (١) ليس للهادي فيه تصريح (١) ولا مفهو واضح وقال الامام ي (١) لا تأثير الهدة رأسا (١) التصديد بها تحكم صرف (١) قالوالختار أنه ينظر فان كان معها ما تحتاج إليه بق النكاح لا نه لم يفتها إلا الوطء وهو حقه وإن لم يكن معها ما تحتاج إليه (١) النسخ للنفلة خلاف الاجاع لأنه أحد قولي شوقال كوقد ممها ما تعتاج المال النسخ للنفلة خلاف الاجاع لأنه أحد قولي شوقال كوقد م ولى شرقال لا توجع عنى عمره الطبيعي والمدة وقال القاسم وأبوح والمرتفى (٢١)

الفرق بينهما بأن في هذا إبطال حق الغير بخلاف المحصر (*) أخــذه من قوله في المحصر يتحلل جد الوقوف قال في الشفاء وهو تخريج صحيح وقواه واعتمده والأولى أن غرج من مسألة الطلاق وهي إذا كتب اليها بطلاقها قتال م باقد لا يعمسل عليه إلا أن يكون هنـــاك امارة صحيحة في الكتاب (١) كغرق سفينة هو فيها أو تعرف خطه بالطلاق اه لمهة (٢) فلا يعمل إلا بالعلم،قرز (ﻫ) بالنظر إلى ماهو عليها لا بالنظر إلى ماهو لها من نفقة أو تحوها فيعمل بالظن انضاقاً ام صيتري قرز (٣) احمــد ان سلمان (٤) ولو مضى العمر الطبيعي فلا عبرة به عنده فهــذا فائدة خـــلافه والله أعلم (٥) إنمــا الوجوه الأربعة كلهــا (ﻫ) وذكر الأمير الحسين مثله للهــادي عليلم (٢) يل أخـــذه من قول الهادي عليلم في اللقطة إذا لم ييأس من صاحبها بفيت أبداً حتى بيأس وقيل بل له كلام في الأحكام عام له ينتضيه فليراجع ولا مقتضى لهذا التكلف (٧) كان الأحسن تأخير كلام الامام ي إلى بعــد ذكر العمر الطبيعي والعدة وبعد خلاف كـ ومن معه لأنه قال لا تأثير للعدة رأساً ولمسا يذكر (٨) لأنه لا دليل عليه من نص ولا قياس لأنهم إن جعلوا لها التزويج بعد المدة لأجل الضرر ف ذاك بأبلغ من ضررها في المدة المذكورة وإن كان لحصول اليقين ببينونتها فلا يتين وإن كان لنص أو قيــاسَ فلا شيء منهما (٩) على وزن فلس وجمسه صروف كفسلوس (۞) بل قد قال به اثني عشر اماماً منهم على عليلم (ه) أي خالص وهو الذي لادليل عليه من كتاب ولا سنة (١٠) من ماله (١١) وقال الامام المهدى احمد من الحسين عليلم ينتظر سنة قياسًا على العنين ثم يفسخ الحاكم نكاحها دفعاً للضرورة اه ن معى وقيل إن كان له مال وأولاده وأشياء توجب عدم للقارقة فالظن يفلب بموته ناظري (*) من وم غلب وفى شرح الابانة من نوم للرافعة إلى الحاكم اه خالدي (١٣) والناصر والشاضى

قانا (او ُمضي عمره (١٠)الطبيعي (٢٠) والعدة) أي لا يجوز لها أن تزوج قبل مضي العمر الطبيعي

(١) ووجه الخال به أهل الانتظار من القاسمية والحنفية أعنى للنع من القسخ ماذكر دعيي حيدوا من جر ان فانهما تقلا الإجماع عن شرح ضرر بدعلي المنع من التسخ وهكذاعن مياقة في شرح التجريد وما ذكره الخالف من طريق المعالج المرسلة وأن المختار العمل به وماذكروه من الآثار والاحاديث والقياس فالكل لاينهض دلملاعل المطلوب أما الآثار فنحن قول موجب مدلولهما وتمنع دخول الثنازع فيه في ضمنه على أنه لا يصح بالظاهر في شيء منها كما في قوله تعالى فامساك بمروف أو تسريح باحسان وقد أشار إلى مثل هذا الالزام م بالله عليلم في شرح التجريديووأما الاحاديث الذي يدعى الخصير تناولها جذه السئلة على حية القياس في بعض وعلى جبة الظهور في بعض فمنوع أيضاً أما التي ادعى الأخذ منه بالظاهر فهو متأول وأما التي أخذ منه على جهة القياس فممنوع بما أنَّ حقه لا يصادم نصاً ولا إجماعاً كما هو معروف عند المحققين من علماء الأصول وقد استوفى الكلام والأدلة على ذلك في شرح التنح في باب النفقات على قوله ولا نسخ قابحته (٢) وإنما صمى طبيعيًّا لأن الله تعالى طبسم الحلق عليه بمعنى أنهم لا يجاوزونه لا أن الطبع أوجب ذلك اه زهور (٥) حجة أهل الانتظار قوله تعالى والحضنات من النساء وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اهرأة المققود امرأته حتى يأتيها البيان يعني موته أو ردته أو طلاقه لأن النكاح قد ثبت واستقر فلا بجوز نفضه إلا يبقين علماً أو حكما من جهــة الشرع ولأن غبيته لا تزيل ملَّـكه عن سـائر أملاكه فكذا عن زوجته اه ان (﴿) فأن قلت إن مضي هذه المدة لا محصل به إلا الظرح بموته وهي قرينة من جملة القرائن وقسد قسدمتم أنه لا يعمل بالقرينة المقيدة للظن من خير العمدل وغيره من القرائن بل اعتبرتم شهادة كاملة فما الفرق بين همذه الفرينة وسسائر الفرائن حيث عملتم بالظن الحاصل عنهما دون سائر الفرائن والجواب أن الهمدوية لا يسملون بالأمارات التبدة للظن في هذه المسئلة إلا بالشيادة الكاملة أو من العمر الطبيعي ولا يعملون ماسوي ذلك وأقوى أمارات الظنون ماحصل عن شيادة كاملة أومض العمر الطبعي يحصل به الظن القوى كما محصل بالشهادة بل أ بلنم فيكون قياســاً والقياس دليل فجعلوا حكمه حكم الشهادة ولم يعتبروا بمنا سواه من القرائن لأنَّ أمر الفروج فيه خطر عظم فشددوا فيه اه غيث بلفظــه (و لفظ ح تحييرسي) يقال النسكاح متيقن فالتحريم معه هتيقن لاصالة بَفائه وظن ارتفاعه و لو مقارب عند الهدوية لا يرفع ذلك الأصل مع انهم قسد صرحوا بمنع العمل بالظن بمحرمة واحدة التبست بين نسوة حلال محصورات مع كون الأصل في كل واحدة الحل غطر الفروج فبالأولى تحرم ما لم يلتبس بحلال مع كون الأصل فيه التحريم اله لفظاً ﴿﴿) قال القبلي في المنار حاشية البحر الزخار ما لفظه وهده نبضة فلسفية طبيعة يبرأ الاسكام منها وإنما الأعمسار قسم باختيار الحالق وتمسير ط لذلك يأنه العادة غير صحيح كما يعلمه كل ممنز بل هو أندر النادر بل معترك المنايا كما أخر به الصادق صلى الله عليه وآله وسَــلم ما بين الستين والسبعين وكأنه أيضاً أراد صلى الله عليــه وآله وســلر أن ذلك هو الذي قل أن يتجاوزه العمر ولا ينافيه كثرة ما قبله أو أكثريته فتبين أن (والمدة) و نعنى بالمدةعدة الوفاة قال القاسم والمرتفى (المدر العليمي هو مائة وعشرون سنة من وم مولده وقالم بالفلان المثقر وخصون سنة إلى مائين (الوسن بالطبيعي أن العادة جارية أن الله سبحانه وتعالى لا يعمر أحداً في ذلك الوقت أكثر من ذلك القدر في الغالب فلوالتبس عليها مولده * قال عليه السلام فان كانت راجية لحضول شهادة تامة على مولده وجب عليها التربص حتى محصل فان أيست من ذلك كفي خبر العدل (المن فان أيست من دلك كفي خبر العدل المنافق وهو خمسة عشرة (المنافق ومن مثله (أو احتاطت فان أعوزها (المنافق كله بنت على الأقل وهو خمسة عشرة (المنافق أومني عمره الطبيعي والمدة فتي صح أحدهذه الأمور جاز النكاح بعد العدة * قال عليه اعلم أن المغلق عليه عليه على المنافق وهو مستبرون المغلل على عليه على المغلق وهو مستبرون هنال عليه وهو ضيف ثم ذكر وجه ذلك (المنافق ومن أنهم لا يعتبرونه فلا أصل الهراسا الطن بعدمني هذه المدة (المال على معتارونه الطن بعدمني هذه المدة (المنافق وهذه المنافق وهذه المدة (المنافق وهذه المنافق والمنافق وهذه المنافق وهذه المنافق وهذه المنافق والمنفق والمنافق و

المذهب الأول في غاية الضعف والمذهب الأوسطأ يضاً لا مستند له إلا شيء من رأى عمر و لا حجــة فيه فتعين المسذهب التالث وهو بقاء على الأصل و إثبات الفسخ بحتاج إلى دليل اه لفظاً (١) وأ يوط (٧) في أحد قوليه (٣) قبل قواين وقبل طرفين (٤) على قول م بالله وأما عند الهدوية فلا بد من شاهدين عدلين اه مفتى قرز (٥) ويكني الظن في رجوعها إلى مثله في العمر اه غاية (٣) أي أعجزها وأحوجها اه مصباح(٧)من يوم العقد إن كان هو العاقد وإن كان و ليه فمن يوم مولده ﴿١﴾ فان التبس يوم العقد قبل بنت على أقرب وقت مما دخل في تجويزها أنهما تحته لاقبله نحو أن تكون عارفة أن لحاسنة تحته مثلا أوتر ددت في السنة الأولى فتين على السنة وعلى هذا فقس اه هيل قرز وقيسل لافرق بين أن يكون هو العاقد أو و ليه ﴿٨﴾ يعني ان و ليه عقد له من يوم ولد فيكون أول مدة العمر الطبيعي موله، على هذا اه (قيل) من يوم عقد مها وهو غير مقيد ولعله منءولد، إلى يوم عقده مها اه شر ح فتح قرز وفي حاشيةمن يوم غيبته(٨) وهو ظاهرالإُز(٩) وهو وجهان ذكرهمافي الغيث أحدهما أخه لا وجه لتربصها هذه المدة إلا ليحصل لهاالظن موته لإنه لادليل على تحديد المدة من كتاب ولا سنة رأساً وإذالم يكنعليمدليلشرعي منصوص فلابد من وجهلاعتيارمولا وجه لاعتباره قط سوي انها متى مضت هذه المدة الطويلة غل في الظن أن الفقود ليس في الحاة اذ لو كان في الحاة لكان قد رجم أو جاء منه خبر والوجه الثاني أنه لو بقي من عمره الطبيعي أسبوع أو شـــهر ثم غاب تم مضت باقي المدة الله عني فصح أنه لا بد من اعتبار الظن و لا قائل به أه غيث معني فصح أنه لا بد من اعتبار الظن الظن ا اه شرح بهران (ۗ ﴾) قال في تعليق الصعيرى إن مضى العمر الطبيعي يفيد العلم بموته عادة وفي السلوك بحصل به الظن القوى كما يعصل بالشمادة وأبلغ اه تكميل (١٠) ولا تستنفق من ماله اه ينظر قال وإذا اعتبروا الطن قالمبرة بطن الروجة (٢) إن كانت بالنه عاقلة وإن لا فولى النكاح كا في الطلاق (٢) (فان) تروجت امرأة المفقود بمدأن صح لها ردته أو طلاقه أو موته أو مضى عمره الطبيعي والمدة ثم (عاد) ذلك المفقود وقدصارت تحت الثاني (فقد تفذ) نكاحها (ف) الصورتين (الأولتين) وذلك حيث تروجت وقد صح لها أنه كان ارتد أو طلق (٢) بالشهادة الكاملة لكن يشترط أن تكون تلك الشهادة قد صكم بها الحالم (١) فان لم يكن قد حكم بها حاكم (١) بطل النكاح الثاني لأن الشهادة حيث نخبر أنكشف كذبه (١) (لا) إذاعاد في الصورتين (الأخريين) وهما حيث تروجت وقد كان صح لها موته أو مضى عمره (٢) الطبيعي (١) (فيبطل) النكاح (١) الثاني ولو قد حكم الحاكم لذنك لا أنه انكشف بطلان ماحكم بهنطما (١) فأما لو لم يكن قد حكم به فأولي (و) إذا بطل النكاح الثاني واستردها الأول وجب أذر تستبريها (١٦) بالاث حيض أنكان ت

(١) وظن من يرمد نــكاحها (٢) أقول ينظر أينذكروه فىالطلاق وقيل مراده فيمن ادعـتـانذوجها طلقهافانه يقبل قولهـــا لأنها فى يد نفسهاحيث لا خصم منازع فالعبرة بظنها هنا كما قبل،قولها فىالطلاق وهذا نظر من ض عبــد القادر التهامي (æ) يعني اذا كنب الزوج بطلاق زوجته وغلب بظنها صدق الكتاب إعملت مه حيث كانت بالغة ماقلة وإلا فولي نـكاحيا اهـغيث معني هذا على أصل م بالله وأما على أصل الهدوية فلامد من العلم إلا أن يغلب على ظن الزوجة أو الولى صدق الكتاب أو المخبر فلاتًا كل من ماله وأما النكاح فلا°نه يَعْرِيمجردالظن هذاالذي يحمل عليه كلامالكتاب انه يعودالىأصل السئلة والله أعرقرز (٣) وتثبت المحصومة فيالطلاق بينها و بين الأول فان أقرت بعد رجوع الاول ان إيطلق ولم رَمَّد نُبَتَ الحَصُومَة بِينَ الرَّوجِينِ ولا حكم لاقرارها لأنه يطل حقه بذلك قرز (٤) مالم تخر جرالشيادة بمجمع عليه بطل النكاح قرز (٥) يعني يبقى موقوة على المرافعة والحسكم فان حكم لها ببينتهاصح النكاح الثاني وان لمحكم لها بطل نـكاحها بالثاني ورجعت للا ول اه كب قرز (٣) الاولى اله خيرانـكشف عدم العمل به لا السكذب (٧) والاولى اتها ترافع هي والاول الى الحاكم فان حكم بشهادتها تم يطل النكاح وان بطلت الشهادة الأمر من الامور بطل نـكاح الثاني اهشرح فتح (٨) والعدة (٩) وهذا اذا صادقته الزوجة كونه الزوج الاول أو مصادقة الزوج التانى وإلا فالنكاح التانى بأق واقه أعلم (١٠) أما للوت فظاهر وأما المضي فهو دليل على موته ولم يقع قلنا من جهة العادة اه مفتى (١١) بعن حيث قد وطئها قرز(١٧)لما روىالشميعنعليطيا (برجلا غآب عن\مرأة فبلنهاانه مات فنزوجت تم ماء الزوج الاول فغال على عليلم يغرق بينهما وبين الزوج التانى ونعتد ثلاث حيض وترد الى زوجها الاول ولها المهر لمــا استحل من فرجها ولا خلاف في فلك إلا مابروى عن عمرأن الزوج الاول يخير بينها و بين الصداق وروي انه قد رجم عنه اه غيث وذلك خطل من النول بل هو حائضا و بثلاثة أشهر إن كانت صغيرة (١) أو آيسة فان انقطع حيضها لمارض (١) فأربة أشهر وعشر فلا يطأها حتى يستبريها بذلك أو بوضع الحل إن كانت حاملا (١) (فاذمات) الزوج الأول (أوطلق (١) بعد أن عاد (اعتدت منه أيضا (١) فتقدم المرأة الاستبراء من الثاني ثم تعتد لطلاق الأول أو مو ه (و) الزوج الأول يحوز (له الرجعة فيهما (١))أى في المدتين (١) وهما استبراؤهامن الثاني وعدتهامن الاولى لكن (لا) يعوز له (الوطه (١٥) في) المدة (الأولى) وهمي عدتها من الزوج الثاني لوجوب الاستبراء كما تقدم (ولاحق لها (١) فيها)أى لاحق للمرأة في المدة الأولى على أى الزوجين من نفقة ولا كسوة ولاسكني

قول لا معنى له ولا وجه له لأن التخيير آنما يصح بين الشيئين اذا كان كل و احد منهما يتعلق بمن خبر فيهما على سواء وقد علمنا إن الزوج الأولقد ملك نـكاحيا وعلمنا أن مير المرأة لمــا دون غرها فَكِفَ نَخْيِر بِينَ مَاعَلُمُكُمُ وَبِينَ مَالَاعِلُمُكُمُ وأَمَا وَجُوبِ المَهْرِ عَلَى الزَّوْجِ الآخر فلا ثن المهر وقم على شبية والمهر يستحق عليه كسائر الأنكحة الفاسدة وهو مروي عنعلى عليلم ولم يرو عن صحابى خلافه اه شفاء لفظاً (١) مدخولة قرز (٧) غير معروف اه حثيث وقبل لافرق قرز (١) أو مستحاضة ناسة لوقتها وعددها أو الوقت فقط قرز (٣) يعنى اذا أمكن إلحاقه به أى بالثانى وان لميمكن إلحاقه به بل بالأول فقيل ع لاتعتد به لأمهما وقالالشيخ عطية تعتد به لهيا مماً اه زهور لأنه يطرخلو رحمها من الثاني ونظر بأن قيل وعلى مذا اذا لـكفت حيضة واحدة اه زهور (ي) أو لحق أو فسنخ قرز (٥) وانمــا يلزمها عدنان حيثأرادت أن تروج الثانى أوغيرهما وأماالأول اذا طلقها وأراد يعقد مها فلابج إلاعدة الاستبراء فقط فلو خالعها الأول هل بجوزله العقد في مدة الاستبراء من الثاني قال شيخنا لا بمنموأ خذه من قوله لا الوطء فيالأولى اه مفق وفي الزهور لا يجوز وهو المنتار وهو ظاهر الاز في قو له والمنكوحة باطلا تال سيدنا زيد والمحفوظ عن المجاهد كلام المقتى (٣) لا المقد فلا يصح ﴿١﴾ ذكره الققيه ف لكن يقال ما الفرق بين الرجمة والمقد وقد نظره الفقيه ف في الرياض وعن المقتى بجوز العقد مطلقاً وأخذه من قوله إلا الوطء فيالاولى ﴿١﴾ وهو ظاهر الاز في قوله والمنكوحة باطلا ﴿ ١ ﴾ اذا كان طلاقها باثناً كا أن يكون خالعها قرز ٧٠) باللفظ والعقد فىالرجعى تقط قرز (٨)قان وطىء عالمـــا عزر ويكون رجوعه فىالرجمى فلو أتت تولد بعد هذا الوطء استة أشهر فما فوق ولأربع سنين فما دون من وطء التاني قبل يلحق بالأول لتجدد مائه وصحة عقده (*) والاستمتاع قرز (*) ومقدماته اه ح لى قرز (٩) لأن هذا سببه باختيارها له ولا يفترق الحال في اسقاط الحقوق به بين العلم والجهل (﴿) أما الثاني فلا نكاح وأما الأول فلا نها محبوسة عنه فهي كالناشرة ذكره الفقيه ف والأولى التفصيل وهو أن يقال ان ثبتت زوجيتها بمصادقتها فهي كالناشزة عنه فلا يجب على أسهما وان ثبتت بالبينة أو الحسكم بل الثانى (1) أن يرجع عليها بما أهق عليها قبل رجوع الأول لأنه أ تفق معتقدا (2) أنهاواجية (و)عد تاهام بالثانى والأول (لا يتداخلان) عند ناوقال أوح يتداخلان (2) وصورة عدم التداخل أن تسترىء من الثانى بشهر ين مثلاثم يطلقها الأول أو يموت بعد مضى الشهر بن فانها تستكمل عدة الاستبراء ثم تبتدىء الثانية (ويحرم الجمع بين من لو كان أحدهما (1) ذكراً حرم على الآخر) هذا عقد ضابط (2) لمن يحرم الجمع بينهما (2) فالنكاح وذلك كالأختين وكالمعة و بنت

استحقت النفضة على الحارج (*) مالم تـكن صغيرة أو مجنونة فلها حق على الأول لأنه لايصيأ منها نشوز اه ينظر فأن المشبه دون المشبه به قرز (١) ولو لم ينو الرجوع لأنه يظن أنها واجبة عليه (١) وقال في شرح ان عبد السلام أنه لا يرجم ﴿ ١﴾ بما أنفق عليها حال الزوجية لأنها في مقابلة غرض قد استوقاه وكلام المذاكرين لايستقم إلا حيث كانت عالمة وكان زنى وإلا فلا يسقط وأما المهر فلا رجوع له عليها بل تستحق عليه الأقل من السمى ومهر الثل اه ن ﴿١﴾ 'هذا عند م بالله وأما عند الهدوية فيرجع به مطلقا لأنهم يشترطون صحة العقد ولاعقد اه وابل وأُجيب بأنه قد أباحه لها ظاهر الشرع اه مفتى (٧) مسئلة كل من أغنى وهو يظن أن الا تفاق واجب عليه ثم انكشف عدم الوجوب فان له ولورثته الرجوع على من صار بيده ذلك الشيء المنفق برد الباقي ويضمن التألف بقيمته أو مثله ومن ذلك قضاء دَّمن لظنه الوجوب ثم تبين عدم وجوبه عليه وان قد سقط عليه فان له الرجوع يما دفه لا من أخرج زكاة أو تحوها لظنه الوجوب ثم تبين عدمه فانه لا ترجم بما أخرج لأنه أخرج قربة وزيادة وهي الوجوب وإذا بطل لم تبطل التربة أه من المقصد الحسن بلفظه (٣) بأن تستأنف عدة كاهلة منذ طلقها الأول أو مات ويدخل ما بني من الأولى في التانية اله نجري ومثله في الغيث (٤) فائدةوكذا مثلا لو تزوج عمرو بنت زيد وزيد تزوج بنت عمرو ثم طلق كل واحمد منهما زوجته باتناً فليس لفيرهما أن يَنزوج بالابنتين جميعاً لأن كل واحدة منها مع تقدير أحدهما ذكراً بحرم عليه لكونها زوجة أن لأنا إذا فرضنا بنت زيد ذكراً حرمت عليه بلَّت عمرو لـكونها زوجة أب وإن فرضنا بنت عمرو ذكراً حرمت عليه بنت زيد لكونها زوجة أبكذتك فليتأملوالله أعلروقد ذكر مثل هذا سيدنا العلامة الحسن من محمد المغربي رحمه الله تعالى وعن السيد صلاح من حسين الأخفش أنه لا يحرم الحمَّع بينها إذ لادليل إلا على اماكان لأجل النسب دون المصاهرة (•) والحجة مارواه زيد من على عن أييه عن جده عن على عليلم قال قال رسول الله عليه الله عليه وآله وسلم لاتروج الرأة على عمَّها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولا على بنت أختم الاالصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى اه غيث (ه) فلو قال زوجني ابنتك وزوجك ابنتي فحصل للبنتين بنتان هل محرم على زيد الحم بين بنتي البنتين سل قبيل يحرم لأنه جم بين المرأة وينت أختها من أيها اه لأنك تنظَّر إلى امرأة أحد الرجلين وبنت الآخر فاذاهما أختان لأب وتنظر إلى زوجة الآخر وبنت صاحبه فأذاهما كذلك وتنظرفىالبنتين فيما بينهما فاذا أحدهما يقول للاّ خر خالتي وبنت أختى(ه)لأبى مضر(٦) ملكا ونكاحا قرز أخيها والخالة وبنت أختها قوله (من الظرفين) احتراز من أن يحرم أحدهما على الآخر من طرف واحدة قط مثل زوجة الرجل و بنته من غيرها (() فانه يجو زلانسان أن ينزوج بنت رجل وامرأة له غير أم البغت إذا قد كانت بأنت منه لأنا إذا قدرنا الذكر هي البغت حرمت عليها المرأة البها وإن قدرنا المرأة هي الذكر لم تحرم عليها البنت لأنها تكون أجنبية (فان جمهما عقد) واحد نحوان يعقد على الأختين مما () أو على المرأة وبنت أحنها مما أو نحو ذلك مع كونهما جيما (حرتين أو أمتين بطل) المقد لأنه لا مخصص أختها مما أو نحو ذلك مع كونهما جيما (حرتين أو أمتين بطل) المقد لأنه لا مخصص أن نكاح الامة لا يصح إلا بشرط والحرة يصح من غير شرط فكان هذا مخصصاً لمحة نكاح الحرة () والمنا المحد نكاح الحرة و بطلت الأمة () يعلم بطل لمدم المخصص لاحداهن كلاف ما لوكان بعض الحس حرائر و بعضهن إماء فان المقد يبطل لمدم المخصص لاحداهن كلاف ما لوكان بعض الحس حرائر و بعضهن إماء فان المقد يبطل لمدم المخصص لاحداهن كلاف ما لوكان بعض الحس حرائر و بعضهن إماء فان المقد يبطل أردنا عبرد التشبيه وصلا إلى ذكر الحسس ()) إذا جمع في عقد واحد بين (من على المحسل الكامه) وأن يجمع في عقد واحد بين (من عرائر في من (عرم) عليه نحو أن يجمع في عقد بين رضيعة وأجنبية فان المقد لا يبطل حيئذ (فيصح من يحل ()) دون من (عرم) عليه نحو أن يجمع في عقد ون رضيعة وأجنبية فان المقد لا يبطل حيئذ (فيصح من يمل ()) دون من (عرم) عليه نحو أن يجمع في عقد ون رضيعة وأجنبية فان المقد لا يبطل حيئذ (فيصح من يمل ())

⁽١) أو امرأة الرجل وزوجة ابنها (٥) كما روى أن عبد الله من جضر جم بين امرأة على عليم الميد وبنته أم كلنوم ولم يسكر عليه أحد من الصحابة فجرى بجرى الاجاح اله أحسكام والأمام الملدى على من عمد جم بين امرأة الامام ى وبنته (٧) أما لو عقد بأخين أتي وخشي فلعله لا يسح في الأثني تعلياً لجانب الحفظ لجواز كون الحبثي أتني وإلى كانت الحنثي لا يصح نكاحها اله ح كان الزوج حراً لاعبداً فيعلل فيهما اله غيث الزوج حراً لاعبداً فيعلل فيهما الهغيت حيث تكونا قريتين والأصح فهما خلاف الزوائد الهن لا أن يس من باب الادخال (٤) هذا مع العلم لا مع المجلم فيعلل الحجيم إذ الحاف الزوائد الهن عنص (٥) حيث كان الزوج حراً (١) والقرق بين هذه والأولى أن الصحرم منا راجع إلى الشخص والأولى أن الصحرم منا راجع إلى الشخص اله معيار قرز (٥) والقرق بين هذه وبين اليبع إذا إنضم إلى المبر المثل والتسمية صحيحة المعارق وزي اليبع إذا إنضم إلى المبر المثل والتسمية محيحة كنا ميا وين هذه والإولى في العبارة أن يقال وكل إوطء حرام كاسياتي ان من عام وقد (١) أو مقدماته المبهوة (٥) الأولى في العبارة أن يقال وكل إوطء حرام كا يتعنى التصرم ذكره مضهم وذلك أنه إذا وطء أمته المازوجة فهو هستند إلى ملك صحيح وهو

لا يستند (() إلى نكاح أومك صحيح (() أوفاسد لا يقتضى التحريم (()) فاوأن رجلا وطيء امرأة حراماً أو غلطاً أو بنكاح باطل أومك باطل لم يحرم عليه أصولها (() ولا فصولها (() ولا غرم هي على أصوله ولا على فصوله وكذا لو وطيء أم امرأته لم تحرم عليه ابتها ولو وطيء امرأة ابنه لم تحرم على زوجها و يحوذك (() وظل أو حلى الزائة تحريم (() قال الذا كرون وإذا استند المصاهرة (() وقال م والفقهاء إن وطء الغلط يقتضى التحريم (() قال الذا كرون وإذا استند الوطء إلى نكاح باطل أو ملك باطل كان الغلط فيأتي فيه الخلاف ضند الهادي عليم لا يتنفى التحريم وعند م والفقهاء أنه يقتضى التحريم وأما إذا استند الوطء إلى نكاح أوملك صيحين أو فاسدين اقتضاء التحريم بلا خلاف (() ذكره في الزوائد (فاسل) ﴿ وَصِلْهُ ﴿ وَوَلِيهُ (()) أي ولي عقد النكاح ((الأقرب فالأقرب (()))

لا يَنتضىالتحريم ﴿١﴾ لوجوب الحد عليه وهــذا هو الفارق وهكذا أو وطيء أهته وهي أم زوجته لم ينتض التحريم مع أن قد استند إلى ملك صحيح سيأتي على قوله ومن فعل اعترلها خلافه ﴿١﴾ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا محرم الحرام الحلال وإنما يحرم ما كان نكاما حلالا فأنه بالمشتركة يقتضى التحريم لأنه لا حد عليه (١) غالبا احتراز ممن بنته من الزنى ﴿١﴾ فانه يقتضى التحريم ومن وطيء أمته الزوجة ﴿٧﴾ فانه وان استند إلى ملك صحيح فانه لا يقتضى التحريم ولوجوب الحد عليه وبيض له في ح لي ﴿١﴾ مستثناة من المنطوق ﴿٧﴾ مستثناة من المهوم (٧) وهل يشترط في الملك الفاسد أن يكون الوطء بعد القبض و إلا لم يقتض التحريم ظاهر الكتاب الإطلاق اه ح'لي وفي بعض الحواشي بعد القبض بالاذن لفظا وهو مفهوم الإُرْزهار لأنه ليس بملك (ع) وشمة ملك كأمة ابته اه المختار ان أمة الان لا تحرم على الاس إذا لم تعلق (٣) وكان ذلك في الحياة (٤) ولو لحق النسب ولزم المهر كالفلط قرز (٥) من غيره لا منه فالحلاف (٦) زوجة ان ابنه (٧) إلا اللواط فلا يحرم عنده (٨) وحجتهم النماس!عل ثبوت المبر والنسب والعدة وسقوط ألحد قلنا الحبر يبطل النماس وحجة الهادي عليلم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم الحرام الحلال اله نجرى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا مأكان نكاحها حلال (٩) وهو مفهوم الاز لأنه ليس بمالك (١٠) والأصل في الأولياء السكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقوله تعالى وأنكحوا الأيامي منكم الآية وهذا خطاب للائتارب وأما من السنة فما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا تروجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم وأما الاجاع فلاخلاف أن الولاية تثبت بالتعصيب اه منفوله (١١) تنبيه ربمـا ثوهم أهل للذهب عدم اعتبار المصلحة فها يفعله ولي النكاح بخلاف ولي المال وقبل عن المؤلف عدم الفرق وانه بجب على ذي الولاية العامة إحيث انتهت اليه الولاية في النكاح أن يمحري المسلحة في حتى الصغيرة وكذلك عصبتها وحكي ذلك عرب ص يالله وأبي مضر وقد صرح به الدواري في تحليقه على اللمع حيث تألُّ فأن لم يكن تم المسكلف الحر (1) من عقبة النسب (2) قوله الأقرب لأنه لا ولاية للأبعد مع وجود الأقرب كالأخ مع البنه المنب (2) ثم ابنه ما نزل ثم الآباء وأقربهم الأب ثم أبوه ثم كذلك ما علوا ثم الأخوة لأبوين ثم للأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم للأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم للأب ثم الأعام كذلك ثم بنوم كذلك ثم أعلم الأب كذلك ثم بنوم كذلك ثام أعلم الأب كذلك ثم بنوم كذلك على من ابن الأث لأبوأم وقال الأمير على بن الحسين بل ابن ابن الأخ لأبوأم (4) أولى من ابن الأث لأبوقال الامامي ها سواء وهكذا أبناء الم على هذه الصفة و (4) قال أبوع أن أعمام الأباولي من ابن المرام في ها له وقال من بابن الأمور والمجنون فلا ولاية لمن ابن الأمام من على المناهب والمجنون فلا ولاية لها له المناهب والمجنون فلا ولاية لها لها وقوله المراحوة وله من عمية النسب احترازا من العبي والمجنون فلا ولاية لها لها وقوله الحراحة وقوله من عصبة النسب احترازا من العبد فلا ولاية (1)

مصلحة فالبقد غير ﴿١﴾ صحيح والبحاكم رفعه والمنع منه كما لا يتصرف في مالها بالبيع وذلك في حق الصغيرة وأما في حتى السكبيرة فلا يعتبر في حقها مُع رضاها فإن أخر لزيادة في المهر أو لتوخي زوج أصلح أو نحو ذلك فانه يكون عاضلا إذا احتاجتَ إلى تعجيل النكاح وفي البحر (فرع) قلَّت من عرف من حاله العضل عن تزويج نسائه فما مضى وخيف من مؤاذنته في الحال كسلاطين اليمن انتقات ولايته وإن لم يؤاذن عملا بالظاهر واستصحابا للحال اه شرح أثمـار معني ﴿١﴾ وقيل ف بل يصح عقده مطلقالأن العقد استيفاء لحقه ولودخل ع الطفلة ضرركافي سائر الحقوق التابتة على النعير نعم ضلى هــذا يصح العقد على الطفلة بمجرد تجونز النظر إلى أمها كما قانوا في العليل يعقد للمباشرة ومن المعلوم أن المباشرة له خالية عن المقدمات لبعد حاله عنها بدرجات فأذا صح العقد لغير الوطء ومقدماته صح أيضا لصيانة الدنولا رخصه شارع شرائع المسلمين ولما يحتاح اليه من النساء من العوام اتفاقا مع مصلحتها أو رضاهاً كغيره أو مطلقاً في حق الصغيرة على الحلاف اهتغيرسي لفظا قرز ﴿١﴾ ويمكن أن بجاب بأنه وإن كان حفا للولى فراعات الصلحة فيه معتبرة كتصرف ولي المــال والعقد حق له والمصلحة معتبرة في تصرفه وإذا اعتبرت المصلحة في التصرف بالعقود في مالها فأولي وأحرى على تفسها اه من جوابات الفاضي العلامة المهدي من عبد الهادي الحسوسة (١) الذكر الحلال الموافق في الملة قرز (٢) ومن لم يعرف تدريج نسبه من العصبات حتى يلتقيا إلى جد واحد بشهرة أو شهادة فلا حكم له كما في الارث والعقلَ ذكره في العقد اه ن (۞) وولي بنت الزني وبنت الملاعنة الإمام والحاكم لا عصبة أمها لأنه لا يكون حكهم حكم العصبة إلا في العقل اه غاية ومشـله عن الفتي (٣) ولو من الزنى حيث ينقد لأمه قرز (٤) ويستحبه تقديم الأب اه ن بالتوكيــل اه بحر معنى (o) ورواه ط عن الهادي عليلم (r) عقداً وارثاً ونكاحاً (v) أعقداً وارثاً ونكاحاً (٨) الأولى حذف الواو وقيل بل عطف.على الأول قلا اعتراض (٩) إلا أن يكون حاكما فيمقد بولاية الحسكم لاتولاية من القريب الذي ليس بعصبة كالحال والأخ لأم إذا لم يكونا عصبة فانه لاولاية لذوي الارحام على النكاح إذا لم يكونوا عصبات (((م) إذا لم يكونوا عصبات الارحام على النكاح إلى المونولي نكاح عصبة (السبب ((السبب ((السبب (السبب) وهو معتقها إن كانت الولاية إلى الأقرب (عصبته) بشرط أن يكون مات أو غاب منقطمة أو نحو ذلك كانت الولاية إلى الأقرب (عصبته) بشرط أن يكون مكافا حراً فيكون ابن المعتق أولى ثم ابن ابنه (مرتبا) على ذلك التدريج في النسب سواء سواء (ثم) إذا لم يوجد السبب ولاأحد من عصبته لأجل موت أو غيره فصاحب الولاية (سببه) وهو معتق المعتق ((المنبه) وهو معتق المعتق ((المنبه) وهو معتق المعتق ((المعتق الناسب ولا أعد معتق المعتق فالولى (عصبته كذلك) أي مثل (سببه فولى نكاحها النسب ولا من الأمام والحاكم عندنا بشرطينا عدها أن يكون الميت وحميا الن هذا الوضي أولى من الامام والحاكم عندنا بشرطينا عدها أن يكون الميت

القرابة قرز (١) ويستحب تقديم م بالتوكيل كما يستحب لابتما أن يوكل أباها (٥) تحو أن يكون الحال عمــا فهو أولى وصورة ذلك رجل له أخ لا "ب وأخت لا"م فزوج الرجل أخاه لا" بيه أخته من أمه ثم أولدها بنتاً فإن الرجل خالها بالنظر الى أمها وعما بالنظر الى أبها وحيث يكونالاخ لا م عصبة أن يتزوج رجل امرأة فأولدها بنتا أو ابنا ثم بموت الرجل وله أخ فنزوج امرأته فأولدها بنتاً أوايناً فان كل واحد من البنين أخ لا مواس عم فهذا ذو رحم وعصبة قافهم (٢) واذا زوج المرأة فضولى ولها وليان صغير وكبير أو قريب وبعيد ثم مات السكبير أو الفريب فليس للا بعد الآجازة بل يطل النكاح لانها ليست له حال العد اه زهرة قرز (﴿) قال في كب اذا كانت المتقة اهرأة وكلت لملوكتها ﴿ ١ ﴾ اه تذكرة قيل ذلك مع عبدم الامام والحاكم واستقر به المؤلف وقبل لافرق اه ولفظ حاشــية قال الفتى عليلم لا ولايَّة للمعتقة وإلا ثرم الأبد من رضــاها فيكون الولى الامام والحاكم فان لم تسكن عينت المعتَّمة من يعقد الهما ﴿ ١ ﴾ إذ علك الولاء كملك الرقبة ذكره في البحر وشرحه والتذكرة (﴿) وأما عبدالصفير وأمته فولاية نـكاحهما الى ولى مال الصفير قرز اهكب (٣) ماتدارجوا (٤) ويكون بصفة ولى النكاح قرز (٥) يقال ولايته تقطع بآخر أجزاء حياته المعتبرة لها ومع ذلك فتعيينه ينصرف الى التصرف تحوَّالنبر لمصير الحق فيالمقد لغيرَّه قطعاً فكان كما لو أوصى بحق النبير ومثل ذلك لا يصح وقد تصدم نظيره في الزكاة انه لاحكم لتعبينه فها يعرض من واجبات تجدد بعد موته والحكم متحد مخلاف وصاياه في أملاكه فله أن يتحكم مها فافترةا من حيث الملك وعدمه والله أعلم اه سم عبرسي لفظاً (﴿) وليس كالوصى من كل وجه لانه لو مات هنا لم يصح أن يوصى الىغيره ولا تعتبر المدالة ﴿١﴾ و في بعض الحواشي تعتبر المدالة ﴿١﴾ حيث حجره عن غيره قرز و إلا قد أمر الوصى أذيمقد بها (لمعين (۱) أي لشخص معين لالو أمره ان يزوجها ولم يميوف الزوج فالامام أولى حيئذ * الشرطالثاني أن تكون هذه الوصية (فى) حق (الصغيرة (۲) فقط فأما فى حق الكبيرة فسيا في حكمه وقال م بالله لا ولاية للوصى رأساً بل إلى الامام والحاكم لكنه تردد (۲) هل بستحب (۱ تقديمه (۱) بالتوكيل على سائر المسلمين أو يكون كأحده (ثر) إذا لم يكن ثم وصى جامع للشرطين أو كان موجودا لكن تمنر لوجه فالولى هو (الامام (۱) والحاكم (۱) إذا كانت ولايته من جهة الامام فأما إذا كان منصوبا من جهة خسسة فلا ولاية له (۱) عند الهدوية و أحد قولى بالله واحد قوليه والفقهاء له ولاية فان غاب الامام والحاكم من الناحية قبل ح (۱) وهي الميل (۱۰) وقيل (۱۱) المنار والمنار أدار وكان موجوداً المنار أوجها كالصغيرة وهو ظاهر أحد (قبل ثم الوصى (۱۱) به فى الكبيرة) له ولاية أيضا على ترويجها كالصغيرة وهو ظاهر أحد الروايتين عن أبى طوقال مولانا عليله والصحيح ما ذكر من البيان من انه لاولاية الوصى

اعتبرت إذ الوصاية تمم وان سمى معيناً اهشاى (١) فأن قال لأحد أولاد فلان أو خير بين جماعة هل يكون كالمعيين سل لا يمدء أن يكون كالتميين حيث كافوا متحصرين اه ح لى (٢) عند المقد قرز (ه) والمجنونة ويشترط استمرار الجنون من وقت الايصاء الى وقت المقد اهر لى قرز (٣) وأنكر طعلى م باقد في التردد وقال يستحب من غير تردد (٤) يستحب قوى على أصله (٥) مع عدم الامام والحاكم على أصله (٦) وولاية الامام والحاكم تخالف ﴿١﴾ ولاية العصبة من وجوه منها اذا رضيت نزوج غير كفولها لم يعترضاها ومنها انه يعتبر غيبتهما عن الناحية فقط وهي الميل اوقبل البريد ومنها أذا زُوجت نفسها أو وكلتِ من نروجها ظانا منها بصحة ذلك أو على مذهب ح لم يعترضاها ذكره م بالله وقال الحقيني وأنو جعفر بل يعترضان اه غيث معني ﴿ (١) وفي ح القتح لا فرق قال فيه وهو ظاهر الاز(\$) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم السلطان ولى من لا ولي لها يعني سلطان الحق لا سلطان الجور فلا تقبل شهادته في بصلة اه انتصـار (٧) وقيل هذا في الصغيرة والـكبيرة (٨) سيأتي في الاز ولمن صلح لشيء و لا امام فعله بلا نصب على الأصبح و لا يشترط النصب من جهة الخمسة (ھ) من جمة النصب لا من جهة الصلاحية فله ولاية اه فتحلى حقالصغيروالكبير قرز (٩) قويعل تخريبجط (١٠) لأن الامام ناثب عن المسلمين وما كان للمسلمين فهو لله وماكان لله فهو يعتبر فيه لليل اهـ عميرسي وقواه سيدنا عامر وان كان ظاهر الاز غيبة منقطعة (﴿) والمختار انه يعتبر النهبة المنقطعة كسائرالأولياء إذ لا فرق بينهم أذكر معناه في م الفتح واختاره الامامان (*) وضا بطه آنما كان الحق فيه لله تعالى قاليل وما كان الحق لآدى فالبريد وليست مطردة لأنه ينتقض بقوله والفيلولة في الميل مع اندحق إلّادى (١١) على تخريج م بالله والوافى (١٢) أحــد نسختي الاترجعله في منزلة الامام فجعَّله بالوار والنسخة الاخرى وهي المصححة بثم فجعله بعد الإمام والحاكم ذكره في شرح الفتح (﴿) كان الاول تعديم على نكاح الكبيرة (١) قالوقد أشر تا إلى صفه بقو لناقيل (ثم) إذا لم يكن للمرأة ولي من نسب ولا سبب ولم يكن ثم إمام ولاحاكم أو فانوا موجودين لكن حسل عذر بما سيأتي إن شاء الله نساب ولم يكن ثم إمام ولاحاكم أو فانوا موجودين لكن حسل عذر بما سيأتي ان شاء الله نسائد الله ناد أما إذا كانت صفيرة فوليها من صلح من المسلمين كولاية الينم عند الهدوية ومنصوب الحشة عند غيره (و) إذا كان للرأة أولياء فانه (يكنى) في انكاء بها (واحد) منهم إذا كانوا (من أهل درجة ١) بحو أن يكون لها بنون أو إخوة من أب وأم جيماً أو من أب جيماً وكذا لو أعتها (على مراضاة الآخرين خلاف وكذا لو أعتها (على الله للك (١) فلا يكنى واحد منهم ولا يحتاج إلى مراضاة الآخرين خلاف الامام ي (١) (إلا الملاك (١)) فلا يكنى واحد منهم بل لا بد من رضام (١) جيماً محو أن يشرك جاعة في ملك أمة وقال ص بالله بل لكل واحد منهم أن يزوجها كالأولياء سواء في المولانا عليه السلام ﴾ والأول قوى (ومتى) ادعت امرأة أنه لاولي لها و (فقهم) ونسبهاغير معروف في الجهة بأن تكون (غرتي ية (١) حلف احتياطاً (١٠) وزوّجها الامام (١٥) أو

القيل على قوله ثم الامام والحاكم (١) كما أنه لا ولاية على مالها أه وابل (٢) لفوله تعمالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض فأثبت لكل مؤمن ولاية والترتيب اقتضاه الاجاع اه بحر بلفظه (٥) ولو زوجها فضولى ثم أجازت صح لأن اجازتها يمني الرضاء وكذا لو زوجها من نفســه قرز (*) تمين وليس بموكيل قرز (٣) حراً ولوفاسقاً اله ومشـل معناه في ح لى اله وفي النجري ولو عبداً (٤) وكذا لو كان لها أبا من جهة الدعوة فإن اختلفوا في الرفاعات والوضاعات اعتبر بالأعلى اله هبل هــذا في الكفاءة وأما في النقد فلكل ولاية اه شامي قرز (٥) وكذا الواقفين يكني أحدهم وقيــل لا يكني أحدهم قرز (٣) في المعتمين (٧) وهل تزوج كل واحمد كل الجارية أو حصته سل لا بد أنْ نَوْجَ كُلُّ وَاحْسَدُ مَنْهُمَ كُلُّ الْجَارِيةِ أَوْ بِوَكُلُوا وَاحْدَا مَنْهُمْ ﴿ ﴿ ﴾ وَكَذَا الموقوف عليهم وقواه في البحر (٨) وصلاحهم للعقد جيماً فإن حصل خلل امتنع النـكاح حتى يصلحوا للعقد عليها فإن كان أحدهم صغيراً أو نحوه فولى ماله ان كان مع باقى آلشركاه قرز اه ن وإلا فالامام والحاكم اهـزهرة قرز (﴿) مع انفاق الملة و إلا فلا يتصور تُزويجها وقيــل ينقد لها من هوعلى ملتها ويغتبر رضاء الـكافر (٩) يبني عجولة النسب (١٠) يعني ندا من المحلف وأما هي فيجب عليها ان طلبت منها اه ح لى لفظاً (*) قان أتى وليها بعمد ذلك قان كانت غمير عالمة فليس له الاعتراض إلا أن يكون غير كفو ﴿ ١ ﴾ وأما إذا كانت طلة به لسكن داست فان كانت طلة أن الولى شرط وهو مذهبها كان العقـد باطلا وإن كانت جاهلة كون الولى شرط وهو مذهبها كان العقد فلسداً وإن كان مذهبها عدم اشتراط الولى فجلي ﴿ ١ ﴾ على أحمد قولى م باقه إنها لا تبطل ولايته والصحيح أنها يُتبطل فلا إعتراض له أله عامر إلا النضاضة قرز (١١) هـــذا مع عدم المتازع من وكله قيل ع فاو نكلت لم يزوجها (١) فان عرف نسبه اقبل أن يزوجه الحث (٢) عنه إن أمكن (وتنتقل) و لا يقالت لم يزوجها (الكول و التنقل) ولا يقالت المحرودة في ولا يحتاج إلى انتظار مدة بأحد أمورستة الأول (بكفره (٢) وكذا لو تنصر وهي بهو دية و نحو ذلك والثاني قو له (وجنو نه (١) ولا خلاف في هذين (و) الثالث (غيبته) غيبة (١) واختلف الفي تحديد مساقم اقالم همر (١٥ قيل يزيد يوما أو يومين وقال م بالله هم ينقص يوما أو يومين وقال م بالله هم المندة المقدرة يومين و عن الناصر شهر (١٥ لا يزيد ولا ينقص وقال ابن معرف وغيره هدفه المدة المقدرة يعنون بها مدة الذهاب و الرجوع وقيل لله هاب فقط وقال أبوح (١) و ش مسافة القصر على اختلافها (١٠) في الوقال في الا المعرف (عالم الله عور المد (١١) مواصلته) وذلك نحو أذيكون في سجن ولم يمكن مواصلته أو في مكاني الطريق إليه خانف أو نحوذا (١) الخامس هو (خفاء (١) مكانه) وذلك نحو أذيكون فا يكون مواصلته أو في مكاني الطريق إليه خانف أو نحوذاك (١) (و) الخامس هو (خفاء (١) مكانه) وذلك نحو أذيكون فا تباولا يدرى في أو

بالولاية وأما المنازع فلا نروجها ولوكان أجنياً (١) إلا أن يترك البمين حياء وحشمة كان له أن نروجها قرز (٧) ووجوب البحث على من أراد النّزويج منها أو من الزوج اه عامر قرز ونظيره قوله وَتَفَقُّهَا عَلَى الطَّالِمِ (٣) الأولى باختلاف الملة (٤) ولو صرعاً ولوكانَ يُفِق في الحال وكذا زوال عقله بالسكر والاغماء والبنيم اهر لى لفظاً وقيل ان هؤلاء الثلاثة ينتظرون ولا تبطل ولايتهم (٥) فلو كان قد تحققت غيبته المفطعة تم عدمها الولى الحاضر أو وكلت من نزوجها بناء على الأصل انه بأق في الممافة المنقطعة بمُ وصل عقيب السَّد هل يعتبر الابتداء أم الانتباء وكذا في تعذر المواصلة ونحوها اه ح لى قال ألفق لا يصح العقد اعتباراً بالانتهاء بخلاف ما لو خنى مكانه ثم عرف إبعد العقد ققد صح العقد اه مفتى قرز (﴿) وهل نبطل ولا ية الغائب في غيبته أم لا فيمه قولان للم بالله أحدها انها نبطل والثاني و ض زيد انها لا تبطل وفائدة الحلاف إذا تزوجت غير كفو هل يكون للغائب أن يعترض أم لا ﴿١﴾ وهل يصبح من النائب أن نزوجها في غيبته أم لا فاذا زوجاها في عقد واحد هل يصح عقد الحاضر وحــده أو بكونا سواء فلا يصح اسما اه كب وفي البيان يصح عقد الحاضر فقط قرز ﴿١﴾ له الاعتراض معالفضاضة قرز (﴿) قالَ اللهن وإذا وكل ثم بطلت ولا يته بالنيبة بطلت الوكلة وهــذه من الفوائد التي لأجل الحلاف الذكور في البيان (٦) هــذًا في الحرة وأما الأمة فلا نزوجها إلا سيدها اه ن معنى (٧) والعبرة بموضع الزوجية قرز (٨) من يوم الاجابة وقيل من إرادة العقد اه مفتى (٩) وقواه سيدى الحسين بن القــاسم وسيدى المفتى وابراهيم حثيث والسحول وابن حابس والشامي (١٠) فعند ح ثلاثة أيام وعند ش في أحسد قولية أربعة رُوْد وفي قول أربعة وأربعين مبلا اهن ينظر فى قول ح فأنه يقول المرأة أن زوج تمسها أو توكل ولعل له قولان أو يقال هذا في حق الصغيرة (١١) ولا يجب بذل المال وإن قل قرز (١٧) عدم معرفة الطريق قرز (١٣) إولو

جهة هوقيل ح أو لا يحصى طلبه فى مدة النيبة المنقطمة (و) أما السادس وهوأن يعضل الولى عن انكاحها لنير عذر فان ولايته تنتقل (بادبى عضل (الله في) حق (المكافة الحرة) وحقيقة المصل على ما نص عليه الأثمة عليهم السلام هو أن يمتنع الولى من تزويج البالغة الماقلة المه المرة الراضية من المكفو لا ليتعرف (الله فلا يكون عاصلا إلا مهذه الشروط فلو امتنع من تزويج الصغيرة (الله أو الامة أو امتنع قبل أن ترضى او امتنع لأجل عدم المكافأة او امتنع قبل أن ترضى او امتنع لأجل عدم المكافأة او امتنع (الكفاءة او امتنع أملى و الاعتمال المؤلف عقب المالية الله المؤلف المهادي حق المالية الله المالية المناسلة المرة الولى الاقتصاد لا المالية المناسلة المرة الولى (المالية المناسلة المرة الولى المالية المناسلة المناسلة

داخل الميل قرز وقيل بعد الخروج الميل (﴿) خَفَّى سَنْجَنَ عَلَّى وَجِنَّهُ أُولاهُ لَعَادُ لَا لُو خَفَّى خَفَاء يؤمن معه عليه وصرح ظاهر الأز لا فرق قرز (١) فلو زوجها فضولى وامتنع الولى من الاجازة لم يكن عاضلا لأن القد حق له اه ن(ه)قان رجمعن العضل قبل الانكاح عادت والا يتداه بحر فلو عقد الحاكم أو النريب بعد الرجوع قبل العلم لم يصح قرز (*) ولا يكون للعاضل الاعتراض اذا زوجها الثانى من غير كفواه وشل وقيل له الاعتراض إذا كان عليه غضاضة قوز (﴿) قالُم بالله اذا عرفت انها تلحقها المضرة من وليها اذا طلبت تزويجها كان عاضلا وجازأن توكل من أيزوجها اهن حيث لا إمام ولا حاكم عند م بالله وعندنا حيث لا قريب غيره ولا امام ولاحاكم (٢) قيل ى فلو ادعى الولي عــدم الكفاءة بِّين اذ الظاهر الكفاءة لكن يقال أن قولهم الا لتعرف حاله بخالفسه لأنهم لم يجعلوا الظاهر الكفاعة فينظر اه مفتى وهو يقال انه اذا طلب الامهـال لتعرف حاله أمهل!واذا ادعى بعد ذلك عدم الكفاءة بين بذلك اه شـامى قرز (٣) لانه لارضى لها و محمل أن يكون عاضلا اذا عرف الحاكم مصلحتها اله صعيري (٤) وكذا لو طلب ما يعتاد الناس من شرط وغيره فلا يكون عاضلاً لأن فيه غضاضة عليه إه عامر وقرره السيد احمد مي وقيل يكون عاضلا وهو ظـــاهر الأز (٥) فاذا صلى وهو لا يخشى فوت وقت الاضطرار صحت الصلاة و جللت ولايته اه ممماع قرز في البيان لا تصح صلاته كن صلى و هو مطالب بالدين ﴿ ١ ﴾ ومثله عن سميد البيل والمفتى والذمارى ولى وقرره اتراهيم خالد اه متقولة ﴿﴾﴾ فإن خشى فوتهما مناً قسدم حقر الزوج ولا تعمج صلاته وقيل نصح الصلاة وتبطل ولايته قرز (٦) الاختياري حيث كان مذهبه التوقيت أو الاضطراري مطلقاً قرز(٧)حيث تضيقالوقتاه كبعمني(٨)حيثلابخشي فوات الحجافان خشي لم يكن عاضلا قرز (٩) وفى البيان ينظر فى مدة الإحرام إن كأنت تأتى قدر مدة الغيبة المنقطعة على حسب الحلاف فيهــا ولايته (و) إذا ادعت المرأة أن وليها عضلها أو نحو ذلك من الامور الحسة المتقدمة فانه (لا يقبل قولها فيه (١١)) أي في ذلك كله لأن الانكاح حق الولى فلا يبطل بدعوى الرأة مالم يثبت ذلك عند الحاكم أو عند المسلمين ^{٢٦} ان لم يكن فى الزمان حاكم ولا يكفى غير الواحد في وقوع المضل من الولى عنــد الهدوية بل لا بد من شهادة كاملة قيل ح وعندم بالله يكفى خبر الواحد وبلفظ الخبر إذا لم يكن المقصود الحكم فان كان القصود الحكم اشترط لفظ الشهادة وكالها ﴿ فصل ﴾ في شروط النكاح التي لا يصبح إلا بها (وشروطه أربعة الاول (٢٠ عقد) والعقد له خمسة أركان (١٠ الاول أن يقع (من ولي) (١٠) النكاح فلا يصم من المرأة أن تزوج نفسها عندنا وقال أبوح البائغة (١) العاقلة (٧) تزوج انتقلت الولاية كما في غيرهــا والله أعلم وقال مرغم ولو قلت على المــذهب لأن الاحرام مناف للولاية كالكفر والجنون فلا بجب انتظار والمختار ما في الشرح كلام الإمام عليلم اله سماع سبيدنا حسن رحمه الله تعالى ﴿ ١ ﴾ قال مولانا عليسلم أما لو ادعت أن وليسا صغير أو كافر من الأصل فيكذا كما لو ادعت عدمه فيقبل قولها وكذا بجيء في المجنون الأصلي اله نجري وح لى وظالم الإز خلافه قرز (٥) قبل هذا مع المنازعة والاقبل قولهـــاكن قدمت من غيبة وأخيرت أن زوجها طُلقها اه غيث معنى وقيل لايقبل قولها لأنها تدعى عصيانه والواجب حمله على السلامة(﴿)لانها تحاول اجال حق قد أقرت بثبوته ﴿٣﴾ بل عند من يريد تزويجها من الامام أو الحاكم أو غيرهما قرز ﴿٣﴾ يقال شروط النكاح ثلاثة الإنسهباد ورضاء المسكفة وتعريفهما فهمذه الثلاثة هي شروط النكاح على الحقيقة وأما آلايجاب والتبول وما يعلق مهما فهى الماهية التي يشترط فيها تلك الشروط فالشرط غير المشروط كغى الوضوء والصلاة والاعتكاف وغيرهما وذلك ظاهر وسسيأتى في البيع مثل هـذا اه شرح فتح ﴿ ﴾ ﴾ قال في الانتصار ويكره أن يقول على كتاب الله وسمنة رسول الله صلى الله عليه وآلة وسلم لايهام جعلهما مهراً وللقصل بين الإيجاب والتبول اه بحر وزهور بل الأولى أن يقول على حكم كُتاب الله وسمنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأولى أنه لا كراهة في شيء من ذلك أما الكتاب فلتبرك بتلاوته وأما قوله على كتاب الله وسنة رسوله فالغرض بذلك أنى زوجتك امتثالًا لما ورد فيهما من النمت أي الحث على النسكاح لا انهما عوضاً عن البضع الله ديباج ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهُ عبارة الأثمار وهوعقد بإيجاب وقبول اذلايكون عقداً إلا بايجاب وقبول فلا يصحران يسميرالابجاب وحده عقداً اه وابل (قوله)عقدالاولى با بجاب لا زالقبو ل سياتي (٤) و الفرق بين الشرط و الركن والفرض أن يَفال الركن بعض من الشيء و لا يتم إلا به والشرطخار جمن الشيء و لا يتم إلا به أيضاً والفرض بعض من الشيء وقديتم من دونه كنية التسلم في الصلاة فاتها فرض ويتم من دونها (٥) فان تزوجت المرأة بغير ولى ومذهبها هي والزوج جوازه لم يكن لأحد اعتراضهما إلا الولي قله أن يسرض خلافأجد قولي م بالله اله ن (٣)حجة ح قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره الإضافة إليها لا إليه أه شرح خس مائة (٧) الحرة

قسها واغا يصح المقد إذا صدر من ولى (مرشد) أى بالغ عاقل ولو كان فاسقا () عندنا وقال شهها واغا يصح المقد إذا صدر من ولى (مرشد) أى بالغ عاقل ولو كان فاسقا () عندنا وقال ش () وأحد قولى الناصر انها تعتبر فيه المدالة (ذكر ()) لا فه لا لا يعتبر عندنا ولاقوق بين ان يكون الاحرام صحيحاً أم فاسداً ولاقوق بين ان يكون الولى إماما أو غيره وقال الامام ي بل يصح تزويج الامام () وان كان عرماومن حق الولى إماما أو عيره وقال الامام الم أة التى تزوجها فان اختلفت ملتهما لم تكن له ولاية عليها قال أوع إذا كان المسلم بنت () فان اختلفت ملتهما لم تكن له ولاية عليها قال أوع إذا كان المسلم بنت () فال المومولانا عليه السلام في لان ولا يته عامة قال أوع فان لم يكن ولت أمرها السلطان () قال المومولانا عليه السلام في لان ولا يته عامة قال أوع فان لم يكن ولت أمرها و ربالا الناحية أي ماجرى في عرفهم أنه لفظ عليك صح النكاح به محيث لوجرى عرف في تلك الناحية أي ماجرى في عرفهم أنه لفظ عليك صح اللكاح به محيث لوجرى عرف في نائج أن الته أن المناح بالله و يعتبر العرف في الا نحال الماح و يعتبر العرف في الا ناكار الله في الناحية أن عني ملكتك صح النكاح به محيث الوجرى عرف في نائج أن المناح الله و يعتبر العرف في الا ناكار المناك النائم النكاح به عيش الوجرى عرف في الناحية أن أع رائك عني ملكتك صح النكاح به ويعتبر العرف في الا ناكار النائم النكاح به عيش الدي الا الناحية أن الم تلك صح النكاح به عيش الدي الناحية النكاح به عيش الدي المورد عن النكاح به المناح به النكاح به عيش النكاح به عن ملكتك عن ملكتك عن ملكتك عن ملكت الناحية النكاح به عن ملكتك عن ملكتك عن ملكتك عن النكاح به النكاح و يعتبر العرف في الا نقال المناح المناح المناح المناح النكاح به النكاح و المناح المناك الناح المناح النكاح المناح النكاح و المناح المناك الناح المناح الكناك الناح المناح المناح المناح المناح الكام و النكاح المناح النكاح المناك المناح الكام الكام و النكاح المناح الكام و المناك الناك الكام الكام و المناك الكام الكام و المناح الكام و الكام و الكام الكام و المناك الكام الكام و الكام و الكام و الكام و الكام الكام و الكام

اه كب ونزوج الصغيرة وليها و إلا أميا عند. اه كب (e) أو يأمر من نزوجها هل رجل أو امرأة وفى الصغيرة ترَوجها أمها اهـن حيثـلاولى لها وقيــل ولومم وجود وليهــا عنده (١) إلا التسمية في حق الصغيرة فلا ولاية له لأنه لا يؤمن أن ينقصها من مهر الشبيل (٢) في أحد قوليه (٣) حر (٤) ولا الحنثي (ه) حال العقد والاجازة والوكالة (٣) لعموم ولايته وإلا لزم أن تبطل ولاية قضائه في عقد النكاح (٧) والسيد أن نروج أمته الكافرة اله بحر ون وعن الشامي المخسار لوكل ذميــا نروجها باذن سيدها إن كانت كبيرة فَان كانت صغيرة فين صلح من النميين باذن سيدها قرز(٨) بالمنة عاقلة لأن الصغيرة مسلمة باسلام أحد أبوريها (٩) المذهب خلافه فتوكل رجلا من أهل ملتب اه عامر (٥) ثم قال الإمام ي المراد بالسلطان في ألسنة الماماء هو حث يطلقونه هو الامام العادل المتولى لعبالج الدين فأما سلاطس الجور وأمراء الظلم فيم لصوص سلابون لا تميل شهادة أحد منهم في بصلة فضلا عن أن يحكوا في شيء من الأمور الدينية وامضاء الأحكام الاسلامية إلى آخر كلامه عليم اه ح بحر (*) أي الامام (١٠) الذهب أنها إن كانت كبيرة وكلت رجلا من الذمين وفي الصغيرة ﴿١) من صلح من الذهبين ﴿١) شكل عليه ووجه أنها مسلمة باسلام أيها (١١) و إن لم يكن العرف أنه تمليك نكاح نحو ملكت ووهبت وتصدقت ونذرت ولو أضاف إلى بضما مالم يقصد رقبتها وإن كانت أمة انصرفإلى رقبتهامالم يتقدم طلب تكاحيا أو يتصادقا انه للراد اهن(﴿)ولوبا لهارسية وهي تدام بمني زوجت اه زيادات إذا عرفاه اه هداية وفي السكوا كسادًا عرفه الولي(١٢)و كذا لو قال عقدت الك كان عقداً (﴿) المختار انه لا ينعقد بلفظ الإعارة لانهما اباحة (١٣٠) نحو أن يقول أنحلتك بنتي فاذا جرى عرف أنه يفيد التمليك جاز وعرفوا معناه وهو من ألفاظ اليبة اه مي قرز قال فى الانتصار وللحنفية قولان فى لفظ الإجارة المخسستار أنه لاينمقد (١) بها النكاح وأما ماجرى العرف آنه عليك خصوص لجنس مخصوص محو أشطت وصرفت فاله لاينمقد به الاعليك ذلك الجنس فقط وقال ش لا ينمقد النكاح إلا بلفظ الا ذكاح (٢) والترويج * الركن الثالث أن يمكون لفظ التمليك متناولا (لجميمها أما أو بضمها) فيقول ووالترويج * الركن الثالث أن يمكون لفظ التمليك متناولا (لجميمها أما أما والروجك يدها أو رجلها أو رأسها لم ينمقد النكاح وكذا ثلثها (١) أو ربعها ولا فرق بين أن يحصل عقد الولى (أو اجازته (٥)) بعد أن وتم المقد من فضولى فانه ينفذ النكاح باجازته كما ينفذ بمقده (قبل ولو) ووجت المرأة نفسها فاجاز الولى ذلك نفذ (عقدها) ذكر ذلك أبوع وظاهر قوله أنه لافرق بين أن تمكون الاجازة (١) في مجلس المقد أو في عيم وقدذكره ص بالله وقال الأمير ح الحفوظ (٢) في الدرس أن ذلك أعايسهم إذا كان الولى فى محضر المقد لتكون المرأة كالمبرة عنه وعندم بالله أنه لا يصبح اجازته لمقدها (١) وصحت كثير من المذاكل من قول م بالله قالل ومولا ناعليه السلام، بالله أنه لا يصبح اجازته لمقدها (١) وصحت كثير من المذاكل من قول م بالله قالله ومولا ناعليه السلام، بالله أنه لا يصبح اجازته لمقدها (١) وصحت كثير من المذاكل من قول م بالله قالله وسعد المناه المناه على الاقرب ما ذلك المناه والله المناه والله المناه بالله المناه بساء المناه وعلى المناه وسعت كثير من المذاكل من قول ما بالفي قالد المناه والمناه والمنا

(١) لانبا تقتضى التوقيت اله ن باذا اقتضت التأبيد صح ذلك وهذا مع العرف (٢) يقال لفظ الانكاح والنَّزويج لا يدلان على الملك لغة فينبغي أن لا ينعقد بهما النكاح والجواب انه إنمـا صح سما لانهما قد صاراً علمين لهذا العقد فلا بجب في الاعلام رعاية المنى اللغوى والله أعلم (٣) قال في النهاية البضم يطلق علىالنكاح والحجاع والفرَّج (۞) فلو قال زوجتك نصفاً ثم نصفاً سل قيل يصح اهمفتي قرز وقيل لا يصح اه شامى ما لم يمخلل قبول (٤) ما لم يكن فيه البضم اه كشاف (٥) و تصح إجازة الاجازة كالبيع اه مفتى ﴿ ع ﴾ ولو بالطلاق من الزوج فانه يعكون اجازة واختلف فيه هل تكون طلقة أملاقيل إخلانكون طلقة وقبل إنه يقع (١) واحدة لأن بين الاجازة والطلاق ترتب ذهني (١) حيث كَان موقوفاً على اجازة الزوج وإن كأن موقوفاً على اجازة الولى أو الزوجة كان الطلاق فسخاً قرز ذكره في الحفيظ ﴿﴿﴾ ويصح أن بجز الوكيل عقد الفضولي وإن لم يفوض كما سيأتي في نكاح الأثاث من المماليك لأن له ولاية على تنفيذه قرز لأنها لا تعلق به الحقوق بخلاف الوكيل بالبيع أو بالشراء إذا أجاز فلا يصح لأن الحقوق تعلق به حيث يعقد لا حيث بحنر اهن معنى (١٠) و تصح الآجازة بالقول والفعل كما سيأتي في البيسع وطلب الولى المهر إجازة كطلب الثمن اه بحر (٦) صوابه العقد في مجلس الولى (٧) على أصل ع (٨) مطلقاً (٩) عند الامام عليم (١٠) يوهم أنه عطف على كلام القيل وليس كذلك بل هو راجع إلى كلام أهل المذهب إلى قوله أو إجازته (١١)حراً أوعبداً اهــــلي(١٢)وكذا لو عقد لنفسه أو للغير ولا يحتاج إلى الاضافة إلى وليه لأن الاذن ليس بتوكيل له بل رفع حجر على المختار وكذلك العبدكما سـياً تى اهـسـيدنا حسن رحمه الله قرز (﴿) قال في التقرير والمعيز هو من الولى عقده انعقد النكاح فوقال مو لا ناعيه السلام كه القياس أنه ينعقد النكاح بالاجاز قولو لم يكن مأذو نا كايسح توكيل السبي غير المأذو نفى السيم وسواء كان المقدمن الولى (أو (١٠ من ائبه) نحو أن يوكل الولى من يزوج المرأة فان ذلك يسمح إذا كان الوكيل (غيرها (٢٠) أي غير المرأة فأما لو وكل المرأة أن تزوج نفسها أو امرأة غيرها لم يصمح ذلك ولاخلاف في ذلك بين أهل المذهب أن ذلك يصمح فاما لو وكل المرأة أن توكل عنه من يزوجها فلا خلاف بين أهل المذهب أن ذلك يصمح والوكيل وكيل له (٢٠ لها (و) الركن الرابع أن يتم (قبول (١٠) لمقد النكاح (مثله (٥) أي مثل المقد (٥ وذلك لأن من حق المقد أن يكون ماضياً (١٠) لمقد النكاح (مثله (٥) أي بضمها فيقول في وذلك لأن من حق المقد أن روج لم يصمح ولوقال أزوج من غير إضافة لم يصمح ويحب أن يكون القبول مثلة في ذلك فيقول قبلت أو رأسها لم يصمح ويحب أن يكون القبول مثلة في ذلك فيقول قبلت أو رأسها أو رأسها لم يصمح ويحب أن يكون القبول مثلة في ذلك فيقول قبلت ولوقال قبلت نصفها أو رأسها أو نحو ذلك لم يصمح ثم قال ٥ عليه السلام فظهر لك أن من ولوقال قبلت نصفها أو رأسها أو نحو ذلك لم يصمح ثم قال ٥ عليه السلام فظهر لك أن من حق القبول أن يكون المائم ولابد

يعرف ها يتصرف فيه وما يتكلم به هل ينفم أو يضر اهـن (١) عطف على قــوله أو اجازته (٧) لوقال غير امرأة لحان أولى (٣) وقائدته أنها لو أرادت أن يعزله لم يكن ليا ذلك قرز (٤) صوابه الابجاب (*) والسؤال يغني عن التبول فلو تال زوجني ابنتك فقال زوجتك لم محتج الى قبول اله ح جران(ه) ويصح بقوله نعم اذا كانت جوابًا لما مضى مضاةً اليه يعني الى القائل نعم أه ن وكذافعات فى حكمًا واذا تال الولىزوجتها أو أنـكحتها قفال الزوج نعم أو يلي اه أنوار فأما لو تال الزوج قد زوجتني ابنتك فقال أنوها نعم فلاتردد ان ذلك يكنى وكذا لو قال الولى قد استنكحت ابنتي أو نزوجتها فقال نسم فانه يكنى والله أعلم (٥) ينظر لويتال زوجتك فلانة قفال قبلت بضمها فلايمهج ﴿ ١ ﴾ لأنه لم يطابق اه مفتى وهئله في المقصد الحسن قار قال زوجتك بضع بنتي قتال قبلت بضعها صح اه من المقصــد الحسن وقبل يصح في الطرقين جيماً ﴿ ١ ﴾ وقيــل بل يصح اه ح لي وقرره مي (٩) مسئلة لو قال زوجتك بألف فقال قبلت بخمسائة صح ولزمه مهر المثل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بمــا استحل من فرجها وفيه نظر قلت والأقرب أنه فاسد إذ القبول كالمشر وط بأن المهر عمائة اله بحر (٧) فلوقال الزوج زوجتني ابنتك فقال زوجت صح العقد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن طلب أن يزوجه الواهبة نفسها نامتنع الني صلى الله عليه وآله وسلم من زواجتها ثم قال للطالب زوجتكما ولم يأمره بالقبول لقيام السؤال مقامه اله بجرى (۞) قال في النذكرة ويصح بأض ومستقبل بلفظ الامر كنزوج بنتي فقال تزوجت أو قال زوجني ابنتك فقال زوجت وبنعم في جواب زوجتني اه تذكرة (۞) ويَصِح بالفظ الامر نحو تزوج ابنتي (٨) ظاهره وال لم يأت بكاف أن يكون القبول (من مثله (1) أي مثل الولى في صفاته التى تقدمت وهي كونه مرشدا (2) ذكرا حلالاعلى ملمها ولابد أن يكون هو المتزوج أو نائبه أو فضولى و تلعته الإجازة (2) من الناكح ولا يصح توكيل المرأة على القبول ويصح قبولها (1) إذا أجاز على الحسيلاف المتقدم هاركن الخامس أن يكون القبول واقعا (في الجبل (2) الذي وقع فيه الإيجاب قال مبافحة (2) ويشترط أن يقع القبول عقيب الإيجاب فوراً و الإبطل إذا تراخى ولوقللاوهو أحد قولى أفي طوقال أبوط في القول الأخير لا يشترطذاك واتحا يشترط أن يقع القبول (قبل الأعراض (2) أى لا يتخلل بين الإيجاب والقبول من المتزوج أمر يفهم من حاله أنه معرض عن التعول نحو أن يقوم بعد معاع الايجاب أو نحو ذلك (و) الإيجاب والقبول (يصحان بالرسالة (3)

الحطاب وهو مستقم اه سيد تاحسن ينظر و يحقق ان شاء الله تعالى(١)المراد مثل الموجب(٧) غا لباً احتراز من الصي المعز والعبد حيث أذن لهما ليسا فيصم من أنهما مثل الولى اه و ايل (٣) ولويا لطلاق ذكر مق الحفيظ اه تبصرة (٤) يعنى حيث عقد لها و إيها لآخر فقبلت عقد و إيها لذلك النبر فأجازذلك النبر قبو لها فلايصم على المذهب،قرز (ه) والعبرة بمجلس القابل من زوج أو ولى اه معيار وظاهر الاز لافرق قرز لأث أعراض الموجب كالرجوع قبلالقبول وهو يبطل بالرجوع من المبتدىء أو احرامه أو ردته أوجنونه أو الاغمى عليه اه ح لى معنى (۞) لا لو وقع الامجاب في مجلس وانتقلا عنه قبل النبول ولولم يفترقا قانه لا يصمح بل لا بد أن يقعر القبول والاعجاب في مجلس واحد فلوكانا في سفينة ووقع الإبحاب إوسارت بهم ووقعالقبول في غير محل المايجاب لم يصح في الأصح اه ح لى وظأهر التمتح والاثمار خلافه وهوانه يصح بخلاف ما اذا كانا في سفيتتين أو على مهيمتين اه أثمار قرز فلا يصبح مطلقاً قرز (a) واذا لم يقع النبول فذلك المجلس فيصح كون القابل هو الموجب اذا أجاز الزوج اه (٢) في أحد قوليه (٧) فلوتخلل زوال عقل أحدهما فأفاق تمأوجب أو قبل لميصح بليستأنف وكذا لوأغمي علىالزوجة وقدرضيت ﴿١﴾ بطلأنها اه بمر ولعله حيث أفاقت ولمقد يعقد الولى ﴿١﴾ وعنالقي عليم المذهب لا يبطل به قرز (سؤال) فى رجل تزوج امرأة ثم بعد العقد وجعت ميتة ولم يعلم هل ماتت قبل العقد أم بعد، ماذا يلزم الجواب ان الأصل عدم الموت الى بعد العقد فتستحق المهر وهو يستحق الميراث (فائدة) أو قال زوجت بنتى بك أو زوجت نفسى من بنتك قبل يصح لأن كلا من الزوجين معقود عليه وقبل الرجل ناكم والمرأة منكوحة فلايصح لأصش وينظر علىأصلنا المختار الصحة قرز (٨) والفرق بينالرسالة والوكالة من وجهين أحدهما أن الموكل يقول للوكيل تزوج لى أو أقبل عنى والرسل يقول قل لفلان يزوجنى الثاني إن الوكيل يقول تزوج من لفلان أو تزوجت لفلان وفي الفول قبلت لفلان أو عنه والرسول لاعتاج الى قبول رأساً ولا اضافة اله غيث لفظاً (٥) ولو الرسول كافراً أو امرأة أوصبياً يميزاً وعبداً أوعرها

والكتاة (١) وصورة الرسالةأن يقول المرسل قل لفسلان يزوجني (١) ابنته أو يتزوج بابنتي فيحكى الرسول لفظ المرسل (١) فكأن الناطق هو المرسل ثم يقول المرسل اليه زوجت أو نزوجت (١) ولا محتاج رسول المنزوج إلى القبول بل ينمقد النكاح بقول الولى زوجت وأما الكتابة فنحو أن يقول فى كتابه زوجنى ابنتك أو نزوج ابنتي ثم يقول المكتوب إليه زوجت أو نزوجت عندقراءة المكتوب إليه زوجت أو نزوجت لكن قال ابن داعى يجب أن يقول زوجت عندقراءة الفظة ان حضر الشهودقيل لأنه لو قرأها ثم قام إلى مجلس آخر فقد انقضى كلام الكاتب فبنبى أن لايقرأها حتى يحضر الشهود وقال أبو مضر له أن يكرر قراهها وكان لفظ الكاتب (و) الايجاب والقبول يصحان أيضا (من المصمت والذي عرض له يسحان أيضا (من المصمت هو الذي عرض له يسحان أيضا (من المصمت هو الذي عرض له

الدمفتي (١) ولو المكتوب اليه في المجلس إذ القلم أحد اللسانين لكن يشترط معرفة الشهود لكتامه اه ح بهران قرز (٥) ولا بدفي الكتابة أن يقرأ على الشهود الايجاب والفيول مجتمعين وفي الرسَّالة أن يسمع الشهود ذلك مجتمعين أيضا وهل يصح أن يكون الرسول أحد الشاهدين لأنه حاك عن المرسل فكا أن المرسل حاضر ينظر الأقرب الصحة إذ ليس كالوكيل مدليل أنه لامحتاج الى قمول اهرم لي لفظا (٧) يقال هذا مستقبل فلا يصح به العقد وكذا في الكتابة ذكره بحبي حبيد اه املاء مفتى بقال حيث جرى العرف بذلك ذكر معنى ذلك في الغيث أو يقال حقيقة في الحال عجاز في الاستقبال فيصح وفي البيان عن الفقيه حوع يصح بماض ومستقبل وفاقا قرز (﴿) فيصح بماض ومستقبل ولو من جبل إلى جبل ﴿١﴾ وإنما يصح بماض ومستقبل خلاف البيع لأن البيع تـكثر فيه الماكسة حال العقد نا فتقر إلى ماضيين ليخبر كل واحد من نفسه بالرضى اه صعيتري (١) إذا كان يسمع الجهر التوسط قلت وظاهر المذهب عدم العبيحة قرز اه مقصد حسن (٣) أو مُعناه اه مفتى وتَّى البيعر بسينه ومثله عن مي (٤) أو قبلت اهـن قوز (٥) والمرسل إقرز (١) قبل ع أما لو قال المكتوب إليه لا أنعل ثم أرد بعد ذلك أن يزوج أو يتزوج لم يصح قال في الَّذِيث يرهو قوي لسكن ينال الامتناع ليس برد إلا أن بجري عرف قرز (۞) قبل و لفظ الرسبول كالسكتابة في أن بلفظ في حضرة الشهود ذان لم يكن ثم شهود عند اللفظ الأول أعاده مرة ثانية حال حضور الشهود اه تعليق ع (٣) قال في البحر ما لم يعرضُ قرز وقيل ما لم يرد اه غيث والقيام اعراض وظاهر قولهم أن لفظه كالمتجدد والمتكرر ينافى اشتراط عدم الاعراض فيحقق اهمفتى ومى وكذا الرد إذ لأفرق الذي يفهم الشرعيات وقيل الذي يفهم عقد النكاح (A) لا السكتابة الأنها فرع عن النطق اه مَنْيَ وَقِيلِ يَصِحُ بِالسَكْتَابَةِ كَمَا يَأْتَى فِي الطَّلَاقِ وَفُرَقَ بَيْنَهُ وَبِينَ الْآنَانَ بَأْنَ الْعَيْنِ لَا تُصْحَ مِن الأخرس بالاشارة بخلاف هذا بل تسكون السكتانة أبلغ وسيأتي نظير ذلك في كلام البحر في كتاب الإقرار امقرز

مانع من الكلام لأجل علة عرضت (١) وقد كان مفصحاً والأخرس هو الذي لم يصم له الكلام فيه فلم يتكلم من مولده (و) يصح (أتحاد متوليهما (٢)) أي يصح أن يتولى الايجاب والقبول واحد في النكاح إما بالولاية على نحو صنيرين (٢٠) أو الوكالة من الزوج والولى وكذا لو ضل فضولى الايجاب والقبول واتفقت الاجازة من الولى والزوج انعقد ^(ن) النكاح وقال الناصر و ش (۵) لا يصح أن يتولى (۱) طرفى المقد (۷) واحد ولا مد أن يكون المتولى للايجاب والقبول (مضيفا ^(A) فى اللفظين) جيما فيقول وكيل الزوج والولى زوجت عن فلان ^(١) وقبلت عن فلان ^(١٠) هذا معنى الاضافة في اللفظين قبل ح هذا كلام المدوية وقال م بالله ان الاضافة إلى الزوج (١١٠ تكني في الايجاب وان لم يضف وكيله القبول إليه وحمل الفقيهان ييول كلام الهدوية على مثل كلام م بالله فوقال مولانا عليه السلام وظاهر كلام الهدوية ماذكره الفقيه ح من أنه لابد من الاضافة في اللفظين فان قلت ان مفهوم (١٧٠ كلام الازدار أنه لابد للوكيل إذا تولى طرفى العقد أن يأتى بلفظين إيجاب وقبول مضيفا لعالى من وكلهوقدذ كرائ أف الفوارس والفقيه حوكثير من المذاكرين وأشاراليه فىاللىم فى كثير من المواضعاً نه إذا تولى طر فى المقدو احد كفاه لفظ واحد نحواً ني يقول تزوجت ^(١٢) (١) ولو بما ترجى زواله كوجم الحلق قرز (٧) لأن حقوق النكاح لاتعلق بالوكيل فكان المتولى في العقد كالمعبر عن الأصل بخلاف البيع فلا يصح لا "نه يكون مطا لباً مطا لبا(٣) مملوكين أو مجنو نبن (٤) صوابه تفذ قرز (٥) وزفر (٦) بالوكالة لا بالولاية فتصُّح وهذه تاعدة ن و ش (٧) لفوله صلى الله عليه وآ له وسلم كل نكاح لابحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولى وشاهدان هكذا في الشفاء اله رواية عائشةُ وقد ذكر نحوه في التلخيص ونسبه إلى البيهتي والدارقطني وغيرها من طرق في كل منها مقال قلنا على تقدير صحته فالمراد أربعة أو من يقوم مقامهم وإلا لزمـكم منع أن نزوج الرجل ان ابنه الصغير بنت ابنته الصغيرة ويقبل له وقد صححموها اله شرح بهرآن لافرَّق (٨) أي يضيف الايجاب إلى الولى والتبول إلى الزوج فهذا معنى الاضافة في اللفظين وهما الايجاب والقبول اه من خط سيـدنا حسن قرز (﴿) لفظا اه ديباج من الوكالة قرز (٩) فلانة (١٠) صوابه لفلان (١٠) وإنما وجبت الاضافة على الوكيل في السكاح لا في البيع لأن النكاح لايفيد نقل اللك إلى النير بخلاف البيع اله بحر (١١) نحو أن يقول الولَّى زوجتك أملان فاذا قال وكيل الزوج نزوجت أو قبلت كَان لقلان قيل ويكفي أيضناً إذا قيم أنه الموكل قرينة وإن لم يضف في الايجاب عنــد م بالله لأن القصود المعرفة أنه لقلان اله زُهور (١٣) بل منطوق (١٣) بولاية أو وكالة أو ملك قرز لافيضلة قرز ومعناه في ح لى وهذا الذي لاتحتاج الاضافة فى لفظة تزويحت إلى الولي وأما زوجت فلا بد من الاضافة إلى الولي قرز ولفظ لي وأما

حث تولى الطرفين واحد فالمقرر للمذهب أنه يكفى لفظ واحد سواء تولاه بالوكالة أو يغيرها مأعدا الفضولي يعني أنه إذا فعل الايجاب والنبول قلا بد من الاضافة في اللفظين نحو زوجت فلانا فلانة عن فلان وقبلت له وفي البيان أن الفضولي كالولي والوكيل متوني الطرفين فيكني الركيل والولي من الطرفين أن يقول زوجت ﴿١﴾ فلانا فلانة أو نزوجت فلانة لفلان وكذاً مالكهما فلوكانَّ وليها هو الذي أراد أن يَنزُوجِها كُنَّى أن يقول زُوجِت نفسي أو تُزوجِت فلانة لنفسي اه ح لى لفظا ﴿١﴾ أما في زوجت فلا بد من القبول على المقرر قرز (١) هــذا كلام الشرح ولا يكني فأنه لا بد من الاضافة إلى الولى فيقول تروجت أملان فلانة عن وليها ﴿ ﴾ فلان هذا قفظ واحد وإما حيث أتى بالانجاب فلا بد من لفظين إذ لا يستقم إلا بذلك فيقول زوجت فلانا فلانة عن و ليها فلان وقبلت له هذا ماروي عن الشيخ لطف الله ٱلنياث ﴿﴿﴾ على كلام الله والمختار لا يجب هنا قرز(ه) حيث له ولاية قلت ولمل كلام اللمع في الولي وإلا فلا بد من الاضافة إلى الولى في النكاح إذا كان وكبلا اله مفتى فيقولُ تُزوجت للهلان فلانة عن فلان ولا محتاج إلى قبول اه'مفتى وان قال;وجت فلا بدمن القبول ذكر هذا المني المفتىوطمر لأن قوله نزوجت متضمناً للابجاب والقبول جيعاوزوجت متضمنا للابجاب قفط والذي قرر فىتزوجت أنه لايحتاج الىالاضافة الي الولى ولاقبول (٢) نـكحت لقــلان فلانة (٣) يل تصريح (٤) عبارة الازلا تفيــد ماذكر، عليلم إلا بسكلف اله تجري (ﻫ) تحو زوجت فلانة فسلانا مم الاضافة الى الولى أراد بذلك كل لفظ وحده حيث تولاء اه ح لى (٥) لعله يعني قبا أتى به متولي الطرفين من الإيجاب والتنبول أضاف فيه (٦) تزوجت لفلان فلانة (١٠) فيمكني من الولى عن الصغيرين وهن الوكيل عن الزوج والولى ولا يسكني مثل ذلك من الفضولى لضمفه قرزوفي البيان يكني من الفضولي كغيره (٧) ولايحتاج الى أن يقول قبلت وأما مع الاضافة إلى ولي المرأة فلا بد منه إلا أن يكون هو الولي لم يحتج إلى الاضافة (وحاصل المسئلة) في ذلك أن من ثبتت له الولاية على الزوج والزوجة بفرابة أو ملك كفاه بان يقول تُروجت لفلان فلانة أو تُروجت فلانة حيث هو الزوج و آن قال زوجت فلانا فلانة فلا بد أن يقول وقبلته ولو نفسه حيث قال زوجت تمسى فلانة فلًا بد أن يقول وقبلت وإن كان وكبلا لها أو فضوليا فإن قال تُروجت لفلان فلانة قال عن فلان وهو الولي وإن قال زوجت فلأنا فلانة فلا بدأن يقول عن فلات وقبلت له اله مى هذا هو الأولى وهو الذى يطابق الاز أما

فائدة القبول وهي الاخبــار بالرضي (و إ) ن (لا) يضف الوكيل ^(١) النــكام إلــ الموكل (ازمه) النكاح وكانت زوجة له (أو بطل)العقد وإن لم تـكن له ولا للمه كا. أما الصورة التي يلزمه فيها النكاح وتكون زوجة له لا للموكل أما حيث يكون الوكل في الطرفين واحمدا فذلك حيث وكله ولى المرأة على تزويجها مطلقا ولم يمين الزوج أو يفوضه (٢) أن يزوجها من شاء ووكله الزوج أن يتزوجها له فيقول قد تزوجت فلانة ولا يقول عن فلان (٢٠ فأنهازُق هـذه الصورة تكون زوجة له * وأما حيث لا يتحد المتولى للطرفين فذلك حيث يقول الولى زوجتك فلانة فيقول الوكيل قبلت ولم يقل الولى زوجتك لفلان ولا الوكيل قبلت لفلان فهي في هذه الصوره تكون زوجة للوكيل ذكره فى التذكر موغيرها وظاهره يقتضى أنها تثبت للوكيل ولونويا جيما (١٠ كونها الموكل ﴿ قال مولاناعليه السلام، وفي ذلك نظر (٥) مع النية وأماحيث! يبطل المقد بترك الاضافة أما حيث يتولى الطرفين واحد فذلك حيث يوكله الولى أن نروجها من زيد وموكله زيد أن له (٢٠ ولا لزيد * قال عليه السلام و لا تكفي نية كونها لزيد على ظاهر اطلاقهم وأماحيث يتولى الطرفين اثنان فذلك حيث تحصل الاضافة من أحد الجانبين (A) أو حيث يضيف أحدهما إلى غير من أصاف اليه الآخر(١) (ويفسده (١٠)أي يفسد النكاح أمورأريمة

ألوكيل فهو كالوني على المتور قرز (١) يعنى وكيل الزوج (٧) المن التخيير نابت في بعض النسخ وعليه المستحيح اه أم وقيل لا بد من الاحمرين اه ح لي كما في الركاة ولا يصرف في نفسه إلا منوضا أو جرى عرف بأنه العلق في وكيل المال النهمة وليس كذلك أو جرى عرف بأنه العالم النهمة وليس كذلك في السكاح فلا برد ما ذكر اه مفتى واستفريه الشامى (٣) هذا على كلام المتنى أنه لا بد من الاضافة وقرر خلافه (٤) إذ لا طريق الشهود إلا اللفظ وهو شرط في النكاح فلا تأثير أنه لا بد من الاضافة بمرط التكاح الاضافة قرز (٥) يعنى يبطل على كلام الامام عليم (١٧) صوابه لزيد (٧) والوكيل تجدد لهما وكل فيه ولا يمنزل بالباطل قرز (٥) وييتى موقوعاً إن أضاف إلى وليها قرز وإلا فهو بالحل مع عدم الاضافة قرز (٨) يعنى على ظاهر كلام المقدوية كما تقدم لا على اختياره يعنى م بأنه الذي بني عليه هو والفقيهان لوح فاذا قال زوجت متك ابنتى لهلان فقال الوكيل قبلت ولم يقبل له بطل على التهوك كما تقدم المناوع بالله التهوك كما تقدم المناوع بيانه التهول كما تقدم المناوع بيانه والمقتبان لوج وجوبه هو وهو المختار بل يكنى ذلك التهول كما تقدم المناوع بالمن شعري (٩) عموان يقول زوجت ابتى من زيد فيقول قبلت العمو و (١٠) مع الحمل لامع العلم فهو بالحل اه غيث منى (٥) ووجه فساده العدم التسمية لبعض شم بل المتشريك في البضع لائم المجري (٩) مع الحمل لامع المعلم لامل المفيث منى (٥) ووجه فساده العدم المناوع بالمن شمل المنافع شعنى (٥) ووجه فساده لعدم التسمية لبعض شم بل المتشريك في البضع لائم المناوع المعالم المفيث منى (٥) ووجه فساده لعدم التسمية لبعض شم بالتسمية لبطن على التشريك في البضع لائم المنافع المنا

الأولى (الشَّمَار (1[°]) بكسر الشين وهو أن يزوج كل واحدمن الرجلين ابنته من الآخر على أن يكون بضع كل واحدة مهما مهراً للأُخرى واشتقاقه اما من الانفراد لما انفرد عن المهر ⁽¹⁷ أو عن البضع ⁽¹⁷ ومنه يقال رفقة ⁽¹⁵ شاغرة أى منفردة ⁽⁵⁰ أو من الرفع لما رفع المهر ⁽⁷⁷ أو البضع ⁽⁷⁷ ومنه يقال شغر السكلب برجله إذا رفعها للبول ⁽⁷⁰ فان ذكر مع

وملك للا خر وأشارالى هذا ط وقال مهاقه بل يبطل باستثنا كالبضع وأشار اليعط أيضا بعضش بل غلوالعقد ع. المبر والتشر يك في البضع وهذا كلام الهدوية من حيثأ نهمصححوا النقد معرد كرمهرهما أوأحدهما وصرح بذلك ع وهوتخريج بالقدورواءعن فوشرح الابانةوهو اجاع اهذوبد وقيل العلة فى فسادالشغار لكونه نكاح الجاهلية وهو أنلابذكر الهر بالكلية فافا ذكرههر أخرجين كونه نكاح الجاهلية اه غيث (١١) أي يبطله تما وقع على أحد هذه الوجوه الاربعة اله هامش شرح سيدنا حسين المجاهد وهو مستقم البطلان فىالجمع عليه لافى المختلف فيه إلامع العلم كايأتى واقدأعلم اهمن خط سيدنا حسن قرز (٥) وعن نافع رض الله عنهما قال نهي رسول الله صلى الله عليمو آله ولم عن الشغار والشغار أن نروج الرجل ابنته على أن زوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق اتفق عليمالبخاري ومسلم واتفقا من وجه آخر على أن تنسير الشفار من كلام نافع (مسئلة) ومن قال زوجتك ابنتي علىزواجة أبنتك مني قفال/زوجت أوْ نزوجت أو قبلت صمالىقدان هماً وكذا لو قال زوجتي ابنتك على زواجت ابنتي منك فقال زوجت أو نزوجت أو قبلت قرز فاما لو قال زوجتك ابنتي على أن نزوجني ابنتك قفــال نزوجت فانه يصــع ﴿ ﴾ الأول لا الثاني الاعلى أحد قولي م بالله فان قال المجيب زوجت لم يصح أجما قرز ﴿ ٧ ﴾ خلاف أحد قولي م بالله وكذا إذا قال زوجني ابنتك على أن أزوجك ابنتي فقال زوجت صح الأول قط وإن قال تروجت لم يصحأ مهما اه ن ﴿١﴾ وذلك لا ته عتاج الى تجدم عقد لقوله على أن تروجني اه ن ﴿٧﴾ لا ته جو اب غير مطابق لقوله زوجتك ابنق اهـ ن (١) وهذه للسئلة فيها أر بمة أطراف إن لم يذكر البضعان ولا المهر ان صح وفاتا و إن ذكر البضمين ولم يذكر المهر بن ولا أحدها فسند وفاتا و إن ذكر البضمين وللهربن أو أحدهما صبع نـكاحهما معا عندنا خلاف م بالله ليكن ذكر الفقيه ع بشرط أن يكون المهرقدرعشرة دراهم وقال ص بالله يصبح ولودرهم ﴿١﴾ و إن ذكر بضع أحدهمادون الآخر أو إيذكر مهر ألم يصح في التي ذكر بضعها اتفاقاو يصبح في الأخرى اتفاقا اه وشلى قرز (١) ويحل مهر المثل لأن التسبية إطلة ﴿٧﴾ مع جهل الزوجة لا مع علمها فالتسمية صحيحة اه ﴿٧﴾ لا نضام البضم الحالم اه مفتى قرز أنها تسكل عشراً كما يأتى في التنبية عن الفقية ح وهــذا مع علمها فأما مَع جهلها فتوفي مهر الشــل ويفرق بين هنا وبين مايفهم من قوله فان بطل أو بعضه الخ أنَّ هنــا هي عالمة بمــا سمى بخلاف هناك فهي جاهلة كما في التغييه قرز (﴿) لقوله صلى الله عليه وآله وســـلم لا شغار في الاســــلام اه شفاء (٢) عند ع (٥) أى لما اتفرد النكاح عن المهر (٧) لما ارتم جواز الوطه عن البضع (٥) عند ماله (١) الرقة الحماعة (٥) عن السابلة الدرهرة (٦) عن ملك الزوجة (٧) عن ملك الزوج (٨) وهي أمارة

البضين مهر لأحدهما (١) أو لهما جيماً من النكاح (١) ذكره أبوع ورواه في شرح الابانة عن القاسم والهادى والناصر وقال م بالله في الافادة أنه لا يصبح وكذا الحلاف إذا ذكر بضع أحدهما وذكر ممه مهر وان لم يذكر ممه مهر قبل ع فالتي سمي بضمها لا يصبح نكاحها وفاقا (١) بين أهل المذهب والتي لم يذكر بضمها يصبح نكاحها وفاقا (١) بين أهل المذهب (و) الثاني (النوقيت) في الامجاب نحو أن يقول زوجتك بنى شهراً أو حتى يأتى الحجيب أو نحو ذلك (١) أو في القبول نحو أن يقول قبلت هذا النكاح شهراً أونحو ذلك فأن هذا أو نحو ذلك (١) أو في القبول نحو أن يقول قبلت هذا النكاح شهراً أونحو ذلك فأن هذا يفسد (١) عند من قال بتحريم نكاح المتمة (١) وهو الموقت مدة معاومة وقالت الامامية انه حلال قبل ف وكذا في شرح الابانة وعن الصادق والباقر قال في شرح الابانة ولا بد عنده من الوئي وشاهد بن عداين وقال مولانا عليه السلام والذي تدل عليه الأخبار (١) وجرت عادتهم ال ذلك لا يحب (فنم) ولا يثبت عنده في نكاح المتمة شيء من أحكام النكاح لامهر ولا نققه لا توارث ولا عدة الالاستبراه (١) (قبل) سواعا يفسد النكاح إذاو فتر بنير الموت) سواء طالت المدقام قصرت وأما اذا وقت مدة حياتهما أو حياة أحدهما صح النكاح لأزهذا منسون النكاح إذلانكاح الا في الحياة وهذا القول ذكر ما لفقيه من (١) المذهب (قال مولانا منسون النكاح إذلانكاح الا في الحياة وهذا القول ذكر مالفقيه من (١) المذهب (قال مولانا منسون النكاح إذلانكاح الا في الحياة وهذا القول دكر مالفقيه من (١) المذهب (قال مولانا المورود النكاح إذلا المورود النكاح إلا نكاح المورود النكاح إلا نكاح المورود النكاح إلا نكاح المورود النكاح الانكاح الا في الحياة أو مورود النكاح المورود النكاح الالانكام الا في الحياة وقد مدة حياتها وكرود المورود المورود النكاح المورود النكاح المورود المورود المورود المورود الورود المورود المورود المورود النكاح المورود المورود المورود المورود المورود والمورود المورود المو

بوغه (١) وإن قل (٧) لأن المهر اخرجه عن حد الشفار (٣) خلاف م بالله وزيد بن على ذكره في الزيادات اله حذويد (٤) أو في القبول نحو أن يقول قبلت هذا النكاح شهراً (٥) هم الجهل(٥) بل بطل الزيادات اله حذويد (٤) أو في القبول نحو أن يقول قبلت هذا السخل شهراً (٥) هم الجهل(٥) بل بطل مع السلم (٢) والمتحقيق نسباً وإذا مات أحدا لم برث الآخر صاحبه وإن أطاك في أى المطاء شكت قاذا منست الله وأردت القام يصد ذلك على ما منهى فمنا هما أن من الشرط قينا وانطلق من عندك يغير طلاق ولا عدة عليك ولا نفقة لك على ما ذكره في الزوائد لمذهب ش والا قالشافيي يحرم المتحة (٥) والاصل عن محرم نكاحا المتحة ثلاثة أيام ثم نهى عنها رواه مسلم وعن على عليلم قال بهي رسول الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتحة ثلاثة أيام ثم نهى عنها رواه مسلم وعن على عليلم قال بهي رسول الله عليه الله قبل وآله وسلم عن المتحة عام خيسبر رواه البخاري وهسلم (٧) يعني الواردة في جواز نكاح المتحة قبل السنح (٨) نقل عن كتب الإمامية أن الاستبراه بحيضتين والمتعلمة نحسسة وأرجين يوما والمتوم المكون وقبل لا يحرم عندهم قال في الشفاء والامام عز الدين وإذا ألمق الولد با لفلط فيالأولى هنا اله حاسية من الحي ألم في السبب لا بالشرط فلا يطلم من الخيث (٨) يقال في حقق يقمال برخع الدكاح من الحين من الحواشي لكن عند القيله س نثبت هذه الاحكام فيحقق يقمال برخع النكاح في المنكاح فيخفق يقمال برخع النكاح في في في المناك برخع النكاح في في طلاق المناك برخع النكاح في في المناك برخع النكاح في في المناك وخدة الاحكام في في المناك برخع النكاح في في في المناك برخع النكاح في في المناك وخيم المنكاح في في المناك وخيرة الكناك وخيرة النكاك وخيرة الكناك المناك وخيرة الكناك وخيرة المناك وخيرة المناك وخيرة المناك وخيرة المناك وخيرة الكناك وخيرة المناك وخيرة المناك وخيرة المناك وخيرة الكناك وخيرة المناك وخيرة المنا

عليم هوفيه نظر لأنه نكل موقت وقد ورد النهى عن التوقيت ولأن السكاح احكاما ثابت بعد الموت من التوارث وغيره (() وإذا وقت الحياة الزمار تفاع (() النكاح القاعمات الله الاحكام قال وقد أشر نا إلى صف هذا القول بقو لناقيل (و) الثالث (استثناء البضع فهو أن يقول زوجتك ابنى إلا بضمها وأما اذا استبنى غير البضع نحو البد والس مقال الأستاذ لا يفسد المقد وقال عليم وقد أشر نا إلى ذلك بقولنا واستثناء البضع إذ لوكان غيره يفسد لم محمه بالذكر وأشار في الشرح أنه يفسد المقد إذكل جزء يستستم (٥) إذ لوكان غيره يفسد في والم من مفسدات المقدهو أن يقول زوجتك ابنى الا نصفها أو إلا ثلها أو نحو ذلك لأبه يدخل فيه بعض البضع (و) الرابع من مفسدات المقدهو أن يذكر فيه (شرط مستقبل (٢) أنحو أن يقول زوجتك إذ يقول زوجتك المناطق الشمس أو نحوذلك أن يقول زوجتك إن الشرط حاليا (() نحو إذ كنت قر شيا (() فقد زوجتك في النصرط حاليا (()) محو إذ كنت قر شيا (()) فقد زوجتك أو إذا طلمت الشمس أو نحوذلك في الأسرط حاليا (()) محو إذ كنت قر شيا (()) فقد زوجتك أو إذا طلمت الشمس أو نحوذلك في الأركان الشرط حاليا (())

يأتيها الوقت بالموت فيرتفع عند الموت لا به (١) العدة وغسل أحدهما الآخر (٢) واعتراضه عليل فيه نظر لأنالققيه س لمرد ارتفاع النكاح بالموت وانما جعل المؤقت بالموت كالمطلق اه ع فالأولى أن على بالنهي فقط (٣) ولو الزوج المستثني اهر لي أو بعضه اه كب ح لي (١) أما لو قال زوجتك بضمها إلا بضعها لم يصبح الاستثناء وصبح النكاح لأن استئناء المكل لا بصح اه نجرى وقيل لا يصح النكاح اه مقصد حسن لأنه بمتابة الرجوع قبل القبول و يكون هذا فر تاوعليه الازهار هنا (﴿) لأنه القصود ولم يقولوا يطل الاستثناء كمافي الاعتكاف ويبطل الاستثناء المقصود فينظر فالفرق اهمى الفرق بأنه هناك كالرجوع وهو لايصح لأنه كالنافذ من قبله وهو غير متوقف على ذيره بخلافهنا فنفوذه متوقف علىالتبول فيصح الرجوع قبل نفوذه اهمهاع مي (٥) في غيرالدبر فلايجوز وكذا الثمة كرمفيالشرح (٦) مقارزقرز(١٥) على جهة الدوام وأمالو كانمدة معلومة صح ويلغوالشرط قرز ومعناء في البحر (\$) فأن قال ان كان في معلوم الله المثالا تفارقها سنة أونحوذلك فانه لا يصح ﴿ ﴾ ذلك لعدم معرفة علم الله تعالى اله محرومثله في السكو اكب وقيل!نه يكون موقوفا قرز حتى تمضى السنة أو نحوها ومتى مضت الكشفصحة النكاح اه مفتى ومثله في ح لى ﴿١﴾ وقوا. الإمامالقاسم والمتوكل علىانة (*) واعلم أن كل شرط مستقبل ان جيءبه على جهة لفظ العقد نحو على أن تطلق فلانة أو علىأن لاتسكن بلد كذا صح العقد ويلغو الشرط ان لم يكن غرضا ولم يف به وفيت مهرالمثل وانجىء به بلفظ الشرط نحو ان طلقت فلانة أو ان لم تصل كذا ققد زوجتك نسد به العقد إلا أن يكون حاليًا نحو ان كنت ان فلان اله نجرى وبحر معنى قرز (﴿) والوجه ان الشرط المستقبل لايتيرم معه العقد في الحال ومن شرط الانشاء نحو بعتأو شريت أن ينفذ في الحال اهر بحر (٧) أو ماضيا قرز (A) تحو أن يقول اذا كان قد حصل كذا أو نحو ذلك

أو نحو ذلك فان هذا الشرط لا فسد به المقد^(۱) (ويلغو شرط^{۳)} خلاف موجه^{٣)} أي إذا وقع في المقدمايقتضي خلاف ما يوجبه المقدكان الشرط لنواً أي لاحكم له وكأنه لم يذكر فيصب المقد ويبطل الشرط وذاك نحو أن يقول على أن أمر طلاقها الها أو على أن لأمهر لها أو على أن يخرجها من جمة أهلها أو على أن نفقتها علما أو نفقته أو أن أمر الجاع المها لكر. إذا تقصت له شبئا من المهر لأجل أحد هذه الشروط فان وفي بذلك الشرط عمم النقصان وإن لريف رجمت عليه عسما تقصت من مهرها وقال ش مجم لها مهر المثل سواء وفي بالشرط أم لا وقال له لها المسمى سواءوفي بالشرط أم لا قيل ي أما لو نقصت من أكثرمن مهر المثل (1) نحو أن يكون مهر مثلما ألفا فقالت لا أنروجك إلا بألف ف لكني اسقط عنك العا لكذامن الشروط ولم يف فانها لاترجم (٥٠ عليه قال مو لا ناعليل هذا يحتمل (٥٠ قو له (غالبا) احتراز من أن تشرط "أن لأ يطأً ها رأسا (" فان هــــنا الشرط مخالف موجب المقد (١) ان عرف في الحال فان بقي اللبس فلا يتبت من أحكام الزوجية شيء فيبتي موقوقا ولاتخرج منه إلا بطلاق ولا تُوطأ ولا نقة ولا مهر وهل يحرم عليه أُصولهــــا الأقرب انه اذا حصل ظن حرم عليه اه هيل وهل بجوز العمل بالظن ﴿١﴾ كما في حصول شرط الطلاق أولى لأنه لا بجوز العمل بالظرف السكاح تحليلا سل (١) وقيل الاصل عدم النكاح ويمتاط بالطلاق كسئلة الوليين وقواءالذنون وعن سيدنا عامر انها كمسئلة الطسائر قرز معنى انه اذا لريظن وقوع الشرط لم يصح النكاح اهسيدنا حسن (٧) صوابه عقد قرز (٣) اذا أتى به على صفة العقد فأما اذا أتى به على صفة الشرط نحو زوجتك ابنتي اذكان أمر طلاقها اليها أو اذاكان أو نحو ذلك فازهذا الشرط لايلغو بل بصح الشرط ويطل النقد (ﻫ) والفرق بين هــذا والبيع أن الشرط في البيع يفســده لا هنا فلغو لأن المبيع والثمن مقصودان بخلاف النكاح فالمقمود منه ألبضه فاذا لميدخلة شرط توجب الحلل في البضع صح الحد ولني الشرط اهفيث (٤)صوابه من المسمى المتواطأ عليه اهفاية (٥) المذهب أنها ترجم علبه حيث عقد بألهين فأما لو لم ينقسد إلا على ألف في هسذا المثال ولم يحصل عوض فلا يرجع بشيء لانهـــا لم تنقص من مهر المثـــل ولم تســـتحق الزيادة عليــه جقد اه عام يقال المتواطأ عليــه كالمنطوق به كما يأتى في قوله ويرجم بمما حط لأجله الح في آخر شرحمه اهع سيدنا حسن (٣) والأولى أنهــا ترجم عليــه اه نجري و ح لي (٧) بالتاء الفوقانيــة أو الولى اه بحر (١) و أما لو كان الشارط الزوج لم يُفسد لأنه حقبه ولا يلزم بل يلغو اه نجرى وفي شرح الأثمـار لا ن جران لا فرق بين أن يكون الزوج شرط على نفسه أم هي شرطت عليمه يعني فأنه يفسمد به ألعقد إذ كأنه قال تروجتها على أن لا حق لى في بضمهـا وهو يحتمل واختاره القــتي (٨) وأما لو شرط ألا يستمبتع فلمه كذلك لاستلزامه استثناء الوطء وزيادة لأنه كاستثناء البضع ولو لم يستلزم استتناء ولا يلنو بل فسد (1) به المقد الشرط (الثانى) من شروط النكاح (اشهاد عد اين (2) فلا يصبح المقد إلا باشهاد عندنا وأ في حوش وقال لل تعتبر الشهادة لكن يشنرط أن لا يتبالوا على الكنان ومذهبنا والناصرو شأن المدالة فيهما شرط وقال أبوح يصبح النكاح بشهادة الفاسق ومثله عن زيد ابن على و احمد بن عيسى وأبي عبد القدالماعي (2) وقال ص بالله يستم إذا أبو جدفى البلد عدول (ولو) كان الشاهدان (أعبين (2) فان شهادتهما تكفى ولو لم يصبح الحكم بها (2) (أو) كان الشاهدان

الوطء كأن يشرط أن لا يستمتع في غير الفرج لأنه رفع موجبه بحيثتذ وقيل ان الاستثناء للاستمتاع لا يضر كاستثناء عضو قرز (*) وأما مدةهملومة بحق حتى تصلح فيلغو اه بحر از وال علة الفساد(١) لأنه كاستثناء البضم (٧) ولا يحتاج إلى اختبار لأنالاختبار لأجل الحكم اه لم قرز (٥) تمصلا قرز (*) يمنى سهاعاً و إن نم يقصد اه هداية وبيان وح ني قرر الامام شرف الدس عليه أنه لابد من الاشهاد يعني حضور الشاهدين وسماعهما اه ح لى لفظاً قرز كما هوظاهر الاز والبحر اه وأبل ولا يكفي ساع أحدها الايجاب والآخر القبول إذ لا بد من اثنين على الطرفين معا لظاهر الحبر اله يحر فلو صمح اثنان الابجاب واثنان الفبول فلا يصح أيضًا لظاهر الحبير (*) (قائدة) قال م بالله لا تقبل شهادة الولى العاقد على المرأة للمبر لأنها شهادة على اهضاء فعله وهذا على أحد قه ليه وله قه ل آخر أنها تقيل وأماعلى العقد فلا تقبل شهادته قولا واحدا ذكره صاحب الكافى وأما الوكيل يعقد النكاح إذا عقد محضرة الموكل منح من الوكيل أن يشهد على العقد لأنه كالمعرعنه والمذهب أنه لا يصمع ذكره الثقيه ع اهمذاكرة ولا شهادة الولى أيضاً (﴿) وأما العوام الذين لا مذهب لمر فيصح العقد لمر ولو : الشهود فساةا لأن المدالة لا تشترط إلا إذا كان مذهبه ذلك لا فيمن لا مذهبُ له ويُعمج أن يعقد الهدوي للحنني مع عدم الولى لأن العبرة بمذهب الزوجين وتحو ذلك من مسائل الحلاف أه نجري أ مسلم في الجاهل الطلق لا من ينتمي إلى مذهب فذهب مذهب شيعته مع التمبيز كما قال الفقيه ف وقرره السيُّد أحمد الشامي قرز (ه) قال في روضة النواوي ونما يتعلق باكتاب المقد أنه يستحب احضار جماعة ا من أهل الصلاح زيادة على الشاهدىن وأن ينوي بالنكاح القاصد الشرعية لاتامة السنة وصيانة أ دينه وغيرهما ويستحب الدماء للزوجين بعد البقد بارك الله لك وعليك وجمع بينكما في خبر قلت ويكره أن يقال بالرقاء ﴿١﴾ والبنين لحديث ورد فيه بالنهى عنه ولأنه من ألَّفاظ الجاهلية ﴿١﴾ أي بالا لتحام والتو افق وهو مثل من أمثال العرب يضرب في الدعاء المتاكح ذكره في المستفصى لجار الله الزمخشري (*) ويصح أن يكون الشاهدان من أو ليا - للرأة غير العاقد أه ن قرز (٣) واختاره الامام شرف الدين عليلم (٤) لا أصمين أو أعجمين عند العرب أو المكس على وجه لا يفقهان اللغة اه ح لى لفظاً قرز ومثله في البيان (ﻫ) مسئلة وإذا كان الزوج والولي أخرسين مُعَدًّا بالاشارة فيكني أن بكون الشاهدان أصمين لأن المعدة حيدًا على النظر لا على السمع هكذا قلل عن من قل عن الفاضى وجيه الدين عبد الرحمن الناشري قرز (ه) لعله حيث الأعميين لايعرفان الصوت كما يأتى

(عديها) اى عدين للزوج والزوجة (١) فانالنكاح يصح بشهادتها ولولم يحم بشهادتها في النكاح والمهر وقال صباقد لا ينتقد بشهادة عديها (أو رجل وامر أتان (٢)) وقال ش لا يصح شهادة النساء في النكاح (و) مجب (على المدل التديم (٢)) أي بجب على الشخص الذي سرف من نفسه المدالة أن يتمم شهادة (١) النكاح إذا كانت ناقصة بحو أن وجد شاهد عدل ولا وجد سواه في تلك الناحية (٥) م السان آخر يعرف من نفسه المدالة فانه يجب عليه حينئذ أن ينضم إلى ذلك الشاهد ليتم الشهادة وإن لم يطلب وإنما يجب عليه (حيث لا) يوجد عدل (غيره (٢) فاما إذا كان يوجد غيره ممن لا يمتنع عن الحضور لم يتمن الوجوب على هذا إلا أن يعرف امتناع ذلك النبر (و) إذا حضر المقد شاهدان أحدها فاسق وظاهره السلامة وهو يعرف أن مذهب الزوجة ناشراط المدالة وجب (على الفاسق (٢) رفع التنوير (٨) وتعريفها أن شهادته غير صحيحة لمدم المدالة قال الاستاذ وهذا مخسسلاف سائر الشهادات (١)

(١) أو لأحدهما اه تعليق قرز (٢) ينظر لو كانت الزوجة أحدالا مرأتين هل تصح شيادتهما سل لا تبعد الصحة اله للسيد احمد الشامي وقيل لا تصح لأنها جزء من العقد كما لا تصح شهادة الزوج اله سحولي (٥) أو خنلين لا خنثي و رجل تغلبها لجانب الحظر قرز (٣) فلو كان الولى عدلا واحد الشاهدين فأسقا لم يصح أن موكله الولى ويكون الولى شاهدا فلا يصح شهادة الولى بلا إشكال لأنه إن كان كالمبر عنه لم تصبح شهادته وإن لم يكن كالمبير فالأحكام تعلق بالمتوكل اله نجري قرز (٥) وتحل الأجرة إذا كان لمثل المسافة أجرة اه ح لى وفى بعض الحواشي ولا تحل الأجرة للشاهد لوجوب السير والقرق بين هذا و بين ماياً تى في الشهادات أن الواجب هنلك النطق لا السير فيستحق الاجرة (٤) هذا حيث مذهب الزوجين اشتراط الصدالة لأنه مع علمهما نهي منكر ومع الجيل أمر بمروف اه غيث وأما اذاكان مذهبهما عدم اشتراط المدالة أولا مذهب لهما لم بجب عليه لأرس الجاهل كالمجتهد اه صعيتري قرز فيجب ولو بعد وقياس ما يأتى فى السير أنه لا يجب الأم والنمى إلا في الميل قرز (٥) وهي الميل قرز بلا تردد يجب و فوق البريد لا بجب بلا تردد والتردد فها بينهما اه تعليق ناجي (٦) عبارة الاز توهم عدم الوجوب إذا وجد غيره و ليس كذلك لأن التنسم فرض كفانة حيلئاً كما أشار اليه في الشرح بقوله لم يتمين الوجوب ولذا حذف في الأتمـارُ حيث لا غيره اه تكيل (٧) الأولى وعلى غير العدل أعم ليدخل ناقص المدالة بنير الفسق (٨) هذا. إذا لم تمكنه التوية نحو أن يكون الحق لآدى وهو متمكن من التخلص وإلا كفت التوبة وانعَد النكاح بشهادته قرز (*) وهذا جلى قبل العقد واما بعد انعقاده فـكذا إن قلنا أن الاستمرار في الفاسـد لا بحوز بعد العربه وأما إذا قلنا إن العبرة بحال العقد فينظر ما وجه وجوب رفع التغرير اه تعليق قرز (٩) قيل إن كانت الشهادة في المجمع عليــه فلا يجب رفع التغرير وإن كانت في مسائل الحلاف وجب قرز (*) التي الاشهاد فيها غــير شرط فلا نجب على الفاسق

والصلاة (1) فلا يجب الرجوع والاخبار بحاله وقال أبومضر يجب في الجميع وعن غيره لا يجب في الجميع (2) إذا كان عقد النكاح بالكتابة عو أن يكتب زوجني ابنتك أوقد زوجتك ابنتي فان الشهادة لا يجب عند الكتابة بل (تقام عند المكتوب اليه (٢) فيقر أ الكتاب وهم يسمعون ثم يقول قد زوجته أوقد قبلت النكاح و كذا تقام عند المرسل (1) الله إذا كان العقد بالرسالة (و) تقام الشهادة (ف) العقد اللوقف عند العقد لا يندالا باز و مند الا تبرام جمعان قال والأستاذ وقال ص بالله عند التبرام وقال ابن داعي إنها عند العقد وعند الا تبرام جمعان قال مولانا عليلم وهذا أصح الأقوال عندى لكن جرينا (2) على وفق الام الأصحاب (2) إلشرط (التالث) هو (رضاء (ش) الحرق (المكلفة) وهي البالغة (١٠٠ الماطلة ومن شرط الرضاء أن يكون (نافذا) بان تقول رضيت أو أجزت أو أذت أو محوذ لك (١٠٠ عام ما يدل على أنها قد قطمت بالرضاء فرضاء (الثيب) يكون (بالنطق بحاض (١٠٠ ع) وفق المن تقول رضيت (١) أو محوذ لك فأمالوقالت سوف أدمي أوماف حكمه فأنه ليس برضاء واعاهو وعد بالرضاء قول (أو ف حكمه) على ف

رنم التغرير اه ح أثمار (١) أما امام الصلاة فيجب عليه رفع التغرير على ماتقدم فى الصلاة قرز والفظ حَاشية المختار انه بجب عليه اعلامهم مع اجتماعهم لا مع افتراقهم وهذا حيث صلى بقوم وهميظنون عدالته وليس مدل اله غيث وأيضاً حيث كَانالمؤتم أهلا أنسق الامام وكان يخشى فوات الوقت وفوت تعريف الؤتم اهر يحيي حميد (٧) إلا في حق مجمع عليه قرز (٣) لأنهااذا أقيمت عندالمكتوب اليه شهدوا على الطرفين جيماً واذا شهدوا عند الكاتب لم يشهدوا إلا على طرف واحد وفلك لا يكني اه غيث (٤) وتصح شهادة الرسول (٤) وظاهر الا ز خلافه (٦) في المختصر (٧) ورجع،عته فيالبحر حيث قال رداً عليهم قلنا القصدالشهادة عندالعقد إذ هو السابق الىالقهم اه بحر (٨) فلوقالت لوليها وهي في نكاح أوعدة أَدْسَاكُ فَي تَرْوِيجِي اذَا قَارَقَيْ الرُّوجِ وَانْتَفْسَ عَدَّتِي فِينْغِي أَنْ يَصِمُ الآذَنْ ذَكُره في فتاوى البُّغوي اه روضة نواوى قرز والمذهب أنه لايصح ولايكون رضى (﴿) ويعلم الزوج بالمشاهدة أو بتعريف نسب لا بمجردذكر اسمه وذكر أبيه منغير معرفة له اهان وظاهر الإزلا يُشترط معرفته (٩)والمكاتبة والممثول بها قرز (١٠) أما المشولهما فلايعتبر رضاها (١١) النهبيء النزوييج (١٢) لقوله صلىالله عليه وآ لهوسلم الاتم أولى بنفسها منوليها والبكر تستأمر فىنفسها قيل بلرسول الله انالبكر تستحى أن تسكلم قال اذنهأ صمتها وروي ازرجلا زوج ابنته الحبيرة فأتت الىالتي صلى القعليه وآله وسلم فرد نسكاحها اهرخ نكت وعزالني صلىالله عليه وآله وسلمانه قاللاتنكيهالبنتحي تستأمهولا البكرحتي تستأذن للواكيفأذنها ظال العبمت اله غيث (a) ولايخني ان قوله نافذاً منن عن قوله باض كما اكتنى به فى الأثمار اله تمكيل (١٣) وان جنتأو أغمى عليها وقد كانتأذنت قبلاللقد بطلالانن اله بحر ون ولعله حيث أناقت ولم

حكم النطق بالمسساضي وذلك نحو أن تكون خرساه (" فتشير برأسها أنها قد رصيت ويما في حكم الماضي أن تقول (" أنا أرضي إن رضي ولي (" على ماجرى به العرف الآن « قال عليم وعندي أن القرائن (ف القوية تقوم مقام النطق إذا لم يستلها احبال (ف أوالالبكر) فرضاها يكون (بتركها حال العلم (ف بالمقد ما يعرف بعال كراهة الذاك بل سكت الحد بالنكاح ولم يظهر من شاهد حالها قرينة فيهم منها أنها كارهة لذلك بل سكت أو صحكت أوبكت (ف بكاملايقتضي (ا الحزن (الضجر فان ذلك يكون رضاهما لم يظهر منها قرينة ينمل النفن عندها أنها كارهة وتلك القرينة (من لعلم وغيره) كشق الجيب والنعاء بالويل أو نحو ذلك (ال ويكفيك أن تفعل فعل من هوكاره لذلك ويكفي في ذلك غلبة النظن (الناك ويكفي في ذلك غلبة النظن (الناك ويكفيك أن تفعل فعل من الموهة (وإن امتنص قبل المقد) يمني إذا خطبت فكرهت فعقد الولى مع كراه الها فعلمت بالمقد ولم يظهر مها جال الخبر بالمقدما يقتضي الكراهة بل سكت (أو تغيير المتارات (الأ أو نحوذلك (الناك رضاه وصح المقد ولم يظهر مها جال الخبر بالمقدما يقتضي الكراهة بل سكت (أو تغيير المناك المناك) كان ذلك رضاه وصح المقد ولم يظهر مها جل المقدما يقتضي الكراهة بل سكت (أو تغيير الله على المكان ذلك رضاه وصح المقد ولم يضر مها حد كانت كرهت من قبل (أو تغيير الله على و الكن ذلك رضاه وصح المقد ولم يضر من المناك المناك المناك المناك المناك و الكن ذلك رضاه وصح المقد ولم يضر من المناك و المنا

يكن قد عقد الولى وعن المقرل يبطل قرز (١) أو غير خرساً العرف (٢) صدوا به رضيت ان رضي ولي وأما أنا أرضى فهو عند بالرضاء اله كب وفي البيان كما في السرح (٣) فيصح رضاها إن رضي اله ن (٤) كقبض المهر وطلبه والنهيء الزواجة ومسيرها إلى بيت الزوج ومد يدها المعناء اله تعليق تذكرة قرز (٥) كا أن يكون الولى مهيباً غضى منه ان لم برض (٢) ويسنى لها المجلس مالم تعرض اله صيترى وقيل اذا لم ترد فوراً بطل خيارها اله ح تذكرة (٥) مسئلة واذا زوجت البحسكر ولم يظهر منها رضى وقيل اذا لم ترد فوراً بطل خيارها اله ح تذكرة (٥) مسئلة واذا زوجت البحسكر ولم يظهر منها رضى ولا أنكرت حين علمت فسليم البينة وان أنكروا علمها بالمقد فالبينة عليها وان كانت ثبياً فعليها البينة بالرضى بالنطق اله نأي ردت الدكاح وكرعته (٧) وتعلم أن لها الإمتاع اله تبصرة لا إن جهلت اله بيان معنى (٨) وانما كان البكاء رضافلأته من مترك الى مترك الى مترك الى مترك الى مترك الى مترك الى المتناك في الهدار ١٤) اغتهام من دون كدر والمعنو المنافق القلب اله ح عر (١٤) الهرب من دار الى دار (٢) طن الروج والولى قرز (١٧) كان الزوج والولى قرز (٣) بأنها تعرف عن التمان في الله الم من والدي ولد قبلية المئرة يمنى والفدر في منافق ولد والمنافق على المنافق عن المنافق على المنافق على المنافق على المنافق على المنافق والفل قرز (٩) وكذا المنوفق على ألها في والفدر في النها قولى المنوف في المنافق على المنافق وأما المهر فهول المدة وهو الدكور والحجف ذكره في النها قولى الرقص (٥) يعنى في الاستيدان وأما المهر فهول المدة وهو الدكير والحجف ذكره في النها يقولى الرقص (٥) يعنى في الاستيدان وأما المهر فهر

صارت البكر ثيبا لم يبطل حم البكارة في أن رضاها يكون بالسكوت ونحو ذلك حيث تزول بكارتها بخرق (۱) الحيض (۱) أو بالوثبة أو محمل شيء تعيل أو محو ذلك (۱) مما ترول به البكارة فا ندلك لا يعلل حم البكارة وهكذا لو تثيبت بوطه لا يقتضي محويم الصهر كالربي وكانفلط والنكاح الباطل فانه لا يزول حم البكارة مهذا الوطه (الا) إن تثيب وطه يقتضي وكانفلط والنكاح الباطل فانه لا يزول حم البكارة مهذا الوطه والا) إن تثيب وطه يقتضي التحريم (۱) وذلك كالوطه في النكاح الصحيح والفاسد فانحها والمحتم احينتذ كالثيب ولولم قم الوطه أو ربي وكانا (متكر ربن (۱) وعط (۱) وهو أن يقلل حج البكارة وقال شروف محمد أنالزبي (۱) زول به حم البكارة فتكون كالثيب قال أو مضر الخلاف وإذا لم يتكر رمنها الزبي أما اذا تمكر رئيب في الناط اذا تمكر أولي وأحرى قال ولهذا جمنا ينهما في الأزهار الشرط (الرابم تسينها (۱) عربين المرأة حال المقد و تبيينها محصل (باشارة) إليها محو أن يقول (الرابم تسينها (۱) عمين المرأة حال المقد و تبيينها محصل (باشارة) إليها محو أن يقول

ثيب اه صميتري وقرره الشـامي وقرر الشارح ان كان من وطء وإلا فلاوكذا التأثير وقيل مهر بكر لأنه يتبع في المهر العرف قرز (٥) فلو بانت ثيبا وادعت ان بكارتها زالت بخرق الحيض أو تحوها وادعى أنها زَّالت بوطء نكاح ةالأقرب أنالتول قولها لأنالأصل بقاء حكم البكارة وبحصل أن يأتي على الحلاف بن الحادي وم بالله فعنه الحادي الأصل البكارة فكون القول قولها وعلى أصل م بالله عدم البكارة فألقول قوله (١) بكسر الماء وفتحيا (٧) وأما الحيض بنفسه فلا مذهب البكارة اه كب وقيل إنها نزول مه إذا طال (٣) كركوب دابة عرو (٤) غالبًا احتراز من الوطء فى الدىر ة له يتنفى التحريم ولا يُذهب حكم البكارة (e) وأقله مايذهب البكارة قرز (o) ولو مكرهة في السكاح الصحيم والفاسد ذكر معناء في ح لي (٦) ينظر لو كانالواطيء خنثي لبسة سل في بعض الحواشي لم يصيرها ثبية لأنه كالأصبع (٧) في القبل قرز بل ولو في الدىر وإن بقيت بكارتها واختار في البحر والهداية الأول يعني حيث كان في القبل (٨) فلن وطئت نائمة أو مكرهة أو مجنونة أو سكرى لم تبطل البكارة ولو تكرر ﴿ ١ ﴾ الوطء إلا حيث الوطء يقتضي التحريم اهر لى ظاهر الاز خلافة في السكرى فقط لأنه يبطل حكم البكارة لو تكور ﴿ ١ ﴾ إذ العلة ذهاب الحياء ولا نعاب لمن ذكر (*) وأقل التسكر إز مرتين أما لو لم يتكرر بل وطئت من غلط وعلقت ووضت هل يبطل حكم البكارة ينظر ظاهر المذهب لا يبطل اهر لي وتورد في مسائل المعاياة أس اهرأة عد لها ابنها ورضاها بالسكوت (*) ظاهره ولو في علم واحدة ز (*) ولو مرة زبي ومرة غلط أوزني من شخصين قرز (٩) مرة اله يحر (١٠) لأنه لايؤمن أن تكون محرمة أو مزوجة فيقعا

زوجتك هسند المشار إليها أو تلك التي قد عرفتها ولو كانت غائبة (أو وصف) نمو زوجتك ابنتي الكبرى أو الصغرى أو نحو ذلك (أو لقب (()) نمو زوجتك ابنتي أطلة (() أو زينب فهي تعين بأحد هذه الأمور (أو) بأن يقول زوجتك (بنتي)أو أختى أو نحو ذلك (و) ذلك بشرط أن (لا) يكون له بنت أو أخت موجودة (غيرها (()) فأما لو كان له بنت غيرها لم يكف قوله بنتي لأنها لا تعين بذلك (أو) يقول زوجتك المتواطأ عليها (() أي التي قد تواطينا عليها وعرفتها فاذا عنها بأى هنده الأمور صح المقد (ولو) كانت المزوجة (() (حلا () في بطن أمها صح تكاحها بأن يقول إن كان هذا الحل (() أثني فقد زوجتك إلها كا يصح شعبل الا على عليها لا يصح

في المحظور(هـ) وكذا تعييناالزوج فلا يكني قبلت لأحد أولادي (١) اللَّفِ ماسمي به الانسان بعد اسم العلم من لفظ يدل على المدح أو الذم أمني فيه اه من كتاب تعريفات العلوموتحقيقات الرسوم للامام على من الحسين الجرجاني الحنني (٧) هذا اسم وليس بلقب واللقب تحو الصالحة أو الحساجة (٣) نمن بجوزله نكاحها بحترز من التلاث عشرة (۞) ولو مزوجة لأنه محصل التردد اه شــكابدى وألقياس الصحة كمن يحل وبحرم إذاجم بينهما فى عقد واحد اه مجاهد قلت قد شملها المقد فى الصورة بخلاف مانحن فيه فافترةا اه شكايدي (٤) مسئلة فان كان لرجل ابتتان وخطب خاطب الصغرى واسمها زينب واسم السكبرى فاطمة ثم تعاقداً على فاطمة وضمير الزوج انها الصغرى صح العقد على السكبري إذ العقود تنعَّمـد على اللفظ دون الضائر والارادات اه تعليق زهرة وقال الســيد ح يتم على المتواطأ علما اه زان كانت تسميتهم الكبري نسياناً أو سبق لسان فان كانت عمداً انصرف إليها لأن تسميتهم عَمْداً كالاضراب عن المتوطأ عليها ذكر معناه في السلوك قال فلا ينبغي أن يقع فيه خلَّاف (٥) أو الزوج قرز (٥) ولوكانا حملين صع ذلك يعني الزوج والزوجة (٦) فإن مات الزوج قبل وضم الحمل وتم انتي ورثت منه وكانت عدة الوفاة علمها من يوم الوضم ﴿ ١ ﴾ اله ح لى وقرره مي وقيل من يوم موت الزوج اه مفتى ﴿ ١ ﴾ لأنه حال انتقاد النكاح (۞) بشرطُ أن تأتى به لدون ستة أشهر من يوم العد أو علم وجوده ولو أتت به لأربع سنين قرز وبشرط أن لا تلد اثليين ولو خرجت أحدهما حيتة ولا أنتى وُخنثى فأن ولدت ذكراً وأنثَى قالأقرب أنه يصح بالأنتى وإن وضعت أنثى وخنثى صح فى الأنتى· وبطل فى الحنثى على الصحيح اهـن والمختار أنه لا يصح لافى الانتى ولا في الحنثي (﴿) ولا يثبت له شيء من الأحكام نبوتاً مستمراً إلا إذا خرج حياً قال في ح وتحرم المامسة ومحل النظر إلى أم الحمل والعبرة بالانكشاف والمختار أن يبقى العقد على المخامسة موقوة ولا يمل النظر إلى أم الحمل قبل الانكشاف تغليبًا لجانب الحظر له مماع إسيدنا على رحمـه الله وقرز (٧) لايعتبر الشرط بل العبرة بالانكشاف إذهو مشروط من جهة المعني قرز (فان)ع مخابو جهين من التعريفات التي تقدمت و (تنافى التعريفان حكم بالأقوى (١٠) منهما و لنا ذكر الأضمن مثال ذلك أن يقول زوجتك هذه الصغرى وهى السكعرى فيصح على الكعرى ويطل قوله الصغرى وكذا لوقال زوجتك الكبرى زينب وهى فاطمة فانه يصح النكارعي الكبرى ونحو ذلك وأقوى التعريفات هو الاشارة ثم الوصف ومن الوصف بالتواطأ عليها ثم اللقب وضل في في النكاح الموقوف (و) اعلم أن النكاح عندنا (يصح موقوفاً حقيقة وعال الأوقوف (و) اعلم أن النكاح عندنا (يصح موقوفاً حقيقة موقوفاً فان إجازته (٢٠٠٠) نفذ المقد يكون موقوفاً فان إجازته (والماقد يكون موقوفاً فان إجازته (٢٠٠٠) نفذ المقد (١٠) وإن المجر (١٠) وسواء كان الماقدهو الولى أو أجنى مؤوفاً فان إجازته (١٠) نفذ المقد (١٠) وإن المجر (١٠)

 (١) فلوكانا وصفن معا نحو الكرى الحراء أو الصغرى البيضاء فبالاول اله نجرى لأن البكر لا يتغير وكذا لوقال الصغرى السوداء وهي البيضاء فتقع على الصغرى اه كب وقال النجرى ورأبت في بعض الحسوائدى احيالين أحسدها يصح نسكاح الموصوفةبالوصفالأول ويلغواالوصف البسانىوهو الذي أجاب به عليز حين سألت والشاني لا يصح نكاح أجما اه وهو ظاهر الاز حيث قال حكم بالاقوى لأن المسأوي غير أقوى فأما لو قال زوجتك هذه على أنهما الصغري فانكشفت الكبري فسد العقد كما في البيسع في مسئلة بزر البصل لأن هـ نـ مشروطة ذكر ذلك عليكم في الشرح اه وابل وكذا عن الفقيه س وَفِيه نظر لأن فقد الصفة لاتثبت في النـكاح كما لو نَزْوجِها على أنها بـكراً فانكشفت ثيباً اله نجري فتصح هذه الصورة على المختار (٢) ومن الموقوف مجازاً أن يتزوج الرجــل مكاتبته برضاها ومن الموقوف حقيقة أن نزو ج المرأةمكاتها قرز يعني يجوز الوطء اه والفظ ح لي ويصح أن يحكون زوجها المحاتب لهــا ويجوز له الوطء لأنها زوجته إن عتقت ومملوكته إن رقت قرز (ه) فلوماتت الزوجة قبل الاجازة صح وثبتت أحكامالتوارث وتحريما لأصول اه معيار المختار أنه لا نوارث ولذا قال في البحر مسئلة وإذا مآت أحد الزوجين قبل اجازة العقد لم يتوارثا ولاحكم له قبلها هذا صريح الشرح فلا حاجة الى الحاشية (٣) بقول أو فعل يغيد التقرير قرز وإن جهات كونه الجازة (٤) مع بقاء المتعاقدين والعقد وأما بقاء الزوجة فقــال في البحر مامعناه فإن ماتت الزوجة لم تصح إجازة الولى بخلاف تلف المبيح لأن موتها كالانتطاع (٥) بل يبقى موقوفاً حتى برد قرز (٦)أي يجيز (٧) مسئلة من تزوج حرة من غير وليها أو أمة من غير سيدها ودخل بها ثم أجاز من له الاجازة هل بلزم الحد لأجل الوطء قبل الاجازة قبل ع فيه نظر ومثله ذكر القفيه ف وقال الامام المهديملايجب الحد ﴿١﴾ ومثله في الميار والا ظهر وجو به إن كان علمًا بالتحريم لأنه لو رفع إلى الحاكم قبل الاجازة لفضا عليه بالحدولم ينتظر الاجازة وإن كان جاهلا فلاحد ﴿٧﴾ عليه وَلَرْمُهُ الأَفْــلُ مُنْ المسمى ومهرالمثل هكذا نقل وقد ذكر معناه في المعيار فلو حد قبل الاجازةثم حصلت لزممالارش قرز (1) لأن الاجازة كشفت أنها اهر أتمو ٢) واومع عدم الاجازة هذا ظاهر كلاماً هل المذهب قرز (*) ظاهرة

وش أنه لا يصحالىقدالموقوف وأما الموقوف بجازاً فهو نحواً نفروج غيرالأبسن الأولياء الصغيرة التى لم تبلغ فان هذا موقوف مجازاً يمنى أن للصغيرة (١٠ متى بانت تقضه مع أن أحكام النكاح الصحيح تا بتقفيمين حين المقدوقال الناصر وش لا يصح أن يزوج الصغيرة غير الأب (١٠ والجد وقال الأوزاعي وروى عن القاسم (١٠ لا يزوجها إلاالأب فقط (وتمثير الصغيرة (٤٠) تخييراً (مضيقاً (٥٠ متى بانت) أي إذا زوجت صغيرة كان لها الخيار متى

ولو حصلت الاجازة من بعد فينظر وقد قالوا فهامر تجب الفطرة بالانكشاف ولعله يقالحبثالوقف من جهمًا فييكالناشرة وإنكان منجهة الزوّج أو الولى فالنفقة لازمة كما في الفطرة وقوله في الشرح قيل أن برض غيم هــذا الفرق فتأمل اه املاء شامي (١) يعني حيث لم يسم مهراً أو سمى لهــا مهر المسل و إلا كان موقوفاً حقيقة حيث ممى دورت مهر المثل كما سيأتي اهر على بل فافعداً على المخار وتستحق بالدخول التوفية إلى مهر المثل كما يأتى قرز (٢) غير البنت عند. وأما البنت فلا يصح أن نزوجها أحدحتي تبلغراه كب وهذا عند ش قفط (٣) والناصر (٤) والمجنونة اه ح لى لفظا قبآساً على خيار الامسة إذا عتقت اه بمر وفيسه نظر لأن خيار الأمة على النراخي وهسذه على النور فينظر في صححة القياس اه والجواب أن الفرق بينهما خبر بريرة وكان القياس أن لافرق لولا ذلك اه نواوى (*) وهمل يصح أن يفسخ بعد الموت قيل الأقرب أنه لا فسخ لعدم السبب لأنه قد ارتفع النكاح بألموت وفي حاشسة ويصح من الصفيرة أن تمسخ النكاج بعد الموت وفائدته رفع الغضاضة عليهــا (٥) وسواء حضرشهود أملاً قرز (٥) والحيلة أنها لا تفسخ أن يطلقها الزوج في حال صفرها أو بعد بلوغها قبل تراضيهما بالفسخ وحكم الحاكم اه ديباج وفيه نظر بل قد يتأتى حيث يقول أنت طالق قبل البلوغ بثلاثة أشهر وساعة إن علم الله أنك تفسخي فيّانع لأنها لانحسخ إلا وقسد انقضتعدتهـا ولا يصح فسخها مدا قضاء العبدة أه معاروها في المثلة مبنة عرصحة الدوروقيد يقال هذه الحياة لا تستقير إلا أن يمكون الطلاق عقيب المقد قبل الدخول ويمكون شرط الطلاق إذاعاراته أنك إذا بلغت تفسيخُت فأ نتطالق قبل فسيخك مهذه المدة التي بين العقمد والفسخ لأنه طلاق بائن ولا يكون الوطء رجمة نخلاف الصورة الأولى فالوطء رجمة فتكون هذه الحيلة أجم وسواء بلغت بالحيض أم بديره قرز هلا قبل فيه تقدم المشر وط على شهرطه في هــذه الحيلة فلا تصح كما يأتى ينظر لعل الوجه أن عــلم الله حاصل اه وسيأتي ما يؤيد هـذه الحيلة في الحيلة التي في شرح قوله ولو عتمها صريح في صحة التعليق بعلم الله تعالى ، ه سيدنا حسن قرز (﴿) فان تراخت بطل خيارها ولو جهلت تأثير التراخي فان قبل مأ الفرق بين خيار الصغيرة والشنفعة قلنا خيسار الصغيرة مجمع عليمه أنه على الفور مخسلاف الشفعة ففيها خـــلافش أنها على التراخي فافترقا وقد ذكر معنساء في الوابل والمختسار أنه كالشفعة لا يبطل خيارها بجهل تأثير التراخى اه كب معنى من الشفعة وعن سيدنا أحمد بن حابس ولعمل وجه القسرق أن حق الشفعة أمر اابت متقسدم على ملك المشرى مخلاف خيار الصغيرة فانه حق متجدد لهما بلنت إنشابت (المستحت النكاح وإن لم تفسخ نفذقال علم وقو لنامضيقا يعني أن خيارها يكون منها منها المنها المنه

الزوج فان غاب فالى الحاكم فان لم يمكن ثم حاكم فالى من صلح فان لم يمكن فهوعذر فى صحةفسخها لكن يكون النسخ إلى أحد المسلمين لصحة الشيادة فقط ذكره في البرهاناه وقبل لا يحتاج إلى أن بكون في وجهالز وجبى فسنخالصغيرة وتحوها إذلاعتاج إلى إقباض وإنما بمتاج ذلك هاشأ نه آلاقباض ومثله في ح لى واما ألفسخ فيقع من حينه ولو في غيبة الزوج وتحوه لمكن لا يتم الفسخ حتى يعلم الزوج كَا يَأْتَى فَى مُواضِعَ كَثِيرَةَ اهُ وَلَفَظَ البِّيانَ فَى خَيَارَ الشَّرَطَةَيْلُ عَ وَالرَّادَ بَذَلِك كُلَّهُأَنْ يَكُونَ فَسَخًا مَنْ جهته لكنه لا يتم حتى يعلم به المشتري كما يأتى اه ن بلتظه (y) لعــــــله يريد بالفور المجلس قرز مالم تعرض وهكذا في الوابل أعتبر المجلس (٣) مالم تتركه خوفًا من ولى ونحوه كما يأتى في الشفعة (٤) العلم الشرعى قرز وهو الظن الغالب (ه) ظاهره أنها لو جوزته جَلَّل خيارها و ليس كذلك والمراد بعلمها العلم الشرعى بشهادة أو نحوها و يكني الظن قرز وسيأتى مثله على قوله في العدة وهي من حسمين العلم (٢) أي في الحال (٧) لأن اسقاط الحقوق لايعتبر فيها العلم اه ان (٨) لأنه صلى الله عليه إوآله وسلم لم يخير عائشة بعد بلوغهـا اه بحر (ﻫ) أو وكيله لمعين لا وصيه ولولمعين وفى حاشية أو وكيله لمعينُ أو ومن الأب لمين إذ هو نائب عنه إذ السلة أن الأب لا يتهم في تحري المصلحة فهي حاصلة مع التميين بيقين لا مع عــدمه اه مفتى (٩) بل فيه خـــلاف ابن عمر والحسن وطاووسوابن شبرمة لا يزوج الصغيرة لا الأب ولا غيره اه بحر (١٠) على القور وقيل على التراخي اله غيث وهو المختار لأنه خيارَ عيب اه (١٩) وأحد قولىالشانعي لا يصح النكاح لأن بظك خيانة من الأب وهو مروي عن أنى مضر قانا خيانة ولى النـكاح وعـدم تحرية المصلحة فى النـكاح لانبطل ولايته لأنها حق له إلا

عشرته كالا بحذم والأبرس والمجنون قامها إذا بلنت تبت لها الخيار عندنا (`` وهو قول الجهور وقال أبوح لا خيار لها عنه موقال ما بالله فلا غيار للمسئيرة متى بلنت والمختار في المسئيرة متى بلنت والمختار في السكتاب قول أبوع وك وهو أن الجد ليسكالأب بل كسائر الاولياء قال أبو مضر قان بلنت بالحيض كان لها الخيار في اليوم الأول (`` والثاني الثالث تختار في أى يوم ما عت قاما بعد الثلاث فيحتمل ألا يبطل خيارها إلا (`` با نقطاع الحيض قل أو كتر قبل و في هذا نظر والصحيح أنه يبطل لأبها قد تيقنت أن الثلاث من بالمنافئ الموافق المحيض الموافق المحيض للمحتاج إلى ما كم والمحيض لمحتاج إلى حاكم وقال أبوح بل تحتاج إلى حاكم واليه أشاره فيل حل الخلاف إذا تراضيا أما كما التشاجر (`` أو اختلاف ('` المنحب فلا بدمن الحاكم وفقاق وعن الفقيه في الحلاف مع التشاجر (`` أو اختلاف ('` المنحب فلا بدمن الحاكم وفقاق وعن الفقيه في الحلاف الفنافي المنافق النام والما الفندي وقال مو لا ناطق القول بانه ينفسخ هل محصل الفسخ بفعلها والذي اختر ناه في الأزهار كلام الفقيه في لا ناطق نالتو ل بانه ينفسخ من فسخته وهذا يقتفى أنه ينفسخ مع التشاجر والراض (``على موافق لورك المنافق لها والمنه المنفي المنفق المنه والمنافق المن في فسخته وهذا يقتفى أنه ينفسخ مع التشاجر والراض (``على موافق لورك المنفق لها في فسخته وهذا يقتفى أنه ينفسخ مع التشاجر والراض (``على موافق لأنول المنفق المنفق المنفق المنفق المنفق في فسخته وهذا يقتفى أنه ينفسخ مع التشاجر والدراض في فسخته وهذا يقتفى أنه ينفسخ مع التشاجر والدراض في فسخته وهذا المنفق المنفق

أن يمكون الامام أو الحاكم خياتهما مع العلم بسدم للصلحة تبطل ولا يتهما ذكر ذلك الفقه ف المندهباه كواكر () على التراخي فرز () وزيد بزعل () وإذا بعل خيار هافي اليوم الاول أوالثاني واستمر ثلاث بعلل خيارها في التراخي ورزي وزيد بزعل () إن قلت بي الكلام ما لم يتستحق استماضة كان تجاوز العشر قلت يرجع إلى الأقلرب والا فأقل الحيض فيسكون ما بعد التلاث عبر معتبر لمتعتق الحيض اه مفتي قرز يحقق (ه) ولها الخيار في المجلس بعد الثلاث ما لم تعرض قرز (ه) أقول قياس المندهب المختلف فيه لايد من الحسكم الفقيه احسابا إلى الحكم المناجر لا غير في الحياس في الأول عن مندهبا احسابا إلى الحكم المناجر لا غير في يستحكون الفسخ في الأول من حين الحسكم وفي الثاني من الوقوع اه مفتي المناجر لا غير في يستحكون الفسخ في الأول بان الموافق المرافسة إلى المنافسة المنافسة المنافسة المنافسة المنافسة المنافسة المنافسة على المنافسة المنافسة على المنافسة على مندهبا الاغيار في المنافسة على مذهبا الاغيث في المنافسة وقوع الفسخ على مذهبا المنافسة على مذهبا المنافسة على منافسة على مذهبا المنافسة على مذهبا المنافسة على مذهبا المنافسة على مذهبا المنافسة على منافسة على المنافسة على منافسة على المنافسة على منافسة على المنافسة على المنافس

من الذكور كالأثى إذا عقد له وليه (١) بروجسة كان النكاح موقوقاً عبازاً كالصغيرة فتلحقه تلك الأحكام يعتقير متى بلغ وعلم البلوغ وعلم العقد وعلم مجدد الحيار إلا من روّجه أبوه كفؤة لاتفاف وقبل البلوغ مجوز له الوطه ومجب النفقة فى ماله والميرات ينها وعلى الجلة فهو كالأثى (فى الأصح (١) من المذهب ذكره أبوع وكذاعن مهالة قياسا (١) على الصغيرة وقال المرتضى وش (١) والشيخ عيى الدين (١) والأمير على بنالحسين وابن معرف أنه لا يصح المقد للصغير من غير الأب بل يكون المقد موقوقاً حقيقة (١) فلا يصح المفيراً نه قد من أحكام النكاح حق يعلم فيحز المقد (ويصدق مدعى (١) البلوغ بالانبات أو بالسنين أو بلغ في الجيض (١) فالم عرف المالد غ بالانبات أو بالسنين أو بالميض (١) الميض (١) فالم لا بدمن السهادة ويكنى في الحيض عللة تشهد مخروج المس (١)

ان له الفسخ بخلاف النكاح فإيكن له الفسخ حيث عقدله في صغره والجواب أن في الاجارات هلك منافحه النير فكانله الفسخ فانقيل فكان يزم فيالصغيرة إذ ملك منافعها النير فألجواب أن علته ثبوت الفسخ لهابالنص إذ لمبخير صلى الله عليه وآله وسلم عائشة حين بلوغها فانقيل فكان ينزم فىالصغير حيشنزوجه غيرًا بِهِ أَنْ لِا يَكُونُهُ النُّسِخُ فَالْجُوابِعَنْ فَلْكَانَهُ قِياسِ عِلَى الصَّغِيرَةُ اهْ زهور (١) يَعْنُ وَلَى نَكَاحَهُ كُلُو كَانْ أنتي دكره فيالبحر ومثله فيالتذكرة قرز(ه) ولايزاد له علىواحدة إذلا مصلحة له فيالزائد فيالظاهر وقال ش بجوز الح.أر بع قلت وهوالأقرب للمذهب اه بحر بلفظه (٧) وفائدة النسخ في حقالصغير مع أن الطلاق بده أنه إذا طلق كان إقراراً للمقد بخلاف التسخ فلو حلف لا أجاز لم يحث إذا فسخ نخلاف مالوطلق لأن الطلاق إجازة التاتي اذا لمُا يسم مهراً لها أو سمى تسمية باطلة فبا تسمخ لا شيء وبالطلاق تازم التعة اذا كان قبل الدخول الثالثة انه أذا فسيخ لم تحسب عليه طلقة اه بستان قرز (٣) ألصسغيرة مَنيسة على الامة بل الحجة صل ابن عمر وهو توقيف لأنه زوج والمه ابراهم (ﻫ) وهذا استظهار لان الصغيرة مقيسة على المعتمة (٤) أحدقو ليه (۞) الشافعي آنما يقول بعدمالصحة وأما الموقوف فهو لا يقول به اه ان (ه) عِد بن احمــد النجراني (٦) عند غير ش (٧) مع يمينه اه تذكرة وفي البحر لا يمين عليه إذ صحة اليمين فرع البلوغ وهو لا يتبت إلا به فيلزم الدوراء قرز ومثله في ح لى (٨) وكذا المني فىاليقظة بالاولى (﴿) وابمــا فِرقنا بين الاحتلام وغيره ظل في تعليق الافادة لأن الاحتلام لايعرف إلا من جهته له غيث (٩) أو الحبل في حق الانتي اه بحر (١٠) في أو لـ الثلاث وآخرها قرز (ﻫ) وكذا الانبات قان إنوجد عدلة في المرأة فقيل لا نص في ذلك وقال عمد بن الحسن بنيد فيه رجل ﴿٩﴾ ينظر اليها اله كب وأما في انبات الرجل فعدلان ﴿ ١﴾ وقيل عدلان قرز ذكره فيشرح ض زيد وهوالوافق للقواعد إذ قلقالنساء وكثرتهن على سواءفي الشيادة مخلاف مالرجل قانه لا يكفي شهادة والحدفي شيءمن الاحكام من الفرج (١) و لا يقبل قوله في دعوى الاحتلام [لا إذا قد صار (محتملا) لذلك واختلفوا في المحتمل فقال في تعليق الافادة للمذهب حيث يكون ابن عشر سنين (١) وقالت الحنفية ان اثنى عشر قسنة وقال صأبو إسحاق (١) ابن تسع سنين (١) ﴿ وفصل ﴾ (ومتى اتفق عقداو ليين (١) مأذو نبن مستويين لشخصين في وقت واحد أو أشكل) وقتهما (بطلا) أى بطل المقدان (١) جيما مهذه الشروط قال عليلم فقولنا وليين احتراز من أن يعقد وليهسا الشخص وأجني فضولي لشخص فانه يصح عقد الولى دون الأجني ، وقولنا مأذو نبن احراز من أن يعقد لهل في لشخص أخر بين احتراز من أن المقدان من أم يعقد عقد الولى المأذون ويعطل عقدالا خر فان كانا جيماغير مأذنو نين صح عقدما أجازت (١) عقده فان أبو أنه المؤلف عن أبي عوقال أبو مضر لا يطل المقدان بل الاجازة تبطل (١) فتجيز بعد إنشاء تمنها هوقو لنامستويين احرازاً من أن يكون أحدهما أقرب فانه يصح عقد الأقرب ويعطل عقد الأبعد (١) المقدان من الوليين القدم أو تأخر ولو كانا المقدان من الوليين وقولنا لشخصين لأنه لو كانا المقدان من الوليين لشخص واحد صح عقد الأول (١) عقد الفي وقت واحد صحاحيها مأذو بين ، وقولنا لشخصين لأنه لو كانا المقدان من الوليين الشخص واحد صحاحد الأول والنا عقد الأول (١) عنه الول والا عدم الول والا عدم الول والا عقد الأول (١) عنه الول والا عقد الأول والا عقد الأول والا واحد صحاحيها مأذو بين ، وقولنا لشخصين واحد صحاحد الأول والا عقد الأول والا عدم صحاحد الأول (١) واحد صحاحد الأول (١) المقدان من الوليين واحد صحاحد الأول (١) واحد صحاحد الأول (١) واحد صحاحد الأول (١) واحد صحاحد الشخص واحد صحاحد الأول (١) واحد صحاحد المعاد الأول (١) واحد صحاحد الأول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد الوعد صحاحد الأول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد الرابولول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد الرابولولول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد المؤلول (١) واحد صحاحد الو

ولمله يحير الفظ الشهادة اله حلى (١) يعنى الرحم قرز (٧) وفى الذكر قرز (٥) قان توزع فيها فعليه البيئة ثم يقبل بعد ذلك قوله فى الاحتلام (٣) من قطهاء الهادى وهو ابن عبد الباعث (٤) فى الانتى الهابئة ثم يقبل بعد ذلك قوله فى الاحتلام (٣) من قطهاء الهادى وهو ابن عبد الباعث (٤) فى الانتى الانتاقاتي فعضغ له وعصل ان لها الخيار فى إجازة أحما الأن السكل موقوف على الاجازة الاهواد حيث كان الثانى فعضغ له ولواحد المقدن في واحداً بعد كان الثانى في وحجه الاول الإن الثانى في وحجه الاول الإن الثانى في وجه الاول وإلا جازت أسهما شاعت المفتار لا يشترط أن تكون فى وجه الاول الأن الأول المبتر وقال المقدن فاحداً وهو على الاجازة والحالمة بني يكون الصحيح أولا اله ن لفظاً (٧) وان لم يعين (٢) قان أجازت أحدهما غير معين بطلان والا تحرج منهما وقبل لا يعللان والا تحرج منهما وقبل لا يمثلان والا تحرج الله المقدان وقبل لا يمثلان عالى المؤلف اله كب قرز (٩) إلا أن يكون أحدهما صحيحاً والآخر فاسداً وأجازتهما قان الاجازة تلحق الصحيح منهما وقبل لا فرق لا تها المست إجازة وابما هى يحمى الرضاء في علمان قال عليم لكن حدونا حدو الاحماد في الذكرة (١١) وقد كان دخل هذا في قوله و لين لأن الأبعد ليس بولى قال عليم لكن حدونا حدو الاحماد وياث في دولة ايضاح ولان الابعد قد يسمى وليا ولكته مشروط بعدم الاقوب الاعبري وغيث (١٧) الكن قال التسمدية أبهما تستحق الهم قال كشاله كم مشروط بعدم الاقوب الاعبري وغيث (١٧) الكن قال التسمن المها قستحق الهم قال كالمساحة على المعارف المعارف

لكنه عقد واحد في التعقيق وقولنا في وقت واحداحترازا من أن يعقدا لشخصين في وقين فانه يصح عقدالأولى (() وقولنا أو أشكل (() يسي لم يعرف هل وقعافي وقت واحد أو في وقين فتى الفتى الفتى عقدان لم يبطلا إلا بهذه الشروط الحسة (() فيطلان (مطلقا) أى سواء أقرت بسبق أحدها أم لم يدخل يقال عليلم وهكذا حكم المهذبرة إذا اتفق عقداوليها (() بطل المقدان بالشروط المذكورة إلا قولناماً ذو بين قائه لا منى لإذن الصغيرة على الصحيح من المذهب (وكذا إنعلم) أن المقدين وقعا في وقتين وعلم (الثانى أى المتأخر (ثم النبس) بمهاهو فانه يبطل المقدان (() جميماً كالمسئلة الأولى (الا) أن هذه الصورة تخالف المسئلة الأولى محكم واحسد وهو أنه يصح من المرأة تصحيح أحد المقدين في هسسدها (() أو دخول

ماسمى بتخيير وقيلتستحق الاكثر لأنه زيادة اه سماع مى ومغنى وحثيث وقد أجاب به الامام عز الدين عليلم ومحتمل أن تنصف الزيادة حيث كانا مأذونين أو أجازتهما معا (٥) واما العكس لو وكل رجُل اثنينُ أنَّ ينكحاله فنكحاله أختينُ أو من يحرم الجم بينهما والتبسأ بهما المتقدم أو المتأخر هل يبطلان الجواب أنه يبطل وأما بالاقرار أو الدخول هل يكون كسئلة الكتاب سار اهالظاهر أنه كما مر في قوله ومتى اتفق الح اه شاى قرز (١) ولو فاسد اه تذكرة ون وقبل ينصرف الاذن إلى الصحيح إلا أن بجري عرف بالقاسد اهن من قوله الرابع رضاء الزوجة الح بل ولوجري عرف سيأتي ماؤكد كلام البيان في نكاح الماليك ولفظ البيان مسئلة وإذن السيد يتتضي النكاح الصحيح لا الفاسد قرز إلا أن يجري به عادة الح (٢) قال المقتى المراد إحيث لا يقم أحدها البينة فلو أقام أحدها البينة قبلت اه ح لى ممنا قرز (٣) ولا يَتْبِع شيء من أحكام النكاح أصاًلا من تحريم المصاهرة وغيره في الأصح فاللبس مبطل في هـذه المسئلة ومسئلة جمعين أقيمتا ومسئلة امامين دعيا اهـ ح لى (١) لأنها كالبائحة المأذونة (٥) بل يبتى الآخر على دعواه فالراد أن القول قوله قرز (٦) قبل هوته (٧) فلو علم إقرارها بسبق أحدهما أو دخول رضاها تم ماتت والنبس من أقرت بسبقه بعد النباس من عقده المتقدم سل لعله يقال يثبت لهما في إمالها ميراث زوج واحد يقسم بيدها بعد التحالف أو السكول وينلب في حقيما جيما جنبة الحظر في تحريم الأصبول مطلقا وكذا فصولها حيث كان اللبس بعد الدخول برضاها اله سيدنا على قرز (﴿) فإن وقع الاقرار والدخول في حالة واحدة فالحسح للدخول قرز (ه) ويكون القول قوله مع بميته اه شائ وعلى الثاني البينة اه ن (*) حيث لا بينة وإذا التبس عقد المتقدم في حق الصنعيرة صبح منها الاقرار بعد بلوغها بالمتقدم فيوقف المقدان إلى بلوغها فان لم تقر فعلى الخلاف الذي سيآتي آه ن وفي النيث قلت وفي إقرارها بعد البلوغ نظر اه غيث بلفظه (*) (فرع) ولا يسمع دعوى أحد الزوجين على الآخر ولا على الولى أنه السابق إذ لاشيء في يد

برضاها (١٠) فالما إذا أقرت لأحد الشخصين أن عقده هو السابق فا نه يصبح عقده (١٠ ويبطل (١٠) عقد الثاني و هكذا إذا كان أحدها قددخل بها برضاها فانه يصبح عقده دو نا لآخر لأن رضاها بدخوله بمر لة الاقرار السبقه فقال مو لا تا عليه بهوماذ كر ناه للمذهب من أنه يبطل المقدان حيث علم تقدم أحدها أو دخول برضاها هو قول السادة (١٠) وأنى حوش كاه عنهم في المكافى وحسكاه في التقرير عن الأخوين وقال ض زيد وأبو مضر والحقيني والأزرق أن النقدين لا يبطلان (١٠) بريبق موقو فا (١٠) و تتبت له احكام همها أنه لا يدخل بها أيهما * ومها أنه لا نفقة لها على كل واحدمهما لأنه لا يحويل على من عليه الحق خلاف أي مضر (١٠) ومنها أنه لا مهر لهاعلى واحدمنها لأنه لا يحويل على من عليه الحق وعن الأزرق يجبران (١٠) على الطلاق * ومها أنه لامهر لهاعلى واحدمنها لأنه لا يحويل على من عليه الحق * ومنها أنه إذا مات أحدهما وجبت عليها المدة فان مات الثاني بعد انقضاء عدتها استأنفت له عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل الأنقضاء استأنفت له عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل الأنقضاء استأنفت له عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل الأنقف استأنفت له عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل الأنقضاء استأنفت عدقمن يوممو ته (١٠) وأنه الله لامير الهامن أحدها مات هي ومنها أنه لاميراث لها من أحدها (١٠) وإن مات قبل الأنقضاء استأنفت له عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل الأنقف استأنفت له عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل الأنه عدة التحويل فأمالو مات هي وجها أنه لاميراث لها من أحدها (١٠) وإن مات قبل الأنه عدة أخرى (١٠) وإن مات قبل المقور التحويل فأمالو مات هي وجها أنه لاميراث لها من أحدها (١١) ومنه قبل أنه لاميراث لها من أحدها (١١) والمنافقة على ومنه (١٠) وإن مات قبل المنافقة على المنافقة ومنه (١٠) وإن مات قبل المنافقة ومنه (١٠) وإن مات قبل المنافقة والمنافقة والمناف

المدعى عليه وأما الدعوى على الزوجة فتسمع اه بحر لفظاً ولا بمين عليها للا خر ﴿١﴾ إذ لو أقر ت لم تقبل (فرع) وإذا حلقت لم تعلم السابق ولا بينة بطل النكاح وإن نكلت وقلنا نحكم بالنكول صارت في أيدسهما جمعاً فنكون لن حلف منهما فان حلقا أو نكلا بطلا إذ لا مزية لأحدهما وكذا إذا أقرت باتحاد الوقت أو أن كل واحد سابق بطلا أيضاً اله بحر قرز ﴿١﴾ وقال الإمامي محتمل اللزوم إذ يكون إقرارها موقوفاً اه بحر (*) فلو أقرت لأحدهما بالتقدم والثاني دخل برضاها فالمبرة بالتقدم منها ﴿٧﴾ اه ح فتح فان تقدم الاقرار فلاحكم لرضاها بالدخول وكان زنى وإن تقدم الدخول بالرضاء فلا حكم لاقرارها فافهم موقفا اله نجري ﴿٧﴾ في الحال ولعله يكون موقوفاً على ينونتها قرز (١) لا اجازتها قرز لأنها ربمــا أجازت الباطل اه رياض (٢) ظاهر هذا أنه يقبل إقرارها يسيق أحدهما ولو بعد إقرارها باللِّس اه وهو المخار إذ هو نما يزول بالتذكر (٣) الصحيح أنه لا يبطل بل بيقي موقوفًا على البينة ان بين صح و إلا بطل أو علم الحاكم أو النكول و يبقى الاقرار موقوفا على بينونتها كما سيأتي في الاقرار في قوله وذات الزوج الح أه ح لي قرز (٤) القاسمية والناصرية في هذا الموضع لا في غيره فهم الهارونيون (٥) لأن اللبس لا يسقط حق من له الحق كالتباس الوديمة اه زهرة قلنا تلك أموال بمكن قسمتها (٣) صوامه يبقيان موقوفين (٧) فقال لها على كل واحد نصف نفقة (٨) قوي على أصليم (٩) فان تعذر فسيخه الحاكم (١٠) فان ماتا معا في وقت واحد كفت لها عدة واحمدة اه من شرح الهاجري (﴿) عملاً بِالأَحوطُ (١١) ويتداخلان (١٢) إلا أن بكون الميت الآخر قد ورَّث مال الأول فانها إترت لأقل من ماليهما والزائد مشكوك فيه اه رياض هذا على قولهم وعندة لاشيء لأنه قد بطل (١) قوىعندهم (٢) وزاد صبالله ثلاث فوائد منها أن العقد لا يُوجِب تحريم المصاهرة ومنها إذا أقرت بسبق أحدهما بعدموته لم تقبل ومنها لإيجوز لأحدهما أن ينكح أختياقبل الطلاق اه غيث وتحرم أمياتها عليهما وتحرمهم على آبائيماوأ بنائهما على القولين لأن أحدهما عقد صحيح لكن بطل بعد الالتباس اه تكبل ومثله فياليهان واختار مسيدنا أبي القاسم التيامي وهذا مشكل لأنظاهر قول أهل للذهبخلافه اه مرغم قور (٣)بناء على أنماألتيس بين محصورين يصبر بيت مال اه كب قلتا علماً فصار بينهما نصفين (٤) وأسماء المهر ثمانية وقد جمها بعضهم في قوله ، صداق وهمر نحلة و فريضة ، حباء وأجر ثم عقر علائق ، (*) والدليل على أنه لازم المقد قوله تعالى فنصف ما فرضتم اه غيث (٥) كالمزام المبيع شروطه وإن لم تذكر (٦) بدليل قوله تعالى لا جناح عليسكم إن طلقتم النساء مانم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فدل على ثبوت العقد بلا تسمية (٧) وزيد بن على أه ن (٨) قال يميي حيد اعلم أن الدخول وحده لا يوجب شيشاً وكذا التسمية وحدها لاتوجب شيئاً فثبت أن العقد هو المتعنى حيث بجب لكن يستقر بأحد الشيئين بالتسمية أو الدخول لمكن الدخول شرط في استقراره لاما يفهم من ظاهر الفيث والشرح (*) في العقد الصحيح ولو فاسدًا (٩) إلا الحمل فلا يصح جعله مهرًا قرز اهـن من البيـع و لفظ البيان هنالك (مسئلة) ولا يصح بيع الحمل ولا هبته ولا التصدق به ولا التكفير به ولا جعله مهراً ويصح النــذر له والاقرار والوصية وبجعله عوض خلع لأن هذه الأشياء ثقبل الجهالة إه لفظا (١٠) جائزة مقدرة غير واجبة ولا محظورة قرز (١١) (فرع) فان كان مهرها تعلم شيء فعلمها ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف أجرة التعليم فان لم يمكن قد علم لزم تعلم نصف المشروط فان تعذر التعليم مع الحجاب فأجرة نصفه اه محر بلفظه (١٧) يوم العقد قرر (١٣) مسئلة وإن نزوجها على أن يحج عنهـا أو عن غيرها صح مطلقا ويجزلها إن كانتمعذورة ويجزىمتن النير إذا كان باذنهوهو معذور وإلا فلااه ن سواء أجزى عنهاأوعن ذلكالنيرأو لم يجز عنهمالأنالاستثجار يصحولو كانلا يجزىء اه كب قرز (ه) فأن طلق قبل الدخول ولم قد يقتل سلم نصف أجرة المثل وإن قد قتل رجع عليها بنصف أجرة

حيث يسح التوكيل (في القصاص كاسيا في إن شاء الله تعالى أو نحو ذلك مما تستحق عليه الأجرة وأما المنفه التي ليست في حكم المال فهى الاغراض محو على أن لا يطأ أمته أو على أن يطلق فلانة اذا قانا ان ذلك لا يصح الاستثجار عليه فان هذه المنفعة لا يصح جملها مهراً (ولو) تزوج أمته على (عقها) صح التكاح وكان عقها مهرها فاذا أراد ذلك قال قد جملت عقك مهرك (في أو أنت حرة على أن يكون عقك مهرك (في فاذا قبلت عقت تم يقول قد تزوجتك (في فائل في فاذا رضيت انمقد النكاح ويكفى سكوتها بعد قوله تزوجتك اذا كانت بكراً (وان كانت ثيباً فلا بد من النطق كامر () فان امتنعت من الدكاح بعد المنتق عامر () فان امتنعت من التكاح بعد المنتقب على أن تروجيني قيتها (الوكان عند كان المتنافق المنافقة المنافقة النائر وجيني النكاح بعد المنتقب على أن تروجيني النكاح بعد المنتقب على أن تروجيني المنافقة على التنافقة المنافقة المنافق

المثل (١) وهو في حضرة الأصل اه ولفظ البيان ولسكن لا يقبله إلا بمعضرها ذكره ع والا إثم واستحق الأجرة اهذماري وهبل ينظر هل بجب القود إذا قتله في غــير محضرها ســـل فقيله في الحاشية واستحق الأجرة لأنه فعل ما أمر به ولا يسكون غالقاً ينظر فيه اه من خط سيــدنا حسه. (٢) وتقبل (٠) لفظ الغيث واختلف العلماء في قدر اللفظ الذي ينعقد به النكاح احيث بجعل عَنْقِهَا مِهِرِهَا فَقَدَّالُ عَطَاءً يَنْعَدَ بَعُولُهُ قَدْ جِعَلْتُ عَنْفُــكُ مِهْرِكُ وَلَمْلُهُ يَنِي إِذَا قَبَلْتَ الْقُولُ الشَّانِي المذهب الله هو من أن يقول قد جعلت عتقبك مهرك فأنت حرة على أن يحكون عتقك مهرك فأذا قبلت عتقت ثم يقول قد تزوجتك على ذلك فأذا رضيت اخقد النكاح النج اه بلفظه وهذا خسلاف ما في شرح الاز لمكن قد ذكر في النيث تنبيه يدل على الصحة ما في الشرح ولفظه (تنبيه) أمالو جعل عنفها مهرها فقبلت عنفت فاذا قال بعـد ذلك تزوجعـك على ذلك فقاآت رضيت النــكاح لا المهر قيل ف لزمه مهر مثلها ولزمها قيمتها ويتردان الزائد قلت هذه المسئلة يجيء مثلهــا الذي سبأتي إن شأء الله تعالى فيمن قال أجزت العقد لا المهر اله يلقظه فدل على صحة ما ذكر ، ابن مفتاح في العبورة الأولة اهمن خط سيدنا حسن (٣) وذكر في الشرح وجه المسئلة انه بمنزلة من أعتمها على قيمتها التي هي عوض العتق على أن تـكون القيمة مهرها قال سيدنا فيلزم على هذا التعليل انه إذا مات أحـــدهما أو امتنع الزوج من النكاح أن القيمة تجب عليها الهلمه وقيل لاشيء عليها ان امتنع اله ح لى ومثله ف النيث إذ قد رضى با لتحكاح عوضاً عنها فليس له أن يرجع عما رضي هو اه بحر (م) إلى هنا صورة واحدة فتكون ثلاث صور (٤) ولا بحتاج إلى قبول بعد ذلك لأن التاء تحكيني إه نجري (٥) فان لم يعقل على ذلك لزم با لدخول مهر مثليا وتسعى في أقيمتها أهن فان أثقةًا تساقطها (م) قوله على ذلك حِيثُ كَانَ قيمتها عشرة دراهم وإلا وفيت (٦) ولا يشترط أن تـكُون مكلفة كما في الـكتابة وتحوها إذ لا فرق وقد حقه في ح لى قرز (٧) إن كانت كبيرة أو صغيرة ويقبل لها سيدها قرز (٨) خلاف احمد بن حنبل فقال يجبر (٩) يوم العتن إذ هو زوال الملك تنه في ويكون عتقك ميرك (١٠ فأما لو قال أعتقتك وحملت (٢٠ عتقك ميرك عتقت) ولا ملزمهاأن تسعي إن امتنعت من التزويج به (*) قبل ح فان خشي امتناعها من النكاح بعدالعتق ظليلة في ذلك أن يقول إن كان في معلوم الله (ه) أني إذا اعتقك نُروجتك فأنت حرة (^{١)} على أن عتقك ميرك و تقبل (٧) ولا بدأن يكون المهر مالا أو منفعة (ممايساوي عشر قفال (١٥) فساعدا وأما كونها (خالصة (١٠) فالحلاف فيه كالحلاف في خاوص نصاب الزكاة ﴿ نمم ﴾ ، قد اختلف الناس في قسدر أقسل الهر فالمذهب وهو قول زيد بن على والساصر والحنفية قال في الشرح والظاهر أنه اجاع أهل البيت ان أقله عشر قفال وقال مالك ربع دينارأو ثلاثة دراه وقال ان شبرمة خسة دراه وقال ش لاحد لقليله بل مايتمول وهوقول الناصر ذكره في الزوائد(لادومها(١٠٠ ففاسدة (١١٠) أي إذا سمى دون عشرة درام فهي تسمية فاسدة وهذا قول أبي عوطوح واحدقولي م بالله وقال ص بالله وهو أحد قولي م بالله أنها بأطلة والمصحح للمذهب أنها فاسدة (فيكمل عشراً (١٢)) أي عشر قفال حيث تستحق الرأة كال المرفى التسمية (١) ثم يقول قد تزوجتك (٢) لأن الواو للاستثناف (٣) وإذا تزوجها في هذه الصورة لزمه مهرها ﴿٤) ولسيدة العبد أن تقول أعتقتك على أن تزوجني ويقبل ثم تطلبه الذوبج فأن امتنع لزمه قيمته اله نجري ذان امتنت فلا شيء لها لأن العتق على غرض وهي المتنعة وفي الطرف الأول غرض ومال(ه) ونظَّر ذلكمولا تا عليلم قال لأن ذلك بمنا يقمن قال ان كان في علم الله أنى إذا يعتم ا إليك يعتما منى فقد بعتها منك بأ لف وقال اشتريتُ وهــذا لايصح لأجل الدور ويلزم مثله في هذ. الصورة ثم قال فينظر ما الفرق اه نجرى وهو أنها لاتعتق حتى تزوجه ولا تزوجه حتى بعتق وقيل لادور لأنالمتق وقع وعلم الله كاشف اه لحشية زهور (y) ثم 'يتزوجها إذ ينكشف تفدم الحرية فان اعتصت بطل الستق قلت وكذا العبد (y) ولا بد من تجديد النكاح بعد قبولها اجماعاً فى جميع العمور (A) صبح المهر الشرعى من القروش نصف قرش وربع وثلاث بفش وهى نصف عشر النصاب الشرعي في الزكاة وهو ستة عشر قرشاً إلا ربع قرز والمراد بالفرش الريال التعامل به باليمن (٩) القفلة ثماني وأربعون شعيرة قياساً على السرقة اله كواكب ومثله في المبيار وقيل كما في الزكاة لا يصح قياسها على السرقة بوجه من الوجوء فينا عوض ليس فيه مشقة بل لذة وهناك عوض مستبلك اه مفتى ودواري (٠٠) ولا مد أن يحكون الدورن عما له قيمة أو لا يتسامح به فى المثلى وإلا فباطلة (١٦) ولا فاسد غير هذه بل إما صحيحة أو باطلة (۞) ولا حد لأكثره لقوله تصالى وآتيتم احداهن قنطاراً واختلف في تفسير الفنطار في الحديث أنه ألف ومائة دينار عنــد العرب وقبل على. جلد تور ذهب وقيل ثلاثون ألفا (١٧) هذا حيث رضيت و إلا كنك مهر للثل (فان قلت) هذه تسمية فاسدة فلم استحق كمال العشر فهلا استحق مهر الثلي مع التسمية الفاسـدة كالباطلة لاشتراكهما في عــدم الصحة قلت قال في الشرح إنما لم تستحق مهر الثيل مع أن التسمية فاسبدة لأنها قد رضيت باسقاط

صحيحة كما سيأتي إن شاء الله تعالى و ذكر في اللمع أنه إذا مات قبل الدخول فانها لاتستحتى إلا المسمى فقط (وينصف) العشر حيث تستحق نصف المهر فقط في التسمية المبصحة وذلك حيث يطأت قبل الدخول أو يقع فسخ من جهته فقط وقال في اللمع إنها لانستحق بالطلاق قبل الدخول إلا نصف المسمى فقط والختار في الكتاب قول أبي طو أبي جعفه (١) (كما سيأتمي) إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك في الفصل الذي بعد هذا (و) مجوز(لها فيه كل تصرف) فيموز لها يمه وهبته والوصية به والنذر وجمله زكاة ووقفه وعتقه ونحم ذلك (ولو قبل القبض ^(۲) و) قبل (الدخول) لـكن هذا حيث يكون معينا ^(۲) فاما إذا كان في النمة فحكمه حكم الدين فــا صـم فى الدين من الثصرفات صح فيه وسيأتى بيان ذلك فى القرض وقال م بالله وشأنه لا يسم التصرف في المهرقبل قبضه (و) يصممنها (الأبراء (١) من المسمى (°) مطلقا(°) بأى قبل الدخول و بعده (ومن غيره (٧) بعد الدخول) لاقبله فلا يصم الزائد قال وإنما وجب كمال المشم لأن حق الله سبحانه متعلق بتبليغ العشر اه غيث (تنبيه) اعلم أن العبرة بالتسمية حال العقب. د ولا إعبرة بما نفذه فلو سمى لها أنوباً قيمته يوم التسمية أنمانية دراهم ثم ساوى بعد ذلك عشرة لزمه لها درهمان مع الثوب اعتباراً بحال التسمية ذكره الســــد ط (١) ذكر قولها في النيث (*) إذ هو ملك لا ينفسخ العقد بتلقه فأشبه المراث وهذا ضابط لمسا يتصرف فيه قبل القبض فيدخل مال الحلع والصلح عن الدم اه بحر والنذروالوصية وكل ماملك بعقد ينتفض بهلاكه قبل قبضه لم يصح التصرف فيه قبل قبضه كالبيح والصلح عن الدية والقرض ورأس مال سلم والاجارة والصلح بمحى البيع والهبة بعوض أم لا وكذاً الزكاة والخمس (*) و إنما صح تصرفها قبلَ قبضه لأن عوضه ليس بال وهو النضم بخلاف ماعوضه مال كالمبيم فأنه لا يعبح التصرف فيله قبل قبضه وكذلك الاحارة والهيسة ولو كانت على غير عوض لأنها عقد تمليك ولا يصح التصرف فها قبل قبضها (٣) بعميين قرز (٤) إذا كان دينا لاعينا ذكره ع قال لأنه لم يستقر وَمَثُله في التذكرة (٥) قيمياً أو مثليا (٦) حبث كانت حرة وإن كانت أمة فيرها لسيدها عند عامة العاب اهشرح آيات خلاف امياعيل من اسحاق فقسال لها وحجته قوله تعالى فَآتُوهِن أَجُورِهِم. قلنا في المأذونات أو على حذف مضاف أي فأقوا مواليهن أجورهن اه تفسير أحسكام (٧) ولا يقال ان بالطلاق قبل الدخول انكشف أنها لا تملك إلا نصفه فلا يصح تصرفها في النصف الآخر لأنا نقول قد ملكت بالعقد هيمه كالا جرة تملك بالمقد وتستقر بمضى المدة (٨) وقواه ابراهم حثيث كما في ابراء الا جير المشترك عند المقد من ضان مأيتلف معه وهو الفوي اهان قلت الملك هناك مستقر اصاحبه ولهنأ

غر مستقر لجه از الطلاق قبل الدخول (١) ودليله ماسيًّا في في التنبيه في الحلم لوعاما سقوطه ثم غالمها على مشله اه عامر وقواه ض عامر (٣) مسئلة إذا ثبت خيار الشرطُ للمشترى ثم أبرأه النائد من الثمن أو يعضه تم فسخه المشتري لزم البائع تسليم مثل الثمن وكذا لو أبرأه من البعض لزمه ر. و لان الا راء كالقبض كما قالوا في المهر إذا أرأت منه الزوجة ثم طلقها قبل الدخول ومن ذلك الإجبر إذا أبرأه المستأجر من العمل الذي استأجره عليه فيستحق عليه الاجرة لأن الابراء بمثرلة النبض كما يصح التبرع عنه فيستحق الأجرة نص على ذلك ابن مظفر في الكو اكب أه مقصد حسم من كتاب البيع قرز (٣) في البيان في باب الحلم (\$) وهو قوى ومثله عن الامام عز الدن والامام شرف الدسُّ لأنَّها عسنة (٤) وهو يازم مشـل هذا في البيم إذا وهب البائم للمشتري بعض الثمن قبل قبضه ثم رد البيع جيب لم ترجع المشترى إلا بما دفع دون ما وهبه على قول ط اله تذكرة على بن زيد وأما عندنا فيرجع عليه بما أبرأ قرز (٥) اما لو باعت المهر ثم طلقت قبل الدخول ثم رد عليها بعيب أو رؤية أو شرط أو فساد بالحسكم رجع الزوج نصفه لأنه نفض للعقد من أصله الله برهان ومثله فيالبيان بالمعنىفي فصل ويمسدالمهرو لفظه مسئلة وإذا باعت المهر ثم طلقت إلى آخره (١) وإذا رجعت عليه لزمها نصف قيمته لأنها استهلكته بالهبة مالم رجع اليها محكم اله نجري قرز (٧) وفي البحر عرم العقد ان سمى و إلا فيوم التسمية قرز (٨) قوي مم البقّاء (٩) قوى مع التلف (١٠) وكذا سائر الحيارات (﴿) هذا في المعين ينهت خيار الرؤية وأما في غير المعين فلا يثبت والمقرر أنه يثبت لها الخيار مطلقا وترجم إلى قيمته توم العقد قرز (١١) أي المعين وإن كان غير معين أخذت الوسط غير معيب وقواء سيدنا صلاح القلسكي وإن سلم معينا فليس هو المهر (*) وعبارة الأتمار ولها الرد باغيارات والقيمة يعني والزوجة الرد غيار الرؤية وبالعيب والشرط وإنما عدل المؤلف عن عبارة الأزهار لاختياره أن لها الرد بخيار الرؤية والثبرط والعيب والشمل العبارة خيار الشرط أما خيار الرؤية والعيب فالسكلام فيعا في السكتاب وأما خيار الشرط فالمذهب وش أنه يصح بعد المقد والشرط وقوله والقيمة يمنى على القول بضحة الرد بالحيار أن ترجع إلى القيمة اهر جران (*) وقال فمشرح ابن بهران مرجع إلى القيمة بعني وهي قيمة الوسط من ذلك الجنس يعني في خيار الرؤية وقيمة المين في خيار العيب صلماً من العيب وفي الشرط محمل الاول اهران خلاف (٢٠) يعني هل المرأة أن تردم برها (٢٠ مخيار الرؤية أوالسب اليسير ٢٠ أما الرؤية فقال في الكافى لها أن ترده مخيار الرؤية واحد قولى شويلزم قيمة المسيح (٤٠ أما الرؤية فقال في الكافر وأما السبب فلاخلاف أن لها أن ترده بالفاحس وهو ما لا يتفاين الناس عثله وأما اليسير فقال شيب فلاخلاف أن لها أن ترده بالفاحس وهو ما لا يتفاين الناس عثله وأما اليسير فقال شير وفر و حكاه في الكافى عن السادة أن لها أن ترده به ويرجع (٢) إلى قيمة الوسط (٢٠ من ذلك الجنس (١٠ قيل و وهو أقرب إلى مده مينا المناقبة من المناقبة المقومون (١٠ وجع الحالا فول من القيمتين (١١ وإلى الوسط من الثلاث وقال أبوح و صيافة أنه لا يد بالسيب اليسير قيل و ومثله في تعليق التحرير (وإذا تمذر) النفهة أن يحمل المبر الذي قد سمى (أو استحق قليمته (١٠ منفهة كان أوعينا) مثال تسذر المنفهة أن يحمل مهرها خدمة عبده سنة فات العبد (١٠ منفهة أن ينشكف (١٠ أن مذا العبد الذي وهي قدر أجرة خدمة العبد المنبو وهي قدر أجرة خدمة العبد المنبو المدقوع خدمة وهي قدر أجرة المدة المعدة باخدمة وهي قدر أجرة المدة المعدة باخدمة وهي قدر أجرة المدة المعدة المنافسة أن ينشكف (١٠ أن منده المدة المعدة المدة العبد المنافسة أن ينشكف (١٠ أن مدا العبد الذي المدقوع خدمته وهي قدر أجرة المدة المدة المورد المدة وهي قدر أجرة المدة المد

(١) ويرجع في خيار الشرط الى مهر المثل فتستحقه بالدخول ذكره في السكواكب عن ض بحي ومثله في خيار الرؤية عن صاحب الاتمار (٧) أقول مالم يكن الرد بالحسكم فيلزم مهر المثل لانه ابطال للتسمية أو كان قبل القبض كما في المبيع المعيب (٣) وهو ماينقص القيمة هنا قرز (٤) يوم العقد اه كب قرز ان سمى وإلا فيوم التسمية قرد (٥) فانأوجبنا عليه مهر المثل كانحيلة فيمن سمى لهـــا دون مهر المثل برضاها انها ترده بخيار الرؤية ويطلب مهر المثل وليس من الزوج خيانة اه كب (٣) ونقل هذا في الزهور عن الـكافى وفى الرياض عن الـكافي انها ترجع الى قيمته غير معيب وهو اختيار مولانا عليــلم فى النيث وهو قوى ومثله فى الأتمار وشرحه وفي البحر فرع ويخبر بين إعين المبيب ومهر المثل فانتميب بَعْطُها فلاخيار إذ جنايتها عليه كالقبض قرز (v) يوم العقــد قرز (ω) بل قيمته غير معيب حيث هو معتق قرز (٨) فار. كان بفعل الزوج خيرت الزوجة كالأمة المصدقة (٩) في الذي رد لا في قيمة ألوسط (١٠) القم لا القومون فيرجم ألى الاكثر (١١) وذلك حيث قوم كلواحــد جمنين وإلا فالاكثر وذلك لأن المقوم بالاكثر كالشهادة الخارجية فعثبت له دعوى الزيادة اه تذكره على بنزيد (١٣) أومثله إن كان مثلياً قرز (*) والقيمة تلزم يوم العقد في بلد النكاح اهـ ن (١٣) ولو بجنايتها (١٤) لافرق قرز(١٥) فان قيل لم أوجبوا هناقيمة النفعة وفىالعتق اذا كان على منفعة فهلـكت أوجبوا قيمة العبد فقيل س لان العبد له قيمة فيرجع اليها وفى النكاح البضع ليس له قيمة فيرجع الى قيمة المنفعة وقيل ع أنمــا أوجبوا قيمة المنفعة في النكاح لانها أقرب من مهر المثل اذا كان تجهولا وأما اذا كان معلوماً فانه يرجع اليه وبجب مهر مثلها أه كب وفى النيث انمــا يرجع الى قيمته لأنه أقل جهالة من مهر المثل فـكان الرجوع اليها أولى اه كوا كب معنى ((๑) فانكانت منافع عنتلفة وتلفت المتدرة (1) ومثال تعذر الدين أن يصدقها عبدا مسينافيموت العبد قبل أن يسلمهاليها فالواجب له عند قبد المدومثال استحقاقه أن ينكشف (2) كو نه مملوكا لنيره وهكذا إذا تعدف بمن المهر أو استحقازمته فيمة القدر المتدر (2) ققط فو فصل فه (ومن سمى مهراً تسبية صحيحة (1) أو في حكمها) فالتسبية الصحيحة أن يسمى لها شيئاعلك (0) ويحوزله التصرف فيه بالبيم والهية ويحوها وهكذا منضة داره أو عبده أو على أن يخدمهاهو (2) فهذه كلها تسبية صحيحة (2) المنافقة بسمة التحقيقة في أن يسمى ما الأومنفية بصح أن علكهما في حال لكن ليس له في الحال التصرف فيهما بعينهما كالوقف والمكاتب والمدر (1) وأم الولد (1) وملك غيره (1) فتستحق المرأة قيمة هذه الأشياء (11) قيل ع وأعمار جم إلى قيمتها إذا الم يكن مهر المثل معلوما (2) وحيمهما بأنها لنير في كن مهر المثل معلوما (2) وحيمهما بأنها لنير فالافرق بين عليهما (2) وحيمهما بأنها للنير في المائه المنافقة بسينة قال علم ولمل صاحبه يستحق فيمته على الزوج فان عجز المكاتب فرجع في الرق مقال مبالمثال مبالها أنها المستحق بسينة (10) وقال الأستاذ (11)

تمين لها الأوسط (١) يوم المقد في بلد العقد في هذه الوجوء كليها (٧) لافرق قرز (٣) يوم العقد فان تعيب له الباقي ثبت الخيار قرز (١٤) في عقد صحيح قرز (٥) صوابه بملسكانه ليم الزوج والزوجة (٦) مدة مطومة (*) أو غيره ورضى خلاف ح لأنهــا ليست مال قيل وإن لم ترض كان كمن عمى مال النير فتازم القيمة في أنها تستحق قيمتها (٧) إذا كانت التسمية عشر قفال (٨) وهو مؤسر قان أعسر جاء الخسلاف بين م بالله و الاستاذ اه ن (٩) و تلزم قيمة أم الولد نعتق بالموت إن كانت الزوجة عالمة بأن الأمة أم ولد وإن كانت جاهلة فقيمتها لوكانت قنا وكذا في المكاتب والمدير وعن مي لافرق بين العدلم والجهل فتستحق قيمته على هــذه الصفة قرز ﴿ ﴿ ﴾ ولاخلاف أنه يتصرف في منافعها ويضمن الغابل قيمتها فاشبه المملوكة أو محسكم بصحة بيعها ناصري أوغمهما غاصب وأتلقها فيلزمه القيمة في هذه الحال (١٠) والوجه في لزُّوم قيمة هذه الأشـياء أنه لولم يرجع إلىقيمتهما رجع إلى مهر المثل والرجوع إلى قيمتهما أقلجهالة اه غيث و م بالله جعل القيمةلأجل التمذر قال الاستاذ بل كا نه عقد قيمته و كلا القواين مبنيان على صحة القسمية (١١) يوم العقسد قرز (١٢) لافرق علىالذهب اه عامر قرز (١٣) بخلاف الحلم فاذا علم الزوج أنه للغير فلاشيءًا. لأنخروج البضع لاقيمة له (١٤) يوم العقد (١٥) قبل مخلاف المدر إذا أعسر سيد. فلا يستحقه وفي التي كملك الغير لكن له أن يعطيها العبد لأجل صمره وفي البيان على الحلاف وسيأتي في باب التدبير كملام التنبيه (١٦) المذهب كلام م بالله ولسكن المشايخ تقوى كلام الاستاذ هنا وفى الخلع ومختاروه روي ذلك حسين بن على المجاهد (﴿) الحملاف بين م بالله والاستاذ قبل دفع القيمة وأما بعد تسليمها فلاخلاف

أنها لا تستحق إلاالتيمة وكذا ملك النبر اه رياض (١) وهو الذي يأتي فيهاب الحلم وقيمةمااستحق وهو ظاهر الاز في قدله أو استحق فقيمته منفعة كاري أو عيناً (٧) و إنميا جعلنا الموت بمنزلة الدخول لأنه حد انقضاء النوحة كاستكال الأجرة يتخلة العين وإن لم نستعمل حتى مضملاة اه غث (٣) إذا كان العقمد صحيحاً والتسمية صحيحة أو كانت دون عشرة دراهم فسكل قرز (﴿) قان قيل ماالفرق بين هذا وبين البيم قبل التسلم فالحواب أن المرأة في حسكم المبيم القبوض بدليل أن له التصرف فيها بمـا شاء بخلاف المبيم إذا تُلف قبل القبض تلف من مال البــاكم اهـ زهرة (٤) ولا يقــال إن البضم إذا مات قد تلف قبل التسليم فلا يجب عوضــه كالمبيـــم إذا تلف قبــل التسلم لانا نجعل العقد يعني عقد النكاح بمنزلة قبض المبيع بدليل إيجابهم تسليمه قبسل الدخول إذاطلب بدلسل أنه لو مات استحقته جميعاً من تركته فيذا يَقتضي أن العدد بمزلة القبض اه غيث (٥) وإذا قتلهـا أجنى لم يلزف مهرها ولا يعتاضـه الزوج من دينها ومهــرها على زوجها وذلك حجتنا عليهم أن البضع لاقيمة غروجــه (٦) قلنا الطلاق قاطع للنسكاح مجلاف الموت قانه غير قاطع بل انتهت قال الامام ي ولاجاع الصحابة قبـل حدوث هذا الحلاف ٧) وبعض الامامية (٨) لان مون الزوجــة بمنزلة الدخول،وموت الزوج بمنزلة الطلاق (٩) قلنا دين فلا يسقط (١٠) وللدخول عثم تأحكام وهي كمال المهر ووجوبالعدة وثبوت الإحصان والإحلال وتثمر الرجعة ويكون رجعة ويوجماأتيوية و يُفسد الحج و يوجب الدم فيه وتحرمالربيبة اه ن وتثبت للخلوة الصحيحة من حكمه كمال المهر ووجوب العدة والفاسدة وجوب العدة(ه) قان وطيء في الدبر فوجهان أصحبما كالقبل قرز وقبل لا اله بحسر رواه فى البيان عن الامام المهـدي عليلم قال فى البحر المذهب و ش أن الدبركالقبل إلا فى الاحلال والاحصان وزوال حسكم البكارة فى ألرضى قال فيه ووطء الدبر والشبهة يوجب المهر كالقبسل لقوله صلىاقه عليه وآله وسلم بمسا استحل من فرجها ولم يفصسل ويحنث به من حلف من الوطء خسلاف

أو خلوة (١١) بعيدة أما الدخول فنعني به الوطوه و يوجب كال المسير (٢) ملا خلاف وأما الخلوة فانكانت فاسدة (٣) توجب و إنكانت صبيحة فالذهب وهو قول أبي حواً حدقو لي شرأنها توجب كان المبر وقال ش في القول المشهور عنه لا توجب كمال المبر (١٠)ثم بين عليلم الخلوة الفاسدة بقوله (إلا) أن يخلوبها(مع)حصول(ما نع)من الوطء (شرعي) يمني أن الشرع ينعه من جو از الوط معند حصوله (كمسجد (°) تحصل الخلوة فيه فان الخلوة تكون فاسدة وهكذا لو خلاسا وهر حائفي (٢٠)أو أحدهما محرم (٧)أوصائم صوما(١٠) واجبا أوحضر معهما غيرهما (١٠)قال أو مضر يهني إذا بلنر الفطنة كذلك قال وإذا كان كبيرا فلا فرق بين أن يكون نأمًا أو يقظانا قال مولاناعليلم لمله يعني إذا ظنا (١٠٠ أنه يستيقظ(أو) إذا خلابها مع حصول مانع (عقل) أي يقضى العقل بأنه يمنع من الوطء مـع حصوله فان الخلوة تـكون فاسدة مثال العقل أن تكون مريضة (١١) مرضا لا يتمكن معه من الجاع أو صغيرة لاتصلح لهأو عنع نفسها(١٢) أ، هم مريض أو صفير كذلك والجذام والبرص والجنون في حقيما هو في حقياالقَرْن والرَّتَقِ والمفل وفي حقه الجب والخصى والسل لكن المانع العقلي والشرعي جبيعاً لاتفسدبه المحلوة إلا إذا كان حاصلا (فيهما) أى فى الزوج والزوجة تحوأن يكو نا صاعين مما أو عرمين (١٣) مما الذالى قال لامحنث (4) وإذا أذهب بكارتها بغير الوطء في الحلوة فاسدة ثم طلقها لم يلزمه إلا نصف مه ها إذ لا دخول ولا جناية ذكره في الـكافي اله بيان وقيل يلزمه الارش وهو مهر المثل ولا يثبت شيء من أحسكام الدخول قسرز (٥) وأقله مايوجب النسسل في الثيب وفي البكر مااذهب البكارة (ه) ولو مع ما نع شرعى قرز (١) وخلوةالسكران صعنيحة اه مفتى (ﻫ) فى نكاح صحيح قرز (٧) في الصحيح لا الفاسد قرز (١) من الصالح للوطء لا الطف ل الذي لا يصلح قرز (٣) والاستمتاع في الحلوة القاسدة لا يوجب كمال المهر اله نجري (*) وإذا خلا بهــا وهو ظانهــاغير زوجته فإن الخلوة تكون فاسدة قرز ينظر و قد تكون صحيحة كالوجيل كو نه مسجداً (٤) يعنى الاشراء (٥) مع علمها أو الزوج أنه مسجد وأما لوجهلت فالحلوة صحيحة قرز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من كَشف تمار امرأة أو نظر اليها وجبالصداق دخل أولم يدخل (٦) أو نفساء (٧) ولو ثقلا (٨) غير مرخص (٩) هذا مانم شرعي وعقلي (١٠) أو أحدهما قيل العبرة بظن الزوج قرز (ﻫ) علولم بشهرا به هل هي خلوة صحيحة لعدم الاحتشام أو يقدال عدمه شرط سل اه شرح زهور يقال صحيحة كما لو جيل كونه مسجداً كانت خلوة صحيحة (١١) وذلك أن تسكون على صفة لا بمكر تحرك الداعي اليها أو يخشى عليها للوت عند جاعها فالاول مانع عقلي والثاني شرعي ذكره في الغيث (١٧) وهو غير قادر على اكراهها وتصادقا على المنع لأن الآصل عدمه أو كان تمة قرينة تدل على صدق دعواه أو قامت شهادة على إقرارها انها منت (١٣) في الصلاة وأما في الحج فيسكني أحدهما وقبل آومريضين مما أو صغيرين مما على وجه لا عكن معه الوطء أو أبرصين أو يحوذلك ((أو) حاسلا (فها) وحدها شيء من ذلك فانذلك مانع من صحة الحلوة (مطلقا) أي سواء كان المانع ممايريتي زواله كالجذام والجنون فانها المانع ممايريتي زواله كالجذام والجنون فانها نفسده الحلوة حيث يكون حاصلا فيهما جيماً أو فيها وحدها (أو) إذ كان ذلك المانع ماصلا (فيه) وحده وهو مما (يزول (()) في العادة كالمرض والصغر والصوم (() والاحرام فان ذلك يمنع من صحة الحلوة وأما إذا كان مما لا يرجى زواله في العادة (() كالجذام والبرص والجنون (() والحمى والسل (() فان خاوته تدكون حينة صحيحة وجب كال المهر وهكذا خلوة المجبوب إذا كان عبر مستأصل (() وحب كال المهرعند أبي طولا توجب المهدة وقال من بالله وأبو جعفر توجب المهر والمدة أيضا وعن ض زيد وف وعمد لا توجب المهر ولا المدة وقال من بالله وأبو جعفر توجب المهر والمدة أيضا وعن ض زيد وف

لا فرق (١)عبنونين (٧)فان قيل ماالفرق بين الما نم الذي يرجى زواله وبين ما لا يرجى زواله-ميثجملتم الذى ترجى زواله لانكن الحلوة معه صحيحة بالنظر الى وجوب كمال المهر والذى لايرجى زواله يوجب كمال المهر فالقياس المكس قلت لأن الذي لاترجى زواله عذر لايرجى له حال أبلغ من حالة الخلوة وكانت بمنزلة الصحيحة بخلاف من عذره مرجو الزوآل فانه يترقب حالة أبلغ فان قبل لم فرقتم في حق الزوجة والزوج قال عليلم إنما لم يفرق فى حقها بين الرجاء واليأس لا ته إذا كان المانم مَن جيتيا فهو بنزلة امتناعيا من التمسكين وهومفسد في الحلوة ذكر ذلك في الغيث (٣) الواجب قرز (٤) أي لاينتظر زواله (٥) المطبق (٣) إذ لا يطمع في وطء كامــل في غــير هــذه المحلوة (٧) وهو الذي يتر مصه قدر الحشفة (٨، لأنها قد سانت تفسها على أبلغ ما يمكنها ولأن هــذا أبلغ التهــاء حاله اه وايل (٩) ينتج الصاد ١٠) وخلوة العنين صحيحة اه معيار وقيل فاسدة قرز (فرع) وإذا اختلفا في الخلوة فالبينة على مدعيها ﴿ ﴿ ﴾ و إن اختلفا في صحتها فالبينة على مدعى فســا دها﴿ ٧﴾ و إذا ذهبت بكارثها بغير الوطء ﴿ ٣﴾ في خلوة فاسدة ﴿٤﴾ ثم طلقها لم يلز مه إلا نصف مهرها إذلا دخو ل منه ولاجنابة ذكره في السكاف (١) لأن الاصل عدمها اه ان (٧) لأن الاصل الصحة (١) يسنى اذهبها باصبه (٤) عقل أو شرعي (تنبيه) لو أكرهت الزوج على أن يطأها وأقرت بذلك هل تستحق كمال المهر إذا طلقها محتمل أن يلزمه كمال المهر إذا طلقها ومحتمل آن لايلزمه قال عليلم والالزام أقرب وأما إذا أكرهته على وجه لم يبق له فعل أوجامعته وهو نائم أو مجنون أو نحو ذلك وأقرتُ بذلك فالأقرب أن احتمال الزوج كَالَ المهر أَضِعف في هـذه الصورة ١ م نجري فالاقرب أنه لا يلزمه ثبيء قرز (١٠) قال في النيث والأقرب أن كلام ط مبنى على أن المستأصل متعذر منه المهاشرة على وجه لايجوز معه الحمسل وأما لوجوز ذلك منــه فالإقرب وجوب العدة حينكذ اه ح بحر سيأتى في العــدة خلافه وهو المقـــرد على وقد دخل في عموم كلام الأزهار وهو قولنا أو فيه يزول فدل على أن كل مانع لا يرجى زواله وهو في الزوج فقط فان الخلوة ممه توجب كال المهرفد خسل المستأصل (وغيره في هذا المعوم ، تنبيه (المعرف المعيم منبيه المعيمة قبل المقد (المعرف خلابها ثم طلقها قبل الدخول قال عليم فالأ قرباً أن الخلوة تكون صحيحة (المعجب كال المهر إلا حيث تكون رتقا وقد قال م بالته إذا خلا بالميية مع العلم بالعيب فلا خيار له وظاهره في جميع العيوب ومثله في الزوائد (عن الكافي وألى ط (المعلم العيب فلا خيار له وظاهره في جميع العيوب ومثله في الزوائد (المعالم الكافية أما الرتق فلا تكون الخلوة معه (المعالم المعالم المعالم في المعالم في المعرب (المعالم في المعرب المعالم في المعرب المعالم في المعرب (المعرب المعلم في المعرب الم

المنم (١) لأنها قد سلمت تسلما مستداماً (٧) وقد تغدم فيالكتاب مايدل على خلاف كلام هـذا التنيه في قوله إلا هم مانع شرعي كسجد أو عقلي (٣) أو بعده قبل الخلوة وخلا بها (٤) شـكل عليه ووجهه أن الحلوة فاسدة وتكون رضاء ذكره في البيان وهو الأصح قرز (٥) الزوائد والسكافي لأبي جعفر (r) ولو قال وعن كان أولى (¢)وعن السيد صلاح ن حسين الأخفش وقد ينظر على هذه العبارة لأن الزوائد متقدمة على الـكافى والمؤلف لهما واحــد وهو الشيخ ألواجعفر فـكيف يتقل فى أحدهما عن الآخر وقد مجاب بأنه لامانع من أن ينقل من أحدكتا يه إلى الآخر وهذا التنظير متداول في كثير من الشروح المقروءة والقررة على أكارالشيوخ أهل التدبير والرسوخ وأقول منشيء هـذا التنظير الغفلة والاغترار وعدم الإطلاع على أحوال من ثقدم من الأصحاب فأن صاحب الزوائد غير صاحب الكافي بلاارتياب والمراد به زوائد الا بانة وصاحب الكافي هو المراد به أبو جعفر المذكور وهو صاحب شرح الابانة كما صرح به فى مواضع من الشروح فالزوائد لبعض المتأخرين منالناصرية وهو الفقيه عبد من صالح الجيلاني الناصري كما صرح به الامام الفاسم من اعد في كتابه الاعتصام ومثله في هداية العقول لولده الحسين من الامام القاسم ولعله أشبه على الناظر شرح الابانة نزوائد الابانة فليعرف هذا الطالب لكي يكون على حذر من تلق أمثال هذه الجهالة اه عن السيد صلاح بن حسين الأخفش (وأما الرق) فهو من عيوب النكاح فهلُّ يمنع صحة الحلوة أم لا فيه نظر قد ذكَّر في بعض نسخ التذكرة أنه يمنم اه كب وقد يقال ليس بما نع عقلى و لا شرعي فلايمنع قرز ومثله في تذكرة على س زيد وهذا حيث يكونالزوج عبداً أو حراً حيث يصح للحر نزويج الأمة (٧) بل رضاء (٨) قال في الثمرات في آنة القذف إذا لاعن غير المدخولة فاتنفاء النفقة والعدة ظاهر وأما المهر فقال في التهذيب لما النصف من عند جمهور العلماء و لعله المختار إذ لاسهب منها وفي الأحزاب في الثمرات أيضاً مالفظه وإن كان بسبب من جهة الزوج كالاسلام والردة واللهان فكالطلاق (٩) أو فاسدة فنصف حيث يكون

نصف المهر بالفسيخ إلا إذا كان الأمر الفاسيخ (من جبته (۱) فقط) أى من جهة الزوج وحده وذلك نحو أن يرتد عن الاسلام أو يتزوجها وها كافران (۱) مسام وحده (لا) إذا حصل الفسيخ (من جههما) جميعاً نحو ان يكون فى كل واحد مهماعيب فيفسيخ كل واحد مهما الفسيخ (من جههما) جميعاً نحو ان يكون فى كل واحد مهماعيب فيفسيخ كل واحد مهما صاحبه (۱) أو يتجدد الرق عليهما جميعاً أو نحو ذلك (۱) (أو) إذا حصل الفسيخ من (جهها) أو يرضع زوجها الصغير أو تعتق (۱) قنفسيخ نكاحه أو تفسيخ زوجها بسيه (أو حكما (۱) نحو أن ترتدى زوجها أو بعضه أو يشتريها (۱) أو يسفيها أو يفسخها زوجها يعيب (۱۱) فيها أو من جهها لها من المهر فى هذه الصور كلها أعنى حيث حصل الفسيخ من جههما جميعاً أو من جهتها حقيقة أو حكا (۱۱) و منافعها قبل الدخول استحقت نصف المسمى ذكر والاخوان وذكر أبوع ما يدل على أنه الاستحق من المسمى شيئاً (۱۱) بعدالقد من

فساد قدر بدون عشرة دراهم قرز (١) أو من جهة الغير نحو أن ترضعها زوجة له أو أمة أو نحوها (*) أو يختار النسخ بعد بلوغه أو يرضع منها وهي نائمة (٢) حربيين أو ذميين وتنقضى عدتها قبل عُرْضُ الْاسلام إذَّ لو عرض عليها الاسلام فامتنت عنه فالفسخ من جهتها كما ذكر معناه فىالكواكب قلت النسخ لا يكون إلا يتجدد أمر ولا تجدد هنا اله غيث يقال تجدد منها أمر وهو الامتناع عند من يقول التروك أفعال (٣) في وقت واحد إذ لو توقعًا كان الأول وقيل لا فوق قوز (٤)كأن ىرتدا مماً إلى ملتين مختلفتين (٥) الفياس أن هذا من جيتها حقيقة و من جهته حكماً كما قالوا في العكس وهذا أحد نسختي البيان (٧) ولو محسنة لأنه لا فرق بين العلم والجمل في إسقاط الحقوق وقال ان بهران مالم تسكن محسنة (٧) أو يبلغ اه ن (๑) وكذا الصغيرة إذا بلغت وفستخت النكاح وكان قبل الدخول اه ان قرز (٨) والحكم ماكان سهما والحقيقة فعلما اه صعيتري (٩) لأن السيد لما باعها فكأنه منها فالقسخ من جهة من له المهر (١٠) لأنها كالملجئة له إلى فسخ النكاح لكنه يلزم في العكس فينظر (١٦) ويرجع عليها بما استهلـكت من المهر أو تمليكه ولو بالراء لأنَّها إذا أبرأته منه فكأنها قد قبضته اه فتح وشرحه قال ان جران وكذا لو تلف في يُدها وظاهره ولو بنسير جناية قرز (۞) قرع فأنَّ طَلَق قبل الدخول ثم انكشف عيبها لم يرجع بشيء إذ قد رضي بازالة ملكه فينصف المهر (١٧) قيل يعنى بين الزوجين أو بين الزوج ووكيل الزوجة أو غيره والجازة الحبيرة أو ولى مال الصغيرة لا ولى النكاح فلا حكم له فى المهر آه ان (١٣) صوابه التسمية (١٤) قبل الفقيه ف هذا إذا كانت الزيادة معلومة فان كانت مجهُّولة فلاحكم لها ذكره فيالكشاف (١٥) معلوماً قرز ملقها قبل الدخول نُصنَّف الزيادة (١) أيضا ذكره الاخوان وقال أبوع وأبوح و محد بل تنقط الزيادة ولا يلزم إلا بعد الدخول قال في الشرح أو الموت واعا خلاف أبي ع إذا بطل بالطلاق فوقال مو لا المدخول قال في الشرح أو الموت واعا خلاف أبي ع إذا بطل بالطلاق فوقال مو لا عليه في المراب المسلمة عقد النكاح من دو ب ذكر مهر (أو سمى تسعية باطلة (١)) محور أن مجمل مهر المسلمة خورا (٥) أو خذير الأو ميتة أو دما أو حراً (٥) أو قتل من لا يستحق عليه القتل أو سمى شيئا عبولا جهالة كلية بحو أن يقول على حكك أو حكى أو على ما اكتسبه (١) في هذه السنة أو محى ذلك (١) فان هذه التسمية باطلة (١) وجودها كمدمها فاما لوكانا ذميين (١٠) صحة تسمية الحر (١١) أصحابنا وشي وهو في الشرح أنها تسمية الحر (١١) أصحابنا وشي وهو في الشرح أنها تسميق مهر مثلها (في أما إذا أسلم عنا الممين الدورة عن من المسلمين (١٥) ومن مهر مثلها من النميين أن وطنت دمية فان كان مهر مثلها من النميين خراً أوخذ يراكان مهر مثلها من النميين خراً أوخذ يراكان الهرمثها المدالة (١٥) ويقومه من يعرفه (١٨) من أهم المداله (١٥) وأما إذا أسلمت خراً أوخذ يراكان المهرمثلها خراً المدالة (١١) ويقومه من يعرفه (١٨) من أهم المداله (١٥) والما إذا المسلمة المراكة المدالة (١١) المدالة (١١) والماله المدالة (١١) والمالة المدالة (١١) والماله المدالة (١١) وأما إذا المسلمة عنا وأما إذا المسلمة عن يعرفة (١٨) من أهم المدالة (١١) وأما إذا المسلمة عنا وأما والمدالة (١١) ويقومه من يعرفة (١٨) من المدلمة (١١) والمحدد المدالة (١١) والمدالة (١١) والمدلمة (١١) والموالمة المدالة (١١) والمدلمة (

(١) فرع قال م بالله و ط و ش و ك فان لم يسم ثم سمى شيئاً ثم زاد عليسه ثم طلق قبل الدخول لم تنصف الزيادة لضعفها حينئذ وقال ع بل لأُنهـا لاتلحق قال الإمام ى فصارت ساقطة هذا اتفاقا اه بحر وهذا خلاف اطلاق المذهب اه شرح خمس مائة ومثله ذكر ابن حابس في تسكيله (٣) كلامه عليه عائد إلى كلام الاخوين في الطرفين وهو صريح النجري وفي حاشية يعني من قبــل الزوج فيعود إلى الأز من قوله من جهتمه فقط وقيــل يعود إلى كلام ع (٣) أو سمى و نسى قلت هلا لزم الاقل وهو عشر قفال اه مفتى ولملهحيث لم يعرف مهر المثل (٤) أو شرط أن لامهر قرز (٥) ووجّه بطلابها في الخر وما بعده تعبيه يعني كونه لايصح تملكه (٦) مسئلة وإذا تزوجها على هــــذا الحر أو الخمر فبان عبد أو خلا استحقته إن كان له أو قيمته إن كان لغيره اهـن قيل ف و إنما لم يكن ذلك اقرار بحريته لأنه للبنير أو قال ذلك تُركية وصادقه العبد اه ان (٧) ومن الجهالة على حسل أمتى اه ن منالبيم قرز (٨) إرثه أو ثوب أو حيوان (٩) لجهالته اه ان (١٠) قيل وكذا الحنقي والشافعي إذا تنبير اجتهادها بعد أن قد سمى الحنفي خراً مثلثاً والشافعي لحم فرس (١١) مطلقا قرز (١٢) في حق النصاري (١٣) والصحيح في هذه الأطراف أن التسمية صحيحة لكن طرأ عليها ما أضدها ظها قيمة المين وغيره إلا حيث أسلم الزوج فقول ح اه عامر (﴿) وكذا الماملة اه معيسار (١٤) من الذميين (٥) قيل س وعتمل أنْ يجب لَمَا قيمته وبه قال ص بالله ويحتمل أن لايجب لهاشيء ومثله في تنبيه ش لأنه كا"نه تلف باسلامها (١٥) كلامالفقيه ف حيث لم يسم قر ز (١٦) الذين أسلموا بعد كفر (١٧) يوم المقد قرز (١٨) والقيمة ليست عنه في الحقيقة لكن تتوصل الى قيمة البضع لا في مقا بالمالحر والمُغذُ به (١٩) فاسقان قد تابا أوكافر ان قد أسلما لاعدول النميين دونه لم يستقم أن يقال مهر مثلها من المسلمين بل مثلها من النميين لأن المقد والدخول وقعا في حال الكفر (() وأماإذا أسلم الروج دونها فقال ص بالله والأمير بحيم الهاتيمة موقال أو ح بل يحب لها المعين (() وقيمة غير المعين (() وقو أه الفقيه مد وقال في الشرح (() أذا لهامهر المثل» تنبيه إذا تحاكم الينا أهل النمة لم محكم يينهم إلا يما يصح في شريستها (() وكذا إذا استفتو نا على جهة الأطلاق لم نفتهم إلا بشريستنا فان استفتو نا (() عن شريستهم جاز أن نفتيهم بالخلوة (()) المصيحة وقال ص بالله إنه يلزمهم المثل بالحلوة (()) المصيحة وقال ص بالله إنه يلزمهم المثل بالخلوة الصحيحة قبل سرواعا برجم (()) المحيمة المنابع كن قد تتوجمت لها زواجة فالرجوم إلى مهرها الأولى (()) المهرمة المنابع على المهرمة المنابع والمنابع مضريعمل بالأدنى في ألى مهرما المنابع والمنابع والمنابع مضريعمل بالأدنى في المن وبالاوسط في الثلاثة والأقلمن المتوسطين ((()) في الأوبية (())

(١) إلى هنا اله كلام الفقيه ف (٢) يأذن لهما يقبضـــه لا أنه يلزمه تسليمه البيا اله كواك وقبل عمله البيا كالمفصوب (٣) تخليـة لا مباشرة وقبــل بجوز بالباشرة لأنهم مقرون عليــــه كما يأتى في النصب لوغصب على ذمى خمراً (٤) شرح ط (٥) وهــــذا في غــير الخسر والحذر بر فاما فهما فانا نحسكم بالضان وكذا نحسكم بشريعتهم فيالنسكاح إذا وافق الاسسلام قطعاً أو اجتهاداً وكذا في الذبح بجب ضائبًا بالقيمة إن تسذر ردها بمينها خلاف ما في البيان فقسال لابجب الضان في باب الذبح (٣) قال في الكافي ولا يجير من امتنع عن المرافعة الينــا في النــكاح بلُّ لا بد من تراضبهما جيماً وفي غيره بجبر من امتنع عن الحضور والصحيح أنه بجبر على الحضور وبحسكم بينهما بشريعنا لقوله تعالى وأن احكم بينهم بمَا أنزل الله اه مفتى وى (۞) إذا عرفناها من أنبيائهم وأما كتبهمقد حرفوها قال تعالى محرفون الكلم عن مواضعه (٧) قال المطهر من محمى قان لم تعرف قدره ابقاء دم العبد أو لمدم دوات الامثال فأنه بجب أقل المهور وهو عشرة دراهم عندنا قال بعض المذاكرين وهذا هو الصحيح للمذهب (٨) ولو في الدير للحرة اه هداية (٩) وإنما يثبت المثل بالشهادة عليمه أو المصادقة لا باقرار زوج مثلها أو شهادته بالمهر الذي عليــه فلا يقبل أه ان لأنه يشــهد على امضاء نطه (١٠) و بناء عليه في التبتح (٥) قال في ح لي وهذا هو الذي صحح للمذهب و إن كان ظاهر الاز لا محتمله (١١) إذا كأنت ثبياً أو كانوا لا يغرقون (١٢) وقبل النصف من المتوسطين (١٣) وقياس المذهب نصف الأقل ونصف الأكثر وثلث الثلاثة اله دوارى وقد ذكر النفيه ع في أجرة المثل المختلفة مثل هــــذا على ما يأتي في الاجارة (م) أي أنه يعمــــل بالأوسـط في الوتر كالتلاثة والحمسة والسبعة إلى مالا نهاية له لان لها وسطأ واحداً و بالاقل في الشفع كالاثنين استعقت مهر مثلها (فى صفاتها (۱) وهى النصب والشباب والجال والبكورة والبلد والمبال والبكورة والبلد والمبال في مفاتها (۱) وهى النصب والشبات كرمنى ذلك أو عقل وحهذا إذا اختلفت العادة مهذه الصفات وهذا غير ثابت فى جهاتنا وإعا يعتبرون المنصب والبكارة والثيوية فينقصون فى حق الثيب وعن الامام ى لاعبرة بالعرف بل مهر الجسناء لايساوى مهر الشوهاء (۱) نتموا عابرجم إلى مهر مثلها من قرابتها اللاني (من قبل أبها (۱) فتعطى مثل

وكذا السنة والتأنية ونحو ذلك فأنها شفع وله وسطان هو الاثنان المتوسطان فيصل بالإقل منها قال الدوارى بنان اختلفت المهور جمعت وقسمت على عدها فحسا خرج من الفسمة فهو مهر المثل اه تكيل قال المتنى وهدا هو المناسب وبأتى المدهب الأدنى من الاثنين قرز (๑) فأن لم يوجد إلا أعلى وأدنى تعين الأقرب إلى مهر المثل وقيل ح انصافهما (١) والعبرة بالمنافخة وقت الفعار إذ هو سبب للمر وقيل هوم المدخول إذ هو وقت استقراره اه بحر (٥) وحيث يسمحون للاتخاب ويغالون للا يأن يقدل بمقتضى ذلك وكذا في التأجيل والتعجيل والتقود والعروض (๑) قال الشاعر

جال ومال والشباب ومنصب ه كذا يلدة ثم البكارة والفقل ولبمضهم جال ومال مع شباب وبلدة ه كذا منصب ثم البكارة والفقل وزيد عليه الصغر والكبر والتني ه كذا صنعة والرأي ثم به الثقل والثي ه كذا صنعة والرأي ثم به الثقل والثي عليه الحسن والجود والسعني ه فهذا صفات الحسن أحرزها العدل

(y) قال عليم وهي النسب و الجمال والمقل والدين و الأدب والصغر والبكارة والسار والعناعة وحسن التدير في المنسب و الجمال والعناعة ليس مثل مهر الهاشمية والهاشمية ليس كافترشية ولا الفرشية كالمربية والجمال لتأخيره في حسن الاستمتاع ولذة الوقاع وهو المقصود في التكاح فان الزوج أول ما يسئل عن الجمال والفئل لأن مهر الماقلة ليس كالمجنوة والأدب لأن لم مدخلا في المنكاح المنهنة والصغر لأن مهر الشابة ليس كمر السجوز والبكارة كذلك ولذلك وولذلك من الحيال المن يأنه المعدة ولأن التي ملى الله عليه وآله وسلم قال عليك بدأت الدين عريد لتصفيل ما الزوج ولهذا قال رجل لرسول التي ملى الله عليه وآله وسلم قال عليك بدأت الدين عريد لتصفيل ما الزوج ولهذا قال رجل لرسول التي لأنها تربع لرسول التي لأنها تربع لرسول التي المناعة عليه المناطقة ا

مهر أختها فان لم يكن لها أخوات (١ فهر حماتها م بنات عها ثم كذلك (ثم) إذا لم يكن لها قرائب من قبل أبها أولم يكن قد تروج منهن أحدراً سا أو عدمت المشابهة لها منهن * قال عليم أو التيس الحال (٢ رجع إلى مهر مثلها من قرابتها اللاق من قبل (أمها (٢)) فتعطى مثل مهراً ختها لأمها ثم أثم بنات خالا بها (٤ قال عليه السلام وهذا إذا لم تكن أختها (٥ وضيمة من جهة الأب قام إذا كانت وضيمة (٢ أو وهذه البكر رفيع لم يصل عهراً ختها على ما يقتضيه القياس (٥ وكذلك الحلات (١ م) إذا لم يكن لها قرائب من جهة الأم أيضا أولم يكن قد تروجن قال عليم أو كن رضيمات من جهة الأب مخلاف منصبها رجع إلى مهر مثلها في صفاتها من نساء عليم أو كن رضيمات من حمة الأب مخلاف منصبها رجع إلى مهر مثلها في صفاتها من نساء (بلدها (٢)) في المنافق نساء اللهب بين القيمة والمثمن مثاله (٢٠) إذا فاقت نساء ألم بها في الحسن و نظر نا إلى مهر مثلها في نساء الأب سيائة ثم نظر نا إلى مهر من

إلى خارج البلدُ (١) قال في البيان ولا بنات إخوة (٢) يعني التبس المهر كم قدره (٣) وتقدم الأم اه كب قرز (٤) التصويب بنات خالها ذكره ابن جران كما في النيث (﴿) قال في النيث لا بنات أخوالها لأن بنات الأخوال/أجنبيات ينظر ولذا قال في حالاً تمار وبنات أخوالها (٥) لأمها (٦) أوالبكس (٧) على الشوهاء والحسناء (٨) بل يرجع إلى نساء بلدها قرز (٩) تم إذا لم يوجد فَأَقَرِبِ بلد اليها فان لم توجد اجتهد الحاكم فان كانت غريبة رجع إلى مهر مثلها من الغرائب في بلدها اهمذاكرة فان لم يكن ثم غريبة فنظر الحاكم (١٠) هو الحسن بن وهاس ابن أبي هاشم بن مجد بن الحسين بن الحسين ابن أبى هاشم وهو الجامع للحمزات أينًا كانوا اه من خط ابن راوع وهو ادعى فى عصر أولاد ص بالله فلزموه وحبسوه تمان سنين ومات فى حبسهم وقيره بظفار مشهور وهو الذي ادعى وأجابه الرصاص وأحربوا الامام المهدي احد بن الحسين هو والأمير شمس الدين احد بن النصور والرصاص وقتلوه حسم الله ﴿ صحوا با يض يستستى النهام به ﴿ قد بايعوه فكالُوا (*) كلام الحسن من وهاس شرح لقوله من قبل أمها أى الرجوع إلى نساء الأب ونحوه والأم كذلك (﴿) وضابط قول ان وهاسَ أنها إذا زادت حسناء الأم على شوهاء الأم بمثل النصف زدت لحسناء الاب على الشوهاء مثل النصف وكذا في الاقل والاكثر (١١) مهر الشل قول الحسن بن وهاس طريق إلى نظر الحاكم (١٠٪) يقال هذا التفصيل لا يستقيم إلا عند. اختلاف الآباء في هذه التي لم يسم لها وأب المشابهة لها في الوضاعة لا إذا اتفقا فلا تماضلٌ وقد تقدم للإمام عليلم أن مع اختلاف الأُنوين ينتقل إلى البلد الذي تنسب اليه أه شكايدي وكلام الحسن مصادم لـكلام الكتاب قلنا لا مصادمة لأن مراد الحسن حيث اتفقا الأموان في الرقاعة والوضاعة وإنمـا الإختلاف، المهور فقط اله تكيل (١٣) حيث نساء الام الأوضِّع يساوي هذه (۱) التي مهرها سيائة من نساء الأمؤوجدناه ماتئ دره فعرفنا آبها فاقت نساء أبها (۱۳ عثل النصف فعزاد على مهر نسك المائين ومثل نصفه فيكون تسمائة ومثال آخر (۱) إذا كان مهر من دونها من نساء أبها مائتين ومثل هذه التي مهرها مائتان من قبل الأم (۱) مهرها سيائة فقدزاد مهرها على الأم (۱) أربهائة ومثل هذه التي لم يدنم لها من قبل الأم (۱) مهرها سيائة فقدزاد مهرها على نساء الأب عثل نصفه (۱) فيزاد مثل النصف (۱۸) فيكون ثلاث مائة وعلى هنافقس (۱) قلى شرح أبي مضروشرح الابانة والمراد بيلدهاهو البلدالذي وقع فيه المقدوقيل ل بل موضع الوحد لأنه موضع الاستهلاك وقال مولانا عليلي ولا يسمأن براد بيلدهالذي نشأت فيه (۱۱) فيلمد فان فاقت في الحسن زيد لها وإن نقصت نقص على ما يراه الحاكم (۱۱) فيلى وإذا تروجت نساؤها قبلها و بعدها أخذ عهر من تروج قبلها فان تروجن بعدها أخذ عهر من إن لم تجمل الريادة حيلة (۱) وللأمة عُشر قيمتها (۱۱)) إذ لم يسم لها مهرا أوسمى تسمية باطلة وقال مي بالله لم نصف عشر قيمتها فان قصر عن عشرة وقال مهالله في ض لها المهرا أوسمى تسمية باطلة وقال مي بالله على نصف عشر قيمتها فان قصر عن عشرة (۱۱)

(١) في الشواهة (٢)صوابه نساءاً مها عثل النصف فترادلن إسم لها من الأب على مهر أختما عثل نصفه تكن تسعائة (٣) وهذاحيث نساءالأم أرفع بم) شوهاء لأب(ه) هذه شوهاء الأم (٢) هذه حسناء الأم (٧) قياس المبارة أن يمّال فقد زاد مهرها على نساء أمها بمسل نصفه فزاد لمسذه التي لم يسم لما من جهة الأب على مهر أختها عمل نصفه فيحكون اللاث مائة (٨) وذلك لأن الحسناء من جبة الأم فاقت على الشوهاء من قبلها مثل نصف مهرها الذي هو أر بم مائة فسرفنا أن الحسناء من جَهِــة الأَبْ فاقت مثلُّ نصف ميرها الذي هو مائتين يكون الجيم ثلمائة(٩)اهكلامانوهاس (١٠) وقيل البلد الذي ينسب اليه وان نشأت في غيرها اه ذنوبي واختـار السعولي كلام الشرح وهو ظاهر السكتاب وهو المختار (١١) وليس للمحاكم فرض أكثر من مهر الشـل ويصح فرض الزوجين وتراضيهما بالزيادة والقصان قلت ولو مع وجو المسالمة أه غاية (فائدة) وأما مايعـــاد في اعطاء الزوجة ليــلة الدخول الساة ليلة الصباح فأن المرأة تملكه بمجرد القبض ولوكان عقاراً من الأراضي والدورمن غير إيجاب ولا قبول لامكان المضي عليه كاتقرر في قبض المبيع اه مشايخ نمار قرزو إذا لم يسلم شي في دمته و اجبرعلي تسليمه (١٧) أورغبة قرز (١٣) بوم الدخول بكراً أو ثيباً مالم تتعدية الحرة فإن تعدت لم تعد عشر دية الحرة وقيل ولوكترت لأنه ليس من باب ضان الجنايات (*) ولوكان مهر مثلها معلوماً ومثله في البيان (ه) قياساً على بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان مهورهن خمس مائة درهم وهو عشر ديتهن (١٤) وأما مهور العتقبات والموالى فترجع في ذلك إلى همر المثل لهن ال وجد فان لم وجمد كان مهرهن على النصف من مهور الحرائر اللواتي هن موالين وترجع إلى نصف أقربهن إلى معتقها إن تفاوت وهـ 1.1 قد جرى به العرف في جها تنـ ا فان لم يوجد عرف في ذلك كأن لمن مارآه

مايراه لأن ذلك يختلف بالدرف (و) إذا لم يسم للزوجة مهراً حرة كانت أوأمة أوسمى تسبة باطلة ثم طلقها قبل الدخول فانه يلزمه لها (بالطلاق (المائتهة) وهي غير مقدرة بتقدير وإعلمى على قدر حالها في البسار و الاعسار قال في الا تصار فلو اختلف حالها في يعتبر محالها كالمهور وأن يعتبر بحاله (الاعسار قال في الا تصار فلو اختلف حالها في يعتبر بحاله الا كالمهور وأن يعتبر بحاله (الأولى وقال ض ععلى في الا تتصار و لا يعتبر وأعلمى المنافقة الله في المنتبر عالم في المنافقة المنافقة ثم مات في الدخول فانه (لاتيء) له الابلوت (الاي والمائة ثم مات المناسم في الأحكام وصححه السادة وقال في المنتب وأبى ح بل تستحق معه المهر وقال الناسم في المهرا أو سمى تسمية باطلة ثم مات القاسم وهو أحد قولى الناصر تستحق معه المهر وقال الناسم في المهرا أو سمى تسمية باطلة ثم في المنتبر وأما الميراث فانها تستحقه إجماعا (۱۱) (و) الناسم في المهرا أو سمى تسمية باطلة ثم في النكاح قبل الدخول فانها (لا) تستحق (بالفسخ) والمناسخ وسواء كان الفسخ ومن جهما جيما جيما عبيا قال ومضر إذا رجل مدى لزوجة مهر المثل كانت تسيدة فاسدة (١٠٠٠ قستحق المتمة بالطلاق أو مضر إذا رجل مدى لزوجة مهر المثل كانت تسيدة فاسدة (١٠٠٠ قستحق المتمة المعراث أو مضر إذا رجل مدى لتوحة مهر المثل كانت تسيدة فاسدة (١٠٠٠ قستحق المتمة المعلاق أو مضر إذا رجل مدى لزوجة مهر المثل كانت تسيدة فاسدة (١٠٠٠ قستحق المتمة المعلاق أو مضر إذا رجل مدى لزوجة مهر المثل كانت تسيدة فاسدة (١٠٠٠ قستحق المتمة المعالمة المعالمة أو مضر إذا رجل مدى لزوجة مهر المثل كانت تسيدة فاسدة (١٠٠٠ قستحق المتمة المتمة المناسكة المعالمة المعالمعالمة المعالمة المع

الحال كم اله تعليق الم والمقرر أنه إذا لم يوجد لهن مهر مشل رجع إلح انظر الحاكم فلا برجم إلى الموالى ومثله عن المنتى و لفظه فان كانت عتيقة فهر مثلها عتيقة فان لم يكن لها مهر فرض لها الحاكم اه على ما براه ولا ينقص عن عشر تفال قرز (١) ولو بعد الحلوة (ه) ولو فاحداً أى السكاح اله بحر أو خلما قرز (٧) قوى وهو ظاهر الآية الكريمة (٣) ولو صفيرة وبحب لها كسوة مثلها صفيرة من مثله والفرق بين هذا و بين ماياتى فى الكفارة أنه يلزم العمنير كالمكير أن الواجب هنا لمين وهو تقلة من شلاف المكفارة (به) أى قيص (ه)أى رداه (٧)أى الوجه (٧) الحاتم الشرعى وهو تقلة وينمت ولو حديداً (ه) قال فى البحر عن ش أقلها مايطاتي عليه امم المال ولو كما من شعر وهو حمس قدال قال في الكثاف و لا ينقص من نصف أقل المهر (٩) لقول على عليم من نروح المراة ولم يفرض لها مهراً و مات قبل أن يدخل مها ظها الميراث وعليها العدة و لاصداق (ه) وهو وذكر فى الدين على المهادة و لا صداق (ه) وهو وذكر فى الدين على المهادة و المنافق الكفرة و أنها المنافق الكفرة المنافق الكفرة و أنها المنافق الكفرة المنافق الكفرة المنافق الكفرة المنافق الكفرة المنافق الكفرة المنافق المنافق المنافق والدين على المنافع والمنافق الكفرة و الكفن هرد والمنافق فى القاسد و إلا كان كلام الشرح أقرى (١٧)أو قبله وضيخ الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم فى القاسد و إلا كان كلام الشرح أقرى (٧٧)أو قبله وضيخ الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم في القاسد وإلا كان كلام الشرح أقرى (٧٧)أو قبله وضيخ الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم في القاسد وإلا كان كلام الشرح أقرى (٧٧)أو قبله وضيخ الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم المنافق وسند الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم المنافق وسند الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم وسند الوارث على المذهب ولوقد حكم الحاكم والمنافق الكذهب ولوقد حكم الحاكم والمنافق ولاسدات كان المنافق ولمنافل والمنافق ولمنافق ولمنافق من من المنافق ولمنافق ولالمنافق ولمنافق ولمنا

وقال ص بالله إن كان مهر المثل مجهو لا فكذلك فان علم فالتسمية صحيحة (أفياتم نصفه بالطلاق قبل الدخول وقال مو لا نا عليم فلا والماضر لا يخالفه في هذا و فصل ﴾ (و) إذا سمى للمرأة مهراً وذكر معه زيادة فا بها (تستحث () كليا ذكر () في المقد () كانت الزيادة مذكر ره (لنيوها) نحو أن يقول الولي زوجتك بألف من جلة مهرها (ولو) كانت الزيادة مذكر ره (لنيوها) نحو أن يقول الولي زوجتك بألف دم لها وزيادة () ما أنه لميا أو نحوذلك فان المائة تكون مستحقة الزوجة هذا مذهبنا وهو أحد قولي ش ووجهه أنه عوض عن البعتم () وكان الولي وكيل () بالنيس () وقال في قوله قوله الأشهر تفسد هذه التسمية () ويجب مهر المثل وقال في الكافي كلام المهادي في قوله إن المرأة تستحقه خلاف الاجهام () والصحيح ماذكره القائم أنما شرطه الولي لنفسه أنه عنه علم المنابك إذا كان عشرة درام فان وقي عشرة درام في فوق فان كان لا يملك المهدى عن القنيه في اله ن إدا وجهه أن ذلك لبس فيه كلية الجهالة بل ولا بعضها لأنهم قد ذكروا ما لو بين ذلك في السيح حيث قال بعت بما قد بعت في هذه الرقمة وكان اللم من بعد وكذا بعت على ما قد بعت أو بواع فلان كما حيون المال من بعد وكذا بعت على ما قد بعت أو بواع فلان كما حيون في المفارية أن في سن اله قد بعت أن والمال من ما فرض فلان الهاريق في الهوا الميان مهراً عبولا في المفارية أن أن الهرقبل نوعه المهالة بخلاف البيع وقد ذكروا في المفارية أن أنه بهرة أو من قلان الهامل مثل ما فرض فلان العامل صح وأما إذا كان مهراً عبولا في المفادية أنه إنه أن ذلك المن مهراً عبولا في المفادية أن أنه بهراً عولا في المفادية الهوان العامل مثل ما فرض فلان العامل من ما فرض فلان العامل من ما فرض فلان العامل من ما فرض فلان العامل على المنابقة المهالة بن كان مهراً عبولا في المفادية المهراث المنابعة المهراث الموالية المؤلف المنابع المؤلفة المهالة بناك المهراً عبولا في المفادية الموادية المؤلفة المهراث المؤلفة المهراث المؤلفة المهراث المؤلفة المؤلفة

يصح (ه) الزوجين أو غيرهما عند العقد وبعده كما قبل في مسئلة الرقم ولو لغير الزوجين وقد ذكر معنا في الزهور (ه) ولو بعد أن يبحث عنه (٧) اعلم إيما شرط في العقد يكون مهرا الزوجة مطلقا وقبله يكون إياحة يصح الرجوع مع بقائه أو في قيمته بعد تقه إن كان في العادة بما بسا للبقاء وإن كان في العادة بلاتلاف لم رجع بشيء بعد تقه إلا أن يتنعوا من زواجته رجع بقيمته مطلقا وبعد العقد يكون هبة أو هدية على حصب الحال أو رشوة إن لم يسلموها إلا به وفي النيث يجوز له الرجوع فيها مع بقائه أو هدية على حصب الحال أو رشوة إن لم يسلموها إلا به وفي النيث يجوز فيه الرجوع فيها مع بقائها لا مع التلف وحديث أتله في الوقت الذي يحاد الاتلاف فيه وإلا رجع بقدعة (٣) وأما ما يسلمه الروح قبل العقد فهو على وجوه ثلاثة الأول أن يكون الزوجة فيذا بميا عالم يسلم المناع من أهل الزوجة فيذا بميا الميام عن الروح على على المناع من أهل الروحية فيذا بما روحية من الروح لم يحمد معلقا سواء كان المبقاء أو التلف وسواء كان الإعاد وأتله في الوقت المناد على الوجه الذي سلم لأجله (ع) ولو من فضول (٥) يكون الاحتاع من الروح المناح المن الرودة عبداله لم يستحقها و لا تبطل التسمية وكذا يسلم المناح الم وكلا المقبل الوبي لا تعلق بالمناح الما ولما الوبيد المناح وكان المناح الم وكلا المقبل ألمنون أو كان النيث لم يكون الاجهالة تخضى الهساد (٢) إلى فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل النيث لم ين فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١) بل فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل فيه خلاف أحد قولى ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل في في المناح المعاد قول ش ولمها المقدم قامل (١٠) بل بله في المناد المناح المناح المناح المناح المناح المناح أوبحه المناح الم

يسقط قال وعليه عامة السادة والفقهاء قوله كل ماذكر في المقداحتراز مما ذكر للولي قبله فليس لها ولا يطيب للولي أيضا لأ نهرشوة (١) إن امتنع (١ من الترويج ١ إلا به (أوبعده) أي وتستحق الزيادة إذا ذكرت بعدالمقدلكن يشرطأن تكون مذكورة أنها (لها (١) نحو أن يقول بعد انقضاء المقد وقد زدت لها ماهوكيت (٥ وكيت فاما إذا كانت مذكورة لنيرها نحو أن يقول بعد انقضاء المقد وقد زدت لها ماهوكيت وكيت لم تستحقه المرأة واغا يكون لمن معاممن الولي أو غيره (١ ويكنى في) تعيين (المراز (١) وهي الأراضي التي زرع يكون لمن معاممن الولي أو غيره (١ ويكنى في تعيينها (ذكر القدر والناحية (١١) فيقول فيها الآرز ومثلها سائر الأرضين في أنه يكنى في تعيينها (ذكر القدر والناحية (١١) فيقول ولا يحتاج إلى ذكر الخدود وقال أبوط ولا يحتاج أن يشير إلى المزرعة التي بتلك الأرض بل تصبح من دون اشارة و تأخذ الوسطوقال م لابد من ذكر المزرعة أرو) يكنى (في) تعيين (غيرها) ذكر الجنس فقط وأجناس الثياب سبمة كاسيائي إن شاء الله تعالى فلا يكفى أن يتوب من دون (١١) أن يذكر جنسه بل لا بدأن يقول ثوب قطن أو ثوب حرير أو ثوب خز وكذلك الحيوان لا يكفى أن يقول عي حيوان بل لابد أن يقول بلابد أن يقول بلابد أن ينا كله المن يلابه أن يقول عي حيوان بل لابد أن يذكر أو ثوب خز وكذلك الحيوان لا يكفى أن يقول عي حيوان بل لابد أن يقول عي حيوان بل لابد أن يذكر أو ثوب خز وكذلك الحيوان لا يكفى أن يقول عي حيوان بل لابد أن يذكر أو ثوب خز وكذلك الحيوان لا يكفى أن يقول عي حيوان بل لابد أن يذكر أو ثوب خز وكذلك الحيوان لا يكفى أن يقول عي حيوان بل لابد أن يذكر

(۱) يعني فيجب على الولى رده مع الشرط و إلا يصدق به والذي رأيت عن القفيه فى بعض الحواشي وأنه إلى بين فيجب على الولى رده مع الشرط و إلا يصدق به والذي رأيت عن القفيه فى فى بعض الحواشي ونحوه هذا مضمون ذلك على ذه يطلح كفر و ترضاه وتكون مكفة حرة ويكون و ليا لما لا وكيلا وأخوه هذا مضمون ذلك على ذه يلم الأجرة على والمجب أو عظور (۲) و إذا بدى الوليأن بو كل فلطه جاز الموض كالشاهد إذا جاز له الاراج على والمجب أو عظور (۲) و إذا بدى الوليأن بو كل فلطه جازة وأو ليائها فقد أجاز ذلك من يتحد عليه من أسمنا وشيحهم و لا يكون عضلا ككسوة قريب أو بحوه وقرره الشامي (6) فى حق المكافة على من المحلورة عن الحلورة فى يكون به المحلم المواشى يكون به المحلم المحلمة فى الريادة إلى بنح المهم على المحلمة المحلمة المحلمة فى الريادة (٧) بنحع المهم على المحلمة المحلمة على والمحلمة على المحلمة المحلمة والمحلمة على المحلمة المحلمة على المحلمة المحلمة والمحلمة المحلمة والمحلمة المحلمة المح

الجنس بحو أن يقول على عبد أوفرس أو ناقة أو بقرة أو نحو ذلك قال عليلم والأقرب آنه يشترط (۱) فيالتوب (۱) ذكر زرعه (۱) كالأرض (۱) واذا سمى حيوانا أو ثويا وذكر جنسه صح (فياز م (۱) الوسط) من ذلك الجنس قبل ح فأوسط السيد الحيث وأعلام الروم والترك وأدنام الرنج (۱) ويؤخذ من الوسط أوسطة قبل ع وهذاإذا كانت هذه الأنواع توجد في ذلك المكان اذلولم توجد في بلد المقد إلا بصنها كانها الوسط مما وجد فيه وقال عليلم البلد أو ناحيها (۱) وهي ماحواه البريد (وتنبيه عن صاحب الوافي إذا سمى دارا غير مملومة (۱) كانت التسمية فاسدة قال عليلم يعنى باطلة (۱) وفي الكافي أن الترويح على يبت (۱۱) في الذمة يسم (۱۱) وماسمى بتغيير (۱۱) تعين الأقرب الى مهر المثل (۱۱)) محو أن يقول تروجتك على هذا العبد أوهد خا العبد أوهد العبدين قيمته خسون دينارا والآخر قيمته ستون دينارا فالها تستحق الذي قيمته ستون لأنه الأقرب الى قدر مهر المثل والوجه أن هذه ديناسية فاسدة (۱۱) لأجل التغيير فاستحقت مهر المثل لكنها قد رصيت بالنقصان فأعطت ديناسية فاسدة (۱۱) المنطق المنسية فاسدة (۱۱) لأجل التغيير فاستحقت مهر المثل لكنها قد رصيت بالنقصان فأعطت

⁽١) وظاهر الاطلاق خلافه قرز (٧) اذا كان يخطف (٣) طولا وعرضاً (٤) قيل أو نوحه (٥) فأما لو تروج امرأة وهى صغيرة على قيص قطن غير معين وطلبته منه وقد صارت كبيرة قال عليم الاقربانه يلزمه قيص كبير كما في كفارة المين اه غيث يعنى انالسيرة بحال الاداء اه مغتى والندمب ان السيرة بحال العقد لأنه الموجب وقد اعتبرنا بالقيمة حال العقد اه هبل قرز حيث لاعرف كان يكون التحمل (٢) بالقسح وهم النوية (٧) قان لم يكن وسط فالأقل قرز فان وجدالا وسط بعد تسلم الأدنى فلاعيرة به وقيل تستحق نصفها (٨) اذا لم يذكر البلد و إلا صحت التسبية ويلزم الوسط بعد تسلم الأدنى فلاعيرة وهو ظاهر الاز (١٠) أى مثرل (١١) من دار مسلومة قرز وقيل ولو مجهولة أذا كانت البلد مطومة (١٥) كاغيمة وغوها في انه لابد من كاغيمة والمثرل لقلة التفاوت فيه بخلاف الدوروقيل لافرق بين الدار والحيمة وغوها في انه لابد من عن مهر اللهل وأدناهما أحدى هما فاقصان مما ولو قصص عن مهر المثل وأدناهما أحدى وفيت على الادناء مهر المثل وقيل المناقل الم على المنافق قيل بستحتى أعلام المنافق الم على الان الماصل برجع اليه (٤) فانالتيس قدر مهر المثل قبيل يستحتى نصف المبدين اله عاهر ومثله عن الدواري وقيل نصف قيمتهما وقيل الاقل اله على لان الاصل نصف المبدين اله عاهر ومثله عن الدواري وقيل نصف قيمتهما وقيل الاقل اله على لان الاصل نصف المبدين اله عاهر ومثله عن الدواري وقيل نصف قيمتهما وقيل الاقل اله على لان الاصل نصف المبدين اله عامر ومثله عن الدواري وقيل نصف قيمتهما وقيل الاقل اله على لان الاصل نصف المبدئ الم المهالة ولا الماطة (١٥) قبل هذا في المحلة ولا الموسل الموالي وقيل نصف قيمتها وقيل الاقل اله على لان الاصل (١٠) قبل مدالم المنافق ولا المهر المثال المنافق الموالي وقيل المحالة ولمالم الموالي وقيل الاقل الم على لان الاصل (١٠) قبل مدالم الموالي وقيل الموالة ولماله ولماله ولماله المحالى الموالي وقيل الاقل المع على لان الاصل الموالي ولماله المحالة ولماله المحالة ولماله الموالي ولماله المالي الموالي ولماله الموالي الموالي ولماله ولماله الموالي ولماله ال

ماهو أقرب الى مهرمثلها قيل حفان طلقها قبل الدخول (''كان لها المتمة '' فالو ذكر خياراً مدة ('' معاومة لأحدهما لا جميعهما ('' صحت القسية (' قوله (غالبا) احتراز من أن يكون أحد السدين قيمته خسون والآخر قيمته مائة وعشرة مثلا فان الذي قيمته مائة وعشرة أحر المهمهر المثل من الذي قيمته خسون وهي لا تستحقه وإغا تستحق الذي قيمته خسون و يوفيها عليه مهرمثلها فيزيدها غمسين (في وحاصل المسئلة في أن السبدين و محوها إما أن تستوى قيمتهما أو يتفاضلان إن استويا في القيمة استحقت أحدهما فقط سسواء كان كل واحد منها فوق مهر المثل أم دونه والحيار الى الزوح وأما إذا تفاضلا فان كان كل واحد منها فوق مهر المثل أو الأدبى قدر مهر المثل استحقت الأدبى لأنه الأقرب الى مهر المثل وانكان كل واحد منها أدبى من مهر المثل والأعلى منها قدر مهر المثل والآخر فوقه أخذت الأخلى لأنه الأقرب الى مهر المثل وإنكان (أحدهما دون مهر المثل والآخر فوقه أخذت الأدبى ووفاها ما نقص من مهر المثل وإنكان (أما إذا سمى عبداً وعبداً أو نحوهما (مجمع الا بتخدير نحو أن يقول تروجتها جذا العبد و محذا العبد ونحو ذلك (تعين) ما سمى جميعا (وان تدى) ذلك المجموع (مهر المثل) استحقته قال عليام ولا أحفظ في ذلك خلافا (و)

⁽١) وهو الموافق القواعد (٧) ولها حكم الصحة اذا دخل استحقت الاقرب وحكم الماطلة إذا طلق فلا مهر إلا المتحة اله شرح فتح (٥) القياس انها تستحق نصف افد عين لانها قد ملكته فعلى هذا اذا كان المعين ذا رحم عنق بالفقد وعلى قول الفقيم ح بالمدخول قرز (٣) هذا في المنتوى ققد كان المعين ذا رحم عنق بالفقد وعلى قول الفقيم ح بالمدخول قرز (٣) هذا في المنتاف لا في المستوى ققد فور ثة من له الحيار الفعين فلو مات أحد الهدين من قبل انقضاء الحيار فان اختارت الميت نفر مات أحد الهدين من قبل انقضاء الحيار فان اختارت الميت فل ما اختارت قرز ان كان الحيار له سراقيم من قبل انقضاء الحيار فان اختارت الميت ما اختارت قرز ان كان الحيار له سراقيم من اختار (٢) يقال لم الرحم الدونية وقد رضيت بأحدهما الاسلادي بسيدى (٧) فان كان الاقرب الى مهر المثل قيمته دون عشرة دراهم الجواب انهاقوفي مهر المثل اله حديث و لهل الوجه انعلاحكم لرضاها في الادبي لان الحق لله تصالى وقيل الى تقدر عشر قال المنتحق الادبي وقيل نعمت المدنى وقيل نعمت هذا والمختار الاول اله مفتى عو أن تمكون قيمة أحدهما سمين والآخر مائة فان سلم الادبي وفاها عشرين وان سلم الماعلى استحق عشرس والحيار الى الروج (١٠) وجذف المؤلف قوله الإذبي وفاها عشرين وان سلم الماعلى استحق عشرس والحيار الى الروج (١٠) وجذف المؤلف قوله وجمع الح قال إذ هي تستحق كالها ذكر في المقد قالى حلى الحاذكرد ليقرع عليه ما بعده وهو قوله وجمع الح قال إذ هي تستحق كلها ذكر في المقدة قال في حلى الحاذكرد ليقرع عليه ما بعده وهو قوله

يسح (من مريض (۱) أن يتروج برائد على مهر المثل إن (لم يتمكن) من الزواجة (۱) بدونه)أى بدون ذلك الزائد على مهر المثل (۱° قاما إذا عكن من استنكاح هذه (۱°) بمهر مثلها لم يجز له الزيادة عليه إلا من الثلث (۱° وأما مهر المثل فليس بمعاباة و كذا الزائد عليه إذا لم يتمكن بدونه (قان بعلل) ذلك الذي عينه مهرا نحو أن يسمي عبدا قان كشف حرا (ولو) كان ذلك البمض الذي بطل (بعضه) فقط نحو أن يسمى لها عبدين فينكشف أحدها حرا (ولو) كان ذلك البمض الذي بطل (غرضا) لها لامالا نحو أن يتزوجها على عبد وطي أن يطلق فلانة (فأوقاها العبد ولم يطلق فلانة قانه إذا اتفق شيء من هذه الصور (۱۳ (وفيت مهر المثل (۱۵) في جميع هذه الصور (۱۳ (وفيت مهر المثل (۱۱) في المثل من أي مال شاء (۱۰) وإن بطل البمض استحقت ذلك البمض الذي يبطل (۱۲ ببنه ووفيها عليه قالما المتمة ووفيها عليه قالما المتمة ووفيها عليه قالما المتمة ووفيها عليه قالما المتمة ووفيها عليه قسد در الديمة والمها وإذا لم يدخل بها مع هسسدة التسمية قالما المتمة ووفيها عليه قسد در المدود مهر مثلها وإذا لم يدخل بها مع هسسدة التسمية قالما المتمة ووفيها عليه قسد در المدود المدود مهر مثلها وإذا لم يدخل بها مع هسسدة التسمية قالما المتمة ووفيها عليه قسد در المدود المدود مهر مثلها وإذا لم يدخل بها مع هسسدة التسمية قالما المتمة ووفيها عليه قسم المدود والمدود والمدود والمدود والمدود والم المداد ووفيها عليه قسم المدود والمدود والمدود

فان بطل اه (١) ونحوه كالسكران وزائل العقل والمجروح جراجة يخشى معها التلف والصي المعز والمبطون وغيره قلت وهذا الذي ذكره هو القصود ينحوه قلت وكذا المبارز للقتال والمقود للقتل وغيره اه ح لى (ه) والمريضة أن تتزوج بدون مهر المثل وأو بذل لها فوقه اه معيار قرز (٧) الزواجة بألفتح اسماً من زوج مثل سلم سلَّاماً وكلم كلاماً ويجوز الكسر ذهاباً إلى أنه من باب الفاعلة اله مصباح (٣) ولو أمكن زواجة غيرها بدون مهر المثل اله ن (١) وكذا الشراء بالقيمة ولو أمكنه النفصان منها لأنه الحقه المئة في النفصان والدخول تحت منة النهر لا بجب اله تذكرة على من زيد ('بر) المعينة (٥) حيث له وارث (١) ولو معه امرأة غيرها لمان ذلك مستتنى قرزُ ولفظ لحشيةً ولو مع ثلاث من قبل وزاد الرابعة أو عقد بأربع (﴿) وهل يبقى الزائد على الثلث في ذمته سل في الحَمَم ذِ كر عن البيان أنه إذا كان ممينا بطل ﴿ ﴾ ﴾ الزائد على آلتك و إنّ كَانَ غير معين بقى فى الذمة و لعل هذا كذلك اه هبل قرز ﴿ ١ ﴾ هلا قبل يكون الزائد فى دُمته كما لو سمى ملك النبر اه وفى المشارق يبقى موقوقاً على إجازة الورئة (٦) تنبيه قبل ف لو قال زرجتك على طلاق فلانة انمتد النكاح يقوله طلقت لأنه بجرى مجرى النبول كما قالوا فى الهبة لو قال صوابه على طلاق فلانة و إلالم بكن طلاقه قبولا (٧) ليس إلا صورتان لأن قوله ولو غرضا لم يعد المُناُّ (٨) فأن زاد العبد المسمى على مهر المثل استحقت مهر المثل بالدخول قرز وفى الفتح تستحقه وهو القوي وفي ح لى فلو كان العبد أكثر من مهر مثلها لم تستحقه و إنما تستحق بالدخول مهر المثل فقط فیکون العبد لازوج و يسلم لهــا مهر المثل وذلك واضح (n) شكل عليه روجه أنه حيث بطل كله استحقت مهر المثل ولا شيء توفي عليه (١٠) صوابه من جنس مهر المثل قرز (١١) على جهة المراضاة قرز و إلا فليس لهما إلا مهر المثل لأن النسمية باطلة وقيل تستحقه بعينه وإن كان

ققط (۱) قال عليلم وذلك و اصحفيل ف (۱) ولقائل أن يقول بطلان بعض المسمى لا يبطل البعض الآخر سواء علما أوجهلا كالا يبطل النكاح الصحيح انضام غيره اليه ممالا يصحلكن إذا جهلت فكائمها لم ترض بالنقصان من مهر المثل إلا إذا كا ناعبدين فترجع فها نقصت إذا تبين كونه حراً ويسير سبيل هذا سبيل المرأة إذا شرطت على زوجها شروطا (۱) لا تلزم و نقصت من مهرها لأجل هذه الشروط فانه إذا لم يف رجعت في الذي نقصت كذا هنا ولو طلق قبل الدخول هنا وفي مسئلة (۱) الشروط وجب نصف المسمى كا لوزوج وكيل (۱) الرئي بأقل من مهر المثل واختلفت الحنفية فنهم من قال تستحق العبد فقط ومنهم من قال تستحقه وقيمة الحر لوكان عبدا ﴿ تنبيه ﴾ قبل ح وإنما تستحق التوفية حيث جهلت حرية الآخر أمال علمت بحريته (كبه أمها) وليها وهو (غير أبها (۱))

التسمية باطلة لأن للتميين حكما (١) مع الطلاق (٧) المختار كلام الفقيه ف بدليل أنهــا تستحق المسمى وتوفى عليه ان قمص من مهر آلتل و إنوفى أو زاد على مهر المثل}استحقته فلوكانت التسمية باطلة رجع إلى مهر المثل من غير خطر إلى السمى فليس كالباطلة من كل وجه اه عامر كلام الفقيه ف خلاف المذهب لأنه قال يصح النسمية وقواه حثيث (٣) قلتا في مسئلة الشروط على على شرط لا تفســــــ التســمية فأن وفى بالشرط و إلا رجعت وهنا انضمت التسمية الباطلة الى الصحيحة فأبطلت التسمية ١ ه مغتى (٤) في قوله أو يلغو شرط الح (﴿) مسلم في مسئلة الشروط لا هنا (ه) شكل عليه ووجهه ان هذا موقوف فلاشىء وهذا إنمــا يستقيم على النول بانبرامه وعلى النول بصحة العرق بين وكيل الزوج والوليوقد نظر (﴿) أو الولى وهذا غير مسلم لأنه موقوف حقيقة قبل هذا إذا عين قدر مهر المثل وَ إلا فالعقد نافذ وإنما يثبت لها الامتناع حتى يُسمى بل يكون موقوة سواء عين المهر أم لا فلا شيء إذا عين إلا المتمة بل لا شيء لأنه موقو ف حَمْقة (٦) قال في البحر ومفهومه أن التسمية صحيحة ﴿١﴾ وأخذت ذلك من قول م بالله إذا نُز و ج على مهر معلوم ومجهول صحالملوم وبطل المجهول وتستحق الملوم فقط وقال الحقيني يوفي معه مهرالتان ﴿ ١ ﴾ حيث كانت قيمة العبـ د عشر قفال فصاعداً اه ح لى (٧) قلت وظاهر الأز الاطلاق اه ح مفتى ولى (٨) لأن الأبلايتهم بخلاف الا ُصلح لابنته لا ُن المهر فيها مقصود وهل تسمّع دعواها في عدم المصلحة بعــد البَّاوغ وإذا قلتا تسمع هل يكون القول قولها أجيب أنها إذا لم تخسير في النكاح فكذا في المهر والمسئلة عل النظر و إن فرق فارق بين المصلحة في الذكاح فلا تخير لقيام الدليل فيه وعدم المصلحة في النقص من المهر لم ينخد وفي الترقيا هنا بين الأب وسائر الآ و لياء اشارة وميل الى مثل قول ط في البيع اه إملاء مي (٥) وكذاالصغيرلوزوج بأكثر من مهر المثل إذا كان غير أيه (۞ فوق ما يتنا س الناس مثله كالوكيل ينقلب فضوايا بمخالتته المعالمة الأطلاق ومثله في حالفت وظاهر الكتاب الإطلاق (﴿) قبل ف إلا أن يكون ولي مالها دونه (۱۱) أى دون مهر المثل فانها وفى مهر المثل فان كان الذوج لها أو ها لم تستحق توفية وقال ش وف (۲) ومحمد لا يصح أن ينقصها من مهر المثل (۱۰ ولا يزيد على مهر المثل ف حق السنيرين ولهما الاعتراض لإذا بالما أو كيرة سمى لها ولى نكاحها دون مهر المثل (بدون رضاها) أى لم رض بالنسمية فأما النكاح فقد كانت اذنت بعظها تستحق أن توفى مهر المثل (ولو) كان (أبوها) المسمي لها فان لها أن تعترض وأما لو رضيت بدون مهر المثل جازذلك ولم يكن للاولياء الاعتراض عندنا و ش وقال أوح لهم أن يمترضوا وقواه الفقيه ل إذا كان عليهم غضاضة (۱۱) (أو) زوجهاولها (بدون ما) قد كانت (رضيت (۱۰) به) من المهر فأنها تستحق (۱۰) أن توفى مهر المثل وسواء كان المزوج لها أبا أو غيره (أو) أذنت بالنقص من مهر المثل إذا وأمرت ألا ينقص لفلان (۱۲ إذا كان هو الزوج فنقص ولها (لغير من أذنت بالنقص له كان يا بستحق أن يوفها الزوج مهر المثل ولاتستحق أن يوفها الزوج مهر المثل ولاتستحق أن يوفها الزوج مهر المثل ولاتستحق أن وطما مستحق ف جميمها الما إذا لم يكن قد حصل وطما مستحق ف جميمها (النكاح فيهم وقوف (۱۱))

وتمص لمصلحة جازله النقص كالجد والحاكم والأخ وتحوه وهو وصى اه يبان والإزهار نخالفه قرز (١) مخلاف ما اذا زوج أمة ابنه بدون مهر آلمثل فللاين الاعتراض منى بلغ لأن المهر مقصود في الامة لا في الحرة فالأب غير هتهم في ابنته اه كو اكب (٢) وحجة ف و ش كمّا لو باع متاعها بنبن فاحش قلتالم تخير فيالسكاح فكذا فيعوضه إذالقصودبالسكاح رعاية المراتب والنسب لاالمال وأما الكبيرة فلا يلزمها إذ هي أحق بنفسها اله بستان (٣) في الصغيرة (٤) قلنا لاعبرة بالنضاضة في غير النكاح إذ القصد في النكاح رعاية للراتب والنسب لا المال وكما لو رضيت في البيع ونحوه اه صعبتري (٥) ولو يسيراً كالوكيل المين له الثمن فينقلب له فضوليا بمخالفة ماعين و إن قــل قرز (٣) فلو أهرت الولى أن يعقد بمائتين فعقد بمـائة وخمسين ومهر المثل مائة فانهــا قبل الإجازة تستحق المائة قط و بعدها تستحق التنميم وفي العكس ترد اه ح فتح بعني حيث زوج بمـاكتين فــــترد إلى مائة وخمسين (٧٠) أي لم يأذَّن (٨) مع الجهل في التسمية كان وطيء مع العلم على قول التيسل حد وفي الصورتين الاخرتين على قول الهبل (٩) إلا المعة قرز (١٠) وكان عليلم يقوى كلام التخريجات قال وإنما قال قبل لغرابته ﴿١﴾ لا لضعفه يعني و لسكون ضعفه غيره فاشار إلى ذلك وإن كان قوياعلي المسذهب (١) يعنى لغرابة قائله (١١) وفي جميع هذه الصور إذا أجازت بسد الدخول لم تستحق إلا المسمى لأَنْ لزوم مهرالمثل كالمشر وط بأن لا تجنّز والاجازة تنعطف الى وقت العقد اهر أثمار قرز وفى شرح الفتح مثله بالمني و إن كان قد ذكر في بيسان امن مظفو أنه قد نغرر المثل بالمسخول و بازم بالاجازة لسمی (۱۲) مجاز

وهي مسئلة الصغيرة التي زوجها غير أيها بدون مهر المثل ومسئلة (۱) الكبيرة التي أذنت بالمقد ولم يذكر المهر فروجها ولها بدون مهر المثل ومسئلة من زوجها ولها بدون مارصيت م من المهر ومسئلة من أذنت بأن يزوجها وليها فلانا أو فلانا وينقص لفلان دون فلان فنقم لمن لم تأذن بالنقص له فالمقد في هذه الصورة كلها موقوف (لا ينفذ إلا إجازة المقد) ولو قد دخل الروج لم ينفذ بالدخول والقائل بأنه يكون موقوفا ولوحصل الدخول هو صاحب البيان حكى ذلك عن كتاب التخريجات (٢٠ كنه حكاه في صورة واحدة (١٠ فقسنا (٥٠ بقية الصور عليها لا بها مثلها لا تفارقها قطوالصورة التي ذكرها قال لوأن امرأة أمرت وليها أن يزوجها بألف ومهر المثل الفان فزوجها مخسمات (٥٠ ودخل بهاوهي لانعلم تسمية الولي كان لها الفسخ (١٠ والفاذيمني أنها تستحق مهر المثل بالوطعولها (١٠ الفسخ من حيث خالف في النسمية فصار فضولها (١٠ الفندون إجازة لأنه حيث خالف في النسمية فصار فضولها (١٠ المقدموقوة والح لم يكن الدخول إجازة لأنه

⁽١) وهــــذه العبورة العقد فعــا نافذ كالأولى وها مقيستان والآخرتان منصوصتان لصاحب التخريجــات ذكره الفقيه ف والتعليــل فيهما قوي وإنمــا ضعف لغرابة قائله وإذا طلق فى الأولتــن ظلصة لا الآخر تين فلا شيء لأن الوقف فيهما ظاهمر لأن صحة العقد مشروطاً بصحمة التسمية وكان وجه القرق فأن دخل مع الجهل فأن أجازت جد ذلك لزم المسمى و إن، تجز لزم مهر المثلولهــــا الفسخ وقدره الهبسل (٧) ذَكره ط وقال م بالله أنه قد انبرم العقد وبيتي المهر موقوفاً على إجازتها في جميسم الصور ولما الامتناع قبــل الدخول حتى يسمى ثم حتى يعين ثم حتى يســلم فان طلق قبل الدخولُ استحقت نصف المسمى ﴿ ١﴾ و إن دخل بها وجب لها مهر المثل هذا مارواه عامر بن عد الذماري وقبل ان الأولى موقوف عباز والذي بعدها غسير موقوف بسل نافذ والاثنتان الآخرتان موقوف حقيقة ﴿ ﴾ وظاهر الازهار أنها لاتسبحق بالطلاق قبــل الدخول إلا المتعة قرز (٣) الواصل من العراق من كُتُ اص عِد سُأَسِمِد المرادي داعى ص باقه الى الجيل والديلم (٤) يل فى صورتين وهما الآخرتان اه فتح (٥) بل هما صورتان ذكرهما في الزهور أحدهما التي ذكرها مو لانا عليل في الكتاب التانيسة حيث تقص وليها لنسير من أذنت بالنقص له مثاله لو أذنت لوليهـــا بزوجها من زيد بمـــاثة ومهر مثلها مائتان فزوجِهامنعمرو بمائة فدخل جافانة أنه زيد فلها التسبخ ومائتان (٦) ينظر لولم يسم في هــذه الصورة ﴿ ﴾ قبل ينقل فضو ليا حيث لم يسم أوسمي فوق الآلف اه تهامي ﴿ ١ ﴾ فيها وفي ألعقد جميعا القاعدة الثانية إن تقص التسمية غص للعقد ولا تصح إجازة أحدهما دون الآخر فإذا ثبتها تان القاعدتان ثبت ماذكر. في التخريجات وأشار اليه في اللمم اله غيث (٧) أي الرد لأن النسخ لايكون إلا بعبد شهء قد ثبت وهو موقوف حقيقة (٨) صوابه ولهما الرد (٩) وفي النصر وشرحمه تستحق بالاجازة المسمى إذا مات قال الامامشرف الدين أو دخل و نصفه قبل الدخول إن طلق ويسقط مهرالمثل

قبل العلم وقال مو لانا عليلم، والثلاث الصور الباقية مثلها فما قال في هذه قال فين أما الصفرة فلأنها أن تمترض (١) بعد الباوغ في نفس الزوج فكذلك في المهر وأما الكبيرة التي أذنت بالنكاح ولم تذكر مهراً فسمى لها مهراً دون مهر مثلها فدخل بها ولم تعلم بالتسمية فعي كالتي أذنت بقدر معلوم فسمي دونه فاذا كان في حتى هذه موقوفا ولو دخل بها ففي حق تلك (٢) أولى وأحرى وأما التي أذنت بالنقص لشخص دون شخص فنقص لنيره فعي كن أذنت (٢٠) يقدر معلوم لشخص فسمي دونه سواء سواء قطما فظهر لك أن ما ذكر م في التنم يحات في تلك الصورة ثابت في الصور الثلاث أيضاً لأنها مستوية واستواؤها معلوم يقينا (١٠) ولهذا جمناً بينها في الحكم أعني في الازهار حيث قلناقيل والنكاح فيها موقوف ولا ينفذ المقد الموقوف بالإجازة إلا إذا كان فعل الإجازة (غير مشروط بكون المركذا) فلما اذا كان فعل الاجازة مشروطا لم تصح الاجازة حتى يثبت الشرط، مثال ذلك أن تقول الرأة أجزت المقد بشرط أن يكون المهر كذا فانه لاينفذ المقد باجازتها إلا إذا كان ذلك المسمى مثل ماذكرت فانكان مخالفا لذلك لم ينفذ المقد بهذه الاجازة ولا يبطل لأن المقد الموقوف لا يبطل (٥٠ عجرد الامتناع من الاجازة وأعما يبطل بالرد (٢١ وهذا الشرط ليس يرد وأعا هو امتناع من الاجازة فيعرض مارصمت من المهر على الزوجةان النَّزمه لها صح^(۲) ذلك المقد الموقوف وان لم يلتزمه بل رد ذلك بطل المقد ٢٥٥ (و) لو عقدالرجل لابنه البالغ أوبنته البالفةوسمى لزوجة ابنه فوق مهر المثلولا بنته دونه فقالا أجزنا عقد النكاح لاالمهر الذي قد كان لزم بالوطء قبسل الاجازة لصعة العقد حيثلة بالانعطاف بالإجازة لأنها لمما وقعت انعطف على العقد فمكا أنه وقم الوطء في نكاح صحيح كما هو حكم كل موقوف قان الاجازة تنعطف وتصيره صحيحاً أي نافذاً كما في البيم وغيره أه تمكيل (١) لأن لها حقا في توفية مير الشل كالكبيرة (٧) قلت بل دونها لأنهما لم تعين شيئاً (٥) نخالفته من وجبين أحـدهما أنه سمى بنير اذن والتاني أنه تقص من مير المثل (*) و يحكر المير بحكر الوطء إن تخلل التسليم في هذه الصور جيماً حيث كان الوطء جيلا لا يتخلل حكه في الأصح اه ن قرز (٣) ليس كذلك لأنه كالمشروط هنا (ع)أى شر ما(ه)مالم عرف بان الأمتناع ردو العرف ان الاحتاع من الأجازة رد اه من بعض حواشي الزهور (٣) وهذا صاط لكل عقب موقوف يعني أنه لا يبطل النقد الموقوف إلا بالرد عنيد أهل اللذهب (ه) أو الموت (٧) أي تقذ (٨) ويكني الرد وان لم يأت بلفظ الفسخ لأنه لايشترط لفظ لُفسخ إلا في العقد النافذ (٤) حيث رد العقد وان رد النسمية بقى موقوة (٤) إلى هنا انتهاء كلام

المعد "ك لا المهر) مجرى قولها أجزنا المقد بشرط كون المهر كذا فلا ينفد عقد النكاح حينة بهذه الاجازة بليسرض أن المهد وألا بقل ينفذ عقد النكاح حينة بهذه الاجازة بليسرض "مارسانه من المهر فان رضى به الآخر نفذ المقد وإلا بعل "كافى الصورة الأولى ذكر ذلك فى اللهم "و والأميرح وقال بن معرف ورواه عن الاحكام قبل ل وكذا فى الشرحين "أنقولهما أجزنا المقد ولم بجزالمهر ليس كالشرط بلينفذ النكاح بقولهما أجزنا المقد ولم بجزالمهر ليس كالشرط بلينفذ النكاح بقولهما أجزنا المقد والم وجب مهر المثل وان طلق قبل الرمت المتمد "كاف فاحل إذا المقد والمهر على فان أجازا النكاح وسكتا عن المهر مع خالمه ولا كلام إلا عند من لم يسحص المقد المهرجيما فان أجازا النكاح والمهرجيما فان أجازا النكاح والمهرجيما في فان أجازا النكاح والمهرجيما لها في فان أجازا النكاح والمهرجيما لها في في المنازع وقال المنازع من نفسها كان تمكينها له (كالإجازة) لها في في اجازتها وهل بيق النكاح والمهر المتمد والمهرجيما أو جهلت المقد والمهرجيما عيث وقع (المسكين (١٠) بعد الملم) المقد والنسمية فام الو علمت المقد وجهلت التسمية فلا إشكال أن النسمية تبق موقوفة على اجازتها وهل بيق النكاح (١٠) بموقوفة على اجازتها وهل بيق النكاح (١٠) والمتحد والمنازي المتازية وأما لو علمت المقد وجهلت التسمية فلا إشكال أن النسمية تبق موقوفة على اجازتها وهل بيق النكاح (١٠) بعد المقد وحقل إذا ردت التسمية ولم ترض موقوفة على اجازتها وهل بيق النكاح (١٠)

صاحب التخريجات (١) وفارقت هذه المسئلة من مسائل التخريجات لإنها أذنتبالنكاح ققطولم إذ كر الما فقد الولى يغير تنسية (٢) لمل هذا حيث لم يأذن بالشد و إلا فهي الممورة التانية من المهور الأربع(٣) أيمالرجل(٤) بل يبقى موقوقاعلى إجازة أخرى قرز (٥) ويا تدعلى قول أهما المنهبأنه إذ والحلق الأبن الأجنية طلا المهر كان إجازة ويازم بالدخول المسمى وان طلق جاهلا فلاقيء إذ هو هنج وأما زوج البنت فيكون طلاقه فسخا مطلقا احرور قرز فان كان قد وطء طلما قبل الاجازة لهم بأنه وصل عالما قبل الاجازة المهابة وشرح التحرير لاط (٧) كما لولم بسم بل نصف المسمى على انحتار بل لاشيء قرز (٨) الناصر وشراً (١) وحكذا في الفذكرة قال في تعليقها هذا ذكره ع وظاهره أنه مع جهل المهر لائتم الاجازة بين يكون لها الفسخ متى علما به كاذكره ص بالله في إجازة الميح مع جهل الثن والاجازة مع جهل الإجازة مع جهل الأور والأجازة مع جهل الأربوطة أوأى مقدمة في بهر المثل والاجازة مع جهل الأربوطة أوأى مقدمة في بهد لم يسقط عها الحد والوالد أجده الله يذكر أن المشايخ عضارون المذهب سقوط الحد أجزت من بعد لم يسقط عها الحد والوالد أجده الله يذكر أن المشايخ عضارون المذهب سقوط الحد ولم مع الاجازة لان الحدود قبل أن الحدود قبل أن المخدود قبل أن يخر قبله بالمحدود وكذا باؤي في المهد لوبحل قبل المجازة معهد وكذا الزوج الموطة المحدول حالية وطرة العبد عالم أوبا بالتجازة في المهد والمحدول حالا الإجازة في المهد المحدول على الإجازة والمحدول حالية الإجازة في المهدود في المهدود في المحدول حالا بالتجرد واله حال الإجازة وطرة العبد عالما يالتحرم ثم أجاز سيده قال سيدنا سقوط المداخلير قرزاه حلى لفظال ١٤) يألها أنه

بها * قال عليم لعل الخلاف بين ابن معرف والأميرين يأتي هنا (۱) قال وقول صاص التخريجات الذي قدمنا يستمد كلام الأميرين ﴿ فصل ﴾ (و) المرأة يجوز (الها الامتناع (۲) من الزوج أن يطأها حتى يسعي لها مهراً إلى آخر المسئلة لكن لا يجوز لها ذلك إلا (قبل الدخول (۲) فأما بعد الدخول (برضاء الكبيرة (۱) فليس لها (۱) أن تتنع بعد أن دخل بها برضاها وأما لو دخل بها بغير رضاها (۱) نحو أن تتكون نائمة (۱) أو مكرهة ظها الامتناع (۱) بعد ذلك وقال أبوع وأبوح (۱) لها أن تتنع بعد الدخول بالرضاء أيضا (۱) وركذا إذا دخل برضاه (ولى مال الصغيرة) لم يكن الولى أن ينعها منه حتى يسعي (۱۱) لها ولى مالها فدخوله كلا دخول فيجوز لها إذا بلنت أن تتنع فأما لو دخل بالصغيرة من دون رضاء ولى مالها فدخوله كلا دخول فيجوز لها الامتناع بعد ذلك واعلم أنه لا يخلو إما أن يكون سعى لها الزوج مهرا أم لا إن لم يسم وقد أذ نت بالنكاح من دون تسبية جازلها الامتناع منه (حتى يسعي (۱۱) لها مهرا (شم) إذا سعى جازلها أيضا أن تتنع بعد أن سعى (حتى يستي بين (۱۱)) لها دلك المسمى مالا مخصوصا (شم) إذا عينه جازلها أيضا أن تتنع بعد أن سعى (حتى يسي بين (۱۱)) لها ذلك المسمى مالا مخصوصا (شم) إذا عينه جازلها أيضا أن تتنع بعد أن سعى (حتى يسي بين (۱۱)) لها ذلك المسمى مالا مخصوصا (شم) إذا عينه جازلها أيضا أن تتنع بعد أن سعى (حتى يسي بين (۱۱)) لها ذلك المسمى مالا مخصوصا (شم) إذا عينه جازلها أيضا أن تتنع بعد أن سعى رين (۱۱)) لها ذلك المسمى مالا محصوصا (شم) إذا عينه جازلها أيضا أن تتنع بعد أن سعى المناب عبد التعين بين (۱۱) المكارة من المنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع

غير موقوف على قول ابن معرف لأن قد لزم مهر المثل بالسخول فينظر فى ذلك اه ام (١) المذهب انه
يقى موقوة قرز (٣) ولها الفقة ان احتمت اه ن من النفقات قرز (٥) ولو أذنت بعدم التسمية
وهذا هو الصحيح قرز (٣) أو مقدماته اه شكايدي وظاهر الاز خلافه (٤) والقول. قولما إذا
ادعت انه دخل بها مكرهة ما لم تقل سلت تمبى مكرهة اه ان (٥) ولو جهلت أن لها المبار أو
خلت تسلم المهر فانسكشف عدم التسلم لم يكن لها أن تبتع قرز (٣) فلو رضيت بالدخول ثم
رجعت لم يمبح كالاذن بتسلم المبيع اله لأنه إسقاط حق (٧) أو سكرى (٥) أو مجنونة (٨) لأن
دخوله كلا دخول اه غيت فلها الامتناع حتى يعين وليس لها الامتناع حتى يسمى لأنه قد لزم
بالدخول مهر المثل اه كواك قرز (٩) إذ هى عصنة بالتسلم الأول وما على الحسنين من سييل قلنا
نم الاحسان أن لا ترجع بما أحسنت به ولأنها أسقطت حتها أمن الحبس فلا رجوع كمن أمرىء ثم
نم (١٠) قلنا قد أسقطت حتها (١١) لأنه قد لزم بالدخول مهر المثل قرز (١٥) إلا أن يكون تسلم
الوليالها بغير مصلحة فلها الامتناع بعد الملوغ لأنه الرضي إلا المسلحة وإلا كان كلا (١٧) فائدته
لا فوقه إلا برضاه ولا دونه إلا برضاها اه غيث هذا أحد قولى ذكرهاالذوبه والآخر الإطلاق
اله رقم وهو القرر (١٧) لتستحق فوائده (٥) وإذا كان المهر منصة كسكنى دار كان قيل الداد
قبضاً المنطقة فليس لها الامتناع بعد قبيض الدار وإن المستوف للنفعة اله مياد (٥) من غير القدين الداد
قبضاً المنطقة فليس لها الامتناع بعد قبص الدالر وإن المستوف للنفعة اله مياد (٥) من غير القدين قرز

(حتى يسلم ^(١)) ذلك الممين اليها فان كان قد سمى من أول الأمر جاز لها الامتناع حتى يمين ثم حتى يسلم فانكان قدسمي وعين امتنعت حتى يسلم (مالم يؤجل (٢٠)فانكا نتقدأجله بالمر لم يكن لها الامتناع حتى يحل الأجل ^(٢) قال أبوع ^(١) ولودخل بها قبل حلول الأجا. لم بكن لها المطالبة حتى يحل وقال م بالله ورواه عن زيد بن على والهادى فى الفنون أنه إذا دخل بها قبل حلول الأجل فلها أن تطالبه لأنه قد حل الأجل بدخوله قبل ي وظاهر إطلاقهمأن لها أن تتنع ولو كان مصرا (*) قيل فو محتمل أن يقال الاعسار كالتأجيل (*) وقال مولانا عليلم والأقرب أنه لا يصح الانظار (٧) بالتسمية (٨) ولا بالتسيين لأن الانظار إنما شرع للدين وليسًا بدين (١) وقال ص بالله أنه يجب على المرأة تسلم نفسها أولا ثم تطالب بالمهر وفي شرح أبي مضر يُعدُ لللمر (وماسماه (١٠٠) الزوج لزوجته (ضمنه (١١١) لها فاذا تلف لزمته فأماهما فمتى يسلم لأنهما لا يتعينان وقائدة التعبين استحقاق للنافع قرز(١) فائدته لو سمى أمة ثم وطئها بعد التسليم أنه يحد (ه) وإن منفت تفسها حتى قبضته ثم استحق قبل الدخول كان لها المنع كما في البيع إلا إن سامت نفسها بشرط التعجيل فليس لها الامتناع بخلاف المبيع اهـن وكـذا لو سأمت ظانة أنه قد سلم فانكشف عدمه كان لها الامتناع لأن تسليمها كالمشروط اه تذكرة على من زيد (٢) لفظا أو عرفا أمرز ويسفيه حتى يسلم الحال (*) ملة معلومة أه ن وهامش هداية (*) وفي حكم الثوجل ما جرى به العرف أنه لا يسلم إلا إذا طلق الزوج أو مات كما هو عرف صعدة وبعض البلدان وعادة حكامها لأنه إذا عمل بذلك في قدر مهر المثل فني صفة المهر التي هي التأجيل أولى وقد ذكر الفقيه ل أنهم إذا صحوا في العقد مهرا كثيراً وعادتهم أنهم لا يسلمونهم بحيث لوعرف الزوج أنهم يطلبونه لما عقد عليه فانه لاحكم لهذه التسمية وإنما يلزمه ماجرت العادة بالتسليم من مثله لمثلها دون ما عقد عليه ذكره في شرح الاتمار (٣) يفهم من العبارة أن لها الامتناع بعدحلول الاجل والأولى أنه إذا دخل بها قبل حلول الاجل لم يكن لها أن تمنع تفسهاعند الحلول ﴿١) مالم تسلم تفسها بشرط صميح ثم لم يممسل قرز ﴿١﴾ ولو دخل بها مكرهة لأن التأجيل حق للزوج (٤) قلت لا أن ع يقول وَلَلْمِرَاءَ أَنْ تَبْتُمْ مِنْ تَمَكِينِ زُوجِهَا مِن اللَّخُولُ حَتَّى نُوفِيهَا مَهِرِهَا الْهُ تَجْرَى وهو ظاهر الأز (o) حتى يسلم اه نجرى (r) فى التسليم لا فى التسبية والتعيين قرز (v) أى لا يلزم (A) كلام الامام عليه عبول على أنه أنظر بالتسمية والتعبين فقط وأما لو أنظر بالتسلم معهما صح الانظار لا أن الفائدة بالتسمية والتعيين والتسليم ظاهر. ولا يقال يبطل التأجيل في الأولين دون الثالث لا نه يلزم تعيين الدين قبــل حلول أجله و لا قائل به والمخار أنه لا يصح في الا و لين و يصح في التالث هذا منني ما قاله سيدي احمد مي قرز ﴿ فائده ﴾ الحيلة في براءة الزوج للصغيرة من مهرها إذا أراد طلاقها وعدم رجوعها عليه أن يلذَّم الا"ب للزوج بمشـل ما يلزمه لها ويقول الزوج للائب قد أحلتك على نفسك بمثل ما يازمني لابنتك ويقول الائب قبلت فلا يكون لها الرجوع على الزوج قرز (٩) يقال فهار يمبت بالقياس (١٠) أو عينه اه هداية (١١) كالمبيع

قيمته إن كانقيمياومشله إن كان مثليا (و) يضمن أيضاً (ناقصه ١٠٠) إذا تقص ولا يزال في ضافه (حتى يسلم ١٠٠) اعلم أن المهر لايخلو إما أن يكون دينا (٢٠٠ أوعينا (١٠٠) لا كان دينا فالراجب تسليمه على صفته فان تمذر (٥٠ سلم قيمة المثل وقت الطلب (٢٠٠ وكذا المقوم (٢٠٠ وإن كان عينا فان كان مثليا سلمه بسينه ولا عبرة باختلاف سعره ولا بامتناع الزوج من النسايم أو الزوجة من القبض (٨٠ فان تلف فثله إن وجد (١٠ وإلا فقيمته وقت الطلب (١٠٠ وإن كان قيميا فان كان باقياعلى صفته يوم التسمية (١٠٠ سلمه وسواء كان قد تقمت قيمته أو الزوجة كان قد طالب (١٠٠ أو طولب (١٠٠ أو لم وأما إذا كان قد تغير عن الهافان تغير (١٠٠ إلى زيادة كالولد والصوف سلمه بزيادته أن بقيت وان الفت ضمها (١٠٠ أن تجدت مطالبة بمد حدوثها أو جني (١٠٠ عليها وان لافلا وان تغير إلى تقصان (٨٠) سلم الباقيمنه وضمن أيضا قدرناك النقضان إن كان بجناية منه فهو كالوتلف تاقصا (١٠٠٠)

ولم بآغة سماوية قرز (٥) قائدة لوطلقها قبل الدخول بعــد أن ســلم المهر ثم تلف با كفة سماوية فهل تضمته الزوجة قال أبو حامد الجاجرمي لاضان عليها قال عليسلم ولايبعد على أصلنا وفي البحر أنهسا تضمير مطلقاً وقواه في (١) عينا أو صفة قرز (٧) أو يخلي تخلية صحيحة قرز (٣) هذا الحصر كان الاحسن تأخيره إلى بعد شرح قوله إلا بجنايته أو تغلبه إذ هوحصرلبيانالزيادةوالنقصان.والحنا يةوهو فيالنيث كذلك (٤) أي معيناً (٥) في البريد قرز (٦)وانقارنالتسلم فقط فاما لوطا لبت فلم يسلم حتى رخص لم يلزمه إلا قيمته يوم التلف اه غيث و إلا فيوم الدفع قرز (٧) يوم العقد (ﻫ) قيمته يومالتسليم (٨) مع عدم التحظية (٩) في البلد و ناحيتها وهي البريد (١٠) أن قارن التسليم و إلا فيوم التسلم قرز أه مرغم (١١) والتعيين (١٧) وان تفعيت قيمت عن عشر دراهم وفي بعض الحواشي لابد من التوفيسة ونظر لا "ن العقد انطوى على الصحة (١٣) با لقبض (١٤) با لتسلم (١٥) هذا تفسير ماسياً تي (١٦) ضمان غصب قرز (١٧) أو تقلها لنفسه قرز (﴿) لا إذا تمكن من الردُّ فقط فلا يضمن بخلاف فو الد النَّمس فيضمن مع التمكن والفرق أن هنا مأذون في أصله بخلاف النصب وقيل يكوب كما يلقيه طائر أوربح في ملحه (١٨) أي تفعمان عين كا "حد الشائين لانقمان صفة فيخير كسائرالسوب-قرز (١٩) لا فرق قرز (٧٠) أما تقصان القدر فهو مضمون عليمه بكل حال وأما تمصان السعر والصفة كالعور والكسر والهزال ففيه التفصيل وسواء كان المهر باقياً أو ناقاً اه كواكب أما غصان السعر فلا يضمن إلا مع التلف لامع البقاء ذكر مصاه في النيث (٥) ان قلت ان التقصان عيب فيثبت خيارها العيب ان كانت العين باقيـة وقد ذكره في السكو اكب وعسكن أن يقال العبان جبر النقص كما سيآتي في ولد الناقة ﴿ إِنَّهِ وَأَمَا العِيبِ وَالرَّوْيَةِ فَعَيْثُ كَانَا مِنَ الأَصِل وَهِذَا نَظَرُ مِن واختياراهمْقَى قرز ﴿ ١ ﴾ في البيان في قوله مسئلة إذا كان المهر بدنة أو نحوها معينة ثم ولدت الخ

وأما إذا كان تالفا فان تلف عَلَى حاله يوم التسمية ضمنه (١) ولا فرق بين أن يكو ن ثم امتناء من أحدهما أمُّلًا وإن تلف زائداً ضمن الأصل مطلقا وضمن الزيادة أيضا إن طولب بها بعد حدوثها فامتنم أو جني علمها (" وإن تلف إبعد نقص (" عينه أو قيمته فان لم تطاله الزوجة بالتسليم أو طالبته فامتنع ضمن قيمته (ن) يوم العقــد وإن كانت هي المتنعة م. قبضه فقال ابن أبي الفوارسوالفقيه ل وذكره في الشرح أنه يضمن النقصان (° ، «قال مولانا عليلم وهذا هو الأقرب عندي وقال أو مضر والأميرح وابن معرف أنه لايضمن (١٠) ذلك النقصان وهو ظاهر قول الهادي عليلم (٧) وأما إذا كان قد حصل في المر زيادة فانه (٧) يضمن تلك(الزيادة (^(A))إذا تلفت أو نقصت (إلا)أن تتلف أو تنقص (بجنايته أو) يكو ن تلقها أو نقصانها بعـــد (تغليه (^{٥٠}) عليها بأن تطالبه الزوجة بالمهر وقـــد حصلت الزيادة فـه فتغلب عليه وسواء كانت الزيادة في القيمة فقط أم في المين مثال الزيادة في القيمة أن يجهرها سلمة قيمتها عشرون فغملي جنسها حتى صارت قيمة مثلها ثلثين فطالبته فتغلب عليها ثم رخصت حتى رجعت إلى عشرين (٠٠٠) فانه يضمن لها قدر الزيادة وهي عشرة ومثال الزيادة في المين أن يجرها ناقةفتلدأو شاةفيحصل منها صوفأو سمن أو لبن أو ولد فتطالبه بالمهر (١) وم التلف وقيل قوي يوم العقد (٢) أوقفه لنفسه (٣) نقصان صفة مثل هزال أو عور(٥) وفي شرح المحرسي بعد تقصان عينه عن صفته التي كان علما فلا تشكيك على الكتاب (٤) يعنى حيث إعصل في قيمته زيادة إلى التلف (*) ان كانت التسمية وم العقد وإلا فيوم التسمية قرز (٥) حيث لم نخل تخلية صحيحة (٦) واختلف فى تعليل كونه لايضمن قبل هو مبنى على أصل الهادى عليـــلم أن الهزال لايضمن قلت هــذا صَعيف لأنه يلزم أن لا يضمنه ولو طولب فتنلب كما في البزال وقد نص البادي عليـــلــ على أنه يضمن إذا كان الا بطال من جهة الزوج فقيل ح إنه لا يضمن لانه يلزمه في كل وقت مألاقيمة له وهو أيضاً غير فاصب فلم يضمن النقصان آه غيث(وحاصل ذلك) انها كان في الذمة سلم[على صفته ان وجيد في ناحيتيه وإلا فالقيمة يوم الدفير وما كان معيناً وجب تسليمه بعينية إن يق على صفته فأن تقص عينا أو صفة ضمن النقصان وإن كان تا لهاً ضمن الإ ُصل بكل حال المثلي في المثلي والقيمي فىالقوم وتضمن الزبادة مم الجناية أو التغلب وكذا تضمن الزيادة غيرالسعر ان كان التالف الزيادة وحدها اه سيدنا على نن احمد الشجني رحمه الله (٧) يعني حيث زادت قيمتـــه وامتنعت من قبضهـــا تُم نقصتُ وتلقتُ اه غَيثُ (٥) وتأولوا قول البادي عليل ان مراده بقوله لها قيمته يوم التلف يضمن التقصان قال مولانا عليه وهذا هو الا تورب (٨) ولو في القيمة (يه) ولوكانت الزيادة متصلة كالسمن والصوف أو منفصلة كالولد والشعر(٩) مع التمكن من التسليم (١٠)وهذا إذا كان تا لهاً و إنكان باقياً فلا يضمن الزيادة كما تقدم اهفيت إلا الهزال في الحيوان كأنه مضمون وزيادته فيتغلب ثم تتلف تلك الزيادة أو تنقص (١) قاله يضمها لآجل التغلب وهكذا لو تلفت يجنا يه (١) فاله يضمها لآجل التغلب وهكذا لو وهو الصحيح من للذهب (١) (فانوطه تبله) أى قبل النسليم الأمة (المصدقة (١) أى التي جملها صداقا لزوجته تثبت له حكام واعا تثبت بشرط أن يطأها (جهلا (١) بحريم ذلك فان وطنها عالما فلا الك أحكام مسنذ كرها فى آخر المسئلة فأما مع الجهل فله عانية أحكام الأول قوله (لزمه مهرها) أى مهر الأمة (١) المصدقة وإعا يلزمه إذا لم تفسخها (١) الزوجة باليب الحسادت بالوطه فأما لو فسخها وطلبت مهرالمثل لم يلزمه المهر (و) الثاني أنه (لاحد (١) عليه لأن الجهل شهة (١) (و) الثانث أنه (لا) يثبت (نسب) الولد إن علقت منه في هذا الوطه (و) الرابع أنها (لاتصيد (١) أم ولد) لهذا الذي وطنها لأن ثبوت الأمة أم ولد فرع على لحوق (١١) الولد بن علقت منه وهنا لم يلحق (و) الخامس أن الزوجة حينئذ (غير بين عينهما (١) وفيستهما ومهر المثل) أى إن شاعت أخدت الأمة وولدها وعقرها

(١) عين أوصفة لا قيمة قرز (١٧ أو كان قد تقليا لنفسه (٣) لأنه ذكر في الفيث مذهبن(٤) لا ينتهاو في معض الحواشي أو بنتها ومثله في شرح النحر(ه)منهما لاغلطا فيلحقه الولدويية ,رقا (٣) وهوعشر قيمتها قيل وهذا في الحقيقة عقر وليس بمهر ﴿ ١﴾ فأن قص عن عشرة لم يلز مهالتوفية وفي بعض الحواش أنه به في قر ز ﴿ ١﴾ لأن المهر ما يلزم بالعقــد أي بعقد النــكاح والعقر لا عن عقد (٧) لمل هــذا إذا استوت قيمة الأمــة ومهر الثل أو كان مهر الثل أقل وإلا كان مناقضًا لمما تقدم من أنه إذا تسيب المهر رجعت إلى قيمته غير معيب وقيل إنمـا حَيزت هنا لأن التعبيب هنا حاصل بفعلالزوج يخلاف ماتقدم اه كواك ولفظ حاشية إذا كان مهر المثل مثل القيمة لا أكثر الأنها قد رضيت بالنَّقصان (A) والفرق بن هــذا و بن المبيعة قبسل التسليم أن هناك يسقط مع العسلم والجهل فالجواب أن الملك هنا أقوى بدليل أن تصرفهما قبل القبض يصح وتلقها قبل التسلم لآ يبطل العقد بخلاف المبيعة قبل التسلم (٩) هـذا في الموضم مم كونها مضمونة عليه اه تذكرة و حُ جران (١٠) ولو مادتله ﴿﴿ يَظُرُ لُو كَانِ الرَّدِيحُكُمُ هَلَّ تَصِّير أم ولد قبل ولو رجعت لفوة ملك الزوجمة بدليل صحة تصرفها قبل الفبض (١١) قد يلحق النسب ولا تعبير أمولدكما في الثمان الإماء كما يأتي وكذا في ولد المفرور وقيل لا ينتفض لأن المراد أنها لا تصبر أم ولدمع عدم لموق النسب لأنها تـكون أم ولد إذا ثبت النسب فذلك غير لازم كماذكر ناو للمغلوط بها ونحو ذلك فيحقق مراده لا يأتى مصيرها أم ولد مع عـدم لحوق النسب وإن كان لحوق النسب لابلزم منه مصميرها أم ولدكما بأتى (١٧) وإنما بثبتُ لها ثلاثة خيارات توسعاً وتضييفاً على الزوج (*) وإنمها يثبت لها الحيار حيث كانت ثبياً فعلقت أو بكراً وافتضت لا إذا كانت ثبياً ولم تعلق فلا خيار بل ُ يَأْخَذُ الجَارِية وعقرِ ها ذكر ذلك في الصفي قرز (e) وذلك لأنها لمــا فسخت؛ لعيب صارت

أيضا وإن شاحت طلبت قيمتهما يوم الرد (١) وعقرها أيضا وإن شاحت طلبت مهر المشل السادس قوله (ثم إن طلب " قبل الله خول (٢) وقد اختارت الأمة وولدها مع المقر (عادت له أنسافها) أي أنساف الأمة وولدها وعقرها فأما لو كانت قد اختارت القيمة أومهر المثل فقد قال بعض أصحابنا (١) أنه يبطل خيارها بالطلاق ولا تستحق إلا نصف الأمة والولد والمعقر ولو طلبت القيمة لم قسمه (٥) قالوا (١) وإعا ثبت لها الخيارف الكلوبطل في النصف لأنه انكشف بالطلب المتحدد أنها ردت الأمة نعيبة وذلك لأتهسا ردتها مشتركة (١) ينها وين الزوج والشياع (٨) عيب والسابع قوله (فيمتق (١) الولد) إذا عادالزوج

كَا لُولَمْ يَسْمَ لِهَـا مَهِرٌ. فَجَازَ لِهَا أَنْ تَطْلُبُ مَهِـرَ المثلُ الله غيث إذا كَانَ مَهِرَ المثلُ مشـل القيمة لا أكثر لإنها قد رَضِيت بالتقصان اه غث والوجمه في أخذ قيمتها أن الجهالة أقل ولأن لهما حقا في التسمية وإذا كانت أكثر من مهر الشبل فتستحق الزيادة الهزهور (١) لأنا لو قلنها بالتقوم يوم العقد لا يوم الرد لزم أن الزوجــة لاتستحق الزيادة الحاصلة في الهــر كالولد والصوف وهي تستحق ذلك فلذلك كأن التقوح يوم الرد لا يوم العقد وإذا تلفت الأمسة وجبت قيمتها يوم العقد مع الولد ذكر. ف (ه) أو مير المثلُ (٣) السادة (٧) هـكذا ذكَّروا في تعليل كلام الهــادي عليم حيث قال فأن طلق قبل الدخول فالجارية تسكون بينها قالوا فاتبت لهما نصف الجارية ولم يذكر لها خُيارا وعلوا بما ذكر وفيمه نظر والنظر أنا إن فرضنا أنه طلق قبل تسلم الأمة للزوجة فالعبب حادث قبسل القبض لا مجناية منها وكل عيب حادث قبــــل التسلم فهو في حُــٰكم الحادث قبــل العقد سنذ كره في البيوع إن شاء الله تعالى و إن كان كذلك فهو ممما يؤكد ثبوت الحيار لها لأنه بمثابة عيب لبس من جهُّما ولاحدث وهو في يدها وإن فرضنا أنه طلق بعد التسلم فهذا التسلم إن كان بصـد أن اختارتهما ورضيتهما قلد بطل خيارها فلاتطل بسوى ذلك وهذآ واضعءو إنَّ لم تسكن قد اختارتهما ورضيتهما فالتسلم كلا تسلم لأنهما كالوديعة معها فهما في التحقيق في يدالزوج لا في يدها فكان البيب كالحادث قبل التسليم اهفيت قبل كلام الامام عليم على القول بأن العلاق كاشف والصحيح أن الطلاق رافع (٨) هذا السكلام مبنى على أنها اختارت وقبضت الأمة والولد والعقر قليس لها أنَّ تخار نصفالقيمة ولانصفالعقر وأما إذا لمرتسكن قدقبضت فخيارها ثابت بينالثلاثةو بين نصفالقيمة ونعمف المهر ذكره الامام عليلم في الغيث وهو قريب على كلام الهادي عليلم ومثله في شرح الفتح وظاهر الأز والأكار والتذكرة والزهور أنه لافرق بين القبض وعدمه واخيار القيمة وغيرها اهساشية أتمار (٩) وجه العتق تفدم اقراره بالوطء لـكن يقال هذا حـكم الظاهركن أقر بمشهور النسب لغيره أنه ابته فانه يعنق و إن لم يثبت النسب وأما حقيقة الأمر فسا وجه العنق اه زهور قال مولانا عليلم وظاهر كلام الأصحاب أنه يعتى ظاهراً وباطناً قال عليم و يمكن أن يجاب بأن الاقرار بجري بجرىالانشاء انسافها (و) الثامن أنه إذا عتق الولد بهذا السبب وجب عليه ان (يسمى بنصف قيمته (۱) له) أي الزوجة ولا يحب على الزوج ضان النصف قيل ح لأن الولد لم يمتق بالطلاق إذ لو عق بالطلاق المن الطلاق هذه المنطقة عند الأخورين والما المنطقة عند الأخورين وقال أبو ع هذه الأحكام الا النه منها الأول سقوط الحد فانه لا يسقط عند الأخورين وقال أبو ع يسقط وهو ظاهر كلام الهادى عليم والحكم الثاني أنه لا يازمه المهر إن كانت ثيبا (١٥ ولم تعلق والما أو بكرا مطاوعة فان كانت مكرهة (١٥ فنصفه كاسياتي ان شاء الله تعالى ه تنبيه اختلف أو بكرا مطاوعة فان كانت مكرهة (١٥ فنصفه كاسياتي ان شاء الله تعالى ه تنبيه اختلف الناس في فو الدائناة والامة أن حكمه و نصفه بالطلاق أو ما في حكمه قبل الدخول حكم المهر علك الماضروش أن الفوائد كلها للدراة وليس حكمها حكم المهر (١٥ وقال ابن أبي الفوارس

لقوة غونه اله نجرى وذلك في الظاهر فقط إذا أقر أنه ولده من الزني و إن لم يقر كان على الخلاف فيمن أقر بولده من الزنى (۞) ولفظ ح هذا يوم أنه يعتق بسكل حال وليس كذلك و إنمــا يعتى بقدم الاقرار (١) اه ح أعمار إقرار الأب أنه ابته فان لم يقر جاء الحلاف فيمن ملك ولده من الربي هل بعنق عليمه أم لا ذكره الفقيه فع(١) قبل أو تأخر إذ لافرق قرز (١) يوم العنق فان لم يسكن له قيمة فبأقربوقت يمكن له فيهقيمة قرز (٢) وفي اللمع أنالطة في ذلك أن العتي وقبرانتقال ملمكه اليه بنسير فعله كمن برث نصبياً من ذي رحم محرم عليه فانه يحق عليه ولا يضمن لشريسكه نصيبه حينتن قلت وهذا أولى ثما ذكره الفقيه ح لأنه يلزم نما ذكره أن تبطل هبة للرأة وبيعها وتحوذلك في النصف إذا طلق قسل الدخول لأنه أنسكشف أنها تصرفت في ملك النسير والمنصوص خلافه اه غِثُ ولو طلقها قبل الدخول بعد أنأعتفت ولد المصدقة أو تصرفت فيه فيل تضمن له نصف قيمتمه أم لا لأنه يعنق عليه لو ملكه فأشبه ما لو علقت منه أمة الأخ لشبية قلا يضمر • _ لاخه قممة الولد أم يضمن له لأنه لانسب حقيقة اه ح لى وقيل لا شيء قرزوهو ظاهر الاز (٣) ليس كذلك بل لأنه غير متعــد في السبب وهو الطلاق (٤) وفي شرح القتح لا عقر عليه سواء علقت أم لا كما أطلقه النجري وغسيره لانه بحد والحسد والمهر لايجتمعان قرز (٥) هندولم تعلق نسيخة وقدتمذف في مض الشروح وتبقيتها أولى وهي أيضاً في النيث والوجه أنها إذا علقت أو كانت إبكراً فلا فرق بين العلم والجهل في ثبوت الحيار لأن ذلك كالعيب الحادث مع الزوج وثبوت الحيار يسقط الحد لجواز الرد فينكون ذلك شبهة في سقوطمه وإذا سقط لزم المهر آه شرح فتح وعن سيدنا إبراهيم حثيث لأفائدة لها وبني عليه في الفتح (٦) لانه في حال زان فلا يجب عليه مهر وفي حال جان باذهاتُ البكارة ليلز مهالمقر فجعل عليه نصفه توسطاً بين الحالمين (v) كالاجرة (A) كالولد (٩) فيستحقها كلها ولوطلق

انها كلها للزوجة إلا الولد فنصفان يمني إن طلق قبل الدخول وعن البيان ان الفرعية لها والأصلية نصفان وفصل في (ولا شيء (أ) في افضاء الزوجة) قال في الانتصار الافضاء هو أن يفتق الحاجز بين موضع الجاع والبول أو ما بين السبيلين (أ) واعم أنه لا يلزم في ذلك أرش بثلاثة شروط الأول أن يكون في زوجته أو مماوكته (أ) فأما لوكان في أجنية فسيآتي تفصيل ذلك * الشرط الثاني أن تكون زوجته (صالحة (أ) للجاع (أ) فأما لوكان صنيرة لا تصاحمنها المجماع زمه الارش (أ) * الشرط الثالث أن يكون افضاؤها حصل (الممتاد (الممتاد (الممتاد الله على المناد (الممتاد الله على المناد المحمد أن يقمل المود أن يأمير الممتاد بحو أن يقمل المود أو وحبر أو بأصبه في فضي افالأرش (الممتاد الممتاد الممتاد الممتاد المحمد أو بأصبه في في المراكز وجته المال أن ينهر الممتاد بحو أن يقمل المود

(١)ما لم يقصـد فيضمن وهو الذي يأتي في الضائب (٧) وبحرم الوطء لتعذر الاحتراز من الدبر وفي البحر ما يفهم الجواز حيث قال و لا فسخ مم الافضاء لامكان الوطء (٣) لاثه،، في المملوكة بل تسكون مثلة قرز (٤) فلو اختلفا بعد ما أفتضها هل كانت صالحة أم لا فلعله يأتي الحلاف ين الهادي و م بالله فا لهادي يقول الاصل فيها الصغر و م بالله يقول الاصـــــل عدم الضمان اه ن لعل هذا مع التاريخ والاحتمال يعني يمتمل الصلاح ومحتمل عدمه لاهم الاطلاق فعي الآن صالحة فالأصل الصلاح قرز (٥) لمثله قرز (٥) ويكني في كون الزوجة صالحة قولَ النساء ولو وطثها بعد ذلك فتلفت فلا شيء عليه ولا على النساء أيضاً إذا لم يقصدن التدليس فان دلسن قليل س لاشيء عليه أيضاً لأنهن تجرى لانه نما يصح منه فيسه الوكالة فهو هدم عن الامر وفي المرأة المجامع جامع لتفسسه فلارجوع اه غيث فان قيل ما الفرق بين هذا وبين شهود الزنى ونحوه فالجواب أن شهود الزنى ملجئون للحاكم في الحد وتحوه بخلاف قولاالنساء فلم يحصل به الجاء المزوج الى فعله بل استوفى حقاله ولة ركه مخلاف الحد ونحوه فليساللحاكم أن بحكم إلا مع تـكامل الشروط كما ســـيأتى إن شاءاته تعــالى اه وابل بلفظه (٢) وهو مهر المثل لانه أرش البكارة و يكون على ماقلته إن ظن صلاحها اه ذكره في التقرير وهل يكون دخولا فيلزمــه المسمى تاماً في ماله اه ن اللهب أنه لايكون دخولا اه شاى (٧) آلة وفعلا (ي) في الموضع المعتاد (*) فلو كان لرجل آلة كبيرة إذا وطء أفضى هـــل له أن يستوفى حقم الأصح أنه ليس له ذلك إذ ليس له أن يستوفى حقمه باتسلاف حق غيره الذي لايستباح بالاباحة الله صعيتري وفي القصد الحسن قلت الاولى أن يقيال إذا ظر · _ قبل الفعل الافضاء نزل منزلة الافضاء بنير المعاد وتكون المرأة بالنظر الى ذلك بمنزلة الصغيرة التي لاتصلح للجماع فاذا فعل ضمن فلو ادعت المرأة كبر الآلة وأنكر الزوج هل تنظره عدلة أو لا سل اه مغنى قلت لابد من رجلين عدلين ويصفاء للمدلة (٨) فلو وطء في قبلَ الحتى لزم ارش دامية ﴿١﴾ لا المهر ولا

يزمه سسواء كان بالمتاد أم بغيره بشرط أن تكون (كارهسة) (١) للفعل من أوله غير مطاوعة وسواء كانت مفلوطاً بها (١) أم لافاه إذا أفضاها (فكل الدية) يلزمه في ها تين الصور تين (١) أعنى حيث أفضى زوجته بغير المتاد أو أفضى غير زوجته وهى كار هقوسواء كان بالمتاد أم لاو إنما يازمه الدية بالافضى (ان سلس البول (١)) أو النائط (و إنما إن الانتماس كان بالمتاد أم لاو إنما يازمه الدية بالافضى (ان سلس البول (١)) أو النائط (و إن الانتماض في المادة (فتلثها) أي فأرش ذلك ثلث الدية فقط لأبها جائفة و يلزم هذا الأرش وهو الدية أو ثلثها (مع الهر (٥) أي فأرش ذلك ثلث الدية فقط لأبها جائفة و يلزم هذا الأرش وهو الدية أو ثلثها (مع الهر (٥) المدة الله أي للزوجة (وللمفلوط بها (١)) سواء غلط بها في ذاف أو غير موسواء كانت بعكر ألا أي بلز وخوها) وهي التي تروجت في المحلة أم ثيبا (١) (ونحوها) وهي التي تروجت في الوطء (١) عرم لا يوجب حداً على الواطء (١)

نصفه لأنه لا تحويل على من عليه الحق لسكن يقال تحول بالإضافة اليه كما اذا افتض البسكر مكرهة ﴿ ١﴾ المذهب أنه يلزمه حكومة لانه عضو زائد قرز (١) ولو بقي لها فعل (٥) شرط الاكراه أن يُكُون بالمعاد لا بغيره فنضمو نةمطلقا اه شرح أثمار (٧) بل ولو كانت مطاوعة ﴿١﴾ لأنها تظنه حقاً اهن اللهم إلا أن تسكون عالمة وهو غالط ﴿١﴾ أي المغلوط بها (٣) وتسكون عليه إن تعمد وإلا فعل العاقلة اله ن وقيل بل تلزم العاقلة إن ظن صدَّتها وانكشف أنها غير صالحة (٤) والسلس أن لا مكن ضبطه وقيل أن يحكون الاستمرار أكثر من الانقطاع (۞) وإن سلسا معا فديتان قرز اه أثمار وإن سلس الريح فحكومة والمرادحيث استمر السلس فلو أتفطع فالثلث مع أرش الجناية فعلى هذا يلزم ثلثا الدية اه ح لى قرز لأنه أفسد عليها مثانتها وهي مما تجب فيه الدية (٥) وهو المسمى إن سمى وكان الافضاء بآلمتاد و إن كان بغير المعاد فان خلا ما خلوة صحيحة لز مالمسمى و إن اعلى فلاشيء مالم ترل بكارتها فلما مير المثل قرز (٦) ولو راضة ولو في الدير قرز (٧) ولو يغير المعتاد (٨) بالمعتاد (٩) غالباً احتراز منالوطوءة جهلا والمبيعة قبلالتسلم والباطل في الشكاح والمحلم حيث علق الطلاق بالحلم بالوطء ينظر هلالزوجة مهر النكاح كله بهذا الوطء وتجعله دخولاً أم لا الأقرب أنمدخول الهكب من الجنايات وقبل لايكون دخولًا كما سيأتى في الحدود وكما تقدم في افسادا لحج وهذا حيث كان بالمعاد لا بغيره غُناية قَفَطُ وقواه سيدي المُفتى (¢) (تنبيه) فلو وطء امرأة أجنبية في دبرها ظانا أنهازوجته هل يلزمه المهر قال أبو حامد والنواوي بلزمه قلت وهكذا على أصلنا لأنه يوجب الحد والنسل وفساد الصوم والوضوء فحكذلك للبو اه غث وهكذا الرجل مثل الاجنبية قرز (ه) (ينظر) لو غلط رجل برجل لزمه للمغلوط به مهرالتل لأنالوط. لانخلو من حد أو مهر هكذا وجد في بعض الحواشي قرز (١٠) ينتمض بالمبيعة قبلالتسلم فأنه لايوجب للهر لانها في ملكه (هـ) شكل عليه ووجهه أنه لو وطء امرأة جاهلا وهي عالمة أنه يلزمه المهر وايس كذلك أفضى ازم الأرش (و) يجب (نصفه (۱) أى نصف المهر (انبرها (۱)) أى إذاوطى عير زوجته وغير النارط بها (۱) وعوها فازمه الحدوطنها فانه يلزمه نصف المهر فقطم الأرش الكامل الذى تقدم إن أفضاها وإغا يلزمه نصف المهر بشرطين أحدها أن تكون (مكرهة (۱) فان تقدم إن أفضاها وإغا يلزمه نصف المهر بشرطين أحدها أن تكون (بكرا (۱) فال كانت يبالم تستحق شيئًا من المهر (۱) ولا كانت مكرهة و إغا يسقط عنه نصف المهر حيث كانت يبالم تستحق شيئًا من المهر (۱) وهو أن يفتضها باحليله لأنه من حيث أنه جان باذهاب الخنص البكر المكرهة (بالمتاد (۱) وهو أن يفتضها باحليله لأنهمن حيث أنه جان باذهام بكارهما يلهر ومن حيث أنه زان (۱) لا يلزمه شيء فيلزمه (۱) (اكان إمه مع لأجل اذهاب بكارتها ولم يلزمه (۱) الحد فيسقط عنه النصف فان أفضاها بذلك لزمه مع كل المهر كل الأرش وهو الدية أن سلس البول و ثائها إن استمسك ه تنبيه قيسل كل المهر كل الأرش وهو الدية أن سلس البول و ثائها إن استمسك ه تنبيه قيسل حال المهر كل الأرش وهو الدية أن سلس البول و ثائها إن استمسك ه تنبيه قيسل حال المهر كل الأورش وهو الدية أن سلس البول و ثائها إن استمسك ه تنبيه قيسل حاله المنسون المناس المها و شائه المها و شيئه قيستمال عنه النصف فان أفضاها بذلك لزمه مع كل المهر كل الأورش وهو الدية أن سلس البول و ثائها إن استمسك ه تنبيه قيسيا

⁽١) ولا يقمال ذلك تحويل على من عليه الحق لأنا تقول قاعدة المذهب صحيحة مع عدم تيقن حصول سبب الضان من الشخص وهنا قد تيقنت جنايته وهي اذهاب البكارة وأما حبث اللبس حاصل بين الجاعة فلا تحويل إلعدم تيقن الجناية من أمهم ذكره في شرح الذويد اه تكيل ومثله في الغاية (٧) إذا كانت كيرة لاصغيرة فكه (به) وهي المزنوبها وفي الاهة القيمة أو ثلثها (٣) أما المفلوط بها فسواء كانت مكرهة أو مطاوعة لانها مكنت ظافة أنه حق له ﴿٤﴾ يعني إوكانت مكلفة فانكانت صغيرة لزمالارش والمهر حيث لم تكن صالحة فان كانتصالحة لزمه الارش و نصف المهر لانه بجب الحد ولم يدخل الاقل تحت الاكثر لان بالجناية ينفكالوطء عنها فتغايرا كلو وطثها وقطع يدها فلا يتداخلان اه بحر معنى (a) ذكره عالمذهب لانه قدار مه الحد فلا بلحقه غرمان في المال والبدن وقال ن وش ياز مه الارش و المهر اذا كانت مكرَّهة اه غيث (ﻫ) يَمَال فان قيل لم لا تجب الدية للافضاء وهي جناية لاتستباح بالاباحة بكراً كانت أم ثيباً مطاوعة أم مكر هة قلنا إنها مع المطاوعة قد حصل لها بذلك عوض والدة فصارت كمن أمر غيره بقطع بده المتأكلة ولقائل أن يقول لا يستباح كالبدالمتأكلة اله مفتى (٣) إذا كانت مكرهة اه غيث (ه) يَمَال غالبًا احتراز من أن تـكون أُجنبية ثبيًا بغير المعاد فلا مهر لها وإنمــا يلزم ارش الافضاء (٧) بل الارش قفط إن أفضاهاو إلا فلاشيء اله زمعني قرز (٨)إن كان مسكلةًا و إلا لزم جميع المر اه السقوط الحد (٩) قال الهادي عليه و إنما الزمناء نصف العقر مبا لغة في عقوبته وتعويض للمرَّأة في عذارتُها التي تبكون أكثر رغبة الرجأل في النساء و إلا فسكل مهر لاحــد معه إلا على طريق ماذ كرناءعلى حسب حسن رأى العلماء (١٠) و يلزمدا لحد قرز (١١) ﴿ فَاتَّدْتُهُ إِذَا أَنْهُبُ أمرأة بكارة امرأة باصبعها وجب النقر لان علياً عليم وعمر قضيا بذلك وقول الصحابي أحق من الاقيسة قرز (١٧) صوابه أنه لو ازمه الحد سقط عنه نصف المهر وهذا لم يلزمه الحد فلزمه كل المهر

بحوز للزوج أن يفتض (١٠ زوجته الأصبع لأن له حقاه قال و مولا ناعلم ها أمامع التمكن (٢٠ من التضاضها المصفواة التحويض ورة التضاضها المصوبة التصوب في التي ينفسخ بها النكاح (و) اعلم أنا لزوجين (١٠ (يترادان (٢٠) أي يثبت لكل واحد منهما الخيار في صاحبه إذا ظهر فيه أحد الديوب التي ستأتى إن شاء الله وخيارها يكون (على التراخي ٤٠٠) لا على الفور فاو علم بالديب و لم فيضم من شاء الله وخيارها يكون (على التراخي ٤٠٠) لا على الفور فاو علم بالديب و لم فيضم من

اه فناوي (١) وهل مجوز للمرأة اذهاب. كارتها باذن زوجها أو يأمر غيرها من النساء إن لم تحسن هي إن أرادت أن تنزو ج من لاقدرة له على اذهاب بــكارتها بالمعناد القياس جواز ذلك ولا أرش مع الرضاء اه ضياء ذوى الإيصار قرز (ھ) قان حصل افضاء لزم الارش ولوكان ذلك جائز ويكون خطأ اه ح لي (٧) ينظر متى يكون التمكن قال بعض المشايخ في الوقت المعتاد فيمه الدخول على الزوجة و إلا لزم عدم الجواز اه مي (٣) (تنبيه) لو طاوعت الاجنبية أجنبياً يفتضها بغير المتاد هل بازمه المهر فيه احتمالان محتمل أن يلزمه المهر والإرش هنا الفقد اللذة التي محصل لها أو ضل بالمعاد و محتمل أن تسقطا لأنه ربما محصل لها بذلك لذة ولوكانت دون اللذة التي تحصل بالمعاد اله غيث(٤) كما في القصاص فليس له قصاص من عليه القصاص إلا بضرب المنق لا يغير ذلك مما يكثر به جرائح القتول و إيلامه فلاشيء عليه يعني مالم تقم فيه جناية (فائدة) لوثرو جرجل امرأة وقد أوجبت على تفسها اعتبكاف عمرها هل بردها لتعذر الوطَّه أو لا يردها لا ن عيوب التكاح متحصرة قيل الأقربأنه لاردها لأن منالعمر مالايصح اعتسكافه كالعيدين وأبام التشريق ونحو ذلك كالمرض المبيح للافطار غير الما نم من الوطء اله غيث (مسئلة) ومن نزوج المرأة على أنها بكر فوجدها ثبياً فلا خيارله و إن كان زاد لهما في المهر لأجل البكارة رجم بما زاد على مهر التبب إن كانت البكارة زاك بالوط لا إن زالت بغيره فلم اختلفا بمبا زالت فلمل ألبينة عليه لا نه يدعى استحقاق الرجوع عليها اه ن وكذا فيُ النيث اله بل يرجم مطلقاً لأنه قد شرط وقيل المهر مهر ثبب مطلقاً وقد تقدّم قرز قيل ف وهذا مع النطق بهـا فان لم ينطق بها ولسكن عرف ذلك من مقاصدهم فيحمل أن بكون كالمنطوق وبمعمل أنَّ المتواطأ عليه لا حـكم له أه بستان (٥) ولعل فسخ العيوب وفسخ الصغيرة إذا يلغت والأمــة إذا عنقت ونمو ذلك لايفتقر إلى قبول من الآخر إذ لبس فيه اعتبار قبض لصحة النسخ ولا بد من لفظ في الفسخ نحو رددت النسكاح أو فسخته أو أبطلته أو رفعته اه ح لى ويكون في وجه الآخر أو علمه بكتاب أو رسول البهما قرز (﴿) وولى الصغير بن اه تجرى وروى التجري عن الامام أن الميار ثابت لولى الصمغير ما لم يسكن عالما بسيه ا ه غامة و ظاهر الازخلافه وهو أنه لا خبار ألولى قرز (٦) ولا يورث خيــار العيب في النــكاح لأنه حق للزوجين قرز (٧) ولا يصح نسخ العيب من الزوجين مع رضاء التسلم بل التسخ إلى التسلم منهما لا إلى للعيب فليس له أن يفسخ نصمه

حينه لم يبطل خياره بل لهأن يفسخ متى شاء مالم تحدث منة قرينة رضاء (١) بذلك الميب وقال ص الله إن خيار العيب في الذكاح على الفور (٢٦ و يصح الرد بالعيب (بالتراضي (٢٦) أي بأن يتراضيا الزوجان علىالفسخ فلامحتاج إلى حكم حيئنذ (وا) ن(لا) يقع بين الزوجين تراض بالفسخ (١) بل تشاجرا (فبالحاكم)أي لم يصحالفسخ إلا بأن محكم به الحاكم مكذا ذكر المحصلون للمذَّه وحكى في الزوائد للقاسم والهاديوالناصرأ نهلا محتاج إلى حكم حاكم مطلقا «قال مولا ناعليم وفيه نظر لأنالمسئلة فيهاخلاف ولعله يعني لذلك حيث تراضياً لامم الشجارولايصح الفسخ بالعيب إلا(قبل الرضي^(ه))بالعيب فامالو علم بالعيب فرضي بصاحبه بلفظ أو فعل يقتضي الرضى لم يكن له الفسخ بعدذلك * واعلم أن الرضى الذي يبطل به الخيار يكون أحــد أمور الأول أن يمقد 🗥 وهو عالم بمينها وكذا إذا أذنت بالمقد وهي عالمة بسيبه والثانى أن لايقع علم بالسيبقبل المقدلكن حين علم بالسيبقال رضيت به (٧) والثالث أن يطأها بعد المربيها (ألا عناله أو يخلو بهاوظاهره سواء كان العيب هو الرتق أو غيره وهكذا عن الكافى وأبى ط فى الرتق وغيره وقال الأستاذ وشرح الابانة أمافىالرتق فلا تكون الخلوة رضا ﴿ قال مولاناعليم ﴾ وهكذاحكمها إذا مكنت من نفسهابمد العلم (٢٠) بمييه (١٠) بطل خيارها * نمم والذيعليه الجمهور من الأمةأن عيوبالنكاح منحصرةوذهب القاضي

سواء كان السلم قد رضى أم لا ١١) وإذا كان أحد الزوجين معلوكاً فالحيار اليه لا الى سيده اهان وربا وحجة صبالله أنه لا يحتاج الى نظر وتأمل فعكان فوريا اه ن (٣) مع اثفاق الله المه عيب رد به السكاح وأما مع الاختلاف فلا بد من الحاكم لا يُعتج التراضى على فسخ النكاح بغير عبد وفرق بين هذه وبين العمنية بأن عقد الصنية موقوف مجاز فوقع من حينه بمحلاف هنا فل يقع إلا بفسخ السابق وفي العمدة من يوم الحدة من يوم الحدة إن المحكم إن حكم بقر (١) اه عبد المنافق من يوم الفسخ ومن يوم السنخ ومثله في حلى ولو تأخر الحمكم أو على القول بأن الدوافق المرافقة إلى المخالف (١) أو اختلف المنافقة إلى المخالف (١) أو اختلف المنافقة إلى المخالف (١) أو مات قبل الفسخ (١) أو وعلم أن له فسخها كافي خيار الأمة وفي بعض الحواشي ولوجهل كون له الحيار ولو في عضو واحد اله تذكرة على من زيد ولوجهل كون له الحيار خلاف الفعل فلا بد من عامه اله شرح السيد أحد الشامي ظاهر ما أتى أنه لا وله على الفول والفعل أنه يطل خيارها بعد ولوجهات كون ذلك يبطل خيارها بعد ولولم المتمكين مثله وإلا فما القرق اله منتي (١٠) أو طلب المهرق إلى المنافق يما الموق اله منتي (١٠) أو طلب المهرة بأن لها الحيار فقد بطل خيارها بعد ولما المتمكين مثله وإلا فما القرق اله منتي (١٠) أو طلب المهرق بأن لها الحيار فقد بطل خيارها المهر ولما المتمكين مثله وإلا فما القرق اله منتي (١٠) أو طلب المهرة ا

⁽۱) ابن كمخاضى بلغ (۲) صوابه فيها (۵) قاتا العب حكم آخر (۳) العينين (٤) الرجاني أو اليدين (٥) أي يتفوط عند الجماع (٥) و كذا العذيوطة التى إذا جوممت أحدث والشرشارة التى يخرج منها ربح عند الجماع والثبياجة بحرج الماء والثقاقة التى يسمع لهاعند الجماع صوت له أطيط والرقح التى يندى عليها إذا ازار والقبط عنها العمل والحازق التى يسمع له تعرجها عند الجماع صوت له أطيط وهذا بجرى فى السجم (۵) نال فى البحر تسيخ عليم العذيوط وأقول إذا صبح عن على عليم وعرفنا أن القسيخ كان لهذا السيد ابراهم بن عهد الليدي (٥) وعليه قول الشاع إنى بليت بعذ يوطه بحر ه يكاد يمتل من ناجه ان كشرى (٦) أي بحدث عند الجماع (٧) أي بليت بعذ يوطه بحر ه يكاد يمتل من ناجه ان كشرى الميار حتى يعود قوز (٩) قال الثقيم ع وازوجة المجمليم أو أمته أرب يمنعه من وطنها بسد رضاها الميار حتى يعود قوز (٩) قال الثقيم ع وازوجة المجمليم أو أمته أرب يمنعه من وطنها بسد رضاها المجدوم ومن كلمه منكم فليكن بينكم وبينهم قدر رع حكاه فى الشفاء (١) وإن قل (١) وعلامات المجدوم وضعه لو عصر ذكره فى شرح التنبيه اله صميترى وكذا خضابه بيني بالحناء الرحم موضعه له بحر (١١) ولايكون للادنى أن يفسخ الاعلى لأنه كغو وزيادة (١٧) وفي البحر ولو تباعدت نوباته وهو الختار قوز (٣)) صاحب تعليق الاقادة (١٤) الذي لا يمكن علاجه كالذى ودو تباعدت نوباته وهو الختار قوز (٣)) صاحب تعليق الاقادة (١٤) الذي لا يمكن علاجه كالذى ودو تباعدت نوباته وهو المختار قوز (٣)) صاحب تعليق الاقادة (١٤) الذي لا يمكن علاجه كالذى ودو تباعدت نوباته وهو المختار عرف المناء ودور تباعدت نوباته وهو المختار عرف المحتار على المحتار المناء المناء المناء على المناء كم المناء المناء المناء كمن علاجه كالذى ودور تباعدت نوباته وهو المختار عرف المناء على المناء كمن علاجه كالذى ودور المناء المناء على المناء المناء المناء كمن علاجه كالذى وحدور المناء ال

لا باللمعة (١) واللمعتين من البرص و لا إذا بدت الأوصاح (٢) يعنى من الجذام (٢) قال في الياقو تة والآكلة ('' التي تعاف معها المشرة كالجذام (' (وإن عمهما (') العيب بأذيكو نامجذومين أو أبرصين أومجنو نين فان ذلك لاعنع من الفسنخ (و) إذا الكشف أن أحسدها مملوك الكفاءة) نحو أن ينكشفأن أحدهما غير كفو للآخرجاز لهأن يفسخه إن لريكن علم (A بذلك•قالعليلموالرقلايدخل (٢٠ تحتعدم الـكفامةلأن المبد (١٠٠ قديكون أشرف أسبا من الحر وذلك حيث تزوج القرشي الفاطعي أمة فيحدث منها ولد فان هــذا الولد مرشي فاطمى فنسبه أشرف نسب مع ثبوت الرق فظهر للثان الرق من جملة السيوب لامرز جنس عدم الكفاءة •قال عليلم والأقرب أنه حيث حصل في كل واحدمنهما وجه وصاعة أن لكل واحد منهماالفسخ (١١) حيث يختلف الوجهان ويدعى كل منهما أنه أعلى فأماحيث يتفق الوجه فالكفاءة حاصله فلاتفاسخ (٧٠) * والضرب الثاني وهي الميوب التي تختص بالزوجة العظم وشرع فى تقطيم الاوصال اه ان (١) قال عليلم الاقرب مايعاف مصـه ألمشرة و إن لم يمحش اه من جواباته (٧) كانخساف الصدغين وتغير العينين والصوت وورم الأنف (٣) بل ترد قرز (٤) الجراحــة المتخبَّة (ﻫ) الآكلة الحـكة بالـكسر وفسره بها في حاشــية في الزهورةال والدنا المراد الآكلة بفتح الهمزة بيم المد وهو المحفوظ عن المشابخ (*) قلت وكذا يأتى فى النــار الفارسي نعوذ

الهراحة المتخبة (ه) الآكلة الحكة بالكتبر الدينين والعبوت و ورم الانف (٣) بل ترد هرز (١) المراحة المتخبة (ه) الآكلة الحكة بالككسر وفسره بها في حاسبة في الزهور قال والدنا الداد المارسة المتخبة (ه) الآكلة فحص الهمزة مع الدو هو المحفوظ عن المشايخ (ه) قلت وكذا يأتي في الزهور قال والدنا الدارس نعوذ بانه منها بطريق الأولى وظاهر الازخبالانه لصحتى يعتزل الزوج حتى يزول قرز (ه) والمنهب خلافه قرز (ره) المالية منه المواد المتعابق أو مختلة قرز (ه) أما إذا المتعابق أن المواد قرز (ه) أما إذا الكشمة فان كان الورج الايموزله نكاح الامة فانتكاح باطل والايحتاج إلى فسيح وإن كان بحوز له نكاح الامة فان كان الورج الميموزله نكاح الامة فانتكاح باطل والايحتاج إلى فسيح وإن كان بحوز له نكاح الامة تعترض الولى كاسباني في التناهل في منهاج الشافية أن الرق داخل تحت عدم المكامة وهو الاولى اه من خط مولانا المحوك على الله فعلى هذا لو تروجها بعد أرب قد عنه أدى التاس كفاءة من مسه الرق أو أحد الجويه قان قبل في صلح المعاولم يصح أن يكون كفو اظلمواب عن المتعابق المناهمة وقد حصل الله على والله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولو خرج أدى التمامة وقد حصل لأنه من أولاد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولو خرج عن الكفاءة ﴿ إلى وقبل لمارده قرز لا عم ليس يكفو (١٠) وإذا كانا رقين معا فلا فسخ وإلا لزمان وبالدق وإن عمهما وفي بعض الحواشي للمقتى وكذا اللبد إذا الكشف قلت وعلى هذا يمالد أدل وإن عمهما وفي بعض الحواشي للمقتى وكذا اللبد إذا التكشف قلت وعلى هذا المنال والدق وإن عمهما (١١) لا كاحبزار وبياغي عرض منا المهماسواه اه ح فتح (١٧) وإذا الراق والاحماد (١٤) والذاكشرال قال المنالة والمنالة والمنالة والمالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة والمنالة المنالة والمنالة والمنالة والمنالة المنال

نقد ذكرها عليلم بقوله (ويردها بالقرن والرتق والمغل) أما القرن فهو بسكون الراء وهو عظم يكون فى خرج المرأة (۱) قال فى الصحاح والضياء القرن العفلة الصنيرة وأما الرتق فقال فى الصحاح الرتقاء التى لا يستطاع جماعها مأخود من الرتق وهو الانتئام قال فى الانتصار وليس له أن بحبرها على فتق ذلك فان فعلت سقط خياره (۱) خلافا لبمض اهمس وأما الدفل فهو بفتح الدين والفاء قال فى الصحاح الدفل والدفلة شيء بخرج من قبل النساء وحياء النافة كالأدرة (۱) فى الرجال قال في شرح ألى مضر والدفلة شيء بخرج من قبل الولادة (۱) فو الصرب الثالث وهوالذى مختص الزوج فقداً وضحه عليم قبو له (و ترده (۱) بالجب (۱) وهو وضلع الذكر (والحصي) وهو قطع الخميدين (۱) (والسل) وهو رض الخميدين (۱) (و) يثبت الخيار بهذه الديوب وإن لم يكن شيء منها ثابتا من قبل بل و (ان حدث بعد المقد) ذكره أبو ط وقال مولانا عليلم وهو واضح كما لو حدث عيب فى المستأجر (۱) إذا حدث شيء من الميوب (بعد المقد فلا يرد به لأن المقد كقبض المبيع (۱) إذا حدث شيء من الميوب (بعد المقد فلا يرد به لأن المقد كقبض المبيع (۱) إلى إذا حدث شيء من الميوب (بعد المقد فلا يرد به لأن المقد كقبض المبيع (۱) إلى إذا حدث شيء من الميوب (بعد المقد فلا يرد به لأن المقد كقبض المبيع (۱) إذا حدث شيء من الميوب (بعد المقد فلا يرد به لأن المقد كقبض المبيع (۱) إذا حدث شيء من الميوب (بعد المقد فلا يود في الربال بحواز بذلك بحواز يحدث بالمرأة عفل أو في الرجل

وعدم الكفاءة على قوله وإن عمهما (١) وعن الأصمعي قال اختصم إلى شرع في جارية فيها قرن تقال اقدوها فان أصاب الأرض فهو عيب (٢) وكذا إذا أهرها بالفتق سواء فعلت أم لا فيطل خياط كالمدوها فان أصاب الأرض فهو عيب (٢) وكذا إذا أهرها بالفتق سواء فعلت أم لا فيطل خياره كالمشترى إذا طالج المبيع قرز (٥) ولو بغير أمره قرز (٣) بفتح الهمزة والداك على وزن بشرة ومى العفلة وقبل الهاشة اه قاموس (٥) الأدر من الرجال عظم المحصيتين يقال رجل أدر بين الأدرة المه من آداب الكتاب لأي قسط (٤) ضلى هذا لا يردها إلا الروج الخاني (٥) وكذا القرن (٥) قال في البحر والمراد حيث لم يين من الذكر قسدر الحشفة فلا أن قبل المرأة الفسخ أم لا قال عليسلم لا فسخ لاختلاف الرجال في قصر الأحلول وطوله ولا يسمى ناقصاً الانجاري (٥) فلو كانت الزوجة رقى والروج بجبوب الرجال في قصر واحمد فلا فسخ اه كبوري الوطء حوله قلنا لحصول النضاضة عليها (٢) من الأصل فهو جنس واحسد فلا فسخ اه كبرى الوطء حوله قلنا لحصول النضاضة عليها (٢) والمسترح أن الحمدي رض المحميتين والسل سل الميضتين (٨) والمحبح أن الحمدي رض المحميتين والسل سل الميضتين (٨) والمحبح أن الحمد على المنافي (-١) بدليل تسكيل المهر بالموت كالملف في يد المشترى قلت لا نسلم أن عقده كا يضل المبيع إذ المقديد سبب المعان غافرة الميض وضرعا با أن الدرأة محاجة إلى المعتمة الميسان كل لكونه غاية السكاح كما أن الفيض غاية الميح وفرق أصحابنا بأن المرأة محاجة إلى سلمة همهافي كل وقت بخلاف الميعيا أن الفيض غاية الميح وفرق أصحابنا بأن المرأة محاجة إلى سلم همهافي كل وقت بخلاف الميعيا عالم المراك الماؤة عراد المورة قرق أصحابنا بأن المرأة محاجة إلى سلمة همهافي كل وقت بخلاف المياهي المتعلق المورك الموركة الموركة الموركة الموركة المحتمد الموركة الموركة المحتمدة المحتمدة إلى الموركة المحتمد المحتمدة إلى المحتمد المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمد المحتمدة المحتمد

خصى أو نحوها (إلا الثلاثة الأول) وهي الجنون والجذام والبرص فانها إذا حدثت (١٠) بعد الدخول جاز الفسخ بها لأزهده تماف المشرة معها بحلاف الجب ونحوه وإذا فسخت المرأة بعد أن دخل بها وكان الفسخ بعيب حادث من قبل (١٠) فقد استحقت المهر بالدخول فالوق اللمع وهو المسبى (١٠) قبل ي هذا فلمذا كرين وفي الشرح تستحق مهر (١٠) المثل لأنها إذا فسخت صار العقد كأن لم يكن قصيو كوطه الشبهة (٥) (ولا يرجع) الزوج (بالمهر (١٠) الذي دفعد للمعيبة (إلا على ولي مدلس (١٠) فقط) وليس الزوج أن يرجع على وليها إذا كان (١٠) لما ولو دلست ولا على الأجنبي إذا دلس وإعا يرجع على وليها إذا كان (١٠) مدلسا والتدليس قيدل ي هو أن ينطق بأنها غير ميية أو يسأل فيسكت (١١) هؤل مولانا عليم وهو الأقرب عندي وقيل ع عدم الاخبار تدليس فان اختلف الزوج والولي مولانا عليم وهو الأقرب عندي وقيل ع عدم الاخبار تدليس فان اختلف الزوج والولي ما الولي عالم بالميب أم جاهل فمن اصش الظاهر في الأب والجد العم وفيمن عداها عدم

(١) أوزادت وقد كان رضى بالموجــود اله بحر قرز والمذهب لا فسخ بذلك وقــد ذكر ذلك فى تذكرة على بن زيد (﴿) وَالْفَرق بين عبوب السنكاح وعبوب البيع لو وجدت بعد قبض المبيع فلا فسخ وفى النكاح يصح الفسخ ولووجدت بعد الدخول فالجواب ان فىالنكاح يحتاج إلى تسلّم نمسها في كل وقت وفي البيم عند النبض اه وشلي (٧) الدخول اه ح لي ٣) قوي مع التراضي وظاهر الأز لافرق قرز (٤) وظاهر الأزخلافة قرز (\$) قوي مع التشاجر وظاهر الشرح الإطلاق (ه) بالنظر إلى مهر المثل لافي تحريم الأصول والقصول فقد حرم (٦) قيل وكذا الـكسوة والنفقة (٧) قان قيسل أنه قد استوفى مافي مقايلة المهر وهو الوطء فالجواب أن المهر وقع لاستدامة الوطء وهذا قد تعذر عليه الاستدامة من قبل المرأة فوجب على الغار المفرور المهر أه أصول أحكام قال أبو حامد ولا خيارالولى فما جابعاراً كالجنون\كالحب والعنة قالعليلم والمذهب انه لاخيــار للولى في هذه العبوب كلها وقوله مأجل عاراً فيحتمل أن\اغياركما قلنا في الكفاءة (۞) قيسل وسواء مات أو طلق قبل الدخول أو أحسك كانه يرجع بما لزمه في الحميم إلاأن يعلم فيطلق قبل الدخول اهرياض وأما لو لميعلم بعيب المدخولة المدلسة من الولى إلا بعد انتساخ نـكاحها بردة أو نحوها هل له الرجوع الظاهر أن له الرجوع اه ح لى قرز(*) والمراد بالولي بالنسب والسبب لا الامام والحاكم فلا رجوع عليهما هذا يذكره الوَّالد أبَّده الله تعالى وظاهر اطلاق السكتاب دخول الامام ونحوه فيه وقد أشآر إليه في الصميتري أن حكم الامام ونحوه حـكم الأولياء (٨) وعن على عليلم أنه رفع اليه رجل له ابنة من عربية وأخرى من عجمية فزوج التي من العربية من رجل وأدخسل التي من العجمية فقضي على عليلم التي أدخلت عليه بالمهر وقضي للزوج بالمهر على أييها لتغريره وقضى للزوج نزوجتمالسريية اه بستان (٩) ماقلا أو وكيله عالما عاقداً اله شرح فتح قرز (١٠) مع العلم قرز الم وهكذا في الشفاء قبل ع وفي التقر برالظاهر العلم فيمن يطلع عليا وفي الا تتصارأ نه يرجع الوج على من يجوز له النظر البها سواء علم أم جهل لأنه فرط لاعلى من لا يجوز له النظر البها سواء علم أم جهل لأنه فرط لاعلى من لا يجوز له النظر البها البيئة كانت على اقرار الزوج أنها جاهلان أو على حبسهما في موضع لا يصلان أن إلى المرأة وقال مباقه للزوج أنبرجع على المرأة حرة ألمأمة وقال أبوط أنه يرجع على المرأة حرة ألمأمة أن الزوج لا يرجع على المرأة حرة كانت أمأمة وهو المذهب "كال (م) باقه وزيد بن على والصادق والباقر والناصر وأبوح وشوك (1) ويضع البيئين (شكوالمنين هو الذي تسذر عليه الجاع لضمف في إحليه (2) وقد بكون عارضا قال في الشفاء وذهب القاسم والهادي (2)

(١) ظاهر المتسمير عائد الى الأب والجسد قال المؤلف لا وجه لهدا التخميص بل كل من ادعى خلاف الفاهر المتحميص بل كل من ادعى خلاف الفاهر أم المبتد و المبتد المبتد المبتد المبتد المبتد و المواهم المبتد المبتد و المواهدة المبتد و المبتد الم

رغبت الیـك كها تنكحینی ، قلت بأنه رجـل سریس قلت لهـا ولو جربت برماً ، رضبتوقلتات الدردلیس

(e) قد يَمَال للسرأة عنينة أى لا تشتهى الوطه (r) فاعدة بعرف ما ذكر نا وهو ما روى عن على عليم أنه يقسد فى ماء بارد فان تقلص ذكره فيس بعنين وان لم يتقلص فهو عنين اه لم و تأنها ذكره في الزوائد عن الناصر أن المرأة اذا كانت تميناً فانه يحشى فى فرجها خلوفا وهو العليب ثم يؤمر الزوج بوطنها فان خرج على ذكره أن فيلس بعنين والا فهو عنين فينظر ما فاكدة صدين الا "مرين اه زهور (v) وحجة الهادى عليم ومن قال بقوله أن امرأة جات الى على عليم وهى جميلة وعليها ثماب حسنة التأت أصلح الله أمير المؤرجة في عليم أمرها قتسال ما اسم زوجك تقدات فلان ابن فلان من يني فلان قتسال أفيكم من يعرفه فأنى بشيخ كبير بندب تقال له ما لاحرا تفال على عليم المكت وأهلك على عليم هلكت وأهلك قالت التياب فقال ها معدى القامين قال لا تقال على عليم هلكت وأهلكت قالت الم المؤمنين انظر فى أمرى تقال عليم لا أستطبح أن أفرق بينكم ولكن اصعرى اه غيث و معني هاكت وأهلكت تنه معلى وأهله وسلم يؤجل

وأبناء الهادى وأبوع وأبوط أنه لا يفسخ المنين (1) قال فيه و هذا الخلاف مبنى على أصل وهو أنه لا يجب على الرجل أن يطأ امر أنه إلا في الايلاء (2) عند القاسم ويحيى لا أنه حقه فلهذا لم يثبت به الفسخ وعندم بالله والفقهاء أنه يجب مرة (2) فلهذا يثبت به الفسخ قال فيه وفي الانتصار فلو كان قد وطنها مرة واحدة (1) فلا خلاف أنه لا يفسخ ينهما ولا تسم دعوى المرأة واختلف في تقدير التأجيل فقال الناصر يؤجل مدة يتبين حاله فيها ولم يقدر بسنة وقال لك أقل من سنة وقال م بالله وذكره للناصرف موضع آخر لا يفسخ (إلا بعد إمهاله سمنة شمسية (2) لاقربة والشمسية تزيد على القمرية بأحد عشر يوما وإعاقد ربسنة لأنها تشتمل على الفيمول الأربعة وهي الشتاء والريم (2) والصيف والخريف والطبائح تختلف (2) باختلافها فلعلها تزول الدة في بعضها قبل ف فالشتاء (لا يابد وإس والريم حار ابن (2) والصيف

الرجل العتين سنة فان وصل الى أهله والا فرق بينهما (١) والفرق بين العنة والخصى أن العنة برجى زوالها فاشبهت المريض العاجز عن الوطء فلا يصح عند الهدوية (٧) حيث لم يطلق (٣) ليستقر المير ولا يقال ان الحلوة تكفي في استقراره لأن ش يقول لا توجب (٤) وعليها البينة أنه عنين وعليه البينة انه وطء لان الظاهر عدمه وبينتهما امرأة عدلة ان كانت بكراً أو ان كانت ثيباً فرجلان أورجل وامرأتان على اقراره أنه عنين أو نكوله عن النمين فاذا قامت البينة على ذلك كان على الخلاف الذي ذكر (٥) من وم امهال الحاكم وقبل من وم الزفاف وكذا لولم تكن مرافعة ولا خصام يكون من وقت الزفاف اه تكيل (ه) لان الشمسية يستبر فيها محلول الشمس في منازل السنة وهي ثما نيةوعشرون منزلة تحل الشمس في كل منزلة تلائة عشريه ما الا منزلة النداع فأريعة عشر يوماً كان ذلك ثلما تقومسة وســتون يوماً والقمرية يعتر فيهــا حلول القمر في منـــازل السنة في كل منزلة يوماً فيأتي على هذه ثلياتة وستين فكشف ذلك عن اعتبار كمال الشيهر وتقصانها فيكون أول الشهر من السنة الفعرية كاملا والذي بعده ناقصاً الى آخر السنة فنقص منه ستة أيام فتكون ثليَائة وأربعة وخمسون يوما فالشمسية زائدة على الفمرية باحدى عشر يوماً وهي تسمى أيام البين المعروفة (٦) ذكر بعض أهل الحساب ان الربيع من عند أن تمطر الاشجار بالورق الى أن تزهر وتحمل تمارها والصيف من ذلك الوقت الى أن تكُّل النَّار وتينم والخريف من ذلك الوقت الى أن تسقط الاوراق والشتاء من ذلك الوقت الى أن تفطر الانسجار بالورق (٧) والاخلاط الاربسة فالدم حار رطب والصغراء حارة بإيسة والبلغم بارد رطب والسوداء بارد يابس فالشمتاء يناسب من غلب عليه المدم والخريف يناسب من غلبت عليه الصفراء والصيف ينساسب من غلب عليه البائم والربيع ينساسب من غلب عليه السوداء (A) تكثر فيه السوداء (۹) يكثر فيه الدم

ماد مانس (1) والحريف بارد لين (1) قوله (غير أيام المذر (1)) يعني إذا عرض في تلك السنة التي أمهلها عذر يمنع من الوطه في العادة لم يحسب عليه مدة حصول ذلك بل مجب أن ستكمل سنة لم يعرض في شيء منها عدر مانم ذكر منى ذلك في الانتصار حيث قال ولا عنسب بأيام المرض والنيبة (·) والنشوز ويحنسب بأيام رمضان لأنه عكنه الوط وليلا وكذا أمام الحيض وتيل س (٥) لاتحسب عليه أيام الحيض والاحرام وصوم الفرض (١) وقال مولانا عليه ﴾ وهو الأقرب لجواز أن تزول المنة في حال هذه الأمور ٣٠٠ ﴿ نم ﴾ فاذا انقضت المدة ولم يُطأها فهل يكني فسنخ المرأة أو لابد من فسنخ حاكم فحكي في الزوائد عن م بالله وأحد قولى الناصر أنه يحتاج إلى حكم حاكم ولايكفي فسخها**فيل ف⁽¹⁾ وهوالأ**قرب لأن المسئلة خلافية وةال في الكافى عن زيد من على والناصر وم بالله لا يحتاج إلى حكم حاكم في قال مولانا عليه وهوالأقربعندي لانه عندهؤلاءمن جملة العبوب وقدذكر فيفسخ العيوب أنه الابحتاج إلى حاكم مع التراضى ﴿ فصل (١٠ ﴾ فهذكر الكفاءة وأحكامهاوقد اختلفالملماء في اعتبار الـكفاءة علىأقوال * الاول لزيد بن على والنــاصر وك أن المعتبر الكفّاءة في الدين (١٠٠ فقط لافي النسب وغير موحكاه في شرح الابا نة عن المرتضى «القول الثاني لحمد بن الحسن (١١١) أن المتبر الكفاءة في النسب والمال (٢١٥) القول الثالث لا بي - أن المتبر الكفاءة في الدين والنسب والمال؛ القول الرابع لا بي ف مثل توليًّا بي ح وزاد الصَّناعة؛ القول الخامس لاش مثل قول أبي ف وزاد الحرية (٢٢٠) والسلامة من السيوب ومعنى الصناعة عند من اعتبرها أنلاتكون لهصناعة دنيثة لاأن المرادأنه لابدأن يكون الزوج ذاصناعة وإطلاق أهل (١) تكثر فيه الصفراء (٧) يكثر فيه البلنم (٣) فائدة ذكرها في حواشي الاقادة انه إذا فسخ الحاكم النكاح بينهما لأجل العنة تم نزوجها ثانيا لميكن لها الفسخ بعدذلك فان نزوج أخرى كان لها الفسخ و إن كانت عالمة بما جرى بينه و بين الأولى لانه قد يـكون عنينا عز. امرأةدون امرأة أخرى اه يواقيت (٤) التي لا تجب معيا القسمة اه مغنى وقبل حيث لايمكن الاتصال (٥) قوى عا. أصلهم (٣) في غير رمضان (٧) و بمهل مثل ثلك المدة في القصول الأربعة اه ذو يد(٨) قويعلي أصلهم (٩) وضابطالكفاءة كل وضيعً حرفة أو نسب إذا اتصف بخعلة من خصال الشرف.أوالكمال، يزول معه الغضاضة المؤثرة في سقوط الكفاءة ضو كغؤا للرفيع وإلا فلا والعلة هي الفضاضة يدور الحسكم بدورانها وجوداً وعدما اه وايل قرز (١٠) وهي اللة لقوله تعالى إنَّا كرمكم عندالله أثمَّا كم قلنا اماعند الله فِعم اه كب (١١) الشيباني(١٢) وفيه المال ما تحساج اليه المرأة من المهر ونحوه وقيل ما يصير به غنيًا عرفًا اه ديباج (١٣) وفي نسخة من نسخ الزهور أظن صحتها جعل مكان الحرية الحرفة

المذهب أن الصناعة الدنيئة (١٠ لاتخرج عن الكفاءة قيل عود كر (٢٠ صاحب شمس الشريعة أنها تخرجه عن الكفاءة أنها تخرجه عن الكفاءة أنها تخرجه عن الكفاءة ويمت بدق كل بلد بعرفها فوالمهو لاناعلم بهوهذا هو الأتحرب عندى و لامنى للأحد بظاهر ويعتبر فى كل بلد بعرفها فوالمهو لاناعلم بهوهذا هو الأتحرب عندى و لامنى للأحد بظاهر اطلاق أصحابنا * القديل السادس لأهل المذهب أن المتبر الكفاءة فى الدين و النسب جيما أو ما فى حكم النسب كا قدمنا فى السناعة (و) مدى (الكفاءة فى الدين) هو (وك الديار (٢٠) بالفسق) قلما لولم يكن مجاهراً وكان فسقه خفياً لم يخرج بذلك عن الكفاءة أن الديار وك الناصر قال فى الشرح وكذا فاسق التأويل كالباغى (١٠ يعنى لا يخرج عن الكفاءة وعن الناصر وأبيح أن المراد بالماققط (ويلحق الصفير (١٨) بأيه (١١) فيها كان الأبوان فلسقين (١١) لم يكن ولدهما الصفير كفواً المدؤمن ولا لولد المؤمن

(١) واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءكم من ترضون خلقبه ودينه فزوجوه الهغث (٢) الفقيه محد بن سلبان بن ناصر بن سعيد بن أبي الرجال (٣) ولو كان هاشمياً (٤) ولا تعتبر الكفاءة في الماليك ويحتمل أن تبتير فيهم الكفاءة في الدين والنسب وموالى بني هاشم أعلى من موالى العرب وقبل سواء قرز (﴿) و يعتبر بالدين محال العقد فلن طرى النسق من بعد فلا خيار وإن طرت التواية من بعد منت الحيار قلت وهكذا حكم الزوجة ينظر قد تقدم الازفى قوله و إنحدثت بعدالعقد(والاصل) فى هذا الفصل قوله تنالى ولا تعضُّوهن أن ينكحن ازواجهن وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذاجاءكم من ترضون دينه وامانته و تخلُ شَهَه وخُلُمُ يَهُ وروي حسبه و دينه فز وجوه و الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير قال في النيث إن خُـلق الفاسق ودينه ليس بمرضياه شرح محر (٥) لقوةصـــلي الله عليه وآله وســلم من زوج كربمته من ناسق وهو يعلم قطع الله رحها أي قرابة ولدها منه لأن القــاســق لا يؤمن أنَّ يبت طلاقها ثم تصبير معه على السنَّفاحُ فيكوبُ ولده لنبير رشــده (*) (قيل) ذكر م بالله وظاهر الفول لمولانا عليلم أنه كل ما يوجب النسق فيلزم على هذا أنه اذا عرف منه ترك الصلاة والصيام أو ظلم أحد يوجب النسق كان كما لوعرف بالزبي أو الشرب والظاهر من إطـــلاق أصحابنا يمتضي ذلك إذا عرف به اه غيث (٦) قال عليلم و إنما اعتبرت المجاهرة عندنا لان مُمَّ التســتر لا تظهر غضاضة ولو تيقن الولي فسقه اه تجري (٧) ما لم يحارب أو يسزم على المحاربة وقبيل ولو حارب لانه معتقد أنه محق قرز (٨) وكذا من أســلم من الكفار ليس بكفؤ لمن تقدمه بأب أو أبوين والعتيق ليس بكفؤ لمن تقدمه في الحرية بأب أو أبو من قرز ذكره في الكافي قرز (١) ولو ميتا محالاف الوصي والولي فلا عدة بالأم قرز (ﻫ) وولد الزنى ليس بكفؤ لاحد ولو مؤمناً لأن نسبه غير مُستقر ولأنه شر الشلاثة أبوه الزاني وأمه وهو الشاك وكذا مجهول النسب لا يكون كفؤا إلا لمثلم (٥) وعبارة الاثمار فيهما ﴿١﴾والفرق بين هنا والزكاة وغسله اذا مات أن الحق هنا لاَّجل النضاضة نخلاف هناك فلا غضاضة ﴿١﴾ يعني في الدبن والنسق (٩) كان عدم قالمرة بالولي (١٠) أي في الدين (١١) أي وإذا كانا مؤمنين كان كفؤا ذكر ذلك م بالله حيث قال والأقرب والشأعلم انه يحكم لها يحكم المأسما (() يسى الصغيرين فظاهر عمو مه أن المراد في الدين والفسق هذا في الدين فقط لا في الكبير (() أما الكفاءة (في النسب (ف) في الكبير (() في ينتبر في دينه وفسقه بنفسه لا بأويه (() أما الكفاءة (في النسب (()) فذلك (محروف) فالعجم (() بصفها اكفاء ليمض وليسوا الكفاءة (في النسب (()) فذلك وليسوا الكفاء لتريش وقريش الكفاء الإلني هاشم و بنوها شم (() كفاء الالفاطبيين وكذاذكر وليسوا الكفاء لتريش وقريش الكفاء الإلني هاشم وبنوها شم قالوا أولاد الحسنين كسائر بني هاشم وقال ص ح قريش على سواه وسائر المرب ليس بأكفاء لهم والعجم ليس بأكفاء المرب ليس بأكفاء المهم والعجم ليس بأكفاء المجم (و تغتفر) الكفاءة (برضاء الاعلى) من الزوج ين (و) رضاء (الولي) (() أكل إذا كل الشرطين وهوأن برضى الوجان بمضهما بمض وان يرضى ولى المرأة (() حيث رضيت بغير كفؤها (قيل الا والمص بالله الفاطمية (())) فائه لاكل انكاحه امن غير فاطبى ولورضيت ورضى المولى وهذا القول المص بالله الفاطمية (())

الاب و الجد وأما الام فلا عبرة مها (١) أبو الزوج وابو الزوجة (٢) وكذا الصناعة (٣) وكذا الكبير مع اعتبيار ماله قلت الغضياضة هي المعتبرة فيدور الحكم معهما وجودا وعدما ذكره المؤلف (٤) الآلمرف (ﻫ) الا المسناعة فبأ بويه قرز (٥) والوجه في أعتبــار النسب قوله صلى الله عليـــه وآله وسَلمُ العربِ بعضها اكفاء لبعض ولو لم يعتبر لقال المسلمون اهـ زهور (٣) عجم النسب لاعجم اللسان (٧) و ليسوا با كفاء للعلوية قرز (٨) من ينتسب الى يعرب ابن قحطان ابو البمن وهو أول من تكلم بالمرية اه املاء مولانا م باقد محد من القــاسم عليلم قال في الوابل وهو من أولاد اسماعيل ان ابراهم عليه والعجم من انتسب الى استحاق بن ابراهم (١) وهم من ينتسب الى اسماعيل بن ابراهيم وانما كأنوا أعلى منهم لأن النبي صلى الله عليسه وآله وسسام من العرب والقرآن نزل على لغتهم ولنة أهل الجنة على لنتهم ولأنهم لا يسمبون ذكورهم البالمنين والسجر يسبون (٩) وأو هاشميا قرز والمتقون أعلا من العجم اه مفتى (١٠) ولما كان سبب الولاية أمراً مثمرا كان حقه متجددا فلا يمح اسقاطه للمستقبل فأذا رضي جنير الكفو كان لهُ الرجوع قبل العقمد مخلاف ما اذا أجاز العقم. من الفضول له (a) وهو قول الاكثر من الامة والإ ثمة أعنى أنه يجوز ترويم غير الكفؤ مع المراضاة فيجوز تزويج العبد الفاطمية إذا رضيت ورضي وليها كما تزوج أسامة بن زيد وهوموني فأطمة ينت قيس وهي قريشية باشارة الني صلى الله عليه وآله وسلم عليها به ونحو ذلك تما يكثر تصنده اه تجري (١١) وقال ك لايجوز النزويج بغيرالكفؤ ولو رضى الاعلى والولى اله غيث(١٢)مالم يكن في الفضاضة سقوط مرومة والمختارخلافه قرز (١٣) ويلزم أن لا يجوز نكاح أم كلتوم لمسلم قط لأن الحسنين وأولادهم

والمتوكل وغيرها (1) الأعمة المتأخرين كالامام المهدى على سمحد (1) وقال مولانا عليه ولا اعليه التوكل و المسلم المعلم وقد أشر نا إلى صف هذا القول بقولنا قبل واعا استضعف لأنالرسول وسلم أو آله وسلم زوج المتصن عثمان (1) وأخرى من أبى الماص وغير ذلك وقد يقال أن هذا القول قرب من خلاف الاجاع هقال عليم وفي دعوى ذلك نظر لكن أدلته (1) فيها ضعف النبية وإذا رضي أحد الألياء بنزو يج الامرأة من غير كفو كان لسائر الأولياء أن يسترسو الإذا كاو افي درجة واحدة (1)

اخونها وأولاد اخوة ومن عداهم غير فاطمى فيلزم ردماً علم ضرورة (﴿) قلت ويلزم في الامة الفاطمية ان لا يحل لسيدها العربي اه مفتي وقيل بجوز روى معنى ذلك عن سسيدنا ابراهم السحولي قرز (١) قال الدياس واجمت عليه الزيدية في زمن حسين من القاسم العياني واحتجوا بالقياس على تحريم زواجات الني صلى الله عليه وآله وسلم لئلا مختلط نسب الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الناس ﴿١﴾ اله تعلَيق ذويد على التذكرة بقال هذا القياس يستلزم تحريم النكاح علىالفاطمييناً يضاً ﴿إِذْ هُمْ رأْسَالْمُؤْمَنِين وتحريم بناته صلى الله عليه وآله وسلم على كل وأحد وذلك بأطَّل للزريجه صلى الله عليه وآله وسلم لبناته ونزويجعلىعليلما بنتهالتيمن فاطمة بسمر وآنما يقال لمااحترم جانبهن خلف عن سلف صارفى تزويجهن من سائر المسَّلَمين غضاضة ظاهرة قوية فامتناع الفساطميين لذلك لا لتحريمه لأنَّ الفضياضة لا تُمرُّ. الحكم بنفسها الا أن يتولوا في ذلك ســقوط مرؤة فكانب عمرماً لتأديته الى القدح في العدالة حرمُ أيضًا من هذا الوجه لا من حيث تحريمه نفسيه فينتقد على هذا مع الاثم و لعيل ﴿ لَذَا أُرْجِعُ ما يقال والله أعلم اه حاشية محيرسي لفظا ﴿١﴾ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أنكح منكم وانكحكم الا فاطمة فوجبُ أن يكون بناتها في منزلتها (٢) وولده مجد وابراهم نُ تاج الدين والقاسم والطهر ان يحيِّ وولد، عمد (٣) أم كلثوم ورقبة واحدة بعد واحدة (๑) وكذلك رُوَّج على عليلم ابتده التي من فأطمة عليها السسلام من عمر من الحطاب اله نجرى أم كلئوم وأنت بولد اسمه زيد ونوفيت هى وابنها زيد فى يوم واحـــد قبل عمر نزمان طويل اله تحريم بحر (﴿) لا حجة في ذلك لانهن غـــيــ ة طميات والذاع في الفاطميات (٤)قال الامام شرف الدين عَلَيْم والمتنار الصحة في الفاطميات لكن يأتم لأن فيه إسقاط مرارة قال وما يعتاده من لا معرفة أه من المنع فقيه نوع تعصب وأما من منع من العلماء فلا اعتراض عليه إذ كل مجتهد مصيب وأن ضعف قوله الآ أن يخالف الإجماع ولااجماع متواترا لا في النادر من المسمائل وأكثر الاجماعات دعاوي لم تظهر صححهماً اهـ(٥) وَلا حق للقريب في الكفاءة الا في الأنتي لا في الذكر اه محر ومثله في حواشي الاقادة وقيل لهم الاعتراض اذا كان في ذلك سقسوط مرؤة اه فتح كان لم ولسمائر المسلمين كالمنكرات اه فتح (*) فعلى هذا البناء العد موقوف حقيقة ان اجازو الحميما تفذُّ والا فلا كما لو عقد فضولى ولو بعد الدخول أيضا ظهم فسخه لوقفه والا بطلت الثمرة فى اعتبار الكفاءة الهرح محيرسي لفظا وظاهر قولهم أن الفسمخ للكفاءة من حينه قرز (۞) وفي البحر ولو في در ج لأنَّ عليهم غضاضة في الجملة قال في الضياء الغضـــاضة وقل أبوح لا اعتراض لهم ولو كأوا فى درجة (ا واحدة ومثله عن الناصر (ويجب تطليق (ا من فسقت بالزنى (ا فقط مالم تتب) عنه فاذا تابت لم يجب عليه تطليقها توله بالزنى (ا فقط يعنى لا إذا فسقت بغير الزنى (ما فانه لا يجب على الزوج تطليقها في فصل في في ذكر الباطل من النكاح والقاسد والفرق بينهما (وباطله مالم يصح إجاعاً) عما أجمعت الأمقع بطلانه كالمتكاح قبل انقضاء المدة (ا ويحو ذلك (ا وسواء دخلا عالمين أو جاهلين (أو) لا يصح في منهب الزوجين (أو) لا يصح في منهب الزوجين (أو) لا يصح في منهب أن الذكاح لا يصد فيه الله فيه (أو) المالم) بأنه خلاف مذهبه مثال ذلك أن يكون مذهب الزوجين أن الذكاح لا يصح إلا بشهود فيتكحها بدون إشهاد وهما عالمان أن مذهبها خلاف ذلك أن يكون مذهب أو أحدهما عالم وكذا لو كان مذهب أحدهما أن الاشهاد شرط ومذهب الآخر خلافه فأنه يكون باطلامه العلم في الأصح ((من من المذهب أحدهما أن الاشهاد شرط ومذهب الآخر خلافه فأنه يكون باطلامه العم في الأحد ((من من المذهب يكون باطلامه العم في الأعلو الزوجان إما أن

اللين والذلة قرز (١) والقرق بين هذا وبين ماتقدم في المهور في قوله ولو أنوها ان هنــا قد رضي بعض الأولياء قباساً على القود مخلاف هناك وهذا الفرق على أصل ح (٧) ما يقال لوزنت الزوجة أو وطنت شبهة ولم تحمل هسل بحب استبراؤها أم لا في البيان (مسئلة) ويصح العقد والدخول لمن زت من غير عدة ولا استبرأ بحيضة وقال ح تجب العدة وقال أبو جعفر لابجوزحتي تستبريء بحيضة وكذلك الزوجة إذا زنت اهـن ﴿١﴾ يعنى أنها تستبرىء بميضة عند أبى جعفر اهـ ان ﴿١﴾ وهي السادسة مسئلة قبل باب الولاية في النكاح (*) فإن أمسكها مع تيقته الزني صار دموناً بجوز قتله لا بمجرد التهمة وكلام الناس فيندب طلاقها خلاف للحنفية فقالوا لابازمه طلاقها رواه في الغيث عن الكافي أه غيث (ه) إذ لا يحصن ما مبولا يحفظه والمقصود بالنكاح حفظ الأهوى والأنساب وحصول التناسل منغير اختلاط ومع الزنى يبطل مقصودالنكاحاه بستان لفظا (٣) ولو زنيا جميعا لإنهالمُتحصن مامه قرز (٤) قال في شرح الفتح ومحرم تزويج زانيــة أصرت ولم تنب كما ذكره في الـكشاف ومثله في البيان فلو فعل صح العقدمم الاثم و بجب تطليقها وكذا الأمة إذازنت وجب ط سيدها اعتزالها إن علمت أو عاودت ولم تتب وظاهر المذهب أنه لابجب قرز وقد ذكر فيالبيان السيد ح وقيل يلزمه بيعها اه سحولي لقوله صلى الله عليمه وآله وسلم إذا زنت أمة أحدكم فليحدها فان عادت فليحدها فان عادت فليحدها قان عادت فلبيعها ولو بظفيرة اله غيث والطفيرة هو الحبل المفتول مري الشعر وفي نسخة ولو بظفيرة وهوالشيء الحقير اه غيث (ه) قال عليم بل بجب تطليق من فسقت بنير الزي فكيف لمن تـكون له حمية على دينه أن يرضى أن يـكون قر ينه فاسقا اه نجري (٣) المجمع عليها قرزوقيل العبرة بمذهبهما في انفضاء العسمة (٧) كخامسة و رضيعة ومسلمة لسكافر ومثلثة وتحوها كزوجة المققود ونكاح المحارم وذوات بعل أو يغير ولى وشهود (٨) ومذهب الصغير مذهب و ليه قرز (٩) والعبرة يكون منهبها الجواز أو التحريم أو يحتلفان إن كان منهبها جواز التكاح من غير إشهاد ونحوه ("فلاإشكال في صة تكاحيما (" وإن كان منهبها التحريم فاندخلا في مالمين كانباطلا وها زانيان (" وإن كاناجاهلين كانفاسداً (" عندم بالله والفرضيين (ق) والمذاكر من فتتبسه الأحكام التي مستاتى إن شاء الله تمالي وعند الهادي (" والناصر وشهو باطل لكن الحيل يسقط الحد فان علم (" أحدها وجهل الآخر فقال الأمير حهو كما لو علما (" ألا في سقوط الحد (" عن الجاهل وقال لا خلاف فيذلك بين محسلي منهب القاسم ويحبي وفي العني (" " عن أفي مضر أنه يكون فاسدا في حق الجاهل فلا فسيخ (" " عا محكم حا كم كما لو اختلف منهجما (" " وقال في البيان إنه باطل لا يحتاج إلى فسيخ (" الما محكم حا كم كما لو اختلف منهجما (" وقال وصحح المتأخرون هذا القول وأما إذا اختلف منهجها فكان منهب أحدها (" الجواز وصحح المتأخرون هذا القول وأما إذا اختلف منهبها فكان منهب أحدها (" الجواز والتاني التحريم (" الحاكم لزم الآخر ظاهرا أو

بعلمٌ من مذهب التحريم ولا حسكم لمن مذهبه الجواز ولا جهله ولا يبطل في حق من مذهبه لجواز إلا بحكم اله نجري ومثله عن الله في (١) الولي (٧) وهذا بناء على أن إجاع أهلالبيت ليس عجة (٣) ولا مهر وُحدًا (يه) قان تغير اجتيادهما إلى جوازه فالأقرب أنه لاخلاف أنهما يستأ تفان المقد إذ مع علمهما بالتحريم لم يصدرذلكالعقد عن اجتهاد اه غيث والبيان خلافه(٤)و لم يعترضا (٥) وعم على عليلم وابن مسعود وابن عباس و زمد بن ثایت اه خالدی (۲) فی أحد قولیه (۷) مع [تفاق المذهب قرز (٨) باطل (٩) ولا يلحق النسب على أصله كما سيأتى (١٠) تصنيف على مذهب النساصر وهو لانن معرف (١١) بان كان مذهب أحدهما الجواز والآخر التحر بم (١٧) قال عليلم وهذا القول هو الذي اخترناه في الاز فجملناه باطلائم قلنا بعد ذلك ويلحق النسب بالجاهل و إنعامت أه غيث (١٣) ودخلا فيه مم الجهل و إلا فهو باطل اله ينظر في هذا لأنه يكون مع الجهل فاسداً كما يأتى اله صعيري (١٤) قال عليلم هذه الصورة تشبه الباطل من وجه والفاسد من وجه يشبهالباطل من أنه لاتو ارث بينهما قبل الحكم ولا يجوزُ الوطء قبله و يشبه الفاسد من حيث أنه احتيج فى بطلانه وصحته إلى حكم حاكم اه غيث (١٥) (مسئلة) لو كانمذهب أحدالزوجين اشتراط الولى والآخر عدمه ووطئها ثم ترافعا إلى الحاكم وحكم بصحته صار صحيحاً ولو كانا عالمين ولو بعد الجلد و يلزم الارش اه شـكايدى اعلر أن مع جهلهما يكون فاسداً ولا كلام وأما اذا علما بذلك أو علم من مذهب التحريم قال عليلم فالأقر ب أنعباطل بمنى أنه لابجوز لهما المداناة حتى محكم بصحته ولا يبطل فى حق من مذهبه الجوازا لا بحكم ولا بلزم الآخر اجتماده إلا بحكم اه بحر معنى (۞) لأن من مذهبه التحريم ليس له المراضاة على النسخ مع يَفَائه على مذهبه اه صميتري (١٦) والمحاكة لانفساخ النـكاح وأما النسب فيلحق بالزو جحيثُ هُو مَذْهُبُهُ أَو غير مَذْهُبُهُ وهُو جَاهُلُ وَكَذَا يَسْقُطُ الْحَدْ عَمَنَ لِيسَ هُو مَذْهُبُهُ إِنْ جَهُل اهْ صَمِيْرَى مَعْنَى باطنا(۱) تنبيه لو كان الزوجان لا مذهب لهارأسا (۱) ولا يسرفان التقليد ولاصفة (۱) من قالدفد خلا في كاحموا فقين فيه القول قائل ها في كاحموا فقين فيه القول قائل ها للقرب أنهما يقران (۱) على ذلك النكاح لكن ينفر على ذلك فروع الأول لوطلق قبل أن يقرم مذهبا طلاق بدعة هل يمكم وقوعه لوافقته قول قائل (۱۵ كانكاح أم لا يقم لأبها إعامت بالمقد لوافقته قول قائل وهو من أيقل (۱۷ بوقوع البدعى * الفرع الثاني لوأوقع عليها ثلاثاً متوالية هل تبين مذلك لموافقته قول قائل (۱۱ أم لا تبين مذلك لموافقته قول قائل (۱۱ أم لا تبين لموافقته ما المقد الموافقة عليها ثلاثاً من المنابع (۱۱ أم لا تبين الموافقة من الموافقة والموافقة والمو

(١) فان وقع دخول قبل الحسكم حد من لا يستجزه ﴿١﴾ إذا علم اه ن لأن المنم قبل الحسكم واجب عليهما اهكواكب وأمامن يستجزه فعالجهل لاشيءعليه ومعاله إبأثم فقطذكره فيشرح الفته وقيل عدقرز فالماوهو مع فسخالنكاح لامع الحكم بصحته فلاحدقرز (٢) وأما ماذكر من أن مذهب العوام مذهبُ شبعتهم كَمَا ذَكَ اللَّقَيَّهِ فَ أُومَنَهِ إِمَامِهِمَ كَا ذَكُرُومَغِيرُهُ فَذَلْكُ فِيمِنْ قَدْ ثَبْتُ لِمُطرف من التَّمِيزُ وفِهم كون مذهبه مذهب أولئك وقد حققت هــذه المسئلة في غير هذا الموضع اه شرح فتح قرز (٣) بل لا يعرفان كون المقلد إماماً أو نبياً أوغيرذلك كإنظر نا من أحوال جهال العامة وذلك كثير اه نجرى (٤) كإيقرأ الكفار ع ماوافق الاسلام قطعاً أواجتهاداً اه نجري (٥) وهوالمذهب (٢) الناصروالامامية (٧) ما تراضيا عليه وقع قرز (٨) ش ومالك والناصر (٩) وهوالمذهب (٠٠) عقداً لاشرطاً لافرق قرز لأجل الخلاف(١١) عليه نسخة (١٣) يعنىالتقليدلأنالا لتزام منشرطه النية (١٣) هذا إذا كأن يقول بصحته ابتداء ويقول إن الطلاق البدعي لايقم وأما لو كان يقول إن الطـلاق البدعي يقع كان هــذا النــكا- ٍ حيثثذ خارقاً الاجاع بعد حصول طلاق البدعة لأن الذي كان يصح عنده قد أبطله محصول الطلاق البدع وقوعه عنده والذي لايحكم بوقوع البدعي فهو بأطل عنده من الاصل وقد ذكر ذلك في التبصرة في كتــاب الطلاق والمختار فى مسئلة ما يترتب بعضه على بعض من المسائل جواز العمل بالغولين ماألم بخرق الاجماع كما تقدم على المسئلة السكبيرة في البيان﴿ إِنَّ وفي مسئلة صلاة العوام وما يُصلق عليهما ﴿ إِنَّ فِي المسئلة الثانية عشر من قبل صلاة الحماعة (١٤) قال في النجري هذا ذكره عليلم بلفظُه من غير تغيير وقد سمعته مشافهة منه عليلم ونحو ذلك من جميع المسائل الظنية وأنه لايعترض عليهم في جميع ذلك عالم يعتقدوا التحريم فافهم ونِقُن واعلم (١٥) ولا يُصددالم يسكر رالوطء إلا بعد التسلم أو عكم بهما كم اله بحر على قول الفقه ل في الحسكم فقط في الجنايات في قوله ولا يتعدد بتعدد الجنايات مالم يتخلل التسلُّم يقسال كيف الجهسل بعد الحسكم قبل لعله على أنه بحل له بعد تسلم المهر وأما الحسكم فلا يشكور في الأصبحقرز فإن سلم البعض تسكّرر بقدره اهرّ أثمار و لفظ البيان فان كان قدسلم بعضه دون بعض لم يازم إلا باقيه اه ن

الأقل من المسمى (١) ومهر الشــــــل) فاذا سمى لها مهراً ودخل بها جاهلا لبطلان العقد الرمه لها مهر المثل إن كان أقل من المسمى وإن كان المسمى أقل لزمه المسمى ولا حدعله وإن لم يدخل بها فلا شيء لها ولو خلا بها خلوة صحيحة أومات عنها لأن ويمود هــذا المقد كمدمه هذا مع الجهل وأمامع العلم فهو كالزني ٣٠ في حق الصالم فيلزمه الحد ولانهر لها ولو كانت جاهلة وهوطالم وإنما لزوم المهر مع جهلهما لأن البضع لايخلو من حداً ومهر (ويلحق النسب با) لرجل (الجاهل ٢٦) لبطلان النكاح حال المقد (وإن عامت) المرأة بأنه باطل ذكره صاحب البيان وصححه المتأخرون وعلى كلام الأمير ح أنه لايلحق به كما تقدم (ولا حد عليه) لأجل الجهل () (ولامهر) عليه لها لوجوب (ه) الحد علما وأما إذا كان هو العال وهي الجاهلة لم يلحقه الولد على الأتو ال الثلاثة (١) وأما الفسخ ففيه كلام أبي مضر (وفاسده ما خالف مذهبها أو) خالف مذهب (أحدها) مع كونهما (جاهلين ٢٥٠) بالتحريم حال المقد (وَلم يخرق الأجاع (لله) مثال ذلك أن يكونا مقلدين لمن مذهبه وجوب الأشهادأو أحدهما مقلدا له فيمقدا من دون أشهاد جاهلين بالتحريم جبيمافان هذا يكون فاسدا وكذلك ماأشبهمن الشروط المختلف فيهافاما لوكان أحدها عالما كان باطلاحلي الخلاف (1) الذي تقدم وَعند الهادي والناصر وش أن فاسد النكاح باطل إذ عنده أن لافاسدبل باطل وصحيح (و) من العمدة (١) لأن فسادالعقد يقتضي فساد التسمية ذكره في البحر وهمذا في البالغة العاقسلة وأما الصنيرة ونحوها فيلزم لهامهر الثل ﴿١﴾ ولا حكم لرضاها بالمسمى اه شامي فان بلغت ورضيت بالمسمى لم يسقط لما ما قد ازم ﴿١﴾ إلا أن يكون المزوج لها أبوها اه عامر وقيل لافرق مطلقا انها تستحق مهر المثل قرز وأما الأمة فان كان المزوج لها سيدها فالاقل وإلا مهر المثل وقيل لافرق فانها تستحق مهر المثل ومثله في التذكرة وقرره ح لي والشامي (٧) ولو سقط الحــد لعدم الاهام أونحوه قرز ومثله عن ض عامر قرز (٣) المراد استمرار الجيل إلى حال الوطء الذيعلقت منــه فلو علم ونسى فهو كاستمرار العلم (٤) ولشبهة العقد (٥) ولولم يكن سهب وجوب الحد في زمن الامام أو لاتنف أوامره (٦) قول الأمير ح والصني والبيان (٧) هذا حيث خالف مذهبهما حيما لا إذا خالف مذهب أحدهما فلا يعتبر الجهل إلا فيمن مذهبهالتحريم ذكره المجاهد والشسكايدي وقررهالشامي لسكنه يشترط أزيكون العالم المجنز جاهلا أن مذهب الآخر التحريم وإلا دخل فها يعتقده حسرام اه مايس (٨) كترويع الرفيصة من غير ولى ولا شهود (٩) خلاف أبي مضر (١٠) ولو بعد العلم قرز (١) حتى يعلماً أنه خلاف

المهر (۱) ويلحق النسب ويقع التوراث بينهما وعلى الجلة فهو كالصحيح (۱) في جيم أحكام (إلا في) سبعة أحكام فانه مخالفة (١٠ عبا الأول (الاحلال) أي تحليل الزوجة التي قد طلقها الزوج الان فبات منه فأنها متى تزوج امرأة بعقد فاسد (۱) ثهرات فان النافي (الاحداد) فانه من تزوج امرأة بعقد فاسد (۱) ثهمات (۱۷ هذا الشكاح (۱) عندنا (۱۰ (و) الثاني (الاحداد) فانه من تزوج امرأة بعقد فاسد (۱۰ ثهمات (۱۷ فان الدة تازمها و لا يلزمها الاحداد عليه ذكره العصيفري قيل حوالصحيح (۱۵ الدعمان) فان ومرادم حيث قالوا الاحسداد في الفاسد أي في الباطل (و) الثانث (الاحمان) فان الوجين لا يصيران بالنكاح الفاسد عصينين (۱۱ فانها وعنه م بالله أنها المان بالنكاح الفاسد عصينين (۱۱ فانهان بين زوجين بعقد فاسد وعن م بالله أنه يثبت اللمان بينهما (و) الخامس (الخلوة) فان من تزوج بعقد فاسد غلا بها ولم يظاما فانها لا تستحق كمال المهر ولامتمة (۱۱ عنا الذكاح الفاسد معرض للفسيخ أما بتراضيها و إلا فبالحاكم قال المذاكرون إلا قبل الدخول فلا يحتاج الفاسد معرض للفسيخ أما بتراضيها و إلا فبالحاكم قال المذاكرون إلا قبل الدخول فلا يحتاج الى حاكم سواء تراضيها أم تشاجراك قبل قبض المبيع الفاسد (۱۷ فساء عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل قبض المبيع الفاسد (۱۷ فساء عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل قبض المبيع الفاسد (۱۷ فساء عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل قبض المبيع الفاسد (۱۷ فساء عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل قبض المبيع الفاسد (۱۷ فساء عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل قبض المبيع الفاسد (۱۷ فساء عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل الملاء كرف الاستحدد فلا بها على المديم حاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل الماكم عاكم سواء تراضيا أم تشاجراك قبل المناطق (۱۷ فساء تراضيا أم تشاجراك قبل الماكم والمراك (۱۷ فساء تراضيا أم تشاجراك قبل الماكم والمراك (۱۷ فساء تراضيا أم تشاجراك قبل الماكم والمراك (۱۷ فساء تراضيا أم تشاجراك والديم المركم فلكم الماكم والمراك (۱۷ فساء والمراك والمراك (۱۷

مذهبهما وبجب عليهما التدارك والإقلاع ويكون الوطه بعد إلىلم زنى اه تعليق أثمار وقيل يكون كتغير الاجتباد إن قلنا الأول بمزلة الحسكم لم يلزم المحروج منه وألا لزم اه مسيار وقبل هذا في الجاهل المطلق لاجاهل المذهب وقيل لا فرق بين الجاهلين اه مي قرز (﴿) فان قبل ما الفرق بين فاسد النكاح وفاسد البيم ففاسد النسكاح كالصحيح ولا بجوز الدخول فيه وفاســدالبيم بجوز الدخول فيــه ولاً بجوز الوطُّه لوكانت أمــة ولا يصير مع الصـلم باطلا بخلاف النـــكاح الجُّواب أنه بجوز التراضي في الأموال بخلاف النكاح فلا بجوز الدَّاضي في الذَّوييج الله نجري (١) وهو الأقل قرز (٣) حتى يُعلما (٣) إلا أن يحكم بصحته ما كم فكالصحيح قرز (٤) والعبرة في كون نكاحها بالشاني صحيحاً أو فاسدًا تمذهبها هي والشاني لا بالأول فأن اختلف مذهبها ومذهبُّ التاني لم يصح إلا أن يحكم به حاكم عند ترافسهما اليه إه يان قرز (٥) خلاف ش قرز (٦) مسئلة من تزوج امرأتين بعقد تأسد من ولي لهما في عقد واحدثم رافعته إحداهما فقسخ الحاكم نـكاحها عل ينفسخ النـكاح في الأخرى فيه نظر في النيث ينفسخ نـكاحمما مماً قرز لأن العقدالواحد لا يتبعض (٧) أو طلق بائنا أوفسخ قرز (A) قال عليل و كلامه مبنى على أن النكاح قد استقر بالموت فلا يصح فسخعقال والصحيح خلافه (٩) لعدم الاستقرار (١٠) وإذا أراداللمان فالحيلة أنجددا على وجه الصحة أو يترافعان إلى من يمكم بصحته قرز (ه) فاذا فعل كان تاذ فا و يحد (١٦) و في البحر تجب المتعبّ الطلاق قرز وهو ظاهر الاز في قوله وبالطلاق لمتمة قرز ومثله في الهداية حيث تال ولوفاسداً تال في النيث فانه لا مهرعليه وصرح بسقوط المهر وعبارة لكتاب توهمأ نه بحب بعض المهر من قول كال المهر وليس كذلك بل المرادأ نها لا تستحق شيئاً من المهر (١٧) يقال

الصحيح أنهما (1) إذا تشاجرا قبل الدخول فلا بد من حاكم لأن العقد كقبض المبيع والوطه كاستهلاكه (1) وعند م بالله انه لا يصح فسخ التكاح الفاسد الا بحكم ولو تراصيا مخلاف البيع حكاه الفقيه س قبل ح وعند م أبالله في احد قوليه أن النكاح الفاسد يستقر بالموت فلا يصح الفسح للمدهب أنه يصح فسخه بعد الموت (1) (و) السابع (المهر) فان المهر (1) في النكاح الفاسد هو الأقلمن المسمى ومهرالمثل في في مماشرة الأزواج وكيفية القسمة بين الزوجات وما يتملق بذلك (6) قال عليه السلام وقد أوضحناه بقولنا (وما عليها إلا عمكين (2)

لا ملك في البيسم الفاسد (١) من غير نظر إلى التعليل (٧) إلى عليلم هذا صحيح على قول الهادي عليلم أن الوطء استهلاك كا سيأتى وأما على ما ذكر فى العيوب الحادثة بعد العقد وقبل الدخول فكلام المذاكرين هو الصحيح وكلام الفقيمه ي على كلام م باقه أن إقاسد النكاح لابد فيه من حمكم وإن تراضيا اه نجري (۵) يزم من التعليل لزوم المهر جميعه قبــل الدخول (۳) وسواءً كان الفسخ مر أحد الزوجين أوورثنهما ولو بعد قسمة الميراث وحكم الحاكم بصحة القسمة لأن الفسخ تفض للعقد من أصله فعلى هــذا لا يقتضي التحريم ذكره الققيمة من وظاهر كلام م بالله أن التحريم قــد ثهث واختاره القفية ف قال كما لوعقد بأختها بعدها أو بأربع بعدها ثم وقع الفسخ بالحسكم قبل الدخول لم يصح العقد الأخير هذا حيث حسكم بالفسخ لا بالبطلان فلا تحريم كلام الفقيه س هو القوي ومثله لان بهران (*) أو موتهـا جيماً وفسخ الوارث (٤) والتامن عدم لحوق الاجازة له على قولنا والتاسع عدم الحنث به إن لم تجر به عادة والعاشر عدم اللبث ﴿ ١ ﴾ في موضع العدة كالاحداد والحادي عشر الاذن من السيد للعبد ينصرف إلى الصحيح والتاني عشر وجوب مَّا لزم العبد في القاســد فغ "ذهبـــه اه ع لى قرز ﴿١﴾ يستقم حيث فسخ بالحسكم لا حيث طلق أو فسخ بالزاضي فيي عدة حقيقة اه لي قرزُ لاُّ نه نقض للمقد من أصله (۞) مع الدخول فقط اه فتح قرز قلت لا بالحلوة الصحيحة قسيل ع ولابجب المهر فيه بالموت قبل التحقول خلاف التقرير وكذآ يأتى في وجوب نصف المهر قبل الدخول اه نُ والوجه فيه أن العقد لغو فـكان العقد فيه ليس مستند إلى عقــد كما في الباطل اه غيث لا شي. عندنا قرز (*) تغييه لو تراضيا الزوجان على ابقاء النسكاح بعد أن عرفا فساده ثم بدا لها بعد المراضاة ببقائه أن يُستخا هل لهما وإن كان لهما ذلك هل يحتاج الى حسكم لأجل تقدم الرضي الأقرب أنهما إذا تراضيا به معتدين لفساده جاز لهما أن يتراضيا بعــد ذلك ولا يحتاجا إلى حــكم وإن تراضيا بالنزام من مذهبه صحته لم يكن لمها ذلك اه من النيث اه بهران بلفظه فعرفت أن الالتزام هو الذي لأجله حرم الانتقال فإن انتقلا حرم وإلا حل قرز (٥) وجوب السكف والعزل (٦) فرع لوزوج رجل نحيف الجسم امرأة سمينة ولم يطق حسل رجليها عند الحاع لسمنها فعليها أن تحملهما عنمه لعجزه ويكون من التمكين التام فأذا امتنت سقطت ثقتها اه إيضًاح (۞) يقال ان عموم قولك وما عليهــا

الوطه) أي لا يجب (1) على الوجة لوجهاشي وقط الاعمكينه (1) من نفسها للوطه (1) فان كانت صنيرة فالواجب على الولي أن يمكنه منها ولا يجب علمها ولاعلى الولي (1) لا بشرط ثلا تقالأول أن تكون (صالحة (2) للوطة فأما لوكانت صنيرة لا يوطأ مثلها لم يجب بل لا يجوز تحكينه مها وهمكذا إذا كانت يضتشد بعقال صيحتي (1) من الوطوف قلك الحال (1) لم يجب علمها و لا يسقط جقها وهكذا إذا كانت نفساء (4) الثاني أن تدكون (خالية (1)) من حضور وحاضر مميز

إلاتمكين الوطء الح نوهم ن مَا علمها إلا إذاك ومعلوم أن عليها سوى ذلك وهو أنها لا تخرج من دَاره إلا باذنه قال عَلِيْهُ وَالْجُوابِ أَن هَذَا داخل تحت تمكين الوطء لأن الواجب عليها تمكين نفسها فى ذلك المكان وإذا خرجت فلم تسلم نفسها وكذلك الحائض وكذلك امرأة النائب لأن عليها أهـة التسلم في كل وقت والخروج يبطلها اه غيث (قائدة) فإن طلمها نفسها وقد تامت إلى الصلاة أول الوقت فالقياس يقتضي تفدم حقه إذ هو حق آدى لكن قد ذكر أصحابنا أنها تقدم صلاة الوقت ووجهه أنها كالمستثناة (۞) وقمر بيته قرز (١) وفي منعه لها من أكل ما يتأذى برائحته وجهان رجح الامام ي أن\اهالمنع قرز مالم يكن ذوىغمت(+) ومعناه زوت (٧) قان امتنعت وعظها قان لم يؤثر هِرِهَا فِي المضجع ما أَمكن فأن لم يؤثر ضربها غير مبرح لا يغير وجهها ولا يكسر عظمها والهجر إنمــا هو في المضَّجَم للاَّ يَهَ لا في الكلام و لا يهجر فوقَّ الثلاث للخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل للمؤمن أن مهجر أخا. فوق الثلاث اله بحر قرز (٣) وندب لها ملازمة النفرلة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خير خلق للرأة المغزلة اه بمر لفظا (۞) وقال الهادي عليلم بجب على الزوج القيام بمــا يحتاج البيت من خارج وعلى الزوجة من داخل وبه قضى الرسول صـــلى الله عليه وآله وسلم بين على وفاطمة عليهما السلام وبقاه م بالله وص بالله على ظاهره في الأشياء الحفية كممل الطعام ونحوه ونفض الفراش وبسطه ونحوء فى النافع البسيرة لا الشاقة فلا يلزمها وحمله طاعلي الاستحباب لا على الوجوب وأما في الأمور الشاقة فلا يلزُّمها اتفاقا الله ن فأن فعلتها بنير عوض فلا شيء لها عليه نان أكرهما إعلى ذلك لزمت أجرتها مع الاثم فان فعلته طلبًا لعشرته فان حصل مرادها فلاشيء و إن لم يحصل رجعت عليه بالأجرة قرز خلاف البيان الدرياض وكب ان شرطتها أو اعتادتها و إلا فلا شيء قرز (٤) ولي الممال لا ولي النكاح قرز (٥) لا للاستمتاع فيجوز ان آمن من الوقوع قرز (٦) فلو كان الجاع يضر الزوج هل يجوز للمرأة أن تمكن زوجها من الوطء أم لا أجاب بعض شيوخنا أنه لا يجوز كما يجب عليها ترك الصيام لضرر الرضيع والجنين اه ينظر فالأولى وجوب التسلم مع المطالبة (٧) التلف أو الضرر قرز (٥) مسئلة إذا ادعت اضرارابالوطء بينت جعلةالشافعي بأربعوك النتين وأمر بالسكف لقوله تعالى ولا تضاروهن وإذا انجرحت ترك الوطءحتي يلتثم والقول قولها في التأكمه وعــدمه اه بحر (٨) يعني مريضة بسبب النفاس (٩) ولو ضرَّها قرز

⁽⁺⁾ ينظر في أصل نسخة خطية أخرى فلم يظهر المني اه

للجماع (" فاوكان حاضراًلم يجب بل لا بجوز عكيها إياه (" إذا كان ينظر البها" حال الجاع (" ولا عمنه على مسلم مع مصور الطفل الرضيع والناتم والبعيد الذي لا يسمع كلام الجهر المتوسط (" والأعمى في بعض الأحوال و في حكم العمي الظلمة مع حدم الاصقة الحاضر النقالين لأنها تكون كالعدار ينها و يبنه إذا لم فعطن تفصيل ماهما (" في سه وذلك لأن الخلوة في لسان العرب وعرفهم لا ينقها ويبنه إذا لم فعطن تفصيل ماهما (" في بحد عليه سبا أن تحكم من تقسيه (حيث يشاء (الم) فاوطلبها أن تحرب معهن منزل إلى منزل أو من دار إلى دار (" أو من بلد إلى بلد لزمها ذلك ليتمصكن منها حيث يشاء وهذا من عام الشرط الثابي و تنبيه لو طلبها الروج الخروج معه إلى بلده ولها أبوان (") عاجزان (" عاجزان " عكم التروج مع الروج لا جلهما في بلدهادون غيرها وقال عليلم والاقرب عندي أن لها أن عتنه (" المروج مع الروج لا جلهما لأنه قداجتمع عليها واجبان حق الزوج ("" وحق " المحادث عليها واجبان حق الزوج ("")

(١) والقول قولها اله بحر (٧) و يكره أن يجمع بين زوجيه في منزل واحد إلا بتراضيها لتأديته إلى الشقاق إلاألا بجد فيجوز لقوله تعالى وعلى اللفتر قدره ويكره حظروطه أحدها في حضرة الأخرى نخا لفتعالم ومة (٣) لا فرق (٤) ظاهر النبر حوالتقرير واللم مطلقا اه ك قرز وقال في بعض كتب الحديث لا بجامعها ومعه صيأو سيمة ولامجامعها في ليلة النصف ولافي أو ل ليلة من الشهر ولافي آخر وم منه لأن الجن تكثر في غَشَياتُها في هذن الوقتين و لإمجامعها بعد احتلام ليشركه الشيطان فيها (٥) معر آلحاً ثل مرزظامه أوغيرها قرز (٣) عائد إلى الكل قرز (٧) التائم الذي يظنا أنه الذي لا يستيقض (٨) فائدة لو طالب الزوج الانتقال إلى جبة وهي تخشى من سوء العشرة إذا غابت عن أهلها وعدم من ينصفها منه في جبته محتمل أن يجوز لهــا الامتناع من الائتقال معه كما لو أراد ثقلها حيث نخاف من عدو ويحتمل أن لا تمتنع و تطلب منه الكفيل فان أعوزها جاز لهــا الامتناع إه غيث لفظا (﴿) مَا لَمْ يَفْصِدُ الضَّرَارِ إذ لو قعسد الضرار فلمله لابجاب والمرأة تحليفه ماقصد ضرارها اه زهور قرز والضرارأن يطلبهما إلى بلد ليس فيها من يرده عن ظلمه إياها بعد تسلم ما يجب عليه لها احتمالان يحتمل أن لها ذلك ومحتمل عدمه بل تطلب كفيلا بما بجب عليه لها قرز (﴿) لقوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم ويستحب أن تمسح على تأصيتها وأن يقول بارك الله لـكل منا في صاحبه وأن يقدم الـكلام والتفسل وتحوه الهوله صلى اقد عليه وآله وسلم تلاعبها وتلاعبك ويصوذ بالله من الشيطان الرجيم قبل أن يتنشاها ويصلى على الني صلى الله عليه وآله وسلم ويسأل الله أن يجعله إنيانا مباركاً و يطلبُ حاجته اله بحر (٩) ما لم يكن إلى دارحرب أو فسق أو مُسجد قرز (١٠) أو أولاد صغار اه معيار (١١)أو مجنونان قرز (١٧) ولا يسقط الحقوق قرز (١٣) مســئلة من طلب زوجته الحروج معه إلى بلد أخرى ولها غرماء يطالبونها بالمدين فهل يقدما لحروج معمالزوج أو الوقوف لفضاءالدين إذانم بمسكنها القضاء إلا بالوقوف ولايمكنها تستثيب غيرها لقضاءظطها تقدم القضاء لأن له حد وحق الزوج لا حد له اهن وقيل الأولى أن يقال الوالدين (١) وحق الوالدين الزم إذا خشيت عليه الله يناع (١) و نعم هما عليها أبغ من نعمة الزوج (٢) عليه إنه الشرط الثالث أن يطلب مها عمين الوطه (في الثبل ولو) طلب أن يطأها في عليه إنه الشرط الثالث أن يطلب عمينه عالم الوطه في الدبر لم يجب عليها بل الإمجوز لها (٥٠ عمكينه منه (ويكره الكلام حاله (١٠) أي حالة الجماع وقد ورد في ذلك أثر عن الرسول صلى المدعليه وآله وسئم أنه يورث خرس الوله وعن الامام ي الميكره (١) ويكره (التعرى) يمنى أن الايكون عليهما ثوب فأماتسرى الرجل إلى المرأة والمرأة إلى الرجل فذلك الامنه عند الجماع هال عليم ومن قال (١) انالتعرى في حال الحملوة عظور أزم أن يكون عال الجماع عظور أ(و) يكره الزجل الفرائس من زوجته وأما ظاهره فلاكراهة (١) إذا عالم بامرأة وهي في موضع نازح عن موضعه وتحتاج في تسليما اليه مؤنة من كراء وغسيره وجبت (عليه مؤن النسليم (١١)) لا على الروجسة ذكره

أنه يتمكن من استيفاء حقه فى بلدها ولا يمكن أهل الدس فى غير بلدها فقيه وياء بالحقين (١) أو أحدهما وإن لم يطلبا (٢) التلف أو الضرر قرز (٣) ولو أأثرم الزوج تقفتهما! لم يلزمها الاسعاد لأنه دخول تحت منة الغير قرز (٤) وذلك لان الهود كانوا يقولون إذا أنَّى الرجل أمرأته من درها في قبلها كان الولد أحول فنزل قوله تعالى نسائكم حرث لكم (٥) ولهـــا دفعه ولو بالقتل قرز (﴿) خـــلاف الامامية وابن عمر ورواية عن لـ (٦) ذكر ابن تمام أنه بورث عدم النسل لأنها لاتستقر النطقة (٧) لأنه من حسن العشرة إذلادليل قلت القيماس على قضاء الحاجة اه بحر إذ هو استخراج قذر من الترج فأشبه البول (٨) وهم الامام ي وش والناصر ومن تابعهم يقال علات ضرورة فلا يلزم (٩) قال في روضة النواوي ويكره للرجل النظر إلى فرج تفسمه لنبير حاجة و نظر الزوجة إلى الزوج كنظر الزوج إلَّها وقيل بجوز نظرها إلى فرجه مطلقاً ﴿﴿ ﴾ لأنه يؤدي إلى النفرة ولمــا روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه تورث الطمس العمى وحمله القاسم بالنظر إلى باطن الفرج وحمله غيره من أصحابنا بالنظر إلى الأَجنية قال ان بهران وحديث النظر إلى فرج المرأة ضعيف لا يحتج به (١٠) لأن التي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل هووعا الشة من إناء واحد (١١) فان طلبت الانظار للتنضيف أمهلت ولا تزاد على ثلاث قالوا ولا بجب إمهالها لنبر ذلك ذكره أصحاب ش قال عليل إن أرادوا بالتنضيف التطبير من الحيض والنفاس فذلك وفلق و إن أرادوا التعطر و إزالة الدرن فيحمل على الذهب أنه يجب ذلك لأنها تخشى من تمكينه نفرة تصم عنها فكان كالوخشيت علة من وطئه لأنهم قد نصوا على أن وجوب مؤنة التنضيف على الزوج كما بأتى وإذا وجب عليه مؤنة ذلك وجبعليه تمكينها منه متى طلبت ذلك واحتاجت فاذا لم يتم إلا بامهالها لزمه ذلك هذا ماينتضيه النظر اله نجري قرز (﴿) ومن مؤن التسليم الواجبة أجرة المحرم اه سعولى وإن جهل موضعهاعند العد انجلاف المبيع قرز (*) وإذا أذن المقتنى (**) لذهب الهدوية كالزمنة (**) وعن م الله أنالمر نة عليها (**) ﴿ قال مو لا ناعليم ﴾ إلا الزوجة التي قد طالت مدتها ما الزوج و وطئت زما ناولو كانت في الحالسة بقاف مرق نها تقالها عليه اتفاقا قال وهو مرادا لحقينى بالزمنة وقبل بل مراده بالزمنة التي لا يمكن (**) وطبها فا نه لا يجب عليه اتسليم فعال مولا ناعليم هفا فسه اللوط مواذا لم يجب الموطء لم يجب لنيره فلم تجب عليه امرق نة القسليم فوقال مولا ناعليم هفا من منعيف لأنه يستلزم خروجه لمن يته بغير إذ نهم أنه إذا طلب منها الاستمتاع في غير الفرج لزمها عكست لأنه يجوز له الاستمتاع منها فيا عدا باطن الدبر (**) وقيل ح مراد الحقيني حيث كانت قد سلمت نصمها من قبل ووطئها مرة ﴿ قال مولانا عليلم ﴾ وهذا صبيح الاأن الزمنة والشابة سواء في ذلك فحاوجه تقييده بالزمنة (و) بجب عليه (النسوية بين الزوجات (**) مواء كن إماه أوحرائر لا المعاوكات إذا وطئهن (على هدة عليه لهن (**) ولا شعلاق في وجوب المدل بين الزوجات على سبيل المحلة لقوله تعالى فلا عيلوا كل الميل فتذروها كالملقة (**) وقوله على الله فتذروها كالملقة (**)

الزوج باذهاب الزوجة إلى أهلها كان مؤن رجوعها عليه كؤن التسلم الأول اه ح لى لفظاً وأما ف الدُّهاب فعليها أجرة المحرم والراحلة وعليه نفقة السفر قرز (٥) مالم تسكن ناشزة في البلد الآخر فاتفاق ان المؤن علمها حتى ترجع إلى بلده ولو ثابت قرز (١) نعر حجة الحقيني أنه لا يلزمها إلاالتمكين وفرق بين الزوجة وبين البيع بأن المبيع حق للمشتري غير مُتعين فوجب على البائم تعيينه بالكيل فكانت أجرة الكيل على الباكم لأن التمكين من النبض واجب هكذا ذكر احتجاجه قلت بخلاف الزوجة فسكا نها كالمبيع المتعين والمبيع المتعين لا يجب علىالبائع مؤنة فغله المشترى إذا كان المبيع متميناً إلا بمكين قبضه تقط ونما يؤكَّد ذلك أنهم نصوا على أن قطع النمر على المشترى كما سيأتى ولا معنى أقول من قال أن من باع ذراعاً من توب كان قطعه على البائم لَاعلى المشترى لأنه مخالف لما نص عليه الحقيني أن الواجب إنما هو تعيين المبيع فقط لأمر وراء ذلك وهذا عارض فيرجع إلى المقصود اه غيث وحجة م بالله الليساس على إجرة الكيال في الطعام المبتاع لمانه واجب على البائم لاعلى المشترى والزوجة يجب عليها التسلم فيلزم للؤنة كالبائم لأن التسلم لا يتم إلا بهما وها لايتم الواجب إلا به يكون واجباً كوجوبه وقياساً على الدار المستأجّرة إذا كان فها أمتمة للمالك قان مؤن تعريفها عليه لاعلى المستأجر اه غيث (٧) وهي التي قد تفادمت مدتها عند الرُّوج (٣) كالمبيع قبل قبضه (٤) لمرض أو صغر أو كبر (٥) واللم والمين قرز والأذن (٦) وبجب التسوية بين المسلمة والذمية إذ لم يفصل الدليل على قول من يجيز نكاح الكتابيات اه سحولي (٧) ولا يجب القسم للمطلقة رجعية ولا لمدعبة الطلاق ولا الموطوءة تحته بشمة حيث وطئها الغير غلطا وقيل بجب الاعتزال في الموطوءة غلطا والقسم قرز حيث كان مضر با عن مراجعتها وقيل لافرق قرز (٨) وأمهات الأفرلاد(٩) وهي المعتدة | التيامة وشقه (١) ماثل قال في الانتصار والصحيح والمريص والمجنون (١) والدين (١) والمدين في ذلك سواء قال وكذا الزوجة الصحيحة والمريضة والرنقاء والحرمتسواء قال الأمير على ابن الحسين (١) ويحب التسم المخدومة ولا يجب المبيت ممها (٥) ويعنزل الاخرى في ليلما قال في الوافي وكذا يجب المظاهرة والمحمورة والم

وقيل الذي ليست ذات بعل ولا مطلقة اه ح بحر (١) وروى شــدقه أي فمه أخرجه أبو داود (٧) حيث لا وحشة منه وقد سبق منه القسم حالُّ عقله فيقض البواقي بأمر الولى كالدين فأنْ كان يفيق وبجن فوقف مع أحسدها حال الافاقة لم يحتسب بما وقف مع الأخرى حال جنوبه لعدم الانس اه بحر قرز (٣) وهل بجب على الولى أن يأمر ابن العشر على القسمة كالصلاة في الميسار بجب لأنه حق لآدمي وهو بجبر عليه كما بجبر على مااستؤجر عليه (٤) خلاف مافي البحر (٥) ينني في منزلهـــا قرز (٣) النظاهرة لا المولى منها فيجوز (٧) قال في البيان ولاقسمة لطفلة لاتشتخي قرز إذا كانت لا تعقل الاواء قرز (٨) التي لاتمز وكذا قال كينت السنة النم (*)قوى إذا كانت لا تعقل (٩) إذا كانت تعقل الا تواء قرز (١٠) وهو الايناس (١٦) بعن في الجودة والرداء قلا في الفدر الواجب فالمعررة بالكفاية اهشرح أثمار قلت فان كان مادته البر مثلا سباوي بينهن في ذلك فلايعطى أحسدهن شعيرًا وأما إذا كان عادته الشعير فأنه بجوز أن يعطى أحدهن براً لأنه زائد على الواجب اه تـكيل فلاتجب التسومة بين الصغيرة والسكبيرة اهر أثار قرز (١٧) إلا أن يقصد جرح صدر الأخرى لم بجزقرز (١٣) يعني القراءة على الشيخ (١٤) أو النهار إذا كانت حرفته ليلا اله يحركا لحدادين بصعدة فيجب علمهم القسم بالنهار (١٥) قال الامام الواحدي في تصير القيلولة عند السرب الاستراحة نصف النبار إذا اشتد الحرُّ وإن لم يكن معها نوم والدليل عليه أن الجنة لانوم فهما قال ابن مسعود وابن عباس لاينصف التهار من يوم التيامة حتى يقيل أهل الجنسة في الحينة وأهل النار في النار وهــذا مذكور عند قوله تعالى وأحسن مقيلا اه (*) تنبيه هل بجوز له في غنير الليل ووقت الصلاة أن يقف مع من شــاء منهن ولا يَفضى الأقرب أنه لايجوز إلا مع الفضاء لأنه يكون كالفيلولة ولا نأثير لاختسالاف الوقت

أما الليالى فيجب عليه العدل في مييته (١) مطلقا (١) إذا كان مييت (١) مع أهم له (١) قبل ف ولعل المراد بالقسمة في المبيت أن يجمعها المنزل (١٥ وأمان الساوات في المضاجعة كا لا تعجب المساوات في الوطعة قال مو لا نا عليم وهذا قريب وأما القياو لذان كان بمن يعتادها (١٥ فيها فقال ص بالله إعمال يجب القسم (في الميل (١٨) فهما اجتمع الضر تان (١) في الميل عدل بينها ومن كانت خارجة من ميل الجهة (١١) التي هو فيها (١١) لم يازم القسم لها والمص بالله قول آخر أنه يقسم فيا دون البريدة تنبية قال

ذكره أبو حامد أيضـــا وهوظاهر قول أصحابنا يجب على الرجل أن يسوي بين نسائه في قسمة الأيام والليسالي لـنكن حمله المذاكرون على من يعتاد القيلولة قلت ولا وجه لهـذا الحمل اهـغـث (ر) وليس له الحروج ليلا في نوبة أحدهما إلا لضرورة أو بأذنها إذ هو حق لها اه محر قرز (٢) سماء كانت تعساد أم لَا (٣) (تلبيه) لعسلم أنه بجوز للزوج ترك القسمة بين الزوجات بأنب يعخذ منزلا منفرداً ويتركهن جيماً فاذا أراد وطء احداهن جازله ولابجب عليه قضاء الأخرى إذا لم يبت مسها اه غيث وهذه الحيلة في عدم وجوب القسمة بينهن قرز (٤) أكثر الليل كليالي من (٥) مع الحلوة بحيث لا يحون معمما ثالث ﴿ ١ ﴾ إذا كان يخلو مع الأخرى اله غيث معنى ﴿١)مثل أخته وأمه إلاباذنها لأن الحق لها اه غيث(٩)لافرق قرز (٥) وظاهر الآز وجوب القسمة في اللياني والقيلولة سواء اعتاد ذلك أمملا اه ح لى لفظاً (٧) وتثبت بمرتين (٨) فأن قيل لم قلتم في الميسل وهو حق لآدى وهو بجب في البريد فالجواب أن هذا فيمه حرج ومشقة في البعدن وقد ذكر مثل ذلك في البحر (٥) ويعتبر الميسل من الدار إلىالدار﴿١﴾ اه سلامي قرزو إذاتوسطالزو جو كان بينهو بين كلواحدةدو زميل لم يجب ويجب في العكس﴿١﴾ يعني دار الضرتين كصلاة الجمعة (٩) وعن الأمير مجد الدمن أنه كان يفسم بين زوجاته فما فوق البريد قال عليه وفيه نظر لأن القسمة فها دون البريد إنسا هي با أن تبيت ليسلة الزوجة البعيدة في منزل غير منزل الحاضرة وهذا لا يسمى قسما ولا يحكون إيفاء لحق الغائبة لوكانت حاضرة ومن فعل كذلك لم يسم كاممًا لها لأنه لم يبت معها وأمل الأمير والله أعلم وعد زوجتمالنا ثبة بأن تعمل ذلك مطابخة لنرضها فصله وقاء بالوعــد لا لأجل التسمة كما فعل الراهم عليـــلم عند أم اسماعيل حتى قال تعالى إنه كان صادق الوعــد وأنه وفي لزوجته في القصة المشهورة اللَّهم إلا أن يــكون الإٌ معر عـــدل بينهن بان قضاء النائبة ليالى عدد الليالى التي قـــد وقف مع ضرتها فهذا يحتَّمل إلا أن المحفوظ عنْــه أنه كان يبيت في ليلة النائبة في غير منزل الحاضرة فهذا على ذهني عن بعض الفضلاء فيبحث عن القصة اه غيث (- ١) أما في البلدالواحدة فيجب ولو زادت على الميل وإنمها يستقيم حيث كانتا في بلدين فيعتبر الميسل من السيران إلى السيران لا كما في صلاة الجمع الدعامر وفي حإلى فلوكانت البلد واحسدة كبيرة بحيث يَكُونَ بِينَ الْضَرَبَينِ مِيلِ فَمَا فِوقَ فَلا يَجِبِ النَّسِمِ عَلِيهِ الدَّخِ لَى قَرْزَ (١١) النبرة فيا بينهن قرز (*) صوابه الضرة فيها الهادى عليم ولانجب التسوية ينهن في الوطه (1) وإعا يلزم التمديل في المبيت (2) فقط فاو وطيء في قسم من لها القسم غيرها جاز ذلك قال ويستحب (2) أن يكون سرا بجنبا (1) للإيحاش فيل ح وكذا لا يجب التمديل في الحية وعمل النفقة قال الأمير ح وحفظ (2) متاعه وإذا كان له زوجتان حرة وأمة فانه يقسم (للأمة نصف (2) ما للحرة) فيجعل للحرة يومين (2) وللأمة يوما وقال لك وأحد قولي أبى ع تجب التسوية بين المدرة وإلامة وإذا تروح امرأة على امرأة وجب عليه أن (يؤثر (4)) الزوجة

(١) لأن سببه قوة الشهوة وميل القلب وقد يميل إلى بعض دون بعض قيل وهو المراد بقوله تعمالي وله تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولوحرصتم وقال صلى الله عليه وآله وسلم اللهم هذا قسمي فها أملك فلا تؤاخذني فها لا أملك وهي الحبــة ولأن المقصود التعديل في المبيت وأليس من شرطه الوطء اله بستان (٧)قال في الشفاء وله أن يدعو من أحب إلى فراشه قال في حاشية فيه السيد العلامة صلاح من الجــلال والمستحب له أن يأتي كل امرأة في بينها فان دعاها إلى بيت ضرتها لم يلزمها الاجابة ولا تبكون الامتناع تاشزة لأن علم ضرراً في الاتيان إلى بيت ضرتها بخلاف بيت زوجها وفراشه (٣) بل بجب اه مرغم قرز (٤) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم وطيء مارية في نوبة حفصة ولم برو أنه قضاها فقال اكتمى عني فبي على حرام فعوتب في صدر سورة التحريم حتى قالت في بين ونوجي وتزع أنك ني قيل الزعم بعني العلم (ه) قال في الـكشاف وبجب التسوية بينهن في الكلام والاقبال والنظر والمقاكمة في الـُكلام وغيره اهـن (هـ) وكذا الاثفاق غير الواجب قرز ٦٦) والأصل فيه ماروي عن النبي صلى الله عليه وآله 'وسـلم تنـكح الحرة على الأمة ولا تنـكح الامة على الحرة وللحرة الثلثان من القسم وللا من الثلث اله غيث (﴿) وإذا عتقت الأمة قبل استيفاء نوبتها كلها نوبة حرة هذا حيث قدم الحُرة وإن قدم الأمة ثم انتقل إلى الحرة قان عقت قبل استيفاء النوبة لم يزد لها وإن عقت الأمة بعد استيفاء النوبة لم يقض للمحقة اهضياء أبصار قرز (\$) ومحصص للمكاتبة والمتبعضة اهمفتى وعن سيدنا امراهم لى كالأمة اه ولفظ ح لي وحكم المكاتبة وألوقوفة نصفها حكم القنة اهـ ع لي قرز وكيفية التقسم حيث كانت أمة قد سلمت نصف مال الكتابة انه يكون للحرة أربعة أيام وللذي عتى نصفها تلاثة أيام وذلك من سبعة أيام فتأمل وقيل يكون من اثني عشر وماً فيسكون للحرة سبعة أيام وللسكاتبة خسة أيام اه تجرى لأنك تقسم ستة أيام بيتهن للحرة ثلتين وللمكاتبة يثلث ويقي ستة أيام بينهن نصفين ثلاثة أيام للمكاتبة إلى فومين بكوث الحميع خسة أيام وللحرة ثلاثة أيام إلى أربع يكون سبعا (٧) في المبيت لافي الكسوة والثقة فع سواء اهـ ح لى (٨) حيث كان يعتاد القسمة لمن قبلها و إلا فلا تأثير اه محاطى ويجب أن نكون متوالِّمة فلو فرقها لم يجز ذلك ووجب عليه الفضاء (٥) قال أصش هذا إذا كان له زوجتان لا إذا لم يتفسدم فلا استحقاق وقرره بعض أهل الزمان وهو خسلاف الذي يظهر

(الجديدة('')في الليالي (الثيب بثلاث)ليال (والبكر ('' بسبع)فاو نزوج بكرين مما قدماً بهما شاء فانتزوج تيباويكر أقدم البكر ولايؤثر الجديدة بماذكر نا إلا (إنها يتعداها ٢٠٠) فأمالو وقف مع الصديدة ثلاثة أوسيما متمداهافي الوقوف معهاأي زادعلى الثلاث أوالسبع بطلحق الجديدة من الايثار ووجب عليه أن يقضى الأخرى ليالي قدر ماوقف مع الجديدة قيل ل وعن ش إعاياز م ذلكإذاتمداها برضاها⁽²⁾ فأما لوزاد على الثلاث أو السبع بنسير رضاها لم يكن لذلك تأثير في إبطال تفضيلها فلا يقضي (6) الأخرى * نيم فار لم يقف مع الجديدة الثلاث أوالسبع في الابتداء لزمهقضاؤهاوكان عاصيافيالابتداء(و)الرجل (إليه) (نا الاختيار في كيفيةالقم فان شاءكان يقف مع كل واحدة ومين يومين وإن شاء ثلاثا ثلاثاو إن شاء أربعا أربعا (إلى السبع (م ثم) إذا أواد الزيادة على التسبيع لم يحز لعذلك إلا (باذنهن) (فاذا وصين بذلك (١٠٠٠) جاز ذكر ذلك الفقيه ح للمذهب وقال في الياقو تة مدة القسمة إلى اختيار الزوج من قليل أوكثير قال في الانتصار لامش ثلاثة أوجه الى الثلاث وإلى السبع والثالث انه إلى إختيار الزوج قال وهو المختار خلى ان المستحب يوم وليلة(و)اذا وقف مع بعض نسائه أكثر ممـا وقف مع ضرَّها فانه (يجب) عليــــــه (قضـاء (١١) ماقات)على الفور مع من عبارات البيــان وقوله في الاز وتؤثر الجديدة يدل على الأول إذ مفهوم قوله الجديدة ان تحته غرها قبلها لا إذا وجدا منا فلا تأثير بينين (١) فلو تزوج قبل أن يستكمل سبعة أيام للبيكر وثلاثا للتيب هل تؤثر الحسديدة ثم يتم للا ولى ينظر اه صلاح شظى الذي يقتضيه النظر شرعاً إذا لم مض علمها أيام التأثير في في حبكم الجديدة المتقدمة نكاحها قلا تأثير للاخرى اهشامي قرز (،) بعقد لارجمة قرز وهل تعد جديدة لو طلقها بائنا أو فسخها بذنب ثم عقد بها عقيب ذلك سل اه ح لى لايعد ذلك قرز (٧) فلو تزوج العبد أمة بكراً قال عليلم الأقرب أنها تستحق سبماً كالحرة البكر وقد ذكره أبو حامد اهغيت (٣) وحد التعدي مبيت ليلة أو أكثر قرز (٤) لفظا ولو صغيرة قرز (*) وإنما يسقط إذا كانت عالمة بالسقوط هكذا ذكره إمامنا عليل استنبطه من الدليل وهو ماروت أم سلمة الشلات تعلقت به قال ليس لك على أهلك هوان فأن شئت سبعت لك وسبعت لهن وإن شئت ثالث ودرت فقلت له ثلث فثلث عندى ودار علمين اهشرح فتح (٥) إلا الزائد فيقضى قرز (٦) وولي الصغير (٧) والتمين (٨) إذ هي أكثر ماقيل في التأثير اهبحر (٠) وندب جعلها موم وليلة أتعله صلى الله عليه وآله وسلم اه بحر قرزقال الامام يُ وأقله ليلة لأن مادونها إ تبغيض وتسكدير وفي النيث ان الاختيار إليه ولوساعة فساعة (٩) ولوصفيرة مميزة قرز(١٠) قان اختلفن اقتصر على السبع اهرح لى قرز (١١) قال في النيث وكيفية الفضاء أن يقف عندها ست ليال قضاء وليسلة توبة ثم يبيت عندهن ليلة

النطالية (١٠٠ لأنهحق لادمى وإذا أذن بالتأخير جاز (ويجوز) للمرأة حرة كانت أم أمة (هبة (١٠٠ النوبة) من الليالي لمن شاءت من ضرائر هالكن الواهبة لاتخلوا ما أن تهب لفرتها أو زوجها أو تهب مطلقا إن وهبت لفرتها استحقتها بشرط أن تكون برضاه الزوج أو انوهبتها (١٠٠ الزوج أو قالت خص بها من شدت فلا كر أصش (١٠٠ أن له أن نخص بهامن شاء وكذا ذكر الفقية ع وقال في الانتصار ليس له ذلك بل تصير كالملومة (١٠٠ وقيل سي إن قالت خصبها الفقية ع وقال في الانتصار ليس له ذلك بل تصير كالملومة (١٠٠ وقيل سي إن قالت خصبها من شدت (١٠٠ فله ذلك لا إن أطقت الهبة له وأما إذا أسقطت ليلتها كانت كالملومة (قال من شدت الوافي وهبة المبيت إلى الأمة لا إلى سيدها (و) مجوز لها (الرجوع (١٠٠)) في هبتها إذا وهبت نوبها قال بعض أصش وما مفي بعد الرجوع وقبل علمه به لا مجب عليه قضاؤها في الله عليم وهمكذا عندنا (و) يجوز للرجل (السفر بمن شاء (١٠٠) أي إذا أراد سفرا استصحب من شاء منين و لا تجب عليه قرغة بينين وقال ش تجب القرعة وإذا استصحب من شاء المجب عليه القضاء للمقسات (١١٠ عن الوافي وقال ش المحب عليه القضاء للمقسات (١١٠ عن المواء قرع يينهن أم لا وقال أبوح بل يحب عليه القضاء للمقسات (١١٠ عن المواء قرع يينهن أم لا وقال أبوح بل يحب ملها وقال ش أبحب القرعة وإذا استصحب من طلقا وقال ش إن قرع لم يقض و الآففي (و) بجوز للرجل (المزل (١١٠) عن) ز وجته مطلقا وقال ش إن قرع لم يقض و الآففي (و) بحوز للرجل (المزل (١١٠) عن) ز وجته مطلقا وقال ش إن قرع لم يقض و الآففي (و) بحوز للرجل (المزل (١١٠) عن) ز وجته

ثم يعود اليها لماية وبة وست قضاء حتى يوفيها وست ثم يسم ينهن بعد ذلك كيف شاه إلى السبع أو بابراضي اله حلى يقال هو حتى لادمي فيجه النضاء متا بعا وهو ظاهر العذكرة قرز (ه) ولا بد من نية القضاء !ه) ويعنج نهاراً إن رضيت الزوجة اه يحر معنى قرز (ه) وإذا مطل بعن نسائه ثم طلقها قبل قضائها قانه يجوز وإذا عادت (١) اليه قانه يجب عليه قضائه هم بقاء نسائه الأولات الحميم أو بعضهن (١) هذا إذا عادت إلى قبل الثعلث اله ذهاري (١) لافرق أنها كالفلهة لأنه يثبر رضاء صاحبه (٧) قال في اليحر ولا تغضر هدف الحبية إلى قبول الموهوب أنه يثبر رضاء صاحبه (٧) قال في اليحر ولا تغضر هدف الحبية إلى قبول الموهوب أما لم لله المبية والزوج إجبارها إذ الحبة في الصحيح له والزوج متعها من الحبة أيضا إذ الحق أد وليس لازوج صرفها إلى غير من وهبتها لها كعله صلى الله عليه وآله وسلم عم عائشة (ه) أداء وقضاء قرز لا التأثير فيسقط وليس له أن يؤثر غيرها قرز (٣) وذلك لأن له حتى فيه فلا بد من رضاه في ذلك وإلا لم يعنى الزوجة (٧) والزوج الرجوع حيثوهبت لضرتها ورضي قرز (١) كافريجوع قوي حثيث (١) المراد الحر وج من الميل لأنه بسقط عليه المياسح عن الميارة ولا حكم له حتى يط المها و كورة أبو حامد الحالج مي اله يحرد عن الميل لؤنه وعلى الميارة وجدية ويسقط عالها ذكره أبو حامد الميا للا لا به حشل إذا إلى المياد الميارة الميارة وشلي إذا الله عن في المؤال الهد وشلي إذا الهد الخروج من الميل لؤنه يسقط عليه الميارة الميارة الميارة المؤسلة الميارة المؤسلة الميارة ال

(الحرة (10 برصاها (20) فان كرهت ذلك الميجز له (و) يجوز العزل (عن) الزوجة (الأمة (20) والمملوكة (مطلقا (20) أي سواء رصيت أم كرهت وسواء رضي سيد الأمة الزوجة أم كره وقال الامام ي وأبو حامد الجاجر مي أنه يجوز العزل مطلقا سواء رضيت الحرة أم لا وقال الامام ي وأبو حامد الجاجر مي أنه يجوز العزل مطلقا سواء رضيت الحرة أم لا وقال القاسم العياني أنه لا يجوز تنسير النطقة (20) والمضفة (40 بادخال الأدوية لانه لاحرمة لها قبل نفخ الروح (20 فيها الرحم والعلقة (20 فيها ألم وحتى من ذلك الوطه (ثم مات ربيبه (20) بعد ذلك وهو ولهها من زوج آخر (20) نانه يجب على الزوج أن يك عن عنها بعد موته بشرطين الأول أن يكون بجوز الحملها من الوطه الذي وقع قبل الموت فلو جماية بمن لم يحب عليه أن يكف (و) الشرط الثاني أن (لا) يوجد بعد هذا الميت من تبين لم يجب عليه أن يكف (و) الشرط الثاني أن (لا) يوجد بعد هذا الميت من ورته (م محموله المراد ووالد الابن

حق في الولد ولنهيه صلى الله عليه وآله وسلم (١) بالغة عاقلة وعن الحاطي يجوز العزل عن الصغيرة ممزة كية النوبة اه مى قرز ويكني ظن الرضاء (٢) وللمرأة الرجوع عن الرضاء قرز (٣) لئلا يرق الولد و إنْ شرطُ حريته إذ لمسه الرَّق ولذا ثبت الولاء ذكره ابن مُظْفُر (؛) إجماعاً (٥) في الحرة والأمة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن ذلك قتال ذلك هو الوأد الحني اه يحر والوأد هو أن الجاهلية كأنوا إذا ولدت لهم مولودة دفنوها وهي حية فقال تعالى وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت اه وابل (٦) الني (٥) وكذأ ما بمنع من الحبل إذا أذن الزوج اه ن وفي موضع آخر من البيان في كتاب الجنايات ما لفظه وكذا ﴿ إِذَا فَعَلَتَ المُرأَةُ بِنَفْسُهَا مَا يَمْتُمْ فَبَاذِنَ الرَّوْجِ يجوزُ وبغير إذَنه لانجوز لأن له حقفى حملها وقبل وإن لم يرض لأنه لم يثبت له حق إلا بعد وجوده (٧) الدم الغليظ (٨) قطعة لحمر(٥) باذن الزوج وسيأتي في الحدود ما عَالُهه وفي الاستواء (٩) إن كان قد جرى فيه الروح لم يجزُ مطلقا ويضمن فها خرج حيا الدية وميتا الغرة وقبل جري الروح فيه إن كان باذن الزوج لم يضمن مطلقًا وبنير إذنه إن كأن قد تخلق ضمنت وإلا فلا وقيل لا ضان قبل نمخ الروح وإن لم يأذن اه سماع قرز (۞) فأما بعد بلوغُها أربعة أشهر فلا يجوز اتفاقاً ويلزمها الفرة (١٠)أو أمته حيث لها كان ولدا حر قرز (١٦) أو ارتد ولحق (٥) وهــذه المسئلة أم الفصول وقد أشار اليها في الكتاب بالقلم الهندي من واحد إلى تمانية (٥) وله مال أو قتل مطلقا عمداً أو خطأ ولو لم يكن له مال قرز (١٢) أو من الزني ولومنه أو وله منها إذا كأنوا الاخوة لأب وأم وارثين وذلك حيث الأب هو القاتل لا بنه عمداً أو كان عبدا أو غير وارث أو عدم الحاجب للا"م و إلا فلا اه على ن عدالينبي قرزلما. حيث برتد الأموان معا بعد أن وطئها أو فى الأم على الفول بصحة نكاح الـكتابية ذكر ذكر اكان أو أنتى (أو (1) كانت الأم (لاحاجب (1) لها) من ورثة (1) مناالليت والذين عجبون الأم من الثلث إلى السدس الولد وولد الاينذكراً كان أو أنتى والاتنان من الأخوة والاخوات فصاعدا فلو وجد السقط للاخوة لأم والعاجب للام من ورثة هنا الأخوة والاخوات فصاعدا فلو وجد السقط للاخوة لأم والعاجب للام من ورثة هنا الميت لم يحب الكف فاذا كل هذان الشرطان (كف (1)) الزوج عن جاعها وجوبا (حتى يبين (1)) مل بها حل أم لافتى بان أحد الأمرين جاز جاعها ويان الحل محصل إما بحركته في البطن أو بتماظ البطن مم انقطاع العيض قبل عو كذلك اختلاف العالى العياق (1) والشهوة لأشياء وهو الوحام (2) فهذه أمارات يسمل بها لأن كذبها نادر وييان عدم العمل محصل بأن عيض حيضة وكه أن يممل بقو لها أنها قد حاضت في المدة المتعلة لذلك (1) فان لم تحض كف

منى ذلك فى ح لى يعنى فلابجب الكف لأجلها حيث هى كتابية (١) وقد وقع فى بعض نسخ النيث بالواو دوَّت أووهو وكمَم(ع) اثبات الألف هو الصواب في قوله أو لاحاجب لها إذ لو وجد الحاجب فقط وجب السكف ليعرف هل الحل وارث من أخيه لأمه أم لا ولو وجد المسقط فقطوجم الكف ليعرف هل الأم محجوبة بالحمل إن كان اثنان فصاعدا أو واحد فتأخذ الثك فوج د أحمد الأمرين كاف في وجوب الكف اهوايل (٧) الحاصل من المذهب أن هول ان وجد السقط دون الحاجب وجب الكف وجد الحاجب دون المعقط وجب الكف وجدا معام بحب الكف قرز (٥) إلا في صورة واحدة فلايجب ولو عدم الحاجب وهي في مسئلة زوجواً بوين إذا كان الربيب بلت وخلفت زوجها وأوجالم بجب السكف لأن فرض الأم السيدس قرز (٣) ولا ناقص من الثلث إلى السدس (٤) و إنمـا بجب حيث كان في ذلك حق للحمل أو لنبره من إرثه أو حجبه وكان الحق مقــدماً على حق الزوج لأنه كالمتقسدم أو كالمستثني ولايتبين في قريب من المسدة وقسد روى عن على عليسلم ايجابه اهر فتسح وولده الحسين عليــلم أمرا بذلك ولايحكون إلا توقيفاً ولأن حق النبر متقــدم فاشبه امرأة الفقود إذا تزوجت فانه بجب على زوجها إذا قسدم السكف عن وطثها وكذا من وطء أمرأة رجل لشبهة قرز (٥) وهل هــذا يأتي مشــل مسئلة الربيب في وجوب الــكف لحق النسير لو وطءزوجته فجوز علوقهما فزتوج شغصا همذا الحمل الذي جوزأن زوجتمه علقت ثم مات الزوج بعد ذلك فيجب الكف ليصلم صحة الحلل فيصح السكاح ويثبت التوارث أم لاينظر الأقرب في هـ نمالهمو رة عدم وجوب الصحف إذ الميرة بالآتمان بالحل لدون سنة أشير من موم العد أو كونه قد علم وجوده كما قانوا وقد تُصدم ذكره اه ح لى لفظا والذي يجب عليهم الاستبراء لأجل البراث ستة زُو ج الأم إذا مات ولدها من غيره وقاتل العمد وقاتل الحطأ والمرتد والملوك إذا تزوج بحرة ثم مات أحـد من قرابتها الذين أولاده برثونهم ولم يـكن هناك من يسقطهم والعبـد إذا مات أحــد من أولاد الحرة من غير العبد وجب عليه استبراؤها اه من المحيط الجامع بين النقد والوسيط قوز (٣) بكسر العين (٧) بمكسر الواو وفتحها شهوة المرأة الحامل اهشمس علوم (٨) إذا كانت غير عـدلة

عن جماعها ثلاث سنين وستةأشهر ويوم من وم الوطه (الخذا مضت هذه المدتجاز المجماعها لانه إذا وطثها بعد هذه المدة وجاهت بولد (الله أيم أربع سنين من وم الوطء الاول علمنا أنه من الوطء الأول لان أقل الحل ستة أشهر الله علمنا أنه من الوطء الثاني لانه نقص من ستة أشهر يوم وإن جاهت به لأكثر من أربع سنين حكمناأ المهمن الوطء الثاني لأن أكثر من الوطء الأول و باحث به للأكثر مع سنين الحطء الأول و لستة أشهر من الثاني فله نصف السدس تحويلا ذكر ذلك (الله من في الشرح من الوطء الأول ولستة أشهر من الثاني فله نصف السدس تحويلا ذكر ذلك (الله وطلىء قبل الموت أم غير مصادقين وقيل و فالهر همين على مصادتهم بالوطء قبل الموت في مصادقين وقيل وجب انفساخ وما يتماتي بذلك (الكول أن تكون ملهما النكاح وما يتماتي بذلك (الميالة تكور المنها واحدة عال الزوجية عمل أعليا اختلاف الملتين (الله واحدة عال الزوجية عمل المعتبد اختلاف الملتين (الله واحدة عال الزوجية عمل المعتبد اختلاف الملتين (الله واحدة عال الزوجية عمل أعليها اختلاف الملتين (الله واحدة عال الزوجية عمل أعليها اختلاف الملتين (الله عنه المعتبد اختلاف الملتين (الله التهدية على الموت على الموت أم ينهما (الوجية عمل أعليها اختلاف الملتين (الله واحدة عال الزوجية عمل أعليها اختلاف الملتين (الله واحدة عال الزوجية على الموت الموت المعلولة على الموت الموت المعلولة على المعلولة عل

وأما إذا كانت عدلة فيغلب على الظن صدقها (﴿) فإن أنت بولد لدون سنتة أشهر من الوطء التــاني حــــكم بأن اللم استحاضة وأن الولد وارث اه ان معنى قرز (*) وهو بعد مضى طهر صحيح قرز(١)فان العبس وم الوطء فن يوم الموت قرز (٥) أو دون وم قرز أو ساعة إذا قلنا ان التحديد بالستة الأشير . تحديد لاتقريب وهو الذي فهمه مولانا عليلم والفقيه ل رحه الله تعالى ومنهم من فهم أنه تقريب قلا يضر زيادة اليوم واليومين ولا نقصان ذلك فافهم اله نجري (٧) وخرج حيامن دون جناية (٣) قبل هــذا شرط فيمن استمرت حياته فان خرج حياً تجهات ثبتت الأحسكام ولو أدون ستة أشهراه كب والاولى أن يكف حتى لايقى من تمــام الأرَّبع السنين مايجوز معذلك ومثله عن الا مام القاسم عليلم وكلامهم في هذه السئلة وفي غيرها من اعتبار السنة الآ شهر أقل مدة الحمل يدل على أن الحمل لانخر جرُّحيًّا لدون سستة أشهر قط ولوكان بجوز أنهخر جحياً لدونستةأشهر لكانلافائدةفىاعتبارهمذاوهو يدل أيضاعل أن اعتبار أقل مدة الحمل ستة أشهر تحقيقاً لاتهريباً ولوجعلناه تفريباً لـكان تفصان اليوم لايمنع من لحوق الولد بالوطء الآخر والله أعلم اه كواكب (٤) وهو يقال ان هــذا يخالف مسئلة الفراش فانــكم ألحقتموه بالوط. التاني دون الا ول وأجيب على ذلك أن التحويل في مسئلتنا هــد. في المــال وهو معهود بخـــلاف النسب فهو مختلف فلم يعهد التعمويل اه غيث معنى (۞) فإن كانا اثنتين فصاعدا فلهما نصف التك تمويلا قلت وللائم السدُّس و نصف السدس تحويلا قرز (٥) لا "ذالتحويل في المال معهود كتوريث الغرةا اه ان(ه) قوى وضعفه الفقيه ف(٦) كاستثناف السدة في المدخولة (٧) و المحامس أن ينزوج امرأة ثم بشترى أمة فيطأها ثم انسكشف أنهاأم زوجتهالسادسالموت والطلاق!ه تذكرة(٨) سواء ارتد عن الاسْلام أوكانا يهوديين فتنصرا أم العكس فى وقتين لافى وقت واحد فهما على كاحهمااه وابل وكذا لو النبس فالأصل بماء السكاح اه ن قرز (۞ تنبيه لوخرج أحد الزوجين إلى القول بالتشبيه

ومال ذلك أن يكونا مسلمين (١) فيرتد أحدها أوكافرين فيسلم أحدهما أو يهوديين فيننصر أحدهما أو المكس فقدا ختلفت ملتهما في جبيع هـ قد الصور وهى كلها توجب ارتفاع النكاح وينهما لكن ذلك يختلف فني بعضها برتفع النكاح وتبين الزوجة بجود اختلاف الملة وفي بعضها لاتبين إلا بانقضاء العـ ق وض الاسلام فاذا كان الاختلاف بأن ارتدأ حدها (١) فانه ينفسخ النكاح وتبين الزوجة في الحال وسواء كانت مدخولا بها أم غير مدخولة (١) هال عليه السلام وهو الذي قصدنا بقولنا وبرتفع النكاح بجدد اختلاف الملتين أي بطروا اختلاف ملتي الزوجين وقال (١) وحصله المذهب أنها إذا كان غير مدخولة المنافقة الذكار أي ما المنافقة المنافق

والجبر هل ينفسخ النكاح أم لا قال عليلم يأتى الحلاف في الجبر والتشبيه هل هو كفر أم لا فعل قو ل الامامي وغيره من علماء الكلام أنه لا ينفسخ بالإجاع لأنهم ادعوا الإجاع على أن أحكامهما أحكام المسلمين اله غيث (ﻫ) فلو ارتدا معا فلا فسخ إذ لم تختلف ملتهما لقوله صلى ألله عليه وآله وسلم لانناكج بين أهل ملتين اه بحر فان رجع أحدهما إلى الاسلام كان كاسلام أحد الذميين ﴿١﴾ فانارتد فالعدة النمسخ النكاح بنفس الردة على آلحلاف إن قلت هلا كان كالحربين واختاره الشامي فيالعدة إذ لاملة للمرتدين فلو رجع الى الردة انفسخ بنفس الردة قرز اه ن ﴿١﴾ بل القرر أنه ينفسخ بالرجوع الى الاسلام كالردة سواء سواء اه مفتى (١) فلو تنصر أحد الزوجين الموديين هل يعرض عليه الرجوع الى المهودية أو الى الاسلام أو يقر على ذلك قال عليلم ظاهر المذهب أنه لا يقر على ذلك لكن هل يلزمه آلرجو عَالَى الهودية فكيف يجوز ذلك والرجو عاليها يتصفى قبيحاً زائداً على التنصر وهكذا تكذيب عيسى علياروالبقاء على النصرائية فيه تغليل النبح قال فينظر في ذلك لأن كلام أصحابنا أنه يعرض عليه الرجوع إلى ملته أو إلى الاسلام إلى آخرماذكره عليلم قال وفي الزامه الرجوع إلى المهودية تكذيب عيسي وذلك تبيح قطعا الدنجرىوقيل يقر علىماصار اليه اله مى قرز (٧) ظاهر هذا السياق أن انتقال اليهودي إلى النصر انية ردة اه مفتى قرز سيأتى في باب الولاء في شرح قوله في الإز لا النوارث حتى يتفقوا أن يتهود التصراني أو العكس لايكون ردة لأنهم يفرون علىذلك وسيأتى كلا ماللتى هناك وهو غير مختار للمذهب فالتقو بر على كلام المقتيمنا وَ هُمَم فتأمل اه من القاضي عدن على الشوكاني (٣) وأما لو ارتدا إلى ملتين كفريتين فأنه ينصبخ نكاحهما إلا أن يعودا إلى ملة واحدة في العدة ذكره في الياقوتة اله تبصرة وظاهر الكتاب خلافه وهوأنه قد انتسخ نكاحهما بمجرد الردة قرز (٤) وقواه للتوكل على الله والسيد أحمد الشرق في الضياء (٥) حجتنا القياس على سائر المتسوخات من الرضاع واللك وحجة م بالله القياس على إسلام أحد الذميين (٣) وسيلها سيل للطلقة رجعيا يعني أن المرتد منعما إذا عاد إلى الاسلام فهما على نكاحهما على قول ش اه مشارق (y) أو دخل في النمة قلنا لا موجب للفسخ حينتذ قرز (A) وهي قبل مضيها

الحربية (١) أي فيي تبين باختلاف الملة مع مضى عدسها ان كانت (مدخولة (٢) وسواءكان الزوج هو الذي أسلم أم هى التي أسلمت وأما إذا لم تكن قد دخل بها فهى تبين بمبرد اسلامه أو اسلامها(و)أما (النمية (١) إذا أسلمت هى أو أسلم زوجها دومها فان البينونة تقع بينهما بأحد أمرين إما يمضى العدة (١) (مصلقا) أى سواء كانت مدخولة أم غير مدخولة (أو عرض الاسلام (٥) على الفريق لم يسلم فامتنع فان البينونة تقع بامتناعه ولولم عض العدة وإنحا يعتبر العرض (ف) الوجه (الثاني لم يسلم فامتنع فان البينونة تقع بامتناعه ولولم عض العدة وإنحا وهو حيث هما حربيان فلا يعتبر (١) عرض الاسلام فى فرقتهما وان كان ذوج الذمية صغيرا لم تقع البينونة عفى العدة قبل بلوغه استاط لحقه وهو حال صغره غير صحيح وفى الحكم بينوتها بمضى العدة قبل بلوغه استاط لحقه وهو المستره غيرة المعتبر المستره ولم يتمكن من ذلك فى العدة قبل بلوغه استاط لحقه وهو المسترة غيرة راب الان كان الاسلام عليه وهو المستره غيرة الما المنتبرة الما لا يعنى العدة قبل بلوغه الستاط لحقه وهو المستره غيرة الها وزوجة باسلامه ولم يتمكن من ذلك فى العدة فوجب أن لا يحتم بينونها حق

كالمطلقة رجعيا أي إن أسلم كان له الرجعة لا ان له مداناتها مع الكفر اه بحر بلفظه اقتضى ذلك خبر أبي سفيان وعكرمة وصفوان لولاه كان إسلام أجدهما كردته لكن فرق الدليل اه بحر (١) ولا عَدة عليها ثانية (۞) قيسل ومحرم عليه نكاح أختها حتى تمضى العدة لأن نفس الاختلاف كالطلاق الرجمي وانقضاء المدة كانقضاء عدة الرجعي (٢) أو مخلو بها خلوة صحيحة وظاهر الكتاب خلافه قرز (٥) والفرق بين الحربية غير المدخولة والذمية غير المدخولة بأن الحربية تبين بمجرد إسلام أحدهما ولاتلتظر المدة ولاعرض الاسلام بخلاف الذميسة قلت قد روى أن عمر بن المطأب عرض الاسلام على ذى أسلت زوجته فأبى ففسخ نكاحهما فدل على أن عرض الاسلام مع الامتناع سهب البينوينة و إنما لم نعتبره في الحربي لأنه ليس بقر على دينه اله غيث (٣) ويلزم الرُّوجِ النَّفَقَةُ في المدَّينِ إن أسلب دونه قرز (٤) وفي النَّتِح تمضي مشـل العدة تخفيفا في حقهما إذ بَقَى الآخر على الذمة أخف من الردة ومن البقاء على الحربية وإنمــا قال مثل لأنها لم تكن عدة حقيقة بل مدة انتظار ولذا لم يعتد بها في حق المدخولة اه شرح فتح (٥) ويصح من كل شخص إلا مع التشاجر فالإمام أو الحاكم لأجل المحلاف قرز (٦) إذ كفر الذي أخف (٧) وإنمــا لم يعتبر العرضُ في الحربي لأنه غير مقرعلي دينه قرز (٨) فلو بلغ ولم يعرض عليه الاسلام فقيل ع يقع النسخ بانقضاء العدة وبني عليه في شرح التتح وقيل لا ينفسخ إلا بعد العرض مطلقا اه كب وقواه النَّهاي (ﻫ) ولا ينتظر المجنون الأصلى لا الطارىء فينظر إذ لا أمد فنزوج بعد انقضاء العدة وحضور الغائب إذا عرف ترجوعه أمد وإلا بانت بالفضاء العدة قرز (﴿) لا بلوغ الزوجة لأن الصغير هو المالك لعقده فكان موقوفًا بخلاف الصغيرة (﴿) فأذا بلغ بانت منه إما بعرض الاسلام عليه أو بالمدة إن لم يعرض الاسلام عليه لسكن المدخولة تستأنف عدة أخرى ذكر ذلك في الروضة قرز وقبل ح لا تبین إلا بالمرض دون القضاء العدة لأن قد انقضت حِيَض كثيرة ولم يكن لها يمكن من حقه في تنظر بلوعه لذلك (() إذا أعرض الاسلام على الذي لم يسلم منهما فامتنع وقد كان مضاله مدق عن الصغير قبسل بلوعه أو مضى بعضها في حقه أوفى حق فامتنع وقد كان مضاله مقوم وجب أن (تستأفف) المله أو المدخولة (أ) المدة ولا يني على ماند مفى في حيضها بل تستقبل العدة من يوم العرض فامتنع فان لم تكن مدخولة في تبين إماعضى العدة وهي تأجيل (أ) لاعدة حقيقة أو يعرض الاسلام على الآخر فامتنع بانت ولو لم يكن قد مفى شيء من العدة (و) الثافى (بتجدد (م) الله الترق عليها (أ) أى إذاحدث الرق على الزوجين بعد أن لم يكن افستغ النكاح بينهما المن ذلك أن يكونا كافرين في دار الحرب فيسبيهما المسلمون (أ) فأنهم علكونهما فينثذ منال ذلك أن يكونا كافرين في دار الحرب فيسبيهما المسلمون (الم يكن المنهم وقال ح إذا سبياما فهما في تكاحيما ومثله في شرح الابانة عن أصحابنا (أو) تعبد الرق (على سبياما أهنه ينفسخ النكاح عند ش و نصره في شرح الابانة عن أصحابنا (أو) تعبد الرق (على أحده) أهنه ينفسخ النكاح محواً في يهي الزوج وحده أو الزوجة وحدها وهذا لاخلاف

تأثير وقيل ع الصحيح اعتبار الحيض بعد البلوغ لأن الحيض الأول مضت على من لا حكم لكلامه اه زهور (١) وبجب لها نصفه في العدتين حيث هي المسلمة وأما حيث هو الذي أسلم فني الأولى فقط رون الثانية لأنها كالناشزة هذا في حق المكلفة لا الصنبيرة ظيا الثفقة لأنه لا ذن لها اهمام قرز (٧) هذا في الذمية وهو اتفاق بين السادة وأما الحربية للدخولة فلا تستأنف والفرق أن العدة في الأولى ليست عدة حقيقة وإنميا هي تأجيل فقط ولهذا وجب في المدخولة وغير المدخولة نخلاف الحرية فأنها عدة حقيقة كمدة الطلاق الرجمي اه غيث قرز (٥) وكذا أو بانت بالقضاء المدة بعد بلوغه حيث لم تعرض عليه فانها تستأنف اه تبصرة وقبل ح لاتستأنف بعد العرض،مطلقا (٣) والمخلو بها قرز اله فتح وذو يد في الظاهر إقط قرز (٤) و إذا مضي قدر مدة التأجيل قبل بلوغه بأنت بالعدة ا بْ خرى ولا استئناف اله ينظر (١) وُكذا قال الهادي عليلم أن الزوج إذا طلق قبل العرض وقع ذكر. في الأحكام وقولم عكس النسخ فيما كانعدة حقيقة لاهنا فهي انتظار (٥) صوابه حدوث (٦) وَإِنَّمَا يَسِح تجدُّدالرق عليها إذا كانا حرَّن أصل فأما اذا كانا عتيقين فلا تجدد ولو كانا المعتق لهما حربيا أو ذميا أو مسلما لثلا يبطل ولا الآول هذا يستقم حيث كان المعنق مسلما قرز (٥) قبل ف ولو كانا مملوكين لحربي لأن المسيله قوة فينفسخ النكاح ومثلة في الوابل قوي وإن كان خلاف مفهوم الاز لقوله صلى القعليه وآله وسلم الزوجان إذا سبيا انسخ النكاح بينها وهو عام اه ان وظاهر الاز والتذكرة وذكره فى بعض حواشيها وهو الذي أجاب به عليلم حين سألته أنه لا ينفسخ إذا سبياً (٧) أو غيرهم حيث سي أهل الحرب من دار الاسلام ولفظ ح لى فلو سي أهل الحرب رقيقين مسلمين على مسلم هل ينفسخ نكاحهما لعله ينفسخ وقال الامام المطهر أنه لا ينفسخ والحجة شرحها يطول (٨) أي قال بقوله

فيه قال عليه السلامو إنماقلناً بتجدد الرق احترازا من انتقال الرق فأنه لاتوجب ^(۱) انفساخ النكاح سواء انتقل ملكهما (٢) جيما أم أحدهما (و) الثالث (علك أحدهما الاخر أو بعضه)(؟) وذلك نحو أن تكون هي حرة وهوعبد فتشتريه أو ترثه أو يوهب لها أو نحو ذلك أوهو الحرفيملكها بأى هذه الوجو هذان النكاح يرتفع يينهما بلاخلاف بين الأمة * () واعلم أنه لاينفسخ النكاح بأن علك أحدهما الآخر أو بعضه إلا إذا كان ذلك الملك(نافذا (*)) فأما إذا لم يكن قد نفذ لم ينفسخ النسكاح حتى ينفذ (١٠ مثال ذلك أن يتزوج الرجسل ابنت ه من بموت الأب لأنالبنت لم علك العبد ولا بعضه ملـــــكا نافذاً و إعاهو ملك موقوف ^(*) فاذا عجز العبد عن إيفاء مال الكتابة انفسخ النكاح لأنها قد ملكته ملكا نافذا وان أوفى المال لم ينفسخوهكذا لواشترى المكاتب زوجته لم ينفسخ نكاحها (^ حتى يعتق لأنه لايملك ملكا نافذا حتى متق وهكذا لوزوج ابنته من عبده ثم مات الأب وتركت مستفرقة بالدين فانه لا ينفسخ نـكاح البنت حتى عملك المبـــد بأن يبرى أهل الدين أباها أو يحصل قضاؤهم من جهة أخرى فعينتذ ينفسخ النكاخ لأنها قد ملكته ملكا نافذا إلا أن (١) قيل سِيمِوز للمشدّى فسخ النــكاح لأنه ينفسخ بمجرد الانتقال قال عليلم وينظر ماوجه الفسخاه ح لى فان أقاسه على المؤجر فضعيف المشرح فتح والقياس أنه يكون قياساً على المنتقة لقوله صلى الله عَلَيه وَآله وسلم ملسكت تفسك فاختارىوهذا أصل النقيه ساه مفتى ومثله فى شرح الاتمار (٢) و فى الثمرات في تفسير قوله تعالى إلا مامكت أيمانكم عن السيد ح أن البيع فسخ النكاح وفيها عن ابن عباس أن بيع الأمة طلاق لهــا (٣) ولو رد يما هو ناقض للعقد من أصله قرز (٤) والوجه فيه أنها إذا كانت مَالُّـكَةُ لَرُوجِهَا ادي إلى تناقض الأحكام فهي تطالبه بأحكام الزوجية وهو يطالبها بأحكام الملك وأن كان هو المالك لها فتناقض الاحكام أيضاً ولان الله تعالى لم يبح الوطء إلا بالملك والنسكاح ولم يبح بمجموعهما اه وشلى (ه) ولا يصح أن يكون العبد مهر الزوجة إن كانت أمة و إن كانت حرة فلعله يصح العقد وينفسخ السكاح بملسكما زوجها ثم يعود لسيده لأن النسخ من جهتها اهرياض وبيان من فصل نكاح العبد و في البحر الاصح أنه لا يُنقد لأنه يتقارب اللك والسكاح فيبطلان ولا ممل الزوج إذ لا يمك البضع والمهر معا أمَّ ان (ﻫ) ملك الزقبة لا المنفقة كالموص بمنفعتها الزوج قرز (﴿) والنافذ كالبيع بغير خيار والارث مع عدم الاستغراق ونحو ذلك أه مشارق (٦) فأئدة لو زوج أمته الغير ثم غاب الزوج فالحيلة زأن ينذر بجزء منها على الزوج فينفسخ النكاح ثم يغبضه الحاكم ذلك الجزء عما عليه بعني الزُّوج من الحقوق إه ن وقد استقر النَّذر بقضاء الحاكم عنه فلا يكون له الرد بعد ذلك ذكر ذلك في شرح الأثمــار قرز (٧) ويجوز له الوطع قرز (٨) ويجوز له الوطء قرز وهي

يجمل الوارث خليفة الميت انفسخ النكاح (" بموت الأب (و) الرابع (برضاع) طرأ بعد الروجة (مو المه محر ما (") محو أن رضع (" زوجها الصغيراً و ترضعه أختها أو ترضع زوجها له " أخرى صغيرة أو نحو ذلك (" وهكذا لو كانت هي الصغيرة فارضمها أمالزوج أو أخته أو نحو ذلك (" فصل في في أحكام نكاح الذكور من المماليك ويصح (" نكاح العبد ولو) نكح (أربعا حرائر (") فهذا جائز عندنا وقال الناصر وأوح وش لا يتزوج (" إلا ائتتين ومثله عن زيد بن على واعلم أن نكاح العبد لا ينفذ إلا بأحد أمور أربعة الأول (باذن مالكه (") المرشد) فان منعه (" من النكام المصح نكاحه وذلك جائز السيد و نعى بالمالك المرشد البالغ الماقل (") فاو لم يكن مالكه بالناماة الم بسح نكاح العبد ولو أذن له لأ نه لاحكم لأذنه وليس لولى الصغير أن يزوج عبده ولا يأذن له في النكاح قل ف والتعويل على المصلحة (") فاو عرف أن العبد يأ بني إن لم يتزوج وصلاحه ظاهر ظاهر فله

باقية على ملكه وأما لو سلمهـا لسيده لم ينفسخ (١) والعبرة عذهبهما فان اختلفــا ترجع إلى المرافعة والحسكم (٧) بالتشديد في هذا الموضع أولى من محرم بالتخفيف ليدخــل مالوكان له زوجتان صغيرتان أرضعتهما امرأة واحسدة فان الرضاع صيرهما محرمين فانه يصبح العقدعلي أحسدهما بعد النسخ ولو قلنا محرما لم يدخل نحو ذلك (٣) في الأنمار وبرضاع حرمها (ﻫ) وهذا إذا كان الرضاع مجماً عليه نحو عمس رضعات متفرقات و إن كان مختلف أفيه فلا بد من الحسكم مع التشساجر (١) ومحرم نــكاح الـكل بعدوطءالتكبيرةأو نحوه وإن لم حرم نكاح السكنرى قط قرز (٥) جدتها أو بنت أخبها (٦) أم أمه أو بنت أخته (٥) من يحرم الحم بينهما ليـــدخل فيه مالو أرضعت أم زوجــــه المغرى نانها تصبر عرمة ولا يصبر عرماً ا ه ح فتح (٧) لقوله تعالى والصالحين من عبــادكم ينظر ما فائدة قوله حرائر لأن الخــلاف في القــدر في الجميع بل الحـــلاف في الحرائر فنظهر فائدة الاز واختاره الإمام شرف الدبن عليلم (٨) غير مولاته ا همداية ولممة ووشلي قرز (٩) حرائر واختساره الامام شرف الدين ا ه وابل قياسًا على الحدود (١٠) ولا يصح أن يأذن السيد لعبده بالنكاح ولا ان نزوجه حيت هوُّ مشترى له أو منهب الا بعد قبضه فلو أذن أو زُوج قبل القبض و يكون فأسدا قرز لم يصح النكاح ولا يكون موقوةا على الفبض ا ه ح لى بلفظه كما سيّاتى فى قولهولا مشتري إلى آخره (ه) فإن كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر فلا بد من اذنهم الحميع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أبما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو زان وفى رواية جابر فهو عاهر آ ه غيث (٥) ولو محرما وامرأةُ أُو خنتي إذا كان العبد مكلما فان كان صغيراً ممزا صع له الاذن من مالسكه الذكر قط فان كان العبد الصغير علوكا لامرأة فحم انكاحه حكم انكاح أمة الدحل لفظ قرز (١١) أي لم يأذن له (١٧) بعد قبضه بعد الشراء لأنه تصرف (١٣) بان ترجح قيمته ومنافعه على الفرامات أو يكون مهيا فيحصل

أن يزوجه (و) اذا أذن السيد لعبده اذنا مطلقا نحو أن يقول أذنت لك في النكاح أو نحو ذلك كان رامطلقه) متناولا (الصحيح) من العقود ((() ووجه واحدة ((() فقط فلو عقد عقد الله على المتادا لم يصح لأن العادة لم تجربه فانفظا لأذنها لنكاح لا يتناوله ((() وقال في البيان ان كان سيده يتزوج مثل هدذا النكاح انصرف اليه قوله واحدة فقط فلو تزوج اثنتين ((() كان موقو فا فيهما إن كانتا (() عقد وان كانتا في عقد وان كانتا في عقد المقد الموقوف لكن يشترط أن يجيز وهو موقو فا(و) الثاني (باجازته (()) عند من صحيح العقد الموقوف لكن يشترط أن يجيز وهو (مستمر الملك (()) المعبد فأما لو كان يقد عن ملك

بسبيه حفظ مال الصفير (١) والمرة تذهب العبد المكلف ا هاح لى وان كان صغيرا فبمذهب سيده وقيل ان اختلفا ترافعها (٧) تليق به بمهر الشهل وإلا كأن الزائد على زواجة مرس يلمق فى ذمته قرز (a) وهو يقال ما الفرق بينالاذن بالنكاح فلا يتزوج إلا واحسدة ولو اذن له فى شراء شيء صار مأذونا في شراء كل شيء وإصله يقال في النسكاح مانكح له لالسبده وفيه الزام السيد مؤنة فانصرف الإنذ إلى الأقسل وفي الشراء كل مآشري فيو لسيد، ١ هـ - لى لفظأً (٣) وفى اللمع ترجم إلى العرف والبادة ومثله فى البيان العسرة بعرف أهل الجيسة 1 هـ دُ مارى فان كان عادتهم يعقدون بالعقود الفاسدة انصرف اليه (٤) فلو أجاز السيد واحدة لا بعينها هل تصح أم لا وإذا صح فهل التعيين إلى العبد أم إلى السيد قبل إنه يستأنف الاجازة وهو ظـاهر كلام الآمام في النجري حَيثكانا في عقد واحد قال الفقيه ف لعسله يتبعض العقد هنا ﴿١﴾ يخسلاف المبيع ﴿٢﴾ لأن الشروط الفاسدة تفسد البيع لالتكاح وقواه المتى قال عليلم هـذا محتمل والأقرب أن إجازة بعض ما تضمنه العقد لا يصبح كما ذكره أصبحا بنا فيمن قال أجزت السقد الاللهر (١) لعل ذلك مم التعيين والالم يصح لان الذي أجازها مجهولة ا ه صعيتري ومثله في كب ﴿٧﴾ يعني الشراء اه تذكرة قلا يصح إجازة بمضدون بعض لأنه تبعيض للمبيع الواحد وأ ماللبيم فتصح أجأزة بعضه دون بعضعلي التفصيل الذي في البيان في كتاب البيع و لفظ البيان فرع وهكذا في المبيع الموقوف والشراء الموقوف إذا باع فضوليًا عنواحد ثم أجاز بعض المبيع لم بصح قرز الخ (٥) فلوأجازًا حدهما وفسخ الآخر كان الحكم لما سبق من اللفظ ا ه ح فان سبق بالاجازة تفذا جميساً وان سبق بالنسخ انمستخا جميما (٦) قان التبس المقدم كان كالتباس الزوجة بالأجنبية (٧) ولو امرأة قرز (๑) حلالا لامحرما قرز (*) لكن يقال إذا كانت رفع حجر فلجازة السيدليست اجازةحقيقة إنما هي يمني الرضاء كما ذكروه في الأمة الموقوفة إفلا يتقذ الا ترضاء السيد فعلي هذا احسلال السيد غير معتمرٌ فينظر ا هـ الصلاء سيدنًا على رحمه الله (هـ) فلو كان السيد محرماً أو العقد فاسداً فليس ذلك باجـــازة قرز (٨) أو الولاية قرز إلا حيث زوج الفضولى أمة الصغير أو عبده فيصح من الصغير الإجازة بعد البــلوغ السيد لم تصح إخاز ته بعد ولو أجاز بعد أن رجع إلى ملكه وسواء خرج (عن ملكه جيمه أو بعضه و منها) أي ومن الاجازة (السكوت () من السيد حين يعلم بنكاح العبيد () وقال م بالله ان السكوت من السيد ليس باجازة و) كذا (الوقال له (طلق ()) فان ذلك اجازة النكاح () و) الثالث من الأمور التي ينفذ بها نكاح العبد أن يتروج بغير إذن مو لاه ولم يعلم مو لاه بالمقدحتي اعتقه فان عقد نكاح العبد ينفذ (بعثقه قبلها () أى قبسل الاجازة و ولا م يصدمن سيده اجازة (و) الرابع (بمقدماله) أى بعقد السيد العبد (ولو) كان العبد (كارها ()) والاكراه ضربان أحدهما أن يعقد له وإن كره وهذا لا اشكال فيه () والثاني آكراهه على أن يتولى المقدد فني الذني لا يصح ذلك وفي الوائد صحته وكذا و البيان وقال مو لا ناجليم هو و الأقرب عندي لا نه يكون كالمبر () عن السيدقال وقد دل ذل ذلك تحت قولنا باذن المالك المرشد فازمالكه اذا أكرهه مهلى المقد فقد أذن له بلا

كما في البيع لو باع ملك الصغير إذ العلة واحدة (١) مالم برجع بما هو نقض للمقد من أصله اله ذماري (٢) فائدة إذا عقد الصغير لنفسه وسكت وليه هل يحكون إجازة أمهر قال الامام المهدي عليل يحون اجازة ويمكون مثل العبد وقيل ف لايكون اجازة و يغرق بينهما (*) مع العلم با لعقد وعلم أن السكوت اجازة ومثله في النيث قرز لا إذا جهل أو ظن أن الصنخ لايصح منه أوسكت للروى هل يجزه فليس اجازة قرز اه مقصد حسن (*) حيث كانعالما أنه الاجازة وقيل لا فرق واختاره المؤلف حيث قال لا متأملا مترويا (٣) لأن العبد يتصرف فيما لفيره فيه حق فـكان سكوت صـاحب الحق اجازة اه كالشفيم اله هداية (٤) وكذا لو قال الولَّى لمن زوج نفسه بنت الغير طلق كان اجازة من الولى (٥) لافارق وسرح فلا يكون إجازة لأنهما كناية قرز (﴿) وكذا لوقال طلق واحدة وأمسك البواقي فقد اجاز العقود كليا لأن قوله طلق واحدة وأهسك اجازة أيضا وإن قال واحدة طلق وامسك عنالبواقى فقد أجازهن جميعاً اله غيث قرز فأما لوقال طلق واحدة وأرسل البواقي ﴿١﴾ قال سيدنا فهو محتمل لأن فيه إجازة مجهولة وفسيخ مجهول اه زهور لم يصح أمن اهان قرز (١) لأنالطلاق فرع على صحةالنكاح ولو جهل السيد قرز (﴾) ولو جاهلا (٦) مالم يكن عرما (٧) مالم ترد قبل العتق ذكره في الأتمار (a) مستمر الملك وكان العقد صحيحاً إن عنفه كالاجازة ذكر معناه في الوابل وقيسل الرق حجر والعنق رفع له والعدق ليس بمنزلة الاجازة بل بمنزلة انتقال الولاية بعد إن لم يسكن كما لو باع الفضولى مال الصيّ ثم يلغ اله نجري (e) ولو عرما (A) فلو أبق العبد بعد تزو بجه فالحيلة أن يعقد له بامرأة دون الحولين وترضعا زوجته أو أمها أو أختها أو نحوهن (٩) إذا كان السيد ذكرا قرز (١٠) مع الحضور والقرر ولو غائبــا قرز (*) الأولى أن يَعَالُ لأن الصَّــد بأذن الملك المرشــد ليدخل لوكان المالك امرأة

اشكال (وماترمه (۱) الزوجة من مهر و نفقة وغيرهما (فعل سيده (۲) وقال أبوح (ك فيرقية وقال شرق كسبه (۱) والزوجة من مهر و نفقة وغيرهما (فعل سيده (۱) ولاسرعا ذون في السكاح وليس عاذون في نفس الأمر فنروجهم التدليس ودخل بهافالزمه (فني رقبته) لأن تدليسه جناية فيخير السيد بين أن يسلمه الزوجة بجنايته فنأخذه بمهرها أو يدفع لها مهرها وكذا لو دلس على حرة (۱) أبنه حر فان تدليسه (۲) يتملق برقبته وسوا كان مأذون (۱) وغير مأذون (۱) وأما لوكان المدلس غيره فا لزمه فني ذمته لأكه دين معاملة (۱) ومفهوم كلام اللحم أن مجردسكو فوعدم الاخبار بأنه عبد أو مأذون (۱۱) لا يكون تدليسابالحرية والاذن بل لابد من لفظ يوهم الحرية الاخبار بأنه عبدى أو مالى أو نحوذلك (۱۱) (و) مالزمه في المقد (النافذ بسته (۱۱)) نحو أن يتزوج على الأملاق (۱۱) في كذا مالؤ مه في المقد (النافذ بسته (۱۱)) نحو أن يتزوج بغير اذن سيده فأعتقه الممالك قبل علمه بالمقسد (۱۱) فكل مالزمه من مهر

(١) فلو دفع السيـد مهر الزوجة وأعتق العبد ثم طلق العبـد زوجته قبل الدخول رجم بتصف المهر السيند لأنه فسنخ له من أصله وقال الاسفرايني يحكون للزوج اهن (٧) وكان على السيد هنا نخسلاف دين المعاملة حيث أذن له بها فني رقبته لآن العبد كالوكيسل لسده في الحكل والحقوق تتعلق بالموكل فيالنكاح وبالوكيل في المعاملات اه ن (٣) والسيد يخير بين فداه وتسليمه (٤) فان لم يسكن له كسب فقولان قول كقو لنا وقول في ذمته (٥) وهو مهر المثل اه غيث و في الحفيظ هو الأقل من المسمى ومهر المثل اه أم و لعله يقال إن لم تلحقه الاجازة فان لحقت فالمسمى والله أعلم له ن قرز (٦) أو أمة قرز (٧) ولها التستخ لعدم الكفاءة ولعليا تستحق المسمى إذا فسيخت بعد اللُّحول كما تقدم في فسخ العيوب (٨) أما إذا كان مأذونا ودلس بالحرية فان النكاح نافذ صحيح والحيار الزوجة ولوليها اهزهور والمهر على السيد اهْزهور و بلزم السيد المسمى لأن العقد صحيح ذكره فى الزهور (٩) أما إذا كان غير مأذون ولا أجاز السيد فع علمه بالتحريم يحد ولا مهر عليه قرزوم جهله ودلس استحقت المهر ولا حد عليه ويكون في رقبته أه (١٠) صو أبه دين ذعة (١١) صوابه أوغير مأذون (١٢) يسأل فيسكت (١٣) ينظر كيف يتصور العقد الفاسد في حَق العبد ولعمله بالنظر الى لزوم المهر وغيره والا فالحقد باطل اه تهامي حيث لم تجر به عادة قوز (٥) شكل عليه ووجيه انه غير مأذون بالنكاحلا "نالاذن ينصرف إلىالصحيح(١٤)ويدخل جاهلا بالمهرفي ذمته فانكان عالما حدولامهر (١٥) سواء قلنا أن عتقه إجازة أو زوال مانم أما إذا قلنا أنه زوال مانم فلا إشكال أنه لاشيء على السيد لا أنه لا باذنه ولا باجازته وأما إذا قانسًا أنه إجازة قان لزوم المهر للسيد إنما هو السلك في حق لزوم المهر أن ينفذ النـكاح وهو في ملـكه وهنا لم ينفذ النـكاح وهو فى ملـكه لان نفـونه وقع بتفوذ العتق فيلزم العبد دون السيدهــذا ما يقتضيه نظرتا اله غيث (١٦) فلو أعتقه بعد عامـــه بالعقد ونفقة (۱) في هاتين الصورتين (فعي ذمته (۱) لاعلى سيده (ويلحق الوله بأمه (۱۲) فان كانت حرة كان الوله حراً ولو كان أبوه عبدا وان كانت عملوكة كان الوله عملوكة كان أبوه عبدا وان كانت عملوكة كان الوله عملوكة كان الوله عملوكة له (و) ذلك الوله على له المبد على أبيه إلا أن تكون أمه مملوكة له (و) ذلك الوله ويلانا عليم والأقرب أنه يصح الشرط من الزوج ولوعبدا (۱۵ وكذا لو شرط ذلك سيده مولانا عليم والأقرب أنه يصح الشرط من الزوج ولوعبدا (۱۵ وكذا لو شرط ذلك سيده بنير رضاه العبد وكذا لو شرطه أجني (۱۱ وقال أبوح لا يصح شرط حرية الولد قال في البيان وإذا اشترط حرية بطن (۱۱) فقد قبل إنه يصح أيضا (۱۱) وقوى هذا السيد و لا بعده شرط (علك (۱۲) بين لا يصح من مولى العبدأذ يشرط أن يكون الأولاد بينه و بين مولى الأمة لأنه تميك مصدوم قال أبوع فان كان مولى السبد زاد في مهرها لأجل هذا الشرط أسقطت الزيادة على مهرالما الزادة على مهرالما الزادة على مهرالما الزادة على مهرالما الزادة على مهرالما النائم والماله والمهد (۱۱)

فما لزمه فعلى السيد قرز (٥) لا لو زوجه الغير فلا بد من الاجازة بعــد عتقه (١) لا نفقة في الموقوف حقيقة قرز (٢) بطريق الانكشاف (٥) أما النافذ بعتقه فهو حيث وطيء بعد العتق وأما إذا وطيء قبله فإن أعتقه السيد عالمما لزمه بالنما ما يلغ و إن كانجاهلا لزمه إلى قدر قيمته مع التدليس و إن لم يدلس ففي ذمته اه كو اك قرز (٣)حكما وبأيبه في النسب قرزوهو متخصص يقوله ولحقه و لدها (ﻫ) غالبًا احتراز من المدلسة والتمان الاماء التي ستأتى فانه يلحق الولد بأبيه وكذا المفلوط سها يلحق الولد بأبيه ويسكون حراً وتلزم قيمته اه مفتى يتأمل فسيأتى فى شرح قوله ومن الآخر عبد مايخالمه في المفلوطة قرز (٤) الحر (٥) ان قبل لم صم العنق قبل الملك قلنا قد وجد السبب وهو ملك أمهم ووجه قول أصحابنا قولاتهالي أو فوا بالمقود وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون عنمد شروطهم (٢) قيل حر أصل وقيل معتق وقواه السيد ح قرز (٧) ولو جـــد العلوق قرز مع قبول ســيد الأمة (A) ولولم يأذن له سيده بهذا الاشتراط اله غيث قرز (٩) مع رضاء المالك (١٠) فأن تنازعوا في البطن الأول هل هو المشروط حريت أم لا اه في بعض الحوآشي أنه إذا ألتبس عقوا وسعى كل واحدمنهم في نصف قيمته (١١) يعني دون بطن (١٧) و يعين أحد البطون فلو لم يعين ﴿١﴾ ثبت في الذمة فيعين من شاء فلو شرط حرية الذكور دون الأناث صبح فان وللمختق لم يعتق و يسكون الشارط اه ينظر لولم تلد إلا بطن واحد مع عدم التعيين سل لوقيل لاعتنى لأنه كالمشروط بالتعدد كما لو أعنق أحسد التوأمين الذي في بطن َ لم يبعد اه شاس ڤرز ﴿١﴾أو النبس قال سيدنا عتقوا جميعاً وســعوا بنصف قيمتهم هـذا إذا تعذر التعبن وإلا فا لعنى يثبت في الذمة قرز (١٣) يغير النذر والوصية اهـ لى قرز (١٤) حيث هوالمسمى وإلا سقطت الزيادة على المسمى ولو كان أقل من مهر الشـل ولم يذكر لفظة

مهر المثل في البحر والذويد قرز (١) مالم يرجع بمــا هو ناقض للعقــد من أصله قرز (ﻫ) فأما موت سيد الأمة هل يبطل الشرط غمروجيا إلى ملك الوارث أو ينزل قبول الشرط منزلة الوصة اهسدنا الشوكاني رحمه الله تعالى (﴿) كلمالا بعضها لأنه يسرى فلو وقف بعضا وترك بعضاسا قال الذماري لا يبطل وفي شرح الفتح يبطل إذ الوقف للجميع (٧) و بجب على الزوج الـكف لثلا يبطل عنق الحمل ذان إ يسكف سُل استقرب السيد صارم الدينَ بقاء الملك وأنهــا حلت من بعد هـــذا مع اللبس فلو أتت به لدون ســتة أشهر من يوم خروج الملك عنق قرز (٣) إذ هو الك جديد وهــذا هو الحيلة في إبطــال الشرط بعمد عود الملك فالحيلة في إبطال همذه الحيلة أن تملمكم إباها قبل خروجها عن ملسكه فيتمام فلايمكنه بطلان الشرط بأن يقول انكان فيعلم الله انك إذا أردت اخراجها عن ملكات قبل علوقها فلد نذرت ما على قبل اخراجها عن ملسكك بساعة فيتمانع اله مغتى قوز (٤) وشرط الحرية قرز (٥)وفسخه ورجعته اه ح لي قرز (٧) حجتنا ماروي عن ابن عبـاس أنه سئل عن عبــد طلق أمة تطليقتين ثم عنق أينْزوجها بعد ذلك فقال ضم قيل عمن قال أفتى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضي أن الحركا لعبـد في الطلاق والعدة ويعضد ذلك قوله تعــالى الطلاق مرتان فامساك بمحروف أو تسرّ يح باحسانوهذا يمم الحر والعبد قائب قبل قد روى عن على عليلم أن طلاق الأمة طلقمان وعدتها حيضتان وعن النبي صلى الله عليه وآله وسسلم مثله قلتا معارض بأرواه ابن عبــاس وحديث ابن عبــاس أرجح لمواقفته عموم السكتاب فيحمل الحير الآخر أنه قيل في أمة معينة قــد طلقت وانقضت من عدَّتها حيضة الدغيث (٧) ولوكانت تحته حرة (٨) ويوافقون في الا شهر وفي الوافي شهران اه جهران (٩) الموافق في الملة اه معتى قرز الحلال قرز (١٠) كالخدمة والاعجازة

الموكة خالصة (١٠) أ ومدبرة (و) كانت الأمة علوكة لامرأة مكلفة لم يكن لهـ ا أن تزوجها ينفسها ٣٠ و إنمايزوجها(وكيل)تلك(المالكة ٣٠) فاذا زوجهاوكيل المالكة تفذالنكامسواء , ضن الأمة أم لاوهذا التوكيل عندنا^(١) تعيين للولى (١) لاتوكيل على سبيل الحقيقية وقيل ^{٢١} توكيل حقيقة وقال ش ولي الأمة ولي سيدتها وقال أو ح تعقد لهاسيدتها بنفسها (وولى مال الصغير (٢٠) ولى نكاح أمته (٢٠ وسياً في إنشاء الله في البيوع تبيين ولي المال فينفذ نكام الأمة بمقدمن ذكرنا (أو) عقد (نائبهم) فإن النائب عن هؤلاء يقوم مقامهم في صحة تزويج الأمةلكن ليس للوكيل أن يوكل (١) إلا إذا كانمفوضا الثاني قوله (أو إجازته) يني أو اجازةمالك الأمة المرشد أوولى مال الصنير أو اجازة الوكيل (١٠٠ المفوض فان لم يفوض، قال عليلم فالأقرب أنها تصح (١١) إجازته لأن اليه تنفيذه (١٢) وحكم إجازة نكاح الأمة (كا مر) في أجازة نكاح العبد في أنها لابد أن تكون الأمة مستمرة الملك (١١٠) من حان المقد إلى حين الاجازة * قال عليم فان قال سيد الأمة (٢٥) أزو جها الذي عقد بها بنيراذنه طلقها كان اجازة ولوكان جاهلا لذلك (إلاالسكوت) فانه لايكون في حق الأمة إجازة (١) أو ممثلول بها وهو ظاهر الاز والقياس أنه لايجوز لأنه لا يجوز التصرف فها توجه من الوجوءوتمنير متى عقت (٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكحوا المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وكذا الحنة. قرَز (٣) حيث لا إمام ﴿١﴾ ولا حَاكم ذكره يُعضهم وقواه المؤلف وظاهر الاز خلافه قرز ﴿١﴾ وهو قرى لأنه موافق للاز فها تقدم في التربيب في قوله ثم توكل (٤) فعل هذا ليس لها أن تأمر العبد أن نروج أمنها إذ لا ولا يتأه في عقدالنكاح خلاف ما في السكو اكب وهو الذي يفهمه الفتح وليس بمختار (١) وَقَائِدَةَ الْحَلَافِ إِذَا قَلْنَا أَنَّهُ تُعِينَ اشْتُرَطُّ أَنْ لَا يَكُونَ صَغِيرًا وَلَا عِبْوَنَا وَلَا عِبْداً وَلَا عِناجِ إِلَى الْاضَافَة وعكس هذه إن قلنا أنه وكيل حقيقة (٥) ولا يصح منها عزله قرز (٦) للامام احمد من ســـلمان (٧) والمجنون (٨) ولو اهرأة من جمة الوصاية فتأمر من نزوجها اه مفتى قرز (٩) لعله في وكيل المالكونحوه وأما وكيل المالسكة فله أن يوكل مطلقا لأنه ولي وليس يوكيل حقيقة اهر على قرز (١٠) فلو قدم النقدعلي التوكيل هل تصحاجازته أم لا بد من إجازة من هيله حال النقد فينظر قلت وقد ذكر الصحة فيالوابل (١١) وأماً الجازة للالسكة نفيه نظر ﴿ قال عليلم لا يقال مجوز كما تصح الجازة عند نفسها إذا عقد لها الولى فأجازت لئن بين المسئلتين فرقاً واضحاً بعني أن الاجازة هناك لمن له ولاية الانكاح لاهنا فكان عدم صحة اجازتها أظهرنجرى وفىالسكواكبولوأجازت المرأة وهو الأظهر وقرره المفتىوحثيث كمالو زوجها فدونى وأجازه نفذ العقد الأول وسواء كان ثم امام ونحوه أملا قرز (١٧) بخلاف البيع لتعلق الحقوق فلو أجاز لم تعلق والنرض تعلقها بالوكيل في البيع (١٣) أو الولاية قرز (١٤) أو سيلتُّها قرز لنكاحها مخلاف العبد (() و) الثالث بما ينفذ به نكاح الأمة هو أن يزوج بعسم موقوف فينفقد عقد نكاحها (بتقهاقبلها (٢٠) أى قبل الاجازة (و) يجوز (٢٠) السيد الأمة أن (يكرهها على التمكين) قبل ف لأن له حقا فى نسلها عقال عليم وهذه العلة فيها نظر عندي لأنه يازم منه اجبار العبد على وطء زوجته حيث تكون مملوكة لمالك العبد فان النزم الخصم ذلك لزم منه مخالفة الاجاع قال وإعالاً ولى فى التمليل عندى أن يقال أن ذلك واجب على السيد من باب النهي عن المذكر (١٠) لأن امتناعها من التمكين منكر والسيد أولى باجبارها لأنه المالك (٥٠) قوله (غالبا) احتراز من أن يكون زوجها مجدوما (١٠) أو نحوه (١٠) فالسيد ليس له المالك (٥٠) قوله (غالبا) احتراز من أن يكون زوجها مجدوما (١٠) أو نحوه (١٠) فان السيد ليس له

(١) لأن العبيد يتصرف لنفسه فيما لغيره فييه حق فسكوت صاحب الحق مسقط لحقه كَالشَّمْيِعُ بَخْلَافُ اللَّامَةُ فَلَا يَكُونُ أَجَازَةً لأَنَّهَا عَقَدَتَ لَنْجُهَا فَهَا لَنْبِيهَا فَيه حق أه ن قال في النيث وهـذا أحسن إلا أنه ينتقض بمـا لو زوج انسان نهسه بنت غيره وسكت الأب فان سكوته لا يكون اجازة مع أن الزوج عقد لنفسه فيا لغيره فيسه حق اه شرح بحر لاينتقض لأنه يقال للعبــد حتى ثابت في نفسه وهو ثبوت النـكاح لـكنه مشروط بحق السيد وهو رضاءه وبسكونه نقذ ومحل الحقين واحد بخسلاف من زوج نفسه ابنة غيره فأنه لاحق له فيها بل هو فضولي حقيقة ذكر معناه في الزهور في باب البيع اه شرحفت ولا ينتقض عليه بمن اشترى لغيره بالوكالة ماله فيه حق الشفعة كما أنه يسقط بالمسكوت لأنه قد دخل في ملك الوكيل لحظة فكا نه عقد لنفسه (٧) قال في الزهور لإَن العتق إجازة ولا خيار للامة لاَّنه لم يصح نكاحبا إلا بعد عتقبا لكن يقال لم كان المهر لهـــا على ظاهر الازيقال ليسا كالاجازة من كل وجه اه هامش وابل (*) حيث كان الصاقد فضو لباعلى أصلنا أو هي العاقدة على أصل أ بي العباس (*) قلت المسألة مستقيمة على أصل ح وأما على أصلنا فلا لأن وليها هو المسالك ولم يمم منسه إجازة و إنما وقع منه العتق فقط وهو ان كأن يتضمن ملسكما تمسيا فليس البيا عقد النـكاّح حتى يقول ان ملـكيا يُكون إجازة العقد كما في العبد وقد قيل أن ذلك حث عقد لها أنوهـــا الحر أو أحـــد أوليائيـــا برضاها فإن هذا العقد موقوف على اجازة المــالك قان اعتقباً قبل الاجازة تقد العقد لأن هذا العقد صدر نمن يصح منه لولا ملك للـــالك فلما أعتقهـــا خرجت عن ملكه فينفذ السَّد كالعبد اله ضياء ذوى الابصار (*) ولو تاسدا وينفذ فاسد اله ح لى قرز (٣) بل يجب مع الطلب قرز (٤) يَمَالُ هذا أمر يمعروف لإنهى عن النكر فينظر فيهاه ينظر إذجع الشائبتين فلا اعتراض على الشرح لأن ماطلب منه للفعل فهو أمر يمعروف وما طلب منــــه اللزك فهو نهى عن منكر (٥) بل الأولى في التعليل أن يَمَال قد أثبتت لفيره فيها حق فيجب اجبارها عليمه حنى يســــتوفى النير حقه (٦) ولها الفسخ ولو معكنته قرز (٧) والفرق بين الزوجسة والامة أن القبكين من الزوجة رضاء جيب الزوج بخلاف الامة فلا عيب رد به بملك السيد عليها فلم نوصف احارها على عكينه وكذلك لايجب عليها عكين سيدها من نفسها حيث يكون سيدها محذوما (١٦) (لاالمبد) فليس لسيده أن يجبره (٢) (على الوطه (٢)) ووجهه أنه لاحقاله في نسل المبدلاً نه يتبع الام ﴿ قال عليه السلام ﴾ لكن يقال فيازم إذا كانت زوجته مملوكة لسيده أن بُحِوز إجباره قال فالأولى في التعليل أن يقال لأن الوط الميس بحق للزوجة فلابجسجلي الزوج وإذا لم بحب لم يحز اجبار عطى ذلك (و)سيدالأمة بحب (لمالمر (على زوجهامتي استقر عليه لها بأحد الأمور التي تقدمت (وان) عقد بها في حال الرق و (وطئت بعد العنق (٥٠) فالمهر للسيدأيضا قيل ف وفي تعليق الافادة وسواء سمى لهامهراً أمرًا وهكذا في البيان م قال وسواء كان النكاح صحيحاً أم فاسدا إلا إذا كان باطلا فلها (¹⁷⁾ وقال في التخريجات ان لم يكن مسمى ودخل مها بمدالمتق فالمهر لها (٧٠ (إلا في النافذ به (٨٠) أي إذا تروجت بغيراذن سيدها فأعنقها قبل أن يجيز فوطئت بمدالمتق ^(١)فان المهرهنالها لاللسيد ولوكان المقد وقم في ملكه (و) يجب أيضا للسيد على زوج أمته (النفقة (١٠٠) فاذكان حرا فعليه وإنكان عبدا ضلى سيده لكنهالاتجب إلا (مع التسليم المستدام (١١٠) قيل ح وأقل المستدام يوم وليلة (١٦٥) فاذا سلمت يوما وليلة استحقت الفداء والمشاء فان سلمت وما فقط أوليلة فقط لم تستحق ذلك برضاء اهام (١) وكذا الزوجة لهاأن تبتم من زوجها المجـذوم بعــد رضائها به ذكره في البيان عن الفَّيَّه على وقيل الفقيه يوسف قوى تهامي أنها إذا مكنت مع العلم لم بحز لها الامتناع (٧) إلا في الايلاء قرز (٣) لاالقسمة فيجسبره والعود فىالظهار فيسه فانه بجسبره (٤) إلا أن تـكون ثيباً فلمستحق المنفعة كما يأتى فىالوصايا قرز(ه) قيــل وكذا المسكاتبة إذا نجز عتفهـا كان المبر له قرز(ه) وكذا بعمد البيم قرز ولو فاسمدا لأن النقمد سبب والدخمول شرط والأحكام تعلق بالأسباب لابالشر وط (٢) إذاوطئت بعد العتق وهـو عشر قسميا (٧) وهل لها مير أمة أو حرة عتيقة حيث لم يسمى و دخل سل اه زهـــور القياس مهر أمــة لاستناده إلى العقــد اهـشــامي قرز (٨) أي العتق (ﻫ) فإذا تزوجت يغير إذن سيدها أو وطئها مم الجهــل قبل الاذن ثم عتقت فوطئها بعده لزمــه مهران الأولىلهلأنه وقع الوطء في ملك، وهمو ههر المثل والتاني لها وهمو المسمى لأنه وقع بعمد العتق اه تعليق الفقيه حسن والقوي أنه يلزم المسمى لهــا فقط كما مر في كلام النجري وفيالبحر خلافه وهو ظاهر الأز فيلزم مهر واحد وهــو المسمى لسيد الأمة وقــواه الشامي قرز (*) لأنه لا يلزم إلا بالوطء وقال المؤيد بالقالمـــيد لأن العتق إجازة واختساره الامام شرف الدين (٩) لاقبسله فسله (١٠) والسكسوة والفطرة(١١) فان قبل ماألفرق بين الحرة والامةفيأن الحرة إذاسات نفسهما صدة بمكن التفسيط فيهما وجبلمها نفقة الجنواب أن الحرة الواجب تسليمها عقيب النقد يخلاف الأمسة فتسليمها غبير واجب إلا للوطء فقط اه وشلي (\$) والمـكاتبة كالحرة إذ لاخدمة عليها وتبعض النفقة فيالمتبعضـة بقدر العنق (١٢) متصلة

شيئا (۱) ولو عكن من وطئها قيلى وذكر ابن داعي أن الأمة كالحرة تستحق لأى وقت سلمت فيه (و) نفقة الأمة اتصح) من السيد (شرطها (۱) على الزوج (مع عدمه (۱)) أي مع عدم التسلم المستدام فيلزم الزوج ذلك (و) يصح (المكس (۱)) أيضا وهو أن يشرط الزوجة وأنه لا نفقة عليه ولو كانت مسلمة تسليما مستداما في فصل هي في أحكام الأمة المنزوجة و(و) علم أنه يجوز (المالك (۱) فيها كل تصرف (۱) من سع أوهبة وعتى واجارة وكتابة واستخدام واستصحابه في سفره لتخدمه (۱) ونحوذلك (إلاالوطه (۱۸ ومنم الزوج (۱۱) فانه لا بحوز لسيدها أن يطأها وهي مزوجة ولافي المسدة ولا يحوز له أن يمنع زوجها منوطة (۱۱) سيدها تسليمها (۱۱) الحدالزوج (۱۱)

(١) فلو مات عن غمير مسلمة تسلما مستداما همل تستحق نفقة العدة أم لا ظاهر البيان في العدة حيث قال ولو أمة أنها تجب قرز (٧) والفطرة تابعية للنفقة وإن لم يشرط أه سحولي (٣) ويصح الرجوع في المستقبل فيالطرف ين جيما ونظره شبخنا وقال يستقبم فيالمستقبل لافي الماضي لأنه حق متجسد ومثله في ح لي (٤) إنما صح الشرط في نفقة الأمسة لا في نفقة الحرة لأن العقد على الأمسة لاتوجب تسليمها على وجمه تجب به النفقة بل ذلك على اختيار أسيدها وما وقف على اختيار مختار وقف على الشرط وليس كذلك الحرة فأن العقد عليها توجب تسليمهـا ولا يوقف على اختيار مختار فلا يقف على الشرط ذكر ذلك فيالشرح قال فيمه وفي البيسان وحيث يتع الشرط في تفقة الأمة فان شرطت على الزوج فهي تشبه الزيادة فيالمهر وإن شرطت على سيدها في تشبه القصان من المهر فأن قيسل إن ذلك مجهول وزيادة المجهول وتقصانه لايصح فلعله يقال إنما صح لأنه ليس بزيادة حقيقة ولا تقصان حقيقة بلءشبه حما اه كواك وقبل بل الشرط بجرى مجرى الا أتَّزام في النفقة لسيدها وكذًّا على الزوج حيث لانجب النفقة كن قال لفسيره طلق زوجتـك وعلى مالزمك أو احنث في بينك وعلى السكفارة واختــار هــذا الثقيه حسن في تذكرته (٥) صوابه للمتولَّى (١٦) الإَّزهار هنا أي الزوج من غيره وغير عبده قرز (٧) ويتبع الزوج إذا أراد (٨) ومقدماته قرز (٥) فإن وطيء حد مطلقا وقبل لامحد مطلقاً ذكره الامام يحي وقيل بحد مع العلم لامع الجهل اهتجريد (٩) ويكون عورتها معه كعورة الرجسل مع الرجسل وتُرددالمتني في النظر إلى عَسورتها لنسير شهوة وقسد تقدم في الجنائز ليس له غسلها (١٠) في الأوقات المعادة اه تعليق (١٩) ويحدير السيد بين تسليمهـا للوطء فقط إلى دار الزوج أوتخليــة الزوج يطأها فدار السيدحيث كان العرف الحاجمة اليهما للخدمة في الليمل وإلا وجب تسليمهما العبيت في دار الزوج وفي الصعيري يجب على السيد تسليمها للوطء في داره فقط اه سحولي لفظا (١٧) يعني المبيت عنده وهــو مبــني على الأغلب أنهــا لاتشتغل في الليـــل إذ لوكان تشتغل في الليــل كان لســيدها المنــع لأنه لايجب تسليمها عليه إلا للوطء فقط اه لمعة قرز (١٣) حيث لاتستغرق المسافة القدر الذي لايتساخ

وهو أحد وجهى أصش (ومتى عنقت (٢) الامة المزوجة (خيرت (٢) بين فسنخ النكاح أواليقامسواء كان الزوج عبدا أم حرا (٢) وقال كوش لاخيار لهاذا كان الزوج حراه نم ولا يمل خيارها بتراخيها عن الفسخ (ما بتكن (٢) وقال كوش لاخيار لهاذا كان الزوج حراه نم ولا يمل خيارها بتراخيات الخيني أن خيارها اليس على التراخي وهي جاهلة المتنق أو لئبوت الحيار (٢) مي يعطل خيارها كالصنيرة إذا بانت وقال م بالله لا يشترط علم بابنبوت الحيار لها فهذه الأماني ثبوت الحيار لها كالصنيرة إذا بانت وقال م بالله لا يشترط علم بابنبوت الحيار لها فهذه الأمن أمان فن فد فد الحرة يثبت لها الحيار فان شاهت فسخت النكاح مالم عكنه من نفسها عالمة (١) بأن تحته أمد وأن لها الحيار فان مكتنه وهي جاهلة الذلك لم يبطل خيارها (ولا ينفسخ نكاح الأمة) التي تحته بنكاحه الحرة هذا قول الاكثر وقال مسروق (١٠) والمن جرير أنه يبطل نكاح الأمة وجود السبيل (١١) إلى الحرة وقال احمد من حنبل يبطل بالمقدعلى الحرة ه قال مولانا عليلم ولم نقصد بقولنا كم وقال احمد من حنبل يبطل بالمقدعلى الحرة ه قال مولانا عليلم ولم نقصد بقولنا كمة وقال المد من عالم أمة قياس الأمة على الحرة لأن خيارالأمة ثابت بالنص (١١) وإغاقه دنا تبيين ان

به فىالمنفعة قرز (ھ) وحيث يسلمهـــا إلى دار الزوج تــكون مؤن التسلم والرد على الزوج اھ سحولى لَّمْظَا قرز (١) يخـــلاف العبد متى عتى فلا خيار له لأن يبد. الطلاق فان قيْـــل لم جملتم العبـــغير الفسخ إذا لمنز و بيده الطلاق قلنا للدليل ولأنالعبدمستمرالطلاق من قبل وقوع الحرية (ﻫ) إذا كانت مكلَّمة فان كآنت صفيرة أو مجنونة فلها الفسيخ متى بلغت وعلمت ولا خيار لوليهما (٧) وإنما تخبير مالم يكن عينما هـــ الذي تقد به نكاحياً فلو عينت وبلغت أو أقاقت من الجنون كان لهـــا خيار الصغر والعنق (٣) لأن زوج برترة كان حراً (٤) ولو جهلت أن التمكين إجازة قرز (١) من وطء أو لمس أو تقبيل قرز (ه) والقول قسولها في نني العسلم بالعنق وثبوت الحيار (٣) والفرق بين الأمة والعسخيرة في المور والمرّاخي النص وهمو قموله صلى أنه عليمه وآله وسلم مالم يمسك والصغيرة باقيمة على التياس كالشفيع اه وعرب ابن بهران أن الصغيرة كالأجـة قياساً ذكره فيالموقــوف (٧) مالم تعتق الأمة أو تموتَ أو بانت ﴿ ﴾ كم قبل علم الحرة لأن العسلة الفضاضة في مقاصمة الأمسة لها في المبيت ونحو ، أه بحر ولوكانت الأمة مكانبة أو معتقة نصفها لأنهما إذانكحاعلىالأمة فلاخيار لهما قرز ﴿١﴾ بطلاقأو فسخها بوجه قبل فسخ الحرة للنكاح بطل فسخ الحرة اه ح لى لفظاً وقيل تفسخ لان العلمة الادخال وقــد حصــل وهـــو ظاهر الاز(٨)ولومطلقة رجعيــة قرز (٩) أو برضي العقد وهي عالمــة أن تحته أمــة (١٠) وسمى مسروقا لانه سرق على أمه وهوصفير ثم رجع وقيلٌأذنه قطعت ولمبدر من قطعهاوهو تابعي أخــذ العــلم عن عائشة (١١) كالمتيمم إذا وجــد الماء (١٧) وهو خير بريرة لما عنقت واختارت السخ لزوجها فيتبعها فى سكك المدبنة ودموعه نسيسل على لحبته فكلمها رسول الله صلى الله عليـــه

حكمها فى الخيار سواء فى كونه على التراخي لايبطل إلا بأن يرضى بعد العلم () (و) الأمة للزوجة (متى اشتراها ()) زوجها الحر وقد كانت ولدت منه قبل ذلك (لم تصرأ مولدعاقد ولدت () من قبل أن يملكها فأما لو اشتراها وهي حامل () منه ثم ولدت () وقدملكها

و 47 وسلم فقال زوجك وأمو عيالك فغالت أتأمرني يارسول الله فقال إنمــا أنا شافع فقالت إن كنت شافعًا فلأحاجة لى فيه اه ح مذاكرة (١) بأن تحته أمة وأن لها الحيار (٢) صوابه ومتى تملكها قرز (٥) شمراء صحيحاً أو جضها (\$) وإذا استثنى الحمل فأن ولدت لدون ستة أشهر فيو ملك للبأثمر وان للمشتري وأمه أم ولد للمشتري وإن ولدت لستة أشهر فما فوق فأن لم يدعه لأنموطئها بالملكالمشتري فكذا ذكر ، في النجري والبيان وإذا ادعاءالمشتري لحق به وكانت أم ولده وقال في التذكرةلاحق للبائع فيه بعد السنة الأشهر وقد صبارت المشترى أم ولد ولا تحتياج إلى تجديد دعوة لتقيدم الفرآش قرز ولعل المراد إذا لم يمكن قد ظهر للحمسل أمارة من قبل البيسع أهكوا ك قرز وهذا في أول بطن وأما فها بعده فهواستهلاك فهل يبطسل الاستثنا ويعتفون ويضمن المشترى قيمتهم سا. الأولى أن كل ما استثناء من الأولاد صح فيــه الاستثناء ويسكون عبدا يعتق بعتق أمه أولا يسكون وضع الأمة من مشتريها بعد ذلك استهلاكاً لأولادها بل حكم الحادث بعد الأول حكمة قرز لسل هـ أ حيث استثنا علها مدة معلومة اه سماع سيدنا حسن رحمه الله يتمالي (٣) فلو اشترى تصف زوجته وهي حامل فوضمته عنده بعــد الشراء لعلها تــكون أم ولد كالمشتركة يدعى أحد الشريكين ولدها اهرح لى لفظا (﴿) لقوله صلى الله عليه وآ له وسلم أأيما أمةولدت من سيدها فهي حرة بعد الموت قال في أصول الأحسكام يدل على أن المصهر الولادة دون العلوق لأنه لم يفصل بين العلوق في ملك السند وفي ملك غيره اه غيث (﴿) فلو اشتراها بعد خرو ج بعض الولد وخرج بعضه بعد الملك قبل صارت أم ولد لذلك إذ لا يثبت حكم الولادة إلا بجميعه الله ح لى فسكا أن الوضع جميعه وقع بعد الملك اه ح لى (ھ) و إذا أراد ترو بجها استبراها بعدہ یعنی عدة فسيخ كاملة إذا خرجت من نكاح وأما إذا أراد بيعهـا فني الشرح واللمع كذلك وقيــل ح يــكني حيضة ولا يطأها المشــترى حتى تنقضي عدتهـا قال في اللمع قان أحب هذا الذي اشتراها أن يزوجها أو يبيمها كان له ذلك اه ح بحر لصل المراد والله أعلم أنَّ له ذلك بعد كمال العدة في التزويج (*) فلو التيس هل ولدت قبل الشراء أو بعــده سل قبل الأصلُّ عدم الولادة في الملك فتـكون مملوكة (٤) ولو من غلط قرز (٥) أو لم تلد إذ قـــد صارت أم ولد فلا يباع قبل الوضع يقال هــذا يستقيم أنهــا تصير أم ولد قبل الولادة كما قال في الحاشية أم لا لأن الذي يفهم من ذ كر أم الولد أن الاستيلاد لا يثبت إلا بعد الولادة والله أعلم لكن يفهم من البيــان في كتاب البيع في سياق ما لا يصح بيعه أنها تنبت أم ولد قبــل الولادة حيث ٰ قال ما لفظه (مسئلة) من باع أمته ثم ادعى أنها أمولد لم ينفسخ بيعها إلا بأحد أهور أر بعــة إلى أن قال أو بأن تضع ولداحيا لدون ستة أشهر من البيسعويدعيه فيثبت نسبهمنه وإذا ثبت بطل بيح أمه اهبلفظه صارت أمولد (''ذكرم بالقف البلغة وقال الهادي في الأسكام بل تصير أم ولد بما قد ولدت منه قبل أن يملك الموروث وهو ظاهر كلام الهادي في مسائل محمد بن سعيد ("" أنه لا بد من الماوق والولادة جيما في ملك السيد وإلالم تصر أم ولد (") (و) متى اشتراها زوجها انفسخ النكاح وجازله أن إيطالك) لا بالنكاح وخدار تقم (ولو) كان قد طلقها قبل أن يشريها ثم اشتراها وهي (في عدة طلاقه بافه أن يلم المائلة بدالشراء ولا يجب عليه أن يستبر اللوطة المتالث في مدالت في المنافقة على المن يستبر اللوطة المتالث في مدالت في المن المنافقة أن يتأم لا إلا بعد التحليل (عاسياتي) في آخر كتاب الطلاق (") انشاء الله تمالى وذلك بأن تنكح زوجا غيره على الشروط التي ستأتى في آخر كتاب الطلاق (") انشاء الله تمالى وذلك بأن تنكح زوجا غيره على الشروط التي ستأتى اسدها بعد المدة فقد حلت للزوج اذا اشتراها أو تروجها مرة أخرى لأجل سيدها الميد ذاذ لا يقتضى التحليل (وأما المكاتبة (") فورضاها (") أي ليس

فيفهم هنه ثبوت كونها ام ولد قبل الوضع ولذا بطل والله اعلم اه منقولة هن خط سيدنا حسن سيأتى للامير ح في كتاب الرهن انها لا تُثبت أم ولد الا بالدعوة فينظر (١) ولا تحتاج دعوة لان الفراش ثابت له حال الوطء قرز (٧) اليرسمي من فقهاء الهادي عليلم (٣) وقواملي البحر وهو ظاهر الازفها يأتى في فراشالامة لانه لايعمل بالمهوم معروجود المنطوق كما تقدم فيالمقدمة (٤) الاأن تكون عدتها وضع الحل لم يجز لانها قد صارتأم ولد آه حثيث ولا يصح تزويجها الا بعد عنقها اه حثيث قرز وهذاً يستقيم على كلام البلغة انها تصير ام ولد اذا اشتراها حاملًا وأما على ظاهر قول الهادى عليلم فيمسائل عِد بن سميــد فلا تصــير أم ولد فتأمل (﴿) فإن وطنها حد مطلقا وفي البيان_لا محد مطلَّقا قرز (﴿) فلوكانت أم ولدفلا يصح وطؤها الابعد التحليل والنكاح لإيصح الابعد العتق فيمتنع الوطء والنكاح الا بعد العنق ومثله في البحر وهذه مغلطـة اه حثيث وقد حققها في ح لى (٥) أى آخر باب الحلم (٣) قال زفر لا خيار لما لانها غير مقهورة على العقــد وقواه الققيه س وفي البيــان ان لها النسخ فيثبت الحيار لانها لم تسكن مالسكة فمسها حقيقة اله تذكرة (*) وكذا المعثول بها وتخير مني عقت وقيــل كام الولد سواء سواء وفي بعض الحواشي واما المثول مها ظاهر الازهار الصحة من غير رضاها وتخير متى عنقت لانها لم تـكن مالـكة نفسهـا حقيقة اه تذكَّره (٧) قان وطئها سيـدها فلا حد عليه ولزمه مهرها ويستسمين به على مال الكتابة اه تذكره قان استويا تساقطا فان زوجها من نفسه برضاها جاز لانها ان عنقت فزوجة وان عجزت نامة اه تعليق القفيه ع وح.لى وقيل بمنم هذا حتى يتم أحدهما ومشمله عن النهامي والشامي قلت وان علقت منه صارت أمَّ ولدُّ له يعتق بالأسبق من تسليم المال او موت السيد اه ر واما بغير رضاها لم يجزله وطفها اه ح لى معنى لسيدها (۱۰ أن ير وجها لا برضاها (۱۰ قيل ع قان عقد عليها بغير اذبها كان المقدموقو فا قان عَجَّرت نفسها أبدم (۱۰ وانعتقت غيرت او أم الولديه) (۱۰ أي برضاها و إعام ورتزويجها و يستبر رضاها (بند عتها) (۱۰ فهذان الشرطان و هما عتمها ورضاها فلا يصح و يجها الا عجموعها عند ناوقال أبوح ومن أجاز يمها (۱۰ يُجو ترا أنكا حهامن غير هذين الشرطين (و) اذا و وحت المكاتبة برضاها و اما لولد به بعد عتمها كان (المهر لهما (۱۰) لالسيدها (و) ذا كانت الأمة أو العبد موقو فين كانت (ولاية) نكاح ذلك الرق (الوقف الى الواقف (۱۰) ذكر ذلك ص بالله وقيل بل الى الامام (و) لا يروجها الواقف إلا بعد أن وبراض المصرف (۱۰) للوقوف عليه إذا كان من يصحم اماته وروجها الواقف إلا بعد أن من يصحم اماته

(ﻫ) واستبراؤها اه صعبتري يقال ماوجه الاستبراء لان الوطء غير جائز فالقباس جو از العقد من غر استبراء الدمفتي (١) يقال لوكان معها ولى اولى من السيــد هل يكون كذلك لان الاجازة مستنــدة الى مثل ثبوت ولاية الفريب لصله الأولى اه حثيث ومثل هذا لو عقسد الاب لابنته السكبيرة بنسير رضاها ولا يحصــل منها حتى بلغ ابنها فالسكلام مشــل هذا اه املاء مي قرز يعني وان كانت الولاية حال الاجازة للفريب للسيماد فيصح منها الاجازة لا ذكر (y)إوكذا المكاتب لا مد من رضاه اه ح لى (ﻫ) لغير مكاتبها فيكون موقوفا و يصح إن يكون زوجها مكاتبها وبجوزله الوطء لانها زوجته ان عتقت ومملوكته ان رقت اهر على (٣) يَمَال فلو نَهَدُ عَنْقِهَا هل يَنْبُرُمُ امْ لا لان الكتابة قد بطلت كلورقت قلت نعم ﴿١﴾ اله حثيث وتحييرالمثق و المهرله حيث تفذ عتقيا و الما حيث عتقت بالا يماء فلما ﴿ إِلَى عَلَى اللَّهَارُ ثَايِثُ سُواءً كَانْتُ مَكَاتِبَةً أَوْ غَيْرِهَا ﴿ إِنَّ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللّلَّا اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّا الَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِ سيدها ثابت قبل العتق فلم يصح التزو يعج لكن يقال لو ان سيدها تزوج طفلة ثم ارضعتها ففد ارتفع فراشها لائها قد صارت من أصول من عقــد مها أه سياع قال سيــدنا أبراهم لي القياس صحة تزويجها قبل العتق فينظر وقرره الشامي واختاره ض احد حابس والظاهر انه لا يعتبر رضاها و أن الميرالسيد لانه لم يعتق وقرره الشامي وظاهر المسذهب انه لا مجوز تزويجها الا بعد العتق (﴿) والفضاء عدتها اه يسان وذلك لانها قد صارت له فراشا والقراش لا يتركب على القراش اه ائ (٥) واستعراؤها بحبيضتين كما يأتى اه ح فتح مستى (٦) يعنى ومن اجاز بيمها وهوالناصر (٧) ولوكان الواطىء السيد قرز (*) مالم ينجز السيمد عتق المكاتبة فإن تجزه قالمهر له اله حثيث (A) فلو تزوج العبمد الموقوف بغير اذن هل يلزمه كما في نزو يج العبد المعلوك و يكون من كسب العبد والاقرب أنه يكون من كسبه والله اعلم و هكذا اذا اذن بالتجارة هل يكون ما لزمه من الدين من كسبه لان رقبته لله تعالى لعله كذلك نفتُمة زوجته تكون من كسبه انكان والا ضل الموقوفعليه اله كواك.معنى (٩) او واليه اله ح فتح (a) قان لم براض او روض فلم برض قان النكاح لا يصح ذكره الدواري لانه جعل مراضاته كسراضات البالنسة العاقلة وظاهر اطسلاق البحرقى الوقف الصحة يعنى ويكون العقد موقوفا قرز لأن له فيها (() حق ذكر ذلك بعضهم (() (والمهر له (()) أى المصرف وهو الموتوف عليه في فسل () في حكم الجمع بين الأختين في الوطء والملك وحكم تدليس الأمة على الحر وقد فصل ذلك عليه السلام بقوله (ومن وطء أمته (() فلا يستنكح أختها (())أى لا يتروج أختها سواء كانت الأخت حرقاً مأمة وأراد نكاحها على قول أفي ع (كان المقد غير صحيح (() حتى بخرج الأولى (() عن ملكه إما بيبع أوعتق أو هبة لا يجوز له الرجوع فيها (() وله تملكه الأر))أي و يجوزله أن يتملك أختها بشراء أو غيره لكن لا يطأها بمد أن قد وطي مالأولى حتى يخرج من ملكه الأولى (() كا سياتي إن شاء الله تمالى و يحوهما (في وطه (الأخرى مملوكة فان ونحوهما (في وطه والأخرى مملوكة فان ونحوهما (في وطه والأخرى مملوكة فان اختلاف سبب جواز الوطه لا تايرا في والمؤهما مما بل يحرم وطؤها مماسسواء كانا

(١) (قائدة) العبد الموقوف على المسجد أو نحوه في إنكاحه نظر اه نجرى ينكح لمصلحة كما قلنا لولي الصفير انكاح عبد الصغير إذا خشي اباقه اه ح فتح(٧) طوض زيد(٣) فلو تزوجا الموقوف عليه فقيل لا مهر عليه وقيل بجب ويسقط وقد ذكر مثله في البحرقرز (﴿)وعليه اه أثمار قرز إذا كان الزوج عبدا (٤) ولو مشتركة أو رضيمة قرز (١) أو أمنة ابنه مع العلوق كما يأتى قرز (١) أو لمس أو قبسل أو نظر لشهوة الدعر قرز (٥) وتحسوها قرز (٦) لأن التسري لايمتم النكاح عنسده بالأممة وقيمتهما لا عِمَدَ مها زوجَمَة وقيسل لأنه بجنز له أربعا اه زهــور (v) أي لم يُنتقد ومقصــود العّد الوطء فـكمّا نه جمع بينهما فيــه ذكر ذلك فىالبحر (٨) مع تجـــديد العَّد على الأَّخرى لأَّـــــ العقد الاول باطل قرز (٩) لافرق لان الرجوع بمثا بتخدجديد أه حثيث (١٠) قال الاهام المؤيد بالله في الزيادات وكذالا يمنع لو كان له أختان بمله كتأن فوطء أحداها لم نحسل له النظر إلى الأخرى لشهوة كما لامحسل له مجامعتها قل ذلك بلفظه من مسمائل الحظر والإباحية من آخر الكتاب (a) ينظر همل مجموز له النظر إلى المبه رة المفلظية لنبير شبيوة القياس الجبواز لأنه لايمتع منه إلا الوطء ومقدماته (١١) ظاهره أنه لو لم يطأ الأولى جاز له الوطء ولو الأولى زوجة له أخت أمنه أو نحوها وجاز له الاستمرار في الاعتزال وليس كدلك فيحقق اه عامر (١٧) قسوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين عطف على المحرمات أي حرم عليهم الجمع بين الأختين والمراد تحريم النسكاح لان التحريم فىالآية تحريم النسكاح وأما الجمع ينهما في ملك اليمين فعن على عليه السلام وعُمان أنهما قالاً أحلتهما آية وهي قوله تعالى أو ماهلكت أعا نكم وحرمتهما آية وهى هذه فرجح على عليلم التحرم تغليبا لجانب الحظر وتبعه على ذلك اولاده الجؤنأ عليهم السلام ورجح عثمان التحليل الدجوهرة شقاف لعبد الله ابن الهادي ابو أمير المؤمنين يحيي ابن حرة عليلم (١٣) للمهوم من اطلاقهمأن المنع لا يكون الا بالوطء لاباللمس والنظر لشهوة اه غيث زوجتين (۱) أو مملوكتين أو أحدهم إزوجة والأخرى مملوكة فان قبل إن هذا الحكم قدفهم من قولك ومن وطه أمته فلا يستنكم أختها وله علكها فقولك من بعد ولا يجمع بين الأختين إلى آخره تدكر ار لافائدة محته قال عليم لا تكرار في ذلك لا أنا لم نصر حفي الكلام الأول ان الملوكتين لا يموز وطؤها باللك وإعاذ كرنا أنه لا يستنكح أخها ويجوز له علكها وسكتنا عن وطئها حيث له علكها ثم لم نذكر هناك حكمالاً مقوخالتها ومحتها ولمعاذكر نا الأخت مقط فأردنا أن نأتى بقيد صابط جامع فان قبل فهلا استنبت مهذا القيد الآخر فانه يشى عن الكلام الأول قال عليم أجل (۱) أنه يشى لكن أردنا زيادة ايضاح لصورة المسئة لأنه يكثر اللبس فيها والحطر في ذلك عظم فحسن اكثار (۱) الإيضاح في هذا الموضم (ومن فيل) أي من جم بين أختين أو يحو هما علوكتين الحق وطة جاهلاً وعالما (۱۰) (اعترابم) جميما (۱) فل

قال في البحر وكذا مقدماته (١) لعله يرمد حيث ارتضعا بعد أن قد تزوج سها لمكن قد الفسخ نكاحها (*) لا يتصور الاعترال في الروجين لأنه ان جمهما عقــد فباطل و إنْ كانا في عقدين بطل الشانى اهاع مستقم مع اللبس فان التبس فسيأتى حكه فى الطلاق وامل المراد باللبس بعد أنَّ قد علم وأما لو التبس هل وُقَمَا في وقت واحد أو وقتين فسكما في العقــد الواحد قرز (٣) وأما تحريم عقد النكاح بأختين ونموها فقد عرف ثما تقدم في قوله ويحرم الجمع بين من لو كان أحدهما ذكر ألح اه شرح بهران (٥) بل لايغني لأنه لم يتكلم هنا إلا أنه لا يجمع بينهما في الوطء وفيا تقدم لا يستنسكح فلا بَد من القيدسُ اه مفتى قد نزل الامام عليمُ العقد بمنزلة الوطء فسكناً نه جم بينهما فيه ذكر ذلك في النجري فلا اعتراض (ه) يمّال لو اكتنى بالقيِّد الأخير خرج منه صورة وهُو حيثعَد بأحدالأخين ولم يطأها ويملك الأخرى وطء إذ لم يجمع بينهما فى وطء آه الملاءليح فلو قال ولا يجمع بين أختين ونحوهما في نحو وطء دخلت هذه الصورة وأغنى اه شرح اثمار (٣) وقال عمر الصحابي وداود يجوز وطء الاختين المملوكتين ولا يمد انعقاد الاجماع على خلاف قولهما ذكر ذلك عليلم في الشرح (٤) ويُعزر مع العلم ولاحد قرز(ه) إلا أن يتعين أحدهما للبطلان لم يبطل إلا ذلك المتعين وذلك كأن يطأً أمته أو يستنكم امرأة ثم يعقد بأخرى أي بامرأة غير تلك الامة وغير تلك الزوجة فينسكشف كونها أي هذه الأخرى التي عقد بها أختاً لتلك الأمة أو لتلك الزوجة فانه أي ذلك البطلان يعين لما فقط أى للزوجة الأخيرة وأما الأولى من الأمة أو الزوجة فلا وجه لبطلان ذلك فيهما إذ يعين الا ُخير فصاركلاعقدوأما باقي الصورفحيث عقد بهما معا يبطل نكاحهما وحيث يملك أمتين لم يجمع بينهما فى الوطء أو تزوج امرأة ثم اشترى أختها ثم وطفها فانه يعتزلها حتى يزيل أحدهما وكذلك هكذا ذكر هذا التغصيل المؤلف وهوالموافق للقواعد الفقيية والقوانين الاصولية خلاف ماذكره القاضى عبد الله الدوارى فانه طرد الباب وقال يعتزل في الكل وهو غير صعيح كما ترى وإن كان يطأ (١) بعد ذلك واحدة منهما (حتى يزيل (١) أحدهما) ومثال ذلك أن يكون له بملوكتان فيطأهما فينكشف أنهما أختان أو محوهما من رساع أو نسب وللمسئلة مثال آخر وهو أن يكون تروج امرأة ثم اشترى أمة (١) فوطئها بالملك (١) ثم انكشف أنها أخت امرأته أو محوها من نسب أورضاع فانه يلزمه هنا اعتزالهما جيماحتى يزيل أحدهما عن ملكه أو نكاحه زوالا (نافذا (١) فلو طلق الزوجة طلاقا رجعيا أو باع الأمة يما له تقضيسه مجيار أو غير ذلك أو وهبها هبة يصح له الرجوع فيها (١) أو زوجها لم يجز له وطء أختها بذلك لأنه في التحقيق يكون جامما بين الأختين أو نحوها (ومن دلست (١) على

هو ظاهر الازهار فهو يمكن تفويمه على ذلك المخسار كما ترى اه ح فتح (١) مالم تكن أما وبلتها فلا مين للاعترال حتى زيل لأنه بوطء الأولى محرم عليه وطء الأخرى اه أثمــار فيحرمان عليه تحريماً مؤبدا قرز (٧) فلو تملك أمة ثم تزوج أخرى ثم بعد النزويج وطيء الأمة فانكشفت أم الزوجة فانه ينفسخ نـكاح البنت ويتأمد تحربمها لظاهر الآنة وليس لتمسك أن يتمسك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لايحرم الحرام الحلال إذ لبس المراد أي تحريم كان وإلا لزم فيمن وطيء زوجته حائضاً أو نحوه ولا محرم فرعها عليه ولا قائل به وإنمــا المراد حيث لا سبب كالزنا والغلط ونحو ذلك اهمامر قرز (*) أو بعضها وقيل لابد من إزالة الحيم إذ العلة ليس التحريم فقط بدليل أنه لو زوجها لم يحكف في جل أختها ونحوها مع أنه قد حرم وطؤها و إنمـا العلة بمّاء يده علمها اه ع نماري (٣) فلوكانت الأمة المتقدمة بأن اشتراها ثم وطنها ثم تروج امرأة فوطنها فانكشف انها أخت تلك الأمة فقد انكشف أن النكاح غير صحيح فلا يحتاج إلى اعترال لأن عقدها باطل قرز (٤) فان وطئها أثم وانفسخ (١) نكاح أخمًا لأنه قد ذكر في الشرح أن مامنع من اجداءالنكاح منم من استمراره أيضاً وقد ذكر في التقرُّر أن من كان له أمة لم يكن قد وطيءهاو زوجاً ختَّها قانه يكون خيراً ﴿٧﴾ في وطيء أسما شاء ومتى وطيء أحدهما منع من التانية ولعله يكون كما ذكر الفقيه س في الزوجة لأنَّ النم منها يَقتضى فسخنكاحها اله كواكبوهو بجيز نـكاح الأمة مع وجود السيل إلى الحرة ﴿٧﴾ والمذهب أنه لاغير بل يحرم عليه وطء الأمة لأن العقـد على الزوجة كوطئها ﴿ ١ ﴾ والأولى أنه لا ينفسخ بل يطلق أو مجرج الأمة عن ملكه وهو مفهوم الا زهاروالنيث اه من هامش البيان(ه) أن عادت إلى ملكه بعد الاخراج النافذ جاز له الاستمرار على وطء أخَّها اه زهور (٣) لا فرق لأنه بمثابة عقد جديد (٧) فلو دلس النبر فالأولاد نماليك قرز وهو ظاهر الازهار وشرحه والمختار أنه لافرق وهو يؤخذ من لفظ الكافي حيث قال فلو لم يدلس عليه أحد بل ظن أنها حرة كانوا مما ليكا وقوله أحديدل على أنه لو وقع التدليس من النبير كانوا أحراراً اه مفتى (۞) حيث كان يحل نـكاح الاَّمَة وإلاَّ فهو باطل أه ح لى بل فاسد لاجل خـــلاف البني أنه يجوز نكاح الامة مطلقاً فرز لقواهُ تعالى فانكحو ا ماطاب لكم من النساء الآية (۞) يتمال من العاقد لها اه حاطى لعله حيث وكل السيد أو حر '')فأوهمته أنها حرقلينز وجهافيل ف قول أصحابنا أوهمته بدل على أنسكومها ''اليس بتدليس وقيل بل لوسكت معلمها بأ مهلوع ف أنها بماركة لم يترجها ''اكان تدليسا هوقال مو لا اعليم وهو الأقر بعندى قبل ف فأمالو أوهمته أنها بماركة لم يترجها ''اكان تدليسا هوقال مو لا اعليم وهو الأقرب عندى قبل ف فأمالو أوهمته أنها بمأذ و نقوليست مأذو نقفيت مل أن يكون هذا تدليسا الأولى قوله فله الفسيخ ('') أى يجوز ''كانزوج الفسيخ اذاعم أنها مملو كقو كفا إذا علم أنها يبرمأ ذو نقل وأجاز السيد لأنه لم يرض '' بالمقد الأول الاعلى انه غير موقوف و همكذا يصح السيد أن يبعلل النكاح أيضا بأن لا يجيزه '' (و) الثانى أن الزوج اذا فسيخ (ازمه ' فكم مهر ها) إذا كان يبعل بهافاً ما اذا لم يكن قد خل بهافلا شيء عليه هذا إذا كان السيد أذن لها بالنكاح فد لست أنها حرة فال المركز أذن لها بيل حال سواء علمت بأن النكاح بغير اذن السيد عرم أم جهلت '' فأما اذا لم يكن أخد فاسيدها بالنكاح قال الاستاذ لا يجب بكل حال سواء علمت بأن النكاح بغير اذن السيد عرم أم جهلت '' فأما اذا لم يكن أذن لها سيدها بالنكاح قال الاستاذ لا يجب المهر إذا كانت عالمة ولو المنت منه حلت ووجب المهر لسيدها لأن رضاها باسقاط حق السيد اذا كانت بكرا عالمة إذا ولدت منه حلته و ودجه المهر لسيدها لأن رضاها باسقاط حق السيد لا يصح والثالث أنها إذا ولدت منه حلقه و ودها ألى حلقه نسبه والولد ('') حد لا مملوك لا يصح والثالث أنها إذا ولدت منه حلقه ولدها أى حقه نسبه والولد ('')

هي على قول ع أو السيد ولم يقل أهني ودلست بالحرية اه مفتى فأما حيث دلست بالاذن فلا يستقيم فأفذا
يل موقوقا قرز (١) صوابه على زوج ليدخل العبد اله ح فتح (٧) حيث لم يسئل (٣) و يكون العبد موقوقا
حقيقة ولا يمك الولد ولها المهر مع الجهل وقيل إذا دلست بالحرية كان الولد حراً أصلا وإن دلست
بالاذن فعيد قرز (٤) ولو عيداً (٥) وكذا السيدها فسخه وكذا الا هم قبل أن يجيز سيدها اله ح لى
بلاذن فعيد قرز (٤) ولو عيداً (٥) وكذا لسيدها فسخه وكذا الا هم قبل أن يجيز سيدها اله ح لى
فقط قصل التراخى مالم يصدرهنه رضاء أو مايحرى بجراء قرز (٥) إلى أن لم يفسخ بل رضي
نا حصل من الأولاد من بعد الرضاء فهم بما ليك قرز (٥) ولا يحتاج الى فسخ (١) بمل عدم الاجازة
المحلم من الأولاد من بعد الرضاء فهم بما ليك قرز (٥) ولا يحتاج الى فسخ (١) بمل عدم الاجازة
المحلمة وقد أذن لما بالشكاح فأنه لا يكون موقوقا أو اد دلست بالاذن أما لو دلست
لابد من الرد إلا على القول بأن الاحتاج ردوالصحيح خلافه الا أن يجرى عرف قرز (٨) مهر المثل
لابد من الرد إلا على القول بأن الاحتاج ردوالصحيح خلافه الا أن يجرى عرف قرز (٨) مهر المثل
للعر نكاح الإم المسمى كالمبد (٩) وسواء عامت أن التدليس عرم أم لا لان السكلام منى على أنه قد
لمتنت لزمه المسمى كالمبد (٩) وسواء عامت أن التدليس عرم أم لا لان السكلام منى على أنه قد
محمل الاذن (١٠) وأما مم الاكراء قبله المهر كاملا ولو تميا لأنه هنا زوج قرز (١١) ولو كان أبود
حمل الاذن (١٠) وأما مع الاكراء قبله المهر كاملا ولو تميا لأنه هنا زوج قرز (١١) ولو كان أبود

(و) الرابع أه لما لحقه الولدوكان حراكانت (عليه قيمته) (() لولى الجارية ولا يازمه تسليم القيمة الاران سلمت) له الجارية وكان حراكانت (عليه قيمته) الاران سلمت البلا وجناية العبد (() تمان برقبته فيازم السيد تسليم رقبتها أو أرش ماجنت والارش هنا هو قيمة الولد فان سلم السيد الأمة بجنايتها استحق قيمة الولد وإن امتنع (() لزمه ارش جنايتها وهو قيمة الولد فينساقط الدينان حينند الخامس قوله (فان أباها فالزائد (() على قيسها (()) أى اذا امتنع الزوج من أن يأخذ الجارية يجنايتها سلم لسيدها من قيمة الولد القدر الزائد على قيستها إذا كانت قيمة الولد والمند والزائد على قيستها إذا كانت الروج للسيد وجع بعطى الجارية السابع أنه لا يرجع على الجارية بذلك فى الحال بل (هو له في فيتها) يطالب به اذا عتقت (و) الثامن أنه بعدان ثبت في فيتها الزوج هذا الزائد الذي سلمه في فيتها الزائد الذي سلمه

عبداً لاجماع الصحابة أنولد المغرور يلحق به اه زهور (٥) أصلحيث دلست؛ لحرية إلا إذا دلست بالاذن فعبد على كلام أهل المذهب قرز (١) نوم الوضع فان لم يكن له قيمة نوم الوضع فبأقرب وقت بمكن تقويمه فيه قرز ويعتبر بقيمتها موم الوضع أيضاً اه ح لي لفظا قرز (﴿) ظاهر المختصرات وإن كان عبدا تكون قيمته في ذمته وقال على من زيد تكون على سيده قال شيخنا المقنى والأولى التفصيل وهو إن كان مأذونا فعلى سيدم و إلا فني ذمته وتسلم الأمة لسيد العبد لأنه أذن للعبد بالنكاح ولا تدليس صدر من العبد والله أعلم و إن لم يكن مأذونا أنان دلس ففي رقبته و إلا ففي ذمته قرَّر (٢) فإن أعتقبا السيد أو بإعيامالما فلا شيء وجاهلا أه الرائد على قيمتها اه ان فعلى هذا أو مانت الأمة لم يلزمه شيء ويلزم الزوج قيمة الأولاد وموتها ليس باختيار للاَّرش قرز وكذا لو قد طواب السيد بتسليمها فامتنع بقال حيث فهم أنه اختيار للأرش قرز (٣) يقال مجرد الامتناع لا يبطل خياره بل لا بد من الاختيار أو التصرف مع العلم (٤) سيأتى في باب المأذون ان دين الجناية بازم بالنا ما بلغ حيث!إلختارها بقاء مملوكته فيلزم أن لا يلزم الزوج شيء من الزيادة المذُّ كورة إلا أن مجعل العلة امتناع الزوج من قبولها مع رضاء السيد بذلك استقام ولعله كذلك (۞) قان اختار ألسيد إمساكها ابتداء فلا شيء له من زائد القيمة حق الأولاد والوجه فيه أن رقبــة الحارية جارية مجرى العوض بذلك لما كانت قيمة الأولاد على الزوج إمتملقة ترقبتها فاذا اختارها مولاها فقد أسقط ما نابل رقبتها وهو حميع قيمة الأولاد وإن كان الزوج هو الكاره لهــا ققد بذل بذلك ما بلزمه من قيمة الأولاد فيحاسب بمدر قيمة الجارية لأنه الذي على السيد ثم يسلم الباقي اه صعيتري قرز (*) إن خرج حياً فان خرج ميتا فلا شيء إإلا أن يكون بجناية على الأمة قفيه النرة يعني غرة حرة على الجاني للا ب وفها يلزم الزوج للسيد وجهان قيمة الولد إذ هي الغرة وهي بدل الولد وقيل الأقل منها ومن عشر قيمة الأمة الدنجري وقيل لاثبيء قرز (٥) ورضي السيد قرز (٦) والتقويم يوم

على عبده التاسع قوله(فان استويا (٣٠) يمني الدينين اللذين همانيمة الولدوقيمةالجاريةوامتنع الزوج من أخذالجار يقورضاء ("السيد (تساقطا (") الستو الهماجنساو صفة (الاختلاف) من الزوجين في النكاح وتوابعه (٥) (اذا اختلفا) فلا يخاو إما أن يختلفا في المقدأ وفي توابعه ان اختلفا في المقدفاما أن يختلفا في ثبوته أوفي فسخه أو في فساده وقال عليلم وقد أو ضحنا حكم ذلك بقولنا إذا ادعى رجل أو امرأة على صاحبه الزوجية وانكره الآخر (فالقول لمنكر المقد) وعليه اليمين والبينة على مدعى المقد قال الهادى عليلم فانكانت المرأة تحت زوج فلايين عليها في الحال لأنها لو أقرت لم يصبح إقرارها لأنه إقرار على غيرها فقال مولانا عليلم وقوله لم يصيح إنرار ها يعني في الحال بل يكون موقو فاعلى بينو تهاقيل يولقائل⁽⁷⁾أن يقول يصير⁽⁴⁾ تحليفها لأن فائدته أن تقر وإقرارها لا يبطل (٨٠ بل يكون موقوفا ، نعم فلو أقرت الرأة بالزوجية لغير من هي تحته ^(٥) فأنها لاتستحق نفقة على الذي هي تحته لأنها نافية لوجوبها عليه وأما الخارج فقيل ح تستحق النفقة عليه كما تستحق التي هي ممنوعة بغير اختيــارهـا وقال مولا تاعليلي وفيه نظر (١٠) (و) إذا ادعى أحد الزوجين على الآخر انه قد فسنز عقد النكاح الاستهلاك وقيل موم الاختيار (١) أو بعضها قرز وقيل يسقط بفدره (٣) أو كانت قيمــة الولد أقل (٣) استدراكُ لما أطلقته عبارة الكتاب لما هو خلاف المقصود (٤) قال في الزهور ما لفظه تقاصا والذاكر للمقاصة ع وفيه نظر لأن ذمة أأسيد ترية والجناية متعلقة ترقبة الجارية وإنمها تثبت القاصة إن اختار السيد أن علمكها والمسئلة محولة على هذا فان امتنع فلا يلزم الزوج الزائد على قيمة الأولاد قرز (٥) في المهر لا غير (٦) أنو مضر (٧) وإذا صح وحب (٨) وأما الزوج التي هي تحته فهل الثاني تحليفه أم لا قبل س حرلا محلف وقال أبو مضر بل علف لأنه يلزم باقراره حق لآدمي وهو الصحيح للمذهب قرز (٥) و أما لو أدعت عليه النكاح وأ نكر الزوجية فا نكاره طلاق (١) ولاينزمه شيء إذا لم تبين بالعقد والدخول فان بينت بالعقد والتسمية والدخول استجقت كالمالسمي وتفقة العدة وإن بينت بالمقد والدخول استحقت مهر للثل وإن بينت بالمقد فقط أو به وبالتسمية تقال ابن الحليل لا بجب لها شيء لجواز أن الفسخ من جهتها وقيل ي بل بجب لها نصف المبرحيث بينت به وإلا فالمتعة لأن إنكاره كطلاقه اهـن وهل محسب ذلك من التطليقات الثلاث ﴿٧﴾ يحتمل أن ياً تى ذلك على القولين يعنى قول ابن الحليل ويجد بن يحيى ومثل قول ابن الحليل ذكر في تعليق ابن مفتاح على التذكرة ويحمل أن يكون كتابة طلاق كن سئل هل له زوجة فقال لا ققد ذكروا أنه كنابة طلاق كما ذكره الهاجري اله تسكيل ﴿١﴾ بل فرقه عنالصعيرى لجوازانه انفسخ لردة أو نحوها قرز (٢﴾ لاتحسب طلقة ولا تستحق المتعة (٩) وصادقها قرز (١٠) لأنهاكالناشزة (١) والصحيح أنه ينظر

كان القول لمذكر (فسخه) مع يمينه والبينة على المدعى ولذلك صورتان الأولى منهما ان يروج الصغيرة غير أبيها فلما مضت مدة بعد باوغها (١) ادعت أنها قد كانت فسخت سين بلغت وازكر الروج ذلك فان القول قول الزوج لأن الأصل عدم الفسخ (٣) والبينة عليها بلغت وازكر الروج ذلك فان القول قول الزوج لأن الأصل عدم الفسخ (أكثر والبيئة عليها الأعلى ولا أظن في هذه الصورة خلافا (١) الثانية إذا زوج البكر (١) الأب أو الجدأ وسائر الأولياء ثم بانها النكاح ثم اختلفا فقال الروج سكت عن بلقك خبر النكاح فالمقد صحيح وقالت رددت حين بلغني فالنكاح مفسوخ فالقول قول الزوج لأن الأصل السكوت (١) ووقالت رددت حين بلغني فالنكاح مفسوخ فالقول قول الزوج لأن الأصل السكوت (١) كان بغير ولي أو بغير شهود أونحو ذلك ويقول الآخر بل المقد صحيح ويشكر ما ادعاه الآخر فالقول قول منكر (فساده (١٥) وطي الآخر البيئة (١) وعن دعوى فسادالمقد أن تقول الفساد لأن الأصل أن لاعقد (في الكبر (۱۱) أي وأنا بالنة (ولم المفعي (١٥) هناه مدعة فسادالمقد (المقد (المقد (في الكبر (۱۱)) أي وأنا بالنة (ولم المفعي (١٥)) هناه مدعة فسادالمقد (١١)

فَانَ كَانَتَ تَحْتُهُ بِالْحَـٰكُمُ وَجِبَتُ لِهَا النَّفَقَةُ لاَّتُهَا كَالْمُجُبُوسَةُ ظَلْمًا و إن لم تبكن إلى لحكم كالاقرار ونحوه سقطت النفقة وظاهر أزْ في قوله ولا حق لها قبله منهما أنه لافرق ْقرز (١) زائدًا على قدر الجلس قرز (٧) والأمة ثم عتقت وادعت الفسخ في وقت متقدم فالحسكم كذلك قرز (٣) وكذا إذا قالت لاعلم لى ان لى الحيار وأن الرضى لى فالتول قولها ما لم تكن تخالطة لاهل العلم اه مي قرز (٤) أقول لا إذا قالت لا أعلم إلا الآن فلها الفسخ اه مفتى قرز ما لم تكن نخالطة للعلماء (﴿) فان كانت ثبياً فالفول قولها بأنها لم ترض لانالاصل عدم النطق بالرضا اله ح زيادات قرز (ه) بل لانالاصل عدم الردية قرز (ﻫ) بل لأن الاصل الصحة والاولى بقاء الشرح على ظاهر.. وجعل هذا في الازوالبيان من دعوى النساد ولعمل الوجه مشاركة الفاسمد في صحمة النسخ وإلا كان من دعوى النفوذ والوقف ولذا لميقل لانالاصل الصحة بل قال لانالاصل السكوت ولذا كانالقول قولها فيالطرف التاني حيث قال لافىالصفر فافسخ وقال فىالكبر ورضيت ولوكان من دعوىالصحة والفساد لم يكن القول قولهاعتد الهادي عليلم (٢) لان الاصل عدم العقد (٧) أو ورثت أحدهما أو جيمهما قرز (٨) و بطلانه قرز (٩) وتكون البينة ع أنهماعقد الاعقد الاعتداة أو أقر أنه ماعقد الاقاسد الا إذا قال أنهعقد فاسدا أو أقراته عقد فاسداً لتجويز حصول،غيره قرز يقال هما هنا حاضران ومن ادعى تجددالعقدةا لبينةعليه ولذا أطلق الكلام هنا لا كما في الدعاوي و الاقر ار بفساد النكاح الغ و المختار لافرق وسيأتي كلامالييان هناك (١٠) متبرماً إلا ماأقرت به (١١) وأما لو اتفقا أنه في الصفر وادعت أن العاقد غير أبيها وادع. أن العاقد الاب فلا يبعد أن يمال كل واحد مدعى ومدعى عليه قلت أو يمال يدعى ثبوت النسخ والاصل عدمه وقرره المتوكل على الله (١٧) نطبّةاً أو سكوتاً قرز (١٣) يسنى كونه مُوقوفاً وأما ألَّهساد فليس

لاختلال شرط وهو رصاها (() (وقال) زوجها وقسم المقد من الأب (() في الصنر) أى في حال صغر الزوجة (فيلزم) أى فيلزم السكاح لأن الماقد الأب فهو منكر لفساد المقد هنا فالقول قوله والبينة (() علما وقال م بالله أخيراً إن القول قولهالأن لاصل أن لاعقد (لا)إذاقالت المرأة وقع عقد السكاح (في الصغر) أى زوجني ولي وأ ناصغيرة وقد بلنت الآن (فافستم (()) المقد لأن لى الخيار فانها هنا ليست مدعية للفساد بل مدعية أن المقد وقع وهي صغيرة فالقول قولها لاأن الأصل العضر (وقال) الزوج بل وقع المقد (فالسكر) أى وأن سكيرة (ورضيت) أنت بالنكاح فليس لك أن تفسني الآنفالينة كل الزوج (و) القول (السكر تسعية المهر (()) عيث قال أحدهما هو مسمى وقال الآخر أم يسم لان الاصل عدمها (و) مكذا إذا اختلفا في التميين والقبض فالقول قول منكر (تسينه ())

فاسمد بل من دعوي النساد لأن الاختلال كدعوىالنساد جلة عند الهادي وعند م بالله كالاختلاف في أصل العقد اله غيث (١) هذا في التيب والصحيح أنه لا فرق بين التيب والبكر لأنهما متصادقان على عدم رضاها وإنما اختلافهما هل هي صغيرة أم كبيرة فلا محك في السكر أن الأصل السكوت لأن الزوج لم يدع ذلك اله مفتى (٢) أو سائر الأولياء لأنها تدعى عدم الرضا قرز (٣) هذا من. ع أنهما أضافا إلى وقت واحدفيحكم بالصغر إذالأصل فيذلك الوقت المضاف البه الصغر وأما إذا أضافا الى وقين فإنالتول قولها والبينةعليه لأنه لاوقت أولى من وقت فيحكم بأقرب وقت ذع كر معنى هذا في النيث وغيره من كتب المذهب ويحكم بالأقرب مع الاطلاق (٤) أو قد فسخت فله أه هداية (٥) وإذا تصادتًا على التسمية وعلى نسيانها بطــل مهر المثل وتداعيًا فمن ادعى الأقل قبل قوله و بيين ذو الأكثر ذكره بعض الناصرية وهكذا في الذويد ذكره عن التكيل وقد مرفىالبيان أنه يرجع إلى مهر المثل اه غاية على قوله ومن لم إيسم (*) وأما إذا ادعى أحدهما فساد النسمية فيحمل أن يأتى فيه كلام الهادي و م بالله السابق في قوله و فساده و محتمل أن يتفقا أن الفول قول مدعر, الفساد لان فســـادها كدمها ذكر ذلك السيد قال عليلم وفيه نظر والاول أقرب وأما إذا ادعوا التساد لاجــل الـكمية فالقول لمدعى الصحة ما لم يتعد مهر المثل اه شرح بحر قرز فلا يحون الفول قوله بل يرجع إلى مهسر المثل قرز (۞) وفائدة التسمية استحقاق التنصيف إذا طلق قبل الدخول وفائدة النميين استحقاقهـــا الفوائد وصحة التصرف والتضمين وفائدة النبض الحد على الزوج إذا وطءالامة المصدقة عالما أو جاهلا فيصح تصرفها فأن كانالمهر منفعة كان تسليمالرقبة تسليما للمنفعة (٣) فان كان المدعىالمهر ودثة الزوجة أو ورثة ورثتها علىالزوج أو وارثه فانكان اختلاقهم فى قدر المهر فكما مر وإن اختلفوانى بقائه على الزوج أو ورمحمه فحيث يدعى وركتهما شيئاً معيناً في يد الزوج أو يد وركته فعليهم ألبينة أنها خلفته ميراتا لهم وأنها كانت تملكه إلى أن ماتت لان يد الزوج أو وارثة ثابتة عليه وحيث

وقبنه) لأن الأصل عدم التسين وعدم القبض * قال عليم ولاأ حفظ (١٠ فيذلك خلافا(و) إذا اتقى الزوجان أنالمهر مسمى واختلفا فى قدره فالقول لمذكر (زياد تعطى) قدر امهر الثال (٥٠ النكر (زياد تعطى) قدر امهر الثال (٥٠ النكر (زياد تعطى) قدر امهر الثال (١٠ النكر (نقصانه (١٠) عنه فاذا ادعى الزوج أنه عشرون والمرأة أنه ألاتون نظر فى مهر مثلها فان كان عشرين فالقول قول الزوج وإن كان ثلثين فالقول قول الله بدعته زيادة و) الأبعد عنه إلى المتعان الأبعد عنه في الزيادة أن يكون مهر المثل عشرة دراه و تدعى المرأة أنه سمى عشرين والزوج يقول بل خسة عشر فالقول قوله لأنه منكر المقدر الأبعد عن مهر المثل في الزيادة * ومثال الأبعد عنه في النقصان أن يكون مهر المثل عشرين والزوج يقول بل خسة عشر وبلدى الزوج أنه سمى لها عشرة فالقول قوله المثل قولها لأنها منكرة للقدر الأبعد عن مهر المثل في النقصان (فان ادعت) المرأة (أكثر) من مهر المثل (أو) ادعى أنه سمى لها قدرمهم من مهر المثل (أو) ادعى أنه سمى لها قدرمهم من مهر المثل أو) أدى فين كل واحد منهما على صحة دعواه حكم لها (بالا كثر) لأبها مدعية خلاف الظاهر فهى كينة المارج (١٠ وهذا إذا لم تتكاذب البينتان بأن يضيفا إلى وقت واحد خلاف الظاهر فهى كينة المارج (١٠ وهذا إذا لم تتكاذب البينتان بأن يضيفا إلى وقت واحد أو يتصدادة الزوجان أنهما لم يعقدا إلا عقدا واحداً فان تكاذب البينتان بأن يضيفا إلى ومهم إلى مهر وسدادة المؤودة المؤودة واحد المها لم يعقدا إلا عقدا واحداً فان تكاذب البينتان بأن يضيفا إلى مهر المع الم مهر المارك والمناذ المؤودة واحد منهما لم يعقدا إلا عقدا واحداً فان تكاذبنا (١٠ ومدن أنهما لم يعقدا إلا عقدا واحداً فان تكاذبا المؤودة واحد منها لم يعقدا إلا عقدا واحداً فان تكاذباً الم ومدة وعواد المناذ القال ومدودة واحد منها إلى المؤودة المؤودة واحداد واحد منها إلى المؤودة واحداد المؤودة واحد واحداً فان تكاذبنا (١٠ ومدودة المؤودة المؤودة واحداد واحداً فان تكاذباً واحداد واحداً فان وحداد المؤودة واحداد واحداً فان وحداد المؤودة المؤودة واحداد واحداد المؤودة المؤودة واحداد واحداد واحداد واحداد واحداد واحداد واحداد واحداد فاد واحداد واحداد

بدعون مهرها دينا القول قولهم في بقائه على الزوج لا أنه ليس له ظاهر يمنع من ذلك ذكر معناه في الشرح وقال القول على ما لله ويقد وقبل القول الشرح وقال القيه ف عليهم البيئة أنها خاتنه أميرا اا امرياض (١) وفى شرح الذويد وقبل القول لمدع النبس من المنسن وهو في بعض الناكرين وبعض أثمتنا المتأخرين منهم الحادى عليه السلام عز الهدين بما لحاسن وهو في بعض القاوى (٥) أما قبل اللهخول فيه وأما بعده فقيه خلاف أن مهر المثل اللهخول (٩) والا فالقول قول الزوج في الاطراف كلما قرز فان كان التنزع قبل الطلاق أن مهر المثل العنزي من ما الذي المواقع على الأقراف كلما قرز فان كان التنزع قبل الطلاق قبل المسلول في قدره (٩) والا عالم عبر المثل التوقيق المنافق قبل المشافق المن المنسول في قدره (٩) فان حيل مهر المثل قالمول لمدعى الزائد مطلقاً أذا كان الاختلاف بعد قبض المبيع على قول الهادى علم ولم يحمد على الزيادة يمالاف النكاح قان الماكسة والشعمان فادر (٤) بل عقدين ادحت أحدها وتركت الآخر لائه يتقض بماذا ادعى الزوج أقل من مهر المثل وهي عقدين ادحت أحدها وتركت الآخر لائه يتقض بماذا ادعى الوصل براءة الذمة وسواء كمن مهر المثل أو أقل فلا اشكال على قوله كينة الحارج اه ح فح (٥) واذا طلق قبل كان دعواء قدر مهر المثل أو أقل فلا اشكال على قوله كينة الحارج اه ح فح (٥) واذا طلق قبلكان على قوله كينة الحارج اه ح فح (٥) واذا طلق قبل

المثل (۱) قيل من وإذا لم يتكاذب البينتان في كيالاً كترفلا بد من حملهما على عقد بن يسهما وطه إذ لو حل عَلَى عقد من ليس يسهما وطه لكان الثاني إما احطا إن كان بأقل أو زيادة إن كان بأ كر (۱) فكان يلزم أن يحكم بالاقل وينصف الزائد لأنهو جب في حال و سقط في حال و هذا بناء على أن المقدالثاني بزيادة تكون الزيادة في المهروقال في عال و سقط في حال و هذا بناء على أن المقدالثاني بزيادة تكون الزيادة في المهروقال أن البين أنه يلنو و لا تكون زيادة و قبل ع (۱) يحمل على عقد من ينهما وطه و طلاق (۱) (و) إن لا) يقيها البينة جيما (فالهمين) أي فانه يحم لمن أقام البينة منهما (۱) و محموه) أي ونحو المبين يحكم له و الذي هو الزوج حيث أدعى مهر المثل (۱) وهي أكثر فانه عمم له المثل (۱) وهي أكثر فانه أكثر و لم يبين واحد منهما فان من حلف منهما (۱) دون صاحبه وهو نحو المبين فيحكم له دون ساحبه وهو نحو المبين فيحكم له دون

الدخول بيض له في البحر وفي الزهور نصف مهر المثل وقيل المتصة أه أهلاء لان الاختـــلاف في التسمية يطلها أما اذا حلقافستقم وأما إذا نكلا فكل واحد منهماكأنه أقر للآخربما ادعاءومحكم لها بمادعت وهي رادة لاقراره بما ادعاه (١) بعد الدخول قرز (٧) قد تقدم في عقد الوليين أن الحكم للاكثرلانه زيادة اه عن الشامي وحثيث قرز (٣) فائدة لو قامت البينـــة أنه عقد عليها نوم الخميس بعشرين وموم الجمعة بثلاثين وطلبت المهرين معا فأنه يلزم ذلك فأن قال آنميا عقد موم الحملة تأكيدًا فإن الظاهر ممها لان المفارة أولا وهو بجوز أنه خالمها ثم عقــد نوم الجمــة عقداً آخر وهكذا اذا باع سلمة بعشرين ثم باعها بثلاثين لجواز أنها عادت الى البائم بوجَّه نمالك اله نور أبصار (٤) بائن أو رجعي وانقضت العدة قرز (a) فلو قدرنا بين العقد من دخولا من غير طلاق قان العقد التاني يكون زيادة في المهر الأول إن كان هو الأكثر أو نقصاناً منه إن كان أقل وأما لو قدرنا بينها طلاة من غير وطء فانه يجب في العقد الأول ربع المهر الأقل وربع المهر الأكثر وبالعقد الثاني مع الدخول نصف هذا ونصف هذا وذلك لأنها تستحق بالعقد الأولُّ نصف الأقل في حال ونصفُ الأكثر في حال فيجب نصف ذلك تحويلا وتستحق بالمقد التاني كل الأقل في حال وكل الأكثر في حال فيجب! نصف ذلك وهذا مبنى على أنه دخل بها في العقد الثاني فقط اه ان (٤) لأن الوطء بمرر ما قبله فيجب مهران إلا أنها نافية الاقل فلم يجب (ه) مع يمينه (٦) أو أكثر منه حيث قد خالعها عليه (٧) مع بمينه الاصلية والمردودة والاصلية مع نكول خصمه والاصلية بالنظر إلى دعوى الآخر والمردودة بالنظر إلى كونهما مدعيين ويكني تمين واحدة متعلقة بمحل النزاع وقيل لا بد من يميتين قرز (٨) أو أكثر حيث قد خالعها عليه قرز (٩) أصلا ورداً الأصلية على نني دعوى صاحبه والردودة على دعواه أو تحلف الا'صلية و نـكل صاحبه وفى بعض الحواشي وعلى كل واحد منهما يمين واحدة يجمع فيها بين هي وإثبات فيحلف الزوج أنها لا تستحق أللين وأنها تستحق ألقا الآخر (ثم)اذا لم يمن كل واحدمنهما ميناو لانحو المبين وذلك حيث يسجران جميعا عن البينة وحلفالو تكلا فامه بحب الرجوع الى الوسطوهو ((مهرالمثل) والحاكم يخبر في الإبتداء باليمين إن شاء بدأ يتحليف المرأة وقال أبوح بيداً بتحليف الروج ((مهرالمثل) والحاكم يبدأ بتحليف الروج ((فروا المعللي قبل الدخول (فروج والأوج والمعروب) أي إذا طلق قبل الدخول ثم اختلفا في قدر المهر فالقول قول الزوج ((فروج عنزلة المشترى هاهنا فوقال مولانا اختلفا في الثمن أن القول قول الشتري ((معن عليه في أن المقد في التكام بحفزلة القبض اذ لولم يكن عنزلة القبض كان القول قول المولانا فولها كما أن القول في قدر الثمن قول البائم اذا اختلفا قبل تسليم المسيم (واذا اختلفاف) مهر (معن) يحو أن عهرها عبدا أو بعضه وذلك البدامن ذوى رحم لها (((معن عهرها أو بعضه وذلك البدامن ذوى رحم لها ((((معن على المولان) أما أخوها أو أبوها وله إذا أقام أحدها البينة على دعواه (عمل عقتضى البينة) أى حكم لمن أقام البينة منهما ومكذا إذا أقام أحدها البينة وأضافتا الى وقتين مختلفين فانه يعمل عقتضى بينة

و الزوجة بالعكس وقيل يحلف كل منهما على نفي ما ادعاء الآخر قرز (١) فان وطيءقبلالدخول لم نستحق الا المتعة لان الاختلاف يبطل التسمية قرز (٢) وهو يسمى لعان النكاح (٥) و بمين الزوج على القطع اذا عقمه ينفسه و بمين الزوجة على العسلم ان لم تحضر العقد فان حضرت العقمة فهلي القطمة وقال الامير ح والفقيه ح بل على القطــع في الحالمين اهـ ح عمر القياس ان بمينها على المــلم مطلقا لانها على فعمل الغير وهو ظاهر الازهار في قوله الاعلى فعل غيرَه فعلى الصلم ويأتى مشيله في البيع والقسمة لو حضر الموكل فلا ينف ذ عليه البيع والقسمة (٣) كالمشترى اذ البيع في ملكه فجنهت أقوى (٤) لانه لا دخول فيوجب مهر المشل ولا نـكاح فيفرض اه زهور قال في الرهان اما اذا اختلفا قبسل السخول والطلاق فلها أن تهتم منه حتى يوفى مهرالمثل أو بيين انها رضيت بما ادعاه اه انقرز (*) قال الوالد في شرح المصابينج على التذكرة وكذا جده أي بعد اللسخول حيث لا يعرف مهر مثلها يعني أنه يقبل قوله في القدر في أنه عشرة فما فوق لا في انه لاشيء كما قرهم بعض الاصحاب وبن عليه ولمنه لا قائل به لانه يلزم أن يذهب البضم بعد اللسخول هدرا وقيسل يحسكم بالاقل اذا كان عشرة دراهم وحـكم الموت حكم الطـلاق في أن القول قول. الزوج حيث هي الميتة أو ورئته هو حيث هوالميت ما لم يدع دورت عشرة دراهم فان ادعى دونها لزمه تحسة دراهم لانها تنصف عليمه العشرة لوسمى دوبها مع يمينه حيث لم قيها البيسة (ه) وليس له النقص من عشرة درام فيسكون عليه خسة اهر نتح (٦) بعد قبض المبيسم (٧) أو غيره قرز إذ لا قائلة للرحم غير العنق قرز (١) محرم من النسب اه

الزوجة (١٠ لأبها كبينة (٢٠ الخارج (فانعدمت) البنية منهما جميما (أو) أقام الزوج البينة على دعواه وهي أقامت البينة على دعواه المختار المارة (٣٠) أي تساقطتا بإن اضافتا الى و قت واحداً وتصادق الزوجان على ان المقد واحد (فلها (٤٠) حين شار الأقل من قيمة ما ادعت (٥٠ ومهر المثل (٢٠) فان كان قيمة ما ادعت (١٠ أنه أصدقها إياه أقل من مهر مثلها استحقت قيمته على الزوج وازكان مهر مثلها أقل استحقته فقط وذلك لأن البينتين لما تساقطتا بطلت النسمية فرجع (١٠ إلى مهر المثل (١٠ فان استويا خير الزوج إن شاه سلم ما دعت وانشاء سلم مهر المثل و بقي الذي مهر المثل (١٠ فان استحق و إعا تستحق ذلك حيث قد دخل بها فان لم يكن قد دخل بها لم تستحق شيئا إذا طلقها الالمتمة (ويعتق (١٠) من أقربه) الزوج أنه أصدقه (١١) إياها (١١) شيئا أذا طلقها الالمتمة (ويعتق (١٠) من أقربه) الزوج أنه أصدقه (١١) لبيت المال)

ح فتح قرز (١) قيل والاولى أن يقال ويعمل بمقتضى البينة فان بينا معا عمل بينة الزوج فيعتق من أق. به و يكون ولاؤ وليت الميال وتعمل بينة الزوجة ويكون ولاؤه لها وتحمل البينتان على السلامة وأنه وقعر عقدان و بكون كل منهما مدعما ومدعى عليه فمن بين حكم له وهذا مراد الإزهار والأثمسار والتذكرة معرماذكر في غيرها اه يحبي حيد وغيث قرز (٢) بل مما خارجتان قرز (﴿) بل محمل على عقدين بينهم وطلاق بالن قرز (٣) يعنى وحلفا جيما أو نـكلا جيماً قرز (٤) وقيـاس قول أهلَ المذهب في هذهالسئلة أنه لاشيء ليا لانبا قد أقرت أنه قد أميرها أباها عتقعليها وقد استوفته فلا شرء لهـ اذكر معناه الققيه ف وهو سؤال وارد فينظر جوابه واستحسنه المؤلف وقواه المقى اه شرَّح بحر و لقائل أن يقول لكن الزوجأراد إقرارها فأخذناه بلزوم التيمة معطلبهـــا للمر اه مابس قرز (ه) و إنما قال ماادعت ولم يقل من ادعت على قياس العربية لأن له وبجه لدخول بعض العبد لوكان لا يستحق إلا بعض اه غيث لأن ما لمن لا يعقل ومن لمن يعقل اه غيث (٥) يوم العقد والنكول (٧) إهذا حيث قيمة ما ادعت عشرة دراهم فصاعداً اهر لى و إلا لزم مهر المثل وقيل إلى عشر قفـال لأنهـا قد رضيت بالنقص قــرز (٨) إن كان معلوماً و إلا رجم إلى التحالف ثم بنظر الحاكم قلت الأولى أن يحكم بالإقل لان الاصل براءة الذمة أي أقل المهور وقيل أقل القيمتين (٩) بمدالتحالف قرز (١٠) لان الحق قد تعالى مجالاف مسئلة القصار (١١) ولوقيل الدخول و ترجع عليها بالإقل من نصفقيمةالاب أو قيمة الاخ قرز (١٧) حيث لمجلفا (*) إن كان ممن يعتق عليها و إلا كان لبيت المـال على كلام الفقيه ح وعلى ما آختاره في اللمع فانه يبقى على ملـكه ولا يقاس على العتق لان الحق في العتق لله قرّز (١٣) يقال ما الفرق بين هــذاً وبين ما لو شهد عليه أنه أعتق عبده في ثبوت العثق والولى وهومنكر للمتق والفرق أن هنا لم يثبت لملك بخلاف تلك فألمك ثابت فأفترقا اه عامر (*) وهذا وذلك (١٠ لأنه قدعة عن انو ارالزوج أنها قدمل كته وهي رادة المسكم فلم يكن الولاء ابها لأنها مذكرة و
وذلك (١٠ لأنوج لأنه ليس بالمعتق فكان لبيت المال وأمالو صادقته (٢٠ فالولى لها بلالشكال (والبينة على
مدعى (٢٠ الاعسار للاسقاط) أي لاسقاط حق عليه في الحال بحو المطالب بالمهر أو الدين
أوالزكاة التي في ذمته أو محوذلك فان البينة (١٠ عليه ذكر ذلك الهادي عليم في المتنف
والأحكام وهو قول م باقه والفقهاء وظاهر قول الفنون أن مدعى الأعسار يقبل قوله وافق
أبوعوم باقه بين الكلامين فقالا الذي في الفنون نحيث بطالب بال عوضه لميس عال كالمهروعوض
الحلم وكالنفقة (٥ والذي في الأحكام والمنتخب فها عوضه مال كثمن المبيع ومحوذلك (و)
اذا ادعى أنه معسر ليستحق (بعض الأخذ) نحو أن يدعى الأعسار ليازم قريه فقته فأن
عليه المينة (١٠ كاسياني إن الله تعملي وأما بعض الأخذ فالقول قوله بحو أن يدعي الفقر (٧)
ليأخذ الزكاة كما تقدم وإنما تجب البينة (مع اللبس (٨) في إعساره وإيساره وأما إذا كان

(ه) وهذا حيث لاوارث له من النسب غيرهـا وإما هي فلا ترث منه شيئا لانه عندها عده لاند_ مكذبة للزوج والله أعلم قرز هــذا حيث الوارث من النسب عصبة أو من ذوى السهام واستكلت الغرينــة والا فلبيت المــال ما بني على ذوى السهام ويقدم على ذوى الأرحام لأنه قد حمــــا. عصمة ولبس من باب الميراث حتى يتمزّل على الحسالاف هل بيت المسال وارث حقيقة أم الـ ١١ هـ مي قرز (١) وهذا كما سيًّا في للفقهاء في مسئلة القصار والمخسار انه لايعتق وهو الأولى كما ذكره الإمام ي وأصش ان اقراره كالمشروط بان يقبله ولا مرده أما الاقرار بالمال فيعم وأما لأجل العتق فهو اقرار بالأخر لهما فيعتق لأن الحق في العتق لله قرز (٢) ولوكانت صادقته بعد الانكار كما ذكره الفقيه ف في الإقرار وفى بعض الحواشي من أول وهلة (٣) وانما تقبل البينة منه بعد حيسه حتى غلب في الظم. بافلاسه كما يأتى في التفليس وتمينه قرز (٤) لأنه أقر بالحق وادعى وجه تعذر عن التسلم في الحسال فوجب أن يين عليه كن أقر ما ادعى عليه من الدين وادعى التأجيل هـــذا أحسن مايعلل به (٥) يعني نققة الترب أو همة الزوجة الماضية لا الحاضرة لانه يتكسب (٦) ويقبل من غير حيس هنـــا قرز (١٥) لانه يدعى حق لآدى (٧) وجــه الفرق انه في الاولي يدعى حقــا على غيره وهو وجوب النفقة على الفريب المؤسر بخسلاف الشاني فانه مدعى الفقر ولا بلزم النني الصرف اليهاه كواكب (٨) في الوجوه هيما(ه) والحاصل ان كان ظاهره الا يسار يبين مطلقا والإعسار يقبل قوله اتفاقا والملتبس إذا كان دعواء لأخذ حق كالنفقة فعليه البينة وان كانت الزكاة ونحوها قبل قوله خلاف أبي جعفر ولاسقاط حق عليه مافي السكتاب ا ه ح بحر قرز (ه) ومثل هذا لو ادعى المشترى اعسمار الشفيع مع اللبس بيَّن لانه بروم استقاط حق وهي الشفعة ذكره في الحَواكِ بل القول قول الشتري والبينة الايسار على الشفيع لانه يروم الزامه حقاً لايلزمه وقرره مشايخ ذمار ومثله في البيان فاهره الاعسار فالقول قوله بلاخلاف قيل ى وذكر أبو مضر ان الظاهر بثبت بالتصرف في الأموال وتخليه منها ظاهر لفقر وقيل ل الظاهر (''آن بثبت بحثم حاكم ثم يستصحب في الأموال وتخليه منها ظاهر لفقر وقيل ل الظاهر (''آن بثبت بحثم حاكم ثم يستصحب لزمه الاستبراء قبل عقد الهبة والبيع (مطلقا) سواء كان الواهب والبائع رجلا أو امرأة باعت أو ابتاعت ('' وسواء كانت البيمة بكرا أم ثيبا وسواء كانت موطوأة أم لاتصلح باعت أو ابتاءت (' وسواء كانت المبيمة بكرا أم ثيبا وسواء كانت موطوأة أم لاتصلح المهاع أم لا فان كان المالك صغيرا ('' لولي إذا أراد البيع أن يستبرىء هذا مذهب الهادى عليم وك ورواه في السكاف عن القاسم والناصر وقال م بالقوش أنه لا يجب ومثله عن زيدين على قال في الكافي ('' لا يجب عنده ولا مسواء كان البائم قدوطنها أم لا وقال الشيخ عطية إن البائم الخل وطب عند في قال مولانا عليام في والظاهر عليها الحل وجب استبراؤها وفاقا وان الم يجوز عليها الحل وجب استبراؤها وفاقا وان الم يجوز عليها الحل فالحلاف وقال مولا ناعليام في والظاهر ما حكاه صاحب الكافي والفا أعلم فيجب على واهب الامة وبائه الاستبراء عالم فواه أعام فيجب على واهب الامة وبائه الاستبراء (دالحله الحلولة)

 (١) وكلامه قوى وهو برجع إنى كلام أنى مضر إذ الجكم مستند إلى الظاهر قرز (٢) والأصل ف وجوب الاستبراء قولهصلي القعليموآله وسلم فيسبايا أوطاس الالانوطأ حاملحق تضعرولا حائض حتى تحيض حيضةوعن على عليلم أنه قال من اشترى جارية فلا يقربها حتى يستبريها بحيضة فهذا ورد فيمن تجــدد له ملك وأقاس الهادي عليه السلام البيع وتُصوء 1 ه غيث ممنى (*) وكذا النذر المطلق لا المشروط فلا لاالحنق فلا بجب استبراؤها إجماعا ا ه صعيتري وقيل بجب وتجويز كونها ذكراً لا يسقط الاستبراء (٤) لامن أراد عتمها ووقفها فلا بجب عليهاستبراء قال الفقيه ف فيلزم على هذا لو باعبا إلى من يعتق عليه أن البائم لا يستبرى اه رياض وكذا في الحل قبل الوضع نحوأن يبيع الامة واستثنى حلمًا أو ينذره على النيرأ و توصياه كبوكذا الامةالموصي بها فلااستبراءً أ ه حلى وقيل بل يجب استبراؤها إذ هوتعبد ا ه مفتى(٥) والبيع بغيراستيراء فاسد اه تذكرة فاسدمع الحهل باطل معالم قرزواما الهبةوالنذر والصدقة بغير استبراء فباطللاةاسد اه نلانه لم يختل أحدالشروط الأربعةالتي ستأتى فىالبيع اه تذكرة قرز (٥) أي مملكها واخراجالبعض كاخراجالكل في وجوبالاستبراء قرز (٦) أي استبرت إذاأراد البيع أو النزويج (٧) أو مسجدا قرز (٨) وعن ش وداود لايجب الاستبراء على البائع والمشترى (٩) إذ قد وطئها (١٠) وإذا اختلف مذهب البائع والمشتري في وجوب الاستبراء تال عليه السلام العبرة بمذهب البائع ونحوه لانه لابد أن يكون الإيجاب صحيحا وهو يحصل إذا كان مذهب البــاثع عدم اه رياض فلزم من هذا التعليل إلوياعها بمن يعتق عليه ان لااستبراء يعنى على البـــا ثم ا ه رياض قلنــــا

والمتدة (۱) والمزوجة (۲) فأما هؤلاء الثلاث فسلا بجب لهن استبراء وقيل ح أما الحامل من زنى فيجب الاستبراء في حقها لأنها غير بمنوعة من النروسيج (۱) وأما مدة الاستبراء فيجب استبراء (الحسائيس محيضة (۱) أى متى عزم على هبتها أو يمها تربص بعد ذلك العزم حتى تحيض حيضة وتغنسل أو بمضى عليها وقت صلاققل ح اعتما استبراها احتما العزم حتى المختيارى * نع فان كانت عن على عليها وقت المزقل عن يحيضة أخرى (غير ماعزم (۱) وهى (فيها) وقال الناصر المريكتين بها ذكر ذلك فى الاستبراء للوطء وحكم الاستبزاء فى التقدير واحد سواء كان الوطء أو لليع (و) إذا كانت الأمة من نوات الحيض وهى الآن (منقطمته (۱) لعارض) لالأجل اليأس فان سيدها إذا أراد هبتها أو يعها استبرأها (باربعة أشهر وعشر (۱۱) ذكر ذلك م باقه فى المشترى إذا أراد أن يطأها في سعها البيع وقال الامير ح لمذهب الهادى عليه السلام إن سيدها يتربص أكثر مدة الحل وقال الناصر ثلاثة أشهر * قال مو لا ناعليم والصحيح هو الاول (و) يستبرأ (غيرها) أى غير الحائض والتي انقط حيضها لعارض (بشهر) وهى الصنيرة والكبيرة الآيسة من الحيض (۱) يحبر الحائض والتي انقط حيضها لعارض (بشهر) وهى الصنيرة والكبيرة الآيسة من الحيض (١) يجبر الحائض والتي انقط حيضها لعارض (بشهر) وهى الصنيرة والكبيرة الآيسة من الحيض والاكان للملك

لازم مادّم اه مغتى قال فى الفتح إلا تمليكا وجب عقها كأن ييمها من ذى رحم لها قائه كالمتق وهو لازم مادّم اه مغتى قال في الفتح إلا تمليكا وجب عقها كأن ييمها من ذى رحم لها قائه كالمتق وهو لا يجب له اه ح فتح قرز () والمراد بالحامل من غير سيدها أو منه حيث لا يلحق النسب كمن زنى لا لاخه فلا يتصور ييمها مع الحمل لا نها أم والد اه حلى قرز () ولو لم يق من للدة إلا يوم أوساعة ومنه في حائية في هذا يأله عن من الله ته الإحتراط الاستيراط أن الوطء يتجاجائز اه ن كأن يستبر كها بدأن كانتزوجة فإذ أراد ييمها استيراط المحتراط حائز له () قاله الاستيراط أن الوطء من والمواجد بالإمامير في الدين إذا كانت المدة عن دخول لا بمن حائزة أم لا تقرز () قالمائي في من الوطء قرز () ولو قبل الفوذ حيث الفيار المشتوى وحده قرز () تأخيراً () قوي لجواز البيع وأما جواز الوطء قلا به من الفيل أو التيم قرز () ولا تجب نية لا استيراط المعتراط في قرز ولو استيراً للسيع ولا الميستراء من عيم كالزوجج وقد استيراً للسيع ولا المواسف والمواسف المائزة عن المن يعرف العارض يعلم كالزوجج وقد استيراً للسيع ولا المواسف المناسف المراض المراض المراض المواسفة الناسية لوقتها وعدها قال المنتي تألم الاز يخلافه وهو أنها الغليا قرز (() و وكذا المستعاضة الناسية لوقتها وعدها قال للتي تألم الازيخلافه وهو أنها الغليا قرز (()) واذا المستعاضة الناسية لوقتها وعدها قال للتي تألم الازيخلافه وهو أنها الغليا قرز (()) واذا المستعاضة الناسية لوقتها وعدها قال للتي تألم الازيخلافه وهو أنها أنها يقرز () و كذا المستعاضة الناسية لوقتها وعدها قال للتي تألم الازيخلافه وهو أنها أن ينطيا الحل وقبل لأنها أكر العدة () و كذا المنتها قبل الاستراء كان باطلا الم صيترى وقبل فاسداً وهو القوي إلا أن يكون مع الملم كان باطلا أم ورجها أن هداله المناسفة قائم المراس ينها الحل وقبل فاسداً وهو القوي إلا أن أنها فالم المركان باطلا قرز (۱) و كذا المنتها قبل المناسفة قرز (۱) و كذا المنتها قبل المناسفة قرز (۱) و كذا المناسفة قرز (۱) و كذا المنتها قبل المناسفة قرز (۱) و كذا المناسفة قرز (۱) و كذا المناسفة قرز (۱) و كذا المنتها كلانها المناسفة ا

الموقوف على الاجازة فهل بسكتني بمــا وقع قبــل الاجازة قيل يـكتني بذلك على الفول بأن الاجازة كَاشْفَةَ الدُّكِ مَمْنَا يَنظُرُ هَلْ تَصِيحُ الإجازَةَ لأَنْ البيح قبل الاستبراء فأسد له ح لي لفظا وإن وقع العقد من الفضولي من غـير استبراء لم تلحقه الاجازة ولو وقعت بعــد أن استبراً المجنز من يوم العزم على الاجازة اله بافظه (١) ولو في القسمة فيجب الاستدراء قرز (٢) أو على بعضها أهر على لفظا قرز (٣) ظاهره ولو اشتراها موطوءة من شبهة وفي بعض الحواشي لا يستمرىء (٤) لا يحتاج الى الارادة يل مضى المدة كاف اه مفتى قرز (٥) حيث كان قد مضت مدة الاستراء بعد الشراء (٦) أو مودوعة اهمداية (γ) قبل وكذا المكاتبة إذا عجزت نفسها و رجعت فلا بجب استراؤها اله نجرى قرز لعله إذا كان التسخ بالحسكم و إلا وجب (٨) هذا وما بعده تجدد حل (٩) والحلوة قال فىالاثمــار إذا كانقد مضعليها قدر مدة الاستراء بعدالشراء وبهذا تضعف الحيلة (١٠) يعنى حيث أراد البيسم أو النّز وبيج وأما جواز الوطء فيجوز إذا قد مضي قدر مــــدة الاستداء من وقت تجدد الملك قرز (١١) أولو مَن زَنَّى قرز (١٢) ينظر لو اشترى أمة فوطئها قبل أن يسترئباً فحملت هل منهم، وطنها أملا سل الظاهر أن الوطء بمنتم و لعله يفهمه الأزهار بقوله ولهم الاستمتاع في غير الفرج إلَّا مشتريًّا وتحوه وفي الظهار ذان فعل كفُّ فهو يشبه ما هنا اه سهاع سيدنا حسن وينظر هل يحل له الوطء بعـــــد الولادة أم بحب عليه أن يسترئها بما كان بجب عليه استراؤها به عند الشراء أم يقال إن كان الاستبراء بألاً شهر فقد مضت مدة الاستبراء وزيادة وإن كان بالحيض فلا بد من حيضة بعــد الولادة ينظر في ذلك اله سيدنا على رحمه الله تعالى (﴿) لمن أراد الوطء أو العقد النّزوينج اله غيث قرز (١٣) هذا الوطء وأما للبيسع فيجوز وله قبل الخروج من النفاس (١٤) إذا بقي من ألعدة قدر مدة الاستبراء بعد انقضاء المدة (وكالبيمين المتقائلان (۱) والمتفاسخان) أى اذا أقال البائم المشترى أو تفاسخا كان ذلك كالبيم (۱) الجديد فلا بجوز للمقبل (۱) أن يقبل حتى يستبرىء كالبائم ولا يجوز للمستقيل أن يطأها أو يزوجها أو بينها حتى يستبرئها لأنه كالمشترى وكذلك الفسخ اذا وقع (بالتراضى فقط) لأنه يكون مع البراضى كالمقد الجديد فأما ما كان ينفسخ ولو لم يقع تراض كالرد بالرؤية ومخيار الشرط (۱) مطلقا وياليب والفساد (۱) اذا فسخا بحكم حاكم فقط فانه في هذه الصور ليس بعقد جديد بل فسخ المقد من أصله فلا يحب استبراء (المحالية على المنافسخ بالميب (۱) أو الفساد قبل القبض فأنهما كالفسخ بالحكم فلا يحب استبراء (و) هولاء الذين أوجبنا عليهم الاستبراء من بأثم أو واهب أو محوها يجوز (لهم استبراء و الهور أو مهرا يجوز (لهم

الاستداء هذا المشترى إذا أراد أن يطأها (١) ولو قبل القبض قال كما قرره القفيه س قال عليلم وهو الصحيح وهو ظاهر الازّ (؛) وكذا الشفعة لا ته بالتراضي كبيع جديد قرز (؛) ينظر لوكانت الاقالة عند العقد مشر وطة هل بجب على المشترى أن يستبرىء أم لا الذي يظهر واقد أعلم أنه لا استبراء عليه لإُنها غير واقفة على اختياره فأشبه الرد بالحكم اه مي (٧) أما لوكانت الاقالة من البائم للمشترىفلمل البائم لا يحتاج كما لو رجع الواهب في هبته لم يجب على المنهب الاستبراء ﴿١﴾ إذ لا يتصور في حقهما لكن يقال المتهب لا اختيار له اه حديث ﴿١﴾ وكذلك المشترى لا يحتاج إلى استبراء لا نه لا ملك له وقت الاقالة و إنما يستبريء الوطء إذا أراده لتجدد ملك لا لاقالته وكذا المشتري لا بجب عليمه الاستبراء ينظر في المشترى وجه النظر أنه يجب عليه الاستبراء فتكون إثالة فاسدة لعدم القبول في المجلس إلا أن يتقدم من المشتري العزم على الاقالة وقد مرت حيضة أو تحوها بعد عزمه فتكون الاقلة صحيحة فعلى هذا لا فرق بين البائع والمشتري فأيهما أقال وجب الاستبراء والقياس أنهلا يصح من المشتري قبول الاقالة إلا بعد الآستبراء إذ هو بيع إلا أن يقوم الدليل استقام وإلا لزم لو كان المبتديء بالبيع هو المشتري بأن قال لمالك الأمة بعث منى أمتك أنه يجوز قبائع الاجابة قبلُ الاستبراء وذلك نمنوع فتأمل اه شامي (٣) وهو المشترى (٤) قال في الزوائد والسيد ح إذا حاضت فى خيار المشترى أجزأ لا إذا كانَّ الحيار البائم أولها قال عليم وهو صحيح قال عليم وهل يعند المشتري بالحيضة الواقعة وقت خياره حيث عزم على أنه إن شراها باعها قال عليلم الأقرب أنه لا يجنزي بها يعني لأنه لم ينبرم المزم وفي صحة العزم المشروط خلاف بين المتكلمين والمختار أنه يعتد بها قرز (٥) أما لو وقع الفسخ بالحسكم بعد الوطء كالنقد الفاسد لوفسخ بعد أن وطيء للشترى الأمة وكان النسخ بالحسكم فلا بدِّ من الاستبراء اه ح لي لفظا قرز (٢) وكذا الأمة إذا جنت على النبر وسلمها سيدها فانه لا يجب عليه استبرائوها وكذا الشفعة حيث سلمت بالحسكم لا بالتراضي فيجب وقبل يفصل فى الأمة فان جنت فها يوجب الفصاص فلا استواء لأن الحيار إلى المجنى عليه وإن جنت جناية لا توجب القصاص وبحب الاستبراء لأن الحيار إلى السيد اه مي (٧) المجمع عليه قرز

الاستمتاع) من الأمة في مدة الاستبراء لكن يستمتمون ((فغير الفرج (()) قال في اللسم مالم تكن حاملا (() يمني فلا بجوز الاستمتاع وفيل حممناه فلا استبراء في حقها (() اذا كانت حاملا (الامشريا و بحوه) كالتهب والنام والوارث فانه لا يجوز له الاستمتاع (() منها في مدة الاستبراء اذا كان (يُحوز الحل (()) فيها فأما إذا كان لا يجوز الحل فيها بأن تكون صغيرة أو آيسة جاز له الاستمتاع (() ذكره أبوع وأبوط ورواه في التقرير عن المنتخب وقال ذيد بن على والناصر وما الله وهو قول الأحكام أنه لا يجوز المستمرى الاستمتاع مطلقا سواء كانت صغيرة أم آيسة أم لا (و يجوز الحيلة) في إسقاط وجوب الاستبراء والحيلة في ذلك أن يزوجها البائم عبدا (() ثم يرحم والخيلة بعض المذاكرين في على من فالمناطق المنتبراء والحيلة في ذلك أن يزوجها البائم عبدا (المنتبراء والخيلة بعض المذاكرين في المشترى فأما على البائم فلا يستبراء والمناسبراء ((()) عن المشترى فأما على البائم فلا يستبراء والمناسبراء (() ان هذه الحيلة لا تفيد عنه لأمهم يوجيون الاستبراء الكناء والمناسبراء وقال السيد الهادي ((()) ان هذه الحيلة لا تفيد عند ما أله لأنه يوجبه على من أراد الترويج وإنه المناسبوء على المنتبراء التماسية عن المنتبراء المناسبود المنتبراء المنتبراء المنتبراء المناسبود المنتبراء المنتب

⁽١) فان قبل لم أجموا أنه يجوز البائم ونحوه الاستمتاع في مدة إالاستبراء ومنموا المشترى ونحوه وجوابه أن استمتاع البائم لا يؤدى إلى محظور لأنه يستأنف لأن الوطه جائز بخلاف المشترى ونحوه في ودي المن المستمتاع البائم لا يؤدى إلى محظور لأنه يستأنف لأن الوطه جائز بخلاف المشترى ونحوه فه يؤدى إلى محظور (٧) فاما فيسه فيمنع صحة الاستبراء بالنظر إلى البائم وأما المشترى فيأتم ولا يزم الاستئناف (٣) لأنه إن كان منه فقد ضاهر (٤) وكلا التأوي حسن (٥) ولو اللمس والتقبيل أوالنظر لشهوة لما في الظاهر منها ذكره في الافادة وقال التأوي ويوز أنها لمحتوز في المائل من بوطه شهة وقبل ف لايجوز في الكان وأشار البه في اللم المكتأ بما تكوفه فيه وقبل المائل من بوطه الفقط بحوز أنها قد حلقت وهو القوى (ه) قد تقدم أنه الفظالبحر وأما التي المحتورة والمها لمومة قولة تما في المحتورة والمها فليس انتقاؤه يجب على البائم الاستبراء فكيف يجوز المشترى الحل اللهم إلا أن يشتريها ممن لا يقول بوجوب يحب على البائم المستبراء فكيف يجوز المشترى الحل اللهم إلا أن يشتريها ممن لا يقول بوجوب بعد على المائم اللهم يعرف المها الحل فليس انتقاؤه بعن عبد أنه الغالب وذلك نادر اه زهور (٨) ينظر لم قبل عبدا ولعل الوجه أنه إذا المتبراء عبد طلاق الروج ولو لم يمض قدر مدة الاستبراء من وقت الشراء اه المذهب خلافه (١١) هو الحلوة المروج ولو لم يمض قدر مدة الاستبراء من وقت الشراء اه المذهب خلافه (١١) هو الحلوة المروج ولو لم يمض قدر مدة الاستبراء من وقت الشراء اه المذهب خلافه (١١) هو

مولانا عليم وهذه الحيلة فيها نظر على مذهب الهدوية وعلى مذهب م باقة ثم ذكر عليهم وجه ذلك في النيث (() في فصل) في حكم الاماء في الوطه من لحوق النسب ووجوب الحد وسقوطه أما لحوق النسب فقد فصل ذلك عليم بقوله (ومن وطي مأمة أيّدًا) والأيم هي التي ليست تحت زوج ولا معتددة (() إذا كان (له ملك في رقبتها (() ثبت النسب المسهذين الشرطين سواء كان الوطه جائزا أم غير جائز كالمشتركة والمكاتبة فلا يثبت النسب الابهذين الشرطين أحدها أن يطأها وهي أيم والتائي أن يكون له ملك في رقبتها (ول) (لا) يكون (() له (لله) في ما في من النسب وله الم يكن للواطيء فيهن ملك الأولى (المالابن (()) إن في غاني فانهن اذا وطأت ثبت النسب وله الم يكن للواطيء فيهن ملك الأولى (المالابن (()) إن في غاني فانهن اذا وطأت ثبت النسب وله الم

ان السيد يحين الحسين نجى من الأمير على ن الحسين صاحب اللمع (١) واذا كانت هذه الحيلة ساقطه فما وجه ذكرها في الاز قال عليلم وجه ذكرها في الأز أن لها فائدة وهو انه بجوز للمشرى البيع قبل أن يطلقها الزوج من غير استبراء فهذه فائدتها عند الهدويةوأما عند م بلقه فلا فائدة لها رأســـا لا في حق البائم ولا في حق المشرى ولفظ ح لى وفائدتها عند الهدوية سقوط الاستداء عن المشترى إذا أراد بيمها وهي مزوجة فانه لايحتاج استبراء وكذا لو استبرأها وهي مزوجة ثم طلقهـــا الزوج قبل الدخول جازله الوطء من غير استبراءًا ﴿ لَفَظَّا قَلْتَ قَدْ دَخَلْتُ فَهَا تَقَدَّمُهُ فَوْلُهُ وغير المزوجة وعبارة الأثمار تضعفها لانه قال إذا كان قد مضى علمها قدر مدة الاستيراء بعد الشراء ويهسدا ضعفت الحيلة (٣) ولا حامل من غيره قرز (٣) لامتعمّها فيحد مع العلم والحبل وهو ظـاهر لايخني قرز (ه) ظاهره ولو رضيمة ولا يرتمع الفراش إلا بما يرتمع فراش الأمة ولو عالمًا في الرضيعة أيضًا (٤) صوابه والا يجتمع الشرطان (ع) وانما لم يعده إلى الصورتين وهو حيث لم تكن أيما أو لم يكن له ملك في رقبتها لأجل عطف المسائل الآنية فهلا استغنى بقوله ملك عن قوله والا فلا قلنـــا ليعطف عليه المسائل الآتية أيضا اد لونم يقل ذلك دخلت غير الأم في المسائل الآتية يعني يثبت النسب وليس كذلك (٥) عالما أو جاهلا قرز (٦) صوابه الولد لندخل البنت (٨) فإن كانت أمة الان رضيعة له حد أي الأب (*) ولو مديرة ويبطل التدبير أو مكاتبة ويقى قرز (٧) ما لم يكن عبداً اذلا شسهة ينظر قال الرافعي ولوعبدا ويكون حرابين رقيقين واستشكله شيخنا من حيث جعل الولد حر أصل والعبد لا مملك فلا يعقل في حقه ان يكون له شــبهة ملك في حال ابنه كالحر وكذا في سائر الاماء للذكورات لانه قــد علل ذلك في البحر لان للواطئ وفي ذلك شبهة ملك فلا يستقيم ذلك في العبد أصلا لأنه لا يملك والله أعلم ا ه مفتى قرز ولفظ البحر وإلولد من الثمان الأماء لأجل الشبهة وعليه قيمته إذ هو بماءمملوكة لغير. لكن دفعرقه الشبهة ا ه بحر (٨)ينظر لوكانت معتدةمن الأب هل

ولاحامل (١) فانها اذا ولدت منه لحقه النسب (مطلقاً) أي سيسب اء وطثيا عالما بالتحريم أم جاهلاوهذا إذا لميكن الامنقد وطئها أو قَبُّلها أو نظر اليها لشيه ةفان كاذ قد جرى شيء من ذلك وعلمه الأن⁰⁰ فزان مجب حده (و)الثانية (اللقيطة ⁽⁶⁾) لأنها تشه الفنيمة (4) وقال ص الله لا يلحق النسب سو اءعلم أوجهل و لا يحدمع الحمل (و) الثالثة (الحلة (٥) وهي التيقال مالكها أحلات لك وطأها أو أبحت لك أو أطلقت لك لأنها تشبه المعقو د^(١) عليها (و)الرابعة(المستأجرةو)الخامــــة(المستمارة)اذا كانتمستأجرةأو مستمارة (٢) (الوطه (٨) لأنها تشبه المحللة (١٠ لا إذا كانت مستأجرة أومستمارة للخدمة (١٠٠ قانه لا ملحقه النسب (١١) ولوجهل التحريم (و)السادسة (الموقو فة (١٢))اذا وطثها من هي موقوفة عليه فأنه يلحق النسب (١٢) لأن لهشبه ملك للكهمنافها قيل ع وكذا إذا وطثها الواقف لأن له شبهة الولاية (١١٠) (و)السابمة (الرقبة (١٠٥ المؤقنة) لأنها تشبه المرقبة المطلقة من حيث تناول إباحة (١١١) منافسها جميما والمرقبة هي التي قال مالكها قد أرقبتك هذه الجارية شهراأو سنة أونحو الحكم واحد (١) ووجهه انه لا يتركب الحمل على الحمل (٧) لا فرق بين العمسلم والجهل الهرح ل والعُرُّ على وجهين الأول أن يعلم بالوطء واخواته وانه يقتضى التحريم فزان يجب حسده ولم يلعق النسبُ الوجه الثاني أن يعــــلم ألوطء واخواته وهوجاهل أن ذلك يَمتضى التحريم فأنه يجب الحد (ه) وإن سفل كما لو سه قوماله كما يأتي اه من تذكرة الوقشي ينظر لان الحدق السرقة لدفع الشمة بخلاف هنـــا فهو بملكما وغير ذلك وفي عقد الفرائض لا الجد فليس حكه حكم الأب (٥) اذًا ثبت الوطء من الان عند الحاكم لا بمجرد قول الان اه حليةرز (٣) يعني من دار الحرب حيث لايبــاح له الأُخَذَ لاَجِل أمان أو تحوه ا ه وابل لأفرق ولو مندار الاسلام ذكرهفي الاثمار وهو ظاهر اطلاق الاز (*) ولوحرة يجوز التقاطها لشبهة الولاية ولو كان الملتقط عبداً ينظر اذ لا ولاية له كا سيأتى ان شاء الله تعالى (٤) أو زاد الفرع على الاصل إذ المسبية لايلحق النسب فيها (٥) وسواء علم المحلل أو جهل فان العرة بجهل الواطيء قرز (٦) عقد نكاح منه (٧) قال&البيان والزوجة المطلقة بالنَّا في عدتها ولوكانت حرة لعله إذا عقد بها في حال العدة وأما مجرد العدة من الطلاق البائن فليست بشبهة (A) قيد الثلاث اه هامش هداية (٩) بل لانها لشبهة المعود عليها (١٠) أو مطلقا اه هاجرى (١١) ويحدم الطروالجهل اله تذكرة قرز (١٢) لمعين وظاهر الازلافرق (١٣) ولا مهرعليه لانمتافعهاله (١٤) والا لزم في ولى المسجد ونحو. ولا يكن قولنا عودها اليه لثلا يدخل وارث الواقف (ﻫ)ولانها تصير أليه بعد زوال المصرف وعليه المهن للموقوف عليه (٤) لأما لو وطئها ولى الوقف حد مم العسلم والجهل قرز(١٥)يْقال هي عارية فما الفرق يقال الفرق ضائهـــا علمه يقال حيث أنَّى بلفظ الإقارب (١٦) قيلف يلزم مثله في الموصى نحدمتها إنينظر يقال هـ نه تشبه المقود علمها لما أتى يلفظ الرقبا ذلك(و) الثامنة (منصوبة شراها(١٠) وهوجاهل كوبهامنصوبة (٢٠ أما إذا علم ٢٠٠ كوبها منصوبة وظن أنها بحل له بالشراء من الناصب قال عليم فالرقرب أنه كيها عجيبا (١٠ فهؤلاء السبع المذكورات بعداً مة الابن يلحق النسب (٢٠ اذا وطئن (مع البجل فيهن (٢٠) جميعا لامع اللم فلا يلحق وأماسقوط الحد فقد فصله عليم بقوله (ومهما ثبت النسب (٢٠)) ولحق بالواطي وفلاحد) عليمولوكا ذالوطه عظوراً وقال عليم ولا أحفظ خلافا فيأن الحد يسقط حيث يثبت النسب (١٠) (والمكس في المكس (١٠) على وحيث لا يلحق النسب بالواطيء يلزمه الحد (الرهونة (١٠)) إذا وطئها الزوج (قبل التسلم) أي قبل أن يسلمها للزوجة المرتهن (و) الثانية (المستدقة (١١٠)) إذا وطئها الزوج (قبل التسلم) أي قبل أن يسلمها للزوجة ولا يستقط الحد في هاتين الا (مع البجل (١٢)) فأما لو وطئها المرتهن أو الزوج وهو عالم التحريم المناهد (و) الثانية (المسيدة) إذا وطئها الناهن (١٦) فأما لو وطئها المرتهن أو الزوج وهو عالم التحريم المداو) الثائمة (المسيدة) إذا وطئها الناهن (١١) فالما المناهنة والمسيدة والمناهنة عنه الحد

(١) صواله بملكها (٢) والوجه أن له شبهة على من حيث ضمانها عليه (٣) وإذا ملك أحد هؤلاء السبع لم تصر أم ولد لأنه لم يستند إلى ملك صحيح ولا فاسد قرز (٤) وكذا في المشترى باطـــل مم الجيسل قرز (٥) ولا بد من الدعوة في همؤلاء الثمان ومصادقة سميد الأمة أو البينة بالوطءهمالا عَبِلَ سَكُونَ المُصادقة على الوطء كما قيسل في النكاح الباطسل (٦) ومنم الاقرار في الحسم اهمداية ومصادقة سيد الأمسة أو البينة على الاقرار بالوطء اه نجرى أو مصادقة الأمة كالعبد المأذورن قرز · y) ليس على إطلاقيه لوجوب انتفاء النسبو الحد جيما فيمن علق الطلاق بوطئها في البائر · ي ونحو م (٨) وأما لو أكره على الوطء هل يلحق النسب بسقوط الحد أم لا ينظر استحسن المؤلف لحوقه وفي البحر لاتوجب حداً ولا ميرا ولا يلحق النسب فقولهم إذا انتفي الحد لحق النسب ليس على إطلاقه اه عامر وهذا حيث لم يبق له فعل فأما إذا بني له فعل فالنياس لزوم المهر ويرجع به على من أكرهـــه اه ح بحر قرز (٩) ولو قلت والعكس وهـــو وجوب الحمد فيالعكس وهــو حيث لا يلحق النسب أحكان أظهر ولطهالذيقصدوان كان خلاف ظاهر العبارة الدنجري (١٠) وهوصحيح وإلالزم الحد مع العـلم والجهلقرز (*) أما اكراهين فيعزر مع العلم قرز (*) لشبهة الحبس وأن له يعهـا ويستوقى مَن الثمن دينه اه سماع يلزم في الأمسة التي هي مال مضاربة والمسكاتبة وللوروثة اه مغتى (١١) أوأى بناتها وقيسل لابنيهما فيجم مطلقما لأنهما عنسده وديعمة (١٢) قال فيالنيث قان قلت ماالدرق بين المرهونة والمصدقة وبين السبية والمبيعة حين سقط الحد في ألاولتين مع الجهل ققط وفي الآخرتين مع العلم والجمل قلت الشبهة في المرهونة والمصدقة أضعف من الشبهة في السبية والمبيعة لأن الملك ف الآخرتين ظاهر قوي وفي الاو لتين ضميف لقوة ملك الزوجة وعدم ملك المرتهن (١٣) أو غيرهم لوجــوب الرضخ ولوذى يتمال الرضخ لايــكون إلا لمن حضرالوقعــة فالجــواب أن مصرف الخمس

لأذله فيها نصيبا وأماكون النسب لم يلعقه فلأن نصيبه فيها غير مستقر (() قبل التسه له لعواز مصيرها سهما لغيره (() و) الرابعة (المبيمة (()) إذا و طنها البانع (قبل النسليم) قال صوالله (() وكذا المتصدق بها والمنذور بها (() قبل النسليم قوله (مطلقا (()) بعني سواء كان النام والبائع عالمين بالتصريم أم جاهلين فإن الحد يسقط عنهما (() والوله) إذا حدث (من) الثان تقدمت حيث يلحق النسب فأنه (حر) أصل (وعليه قيمته (()) اللك الأمة فأما إذا كانت موقو فة وقال عليم فالأقرب عندى أنه إذا وطنها الموقوف عليه فولهت فالولد حر (()) لأنه كالمنرور قوله (غالبا) احتراز من المنصوبة أذا كانت أمولا ((()) فأنه لا يحيث على المشتريها الجاهل لنصبها فيمة الولد ((()) ومن أمة الان وكذا من أمة الأخوالأب حيث كانت علمة أو لتعامل أو مستمارة فانه لا يازم الواطيء قيمة الولد المالك الأمة (()أمااذا حدث الولد (من) الأربع أو مستمارة فانه لا يازم الواطيء قيمة الولد المالك الأمة (()أمااذا حدث الولد (من) الأربع (الأخر (())) وهي المرهونة والمسدة والمسيمة والمبيمة فان الولدمنهن (عبد) وكذائيسائر (الأخر (()))

المما لحكا لطريق وله حق في الطريق (١) صوابه غير منسين (٧) فأن لم يكن فلجواز التنفيل (٣) صحيحا قرز (٤) لا يأتى على المذهب لأنه يضمن إذا تلفت قبل التسلم ضان أمانة يقال المتصدق بها كالمبيعة لمدم جواز التصرف قبل القبض والمتذور مها كالمصدقة الصبحة التصرف قبل القبض (٥) مع الحيل قرز (٦) وكذًا أمة بيت المال مطلقا أيولو عالمًا كما لا يقطع خلاف البيان وأحد قولي الشافعي (٧) وكذاالمكاتبة إذا وطئها السيد وعليه الأزهار في قوله غالب (٨) وإذا اشرى أحد هؤلاء النسان وهي حاصل منه صارت أم ولد وبجوز له الوطء وقرره وقواه مي وقبل لايستند إلى ملك صحيح ولا فاسـد قرز (٩) فلوكان الواطئ ﴿ ١﴾ عبدنقيل إنه جناية تعلق برقبته وقيل بذمته إذا عنتي ﴿ ١﴾ فيغير أمة الابن قرز (١٠)وتكون قيمته للواقف وإذا وطئها الواقف كانت النيمة للموقوف عليه ومع العلم يكون موقوة في الطرفين وقيــل بأخــذ بقيمته عوضه ويكون وقفاً (۞ ولا يلزمه شيء قرز (١)) المراد للمالك لو استولدها ولدًا آخر المشترى الذي اشتراهامن غاصها فلا بجب عليه لما لسكما قيمة هذا الولد وقبل يجب ومن أمة الابن لووطئها الاب فلا نجب عليه قيمته وكـدا أمة الاخ اذا حلها له أخوه أوأنوه أوكانت لقطة لأبيه أو لأخيه تم وطئها فجاءت له بولد فلا تجب قيمته لآبيه وأخيه كمفصوبة شراها الاخ من الفاصب وهي لاخيه أو الابن أيضا وهي لابيه مع الجهل فلا تجب قيمة الولد ويحتزز من المستأجرة والمستعارة للوطء فانهلا يلزم الواطيء قيمة الولد لذي الرحم قفط (١٢) بل المختار لزوم قيمة ألولد ويرجع على من غره لأنهم يضمنون اذا جن عليهم وكـذا تُجِب قيمتهـم على المشترى الجاهل لانه استهلكهم بالدعوة ذكر معناه في كب (*)لانه لابجوز بيم أولاد أم الولد وكذا أولاد مدير المؤسر (١٣)أو من الاول مع الط قرزغيرأمة الابن كما مر قرزً الموطوآت (۱۱ من الاماء كلها حيث لاملك (۱۱ الواطيء في رقبتها مالم تكن أحداث الى المقدم ذكرها (و) حيث يكون الولدعد و لم يلحق بأيه في النسب فا ته (يستق (۱۲) على أيه فإن المسلم فقسنا عليه بشراء أو محوه قال عليم نص عليه أصحابنا في المصدقة والمبيعة اذا وطنه اقبل التسلم فقسنا عليه سأئر الأولاد من المرهو نة وغيرها (و) هو لاء الاماء جيب اللائتي عشرة يلزم (فين المهر (۱۱) على من وطنهن حيث لا يوجب الحد (الا المبيعة (۱۵) التي وطنها البائع قبل التسليم فانه لا يلزمه لها مهرا اذا اختار المسترى أخذها ذكره ض زيد (۱۷ و من المرشد أنه يلزم البائع المقر وهكذا عن ومحد (۱۷ و ما عن وعد و محد (۱۷ و ما عن المحد و من المرشد أنه يلزم البائع المعقل المنه الائن (و تستهك أمة الان (۱۱ الملوق (۱۱)) أي اذا وطنه المتروز و المحد والمناق المناق والمن المتروز و المحد و

(١) ولُو لشبهة في غير التد ليس(٧) لفظ ن قال في البحرو كذا من وطيء لشبهة فا نه يلحق به ولدها و يكون حر ٱ ﴿ ﴾ ويضمن قيمته لسيدها اه ن من المسئلة التي قبيل فصل اذا اختلف الزوجان ليس على الاطلاق لتخرج الاربع السبيات في الاز في قوله المرهونة (١) بل عبدقرز (٣) لتقدم إقراره (٥) ولا يورث منه ولا يلحق النسب آه غيث ولا تصيراً مولد ولو قدملكما قرز (٤) الحرة لهاوالمملوكة لسيدها (٥) إذ يتلف المبيع و يتعبب من مال البائم(٥) لأن البائم قد صار جانيا بوطئه لها فيخير المشترى بين أخذه لهـــا بلامهر وبين فسخها ولعله حَيث كانت بكراً أو ثبياً وعلقت وفي النيث في شرح قوله ويسمى بنصف قيمته لهــا ما لفظه وأما المبيعة قبل التسلم إذا وطئها البائع قبل التسلم فللمشتري الميار بكراً أم ثيباً على ظاهر إطلاقهم اه غيث قرز (ه) حيث كان البيم صحيحاً وإلا تقد صارت أم ولد (٦) هكذا في النيث وفي مض التعاليق روى هذا عن أبي عباس (٧) قال في البحر وهو النياس إن لم منعه إجماع قلت عب حدث عنــد البائع فاما رضي المشــتري أو فسخ اه مفتى (٨) صوابه الولد اه هداية (﴿) ولو مشتركة بينــه وبين النبر ولا بد من مصادقة الان بالوطء والعلوق (٩) بالوطء بالشبهة لابالمقد لأن ماء، قد حصر بالعقد قرُزُ (۞) لو قال بالوطء لسكان أولى لثلا يلزم المهر اذا سبقه الوطء الذي علقت منه (۞) والدعوة قرز (١٠) يعنى القضى للعلوق (١١) الحر اهغاية قرز (١٢) فلو وطأ الأب والإن أمة الابن والتيس أي الوطئين متقدم ينظر قلت لا حسكم للا صنف بم وجود الأقوى كالشفعة (١٧٣) قان أعسر سعت في التيمة يومالعلوق و لو تعدت دية الحر لأنها من ضان الأموال (١٤) وسعى إن أعسر الأب قرز (١٥) في غالبًا (١٦) ولا يتكرر العقر إلا بمكرر التسلم وكذا لوسلم البعض لم يجب فىالوطء الثــانى إلا تسلم على ملك الابن فاذا وطأها مرتين فعلقت من الوطه الثانى لزم المقر (1) بالوطه الأول فقط والتيمة بالوطه التانى قال في الياقو ته فاو التبس هل العلوق من الأول أومن الثانى وجب نصف مهرها على قول أبي ط (1) قبل ف ولقائل أن يقول بل مجب المهركاه لأنه يحكم بالولد من الوطه الثانى كالم تدين (1) وهو اسلام الولد وهنا لامرجع فصل في في أحكام وطوالأمة المشتركة (و) اعلم أنه (لا) يجوز أن (وطأ (1) بالملك (2) أمة (مشتركة (2)) فإذا كانت أمة بين اندين لم يجز لا حدها أن يطأها وقال عليه ولا حفظ في ذلك خلافا (فان وطئ) أحد الشريكين فقد ارتكب عظورا لكن لاحد عليه سواء علم بالتحريم أم جهله لكن اذا وطأها (فعلقت) منه (فادعاه (1) لزمه حصة الاخر من المتر (1) كانه الشريكية فقد ارتكب عظورا لكن الاحد عليه سواء علم بالتحريم أم جهله لكن اذا وطأها (فعلقت) منه (فادعاه (1) كانه الشريكية المقتر وان كانه الشريكية المقتر وان كانه الشهاستحق الثانية المتر (1) كانه الشريكية والمقتر وان كانه الشهاستحق الثانية (1) كانه الشريكية والمقتر وان كانه الشهر المتحرة المتراكة المتحرة التحرية المتحرة المت

باقيه وكذا بعدالحسكم يسكور المذهب لايسكور قرز إلا بعد نسلم جميعه فقط كما سيأتى ظايره للفقيه سُ في الجنايات وكذا على كلام الفقيه ل الذي سيأتي ﴿ ١ ﴾ وهلُّ تحرم على الولد اذا كانت غير مستبلكة م بالله تحرم وكلام الهدوية عتمل هاهنا اه تذكرة ﴿ ١ كهجزم في الغيث بالتحريم قال في التكيل لعل هـــذا مين على أن الأب هنـــا جاهل بأن وطء الغلط يتتضي التحريم ذكره في شرح الإثمـار يقال له شبهة سواء كان علماً أو جاهلا(١)وفى بعض الحواشى وله الوطء اله غشم ومثله عن الشامي قرز لأنه لم يستند الى ملك صحيح أو عَقَدْ صحيح (٧) والصحيح أنه اذا التبسُّ فلا شيء عَليه لأنَّ الأصل برأة الذمة اهغيث (٣) قبل معنى الققيه ف أنه اذا وطَىء وهما مسلمان ثم ارتدا ووطئها بعد الردة تمجات به استة أشهر فانه يلحق بالوطء الثاني وهو الكفر (٤) أطهأراد حيث وطيء الكافر زوجته قبلأن يسلما ثم أسلما ووطئها تمارتدا فجاعت بولد لاربع سنين من الاول وستةأشهر من التاني فأنه محكم به من التاني فيحكم باسلامه وقرره سيد ناعز الدين عهد من أبر اهم الحيمي (٥) والاصل فى هذه المسئلة ماروى عن ساك مولى بني مخزوم قال وقم رجلان على جارية فى طهر واحد فعلمت الجارية فريدر من أمهما فأتيا عمر يختصان في الولد فقال ما أدرى ما أحكم فأتيا علياً عليلم فقال هو بينكما ترثانه ويرثـكما وهو للباقي منسكما اله غيث (٦) ونحوه اله ح لي (٥) ولابالنكاح أيضا اه ح لی لأن النــكاح و الملك متضادان اه ح لی قرز (۷) ولو المنفعة الشخص و الرقبة الشخص ووطئاها فالحسكم هكذا اه ان يستقم على القول بان منا فع الموصى به يملك والصحيح أنها إباحة فان وطمىء صاحب الرقبة فلا حد مطلقاً ويعزَّر مع العلم وإن وطَّىء صاحب المنفعة كان كالموقوف عليه (٨) فان لم يدعه يَميت الأمة مشتركة بينهما في الظاهر ولزمه حصة شريكه من البقر قرز (٩) ولم يدخــل العقر في القيمة لاختلاف بسب ضائهما لأن ضان العفر سببه الوطء وضائب القيمة سببه الحبل بخلاف أحة وقس علىذلك والمقر لازم سواء علقت أم لا (و) يلزمه حصته من (قيمها(١) يوم الحبل (٢٠) فاذا كان لشريكه نصف استحق قيمة نصفها وإن كان ثلثان فقمية ثلثين ثم كذلك فاذا كان هذا الواطئ، مسرافقال أوط تسمى الجارية عنه بقيمتها^(٢) كالمبد المشترك يعتقه أحـــــ الشريكين وقال ض زيد (4) لانسعى لأنها لم تصر إلى يد نفسها فاشبه ذلك إذا دير أحد الشريكين فانه لايسمى نص على ذلك أصحابنا فيلزمه حصة الشريك أيضام. (قيمته) أى من قيمة الولدفان كاذله نصف الجارية استحق (٥٠ نصف قيمة الولد (٥٠ ثم كذلك ولا يُقوَّم الولد إلا (يومالوسم)(٢) لأنه أقرب (٨) وقت عـــكنفيه تقويمه وظاهر ماحكاه في اللمم أن قيمة الولديوم الوضع لازمة سواء أدعاه وهي حامل أو بعد الوضع وقيل سأما إذا أدعاه بعد الوضع لزمه قيمته يوم أدعاه لأنه إعيا استهلكه حين أدعاه * قال مولانا عليل والأقرب ماذكره في اللمع لأنه بدعوته ينكشف أنه مستملك من يوم الوضع (١) أن يكون النصيب في الأمة (لاخيه ونحوه (١٠٠) كأبيه وجده فاذا كان الشريك في الأمة أخا الشريك الثانى أوأباً أو جدا أو ابناً فأنه لا يضمن فيمة الولدلأن من ملك (١١١ ذا رحم محرّم عتى عليه الابن إه بحر فان العقر شلق وجوبه بالوطء وبالقيمة أيضا اه صعيري (١) غـــر 'حامل قرز (٢) ولو تست دية الحر لأنها من ضان الإموال قرز (۞) ولم تدخل قيمة الولد في قيمة الأمة لأن عتمًا تابع لعتمه فكا ّن عتمه ووجوب ضانه مقدم فلمما حصلت السراية بعد ذلك من نصيبه إلى نصيب شريكه ضمن قيمة نصيب شريكه أه زهور قرز وهذا الفرق ليس بالواضح لأن ثبوت نسب الولد وثبوت الاستيلاديممان في مالة واحدة (٣) بالزائد على حصته (٤) وقواه مي والتهاى (ﻫ) كلام القاضي زيد مخالف الماياً تيه في التدير وقد ذكره في المكواكب في ابالتدبير اه بل القاضي زيد ماك هنا عن أهل المذهب قياس ما سيأتى لهم فى التدبير فلا نظر حينئذ (ه) قبل ويسمى الولد مع إعسار الأب وقيل لا شيء لأنه حر أصل اله مفتى (٦) يقال هو حر فكيف تارم النيمة اله مفتى يقال هوعلى جبةالفرض (٧) حيا قرز ومكانه (٨) قان خرج ميتاً فلاشيء إلا أن يكون ابجناية لزم الجاني غرة حر الواطيء وازمالواطيء نصفقيمته الشريكميني بقدرحصته اه مفتى وقيل لاشيء الشريكه اهر لى وسيأتى نظير. في العتى حيث قال ومن أعتق أم حمل أوصى به اغرثم قال في حاشية النذكرة وعلى ذلك قان خرجميتاً بجناية فقال الفقياء ع س ل لا شيء للموصى له على المحق و إنمــا يلزم الجانى الغرة للورثة لا للموصى له أه تذكرة (٩) الَّراد موم العلوق قرز ﴿ﻫ) قال فىاللَّـويد وهو ظاهر الاز (١٠) أما لو وطيء العم أمة له ولان أخيه لزمه قيمة الولد لان الأخ ولا شيء في العكس وهو أن يطأ ان الأح أمة للولممه فلا تلزمه قيمة الولد للم لا نمر حرالم عرم قرز (١١) وهذا على جهة الفرض و إلا فهو حراصل فتأمل قرز (a) وفيالييان أنه لا يستحق تملكه (a) شكل عليه ووجهه أنه حر أصل اه مفتى و لعله في الحلة

عندنا واعايضين هنا نصف عقرها ونصف تيمها (فان وطثا^(۱۱)) أى فان وطيء الشريكان الأمة المشتركة ينهما (فعلت عاحد¹⁷⁾ وهذا حيث كاناحاضرين فان كان أحدهما عائبافله عبلس الحبر⁽¹⁾ فاذاوقمت الدعوة منهمامما (تفاصا⁽¹⁾ ولم يلزم أحدهما لصاحبه شيء وهذا حيث الأمة بيمهما نصفان ووطئاها وهي ثيب أما لو وطئاها ونصيب أحدهما أكثر من الآخراً ووطئها بكرا⁽¹⁾ والآخر ثيبا فانهما لا يتفاصان بل يحب التراد * قال عليم ومن ثم قلنا (أو ترادا (^(۱)) أى يرد صاحب الأقل لصاحب الأكثر

وقوله في ح عندنا خلاف ح قفال لا يعتق بنفس الملك ويخيره الحاكم فان أبي أعتقه الحاكم (١) في طهر واحد اه ناظري قرز (*) وهذا حيث وطيء ولم يعلم الثاني نوطء الأول والعلوق والدعوة نلو علم حد لأنه زان قرز (۵) ولا يشترط مصادقة الشريك لأنه يجرى حجرة العتق اه مفتى (٧) قان كان مجنونا فله مجلس الافاقة وإن تأخر وإن كانا عاقلين وسبق أحدها بالدعوة كان الولد له وحده وقبل يعتبر المحلس اله تكمل وفي حاشة فإن كان أحد الله, يكن مجنونا فالظاهر أنه بنوب عنه وليه كسائر الأحكام غير الطلاق وذلك مع غلبة ظن الولى أنه منه وكذا أمة المجنون الحالصة يدعيه له الولى وَأَفْتِي بِهِ السِيدَأَ حَدَالشَامِي فِي قَصِهُ حَدَثْتُ وروىعِن الإمامالمُتوكُلُ عِلَى اللَّهِ قِرز (٣) المراد في المجلس قبل الاعراض قرز (٤) بدعوة شريكه قرز (٥) أى تساقطاً (٣) وكذا لو وطئها الأول بكرا والآخر ثيباً وكانت قيمتها نزيد على قيمتها ثيباً لزم الأول الثاني نصف الزائد مثاله لو كانت قدمتها بكرا ماثة وثيباً تمانين فانه يلزم الأول للثاني درهم لأن مهرها هوعشر قيمتها وعلى هذا فقس وهذا مجرد تمثيسل وإلا فكان النياس في التمثيل أن تكون قيمتها بكرا مائة وعشر من ليكون المبر عشرة دراهم ف فوق (٧ قال في الياقوتة فلو كانت الأمة مشتركة بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فلا شيء لصاحب الثك ولا عليه وضمن صاحب السدس لصاجب النصف سدس القيمة وسدس العقر اله تجري قبل ف والأولى خلاف هذا فان كانت تساوي ستة وثلاثين دينارا فلن صاحب السدس يضمن لصاحب النصف أربعة دنا ثير ولصاحب الثلث دينارين وصاحب الثلث يضمن لصاحب النصف دينارين لأن كل جزء هشترك بينهم اه زهور قرز ولهذا قال في الشريكين أنهما يتفاصان ولواكان كل واحد منها مستهلك لملكه لم يثبت مفاصة لأنه فرع على ثبوت الضان اله زهور لأن صاحب النصف مستملك اثني عشر له منها ستة ويضمن لصاحب الثلث أويعة ولصاحب السدس دينارين وصاحب السدس مستهلك الثك وقيمته اتنا عشر له سدسها اثنان ويضمن لصاحب النصف ستة وكصاحب الثك أربعة وصاحب الثك مستهلك الثلث وقيمته إثنا عشر له منها الثلث أربعة ويضمن لصاحب النصف ستة ولصاحب السدس دينارين وكل يقضي صاحبه على حساب ذلك اله وكلام الفقيه ف هو الأرجح لأنه إذا أعسر صاحب السدس بقيت في فعته ستة دنانير لصاحب النصف أربعة وصاحب الثلث ديتاران فيغرم صاحب الثلث دينارين لصاحب النصف (*) فان قيل كيف يلزم الواطئء حيث هو الأب والشريك هو ابنه القدر الزائد فلو كان لا محمها ربع وللا تحر الاتقار باع فوطاً هارد صاحب الربع للا خرقدر ربع المقر (() وربع فيمة الولد وربع فيمة الوهد وربع فيمة الولد وربع فيمة الشريكين اذا ادعياه مماكان ولدا لكل ورأنه اذا مات أحداً ويهور ته هذا الولد مماكان ولدا لكل واحد منهم معود (هم اللولد كان له المكل واحد منهم معود الأولد كان لهم كلهم من تركته نصيب أبواحد لاأكر وعلى كل واحد منهم حصته من النقة والفطرة وعن الناصر وم بالله على كل واحد منهم حصته من والمذهب هو الأول (و) اذا مات أحدالاً بوين فانه (يكمل الباق (()) منهما أبافاذا كان لهذا الميت ابن ومات هذا الولدكان الأب الباق هو الذي ير ثه دون ابن الميت و نفتته كلها تكون على الباق منهما وإغراف المرب وابنه فان الولد على الما وأبناً وغير ذلك وقال في التوريدات الشريكين معاحب بكو نان حرين مسلمين وسواء على البا وأبناً وغير ذلك وقال في التفريمات أما إذا كان الشريكان هما الأب وابنه فان الولد

وقــد مر أن الأب إذا وطيء أهــة ابنــه فعلقت لم يازمه العقر للابن فكيف أسقطتموه حيث الأمــة خالصة وأوجبتمسوه حيث يكون الأب شريكا قال عليلم قسد أجابوا على هـذا السؤال بأن قاوا إن الاب إذا كانشر يكا فىالامة فقد صـــار ماؤ. محصنا بسبب قوي وهو الملك فلم يحتج إلى أنا ندخلهـــا في مليكه غيلاف جارية الاين إذا كانت خالصة له فان قيدرنا أن الاب مليكها من وقت الوطء ليتحصن ماؤه وإذا ملكها من وقت الوطء دخل العقر فيقيمتها مخلاف المشتركة بينهما فان الاب وطيء بالشبية القوية وهي الشركة فلزمه مايلزم الشريك اه غيث قرز (١) فيه نظر والقياس أنه يلزم صاحب الربع نصف (١) الفر لان صاحب الربع قد استهلك ثلاثة أرباع وصاحب الثلاثة الاوباع استهك ر بعا ﴿ ٢ ﴾ لعله أراد ر بعمالز عند الجيم عنه الولد ور بع قيمة الام وإن كانت أثلاثًا ازم صاحب الثلث سدس قيمة الولد وسدس قيمة الام وثلث عقر اهسجولي قرز ﴿ ١ ﴾ هذا مع استواء العقرين ومع اختمالاف العقرين يلزم حبسبما استهلك مثاله لو وطثها صاحب الاكثر ومهرهآ عشرون ووطئها صاحب الاقل ومهرها ستة عشر ققد اسهلكصاحب الاكثر خسة عيصاحب الاقل وصاحب الاقل استبلك علىصباحب الاكثر اثني عشر وهي ثلاثة أرباع السنة عشر يسقط عليمه منهسا جمسمة الذي استبلكها صاحب الاكثر فيلزمه سبعة دواهم (*) كلام الشرح مستقيم في الولد والقيمة وأما المهر فهو يتكرر فيلزم كلا عقر كامل محلاف التيمة فسلا يعكرراه فتح (٧) وسُخُون فقعه وفطرته عليهم على عددرؤوسهم لاعلى قدر حصصهم في الامة لان النمسؤلا يتبحص فكر ذلك في النيث ومثله فيالتذكرة والكوا كب (٣) و إذامات الإباء ثم الولد لمدعى بعدهم ورثه أولادهم جميصًا يكون للآب وحده لأن جانبه أرجح من حيث أن الآبن ليس له إلاملك فقط يعنى وللأب ملك وشبهة ملك (⁽¹⁾ (فان اختلفوا) فكان بعضهم حرا و بعضهم عبدا وادعوه معا (فللحر دون العبد) أي يحتم بالولد للحر دون العبد (⁽²⁾ قال (م) بالله (ولو) كان الديد (مسلماً) والمر كافر افان جائم الكافر أرجع فيكون الولد لعدون العبد السام ومثال ذلك أن يشترك فيأمة فوطناها فلحق أحدها بدار الحرب (⁽²⁾ فسي فأسلم ثم ادعيا الولد فان الحر الذي أولى بالولد فان الحر الذي أولى بالولد (⁽²⁾ عند م بالله ومثله عن الناصر وقال صاحب الوافى يكون العبد المسلم (⁽³⁾ دون الحر الكافر ومثله عن أما لوكانت أمه مسلمة فانه يلحق بالحر الذي (⁽¹⁾ وفاقاه قال مولانا

للذكر مثــل حظ الأنثيين اه خالدي قرز (١) قلتا لا حكم للا ضعف مع وجود الأقوى كالشفعة (ه) وكذا حيث وطئا أمة الابن فادعياء فيلحق بالابن فقط على كلامالتفريعات لأنه ليس مم الأب إلا شمة ملك والولد ملك اه أن ينظر في المسئلة على الأصول لأنه إن تقدم وطء الامن فلاشهة للاب فيحد مطلقاً وإن تقدم وطء الأب فقد استهلكها بالوطء المفضى إلى الطوق فمحقق هل يصح هم الليس وقيل مم اللبس الأصــل بقاء الملك للولد ويسقط الحد للشبية لقوله صبل الله عليه وآلهُ وَسَلمَ إذا حَمَل في الحد لمل أو عسى فقد سقط هذا اوكما قال اه مي(٣) فائدته ليستفيد الولاية ولئلا تكوِّن عليه غضاضة من أبيه اه خالدي (٣) ينظر لمن يكون نصيبه عند اللحوق و لعله يكون لورئته أو لبيت الممال بل يكون فينًا لمن سبق اليه قرز (٤) ليستفيد الولد و لاية الأب عليه ولايقال لا يستقىرذلك لأنه لا ولاية لـكافر لأنا نقول سبب زوالها متوقف على اختياره إذ الاسلام ممكن له بخلاف العبد قالمانع من الولاية متوقف على اختيار غيره وفى البحر قلنا تقرر الاسلام عنده عبارة الزهور في مسئلة الربيب قيل ع ألحقناه بالوطء الآخر لأن لحوق ابنه مرجح ونظر فان قيسل خكم الاسلام أرجح فأظن الامام أراد ذلك فدخل في اللفظ ما غير معنا. اه معاملي (o) ليستنيد الاسلام (ﻫ) وتلزم قيمة حصة شريكه في الأم والولد والعقر من تركته ﴿١﴾ التي لحق وهي ممه قان لم يكن له شيء سعت الأمة في حصـة الشريك من قيمتها وينظر هل الولد يسمى أم لا في حصة الشريك قيسل لا يسمى بل يبقى في ذمة أبيه يتطالب بها متى عتتى اه وقواه مي وقيل لا شيء لاُّنه حر أصل ﴿١﴾ لاُّنه دين عليه والدين مقدم وهذا بناء على أن تركته باقية على ملـكه والصحيح أن تركته تكونَ فينًا اه بيان معنى وقداستهلكها العبد بلحوق الولد بدعوته له مم المزية قبل والقباس أن يسمى للذي بحصته إذ العبد كالمصر و لا يازم لا *جل الولد شيء قلت لعله في رقبته وأما في ذمته متى عتى فغير بسيد لا "نه غير مصد بدعوته فلا جناية والله أعلم فان قيل ما وجد كونها تعتق قبــل موت العبد وإذا لم تعنق فلا سعاية إذ لم تصر إلى يد تفسها قلتُ هذا حيث كانا ذميين ولحق أحدهما بدار الحرب وقلنا بالمحوف تعنى أم ولده أو يقال هذا حيث مان عنها العبد وأسلمت إذ لا تمك نفسها إلا على حد ملكنا لها اله مفتى قرز (١) ويعزر حيث وطئها مسلمة قرز

عليم وهذا صحيح لأنه مجتمعه (() حظا الحرية والاسلام (() (ثم) إذا كان الأبوان عبد ين جيما أو حرين جيما لكن أحدهما مسلم والآخر كافر كان الولد (للسلم) دون الكافره قال عليم ولاأحفظ في ذلك خلافا ومثال ذلك أن يشتر ك ذميان في أمة فوطناها (() ثم لحق بدار الحرب فسبيافاً سلم أحدهما دون الكافر (() ومثال كو مهما حرين أحدهما مسلم أن يشترك فيها ذميان فوطناها ثم يسلم أحدهما ويتى الآخر ثم ادعيا الولد فانه يلحق بالمسلم دون الكافر (() ومثال كو مهما حرين أحدهما مسلم أن يشترك فيها ذميان فوطناها صارت الجارية أمولد الشريكين حيث يلحق الولد بهما ثم مات أحدهما فقال من باقد لا تستن والا يعنى المذاكرين بالأول وهكذا عن الوافي تيل ي فعلى هذا التولى محتمل أنه اذا مات الأول صنعن قيمتها من تركته لأذ يموته كأنه استهل كها (() وقبل لا شيء عليه وعن التفريات (()) الأصل فيه مادوى

(١) تال في الأحكام لان الولد إذا لحق بالعبد استرق واذا لحق بالحرعتق وفي شرح الحفيظ تعليلا لالحاقه بالمبد المسلملانه يستفيدالاسلامهم أنه محكوماتها لحربة لانهما وطئا وهماحران معه فيكون الواسخر آلان الرق لايطرو على الحربة إلافيالسي (٢) الولاية والارث ومع هذا التفسير لا اشكال (٥) ليستفيد الاسلام وأما الحرية فهو حر على كلمال لان الأبوينالندعيين كلاهما وطئا معلوكة لهما اه صعيري (٣) فأن كان أحدهما يهوديا والآخر نصرانياً لحق بهما معاً اه بيان ولاتوارثلاختلاف الملة فاذا بلغ ورث من حيث اختار وأماقبل بلوغه قان مات هو كان ماله لبيت مالهم و إن مات أحد أبويه فلا يرث منه لأن الملة لاتتبعض اله عامر قرزوهو الذي سيأتي في القطة في شرح الاز في قوله وجموعهم أب (٤) ولا يضمن لشريكه لانه قن على كلام الوافي والصحيح أنه حر أصل (٥) ويضمن حصة صاحبه اتفاة لانه قد استبلك حصة شريكه قرز (٦) ويضمن فيه حصته من الام والولد (٧) كما يأتى ف المدبر بقيمة نصيبه على صفتها تعتق بموت التاني (﴿) فلو مانا مماً والتبس المتقدم فلا شيء إلا على القول بالتحويل فانعلم المتقدم ثم التبس فلعلما تسمى فى الأقل من الحصتين لهما قان استويا سعت في نصف قيمتهما قرز (٥) قان كانا كافرين معاً وهي مسلمة فهو مسلم باسلام أمه تزال عنها أيديهما وهي أم ولد لهما تسعى لهما بميمتها اه تذكرة قرز (٨) وهو حق يثبتُ الوطء في غير زني وهو ساب لحوق الولد كما نبه عليه الشارع اله معيار (فرع) ولمـا كان سبب الفراش هو الوطء اشترط وجوده حقيقة أو حكماً فالأول فىالنسكاح الباطل والغلط وكذا هلك البين مع الدعوة عندنا والتانى فىالنكاح غير الباطل صحيحاً كان أو فاسداً اه معيار نجري (ه) الفراش اسم للزوج قال الشاعر أداديا لفراش الزوج

ات تما تله و بات فراشها ﴿ تُحت العباءة بالمعاء قتيلاً أراد با قلنا ذلك مجاز بل أراد با لفراش الاستعراش فالفراش عبارة عن الاستغراش اهرمود عن النبي صلى اقد عليه وآله وسلم أنه قال الولد للفراش وللماهر الحجر (() هو اعملم ان الفراش لوعان فراش زوجة وفراش أمة وقد بين عليلم عا يثبت به فراش الزوجة وفراش الأمة (() أما فراش الزوجة وفراش الأمة () أما فراش الزوجة فقداً وصحه بقوله (إعا يثبت للزوجة) بشروط أرسة هالأول (بنكاح) أي عقد نكاح (صحيح) وهو المستكمل الشروط التقامة (أو)عقد (فاسد) وهو المندي يختل فيه شرط أكمدم الولى أوالشهود (() هالشرط التالى أن يكون قد (أمكن الوطء () فيهما) أي في الصحيح وفي الفاسد فإذا تروجها بمقد صحيح أو فاسد وأمكن الوطء ثبت الفراش ولوادعى أمام بطأها فأما لو لم يكن الوطء وذلك بأن حبس عنها من بعد المقد فجاءت بو لدلم يلحق به وهكذا لوكانت في جهة نازحة عنه فجاعت بولدة بسل مضى. مدة يمكنه فيها الوصول اليها لم يلحق به وهان كانت في جهة نازحة عنه فجاعت بولدة بسل مضى. مدة يمكنه فيها الوصول اليها لم يلحق به وقال أبوح امكان الوطء أن ماوطيء بأن تكون بينه

(١) قال بعض العلماء أنه لم يرد بقوله والعاهر الحجر أنه يرجم بالحجارة إذ ليس كل زان يرجم وأن ممناه لا حق له في النسب من الولد وهو كقواك له التراب و يريد أنه لا شيء لهوهذا صحيبهمان الرجم لا يدكون إلا لمحصن دون الزائي البكر فلا بد من حمله على ماذكر اله من محاسن الآزهار للفقيه حسام الدسّ (٢) صوابه معلوكة (٣) مع الجهل (٤) ولو كان الزوج خصياً أو مجبوباً أو. مسلولًا لحق اله هذا القولُ للامام ي رواه في آلبحر ونظره بلفظ قلت وفيه نظر وجه النظر إطراد العادة كالطفل ولفظ الفتح أهسكن كون الحمل منه لبدخل المجبوب المستأصل اذا استدخلت ماءه ولا عبرة بقول أهلالطبأن ماء رقيق لا يتخلق منه الولد لتاقيله تمالى والله خلق كل داية من ماء إه بستان لا إن كان مقطوع الذكر والانتيين يقال ما أراد يقوله أمكن الحمل فقد: اقض قوله أمكن الوطء الح وهلا قلتم أن كلام الازقوى وليس له ناقض فما وجه كلام الفتح لنفضه اله مي الجواب أنى متردد ف ذلك وقد ذكر علماء الأمصار مثل ماذكر صاحب القصح فالفياس أن كلام الفتح لا عوجه جدا وكلام الازةائم على أصله. لا يسقطه كلام الفتح واستدخال ما ثه قياس الوطء على كلام الفتح والسلام على أخلاق والدي أه مفتى (﴿) (تنبيه) أما لوجاءت اصرأة المفقود بولد بعد غيبته بسنين فقد ذكر م بالله في الافادة أن الزوج اذا غاب بعد الدخول فجاءت امرأته بولدلسنين كثيرة لحق به لثبوت الفراش وهذا يتتضى أن الولد للحق به ولونم يمكن كونه منه بعد أن ثبت الفراش فيكون ذلك حجة لأبي ح لمكن قد قال في حواشي الافادة أن قول م بالله مثل قول ح أن إمكان الوطء ليس شرط وعند أصحابنا لا يلحق إن جاءت به لاَّ كثر من أربع سنين من يوم وطئها اله غيث بلفظه من شرح قوله أمكن الوطء فيهما (٥) وقبل مضى ستة أشهر (۞) ووصل اه ذماري ومضى أقل مدة الحمل من يوم الوصول اليها وظاهرا الاز لا قرق وصل أم لا قرز (٦) قال الامام ي وهذه مقالة لو صدرت من غيره لفو قتاليها سهام التقريع اه ح على البحر التقريع والتوبيخ وطريق الاعراض (٧) بناء على أن الموجب للفراش

وبين الزوجة مسافة طويلة أو يكون محبوسا يعلر أنه ماوطنهاأوطلق عقيب عقسده بحضرة الحاكر وجاءت بولد لستة أشهر فانه يلحق به (أو) وقع بينهما عقد نكاح (باطل (٢٠) نحوأن يزوجها في المدة جهلا (٢٠ قانه يثبت به الفراش (٢٠ بشرطين أحدهما أن يكون وقبر على وجهه (يوجب المهر) وذلك بأن يكو ناجاهاين (غالبا) احترازا مما لو علمت المرأة التحريم وجهله الزوج فانه يثبت الفراش (٤) ولو لم مجب المهركما تقدم (٥) الشرط الثاني من شرطي النكام الباطل الذي يثبت به الفراش أن يكونا قد (تصادقاً (٢) على) حصول (٢) (الوطعفيه (١) أي في الباطل فلو لم يتصادقا على حصول الوطعلم يثبت به الفراش (١) * الشرط الثالث من شروط فراش الزوجة أن يكون إمكانالوط، في الصحيح والفاسد ووقوعه في الباطل حاصلا (مم بلوغهما (١٠٠) أي مع بلوغ الزوجين فلو أمكن الوطء أو وقع وهما غير بالنين أو أحدهما لم يثبت الفراش (و) الشرط الرابع (مضى أقل مدة الحل (١١١) بعد إمكان الوطء فاو جاءت بولد قبل مضى أقل مدة الحل لم يلحق به لأنه حصل قبل ثبوت الفراش (١٦) (و) إما فراش الأمة ، فاعسلم أنه العقد فقط اله بحر فلو عقد بها ثم طلقها في المجلس ثم أتت تولد لستة أشهر لحقه الدح بحر قلت المراد بالفراش الافتراش اله بحر معنى (١) وكان القياس أنه لا يثبت بالباطل إلا أن الاجماع أثبت لحوق النسب مع الجهل فعذر الشرع في ذلك وألحقه بالصحيح (٢) لمحريمه (٣) صوابه النسب إذ لا فراش في الباطل (٤) أي النسب (٥) في قوله ولا حد عليه (٦) أو يبين مدعيه قرز (٥) في كل حمل اه شرح فتح (٧) إن كانت حرة وإن كانت أمة فصادقة السيد وقبل مصادقة الا مة والزوج اهمى وقد ذكرٌ ممناه في ح الفتح في وطء الشفيم وكذا مصادقة العبدالواطيء ولا يشترط مصادقة سيده ولا يكني اه أم فان كان أحد الزوجين عبنونا فمصادقة وليه قوز (٨) وكذا الاستمتاع يقوم مقام الوطء اه معيار نجري ينظر (*) أي يثبت النسب مع الصادقة على الوطء بين الزوجين حيث الزوجة حرة أو مملوكة وصادقت سيدها فني إطلاق ثهوت الفراش في النكاح الباطل نظر لا أنه لا بد من المصادقة على الوطء في كل ولد جاءت به اه عامر (٩) أي النسب قرز (١٠) أي يجوز عليهما البلوغ كابن عشر سنين وبنت تسع سنين وما فوقها لا دون تسع وفى التاسسعة قال الامام ى يلحق به وهو يقال حيث ألحقنا الولد به حيث وطيء مع تجويز البلوغ عليمه كابن العشر هل تجرى سائر الا ْحكام عليه وتصح منه إذا ننى الولد في الحال أنَّ تلاعَنَ أم هذا خَاصٌ في هذا الحُمْ وهو لحوق النسب لظاهر الفراش وأما سائر أحكام البلوغ فتوقف حتى يتحقق بلوغه بأحد الأسباب المعروفة إلا أن هـذا يستبعد أن يمال الولد ولده وأحكام البلوغ غير ثابعة اه فينظر والظاهر أنها تثبت سائر أحكام البلوغ بذلك من باب الأولى اهرح لى (١١) فلو اختلف الزوجان أو السبد والأمة في مض أقل مدة الحمل فالبينة على مدعى اللضي اله تكيل قرز (١٧) قال في النصح وهـ ذا حيث خرج حيا وعاش مدة أكثر ما يُعيش فيها الناقص كما في البحر

يثبت (للاَّمة) بشروط أربعة الأولى (بالوطه (١) إذاوطنها (في ملك) كملوكته ولومشتركة (أوشبهة (١)) يمنى أو شبهة الله كأمة الأبزيو لا يكفى فى الأمة امكان الوطه (٢) كالحرة بل لا بد من وقوع الوط (مع ذينك (١٠)) الشرطين اللذين قدمناهما فى وطء الحرة وهماأن يقع الوطء مع بلوغهما وأن تحفى أقل مدة الحل (٥) (و) الشرط الرابع (الدعوة (١٠) فلووطنها (١٥) وجاءت بولد ولم يدعه لم يثبت لها الفراش ولو أقر بالوطء ومضت مدة الحل وقال شير يكفى ادعاق للوطء وضمل ﴾ (و) متى ثبت الفراش للرجل فكل (ماولد قبل ارتفاعه) أى قبل أن يرتفع الفراش (لحق) لسبد (بساحيه) أى بصاحب الفراش ولو لم يدعه وقال الناصر لا بدمن الدعوة (٨) لكل ولد تلد قبل ل حتى إنه يقول لو ولدت في بطن واحد اثنين وادمى أحدهما صحكونه ولدا وبقي الآخر مملوكا له هو واعــــــــــــــلم أن فراش الحرة (١٠) يرتفع بارتفاع النكاح وانقضاء (١٠) المــــــدة وأما الأمة فيرتفع بأحد أمرين إما بأن فراش الحرة (٢) يرتفع الذكاح وانقضاء (١٠) المـــــدة وأما الأمة فيرتفع بأحد أمرين إما بأن

وأما السقط نانه يلحق به ويثبت الفراش ولو لدونها حيث أمكن كونه منه فيكون له حصته من الفرة ميراثا كما صرح به في ح التذكرة وأشار اليه في البحر وقرره في الأثمــار لا كما في النيث من أنه لا يثبت له ذلك اه شرح فتح لفظا (١) فلو استدخلت الأمة منى سيدها عقيب وطء أو استمتاع وذلك حيث وطيء وعزل عنها لحق نسب الولد وصارت أم ولد ووجب عليه الدعوة اه معيار بخلاف ما إذا حملت منبه من غير وطء لما وعلقت منه فأنها لا تصبير أم ولد له ذكر ذلك في مذاكرة عطبة اهِ نَ وَ لِمِلَ وَجِهِهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْصِد استيلادها مع عدم وطئها (٢) وأما السبع الأول فيلحق منهن النسب فقط وأما أمة الابن فيثبت فيها الفراش قرز (٣) وعلى ما اختاره الامام شرف الدين أنها تصير أمولد لأن امكان الوطء كاف (٤) قان قلت هلا كان إمكان الوطء في الأمة كاف كالحرة قلت عقد النكاح إنما حصل به جواز الوطء ولا غرض في النكاح سواه فكان إمكان الوطء كافيا بخلاف الأمة فقد بكون للوطء وقد يكون لفيره فلم يكن إمكان آلوِطء كافيا فى ثبوت الفراش اه غيث (٥) من يوم الوطء وفي البيان من يوم الملك (٥) هـذاً ليس لثبوت الفراش بل للحوق وأما ثبوت الفراش فبوضع متخلق مم الدعوة (٦) ما لم تـكن أه زوجة من قبــل الملك فلا يحتاج إلى دعوة اه بحر معنى فَلُو شراها جَاعَة وتَزوجِها أحدهم قيل يكون الحسكم لذلك ويلحق به فراش الزوجة واستهلكها على سائر الشركاء ويضمن لهم هـذا الذى يقتضيه النظر قرز (﴿) فائدة الدعوة بالضم الاطمام وبالكسر دعوة النسب وبالفتح دعوة الامام اه عن سيدنا مرغم (٧) فلو كان الواطئ مجنوبًا هل يثبت الفراش ينظر لا يثبت إذ لا بد من الدعوة فلن أفاق وادعاه ثبيت الفراش اه مي وعن مولانا المتوكل على الله يدعى له وليه واحجج بقوله تعالى فليملل وليه بالعدل وقد حدثت الفضية فى وقته وألزم بذلك قرز (٨) في حتى الأمة (٩) صوابه الزوجة لتدخل الا ممة للزوجة (١٠) شكل عليه ووجه أنه لو أنت به لقوق أربع سنين في البائن ولم تنقض عدتها بأن لا تحيض ففهوامه يزوجها (۱۱ بمدعته بأأو بان ينصبها (۱۲ غاصب فيستو لدها (۱۲ قبل و إن تمدد) صاحب الفراش بأن يكو نو اجاعة فان الولديلحق بهم جيما (كالمشتركة) إذا وطنها الشركاء جيماً وأدعو اولدها لحق الولديهم جيماً وهما التن بهمن بعد مالم ير تفع الفراش (والمتناسخة) وهي التي باعها مالكهامن آخر شماعها الآخر شمكذ لك وباعها هؤلاء كلهم (في طهر) واحدمن غير استبراء و قد (وطبها كل) واحدمن البائس (فيه) في في ذلك الطهر (قبل يمه (المالا) المالا واحدمن البائس (فيه) في في ذلك الطهر البل يمه (المالا) واحدمن المالية والمالية والمالية والمالية والمالية المناسخة على مدة الصفة إذا جامت بولد (وأدعو مما) أى أدعاء المتناسخون لها كلهم حين علموا به فانه يلحق بهم جيما (۱۲ تعرف المتناسخة كالمشركة في أنولده الاحق بالجاعة وأن فراشها (۱۱ تدام جيما فا جامت به بعد هذا فهو لاحق بهم جيما والو لم يدعو متى يرتفع فراشها (۱۱ كذاك والفقيد من والله عن به بعد هذا فهو لاحق بهم جيما والو لم يدعو من عمر والله عن المناسخة كالمشركة في انولده الاحق بالجاعة وأن فراشها (۱۱ كدافة عند) والفقيد من والله

أنه يلحق وليس كذلك فصواب العبارة وانقضاء مدة أكثر الحمل في البـــائن (٥) أو مضى أربع سنين و إن لم بمض العدة فى البائن قرز (۞) مع مضى ستة أشهر فى الرجمي مطلقاً وفى البائن لأر بـــــــ فدون قرز (١) لاوجه لقوله بأن يزوجها بعد عتقها بل متى اعتدت بحيضتين ارتفع الفراش فان المطم لمارض فبأربعة أشهر وعشرو يأتى به بعد ذلك بأدنى مدة الحمل لا فوقه فلا يلحق به لارتفاع الفراش اه سعيد هبل قرز (٢) والحرة كالأمنة لوغصبت فأنت بولد لفوق أربع سنين من يوم النصب لم تلحق يزوجها اله تعليق وذلك حيث لم بمكن وصول الزوج والسيد اليهما في كلك المسدة فالأأمكن فالفراشله باق كالزوجالغائب (٣) وأتت بولد لفوق أربع سنين منوطء السيد أو بعدوط، الغاصب إذا قد مغبت ستة أشهر بعد أن كان الوطء بعد أن حاضت حيضة قرز وكذا في الحرة اله غيث أو بعد أن حاضت حيضة الأنه يعلم خلو الرحم اه العليق شرفي يضال لا يستقم لجواز أن يكون دم علة أو فساد (٤) صوابه قبــل ألتسليم لان البيع فاســد ولا يُلك إلا بالنَّبض قرَّزُ (٥) لأن الظاهر معه في لحوق الولد به اذا ادعاء له وحبُّده فأن قبل ما الفرق بين هذا وبين المعتدة إذا تزوجت فلم يعتبروا فيها مصادقة الزوج الثاني بل ألحقتم الولد به وإن صادق الأول على وطئه قلنا الحسكم للفراش وهو يثبت للتاني من قبــل الولادة وفي الأمة لم يثبت الفراش إلا بالدعوة (﴿) إِنْ بَقِيتَ عنده ســتة أشهر فصاعداً من يومالتم اه و إلا فلا تعتبر للصادقة والأولى أنه لابد من مصادقة الآخر و إلا كان مملوكاله ذكر ممتاءالهادي وقواه الشامي قرز (٦) صوابه قبلالتسليم (٧) قال في اللمع ويرجم الثا اث على الأوسط بثلتي القيمة والأوسط على الا ول بثك القيمة وهذا بناء على أن البيع قبــــل الآستبراء يكون فاسداً إذ لو قلنا انه باطــل لرجع التــانى على الاول والتالث على التاني وتــكون أم ولد للاول وأماالوك فيسكون بينهم اله تعليق لمع (ه) قال في شرح الابانة ما ممنا، ولا بقال أن كل واحداعها وقد صارت أم ولد فلا يصح بيمها لا نه يمكن أن يعلق من مائهم جميعا مع أن كل و احدمنهم وطنها في ملسكه (٨) حملا صاحب الوافى فى هذه المسألة وفى المشتركة أن الولد الحادث بمدمصيرها أم ولدلايلمت الإللات و المنافق في المستركة أن الولد الحادث بمدمصيرها أم ولدلايلمت في الإللات و السحيح المنافق المنافق في المان متر تبان في المنافق في المنافق في الولد وصورة ذلك أن تروج امر أقالفقود بمدقيام البينة بموته ثم يرجع وقد أست بولد فانه يلحق بالثافى وكذا إذا تروجت امر أقوهي فى المدة جهلابذلك فات بولد فانه يلحق بالثافى ولو أمكن الحاقه به وذلك عيث تأتى به لستة أشهر من وطه الثانى فها منا يلحق بالثافى ولو أمكن الحاقه بكل واحدمهما وذلك إذا جاءت به لأربع سين فا وارمنذ غاب الأول أو طلقها الأن فراشه أجد "وقال أبوج بل يلحق بالأول الارم سنين فادون منذ طلقها الأول ولدون ستة أشهر من وطيء الشابى فانه لا عكن الحاقه بالثانى ولها لاول إن أمكن) وذلك عيث تأتى به لأربع سنين فادون منذ طلقها الأول ولدون ستة أشهر من وطيء الشابى فانه لا عكن الحاقه بالثانى ولم الأول ولدون سيستة أشهر من وطيء الشابى فانه لا عكن أن تأتى به لفوق أربع سنين من طسسسلاق الأول ولدون سسستة أشهر من وطيء المان من طسسسلاق الأول ولدون سسستة أشهر من وطيء المان هذا يأتى في طواء الثانى فانه هاهنا لا عكن الحساسلاق الأول ولدون سسستة أشهر من وطيء المانانى والمائلة والمانانى فانه هاهنا لا عكن الحساسلاق الأول ولدون سسستة أشهر من وطيء المانانى فانه هاهنا لا عكن الحساسة بواحد مهما ("" قبل من وهيذا يأتى في طورة الثانى واله هاهنا لا عكن الحساسة بواحد مهما ("" قبل من وهيذا يأتى في المورة ذلك المستركة والمورة ذلك ولدون سورة ذلك ولدون سورة ذلك ولدون سورة ذلك ولمورة ذلك ولدون سورة ذلك ولمورة ذلك ولدون سورة ذلك ولمورة ذلك ولمورة

لها على السلامة (١) حملا للرجال على السلامة وتجويز الناط في المستركة وصحمة الدعوى (٧) لأن الواجب الحل على السلامة مهما أصكن قلا يلعمق بهم إلما بالدعوة ولا يقال في عدم إلحاقه بهم حملا لهاعل غيرالسلامة أولى من ترجيح على الما الما المعلمة أولى من ترجيح على الما القولة صلى الله على والله أقولة صلى الله على والله والله والله المعلمة أولى التعلمي المهمة على المعلمة ولى التعلمي الهمية بدعوام للاول فيما على مشهة أولى التعلمي المهمة على أهسهم ولكونه أخف من حمليا قل أولى التعلمي المهمة على أهسهم ولكونه أخف من حملها على الرق قال في الزوائد وهو القوى ولكنه يقدال الهلب وطلت أهمهم ولكونه أخف من حمليا قرار (٤) مع المعادفة بالوطه أو البينة (٥) (تنبيه) واحم أن المعتبدة أذا روجت بعد همتي معة يمكن المضاء اللعنة فيها كان نكاحها إقرار بانقضاء العدة فأنهم المعين وهو يمكن في تسمة وعشر بن فقط (٥) ولا تعلن بأن مامه أجد لئلا ينتقض بالا "مة المشتركة الم غيث وهو يمكن في تسمة وعشر بن فقط (٥) ولا تعلن بأن مامه أجد لئلا ينتقض بالا "مة المشتركة الم غيث (٥) ورواية أن قد رجع عن هذا القول (٢) وهو إن تأتي به لاربع سنين منذ غاب الاول ما خيث كرنه في المؤاذة من أنه يلتحق الولد بالفائب مطلقا سواء أت به لاربع أو فوقها لان وطأه مائز بخلاف المطلقة بانا ولذا ولما القديه س حجة لابى ح اه فتح قبل ثيوت الفراس وهنا قد ثن تما الفرائ (٧) وذلك حيث عقد بها الدون تسمة وعشر بن يوما العلاق (١) إذ لوكان بعده الكان المقاه من يوما الطلاق (١) إذ لوكان بعده الكان المقاه من ورالطلقة بانا ولذلك المعاه المائلة بانا ولذلك المعاه المعاه المائلة والإدام ولا الكان المقاه المحالة المائلة ولا المحالة المائلة المهائلة ولا المحالة المائلة المائلة المائلة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة الكان المحالة المحالة

المتدة (1) لا في امر أه المفقود فا نه يصبح لحو تعابلاً ول و لوطالت المدة لكن ترجع بحدد الفراش قال مو لا نا عليام أما اذا صح كلام م بالله في الا فادة أدو لد المفقود يلحق بعولو طالت المدة فهذا لا يستقم في امرأة المفقود (2) صحيح وأما إذا كاذ المذهب ماذكره في حواشي الا فادة (3) استقام الكلام فيها كافي المعتدة و واعلم أن المرا دبالطلاق حيث يذكر في هذه المسئلة هو الطلاق البائن لا الرجعي فان الرجعية حكمها حكم الباقية في الزوجية كما سياني ان شاء الله تمالى (وأقل) مدة (الحل سنة أشهر (1) إجاها (واكثره (6) أربع سنين) عندنا وش وقال أو ح

اذنها بالعقد اقرار اه زهور قرز وهذا بناءعلى أن العقد يهدم العدة أو يقسال انقطم دمها لعارض والصحيح أن العقد لا بهدم قرز﴿١﴾ و تأخر دخول التاني بعد عقده حتى مضت ثلاث سنين وستة أشهر و يوم أو أكثر من موم الطلاق فقد تعذر الحاقدبالأول والثاني ذكر معناه في الكواكب (١)وغير المذوحة في العدة عن طلاق رجعي وأما فها فإذا تعذر الحاقه بالثماني لحق بالأول على ما اخترناه للمذهب اله سحولي معنى قرز ولعله يستقم على كلام الاقادة وحواشيها لجواز الراجعة لا كامرأة المقفود قرز (ه) من طلاق بأش (٢) وذلك لجوازأنه ترجع المفقود إليها ووطئها ولم يظهر لمخبر وكلام الحواش قياس ماذكره في أم الولد إذا غصبت وجاءت بولد إنوق أربع سنين فانه لا يلحق بسيدها وكالمطلقة بائنا اهِ بستان (٣) وهو ظاهر الازهار في قوله وإلا فلا (٣)وقرره عامر والمفتى وقرره الشــاس وأشار البه في الشرح وقرره في الأنمار وذكره في شرح الفتح اه غاية (٥) الذي في حواشي الإفادةوالبحر وأشار إليه في الشرح أنه لا يلحق به بعد مضى الأربع السنين كالمطلقة بائنا قرز (قال الفقيه) عماد الدين إذا علم الرَّجل أنه لم يَطأ امرأته فأنت نولد وألحقه الشرع به فهل له فيايينه وبين الله تعالى أزيزوىعنه الميراث وأن بمنع بناته من الحروج عليه وكذا بمنع أولاده لوكان المولود أنثى من المحروج علمها وهل مجوزله نزويجها قال انه بجوزله جميع ذلك ولا بجوزله تزويجها بل يعمل بما عنده اه بوافيت وأمالدراث فلا يبعد الوجوب يعني انه نزوى عنه (ولفظ البيان) وإذا عرف أن الولد ليس منه بُعد ثبوت الفراش في الأمة والحرة جاز له نفيه وأن بزوي عنه ماله وان لم ينتف نسبه بعدم العان ذكره الفقيه إمد أه بلفظه بل بجب عليه تفيه وهذا في الحرة وأما في الأمة فلا يتصور تفيه لعدم اللعان اهمامش و لفظ البيان في باب اللعان قال في الشفاء إلا أن يكون ثم ولدوعم أنه ليس منه وجب قرز اله لفظا (٤) والوجه فيه قوله تعـال وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقدر الله تعالى مدة الرضاع بحولين كاملين قوله تلاثون شهرا فصارفصاله فى أربعة وعشرين وحمله في ستسة أشهر وقد احتج بها على عليم على عمر وعمَّان حين همَّا برجم من جاءت بولد لستة أشهر من يوم البقد فهم عمر برجها فأدركه على عليل فقبال له عمر ماترى في هذه للرأة يا أبا الحسن قفص عليه قصتها قال يا أبا حفص إنى لأجد لها عُدَراً في كتاب الله تعالى ثم قرأً ` الآية فرجع إلى قوله (ه) رويأن عد بن عبد الله النفس الزكية عليم لبث في بطن أمه أرج سنين وروى أن عيسى عليم لبث في بطن أمه تبالات ساعات وروى أنْ منظورًا لبث في بطن أمه أربعر سنتان (" ﴿ فصل ﴾ في حكم نكاح المشركين اذا دخارا في النمة و حكم نكاح من أسلم منهم وقد تروج بأكر من أربع قال عليلم وقد أوصحناذلك بقو لنا (وإعايقر الكفار من الأنكحة على ما وافق الاسلام) يسئ أن المشركين إذا دخارا في النمة (" أو أسلموا هم وأزواجهم أقرر تا نكاحهم على المقدالذي وقع من المسلم، واقتاللنكاح في الاسلام إقطما " وذلك حيث يكون جامما للشروط المعتبرة (" في الاسلام محيث لا شالف من المسلمين يقول بفساده رأو اجتهادا) أي يكون موافقا لقول مجمه من علماء الاسلام ولو خالفه غيره فأجم بقرون عليه وذلك كالنكاح من غير ولي أو من غير شهود أو بشهود (" فَسَقة أو نحو ذلك فان كان لا يسمع مثله في الاسلام لا قطما ولا اجتهادا لم يقرون عليه بحال من الأحوال فان لم والجمع بين الأختين و نحو ذلك أما إذا أسلموا قائهم لا يقرون عليه بحال من الأحوال فان لم يسلموا ققال أبوط إنه لا يقف فسخ نكاحهم على ترافعهم الينا بل يفسخه الحاكم ترافعوا الينا وهذا الخلاف اذا كان النكاح يصح عنده (" لا عندنا قأما إذا كان لا يصح عندناولا الينا وهذا الخلاف اذا كان النكاح يصح عنده الهم فانه كان يصح عندنا ولا عندم قانهم لا يقرون عليه مواه ترافعوا إلينا أملا فان كان يصح عندنا قطما أو اجتهادا عنده هانهم لا يقرون كان يصح عندنا قطما أو اجتهادا عنده هانهم لا يقرون عليه مواه ترافعوا إلينا أملا فان كان يصح عندنا قطما أو اجتهادا عنده هانهم لا يقرون أن يصح عندنا قطما أو اجتهادا عنده هانهم لا يقرون المناه عندنا قطما أو اجتهادا عنده هانهم لا يقرون عليه سواه ترافعوا إلينا أملا فان كان يصح عندنا قطما أو اجتهادا عنده هانهم لا يقرون عليه سواه ترافعوا ألينا أملا فان كان يصح عندنا قطما أو اجتهادا

سنين وخرج وقد نبت أنيابه وقال فيه الشاعر :

وما جفت حتى آيس الناس أن تجي ه وسميت منظورا ترجفت على قدر وكذا هرم بن حبان لبت في يطن أمه أربع سنين (٢) وأما الحروين وكذا هرم بن حبان لبت في يطن أمه أربع سنين (٩) وقال ك والليث بحس سنين (٢) وأما الحروين فلا يؤمن النظر في عقوده لا تقطاع الأحكام به اله ها ما الحروين عمو المنظم وعقيم واقرارهم إذا دخلوا في الذمة أو أسلموا صح منهم ملوافق الاسلام قطماً واجعهادا قرز (٤) قبل لاشيء موافق الاسلام قطماً واجعهادا ولمله يقول في غير الأثنىء موافق الاسلام قطماً واجعهادا ولما يقد غير الأنكحة الكفار باطلة وهو ممن يعتد بخلافه حتى أخرجت من صلب أموي وها لم يلتميا على سقاح قط واقد أعلم وقبل له قول آخر بصحتها فيكون الكتاب مبليا عليه واقد أعلم اهر لل كان من مساقيم أو تحويل في قول ع (٧) أنه من جالمالكوات الاسلام (١) من فساقيم أو تحويلك إذا عقدت لتفسيا وأجاز الولى على قول ع (٧) إذ ممن جالمالكوات الناجام ويقد المن با مواجلة واحكم ينهم (٩) الناجام عن مناهم المنه وتجويزهم لنهم الله وتجويزهم لنكوا بالناجاء والمالكوات وتحجه بنت الأخ لأب إذا كان له ولد لومات وتحجه بنته الأيها العرأة أخيه مع أنها ابتنه (۵) وذلك

ويسم عندهم مرسون افان كان يسم عند نالاعنده (افظاهر إطلاق المذهب أنهم لا يسترضون قبل عرصون عندهم مرسون و المناعليم (وهو قوي لأنه وان كان لا حكولتر عهم مع شرعنا فاقدامهم على ما يستعدونه عرما منكر فيلز منا انكاره و وأما كان لا حكولتر عهم مع شرعنا فاقدامهم على ما يستعدونه عرما منكر فيلز منا انكاره و وأما حكم نكاح الشركات ومهورهن وميراتهن اذا أسلمن مع أزواجهن فقد أوضعه عليلم بقوله (فن أسلم عن عشر (أو أسلمن مه (عقد المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع عند واحد وقال ش (الله و المنابع الم

كاللا ْخت با ْجانانها تحل عندهم لا عندنا اه من تجر يدالسكشاف(١) وذلك كا ْن يَزُوجِ الرجل امرأة الأخ بعد طلاقها أو نحوه إلا اذا كان لهاولدوالذي يروى عن البهودانها تحرم إذا كان معها أولاد ع) الذي في تعليق الفقيه ع أنهم لا يقرون عليــه وفاقا بين السيدين (٣) كما يأتي في الســـبر في قوله ولا في مختلف فيه على من هو مذهبه وأما إذا كان مذهبه التحريم فانه بنسكر عليـــه (٤) وإنما ذكر العشر لحديث غيلان الدمشقي و إلا فلا فرق و لم يعتبر بخلاف داود لأنه قد انتقد الإجماع قبله على خسلافه ولذا قال عليــلم أمشك عليك أربعاً وأرسل البواقى (۞) أو دخل في الذمة اه تذكرة (۞) والمعــة هنا كانوا حريبين فان كن مدخولا بهن فبأن يكون اسلام المتأخر في العدة وإن كن غير مدخولا سن فن حالة واحدة وإن كن ذميات فني الصدة مطلقاً قرز فينظر حيث جمين عقىد قالسكاح بأطل فلا وجه لقوله في العدة المراد في تفسير المهية حيث العقد بقرون عليه (٣) لمــا روى أن غيـــلان الدهشتي أسلم عن عشر نسوة فقال رسول الله صلى اقدعليه وآله وسسلم أهسك أربعاً وفارق سائرهن اه ان و روىأن الحارث من قيس أسلم عن ثمان نسوة فأمر النيصلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن أرباوروي أن فيروز الديلمي أسلم وتُحته أختان قنال صلى الله عليه وآله وسلم طلق أحداهماوروي أنهما قالوا والطلاق لايثبت الا بعد صحة النكاح قلنا هـذا الحبر محول على أنه كان النـكاح قبل تحريم نكاح الأختين وكذلك الأخبار الأول محولة على أن النكاح منهم كان قبل تحريم الزيادةعلى الأربع وان مرانه اختار أر بعا بعقد جديد اه غيث بلفظه (٧) على أحــد قوليه ويطلق على البواقى عشد ش (٨) لا يقول بصحة نكاح الكافر (٩) فان وطيء فيها قالأول ولا بد من الممادقة أو البينة (هـ) وهذا حيث تصادقوا في ذلك فأما مع المناكرة فمن أقر الزوج بتأخرها قدأ قر يبطلان نكاحها وبطل مالم يطأ فيه ذكره أبوع حقال مولانا عليلم جمل أبوع الدخول قرينة دالة على تقدم العقد ولم يقصد ان الدخول مصحح فليس بمسحح في نفس الأمر وإعا جملة وبنة التقدم كسئلة الوليين قبل ح الاأن في ها انظر لأن في مسئلة الوليين جملنا الدخول دلالة التقدم حملا على السلامة وأماهنا فإن الكفار يستجيزونه (۱) * قال مولانا عليم لاوجه لهذا التنظير لأن هذه أمارة عقلية (۱۷ لاشرعية لأن العادة جارية أنه اذا تزوج امرأة في عقد ثم امرأة في عقد آخر لم يقدم الآخرة في الدخول لما في ذلك من النصاصة على أهل الوجة الأولى وإعاية يقدم في الدخول لما في ذلك من النصاصة على أهل الوجة الأولى وإعاية يقدم في الدخول من تقدم عقده (۱۳ لالمارض ما نع والظاهر عدم المأمارة تقتضى الظن (۱۱) لن التي دخل عليها أو لاهمي التي عقد عليها أو لا لأجل العادة وهذه الأمارة تقتضى الظن (۱۱) لتقدم المدخول بها على اشكال (فإن التبس) المقد الذي وطء فيه (أولم يدخل (۱۰)) بواحدة من المسور تين واذا بطل نكاح بن (فيمقد) بأربع منهن ان شاء هذا الذي يقتضيه كلام السيدين الصور تين واذا بطل نكاح بن (فيمقد) بأربع منهن ان شاء هذا الذي يقتضيه كلام السيدين في مسئلة الولين لأنها جملا اللبس هناك يعطل به المقد هذا مني ماذكره الفقيه حوقال مولانا عليلم وهو قوي عندى (وقيل يطلق) المشر (۱۸ ويمقد) بأربع ذكره ضور بدهنا كسئلة ولانا عليلم وهو قوي عندى (وقيل يطلق) المشر (۱۸ ويمقد) بأربع ذكره ضور بدهنا كسئلة مولانا عليلم وهو قوي عندى (وقيل يطلق) المشر (۱۸ ويمقد) بأربع ذكره ضور بدهنا كسئلة الولين المقد هذا كسئلة الولين المناهد المناهد الذي يقتل بالمناهد المقدمة المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد النصافية الولين الولية المناهد الناهد المناهد المناه

فاذا ادعت عليمه أنها المتقدمة على غيرها فعليها البينة فاذا بينت استحقت ماوجب لها وعليمه اليمين اذا لم يتبين وتسقط الحقوق ان حلف اه مفتى قرز (*) فان لمس أو قبل أو خلا قلت أما المسلمة و في المسلم والتقبيل فينظر كافوطه قرز (1) يعنى الجمع بين الاُختين والعشر (٧) أى عرفية (٣) قبل حيث كل واحد تصلح اه مفتى وظاهر الاُزهار لا فرق وظاهر حالاً ول (٤) قال المسلم عرفية (٣) قبل حيث كل واحد تصلح اه مفتى وظاهر الاُزهار لا فرق وظاهر حالاً ول أو إنها ألما أنها الماسم بالمنحمرات فلم أجزم العمل منا في التحويل بحور الفرينة وهي لا تهد الما الله الماسم كالمياس المحرب المنافق ذلك المنافق المنافقة المنافق المنا

آوليين و أماعلى قول السيدين فيبطل هنا كافى تلك وقيل ع بل قول السيدين هنا كقول ض زيد والفرق على قول السيدين هنا كقول ض زيد والفرق على قول السيدين بين هذه المسئلة ومسئلة الوليين أن اللبس هنا فى الزوجات فلم يبطل المقدالا بالطلاق وفى مسئلة الوليين اللبس في الأزواج (" ه نعمافان امتناع من الطلاق على قول من أوجبه قال عليلم قلمل الخلاف فى مسئلة الوليين يأ في هنا هل مجبر كقول الازرقى (") أو يفسخه الحاكم كقول الحقيق قواذا قاتاان النكاح لا يبطل بل لابد من الطلاق للمشركا قال ض زيد تنير الحكم (فيختلف حكمين) حينتلافى المهر والميرات "" أما اختلافهن فى المهرفان كن مدخولا بهن ومهرهن مسمى فلكل واحدة نصف المسمى و نصف الأقل (" من المسمى ومهر المثلا" وأما اذا كن غير مدخول بهن فانم بسم لهن المناق استحقت كل واحدة نصف متعة (" وان ما من المناق استحقت كل واحدة نصف متعة (" وان

الصحيح اله بحر وقول القاضي زيد هو قيماس ماسياً تي فيمن النبس أينهن المطلقة ﴿ فَهُ بَعِمَلُ هَمَاكُ اللبس مُبطل فينظر ما الفرق يقسال رجوعا الى الأصل فيهما لإن المقد محيسم فيا يأتي بخلاف هنسا فالمقد باطل (١) قلت الحسكم واحد والقرق ضعيف لانه فرق بنفس المتنازع فيه (٧) قوى على أصله وهو ظاهر الازهار فيما يأنَّى في الطسلاق الملتيس (٣) وحـكمين عندنا في المهر أنه لا يستحق منهون. المه إلا المدخولة فقطُ فان كان مسمى ليا مهراً فليا الأقل وإلا استحقتِ مهر الثل وأما المسيرات فلا شيء لين عندنا إلا حيث كن اثنتين وثلاثا واثنتين وكان أحد الاثنتين أمة فاتهــا تستحق جميع ميراث الزوجات الحرة التي فيعقدالأمة لان نكاحيا صحيح على كل تقدير ومن عــداها لا يستحق شئاً اله سرلى لفظا والمختار عسد الفرق لبطلان نسكاح السكل لازاليتي يقول بصبحة نسكاح الامة قرز (٤) وهكذا يأتي على أصلنا اذا كان الوطء قبل اللبس وأما اذا كان بعد، قالأقل من المسمى ومهر المثل اهـ هامش تسكيل وبمسكن أن يقال وكذا حيث تأخر اللبس لان الأصل براءة الذمة لانهـــا تستحق المسمى إن كان نكاحها صحيحاً و إن كان باطلالم تستحق شيئاً اهتند ض زيد لاعندنا (٥) وذلك لأنك تجوزفي كل واحدة أن نـكاحيا صحيح فتستحق السمى ويجوزأنه باطل فتستحق الأقل من المسمى ومهر المثل فأعطيت نصف مانستحقه في كل حال بالتحويل هذا على أصل ض زيد وأماعلي المذهب فاذا كان المسمى أقــل استحقته من دون تحويل اهتهامي وإلا فمهر المثل لأن اللبس مبطل للمقد من أصله (٦) اتفامًا (٧) وفامًا (٨) لانك تعول عقدك الصحيح فلك لثمة عقدك الباطل فلا شيء على حالين نصف متعمة (ه) عند ض زيد وعنمدنا لاشيء قسرز سواء مأت أو طلق أو فسخ (٩) المذهب لاتستحق شيئًا في جميع الصور إلا مع الدخول قرز (۞) لاحتمال أن يحكون نـكاحمًا صحيحاً فتستمحق بالموت كل المسمّى وأن يحكون باطلافلا تستحق شيئاً فاستحقته في حال وسقط فحال فاعطيت النصف اله غيث (١٠) لانك تقول عقدك الصحيح فلك نصف المسمى عقدك الباطل فلاشيء وإنفسخ فلاشيء لهن (1) لأن الفسخ ليس من جهته فقطوان دخل بيعضهن فقسه على ما تقدم (٢) وأما اختلافهن في الميراث فانمات عنهن بعد فسخ أو طلاق بائن فلاشيء لهن وانكان بعد طلاق رجعي ومات بعد العدة ف كذلك وان مات وهن في العدة أو مات قبل الطلاق و الفسخوقد كان تزوج أربعا و ثلاثا فنصف الميراث بين الاربع ارباعا (٢) و نصفه بين الثلاث و أنت أثلاثا و مكنا أثلاثا و ثلاث أثلاثا و ثلاث أثلاثا و نصفه بين الطائفتين أرباعا (١) فان كانت إحدى الثنتين أمة ثبت نكاح الحرة كل حال الله (١) واستحقت سدس الميراث و عنه (١) والثلاث ربعه و عنه (١) والثلاث ربعه و عنه (١) والثلاث ربعه و عنه (١)

على حالين لزم ربعه (١) اتفاقاً لانه تمنوع من المضى فى العقد هذا شرعا فينفسخ كما يأتى (٢) يعنىحيث دخل بمض الاربعرو بعض الثلاث والتبس المتقدمان مالموطوءات نصف المسمى ونصف الاقل فان لميسم ازم مهر المثل وأما الآخرات فان سمى لمن لزم نصف المسمى بالموت و بالطلاق ر بعه و إن لم يسم فلاشيء (ه) (وحاصل) المسئلة أن تقول مسمى مدخول وجب لكل واحدة نصف الأقل و نصف المسمر لا مسمى ولا مدخول لا مهر إن مات أو فسخ و إن طلق فنصف متمة مدخول فقط وجب مهر الشبل سمى فقط وجب نصف بالموت ور بم بالطلاق ولا خارج من هذه الأقسام (*) يعني وكان الدخول بهن من طا ثقة و احدة والبس و إلا لم يفسخ اه كب (٣) لا نك تقول عقد كن المتقدم فلكن المير الشعقد كن المتأخر فلا شيء لأنه باطل على حالين أرَّم نصف الميراث بين الأربع أرباط (١٤) وعندنا لا شيء الفاقاً بين أهل الفقه والفرائض (a) لا "نك تفول عقد كن المتقدم فلمكن الميراث عقد كن المتأخر فلا شيء لا "نه باطل على حالين لزم نصف الميراث بين الثلاث أثلاثا (٥) لا نك تقول عقد كن المتقدم فلكن الميراث عقدكن المتأخر فلا شيء على حالمين أزم نصف الميراث بينهن أثلاثًا (٦) لانك تقول عقدكن المقدم فلكن أنتن والطائقة الاولىالميراث عقدكن المتأخر والتلاث متقدمات فلا شيء لسكن على حالمين نصف الميراث بين الأربع أرباها (٧) يَعَال نــكاح الامة موافق لقول البتي و ح فيلزم الا فرق وقدذكر في البحر معنى ذلك قرز وإن أسلم عن أربع إماء يعنى حيث خشي العنت وتعذرت الحرة بل يعمين مطلقاً قلنا إنما يفر على ما وافق الشرع وفيه نظر لحلاف ح والبق وقد مر (٨) لانك تحول فيها تقول أنت رابعة التلاث فلك ربع وللثلاث ثلاثة أرباع أنت االتة الاثنتين فلك ثلث الميراث وللاثنتين ثلثان تستحق نصف الربع تمرُّ ونصف الثلث سدسٌ (٩) لانك تفول عقدكن المتقدم وصاحبــة الامة رابعتكن فلمكن ثلاثة أرباع عقدكن المتأخر وصاحبة الاممة ثالثة إلا ثنتين فلا شيء لمكن على حالين ربع وتمن (ه) لو قال ثلاثة أثمانه لكان أجلى لان هذا يوعم بأنهن يستحقين ذلك في حَالِين وليسَّ كَذَلك بل يستحقين ثلاثة أرباع في حال وسقطن في حال فيجب لهن نصف ذلك وهو ثلاثة أثمـان (*) وتصح مسألتهم من أربعة وعشرين ولا نختلف أهل الفقه وأهل الفرائض لان الواحدة تنضم الى أحد العقدين لا محالة ومعك مسئلة من ثلاثة ومسئلة من أربعــة متباينتان فاضرب الله (١) ﴿ كَتَابِ الطلاق والتخلِه مو في اللغة مأخوذ من الاطلاق والتخلِه يقال أطلقت الحبوس اذا خليب (١) سبيله وأطلقت العابق الحبوس اذا خليب (١) سبيله وأطلقت العابق الحبوس (١٥ أي متخليا (١) من المبوس وفي الشرع قول مخصوص (١٥ أي متخليا (١) من المبوس وفي الشرع قول مخصوص (١٥ أوفي معناه ير تفع به النكاح أو ينظم (١) فقوله قول ليخرج ارتفاع النكاح بالمان ونحوه من الفسوخ وقوله أو مافي معناه لتدخل الكتابة والاشارة وقوله يرتفع مهالنكاح وذلك كالتطليقات الثلاث وقوله أو ينظم لتدخل الواحدة والثنتان ودليه من الكتاب قوله تمال العلاق مرانان وفي السنة قوله صلى المقعله وآله وسلم وفعله أماقوله فاروي إن عبدالله وسلم وقال مرضى الشعنال المالية المراثم ولي حائض فذكر ذلك ممر لرسول القصلي الله عليه وآله وسلم فقال مره فليراجمها (١) ثم يدعها حق تطهر ثم يحيض ثم تطهر ثم يطلقها إنشاء طاهر امن غير جاع أو حاملا قداستبان حلها (١) فتلك المدة (١٠) التي أمر الله تعالى أد تُطاق النساء لها (١١٠) فعله فاروي أنصل الله عليه وآله وسلم طلق حفصة بنت عمر (١٠٠) ثم إمهاء والاجماع على ذلك وامنح فعله فاروي أنصل الله عليه وآله وسلم طلق حفصة بنت عمر (١٠٠) ثم المعاون الاجماع على ذلك وامنح فعله فالمفاروي أنصل الله عليه وآله وسلم طلق حفصة بنت عمر (١٠٠) ثم الموامن المعاون الاجماع على ذلك وامنح فعله فالمفاروي أنصل الله عليه وآله وسلم طلق حفصة بنت عمر (١٠٠) ثم الموامن المعاون الاجماع على ذلك وامنح فعله فالمفاروي أنصل الله عليه وآله وسلم طلق حفصة بنت عمر (١٠٠)

أحدها في الآخر يكون اثني عشر ثم في حالين يكون أربعة وعشرين فللذي شاركتها الأمة ثلث ذلك في حال ثمانية وهو في حال ثمانية وهو لله على حالين بأنى سبعة وهو سدس الميراث وثمنوالتنان يستحقان في حال دون حال بأنى ثلث كا ذكر والثلاث تستحقين في حال دون حال يستحقين نعبف ذلك تسعة وهو رجع الميراث وثمته اه صعيتري (١) لأثل ثمول عقد كن المتأخر وصاحبة الأمة رابعة الثلاث فلا شعد كن المتأخر وصاحبة الأمة رابعة الثلاث فلا شيء لكن على حالين ثلثه

 (٢) إذا كنبت بأي أمر نصره ، فضمك الناء فيه ضم معترل وإن كنبت باذا وماً نصره ، فتحك الناء فيه غير مختلف

(٣) وطلق اليد إذا زال ما في يده كرماً وجودا (٤) بالجم والحاء أي غال من العبوس اله حبران (٥) من شخص مخصوص وهو الزوج أو وكيله (٢) وعلى كل حال قبالواحدة يقص الحل السابق على النكاح و بالطلقة الثانية ازداد التمصان ومن ثم اشترط كونها بعد رجوع الملك السابق على التكاح وحدث حرمة شهة بالفقوية كما تقدم لأنها شرعت للزجر اهممار (٧) آمنة بفت عفان قاله ابن باطش اه تهذيب الأساء واللفات (٨) دل على وقوع البدعي (ه) مسئلة من طلق امرأته للبدعة استحب له أن تراجعها ثم يطلقها السسنة اهن دل على وقوع الدعي (٩) مسئلة من طلق امرأته للبدعة استحب له أن تراجعها ثم يطلقها السنة أن دل على وقوع المحلاق الأنها المسئلة في التحدد على وقوع الطلاق ذكره في التحدد وقوع الطلاق ذكره في التحدد عن ط (١١) وإنما ملا إنها أوسى التحدد وقوع الطلاق ذكره في التحدد عن ط (١١) وإنما ملاق السنة (١١) لأنه أوحى الله السه أن تراجعها لإنها

* واعرا أنالطلاق(إعايصجمن;وج،مختار (١٠ مكلف)(٢٠ قال عليلم، فقولنا زوج احترازا م.. أمرين أحدها أن يطلقهاغير الزوج بغير أمره فانه لا يقع عندنا (٢٠) وقال ابن عباس رضي الله عنهما يصح طلاق المولى عن عبده الأمر الثاني التطليق قبل النكاح نحوأن يقول لامرأة قبل أن يتزوجهاأنت طالق ثم تزوجهافانها لا تطق إجماعا () وكذالوقال إندخلتي الدار فأنت طالة. ثم تزوجهافا لمالا تطلق مدخول الدار إجماعا ولو دخلت بعــد الزواجة وأما إذا أضاف الى حال الزوجية نحو أن يقول لأجنبيــة إن نزوجتك فأنت طالق فمذهب الهادى والقاسم والناصر أنه لايصم (٥٠ وقال أبوح إنه يصح وهو أحد قولى مالله * وقولنا مختار احترازاً من المكره فان المكره لا يقع طلاقه عندنا (٢٥ الأأن ينويه (٧٧ كماسياً تي ان شاه الله تعالى وقال أبوح بل يصبح طلاقه * وقولنامكاف احترازا من الصي والمغمى عليه والمبرسم والمنمور بمرض شديد والمبنج وكل منعقــله زائل فان طلاق هؤ لاء لايقم(غالبا) احترازا مر_ السكر ان (٨) فانه ولوكانز ائل المقل فان طلاقه واقع (١) في الأصع هذا قول الهادي (١٠) وم الله (١١) صواهة قواهة وأنها من زوجاته في الجنة (١) فلن أكره غيره على طلاق زوجته وقع على الأصح ومحتمل أن لا يقم لأنه المباشم قال وهذا أصبح اه روضة نواوى!لأنه أبلغ في الاذن ومثله في الفتح بلفظأ ويطلق باكرَّاه حاكم كما للا ورقى أو إكراه غسيره ونواه أو أكره من يطلق عنه اه فتح وقبل لا يقِم رَانه لاحكم للفظ مم الاكراء كلو أمر المجنون ومشله في حاشية باللفظ المختار لا يقم في الصورتين مما اله حثيث (٢) فلا يصبح من الصبي ولو أذن له وليه لأنه لا يصبح من الولي فلا يصح منه الاذن (٣) وعند الحسن وطاوس أنه يصح طلاق الأب عن ابنه الصغير أه صعيرى (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسـلم لا طلاق قبـــل نكاح ولاعتق قبل ملك ولا رضاع بعد فطام إولا يتم بعد احتلام اه غيث (٥) وكالاقلة قبل البيع إذ هو حل عقد لأن من لا يصح منه الانشاء لا يصح منه التعليق (٦) ما لم يكرهه الحاكم على الطلاق وذلك في الايلاء حيث تمرد من الوطء وقيــــل يحبس قفط قرز وكذا في الظهار حيث لم يف كما سيأتي وكذا لو التبس الطلاق (٧) أفعال المكره على وجوه منها ما يصح مع إكراهه بالاجماع وهي الرخياع والاسلام والوطء في الايلاء والتكفير فى الظهار ومنها ما لا يصبح بالاجماع كالاقرار وسائر العقود التي يشترط فيها صحة التصرف ومنها ما هو مختلف فيه كالطلاق والزنى والقتل على ما هو مذكور فى مواضمه اه حاشية تذكرة (٨) من الخمر قرز لا الحشيشة ونحوها قرز (٩) ولو لم يبق له تمييز قرز (ﻫ) وكذا حصول شرطه يعني لو طلق في حال سكره فحمسل الشرط بعد ذلك وقع (١٠) وكذا المعتوه يقع طلاقه كما في البيع وفي البحر لا يصبح طلاق المعتوه والصبي ولفظ البيان ولا من المجنون والمعتوَّه ولو أذن له وليه اه بلفظه من أول كتاب الطلاق (١١) لشارب الحمر طرفان الأول ألا نزول عقله بالسكلية فهذا لا إشكال في صحة جميع أفعاله وفاقا يينهم الثاني أن نزول عقله كله ففيه إطلاقان وتفضيل فعند م بالله

وص بالله وأبوح وش وهو قول الجمهور من العلماء وقال أوع واحمد بن يحيى وأبو ط لا يقع طلاقه قال في الزيادات طلاق السكران واقع ولو أكره على الشرب (1) وفي مهذب شي إذا اليح لها لحق الشرب (1) وفي مهذب شي إذا اليح لها لحق المنظمة (1) يقتل ع فلو زال عقله بالبنجوا لحمر مما أو بأحدهما والتبس فلأصل بقاء النكاح فلا يقع طلاقه فالمو لا ناعلم وهكذا لو شرب فعرض له الجنون أيضا (2) فالأصل بقاء النكاح فلا يقع طلاقه فقال مو لا ناعلم وهكذا لو شرب فعرض له الجنون أيضا (2) كان ذلك (في الصريح (1)) فامالو لم يقصد ايقاع اللفظ بل سبقه لسانه (2) فاه لا يقعم واللفط أن يكون في الصريح قصد اللفظ و لا محتاج إلى قصد المدى هذا تخريج أفي ط القامم والمادي والمادق و تخريج أفي ط القامم والمه والمنافئ وهي نية الطلاق قال عليم وقد بينا حقيقة الصريح بقولنا (وهو مالا كيف تقدل غيره (1) أي وهو اللفظ الذي إذا لفظ به اللافظ المحتمل مدى غير العلاق لأنه موضوع المطلاق فقط فلفط الصريح لا يحتاج إلى نية (إنشاء (1) كان أو إقراد) فلانشاء محوأنت منى طالق أو قد طاقتك الآر و والاقرار محوأنت مطلقة (2) من الأمس ومحوه (أو

يلزم جميع الإمور التي تلزمه قبل الشرب حتى القصاص رواء عنه فى الزوائد وعنــد أحمد بن يحمى وأبو طالب لإيلزمه شيءوعند الهادى عليلم إن لم يكن فيه عقو بقلم بصبح وإن كان فيه عقو بقسح إلاالقصاص فروي عنه مالله في الأفادة انه يلزمه القصاص اه تعليق (١) لعموم الأدلة وفي التذكرة ولا يَعم م سكران لم يعص به ومثله في البحر (٢) المختار يقع (٣) فانه لا يقم (٤) فائدة لو قال لا مرأته أنت طال وترك القاف طلقت إذا كان بمن بعرف العربية قرز حملا على الترخيم قال النهروسي ينبغي أن لايمع ولو نواه اه روضة قال المفتى الحكلام ببَّامه فلا يقم ولو نواه إذ لامحتمَّله (٥) مم الاضافة اليها بأَنْ يقول طلقتك أو طلقت فلانة أو فلانة طالق أو تحو ذلك وأما لولم يضف الطسلاق اليها بأن يقول طلقت لم يمع ولو نواه اله بهران وقيل يـكون كناية قرز (٦) مع علمه بأن هذا اللفظ موضوع للطلاق كما في السَّجمي (١) قال في الأنوار يشترط في الطلاق رفع الصوَّت حتى يسمع نفسه فلو حراء أسانه و إيسمع نفسه لم تطلق منه والصحيح أنه يقع إذا ثبت بالحروف كالقراءة السرية فىالصلاة(٧)وهىاللهرف (A) صرائح الطلاق مطلقة بإطالق أنت طالق وطلقتها وهي الطلاق وقيل لا اه قيل هو عندم بالله كناية وعند ط صريح (٩) ولا يقبل قوله انه سبقه لسانه إلا مع قرينة تدل اه بهران نحوأن يكون امم امرأته طارق فقلب الراء لاما في ندائه من غمير قصد ولا يَقبل قوله إلا مع مثل هذه القرينة (١٠) قال عليلم أما لو قال إذا قرأت كتابي هذا فأنت طالق طلقت بقراءة غيرها آذا كانت أمية والأ فلا لأن الظاهر انه علمه بقراءتها بنفسها فلا يقعالا بهقالتعليلم وهو واحد وجعىأصشاه بحرقرز(١١) تقبقة الانشاء ماقارن مـدلوله لفظه والممر ماتقدم مدلوله على لفظه (١٢) في الظاهر لا في الباطن

نداه (() يحوياطالت (أوخبراً (()) نحو أخبرك أنك طالق فهذه كلهاصر التحيق الطلاق بها (ولو) كان (هازلان (()) أى لم يقصد معنى الطلاق () واعا قصد الهزل باللفظ فقط هذا عند من جعل الصريح لا يفتقر إلى نية ومن جمله مفتقر افا فه يقول لا يقع طلاق الهازل (أو) طلق المرأة أشار البا وهو (ظانها غير زوجته (() وقع الطلاق عليها ذكر ها بومضر في الطلاق والمتاقو البيع () وأدعى فيه الاجماع وقال في الانتصارفيه وجهان المختار وقوعه لأن العلم ليس بشرط (أو) طلقها ((بسمبي) أى بلفظمو صنوع للطلاق الصريح في المجمعانه يقع (إن عرفه) أي إن عرف ممناه فاما إذا خاطبها (() وهو غير عارف لمناه لم يكن طلاقا وهكذا لو تكلم السجمي بالطلاق العربي فان عرف معناه وقع وإن لم يقع ومثال الطلاق السجمي (() بسجمي (ا) بشمة م إيزي و ومناه العربي فان عرف معناه وقع وإن لم يقع ومثال الطلاق السجمي (() بسجمي ()

فلا يتم الا أن يكون قد طلقها بالأمس ١١) فلو نادي أحد زوجاته فأجاجمه الأخرى فقال أنت طالق طلقت المدعوة لا المجيبة قرز ما لم يشر قرز (۞ الا أن تمكين امرأته تسمى طالقا فانه يمكون كناية اذا قال لها ياطالق ونحوه وهكذا اذا كأن اسم عبده حرافانهلا يعتق ان قال ياحر ونحوه الا أن ينوي العتق وإن أطلق ولم ينو شيئا فعل أسهما محمل وجهان أحدها محمل على النداء وقطع به النووي قرز (٧) فرع فلو صادقته الزوجة على صرف التصريح لم ينكر مقامهـا معه للاحيال وآن أنكرت منمت وإن استفتى الزوج عن الواجب أفتى بالمجواز فها بينه و بين الله تعالى وهي تفتى بالامتناع ان لم تصدقه اه بحر (٣) الا في الاقرار كما يأتي وفي ح التنح ولو أقر لعموم الحديث (ﻫ) حجَّة أهل القول الا ول قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جد وهزلمن جد الحمر والقياس على البيع والاجارة وحجة الا خيرين قوله تعالى وان عزموا الطلاق وقوله صلى الله عليـــه وآله وسلم الا عمال النيات (٤) صوابه لم يقصد الطلاق (٥) واذا قال لزوجته وأجنبية أحداكما طالق.قال في التفريعات وقع على زوجته اله ن يَال في الغيث بلي إشكال ﴿ فَائْدَةَ ﴾ لو نوى بالطلاق معني آخر نحو أن يقول أردت بالطلاق الإطلاق من الوثاق أو ينوى به غيرها كانه يسمل بنيته في الباطن لافي الظاهر الا أن تصادقه الزوجة لم يسترضا قال في التقر براذا كانعدلا اله زنين لا فرق قرز (فرع) واذا قال لغيره امرأتك فقال طالق أو قال الموكل بالطلاق أمرأتي فقال الوكيل طالق وقع الطلاق بخلاف ما لو قال له امرأ تك طا ِقتال لق لم تطلق اذ ليس حذف على القـاعده كما لو قال ياطا اله معيار (﴿) والعكس لايقع قرز(٦) والوقف والهبة وما أشبدنك قرز(٧) وكذلك سائر الكنايات لانتم الا نمن يعرفها اه زهور قرز (٨) بفتح البء الموحدة وكسر الباء وضم التماء الفوقانية وفتحها أه ح فتح قال بن بهران ولم يذكر حركة همزة أنزني قال والساع كسرها (وفي شرح اللمع) بهشم تركتك وانزني بإمرأة وقد سممت هذا من بعض أُهل ذلك اللسمان قال ض عبد الله الدوآري والصحيح أنه لا يقع عرف معناه أم لم يعرف لان معناه تركتك فلو نطق العربي بهذا لم تطلق لا أنه غير صريح الا أن ينوي

أرسلتك (۱) عن الأزواج فيكون صريحا في الطلاق و هكذا اذا قال أيزني بهشم الآن ممناه عرف الأزواج أرسلتك قال في شرح الابانة الهادي والقاسم والناصر وأبي العباس وأبي ط ان ذلك كناية و هكذا في الانتصار عن أبي ح أما لو اقتصر على بهشم ولم يضم اليه إيزني كان كناية (٢٠ إذا كان لفظ الطلاق كناية (١) إذا كان لفظ الطلاق كناية غير صريح فلا بدفيه من نية الطلاق وإلالم يقع والنية هي أن يقصد (اللفظ والممي (١) غير صريح فلا بدفيه من نية الطلاق وإلالم يقع والنية مي أن يقصد (اللفظ والممي أن جيماً (ف) تلك (الكناية) قال عليم وقد بيناماهي الكناية بقولنا (وهي ماتحمله وغيره (١) أي هي ما إذا أطلق تردد السامع له من أهل لفتة هل هو بريد الطلاق أومني آخر الذن الفظ وغير لفظ وغير لفظ فضير اللفظ عن مربين لفظ وغير لفظ فضير اللفظ عو (كالكنابة (١) المرتسمة) فاو كتب على الهواء أو الماء أو الحجر على وجه لا يمكن

الطــلاق اه ديباج (١) ومعناه تركتك فهــو يحتمــل يعني من النفقة بقـــدر ماشئت ويحتمل الطـــلاق اه بستان فاذا زاد إنزني صار صريحا إذ لايحتمل إلا الطائق (٧) فلو اقتصر على إنزني لم يكو . ص محا ولا كنامة قرز (م) قائدة لو قالت امرأة أنت طلقتني قال بل لم يتم لأن بلي لا يكون إلا لابحُبُ النهْ, فإن قَالَتُ أَلسَتَ طَلَقتَنَى فَصَالَ بلى وقسع قرز (۞) وتصح النيبَة عَصْدَمَة ومقارنة ومتؤخرة بشرط أن نكون متصلة كالاستئساءذكره فيالبحر اهكواكب وقبل لابدأن تسكون مقارنة أو مخالطة حروفه وفي البحر قلت فإن قارته آخر اللفظ دون أوله فلا قرب لا يصبح كما ذكر. المروزي ومن أمر غيره بالطلاق بلفظ السكناية فالعبرة بنية الموكل لا الوكيل وإن أمر بالطلاق فطلق الوكيل لمفظ الكناية فالمعبرة بنية الوكيل قرز (٤) وضم جواب أطلقت امرأتك قال ضم قلت الإقرب أنه صريح قرز (٥) كَائدة لو قال نساء الدنيا طوالق لم تُطلق امرأته إلا أن ينويها فان تأل طلقت نساء الدنيا طلقت امرأته إلا أن ينوي غـيرها ذكره فيشرح أبي مضر وكذا فيالمنق قان قال نساء أهــل الدنيا طوالق فهو على المحلاف هل المخاطب يدخل فيخطأب نفسه أم لا ذكره فيالسيرهان (٦) سواء كتب صريحاً أو كتابة ولو كتب الحروف مقطعة أو لفظ بالطلاق معجاً له كان كنابة تعدير فيه النية ولو تهجاء أو كتبه معكوس الحروف كانت تلف لام ألف طاء أو نهجاء بعددالحروف أوكتبه بها كاتب ٩ ٠٠٠ ٣ .١٠ كان كناية يعتبر فيه قصد اللفظ والمدني اه سحولي قرز(﴿)وكالارتسامخرق مواضم الأحرف من القرطاس أو تحسوه إذ هوكالوقر في الحجر قلت وأما الطابع لو وضعمه من لا يعرف الكتابة لم يقع طلاقا إذ لبس بكاتب ولا ناطق ولا مشير فان عرف أربّ وضعه يؤثر كنامة الطلاق فوضعه بنيته آحمل أن يكون كاشارة الأخرس اه بمر قرز يعني إذا كان كتب الطاجهالمداد ونحسوه لا بطا بم اليوم اه بحر فهمو توليد (*) وأما كنانة الأخرس فسلا يقم لأنها فرع على ألسكلام وقبل يكون صريحا وقبل كنامة وقباس ماياً في في الايات هو الأول لأنه لاحكم للقرع مع بطلان قرأته نحال ولايطهر له أثر لم يقع به الطلاق (۱) ولو نواه (و) كالكتابة (اشارة الأخرس نه) ونحوه ممن لا يمكنه السكلام في الحال (المفهمة) للطلاق فلو وقت ممن يمكنه السكلام أو لم تكن مفهمة للطسلاق لم يكن طلاقا وأما الكناية باللفظ فأ لفاظ الكناية كثيرة (۱) منها فارقت وسرحت وأنت خليقا وبريثة أو با تناو بتلا أو بتلمة أو لست لى بامرأة (۱۰) أو حبلك على غاربك أو أبرأتك من عقدة النكاح وقال عليم وقد ذكر نا من ألفاظ الكناية ما يتوم انه صريح و ما يتوم أنه ليس بصريح و لاكناية وتركنا ما كان جليا أنه كناية فقلنا (وعلى الطلاق (۱) أو يلزمي الطلاق (۱) فهذان اللفظان كناية طلاق و رعا يسبق الى الفهم أنها من الصراح و والكناية (الممام ي أنهما لاصريح و لاكناية اللهم أنها من الصراح و ولاكناية (الممام ي أنهما لاصريح و لاكناية (الفيقات) الفهم أنهما من الصراح و والكناية (الممام ي أنهما لاصريح و لاكناية (الممام ي أنهما لاصريح و لاكناية (الممام ي أنهما لاصريح و لاكناية (الممار) و الكناية (الممار) و الكناية (الممار) و الكناية (١٠) و الممار) و المماركة و و الكناية (الممار) و الماركة و الماركة و الماركة و الماركة و الماركة و المماركة و الماركة و الكناية و الماركة و الماركة و الماركة و المماركة و الماركة و

أصله اه شرح أزهار معني وفرق بينــه وبين اليمين أنه يصح هنا بالاشارة (﴿) وفيالــكتابة بالترابأو الدقيق وجهمان كالمرتسمة فيقع ولا إذ تنمحي بالريح فأشبه غير المرتسمة الدبحر(١) أو كان الحرف يذهب أوله قبل أن يشرع فيالك آني اهمامر قرز ولو كتب بالمساء طلقت و إن لم يتم الحرف إلا وقسه ذهب أوله اهسماع المتوكّل على الله (٢) ظاهره أن المعتبرالاشــارة من الاخرس فقط وإن قـــدرعلى الكشابة وقيل إذا قدر عليها فهي المعتبرة(٣) سئل الامام العلامة أحمد بن على الشسامي في رجــل قال لامرأته إن لم تعمل كذا فأنت مكة وهو بهودي وقصد سِـذا الطلاق فلر تفعل هــذا الذيأم هاه هـل تطلق أجاب رهــه الله أنه إن حنث بيمينه وقمت طلقة قرز (٤) والبتلة والبتــة هــوالقطم وفي الحيد يشانهي عن التبتل وهيو الانقطباع من النيكاح والبسول المنقطعية من الازواج وكنيت بذلك فاطمة عليب السلاملا تقطاعها عن نساء زمامهما فضلا ودينا وحسبا (٥)هـكذا هنا وظاهر كلامهم أن انكاره طلاق ولم يذكرواالنية فيعرف أنه صريح فيحقق يقال هنا متصادقين على الزوجية محلاف ماتقدم وعلى ماقمرر هناك يعكون انكاره فرقة فقط لتنازعهما وهناكناية لتصادقهما بالزوجية قرز والفرق بينهمـــا أنه إن أقر بعــد انكاره لم تحسب طلقة نخــــلاف هنـــا فتكون طلقـــة ان نوى (٦) لاعليك الطـــلاق فصر يح قرز (٥) ونحـــو قـــوله انطلتي أخرج، اه الزمي أهلك أو الط. ية، الى طلك أو اجمى ثيابك تزوجي غيري اختاري لنفسيك أجميدي استرى نفسيك أو رحمك ذوفي استنكحي قد رفعت يدى عنسك أنت الآن أعرف بشأنك ووهبتك لا "هلك اهبحر وكذا أنت منى حرامأوأنت على كالحمر أو كالمينة أو كالأجنبية اه يبان فان قال هي على جرام كحرام مكة على اليهود سل بقال ان قصد به الطلاق كان طسلاةا والافيمين تلزمه كفارة بمين متى حنث اهشامي قرز (a)وسواءةالـمن زوجتي أم لا قرز (٧) وروى النجري عن الامامالمهديعلمهالسلاماً نه كان يُقتي العوام بأنه صريح في آخر مدته وهو مروى عن الاحكام والامام المهدي أحمد بن الحسين (٨) مع عدم الاضافة عندها

قال مولانا عليلم وهو الأقرب عندى (١) لأنه لم يوقع في هذا اللفظ الطلاق على الزوجة واعا هو عبرلة من قال الزمت نفسى أن أطلق قال ولا خلاف في هذه أنها ليست بصريح ولا كناية وكذلك ماهو في ممناه (و تقنبي (١) وأنت حرة) فهذان اللفظان كناية طلاق وذكر ناهما لأنه رعا يتوهم أن تول القائل تقنبي عني البسي القناع وهذا لا يفيد الطلاق وقول القائل أنت حرة موضوع للمتق فيتوهم أنه لا يقع به الطلاق فذكر ناهما لأنهما محتملانه فاذا نواه بهما وقع (وأنا منك حرام (٢) هذا قال الرجل لامرأته أنا منك (طالق (١) فان هذا لا يكونه لم يسفه إلى المرأة فلهذا ذكر ناه (لا) إذا قال الرجل لامرأته أنا منك (طالق (١) فان هذا لا يكون طلاق (٥) لا صريحا ولا كناية (١) وقال من وك يقع به الطلاق (١) وزيا طلق وتنيه إذا سئل الزوج الطلاق أن يقول له قائل طلقها فيقول هي بائن قيل ل وإذا طلق عرى الصريح كال الغضب بكناية كانت الكناية عسري الصريح في عائن قيل ل وإذا طلق في حال الغضب بكناية كانت الكناية عسريحاً لأنها قرينة كنقدم السؤال (١) وقال مولانا في حال الغضب بكناية كانت الكناية عسريحاً لأنها قرينة كنقدم السؤال (١١) وقال مولانا في حال الغضب بكناية كانت الكناية عسريحاً لأنها قرينة كنقدم السؤال (١١) وقال مولانا في حال الغضب بكناية كانت الكناية عسريحاً لأنها قرينة كنقدم السؤال (١١) وقال مولانا في حال الغضب بكناية كانت الكناية عسريحاً لأنها قرينة كنقدم السؤال (١١) وقال مولانا

(١) وقد رجم عنه في البحر (٢) لأنه بحتمل أنها قد حرمت عليه فيقع اثلا ينظر اليها (٥) أيلاهلك لي في يضمك كماً لا ملك لى في رقبتك (*) فلو وكل العبد سيده يطلقها قفال هي حرة وقع العتني إن كانت مملوكة للسيد كفي العتق إذ به قد انتسخ النكاح والطلاق مم النبة فافهم هــذه النكتة اه نجري وهكذا لو قال السيد للعبد وكلتك بعتقها فقال هي حرة ونوى به الطلاق كان طلاقا وعتمًا قرز (هـ)أو اعتدى ولو قبل الدخول الهان قرز ولا يَمَال إنه لا عدة ولاطلاق لأن القصود ما يقع. به الطلاق و لا عبرة بالهدة (٣) وكذا بائن قرز (٥) حاصل ذلك إن نوى الطلاق كان طلاقا وإن لم ينو فكناية ظهار إن نواه وإن لم ينو فيلزمه كفارة يمين اله زهور قرز سيأتى في الا مانأنه لا ثميء لأنه لم يكن من صريح التحريم و لا من كنايته و لفظماشية وذكر في النصوص إنه إن لم ينو شيئا لم تازمه كفارة بمين اله غيث قرز (فائلمة) فيمن قال على الحرام كما يفعله كثير من العوام قال عليلم الأقرب أن ذلك كناية طلاق قرز وكناية يمين فأجما أراد وقع وإن لم رد شيئا لم يتم اه من فتاوى الامام عز الدَّمن عِد من الحسن والمختار أنه ليس بيمين قرز (٤) قيل ف وكذا إذا قال أطلق الله رقبتك لم يقع شيء اهـ ن إلا لمرف (هـ) والقرق بين قوله أنا منك حرام وأنا منك طالق أنه نوصف بالأول قال تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ولا توصف بالتاني فشابه ما لو قال أنا أعتد منك اه زهور (٥) ولو نوى قرز (٦) تنبيه قال الفاسم فى رجل قال لامرأته ما أحل الله للمسلمين فهو عليه حرام دخل فيه الطلاق إن تواه قلنا هذا خرج منه عليم أن لفظ التحريم كناية وفلك واضح فلامحتاج إلى ذكره فى الإز (٧) وتكون كناية (٨) مثل يصدق وزنا ومعنى (٩) يعنى عند المحاكة (١٠) وقواه المفتى في هذه لا في النانية بل كنامة كما ذكره الامام عليا في آخر الكلام قرز (١١) قال في روضة النو اوى لا تلحق

علله و في هذا نظر (١) والأولى خلافه (وسُنِّيه) أي سنى الطلاق ماجمع شروطاً أربعة الأول أن يوقع طلقة ^(١٢) (واحدة فقط) فلوأوقع اثنتين أو ثلاثا بلفظ واحداًو بلفظين متتابعين ^(٣) كان بديا * الشرط الشـــاني أن يطلقها (في طهر (أ) فلو طلقها وهي حائض كان مدما . الشرط الثالث أن يكون هذا الطهر الذي طلقها فيه (لا وطء منه (°) أي لم يقم من الزوج وطء لها (في جميعه) فلو وطئها في هذا الطهر قبل الطلاق كان الطلاق بمده مدعاً (٢٠ فان طلقها قبل أن يطأها فهو سني فاذار اجمها في ذلك الطهر فوطئها فيه انقلب (٧) ذلك الطلاق المتقدم بدعيا ذكر مص بالله ، قال مولانا عليلم هذا هوالذي قصدنا بقو لنافي جميعه فرجها (h) قال عليلم كان كالوطه فيكون الطلاق بمده بدعياً إلا أن تنكشف حاملا أو نحوها (٩) هذا ما يقتضيه كلام أصحابنا فلو جامعها ولم ينزل ثم طلق فيعتمل أن لا يكون بدعيا ويحتمل وهو الأقربأن يصير بالوطء مدعيا (ولا) وقع (طلاق(١٠٠) منه في جميع ذلك الطهر الذي وقمت فيهالطلقة فانوقعرفىذلكالطهر طلاق(١١١) غيرهذهالطلقةقبلباأ وبعدها(٢١٢ صار الكل بدعيًا(و)الشرط الرابع أنْ(لا)يكونقدوتع منعوطء لها ولاطلاق (في حيضته ^(۱۲) الكتاية بالصريح لسؤال الزوجة الطلاق قرز (١) في الطرفين جيماً وهو أنه كتاية قرز (٢) فلو قال أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين هل ترفع البدعة بالاستثناء ينظر الذي يذكره الوالد أيده الله تعالى أن بالاستثناء ترتفع البدعة اه ح لى ويحتمل أن يقال الاستثناء كمدمه اه ح لى (*) في غير مدخولة وكذا فيها اله فتتحرُّولو حائضًا إذ لا عدة عليها كما في الهداية وكذا المخلوجاً قرز وسواء كانت ذات حيض أم لا قالسني واحدة فقط قرز (٣) وحد التتابع أن يقع في طهر واحد اه وفي الأكار لمل التنابع أن وقسما في شهر واحد (٤)يعني فيأول جزء منالطهر ذكره في البحر وكواكب (٥) ويعتبر في طَهرِها أَن تكون قد طهرت من الحيض والنفاس واغتسلت أو يكون قد مضى عليها آخر وقت صلاة وروى في البحر عن المترة وش أنه يعتبر بأول طهرها وإن لم تغلسل قرز ولا مضي آخر وقت صلاة قرز (٥) ولو في الدير قرز (﴿) إذا وطيء فعلقت لم تنقلب بدعة إذا تقدم الوطء (﴿) لا الاستمتاع فلا يمنع كالظهياء والصغيرة (﴿) ولو لم يكن الوطء بالزوجية نمو أن يطأها غلطا أو بملك ثم أعظها وتروج فاذا طلق في هذا الطهر الذي قد تقدم فيه الوطء كان الطلاق بدعيا اهـ حـ لى قرز (٣) إن لم تعلق من هذا الوطء قرز (٧) المني أنه كالمشروط أن لا يصقبه وطء لا أنه كان سليا ثم انقلب بدعياه كواكب (٨) ومثله في البحر وفي الو ابل لا يمتم للني وهوظاهر الاز(٩)كاالصغيرة والآيسة (١٠) إنما قالولا طلاق ليمطف عليه ولا في حيضته المتقدمة وإلا فكان ينني قوله واحدة فقط (١١) ولوغير واقع كقبل الرجعة أو العقد (١٣) تكرار (١٣) المتقدمة قرز أو نماسه اه هداية وكذا في

أي في حيضة هذا الطهر (المتقدمة) لاالمتأخرة فلو كان قد وطنها في الحيضة المتقدمة أو طاقها فيا كانت طلقة في الطهر مدعية فهذه شروط الطلاق السني في حق ذو أت الحض (و) أما الطلاق السني (في حق غير الحائض) كالصغيرة والآيسة (١) و الحامل فيه الطلاق (الله دفقط) أي لاشترط فيه سوى كو نه مفرداً فلو طلقها ثنتين بلفظ واحدأو بلفظين متتاسن كان بدعا ولايشتر طسوى ذلك فلوطلقها عقيب وطئها لمربكن بدعياو لوطلقها ثمراجسا جازلهوطؤ هاعقب الد احمة (و مدت ")في حق غير الحائض إذا أراد تطليقها (تقديم الكف)عن جماعها (شهراً) ثم يطلقهاوان طلقهاقبل ذلك جاز فهذه شروط طلاق السنةعندنا وزاد الناصر النيةفلا يصم من البازل والاشهاد " (و)إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته ثلاثًا سنيا لم بجز له أن غمل ذلك في طهر واحسد بل (فرق) تلك (الثلاث من أرادها على الاطبار) إن كانت امرأته ذات حيض (أو)على (الشهور)ان لم تكن ذات حيض كالحامل والصفيرة والآيسة وهذا التفريق يكون (وجوبا (*))ذكره في الشرح ووجهه ان الطلاق ثلاثا بكلمة واحدة يكون محظوراً فلا بد من فاصل من كل تطليقتن و لاقاصل الا الاطهار أو الشيور قال في السان وعندالناصر والصادق وك وشان الحامل لاتطلق (*)في حال حملها الاواحدة وان الحل بمثابة طير واحد(و)هذا الذي الشفاء وادعى فيه الإجماع كما تقدم خلاف مافى ح لى قال فى آخر الحيض وهو مفهوم الاز فى قوله كالحيض في جميع ما هر لاما سيأتي وذكر في الطلاق أن هذا مفهوم وصف وذاك عموم فيؤخذ بهذا (١) والمستحاضة الناسبة لوقتها وعددها أو وقتها المفرد فقط والذاكرة لوقتها تحري كالعبــلاة وقال التيامي إنها كالحائض تغلساً لجانب الحظر والتخلص بأن يقول من صلحت للسنة فأنت طالق(*)قال في اليانومنقطعه لمارضوظاهرالاز أنها من ذوات الحيض (۞) والظيماء قرز (ץ) هذا في الواحدةوأما الثانية فيجب وكذا الثالثة قرز وقيل لافرق (۞) ثم إذا أراد اتباعها طلقة ثانية وجب الفرق بالبكف عن وطئها شهراً ﴿١﴾وانوطئها قبل الشهر استأنف الكف شهراً بعد الوطء وكذا إذا أراد الطلقة الثالثة بعد الثانية فلا بد من الفصل بينهما و إلا كان بدعة اله رياض ون قرز والفرق بين الأولى وما بعدها ان في الثانية والثالثة ورد الحبر عن الني صلىاقه عليموآله وسلم أن تستبرىء بحيضة والشهر بمذلة الحيضة بخلاف الأولى فان الاستبراءليس الإ لمظنة العلوق وهو مأمون فيالصغر اهنواقيت وظاهر الاز خلافه ﴿ ١ ﴾ حتى تكون فر قا بن التطليقتين لأن اتباع الطلاق محظور فيجب الفرق شهرا ثم يكون الكف من بعد ذَلك مستحب وكذلك اذا أراد الطلقة التائنة فيكون فرةا بينها وبين التانية (٣) عدلين ذكرين مجتمعين (٤) أراد بالموجوب قبل الطلقة الثانية والتالتة لاقبل الأولى فقد تقدم أنه مستحب تأل سيدنا في حال القراءة وفي هذا اشارة الى أن الأولى لاتنقلب بدعة ولو عقبها طلقة وقد صرح بمـــا ذكره النقيه س من الوجوب فى الشرح وعلل الوجوب بأن الطلاقالتلاث با لكلمة الواحدةمحظورا الح(ه)بضم

أراد التطليق ثلاثًا (تخلل (1) الرجمية بالاوطه (2) فيطلقها الأولى ثم يراجعها ويكفعن جماعها (2) جماعها (2) فيطاعها الدائمة ثم يراجعها وبكف عن جماعها فافذا طهرت الطهر الثانى (1) طلقها الثانية ثم يراجعها وبكف عن جماعها فاذا طهرت الثالث طلقها في نظر الثالث الملتة فانه يكنيه أن يراجعها بلسانه في كل طهر من غير جماع (4) حتى يستو في ثلاثا السنة فانه يكنيه أن يراجعها بلسانه في كل طهر من غير جماع (4) حتى يستو في ثلاثا (1) و الايمتاج تجديد طلاق بعد الرجعة لأنه في التقدير كائمه قال أنت طالق عند كل طهر بعد الرجعة (و بدعيه ما خالف) أي و الطلاق البسدى هو ما خالف السنى بأن يحتل فيه أحمد الشروط التي تقدمت (فيأثم (1)) إن طلست طلاق بدعي (يقم) عند نا وهو قول الملاق البدعي (يقم) عند نا وهو قول أكثر العلماء وقال الناصر (11) والامامية أنه غير واقع و وراه في شرح الابانة عن الصادق

اللام عندن والصادق والباقر وإك وش اه تبصرة ولا يقال بفيح اللام وتشديده لأنه إذا قال كذلك أوهم أنه لو أوقم علما ثلاثاً وقراو كان مديا وليس مرادهم ذلك إلا ش وك فيقو لان يقم ثلاثاً لأنهما يقولان الطلاق يتبعرالطلاق الدتبصرة (١) هذا في حق ذوات الحيض فقط وأما ذوات الشهور فيصح تخلل الرجمة بالوطء وقواء مي والهبل اه ينظر فلا فرق قرز وفي البيان ترجم إلى الجميع قرز (٧) أو بالوطء في غير الطهر الذي طلقت فيه اه بيان (٣) وأما في البدعي فتخليل الرَّجعة كاف فتقع الثلاث في الحال اهر فتح قرز (*) وجوباً فيحق من أراد الثلاث يمني ثرك الوطء والرجمة فقط أه رياض (٤) أو دخل الشهر الثاني إذ كل شهر منزلة طهر (ه، أراد بنحو الثلاث الثنتين اهم لي (٦) فاذا أراد أن لاخدذلك الطلاق كأن يطأ في كل طهر أوفي كل شهر اله بيان معني (٧) فلو قال أنت طالق ثلاثا للسنة متخَلَات الرجعة صع وكأنه قال أنت طالق أنت هراجعة بعد كل طهر اه أمي وعنه لو قال لاهرأته أنت طالق ثلاثا متخللات الرجمة كان كقوله ثلاثا للسنة ولا يحتاج إلى تخليل الرجمة لأنه كأنه قال قد راجعتك بعدُكل طلاق اه مى قرز (٨) قال المقتى أو بالوطء فى غير الطهر الذى طلقت للسنة فيه قرز أو في الحيض اه مفتى قرزفتبينڧالطهر الخامس قرز (۞)ويقع الطلاق ڧأول الطهر بشرط أنلايطأهاً فى آخره فان فعل نبين أنه لم يقع إلا متى صلحت اله رياض قرز (٩) ظاهره ولو وطىء بعد التالثة لم ببطل وأشار في البيان إلى أنها تبطل و لعله أولى لأنه في حسكم المشم وط قرز (١٠) مع العمد قرز (٥٠) إلا الغائب والشــارط فلا يأثم اه فتح والناصر بوافق في هاتين الصورتين في أنه يقع قرز حيث لم يظن البدعة وقد ذكر ذلك في الزهور عن الإبانة عن الصادق وكذا في الوسيط لاصش وقواه إمامنا اه فتح قرز (١١) بل فيه خلاف المرتضى وأحد قولى ش والأحـكام والمذاكرة (١٢) فائدة لو طلق الهدوى امرأته طلاق بدعة وبانت منه ثم نزوجها ناصرى لم يصبح نكاحه لأن عنده أن الطلاق الأول غير واقع اهـ في الزهور وقيل إذا طلقها زوجها الهـ دوى قانها تحل لزوجها الناصرى لأن والباقر (و تغي أحد النقيضين اثبات اللآخر وان نفاه كلالسنة (() ولا لبدعة) أي لو قال لامرأته أنت طالق لالسنة عبرلة أنت طالق البدعة ولو انت طالق لالسنة عبرلة أنت طالق البدعة ولو نفاه من بعد بقوله ولا لبدعة فلا تأثير لنفيه لأنه بمنزلة استثناء الكل فبطل و يتى الكلام الأول فكا نعقال أنت طالق لا للسنة وسكت فيل هذا لوقال ذلك وهي في طهر لم بطأها فيه لم تطلق حتى تحيض (٢) قبل حمدًا اذا لم يكن بينهما واسطة (١) لاسنة ولا بدعة كالحامل (١) والآيسة و هكذا لوقال أنت طالق لايل ولا نهار (٥) طلقت النهار ولا فأعة ولا قاعدة طلقت قاعدة (١) والمكس في المكس ، تغييه لوقال أنت طالق أحسن العلاق أو افضله كان كقوله للسنة فإن قال أقبح أخس (١) الطلاق أو أنتنه (١) كان كقوله للبدعة ذكره بعض اصده قال عليم وكذا على أصلنا فان قال أقبح أحسن (الطلاق أو أنتنه (١) كان كقوله للبدعة ذكره

طلاقها الأول صحيح هي وزوجها الاول اه كواك قرز (١) وأما الاماكن لو قال أنت طالق لافي البيت ولا في السوق أو أنت طالق فيالبيت وقع في الحال وجه الفرق بين ظرف المسكان وظرف الزمان أن الطلاق ليس له ظرف مكان لأنه غرض فلذلك لم يكر لصلقه بظرف المكان تأثير خلاف الزمان فأنه لا بد للطسلاق من زمان يقم فيه فلما افتقر اليه صم تعليقه به اه صميدي (،) فان قال أنت طالق لاميتــة ولا حيـــة طلقت في ألحـــال والعكس لايقعُ قرز فان قال لافي الأرض ولا في الساء طلقت حالاً . أنه ظرف مكان فأشبه قدوله أنت طالق في الحسام فانه يقع حالا (*) وكذا لاحائض ولا طاهر ولافيالليل ولإفيالنيسيار ولا في الحيض ولا فيالطير اه تذكرة ولعل الوجبه أنه قبل أن ينطق بنفيه يصين وقوع الطلاق فيه أو على صفة فاذا ثغاء استلزم الرجوع عما كان قد وقعمن الطلاق والرجوع فىالطلاق لا يصح فلذلك وقعر من غير النؤ, الأول تفاء أو لم ينفه اه براهين لقائل أن يقول الكلام بتمامه وإلا لزم فيمثل الشرط وطالق أمس وتحوه فينظر (٧) أو يطأها (٣) يعني قان كان ينهما واسطة تعلق الطلاق مها كالحامسل والآبسة على قول من جعل طلاقها مباحا وهسـذا على كلام الصادق فيالطلاق فيحال الحمل وفي الآيسة وأما على المذهب هــــذا فتطلق للبدعة فهو واسطة اه أم بل للسنة فلا واسطة له قرز (٤) والصغيرة فجعلوا قسما ثالثا مباحا فيتعلق الطلاق به فلا تطلق حسن تصلح له (٥) حيث كان ليلا وإلا طلقت في الحال قرز (٦) بل يقم إذا ركمت أوسجدت أواضطجعت لأن هـذه حالة واسطة اه بستان (ه) أنت طالق لا قائمة طلقت تأعدة ولا ليـل طلقت بالنهار هـذا مثال الإثبات غير المنفي لأنه لم يمثل في السكتاب إلا مع النفي (٧) بالخــاء المعجمة والسين المهملة اه منتي لأنه ليس للقبيح حسن (٨) المروي عن ســيدناً ابراهم حثيث أو نتنه ولعلمها أرجح لأن العطف على أخس لا على أقبح لهذا المعنى وفى الغيث بحشذف الألف وهي نسخة (٩) أي جمَّ بين وصفين على التخبير اه من خط السيد صارم الدين قرز ومثل معناه في حلىوأ الا يخير اعتبر بالوصف الاول لنى الوصف (1) ووقعت فى الحال (2) قال عليه السلام وهكذا على أصائلا (2) لأنه لم يشرط ولا وقّت وإنما وصف فقط مخلاف ما اذا قال أنت طالق أحسن الطلاق فهذا في مناف حم المشروط لأنه معرف فكا أنه قال أوقعت عليك الطلاق الحسن فلا يقع الاالحسن (ورجعيد في أنه ما كان) جامعاً شروط ثلاثة الأول أن يقع (بعدوط و (2) فلو طلق الزوج امر أته قبل أن يطأها كان الطلاق بائنا ولو قد كان خلى جا (2) وقال ص بالله الخلوة تشر الرجعة كالقبل (2) الثالمة أن يطأها كل والحق في الدبر يشر الرجعة كالقبل (2) الثالمة أن يقم الطلاق الزوج عن مال (1) كان الموض عال (1) كان المطلاق الفلاق كان العوض عير مال محوطي أن تدخل الدار فرجعي (1) (و) الثالث أن يكون ذلك الطلاق (ليس ثالثا) فأمالو كان تدخل المقار فرجعي (1) (و) الثالث أن يكون ذلك الطلاق (ليس ثالثا) فأمالو كان تدخل المقار فرجعي (1) وكانت على عوض أم لا (وبائنة ما خالفه) أي خالف الرجعي بأن يختل فيه أحد الشروط الثلائق (و) يسمح مطلقه ومشروطا (ومشروطه (1))

ويلفو الثاني قرز (١) أي التخيير (٧) لأنه لم يشرط ولا وقت ولا عرف فيكون كالمشروط ذكرمعني ذلك في النيث اه ح صران (٥) حيث لانية والا فله نبته قرز (٣) بل ينفسد ع ما وصفعندنا ﴿١﴾ وأنما هذا لبمض آصش لأن هذا قبد للمطلق كقوله تعالى وتحرير رقبةمؤ منة ﴿ } كالمراد لا يلغو بل يقع على ما بدىء به أولا وهو أول الملفوظ به اه بحر حيث أنى بالوصفين بالتحفير والا فسكما في الشرح (٤) فلو طلق طلاقاً رجمياً وولدت ثم النبس هلولدت قبل الطلاق أو بعــد.عمل الزوج بظنه والأ فالاصل بناء النكاح اله نجرى قرز (٥) وأقله ما يوجب النسل في التيب واذهاب البسكارة في البكر قرز (*) مع صلاحهما فأما المستأصل اذا استمتع حتى أنزل فقال في الفيث ان فعله ذلك يشمر الرجعة اذ لا مكن منه أكثر من دلك اه ح أثمار وظـاهر الاز انه لا بد من الوطء اه غاية معنى فلا يشر الاستمتاع رجعة قرز (٣) أو استمتع منها اه شـكايدي وبهران (٧) (هسئلة) وللدخول عشرة أحكام كمال المهر والعدة والاحصان والاحملال ويثمر الرجعة وتكون رجعة ويوجب الثيوبة ويفسد الحج ويوجب الدم فيه وتحرم الربيبة ويوجب الغسل ويمنع الطلاق السنى والدبر كالقبل في جميع الآحكامالافي الاحلال والاحصان والفئة في الإيلاء وزوال المنتوزو الحكم البكارة فلايزولان اه مقصد حسن وبحر (٨)عبارة الفتح وليس خلما ولا ثالثا (٤) مظهر قرز(٩) يعني الجامع للشروط التي في الحلم كما في الفتح (﴿) أو في حكمه كالمنفعة وأسقطه في الاز بناء على دخول المنفعة في مطلق المال اه حركي (١٠) بناء غلى أن الدخول ليس لمثله أجرة والا فهومال قرز (١١) ولا يصح الرجوع عن الشرط ولو قبل حصول شرطه كالمطلق الامام ى فان قال قد عجلت المشروط من الطلاق لمبقع يل يقف على الشرط كالتأجيل اه بحر الا ان يقصد الانشاء وقع اه بستان قرز ولعل وجهــه كونه

يرتب على الشرط (١) محوأن يقول (١) إن دخلت الدار فأنت طالق (١) طلقت متى دخلت الدار (١) فانم تدخل لم تطلق و هكذا كل أمشروط بوقت أو غيرها قال إذا جاء غد فأنت طالق لم تطلق حتى يجىء غد (نفياً) محو أن مشروط بوقت أو غيرها قه لا يقم الطلاق حتى يقم الشرط سواء كان ذلك الشرط (نفياً) محو متى لم تدخلى الدار فأنت طالق أ (و إثباتاً) محو إن دخلت الدار فأنت طالق فان الطلاق لا يقم حتى يقم النفي والاثبات وكذا لوعلقه بغيرها محو متى لم يدخل زيد الدار وإن دخلت لم تطلق والممكس في الاثبات وكذا لوعلقه بغيرها محو متى لم يدخل زيد الدار أو إن دخلت لم تطلق والممكس في الاثبات وكذا لوعلقه بغيرها محو متى لم يدخل زيد الدار أو إن دخلت به يترتب عليه محوان يقول إن طلمت السهاء فأنت طالق فالمها لا تطلق حتى يقع الشرط وهو طلوع السهاء لكن هو مستحيل منها وهكذا إن شاء الجدار أو تسكم المرط مستحيل فان قال متى لم تطلمي السهاء فانت طالق فانها تطلق عقيب اللفظ (أو الشرط مستحيل فان قال متى لم تطلمي السهاء فانت طالق فانها تطلق عقيب اللفظ (أو مشيئة الله تعالى) يمني أن الطسيسلاق المشروط يترتب على وقوع الشرط ولوكان الشرط مشيئة الله تعالى كون إن يقول أن تطلمي المناق إن شاء المالة إن الماليق إن شاء المناق إلا أن يشاء مشيئة الله تعالى كون إن يقول أن مال الن إن شاء الله تعالى إلى ان غانها لا تطلق إلا أن يشاء مشيئة الله تعالى كون أن يقول أن يقول أن مالل إن شادة تعالى كون أن يقول أن يقول أن شائه الله تعالى المالي المالق إن نام الا تطلق إلا أن يشاء

حال اللفظ وهو مسىء اليها سل كلو تعــارض الواجب والمحظور فلا يقع قرز (١) واختلف الهادى و م بالله فى المراد بالمشيئة فى الشرط فقال الهادى عليلم بأن يشاء الله إن كَان واجباً أو مندو با وقال م بأنه المراد إن بتميت وقال الرازي التقييد بها لقطع الكلام عن التفوذ بناء على أنه إن شـــاء الله يريد جمع الواقعات ولا يريد مالا يقع فكأنه قال أطلق إن شاءالله فلذلك كأن قطعيا لنفاذالفعل اههامش هدآية (٧) فلو كان عسناً اليها في حال ثم أساء اليها في المجلس بعد الطلاق وقم كما لو قال إن شاء زيد فشاء فىالمجلس وهذاة تدة الحلاف بين النقيه ح والفقيه ع فأما لوكان مشبئة الله لوقوع الطلاق موجودة حال اللفظ فا نه لا يقع بمشبيئة الله لبقاء النكاح في آخر المجلس اه صعيتري وفي السكواكب يقعر الطلاق في إهـذه الصورة لأنه لا يرتهم بعد وقوعه فأن النبس ما أراده الله فالأصـــل عدم الطلاق قرز (٣) ينظر هل العبرة بمجلس الزوجة أو بمجلس الزوج العبرة بمجلسهما أو بمجلس الزوج حيث هامفترقان قرز (٤) لأنها تقطع السكلام عن النفوذ (٥) فلو قال أنت طالق وكاباراجعتك فأنت طالق فالحيلة العقد إذ ليس برجمةعرَفاً ونظر بأنه غيرواقع لأتهغير زوج فلو قال كاماراجعك فأنتطالق كان كذلك اه حماطي وقيل يمم لأنه بصبح منه الإنشاء قرز (﴿) (فائدة) لو قالت إن طلقني فهو بريء وقال إن أ برأتني فبي طالق فالقياس لا يَمْع اه شامي قرز (٣) في الشرط والتكرار اه هداية والمذهب خلافه وهو ظاهر الاز (٧) حين ووقت (٨) فلو قال أنتطالق مالاح بارق فان قصدالتكر ار ﴿ ﴾ وعده عمل بقصده و إلا لم يتكرر حملا لهاع أنها مدية أي مدة لوحانه اله زهور واذا قال هي مني طالق كيفها حلت حرمت طلقت واحدة ووجبتعليه كفارةواحدة ولا يتكرر الطلاق اه ينظر فيازومالكفارة قرز ﴿١﴾ ينظرفي قوله فَانَ قَصِدَالتَكُو ار اذْلاحَكُمْ لَقَصِدَهُ فَتَقُمُ وَاحْدَةَ فَقَطْ قَرَزُ (٥) وَلُو نُواهُ اهْ حَلِي قَرْزُ (٩) وهذا إن كانالملق فلو قال كلا دخلت الدار فأنت طالن فدخلت الرة الأولى طلقت (الماسم المرام) القداومتى) مرة أخرى طلقت و كذا لو راجعها ثم دخلت الثة طلقت الثالثة وبانت قال (م) بالقداومتى) من تتنفى التكرار أيضاً كا تقتفى كلا (غالباً) احترازاً من بعض صور متى قائم بالله وغيره (المن علم المنكرار وذلك حيث يقول الرجل لامرأته طلقى نفسك متى شئت فاتها هنا لا تفيد التكرار وذلك حيث يقول الرجل لامرأته طلقى نفسك متى شئت فاتها هنا المنو قال الموقل المن المنافق المنافق

بكلما يعرف أنها تتمتضي التــكرار و إلا لم يقع إلا مرة واحدة كالطلاق بالعجمي اه مفتى قرز (﴿) ـُـ نفها وإثباتا فاذا لم تدخل عقيب النطق في النفي طلقت ثم كذلك بعد كل رجعة قرز (*) وهذا حيث لا إنية فان نوى وصادقته دين ظاهرا و إلا فالظاهر التكرار قرز (١) بفتح اللام وضمها غلط اهر سران (٧) الهادي ون (٣) و إنمــا فرق م بالله بين التمليك والتوكيل لأن تكرار المجالس حاصل في التركيل قبل دخول من فلما دخلت أقادت العموم في الأفعال بخلاف التمليك فانه لا يقتضي عموما رأسا لا في الأوقات ولا في الأنسال فاذا لفظ لفظاً يفيد العموم نحو متى أناد المتيقن وهو الأوقات إذ لو قلنا خد عمرم الإفعال لدخلت الأقو ال فحملناه على الاقل اه وابل (١٤ وأنما يكون وكيلا حيث تصادقا على أنه وكيل ولهذا قال كما لو قال لوكيله (٥) اذا أضيفت المشبئة الى للملك فهو تمليك وان أضفت إلى النبر فهو توكيل (٥) صوابه هتى شاحت (١) ليكون توكيلا وهو يقتضى تكرار الفعل وعموم المجلس وأما قوله متى شئت فهو تمليك لا يقتضى تكرار الفعل ولا تطلق إلا واحدة فقط ذكره في اللم عن ط و ح ولذا قال في البستان إذا علق مشيئة ألوكيل فهو تمليك ولوكان بلفظ التوكيل قرز ﴿١﴾ لأن لفظ شئت تمليك والتمليك لا يقتضى التكرار قرز (٦) يعنى حين ينحل كذا فأنت طالق (٧) والمراد بالقور المجلس كما قالوا في إنْ شئت ونحوه وقال في الـكواكب متى مضى وقت يمكن الدخول ونحوه مما علق جدمه (ﻫ) حروف الشرط إن كان له نية عملت مطلقا وإلا فهي في الاثبات للتراخي إلا أن في التمليك ومع النني كلما ومتى لم للقور وقاتا وإن لم للتراخي على أحد قولى ط والحلاف في إذا لم للذهب للتراخي مثل إن لم اه شرح بحر (فرع) وتكوناليمين انشاء واتماً في الحال كسائر الانشاءات إذا علقت على الشرط كأن العلق هو المقسم عليه فيتكرر الحنث بمكرره ويتحد

(إلاإن (1) إذا دخلت (فالتمليك (٢) فالها تقتضى الفور (2 وصورته أن يقول طلقي نفسك ان شئت فالها إذا لم تطلق تفسها في المجلس لم يكن لها أن تطلق من بعد وكذا لوقال أنت طالق ان شئت فاله يعتبر مشيئتها في المجلس هنا (1) فأما إذا قال طلقي نفسك إذا شئت أو متي شئت كان لها أن تطلق في المجلس و بعده (وغير إن وإذا مع لم) يعي أن غير إن وإذا إذا دخلت عليها لم اقتضت الفور فاذا قال متى لم تدخل الدار على القور (١) وهكذا لوقال كالم تدخل الدار فأنت طالق علاقت (١) إن لم وإذا لم فاذا قال إن لم تدخل الدار فا تتدخل الدارة واذا لم تدخل الدارة أنت طالق علاقت (١) فلا تطلق إلى الموت (١) تدخل الدارة ومت التمدد أن يقول (١) أن أكلت إن شربت إن ركيت (١) فتى تعدد على هذه الصورة (فالحكم للأول) أي تطلق بحصول الشرط الملفوظ به أولا فقي تعدد على هذه الصورة (فالحكم للأول) أي تطلق بحصول الشرط الملفوظ به أولا

بأتماده وإن كانت اليمين واحدة في ظاهر الحالين فاذا قال كاما جئتني فوالله لأكرمنك فالمقسم علمه متعددوهو لزوم الاكرام لكل فرد من أفراد الجيء وإذا قال والله لأكرمنك كاما جئتني فهو يصعد وهو لزوم الاكرام لـكل المجموع فيحنث بفرد وتتحل البمين اه معيار (١) لأنها ليست يظرف فكان تمليكا مقصوراعلى المجلس كسائر التمليكات بخلاف سائر أدوات الشرط فانها ظروف تتجدد كل وقت اه صعيتري (٧) هذا أيس بممليك حقيقة فلايطل بالرد ولا الاعراض في المجلس ولو كان "مليكا حقيقا بطل بالرد والاعراض (٣) ما لم نوقت فان وقت اعتبر انفضاء الوقت قرز (٤) إن حضم المملك وإن غاب فني مجلس بلوغ علمه قرز (هُ) ظاهر كلام أهل المذهب أنه يقم في الحال ولا يعوُّ, لو كان بينهما وبين الموضع الذي علق الطلاق به مسافة لا بمكن وصوله عقيب اللفظ أنه يقع حالا على الفور اهاع ح لى وقبلَ يكنى النهوض البه كما يأتى على قوله ويتع المعقود على غرض الحم أه فان لم ينهض وقع الطلاق متى مضى وقت يسع الدخول ونحوه نما علق الطلاق بعدمه اله صعيترى ممنى قرز (٣) والمرآد بالقور المجلس لا ما ذكره النجري اه ينظر (٧) ما لم يكن مستحيلا فاما فيه فللفور (ﻫ) وحيث يقال بالتراخى إنما هو إن لم يبلغ لحلة يعلم أنها تعجز عن فعل الشرط كالنزاع وظاهر اطلاق المذهب أن الطلاق يقع بالموت حيث يقولون يقم به غير منعطف إلى وقت الإيقاع قال السيد ح ينعطف إلى وقت الآيقاع و لـكن الموت. كاشف اه زهور فلو كان الطلاق بائتاً فلا موارثة و لا بجب إلا مهر واحد ولو تكرر قال سيدنا وعدم الموارئة وفاقا يعني أنه لا يجب لمكل وطء مهر حيث وطئها بعد الشرط وقد انكشفت محرماً (٨) يعني هوت أحدهما قرز (١٠) ونعني ما لم يعين وقتا لفظا أو نية أو عرفاً قرز (٩) أنت طالق (٠٠) فلو قال أنت طالق إن كلمت زيدا إذا دخلت الدار أو متى أو نحو ذلك لم تطلق إلا بتكليمه بعد دخولها وكذا ان كلمت زيدا ان جاء رمضان وقد ذكر معناه في الصميتري ولفظ البيان لا تطلق إلا اذا كانت زيدا في ذلك الظرف وهو الدار (وان تأخر وقوعه) عن سائر الشروط الملفوظ بهاهذا (ان تقدم الجزاء (۱۱) محواً أن يقول أنت طالق ان أكلت ان شربت ان ركبت فا بها تطلق بالشرط الملفوظ بهأو لاوهو الأكل ولا تطلق ان شربت أوركبت (فان تأخر (۱۲) الجزاء نحو إن أكلت ان شربت ان ركبت فأنت طالق (أو عطف المتمدد بأو) سواء تقدم الجزاء أم تأخر نحواناً كات أو إن شربت أوركبت فأنت طالق (أو عطف المتمدد بأو) سواء تقدم الجزاء أم تأخر نحواناً كات وان ركبت وسواه تقدم الجزاء أم تأخر في كان التعدد على أى هذه المتعدد أي فالمحال أم تأخر فتى كان التعدد على أى هذه المعروط طلقت سواء كان ذلك الشرط متقدما في الفض أم متأخراً (وينحل (۱۲) الشرط متقدما في الفض أو حداً منها فاو أكلت فطلقت (وينحل (۱۲) الشرط متقدما في الفض أو كن المحال والمحال في المنافق الفض أو كنت فلك واحداً من أي هذه التعدد عوان يقول ان أكلت وشربت وركبت (المجموعه) فلا تعلق إلا بأن تفعل التلائة اجماع (۱۳) ولا يعتبر الترتيب في الأصبح (۱۵ فلوعظ علم بالفاء (۱۲)

ورمضان قرز (١) والترق بين تقدم الجزاء وتأخره أن حيث أن الجزاء متقدم لم يقيد إلا بمــا يليه من الشروط ولا تعلق له بما جده لأنه كالمبتدأ أو حيث الجزاء متأخر والشرط متقدم يتعطف عليها أجمر إذ لا اختصاص له يمضها دون بعض اه غيث مني (٥) والوجه انها تقدم الجزاء كانالشرط هو الملاصق للجزاء وهو الملفوظ به أولا (٧) لأنه لما تأخر الجزاء تعلق بالشرط أه كواك (٥) قان تغدم الجزاء وتأخركان التأثير لهما معا فى الملاصق للأول وللمتأخر فىغير الملاصق ويتحل فيهما إن فعلت الملاصق وذلك نحو أنت طالق إن أكلت إن شربت إن ركبت فأنت طالق فأكلت طلقت بالأول فاذا راجعها ففعلت بعد طلقت به والعكس إن فعلت غير الأكل أولا طلقت به فاذا راجعهــــا وفعلت الأكل طلقت به اه مفتى وذكر في الزهور أنه ان قدم الجسزاء وأخره فان فعلت الملفوظ به أولا وقع بالشرطين جيماً وانحلت النمين و إن فعلت غير اللقوظ به أولا وتم لتأخر الجزاء فتى راجعها وفعلت ما لفظ بهأولا وقع الطلاق لتقدم الجسزاء قرزفان التبس هل قدم الجزاء أو أخره ظعله بقال إن فعلت الأول طلقت بلا إشكال وأنحلت وإن فعلت أحد الآخرين احتمل أن لا لاشيء لأنه محتمل أن يكون الجزاء متقدما فلا شيءوالأصل بقاء السكاح و محتمل أن يقع لأن الأصل في الجزاء التأخر و لعله أرجح وقواه الشامي (٣) مالم يتعدد الجزاء فلا ينحل قرز (٤) يعني الواقع قرز (٥) لافائدة لقوله فطلقت لأنه ينتحل ولو فعلت مطلقة أو مفسوخة كما يأتى في قوله ولو مطلقة (٦) صوابه لا أن الشرط قد انحل بالإُّول (٧) صوابه أجم (٨) اشارة إلى خلاف ط (٩) أما لو عطف بلا نحو أأنت طالق لا كاستنزيدا ولا عمراً ولا خالداً نقيها ثلاثة أقوال أحدها لا تطلق إلا بالحميمالثاني

اعتبر الترتيب والتعقيب فلو جاء بم مكان الفاء طلقت بأن تأكل ثم تشرب (۱) بعد تراخ ثم تركب بعد الشرب بتراخ فلو لم ترتب أو رتبته من دون تراخ لم تطلق لانثم للترتيب عهاة (۱) فلو كان العطف بيل (۱) فانها تطلق بأى واحد فعلت ولاحكم لاضرابه (۱) عن الأول لأن ذلك عنزلة الرجوع والرجوع لا يصبح * قال عليم والأقرب عندي أن الشرط هنا لاينحل (۱) إذا فعلت (۱) واحداً أما لو قال أنت طالق ان دخلت الدارلكن ان كلمت (۱) زيداً * قال عليم فالأقربأن حكمه حكم قولهان دخلت الدار وكلمت زيداً فلا تطلق إلا عجموعهما فلو قال أنت طالق لو دخلت الدارطلقت على كل حال هسدنا أحد وجهى امش وأما على أصلنا فيحتمل هذا ويحتمل أن لاتطلق ان لم تكن قعد دخلت (۱) كلفت بعني إن كنت قعد دخلت الدار فائت طالق فان أراد اللوم (۱) على تركها الدخول (۱۱) طلقت بعني إن كنت قعد دخلت الدار فأنت طالق فان أراد اللوم (۱) على تركها الدخول (۱۱) طلقت ناجزاً ﴿ فصل (۱۱) ﴾ (ويصبح التعليق بالنكاح والطلاق) أي يصبح أن يحمل النكاح

أنها تطلق بواحد وتنحل وهو ظاهر الاز فىالايمان فى قوله لا مع لا والنالث تطلق بواحدة ولاتنحل فتطلق بالثاني اه غيث (١٠) وحد التراخي بمضي وقت بعد الفعل الأول يتسم للفعل ولم يفعل وحــد الفورأن لا يمضى وقت بمكن فيه النسل إلا وقد نسلت اه صميتري قرز (٧) والمهلة عرفا (٣) نحو إن أ كلت بل إن شربت بل إن ركبت اه غيث وهــذا حمر أن وأما لوقال إن أكلت بل ركبت بل شربت فالظاهر أنه لابد من مجموعهـــا وقيل لافرق قرز اه مفتى (مسئلة) إذا قال الرجـــل لزوجته أنت دخلت الدار فقالت لا ققال وإلا فأنت طالق فقالت نعر هل تطلق أم لا لأنها في حكم المطلقة لنفسها اهـ ح فتمح فلا يفع شيء لأنها بمثابة إن تسكن دخلت الدار فانهـا طالق فسي كالمطلقة نفسها وقرره المفتى والذي يؤدي النظر البه آنها إذا كانت قد دخلت طلقت لا "نه مفهوم من السباق في قوله وإلا فأنت طالق يعني إن كنت قد دخلت (٤)إذا كان الجزاء متقدماً على الشرط و إلا فالحُمْكُم للاّ خر لصحة الاضراب عن الشرط الأول قبل النمام والله أعلم ذكر. الشيخ لطفالله ابنالغياث قرز (٥) وفى النيث احتج لـكلام الشرح بما يدل على دفعهماشكل عليه والقوى انها تنحل قرز (٦) لانه إنما أنحل مع أو لأنه علق طلاقها من أول الأمر بفعل واحد على التخيير وهنا علقه بفعمله ثم أضرب عن ذلك التعليق وعلق بآخر ثم أضرب عن الأولين وعلق بآخر فكان عنزلة طلقات معلقة فعلما في أوقات(٧) وقيل قباس اللغة أن يكون كالاستثناء فسكما نه قال إن دخلت الدار إلَّا إن كاست زيداً اله ففتي (٨)وقوى في البحر أنها لا تطلق إذ يحتمل أن معناه لو فعلت لمكنت ظالق لمكن لم تعملي فلا طلاق نحو أكرمك الله أو أكر متنى لأنه حرف امتناع (٩) و يكون تعليلا(١٠)دخلت أم لالأن الملل كالمطلق قرز (﴿) إذصادقته على الارادة فان لمتصادقه فالظاهر أنحكه كما تقدم يعنى على الاحتمالين ولا يجوز لها مصادقته إلامع غلبة ظنها مذلك اه شكايدي عن خط مرغم (١١) هذا الفصل قد تضمن لفظ الأزهار بما نية وعشرين مسئلة بل٣٧

والطلاق شرطا في الطلاق(نفياً واثباتا) أي ان شئت جملت نفيهما هو الشرط و إن شئت حملته الاثبات وسواء كان النكاح والطلاق اللذن جعلتهما شرطا موجباً (لواحدة أو أكثر) أى سواء كان الشرط نكاح واحدة أو نكاح أكثر أو طلاق واحدة أو طلاق أكثر مثال التمليق بنكاح واحدة أن يقول انتزوجت فأنت طالقأو ان تزوجت فلانة أو ان تز وجتائ فأنها تطلق متى تزوج واحدة أو فلانة أو تزوجها بعد أن طلقها (١) ومثال التعليق أكر أن بقول ان تزوجت نساءفا نت طالق (٢٠) أو فلا نة وفلا نة أو يقول لزوجتيه إن تزوجت كما ففلا نة منكماطالة أو فأنتماطالقتان ومثال التعليق بطلاق واحدة (٢٠) أن يقول إن طلقت فلانة فانت مافلا نقطااتي ومثال التمليق بأكثر أن يقول إن طلقت فلانة و فلانة فأنت يافلا نقطالق أما إذا فال ان طلقت فلا نة وليست له زوجة (⁴⁾ فانت طالق م نز و جالاجنبية بم طلقها ﴿ قَالَ مُولا نَا عَلِيمٍ ﴾ فالأقرب إن زوجته تطلق هذه صور التعليق بالنكاح والطلاق على جهة الاثبات، وأما تعليقه سها على جهة النفىفثاله إن لمأتزوجوإن لمأتزوجك فأنت طالق أوإن لمأتزوج فلانة وفلانة فانتطالق فانها تطلق بالموت (°) إذا لريفعل الشرط في جميع هذه الصور ﴿ وأما التعليق بنفي ة فهم (١) ما لم نـكن مثلثة إذ ينهدمالشرط مع الثلاث قرز (æ) باثناً حيث كان خلماً أو قبل|الدخول أو رجعي وانقضت العدة قرز (﴿) فإن قبل مَاالفرق بين هذا وبين العتق أنها نطلق اذا عادت بعد أن نَروجها الفير وفي العتق إذا عادت بعــد البيــع حيث علق العتق بتــكلـم زيد وعاد اليه تم يــكلمه قانه لا يعتق فالجواب أن العبـــد مال وقد قالوا فيمن حلف بصدقة ماله أن الحيلة أن نخرجه عن ملكه ولا يحنث بعدرجوعه إلى ملسكه ولو تأخر الحنث حتى رجع و وجهه أن بعدرجوعه بمنزلة مال آخر غير الذي حلف مه مخلاف الزوجة فالمدة بعد الطلاق حق عليها فلم يكن الطلاق في حقب كالبيع في المنال اله غيَّث (٧) فلا تطلق إلا اذا نزوج ثلاثاً إلا أن تكونُ له نية وصادقته طلقت ولو بواحدة لأُنه اسم جمع لا مفرد له من جنسه (۞) وأما المعلق بالنني نحو إن لم أنَّروج هل تصح المخالفــــة بالبعض كالبمين سل قياسه أن تطلق عند تعذر العقد على الثانيســـة (٣) أمالو ذال إن طلقتك فأنت طالق فانهلا يتعرذلكالشرط لأن الطلاق بعدالا يقاع غيرواقع ولذا لم يذكر هذهالصورة في شرح المازد'ر إلا عند من يقول الطلاق يتبم الطلاق فأنه يقم عنده تطليقتان وأما عندنا فتقع واحدة ولا يمنع الناجز اله غيث قرز (٤) فلو طَلَق الأجنبية قبل أن يتزوجها هل تطلق زوجته قال عليلم الأقرب أنَّه إن علق بمجرد اللفظ طلقت و إن علق بالممنى لم تطلق فان النبس عليه الحال قال فالأقرْب أنه لا يفعر اذ الظاهر التمليق بالمعنى اه غيث قيــــل الا أن تعلق الأجنية وكالة من زوجها طلقت زوجته وعن سيدنا عامر لا تطلق إلوكالة من زوج الأجنبية قرز (ه) أوبما يعلم تعذره كزواجة أمها وحصل الدخول أو اللمس أو نحوه أو يلاعنها قرز (*) فإن قال متى لم أنزوجك فأنت طالق فانها تطلق عنسـَـذ لك لأنه

الطلاق شااله ان لم أطلق فلانة فأنت طالق أو ان لم أطلق فلانة وفلانة فأنت طالق فاتها تطابق فاتها تطابق إلى الم أطلق فلانة وفلانة فأنت طالق فاتها تطابق إن لم يفعل الشرط (الوطه) نحو أن يقول ان وطائتك فانت طالق (فيقم) الطلاق (" (بالثقاء الختانين ") ذكره الفقيه س ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وهوصحيح " (و) اذاطلقت بالثقاء الختانين ثم أتم الايلاج كانت (التتمة رجمة " في) الطلاق (الرجمى) لأن الرجمة بالوطه تصبح عندنا وسواه كانت هذه قد دخل بها من قبل أم لالأنها حين التقاء المختانان صارت مدخولة ثم طلقت فيين الدخول والطلاق ترتب ذهني لاحسي " فاذكان الطلاق بائنا ثم أتم الايلاج قال عليم فالأقرب أنه يحد مع المم (الم المحملة الم المحملة المحملة المحملة المؤللة في تبين) أي إذا على المطلاق في تبين) أي إذا على الطلاق في المحملة والمحملة والمحملة المحملة المحمل

لايمكن زواجتها فى الوقت الثانى إلا أن ينوى إن لم أتزوجها بعد طلاقها فله نيته ذكر ذلك عليه قرز فان قال إن لم أطلقك فأنت طالق طلقت بالموت فان قال ومتى لم أطلقك فني الوقت الثانى فان قال من لمَاطَاقَ مَنكُنَ فَصُواحِبُها طُوالَق فَهِذَا دُورَ فَلا يَقْم شيء اه غَيْثُ (١) و إنْمَـّا صح هنا ولم يصح حيث قال إن تُروجتك فأنت طالق وهي أجنبية ثم تُروجها لأن من صح منه الانشاء صح منه التعليق فهذا الفرق ولأن الأحكام تتعلق بالاسباب وقد وجد السبب (٧) عوبهما جيماً أو طلاق أحدهما أو من علق بموته (٣) بدعي ولا إثم عليه قرز (٤) مع تواري الحشفة ولو في الدبر قرز (٥) ولو مجنونا كما لو حلف لا أشترى هذا الحمر فشراه من الذمي فأنه يحنث على قول المزني اه ينظر (٦) بادني زيادة اه ح أتمار (﴾) وكذا تسكينه بـكون رجعة لأنه يحصل به التلذذ اه غاية معنى قبل إذا كان التسـكن مر نلذذ اه قرز (ه) فأما لو قال لغير المدخولة إن وطئتك فأنت طِائق قبله بساعة لم تكن التنمة رجعة بل يأثم ولا حد عليه مطلقا علم أو جهل فى هذه الصورة لان الوطء جائز له فهو شبهة و يلزمه مهر المثل مطلَّقاً ونصف المسمى إنْ سمى بالطلاق قبل الدخول يعنى إن لم تتقدمه خلوة صحيحة وكله مع ذلك وقبل إن هذا دور فلا تطلق رأساً قرز لتقدم المشروط على شرطه (*) وكذا الاستمرار على قول من قال التروك أفحال (٧) والفرق بينهما أن الذهني ما لا يعقل والحسى عكسه (٨) والصحيح لابحد لشبهة أوله ولا نسب ولا مهر مع العلم لانه لا يلزم بالوطء الواحد مهر أن ويلحق النسب مع الجهـــل (٩) حيث استأ نف بط الذع وبجب مهر أن أيضا (١٠) بكسر الحاءالعلوق و بفتحها الحمل (١١) حيث كانت با ثناً أو مضرباً عن مراجعتها ولعله يفهمه الاز في قوله ويأثم العاقل الغ (۞) وإن كانتضيباءكمف بعد الانزال ثلاث سنين وستة أشهر ويوم وكذا القبل بعدكل إنزال اهغيث ينظر ماوجهه فالفياس أربسع سنين كاملات ثم إذا وطيء كف كذلك إذ الوجه لوجوب السكف تحريم الوطء فتأمل قرز (﴿) قان لم يكف وأتت يولد لستة أشهر من وطئه الثانى ولأربع سنين من وطئه الأول القيــاس إلحاقــه بالوطء

التاني لأنه أجد اه شاى وحمله على السلامة ولأن الأصل بقاء التكاح (١)أراد بالعلم العلم الشرعى قرز وارأراد بالعلم العلم الشرع ولا المؤتفية فلا بد من خروج عضو أو نحوه اه عن سيدا زيد من عبد الله الشرورى الذي لا يشتى بشك ولا شبه قلا بد من خروج عضو أو نحوه اه عن سيدا زيد من عبد الله الأنهم قالوا ولا شيء فيمن مات بقعل أمه ان لم يضمل ولم يحسلوا الحركة هناك موجبة العلم المدالا بقال مراده العلم المسلم المارة العلم أسلم المارة بقال علم الموركة العلم الموركة هناك موجبة العلم المارة المارة العلم المارة المارة المارة العلم المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة العلم المارة المارة

وهو واصح (و) يسح تعليق الطلاق (بالحيض) نحو إن حضت فأنت طالق (فيقع برؤية الدم (۱) إِن ثم حيضاً (۱) إلى إذا رأت الدم ثبتت أحكام الطلاق بشرط أن تراه في وقت إمكانه ويمكون ثلاثاً (۱) فصاعداً إلى المشرفان جاوز المشرفا لحيم ماتقدم فحيث تكون استحاضة (۱) كله لا تطلق وحيث يكون أوله حيضا تطلق ولا مجوز الزوج رؤيمها من حير ترى اللهم (۱) ولوجوز أنه غير حيض (۱) لأن الظاهر أنه حيض فيعمل محتضى الظاهر حتى ينكشف خلافه فان قال إن حضت حيضة (۱) فأنت طالق وقع الطلاق (۱۸ وحين تطهر من حيضها فصل) ولما فرغ عليلم من الطلاق المشروط تمكلم في المعلق بوقت فقال (وما علي عضى حين انحو أن يقول أنت طالق بعدحين (ونحوه) أي ونحو الحين وهو أن

قرز (١) قان تال لزوجتيه ان حضيًا حيضة فأنتها طا لفتان فقيل لا ينحد هذا التعليل لأنه عال فلا فَأَنَّهَا طَالْقَتَانَ اه شرح مرغم (﴿) فَانَ كَانَتْ مَائضًا فَبَحِيضَةً أُخْرَى لا قَتَضَاءَ الشرط الاستقبال اه بحر قرز فان قال أنت طاكن في الحيض وهي حائض طلقت في الحال (٧) غير ما هي فيها و يكون بدعياً قرز (٣) وتعتبر الزوجة في قدر الحيض قرز (٤) فإن كانت ناسية لوتتها وعددها أو الوقت فقط لم يفم شيء عامر قرز (٥) حث كان الطلاق بائناً (٣) صوابه ولو ظن أنه حيض (٧) فان قال إن حضبًّا فأنها طالتتان قفالتا حضنا بعد مضي مدة بمكنة فصدق إحداهما وكذب الأخرى طلقت المكذبة لحصول شرط طلاقها لأنها تصدق على تفسها ومن شرط طلاقها حيض الأخرى وقد صدقها فحصل الشرط بخلاف للصدقة فلا تطلق الانجرى إلا أن تشهد لها عدلة محيض المكذبة اله بنان وكذا لو مات الزوج لم تطلق لأن حصول بعض الشرط ليس كحصول كله اه بستان ولو صدقت في هسها فين شرط طَلاقها حيض الإخرى ولم يصدقها أنها قد حاضت اله بحر ومقتضى ما ذكره في الفيث أنها لا تطلق إلاأن تبين بعدلة على حيضها وكلام البحر مبنى على أصل المؤيد بالله اله وينظر أنن ذكره فى النبث فلفظ النبث (تنبيه) فإن قال إن حضمًا فأنها طالقان فقالنا حضنا فصدق أحدهما طلقت المسكذبة دون المصدقة ذكره الغقيــه س وأنو حامد ووجبه ان الذي كذبها تصــدق في حق تفسها ولوكذبها لا في حق صاحبتها وإن كانت تصدق في حق تفسها وقد صادق الزوج صاحبتها فقد حصل شرط طلاقها وهو حيضهما جميعا لأنه صدق صاحبتها وصدقت هي في حق نفسها وأما الممدقة فلم يكل شرط طلاقها لأنها ولو صودقت في حق نفسها فهو مكذب لصاحبتها وهىلاتصدق في حتى غيرُها فلم يكمل الشرط فان قال ذلك لأربع فقلن حضن فصدقهن طلقن فان كذبهن فلا فان صدق ثلاثا طلقت المكذبة نقط فان كذب النتين لم يطلق أيتهن والوجه في ذلك ما تعدم اله غيث بلفظه وقال أنو مضر لا تتمبل المرأة على الحيض إلا بعدلة قرز (٨) ويكون سنيا لأنه فى طهر قرز

يقول بمدوقت أو بمد دهر أو بعد عصر أو بعد حقب (قيل وقع بالموت (١)) وذلك لأن الحين بطلق على القليل والكثير من الزمان وكذا الدهر والمصر والوقت والحقب ٢٠٠٠ فلما احتمل القليل والكثير والأصل أنلاطلاق يقينا على اليقين حتى مات فانكشف أنهاطلقت قيل موته" عقال عليه السلام وهذه المسئلة غير منصوصة لأصحابنا لاكنها مأخوذة من كلام محمد ابن محي ^(٤) وقد أوضحناه بقو لنا(ومنه إلى حــين ^(٥)) أي اذا قال أنتطالق الى حين وقعر عوته لأنه في التحقيق عمني بعد حين قال محمد من يحيي إن قال أنت طالق الى حين أو زمان فاننوى وقتا فذاك (٢٠ وانارينو فاذا مات، قال مولاناعليه السلام وكذا اذامات (٧٠ والحصلون للمالمدوية (٨) يطلون مسئلة محد من يحي (١) بأن الى تستممل للغاية (١٠) وعمد مم (١١) واستمالها هنا للناية لايصم لأنالطلاق لايتوقت فكانت بمني مع وإذاكانت بمني مع فهي مقدرة بمناالشرطأى إذا مضى حين قالواوالحين لفظة مشتركة تستعمل للصباح والمشى كقوله تمالى حين تمسون وحين تصبحون وبمني السنة وعليه قوله تمالى تؤتى أكلماكل حين أي كل سنة (٧٧) وقيل ستة أشهر (٩٣) وعمي أربعون سنة وعليه قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر (١٤) وعن الدمر وعليه قوله تعالى ومتمناه إلى حين (١٥) قالوا فإذا احتمات هذه المعاني حل على المتيقن وهو الممر لأن الأصل عدم الطلاق ﴿قال مولاناعليه السلام، وهذا الذي خرجنا منه أن قوله بمدحين ونحوه يوقت بالموت قال في كلام أصحابنا في هــذه المسئلة غاية الضمف والركة والمخالفة لمقتضى اللغة العربية قال والصحيح عنسدى ماذكره أصش (١) قيل ان هذا القيل لبمض أهل المذهب (٢) بضم الحماء المهملة والقاف المعجمة اه صحماح قبل والحقب ثما نون سنة رواه ك وقال في الشرح الحقب ليس له حد في اللغة ولا في الشرع بل يحمل على القليل والكثير وقال قوم أربعون سنة وقيل تسعون ألف سنة كل ســـنة ثانيائة وستين يوماً كل يوم ألف سنة ذكره في تفسير الحاكم (٣) أو موتها (٤) الهادي (٥) وأما إذا تال في حين أو في وقت أو في عصر أو في دهر أو في حقب فالأقرب أنها تطلق في الحال قرز (٦) إذا صادقته الزوجة وقيل وإن لم تصادقه لأن هذا اللفظ نما محتمل (٧) أى وقع (٨) السادة (٩) الهادى (١٠) مثل قوله تصالى وأتموا الصيام إلى الليل (١١) مثل قوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالهم (١٢) في البخل والكرم (١٣) يعنى الزرع (١٤)الانسان آدم عليهالسلاموالحين قدر أربسين سنة لم يكن شيئاً مذكوراً لافى السموات ولا في الأرض يعني أنه كان جسمه ملقى من طين قبل أن ينفخ فيه الروح اه تجريد كشاف قيل كان له صرىر وصوت كمموت النحاس تصعب الملائكة منه هدة أربسين سنة وكان الشيطان لعنه الله يقول ملخلقه إلا لشأن عظم وكان بدخل من دبره ويخرج من رأمه (١٥) قوم يو نس

في هذه المسئلة وهو أبها تطلق (١٠) بعد مضى لحظة (٢٠) لأنه قيده بمضى حين وقد مضى الحين (و) اذاعلق الطلاق بوقت معين فانه (يقع بأول المعين (٢٠) نحو أنت طالق اذا جامعد فانها تطلق بأول الشهر الثانى (١٠) ومحو ذلك قال أبرع اذا فالم بأول الشهر الثانى (١٠) ومحو ذلك قال أبرع اذا فال أنت طالق غداأو اذاجا غد طلقت اذا طلع الفجر وهكذا إذا قال في غدقال فال وقتا بعينه من نصفه او آخره ظه بيت في ظاهر الحكم (٥٠) وفيا بينه وبين الله تمالى على أصل يحيى عليه السلام قبل و (٢٠) هذا عائد الى قوله في غدفي مدق ظاهر أو باطنا فأما إذا قال اذا جاء غد فلا يصدق ظاهر او هكذا في الشرح لأن الظاهر أنه علق بجملت من فيقع بأوله بخلاف مااذا آلى بني فهو يحتمل الأول والآخر (ق)ذا علق بوقتين معينين وقع (أول بأول (٣) ان نمده) ذلك الوقت المعين (كاليوم غدا (١٠) فاذا قال أنت طالق اليوم غدا (١٠) فاذا قال أنت طالق اليوم غدا أن والمناق اليوم أوغدا أول) تمددالوقت (بخير) نحو أنت طالق اليوم وغدا فأنها تطلق بأول نحوا أنت طالق اليوم وغدا فأنها تطلق بأول المذكور من الوقتين أولا إغالبا (١١) يحترزمن أن يقول أنت طالق غداً والوم فانها تطلق (١٤)

⁽١) لأن لفظة الحين اسم جنس مشـل إذا قال إذا كلمت الناس طلقت كامت واحدا قرز فله قال أنت طالق لرضا زيد أو لقدومه طلقت في الحال لأنهــا للتعليل فلونوي التعليق لم يقبل قوله ظاهراً فإن قال لرضا زيد و بقدومه فتعليق اه رياض قرز (٣) واللحظة مايتسع طلقة (٣) فلو قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد لم تطلق لا تعقدم المشروط على شرطه (١) وقال في بيان لم تطلق لطلوع فجر غد ذكره في اللمعالمُ نه يشترط في المشروط أن لا يتقدم على شرطه (١) وقال ش لا يقع شيء اه بيان (٤) وذلك لأنه علمه بظرف ممتد فتطلق بأوله اه زهور (٥) والأولى أن يصدق في جميع الألفاظ كما في التذكرة وغـيرهالأن له نيته كما في شرح الازهار قرز ولأنه لايعرف إلا من جهته قرز (٣)قوىويني عليه في الهداية و ح المحيرسي (٧) ولا حكم لذكره الثاني لأن الطلاق يتعلق بالظرف الأُول فيلغو الثاني قال في الغيث وهذا حيث قصد النطق بالظرفين أما لو سبقه لسانه إلى الأول على جهة النلط ومراده التعليق بالثاني فقط لم تطلق إلا يأول الثاني لأنه لاحكم لسبق اللسان (﴿) عارة الفتح بأول الأول حصولا إلافي غد اليوم فبأول غد (٥)في اللفظ حيث لأنية إلى كلام الازهار مبني على أنه وقع اللفظ أول اليوم و إلا وقع في الحال (٨) ووَجهه أن الطلاق يصلق بالظرف الأول لا الثاني وهذا أولى ما ذكره فى اللبع (٩) كلام السكتاب مستقم مع الاضافةواما مع عدم الإضافة فتطلق في الحال يقال هذا غير متمدد فتأمل قال في اللمم لان اللفظ الآ حْر منقطع عن الاول فسلا حكم له (١٠) بل في الحال هذا إذا قال ذلك قبل العجر (﴿) فان تأخر الجزاء طلقت بالاول حصولا فيقع في الحال وقيل لاقرق قرز (١١)عائدالي الجم والتخيير اله أثمار (١٢)قال المؤلف كذاهم حروف

. أول الآخر (١) فتطلق في الحـال هاهنا وهو اليوم (و) من قال أنت طالق (يوم يقدم) زيد ((ونحوه) كيوم أدخل الدار وما أشبه ذلك فانه (لوقته)أي لوقت القدوم والدخول فقط فله نيته وقال ش لاتطلق إذا قدم ليلا ^(٣) (و)كذا ^(١) لفظ (أول آخر)هــذا (اليوم وعكسيه (٥٠) وهو آخر أول هــذا اليوم موضوع (لنصفه ٥٠٠) فاذا قال أنت طالق أول آخر اليوم هــذا أو آخر أوله وقع الطــلاق عند انتصاف النهار وعن ش أول آخره تُعيل الغروب وآخر أوله بُميد طلوع الفجر (و) إذا قال أنت طالق (أمس (٧)) فانه (لايقم) لأنه علقه مستحيل وقال أبو حوش وأبو جمفر إذا كانت في حباله بالأمس طلقت في الحال (و) من قال أنت طالق (إذا مضى يوم) وكان هذا الانشاء (في النهار) لا في الليل فانها تطلق (لجيء مثلوقته) أي الجيء مثل ذلك الوقت الذي طلقها فيه من النهار الشال الفي فاذا طلقها وقت العصر مثلا طلقت وقت العصر في النبار الشاني (و) إن قال أنت طالق إذا مضى يوم وكان هذا الانشاء (في الليل) طلقت (لغروب شمس تاليــه) أي لغروب شمس العطف ويحتمل في أنت طالق غداً فاليوم أو ثم اليوم أن يقع بالآخر حصولا و يلغوما بعد الفــاء أو ثم لأنه بمثابة أنت طالق أمس كذا في الوابل إذالفاء وتم الترتيب ويحتمل أن يفم اليوم ولا يراد بذلك الترتيب وقر ره شامي قرزه) طلقة و احدة و تعلق باليوم التاني ﴿ } إن راجع لا معلق الطلاق بطر في ﴿ } هذا في صورة الجم لا في التخيير اه سحولي معني قرز (١) لفظاً أه سحولي لأن تأخره لفظاً لا نخرجه عن تقدمه لتقدمه في الرقوع مع تعليق الطلاق بهما جميعاً (٧) حياً مختاراً فلو قدم ميتاً أو مكرهاً لا فعل له لم تطلق اه نجري لآنه مقدوم به لا تلدم قرز (٣) لنــا قوله تعــالى والسلام على يوم ولدت ويوم أموت و يوم أبث حيا أي وقت اه نجري (٤) شـكلعليه ووجهه أنه يموهم أنه للعرف فالأولى حذف قوله وكذا (ه) وإذا قدمض نصفاليوم لميتم شيء كما لو قال أنت طالق أمس (١) وهكذا فىالشهرونحوه إذا قال في أول آخره أو في آخر أوله فانه يتم الطــــلاق في اليوم الحامس عشر إن وفا الشهر وإن نفص فني نصف الحسامس عشر قرز ولو قال لها أنت طالق في اليوم إذا جاء غد فانها تطلق غداً وقال ش لا يقمر شيء اه بيان والوجه أن الشرط لابجوز أن يتقــدم على المشروط فلوطلقت اليوم لزم أن يقدم المشروط على الشرط ومن هذا أخذ أن التخبير لايصح اه زهور (٧) ما لم يقل من أمس أو فيه فاقراراه كواكب وتذكرة (*) فلو قال أنت طالى غدا أهس أو أهس غدا طلقت في الحال اه تذكرة لأن غداً أمس هو اليومو أمس غد هو اليوم اله ستان هذا إذا قال في النهار أو في آخر الليل لا ته يقم عند طلوع الصحر وأما إذا قاله في أول الليل قبل المبيت فلا يَعم لأنه يؤدى الى وقوعه في يومـــه الذي خرج منه وهو لا يصبح في وقت ماض إذ الليل لإ غد له ولا أمن عرفاً وأما قبل موته قهو ظرف

اليومالتالى لهذا الليل (والقمر (١) اسم للهلال إذا رؤى (لرابع الشهر (٢) إلى سبم وعشرين (١) فاذا قال أنت طالق إذا رأت الهدلال أول الشهر أو النه أو النه أو النه لأنه لا يسمى قراً إلا من رابع الشهر إلى ليلة سبع وعشرين (١) فاذا رأته فى ذلك طلقت وإن رأته فى نامن وعشرين أو تاسع وعشرين لم تطلق (والبدر (١) اسم للقمر إذا رؤي وإن رأته فى نامن وعشرين أو تاسع وعشرين لم تطلق (الرابع عشر قطل) (١ فإذا قال أنت طالق إذار أبت البدر لم تطلق (٢) إلاأن تراه ليلة رابع عشر لأنه لايسمى بدرا إلا في تلك الليلة (١) (والمدد (١) وربع وجادى وموت زيد (١٠) وعمرو لاول الأول) فإذا قال أنت طالق وم السيد ولم تكن له نية طلقت بأول المندن الفطر أو الأضمى فان قال ذلك بعد الفطر فبالاضمى وهكذا أنت طالق في ربيع طلقت في ربيع وهذا إذا قاله في صفر وإن كان في ربيع ففورا وإن كان قد حصل أوله عوت الأولى وهكذا إذا قال عبدا وعرو (١) طلقت عوت الأولى منهما لأنه وقته بحصول وقت موتهما وقد حصل أوله بموت الأولى بخلاف على جدل مالو جمل وقالم المنال والما المنال والمنال والماليل والمنال والمنال والمال وقال منهما والم المنال والمنال والمنا

ممتد من أوله اه كواك (١)والمبرة بقصده هل قصدنوره أو جرمه وتراه في السياءلافي المرآة والمناء إلا أن ينوي قرز فان لم يكن 4 قصد فالجرم فان علق الطلاق بالبلال طلقت إن رأته من أول الشيو الى لُّيلة ثالثه وكذا ليلة ثامن وعشرين وتاسع وعشرينقرز (٢) أمالوعلقه أو العتق بليلة القدر فإنَّ كان قبل دخول العشر الا واخر وقع في أولّ دخول آخر ليلة منها وإن كان بعد دخول الليلة لم يتم إلا بانقضائها من السنة المستقبلة فان عين الا ولى فلا شيء لجواز تنقلها اله بحر قرز (﴿) هنب الى بعني مع قرز (٣) ليلا أو نهاراً وثو نقص قرز (٤) شـكل عليه ووجهه انه مخرج من هذه العبــارة يوم سابُّم وعشرين فالصواب أن يمال الى ليلة ثامن وعشرىن (٥) ولو كاسفاً قرز (٦) غالباً أي في غالب الأُحوالُ قال الوالد وإلا فقد شاهدته في شهرىن لم يـكل إلافي ليلة خامس عشر وسمى بدراً لمبادرته الشمس لا أنه يغرب عند طلوعهاوقيل لتماهدتي تلك الليلة وكل شيء تم فهو بدر اله بستان (٧) و إن كانت عمياء فالظاهر أنها تطلق عند وقت رؤيته كما لو قال مني قرأت كتابي وكانت لانقرأ وقيل لانطلق اذالم يعرف من قصده قرز (٨) وأو بمدالفجر وكذا نهاره قر زلانه علقه بظرف ممتد فطلقت بأوله اه شرح فتح (٩) ولو كانعر فأ المنكلم كرجب عند من يقول انه عيد اه عامر قرز (ﻫ) ولو قال فىالسيدطلقت في كل عبد معرنحلل الرجمة اه بيان حتى تكل الثلاث كما لوقال الحمة اقتضى كل جمعة اهشر ح أثمار (١٠) وكذا بموت زّيد أو عمرولاًنه بمنىالشرط عرفاً (١١) بل في الحال لانه لا واسطة قرز (١٧)وكذالو قال قبل موت زيد وعمرو فان انكشف أنه كالتقدمات أحدهما لميقرشيء اه متقولة وهذا حيث جعله شرطاً وعلى عبارة الكتاب تطلق با لناني اه يبان فان قبل ما الفرق حيث قال أنت طالق في العيد إذا كان طالق (قبل كذا) كان هذا غير مقيد بمستقبل وإنما هو (للمحال) فاذا قال أنت طالق (ا قبل موقى (المحال) فاذا قال أنت طالق (ا قبل موقى (المحال) فاذا قال أن قبل علوم المسمس (المحالة ونحو ذلك مما هو مقطوع محصوله فأسها تطلق في الحال فان قال قبل قدوم زيد (المحالة ونحوه بما لا يقطع محصوله فاسها تطلق في الحال أنها تعلق في الحالم (المحالة والمحالة والمحالة والمحالة والمحالة المحالة المحالة والمحالة المحالة والمحالة المحالة والمحالة المحالة والمحالة والمحالة والمحالة والمحالة المحالة والمحالة والمحالة المحالة ال

قد مضى فبالثانى بخلاف مسوت زيد وعمرو إذاكان قد مات أحسدهما لم يتم شيء قلما العيدين إذا كان قد مضى أحدها أن هذا الآخر قبل الثاني لأنه يتردد مخلاف الموت فلا قبلية لما قد مضى اه ع (١) وهذا يصح حيث لم يأت فيه محرف الشرط وأما إذا جعله مشر وطا بذلك تحو قوله متى مت فأنت طالق قبل مسوني بشهر فأنه يكون على الحسلاف في مسألة التحبيس لا يصمح لأن فيمه تقديم المشروط على شرطه اه كواكب (٧) مالم يقل قبيل أو يريده ﴿١﴾ أو قبيل كذا فاته يقع فىالوقت الذى متعقبه ذلك الثيء ﴿ ﴿ ﴾ مع مصادقة الزوجة (٣) لاقبل المستحيل فأذا قال أنت طالق قبل طلوعك المهاء لم تطلق إذ لا قبل له رأسا اهشرح فتح (٤) قان لم يقدم بل مات فانه لا يقم الطلاق اه غيث لأنه قد النكاح وجواز الوطء وعدم حصول القدوم اه سحولي لفظا مالم ينلب الظن حصوله (٣) وكذا بعده ﴿ ﴾ لامونه إذ قد خرجت من حباله ﴿ ﴾ أى بعد الأمر الذي علق الطلاق قبله بشهر نحو أن يقول أنت طالق بعد كذا بشهر (٧) قيل الفقية يوسف وبجوز الوطء فىالشهراه زهورو يكون رجعة في الرجعي و لعله يلزمه المهر فيالبائن والعدة من حين العلم للعاقلة الحائل عنب...د الهادي ويقدم الاستبراء في البائن اه غيث وفي البحر لا الاستبراء نه لا يستبرى. من مائه لمائه وهل بجب عليمه لهما شيء في الاستبراء سار قيل بجب اذا كان قبل انمضاء العدة (۞) واعلم أن أحكام النكاح الابتة حتى يتعمالوت فيكون كاشف (A) فإن مانت المرأة قبل مضى الشهر والزوج بعده وقع الطلاق حيث بين موتهما شهر فادون قرز اه منتي فان تأخر مــوت الزوجعن موتهــاً بأكثر من شهر فــلا يقع اذهــوكا مس اهـشامي قرز · (٩) فان كان الزوج أحدهما لم تطلق الا أن يكون آخرا أو أولاً ومات الآخر بصده قبل مضى شهر من موته لأنه ينكشف أنه مات وقد طلقت ويكون من صور البكتابة حيث بين موتهما دويت شهر والله أعلم قرز (١٠) ووجهه أنه وقته بقدم شهر على موتهما ولم محصل موتهما الا بموت الآخر أن تطلق قبل موت الأول بشهر ('' وهو قول أبوح وقيل ل ''' لا يقع الطلاق لاستحالة شرطه لأنه لا يمكن أن يقع قبلهما بشهر ('' حيث اختلف وقت موتهما لأنه اذا كان قبل موت الأول بشهر كان قبل أكثر وإن كان قبل الآخر بشهر كان قبل الأخر بشهر كان قبل الأول بأقل وحكى هذا الثول عن الوازى الحننى وبعض أحش (و) الطلاق قد (يلخله الدور) ('' ولذلك صور منها أن يقول لزوجاته من لم تطلق (' منكن فصواحبها طوالق ظانه لا تطلق أبهن (' ومنها لوقال لا مرأته أنت طالق واحدة بعد واحدة فهذا لا يقم على أصل

فاعتروا الشبر بموته لأن الذي وقت في الحقيقة كأنه قال أنت كذا قبل حصول موتهما بشهر إه غيث (١) وهو قياس ماتقدم في موت زيد وعمرو كما لانخني فينظر فيه (٢) وقواه مفتى وشامي واختاره الامام شرف الدين (ع) مشاله لو مات أحدهما فيأول رمضان والثاني في نصفه فذلك لا يمكن أن يقعر قبل موتهمــا بشهر اه بستان وقيل المحلاف اذا كان موتهما جميعا فيالشهر والإكان فبل آخرها وَفَاقًا (٣) فَانْ مَانَا فِي طَلْةُواحِدةُوقِم حَيْثُ تَأْخُر مُوتِهما عَنِ الشهر (٤) والفرق بين الدور والتحييس أن الدور لاشرط فيه ولا مشروط والتحبيس فيسه شرط ومشروط (﴿)اعلِ أن الأولسين لا يُعرقون بينه وبين التحبيس بل يقولون إن التنافي والدور والتحبيس والإلغاء بمعنى واحــد وانمــا فرق الامام فجعل الدورمانم يحكن فيه شرط ومشروط وألحقه فيالصحة بالانكشاف وادعى الإجماع على ذلك وأما مافيه شرط ومشروط فهــو التحبيس وهو لايصح لأنه يؤدى الى تفـــدم المشر وطعير شرطمه وقال السيد محى والفقهاء يمني وعدين بحيى والفقيه توسف والدواري وأكثر متأخري أصحابنا ﴿١﴾ و بعض الحنفية والشَّا فعية أن الدو رياطل قلنا يمنم الناجز ﴿١﴾ وهوالناصر والمؤيد باقه و اختاره الامام شرف الدين وأشاراليه الفقيه يوسف فيالرياض وصاحب المصابيح وصرح بهفي شرح الذويد والهداية قال فيها يؤدب فاعل ذلك اذ هويدعة حادثة فىالاسلام وقال السيد أتوالعطايا بحرم الثنتيا به ويتكرعلى فاعله وصنف الغزاني فيذلك رسالة ﴿١﴾ وسماه غاية الفور في إيطال مسألة الدورضلي هذا لا يمنع الناجز بعده اه غاية بلفظها ﴿١﴾ وقدره ثلاث ورق (٥) با لتشديد كما في التذكرة (٦) لأن شرط الطلاق في كل و احدة منهن هوعدم طلاق الباقيات فلو قلت أنه حصل الشرط وجو عدم الطلاق فيطلقن لأدى الى بطلان الشرط واذا بطل لم يَتم الطلاق وهذا مبنى على أن لفظةمن لم للتراخي ومبنى أيضا علىأن مونهن وقع في حالة واحدة فلوتفدم موت إحداهن على موت الزوج وعلى موت الباقيات وقع الطـــلاقعليهن واحـــدة واحدة (هـ) ومن قال إن من لم للغور طلتن عقيب اللفظ وقت يتسع للطلاق ﴿١ ﴾ وقال المفتى لا فرق سواء قلنا للفور أو للمراخي لأنه يؤدي الى بطلان الشرط. والمشر وطالا أن ينوي غير الطلاق الملفوظ به ﴿٢﴾ كما في الحاشية ﴿١﴾ كل واحدة بثلاث على قول أها الثلاث وعلى قول الهاديعلم واحدة فحيلة يكون من بأب الشرط والمشر وط فلادور ﴿٧﴾ وذلك من لم تطلق منكن بطلاق غير هذا فا نه يُعترق بين كون من لم العراخي أم الفور وعلى هذا محمل كلام البيان ومثله فيالصميّري (﴿) وَلَا يُمْمُ النَّاجِزُ عَلَى المختار

لم يقع فيازم الدور (٢٠ ومنها أن يقول لزوجته أنت طالق قبل أن يقم عليك طلاق مني بساعة (٩٠ فاذا أوقع عليها طلاقا ناجزاً بعد ذلك فانه لا يقع واحدة منهما على أصل الهدوية لأنه إذا أوتع علما طلاةا انكشف أمهاطالق من قبله فلا يقعالناجز وإذالم يقعلم يقع الأول وقال مولانا عليه السلام ﴾ ولاأظن أحدامن المذاكرين عنم من كون هذادور ابخلاف التحبيس فانهم أبطاوه لأجل تقدم المشروط ⁽¹⁾ على الشرط وهذا لاشرط فيه ولامشروط والحيلة في رفع الدور المام كالصورةالأخيرةوارتفاع النكاح أذيتزوج بطفلة ^{(ه) ث}م ترضمها زوجته أو أمها أو نحوهما ^(٧) (ولا يصبح التحبيس ^(٧) وهو)قول القائل لزوجته (متى وقع عليك طلاق ^(۵) فأنت طالق قبله ثلاثًا) هذه الصورة تصلح لمن يقول الطلاق يتبع الطــــلاق.وغيره ويكفى على نول الهدرية أن يقول فأنت طالق قبله لأن الطلاق لا يتبع الطلاق عنده وممنى التحبيس إذا أراد الرجل أن لا يقم على زوجته منه طلاق لاناجزاً ولا مشر وطافانه يقول لما كذلك فلا تعللق من بعده لأنه إذا أوقع عليها طلاقا ناجزاً انكشف أنها قدكانت طلقت قبله ثلاثاً قرز في هذه والتي بعدها قرز (١) وأمالو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة أو واحدة قبلها واحدة فإنه يقم واحدة فقط اه لم وتذكرة وقبل لا يقم شيء ولا يمنم الناجز قرز (٧) وعن ض عامر يقع اثنتان في هذه الصورة إذ هو مشــل قوله أنَّت طالق اثنتان (ي) هاتان الصورتان من صور آلدور فيتإنمان في أنفسهما ولا بمنمان التاجز الدسجولي قرز (٣) (فائدة) لو قال أنت طَالَقَ قَبِيلَ أَنْ يَمْعَ طَلاقَ مَنَى لَسَاعَةً قَاذَا نَجَزِهَا عَلِيهَا بِعَدْ ذَلِكَ فَأَنَّهُ لا يَقْمَ لأَنْ قُولُهُ قَبِيلَ مَغْمِيق لا وقت معه يتسم لشيء أبدا بخلاف ما لو قال أنت طالق قبل أن يقع عليك طلاق مني بساعة فانه يسترجمها ثم يطلقها والطلاق الآخر يكشف صحة الأول ذكر ذلك مرغم قرز قيسل ويلزم من هذا لو طُلقها عقيب اللفظ أن يقم لصدم مضى الساعة اهام قرز (ه) لا فرق بين أن يقول مني أولى لأن من لم يصح منه ألتملُّ لم يصح منه التوكيل إلا أن يكون قد ملكه من قبل ثم أوقع علمها الدور فأنه يفترق الحال بين أن يقول طلاق وبين أن يقول طلاق مني اه سحولي قرز (فَاللَّهُ) ومن طلق طلاقا مشر وطا فالحياة أن يقول أنت طالق ثلاثا قبيل وقوع طلاقي المشروط عليك ومن الحيل فى عدم وقوع الابلاء والظهار والرجمة أن يقول أنت طالق قبيل رجعتي أو ايلاكى أو ظهاري كذا ذكره الدواري اله تكيل (۞) لا يسع طلاق ولا رجعة (٤) والمشروط الثلاث والشرط الواحدة (ه) أو يحكم الحاكم ببطلانه (ه) فان كان تحته أرج فالحيلة في رفع الدور أن يشـــترى أمة صغيرة ثم يقبلها لشــهوة ثم برضهها أحد زوجاته وفى هذه الحيلة نظر وهو أنه لا يتصور للمرء حصول شهوة في لمس بنت السنة والسنتين اهوعليه الا ْزهار في قوله وأما طفل أو طفلة لا يشتمي الح (٣) كل من لم يحل الطع بينهما اله زهور قرز (٧) أى لا يتمنح (٨) صوابه فلا يقع الناجز وإذا لم يقم لم تقع السلات لأن وقوعها مشروط بأن يقع عليها طلاق فيها نم الشرط والمشروط فلا يقم الم تقع السألة فيها ثلاثة أقوال و الأولى ما ذكره الغزالي في الوسيط وكثير من أصش ورواه أو مضرعن محمد بن الحسن وصحه والامام ي الفقيه ل المنهم أن هذه الحيلة بطلة وألما أن هذه الحيلة باطلة وألما لا تمنع من وقوع الطلاق الناجز و تنته (1) من المشروط وهذا حكاه في الانتصار عن أي ح وبعض أصش و القول الثالث حكاه في الانتصار (1) وعن ابن سريج في الانتصار عن أص أن هذه الحيلة باطلة الحكن يقع الناجز دون المشروط (2) قيل ى وابن الصباغ من أصش أن هذه الحيلة باطلة لحن يقع الناجز دون المشروط (2) قيل ى وروى أن الغزالي رجع عن تصحيح هذه المسئلة (أنهم وممن أبطل هذه الحيلة (2) من الملذا كرين السيدح والفقيهان ي ح (ومعها لم يغلب (1) وقوع الشرط لم يقع المشروط) أي الملذا كرين السيد والفقيهان ي (ومعها لم يغلب (1) وقوع الشرط لم يقع المشروط) أي

طلاق قرز (١) إذ هو بمثابة من زقال أنت طالق اليوم إذا جاء غد اه ع فالمشروط اليوم والشرط عبىء غد فلا يُعم شيء عندنا (٧) حــذف الامام الواو في النيث وقد أثبتت في بعض الشروح (٣) ألناجز والمشروط (٤) قلنا الثلاث معلمة بمستحيل وهو تقدمها على شرطها فلا يمم اه بحر (ﻫ) أي يقع من ألثلاث ثلثان فيتم ثلاثا وفائدته لو متن وقد طلقهن طلاقا ملتبسا أو بمضهن لم برث منهن شيئا لأنه لا تمويل على من عليسه إالحق (مسئلة) إذا قال الرجل لزوجته إن لم تأتني بجميع ما في الأرض فأنت طالق فأتنه بالقرآن لمانها لا تطلق لقوله تمالي ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين اه من بعض كتب الشافعية (ه) قال في الانتصار وردت مسئلة من عمان إلى فقياء بغداد فيمن قال إن لم محج هــذا العام فامرأته طالق ثلاثا ثم قال إن حنث في بيته فامرأته طالق قبل حنته ثلاثا واختلف في جوانها فأجاب الطبري أنها من باب التنافي قبل ف وكذا لو قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة كان من هذا اله زهور والذي يأتى للمذهب في مسئلة عمان أن اليمين الأولى الجزاء فيها متأخر عن الشرط فيحنث فيها لعدم الحج وتقع طلقة واحدة واليمين الثانية من باب التحبيس لا تلمع لأن فيمه تقدم المشروط على شرط َ فلا يكون مانعة من وقوع الطلاق من اليمين الأولى فان قال أنت طالق قبيل أن يتم عليك الطلاق المشروط امتنع الشروط ولا يتنع الناجز والله أعلم الهسيدنا حسن بن أحمد الشيبي قرز (٦) وهو ظاهر الازهار (٧) والوجه فيه أنه يؤدى إلى تقدم المشروط على الشرط وإلى إبطالُ ما أثبته الشرع للزوج على زوجته من الاجبار في الطلاق اه هداية (٨) بكسر اللام أي المطلق وبالنصح أي ينلب في ظنه (٩) فرع قان قال إن كان غرابا فامرأته طالق وإن لم يكن غرابا فعيده حر والتبس حاله فبالنظر إلى الجلة وقع أحد الحكين وبالنظر إلى كل واحد منهما لا يقع شيء لأنه محتمل قيل ح والنظر إلى إ التقصيل أولى وفيسه نظر وقيل س انه يبتى ملتبسا ويمتنع منها حتى يحقق أحبد الحكين طلاتها قدوقع فهماغلب على ظنه وقوعه ثبت الطلاق ولهذاقال أصحابنا ولوأن رجلا رأى طائر افقال أنَّكان هذا غرابا فامرأته طالق فطار الطائر ولمُرسرفأ نه كانغ ابا أوغيبره لم يقم الطلاقعلي قباس قول يحي عليه السلام ^(١) لنصه علىأن النكاح المتيقن ^(٢) لارتفع بالشك ^(r) (وما أوقع) من الطلاق (على غير معين كاحدا كن ^(ن))طالتي وليرقصد واحدة ^(o) مينة (أو) طلق واحدة معينة منهن ثم(التبس)عليه(بعد تسيينه) ^(١) على من أوقعه منهن (أو) التبس (ماوقعر شرطه) وقد طلق كل واحدة طلاقا مشروطا وقد وقعر بعض الشروط بإفلانة طالق وإن لم يكن غرابا فأنت يافلانة طالق ثم طار الطائر والتبس ماهو فان إحداها قد وقعر شرط طلاقها لامحالة (٧) لكن التبس أيهما فان الحكي في هذه الصور الثلاث سواء عندناً وقال المؤيدبالله وأبو حوش أن الطلاق في الصورة الأولى (١٠) يثبت في الغمة (١) واختلف فقهاء المؤيد بالله في تفسير قوله يثبت في الغمة فقال ض زيد وعلى خليل وأمو مضر ممناه أن الطلاق إُعَا يَقْعُ بِتَمْيِينَهُ لَا بِالْإِيقَاعُ وَهَكُذَا فِي الْانتصارُ عَنْ أَبِّي حَ وَبَعْضَ أَصش قيل السكنى وحكاه فى الانتصار عن بمضامش أن الطلاق قدوقع من وقت الايقاع لـكناليه تميينه وفائدة هــذى القولين تظهر فى مسائل «الأولى ان العدة تكون مر_ وقت الإيقاع لامن وقت التميين عندالكني وعَلَى القول الأول من وقت التميين * الثانية له أن بالايضاع ثم يبقي الثاني مشكوكا فيه ولايجزم بالشك وقيسل بل يعتق العبد ويسمى في نصف قيمته ويحرم عليه وطء الزوجة ولا تخرج منه إلا بطلاق وهوقوي قرز (١) ولهما تحليفه أنه لم يغلب في ظنه وقوع الشرط اه عامر قرز (٧) قان تيقن الطــلاق وشك في العدد بني على الأقــل اه يحر (٣) لـكن يستحصاه رفع اللبس فيقول وإن لم يكن غراباً فهي طالق تم راجعها اهبستان من قوامعسئلة من رأى طائر أالخ ٤)وكذا لو كان4أربع نسوة وقال اهر أتى طالق فانه يكون كقوله إحدا كن﴿ إ ﴾ طالق ذكر ما لمؤيد بالله وقواهالمهدى اه ﴿١) ملتيسة كالوقال إحداكن و لفظ البيان مسئلة من كان لهزو جنان الخره) فان قصدوا حدة معينة قبــل قوله إذ هو أعرف بضمع.ه اهمفتى وفى البيــان مع مصادقة الباقيات (٢) لفظاً أو نيــة قرز اه ستحولي (٧)حيث المعلق بواحد لاا تنين فلا يتعم لأن الأصل بر اعقالذمة اه بيان (٨) إحداكن (٩) قياساً على المنتق والجامع بينهما أن كل واحد منهما يسرى فلا يعبح نوقيته بخلاف غــيــهما قلنا فرق بينهما فأن العنق قد صحّ ثبوته في حال وهو بالكفارة بخــلاف الطلاق فلا يصح تعليمه بالذمــة والله أعــلم (١٠) حيث رفع اللبس برجعة كما يأتَّى (﴿) حال الرجعة وقع العلمان أذ بينهما ترتب ذهني فأذا استرجعُ يتزوج خامسة (اعندالكني وعلى القول الأول ليس له ذلك حتى بين الشاائسة إذا مات الحساسة والمست الشائد التمام المست المست التمام المست ا

وقعر الطلاق والرجمة (١)حيثالطلاقبائنا أوبعد القضاءالمدتفالرجعي اه شامي (٢) وبنيعليه فيالبيان (٣) وقبل س بل الكني نخالف فيها أيضا وهو القوى(٤) قوى على أصله (٥) هلاكان تعيينا أجيب بأنه تميين (٢) فلومات إحداهن فللوارث تحليف الزوج ماأرادها وفائدته أنه لو نــكل لم يرث منها اله بحر وعلى أصلالؤ يد بالله لا تحليفه على ماقد عينها (٧) في الرجعي ٨١) فلو وطيء إحداهن وظن أنهــا المطلقة أثم ولا حد ولا مهر لأن الأصل براءة الذمة حتى يطأً الجميع فيحد فيلزمه مهر واحــدة وفى التذكرة لاعبد ولو عالمــاً قعوةالشبية و بجب المهر ومثله للدواري (﴿) ووجيه أنه اجتمع في كل واحد حانب الحظر وجانب الاباحة اه مشبارق (a) اذا كان الطلاق باثناً أو الزوج مضرب عن مراجعة الزوجة أوعنيد من يقول الرجمة بالوطء محظورة أو بعد انفضاء العدة في الرجعي (٥) فان وطيء في الطلاق البائن فني البيان يلزم نصف مهر بينهن وقيل الأصــــلىراءة النمة حيث البـــاثنة واحدة (٩) (قائدة) على المذهب فان متن الزوجات أو إحداهن لم يرث شيئا الزوج منهن لأنه لاتحو يل علىمن عليه الحق(١) اه بيان معنىولووقع موتهن مرتباً فلا يرث الزوج على المختار قرز اللهم إلا أن تموت الآخرة منهن وهي وارئة لمن تقدم منهن فقد تعين ميرائه في مالهـــا فيجب له فرضه من أقلهن مالا لأنه المتيثن والله أعلم اه صميترى قرز ﴿١﴾ اذا كانالطلاق باثناً أو رجميا وقد انقضت العدة اه صعيترى (١٠)أما الزوج فيجوزله أن يتزوج أنمامسة ولا يصح أن يتزوج أختواحدة منهن وإنمسا جاز نكاح المحامسة ولم يجزُّ نكاح الأخت لأنَّه قدمًا بان واحدة ولا يجوز نـكاح الأخت لجواز أن تـكون المطلقة غيرها فيكون جامعاً بين الا ُختين اه مفتى قرز (١٩) ولا يتصور إجبارعلى الطلاق إلا فى هـــذه الصورة اه عامر قرز (\$)عبارة الازهار لانفيدرجوع قوله فيجبر الممتنع فان تمرد فا فسمخ إلا الى الطلاق والظاهر رجوعه الى الطلاق والرجعة ولذا أخره في الاثمــار الى بعد قوله بل يرفع أللبس برجعة أو طلاق اه من طلاقهن (1) أو مراجمهن (2) أى بجبره الامام أو الحاكم على أحدها على ما يقتضيه كلام الأرقى في مسئلة الولين وعند الحقيني وأى مضر يفسخه الحساكم كا قالوا في تلك المسئلة الولين وعند الحقيني وأى مضر يفسخه الحساكم كا قالوا في تلك المسئلة عكذا جمل بعض المذاكرين الخلاف في المسئلةين واحداً هو قال مولانا عليم وهذا قريب قال والأصح لمذهب قول الأزرقي أنه يجبر (فانتمرد) بعد الاجبار (فالقسنغ (2) وكر هذا النقيه س في تذكرته فوقال مولانا عليم محروه وصحيح على المستحيح على المستحيح على المستحيح على المستحيح على المستحيد على المستحيد على المستحيد على المستحيد على المستحيد على المستحيد في المستحي

تكيل (١) مطلقاً (٢) في الرجعي (٣) فان قلت قد ذكر أهل المذهب أن الزوج إذا امتنم من التكسب لزوجته حيس ولا فسخ ولو تمرد وكذا في الايلاء يحبس حتى يطلق أو بني ولا فسخ وكذا فى الظهار قلنا فرق بين هذه المسئلة وبين أولئك وهو أن الحقوق الزوجية ثابتة للمظاهر والسُولي منها و إسما فات عليها الوطء وكذلك التي امتتم زوجها من التكسب لهما لم يفت عليها شيء من أهور الزوجية بخلاف هذه السئلة فانهن قد صرن في حكم المطلقات و لكن بحتاج إلى تنفيذ الطلاق أو الرجمة والفرق بن امرأة المسم والطلقة طلاقا ملتبساً في التسخ وعدمه أن الحقوق في امرأة المسر باقية في الذمة بخلاف الطلقات فإن الحقوق ساقطة فثبت فيها لا في تلك لأن منافع أبضاعين صارت بعد الطلاق الملتيس كالحق الذي منع مستحقه من التصرف منه فيجب إزالة المائم بفعل الحاكم حيث تمرد المائم (٤) قال في البحر ويقبل قوله أنها هذه إذ هو أعرف بضمير. فيمند من الطلاق ولا حكم لتكذيب المهينة بل القول له و في الهداية لا يمبل قوله مع اللبس بل لا بد من المصادقة وهو ظاهر النيث فان كانت معينة عنده فكلام البحر أولى قبل مع المصادقة وقبل وإنْ لم واختار في البيان المصادقة (٥) حيث لانية له(٥) بل مجب قرزاه فتح (٦) ان أريد بارتفاع اللبس استمرار الزوجية وجواز المداناة كما تفتضيه عبارة الشرح فمستقم وإلائم يستقم إذ اللبس النظر إلى عدم تحقق وقوع الطلاق على مصنة باق كما لا يخفى ولهذا قال فيها سيأتى فان لم ترد رفع اللبس بالطلاق راجعين وقال في التذكرة إذا أراد الرجعة مع بقاء اللبس قال راجت المطلقة وَّقد حكم بوقوع طلقة واحدة على كل واحدة لاجل الالتباس وإنمـا برتهم اللبس بالـكلية إذا طلق من لم يكن طلقها اء تكيل

الزوجة عند من أجاز الرجمةالبهمة (١) وهي مراجمةامرأة غير معينة (٢) وهو المذهب على ما ذكره أبوالعباس وم بالله وأبوط يخالفان في ذلك قال أبومضر والأمير على في الحسين والأولى أن يقول لكل واحدة منهن بينها راجعتك إن كنت الطلقة يعني ليكون اخذا بالاجماء لأن هذه الرجمة تصم عندم بالله وأبي ط لأن التي راجمها في هذه الصورة ليست مجهو لقل قال مولاناعليهالسلام *هذاصحيح ولا وجهلن اعتِرض (٣) عليه بأن المراجمة أيضاَعجهو لةهنالأنه لاجهالة قطماً مع خطأ به لكل واحدة وقال الكنى ورجع اليه الفقيه حأن صورةالخلاف إذا طلق نساءه أجمع ثم قال راجعت إحداكن فأما إذا طلق واحدة ثم قال راجعت من طلقت فهذه ليست بمجهولة وهي تصح وفاقا (أو) يرفع اللبس بايقاع (طـــلاق)نحو أن يقول من لم أكن طلقتها منكن فهي طالق فيصرن كلهن مطلقات ثم يراجع جميمهن إن أحب فيكون اللبس قدارتفع فان كان قد طلق واحده منهن (') تطليقة قبل هذاالقول (') فانلم يردرفع الالتباس بالطلاق راجمهنكما تقدم والمطلقة الأولى تبقى عنده بواحدة لجواز أن تكون الثانية (الموقعت عليهاو كل واحدة من البواقي بالنتين لجواز أن تكون كل واحدة هي المطلقة فان كانت المطلقة الأولى ملتبسة أيضاً (٧) كان كل واحدة من الزوجات عنده بواحدة لجواز أن تكون المطلقة الأولى هي المطلقة الثانية فاذا أراد رفع الالتباس قال لهن من لم أكن طلقتها منسكن ثانيا (^(A) فهي طــــالق فيصرن كلهن مطلقات ثم (١) لا إجام في هذا و إنما الابهام مثلا لو قال راجعت إحداكن كما يأتى (٢) وإذا كان ذلك قبل الدخولُ وأراد أن يعقد بكل وأحدة منهن أحبت اليه ذكره في الحفيظ اه ن ويجب على الولى وعلمهن العد وإذا امتنمن أو الولى عقد له الحاكم اه عامر وهل يجب لـكال واحدة نصف مهر القياس لمن نصف مهر واحدة فقط يُسم بينهن قيــــل ويكون نصف الأقل فى المهور لأن الأصـــل براءة الذمة على حسب مهورهن الأصلية اه مي قرز (٣) المشرض الفقيه ح و ع قبل رجوعه إلى كلام السكني (٤) ممينة وراجع قرز (٥) قول احداكن طالق (٦) (فرع) فان كان قد طلق واحدة منهن اثنتين وراجعها قبـــل المطلقة الملتبسة حرمت عليــه لجواز أن نــكون الملتبسة وقعت عليها ولا تخرج منه إلا بطلاق فان فسخها الحاكم لم يجز له أن يتزوجها قبل أن تنكح زوجا غبيره لجواز أنها مثلثة وإذا تزوجها بعــد التحليل لم يملك عليها إلا واحدة من الطلاق اهِ مرغم (٧) وقد راجع قرز اه زهور وأثمــار (٨) و إنما قال بائنا في الابتداء ثم أولًا في المرة الأخرى لأنه لو عكسَّ فقال من لم أكن طلقتها أو لا لم يقع على المطلقة ثانياً لأن الطلاق لا يتبع الطلاق وهي غير مراجعة اذ لو قد راجعها لم يفترق الحالُّ بين قوله أولا وثانيا وأما عندم بلَّهُ فيستوي عنده أولا وثانيا لأن الطلاق عنسده يتبع الطلاق (﴿) وهكذا الكلام لو قد أوقع

طلقتين ملتبستين ووقع بعــد كل واحدة منهما رجعــة ثم أوقع الثالثة ملتبســة ولم يراجع فانه يجب اجداؤه بالثالثة ثم كذلك اه وابل قرز (١) إن أحب (٧) إن أحب (٣) هذا الكلام مبني على أن المطلقة الا ُولى مراجعة اذلو كان قبــل مراجعتها لم يقع الطلاق التانى عليها ومبنى على أنه لم يراجـــم بعد ما أوتع الطلاق على الثانية إذِّ لو راجع لم يُقترق الحال بين الطلاق أولا أو تا نياهذا على أصل م بالله ٤) قبل رفع اللبس قرز (٥) أو خلى خاوة صحيحة مع التسمية الصحيحة قرز (٦) مع الوطء قرز (٧) أو فسنزاً قرز ولو من جهته قرز (٨) لـكل واحــدة آه تذكرة قرز (٩) يعنىولم يفتر منه دخول لا ُجل استحقاق الملتبس طلاقها بنصف المهر والموت بمزلة الدخول فنستحق الطلقمة نصف المهر وأما لووقع المدخول مع الموت فتستحق المهر كاملا اهكاتبه عبد الواسع (١٠) والوجه في ذلك أن ثلاثًا منهن لهن مهورهن لا "ن الموت بمزلة الدخول في هذا الباب كما تقدم وواحدة منهن مطلقة قبل الدخول،فلها نصف ما سمى ولم يعلم من هي اله غيث (١٩) ولا يختلف في هذا أهل ألفة والفرائض حيث هن كلمين على سواء أما مدخولات أو غير مدخولات اهصعيتري (٩٢) الى هنا يتفق أهل الفقه وأهل الفرائض فيا ذكر لا نمن مستويات وإنمها يختلفون حيث اختلفت أحوالين من دخسول بالبعض أو تسسمية للبعض دون بعض اه صعيري (٥) لان المطلقة ليس لمِها إلا نصفه وهي ملتبسة والباقيــات الموت بمثرلة الدخول اه شرح فتح (*) هذا لا يستقبر لا أن واحدة منهن غيرمدخول بها فعي لا تستحق الا نصف مهرها ومع ذلك لا يستقم أن يصير الى كل واحسدة ما ذكره وصورة ذلك أن يكون مهر الاولى اثنين وثلاثين أوقيمة ومهر الثانية ثمان أواقى ومهر الثالثة سستة عشر ومهر الرابعة أربعمة وعشرين فتقدر أن صاحبــة الاثنين والتلاثين هي المطلقة نحير مدخولة لأن الأصــل براءة الذمِــة من الــكثير فيسقط نصف مهرها وهو مستة عشرتم نظرنا الى جملة مهورهن فوجـدناها ثمـانين ثم نسبتا هـذا الساقط وهو ستة عشر من أصل المهر فوجدناه خمسة فسقط على كل واحدة خس ما كان في يدها قرز (١٣) ثم مات (١٤) قيل وطريقة اهل الفرائض أحجواً كثر تمخيق فنبغى الاعملاعليهااه عالدي وكلام الفقيد ف هو المختار أين ما أتى وقرره ح لى والبهل والشارح (١٥) وقافاً (١٦) وعند أهل وثلاثة أرباع مهر (۱) قان دخل اثنتين فلهما مهران وللآخرتين مهر وثلاثة أرباع مهر (۱) والذخر الله على والنالم سم لهن مهر الله في المستحت كل مدخو لقمهر المثلو غير المدخولة ولو أكثر من واحدة نصف متمة (۱) قانسمي لواحدة فلها المسمى اذا دخل بها والافتلائة أرباعه (۱) والمبواقي نصف متمة (۱) وانسمي لثلاث فلهن مسماهما ان دخل بهما والافهر وثلاثة أرباع مهر (۱) نصف متمة (۱) وانسمي لثلاث فلهن مسماهن اندخل بهن والافهر از وثلاثة أرباع مهر (۱) والمرابعة نصف متمة (۱) فواما حكمهن في الميراث فان كان قددخل بهن ومات والمطلقة (۱۱) في المدة مقالميراث من العدة أو مات قبل في المدة مقالميراث من العدة أو مات قبل

الفرائض سبعة أثمان مهرها ﴿ ﴾ لاَّ تَك إن قدرت أنالمطلقة غيرها فلهامهرها و إن قدرت أنها للطلقة فلها نصف مهرها فلهانصف هــــذاو نصف هذا يحكون ثلاثة أرباع (ه) وأما على طريقة أهـــل القرائض فيأتي لها ثلاثة مهور بتقدير الطلاق على غيرها أي على كل وآحدة من التلاث(١) ونصف مهر بتقدير الطلاق عليها ثم تضم الثلاثة والنصف وتلق على أربعة أحوال فتستحق ربسع ألجميسع تأتى سبعة أتمان ميه ما إعرباض ﴿ إِنَّ الطلقة فلك نصف هذه المطلقة قلك مير عدَّه المطلقة قلك مير هذه المطلقة ظك مهر على أربعة أحوال سبعة أتمان من (١) لأنك إن قدرت أن الطلاق على المدخول بها كان لهن ثلاثة مهورو إرني قدرت على إحسداهن كان لهن مهران ونصف قفسد اجتمع معك خمسية ونصف فتعطيهن نصف ذلك وهو مهرائ وثلاثة أرباع مهر فتجعل المهر باثنى عشر فيكون المهران بأربعة وعشرين وثلاثة أرباع مهر تسعة يكون ثلاثة وثلاثين فيعطى كل واحدة أحد عشر يكون لمكل واحدة مهر إلا نصف سدس (٥) وعلى طريقة أهل الفرائض تقول فيكن المطلقة فهران ونصف فبكر المطلقة فميران ونصف فكن المطلقة فميران ونصف غيركن المطلقة فتلاثة على أربعسة أحوال يازم لمين مير ان و خمسة أثمان مير (٧) اتفاقاً (٣) ومات قرز لالو طلق فيا لطلاق المتعة في غير المدخولة (٤) بينين (١) وأما على طريقة أهل الفرائض فتقدر في كل واحدة من الثلاث أنها المتوفى عنها فلا شيء لها وأنها المطلقة فلها المتعة على أر بعة أحوال ربع متعة تحون للثلاث ثلاثة أرباع (٥) وعند أهل الفرائض سبعة أثمان (٣) وعند أهل الفرائض ثلاثة أرباع متعة لـكل واحدة ربع متعة (٧) لاً تك تقول المطلقة منسكما فلسكما مهر و نصف المطلقة من غيركما فلسكما مهران على حالين مهرين إلاربعاً وكذلك في الثلاث المطلقة منسكن النم وعلى طريقة أهل ألفرائض المطلقة منسكن فلسكن مهر ونصف المطلقة منسكن فلسكن مهر ونصف المطلقة من غيركن فلسكن مهران المطلقة من غيركن فلسكن مهران سبعة مهور على أر يعه أحوال مهر وثلاثة أرباع مهر اتفاق (٨) اتفاقاً (٩) وعند أهلالقرائض ميران ونصف مهر وثمز_ لأنه يجتمع له جيماً في أَر بعــة أحوال عشرة مهور ونصف فيلتي على أر بعــة أحوال مخرج النحال ماذ كر (١٠) وعند أهل الفرائض ربع متعة (١١) رجعياً قر ز (١٢) ودلكحيث قد حاضت كل واحدة ثلاثحيض (۞) ويكني عامها بالحلة فلا يعنرضالكتاب إن العدةمن حينالعلم الدخول (1) فالميراث لثلاث منهن وواحدة لاميراث لها إلاأتها ملتسة فيكون الميراث بينهن أرباعا (1) فالدة كانالق لهيدت الهيراث بينهن أرباعا (1) فالدة كانالق لهيدت الهيراث أثمن الميراث (1) والباق المميراث ورسمولنيرها رسموسد الميراث (1) والباق الثلاث وأماحكمهن في العدة و فقتها فسياً قي واندخل بواحدة فلها الثمن والسدس (1) والباقي الثلاث وأماحكمهن في العدة و فقتها فسياً قي ذلك إن شاء الله تعالى في العدة ﴿ فصل ﴾ في حكم الحلف بالطلاق (ولا يجوز التحليف به (1)) وكذا بالمتاق وصدقة المال ولو المحلف إماما أو حاكم إمام اذا كان مذهبها أنه لا يجوز التحليف بذلك (١)

بالطلاق فقد حصل العلم بالطلاق جهلة وكذا وجب الاعتزال ولا يبعد أنه بجب على كل واحدة أن تمامل تفسيا معاملة المعتدة ولذا أطلقوا الحكام في كتبهمولم يقيدوا ذلك بقيد والله أعسلم اه عامر (١) أو كان بائنا (٧) وفاقا (٣) معينسة (٤) الملتبسة (٥٠ يعسني إذا مات فيعسدة الرجع, فأما لو مات بهدها أو فيعيدة البائن فانه يحون لتسير المدخول ساسدس ميراثين والباق المدخول بين يقسم بين. ﴿ عِلْرُ سِهِ اهِ اللَّهِ إِلَى بِلْفَظْيِ ۚ قِبْنَالُ أَمَا فِي الْفِسِورَةِ الإَّولِي فَالْجَبِع سواء لأن المطلقة غير وأرثة مدخولة أو غير مدخولة (١) وبجمل لليراث من أربعة وعشر بنوذلك لأنك إن قدرت الطلاق على غبير المدخولة فالمسألة من ثلاثة و إن قدرت أرب الطلاق على أجد المدخولات فالمسألة من أربعة ومعك مسألة من أربعة ومسألة من ثلاثة والمستلتان متباينتان فاضرب ثلاثة فيأربعة يكون اثني عشر وهمـذا هو الحال ثم اضرب الحال الذي هو اثني عشر في حالين يكون أربعة وعشرين وهوالمال وعلى طريقة أهل الفرائض يضرب الحال وهو انني عشر في أربعة أحوال يكون ثمانية وأرسين اهسماع سيدناحسن رحمه الله (يه) و لفظ حاشية لانك ان قدرت الطلاق علمها فلاشيء لما وان قدرت أنها مميتة والطلاق على غيرها فلها الربح على حالين يأتى ثمن وعلى طريقة أهل الفرائض ثمن الميراث وتصف ثمنه لأنك تمول انت الطلقة فلاشيء هذه المطلقة فلك الربع هذه المطلقة فلك الربع هذه المطلقة فلك الربع فقداً في لها ثلاثة أحوال ثلاثة أرباع و في حال لاشيء أقسم الثلاثة الأرباع على أرسة أحوال بألى تمن الميراث ونصف ثمنه (٧) وعلى قول أهل القر ائص ثمن ونصف ثمن (٧) وذلك لأن لهما الثلثين حيث المطلقة غيرهما والنصف حيث المطلقة أحدهما فيستحقان تلتا وربعاً وللا خرتين نصف حيث المطلقة غيرهما وثلث حيث المطلقة أحدهما فيستحقان ربعاً وسدساً اله بستان هذا حيثمات في عدة الرجمي فلومات بعدها أو كانالطلاق باثنأ لم تستحق إلا نصف تقط ولنبر المدخولتين نصف لأن المطلقة غير وارثة سواء كانت من المدخول بهما أومن غيرها اه كواكب (٨) يسي يكون ليا تلث الميراث إن كانت المطلقة غيرها وربعران كانت هي المطلقة اه شرح أثمـار و لفظ البيان فصل الحلف بالطلاق يصح مع الاختيار قرز والفظ الفتيح ولإيجوزالا كراه وهو ظاهر الأزهار فيا سيأتى فى الأيمان حيث قال ولا الانممالم يسوٌّ فى التعظيم اه مفتى قرز (١٠)قال

ويلزمان الخصم اجتهادهما قيسلي وقد أجاز ذلك الناصر وص بالله (١٠ قوله (مطلقا) إشارة الى قول م بالله أنه يجوز التحليف بالطلاق والمتاق و تحوها (٢٧) في يمة الامام فقط (قال مولانا عليله ﴾ والمذهب خلافه لعموم الأدلة (٢٠) (ومن حلف)بالطلاق ونحوه (مختار ا(٤٠)غيرمكر. (أو) حلف (مكرها و بواه (°) أي و بوي الحلف فان البيين تازمهذ كره في الشرح وقبل ح لا تنمقد اليمين ولو نوى لأن الاكر اهيصير اللفظ كلالفظ ﴿ قال مولانا عليلم ﴾ والعمدة ماذكره في الشرحوأمااذا لم ينو اليمين فالمذهب وهو قول الأكثرين أنَّ اليَّمين لاتنمقد وقال أنو ح تنمقدمطلقاً ⁽¹⁾ * واعلم أن في حد الاكراه الذي لاتنمقدممه اليمين مذهبين الأول ذكره م بالله (٧) وأ بوطقيل وهوقول الأكثر أنهما يخرجه عن حدالا ختيار ﴿ قال مولانا عليل ﴾ هذا صحيح الأأن فيه الهاما (٨) لأ نعلم يعين ماالذي يخرجه عن حدالاختيار والأولى في العبارة ماذكره أبو حامد (٩) قال وحد الاكراه في وجه (١٠) ما يقتضي المقل اجابة المكره حذرًا (١١) منه القول الثاني للهدوية أن حد الاكراه الذي يسقط معه حكم اللفظ هوخوف الاجماف بتلف نفس أو عضو (١٣) هكذا ذكره الفقيه ف في تعليقه ﴿ قَالَ مُولَا نَاعَلِيلِ ﴾ وفي هذه الحمكاية نظر عندى لأن الذي في اللمم في الحلف بالطلاق يقتضي أن الهدوية لايمتبرون الاجحاف لأزمجرد الحبس لايكون عجحفا به وكذا الضرباذاكان خفيفاً وقد أطلق في اللمع الضرب والحبس ولم يقيد محصول الاجحاف فظاهره مثل ماذ كرهأنوط الأأن يوجد لهم نص (١٣٠ سوىذلك واذا حلف رجل بطلاق امرأته ايفملن كذا وأطاق أبو مضر والامام والحاكم إذا أكرها النبير على الحلف بالطلاق والعتاق بأثم وهل ينعزل فيسمه كلام لأنه فعل ماهو منهي عنه عندنا قلت الأقرب أنه لاينعزل لاحتمال كونه صغيرة اه عيث وقيل ينعز ل لاختلال العدالة المحققة اه زهور وقواه السحولي (١)حيث قال الدحاكر إن محلف المنا لف اذا كان مذهبه ذاك (٧) صدقة المــال (٣) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد أرث يُملف فليحلف بالله أو ليصمت) مسئلة من حلف بالطلاق لا فعل كذا كما قدر على نفسه فهما بقي داعي نفسمه إلى ترك ذلك أكثر فيمينه باقية ومتى صار داعى نفسه إلى فعل ذلك أكثر انحلت بمينه ذكره الفقيمه س (a) أى نوى الطلاق (٦) بشرط أن محنث مختاراً (*) يعنى وإن لمينو (٧) فى بابالا كراه (٨) بالباء الموحمدة (٩) الجسرجاني وهوقول الهمادي في الأحسكام (١٠) يعني في أحمد وجهي أصش (١١) يسى أن يَعسل الفاعل ذلك الفمل وهو يخشى من تركه الأُذية في عرضه أو تلف شيء من ماله ذ كر معنى ذلك المهدى عليلمأحمدين يحيى في بحض الشروح وقال في البحر والتقرير الضرر (١٢) بل خشية الضرر فقط كما فىالأُثمار قرز (١٣) قد وجد لهم نَص فى باب الاكرا. قوله و بالاضرار ثركُ أ

وَلَمْ يَوْمَت لَلْفَمْلُ وَتَنَا (حَنَثُ) ذَلِكَ الرَّجِلُ (المُطلق (اليفطن (" بُوت أحدها قبل الفَمْلُ)

ذَكره أبوطو بتو ار ثان في الطلاق الرجمي وعن الازرقي (" أن الطلاق لا يقع إذاما تسالمر أة (")

قيل ح لاخلاف بين أبي ط والأزرقي لكن كلام الأزرقي إذا كان الفمل يتألى بعد موتهما كأن

يكو زمن جه الزوج (ف) أبوط لا يخالفه ولكن يتعلق بها (" وقع عنداً بي طبعوتها والازرق الإيخالفه

هو تالمه كو لا تأخليل وهو محتمل والظاهر خلافه (" (و) محنث (المؤقم المنافي ضرب الفمل و تتالك موائية ول أنت طالق (" كل فعلن كذا يوما لجمعة (" أو محودة الكفافي عند (الخروج آخره)

أي مجزوج آخرة الموقت مع كو نه (متمكنا من البروا لحنث (") ولم فعل (") فامالوخرج

الواجب الح (١) صوابه أنت طالق لأدخلن الدار فتطلق بموت أحدهما مثل قوله والله لأدخلن الدار (٧) الإُ ولى عند العلم بالسجر كحالة نراعه اله رياض أو نحرب الدار أو ينوي الترك (٣) الأزرق بني المسئلة على أن الزوج علق الطلاق بفعل لا يفوت بموتهما نحو أنت طالق.لا دخلت الدار وأمو ط بناها عل أنه على المالاق يفعل يفوت بموتهما نحو أنت طالق لا كامتك أو لا أسقيتك وعن كـ والليث ٧ عنث ذكره في الشرح (٤) فان مات حيما فلا توارث بينهما ويكون الكفن من مال الزوجــة لا على الزوج اذ قد ارتفعت الزوجية بينها بموتهما حيماً بل يلزم الزوج الكفن على المذهب (﴿) حجة طأنها أحد الزوجين فكان الحنث حاصلا بموتها كموت الزوج لأنه اذا مات بطل البر بالموت وحصل الحنث وكذا هي وحجة الأزرق أنها علَّ الحلف فاذا مانتَّ جلل الحنث لأن تعذَّر البر ليس مرجة الزوج فأشبه ذلك مالوحلف لبشرين هذا المناء فاهراق فكا أن الأزرقي يشهد فيه يعني حيث اهراق الماء قال عليم وما أرى هذا الفول بعيداعن الصواب اه بستان (٥) نحو أن يقول أنت طالق لأدخلن الدار اله وشلي (٦) نحو لأضر بنك (٧) يسى أن الظاهر أن المسئلة خلافية فالأزرق يقول لا يقم الطلاق وط يقول يُمر (٨) لفظاً أو نية قرز مع المصادقة (٩) والفرق بين هذا و بين ما يأتى في الاعان أن الطلاق قوى النفوذ فالمبرة بموت أحدهما وسواء قبل القبكن وبعده بخــلاف البمين وعن الامام شرف الدس عليلم أن الطلاق شرط ومشروط فلا يسبر التمكن لافى المطلق ولا في المؤقت نخلاف البمين والكفارة لغة أتكفير الذنب اه وابل والمخار لا بد من التمكن ويكون قوله فى الاز متمكنا من البر والحنث يعود إلى المطلق والمؤقت ولا مانع من عوده اليهما فيحنث (١٠) فهو مثل قول الحالف والله لأدخلن الدار وم الجمة (١١) وظاهر كلام أهل المذهب في كتمهم أنه يحث بخروج آخره مطلقا سواء تمكن من البر والحنث أم لا لأنها مركبة فلا لغو فيها كما يأتى (١٧) وضابط ذلك أن نقول العزم على الحنث حنث فها هو ترك نحو والله [لأدخلن السجد ثم عزم على ترك الدخول حنث وليس العزم على الحنث حنثا فيما هو فعل نحو والله لادخلت المسجد ثم عزم على الدخول لم يحنث وليس المزم على البر براً فيا هو فعل أو ترك اه بحر هعني وح لي نحو وأقه لادخلن المسجد فعزم على الدخول لم يبرأ بذلك العزم قوله أو ترك نحو والله لا خرجت من المسجد فعزم على ترك الحروج آخر الوقت والبر والحنث غير بمكنين لم يحنث مثال ذلك أن يقول أنت طالق لأشربن هذا الماء عدا فيهر اق الماء (١٠٠ وقد بق من الوقت ما يتسع للشرب فانها لا تطلق لأن الوقت خرج والبر والحنث غير بمكنين و مكنان و قال أنت طالق لأدخلن هذه الدار غدافت خرب الدار وقد بقى من الوقت من الم وقت من الم وقت من البر والحنث لا أن الوقت خرج وهو غير متمكن من البر والحنث لا أن الوقت خرج وهو غير متمكن من البر والحنث لا أن الوقت فهو غير الترك و في الوقت بقية تنسع للفعل فانه قد حنث بذلك (١٠) فاذا جاء آخر الوقت فهو غير متمكن من البر والحنث جميما لا أنه قد حنث (١٠) وليس بعد الحنث (١٠) برولاحنث (١٠) أما الوقت فهو غير حير الوقت ولم يبق منه ما يتسع للفعل وها عكنان طلقت مثال المحكن من البر والحنث و الماء والدار باقيات وهو ممنوع من شرب الماء و دخول الدار جيما أن يأتي آخر الوقت وهو ممنوع من شرب الماء و دخول الدار عنس أوغيره وهما باقيان ولم يتقدم منه (١٠) عنث بدر الترك فا نهمتكن من الحنث دون البر هو أن يأتي أخر الوقت وهو ممنوع من شرب الماء و دخول الدار على الترك وغيره وهما باقيان ولم يتقدم منه (١/ عنث بدر الترك فا نهمتكن من الحنث دون البر هو أن يأتي أخر الوقت وهو ممنوع من شرب الماء و دخول الدار على الترك وغيره وهما باقيان ولم يتقدم منه (١/ عنث بدر مالترك فا نهمتكن من الحنث دون البر هو أن يأتي أخر الوقت وهو ممنوع من شرب الماء ودخول الدر بأذيين على الترك وهذا لا يحتث بدر مالترك والمنات الذي يدر المنون البر بأذيس على الترك وهذا لا يحدث لا يمنون البر عالم أن المنت بالمنات المنات ال

فلا يكني في البر ولو خرج حنث (ه) وضابط آخر ماكان محلف به إثباتا كان العزم على تركد حنث وماكان محلف به غيا لم يكن العزم على التوك بر ولا حنث اه بحمر (١) وكذا بمحله إذا كان بال لا عمدا لأنه قد عزم على العزم على العزم على العزم على العزم على العزم على العزم على المحدث قرز (٧) وهذا مبنى على أن الحلف على الشيء حلف على العزم عليه اه معيار (٣) قبل هذا مجرد مثال وإلا تقد حصل الحنث بالعزم على الترك (٤) حيث قد راجع من العلقة الواقعة لو كانت معلقة قبل هذا العلاق المقيد (٥) لأن الحنث لا تهاية له واقعل له نهاية فلم يكن العزم عليه بر ولا حدث (١) يقال العزم لا حكم له مع الاكراء اه عامر قرز ولا يقال النية تعسير الاكراء كلا إكراء لأن ذلك مع إمكان الفعل لا في مثالا فلايكنة العمل فلا يمين كلا إكراء اله الميد الميد والا العزم لا حكم له مثالا فلا يكن العزم على النظير غيري ويل بحمل العقيم على النظير فيكون فيه دليل لأته لو أدخل العال مثلا مكر العرب على النظير فيكون فيه دليل لأته لو أدخل العال مثلا مكر ها وقد حلف ليدخل الدار في علام الشرع دلالة على أن الحنث يتم بالعزم على النظير على النظير على أن الحنث يتم بالعزم على النظير من أن الحنث يتم بالعزم على النظير من هذه الحيثية والله أعلى هسحولي وفى كلام الشرح دلالة على أن الحنث يتم الى الا فائدة العزم على النظير والدليل قوي في عكس الشرع وهو حيث كان راضيا عنتارا عمل النقيض على النفيض على النفي عندار العمل النفيض على النفيش على على النفيض على النفيض على النفيش على على على على النفي على النفي على النفيض على النفيض على النفيش على النفي على النفي

يقع بالعزم على الترك أنه لو حسل (١) فادخل الدار وهو كاره (٢٥ قبل خروج الوقت لم يسلم عن الترك براً في عينه (٢٠ وذلك لأنه حلف ليدخلن الدار فاذا أدخله غيره وهو كاره فليس بداخل واعاهومدخل ومثال الحمكن من البردون الحنث هو أن محلف لأغرج من الدارالتي هو فيها عمن من الخروج منها بتيداً ونحوه فانعت كن من البر باذ بعزم على الوقوف فيها (١٠) ويختاره وغير متمكن من الحنث وهو الخروج (و) الحلف (١٠) الطلاق (يتقيد (٢٠)

كما يحمل النظير على النظير (١) ليس في هذا الدليل وضوح دلالة اه من خط سيدي الحسين من القاسم (٧) أو مختارا وأدخل مجولا إلا لمذر كأن يكون مقمدا (٣) اعلم أن المراد بهذا السكلام أن من حلف ليدخلن الدارئم أدخل مكرها غمير مريد للدخول في آخر ألوقت نانه بحث بخروج الوقت ولايقال أنه خرج الوقت وهوغير متمكن من البر والحنث ولا يحنث لأنا تقول هو متمكن منها جيما فلا يناقض الأوَّل لأن البر ممكن له وهو بأن يعزم وتربد الدخول حال إدغاله والجنت ممكن له وهو بأن يعزم على النرك في المستقبل أي إذا أدخل على الصفة المذكورة حنث بخروج الوقت إذا خرج وهو متمكن متهما فظهر لك أن في هذمالصورة لا يتمكن من البر إلا وهو متمكن من الحنث لمَلازمتهما فيها ولهذا تكلف في الشرح على صورة خارجة عن الصورتين الأولتين لمثال التمكن من البردون الحنث فهذه النكتة لا يَكاد يعرفها ويفهمها إلا اللبيب إذ لبس في الشرح ما يني عليها فلهذا أن أكثر من أقرأ فيه في زماننا وقرأ يسيرا على ظاهرها من دون معرفة لهــــا فيحقّ ذلك واعث على كلامى في الغيث تجده محققا والله أعلم ولم أطلع على نسخة من الغيث أبدا اه من خط سيدنا ابراهم حثيث رحمه الله وقيسل لا حكم النية إلا مع إمكان الفعل حيث كان لا تيرأ يمينه إلا بعد اللسخول قرز (﴿) وفلك لأن الحلف على الشيء حلف على العزم عليــــــــ فالحلف متضمن للدخول وللعزم عليمه فيبر بهما جميعا فلو أدخــل مكرها لم يبر لاختلاف المزم الذي لا يعرأ الا به مع الفعل ويحنث بأحدهما (z) لا فوق لا بد من استمرار الوقوف حتى يخرج الوقت قرز (٥) لا يحتاج الى لفظ الحلف بدليـــل الثال وعبارة الذويد في شرحه والطلاق يقيد بالاستثناء والذي في الشرح مبنى على أن المركبة اذا تضمنت حث النيركانت بمينا على ما اختاره الامام عليلم (٦) قال في النيث فلو قال أربعكن طوالق الا فلانة لم يصح في وجــه بخلاف ها لو توسط الاستثناء قلت وصورة التوسط أربعكن الا فلانة طوالق فانهن يطلقن الا هي وانما فرق بين الصورتين لأن قوله أربعكن طوالق عزلة قوله فلانة طالق وفلانة طالق وفلانة طالق وفلانة طَالَق فلا يصح قوله من بعد الا فلانة بخلاف قوله أر بمكن الا فلانة طوالتي فانه بمزلة فلانة وفلانة وفلانة الا فلانة طوالق فان قوله الا فلانة وان لم يكن استثناء صحيحا فهو رجوع عن ادخالها فيهن والرجوع يصح قبــل أن يلفظ بالطلاق فطلقن من دونها فهذا وجه الفرق بين قوسط الاستثنا وتأخره اه غيثُ وقيل لا فرق بين اللفظة فيصح الاستثناء سواء تقدم أو تأخر اه مفتى وحثيث قرز بالاستثناء (١) يحو أن يقول أن صالتى إن كلت زيداً إلا صاحة فانها لا تطلق إذا كامته صاحكة (١) ولا ستثناء في المستثناء بشرطين و الأولى أن يكون (متصلا) بالجلة الأولى فلوسكت على الجلة زمانا عماستثنى لم يصح استثناؤه من بعد الأأن يكون سكوته قدر التنفس (١) فلوسكت على الجلة زمانا عماستثنى لم يصح الستثنى منه فلو قال أنت طالق واحدة إلا واحدة السين في السين أن يكون (غير مستفرق) لمستثنى منه فلو قال أنت طالق واحدة إلا واحدة لم يصح الاستثناء (١) الأكثر وهو قول الجمهور و زاداً صش شرطا ثالثا لم يصح الاستثناء على الاستثناء قبل ذلك واختاره في الانتصار قبل ي وظاهر كلام أهل المنهب أن هذا الايشترط و قال مو لا ناعليم في بل ظاهر كلام أهل المذهب أن هذا الشرط يستبر لا يمن مصواعلى أن الرجوع عن الطلاق بعد انفاذه لا يصح والرجوع عن الاقوار وغير ذلك (١) والاستثناء إذا لم يمزم عليه فبل فراغ المستثنى منه كان رجو عابلا إشكال (١٥ ولو) كان الاستثناء ماتسات المائن بالمائن المناق المناق مسلة المتناء إذا لم يمزم عليه فبل فراغ المستثنى منه كان رجو عابلا إشكال (١٥ ولو) كان الاستثناء متملة المتناق المشاق المستثناء وأن يقول أنت طالق الأن شاما الله حسله (١٠٠٠)

(١) ولو بالنية مم المصادقة قرز (﴿)ويصبح تقديم الستثنى على المستثنى منه نحو أنت الا واحدة طالق ثلاثا وما أشبه ذلك ,٧) وهو التبسم لقوله تعالى فتبسم ضاحكا ولو لفــير سبب وسواء كان السبب منها أو مر غيرها قرز (٣) قوى حيث كان عازما على الاستثنا لا فرق قرز (٤) قلت وفيــه نظر لجهالته (ه) ويقع واحدة قرز (٦) من الزوجات ومن التطليقات قرز (*) وهو أن يقول أنت طالق ثلاثا الا آثنتين قانها تقع عندنا واحدة وفائدته أنه لا يكون بدعيا قرز (٧) كاستثناء الشروط (٨) يَمَالَ لهُ تَمَامَ كَلامه وهــذا ليس من الرجوع اه مفتى (٩) فلو علق بمشيئتها قَمَالَت شِئْت وهي كاذبة فانه يقع في الظاهر وهل يقع في البَّاطن أم لا فيسمه وجهان أحدهما أنه لايقع لأن الطلاق يتعلق يَشْبِلة القلب ولم يحصُّ لل والتاني أنه يَتِم في الباطن لأن الشرط قد وجد لقولها سبب ورجحه الامام ي والمختار الأول اه من نور الأبصار (١) قلت أما اذا علق الاستثناء بمشيئة نفسه لم يعتبر المجلس حينئذ اذ لا تمليك اله بحر وإنما يعتبر وقوع الشرط نقط كسائر الشروط أه بحر ويقع في الحال اه روضة وفي الغيث والبيان يعتبر المجلس وفي البحر له المجلس فان وجدها كارهة لم تطلق وكذا لو وجد نفسه غسير راضية ولا كارهة قرز (٠٠) فلو قال أنت طالق لولا الله أو لولا أبوك لم يقم لأن معنى لولا امتناع الشيء لوجود غيره فكأنه قال استطالق لوجود أيبك اه غيث معنى (١١) فلُّو قال أنت طالق إلا أن بشاء الله ولم يقل حبسك فيحتمل إلا أن يشاء الله طلاقك ومحتمل إلا أن يشاء الله حيسك فله نيته اه شرح بحر قرز فأما لوكان مراده إلا أن يشاء الله عدم طلاقك أو لم يكن له نية فيدا هو الظاهر من لفظه واستتناه وحكه أنه إذا كان طلاقها حيثئذ واجباً أو مندويا أو مباحا طلقت وإن كان محظوراً أو مكروها لم

تطلق لأن الله تعالى لايشاء طلاقها(١)فان قيــــل لم يصح الاستثناء هنا واستنســــاء الــكل لا يصح ظلمواب أن هــــذا الاستثناء فيه بمنى الشرط كأنه ذال أنت طالق إن لم يشاء أنوك اه وشلى قلت وهـ ذا جو اب محصل به العـني للمبتديء فأما المنتبي فيــذا جواب غير مقدم له لأنه يقــول الاستثنــاء الستغرق لايصح في حال من الأحوال اه غيث فهـذا في التحقيق غير مستغرق وما هـذا موضم تفصيله وذكرنا فيشرح المفصل فيهاب الاستثناء مايمصل به جواب هذا السؤال فخذه من هنبالله انتهي غيث بلفظه (٧)حيثطلقها لتحل لمن طلقهـا وحيث يستحب له النكاح ولم بحد سواها اه بيات. معنا (٣) حيث يتهمها بالزنى (٤) تال فيعض الحواشي ويقع الطلاق فيالماح لأنه على النني وهو هنا علق الطلاق بعدم المشيئة وعلق الامساك بالمشيئة واقد سبحانه وتعالى لامشيئة له فيالمساح فوقع هناك ذكر معنى ذلك في الصعيري والرياض وقد شكل على للباح وابس ذلك عن بصيرة ومن قال أنه الامباح في الطـــلاق كما هـــو قـــول بعضهم فـــذلك عن معزل اهـشامي (٥) الصـــي ولو قال شئت أو أردت فيقع الطلاق ذكره فىالتفريصات والوافى وقال فىالبحر لايقع حيث لايميز فان مسير صح وفى السكران الخلاف يمم إن شاء في المجلس قرز في الاثبات لافي النني فيقم في الحمال قرز (٧ ١٪) يستتم على أحد قولى أبى طالب على أن إلا للغور والصحيح خنلافه وذكر الامام المهـدى فيالبحر أنه إيقاع وتمليك كما مر من أرب التعليق بالشيئة يتتضىالتمليك فان قلت هــذا مستقم فيحق غيرالله تعالى وأمانى حق الله تعالى فلا يتخل التمليك فيحقه فلا وجه لاعتبار المجلس فيحقه قلت إن التعليق بمشيئة الله بمزلة التعليق بمشيئة نفسه لأن مشيئة الله تعالى في الطلاق الامساك واقفة على مشيئة الروج الدغيث(هـ) وجه الفرق بين هذا وبين ماسياً تى فوقولة قبل وإلاأن القور فاعتر في إلا إن شاءالله الحليل بلأن هذا تعلمة وتمليك وفى الآخر تعليق تقط(٧) قبل الاعراض وهو ظاهر الأنزهار فياياً تى قرز(٨) فافاة الشئت طلاقها للنفي (١٠) أى اذا قال ماأمك غير عشرة دراهم أوسوى عشرة فمنى ذلك نفي ملك غيرالمشرة ولا يقتضى إليات ملك المسترة (١٠ فلا يدركاذبا اذا كان لا يلك عشرة (١٠ ولا خلاف في ذلك بين أبي ع وأبي ط (و) اما (الا) فانها تخالف غير وسوى وذلك أنها (له) أى للنفى (مع الاثبات ابخلافها فانهما للنفى فقط فلو قال ماأملك الاعشرة دراهم كا، ذلك نفيا (١٠) لما عدا المشرة واثباتا للمشرة فلوكان في ملكه أقل من عشرة (١٥ كان كاذبا مسترة فوائها المشترة واثباتا للمشرة فلوكان في ملكه أقل من عشرة (١٥ كان كاذبا مستدام فعد أبي طوحاف لا كل هذه الرمائة غيره فالتيت في البحر المحتلف في وسوى وهو قول أي عن عن في المحتلف كل هذه الرمائة عبره فالتيت في البحر المحتلف كل هذه الرمائة عندان على المحتلف والمحتلف وألم عن المنافق وألم المحتلف ذكره أبوع وأبوط وقد صغفه المذاكرون من حيث أن هذا اللفظ عني الشرط فاذا قال الأن تدخل الدار فهو بمدة الذاكرون من حيث أن هذا اللفظ عني الشرط فاذا قال الأن تدخل الدار فهو بمدة في المدخل وقد ثبت أن إنها الله فقال ل

طلقت قال أوطال وكذا إذا سكت ولم يبد المشيئة طلقت على أصل محى عليلها نه جعل الاستثناء ظهور المشبة فلا فرق بين أن يظهرها أولا يظهر لانتفاء الاستثناء في الحالين ولأن ألظاهر أنه لم يشأ إمساكما إذا سكت (١) أقول والله اعمله الحق انهما للنغ, والإثبات لغة وشرعا والدليل على ذلك ان العرب لاته ق بن قبل لاله إلاالله ولا اله غير الله أو سوى الله يعز هذا ضرورة ومنسكر هذا مكابر قال الله تعالى في أكثر من ست آيات حاكيا ومقررا قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره وقال الوصى كرم الله وجهه في نهج البلاغة الحد لله الذي لااله غيره ولو كانت لمحرد النه , كما قالوا مااستقامت حجة الرسل على من أرسلوا الهم واذاً لانتفت الآلهية عن غير الله ولم نتبت آلهيته عز وجل جذا الرّكيب فأي حجة فها حكاء الله عن رسوله اه من خط سيدنا صلاح بن على القاسمي نسبا والشاكري بلدا (يو) وعدا وخلا وما عدا وما خلا (٢) والعرف مخلاف هذا وهو أنه يقتض إثبات ملسكه العشرة اه سحولي قرز وينظر لوأ فاق المجنون هل يفصل بين النهر والإثبات (٣) و لفظ الغيث وكان له دون ذلك بقليل أو كنير لم تطلق اه و لفظ التذكرة فلو قال مالي غير وسوى أو إلا عشر من حنث بالزائد لا في الناقص إلا في إلا عند طـ (﴿) فلو ملك أكثر مل محنث سل في النجري محنث ومثله في الرهور قرز (٤) قيل والعبرة بالعرف في جميع ذلك قرز (٥) أو أكثر اه شرح فتيح (٩) ومن حجج طـ ف هذه المسئلة قول القائل لا إله إلا الله لنفي الآلهية واثبات كون الله ألمسأً إذ لُو كَانت للنفي فَعَطُّ لم يكن من قالما قد أسلم ومنها لا سيف إلا ذي الفقار ولا فتى إلا على وأ مو على يجيب بأن الأثبات في هذه الأمور لم توجد من ظأهر اللفظ بل من قرائن أخرى اه غيث (٧) الَّا أن يعلم أنه ان أكلما غيره اه غيث قرز (٨) في المجلس اه كواكب ان كان حاضرا وإنّ كان غائبًا فذٍ بجلسٌ بلوغ الحبر اه ينظر في مجلس إن المسئلة محمولة على أنه وى (١٠) إلاأن يقوم في الحال أو تدخل في الحال وقيل ح إن هذا على أحد قولي أبي ط أنها في المفور وأما على الصحيح وهو قوله الأخير وم الله في كون ذاك التراخي (٢٠) في صحم الطلاق الذي يوليه الزوج غيره وقد فصل ذلك على بقوله (ويصح وليته (١٠) أي ويصح الزوج أن ولي طلاق زوج غيره وقد فصل ذلك على بقوله (ويصح وليته (١٠) أي ويصح الزوج أن ولي طلاق زوج غير في صريع وكناية على وريك و لهذا قال عليه السلام (إما (١٠) تسليك (١٠) والجمليك على ضرين صريح وكناية ورصر يحه (١٠) أن علك النير (مصر حا بلفظه) أي يلفظ الطلاق (٢٠ نحو أن يقول قد جملت طلاق نصك إليك طلاق زوجتي اليك وكذا ملكتك طلاقها (١٠) وهكذا إذا قال جملت طلاق نصك إليك أو ملكتك طلاق نصك إليك (أو يأمر به (١٠) أي بالطلاق (مم) توله الرسمة عن التعليك (أو يأمر به (١٠) أي بالطلاق (مم) توله شت

يلوغ الحبر (١) قوىإن صادقتهالزوجةعلىذلك اهشرح از من الايمان أو بين على اقرار الزوجة قرز (٢) وإذا قلنا انها للتراخي لم تطلق إلا في الوقت الذي وقع فيه السجز عن الدخول وهو الوقت الذي يمقبه نزاع الموت اه مشارق قرز (ه) و فرق بين هذا وبين ما تقدم في قوله لا أن يشاء أنوك فاعتبر في الأول المجلس غلاف هذا أن هذا تعليق عض وفي الأول تعليق وتمليق (٣) و لعاد يكون المعالث أو الموكل بميزًا ولو صغيرًا أوعبدًا أو كافرًا اهسمولى لفظاً قرز (٤) بفتح الهمزة وكسرها(٥) ولا بدمن النبول (﴿) يَنظر هل يصبح من الملك تدوير الطلاق القياس لا يصبح لأنه غير مأمور به قرز وقيل يصبح مع التفويض (a) ويصح من المملك التوكيل بخلاف الوكيل إلا أن يفوض وهل يصح أن يمك نبره سال قبل لا يصح وفي حاشسية هل يصح من المملك أن يملك غيره سل قيل له أن يملك غيره بمثل ما مملك أو دو ته لا أكثر فلا قياساً على الحاكم أنله أن يولى غيره فباولى أو دونه قرز (ه) ينظر هل يصح تمليك سائر العقود كالبيح ونحوه كالطلاق تال عليهالسلامالقياس الصحة ملغ يمنع منه هانع ويكون يمني ألتوكيل اه سعولي قرز (٣) فان نوى بصريح التمليك توكيلا أو العكس مع المصادقة اه صعيتري قرز إذ صريح كلواحدمنهما كنايةڧالآخراهتذكرة على بنزيد قرز (٧) أي بلفظ التمليك مقيد بالطلاق نحوملكتك طلاقك اھ تعليق ابن،مفتاح وفى شرحالتتح أن إرجاع الضمير الى لفظ الطلاق مستقم لأن،مراد،جعلت كما مثل (٨) ولا يحتاج الى إضافة الى المنلك بخلاف الوكيل فيحتاج الى إضافة الى الأصل لأنه نائب عن الأصل (ﻫ) وكذا بلفظ الهية والنذر لأنه حق وهو يعبح بذلك لا بلفظ البيع لانه لا يعبح بسح الحقوق وهومنسه اهطمر قرز ولفظ السحولي فلو تال بلفظ بعث منك طلاقها أو بعت منك طلاقك لم يصبح (٩) ويصبح التوكيل بلغظ التمليكالصريح إذا صادقته وأما السكناية فالقوى كلام الصيدى أنه لا يحتاج مصادقتهافى التوكيل إذ لا يعرف إلا منجته اله شرح فتح (١٠) فلو قال المشروط بمثليثة شئتُ ۚ إِن شئتُ فَقَالَ الرُّو تِج شئتُ لم يَعْم نَّىء قررَ وَتُسِلُ فَ بَلَى يَهُمَ اه بِسَانَ قُولَهُ لم يَع لأنه علق

أو اذا شئت أو كلما شئت (وإلا) يصرح بلفظ الطلاق فى التعليك أو يأمر به (۱) مع إن شئت ونحوه (فكناية) عليك لاصريح * قال عليم وقد ذكر نا مثال ذلك بقولنا (كامراك (۱) أو أمرها اليك) أى إذا قال لهما أمرك اليك أو قال لشخص أمرها اليك فهذا كناية فى عليكها طلاق نفسها وفى تمليك ذلك الغير طلاقها فان واه كان عليكا فلا يصح من الزوج الرجوع بعد ذلك وإنه ينو التعليك كان توكيلا (١٠) فيصح الرجوع قبل الفعل (۱) كما سيأتي (أو) لم يأمرها بالطلاق بل قال (اختاريني أو نفسك (۱) فهو كناية فى تمليكها لطلاق نفسها أيشا ولا بد فى التعليك بلفظ اختيارى من أن يذكر فيه لفظ نفس المرأة فى كلام الزوج والمرأة جيما أو فى أحدها فالذى فيهما جيما أن يقول اختاريني أو نفسك (۱) فتقول المرأة اخترت

بمشبئة مطلقة وهذه غير مطلقة بل مشروطة اه بستان (١) صوابه أو لا يأمر به اه مفتى يمال معطوف على النهز فلا يحتاج الى تصويب (٧) والأصل في ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خير نساء. فأخترنه وعن على عليلم إذا قال الرجل لامرأته أمرك اليه فالقضاء ماقضت الى غير ذلك اهغيث (٥)قيل ف فلو قال أَمركَ اليك إن دخلت الدار ونحوه لم يصح لأن هــذا تمليك معلق بشرط وقيــل بل يصح تمبيده وقوقيته كما يصح في الوكالة (٣) وطلاق الوكيل يصح عند المؤيد بالله وأماعندالهدوية فلابدمن الاضافة اه من تعليقالفقيه س لأنه من تواج النكاح ولا بن من الاضافة في النكاح لتعلق الحقوق بالموكل (a) مع النية و إلا فلاشيء فظهر أنه كناية في الخمليك والتوكيل قرز و لفظ السحولي و إن لم ينو شيئًا لم يقم تمليك ولا توكيــــل كما لم ينو الطلاق قرز (٤) فلو كان الزوج قد طلق زوجت طلاقا رجمياً ولم يسترجع هــل يصح توكيله للنير أم لا يصح لأنه لا يصح منهالطلاق. غير رجمة وإذا لم يعبح منه الطلاق حينتذ لم يصبح منه التوكيل ينظر فيسه قيل لا يصبح منه التوكيل وقيل يصح لأنه عارض يزول اهجبل (٥) أما لو قال طلقي نفسك إن شئت وشاء أ بوك أو طلقها إن شئت وشاء عمرو هل يكون تمليكا أو توكيلا قال عليلم الاقرب عندى أنه توكيل وليس بممليك إذ لم بحمل التصرف في إثبات الطمالاق وعدمه إلى صحب المشيئة اله غيث(*) فلو قال اختاري أبويك فاختارتهما كارً طلاة لا اختماري أخاك أو أختك فلا يقع طــلاق ووجــه الفــــرق أن للا ُبوين من قوة الاختصاص ماليس لنبرهما فكان اختيارها لهماكاختيارها لنفسها ذكر ذلك فيالغث اهشرح بمسر وظاهر الازهارخلافه وثفظ البيان فرع وحيث تقول اخترت نمسى أو أهلى أو بيتنا أو أبى آو أى يِّهم طلقة رجمية اه بلفظه (*) تنبيه أما لو قال اختاريني أو نسبك فقالت اخترت أو قال اختماريني فَقَالَتَ اخْتَرَتَ نفسي فسكلام ط يوهم أنه يقع بهما الطلاق و رجح في النبيث أنه لا يقع لأن في الصورة الأولى خبيرها بين نمسها أو نفسه وفي الثانية أمرها أن تخداره ولم يأذن لهما باختيار نهسها وهذا لیس بتملیكالطلاقلاصریم ولا كنایة اه شرح بحر قرز (٦) وهذا التصحیح منسیدی الحسین

نفى والذى فى كلام الزوج وحده أن يقول هو اختاري نفسك فتقول المرأة اخترت والذي فى كلام المرأة أن يقدول الزوج اختارى فتقول المرأة اخترت نفسى () قال أبوط وإذا لم ثد كرانفس فى كلام أيهما محوان يقول الهاختارى فتقول المرأة اخترت المديكن شيئة اقيل وو () لأأن يريداذلك () ويتصادقا عليه () في نم فان لم يقع من المدلك طلاق و لااختيار فلاشى هو أما إذا وقم منه طلاق أو الاختيار (()) وعن ذيد بن على والباقر والصادق أمها ذا اختارت نفسها وقت طلقة بائن () هو واعلم أنه لا يقع و احسدة بالطلاق أو الاختيار (لا بشرطين أحدهما أن يقدا في المجلس) الذي وقع فيه التدليك () فلو طلقت بالطلاق أو الاختيار الا بشرطين أحدهما أن يقدا في المجلس) الذي وقع فيه التدليك ()

ان الفاسم وهي نسخة في النيث (١) و يصادقها أنه قصد نفسها اه بيان. معنى (٧) قوي و نظره في النيث (٣) لأن قد جعلوا للنية حكما في الحال والاستقبال فكذا في النفس اله زهور (٤) وبني عليمتي الشرح والبيان والقتح وهو قوي (٥) الأولى بصنة ما هي عليه قرز (٢)قال عليهالسلام وقولها اخترت صريم فلا يحتاج إلى نية اه ع ح لى قان قال طلقي غسك إن شئت فقا لت اخترت نفسه قال علمالسلام الأقرب أنه كناية طَلاق فيحتاج إلى نية اه غيث قرز (٥) (فائدة)لوقالجملت أمر التمليك البك قفالت طلفت نفسي قال عليه السلامة لأقرب أنه لا يقع شيء بل يقول قبلت ثم تطلق اه نجري يقال الطلاق متضمن للقبول اه شامي قرز (٧) وإذا ملكت آلزوجة أو غيرها أمر الطلاق تمليكا صريحاً أو كناية فلاغلو إما أن يتم ممن ملك أمر الطلاق والاختيار طلاق.أو اختيار أولى ان لم يتم طلاق ولا اختيار فلاشيء عندنا وهو قول حوش ومرويءن ابن عباس وابن مسمودقال في الشرح وروى عن على عليهالسلام أنها ان اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية وهو قول الحسن اله غيث لَفَظَأُ مِن شرح قولُه أو اختاريني أو تُمسك وقال فيه في شرح قوله فتقم واحدة بالطلاق الخ قلت وحكى فى الشفاء عن زيد من على والباقر والصادق واحد من عيسى من زيد أنها ان اختارت نفسها وقمت واحدة بائن وان اختارت الزوج فلاشيء واحتجوا بما رواه الباقرعن على عليه السلام أنه قال إن اختارت نفسها فواحدة وإن اختارت زوجها فلا شيء فصار في المسئلة ثلاثة مذاهب وحجتنا على الحسن ما روى عن الأسود عن مائشة قالت خبير رسول الله النساء فاخترنه أفسكان ذلك طَلَاقًا وأنهن جَلَسَن قومًا عند امرأة منهن فتذاكرن فقلن ان يحدث بني الله حدث فلا نساء والله أرغب في عيون الرَّبال ولا أرفع ولا أغلى مهورا منا فغار الله عزُّ وجل فأمره أن يسرُّلهن فأعزَّلهن تسمأً وعشر من ليلة ثم ان جبريل عليه السلام قال قد ثم الشهر فأهره أنْ يخيرهن فقال يا أجها التي قل لأزواجك إن كنتن تربن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظبا فقلن بل اللهورسوله والدارالآخرةأحب أفكان طلاقا إلي غير ذلك وعن ان أبي ليل قال كل من حدثني من على عليه السلام قال إذا اختارت زوجها فلا شيء إلى غير ذلك أم غيث معنى (A) ويصح من الزوج الطلاق بعد تمليك ﴿١﴾ النبر إذ هو الأصل وكان الناظري بذكر أنه نفسها أو اختارت نفسها (۱۰ أو طلقها ذلك الشخص الذي ملك طلانها في غير مجلس التعليك لم يقع من المتعلق في عبد مجلس التعليك لم يقع شيء الا بتحديد لفظ التعليك (۱۰ في المجلس الثاني الشرطالثاني أن يقع المرضية في ذلك المجلس (قبل الاحراض (۱۰) فأما لو تكلمت أو فعلت فعلا يدل على أنها معرضية عن قبول التغليك واردة له لم يصح منها الاختيار بعد ذلك ولو كانت في المجلس في الوقام الوج (۱۰ وقيت ففي الوافى والوائدهي على خيارها (۱۰ وقال الاستاذبل بعطل خيارها (۱۰ وقال الاستاذبل بعطل خيارها (۱۰ وقال الوستاذبل بعطل خيارها (۱۰ وقال الاستاذبل بعطل المتعلق المتعلق (۱۰ وقال الاستاذبل بعطل المتعلق (۱۰ وقال المتعلق (۱۰ وقال المتعلق (۱۰ وقال المتعلق (۱۰ وقال الاستاذبل بعطل المتعلق (۱۰ وقال الاستاد) (۱۰ وقال الاستاد المتعلق (۱۰ وقال الاستاد المتعلق (۱۰ وقال الاستاد المتعلق (۱۰ وقال الاستاد المتعلق (۱۰ وقال الاستاد) (۱۰ وقال الاستاد) (۱۰ وقال المتعلق (۱ وقال المتعلق (۱۰ وقال المتعلق (۱ وقال المتعلق (۱ وقال المتعلق (۱۰ وقال المتعلق (۱ وقال المتعلق (۱ وقال المتعلق (۱ وق

لا يصح منه لأنه قد ملكه ثم رجع لما ألزم ما ألزم ولهذا ذكرناه تصريحاً خشسية أن يكون قد حفظه عنه مرحفظ فأصغى الله والأمر ظاهر لا غبار عليمه اهشرح فتح ﴿ ١﴾ والملك باق على ماله فيطلقها إن شاء بعد أن قد استرجعها الزوج وعن حثيث التمليك ينصرف إلى الأولى فأن طلقيا الزوج بطل التمليك ومثله في الزهور قرز (﴿) أو مجلس بلوغ الحبر إن كانغائبا قرز ينظر في مجلس علمه (١) فان اختارت الزوج فواحدة رجعية اله نجرى (٢) ولا بد من القبول حيث يكون عقدا ولا يحتبر المجلس (٣) من المملك (٥) وفي شرح الفتح مألفظه المؤلف فيعتبر في الإثبات بلفظ التمليك القبول في المجلس (١) قبل الاعراض فقط وهو حكم لازم لكل تمليك إذ يعتبر الابجاب والقبول فاعتبر ذلك المؤلف وإن تأخر الطلاق إلى بعد المجلس إذا قيد التمليك يقبوله غافهم اهم (١) يقال هذا الطلاق متضمن للقبول اه شاى قرز وفي السحولي ولا يفيد قبول التمليك في المجلس قبل الاعراض ثم يوقع الطلاق في المجلس في الأصبح اه سحولي وهو ظاهر الأزهار قرز (اعلم) أنه لا يخلو إما أن يُكُونَ القليك مؤقتا نحو ملكتك طلاقها شهراً أو نوما فله أن تطلق في جيام ذلك الوقت هرة واحدة فقط وظاهر قولهم أن ذلك له ولو لم يقبل ولو أعرض قرز وهذا منصوصعليه وأماإذاكان التمليك مطلقا نحو ملكتك طلاقها قال الامام الميدي عليمه السلام أن له المجلس فقط قبل الاعراض والذي في الزهور وغير، وقرره في الأ ثمار وشرحه وهو المعمول عليسه أنه إذا قبل في المجلس قبل الاعراض صار مالمكا للطلاق فيطلق في المجلس أو غيره طلقة واحدة وأما قوله إن شئت وأمرك اليك واختاريني أو تفسك فلم توقف على قول الأهل المذهب نه إذا قبــل أو قبلت فيكون كالأول بل ظاهر كلامهم أنه يعتبر المجلس قبل الاعراض والله أعلم وفي الـكواكب في الموقت منى ما ذكرنا وفي غبيره منى ما قلنا في التمليك المطلق وهو العمول عليه اه سيدنا عامر رحمه الله (ه) هذا إذا كان مطلقاً لا موقتاً فيقم فيــه ولو أعرض اه كواك معنى بعد أن قبلت في المجلس ظها أن تطلق نفسها في مدة التوقيت آه سحولي وقد ذكر معناه في الزهور وظاهر قولهم أن ذلك له ولو لم يقبل ولو أعرض وهذا منصوص عليسه قرز (٤) بخلاف سائر التمليكات وسائر العقود ﴿١﴾ والفرق أنه لا يصح الرجوع هنا وفي المبيارسة بينها وجعل الدرة بمجلس الفابل ﴿١﴾ فلطها تبطل بقيام المبتدىء قبل جواب المجيب لأنه يصح الرجوع فها وقيامه كرجوعه اه بستان (٥) ووجهه أنه لا يصح رجوعه هنا قرز (٧) لأن من شرط قبول كل عقدأن يكون قبل افتراق المتعاقدن اه غيث ومثل قول الاستاذ في الزهور ." فار مكثت يوما (١٠) في مجاسها فهي على خير الها مالم تعرض فان سكنت سكوتا طويلا (١٠٠ كان أم فصيرا أو اشتمات بقول أو فعل يعد مثلها عراضا عن القبول محوان تستدعي طماما (١٠٠ أو تشتغل بضراً و فعم أو محارة طويلة (١٠ سقط خيار هافان كان يسيرا (١٠٠ محوات تسبيح بسير (١٠٠ أو تكون أع قتمد لم يعطل خيار هاقال أو طوهذا لا يعد على أصلنا قيل من الظاهر في المخصال (١٠٠ أو تكون مفاحمة أو قائمة فتقمد عالى الكافي إن المحال يكون اهتماما في العادة محو أن تكون مضطحة أو قائمة فتقمد قال في الكافي إن أتما إلا ما يكون اهتماما في العادة محو أن تكون مضطحة أو قائمة فتقمد قال في الكافي إن أم المبيك مرسما وكنا يتها يعتبر فيها وقوع الطلاق أو الاختيار في المجلس قبل الاعراض (الا). المبيك مرسما وكنا يتها يعتبر فيها وقوع الطلاق أو الاختيار في المجلس قبل الاعراض (الا). أو إذا ماشت عنها المائل وقولنا بنيروط عود المائلة على المنافقة على المنافقة المبير فيه المجلس قال وقولنا بنير إن احتراز امن الشروط بأن محوطاتي نفسك فان هذا يعتبر فيه المجلس قال وقولنا بنير إن احتراز امن الشروط بأن محوطاتي نفسك فانه يعتبر فيه المجلس (١٥ و) بعد أن محالك الزوح عود طلاق زوجته أى المملكة عن الذي يعتبر فيه المجلس والذي لا يعتبر فيه فانه (لارجوع (١١٠))

(۱) ناظرة في أمرها اهملمه (۷) غير ناظرة (۳) لاشرابا لانه عمل العطش من الحرارة لا بحل الاهتام اهمية وي (٤) ثلاث أيات (٥) مثل آيين (٦) قال سيدنا شرف الديني يحتمل أن اليسير تسهيستين وفي القرامة آيين ما لم تكن الآية طويلة اه مثلتي القيم س (٧) ما لم يعد أعراضا قرز ويين مدعي الاعراض (٨) والاقوال قرز (١) أو ايدائها لتضيق الوقت لم يكن أعراضا قرز (١٠) أما المشرب فاعراض اذاكانا بعداء قرز والافلا قرز (١١) أربا لا ركمين كا في الشفعة اه يعنى لا يكون اعراضا فرز (١٠) أما المشرب حيثاً تمتر كسين قرز (٢) أما المشرب ويما أن يات المنافق الما أنها المستقبل في أي وقت شاء اه بستان لكن يقال أنها الاستقبال ولا يحتمى بها مستقبل دور مستقبل في قت ما خلف أن وقت شاء اه بستان لكن يقال أنها الاستقبال ولا يحتمى بها مستقبل دورت فانها تقلق المنافق ال

له (فيهما ولا) يصح (تكرار) الطلاق من المتملك لأملاعلك بالتمليك إلا واحسدة فاذا قال طلقى نفسك إن شئت أو متى شئت لم يكن لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة فاذا راجعها لم يكن لها تكرار الطلاق وهكذا الاجبى وهكذا سائر التمليكات (أ) الشروطة وغيرها (إلا) المشروط (بكها (أ)) محو أن يقول طلقى فسك كلاشئت أو طلقها كلاشئت فال التعليك هاهنا يقتضى التكرار (وأما بتوكيل (أ)) هذا هو القسم النافي من قسي التولية وصورته أن يقول وكلتك على طلاق نفسك (أ) أو يقول لأجنبي وكلتك أن تطلقها أومنه) أى ومن التوكيل (أن يأمربه) أى بالطلاق (لامع إنشئت) فاذا قال طلقى نفسك أو المالة ولم يقل إذ شئت كان أمره بالطلاق أو متى شئت أو كلا شئت كان أمره بالطلاق توكيلا لا عليكا والتوكيل باللوكيل أن يطلق في المتوكيل باللوكيل أن يطلق في المنس وغيره ((ويصح) من الوكل (الرجوع) عن الوكالة بأن بعرل (فيل الفمل) المناف ال

وأما بالفعل فيصح من الزوج كما في الطلاق المشروط ولوكانت ثالثة ذكره المؤيد بالقوالفقيه ي وهو المذهب وفي شرحالتتح والمُذاكرة لا يبطل التمليك ومن سبق منهما في التانية صح منه وهــل يصح من المملك أن يوكل يصحقرز (๑) والرجعةفيالطلاق الىالزوج.فىالتمليك والتوكيلُفي الاصحاه.يانوالحيلة في عدم وقوع طلاق أن المملك ان يقول أنت طالق قبيل ان يتم عليك طلاق من المملك اله سحولي معنى (a) قان قبل لم لا يصح الرجوع فيه كما يصح الرجوع في تمليك المال فلمله يمال بأن الطلاق اسقاط والاسقاط لايصح فيه الرجوع بخسلاف التمليك للمال فالرجوع فيه صحيح لانه اثبــات وليس باسقاط اله تبصرة الا أن يتفاسخا اله عامر قرز وقبل لا يصح التفاسخ اذ يتضمن من جهة الزوج الطلاق (۵) ولو قبل النبول قرز (۱) ينظر ما أراد يسائر التمليكات الى آخره لعله يريدالعتق والرجمة والنذر بالمال والهبة وتحوها(٧) لا يأتي خلاف المؤيدباتدفي منى هنا لأنه استثناها فنا تقدم بقوله غالبــا (٣) ومن حلف لا طلق زوجته نم وكل به غيره فانه محنث و إذا ملكغيره طلاق زوجته لم يحنث لأن الوكيل نائب عن الموكل بالطلاق والمملك ليس بنائب عمن ملسكه اه يبان معني (۞) و إذا وكل زوجته بالبينونة وقالت أبنتك صم لا لو قالت طلقتك إذ يوصف بالأول لا بالشانى قرز ١٤) وكنايته كناية التمليك فتمتر النيـــة (٥) وما تعلق بمشيئة الوكيل فهو تمليك ولوكان بلفظه التوكيل ذكره فى البستان قرز فلو قال إنشئتوشاء فلان كان توكيلااه غيث و لو بلفظ التمليك قرزلا مع علقة بمشيئة المملك وغيره (٧) وإنما أخرجت الشيئة التوكيل إلى التمليك لا "ن التعليق بها كالتصر بح بالتمليك لأن المالك يتصرف في ملكه متى شاء كاذكر مفى الفيت اهر فتح (٧) إلا أن يوقت (٨) لان فعل الوكيل مستند إلى أمر الوكل وإذ ك كاذا عزل بطل الا مران علاف ما لو عزله بعد الفسل في كا أن الموكل إذار بعم عن الطلاق بعد أن فعله لم يعم

للطلاق وإعا يصح الرجوع عن الوكالة (مالم يحبّس (۱) فان حبس لم يصح الرجوع وصورة التحبيس أن يقول وكلتك على مالاق زوجتى ومتى عزلتك (۱) عن هذه الوكالة فأنت وكيل أيضا في ذلك (۱۷)أن يتقض التحبيس (عثله) فانه ينتقض وصورة ذلك أن يقول كلما مرت وكيلاصرت معزو لا فلا يبقى وقت يصير فيه وكيلا الا ويصير معزولا (۱٬ وهذه الحليلة فى عزل الوكيل بعد تحبيس الوكالة أو يعزل الوكيل نفسه (۵) ولوأن الزوج طلق كان طلاقه عزلا للوكيل بعد تحبيس الوكالة أو يعزل الوكيل نفسه (۵) وصورة المطلق أن يقول طلاقه عزلا للوكيل (۵) (ومطلقه (۱) لواحدة قَلَى غيرعوض (۱۲) وصورة المطلق أن يقول طلقها أو طلق نفسك أو وكتك على طلاقك فلا يصح من الوكيل في الصور تين (۵) أن يوقع الاواحدة (۱۷) وأكيل في الصورتين (۱۵) أن يوقع الاواحدة (۱۷) والوكيل في الصورتين (۱۵)

يصح توكيله بعد قال سيدنا لا يُصح فمسله لانه والماوكله انعزل في الوقت التاني ذكره في حاشية في آلزهور وقال شيخنا يصح التوكيل ويتعزل عقيه (٤) في وجه الاصل أو علمه قرز لا المملك فلا ينزل نفسه (٥) هذا صحيح في صورة الكتاب وأما لوقال كلما انعزلت صرت وكيلا لم ينعزل بعزل تسه اه شامي قرز (٥) و للملك قرز (٥ في غير المجلس (٥) لان التوكيل ينصرف الىالطلقة الاولى وقد استوفاها الموكل اه زهور ﴿ ﴿) ولومحبسالانالمدوم آنا تتناول العزل لا أَلْعَمَلَ الموكل فيه اهشرح فتح وكلامه صحيح في الثالثة لافي غيرها مع كلما اله شكايدي (٣) فلو طلقها اثنتين!أو ثلاثًا لم يقع شيء وأما لوطلقها بالفاظ و قعت واحدة عند المؤيد بالله وعند الهادي عليه واحدة قرز (٧) قان طلق بعوض كان موقوةًا على الاجازة انكان عقداً لا شرطا قرز (﴿) فلو كان مفوضًا طلق اكثر من واحدة وعلى عوض اه سحولي قرز (٨) التحبيس والمطلق(٩) واما الوكيل بالثلاث قبل يكون وكيلا بالرجمة من غير ذكرها فيه احتمالان أحدهما انه يكون وكيلابها لانه لا بمكنه امضاء ماوكل معن دونها الثانى انه لا يكون توكيلابل متى حصلت الرجمة من زوجهاكان للوكيل!قاع الطلاقالتاني وكذا التالث بعد الرجمة من الزوج اه صميتري ولو وكله بثلاث فطلق واحدة وقعت كما وقعت في عكسه أي أذًا أمر أن يوقع التسكاث بألفاظ وان أمزه أن يوقع التلاث بلفظ واحد قفيل انهاتكون واحدة أيضا لانه بعض ما أمره مه وقيسل لا يتم لانه خالف أه كواكب هذا التعليل بأنه خالف مستقم على القول بأنه يصح التوصححيل بالبدعي يستقم حيث قال ثلاثا للسـنة وأما على ظاهر الازهار في الوكالة فالوجه انه لايصح التوكيسل بالبدعي حيث وكله به لا لو طلق فطلق بدعيا فيفع حيث مذهب الموكل وقوعه اه سحولى لفظا من الوكالة قرز (١٠) فلو وكلماًإلتلاث فأفرد أو المعكَّس فوجهـان لا يقع ثبيء للمخالفة و يَعَع حيث أفرد لا العكس وقررهالشامي (١١) ولو قبــل المنــــول أو الله آه بيان ولا يصح أيضًا

بسوض (و) التوكيل (يعسع تقيده (١)) بالشرط محواً في يقول إذا جاء زيد فقدو كلتك تطلق امرآني (وتوقيته) (١) يصبح أيضا محواً في يقول و كلتكأن تطلقها عداأ و بسد شهر (١) ونحو ذلك (و) إذا اختلف الأصل والوكيل في وقوع الفسل وعدمه كان (القول (١) بسد) ذلك (الوفت (٥)) عيث وقع الاختلاف بعده (للاصل (١)) وهو الموكل (في نفي الفسل) لأن (الوفت (٥)) عيث وقع الاختلاف بعده (للاصل (١)) وهو الموكل (في نفي الفسل) لأن الوفت قد أنعزل والظاهر أنه لم يكن قد طلق في ذلك الوقت المؤقت الأقل الاصل عدم الطلاق (لا) ان اختلفافي (حاله) أي حال الوقت (فللوكيل (١)) أي فالقول قول الوكيل في أنه قد طلق لا أنه في ذلك الوقت عير منعزل وإذا كان غير منعزل صع منه الانشاء في تلك الحال ومن صع منه الانشاء في تلك الحال ومن صع منه الانشاء والمن على المناصمة لا نه بعد العزل لا يعمع منه الانشاء فلا يصبح إقراره وقسد أورد (١) على المنطصمة في هذه المسئلة سؤال وهوأن يقال أن الوكيل ينعزل الفراغ فعل في الوقت قبل حالة التناصم فقدأ قر على نفسه أنه معزول وإذا كان فعل في الوقت قبل حالة التناصم فقدأ قر على نفسه أنه معزول وإذا كان معرولا في الحالة إقراره والحواب عن ذلك أنا حالة إقراره (١)

من المملك يطلق بعوض قرز (١) وكذا التمليك في الصورتين معا قرز (٧) الاو لى في العبارة أن يقال و يصح تقييدهما وم والتمليك في الطلاق يتقيدالوقت ذكره في السكوا كبخلاف شذكره في كتجم وذكره في شرح الاتجار انه لا يصح تقييد التمليك في غير المشيئة وهو ظاهر الازهار (٣) ينظرفان تقوله بعد شهر تعليق وليس بحوقيت والتوقيت أن يقول وكتلك أن تطلقها في هذا الشهر اه شرح فتح قرز (٤) فلو النبس النول وطلاق لملو كما فالاعتبار بالاصل التانى وهو يقاء الوكالة عند الهدوية إلى الله الاصل الاول وهو عدم وقوع الطلاق فان اتحق العزل والطلاق فالعلاق أولى لأن الغزل أو العلاق أولى لأن الغزل أو بعد العزل المتابعة وعدت تمام القفظ وعند تمام وقوع الطلاق وأيضا فاقرار الوكل الحبارعن أهر متقدم (٥) أو بعد الغزل المجارعن أهر متقدم (٥) يأن الولى بأن الولى المتحد في الأورج بأن الولى المتحد في الأورجة في القرار الأوجة الهركل أنه أي تلك الحال المتحد وهي الزوجة الانتفاء المائي بعد موت الزوجة في القول قول الاصل لاحت الوكيل في تلك الحال لا يصبح من الانتفاء الحواب من وجهين أحدها أن تصديقه قرز (٩) القيمة والحواب به (١٩) وفي المصيري مائي طي الواب به (١٩) وفي المصيري مائي طي الوكاني أعدم من ان الوكيل انه قد طلق وقد مات الزوجة لم يقبل الا بينتسه اله بصولي قرز (٩) التقيمة الحواب من وجهين أحدها أن تصديقه قرز (٩) التقيمة والحواب من وجهين أحدها أن تصديقه قرز (٩) التقيمة والحواب من وجهين أحدها أن تصديقه قرز (٩) التقيمة والحواب من وجهين أحدها أن تصديقه على الوكال باعده من ان الوكيل اله يقسل فهو باق على الوكالة والتالى أنه لم يضول الاست الوكل باعده من ان الوكيل الهدين على الوكالة والتالى أنه لم يضول الاست الوكل بالات الكول المعلق وقول المستري مائيلة الموكل باعده من ان الوكيل الهدين من والوكالة والكول المعام بالمناطق وقول الاست الوكل بالات الوكل المولى المناطق والمحدد الموكل بالات الوكل المولى الوكالة والكولى المولى الم

حكمنا بصحته ("\لا نه لو جعل بدله (") انشاه لصحو حكمنا بالمزل عقيب الحكووقوع الطلاق بأب الخلع (")

إلى الخلع (")

(إعايسع) بشروط أربية هالأول أن يقم (من زوج مكلف (") مختار أو نائية (") والم كان الطلاق رجيبا وقولنا مكلف منه المخالمة للا جنبية كما لا يصبح طلاقها و لا المطلقة (") ولو كان الطلاق رجيبا وقولنا مكلف احترازا من الصبي والمجنون (") فأنهما لا يصبح خلمهماوفي السكران (") الخلاف وقولنا مختار احترازا من المكره فانه لا يصبح خلمه كطلاقه وقد دخل في هذا القيد أنه يصح المخالمة من احترازا من المكره التهود سواء كان حرا أم عبدا صحيحاً أم مريضاً محجوراً أم غير محجود وهكذا يصبح من نائبه وهو وكيله لأن من تولى شيئاً صح منه أن يوكل فيه كاسياقي إن شا الأندالي هالشرط الثاني أن يكون الخلع بأحد أمرين الأول أن في في انفظه (بعد (")) وهو ما أني فيه بالباء نحو أنت طالق بألف أو بعلى محو في الك أو باللام نحو أنت طالق لألف وهكذا إذا قال خالمتك عي أنت طالق لألف وهكذا إذا قال خالمتك عي أنت طالق لألف وهكذا

اقراره بالفعل وحال تلفظه بالاقرار هو باق على الوكالة فلذلك صح تصديقه (١) أي الطلاق (٧) أي بدل الاقرار طـــلاةا (۴) الحـــلم في اللغة مشتق من الحلم بفتح آغـــاء لأن كل واحـــد من الزوجــين لبـاس لصـاحبه وفى الشرع عبـارة عن الفرقــة بمال آه صعيَّدى والأصــل فيــه الـكتاب والســنة والإجاع أما الكتباب فقوله تعالى فان خفتم أن لا يفيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ومن السنة رواية حبيبة بنت سهل حيث الت لا أناولا أنت إنى لاأطبقــه بفضا وإنى أكرهالسكفر ﴿ ﴾ بعمد الاسلام وقالت بارسول الله كاما أعطانى فهوعندى فقمال صلى الله عليمه و آ له ومسلم خَذَ مَنْهِا فَأَخَذَ مَنْهَا وَجَلَسَتَ فَيَأْمَلُهَا وَاخْتَلَمْتَ الْهِ بِحَرْ ﴿١﴾ يَحْمَقُ كَفَر نعسة الزوج وجحدها (a) قائدة يصبح دخمول الشرط في الملم ولو كان عقداً كأن يقول أنسطا لق على أنسان دخلت الدار فانه يصح ويعتمبر قبسولها في المجلس ويجوز تأخر الشرط عنـه فان قال أنت طالتي علم ألف إن شئت اعتـــبر القبول والمشيئة في المجلس لأن الشبئة تمليك اله بحر(٤) وهـــل يصــــع نوكيل المرأة بالحلم فيه تردد الامام يحيي لا للشاضي لايصح إذهبو عقد معاوضة كالبيع قلت وهو المذهب إذ لادليل على المنع غسلاف النكاحاه بحر (٥) ولو هياه بحر قرز (٥) ويصح أن يتولى طرقى الحلمواحداه مماع ولو امرأة اه هـدايةأو الخالمة قرز (٤) بهاهنذكرةوشرح فتح أو يكون مفوضًا (٣) لأن فيه طــــلاتاً كامنانو الطلاق لا يتبع الطلاق (٧) ولو مميزين (٨) والسكرى حكمها حكه قرز (﴿) بصحولوعُدا خلاف مافيالبيان فيالعد قرز (٩) أي إيجاب(١٠) قال المؤيد بالله ويصح بلفظالبيع ويكون كناية وصورته أن يقول بعت حنك تفسك بأ لفأ واشتريتي مني نصك بأ لف وكذالو تال النير بعت مني زوجتك بكذا قفال بعث أو تَمْ وَنُوى طَلَاقَهَاذَكُومَالِمُو يُعْمَلُونِ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ والمُدَاإِذَا

أو ببراه فت نشالت أبرأت (١) للمرف (١) و الشرط الثالث أن يكون الحلم ممقوط (على عوض مال (١) أو ف حكمه) فا المال واضح وأقله ما يتمول فالمادة (١) فلا يصح خمر او لا خزيرا لسلم والذي في حكمه ما يصنع أن يعقد عليه الاجارة نحو أن يقول طلقتك على أن تخيطي لي قيصا (١) أو على أن تحمل لكذا إلى أرض كذا أو نحوذلك فلو لم يكن مالا ولا في حكم المال لم يكن خلعا (١) نحو أن يقول على أن تدخلي الدار (١) أو على أن لا تكلمي فلا ناأو على أن تروجي فلانا (١) و بحمو أن يقول على أن المحدود الدوض (صائر الا تكن خلما (١١) بل إذا قبلت طلقت رجميا (١١) فأما لوكان بعضه له وبعضه لنيره نحو أن يقول على أن تهيني نصف كذا ونصفه لا ين (١)

كان فىذمتــه قرز (﴿) وكذا لو قال بشرط البراء فهــو عقــد فــوضــع الشرع لأجــل البنــاء الزائدة و لكنه قد صار فيالمرف مستعملا بمسنى الشرط لأغلب الأحوال لأتهم يقصدون الشرطاه كو اك ولا يقع الطلاق إلا بحصول الشرط في المجلس أو في مجلس بلوغ الحبر إلاأنب يريد متى حصل الشرط قريباً أو بعيدا كان شرطا محضا فرز(١)أوقبلت قرز(٧) كما فى ثلاثاللسنة وإن لم ينطق بألآت الشرط اه تـكيل (٣) مظهر قرز لامضمر (٤) ماله قيمةفيالقيمي وما لايتسامح بمثله فيالمثلي اه شرح فتح قرز (٥) إذا كان الثوب معيناً لزمها أدنى خياطة فيه وانء بكن معينا فما يقم عليمه اسم التوب وأسم الحياطة لزمها اله شرفية قرز (٦) (فائلمه) إذاباع زوجته من رجل آ خرزوجته و زيادة بقرة معينة أوغه يرمعينة وقبل الآخر طلقت زوجة الذي شرط زيادة القرة واستحق تلك القرة وكان طلاقا خلطو تطلق زوجة الآخر طلاةا رجعيا اه بحر قرز معالنية قرز ينظر في البحركيف اللفظ (٧) حيث لم يكن لمثله أجرة والاصح كان للزوج غرض والا لم يكن خلماً صحيحا يمال اذاسقطت الاجرة فقد صارت الى الزوج لانه الآمر (٨) قال في بعض الحواشي هذه من صور الدور والقري مافي الكتاب يتم الطلاق بالقبول كما يأتي ولها الخيار في النَّزويج يستقم إذًا كان شرطا وصورته لو قال بشرط ألا تَزوجي فلانا فانه يـكون عقــداإذاقباته طلت قرّز (٩) الهبــة (١٠) بالحر صــــفة لعوض وجفه بالرفع عطف على الضمير في صائر العائدإلى العوض على مذهب المكوفيين في عدم اشتراط التأ كيد الضمير وأما على منذهب البصريين فلا يستقيم (١١) في العقــد لا في الشرط فــلا يقع شيء قرز (١٧) و يرجع به مع البقاء والتلف إن سلمته ظانة أنه قد لزمها وإن سلمته طلمـة بعدم اللزوم لم ترجع به إلا مع البقــاء قرزَ (١٣٣) إذا كان معينــا وإن كان فى الذمــة لم تصح الهبــة للابن لأنه لا تصح هبــة الدين إلا لمن هــوعليه (١٤)أما لوقوع الحلم فقــد وقع اه مفــتى لقبوله الهبــة لنفسه لالو قبل لابنه فقط لم يقــع الحلع بل طلقــة رجعى وفي الــكواكبـلابد من القبول لمنحة الطلاق لأن البعض لفسير الزوج إذا لم يكنُّ من هسلةعوض الخلم فقد شرط له فلايقم أو كبيرا ووكله بالتبول أو أجاز (۱) ه واعلم أنا إذا جملنا النصف الذي للابن من جملة عوض الخليم الم رجوع لها فيه لأنه عقد مماوضة (۱) وإن قلنا إن الحلم بالتدر الذي صار إلى الزوج فقط (۱) نظر نافى الابن فان كان من غيرها كان لها أذ ترجع فياوهيته له (۱) وإن كان منهاوهو بالنه فلا رجوع الخنه رحم وإن كان صغيرا ثبت الرجوع على أصل مجمدين يحيي عليه السلام لاعلى أصل م بالله كاسياً في كتاب الهبتقو له (غالبا) احتراز من أن يحالم المبدز وجته وقد يكون من غيرها فحيث يكون (من زوجته (۱) لا يصلح الحلم الا بشرطين أحدها أن تسكون من غيرها فحيث يكون (من زوجته (۱) لا يصلح الحلم إلا بشرطين أحدها أن تسكون الوجة (صيحة التصرف (۱۸) وذلك بأن تسكون بالفة عاقلة (۱) صحيحة التصرف صع الحلم بالموض من مالها (ولى) كانت (عجورة) عن التصرف فيه يمني أنه حجر عليها الحاكم لأجل دين عليها من مالها (ولى) كانت (عجورة) عن التصرف فيه يمني أنه حجر عليها الحاكم لأجل دين عليها من مالها (ولد) كانت (عجورة) عن التصرف فيه يمني أنه حجر عليها الحاكم لأجل دين عليها من مالها (ولد) كانت (عجورة) عن التصرف فيه يمني أنه حجر عليها الحاكم لأجل دين عليها من مالها (ولد) كانت (عجورة) عن التصرف فيه يمني أنه حجر عليها الحاكم لأجل دين عليها من المناسم ا

الحلم إلا بأن يمك ذلك النبير ذلك البعض لا لكونه عوض الحلم بل لسكونه مشروطاً ذكر ذلك.في النيث (١) فان لم بجز أو لم يقبل لم يقم الحلم قرز (٣) والنظاهر أن الطلاق لا يقم إلا بعــــــد قبول الهبة لأن القصودصُّحتها لأمجردلفظها أه بيان وكوا كبوقال الدواري بل قد وقع الحلم وإنما اللبول لنفوذ الهبة وكذا نقل عن ض عامر ولم بجعل الثريد بالله سؤال الزوج في هذه يغني عن القبول قبل ف والوحه فيه أنه ماه سبؤ ال للبية مشروطاً وهو قوله إذا وهبتني فأنت طبال ولم بجمل ذلك سؤالا كافياً عن القبول وكذا إذا جاء بلفظ العقد نحو على أن تهبيني فانه لا يغني عن القبول اه كواكب (٣) وهوالصحيح لأنالوجملناه من علةعوض الخلم صعأن يكون العوض صائراً جيمه إلى غير الروج إذ لافرق بين السكل والبعض ومثله في الغيث والبحر (٤) وقيل لا يصح الرجوع لأنه في مقابلة عوض وقدحصل وهو طلاقها خلماً قرز (٥) و إذا كانالموضمنالسيد حيث يزوج أمته بعبده لزم و يسقط إلا أن يشرط الموض لسيده فلايقع الحلم لعدم وقوع شرطه قرز (٦) ويجب دفع المال اليه لا تعالمستحق فان سلم الى العبد لم يبرأ إلا أن يكون مأذوناً (٧) ولوسكري قرز (٨) فلو خالم عن الصغيرة أ يوها ﴿ ١ ﴾ وضمن المهر كان الطلاق رجعياً ﴿ ﴾ وكان للمرأة إذا بلغت أن تطالب الزوج وهذا إذا لمِصل الزوج امرأ ته على الأب بمهر ا بنته عليه فأما لو أحالها بمهرها على الأب وقبل الأب وكان ملياً وقت الاحالة وفياً بفضاء ابنته لم يكن لها أن تطا لب الزوج اذا لمنت بشيء اهدواري وكان خلعاً اه شرح بحر ﴿ ١ ﴾ هذا طيقول السيدين في أنه لا ينزمه إلا اذاضمين فلماعل إطلاق الهادي عليه السلام فهو لازمو لونم يضمن أهبستان قرز لع كاوفى الكواك يكون خلماً عندالهادى لأنه يصح العوض من النبير قرز (٩) مختارة قرز (١٠) قوي وُلا يُكون رجمياً أيضا ذكره في النيث وفي تعليق الفقية س عن الوافي يقع رجعياً لأنه عليه بالموض ولا حسكم لبذلهاالعوض ولأنه لاحكم لفبولها إولا يقع عوض ولا قبول صيح فلا يقع الطلاق أصلا اه بهران (١١) ولو من فان الحجر لا يمنع من صحة عقدها للخلع لكن عوض الخلع يبقى فى ذمتها (١٠ ولا تخرجه من المال الذى حجرت فيه إلا بمدوض الحجر أو باذن الحاكم (١٠ أوالغرماء وهكذا لوكانت أمة (١٠ غولست على عوض مها بنعر إذن سيدها (١٠ قانه يصح الحلم ويكون الموض فى ذمتها (١٠ تطالب به إذا عتقت فان كان باذن سيدها (١٠ كان عليه (١٠ قال في الا تتصار وغيره (١٠ أن المكاتبة كالأمة (١٠ في صحة الحلم الشارط الثاني أن تكون وقت الحلم (ناشزة (١٠ عن شيء تما يلزمهاله (١١ من موضع فتتنع لمير عذر وهسكذا

غيرها إذا تولت العقد (١) ويعتبر نشوزها قرز (٥) وهذا حيث لم يـكن معيناً و إن كان معيناً وسلمه الحاكم الى الغرماء أو تلف فلاشيء للزوج مع علمه إن لم يحصل منها تغرير وإن كان جاهلا لزمها قيمة التميمي ومثل المثلي له وعن ض عامر تلزمه القيمة ولو كان عالمها بالحجر لأنها مالسكة نخلاف ملك النهر (٢) ولو غير الحاجرة (٣) ولو مدبرة (٤) (فر ع) فلو خالم سيد الأمة على رقبتها ملسكها الزوج ووقع الطلاق مقارنا للملك ثم النسخ وبينهما ترتب ذهني فقط كما تقدم لصحة اجتماع الطلاق والفسخ اه معيار وبحر (٥) إلا أن تدلس بأنسبدها أذنالها كان دين جناية في رقبتها اه بيان (٦) فانأذن بقدر معلوم كان الزائد في ذهتيا قرز وإن أذن لها مطلقا لزمه الى قدر مهرها والزائد في ذهتهــا قرز (٧) ولا يعتمبر نشوزها إلا أن تدلس ففي رقبتهما ولسله لا يعتمبر النشوز في التمدليس إذ هو في التحقيق من مال سيدها ومع عدم التدليس وعدم الاذن يعتبر نشوزها اه سحولي قرز (٨) من الكتب (٩) لفظ البيان و إن كانت مكاتبة فقال في البحر تـكون كالأمة وفيه نظر بل يـكون عليها إذا أنن لهـا سيدها لأن إذن سيدها أباح لها التصرف وإن لم تفي ذمتها ويعتــبر نشوزها اه سحولي (*) والذي في البحر فى باب الحلم ما لفظه وليس للسكاتبة المخالصة بنير إذن إذ هو نص ع فلمل قول المعنف فيه نظر تطالب به اذا عنقت ولو دلست وقيــل مع التدليس كجناية المــكاتبة يعنى في كسبها ولعله لايعتبر النشوز قرز (١٠) ويعتبر النشوزعند القبول وفي الشرط عند حصوله ولوكانت عند التعليق غير ناشزة وفي الموقوف مطلقا عند الاجازة في الأصح اه سعولي لفظا والقياس عند العدد إن قلناالاجازة كاشفة ومعناه،ع القبق (١١) قال ص بالله وكذا لو طلبته لنير سبب منه كان نشوزًا ﴿١﴾ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أبمــا امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس لمرّح رائحة الجنة (١) وقال ابن أصفهان لا يحكفي ذلك وهو مفهوم كلام اللمعرومن أكبر النشوز أن يجدها عند فاحشة أو ينهاها عن أكل ذوات الروائح الحربهة فلأ تنتهي (﴿ ﴿) سؤال اذا فعل الزوج فعلا مع زوجته فكان سباً في نشوزها وقصد فلك هل يبرأ من حقوقيا و إن لم تيره أم لا الجواب أنه يأثم بذلك ولا يبعد صحة الحلم هنــا مع نشوزها وإن كان سببه منه وإضرارها لايبيـــــ لهـــاالنشوز الذي هو معصية هذا الذي أقتضاه النظر ولبعض العلماء أن ذلك يقضى بعدم صحة الحلم لان الزوج العـاصي فيه نظر لأن تمرده لا يبيح لها النشوز كما أذ كر أنها لا تعتم منه مع الحلوة اللهم إلا أن يصح الفاق له دعاها للوطء الىموضع فلم تجبه والترك نحوأن يلزمها بسرك شيء بما يكرهه الزوج (١) فلا تسركه وذلك نحو أن يتهاها(٢٧ عن الحروج إلى يبتأهلهافتخرج أونحوذلك ٣٠ ومن النشوز في الترك أن تؤذبه (*) بلسانها بشتم أوغيره لأن ترك أذاه يازمها ومن ذلك أن تقول لاأطأ لك فراشاً ولأطيع لكأمر اولاأ برلك قسما (٥٠) ومااختاره عليه السلام من أنا لخلع بموضمن الزوجة صحيحة التصرف إعا يصح بالنشوز منها هو قول الهادي والقاسم والناصر وقال مبالله وأسح وشانه يصح بتراضيهماولولم يكن منهانشوز(أو من غيرها (١٠ كيف كانت) أي ولوكانت صنيرة أومجنونة ناشزة أم غير ناشزة فانه متى كان الموض من غيرها لم يعتبر في صحة الخلم ذانك الشرطان المتقدمان وهماكونها صحيحة التصرف وناشزةوحكيف الكافيءن القاسم والهادي والناصران عوض الخلع لايمسح (٧٠) من غير الزوجة بل يقع الطلاق رجميا (٩٥) ويرد الموض على الذي أخذ منه؛ نعم ولا بدفي عقد الخلم بموض منهاأ ومن غيرها من إيجاب (معرالقبول (١٠) أوما في حكمه في مجلس (١١٠) المقد (١١١) أو) في مجلس (الخبربه (١٢١) فاولم يقع القبول في مجلس الايجاب أومجلس الخبر به لم يصح الخلم (٢٦) والذي في حكم القبول هو الامتثال أو السؤال فالامتثال نحو أن يقول الزوج أنت طالق على أن تبرئيني من مهرك (١١٠ فتقول أبر أت فقولها أبر أت عزلة في المسئلة اله غيث معني قلت لا يستقيم نشوز مع سوء البشرة منــه ويالإضرار قرز (١) لا فرق قرز (۲) صوابه لم يأذن لها (۳) أخذ شيء من ماله قرز (٤) وكذا من يتأذى بأذيته من أهله كا وبه أو غیرهما قیل ح و کذا إذا کانت تسکرهه من غیر سب (ه) فیا بجب علیها طاعته قرز (٦) مکلف مختار حر ولوكان محجورا اله سعولى لفظا قرز (٧) واختاره التوكل علىاقه (a) حجتهم قوله نعالى ولا جناح عليهما فها افتدت به وظاهره يتنضى بطلان الموض من غيرها قلنا طلاق معلق على عوض مال فــكاَّــــ بائناً قياسا على الطلاق بعوض منها اه غيث (٨) لعله فى النقد لا فىالشرط فلا يُعمر (٩) (قائدة) إذا دخل أحد حروف علب على حرف الشرط نحو أن يقول أنت طالق على ألف إن دخلت الدار فلا بد من دخولها في المجلس ولا يحكني القبول وحـــده لتوقف نموذ العقد على الدخول اه غيث وفي البحر يجوز تأخر الشرط عنه وهو قوى قرز (١٠) والمراد بالمجلس القابل لا مجلس الوجباء كبحيث كان الموجب الزوجلا الزوجة فيعبر مجلسهما جميعًا (١١) أيالامجاب(١٣)خاص في الحلم والعتم ﴿١﴾ والوقف بخلافسائرالمقود اه بحر ولأنه يصبح تعليق الطلاق بالمشرط و بنيرعوض بخلاف البيع فافترةا الدغيث قال الامام المهمدي عليلم بل الفرق أنه فارق سائر العقود لأن فيه شسائية الطلاق ومأثلها لأن فيه العوض فحكان له حكم بن ألحمكين ذكر ذلكف شرحالنجرى وعلىذلكحكم وابل ﴿١﴾ هذا إذا كان من غير كتاب ولا رسول والأصح من غير فرق بين الطلاڤوغير.من سائرٌ العقود (١٣) ولا رجعي قرز (١٤) هذا مستقبل فكان صوابه أن يقال أنت طالق على برآي وأما تولها قبلت فتطلق بقولها أبرأت وأماالسؤال فنحو قولها طلقني على أأف (1) فاذاقال طلقتك على أف (1) فاذاقال طلقتك على المسترك والمسترك والمستر

الصورة التي في الشرح فلا بد من القبول بعد قولها أبرأت قال المتني الذي قررته على القواعد إن إن في معنى الاستقبال كما حققه النحاة وإنكان المصدر بمناها فليس حكم المؤول حكم المؤول به فاذاكان كذلك فعلأن تهبيني ونحسوه مستقبل فلا يصح الاعل قول الؤيد بالله في العدة أو حث قبار وما فيالبيان من التشكيل عندي على قياس الهنوية اهشر حميرسي (*)و انما صح الحلم على البراء اذا كان المهر دينًا فأما إذا كان عينًا قالبراء من الأعيان اباحة لايصح عليها الحلم بل يمّع بالقبول رجعيًا فىالعقدو فى الشرط لايقع إلا أن بجرى العرف بأن البراء من الأعيان يستعمل يعني الردوالفسخ للمهر فانه يصحرإذا قبله الزوج في المجلس أو في مجلس علمه إذا كان غائبــاً لا ان قبله غــيره وأجاز لأنه ليس بعقد وإن جعلناه تمليكا احتاج إلى القبول في المجلس وإذا قبل له غيره ثم أجاز صبرذكر ، الفقيهان (١) أو ابر سر بطلاقك اه بحر (٣)لا " نقولها نعم بمنزلة تقدم السؤال (٣)منها أومنه مع حضورها لا أن لها الرجوع قبل التبول في العقدوفي السحولي منها إن كان الزوج هو المبتدىء وقبل الاعراض منه إن كانت هي المبتدئة فلم طلق بعدالاعراض كان رجعياً ﴿ ﴾ إلاعراضه و هو المبتديء ولا نظر اهبانفظه ﴿ ﴾ وقيل لا يقم (٤) ولا يقم رجعي ولا بائن قرزوقيل سوغيره يقع(ه)ولا بدأن يقول الغير مني اه تهامي لا يشترط أن يقول الغير مني كما هوظاهر الكتاب وهذاعند الهاديعليلم إذقبوله بمزلةالضان خلاف السيدن(٤)ةان قبلامعا فعليهما إن كانت ناشرة والا فعليه اه لصحة قبوله دون قبولها اه حابس قرزقيل والقياس أنها اذا لم تسكن ناشرة فعليه حصته فان علم تقدم أحــدهما ثم النبس فلا عوض الاعلى قول من أثبت التحويل على من عليـــه الحق وينظر فىالطلاق هل رجعى أوبائن إن قبس علىالنكاح فرجعي اذ اللبس مبطلة كسئلة وليين وإن قيس على الجمعة كان خلعاً فينظر يقال قد وقع العوض وآنما التبس من هو عليمه منهما فلا يلزم من سقوط الموض بطلان الخلم اذ قد لزم في الأصل ﴿١﴾ اله سعولي قرز يكون خلماوالا "لف عليهما جيماً ولا يَقالُهو تحويل على من عليه الحق لانه قد حصل العوضوهو البينونة كما لوالتبس حر بعبــد اهـ املاه (١) و يورد في مسائل الما ياة أبن خلع من دون عو ض(١) وان لم يكن غاطباعلي ظاهر الاز قرز طلقت خلما ولزمها الألف حيث هي المطالبة ولزم ذلك النير حيث هوالطالب ولو لم يقل على ألف منى و قال عليه السلام ولما كان الحلم منقسها إلى عقد وشرط وفر غنامن ذكر المقد يننا النوع الثانى بقولنا (أو شرطه (۱۰) أى شرط ذلك الموض الجامع لتلك القيود وهى كو فه مالا أو مافى حكمه صائر اأو بسضه إلى الزوج فانه لابد فى الموضأن يكون كذلك فى المقد وفى الشرطه مرذكر عليلم كيفية المضالمة بالشرط بقوله (كاذا كذاأو طلاقك كذا) فالأول محو إذا أبرأتيني فأنت طالق فالها تطلق بالبراء وهكذا إن ومتى أو أى أدوات و الشرط الثانى أن يقول طلاقك براؤك (۱۲ أو طلاقك أن تهييني ألفا (۱۲ أو عجداً أو نحو ذلك فان هدا عنى السرط (11 الموض (ولو بسسد الشرط (11 الموض (ولو بسسد الشرط (11 كالدوض (ولو بسسد

(١) قال سـيدنا ابن مفتــاح الفرق بين العقد والشرط من وجــوه ثلاثة الأول أنه لابد فىالنقــد من النبول أو مافي حكمه في المحلس مخـالاف الشرط الثاني أنه يعتبر نشوزهــا فيالمقد عند قبولمــا نحلاف الشرط فانه يعسبر حال حصوله التاك أن العقد لا يبطل بالموت بعمد القبول بخملاف الشرط الراج أن الاجازة تلحق العقد لاالشرط اه زهمور الخامس إذا خالعها بأكثر بما إزم بالعقد وقعر بالمقسد رجعيا بخسلاف الشرط فسلا يقم شيء السادس إذا طلقها ثلاثا بألف لم تستحق الألف إلا بتعة التلاث ويعتبر النشوز عند الثنانية وآلتا لئسة نخسلاف الشرط وانه يصح منهما الرجوع قبل النبول فيالعقد لا في الشمط اهراوع (٥) ويعتسير النشروز حيال حصول الشرط قذا لم يكن منها نشروز ولا في حكمه ﴿ ١ ﴾ يعلَّلُ الحُلعِ والصوصُ ولم يقع الطلاق (١ ﴾ بتاء على أنُ عَرْد المحدوّ نشوز والممذهب خلافه (ه) إنما أذ بالضمير السائد إلى العوض التعار يوم أن الطلاق المسروط يكون خلماً وإنعري عن العوض وليس كذلك ولهـ ذالم يقل أو شرط بل قال شرطـ ، فا فهم اه وابل (*) (مسئلة) فإن قال إن أعطبتني ألما فأعطته ألمن طلقت قرز فان قال على ألف فأعطته ألمن المطلق إذ الأول شرط وقد وفت به وزيادة والشائي عقد والاعطاء فيمه نائب عن القبول وشرط القبول المطابقة كما من اه عمر فيسه نظر فان ظاهر كلام أهل المذهب لاتشترط المطابقة قرز (٧) قياسا عملي قوله أنت طالق ثلاثا للسنة فانه عقده بالشرط وقال المؤيد بالله للسنة بمنى الشرط فلا يقعر عليهماشيء والحجة عليمه مايقنع من الفياس اله بهران (٣) وتغبل البهة قرز (٤) فأما لو قال أنت طالق ولى عليك ألف فقبلت طلقت عجانا وكان رجعها قرز (﴿) قان قال أنت طالق إلى مَقَابِل كذاسل قال الفاضي عمى الحياري أنه يقرالطلاق خلما قرزلأن هذا اللفظ شرطعرفي وإن لم يكن من أدوات الشرط المروفة في أصول الفقه وقد صرح بما نظير ذلك في السكوا كب فقال مالفظه وكذا بشرط البراء فهو عقدفي الشرع لأجل الباءالز الدة لكنه قدصار في المرف من من الشرط في أغل الأحوال أنهم يقصدون مه الشرط والعروف من عال الموام الآن أنهم لا يرمدون تثل هذا عند الخارجة إلا الشرط اه منخطه رحمه القاتعالي وقدقا ألى في المجلس (٢) نفذ الخلم لأن المجلس لا يستبر إلا ف المقده تنبيه قال أو حامد (٢) وقالت إذ طلقتنى فأنت برى وفطلق طلقت رجميا (٢) فؤقال مولا ناعلم في وكذا على أصلنا لأنها لم تجمل البراء عوصًا عن العلمات فلم يكن خلماً (١) و كالوقالت إنجاء زيد مخالاف قول الزوج متى أبرأ تيني فأنت طالق فانه قيد العلاق فلم يوقوع البراء من أول الأمر فكان خلما (فيجبر ملترم الموض) أى من الترمه بالقبول أجبر على تسليمه (۵) سواء كان القابل الزوجة أوغيرها و إنما مجبر (في المقد) لأنه قد لزم بالقبول لأفي الشرط إذلا يازم إلا مجصوله و تنبيه أما لو قال أنت طالق على برأى أو قال التي من الترمه أن تبريني فقالت أبر أتك أوقبلت (١) ولم العلاق (١٥) والبراء (١٦) جيما (١٠) فأمالو قال أنت طالق على بريء (١١) ولنوج (٢٠٠ على القبض (١١)) لموض الخلم إذا جاء به من الترمه (فيهما) جيماً أي في المقد والشرط و إنما أجبر التوج على القبض (١١)

السكتاب في قوله كاذا كذا الى أن قال قان هذا يمني الشرط قال في الغاية عرفا وهو كلام الفقيه ح ويؤيده ما في البيــان في قوله المخامس الح (١) الا أن يوقته بوقت فقيسه (٧) هو عد بن ابراهيم الجاجرمي وجاجرم موضع بين نيسا بور وجرجان فيها جماعة من العلماء (٢) بخلاف العقــد فلا فرق بين أن يكون الابتداء منها أو منه فانه يكون خلما («) والصحيح أنه يكون خلما كاهومصرح به ﴿ ١ ﴾ وهذا من أبي حامد بناء على أن البراء لا يمنح مشروطاً فلا يقسح البراء واذا لم يقع لم يُحمّ الحَملَّع وَالمُسْدَّفِ أنه يضح البراء مشروطاً فيقحِخلها الهائفوق عند أفيحامد فى الابتداء من كلامالزوجة أو الزوج كما مثل الشارح ﴿١﴾ في مفهوم قوله ولها الرجوع قبل القبو ل في العقد لا في الشرط (٤) بل خلماً قرز وهو ظاهر المذهب (٥) فان تلف قبل/قبضــه رجع بسدله قرز (٦) فأما لو قالت طلقني وأنت برىء من مهرى قد برىء من مهرها سواء طلق أم لًا وليس لها الرجوع اذا لم تطلق فان طلق وقع رجعيا عنــدنا اله غيث الا أن يعرف من قصــدها أنها ما أبرأته الا لِبطلق.وقصــدت بذلك الشرطُــ وتصادقا عليه فلها الرجوع قرز (٧) هذه اللفظة من التذكرة لا من النيث (٨) خلما قرز مع النشوز (٩) مع تصين المرأ منه كما يأتى (١٠) لانه جاء به على جهة الماضى فكنى النبول فيهما معا وأما في الصورة التالثة فهو جاءبه علىجمة الاستقبال فلم يكف القبول فيها وان قالت أبرأت وقعا جميعا اله تبصرة (١١) خلمالاً نقو لما قبلت بمزلة قو لها أر أت (١٢) مان لمكن إجبارها استحق علما مثل المهراه يان بقال قد تساقطا فلا وجه لاجبارها قرز (١٣) نظر الاجبار في السكو اكب (١٤) و بجر الرُّوج على النبض في الدين لافي المين فتكن التخلية قرز في النقد لافي الشرط فلا بجر مطلقا اذاحصل الطلاق عصو ل الشرط وقال المؤلف انه يمين الدن بصين من هو عليه فلا مجمر على القبض أيضاً وقواء السيد حسين التهامي لابد أن يعقدا على مالُّ ينفقان عليه (١٥) ولم تكفُّ التنظية هنا كما كفت في للبيع ونحوه وفي المفصوب قال عليه السلام لان البيع وتحوء والمفصوب ليس ملكا لمسلمة يعنى بل هو ملك المسلم اليه فلرياز مالمسلم أكثرمن

بالتنخلية (() في الشرط كاقدوتم بالقبول في المقدفاً ماماذ كره الفقيه ل من أن وجه إجباره على القبض أن الطلاق لايقع القبض حينئذ يكون العلم (بالمدة () الطلاق لايقع والاجبارع في ذلك لا يجوز (و لا ينمقد) الملم (بالمدة () من الزوج لو وعدها بالطلاق و تبريه فأ برأته ثم طلقها () مثال ذلك أن يقول لها إبري وأنا أطلقك أو تمده هي بالبراء ويطلقها نحو أن تقول طلقني وأنا أبريك فطلق ثم أبرأته () لم يكن خلما () بل يكون رجميا هذا مذهبنا ان الخلم لا ينمقد بالمدة سواه وقع الطلاق والبراء في مجلس واحداً وفي علسين بل يكون رجميا حكى ذلك في الكافى عن أبي عوهوقول م بالله في مجلس واحداً وفي المنافدة اذا مجز الوعد في مجلس كان خلما أما إذا وفا بالوعد في مجلس في الريادات وقال في الافادة اذا مجز الوعد في مجلس

التخلية بينه وبينمالسكه كالودائع نخلاف عوض الخلع الى آخرماذ كره عليمالسلام قال ولا يبرأ بمجرد التخلية كما لا يبرأ المديون بمجرد التخلية لتسلم ماهو عليه من الدين وهذا منه صريم بأن التخلية للدين لاتكون قبضاً وفيه خلاف سيأتي في النصب وقد ضعف عليهالسلام تأويل الفقيه ح وغيره أن المراد هنا بالاجبار الحسكم عليه بالطلاق وإلا فالتخلية كافية فى براءة الذمة ووقوع الطلاق وقال المؤلف لانسلم ذلك بل التمين الى من هو عليه فتى سلم مالا يحتلفان فيه من خالفة في الجنس أو النوع أو الصفة أونحوها لأنه كأنه خلابين للألك وملكدو كلام للؤلف هوالذىذ كره الفقيه ح وأما الحلم فقد حصل عند الامامين عليهما السلام اه شرح فتح بلفظه (١) إن كان العطاء على وجه التمليك قرز (٢) إن قدملكما لزوج بالتخلية استفاموقو عالطلاق لكن فماوجه إجباره على القبض وإن إيكن قدهلكه فماوجه وقوع الحلع وماوجه الإجبار وقدةال المؤيد بالله حيث ةال طلقتك على أن تهي لي كذا وقع الطلاق بالقبول والقبض شرط للملك فكذا يمم الطلاق بالتخلية والقبض شرط فى الملك لمكن بني الاشكال ما رجه الاجبسار على القبض اه حثيث (٣) لأنها ليست عقداً ولا شرطاً (١٥) (الحجة) لناعلى أنه لا يتقد بالعدة أن الطلاق لم يمّم مقيداً بالموض لأنهما كلامان كل واحد منهما غير مقيد بالآخر فـكان كمالو طلق بغير عوض اه غيث (٤) وحيث أبرأته ولم تطلق فلهـا الرجوع في البراء قرز(﴿) (تنبيه) لو قال أنت طالق غداً على ألف فقيلت في الحيال بانت في الند بالالف ذكره أبو حامد وكذا على أصلت فقس على ذلك فهذه مسئلة تشكل على الأصحاب (٥) وأما المحطاب فهو أن تقول طلقني فيقول أبرئيني فتقول أبرأت فقال وأنت طالق فهذا رجعي عند الجميع ويقع البراء وإذا راجعها فقد سقط مهرها ولوقال راجعتك على جميع حقوقك" فلا يعود مهرها لسكن اذا أضمرت في العراء أأنه في مقابلة البينونة غلهـــا الرجوع باطناً لاظاهراً إلا اذا صادقها على ذلك أو بينت باقراره أو على شاهد الحال وإلا حلف مأيعر ولا يظَّن أنها أرادته اه شرج بحو قرز (﴿) فإن امتنعتا إِن البراء رجع عليها بقدره وقيل لايرجم لأنُّ خروج البضم لاقيمة له ولا يزمها البراء اه تذكرة (٦) و يرأ

آخر لم يكن خلما عندنا و لا عندم باقد قبل ح الا أن تقول أرأتك لأجل طلاقك أو يقول هو طلقتكل بحل برائك فانه يكون خلما يسى عندم بالله وأما عندنا (١٠ كافر (ولا تلعق الاجازة) من صور الحلم (الاعتمده (٢٠٠٠) فاذا خالع فضولي من المرأة أو الزوج ثم أجاز المضالع عنه نظر فان كانت بشرط لم تلعقه المضالع عنه نظر فان كانت بشرط لم تلعقه فيبطل وصورة ذلك (٢٠٠ أن يقول الفضولي للمرأة قد طلقتك بألف (١٠ فتقول قبلت ويجيز الروج ما قاله الفضولي فأما إذا قال الزوج فلانة طالق بألف فقال الفضولي قبلت عنها فيحتمل ان الطلاق قدوقع ولولم تجز المرأة والألف على الفضولي لأنه يقع اذا قبل ولو لم يقل عنها ويحتمل أن لا يقع الا بإجازتها (١٠ لأنه جمسل القبول عنها لا تعرع أولا يحل المترعة عا لوقال المتريت عن فلان (٢٠ ولم يجز فلان فقال علم وهذا هو الأقرب عندى وفصل) (ولا يحل منها (٢٠) أن منافرة (ولا يحل منها (٢٠) أن المقد (١٠ المنافرة والمقم او نفقها و نفقه عدما الله المنافرة و نفقها و نفقها و نفقها و نفقها و نفقه عدما القبول و نفقها و نفقه عدما النفولي و نفقها و نفقه عدما الله و نفقها و نفقه عدما النفولي و نفقها و نفقه عدما النبول عنول المنفولي و نفقها و نفقة عدما النبول عنول المنافرة و نفقه عدما النبول علول المنفولي و نفقه عدما النبول عنول المنفولي و نفقه عدما النبول و نفقه عدما النبول عنول المنفولي و نفقه عدما النبول عنول المنفولي و نفول المنفولي و نفول المنفولي و نفول النبول عنول النبول و نفول المنفولي و نفولي و نفولي و نفول المنفولي و نفولي و نفو

⁽١) بل رجعياً قرز (٧)ولوغرضا فلو كانعقداعلى دخول الدار فقيل تلحقه الاجازة و يكون رجعياً (٣) العقد (٤) عن فلان قرز (٥) ونشؤزها وصمة تصرفها ويعتمر النشوز حالاللحد وقيل حال الاجازة إن قلناإن الاجازة كاشفة اه مغنى و بيان (٦)صوابه لفلان (٧) لا من غيرها فيحل ولو بأكثر (٨) والأصل في ذلك أنه صلى القمعليه وآله وسلم قال لامرأة ثابت وقد طلبت الخلع أثردين عليه حديقته فقالت نعموأزيد فقال صلى القه عليهو آلهوسلم أماالزيادة فلا وحجة البيان وص بالله قوله تعالى ولا تأخذوا ممىا آتيتموهن شبئا قلن غصصة لفوله تعالى فان طين لـكم الآية وإذا تعرعت فقد طابت نحسها اه بستان دل عل. تحريم الزيادة وهو يقال ما المراد بالحديمة هل عطية لما أي جيم المؤن التي مانها عليها لزم امتناع الحلم على فقة المدة و إن قلتا المراد بها البستان الذي جعل لها مهراً لزَّم أن لا يصح الحلم على ماعدا المهر و إن لزمه لها من نفقة ونحوها فإن أبطلنا الاحتجاج بهذا الحمر صححبًا الحلم مطلقاً أو منعنا الزيادة وصححنا ما يلزم بعقد النسكاح لها بدليل آخر حقق والله المستعان اله شرح محيرسي (ه) (فرع) وإذا خالعها عيَّأ كثرتما يجب فإنَّ كانعقداً وقع الحليم تعدرالذي يصح و بطل الزائدو إن كان شرطاً فكذا أيضا حيث هى الشارطة وإن كان هوالشارط والعوض منها لم يقع الطلاق اه بيان وقيل ببطل العوض و يحون رجمياً اه أثماروفي الشرط لايمَّع مطلقا قرز (۞) وجوبًا لاتبرها قرز (٩) المراد الذي خالعها فيه ليخرج ما لو كان قدتمدم عقد فلا يصح أن يخالمها بمـا لزمه لها بذلك العقد الأول وما لزم به لأولادها منه أيضا قرز (*) وكذا ما صار اليها من الثقة وتحوها بما هو واجب لها من يوم تروجها ذكره ض جنفر وان خليل (a) منهما قرز أو من غيرها بمن لها و لاية الحضانة عليهم وظاهر كلام أهل المذهب خلافه قرز (١٠) عبارة الفتح ولاً ولادها منه صنار قرز (١٠) فان مانت في العدة أو مات أولادها الصنار رجع عليها أو على ورثنها بقدر ما بقى من العوض لأنه فى الحقيقة مشــــل اللازم

وأجرة تربية الأولاد الصنار ونفقتهم (١) فهذا هو الذي ٣) يلزمه بعقد النكاح ٣) لهـــــ ولأولادها منه والمراد باجرة التربية قدرسبم سنين أو ثمان ذكره م بالله وقال ص بالله خس في الذكر وسبع في الأنثى (ن فيجوز أن يخالمها على هذا القدر أو دؤن لا أكثر من ذلك فان زادت على ذلك تبرعاً منها ^(ه) لافي مقابلة الطلاق ^(٢) جاز له أخذه عندنا وادعى في الشرح الاجاع على ذلك وقال ص بالله إنه لا يحل أكثر بما لزم بالمقدولو ابتدأت المرأة بالزائد ومثله خرج م بالله للساحى وأبو جعفر للساصروقال م بالله وأنوح وش أنه بجوزيما تراضيا عليه من قليل أوكثير (وتصح) المخالمة (علىذلك) أى على مالزم بعقد النكاح لها وللاولاد الصفار من النفقة وأجرة التربية (ولو) كان ذلك(مستقبلا) تحوأن يخالمهاعلى نفقة المدة وعلى نفقة أولاده المستقبلة وأجرة ترييتهم فان المخالمة تصح ويسقط وجوب ذلك عليه فلا يازمه منها شيء (٧٠ وسوا كانت النفقة ونحوها مقدرة حال المقد أم غسر مقدرة لأن الجمالة تنتفر في عوض الخلم كما سيآتي إن شاءالله تمسالي وقال ش لا يصبح على تربية الأولاد ونفقتهم إلا بالتقدير فان قيل إن من شرط الخلع النشوز حيث الموض من الزوجة ومع نشوزها لانفقة لها فكيف قلتم يصحأن يخالعها بنفقة عدتها أجاب للذاكرون عنهذا بوحوه الأول ذكره الفقيه ل أن النفقة لم تسقط لأنه لم يحصل نشوز في الحال بل خافاحصوله

اه بحر اللهم إلا أن يكون العرف بأن الحلم على ذلك ما بقت الزوجة والأولاد فلا وجوب بعد الموت اله دوارى قرز (١) والكسوة تابعة للتفقة (٧) فان قيل لم صحت المخالفة على نفقة الاولاد وهي لا تستحقها فالجواب أن اليها ولاية قبضها فلو مات أو لادها فذكر في الكافى أنه برجع عليها بأجرة التربية عند أصحابنا لأن أجرة التربية صلومة اله تعليق (٣) ولا يتساقطا لأن اللازمين مختلفان إذ يجب عليسه التكسب في الثقلة و بهل بعوض الحلم مع التقر ثم أنه قد أجاب الامام بأن اللقفة ما قطة و إبما صحح بمثلها كما مر واختار هذا المؤلفة و فرء وإن كان ظاهر أبيا السقطال فإلى السقطال فإلى السبح رجوها كلامهم السعط كالم المستعلال فإلى السبح رجوها إلى استقلال المسيان ومن كان بحدوثا عمر أهل زمانه رجوعاً إلى التاب كا في الأولاد المعنار وقيل إلى موته ققط اله بسان معنى (٥) والتجرع عمر أهل زمانه رجوعاً إلى التابك على في الأولاد المعنار وقيل إلى موته ققط اله بسان معنى (٥) والتجرع عمر أهل زمانه رجوعاً إلى التلاق بد من غير مطالمة الزوج اله لمع وقيل إن التبرع بعد وقوع الطلاق المنا المستعل منها ويتفقة عليها وعلى الأولاد أول يقتل هوذ الطلاق (٧) مع المراضاة اله فصح قال في البحر أه طلم السعول على الأولاد أو ينققة عليها وعلى الأولاد أو يتفقة عليها وعلى الأولاد أولد تعقد المنازة عليها وعلى الأولاد أولد تعقد المنازة العرب على الأولاد أولد المعتقلة الوحة المنازة على الأولدة المنازة المنازة عليها وعلى الأولاد أولد تعقد المنازة الها وقيل الأولاد أولد المعتقلة المنازة المنازة عليها وعلى الأولاد أولد تعقد المنازة عليها وعلى الأولاد أولد تعقد المنازة المنازة عليها وعلى الأولاد أولد تعقد المنازة ال

فى المستقبل وذلك يبيح الخلم و لا يسقط النفقة قال ﴿ مو لا ناعليه السلام ﴾ وفى هذا نظر (۱) الوجه التانى ذكره الأمير م وهو يحكى عن ابن داعى (۱۲) المسقط النفقة هو النشوز باغمر وج من البيت لا النشوز وهى باقية فى البيت والنشوز فى البيت تصح معه المخالمة وإن لم تسقط به النفقة * قال عليه السلام وهذا جيد (۱۲) إلا أن المذهب أن النشوز يسقط النفقة سواء كانت فى البيت أولى الوجه الثالث (۱۰ قال عليه السلام وهو الأقرب عندى أن الحلم فى التحقيق على مثل النفقة فيجب له ولو كانت ناشرة لأبها من توابع المقد فلا يضر صقوطها بالنشوز كسقوظ بعض المهر بالطلاق (۱۰ و) و تصح المخالمة (عكى المهر) بعينه إن كان قسد سقط (۱۱ ولم يسقط (۱۱ ولم كان غير المتعد ولا كان فى الحمد عن المنتقبلا نحو أو كان فى المنه غسير معين (۱۱ ولم يسم قوله (كذلك) أى ولوكان غير مقدر (۱۱ فى الحكال كان يتحد ولا يسمى لها مهراً بال متمة (۱۱ فله على مهرها (۱۲ صح ولوكان لزومه أيضا مستقبلا محو يلزمه لم مهراً بل متمة (۱۱ فله على مهرها (۱۲ صح ولوكان لزومه مستقبلا وهو الحل غير مقدر (۱۱ فله على مهرها الكن (المن خالها على مهرها الكن (المن خالها على مهرها المكن (المن خالها على مهرها الكن (الن) خالها على مهرها الكن (المن خالها على مهرها الكن (المن خالها على مهرها الكن (الن) خالها على مهرها الكن (المن) خالها على معرف الكن (المن) خالها على معرف الكن (المن) خالها على معرف الكن المن المناه على المن المعرف الكن المناه على المناه على المناه على الم

من غيره واللازمان مختلفان لانه يحكسب بنفتنها وهي تمهل مع الفقر اه شرح فتح قرز ولأنه بجب عليها تسليم عوض الحلع دفعة واحدة نحلاف النفقة فقسط وما فيوما اه شاس (١) وجه النظر أنه يعب يعبر النشوز حال العند قرز وفى الشرط عند حصول شرطه (٧) من قلهاء الهادى وهو السيد ظفر بن ما مهدى العلوى (٣) على أصلهم (٤) ووجه رابع وهو جيد أنها نشرت مدة يسيرة ليس لمثلها داعي بن مهدى العلوى (٣) على أصلهم (٤) ووجه رابع وهو جيد أنها نشرت مدة يسيرة ليس لمثلها وهذا وجه محيح قرز (٥) ذكره في الشرح (٥) قبل الدخول (٢) صوابه عرضه ليم المثل والتميم (٧) وقسطا المفالمة على مثله كا في التنبيه (٨) إذ يصح على مثله ولو معينا باقيا ولو مثله في الميان قرز (٩) التنبر على المائلة تموله غير معين يقال (٩) التنبر والهبة (١٠) ووجهه أنه إذا كان في الذمة فهو غير معين فلا قائدة لقوله غير معين يقال (٩) ويتبه لا ملائلة قرز (١) أى غير لازم قرز إذ لا يلزم إلا بالوطء وأما التقدر فهو مقدر بمهر ويلزمها له مهر المثل وتسقط المتمة عنه تسقط المتعة عنه تسقط المتحد عنها بالمتعة التي لما قرز إه إلى ينطر لي وقال المقي أحده المعالم قرز وها الوجه في عدم النساقط اختلاف العبقة قرز (١) يقال لا يصح إذ الازم أحدهما قط وهو الاولى إذ هو أكثر مما المتحد لها (١٢) ولزم لها متعد بعنى على مثله (١٤) أحدهما قط وهو الاولى إذ هو أكثر مما المتحد لها (١٤) ولزم الما متحد بعنى على مثله (١٤) أخره المعاه بعن على مثله (١٤) أحدهما قط وهو الاولى إذ هو أكثر مما لام المقد الما (١٣) ولزم الما متحد بعنى على مثله (١٤) أ

يكن قدد خل) بها (((رجم) عليها (بنصف () أى بنصف المهر عينا كان أو دينسسا وهذ اذا لم تكن الرأة قد قبضت في عليها عهر كامل و نصف مهر (و يحو ذلك) الذي قدمنا لو كان قد دخل بها ثم أبرأته من نصف المهر أو وهبتسه ثم خالمها على مهرها فانه يرجع عليها بنصفه أيضا (وهكذا لو أبرأته من نصف المهر ثم طلقها قبل الدخول على نصف مهرها فان كان قد سلم لها نصفا وأبرأته من نصف ثم خالمها قبل الدخول بالمهر استحق المهر كاملا ومثل نصفه (في فصل ل في الدخول بالمهر استحق المهر كاملا ومثل نصفه (وياترم) النار (بالتغرير مهر المثل () عوضا عن الطلاق وصورة التغرير أن تقول المرأة از وجها طلقى على مافي يدى من الدراهم أو يقول له الفير طلقها على مافي يدى من الدراهم قطلقها فاذا ليس في اليد شيء (أنه يقع الطلاق بائنا و يازم الفار مهر المثل و هكذا لو قالت أو الذير على مافي هذه الأمة و لا شيء فيه أو على حل هذه الأمة و لا حمل مها () أو على هذا الحبد فاذا هو حر أو على هذا الحل فاذا هو خير فانه يقع الحلم ويازم

غير لازم (١) ولا خلا بها (٢) قال في ن بخــــلاف ما لوخالمها بما تستحق عليه ثم برجع عليها بشيء قرز (ه) ولا يَمَال إنها إنما استحقت نصفه فقط فلم يقم إلا عليــه لأنه يَمَال بل ٱلــكُلُّ لازم بالمقد وإنما سقوطه طارىء اهشرح فتح (٥) وذلك لأنه قد استحق عليها المهر بالحلم وتبين أنها قد كانت لانستحق منه إلا نصفه بوقوع ألطلاق قبــل الدخول ونصفه ترجع للزوج وقد أستهلـكته بالحلم عليه فيضمنه له بمثله أو بقيمته والمراد مذا إذا كان باقياً عليه لها أه كُواك وهو مسمى لتستحق و إلّا لزمها مهر كامل ولزمه لها المتعة اله محر معني قرز (٣) فانه تستحق الكمال ووجيه أنها قد استهلسكت ما أبرأته منه فيرجم له النصف لأجل كون الطلاق قبل الدخول قال في النيث وهي مبينة على أنه قد سلم النصف الذي لم تبره منه (٤) قال في السكو اكبوهذا يستضم على قول الفقيه ح كما تقدم وأهاعلى قول ط وابن أ بي القوارس فلا يرجع عليها بالنصف الذي أبرأته منه بل الذي قبضته فيستحق عليها "ميراً وربعاً وهذا كله في ها تين الصورتين على ماذكره في السكافي وص بالله أنه يصح الخلع على مشمل ما سقط من المهر بالبراء أو الهية (٥) مالم برد على ما لزم بالعقد من مهر المثل وغــيره كما مر اهــم فتح حيث كان منها لا من الغير فيلزم ولو زادوفي البستان مالم تزدعلي المسمى وفي النجري بالغاً ما بلغ لأنه لحقه بسببه غرم كالجناية قرز (۞) ووجهه لزوم مهر المثل أنه عوض البضم ولهذا قال في ن وامل مهر المثل أولى لأنه عوض البضع (٦) وأما إذا الكشف أن في اليد شَيَّعًا من الدرام فانه يقع الطلاق ولوقلت لأن من للتعبيض (٧) فلوخرج غير آدمي فالقياس أن بـكون الطلاق رجعاً اهـ حـ لَى قرز (٥) قبل ف ينظر لو خرج الحمل ميتا لعله يكون رجميا ما لم يكن بجناية فيكون لحلماً ويلز مالزوج النرة و تـكون على الجاني وتجبّ الغرة في ولد الفرس كالأمة وقيل الأقرب أنها لاتضمن إذ لا قيمة لَّه

القار مهر المثل (١٠ فأما لو قالت على مافى يدى ولم تقل من الدراهم أو على مافى المكيس ولم تقل من الدراهم (١٠ أو على مافى بطن هذه الآمة ولم تذكر الحل لم يكن تعريراً لأنها لم تذكر ما ينبيء عن المال فاذا طلقها على ذلك وقع رجعيا (١٠ وهكذا لو قال ذلك غيرها (ولا تغرير) على الزوج (إن ابتدأ (١٠) بطلب المخالسة فى الصور التى جعلناها تغريراً عنو أن يبتدئها فيقول طلقتك على مافى يدك أو فى الكيس من الدراهم أو على حمل أمتك فقالت قبلت فانكشف عدم الدراهم والحل فانه لا يزمها مهر المثل هاهنا (أو عسلم (١٠) أن فقالت قبلت فانكس عطل وأنه لاحل مع الجارية فانه لا تغرير منها ولوهى المبتدئة لسكونه عالما فلا يلزمها مهر المثل ويقع الطلاق بقبولها رجعيا (و) يلزمها من الدوض (حصة ما فلا يلزمها مهر المثل ويقع الطلاق بقبولها رجعيا ((و) يلزمها من الدوض (حصة ما فلل المراد أن يتم له الألف عقد بها ثم الملق (ولا بد من النشوز بعد كل (١٠) عقد ولا يكتنى بالنشوز الأول (أو) طلبت الخلع (لها وللنمير) نحو أن تقول طلقى أنا وفلانة بأنف فطاق إحداهما استحق نصف الألف ومتى طلق الثانية فى المجلس استحق كال الألف والألف يكون عليها حيث قالت بألف منى أو أطلقت (١١) فان قالت

قبل الوضم (١) قبل ولا يسكون كذلك إلا إذا كان عقداً لاشرطاً فلا يتعرى، ولا يازم الموض ورده مي (٢) فلو قال على هذه وقد مي (٢) فلو قال على هافي يدي من العشرة الدرام فانكشفت بحسة از مه العشرة فان قال على هذه الدرام فانكشفت درهمان ظاهر الاز ترجيب الإشارة وقيسل يلزم مهر الذلل قرز قياس قول حلى في القد لا في الشرط (٤) ولم يحصل الحاشية المتقددة أنه لا يلزمه إلا محسة لأن من التبعيض قرز (٣) في القد لا في الشرط (٤) ولم يحصل مها الهم أم في صحة العوض اله حفيظ وظاهر الاز لا فرق قرز (٥) أوظن اله بستان اله سحولي ولها تحييك بحل هو المبتديء أما لوكانت هي المبتدئة وقع الطلاق محيداً وإن لم تقدل لا تقدم المبتدئة وتع الطلاق وقعاله والا لا المبتدية المبتدية المبتدئة وقع الطلاق ويديك واز لا لمبتدي ألم المبتدية المبتدي المبتدية المبتدئة وتعلق المبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئة المبتدئة والمبتدئة والمبتدئ

بأنف منى ومها فطلقهما لزمها حصها فقط وكل تلك حصها إن قبلت (ا والا لم تطلق (الله على من ومها فطلقهما لزمها حصها فقالت قبلت واحدة بثلث الألف (الفت الله قالت طلقى الملا عليها شيء لأن الزوج لم يرض (الله يبنونها إلا بألف قال أو حامد أما لو قالت طلقى الملا بالف وقد كان طلقها النتين و بقيت واحدة فطلقها واحدة استحق جميع الألف (الفق النقين و بقيت واحدة فطلقها واحدة استحق جميع الألف (الفق والنتين بقيل والنق النق في النف فيالواحدة المشرو بالثنين المخلس و بالثلث المحكم وهومستقيم و المنا قال وقد أشر فا إلى هذه التنبهات كالم ابقولنا (حسب الحال (الاحكام وهومستقيم على أصلنا قال وقد أشر فا إلى هذه التنبهات كالم ابقولنا (حسب الحال (الاحكام وهومستقيم ما استحق) نحو أن مخالمها على عبد أو أرض أو غيرها ثم انكشف كون ذلك المال مستحقا الميرها (الفقيمة ولو ملكنة فان استحق نصف المنا المخالع عليه (النفية ولو ملكته فان استحق نصف المال المخالع عليه (النفية الحياد (النمية الذي وطالبها بقيمة الجميع (المنا المخالع عليه (النفية والملكة المنا المنتحق المال المخالع عليه (الله المنالع عليه (الله المخالع المخالع المحدد (المحدد المحدد (المحدد (ال

سيدنا عامر (١) وكانت ناشزة حال العقد قرز (٧) لا رجعيا ولا بائنا قرز (٣) فان قالت قبلت واحدة الف أو سكتت فيحتمل أنه يستحق إالالفكله لانه لاتهم الا واحسدة والزائد عليها لغو (a) قان قلت ما الفرق بين هذا و بين ما تقدم في قولها طلقني ثلاثاً على الف قلت لأنه منها يشبه المخالمة وما أتى به الزوج يشبه عقود الماوضة فلينظر وفي البحر نظر الفرق (٤) بل لانه لم يقع النطابق (٥) حيث كانت عالمة انه لم يبق الا واحدة ذكره المروزي ﴿١﴾ أذ قد حصل غاية البينونة ﴿١﴾ بل لا فرق بين العلم والجهل قرز (٣) اذ مازاد على الشلاث لا يتعلق به حسكم ا ه بحر (ه) وفي البحر يلزم بالا ولى الثلث وبالثانية ثلثى وبالثالثة الكل ومثل معناه في ن واختياره المفسى وقررها في الشرح (٧) ﴿ تنبيه ﴾ لو اختلفا فقالت سألتك ثلاثا بالف فاجبتني فقال بل طلقة بألف فاجبتك قال أبو حامد تحالفا وبانت بهر المثل اه غيث وفي البحر القول قوله مع بمينه قلت والمذهب أنه يستحق ثلث الأُلف لأن الله ل قولها في قدر الموض وتبق باثنتين لأن القول قوله في عدد الطلاق وقمد ذكره الفقيه س اه غيث قرز (٨) صوابه عوض ما استحق ليعمالتلي والفيمي قرز (٩) أمالو كانالموض باقيامع الزوج مالكا له فهل يكون ذلك كالغير أو لا يصح لأنَّهُ لا يصح العوض من الزوج ولا تُعدرالاجازة لأنه المتملك ينظر في ذلك اه ع من هامش بيارت السيد صلاح الحاظري يمال قيد ملسكته ضمناً ثم انتقل اليمه فلزمتها القيمة مع الجهل حيث هي البتمدئة اله مفتى قرز (١٠) وهو ظاهر الاز هنا وفي المبر وفي الشفعة (١٦) وذلك لأن الاشتراك عبب فيكون له الحيار من الرضي والفتح ويرجع إلى قيمته (١٧) وكذا الميار في سائرالليوب ولا فرق بين المين وغيره على الصّحيح أحكن تستحق قيمةً المين غير معيب وفي غير المعين تسلم أدنى جنسه غير معيب ذكر هذا في الافادة وَمثله عن ش قرز لأن

وقوع الخلع وإن شاء أخذه وردت اليه نصف القيمة قيل س وهذه السئله مبنية على أن الزوج عند المقد (() جاهل كون ذلك المال الذير إذا لو كان عالما لم يستحق شيئا (() فان قيل الزوج عند المقد (() جاهل كون ذلك المال الذير فق الله عقل علم كلام الأزهار أنه يرجع مع العماد الجهل ه قال عليم قند رخم هذا الايهام بقوله في المستحق بعني الثانية وقدر ما جهلا سقوطه أو هو لأن المستحق بمنزلة الساقط ولا رُتو له ما استحق بعني ما انكشف مستحقا (() وهو يبني على الجهل (و) يلزمها (قدر ما) خلمها عليه وقد كان سقط عنه أو بعضه بابراء أو نحوه (جهلا سقوطه (()) حالة العقد (أو هو) الجاهل لذلك وحده (() (وهي المبتدئة (()) في المقد محو أن تقول طلقني على مهرى وهي عالمة أنه ساقط فقال طلقت فامالوكان هو المبتدى (() لم عامل شاقط علم المنافق على مثله وتسادقا (()) على عالم بسقوطه (()) هو (تنبيه) أما لو علم اسقوطه وقصدنا المخالمة على مثله وتسادقا (()) ولا يجوز عند الهادى والقامم والناصروقال من بالله يجوز مع أنه لا بحيز الزيادة وكذا في يجوز عند الهادى والقامم والناصروقال من بالله يجوز مع أنه لا بحيز الزيادة وكذا في الكافى عن القامم والناصروقال من بالله يجوز مع أنه لا بحيز الزيادة وكذا في الكافى عن القامم والهادى إذا وهبت مهرها من زوجها صح أن يخالها على مثله كما إذا الكافى عن القامم والهادى إلى المثله كما إذا

غروج البضم عند، قيمة والمذهب انه لا يرد بالرؤية ولا يالميب ذكره النجرى في ح قوله وبقبل عوضه الحمالة والفرق بين هذا وبين ما تقدم في النكاح ان خروج البضم لاقيمة له بخلاف النكاح فيلام فيه قيمة المستحق وان غلب اهسلوك (١) ولم يبتدى، اه زهور قرز(٢) الأ أن يجبز ما لسكه ولو مهالم حيث هو عقد لاشرط قرز (٥) وبكون الطلاق رجبيا حيث استحق جيمه وهو عالم أو مهسندى، وان كان بعضه كان خلما بالباق اهلمة (٣) وهذا في القند لا في الشرط (١) ان اراد أنه سقط بالبراء فذلك تكوار وان أراد أنه سقط بالبراء منداك تكوار وان أراد أنه سقط بالبيض كذلك لا أن الحلوبيي على إنها قد ابرأت أراد الإمهرا مسمى ففيه نظر أيضا اه زهور وفي بعض الحواشي هسندا مبني على إنها قد ابرأت منه أو قبضته ولله النام الموسية على أمر موجود لكن يين كونه النبير من ان الدير لو أجاز صح ولزم فلاتكرار لا أن المسئلة الإولى حيث طلق على أمر موجود لكن يين كونه النبير من مان الدير لو أجاز صح ولزم فلاتكراراهع (٥) لان حالمال وي على أمر موجود لكن يين كونه النبير من حاله مع جهله الهورتين جيما وهو حيث جهاز سقوطه أوهو لو قال اذا ابرأت يمن على أبرات فانكشف أنها قد كان ابرأته من قبسل لم يقع لو قال اذا ابرأته من قبسل لم يقع العلاق أصلا قرز (١٠) قان لم يصادقا فلاشيء أو لانية لها لم يقع بائن ولا رجعى و لفظ ح لى فلو الطلاق أصلا قرز (١٠) قان لم يصادقا فلاشيء أو يها المقد لاغى الشرط قرز (١١) في العال وعد رجعا في المقد لاغى المقد لاغى الشعر على المقد لاغى المقد لاغى الشعر المعال المقال المقال على المقد لاغى المقد لاغى الشعر على المقد لاغى الشعر على المقد لاغى الشعر على المقد لاغى المقد لاغى الشعر على المقد لاغى المقد لاغى المقد لاغى الشعر على المقد لاغى الشعر على المقد لاغى المقد لاغى المقد لاغى المقد لاغى المقد لاغى المقد لاغى الشعر على المقد لاغى المقد ا

وهبته من النير فعلى هذا مجمل (1) البراء كالاستيفاء وقال مولا فا عليم فه وهذا هو الصحيح للمذهب يعنى حكاية الكافى قال وقد ذكر فا ذلك فى الأزهار حيث قلنا وعلى المهر أو مثله كذلك (و) إعما (ينفسنة) المخراج عوض الخلع (1) (ف) حال (الرض (1) المنحوف (من الخلط (1)) إذا وقع الموت منه (ولها الرجوع (1) قبل القبول (1) فى المقد لا فى الشرط) مثال المقد أن تقول له أنت برى على أن تطلقنى أو طلقني بألف ظها أن ترجع قبل أن يقول طلقت فاذا رجعت لم يصح الخلع بعد ذلك (1) وأما فى الشرط فلا يصح منها الرجوع (1) وأما الزوج فلا يصح منها الرجوع (1) وأما فى الشرط فو تنبيه كهلوقالت أنت برى وعلى طلاني فقال قبلت باراحك بطلاقك ويحتمل أنه فقال قبلت باراحك بطلاقك ويحتمل أنه

(١) يعنى المنصور بالله (٧)صوابه عقد الحلم (٣) أمالوكان الملكزم للعوض صريضا مستفرقا ماله بالدن قال عليه السلام فالأقرب أن المخالمة تعبح وتسكون فيذمته لأن ذمته تسم فأذا مات المخالم المستغرقماله لم يبطل الخلع ولو بطل العوض لأنه باق في ذعة الميت لسكن تركته قد كأنت مستحقة لأهم الدين وهـ ذا دن زائد على الركة اله نجري قرز ولمل ذلك مع الحجر وإلا فيسا سواء يقال الم ضحيع وسأتى في الأزهار قوله ولا يدخل مالزم يعده قر ز (٤) ويعتب الثلث في المقد عند العقيد وفي الشرط عنيد حصوله كالنشوز قرز(٥) وإذا زاد عوض الحلم على الثلث بطل فالشرط ﴿١ ﴾ لافي العد فيبقي فى الذمسة فى غسير المسين وأما المسين فيبطسل الزائد إذ لم تجز الورثة قرز ﴿ ١﴾ ولعله إذا كان الزوج هــو المبتدى أو علم فإن كانت هي المبتدئة لزمها قيمة الزائد فيالمين في ذمتها قرز (١) مع عدمالتغرير وإلا لزم وإن كثر لأنه جناية اله ينظر لسكن يقسال وجناية المرض من التلث لسكن يكون الزائد على الثلث في ذمة المريض وقرره سيدنا حسن الشبيبي رحمه الله (﴿) ويقع الطلاق في العد خلص لا في الشرط فسلايةم الطسلاق قرز إلا أن يني الثلث بما شرط وتم أو بحرُّ ورثيها قرز (٥) لا الزوج ف لا يصحمنه الرجوع قبل القبول حيث هو المبتديء بالعقد لأنه رجوع عن طلاق بخالف سائر العقود من البيم وغيره (*) وكذالن طلب خلما بعوض منه إدراوع فان تقدارنا الرجدوع وقبول الزوج رجح آلرجوع و يكون الطلاق رجعيا اه سعولى قرز وقيل لارجوع (٢) صوابه قبل الطلاق قرز (٧) وكان رجعيا ولوجهلا وقيل لا يقع شيء بل مع الجهل يقع وترجع إلى مهر المثل لأنهمغرور ويكون خلما (٨) إلا فعلا قرز لأن الشروط لايمبح الرجوع فيها إلا بالقل كأن تبيعه أو تخرجه عن ملكها. ٩) ولو أعنق السيد عبده على مال عقدا همل يصح رجوعه عن ذلك قبل القيول من المبد كسائر العقود أم لايصم رجوع السيد كرجوع الزوج في الحلم ويصح من العبد كرجوع الزوجمة قبل قبول الزوج ينظر اهسحولىالقياس يصحاًلرجموع منه أي من العبَّد قزز في العقد لآفي الشرط (١٠)خلعا مع النية قرز (﴿)وعن الفاضي عامر يقع صر محا ومثله عن المنتى لأن تقدم السؤ ال يلحقه بالصر بموقان

يكون له الرجوع عليها صحالحلم(ويلغوشرط (٢⁾ صحة الرجمة) أي يبطل فاو قال خالستك على ألف فقبلت ثم قال ولى عليك الرجعة لنا هذا الشرط بلاخلاف وأما اذا قال خالمتك عَلَر ألف (٢٠) على أن تكون لى الرجمة عليك فالصحيح أنه يلغو الشرط أيضاً ويصح الخلم (١٠) وهو قول أبي ح قال في شرح الابانة وهو قول عامة أهل البيت عليهم السلام (٥٠) وقال ش تكون تطليقة رجعية وجمله ان أبي الفوارس للمذهب حال مولانا عليلم والصحيح للمذهب هو الآول ﴿ فَصَلَ ﴾ فَي حَمَمَ الخَلَمُ وَلَفَظُهُ وعُوضَتُهُ أَمَا حَكَمُهُ فَقَدُ أُوضِعُهُ عَلَيْتِ يمنع الرجمة) الا بمقدجديد كالطلاق البائن (و) يمنع (الطلاق) أي لا يتبمه طلاق عندنا لأَّن الطلاق لا يتبع الطلاق وم بالله و افق هاهنا أنه لا يتبع لا نه بائن وقال أوح بل يلحقها الطلاق مادامت في المدة وأحد قولي الناصر وأحمد قولي ش اللفظ الخلم(٢) فسنم وهو قول الصادق والباقر وابن عباس فيصم حال الحيض ولا يحتاج الى نيــة (م) (ولفظه) أى لفظ الخلع وكذا المباراة (كناية ٢٠٠) في الطلاق فاذا قال خالمتك أو بارأتك على كذا فهو كناية طلاق بخلاف قوله طلقتك أو انتطالق على كذا فانه صربح طلاق وقال أبو مضر أن لفظ الخلع والمباراة صريح ومثله حكاه في الكافي عن أبي ط(١٠٠) (و) أذا اختل شيء من قال نعم فهـل يقع الحلم أم لا ينظر قبل يقع اه هامش تسكيل (١) بل كناية لأنها غير منحصرة (٧) المراد بالشرط هنا هــو العقد وأما صيغة الشرط نحو أن يقول خالعتك على ألف إن كان لى عليك الرجعة

قال نمم فيل يقع الحلم أم لا ينظر قبل يقع اه هامش تسكيل (١) بل كناية لأنها نمي منعصرة (٧) المراحدة المراجعة المحلمة المراجعة المر

القيود التي اعتبرت في الخلع فانه (يصير مختله رجعيا (١) وذلك نحو أن يطلقها بعوض غير مال أو عوض صائر إلى غير الزوج كله أو بعوض من الزوجية وهي غير ناشرة أو غير صحيحة التصرف (١٠) أو بأكثر مما لزمه لها(١) بعقد النكاح فان الطلاق في هذه الصور يكون رجعيا (١) قوله (غالبا) احترازا من ثلاث صور فان الخلع فيها لا يصير رجعيا ولا بائنا بل لا يقع شيء ه الأولى إذا خالها بأكثر مما لزمه لها شرطا نحوأن يقول إن أعطيتيني الفا فأنت طالق فأعطته الفا وهو أكثر مما لزمه لها المبلد (١٠) ه التانية لو قال طلقت على هذه الأرض إن كانت لك ولم تخرج عن ملكك (١) والظاهر أنها لها وقبلت المرأة طلقت فان استحقت الأرض (١) بعد ذلك من يد الزوج بطل الطلاق (١) ويبطل النكاح إيشا إن كانت

اذا ذكر الموض كان صريحاً وهو احد قو ليه (١) بعد أن و قع القبول قرز(ه) ومن ذلك ان يقبل في عجلس آخر قانه يصير رجعيا وقيل لا يقمشيء قال عليه السلام وهو الاقرب عندي كما لو قال أنت طالق على ان تدخل الدار فقالت لا أقبل آه غيث منصور غالبا (*)ولا يصح الداء اذا اختل¢ىءمن قبوده المتقدمة اه نجري وكواكب (٧) الأولى خلاف ذلك لأن قبول الصَّفيرة والمجنونة كلا قبول ذكره في الغيث كما تقدم فلايقع لا رجعيولا بائن (۞ انكانت ممزة وقبلت صبح رجعيا كالمشيئة حيث قال انت طالق انشئت فشاءت!ه مفتى بل لا يقع شيءقرز (٣) و يُصْبِر المال في يد الزوج كالغصب مع العلم الا في الار بعة وقيل مع الجهل من الزوجة كالغصي في جميع وجوهه ﴿٤) أما قوله وهي غير ناشزة أو بأكثر مها لزم بالمقد لها فهو انما يكون رجعيا حيث كان الزَّوج عارفاً و بمذا كما تقدم للفقيه ف واما اذا كان جاهلا صرفا لا يعرف شيئا من ذلك ودخلا فيه معتقدآن صحته فيكون خلما لموافقتهما قول من مجاز ذلك وقد تقسم مشسل هذا في آخر التنبيسة في النسكاح الباطل اه املاء سيندنا على رحمه الله (٥) لأن شرط وقوع الطلاق بان تعطيه ألفاً يصح له تملكَه جيما والإلف هنا لا يصح له تملكه فلم محصل شرط الطلاق بخلاف مااذا خالعهاعلي ذلكعقد أقانه يصير رجعيا كإتخدم اه بهران (٦) ينظر ما فائدة قوله و لم تخرج عن ملسكك والظاهر أنها لها تحتاج اليهما قرز (٧) أو بعضها قرز (﴿) وهذا اذا استحقت بالبينة أو الحسكم أو بعلم الحا كملااذا استحقت بنكول الزوج أو افراره أو رده اليمين اه ذهور يعني بعد الحلموأما اقراره قبل الحلم اذا قامت عليهالبينة وحكم الحاكم بها بطل النكاح لأن اقراره صميح ينظر في ذلك اذلاحق يصلق به في الحال قرز (٨) نعم وقد ترد هذه في مسائل العاباة فيقال ان رجل أم بقوم في مسجد فلما فرغوامن الصلاة فرق بين الإمام وزوجته ووجبت تعزير المأمومين ووجب هدم المسجد و إعادة الصلاة وذلك حيث نُروج الامام هذه الرأة وقد كان خالمها الروج الأول على أرض ملك الغير و بني فيها المخالع مسجدا ثم حضر للأمومون عندزو اجة الامام مع معرقتهم أن الارض ملك النبر المخالع عليها اه شرح بحر (*) لأن الطلاق مشروط بقوله ان كان إلى ولم تحرج عن ملسكك

(١) فيبطل المحلم ويكون رجعيا قرز (٢) وثمة صورة رابعة وهي مسئلة الحفيظ وهي حيث طلق الصغيرة على عوض و قبلت قال الامام في الفيث و كذا على إصلنا و قر ر في النجري ولم يكن عوضاو لا قبو لا صحيحا اذلاحكم لقبو لها ذكر ذلك في بعض حو اشي الإز وضعف مافي المتن وقرر المؤلف كلام الحفيظ كما قررالتقيه حسن في شرحه (۵) ولا بيراً وإن أبرأت لا نه علق الطلاق ببرائه وفعته لا تبرأ بصدم النشبه ز اه غيث قرز (ه) و الأولى أن يسأل عن قصده فإن قال أردت تحصيل العوض في المجلس أو لا نية له حل على العقد (١) وان قال أردت تمصيل الموض في أي وقت كانشر طا (١٦) في حال النضب وعلى الشرط في حال الرضي (٣) قول الفقيه محى عائدا الى قبل غالبا (٤) وكذا إذا كان يعقد أن الشر ط كالمقد وقع وإن لميكز. شيء من ذلك رجع إلى عرف الشرع ذكر معنى ذلك كله القاضي عامر قرز (﴿) (فاعد) اذا جاء العامي يحرف المقد في الطلاق وهو لا يعرف العقد ولا الشرط فانه يسأل عن قصده فإن قصد براءة ذهته فى المجلس و فى غيره حمل على الشرط و ان قصد مراءة ذمته فى المجلس فقط حمل على العقد و أن لم يعرف قصده أولا قصد له فان كان في مال الفضب حمل على العد وان كان في مال الرضي حمل على الشرط أفتى بذلك كله الامام المهدى أحمد من محى قدسالله روحه فى الجنة (٥) والحجة أن عوض الحلم يقبل الجيالة أن خروج البضم لا قيمة له عندنا والموض ليس بموض عنه بل عن فعل الطلاق ولهذا لم مرد بالعب ولا بالرؤية عندنا فلما لم يكوم عوضاً حقيقها أشبه الاقوار والوصية تقبيل الجهالة مثلهما وسيأتي وجه قبولها للجالات اهنميث (ﻫ) فان اختلفنا في قدر عوض الحلم أو في جنبه أو نوعه أو عينه فني الشرط البينــة علمها وفي العقــد القول قو لها مع بمينها لا "نها قد طلقت بالقبول والأصل براءة الدُّمة!ه بيان(٦) لأن العوض فيه غير لازم (٧) اذا كان مها يتصين والا لزم الغالب من النفــدن (a) وعوض الحلم ليس فيه خيار رؤية ولا الرد بالعيب سواء كان العيب يسيراً أو كثيراذكر معناه في الكافي وأطلق في البيان المذهب أن له الخيار في سائر الميوب اله بيان و لا فرق بين المعين وغير المعين و في المعين يستحق قيمته غير معيب وفي غير الممين تسلم له أوكس الجنس غير معيب قرز (٨) في غير معيب مالم يعلمه قرز (٩) أما لو قال أنت طالق على كذا جذا اللفظ وقبلت وتصادقا على أنه أراد مالا صح أوكسهما (``(و)اذا عقد الخلع على عوض ثم انكشف أنذلك الموض لا يتمول كالحروا لحرفانه (يسلل الخلع يطلانه (``) أى يبطلان ذلك الموص فان بطل بعض الموض إ يبطل الخلع لكن توفيه المراقع الناقص (`) مهر المثل ان جهل (` ولا يبطل الخلع يبطلان عوضه إلا إذا بطل من (غير تغر بر) وأمااذا بطل بتغرير لزم الغار مهر المشل النزوج كما تقدم وإعا يبطل يبطلان عوض الخلع (لا الطلاق) فأنه لا يبطل بل يقع رجعيا (``) فا فاقت في أحكام الطلاق (و) عوذلك (``) فان قدم الماقت مستدرا (و) عوذلك (``(و) الثاني أنه (لا يتوالى (من متمددة) أى فلا يقع طلقتان إلا ويينهما رجمة أو عقد سواء كان رافط) واحد نحوانت طالق انت طالق أنت كانت التناك أنت التناك التناك التناك أنت التناك التناك التناك ال

خلما ولزمها أدنى ما يتمول والله أعلم وعلى هذا إذا قال إذا كذا فأنت كذا وتصادقاعل أن المراد إذا أبرأ تيني فأنت طائق كان خلما أه سحولي لفظا قرز (١) (فرع) فلو أمهرها عبدا تم خالمها عليه أستحق الوسط إذ هو الذي نكحها به وقد عينته بالمحلم فتساقطا نان خاامها بعبد غير معين ظها الوسط بالنكاح وله الأوكس بالخلم لما مر من الفرق بين دخول البضم وخروجه اه بحر (٧) وإنما ذكر ذلك مع أنه كان يكني ويصير مختله رجعيا لتوضيح أن هـذه المسئلة غير داخلة فيا احترز عنــه بغالبا اله نجري ينظر (٣) وهي البتدئة أو حصيل منها إمهام لا فرق بل وإن حصل منها إمهام ما استحق و لعل الفرق أن حق الغير تصع المخالعة عليـــه فان لم يجز لزمته القيمة بخلاف الحمر والخذير فلاتصح المخالمة عليه بمال (٤) لا إذا عم أو ابتداء (٥) إذا كان عقدا مع القبول لا شرطاً فلا يتم شيء (ﻫ) والقول لها في عدم النزام الموضُ إذ هو الأُصــل وتثبت البينونة بأقراره والقول لها أنه لم يَمْبِـل في الحِلس إذ الأصل راءة ذمتها وثبت البينونة باقراره والقول للزوج في ذلك أيضًــا إذ الأصل عدم الطلاق قان قال خالمتك مكرهة فوجيان الفول لها إذ الأصل براءة الذمة وللزوج إذ الأصل عدم الاكراه اه بحر قرز (٦) انتهاء لا اجداء قرز (ﻫ) بخلاف الايلاء والظهار والقرق أن الايلاء والظهار ترفعهما الكفارة وما كان ترفعه الكفارة صح توقيته والطلاق والعتاق لابرفعهما شيء لأن فيهما قوة النفوذ اه تبصرة وقيل الغارق الاجاع وأما الايلاء فهو بمين يصبح فيــــه التوقيت السنة أو الأسبوع (A) لقوله تعالى فامساك بمروف أو تسريح باحسان قبل وقوع الثالثة كالمشروط بأن يكون في حال يصح منــه الامساك إذ من حال كلُّ نحيرِين أن يصح أحدها في الحال التي يصح فيها التاني و إلا بطل التخيير فاذا لم يصح الامساك إلا بعد الرجعة لم تصح النافحة إلا بسدها لذلك فاذا لزم في الثالث ق وجب مثله في الثانية إذ لم يفصل يتهما اله بحر (٥) (اعلم) أن الطلاق المتتاج من غير تخلل رجعة فيمه خلاف بين كثير من الصحابة والتابس

طالق فانه لا يقع إلا طلقة واحدة () في الصور تين جيما أما الصورة الأولى وهي أنت طالق الان فالمند أنها واحدة () نصعليه يحيى عليم () والقاسم وهو قول زيدن على و محد من على () وأحمد من على و أكثر على وأكثر المنطقة على () وأحمد من على و أكثر المنطقة المنا تكون ثلاثا () وأما الصورة الثانية وهي أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهذا قول الهادي عليم أعنى أنها تكون تطليقة واحدة لأن الطلاق عنده لا يتبع الطلسلاق

ومن الأثمة السابقين و لـكل منهم حصح كثيرة من غير التفات إلى كون المطلق من العلماء أو من الجهال وأما للذاكرون فيفرقون في ذلك وقالوا الجاهل كالمجتهد فمن أوقع الطلاق من الجهال مم اعتقاده موقوعه كان ذلك منه كالتقليد لمن موقعه وصار كالمذهب له وكان-حي الوالديعتمدهذا ووضعه في كتبه المباركة وأحسن ما يكون في هذه السئلة أن اللهتي يستقصي كلام المستفتى ويسأله عن قصده ة نقال أنا أعتقد أن الطلاق لا يقم إلا بعخلل رجعة قال له هــــذ. طلقة رجعية فقط وإن قال أنا أعتقد أن الثلاث واقعة كلمها وقد أرّاد البينونة السكيرى قال قد وقع ذلك كله وإن قال لا قصد لي لا كذا ولا كذا قال له في المسئلة خلاف بين العلماء فان شئت استرجعت وإن شئت سرحت واسترحت هـذا الذي تعتمده وبالله التوفيق والسعيد من كني ولم يتكلم في ذلك بنني ولا إثبات قال صلى الله عليه وآله وسلم أجراكم على النتيا أجراكم على النار اهشرح فتح قال فيه في موضع آخر وأما ما ذكر من كون مذهب العوام مذهب شيعتهم كما ذكره الفقيه ف ومذهب امامهم كما ذكره غميره فذلك فيمن قد ثبت له طرف من العميز وفهم أن مذهبه مذهب أولئك وقد حققت هذه المسئلة في غير هذا الموضع (*) قال على خليـــل إِلَّا أنه لا يفتى العامى في مسئلة الطلاق الثلاث إلا بمذهب الهادي عليه السلام اه مقصد حسن (١) عندنا وأما عندهم فلو قال أنت طالق أكثر الطلاق أو ملء الدور أو ملء الأرضين أو ملء السموات وقع عليها ثلاث وإن قال أعظم الطلاق أو ملء الأرض أو ملء الساء أو ملء الدار أو العالم وقعت واحدة فقط الدرياض (٧) عن الن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر من الحطاب إن الناس قد استحجارًا في أمر كانت لهم فيه إناءة فلو أمضيناء عليهم فأمضاء عليهم اله شُفاء ورواه مسلم (٣) (حجة) الهادى عليه السلام ومن معه ماروى عن على عليه السلام فىمن طلق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة أنها تطليقة واحدة وعن ابن عباس أن نزيد بن ركانة طلق امرأته ثلاثا فحزن عليها حزناً عظها فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف طلقتها قال ثلاث في لفظ في وقت واحد قال له الثلاث واحدة في احسا اله شفاء (٤) الباقر (٥) الصادق (٦) حجة الؤيد بالله ومن معه ما روي أن رجلا طلق امرأته ألَّماً فحاء بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يلوسول الله إن أبانا طلق اهرأته اللها فهل له من مخرج فقال إن أباكم لم يتق الله فيجعل له من أمره غرجاً بانت امرأته منه بثلاث على غير السنة وتسعالة وسبع وتسعين فى عقه سواء كانت مدخولا بها أم لا وهو قول الناصر (١) وقال ك والليث قيل وهو قول الش أن الطلاق يتبع الطلاق مدخولا بها أم لا (١) وقال به أم لا أبوح وكذا المخالمة (١) يلحقها الطلاق الدامت في المدة (و) الثالث أن الطلاق الواقم من الفضولى (لا المحاذة (١) لأن الطلاق المتهلاكات (١) والرابع (لا المحقمة الاستهلاكات (١) وفاذا قال لأمر أنه أنت طالق نصف طلقة أو عشر بالقة أو عمر بالقة أو عمر بالقة أو عود ذلك وقست على المحلوق وقست على كل واحسدة والمحتفدة وقلة وقل قال ينكن تطليقة وقست على كل واحسدة

ذكره في الشفاء قلنا لسنا يتكرار مازاد على الثلاث لنووليس في الحبير انه طلقها ثلاثا أو ألفاً في لفظة واحدة فيمكن أن يكون طلقها ثلاثاً مع الرجعة غل مولانا عليــه السلام هكذا في أصول الأحسكام وفي هذا التأويل تعسف في الظاهر لأن من البعد أن يعدد زوجيا ألف تطلقة لفظة بعد لفظة ولًا يُعمل ذلك إلا المعتود لكن تحقيق تأويل الامام انه يحتمل أنه قد كان طلقها ثم راجعها تم طلقها من بعد ثم راجعها من بعده فلما كانت التالئة قال أنت طالق ألف لكن في هذا نظر لأنه يقتضي أن تكون التطليقات أكثر من ألف وظاهر الحير أنها ألف وبمكن أنه تحمل عل أنَّه فيم من قصد المطلق أنه أراد أنها طالق طلاق يكل به الماضي وهذا أقر ب مراتباً مل لأنه يم ض ماستدعر ذلك من المشاجرة بين الزوجين اهنميث (١) في أحد قو ليه (ﻫ) قبل إنّ السيد أحد أمير الديز 'أنكر هذه الحكاية عن الناصر ويقول لا تقع الثلاث عنده لإنها بدعية وكذا في شرح الابانة أنها تقع واحدة قال وكلمة الثلاث من البدعة وإنّ وقعت واحدة إذا حصلتسائر الشروط وقد تأولت بتأويلين وهما أن يكون ذلك قبل الدخول أو على ما روى عنه أن طلاق البدعة واقع في أحد قوليه الهز هور (٧) بشرط أن يكون متصلا في غير المدخول بها (٣) من الصريح دون الكتأية (٤) في الصريع لا في الكتابة (٥) إلا أن يكون عقداً لحقت الاجازة (٩) التعلم الصحيح أن يقال إنها لا تلحق إلا العقود إلا في مواضع وهي الرجمة في الطلاق واجازة الاجازة و إجازة الفبض واجازة أحدالشر يكين في الاستفاق والشركة حيث استنفوا أكثر من الآخر واجازة الوارث عا أوصى به البت والقرض والقسمة (٧) لا معني للاستدراك فصوابه و يتمم بل استدراكه من قوله ولا يتوالى متعدده(٨)ولو تمليكا أو توكيلا قرز (*)(فرع وكذا كلحكم لايقبل التجزىء كالرق والشفعة والحيار فاسقاط بعضها اسقاط لسكلها بالطريق الذكورةلاما قبل العجزيء كحق الاستطراق وللسيل ونحو هاافاذا أسقط بعض الاستطراق إلى أرضه سقط الاستطراق إلى بعض أرضه تجز ئة للحق لتجز ثة محله لمكونه كالأسباب للتعددة فيلزمه التميز اه معيار بالفظه

تطليقة (۱) وعند أهل الثلاث تطليقتان (۱) والخامس أنه (يسري (۱) فاذا أو تح الطلاق على جزء من الزوجة سرى الى جميعا فلو قال يدك طالق طلقت جميعا (١) وكذا رأسك أو نصفك أو عشوم تصل عشرك أو ما أشبه ذلك لسكن لايسري إلاحيث أو قمه على جزء منها مشاع أو عضوم تصل ولو شعراً (۱) ومحو ذلك كما سياً في إن شاء الله تمالى في الظهار لاريق و:م ودمم وعرق (۱) وصوت و كذا الروح (۱) خرجيك الوافى (۱) لحمد بن يحيى من الصوت قبل ف وتخريجه ضيف لأن الصوت أمر مناير لها (۱) فهو كالسارض (۱۱) بخلاف الروح والحياة (۱۱) وأيضا قد نص (۱۱) محمد بن يحيى أنه يقع الطلاق إذا أضافه إلى زوجها (۱۲) وقال أوح

(١) بدعية قرز (٢) صوابه عند من يقول بالتنابع (٣) (فرع) وقد توهم بعضهم ارت معنى المم اية في الطــــلاق والعنق هو أن يمم الحـــكم على البمض الأول ثم يسري في الوقت التاني على الثاني وهو قاسد للروم التحري حينئذ بل معناها أن العلة في ذلك البعض هو الايقاع وفي الثاني هو الوقوع للحكم على ذلك البعض وأما الوقوع فهو في وقت واحد لماعلم أنالطل|اشرعيةمةارنة لأحكامها وظهر فائدة الحلاف حيثقال بدلة طالق إذا دخلت الدارثمدخلت الدار وقد انقطت بدها فعلم النول بالسراية انه لا طلاق في البعض الأول لمدم صلاحية المحلوفي الثاني لمدم علته وعلى الغول الآخــر تطلق لأن التعليق وقع بالحـكم يعنى فلا يضر فوت البعض ذكر معنى ذلك في معيار النجري وصحح المؤلف أيده آلله وقوع الطــلاق اه وابل وفي الغيث لا تطلق قرز (٤) فأن قال إن دخلت الدار فيدك طائق فقطمت يدها ثم دخلت فوجهان صحح الامام ي عدم الطلاق اه عمر وصحح المؤلف أيده الله وقوع الطلاق اه شرحاً نمار لأنها تقرعل الحلة عندالشر طـ(٥) فلوالتحمت السر بعد قلمهاوالأذن بعدقطعها تمأوقه عليهماالطلاق فوجهان صحبح الامام ى انه يقم لأنهها متعلقة اهكواكب إذا اتصل القطوع بالأصل اتصال حياة قرز و إلا فلا (٢) وكذا ماهو صَعة لها كالسواد والبياض إلاأن يقول أييضك ﴿ ١ ﴾ طالق أو أسو دائطالق فتطلق وهكذا ماهو معدوم فيها كاللحية والذكر ونحوهما فلا يَعْم شيء وكذا مأهومعني كالطعموالذوق والهُ. ﴿ ﴿ ﴾ بأن يقول بياضك سوادلتُلاأ يبضك في الطرف الأولُّ على الصغة والتأني على المحل (*) وذلك أن هذه ألا تشياء فضلات منفصلة عن المرأة فأشبهت أن يقول مكانك طالق (٧) والنسمة والحياة كالروح (٨) وقواه في البحر لسكن:ذكر الفقيدع وغيره أن التخريج على نص العالم يسكون قولا تانيا فلا يسترض هذاعل قول الوافى وذكر في الوافى انه لا يصح التخريج للَّمالم مع النص له وكذا في غـبير. وقد بالغ الامام ي في تضعيفه حتى قال في العمدة تخريج صاحب الوافى من كيسه وليس لحمد من يحيى (١٩ أي الروح (١٠) أي زائد على الذات (١١) إذهاقوام البدن وأصلاه اه بحر فعما كالمتصل اه بستان آعلٍ ان الروح عند الهادي والقاسم والناصر والامام الحسين ابنالقاسمالعياني والامامأحد بن سليان والامام الحسين بنالقاسم عليلم وغيرهمن أثمة أهل البيت وغيرهم جسم لا يعلم حقيقته إلا اقدتمالى اهرح أساس (١٧) هذا معارضه (١٣) في ن حثيث وخطه ما لفظه أما الحيأة فلا يْمَع بهاعندنا لانهاوالقدرةوالعلمِمان تحلها﴿ ﴾ والله علم ﴿ ﴾ أى الزوجة تحل فيهاهذه الاشياء أنه لا يقع الطلاق الااذاعات بجزء مشاع أو بعضو ينبر به عن الجلة كالرأس والمنتي والجسد (و) السادس أنه لا يقم المرات المرات

﴿ ﴿ ﴾ وهذه المسألة بناها التقيه حسن أن الاجتهاد الأول ليس بمنزلة الحسكم والمذهب خلافه فحكان صه اب المبارة في الأزهار ولا ينسحب حـكه قرز (۞ المذهب أنه لامني للانسحاب بل قد وقع الطلاق السدع عليهما اذ الطلاق الاول وهو البدع بمنزلة الحسكم ولهذا قال السيد عد من عز الدسن المقتى رحمالة ولوكان الناصر لا يقول بوقوع الطلاق البدعي فبو يقول كل عبشد مصم وإذا كان كَذَلك فقد وقع الطلاق على كلا المرأتين فلا انسعاب عندنا ولاعنده (٧) فرع وهكـذا اذا تزوج أكثر من أربع واحدة بعد واحدة وهن يخرجن منه بطلاق البنعة ثم تراض هو وإحساهن على بطلان طلاق البدعة فانه ينسعب الحسكم الى الجميم في حقه فيقتضي بماء الأربع الأولات زوجات و بطلان الخامسة وما بعد (٣) صوابه الرجوع لأنه لارجعة لبطلان الطلاق قرز (٥) كان الأولى أن يقال الرجوع لتبوت الطلاق وأما الرجعة فان كان الطلاق رجعياً وهي فى العدة تهت وإلا فلااه ساع سيدنا عبد القادر الشويطر رحمه الله قر ز (٤) ناصري (٥) قال الإمام نابدي عليه السلام وهذا بخلاف هااذا طلق الهدوي زوجته بدعة ثم تزوجها ناصري فانه يصح تزويجها به لأن الطلاق عندها هي وزوجها الأول صحيح والسرة في صحته بمذهبهما لا بمذهب الزوج الثاني (٣) هدوي (٧) هلا قيسل تصح حسبة قيل لا ينسكر في الظاهر لتصويب المجتهدن والاجتهاد الأول بمزلة الحكم قلت ينظر لأن المسئلة قطعية عندهم وفي هذا كلام طويل موضعه الأصول (٨) يعني غير مستفر فأذارانم الزوج كأن على المرافعة والحكم (٩) بل صحيح لأن الاجتهاد الأول بَعْزَلة الحكم ووجه الفساد اختلاف الذهب (*) ولعل وجه الفساد أنه اذا رجع هو وأحد المطلقات الى أنه غير واقم لزمين الكل لأنه يتسحب عليهن جيماً فاذا نزوجن مع الجهل كأن كن فعل بنير مذهبه جاهلا والله أعجر وقد ذكر معناه ابن راوع نال ومعها أمكن حمل العكتب والسلف العمالج على وجه ولوضعف فهوأ ولى عن الاعتراض (١٠) هذا حجة بنفس المتأزع فيه

بلفظ وإحداً و ألفاظ البدعة ثم اعتقد بطلان ذلك الطلاق فانه لامسي لبط السلانه في حق واحدة منهما دونالاً غرى لأن حكمه معهما على سواء (و) السابع أنه (يدخله التشريك) مثاله أن يقول لاحدى زوجتيه أنت طالق ثم يقول الثانية وأنت يافلانة مثلها أو معها أو يقول شركتك معهالكنه يكون في الأولى سريحاو في المشركة كنا ية قيل ح الحافظ الواقل وأنت ولم يقل مثلها كان صريحا لأنه لا يحتمل الى الطلاق وقيلى بل كناية هقال عليم والأول أصح (و) الثامن أنه يدخله (التنعير ٣٠٠) يضا ومثاله أن يقول أنت يافلانة ٣٠ أو فلانة طالق فان هذا كمالو قال إحدا كمالات وقد تقدم حسم ذلك قوله (غالبا) احتراز من نحو أنت طالق أو لا أنك هذا المتغير لا يدخل أنه نعيرين واحدة وييناً كثر منها قيل ف وفيه نظر لأنه الحتمل ماذكر ويحتمل أنه خيرين واحدة أو لاشىء واذا احتمل واحتمل فالأصل عدم الطلاق في عنم ما الطلاق (و) التاسع ان الطلاق (يتبعه الفسخ ٤٠٠) مثال ذلك ان يطلقها ثم يرميها بالزنا في المدة فلها ان في المدة في المها الحريد و عدد المالمة المالي الحريد الماليات في المدة في المدة في المدة في المدة في المها المالون المي المها المالون المالون الميالون الميالون المالون المالون المالون المالون الميالون المالون الميالون المالون الميالون المالون المالون المالون المالون المالون المالون المالون الميالون الميالون الميالون المالون المالون الميالون المالون المال

⁽١) قوي ومثله في البيان ولو كان معطوفًا على أجنبية قرز لأنه لم يستقل بجملة خبرية فكان حكه حــكم ما قبله (٧) لــكن يقال لم لا مجعلون هذا كالرجوع في الطلاق قلنا لعدم الجزم (٣) وكذا لو قال أنْت يافلانة طالق أو فلانة قرز (٤) أما لو قال أو لا يتشديد الواو وكان بمن يعرف العربية طلقت الهزوضة وقيل لاتطلق كمن قال أنت طالق أمس وقال المفتى تطلق في الحال لأن أولا ليست بظرف إلا أن يقول من أو لا أو فى أو لا لا نه إقرار فيقع قرز (ه) وهكذا لوخير بين زوجته وأجنية وقيل يقع وكذا لو قال لعبد،وحر لا لوخير بين زوجته والحجر فيقع وفاتا قرز وقيل لايقع (٣) ينظر مافائدة النسخ بعد البائن وامله حيث طلق المينة قبل العمربالميب قبسل الدخول ثم علم به فسله النسخ و يرجم بنصف الهراللازم بالطلاق قبل الدخول ينظر فانهلاعدة عليها ﴿١﴾ حيث الطلاق قبل الدخول وفى البحر فرع من طلق زوجته فا نكشف عبيها لم يرجع بشىء اذا قدرضَى إزالة ملكه بنصف المهر المسمى قرز ﴿١﴾ وفي ماشية لعله حيث فسخ في آخرعدتها فانها تستأ نف العدة اه بل نبني ولا تستأ نف قرز (*) والنسخ لايتبع النسخ إلا بالمان فتتبع جميع النسوخات ما دامت في العدة قر ز (١) كان تقارن النسخ والطلاق رجح النسخ وكذا لو النبس قرز (﴿) والوجمه أن النسخ أقوى نفوذًا من الطلاق بدليل صعة الرجعة في الطلاق دون النسخ اله تسكميل خلاف العكس فان الطلاق اذا اتبع ماأ فاد فائدة النسخ فغ النسخ تأسيس عدم الرجعة إن كان رجعياً وفى البائن الرجوع بنصف المهر كما قيل (\$) فان قبلُ ما الفرق بين الطلاق والفسخ حيث قلم أن الطلاق لا يتبع الطلاق بخلاف النسخ قلت الفارق الدليسل الذي مر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الثلاث وأحدة اله من ضياه ذوى الأبصار (٧) ينظر.

تفسخ النكاح عد بلوغها فلا تكون له رجمتها لو كان رجعيا و (لا) يصبح (المكس (") من هذه الصورة وهو أن يقع فسخ ثم يطلق بعد الفسخ فان الطلاق لاحكم له بعد الفسخ ولا يتبعه (و) الماشر أنه (يقم) الطلاق (المقود على غرض (٢) نحو أنمت طلاق على أن تدخل العار أو نحو ذلك (بالقبول) وهو قولها قبلت (أو مافي حكمه) وهو السؤال أو الامتثال (") فاذا قبلت وقع الصلا للايمتاح فاذا قبلت وقع العلسلاق ولا ينزم الملائحة ولا يقتل المنحول وعن من زيد أن المقود على غير مال لايمتاح إلى قبول (") بل يقع ولو لم تقبل * نعم لكن من شرط القبول أو مافي حكمه أن يقع وفي المجلسة بل الاعراض) قال عليه السلام ويصح منها القبول في مجلس بلوغ الحبل كما تقدم قوله المعقود احتراز من المشروط فائه لايفتق إلى القبول ولا يستبر فيه المجلس وإعما يستبر وقوع الشرط فقط (") (ولا ينهدم) من الطلاق (إلا ثمامه) أي إلا متى كان ثلاثا بشرط وقوع الشرط فقط (") (ولا ينهدم) من الطلاق (إلا شلامه) أي إلا متى كان ثلاثا بشرط علما قبل المنتان وقال أبوح ان الزوج (" يهدم الواحدة (") والا تنهدم (شرطه) أي شرط الطلاق (إلا ممها (المرطة قالم يقم رأسا ولا تنهدم (شرطه)

هل النسخ برفم الطلاق وأو ثلاثًا وفي البحر وهامشه مايختضيه عن ابن المسبب وغيره والا قما الفائدة فيمن فسخت بالصغر بعد الثلاث اه هامش (١) غالبا احتراز من أن تسلم الزوجة قبل! نقضاء العدة فإن العلاق يتبع التسخ (٢) مقصود لاغير مقصود كصريك اصبع﴿١﴾ اه معيار واختار الإمامشرفالدين خلافه ﴿١﴾ أو نحو ذلك نما لا غرض فيه قال عليلم والاقرب ان ذلك لا يفتقر الى قبول، ولا مجلس بل كالشرط سواء اله تجري فيقم بالامتثال أو تقدم السؤال قرز (٣) قلت فان يعدث الدار عن المحلس كنى النهوض قرزم الدخول فان لم تدخل لم تطلق الا ان يتعذر الدخول بموت أو تحوه فيكني النهوض وفي الحواشي لا يكني (٤) يُغني ان العقد كالشرط فلا حكم للقبول باللفظ وانمــا يعتبر بوقوع الشرط فلو قال على ان تدخل الدار لم تطلق الا بدخول الدار فلو دخلت في غير المحلس كالشرط فاما ان القاضُ زيد يقول يقم و انْ تدخل فهذا بعيد جدا لان هذا افراطق الجهل لنا ان العقود تقارن الشرط اه غيث بلفظه (٥) وأن لم تعلم وان كانت ناسية قرز(٦) الثاني (٧)وقو اه الامام عز الدين وحثيث (*) قلتا الزوج لا يهدم الا ماكان شرطا فيه وهو الثلاث بخلاف الواحدة والثنين فليس الزوج شرطًا كما ترى قال ومتى قوي على رفع الثلاث قوي على رفع الواحدة والاثنتين أجاب طـ ان الزوج لا يهدم شبئا وأنما بهدم تحريم العقد وفى الواحدة والاثنتين لم يصادف تحريم الحد فيرفعه اه يواقيت ومثله في النيث (٨) وانما كان الشرط لا يتهدم الا منم الثلاث لان الطلاق المشروط هو أحد الثلاث التي علمكما الزوج فهمالم يستكل التسمالات فيو باق وبق استكليا قفد بطل الشروط لأنه أحدها ولا يُتوهم أن الذي هدم الشرط هو الزوج التاني فلا معني لبذا اه كواكب الثلاث (ولو) كان الشرط بلفظ يقتضى التكرار نحو أن يأتى (بكلا) فعلى أهذا لوقال أنت طالق إن (بكلا) فعلى أهذا لوقال أنت طالق إن (بكلا) فعلى المدورة الامتى استوفى الثلاث في استوفى الثلاث في استوفاها ثم حادث اليه بعد زوج ثم حصل شرط الطلاق لم يقع عليه المشروط لأنه قد انهدم مع الثلاث (و) الطلاق والشرط (جيما (لا يهدمان (الا بنكاح صحيح (ا) لزوج آخر فلو كان فاسداً لم يقع به التحليل عندنا و لا بد (مع) المقد الصحيح من (وطه) ذلك الوطه (في قبل (في قبل (المعلى على المقد الصحيح و الوطه في القبل حلت (و لا يقم به التحليل فتى وقع النكاح الصحيح و الوطه في القبل حلت (ولا يقم تحليل عاسوى ذلك و لا ينهدم الطلاق ولا الشرط بردة و لا السلام (الا و تجدد الرسواء كان مها أومن الزوج (ولو) وقع الوطه (من) زوج (صنير) أذا كان (الله مواه كان مها أومن الزوج (ولو) وقع الوطه (من) زوج (صنير) أذا كان (الله مواه كان مها أوصاء)

(١) صوابه كاما (٧)وقد شكل على الشرط من حيثاً نه لا يحتاج الى النكاح بل الثلاث تكني في هدمه ١٩ إموقد يمَّال إن له وجها وهو حيث أوقَر على زوجته طلاقا مشروطًا بدخولَّ الدار مثلاثم طُّلقهاالنا لتةللسنة في طير ثم وقر شرط الطلاق الاول في ذلك الطبر فانيا تصيرالنا لثة بدعة لان من شرط السني أن لايتبعه طلاق في ذَّلك الطهر فظهر لك أن الشرط لم ينهدم بالثلاث فقط بل بها مع النكاح الصحيح والقضاء المدة فلو قلنا ان الثلاث قد هدمت الشرط نم يكن وقوع الشرط بدعيا اه عامر قرزومثله في ن وكذا قرز ﴿ ﴾ يستقيم الإنبدام بالثلاث من غير نكاح اذا كانت الثالثة واقعة لا اذا كانت مشروطة بالسنة وحصل الشرط الآخر في ذلك الطهر فانها تنقلب للبدعة ولو مع النكاح اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٣) عبارة الفتح وينهدم شرطه بالشلاث ولو بكلا وهن بنكاح صحيح (٤) والعبرة بمذهبها هي والتاني في الصحة فان اختلف مذهبها هي والثاني لم يصح الا أن يحكم حاكم بصحته قرز (٥) وإذا طلقها لثانى وادعت أنه وطئها وأنكر قبل قولهـ ﴿ ﴿ ﴾ وحلت للاول مانم يظن كذبها اه ن فلوأ نكرت دخول الثاني بها وادعاءهو وبين عليه لم تحل للاول لأجل ثبوت الرجمة اله بيان ومحر ﴿﴿} بعني ادعت ذلك للتحليل لا للمهر فلا يقبسل قولها كما يأتى الهك قرز فتبين بعدلتين أو رجل وأمرأتين و يكون على المفاجأة أوعلى إقرارالزوج اه من خط سيدنا محيي الخياري قرز (٦) قان أولج ذكره ملقوقا نجرقة ففيه تردد والأصح بمتضى الإحلال كالفسل والحد أه بحر إن رق الحائل ليدوق السبيلة و إلا فلا إذ لا عسيلة اه تخريخ بحر (٧) فرع قان ارتدت وتزوجت هناك تم عادت ففيسه تردد الاصح محل إذ يسمى نـكاما اه بحر لعل هذا على قول من أجاز نـكاح المرتدة للمرتد و إلا فالنـكاح باطل على المذهب قرزيمًال قدوافق الاسلام اجتهادا (٨) الحارج من العاشرة (٩) وإن لم ينزل لان العسيلة اللذة لقوله صلى القمطيه وآله وسلم لزوجة عبدالرحمن بن الزبير بن باطا أتحبين أنترجمي الى رفاعةالىآخره ولفظ الحديث خبر عن عروة عن عائشة قالت جاءت إمرأة رفاعة الفرظي الى رسول الله صلى الله عليه وآلة وسلم نقالت بارسول الله كنت عند رفاعة فطلقني فتزوجت عبد الرحن بن الزبير وانما معه مثل عدبة كالمراهق (او) وقع الوطء من زوج (عبوب عسب ير مستأصل (١)) صبع التحليل قال عليم فلو لم يدق من الحبوب قدر الحشفة لم يصم منه التحليل وكذا لو او لج دومها (١) ووقع الوط (في) حال (الدمين (٢) عمو ان يطأها (١) في حال حيضها او نفاسها (٥) فان التحليل بحصل بذلك (او (٢)) دخل الزوج التأبى في النكاح (مضمر التحليل (٢)) للأول لم يكن ذلك قادحا في صحة التحليل بل يصبح و تقدم المواطآت في حكم الاضار وعن ش انعلا يجوز الاضار و لا يقتصى التحليل به نعم (١١) أمالو شرط على نفسه التحليل فهو. على وجهين احدهما أن يقول أذا احالتها فلا نكاح فهذا كذكاح الملتمة لأنه مرقت فلا يصبح الوجه الثاني أن يقول أذا احالتها فلا نكاح فيذا كذكاح المتمة لأنه مرقت فلا يصبح أني ط وهو قول أبي ع وش وقالت الحنفية (١١) وم واحد احمالي أبي ط أنها عمل ويجوز ذلك وهو بالخيار أن شاء طلق وأن شاء أسلك (و) لو قال لزوجته أن دخلت الدار فأنت ذلك وهو بالخيار أن شاء طلق وأن شاء أسك (و) لو قال لزوجته أن دخلت الدار فأنت

الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أتريدين أنترجعي الحبرفاعة لاحتىتذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك قلت في نسخة الامام أحدن سلمان عسيلة فتح المين والصحيح ضميا اهمن الأنوار تال فى شرح صحيح مسلم الزبيركله بضمالزاي إلاعبدالرحن الذي نزو جزوجةرفاعة فبفتح الزاي(١) قبل غير المستأصل أن يبقى مقدار رأس الذكر الى الحشفة اله رياض (ع) أي الحشفة (٣) ظليض ظاهر والنفاس حيث عقد له بها في النفاس أو وطئت تحته بشبهة فعلقت فوضت فوطئها في تفاس الشبهة أو علقت باستدخالها منيه تموضيت فوطئها في النفاس اه سعولي قرز (٤) التاني (٥) غير مستحل (٢) كان الأولى العارة أن يقول ولو مضمرالتحليل (٧) لناأن،مضمرالتحليل يصع تعليله لماروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبيلة أن فلانا تزوج بفلانة ولم نره إلامحللاقةال،صلى الله عليه وآلهوسلم هل أصدق فقالوا خبر فقال هلُّ أشهد ثالوا نعم قالصل الله عليه وآله وسلم ذهب المحداع ولم بجعل قصدالتحليل معراحتمال شرائط الصحة مؤثر آفي الفساد اه صعيتري (٨) وهكذا لو كان الشارط الولي في الطرفين فالحسكم. واحد قرز (٩) لم قيل أنالضمر في هذه الصورة لا حكم له وذلك حيلة وذريعة ولو شرط ما أضمر لم عمل فشابه حيلة الزكاة والزني ولعل الجواب أن هذه تشبه التحليل في اليمين فانمجائز لأن الحيل لم تبطل ماأراده الله تعالى بخلاف حيلة الركاة فان الله تعالىشرعها لقوام الفقراء والحيلة تبطل ما أراده الله اه زهور (١٠) لأنه يشبه المؤقَّف (۞) وهو ظاهر الأزهار (١١)وقد يقال أنهذاالقول أقوى لأنه جامع الشروط الصحة وهو ظاهر الازهار في قواه و بلغو شرط خلاف موجبه (١٣) إن قلت أن هذا الشرط قد تقدم فما فائدة التكرار قلت فائدته ليذكر أنه ينحل الشرط اذا دخلت وهي مطلقة اله مفتى قرز (١٣) (فرع) فلو قال كاما طلقت بالتعقيف فهي طالق فمتى وقع عليها طلاق لحقه ثنتان على قول الئريد بلقة لإعلى قول الهادي عليمالسلام فلايلحقهاشيءولو

ثم دخلت مرة أخرى لم تطلق بالدخول لأنه قد الهدم وقوعه اذاكان ذلك الشرط (بشهر كا) لأنه لوكان الشرط بكلما اقتضى التكرار فلا ينحل الشرط بوقوعه مرة واحسدة فاذا قال كلا دخلت الدار فإنت طالق فدخلت طلقت الثانية ثم كذلك حتى تبين منه بالثالثة لأن كما للشكرار (قال م بالله ومتى) أيضا مخلاف سائر أدات الشرط فانها لاتقتفى التكرار فينحل (بوقوعه مرة ولو) كانت عند وقوع الشرط (مطلقة (ا) نحو أن يقول لزوجت اذا دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها طلاقا ناجزا فدخلت الدار وهي مطلقة الحل ذلك الشرط قاد راجمها بعد الطلاق الناجز وقد دخلت لم تطلق إذا دخلت من بعد لأن الشرط قدائحل بدخولها وهي مطلقة

﴿ باب ألعلى قاد من الأصل في هذا الباب الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقوله على الله عليه وآله وسسلم فقوله على فدمن الانه أشهر إلى غيرذلك وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسسلم لزوجته (٢٠٠٠) اعتدي ياسودة كانياعن طلاحها وأما الاجاع فواضعه (٣٠٠٠) قالمئة أضرب عن طلاق وعن موت وعن فسخ ولكل واحد منها أحكام سنذكرها فنقول المدة (هي إماعن طلاق فلا مجب الابعد دخول (٤٠٠) وخلوة (٥٠٠) بعن طفولة (٢٠٠) أو خلوة من الأصل لا كالجذام (١٠٠) أو مرض أو نحوها يسي مما لا يتقدر ممه الوطء كالربق والجب من الأصل لا كالجذام (١٠٠) والدس والجنون والسل والمنة ونحوها مما يمكن ممه الوطء فتجب المدة وقال ش إن

راجعها بعده اله لانحلال الشرط وهي مطلقة اه الأولى في التعليل أن يقال أن الطلاق لا يتبع الطلاق الاسيدنا حسن رحمه الله (١) أو مفسوخة أو مزوجة قرز (٧) سودة بنت زممة فجعله صلى الله عليه وآله وسلام كناية عن طلاقها (٣) وهو أنها معتبرة في حتى المسلمين والذمين إجماعا (٤) اذا كانت تصلح للجاع وأما من لا تصلح فاطلاق الهادي عليه السلمين والذمين إجماعا (٤) اذا كانت تصلح للجاع المتحباب (٥) لل ذلك مع صحة السكاح ذكره في الزوائد وقيل ولو فاسداً وهو ظاهر إطلاق السحباب (٥) لل الذي مع صحة السكام نوائدة حيث قالوا لا المحتاب وحكم القاسد حكم الصحيح غالباً (١) قلت فينظر في الثرق بين المهر والمدة حيث قالوا لا يجب استكاله بالخلوة الفاسدة مطلقاً مواه كان يتقدر مصله الوطه أم لا وهي تجب المدة لها مطلقاً أو على التيم من الوطه أم لا وهي تجب المدة لها مطلقاً مانع من الوطه في لا زيار مارت الي المتعلق الشرعي المنابط ولا التعميل والذي والشرعي الموساء أي المتعلق والشرعي الموساء أي المتعلق والشرعي الموساء المنطق والشرعي الموساء المنطق والشرعي الموساء أي المتعلق والشرعي الموساء المنطق والشرعي الموساء أي ما المحتوق وغيل بل يجب وهو ظاهر الازمار (٨) هذا هو غير الحقيق في الماني وغير علي المحتول وغيث وقيل بل يجب وهو ظاهر الازمار (٨) هذا هو غير الحقيق فلا بعرب المحتولة وغيث وقيل بل يجب وهو ظاهر الازمار (٨) هذا هو غير الحقيق فلا به المحتولة وغيث وقيل بل يجب وهو ظاهر الازمار (٨) هذا هو غير الحقيق المحتولة وغيث وقيل بل يجب وهو ظاهر الازمار (٨) هذا هو غير الحقيق المحتولة وغيث وقيل بل يجب وهو في المان المراح على المحتولة وغير الحقيق المحتولة وغيث وقيل بل يجب وهو في المان الأرواد (٨) هذا هو غير الحقيق المحتولة وقيلة المحتولة وغير الحقيق المحتولة والمحتولة والمحتولة والمحتولة والمحتولة والمحتولة والمحتولة والمحتولة والمحتولة وغير المحتولة والمحتولة والمحتولة

الخلوة لا توجب عدة (ولو)وقع الوطء أو الحسلوة (من) زوج (صفير مثله يطأ (١٠) كالمراهق وجبت المدة أيضا ﴿ تنبيه ﴾ إعلم أن المرأة المخاوبها إذا تيقنت (٢) أنه لم يطأها لم يحب عليها المددة (") يبنها وبين الله تمالي وإعا يحب في ظاهر الحكم (") وسواء كانت الحلوة صحيحة أم لا أما لو وطنها في دبرها لزمتها المدة ظاهراً وباطناً ذكره اصش عليه السلام ولايبعدهذا (٢٠ على أصلنا وكذا ذكر اصش أنها إذا أخـذت ماءه فاستدخلته فرجها لزمتها المدة (٧٠ عقال عليلم ولا يبعد هذا على أصلنا (٨٠ لأنها تجوز الحل (٩٠ ه نيم والمطلقة إماحامل أو حائل ذات حيض أو منقطعة أو آيسة أو ضبياء (١٠) (فالحامل) إذا طلقت انقضت عدتها (بوضع جميعه (١١١)أىجميع الحل بشرطأن تضمه (متخلقاً (١٧٠)فلو لمريكن قد بان فيه أثر الحلقة كانتعدتها بالأقراء أو لم تضع جميع حملها ^(۱۲) بلولدتولدا و بقى فى بطنها ولد آخر لم تنقض عدتها بالأول بل بآخر (١٠٥) (والحائض (١٠٥) أي من كانت من ذوات الحيض كانت عدتها (بثلاث) حيض (غير ما طلقت (١١١) وهي (فيها (١١٧)) إن كانت طلقت وهي حائض (أو وقست) الحيض وهي (تحت زوج (١٨١)) قسسد تزوجها في السدة (١) وطلق بعد البلوغ قرز ٢١) أو ظنت قرز (٣) لقوله تعالى فان طلقتمو هن من قبــل أن "بمسوهم، فما لكم عليين من عدة تمتدونها (٤) وظاهر تعليل أهل المذهب أنها تجب العدة ظاهرًا وباطنا لأنهم عللوا أن التمكن كالاستيفاء اله ثمرات والمختار ما في التنبيه قرز (٥) قوى وشكله التقيمس (٦) لأنه بجوز الحل بالوطء في الدبر لأن المني قد سبق ولهذا بنوا على أحكام الوطء في القبل نال بعض السادة ويؤيده ما في القاموس وغيره من كتب اللغة أن من النساء من نحيض من درها ويسمى السلقاق وما ذلك إلا لمواصلة المخارق حتى تنصب الفضلات من مستقر إلى مستقر فيثبت لمستقره حكم الأصل (٧) إذا كان الامناءعن وطء ويلحق النسب ولا يقتض التحريم لأنه ليس من المقدماتُ اه ذُنُوبي قرز (٨) المذهب خلافه لقوله تعالى قبسل أن تمسوهن وهـذا أيس بمسيس (٩) فعلى هذا تـكني حيضة لرفع تجويز الحمل ولا يقتضي التحريم (١٠) أو صغيرة (١١) غالبا احتراز ممن تزوجت في العدة جِيلًا فأنت نولد لدون ستة أشهر من دخول الثاني ولأربع فما دون من طلاق الأول فلا تنقضي به المدة معرأنه لا حتى بالأول اله شرح بهران (*) إن كان لاحتا اله بيان قرز ولو من وطء شهة قبل هذا النكاح الدحثيث قرز فاذا كان الزوج صغيراً ثم مات وهي علمل فلا عبرة بالحمل (١٧) خَلَقة آدمي ولحق نسبه اه تمرات من سورة الطلاق وظاهر الأزهار خلافه (١٣) ما لم يتخلل بينهما بعد وضع الأول سنة أشهر ولعله حيث وضعه حيا أو سقطا بمدة قليطة يعلم أنه لم يحدث فيها (١٤) متخلفا أيضا وإلا فالمبرة بمخلق الأول (١٥) ولو مجنونة خلاف ما في التفريعات (١٦) وغـير ما علمه وهي فيها ومشله في البيان قرز (١٧) والوجه أنها بعض حيضة والعدة تعتبر أن تكون ثلاث ميض كو أمل أه وشلى (١٨) وتحوه كالسيد قرز (æ) قد وطئها أه بحر فأن لم يدخل بها أنفضت عدثها

(جهلا) (منها بتعريم ذلك فا عاد قدم من الحيض تحت زوج لا عبرة به () وانو قد تعمر ارا كثيرة أو تروجت أز واجاعد قو استكملت عدتها منهم () لا الأول فكمهاأن تستبرى () من الآخر ثم تستكمل عدة الأول ثم بعدا نقضاء عدتها من الأول تروج من شاعت ولا خلاف أن الحائض تعتد بثلاثة أقراء وأنها لا بمتد بالحيض التى طلقت فيها * واختلف فى الاقراء فنهبنا الحائض تعتد بثلاثة أقراء وأنها لا بمتعد بالحيض وعن العمادة والباقو ولا وش أن الأقراء هي الأطهار (فان ا تقطم) الحيض (حى يعود فتبنى) إذا عاد الحيض وقد كانت عاصت بعد الطلاق و لا تستأنف الحيض (أو) حتى (تيأس) عن رجوع الحيض وذلك بان يبلغ عمرها ستين سنة () فاذا أيست عن رجوع الحيض يعام المدة (فاستانف) المدة (بالاشهر) ولا تبنى على ما قدمضى من الحيض الحيض بعدها المدى من الحيض الأنذاك و التقل من الأعلى إلى الأدرى في التقرير وقال في البيان بل تبني الاشهر على الحيض لأنذاك كن انتقل من الأعلى إلى الأدرى في الصلاة ﴿ قال مولا ناعليه السلام ﴾ هذا قياس ضعف ()

اه ديباج قرز (١) أما ما جاء من الحيض تحت زوج بالنكاح الباطل بعد العلم ببطلان النكاح فلطها تقضى به العدة حيث حاضت قدر العدة أو تمامها بعد أن مضى عليها بعد العلم بالبطلان قدر الاستبراء والله أعلم اه سعولي لفظا قرز (٥) بشرط استمرار الجبل فلوعاما أو أحدهما فزني إذا وطر, بعد ذلك فلا يقطع حكم العدة اه عامر قرز (٥) وكذا لو كان الجاهل أحدهما ذكر ذلك عليه السلام حن سئل قال وهو المقصود في الكتاب فإفهم اه تجري وفيه نظر بل لا بد من جهل الزوج ولا تأثير لجملها مع علمه اه من حواشي اللهق (٧) تركذا الحمل لا يعتد به بمــا حصل تحته اه بيان وكذا الأشهر قرز (يه) ما لم يتخلل بين الوطئين الصادرين منه قدر مدة الاستيراء وباقي المدة إذ لا تعتاج إلى نية ولا هي في حباله اه ديباج وقواه الذماري والسحولي والشامي بل لا فرق وهو ظاهر الأزهار وقرر التوكل على الله أن لا عبرة بهذا الحيض لأنها تحت زوج اله و لفظ البيان وينقطع حكم عدتها باللمخول بها فلا حكم لما تمحض من بعد ذلك حتى تجرج من الزوج الآخر وتستمرىء منه اه لفظا (٣) شكل عليه في شرح الينبعي ومثل ذلك في شرح شامي و لعل وجهه أنها تتداخًا, مدة الاستراء لا الا ول ويكون كلام الشرح حيث قد استكلت عدة كل و احد بعد طلاقه إلا الا ول نهى تزوجت في حال عدته أو حيث تزوجيا واحد فقط في عدة الا ول (١) وينظر في نفتتها هل تجب على ذي العدة سل و لعله يأتي الحلاف في امرأة المفقود اه الشاميالا "زهار ولا حق لها فيها اهوقد ذكر في الوابل أنه لا بجب لها ثنيء قرزاوفي حاشية ينظرافي نفقتها هل بجوز لها قبولها وأخذها أم لا المصحح أنه لا يجوز لها أخذها قرز إذ هي يتزويجها بالآخر كالناشرة (٥) بعد ثبوته ولو مرة قرز (٣) تحديدا قرز (٧) لا "نهما أصلان كالمكفارة همذا وجه الضعف لا "ن الشيور أصل في حق

والصحيح الأول وهو الذي في الأزهار (ولو دمت فيها) أي في الأشهر التي اعتدت بهـا بمد الاباسفانها لاتمتد بهذا الدملانه ليس بميض وأعا هودم علة أو فساد ذكره الاخوان وقال أبوع تمتدبه قال أبوجمفر يعني اذا تكررت (١) لإإذا كانت واحدة فلا حكم لهـــا بلاخلاف•واعلماً نه إذاا تقطع الحيض بمدالبلوغ به ^(٧)لعارض ^(٣)فان عرف العارض ماهو كالمرض والرضاع () فانها تربص حتى يزول م تعتد بالاقراء ذكره في الانتصار ومهذب ش قبل ف ولمله اجاع (٥) وأما إذا كان المارض غير معروف فذهبناوأ بي حوش (٦) وهومروي عن على عليه السلام وانن مسعود أنها تربص الىمدة الايلس وقالك انها تربص تسعية أشهر (^{۲)} ثم تمند بالأشهر وهو قول عمر وابن عباس وعن الصادق والباقر وأحد قولي الناصر أنها لا ربص بل تستد بالاشهر (م وقال الامامي أنها تربص أربعة أشهر وعشر اقال في الانتصار ويحتمل أنَّ هذه المدة من الوقت الذي يغلب على ظنها انقطاع الدم(فأن)انقطع حيضهـــــا لمارض فتربصت الى أن غلب في ظنها أنهاقد صارت آيسة ثم (انكشفت حاملا فبالوضع (٩٠) أي فمدتها بالوضع (ان لحق ١٠٠٠) الولد يزوجها الذي اعتـــدت منه وهو يلحق به إذا كان الطلاق رجميا (١١٦) مطلقا و ان كان بائنا لحق به حيث تأتى به لأربع سنين فدون من يوم الطلاق كما سيأتي ان شاء الله تمالي (وا)ن (لا) يلحق به وذلك حيث يكون الطلاق باتنا وتأتي يه لفوق أربع سنين (استأنفت (١٢٦) العدة بالحيض ولا تنقضي عدتها بالوضع لأنه ليس من

الصغيرة والحيض أصل فى حق الحجيرة اله غيث (١) لعله يرود ثلاث حيض (٢) صوابه بعد الثبوت (٣) أو لغيرة مقرز (٤) وكذا المجاعة وتباعد النوبة كن سلتين حيفة اله بحر (٥) بل غيه خلاف مالك (٢) في أحد قوليه وقول آخر انها تربس أكثر منة الحمل (٧) وقال الأمام المهدى أحمد من الحسين تلتظر سنة ثم تعدد بالأشهر وهو القوى فلطها قوافق فعمول السنة الأربعة إذ نخفف المزاج فلا تيأس فى كل فعمل حتى تعضى عليها بالسنة عيماً اله بحر وشرح يغيمي المناة أخير قلت العلم يعدن بعدمين والا أرب تأتى به لأربع سنين إلا يوم بعد الأياس فيهم أنها حمد (١) الحمل بعد الإياس مستعيل إلا أرب تأتى به لأربع سنين إلا يوم بعد الأياس فيهم أنها حملت به فى آخر يوم من السنين اله تعلق وشلى قوز (١) مالم تدكن تحدزوج قرز (١١) الحكن أن كان لأربع سنين فا دون لحق به وانقضت به العدة وإن كان لقوقها لحق به فى الربعى فان أنكر الزوج الربحة كان طلاقا من الآن قرز مع إدكان الوطء المحديث قرز على كلام حواشى الاقادة وهو المفتار للدذهب (١٧) مالم يكن منى بلمان فأنه تفضى به العدة الا يصح ولعله حيث ولدت أحد القوامين والمعنا وحكم الحاكم يغيه ثم وضعت الثانى أو على قول ط أنه يصح ولعله حيث ولدت أحد بعض (٥) لأنها المنشفة بعد اللمان قبل الوضع بغي وإن الميلحق به كا يا يرفى شرح ولا لميض بطن دون بعض (٥) لأنها المنشفة عليه المناذ قبل الوضع بغي وإن الميلحق به كا يا يرفى شرح لا الميض بطن دون بعض (٥) لأنها المنشفة عليه المناذ قبل الوضع بغي وإن الميلحق به كا يا يرفى شرح لا الميض بطن دون بعض (٥) لأنها المنشفة على المناذ قبل الوضع بغي وإن الميلحق به كا يا يرفى شرح لا الميض مطر الحالة على المناذ قبل الوضع بغي وإن الميلحق به كا يا يرفى شرك الاسمة على المناذ المناذ المناذ المناذ الميلاد المناذ المناذ

الزوجوعن الشيخ عطية أنها تبعل الوصم (۱۱ كميمة (والضهياء) وهي المرأة الكييرة التي لم يأتها حيض أصلا (۱۲ فهذه هي (والصغيرة) يستدان (بالأشهر فان بلغت (۱۱) الصغيرة (فيها) أى في أشهر المدة (فيا لحيض (استأ نفت) المدة (به) ولم تسد عا مضي من الشهو ربلا خلاف (وا) و لا تبلغ بالحيض بل بالسنين (۱۵ أو بالا تبات تقط (بنت) على ماقد مضي من الشهور فأمالو بلغت بالحل فلا صش و جهان في اجراء الحسل عبرى الحيض مقال عليه السلام والأقرب على أصلنا أنه كالحيض (۱۷ والمستحاضة الذاكرة لوقتها) وان (۱۷ نسيت عددها اذا طلقت والدم مطبق عليها فالواجب عليها أن (تحرى (۱۵) للمدة (كالصلاة وا) ن (لا) تكن ذاكرة لوقتها (تربصت (۱۲) الى مدة الاياس التي انقطع حيضها لمارض وحاصل المسئلة انهاان حصل لهاظن (۱۰۰ بتمييز الحيض (۱۱۱) من الطهر مملت ما فان بهمات وقتها وعددها أوالوقت و حدده فقيل حرّبوس (۱۲) الى مدة الاياس

غير آيسة وكذب ظنها هكذا في النيث ولعسل ذلك حيث السكشف عمرها دون ستين سنة أو التبس عليها الإُمر فأما لو تيقنت بلوغ ستين سنة استأ تفت بالإُشهر اه غيث ومثله فى الغاية (١) يعز. هــــدة النفاس (٧) 'و هم التي بلغت ولم يأتها الحيض اه ح لى وكذا المجنونة عدتها بالأشهر وقيسل بالحيض قرز (٣) أو حاضت الضماء (٤) المراد إذا رأت دم الحيض في مدة العدة و إن بلغت بغيره قرز (٥)أو بالحسيل وهو الإ "ز ومفهوم الصفة من الا مُناروهو أحسد الوجيين اهامش وايل (٣) يعني فتربص حتى ترى الحيض أو اليأس اه بمر والمسئلة مبينة على أنها علمت بشبهة أو غيرها في العدة فتيني الشهور الحاصلة بعد الوضع ﴿٤﴾ على الشهور الحاصلة قبلالعلوق كما هومفهومالاز والاتمار اه شرح فتح أوعلى أنها بلغت بالحبل منه تم طلقها عقيب الولادة فانها تعتد بالاشهر ولا يجال ان الوضع بمشابة حيضة اه صعيترى قلنا الحمل ليس كالحيض وإلا انتظرت الحيض عند من أجرى الحبل مجرى الحيضوذكر في ح الاثمار مالم تر الدم في النفاس و إن قل لفظ ج الآيات وأما إذا رأت دم النفاس فالخظاهر أنه في حكم الحيض وقيل لافرق اه وهو مفهوم الازفي قوله فان بلغت فيها فيالعيض الحرفيه ﴾ لاقبله لترتبالحة على الاستبراء والاستبراء يكون يوضع الحل فلهذا قال تين الشهور الحاصلة بعد الوضع على الشهور الحاصلة قبل العلوق لتخلل عدة الاستراء التي هي بالوضع (٥) بل بالشهور قرز (٥) والمنتار خلاف ذلك وأن الحل ليس كالحيض يل عدتها بالشهوركا صرح يه في الفتح (٧) الاو في حذف الواو إذلا يظهر التحري منى إلا إذا نسيت عددها كا صرح بعني الكواكب (٨) ومعنى التحري هذا الرجوع إلى ماعرفته من عاديًّا لأن العادة تفيد الظن اه يحر (٩) حيث كانت معادة وأما إذا كانت مبعد أقد جعت إلى عادة قرابتها من قبل أبيها اه وابل (١٠) الاولى انها تربص إلى مدة الاياس من غير فرق جهاأن بمكتبًا التحري أملا قرز (١١) من قبل العادة غيز العدد لا تميز صفة الذات (١٧) ﴿ وَجِمْ كَلَامُهُمْ لِيحْصُلُ النَّهُنِّ وَهُو مُعْمَلُ أَنْ يَصَّالُ وقيل ل بل تمتد بثلاثة أشهر (الكن الفالب في الحيض أنه يأتى في الشهر مرقواً ما إذا جهلت المدد فالها تقف في الحيضة الثالثة أكثر الحيض وهو عشر (الله فعل) في أحكام عدة الطلاق الرجمي والبائن (و) الحمر أنه بثبت لكل واحد منهما أحكام أما الأحكام التي تثبت (في عدة الرجمي والبائن (و) الحمر ألأول (الرجمة (الكيفي أن لزوجها مراجمتها بغير عقد مهما لم تنقض المدة بخلاف البائن فلا رجمة إلا بتجديد نكاح (و) التالي (الارث) يمني أن من مات من الزوجين في عدة الرجمي ورثه الآخر (الكنفي على النول الذي يمني أن من مات من الزوجين في عدة الرجمي ورثه الآخر (الكنفي على المنظف المائن فلاموارثة فيها وبالثالث (الحروج باذنه (الم) يمني أنه بجوز الزوجة أن تخرج من المنزل الذي تمتد فيه باذت زوجها ولو المير عدر بنحلاف عدة الراجع عدر سواء أذن لها أم لم يأذن (() (و) الرابع (الذين) فيجوز (الاروجة في عدة الرجمي كلاف عدة الرجمي المنافية والمنافية والمنافية والمنافية المنافية والمنافية الله يواجعها لكن لا يجوز الزوجة في عدة الرابع المنافية والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية ورجها على تلك المنافية ورجها على تلك البيئة لعله يواجعها لكن لا يجوز الزوج النظر اليها الله المنافية ورجها على تلك البيئة لعله يواجعها لكن لا يجوز الزوج النظر اليها الله المنافية ورجها على تلك البيئة لعله يواجعها لكن لا يجوز الزوج النظر اليها الله المنافية ورجها على تلك البيئة لعله يواجعها لكن لا يجوز التروج النظر اليها ((۱)) إذا

إذا قد ثبت لها وقتا وعددا فعليها أن تربص مدة يكون قدرها مثل مامر قبل طلاقها من وقت المكان حبضها بنقص ثلاثة عشر برما وهذا نظر دقيق اه رياض بلقظه وجه كلامه أنه قد بيت لها في هذه المدة المدافية عامر وما وهذا نظر دقيق اه رياض بلقظه وجه كلامه أنه قد بيت لها في برمان خدا المدافية المدة إلا ثلاثة عشر برما لأبها عصل المنافئة عشر برما لأبها وحيدة تربص لها مثل الثانى بقص مقدار أقل الميض وطهر وهو ثلاثة عشر برما لابها أو تربعت مثل الثانى كاملا لكانت قد حاضاً ربح حيضة تربعى لها مثل لكانت قد حاضاً ربح حيض والواجب ثلاث اه هامش البيان وقرره المتوكل على الله (١) قوي إذا كانت عادتها أنه يأتيها أن حيضتها تأتي في كل شهر مهتوا بماضيت تعين الوقت في الشهر فاتها تعد بلاثة أشهر على الأرضار خلافه و لقظ سحولى أما من عاست المنقط (٧) ولا تحرى (٥) و لها في جميع الشر الثقة والكسوة وله مراجعها فيها لأن الأصل عدم مفى العدة بخلاف الملتبسة فقد ارتف نكاح أحسدها يقين فصول لها بالوائد قرز (٧) بالفتح عدم مفى العدة بخلاف الملتبسة أن أنذا أسقط حقه ولم يسقط حق الله تعالى وهو ظاهر اللمع ومثله في شرح لا ليلا ولا نهارا لانه ان أذن أسقط حقه ولم يسقط حق الله تعالى وهو ظاهر اللمع ومثله في شرح لا ليلا ولا نهارا لانه ان أذن أسقط حقه ولم يسقط حق الله تعالى يقدب قرز (٨) بل عدب قرز (٨) نظاهم ولو عد طلاق عن نكاح فلسد اله مجولي الهفال قرز (٧) بل يقدب قرز (٨) نظاهم ولو عد طلاق عن نكاح فلسد اله مجولي الهفال قرز (٧) بل يقدب قرز (٨) نظاهم ولو قبل المنافئ المنافزة على المنافزة وعن الانجوز (٩) وأما المندوب فيجوزاه شامى (وقبل المنافزة و ١) وأمال المنافذ و بوغل لانجوز (١٩) وأمال المنافذ و قبل لانجوز (١٩) وأمالة وقبل لانجوز (١٩) وأمالة والمنافزة و وقبل لانجوز (١٩) وأمالة المنافزة و وقبل لانجوز (١٩) وأمالة والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة (١٩) وأمالة والمنافزة والمنافزة (١٩) وأمالة والمنافزة (١٩) وأمالة والمنافزة (١٩) وأمالة والمنافزة والمنافزة (١٩) وأمالة والمنافزة والمنافزة (١٩) وأمالهم والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة والمنافزة (١٩) وأمالة والمنافزة و

كان مضربا عن مراجسها وعليه أن يؤذه اعند دخوله (١) بخلاف عدة البائن فانه لا يمبوز لها التمرض له بحال (و) السادس (الانتقال (٢) إلى عدة الوفاة) يسى أن زوجها إذا مات في عدة الرجمي انتقلت إلى عدة الوفاة من يوم موته (١) ولو مات في آخر عدة الطلاق قبل أن تنتسل (١) لرمهااستناف عدة الوفاة بخد لاف عدة البائن فانها لا تنتقل منها إلى عدة الوفاة (و) السابع (الاستناف لو راجع ثم طلق (١) يسنى إذا راجمها زوجها في المدة ولو باللفظ فقط ثم طلقها وجب عليها أن تستأنف المددة من أولها (١) ولا تبنى على ماقد مضى من العددة قبل الرجمة بخلاف عدة البائن فائه لو راجمها في المددة بأن عقد عليها عقداً جديداً ثم طلقها (١٥ قبل الدخول بها لم يؤمها البائنة الله النقد الجديد (١١) (و) الثامن استثناف المددة (١) بن تبنى على ماقد مضى من المددة (١٠) قبل النقد الجديد (١١) (و) الثامن (وجوب السكني للرجمية دون البائنة (و) التاسع (وجوب السكني للرجمية دون البائنة (و) التاسع (عجريم الأخت) (المناف أن ينكح أخها (١٠) المعرب الأخت) (المائل عنه المناف البائنة فانه يجوز له نكاح أحتها في عدتها (و) الماشر محريم تنقضى المددة بخلاف البائنة فانه يجوز له نكاح أخها في عدتها (و) الماشر محريم تنقضى المدة بخلاف البائنة فانه يجوز له نكاح أختها في عدتها (و) العاشر محريم تنقضى المدة بخلاف البائنة فانه يجوز له نكاح أختها في عدتها (و) العاشر محريم تنقضى المدة بخلاف البائنة فانه يجوز له نكاح أختها في عدتها (و) الماشر محريم تنقضى المدة بخلاف البائنة فانه يجوز له نكاح أختها في عدتها (و) الماشر محريم تنقي

هي فلا يجوز النظر لها اليه مطلقا وقيل حيث هومضرب عن مراجعتها قرز(١)اذاكان مضربا عِنْ مراجعتها (٢) وكذا تلتفل الى عدة الفسيخ اه شرح فتح قرز وقيل أنها لاتلتقل الى عدة الفسخ رجعاً كان الطلاق أو بائنا (٣) ووجيه أن أحكام الزوجية اقية منهما الهلمة (٤) بناء على أنهاعلمت ف ذلك اليوم أو كانت صفيرة أو حامل قرز (٥) أو تيمم أو بمضى عليها وقت صلاة اضطراري تأخيرا قرز (٦) أو فسخ قرز (٧) لأن الطلاق الأول قد بطل بالرجمة فصار الحكم للطلاق الآخروهوواقم على هلك قسد دخل عليها فيه لبقاء اللك الأول اه معيار (٨) أو فسخ قرز (٩) فان وطيء ثم طلق وجب الاستثناف قرز(ه) فأن مات قبل الطلاق استأنف عدة وفاة وفاتا قرز (١٠) وظاهرهذا أنها تهزي إماقد مضى ولو كان الباقي شيئا يسير انحو أن يعقد بها وقد بقي من العدة يوم أو نحوه ثم لبثت مدة عنده وطلقها قبل أن يدخل فتتم اليوم نقط اه سحولي قرز (١١) قانَّ طلقها بعد أنَّ ولدت تحته استاً تقت بالحيض لأنها تعتد بما وقع تحت زوج من الشهور أو الحملأ و الحيض والوجه أن المرأة تصبير بعد العقد فراشا له وهي معتدة منه فلهذا كان المقد عليها قاطما للمدة مخلاف ما إذا أنكحها غير. فىعدتها فانها لا تصبير فراشا له بمجر دالعقد فلهذا لم يكن فاطعا للمدة فأفر قاله شرح بحر مرغم (﴿) قلو خالم الحسامل ثم عقد بهسا ووضمت وهي تحته ثم طلقها قبل الدخول فلا تتبعض العدة لإنها تستأنف بعد وضع الحمل بثلاث حيض اه شرح بحر مرغم وعن حثيث اذا وضمت بعد العقد قبل الطلاق الآخر انقضت عدتهاعن الطلاق الأول فاذا طلقها قبل الدخمول فسلا عدة عليها رأسا وقواه الشامي (١٧) وهي أحق من النرماء بسكني الدار إذا أفلس قرز (١٣) وتحسوها قرز (١٤) وهذا برد في مسائل المساية أبن رجيل تجب عليمه المدة ادغيث معنى

(الخامسة)يمنيان منطلق;وجتمنأربع (١٠ طلاقارجيا فانه لايجوز له نكاح الخامسة حتى تنقضي عدة هذه المطلقة الرجعية بخلاف البائنة فانه مجوز له نكاح الخامسة قبل انقضاء المدة ﴿ وأما أحكام كاعدة الطلاق البائن فهي عشرة أيضاوهي (المكس) من الأحساكام المشرة التي تقدم ذكرها في عدة الرجمي فيثبت عكس أحكام عدة الرجمي (في) عدة (البائن) أما عدم ثبوت الرجمة فلا يفترق الحال فيه بين المخالمة وغيرها 🗥 وقال أنو ثور تثبت الرجعة (٢٠) على المخالعة وأما عدم الارث فهذا مذهبنا سواء وتبرالطلاق في حال الصحة أو المرض وقال لـ كل طلاق في المرض تثبت معه الموارثة (1) وقال أو ح ان كان عسألتها لم ترث والاورثت وأما هو فلا برثها وأما وجوب ترك النزين فهذا مذهبنا وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك وأما كو نه اذا عقدبها (٢٠ ثم طلقها قبل الدخول لم تستأنف المدة بل تبنى على ماقد مضى قبل العقد الجديد فهذا مذهبنا ذكره ابن أبي الفوارس وهو قول مالك وش ومحدلا وعندأبي حوف تستأنفالمدة وعن زفرالالاعدةعليها وأماكونالسكني لابحب لها فهذا مذهب الهادي عليه السلام وم وقال القاسم وك لانفقة لهما ولاسكني وقال أبوح ورواه فىالزوائد عن الناصر أن لها النفقة والسكنى (وأما) المدة (عن وفاة فبأربســـة ^(A) أشهر وعشر (١٠) كاورد في الكتاب المزنز (كيفكانا(١٠٠) أي ولوكاناطفلان أوأحدُ هما وسواء

⁽١) أو كلمن قرز (٧) المثلقة والمنسوخة (٣) بلفظ الطلاق لا بلفظ الحلم لأنه فسح عنده (٤) لانه صلى القه عليه وآله وسلم ورث امرأة ابن عوف وقد طلقها في مرضه ثلاثا اله بحروهو سهر لانجدالر عن بن عوف اعامات في خلافة عيان في سنة النمين وثلاثين من الهجرةاه شرح بحر (٥) بعد ان خالها (١) وانما أغفل بقية الاحكام لعدم الحلاف فيها (٧) ووجه انها مطلقة قبل الدخول بالنكاح الشافي ووجه قول الفقيه يحيى والفقيه يوسف انها مطلقة في حكم للدخولة ووجه قول أهل المذهب ومن معهم ان العدة بر تضحكها وقواء الفقيه يحيى الفقيه عند بن حزة قال إذا كانت قد حاضت حيضة (١٩) بعد الطلاق مع عقد بها وقواء الفقيه يحيى الأنه قد علم خاو رحما بالحيض اله زهور كالملقة قبل الدخول قانا يؤدي إلى اختلاط الامواء اله يحر (١) واما عند زوجه وستى عديم، وأم ولده ولا حكم لكلامه اله بيات كالميت ولو بتي مدة حيا فيورث وتعد زوجه وستى عديم، وأم ولده ولا حكم لكلامه اله ميات النكام بينزل مع الاتيان باتيم وأما ها غيث يقال من غير الاتيان به فيجوز اله عيسى دعفان والمختار انه الإيم وان كان مؤي الديرة المورد وعشرة الهم الوراه المنافق المن من العشرة الايام مع اللايال (١) والفظ اليان وهي لين الحاص أربعة أشهر وعشرة المهم إلى المن من العشرة الايام والهالى (١) والفظ اليان وهي لين الحاص أربعة أشهر وعشرة المهم إله المختار الهاه المن من العشرة الايام والهالى (١) والفظ اليان وهي لين الحاص أربعة أشهر وعشرة الماهم والايام المنافق والمغرة الماهم أن من من العشرة الايام والهالى (١) والهظ اليان وهي لين الحاص أربعة أشهر وعشرة الماهم إلى المورد المحاص المشرة الايام والهالى (١) والهظ اليان وهي لين الحاص المشرة الايام والمنافق المنافق والهرة الماها أن يقال الماه غيث يقدال من غير الديال الماها أن يقول المنافق والمنافق والمنافق المنافق المنافق الماها أن يقول المنافق والماها المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق

كانت مدخولة أمغير مدخولة ولافرق بين الحرقو الأمة والحائل والحاســـــل (١) وقال ك لا لا لد للحائل من أربعة أشهر وعشر (٣) فيها ثلاث حيض (والحامل) تعتد (بها) أى بأربعة أشهر وعشر بقيت فى المدة حتى أشهر وعشر بقيت فى المدة حتى تكمل الأربعة والمستر وان منصت قبل الوضع بقيت حتى تضع وقال أو ح وش ان المسبرة بوضع الحل (و) لمتوفى عنها (لا) تستحق (سكنى (١) وتستحق النفقســـــة (٥) وقال أد وش فى الله يوم بالله وأبوح وش فى الأخير لا نفقة لما ولاسكنى وقال زيد بن على وم بالله وأبوح وش فى الأخير لا نفقة لما ولاسكنى (ومتى التبست) هذه المتوفى عنها (عطلقة) أخرى (بائنا (١) مع كونهما (مدخولتين (١) فلابد لذات الحيض منهما من ثلاث معها من العالماق) المهنى ان الزوج اذا كان له امرأتان وقددخل بهما ثم طاق احداهما طلاقا بإثناومات ولم تعلم المطلقة فانه يجمب

كان الزوج أو الزوجة حملا ومات الموجود منهما قبــل وضع الآخر فأنه يثبت التوارث وتجب علبها العدة حيث مات من يوم الوضع اه حلى يعنى وضع أمها لها وقد تقدم فى النسكاح من يوم الموت في قوله أو المتواطأ علمها ولو حملا اه مفتى قوز (﴿) فلو عقد بحمل ثم مات الزوج فلا عدة علمها لانه موقوف على خروج الحمل أنتى حية والعقد الموقوف حقيقة ببطل بموت أحمد المتعاقدين كما هو مقرر في العقم الموقوف اه عن حثيث (١) منه (٢) وفي جامع الامهمات والنهاية أربعة أشهر وعشراً ولم يذكر الحيض اه زهور (٣) ان لحق بالزوج قرز (٤) لانها قد صارت أجنبية (٣) ولا فطرة ولا كفن لارتفاع الخطاب بلوت ولا يقال ان الفطرة والكفن يتبصان النفقة لأن النفقة دين علمه ولانها محبوسة بسببه وعن الامام المتوكلُ على الله تجب الفطرة ومثله عن مي ٥١) والفطرة والكسوة قرز لا الحكفن قرز (.) وذلك لقوله تصالى والذمن يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصيمة لإزواجهم متاعاً إلى الحول؛ غير إخراج وكان هذا في أول الاسلام على الرجـــل أن يوصي بأن تمنع امرأته حولاً كالهلائم نستخت المدة بأربعة أشهر وعشر ونسخ المدة لايوجب نسخ النفقــة لأن الآية إذا كانت مشتملة على حكين فنسخ أحدهما لا يوجب نسخ الآخر اه ان (٦)لارجميا لانه لو أوقع طلاقا وجعياً والتبس ثم مات فتعتد المدخولة بأربعة أشهر وعشم فقط لانهــا تنتقل إلى عدة الوقاة فلا معني للعيض الا في البائن وغير المدخولة باربعة أشير وعثم لإغير واللاولى نققة كاملة واللاخرى نصف نقلة لإنها اما متوفاة فلما نفقة وأمامطلقة فلا شيء على حالين نصف تفقة (٧) فاذا ادعت أحدها أنها مطلقة هل تسقط ما تستجقه معاملة لها باقر ارها الاقر ب انه لاشهره (ع) وأما الخلو سهما فوجوب المدة علمهما كالمدخولتين سواء خل إنه إذاكان الزائد الحيض فق الظاهر فقط وإما التفقة فلاحكم للتفقة للمطلقة ا فيجئب اكحل وأحد نصف نفقة مري ابتداء العدة إلى الانتهباء حيث كان الرائد الشهور وان كان [الرائد الجيض فلا شيء في الزائد وفي الاقصر نصف تفقة ظن اختلفا فقس والقدأعلم أ هسيدنا حسن على كل واحدة منها أن تمتد أربسة أشهر وعشرا فيها (١٠ قلات صفى من يوم طلقها فان انقضت الاثهور وإنا نقضت الشهور وإلى الشهور وإنا نقضت الشهور وإلى الشهور وإنا نقضت الشهور وليس فيها ثلاث حيض استكملتها بعد الأشهر (ولهما) في أقصر المدتين لكل واحدة فقة كاملة لأنه يعلم أن كل واحدة منهما باقية في المدة وأما (بعد مضي أقصر المدتين) فلا يستحقان إلا قدر (نفقة واحدة فقط) تقسم بينهما نصفين لأنه يعلم أن إحداها قد اققست عدتها فقط أما المتوفى عنها أو المطلقة فلم تترم إلا نفقة واحدة ولم يعلم أيهما يستحقها فقسمت بينهما نصفين (كثير المدتين) إذا النبس أينهما المطلقة وأينهما المتوفى عنها لم يستحقالا تفقة واحدة (في الدكل) من المدتين (٢٠ نافعلم أن المطلقة لا تستحق نفقة رأسا والمتوفى عنها تستحق النفقة ولم يعلم أينهما هي فيقسم بينهما (فان اختلفا) فكانت إحداها مدخولة والأخرى غير مدخولة والتبست المطلقة بالمتوفى عنها (فقس (٢٠) على ما تقدم فالمدخولة والأخرى غير وعشر فنها تسيدات حيض ولها نفقة كاملة في أقصر المدتين و نصف نفقة في الزائد وغير وعشر فنها تسيداً بمة أشهر وعشر ولا تعتاج إلى الحيض ولها نصف نفقة في الزائد وغير المدتين ونصف نفقة في الزائد وغير

(١) صوابه معها (٧) يعنى بالنظر إلى الاهرأتين وإلا قهي عدة واحدة قرز (٣) أما مع العز فكما في الشرح فان جهلت المدخولة فلمكل واحدة في أقصر العدنين ثلاثة أرباع تفقةً لأنك تقدر أنها مطلقة مدخولة فليا نفقة ممنتة مدخولة فليا نفقة بميئة غير مدخولة فليا تقة مطلقة غير مدخولة فلاشرع لها فقد لزمت في ثلاثة أحوال وسقطت في حال غيازم ثلاثة أرباع نفقة في أقصر المدتين لـكل وأحدة وفي الزائد إن كان للتأخر هوالشهور قلها نصف نفقة لأنك تقدر أنها مطلقة فلا شيء سواء كانت مدخولة أم لا لان عدة الطلاق قد انفضت وإن قدرت بأنها نميتة ظها نفقة لاتمام الأربعة أشهر والعشر فقد لزمت في حال وسقطت في حال فاستحقت نصف فقة وإن كان الزائد عدة الطلاق فلمكل واحدة ربع نققة لأنك تقدر مميتة مدخولة فلاشىء مطلقة غير مدخولة فلاشيء نميتة غير مدخولة فلا شيء مُطلقة مدخولة فلها نفقة فاستجقت في ال وسقطت في ثلاثة أحوالُ فيلزم ربع نعقة وبازم كل واحدة أربعة أشهر وعشرا فيها الاث حيض لـكل من ذات الحيض فإن التبس الرائد هل الشهور أو الحيض استجقت ثلاثة أثمان نفقة اه شرح فتح وذلك على قول أهل القرائض أنت الطلقة المدخولة والزائد في علم الله الحيض فلك نصف قفة لأنه الاقتصر وإن إكنت الميتة المدخولة والزائد في علم الله الشهور فلك نصمف تفقة وإن كنت المميتة غير المدخولة والزائد في علم الله الشهور فلك نصف و إن كنت المطلقة غــير المدخولة فلا شيء قِسم في أربعة أحوال وعلى قول أهل الفقه تقدر أن الزائد الشهور فنصف تفقة وإن كان الزائد الحيض فريع (يفقة يقسم الحميم على حالين يأتى ثلاثة أثمان تفقة (يم) مسئلة فأما إذا مسخ الزوج إلى حيوان عبدت نساؤ. عدة فسخو إلى حماد عدة وفاة اله بيان قرز وقيــل بل عدة وفاة على كُل حال أله مفتى وحيث ونْعَلَوي وهُيل للمقد (من حينه (1) لا من أسله (1) (فكالطلاق البائن (1) ومثال الفسخ من حينه فسخ الصنير للنكاح ولو كان بالحكم وكذا فسخ اللعان والفسخ بالديب الحادث بعد الدخول (1) و باختلاف الملة وبالرضاع الحادث بعد النكاح و محو ذلك (0) فان عدة هذا الفسخ حكمها حكم عدة الطلاق البائن في جميع الأحكام التي تقدمت (غالبا) احتراز ممن ارتد زوجها فأنها ترثه (1) إذامات (1) أو لحق في المدة (الموث في حكم المدة عن الطلاق والموت والفسخ وهمذا الفصل قد تضمن ستة أحكام الأول قوله (وهي من حين المله (1)

وأما إذا ارتد ولحق بدار الحرب نقيل عدة موت وقيل عدة فسخ وهو الصحيح اه من ضياء ذوى الأبصار قرز (١) (فائدة) الفسخ من أصله ما كان بحكم وسببه من قبلالعقد ومن حينه ماوقع بالتراضي مطلقاً أو بمحكم وسبيه بعد العقد (١) (واعلم) أن التسوخات من حينــه عشرة فسخ اخســـلاف الملتن وفسخالصفيرة وفسخ للعتقة وفسخ اللعان وفمنخالعيب وفسخ تجدد الرق عليهما أوعلي أحدها وفسخ فساد البقد وفسخ عدم الكفاءة وفسخ ملك أحدهما الآخر وأما انـكشاف ورضاع مجمع عليــه أو غتلف فيه وحكرً به حاكم فمن أصله قرز وكذا العيب قبل الدخول وفسخ الفاسد بألحسكم لا يستلم فى السبُّ أنْ يَكُونُ الفسخُ من أصله ولو كان بالحسكم وهذا وجه ما شكلٌ عليه قرز (٢) فهو استراء كما يأتي (٣) إنمـا ذكر البائن لأن كلا منهما رفع النُّـكاح من حينه لا من أصله على جهة البينونة فلذا خص البائن بالذكر وإن كان الرجمي رفع النكاّح من جينه لكنه ليس على وجــه البينونة والله أعلم (٤) أو قبله فلا يفترق الحال قرز (٥) الأُمة إذا عقت وعدم الكفاءة وأما تجدد الرق عليهما أوْ عليها فيكنى حصته وعليه الا زهار بقوله ومن تجدد له عليها هلك لا يد للوطء بذلك ولفظ البيان مسئلة والأمة المسيبة كالمشتراة في الاستيراء ولو كانت ذات زوج فيكني حيضة اه لفظا (٦) صوابه يتو ارثان حيث هي مدخولة قرز (٧) قال أحمد من خوسي إلا أن يرتد في دار الحرب فيكون بمثلة موته فترث الزوجة غسير المدخول مها اهـ ناظري وذكر في البيان عن الفقيه ف أنه إذا ارتد في دار الحرب لم برث من الزوجات أحد لا التي قد دخل بها و لا التي لم يدخل بها اله خالدي وإذا مات وهي في البدة توارثا و المختار أن المراث للمدخولة سو اء كانت ردته في دار الحرب أو غسيرها قرز (A) وإنما خالف المرتد بدليل خاص وهو أن عليا عليه السلام قتل الستورد العجل لما ارتد وجعل ميراثه للورثة المسامين أخرجه النسائي وغيره فكان ذلك مخصصا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لابرث المسلم الكافر اه شرح فتح (٩) وحكما قبل العلم حكم قلك العنة إن كان الطلاق بائنا فكالطلاق البائن و إنْ كان رجعيا فكالرجمي فان كان رجعيا توارُّتا و إن كان بائنا قرز اه وابل قرز إذ قد وقعالطلاق باللفظ اهشرح أثمار (ه) قيل المراد بالعلم بلوغ الحبر و إن لم يحصل لها طن وقيل المراد ما أَفَاد الظن وإن جهلت جنسهاكن مات عنها زوجها وقد كان طلقها باثنا ولم تعلم بالطلاق وأما الموت ققد علمت به فان المدة تكون من بعد العلم بالموت وهو المختار اذ علمو اشتراط العلم ليحصل التربص وقد حصل ولو كان عندها لسبب آخر اه من خط الفتي وظاهر الأزهار لا بد من العلم ولعله بريد للماقة (١٠) الحائل (٢٠) بغلك لامن وقت الوقوع خرجه أبوع على أصل يحي عليلم وهو المه قمن وقت العم (٢٠) بغلك لامن وقت الوقوع خرجه أبوع على أصل يحي عليلم وهو قول الناصر وقال القاسم ومو أبوح والشافعي أنها تستدمن يوم الوقوع وهذا الخلاف في الماقة الحائل فأما الصغيرة والمجنوبة (١٠) والحامل فاتها تسدمن يوم الوقوع بلا خلاف (ونجب في جيمها (١٠) النفقة (١٠) أى في عدة الطلاق والموت والفسخ ولو طالت مدتها (غالبا) احتراز من المستدة عن فسخ بأمر يقتضي النشوز أو عن خلوة فانه لا تفقة لهما كا سياً في إن شاء الله تعالى (و) يجب (اعتداد الحرة (٢٠) حيث وجبت) (١٠) وأما الأمة والمدبرة وأم الولد (١٠) فانه لا يلزمها ذلك قوله حيث وجبت ألى حيث أرمتها لكن إذا كان الطلاق رجبيا فلها أن تستد ولا يجوز لها أن ترجع إلى بلدها إذا كان ينها وبينه (بريد فصاعداً) في ذلك الموضح ولا يجوز لها أن ترجع إلى بلدها إذا كان ينها وبينه (بريد فصاعداً) ونك كان كان كان ينها وبينه وبينه وبينه وينه في يتها (ولا

الشرعى وهي الظن والظن كالملم فيا هو لها كالمنفقة ونحوها لا النزوج فلا بدمن الشهادة أونحوها قرزً (١) وانما قال العاقلة ولم يقلُ المسكلة لتدخل السكرى والنائمة كما في كمارة قتل الحلما (٧ وأما المتوفى عنها الحامل فلا بدأن تعتد بأربعة أشهر وعشر من يوم[علمها مع الوضع ولا عبرة بما قبسل العلم على المحلاف اه كواك يعتبر علمها في بقية العدة حيث تقدم وضع الحلوطي الشهور اه عشامي قرز وعن ض عامر لإيعتبر وهوظاهر الاز (۵) وجه قول الهدو ية قوله تعالى يتربصن بأ تفسين والتربص لايكون الا بعد العلم بخلاف الحامل فانها تنقضي عدتها بنيرموالصغيرة لاخطاب عليها (٣) قان طلقها ولم يبلغهــا الطلاق حتى مات الزوج وعلمت بالطلاق حينئذ فتها تعند للموت و ترثه لأنا تحكم بأنه مات وهي باقية تحته وهذا يستقم اذًاكان الطلاق رجعيا اه شرح حفيظ قرز (٤) فانأفاقت المجنونة وبلنت الصغيرة فلعله يعتبر الطر فىالباقى حيث بلغت الصغيرة بغيرالحيض وأما حيثكان البلوغ بالحبيض فانها تستأ نفاقرز (٥) ولو أمة طُلقت بائنا وان لم تسلم وفي الرجعي إن سلمت تسلما مستداماً ذَّكُر معناه في حلى قبل حيث سلمت قبيله ذكر ممناه ابن مران وقبل لافرق سلمت أم لاهم الطلاق قرز (٦) وتوابعها (٧) ولوكافرة قرز المكلفة وأما الصغيرة والمجنونة فعلى وليهما وقيل تفف حيث شاعت ولا يجب على الولى الأمر قرز (s)وأما المكاتبة فحكما حكوالحرة لإنهاما لـكة لمنافعها فاشبهت الحرةاء بنيتان والمختار أنها كالأمة سواء قرز (A) يعنى حيث طلقت أو علمت (٩) يعنى على قول من أجاز نكاحياني حال حياة السيدواذا مات الزوج والسيد تداخلت عدة الاستيراء وغيرها حيث وقعا في وقت واحد أو التبس (*) في العدة عن موت السيد قط (١٠) وهذا في المطلقة لأنها يلزمها الوقوف فيمنزلها اذا كان الطلاق بائنا أو في منزل زوجيا اذا كان رجمياً فأما المتوفى عنها فبقف مكانها أو في غير. لانه لايتمين منزلها اه تبصر تبون والفظ البيسان

تبيت (1) المتدة (الاف مذله) الذي اعتدت فيه في سفر أو حضر و سنى بالمنزل الدارفانها لوكان لها داروفها منازل عدة جاز لها التنقل فيها من بيت إلى بيت في الديت ته وغيرها مهما تخرج من الهار والمتوفى عنها يجوز لها الخروج (٢) بالنهار دون الليل * قال عليم وقد أشر نااليه حيث قانا ولا تبيت إلا في منزلها ففهومه أنه يجوز لها الخروج بالنهار دون الليل لكن هذا يوم عموم المعتدات لكن هذا الابهام يرتفع عا تقدم في أحكام الطلاق البائن (الإلمند فيهما) أي في حتى المقيمة والمسافرة فاذا عرض لهما عنر مانع من الاعتداد في ذلك الموضع جاز أي في حتى المقيمة والمسافرة فنحو أن يكون البيت لزوجها (1) أو يخاف سقوطه عليها أو نحوذلك (١) وأما المسافرة فنحو أن يكون البيت لزوجها (2) أو يخاف سقوطه عليها أو نحوذلك (١) وأما المسافرة فنحو أن لا تجد في ذلك الموضع ماء أو لا تأمن (١) إن وقفت في فان كان بينها وبير منزلها وبين مأمنها وبين الموضع الذي أرادت أن تسافر اليه بريد أو أن شاحت رجعت إلى يتها وإن شاحت خرجت إلى الموضع الذي أرادت أن تسافر اليه بريد أو وإن شات عدلت إلى المأمن قبل حوالأولى لها الرجوع إلى مدرلها قبل عوا عائم من المحدد (١) أن المحدد المن المنافرة الاحداد (١) أمر مت بالمجهز الوقد (١) المحدد (١

وتعتد حيث شامت من منزلها أو منزل زوجها إذا رضى الورثة أو ورثته منه اه لفظاً وإنمــا يتمين عليها الوقوف فها ابتدأت العدة فيه فيجب عليها الاستمرار فيـه اه هبل قرز (١) المراد بالمنت أكثر الليل كلَّالى منى قرز (٧) قبل دون ميل وقيل دون بريد وقيل ولو فوق البريد (*) فانقيلها الله ق من المته في عنها و بن البا تنة حيث جاز المتوفى عنها الحروج دون البائنة قلت قد فرق الحبر وهو تعبد فلا عتاج إلى تعليل وهوقوله صلى اقدعليه وآله وسلر استمرين ما بدأتن فاذا أردين النوع فلتأوى كل و احدة إلى يتبا اه حفحره)و لفظالبيان،مسئلةو ليس لها أن تخرج من دارعه مها أو منز لهاحيث ليس لها غيره في الدار إلا لعذر أولِحَاجَةَ ذَكَرُ مِهْ البَحْرِ اللهُ لَفَظُأُ قَرْزُ هَذَا فِي اللَّيْلِ قَرْزُ (٣) والطلاق بائن قرز (٤) الوحشة أو تكون علمها غضاضة أو على أهلها قرز وقبل الذي يسقط الواجب به (٥) فإن أمنت وقد سارت بعض المسافة هل يمجدد عليها المحطاب قيل ح يمجدد وقال القاضي عامر والقاضي سميد الهبــل تمضي قرز (٦) مع الحوف (٧) هذه المسئلة لا تنقض ما تقدم في الحج حيث قال أو تجدد عدة فتلك مبنية على الأمن وهذه مبنية على الخوف فحينتذ يتم ما أحرمت به هنا اه ضياء قرز (٨) قال في روضــة النووى المحدة النزمن في الفراش والبسط والستور وأثاث البيت لأن الاحداد في البدن لافي الفراش وبحوء ويجوز لها التنضيف بفسل الرأس والامتشاط ودخول الحمام وقلم الأظفار والاستحداد وإزلة الا وسساخ لا أنها ليست من الزينة ولفظ شرح النجرى قال الامام ي مجوز لما أن تكتحل بالتوبيا وتمشطدأسها بالسدر وتقلم أظفرها وتحلق عانتهآ وبجوز لهسا الصابون وابس المقوه والمصبوغ بالسواد وأكل الا طعمة المصبوغة بالزعفر ان والعصفر وأن تقعد حيث يثار الطيب والبخور قال وبجوزلها لبس البالح من

قوله المسلمة احتراز من الكافرة (٢٠ قانه لا احداد عليها وهو ترك الرينسة (٣) حتى تنقضي عدتها فلا تختضب ولا تطيب ولا تكتمل ولا تدهن ماظهر منها() وما خفي الا لعذر ولا تلبس مصبوغا بعصفر ولاحلية (٥) ولا مافيه زينة وإنما يجب (في غير الرحمي) لأنه لااحداد في الرجمي بل في عدة البائن والوفاة ولا خلاف أن الرجمية لا احداد عليها وان المتوفى عنها المكلفة المسلمة يلزمها الاحداد الاعن العسن واختلفوا في الىائنة فالمذهب أنه يلزمهاالاحداد ذكره أبوع وهو قول أبي ح وص وقال م بالله و ك والرجل يوما واحدا (لا وتجب النية) على المرأة للمدة والاحداد ﴿ قال عليه السلام ﴾ آئمة على ترك ذلك (١٠) (و ما ولد) في العدة (قبل الاقرار بانقضائها لحق) نسبه بالزوج(ان أمكن منه حلالاً) محترز من أن لا يمكن كونه من الزوج الاعن وطه وقع وهي محرمة عليه وذلك نحو أن يطلقها قبل البلوغ (١٠٠ طلاقا بائنا ثم تبلغ في المدة وتأتى بولد (١١٠ فانه لايمكن كونه من الزوج عن وطء حلال لأنها باثنة فلا يسمح تجويز وطائهـا في العدة المصبوغ والحواتهم العاجوعا ذكره قدس القدوحه مطابق للمذعب فالموأماحلق الحدىدوالصفر فيعتبر عرفهاان كانت بحليةعندها كاليد حرم وإلا حل قال،وبحرم علمها تصفيف الطرة وهو طرف شعر الرأس فوق الجبين وارخاء المسيحة على جبينها قاللان ذلك زينةقال وعرمطها الحصاب بالهدس وتقش الوجه بالصبغ اه لفظا (١)الا أن تبلغالصغيرة وتفيقالمجنونةوجبعليهما الاحداد في باقى العدة اه كواكب وكذا الكافرة إذا أسلمت وجب علمها الاحداد فيما يقرمن العدة ا ه سعولي (٢) بناء على إن الكفارغير غاطبین (٣) و بعتبر فی كل بلد بعرفهـا فی الذين وما يمجملون به ولو من صفر أو زجاج أو ود ع قرز (٤) ولو بسمن إلا لضرروة بخلاف الحج وفى الانتصار اله يجوز بالسمن كالحج (٥) ولو خاتم فضة أوعقيق قرز(٣)وقدورد الحبرلا عمل لآمرأة تؤمن باقه واليوم الآخر تحد على ميث اكثر من ثلاثة أيام الا المرأة على زوجها اله غيث (٧) قيسل إذا رأته والظاهر أنها إن كانت تحزَّه وان لم تره اله من حواشي المفتى وقيل إذا كان قريا وقيل اذا كان بمن محزن اهكواكب من باب اللباس (٨) لا نعو اجب غير شرط (٩) مع الطم قرز (- ١) يعني امكان البلوغ قرز نحو أن يطلقها وقد بني من السنة الثامنة شهرا مثلًا اه تعلِّق الفقيه س وهو الذي في المصايب، وح الدواري (١١) لستة أشهر فصاعدا من يوم بلوغها كالرجمية وكذا لو طلقها قبله ('' طلاقا رجميا ثم مضت عليها ثلائة أشهر قبـله لم يراجمها فيها ثم أتت بولد ('' فان هـــ ذا الولد لا يمكن منه عن وطء حلال فلا يلحق في هاتين الصورتين ('' وأما اذا أمكن منه حــ لالا عانه يلحق به (في) الطلاق (الرجمي مطلقا ('') أي سواء أنت به لأربع سنين أو أكثر ('' لأنا نجوز أنه راجمها في كل وقت مما قدمفي (و) أما (في) الطلاق (البائن) فلا يلحق نسبه بالزوج الا اذا أنت به (لأربع فدون ('') من يوم الطلاق ('' لأنها أكثر الحل لأنا نجوز أنه طلقها وهي حامل به فان أنت به لأكثر ('' لأنها أكثر تجويز مراجعتها لا يصح لكون الطلاق بائنا وتجويز كونها حاملا وقت الطلاق لا يصح لكونها جاحت به بمدمضي أكثر مدة الحل (وكذا) لو أنت بالولد (بعده) أي بعد الاقرار باقضاء المدة بحدة مقدرة (لون سنة أشهر ('')

(١)أي قبل!مكانالبلوغ(٧)لستة أشهر بعد انقضاءالعدة (٣)ينظر في المثال الأخير لملا يلحق الولدباز و جركما ةلوا في الكبيرة حيث لم تقر بانقضاء العدة فما أتت به لحق بالزوج في الرجعي مطلقا يقال لأن مضي الشهور في حق الصغيرة كالاقرار في حق الكبيرة فلرياحق ماأتت به من بعد ولعل الوجه إن اقرارها في صفرها لا يصح مخلاف الآيسة وتحوها فلا مدم الاقراركاذكرعن القيني (٤) وها, تلزمه الرجمة أم لابد من الممادَّقة على الوطء الأقرب انه لا يشترط المصادقة على الوطء ذكره في النيث و الفقيه ف يُضُ له في الزهور قبل س في تعليق اللمع ان جاءت به لفوق أربع سنين فهو رجعة لوجوب حملها على السلامه ابها وطئت في العدة من زوجها ولا تشرّط المصادقة لتبوّبالقراشقرز وان كان لأربع\$ادون فلا رجمة لامكانه من قبل الطلاق اه غيث (ولم يذكر) حكم المعتدة عن الوفاة اذاجات بولدولعله يلحق بالميت ماجات به لأربر سنين فما دومها مطلقا اه كواكب وهذا حيث لم تزوج المرأة أو زوجت وأت بولد لدون سنة أشهر من يوم الزواجة لكن يقال إذا كان فهاقرينة الحبل من انقطاع الحيض وغيره من الامارات التي تدل على الحبل وكذبها نادر فلا يبعد أن يلحق بالميت لأربعرفما دون وان كان ظاهر الكتاب لا يعطى ذلك فهذا محفوظ من غير ان يوقف على نص غير هافى البيان والسَّكو اكب اه مفتى قلت ان لم تفر فالمخدارما في الكواكب وإن أقرت بالإ تفضاء فالمخدارما في البيان لأن الشهوروغيرها سواءمن غير فرق بين الحيض وغيره اه مفتى قرز و لفظ البيان وكان لدون ستة أشهر من ا تفضاء العدة لا بعدذلك (٥)حيث أمكن الوطء قرز (٣) ولحظتين واعتبار اللحظتين لا بد منه لحظة لامكان الوطء قبل الطــلاق ولحظة الولادة عقيب مضى أربع سنين فان أتت به لأكثر من ذلك لميلحق اه شرح جمران قرز (٧) المراد من الوقت الذي يليه الطلاق قرز (٨) ينظر لو أت باحد التوممين في آخر الأربع وبالآخر بعدها و بينهما دون ستة أشهر قبل لايلحق لانه لاعكن منه حـلال يعني لايلحق به أسمـــا ا ه مفتى قرز وقبل هذا محال أي هذا الفرض ويظهر مع التأمل ا ه عشامي ومثله عن السحولي والمتوكل على الله تردد(٩) يعني وعاش اله شرح فتح يعنى مدة لا يعيش فيها الا الكامل وان مات لم يلحق به لجواز آنه وطئهـا بعد

منوقت الأقرار لحق الولد به في الرجمي مطلقا (١) وفي البائن إذا أتت به الأربغ سنير فدون من يوم الطلاق (لا (٢٠) إذا تت بالواد لمدة مقدرة (بها) أي بستة أشهر (أوما كثر) من يوم الاقرار فانه لا يلحق لأن الظاهر صحة إفرارها بانقضاءالمدة وأن الحمل حديث من بمد (٢) فلا يلحق(إلا) أن يكون (حملا ممكنامن المعتدة بالشهور لليــأس(١) فانه يلحق به ولو أتت به لستة أشهر ^(٥) من يوم الاقرار وصورة ذلك أن تدعى المرأة أنها قد صارت آبسة من الحيض لأجل الكبر فتعتد بالأشهر وتقر بانقضائها ثم ظهر بهاحمل فانظهو والحل لأربع فدون * فلو طلقت المرأةوهيصنيرةطلاقارجميائم بلغت (٢٠ وهي في المدة ثم أقرت بانقضائها ثم جامت بولد لستة أشهر من يومالاقرار فقيل ح لا يلحق لأنه عمل تام بمدالممل على انقضاء المدة وقال السيدح بل يلحق إن أتت به لأربع سنين من يوم الطلاق (٢٧ لجواز أنه وطثها في المدة فيكون رجَّمة وألزمه الفقيه حأن يلحق ولوجاءت به لاكر ﴿ قال، ولانا عليله ﴾ وهو الزام (٨) لازم جيدلامحيد عنه قال والصحيح عندنا كلام الفقيه ح وَهُو الذي ذَكَرُناه في الأَزْهار لانا قلنا إلا حملا بمسكنا من المعتدة الشهور لليأس فقولنا لليأس احتراز من المعتدة بالشهور لأجل الصغر فاتها إذا أتت بولد بمداقرارها بانقضاء المدة لم يلحق به ولوكان بمكنا وذلك لماذكره الفقيه ح من أنه حمل تام بمد الممل على انقضاء المدة (و)اعلاأنه (الاعدة فما ﴿نصل﴾

عدا ذلك) الذي قدمنا وهو حَيث أرتفع النكاح بطلاقاً وموت أُو نُسخ (*) فان المدة التي ثبتت لها الاحكام المخصوصة لاتكون إلا في هذه الأمو رالثلاثة (لكن)قد(تستبرأ (*))

الاقرار (١) سواه أت به لاريع أو بعدها (٧) هذا تأكيد ليعطف عليه والأفقد فهم من قوله وكذا بسده بدون ستة أشهر (٣) سواه كان الطلاق رجعيها او بأثنا أو متوقعتها (٤) لا لاجبل المهغر أو لحكونها ضهياء قرز (٥) اذا لم تزوج ٢) اذا كان بالحيض البلوغ لانه لا بد من الاقرار بالقضاء المدة فلو بلخت بغيره لم تحتج الحي الاقرار اه عامر وقيل من غير فرق بين الشهور والحيض فجنوانه أنه راجعها بالقط أه مفتى (٥) بغير الحيض وقيل أو بالحيض أذ لا يفتقر الى الاقرار الاحيث بلت بالحيض من عدونه أن من لازم كلامك ما لا يذهب اليه ولا يقوله ولا يصبح على مذهبك أه حاشية خلاصة (٣) من حينه (١١) ولا تفقة لهما في المحرد لان حيس المستبرأة غير مستند الى عقد اه شرح حميدمن الذي محلت منه لامن

المرأة مدة وذلك نحو (الحسسامل من زبى) فامها تستبرى (للوطء بالوضع () و لا استبرى () للوطء بالوضع () و لا تستبرى () لله تقد النكاح عليها حال حملها و لا توطأ حتى تضع و تطهر من نفاسها وعن أبى ع لا يجوز العقد عليها وعن أبى ح جواز العقد والوطء فان كانت الزاية حائلا لم يعب استبراؤها () عندناوقال أبو جعفر تستبري عميضة وقال ك وريسة على الموطوءة زبى أن تعتد سواء كانت حائلا أم حاملا (والمنكوحة باطلا () وهي التي نكصت في العدة و دخل مها الزوج مع الجهل () (والفدوخة من أصله) وهي التي نزوجت من غير ولي وشهود ثم يفسخه الحاكم (وحرية () أسلمت عن كافر وهاجرت) () عن او لم تهاجر فهؤلاء الثلاث يجب استبراؤهن () مدة (كمدة الطسلاق ()) يني الحسسامل وضع جميعه متخلقا و الحائض بثلاث حيض (() كا تقسسام والصغيرة الحسسامل وضع جميعه متخلقا و الحائض بثلاث حيض (()) كانت المسلم والصغيرة الحسسامل وضع جميعه متخلقا و الحائض بثلاث حيض (()) كانت التسسام والصغيرة الحسسامال وضع جميعه متخلقا و الحائض بثلاث حيض (()) كانت التسسام والصغيرة الحسسامال وضع جميعه متخلقا و الحائض بثلاث حيض (()) كانت سبرا و الصغيرة المنابق الم

العاقد فيجب عليه قرز (١) قان وطأها وهي مثلثة فلطها تحل للاول قرز (ﻫ) ولو منه لاختلاط المائين ذكره الفقيه ف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الساقى بمنائه زرع غيره وهذا زرع غيره لأنه من زني صرح بذلك الفقيمة ف أه من حواشي المهتى (٧) فارت تروجت وهي حاما, من زني فات الزوج فقال ش عدتها أربسة أشهر وعشر وهو للذهب اه معادن الكنوز وتكون الاشهر بسـد وضع الحمل وقيل لا يشترط ذلك على المقرر قرز (*) ولو أمة اه ح لى وقيل هذا في الحرة لافي الامة فتستبرأ كما تقدم في قوله وعلى منكحماللمقد قرز (٣) بعد التوبة اله كـــ(٤) لقوله صلى اللهعليه وآله وسل ليس لعرق ظالم حق (ه) مالم مجوز الحمل عليها وقبل مالم يظن حلمًا وهو الذي أراد بقوله وذلك نحو الحامل من زنى (ه) وكذا المفلوط بها اه بحر وشرح فتيح والتمان الاماء قرز(﴿)وهذاالاستبراءفي هذه الثلاث للمقد اه شرح آثمار قرز (*) قبل ف الا ان يكون زوجها الذي أراد نكاحها فلا بجب عليه استبراء اه بيان معنى ينظر فى كلام الققيه ف لانه يقال الاستبراء مقدم على المدة وانما يسستقيم كلام الفسقية ف في المسوخة من أصله وكان بطلان النكاح ليس لاجل المدة تحو أن تكون بغير ولى وشهود فيجوز لزوجها في عدة الاستيراء النقد بها قرز ومثله في السحولي و لفظ ملى فيجب الاستبراء اذا أراد العقد غير التاكم لها باطلاً فأ ماهو لوار اد ان يتروجها نكاحاً صحيحاً فلا استداء عليهولوكانت لماملا منه فيجوز النقد والوطء هذا حيث كان بطلان نكاحيا ليس لاجل المدة ونحوهما اما لو كان لاجل ذلك فلا يتصور ان يعقد بها في الاستيراء لانها تستبريء منه ثم تعتد قرز (٦) منهم قرز (٧) قال في الأتمار وكافرةأسلمت عن كافر إذلا فرق قال في البيان إذا اسلمت الذمية عن كافر أوطلتها زوجها فعليها مثل ماعلى سائر المعتدات من العدة (٨) وكانت مدخولة اهكب لا مخلوبها قرز (٩) مسئلة ومن وطئت لشبهة حرة كانت أو أمة يستبرئها من هي تجته حفظا للنسب اه بحر كحدة الطلاق اه ح فتح (١٠) عدداً لا احكامًا فلانية ولا ثفقة ولا احداد ولا كسوة ولا سكني قرز(١١)غير ما اسلمت وهي فيها

والآيسة (١) بثلاثة أشهر كما تقدم فلا بخالف هذا الاستبراه مدة المدة (الا) في صورة واحدة وهي (أن لمنقطمة الحديث (٢) من هؤلاء الثلاث (المارض (٢) حسيم آخر وهو استبراؤها (١) رأر بعة أشهر وعشرا) مخلاف المطلقة فانها تربص الى مدة اليأس كما تقدم (وأم الولد (٥) إذا (عتمت) باعتاق سيدها لم يجز نكاسها (٢٠ حتى تستبرى، (مجيستين و) ان عتمت بعد وت سيدها (ندبت ثالثة للموت) وقال ش أنها تستبرى، محيسسة المتق والوفاة وقال أبو ح بثلاث حيض وكذا عن زيدين على (٢) والباتر والصادق والناصر وقال عليم فان انتقطع حيضها لعارض فكالمستبرأة البيع في المتق والموت (١) والمحتقة (١) تستبرى (الوطم بالنكاح محيضة (١٠٠) وأما المقد فيجوز قبل الحيضة (ولو لمستق) أى ولوكان المنق هو الذي أراد نكاحها فانه بجب عليه أيضا استبراؤها للوطء كالأجنبي إذا وقع المتق (عقيب شراء ونحوه) من إرث أو نذر أو لهمة أو سببي فأما لوكان المتق متراخيا عن الشراء محيث قدر مدة الاستبراء سقط وجوب الاستبراء عن المتق الرجمة وما يتمال بهاوالم أن الرجمة لا تصح الابشروط أربمة الأول فوله (والماك العالمة فقط)

() قائدة أما لو يلفت أحد هذه الثلاث وقد امتيرات بشهر بن مل تستأنف بالحيض كالمطلقة وكذا لو استبرأت بحيضتين ثم آيست عن الحيض هدل بنن قال عليه السلام لم أقف فيه على نس الا أن الأقرب أنها بمن على مامض اله نجرى وقال سيدنا أنها تستأنف اله محولى وهو ظاهر الازهار قرز (٧) وأما الناسية لو قديا وعده ها قياس ما تقدم في استبرا الامة أن تكون مثله وقيل أرسة أشهر وعمل وعلى أوسة أشهر وعمل وعلى أوسة أشهر الم المنافق عن المنافق المنافق

يمنى لا تصع الرجمة الامن مالك الطلب القطال وهو الزوج فلا يصع من السيد (٢) أن يراجع امرأة عبده لأنه لا يملك الطلاق الشرط الثابى قوله (إن طلق رجمها) فلوكان بائنا لم تصع الرجمة الشرط الثالث أن تقع الرجمة (ولما يرقد أحدها (٢) فلو طلقها ثم ارتداً حدها (٤) م تصع الرجمة لأن الفسخ يتبع الطلاق والفسخ لارجمة ممه وعند م بالفاذا رجما لمرتد الى الاسلام في المدة ثبتت الرجمة فتى كملت هذه الثلاثة الشروط كان للزوج فقط (مراجمة من لم تنقض عدتها (٥) فلوقدا نقضت عدتها لم تصع الرجمة من بعدوهذا هو الشرط الراج (ويعتبر في) عدة (الحائض كال المسلسل (٢) من الحيض (١) أو مافي حكمه) أى في حكم النسل وهو أن تنهم المعذر وان لم تصل به أو يمضي عليها وقت صلاة اضطراري (١٠) بعد أن طهرت فهما لم يمض عليها هذا الوقت ولم تفعل أحدد الطهار تين جاز

(١) مختاراً لا المكره على اللفظ اه شرح فتح فان أكره السيد العبد على الرجعة فان كان بالعمل كالوطء وتحوه كان رجعة ﴿ ﴾ وان أكر ما لقول فيل بجعل كاكر اهه على النسكاح فيصح أم لا كاكر اهه على الطلاق فلا يصح لملالثاني أقرب اله سحولي ﴿١﴾ إذا بتي له فعل اله عامر قرز(٧)قيلولو بالمقدلانه رجعة لاعقد حقيقة ولذا لايازم المهر ونحو ذلك (٣)عبارة القتح ولمــا يتعقبه فسخ ليعــم فسخ الردة وغيرها وهو أولى قرز (ﻫ) أما لز ارتدا معا في حالة واحدة لم تمتنع الرجعة مادامت العــدة سواء رجم في حال الردة أو بعد الإسلام ولعل رجعته فيحال الردة تكون موقوفة اه سيحولي لفظا (٤) فإناسلم الذى أوالذمية بعدطلاقىرجمى ولحقهالآخر فىالمدةصحت الرجعةقرز(٥)وتصح الرجعةمن الحر ولو كانت تحته حرة لانهاا مسالتاه يان قرز (٥) فلو تفارن الا تفضاء والرجعة صحت الرجعة على ظاهر الاز فله التيس قالإصل بقاءالعدة وقيلياً تى على الاصلين (٦) و افهمت العبارة انه لويق لمعة ومات ورثت لانهالم تنقض وهى قصة وقعت فى صنعاء البمن علمت احرأة في الحمام موت الطلق لها ولم تتمم غسلها فاشهدت وخرجت فورثها الحاكم وقال فيالبحر عن م بالله والامام ي وش انالبقاء كاف لقوله تعمالي أن يضمن حملين ولم يعتبر النسل قلت وهو قوى اهم فتح (ه) قال في التقرير إلا في الكتابية فتنقض عدَّهما وإن لم تنتسل إذ لاحكم له ١ ه بيان المذهب خلافه قرز وفىالبستان ما لفظهلا بد من النسل عند من أجاز نكاحيالانهم قد جعلوا لنسلها حكما في حل وطئها ﴿ اه وقواه المفتى ﴿ هِ) وَأَمَّا الْمُجْنُونَةُ وَالْكَافُرَةُ فَيكُوْرُ في انقضاء عدتهما انقضاء الحيضة الثالثة إذ لا حكم لنسلها اله سحولي والأولى أنه لابد من النسل أو تحوه نما تقدم عند من أجاز نكاحها (٧) ولا بد من اجراء الماء والدلك في جيع بدنهــا فلو لم تدلك لم تخرج عن العدة اه من حواشي المفتي (٨) نحو ان لا يبقي من الوقت إلى الغروب الا ما يسم أربع ركمات فانها تنقضى لانه فدخرج وقتاضطرار الظهر كماذكرمنى شرحالحفيظ اهرح فتجوسواء تركتالصلاة لعذر أو تمرد اه غاية فانها تنفضي العنة وان لم تغتسلولا نيمم اه حفتح قرز(ه) تأخير اه ححفيظ

نوجها مراجعها عندنا وقال أموح ان انقطع حضها لهمام العشر فبا تقطاعه وان كان الدوبها فانسل أو التيمم وتصلى بالتيمم أو عضى عليها وقت صلاة كامل (عواعلم أنه لافرق بين أن تيمم (الصلاة أو لدخول مسجد أو لقراءة أونحو ذلك قيل ع وان تيممت لصلاة ثم وجدت الماء بعد الفراغ من الصلاة فيمد الوقت لا حكم لوجوده وقبل خروج الوقت إن كان تيمما لنافلة فلا رجمة وأما إذا كان لفريضة كان لزوجها مراجعتها (وان لم ينو) سواء كانت باللفظ أم بالوطء لحدت يأثم (عمالوطموقال كبل تفتقر الى النية واعلم أن الرجمة تصح (إما) باللفظ (أو بالوطء أو أي مقدماته لشهوة فيث تكون باللفظ كان بعمم الا ربلفظ الماقل (أو بالوطء أو أي مقدماته لشهوة فيث تكون باللفظ فان رجمة الكران كطلاقة (أو غالم أو بالوطء أو أي مقدماته لشهوة (أو بالوطء أو أي مقدماته المرأة طائمة أومكرهة أو حائض أوعرمة كان رجمة في جميع ذلك ومقدمات الجلع هي اللمس و التقبيل و النظر لشهوة (ا

حشيظ ولا فرق بين أن تكون واجدة للماء أو عادمة اه بخر (١) اختياري واضطراري (١) وأو تطهرت له أي الاقتضاء صبح اه ح قتح لأنها تستدج بذلك الذويج اه حلى قرز (٣) قبل ف وفي هذا نظر لأن النيمم بيت الفراءة فسحناتها تيمت الراءة فضوج من العدة وأن قبراً اه زهور قرز (٤) مسئلة وتصح الرجمة بل مهر فلو راجعها على مهرها لم يازمه مهر لأن الرجمة قد تمت بقوله راجعال وقد ذكر المتصور باقد أنها لو ابرأته من مهرها ثم رده عليها لم يصح لأنه الايعود إلا بقد حديد رواه في التهذيب فيأي هذا عليه المحسيدي وفي النيت في التهذيب فيأي هذا المحافظ المنكاح في الواجعة والمنازع و المحافظ والمنازع و المنازع والمنازع و المنازع المنازع و المنازع و المنازع و المنازع و المنازع و المنازع و المنازع المنازع و المناز

الماقل ان لم ينوها به)أي اذا جامعها أو قبلها لشهوة ولم ينــو بذلك كونه رجمــة كان آثما اذافعلذلك وهوعاقل (١)* واعلم أن لفظ الرجمة أن يقول واجمتك أو أرجمتك أو ارتجمتك أو راجمنا (٢) أو تراجمنا هكذا ذكره أثمتنا عليهم السلام قبل ف ومن جملة ألفاظها لفظ الرد والامساك (٢٠) ﴿ قَالَ مُولَانًا عَلَيْكُ ﴾ أما لفظ الامساك ففيه نظر على مذهبنا (٤٠) لأن عندنا أن قوله تمالي فامساك بمروف إعاهو بعد الرجمة (و) تصح الرجمة (بلا مراضاة) للزوجة وأوليائها وذلك حيث يكون مجما عليها بأن لآعر ثلاثة أطهار ولا ثلاث حيض (٥٠) وأما المختلف فيها فلابد من رصائها (٢٥ أوالحكم (و) تصح أيضاً (مشروطة بوقت)نحو إذا جاء غد (V فقد راجمتك فلايثبت حكمها إلامن فجر غد (أوغيره) أي و تصح أن تكون مشر وطة بغير وقت نحو إذا جاء زمد فقد راجعتك (٨) أو نحو ذلك من الشروط سواء كان الشرط حاليا أم مستقبلا (١) (و) تصم (مهمة)ذكره أبوع على أصل يحيى عليه السلام (١٠٠ مثال ذلك أن يطلق اثنتين فصاعداتم يقول راجمت إحداكاأ واحداكن فاندلك يصح ثم يلزمه (١١) الحاكران (١) عالم (y) أو استنكحتك أو نزوجتك أوعقدالنكاحقرز (٣) واختاره في الهدامة لأن|الإمسالئرجمة (٤) مسئلة وكنايتها كأعدت الحل الكامل بين ويبنك أو أدمت الميشة بيننا الامامي ولاتنعقد والكناية وإن فواها كالنكاحش بل يتعقد مها كالطلاق قانا تشهيها بالنكاح أولى اه بحر (٤) لا نظر قرز لأن لفظ الامساك لاستدامة النَّكَاح نحو أمسُك عليك زوجك فيكون لفظ الامساك رجعة (٥) وفي الصغيرة والآيسة لم يمر علمها ثلاثة أشهر وفي للشطعة لعارض بأن لا يمر علمها ثلاثة أشهر وأن يشهد وأن ينوي وأن لا يَقْصِد الْمُفَارِرةِ وَأَنْ تَـكُونَ لِغَظَ الرَّجِيَّةِ وَأَنْ لَاتَّكُونَ مِيمِيَّةً وَأَنْ لَاتَّكُونَ بِالاجَازَةِ وَلا مِن السكران وأن لاتـكون ثلاثا بلفظ واحد ويتصادقا على انقضاء المدة اه راوع (٦) أو رضاء ولي الصغيرة والمجنونة قرز (ﻫ) مع اتفاق للذهب وإلا فسيأتى ولتمتنع مع القطع (٧) والعدة باقية اه حثيث قان تمارنا سل المختار عدم الرجمة لأن الرجمة إنما تقم عقيب حصول الشرط وهنا لم تقم عقيبه اله مى قرز وعن عامر ولو يعدها إلا إذا قال فقد راجعتك الآن وهذا الذي محفظه سيدنا مع الاشكال عما يلزم فيه من تقدم المشروط على شرطه وسيدنا حفظه الله حفظ كلام عامر (٨) ينظر فيمن قال لزوجته إذا جاء زيد فقد راجعتك الآن ثم تزوجت قبل مجيء زيد بعد انفضاء العدة هل تصح هذه الرجعة ويصح النكاح قبل مجيء زيد أم لا سل المختار صحة النكاح كما صرح به فيالبيان فيمن قال لزوجته أنت طالق اليوم إذاجاء غدطلقت بفجر غد المختار عدموقوعه كما فياليبان عن أص شقرز وكذا لو قدم في العدة لم تصبح الرجمة لأن فيه تقدم المشروط على شرطه (٩) أو ماضياقرر نمو إن قد قام زيد (١٠)ومن أحكامها أنها لاتتبعض بل تسري ويتأبد مؤقتها فحيث راجع ما يصمع بالمقدعية كالبضع يصح وفاتا وحيث راجع منها مالا يصح العد عليه فالحلاف في تشبيبها بالطَّلاق أو بَالنكاح (١٦) ظاهر هذا أنه يصح تميين المراجعة وفيه نظر لأن التميين إن كان في العدة فهو ينفسه رجعة ﴿١﴾ وإن

يعين وقال أبوط لا تصح الرجمة المبهمة (و) تصح (مولاه) أي يصح التوكيل بالرجمة (١٥ (ولولها) أي يصح التوكيل بالرجمة (١٥ (ولولها) أي للمرأة فيوكلها برجمة نفسها (١٥ (و) لوراجع فضولي امرأة غيره فأجاز ذلك النيو فهل تصح بالاجازة (في إجازتها نظر) لا فالدقاف الاجازة وفي المحالة والطلاق والعالق واللاجازة الكونهما استهلاكا (١٠ الاجازة وان قلنا تصح فلا أن الطلاق والعباق أعالم تلحقهما الاجازة لكونهما استهلاكا (١٠ والاجازة لا تلحق الاستهلاكات والرجمة ليست باستهلاك فكان في الاجازة نظر هقال عليه السلام والأقرب عندي أن الاجازة تلحقها (و) (و) اذا راجع الرجل زوجته فانه (يجب) عليه (الاشمار) لها لأن لا يقع منها نكاح بعد اقتضاء المدة إذا جهلت الرجمة فالوراجمها وأشهد ده إن خصوا (١٠ وعرم) على الوج قصد (الضراد (١٧) لذوجة بالرجمة غيراجمها في يقلق (١٠ يقركها إلى قصدوا (١٠ (و يحرم) على الوج قصد (الضراد (١٧) لذوجة بالرجمة غيراجمها في يقركها إلى قدر و آخر المدة فيراجمها في على اختلاف في اختلاف

كان بعدها فقد صارت الزوجة ملتبسة بأجنبية فلا بصح تعيينها ﴿٢﴾ بل ترفع اللبس بطلاق اله صعيترى لكن لو وطيء أحدهما بعد العدة فلا حد عليه وإذا مآت استحقتُ كلوٱحدَّة نصف ميراث واستحقت نصف مهر ينظر ماوجه ازوم نصف المهر وهل يسقطالأنالاصل مراءةالذمة﴿٧﴾ بليصح إذ قدراجم قر ز﴿١﴾ يقال ليس برجمة على جهة الاستقلال لأنه لولم تقدمه 'رجمة ثم عين أحدهن للغبر بسؤاله أيتهن المراجعة لم تسكن رجعة (ه) بشرط أن يكون التعبين في العدة اه صعيتري وعن سيدنا الراهم حثيث والمقتىولو بعد المدة إذ قد راجع قرز (١) ويضيف المولى لفظا قرز (٧) ويضيف إلى الزوج قرز (٣) صوابه غير عقد(٤)إذا كان عقداً اه حليوقيل لافرق وهو قوي اه طعر يعني ان شبهت بالطلاق لم تصبح وان شهت بالنكاح صحت اه غيث والمؤلف عليلم قوى ذلك إراستضعف قول من شبهها بالطلاق لكونها تصعرمن الكافر ومن للرأة لما عرفه من قوة الشبه بالنكاح وليس من شرط الساواة للمشبه به في كل وجعه اه وا بل (هـ) فائدة لا تلحق الاجازة من غير عقد إلا الرَّجعة وقضاء الدين والقسمة اه عامر وفائدة قضاء الدين الرجوع على المدنون قرز وفى اجازة الاجازة فى البيع وفى الترض وإجازة النبر وإجازة أحد الشريكين حيث استنفق أحدهما أكثر من الآخر وإجازة الوارث بمــا أوصى به الميت وإجازة قبض المبيع و إجازة السيدعتق مكاتبه وإن لم يكن عقداً قرز والصدقة قرز (﴿) في المدة وقيل وأو بعد العدة لأنها كاشفة اهحثيث وهبل قرز (٥) الأقل من السمى ومهر الثل ولا يسكرر المهر مالم يعظل التسلم قرز (ه) لأن العقد بأطل (٣) أو علموا ولم يشكروا مع التمكن اله نجرى (ﻫ) السكتمان (*) وهذا حيث لم يعلم الحاكم بكتانهم إلا يعد الحسكم بشهادتهم إذ لو علم قبل لم يعمل بشهادتهم إلا بعد النوبة والاختبار(v) لقوله صلى الله عليهوآله وسلم لاضر ولا ضرار في الاسملام والمراد بالضر أثك لاتبتدىء بالمضاررة والاضرار تغمارر من يضأررك وقيلالضرما تضر بعصاحبه وتنتفع منه أنت والضرار ما تضر به من غير نفغ وقبل ها واحد للتأكيد اه نهاية (٨) وكذا إذا.

الزوجين في الطلاق والرجمة (والقول لمنسكر البائن (١) يعنى أن الزوجين إذا اختلفا فقال أحدها الطلاق رجمي والآخر بأن فالقول لمنسكر البائن (غالباً) احترازاً من أن يدعى الزوج أنه قد أوقع غليها ثلاثا ليسقط عنه حق (٢) فانه يقبل قوله (١) لأن الطلاق بيده (١) وكذالو أنكر الدخول قبل الطلاق وادعت أنه قد دخل ليسكسل المهركان القول قوله أيضا فإن انسكرت الدخول قبل الطلاق وادعى أنه قد دخل لتثبت الرجمة كان القول تولها (ولمتنع) المرأة من الروج إذا ادعت أنه طلقها طلاقا بائنا فأنسكر الزوج ذلك فالقول قوله لسكن لا يختم الروج إذا المعت أنه طلقها طلاقا بائنا فأنسكر الزوج ذلك فالقول قوله لسكن لا يختم الإجاع كالتثليث (١) الجمع عليه وكالطلاق قبل الدخول ه الأمر الثاني أن يطلقها طلاقا بائن عنه أنه بائن وهمو عارف أنه المدفول ه الأمر الثاني أن يطلقها طلاقا بائن الامتناع منه ولو أجرها الحاسم كر (١) حيث لا يبنة لها فاذا حصل أحد هذين الأمرين دائستها قطعا إذا لم يعجرها الحاسم من نفسها قطعا إذا لم يعجرها الحاسم على ذلك (١١) فيجب عليها الامتناع منه والمدافعة ها الحمل على ذلك (١١) فيجب عليها الامتناع منه والمدافعة قال عليه السلام من نفسها قطعا إذا لم يعمرها أنه بائن (١٠) محره المدافعة قال عليه السلام من نفسها قطعا إذا لم يعمرها أمال المناع منه والمدافعة قال عليه السلام من نفسها قطعا إذا لم يعمرها أمه المدافعة قال عليه السلام الكن ذكر بعض أصحا بنا أشهاق هذا الوجه لا يجوز لها تتله بالمدافعة قال عليه السلام الكن ذكر بعض أصحا بنا أشهاق هذا الوجه لا يجوز لها تتله بالمدافعة قال عليه السلام الكن ذكر بعض أصحا بنا أشهاد المناع منه والمدافعة قال عليه السلام الكن ذكر بعض أصحا بنا أسوع لا يجوز لها تتله بالمدافعة قال عليه السلام الكن ذكر بعض أصحا بنا أسوع له المناع منه والمدافعة قال عليه المناح عليه المنافعة عليه المدافعة قال عليه المنافعة المعالية المناح عليه المناح عليه المعالية ا

م تطلق بعد الرجمة وقصد بالرجمة منها من الذريج لارغية فها فانه محرم عليه اه بيان معنى (١) في الاث صور حيث ادعت أنه طلقها بعوض خلماً أو السكس أو ادعت انه أوقع عليها الاثا اه ذويد (٧) وفي البيان ماميناه إلا أن يدعى استاط حتى عليه بعنى فيا مضى نحو أن يدعى وقوعه في وقت متفدم وبريد استاط نفقها ونحوها عنه بعد ذلك الوقت نعليه البينة أه يستان لفظاً (٥) وهو السكنى (٣) في الطلاق لافي الحقوق الماضية فيبين قرز (٥) لكن لاقبل قوله في اسقاط ما هو حتى لها بل ما هو حتى له لان يستعط فقط والمختار أنه يقبل قوله مطلقا في الحال والمستقبل لا في الماضى قرز (٤) ولا يمين عليه لان ناويا (٢) وقد كان مذهبها أنه رجعي (٧) وتهم الزوجة أنه عالم بذلك وقبل لا فرق قرز (٨) قبل لا عبرى قرز (٥) قبل لا عبرى قرز وقبل أما إذا كان ناسيا دافعته بغير القتل وقبل يكون كالمثال الآخر (٩) بل ولوحكم قرز (٥) هما إذا المثنى مذهب الحاكم استناداً إلى النظاهر وأما لو كان مذهبه خلافه وحسكم بمذهبه لزمها باطناً وظاهراً اه شل من خط قال فيه تقل من خط المقتى والمقتى هافه من خط القاسم (١٠) وعته أنه رجعنى (١١) يل ولو أحجم الماكم إنسان منه المحاكم وقد المحتم في المعالم والماكم الماكم إذا بحسكم وقد أقر بورها أخري الماكم والداكم المناكم إذا بم عيمة الفلاق وإلا لم يجز لها الماكم إذا بعد بها العاكم عمية الفلاق وإلا لم يجز لها الماكم إندا الحكم في الظاهرة والمع نقط قط العالم عمية الفلاق وإلا لم يجز لها الماكم إنتاء المحكم في الظاهرة وقوعه حيث بينا العاكم عمية الفلاق وإلا لم يجز لها الماكمة بالأكال عالم كمية الفلاق وإلا لم يجز لها المنكمين الأسم الماكم فالمحكم في الظاهرة بقط

وفي ذلك نظر لأن تحكينها من نفسها محظور وكونه يلزمها مذهبه محظور فلا يبعد أن لها دفعه بالقتل ^(١) (و)اذا اختلفا في وقوع الطلاق فقال أحدهما قد وقع كان القول (لمنكر وقوعه في وقت.مضي) نحو أن تقول طلتني بالأمس أو هو يقول كنت طلقتك بالأمس (٢٠ فالقه ل قول من أنكر ذلك(و) كذا في الحال ^(٣) (اذ كان)المنكرهو (الروج) نحوأن تقول طلقتني الآن فينكر الزوج فان القول قوله فأما لو كانت هي المنكرة لتطليقها في الحال لم كر القول قولها لأن اقراره (٤٠) في الحال طلاق فكان القول قوله (و) إذا اختلفاهل الطلاق مقيد شير طأو وقت أومطلق فالقول (لمنكر تقسده) مثال التقسيد أن يقول لها طلقتك فالقول قولها لأن الأصل عدم التقييد(و) أما إذا انفقا أن الطلاق وقعم مشروطا لــــــكن اختلفا في حصول الشرط فالقول النسيكر (حصول شرطه ٧٠٠)إذا كان ذلك الشرط (ممكن البينة)نحو أن نتفقا على أنه طلقيا شهر طريخو ل الدار واختلفا في حصول دخولها فالبينة على مدعى الدخول ^(٨) وكذا إذا بصل شرط الطلاق الولادة بينت بعدلة و ثبت النسب ^(٩) بشهادتها ^(٠٠) (١) لانه يطلب منها فعل محظور عندها كما يدافع المجنون اذاأراد أن يُعجر بها ذكر معناه المؤيد بالله (٧) وفائدتها أنها لو وضمت في آخر أمس سقطت عنه النفةتؤ"بها الهضت عدتها قرز (﴿) بالنظر إلى الحقوق الواجبة فاما بالنظر إلى حل الوطء فلالأن اقرار الزوج فيحكم الطلاق اه غيث أفظا قرز (٣) لا يحقق الإختلاف في الحال لأن قولها طلقتني الآن معناءقبل هذا اللفظ فهوماض حقيقة فيكون هذا تجوزاً من الامام عليلم اه مفتى(٤) لمله يريدفي الظاهر وقدد كرمعناه الشكايدي وقيل ظاهر أوياطنا لأ نه صريح اه حثيث(٥) يقال هذا عقد على غرض ققد وقع بالقبول وان لم مدخل يمكن ان يقال المدعوى من آلزوج انه قيد الطلاق و لم تقبل و لا امتنات وقالت بل وقع من غير تقييد اه مغتى (٢) فأما المسكس لو ادعت التقييد وبينت به قند حكم بالطلاق لاقرار الزوج الا ان الفائدة في الحقوق كما في المسئلة الثانية ذكر معناه الشامي (٧) (فرع) فان اختلفا في قدر عوض إالحلم أو في جنسه أو في فوعه أو في صفته في الشرط البينة عليها وفي العَّد القول قولها مع بمينها أه بيان لفظًا لأن الطلاق قد وقع و الزوج مدعى الزيادة وفي الشرط الإصلعدم الطلاق اه بستان وفى ح واذا اختلفا فيجلس العوض أونوعه أوضفته فالقول قوله والبينةعلمها فيالشرط لأنها تدعىحصول الشرط ووقوع الطلاقوالاصلعدمه فتبين خلافىالمقد فالدعوى علماً. بالمال لوقوع الطلاق بالتبول فكان القول قولها قرز (٨) فان كان الاصل الحصول نحو أن يقول ان لم تدخلي الدار هذا الرُّومُ و أختلها في دبخو لها فالبُّيَّةُ عليهـــا انها دخلت عند الهادي عليه السلام لأن الاصل عدم دخو لَهَا ه بِيَان لِعظا (﴿) فِيبِينَ الزُّوجِ النَّظُرُ إِلَى الْحَقُوقُ وأتماحهو الطلاق فَا لَقُولَ قُولُهُ كَاقُرَارَ مَ الطَّلَاقَ قَرَ زَ ((٩) وَ اللَّهِ النَّاوَ انقَضَاءُ اللَّهَ وَغَيرَ ذَلكُ مِنَ الأَحْكَامُ قُرْزً ﴿ ١) وَتَعَلَّفُ

وأما اذا اتفقا على طلاق مشروط بما لا عكن البينة عليه المست أن يقول ان حضت فأمت طالق فان القول تولها في وقوع (١٠ الحيض قيل هست ذا اذا ادعته في مدة مكنة معتادة كبنت خمس عشرة سنة (١٠ فأما في غير المعتادة فعليها البينة وكذا القول تولها في كل مالايعلم الا من جهتها كالمشية (١٠ والاحتلام في سن ممكن (١٠ وو) القول أيضا قول منكر (عجازيته) فلو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وقالت طلقت بوقوع الشرط فقال اني أردت ان دخلت فيا مضى وقالت بل في المستقبل فالقول قولها لأن الشرط حقيقة في الاستقبال وعجاز في الماض (٥) فقال عليلم ولا أحفظ فيه خلافا (و) اذا اتفقا على أن الطلاق كان مشروطا لكن اختلفا في كيفيته (١٠) نحو أن الطلاق كان مشروطا لكن اختلفا في كيفيته (١٠) نحو أن يقول أحدها هو مشروط بدخول دار فلان ويقول الآخر بل بدار فلان أو يقول أحدها بتكلم زيد ويقول الآخر وكذا لو قال الزوج وكذا لو قال القول قول الزوج وكذا لو قال القول قول الزوج وكذا لو قال الزوج وكذا لو قال المنازية ويقول الزوج وكذا لو قال القول قول الزوج وكذا لو قال المنازية ويقول الزوج وكذا لو قال الزوج وكذا لو قال الشروع و قال الزوج وكذا لو قال المناؤية والورد و وكذا لو قال القول قول الزوج وكذا لو قال الزوج والمناؤية والمناؤية والمناؤية والورد والورد

اذا طلبها الزوج ولوكانت شيادتها عققة وهذا خاص في هذا الموضم فقط خلاف الباقر اه سعولي وقيل لا بمين عليها لأنها محققة اه عامرقرز (١) علىأحد قولىالمؤيد باللَّهوأ بو حتيفةوأماعلى قولاللدو بة فلا بد من عدلة في طرفي الحيضوفرق بينه وبين الولادة بأن الحيض لم تجر العادة بأن النساء بحضر زعليه بخلاف الولادة اه و ابل (٢) لفظ الغاية كبنت المشر و فاقلو بنت التسم على الحلاف (٣) ولو قال ان كنت تريد الحروج أو الوت قالت أنا أريد، طلقت لا "ن محل الارادة القلب ولا طريق إلى ما في قلبها الا كلامها هذا في الظاهر وأما في الباطن إذا كانت غير مريدة فقيل الفقيه يحيى لا تطلق وقيل تطلق فلو كانت الارادة مما يعلم كذبها كالمذاب فني السكافي و ح لا تعللق و في الوافي و ف وعهد تعللق لا نا متعبدون بما تقوله باسانها (٤) عائدًا إلى الاحتلام فقط وأمَّا للشية فيكني فيه الثميز وفي البحر لا بد أن تكون مكلفة (٥) الا أن يقول ان كنت دخلت الدار فانه حقيقة في الماضي عبار في الستقبل اه بيان معني (١) بل هو ماهية الشرط ومثال الكيفية أن يتفقا على أن الشرط دخول دار زيد ويقول أحدهما كونها راكبة أو عارية أو ضاحكة أو نحو ذلك وينكر الا ّخر ماهية ذلك الشرط فان القول قول مدعى المعاد اه تكيل وفي عبارة المختصر تسامح لا أنه عبر بالكيفية عن الماهية (﴿) وماهيته وصفتــــه اهشرح فتح الكيفية ما سئل عنها يكيف والماهية ما سئل عنها بما (٧) فلو اتفقا على أن الشرط دخول دارزيد لكن ادعى أنه شر ط دخو لها راكبــة أو عارية و أنكرت ذلك فالبينــة عليــه لإنهما اثفةا على الشرط وادعى الزوج زيادة عليه اه يان وفي الازهار خلافه وهو أن القول للزوج في كيفيته ومثله في التذكرةو لفظ شرحالفتحوالقول فه في ماهية شرطه أي شرط الطلاق كا َّن يقول أحدهما الشرط دخو ل الدار ويقولالآخر بل الحروج وكذا له في كيفيته كا°ن يقول أحدهما الشرط دخولالدار راكبًا ويقول الآخر ماشيًا وهذا هو آلييَّة وفي النيث أن الكيفية دخول دار زيد أو عمرو كذلك.

بصلت الشرط أن تدخلى الدار بعد الحين (١) فقالت المرأة بل قلت ان كنت دخلت فها مفى فأنت طالق فالقول قول الزوج (١) و القول (لمنكر الرجعية) اذا وقع التداعي (بعد التصادق على اقتضاء العدة (٢) وعلى مدعها البينة لأن الأصل عدمها (لا) إذا اختلفا في وقوع الرجعية (قبله) أى قبل أن يتفقا على انقضاء العدة بل قال قد راجعتك فقالت ان العدة قد انقضت (فلمن سبق (١) بالدعوى (١) منها (في) المدة (المسادة) فان كانت المدة التي قدمضت يعتاد انقضاء العدة في مثلها كلاته أشهر فالقول قول من سبق فان الانتضاء فالقول قوله وان سبقت بدعوى الانتضاء فالقول قوله وان سبقت بدعوى الانتضاء فالقول قوله إو ان كانت المدة لا تنقضى العدة في مثلها الا نادرا فالقول (الزوج في صحة الرجعة في تلك الحال (النادرة (١) فان يبنت المرأة أن العدة قد كانت انقضت بطلت الرجعة والاصحت حكفاذ كر المنمسرف و حكى الفقيه مس في تذكر ته عن أبي جعفر وأب حوالتقرير أن القول قولها في المسادة وقول من سبق في النادرة (و تنبيه الارتصحة الرجعة ثم أقرت بصحتها قال أو حامد (١) اقرارة (المراه وقال مولانا عليل وهذا لا يبعد الرجعة م أقرت بصحتها قال أو حامد (١) الراورة (المراه وهذا لا يبعد الله وهذا لا يبعد عندا الرجعة ثم أقرت بصحتها قال أو حامد (١) في المراقر المراه وقال موادر الإرابية والموادر المراه وقال مولانا عليل وهذا لا يبعد عندا الرجعة ثم أقرت بصحتها قال أو حامد (١) في المراقر المراه وقال مولانا عليل وهذا لا يبعد عندا الرجعة ثم أقرت بصحتها قال أو حامد (١) في المراور المنافقة وقول من سبق في النادرة وهذا لا يبعد عندا الرجعة ثم أقرت بصحتها قال أو حامد (١) في المراور المراه وقال مولانا علي وهذا لا يبعد عندا الأربعة والمولانا علي وهذا لا يبعد عندا المولدة وقول من المولدة والمولدة وقول من المولدة والمولدة ولديا المولدة والمولدة و

في صفته كدخول الداوال كبرى ويقول الآخر الصغري اله شرح فصح لفظا (١) المركبة من شرط وجزاء (٧) والشرق بين هذه المصورة وصورة المجاز أنهما اختلفا في الارادة في صورة المجاز وهنا اختلفا في الإرادة في صورة المجاز وهنا اختلفا في الإرادة في صورة المجاز وهنا اختلفا في إيقاع اللفظ اهام معني قرز (٣) فإنادعي الرجاة وأنكرت ضليا اليمين وتكون على العملا "بها في ضع أغيرها ذكره المؤيد المقافية المقافية المجازية المحارية المجازية المحارية المحارية المحارية ال

(و) إذا اختلفا في مضى المدة وعدمه (١) فالقول (لمنسكر مضيها (٢)) وسسسواء كانت المدة بالشهور أم بالولادة أم بالاقراء في مدة بمكنسة معتادة (عالباً) احترازا من أز تدعي المرأة انقضاء عدتها بالاقراء في مدة بمكنسة معتادة كثلاثة أشهر فان القول قولها حينئذ (٢) مع يمينها عندنا (١) وقال الناصر لا يمين عليها (فان ادعاء الزوج) أي كان هو المدعي لا نقضاء المدة لتسقط نفقتها أو ورثته ليبطل ميرأتها (٥) وهي منكرة لا نقضائها حلفت (في دعوى) الزوج (انقضاء الحبيض الآخر كل يوم مرة (٦)) إلى تميام العشر (١) فان تعلق المعقد (و) جب عليها (في انكارها الجلة) أن فان تعلق ما وردم والمنقول قول الزوج في المناقب كانت ذات الانقضاء ان قد مضي ثلاثة أشهر كا يكون القول قولها (وتصدق (١) من) كانت ذات زوج وادعت أنه طلقها والتضت عدتها و(لا منازع لها (وتصدق (١) من) كانت ذات

أنها لا تقب ل لانه رجوع عن البينونة واخساره الفتى قرز (١) أي المضى (٢) هـــذا في النفقة من غير نظر الى الرجمة فأما الرجمة فقد تقدم الكلام فيها فلا يقمال في الكلام تبكر اروفي حاشمة ولا يقال هذا تسكرار لانه في الطرف الاول في قوله لمن سبق انشاء للرجعمة وهــذا دعوى وإجابة فلر يكن تحكرار اه مفتى وشامي (٥) (فائدة) اذا أدعى الزوج انفضاء العدة بالا "شير لكه نيا ضبياء وأنبالم تحض أصلا وقالت الزوجة بلالعدة باقية وإني من ذوات الحيض وإنماا قطعرا لحيض لعارض فانها تربص الى الستين السنة فهل يكون القول قول الزوج لانه منكر المحيض من آلاصل أو يكون القول قولاازوجة لأنها منكرة السنى ولان الاصل الصحة وهو الحيض كما يأتى في الجنايات ط قوله والقطاع الولدقال المحشَّى ولوقبُل ثبوته (٣) حيث لم يسبق الزوج قرز (٤) والبينة على الزوج لاجل استحقاقه مثل تفقة العدة في المخالمة قرز (٥) في الرجعي قرز (٣) من بعــد الثلاث الي تمــام العشر أ قرز (٧) أي ادعى الورثة بعد انقضاء العدة قبل موته لئلا ترث فتجلف مرة واحدة لا أنهم محلمونها كليوم مرة فلا معني فه قرز (٨) صوابه في كل تسمة وعشر سمرة مادامت منكرة فاذا أقر تعييضة قدره لهاعثه أ طهراً وثلاثا حيضاوعشراً طهرا وثلاثا حيضا يكون ستةوعشر بن يوما تمتمان فيستةوعشر بن يوما مرة واحدة ثم تفدر ليا ثلاثا حيضا وعشراً طهراً وثلاثا حيضا تسكون ستة عشر يهما تم تملك في سنة عشر يوما مادامت منكرة فاذا أقرت بالحيضة التانية قدرت ليا عشرا طبرا وثلاثا حيضاتكم ن ثلاثة عشر يوما ثم تحلف في ثلاثة عشرة مرة ثم تحلقها في كل ثلاثة أيام مرة حتى تقر بالحيضة التالسة ً فادًا أقرت بها ولم تحدر بأنها قد انقضت فبعد ثلاثة أيام كل يوم مرة الى مسدة أكثر الحيض وعو عشرة أيام اه ساع سيدنا عد بن علي المجاهد قوز (٩) مع بمينها مالم يغلب فىالظن قرز كذبها قرز (١٠) وَلُو حَسَمَةً (١١) والا مُمَّة تُعَسِّدُقَ فَى وقوع العَتَى لا لم يتازعها الامام لبيت المسال ١١ سياع عن عدتها) ((() ذكر مها الله قال في شرح الابانة وسواء علم النكاح من جهتها أم من جهتفير هاو قال في تعليق الافادة مدا اذا لم يعلم النكاح الامن جهتها هال به والصحيح ماذكره في شرح الابانة لأن البد لها على نفسها مع عدم المنازع ((() في ياف الطهار في قال في الانتصار اشتقاقه من الظهر وانحاخص من بين سائر الأعضاء لأن كل مركوب من الحيوات يسمى ظهرا من الحقول الراكب على ظهره ((() فشهبت الوجة به (() قبل في وحقيقته في الاصطلاح لفظ أوما في معناه يوجب تحريم الاستمتاع يرقع بالكفارة قبل الوطه ((() فقال مولانا عليل وهذا الحد ناقص لأنه ينتقض بالظهار المؤقت قانه يرتفع بنير الكفارة وهو انقضاء الوقت قال فلاولى أن يقال يرتفع بالكفارة أو ما في حكمها (() قوله لفظ أو ما في معناه لتدخل قال فالاولى أن يقال يرتفع بالكفارة أو ما في حكمها (() قوله لفظ أو ما في معناه لتدخل صريحا وكناية وما كان له كناية (() صح من المصمت والاخرس وبالكتابة كالطلاق ونحوه ويحتمل أن لا يصح بالكتابة ولامن الأخرس لأنه يعتبر فيه لفظ مخصوص (()) فأشبه الشهادة والاقالة والكتابة ولامن الأخرس لأنه يعتبر فيه لفظ عنصوص (()) فأشبه الشهادة والاقالة والكتابة (الكتابة ولامن الأخرس لأنه يعتبر فيه لفظ علم في القول في الفول في الفول في الأزهار فقلنا صريحه قول زوج (() ولم قتل أومافي حكمه والاصل فيه الكتاب والسنة الأزهار فقلنا صريحه قول زوج (() ولم قتل أومافي حكمه والاصل فيه الكتاب والسنة

الامام على بن الحسن قرز (ه) أو فسخها أو مات عنها لا لوأضاف الى قسها بأن تقول فسخه(١) مع يمينها أن طلبت (٧) فلو رجع زوجها الاول وانكر الطلاق قال عليم كانت كامرأة المقدو بعدالشهادة على موته يمنى أن الدكاح الثانى باطل فقسيراً منه و تعود الى الاول مالم تمين بوقوع الطلاق أو نحوه على موته يمنى أن الدكاح الثانى باطل فقسيراً منه و تعود الى الاول مالم تمين بوقوع الطلاق أو نحوه اله بجرى قرز (٣) وانما خص الظهر دون البطن والقعند والقرة به حلى أنه لما قال أن على كنلهر أى أراد السيح والظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة اذا غشيت فكا "نه لما قال أن على كنلهر أى أراد ركوب لانه مركوب وأنما الركوب مناه الله كاحرام كركوب أى فى الدكتا يتحقو المائيات المائيا

والاجاع أما الكتاب فقوله تمالى الذين يظاهرون منهم من نسائهم الآية وأما السنة فا روى أن أوس من الصامت () ظاهر من زوجته () فلما نر نسالاً ية الكر يمدعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له اعتق رقبة فقال لاأجدها فقال صم شهرين مسكيناً فقال ما يارسول الله إن إن لم آكل في اليوم ثلاث مر ات لم أصبر قال فاطم ستين مسكيناً فقال ما عندى ما أتصدق به إلا أن يسنى الله ورسوله فأمانه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمرق () من تمر وأما الاجماع فلا خلاف في حكمه على سبيل الجلة واعلم أن الظهار محظور لتوله تمالى و انهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وكان في الجاهلية (*) طلاقا فنقله الشرع الله التحريم وفصل إلى (صريحه قول مكلف (*)) احترازاً من الصبي والمجنون فانه لا يسسح ظهارها وأما السكران فتح ظهاره حكم ظلافه على الحلاف المتقده

(١) أخو عبادة الانصاري (٢) خولة بلت مالك من ثعلبة اه شرح فتح وفى الكشاف خولة بلت ثعلبة من أول سورة الهجاملة ولفظ الغيث خولة بنت خويلد قلت وقد يَمَالَ بنت مُعلِّبة قال في التفسير وها اساء أيها وجدها قالي أجما نسبت جاز (٥) وهي المجادلة التي نزلت الآية بسببها وذلك انه نظر اليها وهي تصلي فأعجبته فأمر أن تنصرف اليه فأبت وثبتت على صلائها فغضب وكان به خفة ولم ققال لها أنتجل كظهر أمروكانت طلاق الجاهلية فندم وندمت فأتمنالر-ول·صلى اللهعليهوا أدوسل فذكرت له ذلكوقالت انظر هل من تو بة له نقال صلى الله عليه وآله وسلم ما أرى له م، تو ية في مر اجعتك فقالت ماذكر طلاقا وروى أنها قالت لى أولاد صغار ان ضممتهم اليجاعوا وان ضممتهماليه ضاعوا قةال ما عنمدي من أمرك شيء فرفت يدهاوقالت اللهم ان أوساً طلقي حين كبرسني ودق عظمي وضعف بدني وذهبت حاجســة الرجال من فرحها الله وردها اليه وأ نزل الآية وهي قوله تعالى قــد ممرالة قولالتي تجادلك فيزوجها إلى آخر الآية اله صعيتري (٣) ليس من الحديث بل من شرح ض زيد (٤) تمامه فقال يلرسول الله والذي بعثك بالحق نبيا عابين لا بتيها أهل بيت أحوج اليه مني ققال صلى الله عليه وآله وسلم كله أنت وأهلك وقع على امرأتك ذكره فى الإحكام ولايقال يؤخذ من هذا جواز صرف الكفارة في النفس والقريب لأنه روي أن زوجته قالت وأنا اعينك بعرق آخر فقا ل صلى الله عليه وآله وسلم أحسنت الحديث قال عليلم فلعله كفر بما أعانته به زوجته وأكلواما أعانه بعصلي القعليهوآله وسلم (١) وهو ثلاثون صاعا وقيل عممة عشر صاعا وقيل ستون صاعا اه شرح بهران (٥)وصدر الاسلام اه وأبل (٦) حال إيماعه في الملق ولو حصل حال جنونه فانه يصح اه بهران قرز فان قال أن دخلت الدار فأنت على كظهر أمي فدخلت الدار يعد أن صار مجنو نا صح الظهار اه تكيل و لعله بمنث بالوطء أو أي مقدماته فيكفر عنه الوني هذا الذي يظهر والقائع اه شامي لعل هذا مبيَّ على أن هذا الوطء يكون عودا والمختارخلافه ولفظ ح لى فمتى أرادان يطأها بعد أن يكفر كانت هذَّ عَـَودا فيصح التكفير

غتار) احترازا من المكره فان ظهاره لاينمقد ^(١)كطلاقه(مسـلم)احترازا من الكافر فان ظهاره لاينمقد وقال ش انه يصبح ظهاره ويكفر بغير الصوم ﴿ نَمْ ﴾ وانحـا يقع حكم الظهار إذا قال ذلك (لزوجة (٢٠) فلا يصم من المرأة مظاهرة الرجل (٢٠ ولا يصممن الرجل مظاهرة الاجنبية ومملوكته وأم ولده ومن قال ^(ن) ان طلاق الاجنبية ^(ه) يصح قال لصحة ظهارها وقال ك يصح الظهار من المعاوكة ولا يصح ظهار الرجل الامن زوجتهالتي (تحته (تنمير) احترازا من المطلقة ولو رجعيا والمفسوخة فانه لا يصمح ظهارهماومن قال ان الطلاق ينبع الطلاق صحح ظهار المعتدة (٧) وكذا ذكر ابن أبي الفوارس وصاحب الوافي للهادي انه يصح ظهار المعتدة والإيلاء منهاو يصح الظهار من الزوجة (كيف كانت (١٠) سواء كانت صفيرة أم كبيرة حرة أمامة مدخولة أم غير مدخولة بمن تصلح للجاع أم لا وقال الناصر لايصح الظهارمن الصغيروغير المدخولة ﴿ نُم ﴾ فلفظ الظهار الصريح هو ان يقول الرجل لامرأته (ظاهرتك أو أنت مظاهرة) فهذان صريح ذكره الفقيه س (أو يشبهها أوجزء منها (١) محزء من أمه نسبا) مثال ذلك ان يقول أنت على كظهر أمي (١٠) ونحو ذلك قال عليلم وقلنا بجزء من أمه احترازا من ان يشبهها بأمهجملة نحوأن يقول أنت على كأ مى أومثل أي فان هذا كناية وقلنانسبالحترازامن أن يشبهها بغير أمه من النسب كالام من الرضاع فانه لايكون ظهاراً وكذا لوشبهها بجزء منأخته أوجدتهأوأجنبية لميكن ظهاراعندنا (١١١

بعدها وغير هذا لا يكون عودا في الاصح اه تفظا قرز (١) مالم ينوه قرز (٧) غير حمل (٣) وصورته أن يقول أنت على كظهر أمى أو أنا عليك كظهر أمل وفي البحر ما لفظه الحسن من زياد ومنك أو عليك كظهر أمى انتقدا وهو يمكن فيصح منهما جيما (٤) ح واحد قولى م بالقدراى الو بجمى عرفه أو هازلا (٢) ووجعه أن موجب الظهار الطلاق والفلاق لايتبع الطلاق اه لمنة إذ تبتت زوجة أو منازلا (٧) من الرجعى (٨) ولو خلا اه سعولى قرز (١) معلوم أو غير معلوم بجزء من أمه كذاك ولا بذأن يكون المهارة المنه من زوجته متعملا والمح يمتملا والمهارة المنازل وغير معلوم بجزء من أمه كذاك ولا بدأن يكون متمالا أو منفعلا كشعر وغير منافه كذاك ولا لا تمارا أمه المنازل والمنابى قرز والصحيح ان هذا في الأعار والوابل وقرده المتنى وقواه الهبل والنهامي قرز والصحيح ان هذا في الوجوجة وأما في الاعمار والوابل وقرده المتنى وقواه الهبل والنهامي قرز والصحيح ان هذا في الوجوجة وأما في الاعمار (١٠) وكذا لوحذف حرف الصلة تقال أنت كظهر أمى قبيل ف كناية وف شرح الان أنه صرح (١١) وانما خضت الام لان تحريها أغلظ ولاتها لم تعلى فربعة اه زهوروقال في البحر ولاظهار بغير الأم لمقهوم الآية إذ لم يته الاعن المبحر ولاظهار بغير الأن العرب لم تستعمله في غير الأم

وفى الزوائد عن زيد من على والناصر انه يصح الظهار بالممة والحالة ('' وسائر الحمار موقال أبوح أنه يسح بكل ذات رحم محرم من نسب أو رضاع وقال ك وبالاجنبيات فرنم في وينمقد الظهار الصريح بأن يشبهها مجزء من أمه (مشاع) نحو ان يقول أنت على كنصف أمى أو كريمها أو محوذلك (أوعضومتصل ('') مثال ذلك أن يقول أنت '' علي كفخذأمي أو يدها أو نحو ذلك قوله متصل احتراز من المنفسل كالهم والريق ونحو همافلوقال أنت على كدم أى أو كريقها ('' أو محو ذلك لم يكن ظهارا وعلى الجلة فالايسح ايقاع الطلاق عليمين أجزائها لايسح ايقاع الظهار عليه (ولو) شبهها بجزء من أمه لاتحله الحياة (شعراً ونحوه) كانظفر والسن ('' فانه ينمقدمه الظهار كا ينمقد عا محله الحياة وقال أبوح لابد ان يذكر من كالظفر والسن ('' فانه ينمقدمه الظهار كا ينمقد عا محله الحياة وقال أبوح لابد ان يذكر من واعلم ان ايقاع الظهار على وجوه (الأولى ان ينوي الظهار ('' (مالم ينوغيره ('') أو) ينو (مطلق التحريم) (المنها ان ايقاع الظهار على وجوه (الأولى ان ينوي الظهار (الما فيفة اظهار أيضا عندنا ('') والما أن ينوي به الطلاق جيماه (('') أنه في أنظهار والطلاق جيماه (('') المناق النائم أن ينوى به الطلاق جيماه (('') أنه أن ينوى به الطلاق جيماه (('') المناق النائم أن ينوى به الطلاق (('') فيكون طلاقا ويلزمه حكم الظهار والطلاق جيماه (('') الرابع أن

(۵) معلوم ا ه بيان وُقبِل لافرق قرز (۳)ولو كانت الامميتة ويكّني في اتصال أعضائها غلبةالظن قرز (*) كمندي ولدي وهمي ومن (٤) الريق والدم لبسا بعضو والاولى أن عثل بالبداليانة ١ ه مغتي (٥) ويكون هذا على أصل م بالله بإن العظم لاتحله الحيساة (٣) ولا يقع شيء من ذلك كله إلا هع معرفته بمضأه بأن يكون من العلماء أو قد ســـأ لهم اه تعليق لم (٧) ولا بد من مصـــادقة الزويجة إذا نوى غيره في جميع الصور قرز (٨) هذا قد دخل تحت قوله عالم ينو غيره الا أنه انما ذكر لاجل الحلاف فيه (٩) اذْ هُو الأصل والتحريم تأكيد له (١٠) وذلكلانَ الآية لم تعتبرالنية ولم يسأل صلى الله عليه وآله وسلم 'وسـاً عنها وهو محــل التعليم فلو كانت واجبة لذكرها وحجة الاخوين قوله صــلى الله عليه وآله وسلم الاعمال بالنيات قلنا يكنى قصد ايقاع اللفظ على الزوجة دون غيرها اذ لايحتماج سواه اه بستان (١١) فرع وخير أوس يخالف للقياس اذا قصد به الطلاق حيث كان طلاقا في الجاهلية ولقول امرأته خولة اللهم أن أوسا طلقني الحبر ومعلوم أن من قصد الطلاق لم يكن مظاهراً لحكن لما أراد سبحانه وتعالى نقل هذا اللفظ فى الشرع عن التحريم المطلق الى تحريم خاصجمل طلاق أوس،ظهاراً ترخيصاً له لأجل تشكي زويجته و إبتهالماً كما حكى الله تصالى واعلاماً بنقل اللفظ الى معني آخر وهو الظهار مالم يصرفه اللافظ الى غير مانقل المه فلا يقاس على حكم أوس فيمن قصد بظهاره الطلاق لحصوصيته كما ذكرنا وهذا واضحاقتضاء البرهان كما ترى اه بحر (١٧) يعني اذالم تصادقه الزوجة اذ لوصادقته وقع الطلاق فقط قرز (*) لمكن لا ترافعه الا بعد عودها مرجعة أو عقد جديد في مدة

يوى به تحريم المدين (١) الالتحريم الواقع بالظهار فهسدة الايكون ظهارا أيضا قال في الانتصار (١) وعله كفارة يهنى كفارة عين ه الخامس أن ينوي التحريم المطلق (١) فقال أوح وم أنه يكون ظهارا قال أوط وع (١) أنه الا يكون ظهارا قال عليسلم هكذا أطلقوا الحلاف في الكنايات فكذا في الصرائح ومنى التحريم المطلق هو أن يقصد تحريمسا غير معلق التحريم بعينها والا بالاستمتاع بها وإنما أراد تحريما غير معين عا يتعلق به بل كأنه قال أوجبت منك تحريما (١) السادس أن ينوي اليعين واذا بوى اليعين كان يمينا بحدالة الحلف بالتحريم (١) والسابم أن ينوي تحريم الوطء (١) قال في الياقو ته يكون ظهار الأنهذامني الظهار (١) وبالغ السيدح في هذا (١) عن قال من أقع بغيره خافقه خلع ربقة الاسلام من عنقه (١)

الظيار اه يان ثفظا قرز (ه) فأن قيل كيف يكون مظاهرا مطلقاً في حالة واحدة والجواب أن حكم الظهار ينزم لظاهر لفظه وحكم الطلاق ينزم الاقرار اه زهور قرز (١) قيل ف وقولم تحريم السين فيه تسامح لأن الأعيان لا توصف بالتحريم والمراد من هذه العبارة أنه نوى تحريم الأبد اه رياض كتحريم الأم اهكواكب قيل هو تحريم عام معلق بجميع الانتفاعات كتحريم الميتة كلو قال أوجبت تحر ممنا فسها جيمًا اله بحر (۞) قبل س وبحمل ظهارالعوامع تحريم العين لأنهم لا يعرفون الظهار و لسكن بجب عليهم كفارة بمين وقيل لاكفارة عليهم (٢) وقرره شيخنا الهنتار لا يلزمه شيء لأن لفظ الظهار ليس من صرائح الايمـان ولا من كناياتها إذ هي محصورة اه من حواثبي المفتى (٣) يعني نوى به التحريم مطلقا ولم يرد به التحريم المؤبد ولا الذي يرتفع بالكفارة ولا يمين ولا تحريم الوطء اله كواكب (٤) قوي حيث صادقته الزوجة أو إلا وقع الظهار لظاهر لفظه وكذا في باقى الصور حيث قلنا لا يكون ظهاراً قرز (٥) وقد قال في السكو اكب والأقرب أن تحريم المين والمطلق في الصورة سواء لـكن بينهما فرق في المني وهو أن المطلق غير مؤبد وتحريم العين مؤبد (٢) المختار لا يكون بمينا لأن كنايات الايمان محصورة قرز (٧) قيسل ف وينظر ما الفرق بين تحريم الوطء والبحريم العللق (٨) مل لا يكون مظاهرا قرز (٩) قال في البحر وكلام السيد ح إطل عض لأن تحريم الوطء له معنيان أعم وأخص فالأعم هو تحريم يقع بالطلاق أو الفسخ وآلأخص هو الظهار الذي يرتمع بالكفارة فلا يقع بالتحريم نمن لا يعرف مناه الأخص الذي في البحر في الردعلي السيد ح إنَّمَا هو في لفظ الكَّناية إذا صدر ممن لا يعرف معناء فيحقق (﴿) وهذا من السيد ح غلو شليع والله سبحانه بمـا قصده محميع فقد قبل أنه أشار إلى تأثيم الامام ى بن حزة عليه السلام ولا يصح الهجوم على الأئمة بمثل ذلك لأن الآراء الاجتهادية حسب إرادة الله إذ بريد من كل عِتهد مِا أَدَاء إليه نظره في السثلة فلاحرج (١٠) إشارة إلى قول الامام ي بن حزة لأنه كان ينتي به اه من خط صارم الدن قال في شمس العلوم الربقة القلادة في العنق وهكذا في النهامة أنها في الأُصُّــل عروة حبل يجعل في عنق البهيمة ويديها تمسكها فاستعارها للاسلام يعنى ما شد به المسلم نفسه من

(وكنايته) أن يقول أنت علي (كأى أو مثلهــــا (١) أو فى منازلها) أ(و) أنت على (حرام فيشترط النية (٢) فى جميع هــنـه الألفاظ قان بوى به الظهار كان ظهاراً وان لم ينوه لم يكن ظهارا وتآتى فيه الوجوه السبمة (٢) التى تقــدمت فى الصريح والحكم واحد الا أنه هنا اذا لم ينو شيئا لم يكن ظهارا لا ظاهراً ولا باطنا وتختص الكناية بوجـــه ثامن وهو أن ينوي أنها مثل أمه فى الكرامة عنده وهذا أيضاً لايكون ظهارا (و)صريح الظهار وكنايته (كلاهما كناية طلاق (١) فاذا بوى بأيهما الطلاق (٥) كان طلاقاً لكن فى الصريح لا يسقط عنه حميم الظهار فى ظاهر الحكم أنها بينه و بين الله تعالى فيسقط (و) من أحكام الظهار أنه (يتوقت (١)) محو أن يقول أنت على كظهر أمى شهراً أو نحو ذلك فانه يصير مظاهراً ومرتفع حكمه انقضاءالوقت أوبالكفارة تبله وقال ثبل يتأبد مؤقت (و) انه (يتقيد بالرسطاهراً وي مصحمه انقضاءالوقت أوبالكفارة تبله وقال ثبا بالمؤقت (و) انه (يتقيد بالشرط) فيقف على حصول ذلك الشرط (١) نحوان يقول أن جاريد فأنت على كظهر (و) انه (يتقيد بالمؤان يقول أنت على كظهر أمى الأن يحيى عزيد أو الأن يحره أوك (١) أنه يتقيد بالإستثناء الحوان يقول أنت على كظهر أمى الأن يحيى عزيد أو المارة الحرارة المؤان يقول أنت على كظهر أمى الأن يحي عزيد أو الأن يعره أوك (١) أنه يتقيد بالإستثناء الحوان يقول أنت على كظهر أمى الأن يحيى عزيد أوالاأن يكره أوك (١) أنه يتقيد بالإستثناء الحوان يقول أنت على كظهر أمى الأن يحيى عزيد أوالاأن يكره أوك (١) أنه يتقيد بالإستثناء المؤان يقول أنت على كظهر أمى الأن يحيى عزيد أوالاأن يكره أوك (١) أنه يتقيد بالإستثناء الحالة الحالة

عرى الاسلام أي حدوده و أحكامه اه ترجان (١) قال في شرح الاتمار ما لفظه وعلى هذا إذا قال جاعل كجماع أمي لا إذا قال لسك أو نظرك جاعل كجماع أمي فانه ظهار ذكره الفقيه ف وكذا وطؤك كوطه أمي لا إذا قال لمسك أو نظرك كلمس أمي أو نظرا لم يكن ظهارا قرز (٧) قان لم ينوكان عليه كفارة يهين اه بيان قرز و لفظه كان عينا اله الفقا (٣) الواقع في الكفارة الإنهام الله عن يعه وإن لم ينو شيئا كان يمنا اله الفقا (٣) الواقع في الكناية من الصور ما نوى به الظهار الذي يرتفع بالكفارة لا غير (٤) ولا عكس قرز في غير لفظة حرام فهي كناية فيهما (٥) قان نواهما جميعا فيلي قول المؤيد بالله يقمان وقال المفادى عليه السلام يقع الطلاق الآن أن أقوى والله أعم اله بيان وفي الصميترى يقمان مما إذ ليس أحدهما أقوى من الآخر (٣) إن لم تصادقه الزوجة قرز (٧) وإذا كان مظاهرا لها في الوقت لدن النهار أو المحكس همالها مطالبته أم لا الظاهر أن لها مطالبته الم منتى وهل له أن يطأها في الوقت الذي لم يظاهر فيه ينظر قبل له ذلك قرز وفي حاشية فان ظاهر في النهار دون اللي صبح ولا تطالبها للبل المناه منا المناهم أن يقول أنت طالق قبيل في المناهم عناهم والمناهم عنه المواد في المناهم والمناهم والمناهم والمناهم والمناه في المناخي والمناهم والمناه في المناخي إلا أن يعلم موت زيد فيتم من حين موته بل الظاهر وقوعه طي المناهم و قوعه بل الظاهر وقوعه طي المناهم و قوعه بل الظاهر وقوعه على الغاهم وقوعه بل الظاهر وقوعه المناهم والمناهم والمناهم

ريدعلى الفور أو يكر مأ و هاعلى الفور ((الا) حيث قيد م(عشيثة الله تعالى في الا نبات) محواً نيقول أنت على كظهر أى انشاء الله المستح الظهار لأنه علقه عشيثة الله تعالى وهولا يشاء لكو فه عظور اله فال عالم وقولنا الا نبات احتراز امن أن يحمل مشيئة الله تعالى ذلك أو الاان يشاء الله تعالى فان يحو أن يقول أنت على كظهر أمي ان لم يشاء الله تعالى إله والله تعالى لايشاء الله تعالى فان الظهار ينعقد حيئة (() منها أنه (يدخله التشريك (1) محواً انتعلى كظهر أمي ثم قال لو وجته الثانية الشرط (و) منها أنه (يدخله التشريك () منها أنه (يدخله التشريك (و) انه يدخله (التنجير () أيضا محو أن يقول ظاهر تك يافلانة أو فلانة أو يقول لنسائه أحداكن يدخله (التنجير () أيضا محو أن يقول ظاهر تك يافلانة أو فلانة أو يقول لنسائه أحداكن مظاهرة فانه يصير مظاهراً من إحداهن () غير مهينة في فصل في في أحكام الظهار (و) هو انه (يحرمه الوطء ومقدماته) وهي التقييل واللمس والنظر لشهوة () (حتى يكفر) فتي كفر جاز له وطؤها هذا إذا كان الظهار مطلقا قان كان موتنا لم مجز له وطؤها يكفر

من حين إيمّاعه بطريق الانكشاف قرز (١) على أحد قولي ط إلا أن للقور وقد ضعفه الذاكرون اه وابل والصحيح خلافه وهذا فها لم تعلق بمشيئة الغير فلن علقه بمشبئته كان إيقاما وتمليكا فيمتير فيه المجلس وفي الصورة الأخيرة في قولًا إلا أن يكره أنوك وفي حاشية لا فرق إذ التملك لا يكون إلا فى المشبه قلط فلا يكون حكم السكراهة فياعلق مهـا حكم المشبه وافظ ح في وهل حكم السكراهة إذاعلى الطلاق بها شرطاً أو عمليكا حكم الشبه الح اه لفظاً من شرح قوله وَلا الفور إلا أن في التمليك وعليسه التمليك لا يكون إلا في المشبه قرز (٥) لا فرق ولو على الراخي قرز (٧) في بعض الشروح صواب العبارة إلا أن محل عدم مشيئة وقد تعالى شه طا في الظيار وأما عبارة الشر حرفهم تقبض المطلوب فتأمل (٣) هذا يستقم في إن لم وأما إلا أن بشاء الله فأنما يتم حيث يقول إلا أن بشاء اللموقوع الظهار ونوى ذلك قد استثنى بمشيئة الله لوقو عالظهار وهو لايشاء فيقع الظهار فلو أطلق قوله إلا أن يشاء الله لم يقع الظهار لأن الله يشاء عدمه ا هرواض وظاهر مافي النيث أنه يقعو حمل على أن المعني إن لم يشأ الله ومثل مافي الرياض في الكواكب والبيان (٤) ويسر يو يتمم كسر مو ينسحب كأن يظاهر من زوجتيه على مذهب أبي ح بالأخت تم تغير اجتهاده وأحد زوجانه إلى مذهب الهادي عليم أنه لايصح إلا بالأم (٥) فلو قال وأنت قفط كان صريحاً فسهما قرز (٦) غالباً احترازا من أن يقول ظاهرتك أولى لم يقع شيء اه (٧) ولا يصمحه التعين اه بحر و لا يقربهن جيماً حتى يعود على الجميع و يكفر بكفارة واحدة وجاز له الوطء الدنجري وأما إذا عين يعني أوقعه على واحدة معينة ثم التبست جاز له الوطء إلا واحدة وفىالسحولىما لفظهوما أوقعرع غيرممين كأحداكن أوالنبس بعدتميينه أومارقع شرطه فالحسكم واحد وهوأنه مظاهر من واحسدة غير معينة قرز (٨) وأما هي فيجوز لها النظر إليه مالم يؤدى نظرُها إلى

حتى يكفّر (أوينقضى وقت المؤقت (1) فأى هذين الأمرين سبق جاز الوطء بعده وقال السيد - انه يجوز للعظاهر النظر الشهوة لأنه ليس بمسيس (2) (فان فصل) أى وطيء المظاهرة جهسسلا أو تمرداً (2) قبل الكفارة (كف) عن ذلك ولم يجز له الاستمرار حتى يكفر (2) وقال ص بالله إذا وطيء قبل الكفارة جاز له الاستمرار والكفارة فى ذمته (و) إذا وقع الظهار على الزرجة كان (لها طلب رفع التحريم (2) يعمد سله (2) إن الم يطلق أى يطالبه الحالم كم بالتكفير فان كفر وإلا حبسه (2) إن لم يطلقها فان طلقها فلا حبس عليه ولا كفارة (و) عكم الظهار (لا يرفعه إلا) أحد أمرين اما (انقضاء الوقت (10) في المؤقت (أو التكفير) بشرط أن يقع (بعد المعود) فلو وقد قبل المود لم يجزء ولزمته كفارة أخرى (2)

حصول نظره المها اه مي قرز (١) قبل العود في الوقت فلو عاد لزمته الكفارة و إن خرج الوقت قرز (٧) قلنا الظهار اقتضاء تحريم الوطء والتلذذ بأي وجه والنظر لشهوة تلذذ فيلزم تحريمه أه بحر (٣) فان وطرره مكر ما لمتلزمه الكفارة مخلاف مالو وطئها غلطا فقدأراده اله زهور وفي البحر لايلزمه في الغلط شرة قرز (٤) بعدالمود (٥) ولاتار مالكفارة جذا الوطء اه شرح بمر (١) وفي البيان تازمه وقرر مالفتي وعامروالشاس ويكونءائداً ﴿١﴾ ومثله فيالسحولي لايكونهذا الوطء عوداً وهوظاهرالازقرز ولأنه وطء غير جائز ولا يلزم ذلك إلا مع الجائز وهوالذي بعده السكفارة اه شرح بحر معني (﴿) وعليه أن يستغفر ولا يعود حتى يكفر لما روى أن سلمة من صخر البياضي قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرت من إمرأتي فرأيت خلخالها في ليلة قمري فواقعتها فقال صلى الله عليه وآلهوسلم استغفر ر بك ولا تعد حتى تكفراه كشاف (٥) ظاهره ولو ناشرة وقيل مالم تكن ناشرة (١) فان قبل أن التكفير لا يصبح إلا بعد العود وهو إرادة الوطء والاكراه على الارادة لا يصبح فكيف يتأتى الاجبار علماة لجواب أنه أجبر على موجب الارادة وهوالكفارة فإن أخرجها وقد كان أراد قبلها أجزته وإلا لزمته كفارة فيا بينه وبين الله تعالى ولا بجوزله الوطء حتى يكفر وإذا أقرأنه كفر قبل أن ريد لم تجزه الكفارة وعاد عليه حكم الظهار فيحبس مرة أخرى اه غيث ولا بقال الارادة محلها القلب وهوالعود قلناهذا يفيد الحاكم فاذا أفر أنه أراد قبل قوله (٤) وهل لولي الصغيرة أن يطالب لها سل ليس له كما في الايلاء قرزوهو ظاهر الازفى قوله ولها طلب الح (y) حيث أمكنه التكفير (e) ولا شيء من الـكفارات بجبر عليه و محيس إلا كفارة الظهار وحدهاً لأنه يضربها في تركه للتكفير والامتناع من الاستمتاع فيلزم إيفاء حقيا اله كشاف (٨) قبل الحنث وأما يعده فتلزمه السكفارة وأما التصريم فقد ارتفع بالهضاء الوقت وقيل لا يرتفع التحريم حتى يكفر ولفظح فأن عاد قبل الانفضاء تأبد التحريم حتى يكفر ولا يفيد خروج الوقت قرز(٩) لقوله صلى الله عليه وسلم لن فعل لا تقربها حتى تكفر

يقال عليه السلام مكذا ذكره الفقه ح بالمني المذهب () وهو قوي عند وقال القاضي زيد اله يصح التكفير قبل العود () () العود الموجب المكفارة (هو إدادة الوطه ()) عندنا ولولم محل بها وقال ص بالله لابد مع إدادة الوطه من الخياوة (و) حكم الطهار (لايهدمه الا المكفارة) () فاوظاهرها أم طلقها لم ينهم حكم الظهار اذا راجعها أو عقد بها وهكذا لوطلقها ثلاثاً () أم تروجها بعد زوج آخر أو ظاهرها ثم استبرأها () أو فاهرها ثم ارتد ثم أسلم ثم تروجها () لم ينهم حكم الظهار وقال م بالله وص بالله وش (ه) أو ظاهرها ثم الرتد ثم أسلم ثم تروجها () لم ينهم حكم الظهار وقال م بالله وص بالله وش الله وش مت أو قيمها () فان مثل الرقبة فهو واجد ولو كان عتاج اليها وقال ص بالله و ش مت هو عتاج لها ليس بواجد مد قوله (كاسياتي) ينني في كفارة الهيان وضابط المذهب انه مجزي كل مماوك () الماحل والكافر وأم الولد ومكاتبا كره الفسته (فارت لم

وهي أداء أصش بل قضاء إذ وقتها قبل الوطء (١) لنا ظاهر الحد (٢) فلو مات قبل العود فلا كفارة عليه وأما بمدالعود وقبلالوطء فأحد قوني ص بالله لابجب أيضًا وفي قول آخر تجب قال في حالف المهذب وهو الاصح وهو قول سائرالسادة (٥) لان السهبالظيار والمبود شرطا فقط كيكفاد ةالتما يعدُّ الجراحة قبل الموت (٣)أو إرادة مقدماته اله فتح والقرر أنها لاتكفى إرادة القدمات اله حثيث ومنق (*) جمل أهل المذهب العزم على العود في الظهار موجبًا للسكفير ومن قواعدهم أن العزم على الحنث فيما كان فعلا ليس موجبًا للحنث ولعل هذا عاص في الظهار فقط للدليل فلا يقاس عليــــ غيره اه شرح أثمار وهو قولة تعالى تمهمودون لماقالوا لأن معنى قولة تعالى تم يعودون لما قالوا أيعما قالوا وظاهر ثبوت حكم العود متر اخياعن الظهارلاَّن ثم في اللغة موضوع للتراخي فأما اذا أراد وطأها فقد رفع ذلك التحريم وفسخه فجاز أن يسمى عائدا فيأحرمه اه صبيتري بالمني على قوله ثم يعودون لما قالوا أي عما للوا لأن المني يعودون عما كانوا يغولون في الجاهلية اله زهور (۞) الجائز اله وابل (﴾) حبث كان مطلقاً أو مع بقاءوقته اه سحولي لفظا قرز (٥) يعني تلزمه السكفارة وأمالله الهمة فقد سقطت كمافي الايلاء ويأتى على أصل للؤمد بالله أن لها المرافعة كما في الايلاء (٦) ويصح أن يعقما عن ظهارها قرز (۵) ثم باعها ثم نزوجها فترافعه اه نجرى قلت ولا يطأها بالملك حتى يكفر اه يحر قرز وليس لها المطالبة ما لم يبعها ثم ينزوجها وأمالو اشتراها فقط بني عليه الكفارة لأنها ليست بزوجة فترافعه اله تجري قرز (٧) وإذًا علق الظهار بشرط ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعدزوج ثان فحصل شرط الظهار قانه يقم الثون التثليث لاجدم الظهار فكذا شرطه اه بيان وأما لوحصل شرط الظهار وهي مطلقة أو تموه انحار بوقوع شرطه قرز (٨) ووجهه أنه قد تقدم له في الزكاة أن حقوق الله تعالى لا تسقط بالردة وقبل لا وجه لأن ش يقول ان الرقة تهدم الظهار (٩) وتستعرىء بها (٠٠) ولو كان ممثولاً به وقبل لاالممثول مه يحد ((1) المظاهر وقبة يعتقبا (فصوم شهرين ((1) يجزيه عن كفارة الظهاراذ اصامهما (في غيرواجب السوم و الافطار) قو له في غيرواجب السوم و الافطار) قو له في غيرواجب التي يجب صومه لفير الكفارة كشهر رمضان ولو في السفر والنذر المسين فانه لا يجزيه وقال من بالله و حاذا صام رمضان في السفر عن الكفارة أجزاء وقوله والافطار محترز من أن يصوم بعض هذين الشهرين في الأيام التي يجب افطارها كالميدين وأيام التشريق فان ذلك لا يجزيه وإنما يجزئه صوم الشهرين عن ظهار امرأته اذا (لم يطأها فيهما ((1)) فان اتنق الوطء خلال الشهرين ((1) بطل الصومولزم الاستثناف وسواء كان الوطء ليلا ((2) أنها الاستثناف (ور) يجب أن يصوم الشهرين و (لا) أي متواليا (((1) أنها موالات الفريق (وا) ن (لا) تقم موالات بأن يفطر يوما خلالها أو أكثر (استأنف ((الا) عمد الشهرين حال الشهرين (لمنذرين (لمنذرات) فانه لا يلزمه الاستثناف وذلك نحو أن يمرض في وسط الشهرين أن يقع النفرين (لمنذرات النوع الشهرين في النه الذا ذالت عاته بني على ماكان قد صام (ولو) كان العذر الذي أفطر في الشهرين

فلا يجزى (١) في الناحية وهي الريد قرز (ه) فان كان معه مال فائب عنه أو متهور عليه أو كان على مفلس فانالصيام بجوز له ذكره السيد حسن وحد البعد في المال إذا كان يفرغ من الصيام قبل وصول المال إذا كان يفرغ من الصيام قبل وصول المال الله اله لمة وقيل حد البعد أن يكون بريداً ذكر معاه في الييان وقياس ما ذكر في كفارة التخل أن يكون قدر البعد ثلاثة أعلم وسمن المواشي وهو المقرر فيا يأتى فياتى هنا مثله والله أعلم أن ومن صام وله رقبة ناسيا لها لم بجزه العموم ولما يلحق بالعدم بعد الرقبة ككفارة المجين ذكره في التمرات لأن وقته بدخرج فافترقا أها إذا كانت موجودة في ملكه فيعتها و إن بعدت ولا يجزيه العموم قرز (ه) بالأهلة وإن نقص أو ستين يوما المشرح فتح يعني من صام اجداء من نصف الشهر مثلا كل الكسور ثلاثين يوما والكامل على ما معنى من صام اجداء من نصف الشهر مثلا كل الكسور ثلاثين يوما والكامل على ما عطور قرز (م) أوأى مقدماته ومثله في البحر وفي السحو لي لا مقدماته (بي نظاهر ولو با تسمنه وصارت عملور قرز (م) أوأى مقدماته ومثله في البحر وفي السحو لي لا مقدماته (بي نظاهر ولو يا تسمنه وصارت المسرى فكقولنا (ه) إذ العلة ضاد العموم ولا فساد في الليل قلنا عامل من بعموم الآية (٨) وهل المحرى فكفولنا (ه) إذ العلة ضاد العموم ولا فساد في الليل قلنا انه قد تعين بعين المبد بالشروع بحورة الافطار ويستأنف أم لا إن قلنا انه طي القور لم بجز أو قلنا انه قد تعين بعين المبد بالشروع فيم كافي موم القضاء هموالنظاهر لكن يجب الامسالة اله مرح ضياته (ب) إعالما عن كافي موم القدام وهيالنظاهر ولما يالدر فان فعل است فدكا له حكفيرة وز (ه) ومن العذر فان فعل استأنف كما لو وطعا ليلا أى للظاهرة و فحوطه غيرها حال الدكفيرة وز (ه) ومن العذر

لأجله (مرجوا) زواله و (زال) كالمرض المارض فانه لا يازمه الاستثناف للصوم (فيني (۱) على ما كان قد فسل والخلاف في هذا كالخلاف في تفريق النذر الذي نوى فيه التنايع (فان تعذر (۱۲) البناء على الصوم) بأن عرض له عذر مانع من الصوم قبل أن يتم الشهر من تم استسر ذلك المانع فلم يمكنه أعام الصوم (قبل ف أطعم الباقي) من الصوم مثال ذلك أن يصوم شهرا ثم عرض (۱۲) له علة منعت الصوم واستمرت فأنه يطعم عن الشهر الثاني تلاتين مسكينا عو تين أو يسطي كل واحد منهم صاعاه قال عليم وهذه المسئلة عندي فيها صعف الأن فلك عو تين أو يسطي كل واحد منهم صاعاه قال عليم وهذه المسئلة عندي فيها صعف الأن فلك الاطمام (۵) من أوله و ذكره الفقيه س في تذكرته أن الواجب في هذه الصورة أن يكفر لصوم الباقي فان أراد بالتكفير الاطمام فهو على ماذكر الفقيه ف وان أراد كفارة الصوم الموان المرافئ المرافئ المرافئ المرافئ المستملينا (۱۸) و تين في على ماذكر الفقيم في وان أراد كفارة الصوم الموامنة المحلوم المرافئ المرافئ المستملينا (۱۸) عو تين بادام (۱۲) (أو عليكنه (۱۶) ما عاعا صاعا (كالهين) أي كاسياتي في كفارة المجين (ويأثم ان بادام (۱۲) (أو عليكنه (۱۶ عليكنه (۱۶ المهنو) أي كاسياتي في كفارة المجين (ويأثم ان

أن وجب كل اثنين أوكل جمة قرز (١) فوراً اه غاية (٢) فرع ومن أوجب صيام عمر مظلا قرب انه يكون عذرا له في التكفير بالإطمام اه ن وسواء كان النذر متقدماعي الظهار أم متأخراً عندقرز يقال فلو كان عبداً وقد أوجب على نفسه صيام الدهر باذن سيده سل الجواب انه يبقى فى ذمته حتى يعتق ويكفرفان عتق والا بني في ذمته اله مفتى (﴿) فان تعذر عليه العتق والعموم والإ طعام ماذا يُعمل قال في الحقيظ يطأ وتكون الكفارة في ذمته اه تذكرة وقال في البيان ومثله في الوابل لا يجوز له الوطء ولا يلزمه الطلاق (٣) مأ يوسة من عطش مستمر أوهرم اه شرح فتح (٤) بل جم نوعين في كفارة واحدة والا فهما أصلان يقال هابدلان لأن الأصل العنق (٥) قانصام المكفر شهراً ثم مات فانه بجب عليه الايصاء باطعام ستين مسكينا من تركته فان لم يكن فلا شيء قرز (٩) اذهى نصف صاع عن كل وم(٧) يقال اذا علم من نفسه تعذر الصوم في الشهرين فهل يكون عذر ا فيطعم وان أمسكن الصوم بعد الشهرين قرز ذلك بشرط أن يتم الاطعام قبل مضى الشهرين قياساً على كفارة اليمين حيث كان بينه و بين ماله مسافة ثلاث ولو انصل بما له يعدها لافها فيستاً نفاه ينظر (a) وظاهر المذهبان المراد يظن عدماستطاعة الصوم الى الموت والالم يجزه الإطعام اه سحولى لفظا واستشكله الشامي وقيسل بجزيه الإطعام بشرط أن يتمه قبل مضى الشهرىن لأن فيه حتما للزوجة اله مفتى قرز (٨) احراراً لا عبيداً وقال الوطالب وألوالعباس انه بجزيءاذا كانسيده فقيرا أو اعطاه عليكا لا اباحة اه بيان قلت والاقرب ان الاباحة كالتمليك اذهي مؤنة لسيده ومنمه الفقيه ع اه بحر بلفظهولا يعتبر الاذن فيهما (أ) تألىالقاض، عبد الله الدواري لا بجب الإدام الاحيث كان يعتاده قال المؤ لفبحيث كان معتاد افي الناحية اه وابل(١٠) وتجزى القيمة إجداء اه اتمار و لا يجزىء اخراج القيمة عن الحقى اجاماً لأن القصد فكِ الرقبة اه بحر

وطيء فيه) أى في حال الاطعام قبل الفراغ منه ذكره م بالله ليحي عليلم وقال أبو ع فان أطم بعض المساكين ومسها^(١)ثم أكمل الاطعام ولم يستأ نف جاز تخريجا ^(٢) قال بعض الذاكرين ^(٢) مرادم بالله أنه يأثم اذا و طه ولا يلزمه الاستثناف للكفارة ومراد أبى ع أنه يجزىءمع الاثم ﴿ قال، ولا ناعليل ﴾ وهذا التلفيق (الاوجه له بل الظاهر أنها خلافية بين، موأبي ع فالمؤيد يقول يأتم ولا يجزى وأبوع يقول يجوز (°) ويجزى والعليه السلام وقدأ شرنا الى ضف هذا التلفيق بقولنا(فيل (١٠ ولا) يجب عليه أنه (يستأنف (٢٠) وقد حكى عن الرمخشري وأبي جعفر وابن داعي أنه لايجب تقديم الاطمام (⁽¹⁾ وفاقا⁽¹⁾ (ولا يجزي السبد الا الصوم) أي لايجزيه المتق ولا الاطمام ولايصم أن يطمم عنهسيده (١٠) ولا يمتق عنه سيده واختلف فى قدر صومه فذهبنا أنه يصوم شهر من كالحر (١١١) وفي الكافى عن الصادق والباقر والناصر أنه يلزمه شهر واحد (١٢) قال في الزوائد فان عتق قبل أن يتمه كمل شهر بن(ومن أمكنه (١٣) الأعلى في الادنى استأنف به (١١٥)فن لم يمكنه المتق فصام بمض الشهر من ثم أمكن المتق قبل فراغهما لزمه الانتقال الى المتق وهكذا اذا لم يمكنه الصوم فاطمم الستين عونة ثم أمكنه صوم الشهرين فانه يلزمه أن يستأنف الصوم فان لم يتمكن من الأعلى حتى فرغ من الأُدَى لم يلزمه الاستثناف وقال ش لا يلزمه الاستثناف اذ قد تلبس بالبدل (والمبرة) في إمكان المتق أو الصوم (محال الأداء (١٠٥) عندنا دون حال الوجوب فاذا كان حال وجوبها

وزهور (١) أي جامعا (٧) على أصل الهادى عليم (٣) الفقيه حسن (٤) هذا في التحقيق ليس بطفيق بل هو قول واحد (٥) صوابه لا بجوز و بجزي اه هاجرى (٦) لسلم الفقيه حسن (٧) بل يستأنف قرز (٨) على السيس (٩) قلتا النوح الاجماع فسلم والا فا لقياس وجو به اه بحر (١٠) الاقلة يستأنف قرز (٨) على المسبدى عن عبده في الحج ولم يعبح أن يكفر عنه هنا قلت ان كفارة الظهار هشر وطة بالوجود والعبد غير واجد الم بجزه بخلاف الحج اه ضيث (١١) الإنهاعادة كالصلاة (١٦) الانها عقوبة في يستمن كالحدود (١٣) فإن اطعم عونة ثم تمكن من الصوم أو الاعتاق ومضى وقت يمكن فيه ومثله أو الصوم ثم تعذر ققد بعلل اطعامه الاول بخلاف ما لو تعذر قبل التحكن من جميعه فانه يهنى ومثله أو الصوم ثم تعذر ققد بعلل اطعام بعض الصوم تم وجد الرقبة ثم تفتد قبل الاعتاق فان كان قد تمكن من اعتاقها فقد بعلل الصوم بالاشكال فيستا فه وان لم يكن قد تمكن فوجودها كعدمها والتفريق تمكن من اعتاقها فقد بعلل الصوم مع وجودها اه شامى قرز (٥) مع غلبة الظرياستمراره اه رياض للعذر لا يضر أذ لا يصح منه الصوم مع وجودها اه شامى قرز (٥) مع غلبة الظرياستمراره اه رياض فان تعذر بعد ظرائه الم المان قبل استأن فف وقبل بن تستحاضة عاد دمها قبل الدام العراق المادوم وكان وجود اللاعاء وقد الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق الماداء في الماداء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجوب ولم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجود والم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان واجد الماء وقت الوجود والم يتعلم حتى اهراق المادوم وكان المعادوم وكان المعادوم وكان المعادوم وكان المعادوم وكان المعادوم وكان واجد المادوم وكان المعاد المادوم وكان المعادوم وكان المعادوم وكان واجد المعادوم وكان وكان واجد المعادوم وكان المعادوم وكان وك

عله (١) متمكنا من المتق فلم يمتق أو متمكنا من الصوم فلم يصم ثم عزم بعد مدة على التكفير وهو وقت الاداء وقد صــار غير متمكن من المتق فاله يجزيه الصوم وكذا إذا لم يتمكن من العتق ولا الصوم أجزأه الاطعام ولا عبرة بتمكنه فيما مضي هــذا مذهبنــا ذكرهأ بوط (٢^٠ وائن بلال ^(٢) ليحي عليلم وهو قول أبي ح وأحدقو لي الناصر وقال الناصر في أحد قوليه ان المبرة محال الوجوب لا محال الاداء والش ثلثة أقوال قول ممنا وقول معر الناصر وقول أن العبرة بأغلظ الحالين (وتجب النية (1) على من أراد الكفارة فينوى عتقه للكفارة وكذا صومه أو إطمامه (إلا (٥٠ في تميين (١٠ كفار في متحد السبب ٧٠) نحو أن يظاهر من زوجات ثلاث (٨٠ فيمتق ثلاث رقاب أو يصوم ستة أشهر أو يطمم فانه هنا لأنجب عليه نية تميين كل كفارة لظهاركل امرأة بمينها وكذالو اختلف ما يكفر به كمتق وصوم فانه لا يحتاج إلى تميين وهكذا الكلام لو تمـــــدت عليه كفارة القتل وأما إذا اختلف السبب نحو أن يكون عليه كفارة عن ظهار وكفارة عن قتل وجب التميين (٥٠ فاذا صام أربعةأ شهر صامعن كفارة الظهار وعن كفارة القتل لم يجزه حتى يمين النية في شهر من عن أحدهما بمينهاو في الشهرين (١٠٠ الآخرين عن الأخرى وكذا لو أعتى عبدين عهمامن غير تميين النية في كل واحمسمه منهما بسنهال تجزه (١١١) ﴿ تنبيه ﴾ لو تمددت الكفارات عرف ظهار زوجاته وكفر الأولى من غير تميين قبل حظه أن يسينه لاحداهن (١٢) قبل ل وقد رُوى هذا ولو لم يجد في حال الوجوب ولم يتيمم حتى فأنه ثم وجمد الماء كان فرضه الوضوء اه غيث قرز (a) وهذه قاعدة في جيم العبادات اه صعيري قرز(١) وهو يوم العود(٧) لنفسه (٣) هوطي ن بالال صاحب الوافي عبد للسيدس (٤) لان فيه شائبة 'عبادة اه معيار ويكون مقارنة اه بحر والصوم متقـدم لأنه يج التبست اه أرشاد مهن و أمظ البحر ونية التكفير شرط ولا يكني نيتها عن الواجب لتنوعه وتكون مقارنة أو متقدمة كالزكاة اه يلفظه (٥) هذا الاستثناء متقطع اه لى لفظا قالاولى ان يمال لاالتعيين إلا في مختلف السهب (٧) بلفظ أو نية اله يان لفظا (٧) ويؤخذ من هذا انه لابجب التعين في الفطرة لكل شخص قرر (٨ لكن اذا اعتقى العبدين عن كل الكفارات، لم بحزه أيضاً في متحدالسه لانه بشض كل عبد فحيله عن الكفارات وإن نواها عن الكفارتين جملة أو نوى كل واحد عن واحدة أجزى قرز اه يبان معنى (٩) ومن التعبين!ن تكون الرقبةالمنقة بصح عثمها عن أحدهما دون الآخر كالفاسق فانه يجزيءعتقه عن الظهار لاعن القتل لقوله تعالى هؤمنة ينظر والقياس ان لايجزي ووهوظاهر الاز قرز (١٠) لايحتاج الى تعيين في الشهرين الآخرين لأنقد تعينت بصيين الأولين هكذا في شرح الذويد عن الفقيه ف قرز (١١) قيل والتعبين وأجب الاعن الآخر فلا يجب أه تبصرة وذو يدقرز (١٢) بعد

المود على الجميع فأنأراد الوطء لواحدة عينها فقط قرز وتكون ملتبسة ويفعل فى الاخرات كذلك قرز (ﻫ) لأنَّ الكَفَارة تنبت في الذمة ولا فرق بين العتق والصوم ا ه غيث قرز (ﻫ) فان وطيء احــداهن ليلا قبل أن تكل شهرين غير الصوم لغيرالموطوءة لثلا يبطل صومه ا هكو اكبوقيل يبطل الصوم لانه مظاهر من جميع زوجاته فلا يصبح منه التعيين لاعن الموطوءة ولا عن غيرها وهو ظــاهر الـكتاب قرز (ه) ولو بالوطء قرز (١) قوى إذا لم يكن قد عين قبـــــل المشاجرة (٧) ندبا قرز وقيل وجوبًا فإن نواه لاحدهما بعد المشاجرة أثم وصح التعيين كن قضى ماله أحد الغرماء بعد الطلب قبل الحجر عليه صبح وأثم (٣) الاولى في العبارة ولاتعدد الا لتعدد الطَّاهرات!ذ لا تتضاعف ولو تعددت المظاهرات اله سعولي لفظا(٤)لانه قدوقع قولاالزورعلي كلواحدة بخلافالا يلاء فهو قسم واحد فلا بجب الاكفارة واحدة ا ه زهور معنى وفي بعض الحواشي كالطلاق بخلاف الايلاء فا نه بمين واحدة (٥) بالنظر الي الاولى (٦) وآنما لم يكن العودكافياً كالنمين لانحكم الظهار باق فهو ظهار واحد اهفيت فلا يقع الناني حتى ترتفع الاول بالكفارة اذ تكور لفظه لا يوجوب تكرير حكه ا ه غيث (٧) أى الظهار (٨) بل فيه خلاف الهادى عليلم وداو دو ش ا ه بيان(٩)شهراً ولذا ليس فيهمحجة على الابلاء والحجة فى فعل على عليم انه كان يوقف المولي أربعةأشهر ويقول له إما ان تنيءأو تطلق ا ه ايضاح وقيل بل يكون ججة لانه قد ثبت في الحلة وعن ان عمر اذا مضتأريمة أشهروقفالمـُوليحق تطلق ولا يقع عليه الطلاقحتى يطلقأخرجه البخارى(- ١)مارية أمولده ابراهم! هجامع الاصول(\$)وقيل إلى مشّر بةوهىالغرفة يعنى مكان مرتفع وقيل مشرقة(١١) تامهو لكن آليت منهن شهراً ! ه بهرانولا يتعد الايلاء بشروط (١٠ أحدها أن يكون (من حلف مكافماً (٢٠) احتراز من الصبى والمجنون فلا يصحح إيلاه اوفى السكران الخلاف (٢٠ ه الشرط الثانى أن يكون (غناراً) فلا ينعقد إيلاء المكره (١٠ ه الثالث أن يكون مسلماً فلا يصبح من السكافر ولو ذميا عندنا (٥٠ ه الرابع أن يكون المولى (غير أخرس) فلا يصبح من أخرس و الخامس أن تدكون اليمين (هسما المحالية من أخرس و الخامس أن تدكون اليمين (هسما كاسياتى (٢٠) و القسم هو أن يحلف بالله تعالى (١٠ أو بصفة لقاته (١٠) أو لفطه لا يكون على ضدها كما سياتى (١٠ ان اما الله تعالى فلوحلف بغير ذلك لم يكن إيلاء وذلك كاليمين المركبة (٢٠) وقال أبوح انه يصبح بالمركبة لا بالصلاة (١١٠) والسادس أن يكون قسمه متعلقا بأن (لاوطيء (٢٠) ولو لمند رجم اليم ومكذا عن الدراك وأبية وذكر صبافة أنه الايكون موليا اذا كان لمذر برجم اليم ومكذا عن الدراك ومن والن المالاق يتبع الطسسلاق صحح الايلاء من المتعدة (١٠) فيل س وكذا ذكر اين أبى الفوارس وضاحب الوافى المهادي عليمه السسلام وسمح الايلاء من الوجة (كيف كانت (١١)) سواء كانت حرة أم أمة صغيرة أمكيرة أحكيرة وصحح الأبلاء من الوقع عليه السسلام

حجة فيه (١) أحد عشر (٧) ولو عبدا قرز أو عبوب الذكر قرز (٣) كالطلاق ولملذهب ينعد (٤) إلا أن ينويه قرز (٥) خلاف ش وح (٣) ولو بالفارسية لمن يحادها اه بيان فنظا قرز يعني بعرفها وهي خداي يار اه بستان أي واقد لا وطبتك (ه) وأما الحرام فالظاهر صحة الايلاه وقد رأيمه في بعض كتبنا وهو مفهوم التذكرة اه نجرى وبيان وفيالسحولي لا يعمح لأن عليها غضاضة بذلك فترافعه ليرتفع التحرم لكونها قوصت بأن وطنها محرم عليه اه غيث (٧) ولو هلجونا في العرف قرز (٨) قدرة الله وحده (٧) ولو هلجونا في العرف قرز (٨) قدرة الله وحدى أربعة أشهر إذ المرأته طالق أو صوم كذا الح قرز (١١) تحو عليه عنه عنه المرف قرز (١١) تحو المرات والمرات ما التي المرف قرز (١١) تحو المرات و طرحي أو رجع كذا الح قرز (١١) تحو (٣) وهو قو قول الأسباذ ولعله إجماع اله جران (٤١) لا شدماته إجماعا فلا يعمير موليا اله جران (٣) وهو توريخه حتى تفعلم ولدها فانها يكون موليا إذ الفصد بذلك متعمة الولد لا الإيلاء قلنا فينهم لا لايلاء قلنا فينهم لولان فيه طلاقا كامن إدارة عنها اله ولم المناق والملاق المولدي لا يقرف ولا ولا تائل بذلك اه جران (١٥) يخي ولو ربحيا وذلك لأنها أجنية في فيم علاله الله يدا الجوغ كالظهار (٥) قيل فيمت الايلاء منها اله حلى لفظا قرز (١٦) رجمى (١٧) ولو حلا تطاله بعد البلوغ كالظهار (٥) قيل فيمت الايلاء منها اله حلى للغرغ كالظهار (٥) قيل موسلا على الم يتنا لا يكون إلا من المناق الم يتنا لا الميلاء أن يكون الوطء عمل شرعا فاو حلف لا جامعا في حال حيضها أو تفاسها أو في المنهرة الايلاء أن يكون الوطء عمل شرعا فاو حلف لا جامعا في حال حيضها أو تفاسها أو في المناق المنهرة الايلاء أن يكون الوطء عمل شرعا فاه بران ونظره في النيث لا يكون الإدارة من المناق ال

مدخولة أم غير مدخولة صيحة أم رتقاء (١) وقال الباقر والصادق والناصر لا يصح الايلاء الامن المدخولة فال أبو جمفر ومن المخلوبها ويصح الايلاء من زوجة واحدة (أواً كثر) يحو أن يحلف لاوطى وفلانة ثم قال وأنت يافلانة مثلها أو شركتك ممها فانه لا ينمقدا لايلا (١٠) يحو أن يحلف لاوطى وفلانة ثم قال وأنت يافلانة مثلها أو شركتك ممها فانه لا ينمقدا لايلا الإر (١٠) في التي شركها وينمقد في حق الأولى والوجه في ذلك أن التشريك كناية واليمن كناياتها عصورة كما سيآتي أما لو قال وأنت يافلانة كان موليا منهما لأنه صريح ادا لم يقل مثلها أو ممها بل سكت التاسع أن يكون حلفه متملقا بالوطء (مصرحا) بذلك فلا يحتاج الى نية (أو كانيا ناويا) مثال الصريح أن يحلف لاجامعها في فرجها أو لاأدخل ذكره في فرجها أو لاأنضها وهي بكر ولو لم يقل بذكره لأن العرف فيه أنه يريد بذكره فلا يحتاج الى ذكره لا نه في حكم المنطوق به (٥) وعن بعض أصش لابد أن يقول بذكره واختاره في الاتصار ومثال الكناية لاقرب منها أولا غشيها أو لاأتاها أو لا جمع رأسهما وسسادة فهذه ونحوها (١) عبد موقت (أو موقتا فهذه وغوها (١)) عبد موقت (أو موقتا بهذه وغوها (١)) واعلم أنه اذا أطاق ولم يوقت أو وقت بموت أيهما ففيه مذهب ان

التى لم تصلح للجماع قبل إلا في الدبر فلا يكون ايلاء اه شاى قر ز (١) فان قبل مافائدة الايلاء من الرقاء والصغيرة التي لا يمكن وطؤها والوطء متمذر وما الصائدة بالرافحة فالجواب من وجوه الأول أن المرافحة ليقمل ضل غير الحماع من الاستمتاع وتحوه وهذا ضعيف لأنها لاتحرم عليه باليمين الشاق عموم الآية الشات أن عليها غضاضة لكونها توصف بأن وطئها عمره فيرضح التحريماه زهور(٧) ولو وطيء واحدة عن الأرسحة الأشهر حتث بها وارقع حكم الايلاء عند الهادى خلاف عورح و شاه يالاوم واحدة فيل الأرسحة الأشهر لم يبطل حكم الايلاء وعبد الهادى خلاف عورح و شاه يانومتى مضت أربعة الأرسحة فلك واحدة حكم المرافحة سواء نوى الجميع أن وأطئها في الأرسحة وأنه وعنت بوطء واحدة بصد الأربعة فلكل واحدة حم المرافحة سواء نوى الجميع أن وأطئها في الأرسحة وأنه الأرسحة واحدة بصد الأربعة فلكل واحدة من تطابل الأن قد ثبت حكم الايلاء في المكل والا برفعه إلا الوطئا في الايارة في المكل والا برفعه إلا الوطئا القبل والا برفعه إلا الوطئا في الايارة في المكل والا برفعه الإلى المحدة بمن باطنا في الصورتين ها إلى القرح ينصرف إلى القبل فلا فائدة في التصويب وإذا ادما أنه أياد الدر ومنها أو لا أهسستك ٧) لا يودن باطنا فقط اه نقرز (به المستك ٧) لا يودن باطنا فقط اه نقرز وحة وتنا إلا المستك ٧) لا يودن باطنا فقط اه نقرز ودن باطنا فقط اه نقرز ودن باطنا فقط اه نقرز ودن باطنا في المستك ٧) لا يودن باطنا والمستك ٧) لا يودن باطنا في المستك ٧) لا يودن باطنا والمستك ٧) لا يودن باطنا والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمستك ٧) لا يودن باطنا والمدود وال

الأول قول القاسم وهو قول يحيى في الأحكام واختاره م بالله وهوقول جمهور الفقهاء أنه بكونتُوليا * القول الثاني للهادي عليلم في المتنخب وهو قول أبي ع أهلايكونموليا (أو) كون مؤتتا (باربعة أشهر فصاعدا (١٦) من يوم الحين (٢) فانه يكون موليا وقال ش وك لا يكونموليا إلا باربعة أشهر وزيادة وقت يمسكن المرافعة فيه (أو)وثَّةَ (بمايعلم (**) تأخره عنها)أى أنه لا يأتى ذلك إلا بعد مضى الأربعة فانه يكون موليــــا مثال ذلك أن يقول لا وطنتك حتى تطلم الشمس من المغرب أو حتى تخرج الدابة أو حتى ينزل المسيح أو حتى مخرج الدجال أو حتى يصل فلان وهو في تلك الحال في جهة بعيدة لو سار لم يصل إلا لأربعة أشهر فصاعدا (١٠ فانه يكون في جميع هذه الصور موليا، الشرط الحادي عشر أن يكون (غير مستثنى (٥) إلا أن يستثنى (ما تبقى معه الأربعة) مثال ذلك الاستثنا الذي يبطل به الايلاءأن يقول لاجامعتك سنة إلا مرةواحمدة أوإلامرتين أونحوذلك فهذا لا يكون الاستثناء الذي يسم معه الايلاء أن يقول إلا مرة في شهري هذا أو في وسط السنة أو نحو ذلك (٧) فاذ ذلك لا يفسد الايلاء بل يصير موليا بالمبدة التي تأتى بعد مضى المسدة ^{٨٥} التي استثنى فها لأنه يقى أربعة أشهر فصاعدا وهكذا لو لم يؤقت بسنة بل قال لا وطئتك

إلامرة واحدة فانه يكون مُولياً ('') بعد أن يطأها ('' * نم و إذا آلى من زوجته على الشروط التي تقدمت (رافعته) إلى الحاكم '' (بعدها) أى بعدمفى أر بعة أشهر فتطالبه برفع التحريم (وَان) كا ثبت (قدعفت '') عن الطالبة فلها أن تطالبه بعد الدفو (إن رجعت '') عن الطالبة فلها أن تطالبه بعد الدفو (إن رجعت '') عن الطالبة نقله لأنه وله المدة ('') أى مدة الايلاء فان رجعت بعدمضها لم يكن لها أن ترافعه بعد ذلك لأنه قد ارتفع التحريم '' فان لم تعف عنه كان لها مطالبته بعد أربعة أشهر ولم يف فيها وقع عليها الايلاء عندنا وهو قول له وش وقال أبوح إذا مضت أربعة أشهر ولم يف فيها وقع عليها طلقة بائنة وهكذا عن زيد بن على (و) إذا آتى ('') من أحد زوجاته كان لهن (كلهن) المرافعة (مع اللبس ''') في الموتى عنها لأن كل واحدة فى حكم المولى عنها واعلم أن و لاية المرافعة فى الايلاء إلى الزوجة (غير الماقالة ('')) في الموتى عنها لأن كل واحدة فى حكم المولى عنها واعلم أن و لاية المرافعة فى الايلاء إلى الزوجة (غير الماقالة ('')) في الموتى عنها لأن كل واحدة فى حكم المولى عنها واعلم أن و لاية المرافعة فى الايلاء إلى الزوجة (غير الماقالة (''))

كان أربعة أشهر فما فوق ثبت الحسكم فيه وإذا حنث فيا قبله انحلت يمينه اه لفظا قرز (١)إهـــذا فيه نظر لأنه لابد أن تكويث مدة الإبلاء معينة عند الاستثناء على الأصح فلا يكون مولياً في هــــذ، الصورة وقواه السحولي وقد ذكر فيالبحر أنه غير منعقدعند الناصر والقريقين خلاف زفر و المختارمافي الشرح (٧)وكذا قبل اه منخط حاتم الريميقرز (٣)مسئلةو إذا وطئها فني مدةالا يلاءتازمه الكفارة لا بعدها اه بيان قرز(،) حيث نميكن قدوطيء فإن كان قد وطيء فليس لها ذلك قرز (،) وسواء كان الحاكم من جهة الإمام أو غيره وكذا في الطيار بخلاف اللمان لأنه كالحد اله كواك قرز (٤) قال السيد ح إنَّ المرأة لو عفت عن المطالبة في الوقت الذي قيد جازلها الرجوع فيه لأن عفوها إنما يتعلق بالآخي دون المستقبل كالنفقة اله غيث بلفظه (۞) أو طلقت إن راجع في المدة كما سيأتي في شرح قوله حتى يطلق أو ينيء ولفظ البيان(مسئلة)وإذا طلقها أو انسبخ النكاح الح (٥) ولو تاشرة قرز (ﻫ) لأنه حقٍّ يمجدد فينصرف العُنو إلى الحال فقط كما في الرائها من النفقة ومن القسم اهشرح أثمار (٦) أي مدة الحلف اه حرِّلي ونجرى وقيل الراد مدة العفو حيث عفت مدة معلومة ورجعت فمها ذكره التقيه ف ولو بعد الأربعة الأشهر (٧) الأولى أن يقال لضعف الحق لثلا يلزم بعد المدة إذا لم تعف (٨) والظهار مثله (٩) وإذا آلى من أحد زوجاته غير معينة أو معينة والتبست فان كان الأول حنث نوطء واحدة وفى التانى لا يحنث إلا قوطء الحبيم اله بيان وفى ح الاتمار لايحنث فى الصورتين جيماً إلا توطُّ السكل ولا تنحل بمينه (٥) وبحنث توطُّ واحدة حَيث هي غير معينة وحيث هي معينة والتبسُّت لم يحنث إلا يوطء ألجيع (١٠) أو وكيلُها قرز (١١) لأنه حق بدني لاتصح النيابة فيه اه بحر ويصح التوكيل من الكبيرة قرزُّ والأولى أن يقال انه شرع للتشنى ولا نشنى في حق الصغيرة لثلا يازم في السكبيرة (١٧) بل المطالبة المها متى بلغت أو عقلت اله يبان ولوبعد المدة ولا حكم العفو الصغيرة والمجنونة بخلاف هبة النوبة إذ لا تعتقر النوبة إلى الطلب بخلاف هذا اله سحولي

يطالب لصغيرة أو مجنونة ولا السيد عن أمته واذا رافعته الى الامام أو الحاكم أمره بأن يفيء أو يطلق (فيحبس) إن امتنع من أحد الأمرين (حتى يطلق أو يفيء (١) فان طلق بالمطالبة باختياره (١) أولى (١) مجها راجع أو عقد بعد العدق أو بها البائن وقد بقى من المدة أربعة أشهر عاد عليه حكم الايلاء فتر افعة أماله لم يق من مدة الايلاء أربعة أشهر لم ترافعه (١) والفيء من (القادر) على الوطه إنما هو (بالوطه (١) فاذا وطنها ارتفع الايلاء وسواء وطنها عاقلا أم بحونا وسواء كانت عاقلة أم بحنونة (والعاجز (١) عن الوطه يفي (والله عن كيني أو رجعت عن يميني قيل واذا فاء باللفظ فالمذهب أنه لا محمنث أن يقول فئت عن يميني أو رجعت عن يميني قيل واذا فاء باللفظ فالمذهب أنه لا محمنث (١) وقال ص بالله يحنث (٥) العاجز بعد أن قدر على الوطه (الا) أن تكون قدرته حدث (بعد مضى الهدا كم الهد (١) الايلاء فانه يمه حين فذ (يوما أو ومين (١١)) قال ان أن الفوارس نها يتعلى ماقيد به (١) الايلاء فانه يمهله حين في قيم لاوطأ زوجته اربعة أشهر ان ذخلت الدار

⁽١) أو يفسخ قرز (٢) لافرق لان الحاكم بحبره على الطلاق (٣) يعنى أو بغير مطالبة (ﻫ)هذه اللفظة لم يذكرها في النيث بل عبارته فان طلق بالمطالبة أو باختياره (٤) بل ترافعه ولو بقيت من مدة الإيلامساعة واحدة قرز ه/ فيالقبل وأقله ما يوجب النبسل فيالثيب وإذهاب البكارة فيالبكر ولا يكنى في الدبر اه عر مين ولا محنث المقدمات لانه بجوزله ذلك قرز ولفظ السكو اكسوكذا لووطيء في الدير لا يكني ولا يحنث قرز (ه) ولو فيجنونه اه تذكرة هكذا فيالوافي والحفيظ والإنتصار وإن وطيءالمولى فيجنونه ير فم حكم الايلاء خلاف المزنى وأما الكفارة فتكون على الحلاف فيمن حنث ناسيا يلزمه أو مكرها وهكذا اذا وطئها في حال نومه وأما اذا استدخلت ذكره في حال نومه أو جنونه فانه لا يرفع حكم الابلامخلاف بعضش اهكهاكب ولفظ البان وإذا كانجنونا لمترافعه فلو وطئيا فيجنونه ارتفع الايلاء اه بلفظه (ه) و إذا باشرته الوطء في حال جنونه أو نومه ولم بيق له فعل لم محنث اه بيان (ه) وليس لها أن تطالبه وفيها عذر يمنم الوطء عقل أو شرعي ولوجن أو أغمى عليه لم تطالبه حتى يفيق والمدور كالمحرم والمظاهر يفيء اللفظ ولايغتظر إثمام الصوم والاحرام أه بحر وقيل أن لها أن تعا ليهوتنيء باللفظ والغائب يطلقأو يرجع فورآإن لم يستوطن مكانه فيطلبها إليهاه بحروفي الكوا كبأن مسافة السفر عدرفيفي، بلسانه (٦) والقول قوله في دعوى السجز اه بيان (٧) و إنما محنث الوطء (٨) أو زال عدره قرز (٩)قالالا مام ي ويمهل حتى يا كل أو يشرب أو يصلي أو يحوالشبع أو ينامالناعس إجماعا المسامحة في ذلك اه بحر (١٠) لان النضاضة عليها بعد مضى المدة أقل لضمف حكه بعد مضى المدة إذ لا حنث ولا إجاع على المطالبة (٩١) وقيل مارآه الحاكم لان المسئلة اجتمادية قرز (١٧) وبعدها يحمس اه كواكب

فاتها متى دخلت الدار (1) صاو مو ليا وكذلك لو علق بشيئة زيد وقع الايلاء ان شاء زيد (2) وقع الايلاء إن شاء زيد (2) وقع الايلاء إن شاء زيد فأما لو علق بشيئة الله تعالى لم يكن مو ليا (2) لأ أن يكون الجاع يضره (2) فانه يقع لأن الله سبحانه لايشاء الامتناع منها إلااذا ضر وهذا على قول الاستاذ (2) فانه يقع لأن الله سبحانه لايشاء الامرا) من ان الاستثنا الذي يقي ممه الأربعة فانه أو إلا أن يقدم زيد ونحو ذلك (إلا مامر) من ان الاستثنا الذي يقي ممه الأربعة فانه يسح ممه الايلاه (ولا يسح التكفير) من الولى من زوجته (إلا بسد الوطء (2) شواء كان قادراً أم عاجزاً وفا بلسانه (ويهدمه (4) لا الكفارة (1) التثليث) فلو آلى من زوجته ثم طلقها ثلاثا ابدم حكم الايلاء افادت اليه بدز وج ومدة الايلاء بافية وأما الكفارة فلا نهدم على الايلاء اذا وطأ بعد ان عادت اليه ذكر ذلك كاله أبوع وعندم بالتثليث بل يلزمه (1) الايلاء (و) اذا اختلف الزوجان هل وقع الايلاء كان بالله وع الايلاء كان

⁽ ١) وهي زوجته غير مطلفة ولا مفسوخة قرز (٧) في المجلس أو مجلس بلوغ الحبر قرز(٣) لأن الوطء مباح لايشاءالله فعله ولا تركه إلا حيث كانبضر الوطء فىالسنة فالله يشاءتركه اه بستان يلفظه (٤) أو هي في غيرالبكارة قرز (٥) وكان يظن استمر ارالمضرة أربعة أشهر فصاعداً اه رياض فلورال الظن قبسل الأربعة قال شيخنا العبرة بالانكشاف قلنا قمد انعقد الايلاء قلنا نحير مسلم (٥) يَمَالُ عَلِيهِ الله يشاء الامتناع فمن أين يشاء الايلاء فينظر اللهم إلا أن بريد نفس عدم الوطءُ استقام الكلام فيه اه من شرح الشامي (٦) هـــذا زيادة في الإيضاح وإلا نقــد تمدم إلا أنه عليه السلام إذا أتى بالشرط أتّى بالاستثناءمه (٧) (فائدة) لو آلى ثم ظاهر أو العكس كفرالظهار ثم وطيء وكفر عن الايلاء إذ لاتجزيء كفارة الإيلاء قبل الحنث اله نجري وإذا رافعته أمره الحاكم بالـكفارة عن الظهار والفيء بلسانه عن الايلاء حتى نخرج كفارة الظهار ثم يؤمر بالوطء اه بيان قرزُ (A) قوله وتهدمه كفارة الايلاء ككفارة اليمين في الجنس والنوع والتخيير لا فرق بينهما إذ الايلاء يمين قرز ٩) لان فيه طلاةا كامنا إذ يؤمر بالوطء أ والطلاق اه بيان يلفظه (ه) والفرق بين الايلاءوالظهار أن الايلاء متضمن الطلاق فأشبه الطلاق المشروط وقد ثبت أن التلاث تهدم الشرط بخــلاف الظهار فليس متضمنا للطلاق اهزهور ينظرنى هذا الفرق لانهمقد ذكروا عدم صحةالظهارعلى الطلقة لان فيه طلاقا كامنا وفي شرح الذويد عن التذكرة والجامع بينه أن الايلاء و بين الطلاق أنهما كاليمين اه وقيل أن الإيلاء مقرونَ بالطلاق لان الحاكم يقول له طلق في الايلاء إن لم تف وهو لايقترن إلا بما علمكه في تلك الحال وهي التلاث فقد استوفاها فيبطل الايلاء يبطلان ما اقترن به بخلاف الظهار فان الحاكم لا يطالب إلا بالسُّود فقط فان طلق فذلك اليه اله يواقيت (١٠) قال في البحر ولا يبطل حكم الايلاء بالردة اهلان فيدحقاً لآدمياه شرح فتح يعنى حكم المراضة للزوجة فأمااليين فقد بطلت اهكواكب(١٠)اذا

أي المطرود (١١) شرعاً

(القول لمنكر وقوعه (۱) إلأن الأصل عدم الايلاء (و) إذا اتفقا في وقوعه واختلفا في مضى مدته فالقول قول منكر (مضى مدته (۲) لأن الأصل البقاء (و) كذلك إذ اتفقا في وقوعه ومضى مدته واختلفا هل وقست الفيئة بالوطء أم باللفظ فالقول المنكر (الوطء (۱) قال عليم ومضى مدته واختلفا هل وقست الفيئة بالوطء أم باللفظ فالقول المنكر (الوطء (۱) قال عليم اثنان فترافعه في السنة الأولى بعد مضى أربعة أشهر منها ثم ترافعه للايلاء الثاني اذا مضت من الدنة الثانية أربعة أمهر وهي مطلقة أم لا وقيل لا بد أن تكون الأربعة إذا كان قد راجعها سواء مضت الأربعة وهي مطلقة أم لا وقيل لا بد أن تكون أول سساعة (۱) من السنة الثانية في حباله لأن ذلك الوقت هو وقت وقوع الايلاء فاذا كانت مطلقة فكا نه أو قعه عليها في تلك الحال فبطل وقيلي (۲) بل و راجعها وقد بقي من السنة الثانية ساعة (۱۸) كان موليا كما إذا طلق عقيب الايلاء ثم استرجع اشترط أن يقي من مدة الايلاء هذا إذا كان قد قال سنة ثم سنة (لا) حيث لفظه (سنتان) أى لو قال والله لا وطيتك سنتين كان ايلاء واحدا (۱)

اعلم أنه اشتق له هــذا الاسم لأن فيه اللمنة فى الخامسة من أعان الزوج أو لأنه يتعقبهالابعاد من رحمة الله تعالى لأن أحدهما عاص واللمن مأخوذ من الطرد (١٠٠ والابعاد (١١٠ والأصل

كانت مدته باقية وحدث فيها أه بيان أنفظ () و فائدة الروج حيث يدعي الابلاء لو كان قدد ندرت عليمه بشيء إذا آلى منها فيدعى الابلاء لذلك أه بيان () يقدال مافائدة الزوج حيث يدعى عدم مضي المدة وهي تدعى مضيها يقال يستقم في مورة واحدة وهي حيث آلى منها أربية أشهر فقط وهي تدعى انقضا أم الترافعه وهدو يدعى البقاء أمدم المرافعة وفائدة الزوج حيث ادعى مضى هدة الابلاء لو كانت قد عفت وادعت البقاء فيصح رجوعها والله أعلم (٣) وبينة الآخر على الاقرار أو على الماقوات المناح ألى الاقرار عدم الوطء قتل إذا كان قد طقها ثم عقد بها ومدة الابلاء باقية فيدعي عدم الوطء قبل المقدد الأرباد بالقية أوى فيدن عدم الوطء قبل المقدد المالا إلى المناقب الابلاء بالمنافقة أنه في فيدة المناقب وماء قد وردت المعداري على العلم كالروق اللجين

ذعرت به القطا ونفرت عنه ۾ محل الذئب كالرجل اللمن

فيه الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقو له تمالى والذين يرمون (1) أزواجهم الآية وأما السنة فيا فعله الذي صلى الله عليه وآله وسلم بين هلال ابن أمية و زوجته خولة بنت عاصم حين فجربها (1) شريك بن سجما (1) والاجماع ظاهر وحكمه عند حصول الظن (1) بالزق من المرأة أو العلم بذلك يجوز ولا يجب (4) ذكره في مهذب ش والانتصار ومع عدم الظن يحرم وفي الحديث من قذف عصنة أحبط الله عمله ثمانين سنة (1)

﴿ فصل ﴾ (يوجبه^(۲) رمى) زوج(مكلف مسلم^(۱)غير

(١) لما نزلت الآية الكرمة وهي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأثوا الآمة قرأها النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقام عاصم بن عدى الأنصاري فقال أرايت يارسول الله ان وجــد رجــل معامرأته رجـــلا ان تكلم جلدوان قتله قتــل وان سكت سكت عن غيظ الا أن يأتى بأربعة شهداء وَقد قضى الرجــل حاجتهُ ومضى فقال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم كذلك نزلت إماصم فخرج فاستقبسله صهره هسلال ابن أميسة فقال أدماو راءك قضال شرا وجدت على بطن امرأتي خبولة بنت عاصم شريك بن سحمـا فقـال عاصم هـذا والله سـؤالى مأسرع مااجليت به فرجما فأخير النبي صــلى ألله عليه وآله وســلم فبعث اليهــا ألنبي صــلى الله عليه وآله وســلم تقالُ حق مايقول زوجك فأنكرت ذلك فلاعن ينهما وقال لانجتمعان إلى نوم القيامة ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم ان وضمت ما في بطنها على صفعة كذا فالولد لزوجها وان وضمت على صفعة كذا وكذا فالولد لشريك فلما وضعت على الصمغة التي رميت بها قال صلى الله عليه وآله وسلم لولا الأيمـــان لـــكان لى ولها شأن اه ايضاح يعني الرجم اهشفاء (٢) يعني رمى بها اه شرح فتح وأفى شرح البحر بماء كلام الشرح على ظـاهر. (٣) قال في جامــع الأصول عقيب النصف من الجزء الرابع ماهمنـــا. شريك بن سحما الأ نصارى والقول كونه مسـودى غلط ومثله فيالبدر المنير (٤) وقيل لابد من العـلم لأن اليمين تلزمه وهي لاتجوز الا مع السَّم وقدوله تعالى يقولون بأ فواههم ما ليس لهم به علم أهْ بهران (٥) وقد بجب اذا كان تم ولد ﴿ ١) وعلم أنه لم يمر بها ذكره في الشفاء اله معيار وقبل لا بجب لأن في اقتحام اللمان فضيحة وشهرة لاسماً عند ذوى المروءة أه بهران ﴿١﴾ وأما قذف الا "جني فلايجوزلا نه عرض نفسه لوجوب الحد عليه ولو علم زناء الا اذا معه أربعة شهود أو ثلاثة ويكون هو الرابع لان مدعى الحسبة يصح أن يحكون أحد الشهود ويكون الشهود ذكورأصول عدول اه بيان ﴿١﴾وأمل هذا يستقم حيث علم زنَّاها فان لم يعلم لم يجب لجواز كونه من شبهة ﴿١﴾ قلت فيلزم أن يتزوج أخواته لاً بيه وأنَّ لابسترناه مفتى وصعوبة الفضيحة والشهرة لا محكني في سقوط الواجب (٦) بناءعلى الا علباً اله لا يعبش الا ذلك (٧) يعني يثبته اهشرح فتح (٨) ولا بدأن يكون مختارا وان لم يتعبه الاكراه فلايتبت اللمانهمه لأنه فرع على ثبوت الحداهشام، (٩) هكذا فـ إاللمع وهو بناءعلى الأغلب أنه لا يكون زوج المسلمة الاعسام الا أخرس)(^(١) فلوكان صغيراً أومجنوناً أو كافراً أو أخرس لم يصم لما نهو إنما يعب اللمان بشروط و هـ , أحد عشر «الأول أن يكون (لزوجة) فلوري أمته أوأم ولدأو أجنبية ثم تزوج بها فلالمان (") «الشرطالتا في أن تكون تلا الزوجة (مثله (٢٠٠) أي مثل الزوجة في كونها مكلفة مسلمة غير خرساء وقال ش ولد والوافي يصم اللعان بين الأخرس والحرساء بالاشارة ، الشرط الثالث أن تكون الزوجة (حرة(نا) فلوكانتأمة فلالمان(ن وقال ش يصعرلمان الأمة ولو كانا عبدين * الشرط الرابع أئت تكون (ممكنة الوطء) فلوكانت رتقاً فلا (٢٠ لمان قبل ح وكذا البكر ٢٠٠ لأنه لاغضاضة علمها في القذف * الشرطالخامس أن تكون باقية (تحته (٨)) * الشرطالسادس أَن تكون تحته (عن نكاح صيح (٩) فلو كان فاسداً فلا لمان وقال م باقم يصهر اللمان (٩٠٠ في الفاسد (أو)كانت قد خرجت منه بطلاق لاكنها (في المدة (١١١)) فأنه يجب اللمان (٢٦) فأما لوكانت قدا تقضت عدمها والولد (٢٣) لمافلا لمان والشرط السابع أن يقذفها (نربي (١٠٠) فلورماها بشيء من الفسوق غيرالزني أو بالكفر لم يجب اللمان * الشرط الثامن أن يرميها يوقوع الزني (في حال يوجب) الزني فيه (٩٠٠ (الحد ٢٠٠٠) فأما لورماها بأنها زنت وهر, في قد يكون بن المسلمة وزوجها الكافر حيث ارتد عن الاسلام ثم قذفها في مال الصدة أو كانا فعين أو حريبين ثم أسلت وقذفها في حال العدة فعلى هذا اشتراط الاسسلام في الحقيقة انما هو في الزوجة الدرياض فيشترط أن تكون بالفة عاقلة حرةمساسة يمكن وطؤها عفيفة عن الزني فيالظاهر اه بيان معنى قرز (١) ولو سكراناقرز أو عبداً قرز (٧) لـكن يعزر لقذفالاً مة وأمالولدو بمدلقذف الاحتبية قرز (٣) عفيقة فيالظاهر مرالزنيه على (٤) جميعًا وأو الزوج عبدًا أه هداية (٥) ووجه أنه لا يستحق تاذفها الحد اه شامي (٦) واما الزُّوج فلا يشعُّرط ذلك فيه بل يصح اللمان من المحبوب المستأصل وهذا الاحتراز من قوله لزوجة مثله اه وابل (٧) لـكن يعزر القاذف قرز الا أن يضيفه الى الدىر فهما اه غيث قرز (٨) ولو خرجت ثم عادت ولو بعذوج اه بيان معنى قرز (٩) لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم وانما يتعلق المطاب الانكحة الصحيحة لاالفاسدة اه ستان(١٠) قلت وهو قوى اه عر (١١) وابما فرق الهدوية أن الإبلاء والظهار لا يصح من المطلقة لأن موجبها الطالاق والطلاق لا يتبع الطلاق نخلاف اللمان فلم يكن موجبه الطلاق فيصح من المطلقة اه تكسل (١٢) ولو كان في عدة البائن اه نجري أو فسخ منحينه اه بحر (١٣) على قو ل الفيل الذي سأتي قو له قبل ولو بعــد المــدة وللذهب خلافة قرز (١٤) ولو لغير آدى قرز اهغيث ونجري (*) ولو في الدر قرز لعموم الدليل (١٥) صو ابدار مى قرز (١٦) وضابطه أن تكون الزوجة بمن بجب علما الحدلاً حا. الزنى والزوج بمن يمب عليه الحد لأجل الشذف ليخرج لوكانت كافرة أو مملوكة فهو يجب علمها الحد ولا شيء على تلذفها أو كان القاذف صغيرا أو أضاف إلى ال يجب فيه الحد اله زهور معنى خال لا يجن فيه حد محو أن يقول زنيت وأنت مجنونة أو غالطة أو صغيرة أومكر هة ، قد كانت على ذلك (١) لم يجب اللمان لأنه لاحد عليها في هـذه الحالات وكذا لإبدر اللمان أيضاً لو قال لهـ ازنيت وأنت يهودية أو مملوكة وقد كانت على ذلك (٢٠) وقال أنو جعفر يعب الامان في المعاوكة ومن كانت ذمية * واعلم أن الرجل متى قذف زوجته في حال الزوجية بأنها زنت لزمه اللمان (ولو) أضاف الزني إلى (قبل العقد) ذكره أنوط (أو) إ يرمها بالزني لكنه وقع منه (ندبة ولده منها (٣) إلى الزني مصرحا) أو أن يقول (١) هذا الولد زنيت به أونحو ذلك (٥) فيجب اللمان ينهما فأما الكذاية فلاتكفي في وجوب اللمان فلو قال هذا الولد ايس باني لم يجب اللمان عجرد هذا اللفظ (٢٠ لأنه يعتمل أنه أراد أنه من زوج آخر إلا أن يفسره بالصريح وجب اللمان (قبل ولو) نفى ولده منها ونسبه إلى الزني بعد الطلاق و (بعد العدة) وجب اللمان بينهما بخلاف ما لو رماها بالزني فقط بعد المدةلم ينجب اللمان و إنما ينجب الحد للقذف وهذه المسألة أعنى صحة اللمان بمدالمدة لنفي الولد أخذها بعض الذاكرين (٧) من ظاهر قول الهادي عليلم ﴿قال مولانا عليلم ﴾ وفي الما خذ ضعف ولهذا أشرنا إلى ضعف المسئلة بقولنا قيل والوجه في أنه لا يصح اللمان بمدالمدة أن أحكام الزوجية بمدانقضائها فدارتفعت كلها فصارت كالأجنبية (و) الشرط التاسعرأن يكون. (ثم إمام)في الوقت ⁽¹⁾ أو من يقوم مقامه ممن ولايته مستندة اليه ^(۱) (و) الشَّرط الماشر أن(لا)يكون ازوج (بينة (١٠٠)) إذ لوكان للزوج بينة وجب عليه الحدو) الشرط الحادي عشر وهـذه فائدة التصويب (١) لا فرق (*) في الاكراه قرز (٢) فان اختلفــا هل قد كانت على ذلك فالقول قول الزوج مالم يعلم كذبه ذكره في التقرير احن وآنما كان القول قوله انها كانت علم ذلك وانكان الظاهر معها لانها تريد الزامه الحد بهذا الظاهر ومن أراد الزام النبر حقا بالظاهر لم يحكير الفول قوله كماهو مقرر في غير موضم (ه) لافرز (٣) أو ولدما من غيره اله كو اكب (٤) هـــذا ط قــول أبى طالمب والقاضي زيد وفيماً يأتى على قول أبى العباس اه وعن المقتى هذا مطلق مقيد بما يأتى في الحدود في قدوله مصر ما ﴿١﴾ أو كانيا وعن حثيث أن هنا الاحتياط في الأنساب وضما يأتي لأن فه هتك سر فيقرر كل في موضعه ﴿ ١﴾ ليس البابين سواء لأن القذف مبني على ماتحصيل به الفضاضية وهي تحصل الكتابة كالصريح واللمان بشرط فيهالصري فلا يكون في كلام أهل للذهب تناقض والله أعلاه) من زئى (٣) ويحد للقدف قرز (٧) الفقيهان سوف (٨) صوابه في البلدالتي تليه قرز (٥) لعله عند م بالله ومن معه أنه لا يبطل بموت الامام (١٠) وتفام قرز (١) ولوهو أحدهم وفي البيان من غيره (١) قال في البحر وله أن يلاعن لا "جل نقى الولد ذكره الامام ى وقى البيان ما لفظه وان جاء بالشهود ثم طلب اللمان فقال ح ليس لهطلبه ان (\(\forall \) يكون ثم (اقرار (1)) من الزوج بالولد و لامن المرأة بالزيي فلو أقر الزوج بالولد أوالمر أمّ بالزي و الزير (فيهما (1) بالولد أوالمر أمّ بالزي و الإلم يجب اللمان (ومنه) أي مما أي في اللمان لأجل نفي الولد أو لأجل الرمي بالزي و الالم يجب اللمان (ومنه) أي مما فير حب اللمان قول القائل لزوجته (يازانية (1) كأنه رماها بالزي كا لو قال أنت زانية (اف فلو قال إذا نية فقالت زنيت بك (المراقبة المراقبة و المراقبة فقالت زنيت بك (المراقبة المراقبة المراقبة فلاحد ولالمان والوجعية أمه قد يسمى وطم الزوجة زئي على طريق الجوائم المن كثرت وقاحته (المناقبة في المراقبة في قولها زنيت (1) بك لاحد على وأما قولها زنيت (1) في فيكون كل منهما قاذنا لصاحبه فيلزم حد التذف لأنها لم أو أما قولها زنيت (1) في فيكون كل منهما قاذنا لصاحبه فيلزم حد التذف لأنها لم أصافت الزي اليه و يحتمل أنها مكرها (1)

وقال ش له طلبه إذا كان ثم ولد منني اه بيان (*) أرجة رجال عدول أصول يقال إن كان لائبــات الحد عليها فأربعة رجال عسدول أصول وان كان لاسقاطه عنه صح ولوصبيانا أو فساة كما ذلك معروف قر ز(١) بل بلاعنها استوط الحدعنه اله تذكرة وبيان. وظاهر الأز خلافه قرز أنه لا بثبت مم الاقرار مطلقــا وهو الثمرر اه مفتى وحثيث(٢) قيل ويلاعن لنني الولد إن اراد ينظر اه وجه النظر أنه قد ذكر في التذكرة في آخر باب اللعــان أنه لا يصح نفر الولد حيث قال ولا يلتني المولود باتفاقهما أنه ليس منه أو أنه ما وطيء في أربعة حتى يلاعن وَلَالْهَانَ اه تَذَكَّرة لفظا قال في ماشيتها لأنهما متصادقان على الزنى فلا لعـــان نأذا لم يصح اللمان لم يصح ننى الولد هذا مذهبنا وقال ض زيد والـكرخي أنه ينتني الولدبتصادقهما من غير اللمان (٣) ووجه تحميص هذين الشرطين الذكر لـكون اللمان وسقوط الحد إنميا هو مع عبدم البينة ولنني الولد إنما هو مع عدم اقرار الزوج به هذا والله اعلم أه إملاء شاي(٤) صوابه منهما أه لاوجه التصويب (٥) وحلفٌ في الأثمار لفظة قوله ومنه بازانية قالُ في شرحه لدخول معنى ذلك فيا تشدم في قوله بزني اه وابل (*) ولو بالغارسية نحو يلعزرة يأنجكي ومعناه ياقنعبة وهي المومسة (٣) (مسئلة) وإذا قال مااظنك الا زانية أو أظنك زنيت لمبكر. قاذةا لها وكذا إذاقال لها قالوا أو قال فلان إنكزنيت!ه بيان قرزقوله لميكن قاذة أي لأنه لم يقطع بالمقن لأُنه أخبر عن ظنمه بأنها تزني لابالزني نفسه (٧) فلو قالت زنيت أنت كانت تاذفة (٨) لـكم. ماوجه المدول إلى الحِياز اذالظاهر الحقيقة وقد ذكر. هذا في البحر (٩) وهي كثرة هــذره وقلة تميزه اه تأموس بأن لا يالى النساعل بالذم الذي يلحقه وهي رابحة إلى سلب الحياءاه دامغ وقيل قلة الحياء وصلافة الوجه (١٠) بضم التاء (١١) جملا على السلامة (١٤) بقصر التاء (١٣) اذلو صدقته سقط عنه سط التذف (١٤) فلا تحد الزني أما لأنها لم تقر إلا مرة وأحدة أو لأنه يجتمل الاكراه ولو أقرت اربح له الابتداء بالماانية (١٠ باللمان والملة التي لأجلها يطلب و تبيين صفة اللمان أما من له المطالبة فالمال بتداء بالما النه تبحب (٢٠ لسكل واحد منهما وأما علمها فقد بينها عليم بقو الاويطلبة لوج) لأحد غرضين إما (للنق) أى لنق نسب الوالمعنه (و) الغرض الثاني (اسقاط الحق (٢٠) الثابت بالزوجية من النفقة والسكسوة وغير ذلك (٤٠ لأنه إذا طلقها لزمه الحقوق في المدة (٥ وإذا فسخها باللمان سقطت الحقوق في المدة وقي المدة فأه أن يطالب باللمان لهذا الغرض وقال أبوحوش ليس للزوج أن بيتدئها بالمطالبة سواء كان لنفي الولداً منيور وجب (١٠ أن يلاعنها (وهي) يعني الزوجة تطلب اللمان لأحد غرضير (٨٠ إما لا للنق) للولدمن الأبو تصير عصبته عصبة أمه (١٠ وينقطع حكم الأوجة بينه وبين من نفاه (و) إما لاثبات حد (القذف) على الزوج (٢٠٠٠ وأما تبيين صفة اللمان (ويمور عليه المالف المالف التسادق (المالم الكافدام على اللمالف وروعظهما وخوفهما من الاقدام على اللمالف ورحمه على التصادق (فامتنما) فانه يسلم الأسلامين الزوج (٢٠٠ فيمن الزوج و نفي ولدك هذا) فانه يسلم بتحليف الزوج (٢٠٠ فيمن الزوج و نفي ولدك هذا) (١٠٠ فيمن الوسم المن الإقدام والمعالم (١٠٠ فيمن الوسم والوسم الوسم الوسم الوسم والوسم الوسم ا

مرات (١) صوابه من يبتدىء بتحليفه (ﻫ) وهو لـكل واحد منهما فلا معنى لقوله من لهالا بتداء ولعله بشير إلى قول حروش ان لهـــا الابتداء لاهو (٧) أى يثبت (٣) والثالث اسقاط الحد اه هداية (٤) كالسكني في الطلاق الرجمي (ﻫ) كاسقاط حد القذف وازالة الفراش وأما لنني العار فلايطلبه الزوج لأن الطلاق بيده ذكره الامام في البحر وهو ظاهر الأز اه غانة (ه) فانكان قبل الدخول فلسقوط نصف السمى فإن لم يكن مسمى فلسقوط المتعاقر ز (٧) بعد أن رعاها بالزني وجب اللمان (٧) ثبت (٨) بل لثلاثة (٩) عقلاً لانكامًا وإراثًا ونسبًا (ﻫ) ولا يلحق نسبه نسب أمه فلوكانت هاشمية لم يكن هاشميًا ولا يرتُ إلا ميراث ذوى الأرحام ذكره في الدرر وشم ح الشكت قوز (١٠) والثالث تعي العارعها اه هداية والرابع انساخ النكاح (١٩) قال في البحر ويعتمر حضورالامام أوالحا كم إجماعا بين من قال هو شهادة أو بمن أي ما كم الامام أو نائبه قرز (١٧) وهذا فارق الحدود لوجيين لانهم قالوا يلقن ما يسقط الحد في الحدود لا هنــا الأول أنه صــــلي الله عليه وآله وسلم قال للمقر عنده بالزني لعلك لمت الحلك قبلت وقال الملاعنة عنده أنه لرمي بالحجارة في ظهرك خير الكمر عداب الله الوجه الثاني أن في باب اللمان لا بد أن يكون أحدهما كاذب فحتهما على التعمــادق لثلا يقدم الــكاذب على محظور اه زهور والوجه الثالث أنه في اللمان حق لسكل واحد مرس الزوجين محلاف حسد الزئي وتعوه فألحق لله تعمالي اه شرح جران (٥) ظاهره الوجوب لأنه من بأب الأمر بالمروف والنهي عن المنكر الثلا يقدما على السكذب وقيل ندبا قرز (١٣) فان حلف بغير تحليف له لم يعتد به قرز (١٤) العظم (١٥) وأنه من زني في أيمانه اله بحر ينظر (a) فإن قال وتعبي ولدي هذا كان إقراراً إلا أن ينظ أنه سبق لسانه أوكانَ

فاذا قال ذلك أمره أن يمكر رذلك (أربا (١) وهذا حيث يمكون ثم ولد فان لم يمكن ثم ولد كفي أن يقول فها رميتك به من الزي (ثم) إذا فرغ من تحليف الزوج أمر الزوجة أن (تقول والله (كان يقول فها رميتك به من الزي (ثم) إذا فرغ من تحليف الزوج أمر الزوجة أن أربا (والولد) في حال التحليف (حاضر) في حجر المرأة (أه أرسار اليه) إن كان هناك ولد منفي قال عليم والأقرب أنه لا يحب (المحاضر) في حجر المرأة (أه أو أمار اليه) إن كان هناك ولد وإلا وجب (فان علمها اعاد (١) أي المسئلة تولان الأولى رواه أبو جعفر والمؤتف التحليف وقدم الزوج ثم أعاد المرأة وفي المسئلة تولان الأولى رواه أبو جعفر عن المنتخب وع طوم بالله وفرن لو قدم الزوج قم أعاد المرأة وفي المسئلة اجتهاد أو الم لا يحب وإعا عن المنتخب وغ والمقافل أبو حملا عن المنتخب وغلان الأولون لو قدم الزوجة فعندم بالله وأبي طوأبي غانه يعيد قال الامام ي والفقيه ل هذا (مالم يحكم) فان كان قد حكم نفذ (أن المسئلة اجتهادية وقال ش بل ينقص الحم كم المخالفت في القرآن (١) بهد كمال التحليف (يفسخ (١٠) الحائم كم ينتها فال عليم والأقرب أنه لا يتمين لفظ الفسخ بل يمكول التحليف (يفسخ (١٠) الحائم كم ينتها قال عليم والأقرب أنه لا يتمين لفظ الفسخ بل يمكول التحليف (يفسخ (١٠) الحائم كيا قال الرسول

جاهلا اله ح لتنظا قرز (١) ولا يشترط التوالي في الا بان بل يصح ولو مغرقة ولا يضر التفريق المعاد وفي بعض الحواشي والاقرب أنها تسكون متوالية فان طال القصل بينها لم يعتد با مغني منها (٧) أو أي أقاظ القسم المعروفة قرز (٣) وهل يشترط حضور الزوجين عند الهين من الآخر أم لا قبل يشترط اله غاية وفيه نظر والأولى لا يشترط ذكر معناء في شرح الارشاد ومثله لا من مهران (٤) فان نسكات عن الهين نقال ض زيد واصش يكني امتناعها مرة واحدة في وجوب الحد عليها والى الزوج ولفظ اليان فان امتنم الموجوب عند حضوره من القمان ولو مرة حد للقذف اله لفظا فلو حد الروج ولفظ اليان فان امتنم الروج بعد حضوره من اللمان ولو مرة حد للقذف اله لفظا فلو حد بعض الحد ثم رجع إلى اللمان صح رجويه وصح النفي واللمان ذكره في الشرح اله لفظا غد الزوج بعض الحد ثم رجع إلى اللمان قبل كال الحد عليها قبل منها اله ن و يسقط ما يجى من الحد وقد ادعى أدا واحبت على هذا في الشرح اله ثمرات (٥) ندا قرز (١) بل يندب (٧) يعني أعاد أيمائها فقط وإن الاجهاء فقط وإن أو واحدا الروج واستانف اله سحولي لفظا قرز (٨) حيث كان سهوا أو غلطاً أو هو مذهبه قرز (٩) لأن الواو عنده تقتضي الرئيب قلنا هي اختلافية اجهادية المهادية المهادية المهادية اجهادية المهادية المهادية المهاد الواره وان مات الولدة الله تبدأ النسب ويوارغان قرز (١) يؤن الدوم حكم ولعله غاص

صلى الله عليه و آله و سلم له لال و و و و جته أو يقول رفعت النكاح يبنكا (و يحم بالنفى) ان كان ثم و لد و إعايم بالفسخ و النفى (ان طلب (۱) منه ذلك بعد الأ عان فاو لم يط الب بالمنم لم يمم (۱۲) في كن كر ته (فيسقط الحد (۱۱) عنهما و ي حم الحاكم بالنفى و الفسخ (و ينفى النسب) ان كان ثم و لد (و ينفسخ النكاح (۱۰) بينها (و ير تفع الفراش (۱۰ و يحرم) عليه تحريا (و و يدا (۱۷) و هده الأحكام الحسة لا تثبت إلا بعد كال الاعان الأربع من كل واحد على الترتيب و بعد الحج بالنفى و الفسخ (لا بدون ذلك) فلا يثبت واحد منهما (مطلقا (۱۸) يعنى سواء انفم الى دون الأيان الأربع حكم أم لا (۱۰ و قال أوط و أبو ح اذا فرق الحاكم بين المتلاعين بعد ثلاث شهادات فقد أخطأ السنة و نفذ حكمه وعند ش لا ينفذ كمه ولا تقم الفرقة و مثله خرج السيد أحد الأزرقى على المذهب * قال مولانا عليم وهو الذى ذكر ناه فى الأزهار (۱۱) وقال الصادق و الناصر أن الفرقة تقم بفراغهما من غير حكم هو قال مولانا عليم و وقال ش تقم (۱۱)

(١) ولو من أحدهما (٥) فلو حكم بنق الولددون الفسخ لم ينتف نسب الولد و إن حكم بالمسخدون النق صع القسخ وحرمت عليه ونفرنسب الولد لاحق بأيه كلو لاعنها من دون ولد فلوطلب الفسخ فقط أوالتفر فقطلم يتم إلا ماحكم به اه عامر ومثله في حلى (٢) قان حكم من دون طلب فهو باطل حيث كأن عالما اه بيان و قبل يمبح لأن المرافعة قرينة الطلب والنحاكم أن يقول اطلب الحسكم منى ولا يكون تلقينا قرز (٣) فى بابُ الفضاء (٤) أما إذا كلت الأربع فانه يسقط الحد من غير حكم لظاهر الكتاب العزيز وإنما الذي يتوقف على الحسكم بعسد الأربع الانتساخ وارتفاع القراش والتحريم المؤبد اله ستحولي (٥) ولا يقع السخ إلا يفسخ الحا كمولا ينتف نسب الولد إلا بنق الحاكم ولا يكني الفسخ عن النني اه ن قيل وَلَا النَّنْ عَنِ النَّسَخُ وَهُلُ قَدْ صَحَّ النَّنِي يَنظُرُ فِي بَعْضُ الْحُواثَيُي أَنَّهُ لا يَصِحَ فَيَحْفَقَ قَبِلَ لَهَاهُ يصح وقد ذَّكر ذلك في السحولي (٣)كار تفاعه بالطلاق البائن فيلحق به ما أتت. لأر بعرسنين فما دون واستة أشهر فما فوق من وضم الأول قرز (٧) وإذا رماها بعد ذلك حد إلا أن يرمها بما حد لأجله قرز (٨) قلت فان حكم بعد تحليف الزوج فقط لم ينقض إذ قال مه قائل من أهلُّ العلم وهو قول ش (٩) وإنَّا لم يقطع الحا كما تحالف بناعلى أنخلاف أبيط وحخلاف الاجماع(١٠)ولاخلاف أنه إذا فرق بعد أربع شهادات وقبل المامسة التي هي ذكر اللمنة والغضب صح التقريق لنا إن الله تعالى. نص على أربع شهادات فلا بجوز الاقتصار على أقل منها والحامسة خارجة بالاجماع قال أنو جعفر وتأول أصحاب ح قول أبي ح فقالوا لجله قبل أن يظهر الاجماع على خلافه وقيل قاله قبل أن يبلغ درجة الاجتباد قيل ويقول في طرما قاله ا ص ح في ح اله غيث (١١) وفائدة الحملاف بيننا وبينهم الفرقة بفراغ الزوج و تلاعن المرأة (١) عنده لسقوط الحد(و) إذا تنى الزوج ولداً ثم فرق الحاكم يديما ثم ولدت آخر فانه (يكفى) هذا اللمان (لمن ولد بعده (١) لدون أدنى الحل) إذا تفاه الزوج أو لم ينفه و لاأقر به فان أقر به حد (١) وزيمه الولد لأنه حل واحد (و) لو نفي ولداً ثم وقع اللمان بينهما والحسيم بالنفى ثم أكذب نفسه بعد ذلك وأقر بالولد فانه (يسم الرجوع (١) من الزوج (عن النفى فييقى) من تلك الأحكام الحسة التي تثبت بعد الحكم (التحريم (١) المؤرد وعلى المقابقة التي تثبت بعد أيضا و تعود الده إذا أراد رجوها بعقد جديد و هو قول أي حومحد (فاند جم) الزوج وأكذب نفسه (بعدموت) الولد (المنفى (١) لم ير (قبل وان لحقه ولده) قال بعض المذاكرين (١) وإن كان الولد (المنفى (١) لم يساله عنه المنافى ولا يرث (١) والمنافى ولا يرث (المنافى ولا يرث (١) والمنافى ولا يرث (١) والدالمنفى ولا يرث (١) والمنافى ولا يرث (١)

لوطلق أو مات قبل الحكم (١) يعني محلف لسقوط الحدعليها بعد أبمان الزوج (٧) أي يعد الوضع اه عبارة الاثمــار لاهل بطن لأن العبارة توهم أن المرأة اذا أتت بولد استة أشهر من يوم الوضع ولدون سنة أشهر من يوم اللعان أن ذلك كاف وليس كذلك لأنه يكون حملا تانيا اه شرح حمد (مسئلة) ومن ادعى الولد المنني لِمان أنه له من أمه هذه بوط-شبهة فالأقرب أنه يلحق به لأنه يصبر كاللقيط لا أب له ﴿١﴾ إنه بيان قبل ولا يعتبر تصديق الام للمدعى بل لاستحقاقها المهر عليه انه بيان معنى ينظر لو رجع الزوج عن النثي بعد ذلك الأقرب عدم صحة الرجوع من الزوج لان فيه إبطال حق النبير بعد الصحة ﴿ ١ ﴾ قال الفتى في هذا خظر لان القبط لم يثبت له نسب من جهة أبيه ولا من جهة أمه بخلاف هذا فهو لا حق بأمه فلا يصح أن يدعيه أحد (﴿ إِنَّ اللَّهُ الرَّوْجَةُ إِنْ طَلْبَته اه يان قرز (٤) ولا بحتاج الى مصادقة الولد لانه ولد على فراشه اهستعولى معنى (٥) ودخل تحته انتساخ النكاح وارتفاع الفراش ويجب الحدوايث لم يطلب لانه قد حصل الرفع ولاعفو بعده وفي البيان أنه محد ثقذف الزوجة إن طلبت الحد قرز (٧) فان أكذب الزوج نفسه عاد الحكان الاولان وها الحد فيعد ولحوق النسب فيلحق اه شرح فتح لان إقراره فيهما صحيح لقوله تعالى بل الانسان على قسه بصيرة فيصدق فها عليه لا فها له فيتى التحريم الثربد لهوله صــــلى الله عليه وآله وسلم المتلاعنان لايجتمعان أبداً وحجة المتتخب أنه اذاجاز أن يعود النسب جاز أن يعود الفراش كالطلاق قلنا مع النص اه بستان (٧) كن يدعي الرجعـة بعد موت الزوجة فلا يرتها إلا بيينــة قرز (*) غالبًا احتراز من أن يكون توأمين ورجع عن شي الحي منهما بعد موت أحدهما فانه ير ثه ويثبت نسبهما ذ كره المؤلف (٨)ولا يثبتالنسب وبحدالقذف (٩) الامير على بن الحسين صاحب الدرد وقيل س(١٠). الحلاف في الولد المنفي وأما ولد الابن الحي فانه يرتب وقاقاً ذكره في تعليق الدير وقيل الحلاف فيهما

منه ^(۱) شيئا لا نه أفر بحق له وهو الارث فلا يصادق وبحق عليه وهو لحوقالنسه أبو جعفر في شرح الابانة عن الهادي عليه السلام (٢) لأنه قال إن لم يكن للولدالمنفي ولد لم يثبت نسبه ولا ميرا ثه وإن كان له ولد ثبت نسبه وميرا ثه "عند الهادى عليلم وقال الناصر وش يثبت نسب الولد المنفى الميت سواء كان له ولد أم لا (ولا) يصح من الرجل (نفي) الولد(بمـــد الاقرار) به (ن) قال عليلم ولا أحفظ خلافا في ذلك لأن ذلك يجري عجري الرجوع عن الاقرار بحق الغير () وذلك لا يصبح كما سيأتي إن شاء الله تمال (أو) نفي الولد بعد (السكو تحبن العلم به و)حين علم (أن له النفي) وسكت ص نفيه في تلك الحال فانه لا يصمه له أن ينفيه من بعد قال (المذاكرون) هذا إذا سكت سكوت استبشار فأما لوسكت سكوت إنكاركان له أن ينفيه بعدالسكوت ﴿ قال مولانا عليه السلام﴾ ولا ممنى لهذا الاشتراط إلا إذا قدرنا أنهعلم بالمولد ولم يعلم ^(٧) أن لهالنفي فاما إذاعلم أن لهالنفي وسكت لم يكن لهأن ينفيه بمدلأن نفى الولدعلى الفور (أ ﴿ نَم ﴾ فاما لو علم بحدوث الولدولم يملمأنله نفيه كان له نفيهمتي علمأنله النفي قال في اللمع وأن نفي الولد بعد زمان طويل من وقت الولادة وجب(١٠) اللمان بينهما قوله بمد زمان طويل قيل ح قد ذكر أنه الىسنة (١٠٠ لأن هذه المدة لآعر إلا وقد علم أن له نفيه في المادة وقال م إذا لم ينفه بعد ولادته لم يكن له

واحد قال ولا يرت منهم شيئا على كلام القبل (١) عارة النيث منهم (٧) والأصبح المذهب أنه إن كان للولد المنفي ولد صبح رجوعه كان للولد المنفي ولد صبح رجوعه والا قرار (٣) لان النسب أصل والدائم يصبح رجوعه والا قرب أنه لاحد عليه بذلك الرجوع الا مسحولي لفظا قرز (٣) لان النسب أصل والدائم وعليم الشرخ عن الأمل ثبت اللامل للنفي واد كان للمنفي ولد وهو مفهوم كلام الشرح اله صبيترى قرز (٤) لكن يثبت اللمان الاجل حد القذف اله سحولي هذا يستم مع الاطلاق فقاط وظاهر الازهار أنه لايثبت مع الاقرار مطلقا وهو القرراه حديث ومفتى (٥) إلا أنه لا يصبح الرجوع عن النسب ولو تصادقا مجلاف سائر الحقوق اله درر وزهور لان هسذا فيه حتى لله تعالى مشوب محق آدى سائمي في آخر الاقرار أنه يصبح الرجوع عن النسب مع الصادق على المختار ذكره مسدنا حسن رحمه الله (٢) ولا يشترط أن يعم أن الدراخي يبطل لعدم الحلاف فيه وقيسل بل له نهيه سيدنا حسن رحمه الله (٢) ولا يشترط أن يعم أن الدراخي يبطل لعدم الحلاف فيه وقيسل بل له نهيه إن جهل كما يأتي في الشميعة اله حديث (٧) والقول قوله في جهل ثبوت النفي إلا أن يعسكون تفيها لاعبهل اله بيان قرز (٨) يعد وضعه و يعتبر المجلس قبل الاعراض قرز لا الحل له أنه الدني ظانه يثبت المجلس قبل الاعراض قرز لا الحل له أنه الدني قانه يثبت المجلس قبل الاعراض قرز لا الحل له الدني ظانه يثبت المجلس قبل الاعراض قرز لا الحل له أنه الدني ظانه يثبت المجلس قبل الاعراض قرز له الحل أنه الدني ظانه يثبت المجل المناخ المناخ الدن اله الدني ظانه يثبت المجلس قبل الاعراض قرز الا الحل أن الدن الدني قانه يثبت المجلس قبل الاعراض المذالم المحمل أنه الدني قانه يثبت المجلس قبل الاعراض قراداً لم يعلم أن الدالذي قانه يشبت المجلس قبل الاعراض قداداً لم يعلم أن الدن الدن قرن اذا لم يعلم أن الدن الدن قرن اذا له الدن قدن الدناء المحدود عن الدن المحدود المحدود المحدود الديمة المحدود المحد

نفيه سواء كان عالما أن له النفي أم لا (ولا) يصح نفي الولد (بدون حكم ولمان (۱)) ظلو تصادقا الزوجان على نفي الولد (۲) لم ينتف و كذا لو التمنا (۲) ولم يقع بنهما حكم أو حكم الحاكم من (دون) لمان لم يصح النفي وقال ص بالله وك اذا تصادقا على انها زانية (۱ وانه ليس منه الولد لم يزمه ذلك الولد و تحد المرأة (٥) وسمح النفي (لمن مات (۱) أو) مات (أحد أبو يه (۲) قبل الحكم (۱)) بالنفي بل يثبت نسب الولد والمبواث (۱) (ولا) يصح النفي أيضاً رئيس طنى أحدها (دون) الآخر (۱) (بلمن بطن دون بعض) فلو ولدت المرأة توأمين لم يصح نفي أحدها (دون) الآخر (۱) وكذا لو نفي ولدا (۱۱) فل والتمنا وحكم الحاكم أنه يمال نفيهما جيما وكذا لو نفي ولدا (۱۱) فل والتمنا وحكم الحاكم أنه يمال نفيهما جيما وكذا لو نفي ولدا (۱) فل والتمنا وحكم الحاكم أنه يمال نفيهما بهيما وكذا لو نفي ولدا (۱) فل والتمنا وحكم الحاكم أنه باتفاء نسب الأول أيضا كانقدم (ولا) يصح النفي أيضا (بعلن ثان لحقه بعد اللمان) فلووقع اللمان لنفي الولد وحكم الحاكم م جادت بولد بعدذاك لستة أشهر فصاعدا (۱۱) الى أربع سنين (۱۰) من يوم الحكم لحقه هدفا جادت بولد بعدذاك لستة أشهر فصاعدا (۱۱)

النني وهو ظـاهر الازفى قولة حين العلم به أي ســواء علم لسنة أو أكثر (١) وقد تقدُّم لا بدون ذلك ولذا حذفه في الأثمار (٧) ولا حد عليه لسكونها مصادقة قرز (٣) لأن الولد حق النسب فلا يبطل بصادقهما (٤) وإذا ادعت المرأة انها جوهمت وهي مكرهة أو مابجري عبري الاكراه لم ينتف نسب هذا الولد عن أبيه اهمداية (٥) للزني إذا كل الاقرارة ز(٦) إذ لا تمرة له مد الموت إله زهور بل ثمرته لحوق النسب إذ يقال فلان ابن فلان كالحي أه المؤ لف يعرج بصده وله فائدة وهو الميراث من الأب لا " في المنفي كما تقدم (٧) أو هسا (﴿) أو الإمام (٨) وإذا مات الحاكم أو عزل قبل النسخ والنني فالنسكاح والنسب باقيسان حتى يضل ذلك حاكم آخر اه ن لفظا قيل ولا بد من إعادة اللمان عند الحاكم الآخر ولو كان الحاكم حاضرًا عنـــد الا ول قرز (٩) قان قيل كيف رث الولد لو مات قبــل نفريق الحــاكم وهو ناف انسبه قلنا الارث يقبع النسب والنسب استقر بمويةً ولهذا لو قال رجل لا تخيه لست أخاً لي ثم مات ورثه لان النسب لم ينتف إلا باللمان والحكماء تعليق س(١٠) ويتلاعن الزوجان لسقوط الحدحداللذف اهرن (١١) المسئلة قد تعدمت في قوله ويكور لمن ولد بعده فقوله في الشرح هذا وكذالو بني ولداً لها وحكم الحاكم ثم جاعت بولد الخرتكرار (١٧) صوابه من يوم الوصّع قرز (﴿) يعني وولدته حياً وإن ولدَّه ميتاً وعلم أنه حادث وقت اللعــان بطل نني الحي لتعسدر نني آلميت ويثبت نسبه وإن كان يعرف أنه من حداللمان لم يطل نني الاول ويعرف ذلك بقول النساء قرز (١٣) و يحد للقذف وتنقضي السدة (١٤) من يوم وضع الاول قرز (١٥) بناء على أنها لم تقر بالفضاء المدة اله كواكب أو بعد اقرارها وقبل مضي سنة أشهر من اقرارها فيلمحق

الولد لمكان الفراش الأول ('' ولم يصبح نفي هذا الولد بحال من الأحوال لأزنفيه لا يكون الا بلمان ولا مساغ له لأنه قد تأبدالتحريم ('' باللمان الأولي قال مولا تا عليه وهذا الا بلمان ولا مساغ له لأنه قد تأبدالتحريم ('' باللمان الأولي قال مولا تا عليه وهذا الولد هو الفراش الثابت قبل لا ينافي قولنا ويرتفع الفراش الثابت كمن الروج النفي (المحمل ('') حال الحل (ان وضع) ذلك الحسل (لدون أدني '' مدته) فاذاو لدت لدون ستة أشهر من وم النفي '' انكشف صحة ذلك النفي وان وضعت لا كثر '' بطل النفي وليس المراد أنه يشرط في لفظ النفي أن يقترن بالشرط بل يصبح منه النفي من غير شرط ولكنه في نفض الأمر مشروط بأن تصنع لدون أدني مدة الحسل (لا اللمان) فلا يصنح (قبل الوضع '') لا مطلقا ولا مشروطا بل يؤخر حتى تضع وقال ابوط ان اللمان والنفي يصحان ''

بالزوج لأن فراشه باق كما في الطلاق البائن اه بيان لفظاً قرز (١) ومحمل على أنه وطيء قبل نعريق الحاكم إما قبل اللمان أو بعده لان أحكام الزوجية باقية بينهما اه زهور قرز (٧) هذا حيث الفضت عدتها بدلالو وضعت تحت زوج جهلا فيصح اللمان قرز (﴿) وانقضت عدتها با لثاني قرز (٣) وفائدته أنه لو سكت بعد الوضع كان له نفيه (٤) حيث لم قد يظهر و لفظ حاشية وهذا مع اللبس بصح واما إذا علم صبح النق ولو لا كثر من ستة أشهر اه مامر يقال بماذا يعلم قبل الوضع (*) هذا مع امسكان الوطم بعد النني واما إذا لم يمكن تحو أن يحبس فانه يمكني النني اذا أتت به لاربع فما دون اه مامر ينظر في هذه الحساشية هل يستقيم على قول الافادة في امرأة المقود زلانه يلحق هنآ وانحما يستقيم على كلام حواشي الإفادة (ه) ولا يُعَال قد صار تاذفا لهما فيلاعن لاجمل القذف لانه أما قذف على شرط أن يكون في يطنها حل اه غيث و زهور (٥) فان خرج ميناً حد والمذهب لا حد عليمه قرز (٦) لكن يتبت اللمان لأجل حد القذف فقط اه ح لى يستقيم هذا مع الاطلاق فتــأ مل وظاهر الازهار انه لايثبت مع الاقرار مطلقـــاً وهو القرر اه حثيث ومفتى (٧) لجواز أنه ربيح أو نحوه (ﻫ) والوجه ان السان يتعلق بالحمل وهوغير متيقن لانه بجوز أن فى بطنها ربحـــا أو علة يعوهم انهـــا حــــل ظذا لم يتيقن لم بجز اللعـــان بالشك اه تعليق وغيث (a) وأما فعـــله صلى الله عليه وآله وسلم بن هلال وزوجته فـكان لاجل القذفالصريع لا لا ُجل نني الولد وكان اللعان كافياً حيث أت به لدون ستة أشهر من وماللمان اهأصول الاحكام اهـ) والمراد لنفي الولد وأما لاسقاط الحد فيصحقبل الوضع اهاع ذماري وستحولي و فيه نظر وظاهر الاز وشرحه لا يصح مطلقاً قرز لكن هل محتاج لنف الولد لمان آخرًا و يكني هــذا اه لا لعان بعد انفضــاء العدة (١٠) مَالم تنفض العــدة بالولادة وذلك حيث يطلق وهي حامل ولم ينف الولد قرز غالباً احتراز من أن يلاعنها بعد وضع أحد التوأمين كما تقدم قرز (٨) ترهو ظاهر المبر بين هلال وزوجته بأن تأتى به لدون ستة أشهر وصورته والله في لصادق فيما رميتك به انأتيت به لدون ستة أشهر (و ندب) في التحليف بعد كمال (۱۱ الأربع من الايان ثلاثة أشياء الأول (تأكيده (۱۱ المربع من الله الله الله الله الله الله الله عليه إن كان من الصادقين وأعا من الكاذيين وقال في حق المرأة والحامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وأعا خص المرأة بالنفض لأن معصيتها إذا صحت فهي أغلظ (المحالة و جعفر لا خلاف أن خص المرأة بالنفض لأن معصيتها إذا صحت فهي أغلظ (المحالة و عند المسادد (المحالة عند واجبة (و) الثاني (التيام (المحالة الله م أخوذة من الحفين وهو ما دون الاطفال حضن الطائر يضه إذا ضها عمت جناحه وهي في الشرع عبارة عن تريية الأطفال (۱۱ مع من هو أولى بذلك والحفيانة في عالم الحافية وقال الكني هي بالكسر في قال مولا ناعليه السلام) والأول أصح عندي والأصل في الحفيانة الكتاب والسنة والاجماع الما الكتاب قوله تعالى والوالدات يرصمن والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى والوالدات يرصمن والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى والوالدات يرصمن والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى والوالدات يرصمن ولا كولي كالمان لمن أراد أن يم

(١) أما القيام وتجنب المسجد فهو حال اللصان وإنما بعد السّكال المخاصة (٣) فائدة التأكيد بها أنهلو نكل عنها حد القدف وان نكلت عنها حدث النزى اه ثمرات ومنقى والمنتار أنه قد تم اللمان بالأربع فلا المنافز الله عنها سحق يقرأ ويحلف كما في الدعاوى في الفطيط (٥) قال في يوان السحامي فاذا كر دلك أنه قد على الله تعدل بعن الزنى و في ولد لدها ذلك أربعا فلا إلى المنافز في المنافزين فيما رميتك بعن التماد فين فيما رميتك بعن التماد فين فيما وركبة ويحكور على المراقب فاسنها اه زهورولان النساء من الزنى و في الولد (٣) لا أنها أصل اللهجور الما يحصل منها عن التعريض فلسنها اه زهورولان النساء من حيا الله المنافزية المنافزية المنافزية المنافزية والمائذ وقبل المنافزية والمنافزية والمنافزية والمنافزية والمنافزية والمنافزية المنافزية المنافزية المنافزية المنافزية المنافزية والمنافزية والمنافزية وعدم الزواجة والنشوز إذا كان الولد مساماً لاان كان كافراً صلا يقول الشاعر والمائة وعدم الزواجة والنشوز وحدم الهوب المنافزة اه يوان لفظاً وعليه قول الشاعر وحدم الهوب المنافزة اه يوان لفظاً وعليه قول الشاعر وحدم الهوب المنافزة الهوان كان كافراً صلا تبطل الحضانة والحرية والامانة وعدم الزواجة والنشوز وحدم الهوب المنافزة الهوان كان كافراً في الشاعر وحدم الهوب المنافزة الهورية المنافزية المنافزية وعدم الزواجة والنشور وحدم الهوب المنافزة المنافزية وعدم الزواجة والنشور وحدم الهوب المنافزة الهورية والمنافزية وعدم الهوب الشاعرة المنافزية وعدم الهوب الشاعرة وعدم الهوب المنافزة وعدم الهوب المنافزة وعدم الهوب المنافزة وعدم الموافزة وعدم الهوب المنافزة وعدم الهوب المنافزية وعدم الموافزية وعدم الموافزية وعدم الموافزية وعدم الموافزية والمنافزية والمرافزة وعدم الموافزية وعدم الموافزية وعدم الرواحة والنشور وحدولة وعدم الموافزية وعد

اليك شروط للعضائة عددت ه تمانية قد نص فيها ذو النظر الموغ وعدل راجح وأمانة ه وحرية والدين فيذاك مصير فراخوبصد من نشوز يشنيها ه وصحة جسم من يوب ومن ضرر

(۷) وغوهم

الرضاعة إلى آخر الآية الكريمة وأما السنة فا روى انرجلا ('' وامر أته تخاصا '' إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ولدفقال الرجل أنا أحق به لأني حلته قبل أن تحمليه ووضعته بأن تنضيه فقالت الرأة حلته يخفة وحملته تقلا ووضعته بشهوة ووضعته كرها وكان بطني له عطاء وحجرى ('' لهوطاء وثديبي له سقاء ('' فقال صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به مالم تنكحي والاجماع ظاهر على الجلة عواعلم أن (الأم الحرة '' أولى بولدها ('') في رضاعه والتيام عا يصلحه اذا طالبت في ذلك فان أسقطت حقها رَّباه غيرها ان قبسل ذلك والا أجبرت ('' قوله الحرة احتراز من الأمة فلاحق لها في الحضانة لأنها مشفولة مخدمة المالك في المحرت (' ولباسا وبوما) فني استغنى فلأم الحرة أولى بولدها (حتى يستغنى بنفسه أكلا وشربا (')

فينظر (٥) أبو الاسود رافع زوجته الى معاوية لا الى الني صــلى الله عليه وآله وســلم كما لايخفي وقيل هو الاسود بن مالك فهو صحابي (٧) بعد أن طلقها أه ضياء ذوى الابصار وقيل حين أراد أن يطلقها (٣) بالفتح مقدم القميص وبالكسر العقل وبالضم اسمرلاب امرى التبس ذكره في مثلثة قطرب (٤) وترافع رجــل وامرأة الى عمليق ملكاليمامة تقالت المرأة المرأة هذا ولدي حلته تسماً ووضعته رفعاً وأرضيته شبعاًولم أنل منه تفعاً حتى إذاتم فصاله واستوت خصــاله أراد أ بوه أنـــ يأخذه منى قبراً ويسلبه مـني قسراً ويتركني منه صغراً فقال الرجــل بل قد أخذت المبركامـــلا ولم أنا, منــــا طائلا الا ولدا عاهل فافعل ما كنت فاعلا فحم كما حكم الني صلى الله عليه وآله وسلم (٥) المسلمة ان كان مسلماً قرز (١) وكذا المكاتبة اذ لاخدمة عليها وقيل لا وقيل اذا كانت باجرة ألا تبرعا لان فلك ولاية والولاية لاتتبمض قرز (٥) قال في زاد المعاد لابن قسم الجوزية وأما اشتراط الحرية فسلايتهض عليسه دليل مركن القاب اليه وقعد اشترطمه أصحاب ألائمة التلاثة وقال ما الك فعهر له ولَّد من أمة أنَّ الام أخص به الآأن تباع وتنتقل فيكون الاب أحق به وهــذا هو الصحيح لان النبي صلى الله عليــه وآله وســـلم قال لاتوله والمدة عن ولدها وقال من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وين أحبته يوم القيامية وقيد قالوا لامجسوز التفريق بين الام وولدها في البينع فكيف يفرقسون بينهما فىالحضاغة وعموم الاحاديث يمنسع من التفريق مطلقاً فىالبيسع والحضانة واستدلالهم بكون منافعها بمسلوكة للسيد ولا تفرغ لحضانة الولد ممنوع بل حق الحضانة لها فيأوقات حاجمة الولد مقدم على حق السيد كما فيالبيع سواء اه من خط الامام المتوكل على اقد اسماعيل عادت بركانه آمين (٩) ولو مملوكا اذا عتقت بعد وضعها قرز (٧) وان لم يحسكن فيها لبن لأنه غيرشرط قرز وانما المعتر القيام بما يصلحه كما جعلنا للاَّب وتحسوه الحضانة مع عسمدم اللبن وهذا اذا لم يفسخها جمدم اللبن من له الولاية اه سماع جياس (٨) والحاضنة أولى بالطفلة من زوجها حتى تصلح للاستمتاع

بنفسه في هذه الأمور فيا حكل بنفسه لوقت حاجته ويشرب بنفسه و يلبس بنفسه و ينام من احتاج في الموضع الذي يليق به فلا أولو ية لها بالذكر هذا مذهبنا ذكره أبوع وقال شرحد الاستثناء أن يبلغ الطفل سبع سنين أو عاني واليه أشار م باقته في باب الخلم قال ط وما ذكره أبوع أولى لأنه لا يختلف مخلاف التحديد بالسنين فائه قد يختلف حال الصبي في الذكاء والبلادة فنهم من يكون ذكاؤه كثيراً في صغر سنه ومنهم من يكون بليداً فوقال مولانا عليلي بحولان التحديد الأولى يعم الصبي والمجنون بخلاف تحديد ش وم بالله (م) تنتقل إلى (أمهاتها (١٠) أقربهن فأقر مهن فأمها أولى من جدتها ثم جدتها أولى ممن فوقها ثم التي فوقها تحلك (وان علون (١٠) والحضانة لنيرهن مع وجودهن وعدم السقط لحق الحضانة في من من النكاح وغيره على ماسياتي إن شاء الله تمالى (ثم) إذا لم يبق للولد من يستحق خركاكان أوا أنى وقال الهادى عليم الخالة أقدمهن ثمهو بمدهاأقدم من غيرها وقال أبوح ذكراكان أوا أنى وقال الهادى عليم الخالة أقدمهن ثمهو بمدهاأقدم من غيرها وقال أبوح لا يستحق الأب حضانة الا بعد النساء (من المبد فلاحضانة له حتى التقرار من العبد فلاحضانة اله حتى يستق (ثم الخالات (٢٠) أقدم من سائر القرابات بعد الأب والأمهات وقال في الكافى عن يستق (ثم الخالات (٢٠)) أقدم من سائر القرابات بعد الأب والأمهات وقال في الكافى عن

فاذا صلحت له حيث آمن عليها من فرط شهوته قرز وطلبها سامت له للاستمتاع وحق الحضيانة باقى اله بيانالي البلوغ اه زهور وعلى الزوج أجرة ﴿) واضتة زوجه الصغيرة اه بيان وهذا قبل الاستقلال وأما بعد ذلك ففي تذكرة على بنزيد أنها إذا صلحت الذوج سلمت له ولا حق لها بعدذلك خلاف وأما بعد ذلك ففي تذكرة على بنزيد أنها إذا صلحت الذوار في قوله وبهما حيث لا أب وظاهر البيان أنه لاشيء علم قرز وفي البحر لا ينزمه قبول الطفاقة إذ لاحضانة عليه اه تذكرة على ان زيد و الولد الحر أولى والله الماجز ﴿) ها عالم يعني تقبد الحفافة الاسفل على الاعلى حيث صال ابن ويد والمولد الحر أولى والله الماجز ذكره في الله لها ما عالم يعني تقبد ولعمل الان كولى من الذكر ﴿٧﴾ إلاأن يكون للاب الهاجز عاج الي على عني يقوله المحافزة في من قبل الام وإلا سبائي في الازهار (ه) وإنها المنشئة في الهادة والحضانة مبلية على الحين والشفقة لا طي القرب والنسب اله كوا كب (٧) هام يحظل ذكر فان تخلل ذكر كانت مؤجرة عن الحدة هر قرز (ه) قلما لاه الموسول له نظارة كركانت مؤجرة عن الحدة من قبل الاب اله دولو عبداً بين الولد وأجرة عن الحدادة ول. المناس اليه وثبوت المحليات الله وثبوت المؤلدة (١) الترقيق العرب على القرب والنسب اله كوا كب (٧) ها يحفل ذكر تخصص الانتساب اليه وثبوت الحدة على سيده قرز (ه) قلما له الموالدة (١) الترقيق على الام كوله على الله الله الم الموالدة (٢) الترقية في الام لانه خصص الانتساب اليه وثبوت طيفاته على سيده قرز (ه) قلم اله على الام اله على الام اله على المار الله المارة على المارة الهرائم الموالدة (١) الترقية صلى انقد عليه والم حين المختصدوا في بنت محزة تقال على عليه السلام الموالدية (٢) المؤلدة (١) الترقية صلى انقد عليه والم حين المختصدوا في بنت محزة تقال على عليه السلام

زيد بن على والناصر و م باقد أن الأخت لأبوين أولام أقدم من الخالة (ثم) بمد الخالات (أمهات الأبوإن الموات من الخالة (ثم) بمد الخالات (أمهات الأبوإن على الأمثم الأبوان على المات ثم بنات الأخوات ثم بنات الاخوة ثم العات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأم ثم عمات الأب ثم بنات الأخوات ثم بنات الأم ثم عمات الأب ثم بنات أعمام الأب أثل المورد فا خل الدرج في باب الحضائة من النساء (ويقدم "ك و السببين) من هذه الأصناف المتقدمة على من أحلى بسبب واحد الى المولود فالحالة لأب وأم أولى من الخالة لأحدهما والأخت لأب وأم أولى من الخالة لأحدهما والأخت لأب وأم أولا من الأخت لأحدهما والممة لاب وأم أولى من الأخت لأحدهما وكذا بناتهن على هذا الترتيب (ثم ذو الأم) فالأخت لام أولى من الأخت لأماؤل للمبي أختان أو كمها مستويتان في الاستحقاق كانت حضا تهما بالمهاياة (أث (و ننتقل) الحضانة (من كل)

أنا أولى لأن ممى بنت اسْعمها يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقالجعفر عندى غالنها وقال زيدىن حارثة عندى عمتها فقمال النبي صلى القدعليه وآله وسلم المحالة أم اله لمع ومن يدلى بهما أولى يمن بدلي بالأب (١) وذلك لأن الحضانة لما حصلت للاب وجب انتقالها الى أميانه كما أن الحضانة ل حصلت للام انتقلت الى أمياتهــا فأما تقدم الحــالات فلما هر اه بستان (۵) من الطرفين ولو تحللت أنتى ولفظ السكوا كب قوله ثم الجدات من قبله يعني أمهات أم الأب وإن علون ثم أم الجد تم أم الجد أب الأب ثم أمهانها و إن علون فامهات الأجداد كذلك اه بلفظه (٢) والوجه في كون بنات الأخوات أولى من بنات الاخوة لكون الحضانة متعلقة بالام فمن أدلى بالام فهو أولى ممن أدلى بالاب اه غيث (م) وهذا الترتيب عن على عليه السلام اه شرح القاضي زيد (١) هذا اذا كن فوارغ قان كن مزوجات رجم اليمن على هذا الترتيب اله يسان قرز (﴿) ولا ولا ية لبنات بنات الخالات وبنات بناتالالحوات وبنات بناتالاخوة وبنات بناتالهات وبنات بنات العرو بنات بنات مماتالاب وبنات بنات أعمام الاب على ظاهر السكتاب قرز وقال الامام المطهر يجد من سلمان الحمزي أن لهن حقاً قال في بعض الحسواشي لعموم قوله تعمالي وأولو الأرحام بعضهم أولى بيعض (٤) وفائدة همذا الترتيب فى الحضانة فى الرجال والنساء مبنى على الحنو والشققة فلو علم الحاكم أن الأبعد أكثر حنواً وشفقة نمن تقسمه كانت له اه سماع لمر لعل الازهار لايساعد ما ذكره بقوله و للاب تقله الى مثلبا تربية بدون ماطلبت وإلا فلا فظاهر، ولو عرف أن غيرها أحنى منها وأشفق فتأمل والله أعلم (*) والإخت لاب أولى من الحنق لا بو بن اه يحر معنى وتكون الخنق أولى من الذكر لجواز الأنوثية فيها اهشاميقرز (٥) وقالالامام ي يقرع بينهن اه بيان لانه يؤدىالىالاضرار بالصيقال فىالبحرالقرعة غير معمول بها عندنا ولو قبل يعين الحاكم من رآه لمسا في المنازعة من إيماش الصبي واختلاف عناية

لم يبعد اه ح مهران (١) تنهيه قال في الشمس لا يجوز عندنا رضاع المكافرة لأن لبنها نجس وقال ش يجوز قلت فأما الحضانة فلاحق لها فها اتفاقا اه غيث لفظا (هـ) الطاريء فأما مع النسق الأُصلي فلا ولاية لها رأساً قرز (ﻫ) و إذا كن الحواضن كلهن فاسقات فالامام والحاكم أولى قرز (٣) قلنا الرضاع ينبير الطباع الأن للبن قوة ممازجة يمنى خلقية تؤثر في تقل طباع الرضيم عن مرضعه إلى طبع مرضعته فيكسب من أخلاقها جيدة كانت أم ردية فعلى الوالد إذا أراد ذلك إن محصل مرضعة جيلة الإخلاق زاكية الأصل ذات عقل ودن مخافة أن تردطيعه إلى طبعها اله بحر (٣) والعمى قرز (٥) والبخر والجرب قرز (٤) سواء كانت الأم أونمن له حق الحضانة قرز (ﻫ) لأنه فسق بالاجاع وفي حاشية لاتفسيق إلا بدليل قطعي (٥) لأنها لا تقر على الوقوف في موضع حتى ترجع إلى زوجها فكيف تكون لما مطالبته اه ح حفيظ (٥) وكذا اختلال المدالة وظاهر الأزُّ خلافه (٥) لا فرق ولو من غيره اهر فتح حيث كان النكاح لايبطل حق الحضانة مثل زوجة الرحرو إلا قلد بطل حق الحضانة بمجرد النكاح قرز (٦) في حق الأُّناث من الحواض لافي حق الذكور (﴿) وَإِذَا رَأَى الْحَاكَمُ أَنَالِامُ أُولَى الصَّي مُمّ نــكاحها كان له تعبينها دون الحواضن الفوارغ لأنه مبنى على الحنو والشفقة وكذلك سائر الحواضن لمدم من رأى فيه صلاحا اه ومثله للمقصد الحسن وظاهر الذهب خلافه اهاع السمن بألله (٧) والحجة أنها إذا تزوجت ذا رحم محرم أوجبت زيادة لقرب والإستئناس فلا ينقطم حقها من الحضانة الدغيث وقال الاستاذ يعني مع عدم الاب فأما مع وجوده فهو أقدم اه كواكب وقال في شرح البحر ما لفظه وسواء كان الاب باقيام لاعلى ظاهر كلام أبي ط و ح وهو الذي اعتمده في الغيث المذهب (٨) نسبا (*) وقواه في البحر وللقتي والامام شرف الدين (٩) ولا يحتاج إلى اختبار لا نهب البست مستفادة اه معيار (١٠) وقيل الاولى في العبارة أن يقال وتعود نزواله آلثلاثة الاول م يألله ونزوال الرابع

بطلاق أو غيره (و) جب أن يمود (بعد مضى عدة)الطلاق (الرجعي) وقالت الهدوية ولُـُلاتمودحق الحِضانة بارتفاع النكاح مطلقا (فان عد من (١٠)) أي النساء اللواتي هن احق بالحضانة (فالاقرب الأقرب من) الذكور (العصبة المحارم) أولى بالذكر والانتي فالجد أب الأب أولى من الأخ لأبوأم والأخلاب وأم أولى من الأخلاب والمملاب وأم أولى من الم لأب (م) إذا لم يوجد عصبة عرمةالاقرب الاقرب (من ذوى الرحم الحارم) أولى بالذكر والانثى فالاخ لام أولى من الجد أب الام وأولى من الخيال والخيال لاب وأم أولى من الخال لأم أولاب * قال عليه السلام والقياس أن الاخ من الام أولى من الاخمن الاب ٢٠٠ والخال من الام أولى من الخال من الاب وأب الام أولى من الحال ٢٠٠ (م) إذا عدم الحارم من المصبات وذوى الارحام فالاولى (بالذكر عصبة غير عرم) (4) الاقرب فالاقرب وأماالاتني فلاحضانة تجب لعم فيها بل هم وسائر المسلمين على سواء في حقها فينصب الامام أوالحاكم من يحضنها (ثم) اذا عدمت المصبات المحارم وغير الحارم وذوى الارحام المحارم انتقلت الحضانة الى من وجد (من ذوي رحم) غير محرم كابن الخال (00 وابن الخالة وابن العمة الاقرب فالأقرب وولايتهم (كذلك) أي هأولى بالذكر (١٠ دون الانثي كالمصبات غير المحارم ﴿ فصل ﴾ (و) يجوز (للأم (٧) الامتناع) من ارضاع ولدها وترك حقها في الحضانة حقاً للطفل فيجبر من عليه الحصانة من أم أو غيرها (١) (و) يجوز للام (طلب وقواه في البحر لزوال المانع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم مالم تنكحي (تنبيه) على أن العلة اشتفالها بالزوج (١) فوارغ ومن زوجات اه فتح (۞ فى الميل وقيل وقت الحاجة قرز ١۞) مسئلة والنساء أولي بالحضانة على هذا الترتيب إذا كن فوارغ عن الازواج فان لم يوجد فهن فارغة رجم اليهن على هـُـــذا الترتيب مزوجات ا ه بيان لفظا قيل وكذا إذا غاب من هو أولى انتقلت إلى من هو أولى من الحاضرين قيل وحد النيبة الذي يتضرر بها الطفل وقيل وقمت الحاجة قرز حتى يحضر لئلا يضيع الصبي قُرز (*) أو وجد فيهن أحد الموانع من الحضانة غير النرويج (٢) بل الاخ لا َّب أولى لانه عصبة اه تعليق وهو ظاهر الإز (٣) ولعل*الخال أولي من آلم لام (٤) وهم بنو الم وإن نزلوا ثم بنو أعمام الاب وإن نزلوا ثم بنو أعمام الجد وإن نزلوا أه بيان قرز (ه) ولعل ان المال وان الحالة أقدم من بني السه قرز (٦) ثم ذو الولاية كالامام والحاكم اه زهور قرز ٧) وغيرها من سائر الحواضن ولذا قال فى الفتح ولذى الحضانة ليم الام وغيرها ٨١) وقبله غيرها اه سجولى قرز (۞) ولو أجنية أو أمة اه هبل قرز (٩) ولو أمة (۞) باجرة المثل حيث خشى عليه التلف

الاجرة (1) على حضانة ولدها(لنير أيام اللبا(٢) وهى ثلاثة أيام (٢) بعدالولادة (1) فلاتستحق عليها أجرة لا أنه يجب عليهاارضاع الولد في هده الأيام وقال أبو جعفر بل تستحق عليها الأجرة فأما إذا طلبت الاجرة لغير تلك الأيام وجبت (٥) على الأب (مالم تبرع) بارضاعه وتقوم به من غير أمر وليه وهو حاضر غير ممتنع فان تبرعت لم تستحق أجرة وإعاتستحق إذا كان غائبا أو ممتنما وفعلت ذلك بنية الرجوع بالأجرة (١٥ وهكذا ما أنفقت وفي اعتبار الحاكم خلاف (١٧ سيأتي (١٥) إن شاما فله تعالى قبل خ أما أجرة الحضانة فالأولى أذ يرجم بها إذا كانت فعلت ذلك بنية الرجوع (١٥ لأن ولايتها على الحضانة قبل الأبوا لحاكم كهوا علم المنافقة تبل الأجوع (١٥ لأن ولايتها على الحضانة قبل الأبوا لحاكم كهوا علم المنافقة على الأبوا الحاكم خلاف (١٤ منافقة الربوع على المنافقة على الأبوا الحاكم خلاف (١٤ منافقة المربوا الحاكم خلاف (١٥ منافقة الربوع منافقة المنافقة المنافقة

أو الضرر اله تذكرة مخلاف ما إذا لم مخش ماذكر ولو كثرت اله نجري حيث لم تمكن من مال الصبي و إلا فأجرة المثل قرز ولو صغيرة مزوجة ومثله في البحر في معاشرة الأزواج وفي المعار أنها إذا كأنت مزوجة فعل الزوج (١) (مسئلة) وأجرة الحاضنة على الأب قان لم يكن أب ﴿١﴾ فمن مأل الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه تفقته في غير الزوجة قرز ذكره في التقر ر ﴿١﴾ أو أب ولم يمكنه التكسب قرز فينظر لو كان الطفل موسم آ والأب معسم أ له كسب الظاهر أن أُجْرة الحضانة تُمكُّون من ماله ولا ينزم الاب أن يحكسب لها وإن تكسب النفقة وبحدل أن تكون عندهم كالنفقة قرز (ه) وقد قدرت أجرة الحضانة نصف كسوة ونصف ثقة وثوابها في الحولين وربع كسوة وربع ثفقة وتوابعها فيما بعد ذلك مكذا أفتى به وأمر به كثير من الحكام وقرره للفتى مراراً وقال القاضم عبد الله الدواري هذا في الام لان قد حصل لها لذة كاملة بيقاء ولدها عندها وفي حق غيرها تفة كاملة وكسوة كاملة وثوابعها هكذا روى عنه وقرر الاول وفي البحر مارآه الحاكم حيث لم تسكن أجرة المثل معلومة (٢) لان غير اللبا لا يقوم مقامه في التنذية والنعومة وفي قطعه عن الولد اضرار وقد قال تمالي لاتضار والدة بولدها الهضميتري (٣) ولفظ البيان الذي لا يعيش إلا به من موم إلى ثلاث فيتمين علمها لثلا مهلكالواد اه بيان(٤)والقياسأنالا بحرة تازم إذا طلبتا للخدمة كذا قرره اللهني وأجاب سيدنا عامر أن لاشيء لان مدة ذلك بسيرة لا قيمة لنفسها فيجب الرضاع ولا أجرة (٥) لـكن يقال إذا خشيع الولد التلف أو الضرر ولم يقبل إلا منها فلم أنها تجبر بالاجرة فهلا سقطت لانه واجب علمها وأخذ الاجرة على الواجب لا يجوز شرطا ولا عُخداً إلا على سبل الر والثواب فذلك جائز بالاجماع ينظر في جواز ذلك فهو يخالف لا صول أصحابنا اه مشارق بجوز أخذ الاجرة لان الاصل الوجوب على الزوج كما في الاستفجار لمن به مرض وكذا رفقة الطريق والطبيب لمداواة المريض ونحو ذلك اه شرح آيات (٣) تاعدة اللامامشر فالدين كل من كانت له ولاية على الانفاق رجع مانم ينو التبرع والمذهب خلافه (هـ) والظاهر أن لها الرجوع عاماً. تنو التبرع لان لها ولا ية على طفلهامم النيبة وكذا ما أتعقت اه مغتى وي وهو ظاهر الازفى الشركة وقيل لابد من نية الرجوع في الإجرة والاتفاق بميعاً وهو الصحيح قرز (٧) المفتار لا يعتبر (٨)في الشركة (٩) ولو كان الاب

أنه لاقرق في استحقاق الأم الأجرة عَلَى ارضاع ولدها بين أن تكون الزوجية باتية ينها وبين الأب أملا ذكره م بالله وشود كره في شرح الا با نقلها حي والناصروق ال أبوح والوافي وض زيد أن الام لا نستحق الأجرق مع بقاء الزوجية بينهما و لاخلاف في جواز ذلك بعد الطلاق البائن قيل ع ويتفقون أيضا على جواز استئجارها على ارضاع ولده من غيرها مع بقاء الزوجية (و) يجوز (للأب نقله (1) أى نقل الولد من الأم (الى) حاصنة غيرها بشرطين أحدهما أن يكون ذلك الغير (مثلها تربية) للولد أى يفعل مثل فعلها في القيام به حسب ماتحتاج ولو لم تكن مثلها في الحنو عليه ه الشرط الثاني أن محصل له ذلك (بدون ما طلبت ")) الام من الاجرة (والا) تكن الحاصنة الأخرى مثل الام في التربية أومثلها لسكن أجرتها مثل أجرة الأم أوا كثر (١٠ فلا) يجوز له نقله إلى غيرها (والبينة عليه (١٠) في ان الحاصنة الاخرى مثل الأم و وليس الزوج (٥٠)

حاضراً غير ممتنع اله مهران قلبًا لارجوع كسائر المتبرعين قرز و يجاب على الفقيه ح أن الأب يقول كنت أجد حاضنة بنير أجرة اه غيث وهثله في الزهور وقد قوى كلام الفقيه ح إذا نوت الرجوع فى ذلك وإلا فلا لسكن فى الأجرة ترجع مها مطلقا والإنفاق ترجع من النية إذا كان غائباً أو متمرداً اهزهور (١) أقول هـذا يستقم حيث طُلبت الام فوق أجرة الثل لحصول الماسرة وأما حيث طلبت أجرة الثل فهي أحق به من غيرها ولو كان عباناً لان الله سبحانه وتعالى شرط ذلك بالماسرة حيث قال تعالى و إن تعاسرتم فسترضعه أخرىولا معاسرة في طلب الامأجرة المثلاه من إملاء مولانا المتوكل على الله اسماعيل من القاسم مآدت بركاته (﴿) وكذلك سائر الاولياء اله أثمار قرز(﴿) ظاهر مولو كان العقد الاول صحيحاً والفياس ما سياكي في الاجارة أنها لا تفسخ إلا أن تعييت اه دُنوبي (٢) ينظر هل يكون التأجيل كالدون سل قيل لايكون كالدون وقيل "يكون كالدون لان فيه رفقاً (٣) أو استو ما بكونهما بلا أجرة مما قالام أقدم اه كواكب قرز (٤) لانه بدعى إسقاط حقهاواليمين عليها (٥) وتحلف مؤكدة لانها غيرمحققة إماعإيما أختيرأن بينته إنما تكون ع إقرارها فقط فلاتمتاج إلى بمين تأكيد لانها محقة قرز(ه) بينة واحدة والبينة على إقرارها وقرره سيدنا محمدين صلاح الفلُّكي لثلا محصل تواطؤ قرزفي بعض الحواشي وطريق الشهود في الطرف ﴿١﴾ الاول إلَّا اختبارأ والشهرة وفي الطرف الثاني ﴿٢﴾ أنهبرحضروا علىعقد الاحارة ولا يقال أنا نجوز تواطأ الزوج والحاضنة على إظهـار الاقل لانه اللازم بالعد ولو تواطؤ اوكما قلنا في بينة الشفيع أنب ادعى أقل نما ادعاء المشترى قالبينة على أنه عقد بكذا(٧)وهوأن تكون مثلهاتريةاه ع صلى(١) وهو أن أجرتها دون أجرة الأم اه سيدنا حسن بن أحمد الشبيبي (٥) وقد دل هذا دلالة إشارة على أنه برجع إلى!الحواضن مزوجات على هذا الترتيب كالفوارع قبل الذكور ماعدا الاب اهسمولى لفظا قرز (٥) إذا كأنت ذات زوج ولم الآخر (" (النع "كمن الحضانة حيث لا) يكون الطفل حاصنة (أولى منها) فاذا كان له أولى منها أولى منها) فاذا كان له أولى منها أولى منها) من غسلو تطيب أولى منها فهى أحق به (و) الواجب (على الحاصنة القيام بما يصلحه) من غسلو تطيب ودهن (" وحفظ (لاالاعيان) التي هي الدهن والطيب والطعام والكسوة فلا يجب عليها واعاهي علي من يازمه ففته وعليها استمالها له فيا تصلحه (و) عقد اجارة الحضائة أنا يتناول خدمة الطفل في القيام بما يصلحه و (الرضاع يدخل) في الاجارة (تبما) للخدمة لأنه حق (لاالمكس (") فلا يصح وهو أن يعقد الاجارة على الرضاع و تدخل الحدمة تبما وانما لم يمن الله في الله في الثدي وذلك لا يصح (وتضمن) الحاصنة (من مات للمربطها) وهي (عالمة (ف) أنه عوت مذلك التفريط فاو بشت الأم بولدها قبل أن يرضع شيئا من اللبأ فات بذلك وهي عالمة كانت ديه (" في مالها قوله (غالباً) احتراز من صورة شيئا من اللبأ فات بذلك وهي عالمة كانت ديه (" في مالها قوله (غالباً) احتراز من صورة

يمكن للولد من هو أولى منها وليس له أن تمنعها من حضائته ولهأجرة بيته فلن امتثمهن وقوف الطفل في بيته كان لها الحروج إلى حيث الطفل يتعهده ولو كره الزوج اه تجرى حيث، تجد مكانا تستأجره لوقوف الطفل فيه قريب من وضع الزوج فإن وجــدت وجب عليها وفاء بالحقين والأجرة من أب الصي أو ماله أو بمن تلزمه نققته قرز (١) آلاُ ولي مطلقاسواء كانالاُ ول أو الآخر و لعله بناحل الاُ غلب (٧) لأن ذلكيحق يثبت بنير فعلما وكان كالمستثنى كصوم رمضان وصلاة الفريضة اه معيار لأن حق الحضانة متقدم على حق الزوج اه ن (٣) بالتتح اه كواكب (١) قانكان بفتح الدال قالمراد به الفعل وذلك ظـاهر و إن كان بضم الدال فهو مايدهن به فالمراد به إذا شرط أو جرى عرف بأنه عليهــا فيحتاج إلى كونه معلوماً أو موجوداً في ملكما لا أنه بيع وإن لم فسد العد (٤) فان ذكرا مصا فتتضى كلام البحر في باب الإجارات انها تصح كما لو استأجر باراً للشرب منها وقيل تمكون فاسدة وهو ظاهر الاز ذكره المقني وان تمزت أجرة كلواحد لأن البين وهي الرأة متحدة قرز (ه) أو ظانة اهـن من آخر باب الحضانة قرز (﴿) فلو تركته وقطمت عنه الرضاع عالمة قتلت به إن لم تمكن من أصوله أو سلمتندية كاملة إن عنى عنها وإن كانتمن أصوله لزمها دية كاملة من مالها كالحابس لنيره حتى مات جومًا أو عطشا اه سحولى لفظا قرز (﴿) فإن قبل لم اشترط العلم هنا بخلاف ما يأتى في قوله والمباشر مضمون ولمسل الفرق هنا انه أقل مباشرة بحلاف ما يأتى اه سملوك للقاضي عبــد القادر الذماري (٤) بل نصف دية ذكره التقيهان ل وس قرز ونصف دية على الحاصل (*) قال سيندنا هذا حيث ناولته الحمامل بيدها وإذا أمرته بحمله كانت عاصية ولا تضمنه كما إذا أهرته أن تقبله لأن الحامــل كالمباشر اه لممة من باب الرضاع لافرق بين أن تأمر أو تناوله الأنها في حسكم المباشرة اه معيار و لفظ حاشسية وقبل انهما تضمن ضان التفريط من مالها ولها أن ترجع ﴿ ١ ﴾ على الحمامل لا أنه المباشر اه عامر هما مباشران جيما فلا وجه لرجوعهما عليمه ﴿١﴾ قال سيدنا حسن بن أحمد رجمه اللَّه مذا مع العلم أي علم الحاضنة قرز (﴿) وفي هذا سؤال وهو أن يقال لم صمنت الأم وهي وهي أن تضع بين يديه شراكا يقتله (۱) فيتناوله وشربه فيموت فانها هنا لا تضمنه (۲) بركون ديته على عاقلتها لأن هذا تتل خطأ (والا) تكون عالمة بل كانت عاملة أنه يرت بدلك (فعلى الماقلة (۲) ديته والذي حمله يضمنه أيضا فان كان عالما تتل به (۱) وان كانجاها فعلى عاقلته نصف الدية (۱) وي يجوز (لها تقله) أي نقل الطفل (الى مقرها (۲)) برضه هناك إن على الحقلة (الى يكون مقرها دار هناك إن يخاف على الولد فيه أو تكون فيه غريبة ليست بين أهلها فليس لماأن تنقله قال السيد ح (۱) إلا أن تنقله من دار الحرب إلى عار الاسلام جاز ولو كانت غريبة و لا خلاف أنه يحوز لها ذلك (۱۱) في الصور التي أنه يحوز لها ذلك (۱۱) في الصور التي احترز منها واختلفوا فيا عدا ذلك فالمذهب أن لها نقله إلى مقرها وسواء وقع المقد (۱۱) في المسر الذي وقع فيه عقد المدكاح إذا كان مصرها فأما إلى غير ذلك فلا قال أو لا تخرجه من المسر إلى السواد (۱۲) في السواد (۱۲)

فأعلة سبب والحامل مباشر ولا شيء علىالمسبب مع وجود المباشر وأجيب بأن الا م في حكم المباشرة يقطعها اللمن كن حبس إنسانا عن العلمام والشراب فقد قال أبير مضر إنه يحكون قاتل عمد الهزيهور (٠) ولو عالمة قر زاهن من الإجارة (٢) شكل علمه ووجيه أن أصل الدية علمها قصم لما الماقلة إن وجدت وإلا فعليها كما سيأتي إن شاء الله تفصيله اه عامر (٣) بل نصف ديته اه هبل قرز (٤) وحاصل الكلام في السئلة أنه لانحلو إما أن يكونا عالمين قتل الحامل وعلي الا"م ديته فيمالها ﴿١﴾ وإن كانا جاهلين فنصف الدية على عاقلة كل واحد مهما وإن كان أحدهما عالما والتاني جاهلا فأن كان الحامل قتل به وعلى الا"م نصف دية على عاقلتهاو إن كانت الا"م العالمــة فعليها دية في مالها وعليه نصف دية على عاقلته اله زهور ﴿ ﴾ كو وقيل سعلى الام نصف دية اله كو اكب قرز (٥) والكفارة تازم كل واحدمنهما اه بيان قرز (٢) مالم يسكن في مقرها سدم أوطاعونأو تغير طباعه أوأخلاقه فلايجوز النقل اه شرح فتح أو خوف مفسدة (٧) وهذا حيث لاحق لها في الحضانة بأن تـكون ضاراً لا من لها حق الحضانة فلا يصح الشرط إلا إذا قبلته فيصح قرز (٨) أو دار فسق قرز (٩) حيث لايخشي عليـــه في دار الاسلام قرز (١٠) الانتقال (١١) الانتقال (١٢) عقد الحضانة وقبل عقد النكاح(١٣)(فأئدة) قوله من يدى فقد جن أي من سكن البادية غلظ طبعه لقلة مخالطته للناس وأما قوله صلى الله عليسه وآله وسلم البذاء من آلجفاء بالذال للسجمة فيو الفحش من القول قال تعمالي وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحى إليهم من أهل الفرى أي من أهل البلد الكبار لان رجال المدن والامصار أعلم واحلم بخلاف رجال البوادي فتيهم الجفاء والجهل والقسوة لبصدهم عن المخالطة وتوحشهم قال جرير ولها أن تردهم من السواد الى الصر اذا انتقات وقال عن إذا اختلفت دار الأبوين فالاب أحق بالذكر وأوليائه إلى فوق البريد (والقول لها فيها عليه (١) من الثياب ونحوها إذا اختلف هي وولى الطفل في ذلك ﴿ فصل ﴾ (ومتى استغنى (٢) الصبى (بنفسه) أكلا وشرباً وابلساً وبوماً كامر (فالأب) حينئذ (أولى بالذكر (٢) والام) أولى (١) (بالانني (٥) والهي أو لا (بهما حيث لاأب (٢) لهما موجود بل قد مات أو غاب (٢) منقطمة ونحوها (١) وقال ص بالشوخرجه أوع للهادى عليم أن الأب أولى بهما وقال في الزوائد الجارية مع أمها وأما الصبي فعا أيه بالنار ومع أمه بالليل (فان تروجت (١)) الأم (فن يليها (١٠٠) من الحواصن (١١) وهيم أم الأم والمستقال (فان تروجت (١)) ألام (فن يليها (١٠٠) من الحواصن (١٠٠) ومن المواصن (١٠٠ وهيم أم الأم يملل حضا تهن بالاستقال (فان تروجن (١٠٠) أي الحواصن (خير الصبي) بين الأم والمصبة (١٠٠ المني التخيير عنواه الفقيه ل (و) إذا خير الصبي بن أمه وعصبته فاختار أحدها ثم اختار الآخر فانه (ينتقل الى من اختار أنا (١٠) (١٠٠) وقال المن اختار أاله و اختار أعدها ثم اختار الآخر فانه (ينتقل الى من اختار أنا (١٠) (١٠٠) وقال المنار (١٠٠) وقال المني اختار أالها و اخار (١١) وقاله المنار (١١) وقاله المنار (١١) وقاله المنار (١١) وقاله المنار أنه وعصبته فاختار أحدها ثم اختار الآخر فانه (ينتقل الى من اختار أنا (١١) (١٠) (١٠) وقاله المنار (١١) وقاله المنار أنا (١١) وقاله المنار أنا (١٠) وقاله المنار أنا (١٠) وقاله المنار أنا (١٠) وقاله المنار أنا (١٠) وقاله المنار أنار (١١) وقاله المنار أنار (١١) وقاله المنار (١١) وقاله

أرض الفلاحة لو أتاها جرول ، أعنى الحطينة لاعتمدا حراثاً ما جثها من أى وجمه جتهما ، إلا وجمدت يوتهما أجمداثا

اه ترجان لفظا (١) يعنى اذا ادعت تلفه بغير تفريط منها وهذا على القول بأنها خاص لا على القول بأنها خاص لا على القول بأنها مشتركة فعليها البينة بالتلف وبالقال في القول بأنها مشتركة فعليها البينة بالتلف وبالقال القضير والكبير سواء إلا أن تكون عادة الصغير لا تلمس مثلها فأن البينة عليها وكذا لو ادعت أن الثياب التي يلبسها الصبي لها فأنها ثبين لأن يد الصبي ثابية (٣) الى هنا حضانة ومن هنا كفالة الى آخر زهور وكوا كروالتكام في الكوانيية والبيع يسودالى كلامش لا المذهب والمذهب خلافه (٤) وكذا الحضور وكوا كروالتكام في الكوانيية والبيع يسودالى كلامش لا المذهب والمذهب خلافه (٤) وكذا المذهب أن المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة والمنافقة في المنافقة والمنافقة والمن

في الانتصار (۱) يحول الى من اختار إلا أن يكثر بردده محيث يدل على قلة الحمين قائه برد (۱) إلى أمه لأبها أشفق به ﴿ تنبيه ﴾ قال في الكافي المذهب والحنفية أن المثيب (۱) المأمون عليها أن تقف حيث عايم أن تقف حيث عايم أن خيف عليها فلايبها (۱۰ وعمها و خالها منعها من المصير إلى غير هم كذا البكر فان خيف عليها من قرابتها عدلت عند ثقة (۱) من النساء ﴿ بأب المفقل من دمه عمره هي أنواع نفقة الزوجة والأقارب والأرقاء والبهائم وسد رمق المضطر بمن دمه عمره فلأصل في نفقة الزوجة الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تمالي ومتموهن (۱۱) على الموسع قدره وعلى القتر قدره وأما السنة في اروى عن النبي صلى الله عليسه وآله والم (۱۱) أن أنه خطب يوم النحر في حجة الوداع (۱۱) قال استوصوا بالنساء خيرا (۱۱) إلى أن قال ولبن عليكم نفقة بن وكسوم بهن بالمروف وأما الاجماع فلا خلاف في وجوبها على الزوج (۱۱) في فصل ﴾ في نفقة الزوجات تجب (على الزوج (۱۱) كيف كان) أي ولو صغيرا (۱۱) أو عائمة أو حائمة أو

وزهور قال فيه والوجه أرب الاختيار متجدد في كل وقت فأشبه الزوجـــة اذا عفت عن القسمة لها كان لها الرجوع والله أعلم اه زهرة (١) واختاره المؤلف وجعله في الاثمــارغالبًا (٧) والذهب خلافه اه سدنا حسن رحمالله (٣) المسكلفة وكذا الذكر اذا خيفعليه فالحسكم ماذكر قرز (٤)الا لحوف المسسدة عليها وتنسير المروءة والاصالة وتحصيل الوضاعة والمدناءة علمها أوعلى أهلها فيخسار لها حينئذ الأصلح بنظر الامام أو الحاكم ولو بتأديب اه شرح فتح (٥) وسائر المحارم اذا خيف عليها أو كان عليهم غضاضة اه وابلوسائر المسلمين من باب النهي عن للنكر قرز (٦) وأجرة الثقة من مالها قان لم يكن لها مال فن المنفق فأن لم يكن فن بيت المال (٧) حقيقة النفقة هي المؤنة اللازمة للانسان لنسب أو سبب أو ملك أو نحوه فالنسب الفسراية والسبب النـكاح واللك الأرقاء والبهـائم ونحوه سد الرمق اه بحر (٨) هـكذا في النيث واستدل في الزهور يقولُه لينقق ذو ســعة من سعــته وهو أولى لأن قوله تعالى ومتعوهن دليل المتعة بعد الطلاق (٩) في مني في بطن الوادي (٩٠) وسميت بذلك الاسم لأنه صلى الله عليه وآله وسلر لم يلبث يعدها إلا تمـانين يوما (١١) تمــامالخير لأنهن عوان في أيديكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلَّتم فروجين بكلمة الله قال في الشفاء قوله بـكلمة الله قيــل قوله تعالى فامساك بعروف أو نسر يمع بأحسسان شبهين بالأسارى لضغفين لقوله عوان والعساني الأسير قوله بكامة الله وهي عقد النكاح والامانة ماكلفناه لهن في حفظين أه وابل (١٢) في حسق الصالحة (١٣) أو سيده قرز (١٤) ولوحلا قرز (۞) ولو زوجه و ليه لغير مصلحة وقيل حيث كَانَ في نكاحه مصلحة (١٥) ويتوجه الواجب الى ولى غير المكلف والى سيدالعبد حيث تزوج بأذنه اه تكسيل قرز قوله توجمه الواجب أي من مال الصغير اله فتح قرز (١٦) قال في الانتصار

مريضة ((() أوشيخة أو رتفاء أو مجنو نقرضيها ((()) أو أمة سلمت (()) كا مر أو مرمة باذنه (()) أو بمجة الاسلام (()) أو فدمية مع ذي (() مدخو لا بها أم غير مدخولة تصلح للجماع أم لا فان نفقته او اجبه في ذلك كله على الزوج وعند بالله و سلم القوح أن الصغيرة التي لا تصلح للجماع لا تجب لها نفقة ((عن موت أو الملمنة) بجب لها نفقة وتو ابها كالباقية تحت زوجها وسواء كانت معتدة (عن موت أو طلاق أو فسخ) بعبب أو غيره (إلا) أن يكون ذلك الفسخ (مجكم) حاكم محو فسخ المقد الفاسس دبالحكم و فسخ اللها فسنح عن الفاست عن المناف (()) أن يكون أن بعض الصور فانه يكون الفسخ بالحكم و تلزمه النفقة في المدة ((عالبا)) حتراز من بعض الصور فانه يكون الفسخ بالحكم و تلزم النفقة وذلك كالصغيرة ((()) إذا بانت وفسخت النكاح واحتاجت إلى حكم لأجل المشاجرة (()) وكالأمة (()) إذا احتاجت إلى الحكم لأجل التشاجر و وكالفاسخة بعيب الزوج ((()) أذا احتاجت إلى الحكم (أو) كان الفسخ ((لأمرية تعني النشوز) من المرأة بعيب الزوج ((())

ومهذب ش و إذا تزوج ولم تطلب و لا منت حتى مضت مدة من يوم النقد لم تستحق نفقة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم عقد بعائشة ولم يسخل إلا بعد سنتين ولم يرو أنهأ تقق عليها قبل الدخول وقال في البحر قلت المذهب وجوبها وحجتهم ترك فصل لم يعرف وجهه فلا حجـة اهاتهار وزهور (١) وم باقه نوافق في وجوب النفقة للرتقاء والمريضة لأنها لا تسقط النفقة إلا إذا تعسدر الاستمتاع بسهب أصلِّي رجى زواله كالصغر اله نجري (٧) أي لم يفسخ قرز (٣) يوما ولمِلة اله ن فما فوق (٤) نفسلا قرز (ه) مطلقاً (ﻫ) وبجب لهــا ثقة سفر ذكر معناه في التقرير عن صــاحب اللمع وفي البيان بجب لها نفقة حضراه ن من فصل إنساد الحج فان نسد فان كان النساد بغير اختيسارها فنفقة سفر و إلا فنفقة حضر قرز (﴿) أو غيرها نما ليس له المنع منه قرز (٦) لافرق (٧) ولا سكنا (٨) للخمير فهـا وهو أنه صلى الله عليه وآله وســلم فرق بينهما وقضى بأن لا مبيت لها ولا قوت اه ان (٩) حيث الروج هو القاسخ لها بالحسكم وإلا فسيأتى قرز (١) ينظر لو بلغ الصغير وفسخ زوجته بعسه البلوغ قيل لاشيء وقيل تلزم النفقة لأنه لاعيب منهما (١١) ومن مسائل غالبًا للفسوخة بالرضاع وإن كان بالحسكم أما المجمع عليه من الرضاع ألحاصل قبل عقد التكاح فالنسخ من أصله مطلقاً فلا نَعْقَةً وَإِنْ كَانَ يَخْتَلُهَا فِيهِ مِنْ قَبْلِهُ أَيْضًا فَلِمَهُ كَالْهَاسِـدُ وَاللَّهُ أَعْلِ الْهُ من حَوَاشَى اللَّفَى قُولُهُ الْمُسُوخَة بالرضاع أى الحادث ولو كان بالحسكم ولعل الرضاع حيث أرضت زوجته الصغيرة لاحيث أرضت زوجها الصغير لأنه يحكون اللسخ قبل الدخول فلاعدة والله أعلم قرز (١٧) وكذا الحرةإذا نكحت على الأمة و فسخت واحتاجت إلى العكم وكان بعســد الدخول فأنها تستحق ألنقة ولو كان بالحسكم قرز (١٣) حيث حدث العيب قبل العقد فأما لوكان موجوداً من قبل العقد فلا نفقة إذ هو إبطال لأصل النقد وأما إذا هو الفاسخ لها جيب فلا لأنه إن كان العيب من قبل العقد فهو إيطال لأصل لم تستحتى النفقة للمدة وذلك الأمر اما (ذلب (1) أو عيب) فالذلب نحوان ترتد (2) ويبق الزوج على الاسلام أو يسلم الزوج (2) وتبقى على السكفر أو أرضمت ضربها وهي لا تخشى عليها الهلاك (1) وأما الديب فنحو أن يفسخها الزوج (2) بأحد الديوب المنقدمة فان ذلك يتضمن النشوز بخلاف مالو فسخته بعيبه فإن الفسخ هنا لا يتضمن النشوز بخلاف مالو فسخته بعيبه فإن الفسخ هنا لا يتضمن النشوة والواجب الزوجة (2) الملائة أنواع الأول (كفايها (2) كسوة و نفقة واداما للنقلة والحائم وراء و) كفايتها (عشرة دهناو مشطا (2) وسدرا وماء) وقال في الناوي بحب الزوجة التي محت الزوج (ولغير البائنة (11) ونحوها) وهم المتوفى عنها (منزلا وغزنا ومشرقة (2)) أي صرحا الزوج (ولغير البائنة (11) أي الا يكون لها شريك من النسوان وغيرهن (11) أي صرحا تضربه الشمس (تنفرد بها) أي لا يكون لها شريك من النسوان وغيرهن (11)

العقد وان كان بعيب حادث من بعد العقد فلا نفقة لها لأنه لأمر يقتض الثبوت(١) ومن الذنب التدليس (هـ) وظاهر شرح الازولو كان العيب من قبل العقــد قرز (٧) ينظر لو كانت صغيرة أو مجنونة هل نجب نفقتها إذا أسلم زوجها قبل تجب وقواه التهامي وعامر ومفتى يقال كونهــا كافرة صورته صورة الذنب ولوكانت غير مكلفة بالتوبة وغير آثمة وأيضا لأن أحكامها في الدنيا أحكام أنوسهما اه شامي (٣) أو أحد أبويه وهو صنير قرز (٤) ولا الضرر اه وابل أو علمت الانفساخ بذلك ولو مع المحشية اهر لى لفظا كما يأتى في قوله إلا جاهلا عسنا (ه) أو كل واحدة فسنغ صاحبه في حالةواحدة فلا شيء قرز ومعناه في السحولي (٣) وسواء كان بالحكم أو بالتراضي قرز (١) قبل ودهن السر اجأول الليل إذا كانت تعتاده أو تحتاج اله غاية قرز (٧) وللمعندة مطلق قرز (٨) قالالفاض عبدالله الدواري إذا كانت الرأة أكالة لأنسد نهمتها الا فوق ما يعتاد النسوان احدمل أن لابحب لا المعتاد واحتمال أن يجب مايسد نهمتها اذ فيه عدم امساكها بالمعروف فيجب أن يفعل ما يدفع الضرر وقال المفتى بل يجب شبعها وهو ظاهر الاز (۞) قال في البيان و يعتبر شبع الزوجة بما يعتاد ولو كثر اذا كانت تضرر بدكه وأما ما يعتاد لتلذذكا فعواكه والأكل من الشبع قالاً قرب اعتبار العرف في كل شيء من الاً مور الواجبة للزوجة فيجب الشبع بقدره وحيث تعتاد القواكه كجهاتنا فأنه بجب الخريف للمرأة والضابط العرف في ذلك اهسلوك قرز ومثله للمفتى لانه قال بجب ماجرت به العادة كالفهوة والعنب في الخريف ونحوه قرز (٩) اذا كان للتنظيفوانكان لنسل الحنابة والحيض والصلاة لمجب كالابجب على المستأجر اصلاح ما انهدم من الدار فلو طلبت الزوجة المحروج بطلب المساء للصـلاة أو للجناية أو الحيض هل له منعها أم لاقيل الاقرب أن له منعها قرز اذا كان مكنها تحصيله بأجرة أو غيرهالان وقوفها في يته حقله (٥) وأجرة الحمامان كانت تعتاده ولامنكر قرز الأأن يكون لعلة وإن لم تسكن تعتاده قرز (١٠) قلنا براد لدوام الحياة فلشبه النفقة قرز(١١) قيل الاولى أن يقال وللزوجة والرجمية لانه أقرب الى القهم اه ح لى لفظا (١٧) يضم الراء وفصحاذكره فىالضياء اه رياض(١٣) ولو زوجها قرز ذلك وأما في الحش ^(١) والمطبخ فيجو ز الانستراك ^(١) فيه لأن الحوائجلا تثفق في ذلك في وتتواحدوهذا ليس بحتم بل مختلف باختلاف العرف قال في الانتصار تعتبر العادة من دار إن كانت مدينة أو منزلين (٢٠) إن كانت من القرى منزل للنوم ومنزل لممل الميشة وإن كانت من أهل الخيام فبيت من يوته قال وبجب من الماعون ما تصلح به المبيشة كالقصمة (٠٠) والقدر والمغرفة والجرة (٥) النوع الثالث (الإخدام (٢) للزوجة والمتدة إذا احتاجت إلى ذلك (في التنضيف (٧) لبدم اورأسها وثيامها وكانت لا تخدم نفسها في المادة * واعلم أن الكسوة والنفقة وتوابها والمشرة والسكنا والاخدام تكون قدرها (بحسب حالهما) في التنميم وغيره أما الكسوة فيجب عليهماجرتبه العادة لمثلها على قــدر حالهما وماجري به المرف في البلد والناحية (٨) ويستبر الوسط من ذلك ومن الـكسوة في الشتاء والصيف إذ اختلف الحال كبلاد الثلج ومحوها لا في بلادنا (١٠ فالسكسوة واحدة قيل ع تعتبرالمادة في الجودة وفي عدد الكسوة مثاله لوكان لمثلها كسوتان مذلة وأعلا منها وجب لها مثلها^{(١٠}) هة المولانا عليله وقد أغفل الأصاب (٢١٠ في الفراش ودفاء الليل في الأرض الباردة والأقرب أنه يلزمه ذلك لاً نه أهم من إيجاد كسوة عليا مع البذلة وقدأوجبوهاقال وهمايختلفان بحسب اختلاف الجهات واليساروالاعسار وأماالنفقة فترجعرفها إلى رأى الامام (١٣) أورأى من ينصبه

⁽۱) والمصلى (۷) أى في الحش لافى المطبخ لأن الحوائج فيه تفق فيجعل لمكل واحدة مطبخاً ذكره القاضى عبد الشالد وارى قرز (۲) أو ثلاثة (٤) وهذه باقية على ملكه و تضمن منها ملجنت عليه اه شامي قرز (٥) والشفرة (٥) حيث رضيت بذلك و إلا ظاواجب لها طعام مصنوع قرز (٢) والسيرة بعادتها عند النقد وفي البيان قبل الرواجة اه بمر وان كانت صنية اعير بحدادة أهلها في الحدمة أه بيان والله في الحدمة أه بيان في الحافيظ بعادتها مل المروح ولاعبرة بعدمها فييت أهلها لأنه من باب الصويد والنمرين (٥) في البائن وغيم مخدلات مافي المداية وحدو ظاهر الاز لأنه لو عظفه على المذل والخزان والمشرقة العالى وإخداماً والله أعمل اهمائي قرز (٧) وأما الطيب فيجب عليه إن استعملته لزوال الرائحة المكرجة وان كان لا لذلك بل لاستدعاء الشهوة أي شهوته لم يجب اه شامي قرز (٨) الميل وقبل البريد قرز (١) تاله في عال سكو ته في بلاد حراز (١٠) وكذا ما تستعمله في بعض الحالات كالتعزية والتهيسة ذكر ذلك الدين اه من مشية تذكرة الهاجرى قرز (١١) يعني في الدناء والدراش مطلعاً من دون تعرض لذكر ليل ولاتهاز قرز (٢)) وقدر الهادى عليه السلام قوقية وللمرأة المخوسط حاله و ثلاثة أهداد للدؤسر ومد و نصف المعسر المدرج صاع وأقل من ذلك على عابراه الحاكم اه بيان ولزوجة أمدا أوقيت من السمن في اليوم ولامرأة المحسر أوقية ولامرأة المتوسط أوقية و نصف اه بيان المؤسرة أوقية و

الامام لفلاء السعر تارة ورخصه أخرى قبل ع يستبركل بعادته في أعلى الادام (١٠ وأدناه وفي استعراره على الدوام وانقطاعه في وقت دونوقت وأما السكنى فعلى قسد حالهما وماجرى به العرف في البلد (١٠ وأما الاخدام فان كانت ذات خدم ضليه نفقة خادم (١٠ واحد دون سائر خدمها فان لم يكن لها خادم وكانت لا تخدم ضها أخدمها إن كانذافضل وسعة قبل حفان لم يكن ذا فضل كانت أجرة الخادم في ذمته (١٠ وإن كانت بمن تخدم نفسها لم يخدمها قال في الانتصار ولو طلب أن يخدمها بنفسه لم يجب لا نها تحتيم منه (١٠ فان نتازها في تعيين الخادم (١٠ فالولى أن يقدم اختياره (١١ على احتيارها لا أن الحق عليه ولا أنه يتهم من تحتاره (١١ قال في الوافى فان كانت الزوجة أمة (١٦ لم يخدمها (فاذاختلفا) بان كان أحدهما غنيا والآخر فقيراً أو كاف أحدهما يوسر في وقت مخصوص والآخر يعسر في ذلك غنيا والآخر فقيراً أو كاف أحدهما أو فيالهرة بمال الزوج

(١) إلم ادعالي الادام والطمام من أي قوت وأما الشبع فهوواجب عليه وهو مفهوم التذكرة والنظ التذكرة وعلمه لقليلة الأكل معادها والمكيرته ولو فأحشا تتضرر به كالدواء معادها (﴿) قال في البستان وأما الادام فهو المألوف فيالعادة كالزيت نحتص عصر والشام وخراسان والسليط بهامةوالسمن بصنعاء وصعدة وذمار واللبن باهل المواشي واللحم بأهل المدن قال عليه السلام فلامرأةالمؤسرأ وقيتان م. هذه الأدهـان ولاهرأة المصر أوقية ولاهرأة المتوسط أوقية ونصف وحسسلة الأمر أن هــذا التقدير يرجنع إلى تقدير الحساكم فيحكون على مابرون من المصلحمة باختسلاف البلدان والأمصـار اه بستان قرز (٧) وقد تقدم كلام الانتصار (٣) أي أجرته أو أكثر لكن ذكر الواحدة بناء على الأغلب اه دواري قرز (٤) يعني إذا استأجرت من مخدمها لا إذا خدمت تسمها فسلا شيء لها اه مرغم يخلاف النفقة لأنهب لحفظ البدن القياس أنها كالنفقة وقرره الشامى (٥) يعني تمنع زوجها من استخدامه فيحه امجها مثل كنس البت وغسل الآنبة وإيقاد النار ولان عليها فيذلك غضاضة وعار اه بستان (٣) والخادم رجل من محارمها أو امرأة اه بيان قرز (٧) فىالابتداء وأما فىنقله وتحويله فلبس له ذلك إلا لعذر نحو أن يعنق الحادم فله ذلك والله أعـلم أو ظهرت ربية أو خيانة فله الابدال قرز (٨) قان طلبت أجرة خادم وتخدم نفسها لم يجب لأن له حقاً فى بدنها قرز (٩)قال فيروضة النووى إلاأن تحتاج إلى الحدمةلزمانهأو مرضازم الزوج إقامة من يخدمها وبمرضها وإذالم تمحصلالكفاية بواحد لزم الزيادة بحسب الحاجة وسواء هنا الحرة والأمة قرز (﴿) المُعَتَارُ أَنْ الامة كَالْحَرَة قرز(١٠) بالنظر الى حالها فيجب للفقيرة من الغني نفقة تقيرة من غنى وكسوتهــا والعكس إذ نفقة الفقيرة من التقر لبس كنفقة غنية من فقير و نففة فقيرة من غني ليس كنفقة غنيسة من غني كما ذكره الفقيه على والامير على وحكامة بيازان مظفر عن أبي طالب وهو مخالف لظاهر الازهار اهشه حزفتم والمخارماني

(يسراً وعسراً ووقتا وبلداً (١) ولا عبرة محالها فى ذلك وعن ح الدبرة محالها وتنبيه قال أبوع لا يُقدّر شيء من هذه الأمور الواجبة الزوجة بالدرام على قول القاسم ويحي قبل ح يسى من غير نظر إلى الطمام وأما بالنظر الله فجائز (٢) وقبل ع ظاهر كلامهم أن نفتتها لاتقدر بالدرام وإعالواجب لهاطمام مصنوع (٢) قال كانت تضرر به (١) وجب لهاطمام غير مصنوع (٥) ومق تته (الكلام وأشار في الشرح الى مثل ظاهر هذا الكلام وأشار في موضع آخر إلى مثل ما قاله الفقيه ح (الاللمتدة ٢) عن خلوة) أى التي خلابها زوجها ولم يدخل بها فازمتها المدة فلا تجب لها فقة المدة (١) الارالماصية) ألله تعالى بصيان زوجها سواء عصت في حال الزوجية أم في حال المدة فلها تسعد في حال الزوجية أم في حال المدة فلها تسمية تنه تعالى بنشوز (١)

الاز قرز (١) فلو سكنت ببلد وهو يبلد ظعله يعتبر ببلدها اه بيان لفظاً وعموم الأز يتنض بخلافه وان كان في الشرح مخصوص (٧) و قائدته أنه لو مطلها في رخص أو غلا وجب لما قيمته نوم المطل قال في شرح الذويد و إذا مطلها في حال الغــلاء وتمذر اجباره إلى وقت الرخص فطلبت النفة في وقت الرخص فأقرب مايقدر على المذهب أنه يلزم لها القيمة وقت ألضلاء لأن الواجب لهـــا خز مصنوع وهو قيمي ﴿ ١ ﴾ قال سيدنا حسن وهذا فائدة الحلاف بين الفقيبين عوس ﴿١﴾ تستقيمالنيمة حيث لا تضرر بالمصنوع فان تضررت به فالمثل إذ هو مثلي الذي قرر أن العبرة بالمطالبة في زمن المطل فأن كانت طالبته بالطعام المصنوع فالواجب عليسه القيمة وان طالبته بطعام غير مصنوع فالمثل قرز (٣) مأدوم اله بيان قرز (٤) وعن حثيث ولو تضررت (٥) هذا ينتضي أن الخياراليها اله سحولي قرز (٦) والمراد بالمؤنة أجرة الطنعن والحبز كما تقدم وكذا اللح والحطب وأجرة طبيخ اللحم والادام اه ح أثمار (٧) مع المصادقة بعسـدم الدخول وأما لو لم تصادقه وجبت لهـــا للنقلة اه تهامى يقال الأصل عـــدم الدخول وهو ظاهر الأز (٨) في المطلقة والفسوخة لا الميتة فبحب لهـــا اه تذكرة و لفظ السان مسئلة و المعتدة عن الوفاة تستحق النفقة والسكسوة ولو كانت أمة وهو الذي يقتضي به المتن لأن قوله عن خلوة يشير بأنها عن طلاق إذ لا تعير الحلوة في الموت ولا الدخو (, (٩) ســـــ ال إذا خرجت الزوجة ناشزة ثم تابت وكان علمها أو على أهليا غضاضة إذا رجعت إلى بيت زوجها من دون أن يأتى بذي جاء متوجه في رضاها كما ذلك عرف وقد جرى في بعض النواحي هل بحرى عابها أحسكام النشوز أم أحسكام للطيعة لزوجها الجواب أنه يجب عليها التو بقوالعود إلى بيت الزوج والعزم على ذلك إلا أن يمنعها أهلها أو تخاف منهم مايسقط الواجب فسكالمحبوسة ظلماً على الحلافاًه شامي يقال هي مصدية في السهب فينظر يعني في قوله كالمحبوسـة ظلماً اه عهد من صلاح الفلـكم، قرز (﴿) قال في البحر و النشوز يكون بالحروج من البيت أو منعه الاستمتاع لا بالشتروفيل مالا رضاء (*) فرع فان قالت لا أسلر تمسى إلا في هذا آلمكان أو بشرط أن لانكشف ثباني فنشوز مسقط

فان لم تكن عاصية كالصغيرة والمجنونة والمحبوسة (١) ظلما لم تسقط النفقة في الاصعر وأشار في الصفي إلى أن نشو زالصفيرة تسقط نفقتها وقال في التخريجات لانفقة المحبوسية ظلما وقال ابن داعي والأمير م لاتسقط نفقة الزوجة بالنشوز إلا إذاكانت خارجة من يبتيه الشرط الثاني أن يكون النشوز قدراً (له قسط)في النققة (٢٠ فأما لو نشزت ساعة خففة ثمر تابت ("كفوراكم يسقطشي ممن النفقة قيل خوالعشاء (في مقابلة الليل والغداء (في مقابلة النيار وقيل ي كلاهما في مقابلة النهار في نمي فاذا نشزت من الليل أو النهار ساعة لها قسطم بالنفقة سقط حصتها وقيل ح ان كان ذلك قدر ثلث النهار أو ثلث الليل سقط ثلث العونة وأما دون الثلث فهو يسير لا و جب إن سامت فيه ولا يسقط ان نشزت فيه كميوب الضحايا فقال مولانا عليلم، وفي هذا نظر والظاهر خلافه واذالمبرة بماله قسط من قيمة النفقة (١٠) قال وهو البنى في الاز^(۷) (و)اذا نشزت ُم تابت فانه (يعود ^(۱۵)) لها استحقاق نفقة الزمان (المستقبا. بالتوبة (الله عنه الله التي نشزت فيها فقد سقطت ولا تعود بالتوبة (ولو) نشزت وهي ممه (١٠٠ ثم طلقها طلاقا بائنا وتابت وهي (في عدة)الطلاق (البائن)استحقت النفقة فى المستقبل من العدة وكذا تستحق نفقة المستقبل ولوكان الزوج غائبا وم النشوز وموم التوبة وقال أبو جمفر إذا تابت من النشوز وهو غائب أوكانت ممتدة لم تمدنفقتها لأنها اه بحر (١) ولوكان بمنعها أهلها وكذا المحبوسة بحق أو بغيره ولم بمكنها التخلص لـكن يقال أما متعرالفير ظلماً فلا يلزمها التخلص كما يفهمه المبيار وهو ظاهر الأزقال الامام ى فان امتنع أهلها من رَجُوعِها إلى بيت زوجيا وهي كارهة لذلك فحقوقها على الزوج و برجع على الأو لياء لأنه غرم لحقه بسبهم وفي البحريُّ ثمون قفط ولا رجم الزوج قرز (٢) ونحوها (٣) والتو بة الرجوع إلى يت الزوج قرز (١) وإذا سقطت نفقة الناشزة لم يجب على قريبها المؤسر انفاقها لأنها السبب في اسقاط نفقتها بأمرهي متعدية فيه قرز (٤) وقيل في مقابلتها اهلم (٥) نسب الغداء والمشاء من أربع وعشر بن ساعة (٣) لأن الواجب طعام مصنوع (۞) أو مالا يتسامح به في المثلي قرز (۞) والأولى أن يقال من النفقة لا من القيمة لا أن المونة الواحدة قد تكون في الرخاء لاقيمة لها اهغيث لفظاً (٧) ليس في الا أزهار (٨) الا ولى أن يقال وبجب المستقبل إذ لم يكن قد سقط حتى يقال يعو د اه سحولى(٩) قالسيدناصارم الدين ابراهم حثيث وكذا تنمو أصول الطاعة في المستقبل بالتوية (*)وهي الرجوع و لفظ الكواكب قوله وتمود بالمود يعني بعودها إلى بيشنزوجها في الرجعي وفي عدة البائن إلى بيتها اه كوا كب قرز (١٠) والنشوز في عدة البائن إنما هو بالمحروج من موضع العدة يغير إذنه و إذا أذن! تسقط تفقتها مع أنه ا لابجوز لها الحروج إلا باذته لا "نَ الحق فه تعالى قرز وتعود بالرجوع اليه اله غيث أوأذيه بقولَ أو رجمت إلى غيريدالزوج ((ولا يسقط) عنه مااستحقته في الزمان (الماضي بالمطل) وقال حلاتج للض إلاأن يكون الحاكم قدفرضها (ولا) يسقط (المستقبل بالابراء ") بخلاف الماضي منها فأنه يسقط بالابراء (بل) لوعدل لها نفقة شير أو صنة أو نحو ذلك سقط (بالتحيل) نفقة تلك المدة ولوفاتت علمها بأي وجوه الفوات فقد بريء مرزلك (ولا تطلب) التعجيل بنفقتها لمدة مستقبلة (6) ولا للحاكم أن مجيزه على ذلك (1) [الا من) زوج (V) (مريد النبية) في سفر فان لها أن تطالبه (في حال) واحدة و ذلك حيث لا يترك مالا في بلدها (^^ إذا احتاجت أنفق عليها الحاكم نعظها أن تطالبه بنفقه كإرشهر أو بكفيل (١٠٠ فان حصل الكفيل لم بجب التمجيل فاما إذاغاب والممال باقفليس لهاأن تطالبه بالتمحيل وقال ف لها أن تطالبه بنفقة شهر واحد وقال في تمليق الافادة ليس لهاأن تطالبه بنفقةولا كفيل لأمها تجمب يوما فيوماقيل حو ف أما إذا عرف بالتمرد فلما أن تطالبه(١١) بالكفيل (وهو) أي التعصل (علمك (١٣٠) للقدر المحل (في النفقة) فاذا كان عملسكالي يصح أن يسترده ولها أن تبيمها وتهيها وتصرف فيها تصرف المالك (١٢٠) في ملكه ولاترد فعل قرز (١) قلنا قد فعلت ما بجب عليها وهو الرجوع إلى بينها اه بستان فاستحقت ما يجب لها اه كواكب وبحر (٢) أو تراضيا اله من ملتقي الأبحر (٣) لأنه اراء من الحق قبل ثبوته (٤) كتسجيل الزكاة قبل تمام الحول (٥) ولها أن تطالبه إذا طلم التعجر كذا عن الحمهور والمذهب إذا طلمت الشمس وفي بعض الحواشي ويجب تسلم قوت الَّيوم في الوقت الذي يصلح له على العرف قرز واستحسن كثير من الحكام تسليم نفقة الوعد أين وجدها لدفع المشقة والمضرةذكره ابن سران(ه) زائدة على نفقة اليوم اه كواكب وصعيري (٦) وكذا أم الواد لها طلب التعجيل إذ لا يمكن الحاكم بيعها قرز (٧) ونحوه لدخل سيد العبد وولى الصغير ونحوه (٨) أو ما لا مكن بيعه أو الانفاق منه لتغلب القرابة وغيرهم اله كواكب قرز ولا يمكن اجبارهم (٩) الأولى أن يقال لها أن تطالبه بالمنقة مدة النيبة سواء كان شهراأو أكثر اه رياض قرز (١٠) ويصح الرجوع من الكفيل في المستقبل اه سحولي قرز كن ضمن بمـا سيثبت في الذمة اه سعولي (*) قال القاضي عبدُ الله الدواري وماتعتاده الحكام من طلب الكفيل نوجيه أو بمسا يجب مع أنه لا حق لازم في الحال فلعل وجمه أن الزوجية سبب للحقوق المستقبلة فبحصول السبب ينزل منزلة المستحق(١١) ولو حاضرا ولعلم اتفاق (١٧) وبملكه بذلك لأن كلما سلم الاستملاك كان القبض كاف قرز (﴿) مع النبض أو التخلية مع الرضاء كالهدية قرز أو يكون بأمر الحاكم ذكر معناه سيدنا عامر قرز (قولة) أ والتخلية القياس أنه لابد من القيض لأنه من مال المسلم لا من مال المسلم إليه يقال قد حصل الرضي كا تقدم في الزكاة فلا اعتراض (١٣) إلا أن يَعُوبٌ غُرضه لأن له حَفًّا بنمو بدنها كأن تبدلها بدونها لا يقوم مقامها قدراً وصفة ضلى هذا تضمن إذا بدلتها بأردأ منها كأن تبدل البر بالشعر فانهــا مافضل (۱) (غالبا) احترازا من صورمنها - يث تموت المرأة وقد عبل لهما نفقة مدة وماتت قبل انتضاء المدة فان ورثتها يردون حصة ما بقى من المسددة من النفقة فان كانت قد فاتت (۱) فمن تركتها ومنها إذا مات الزوج (۱) وقد عجل نفقة مدة مستقبلة شمات وقد بقى من المدة ما يزيد على مدة المدة فأنها "رد لورثته من النفقة حصة الزائد على مده المدة (۱) من المدة ما يزيد على مدة المدة فانها "رد لورثته من النفقة حصة الزائد على مده المدة (۱) وكذلك لونشزت وقد عجل اليها فانها ترد حصة مدة النشوز (۱) تسجيل (الكسوة (۱) فلو ضاعت ازمت لها الكسوة وعلها قيمة ماضاع وليس لها أن تصرف في الكسوة واذا بقيت الكسوة على المدة المقدرة الها لم يلزمه أن يكسوها حتى تبلى ان بقيت لا للصيانة (۱) وقال الأمام ي التمجيل عليك في النفقة

تضمن البر لزوجيا وهي متبرعة ﴿١﴾ باتفاقها نفسها وقبل تضمن ما بين الفيمتين اه عامر قرز ﴿١﴾ إذا نوت الانفاق عنه و إلا فنفقتها باقية عليه ويتساقطان إذا استويا وقررهالشامي (١) إلا لكثرة مأأخذت ذكره الفقيه في يأتى على أصلنا إذا جيل الزوج كثرته فلن علم كان إباحة ترجع مع البقاء لا معالتلف قلت إن كانت الواجبة فلا رد و إن كانت زائدة على الواجبة فان كان جاهلا رجع على كل حال وإن كان مالمًا فاباحة رجع به مع البقاء لا مع التلف و إن كان هبة فحكه حكم الهبة آه مفتى الظاهر أنه مطلقاً لأنها قد مُلَّكته في مقابلة تفقيها في المدة القدرة قرز (٧) لأن بتعجيله وقبضها صار كالدبن عليها ذكره في الغيث قرز (ﻫ) إذا كان بجناية أو تفريط ينظر لافرق قرز (٣) أو طلق أو فسنخ قرز (٤) والزائد على ميراتها منه إن كان بما قسمته أفراز قرز (١) وفي البيان-حصة ما بني من المعجل عنها لان الواجبين مختلفان والمختار مافي الشرح قرز (ه) ولاتستنفقه فيالزمن المستقبل إلَّا باذن الزوج قرز (٣) والقرق بين المحسوة والنفقة أن النفقة لا يمكن الانتفاع مها لاباستهلاكها بخلاف المحسوة اله ن قحمها باق على ملكه فيلزم تعويضها إذا ضاعت بنير تفريط بخلاف النفقة فقد خرجت عن ملكه فلا يلزمـــه تعوَّيضها اله بستان يقال الضياع تفريط فان لم تضيع لم تضمن إلا ماجنت أو فرطت وقرز (٧) فان بلت قبل المدة ألتي تبل مثلها في العادة لحر جسمها أو غير ذلك فقال في البحر لا يلزم الزوج أن يكسوها قبل مضى المدة التي تبلي مثلها في العادة والمختار أنه يلزمه أن يكسوها قرز (٥) وليس لها أن تصلي مها إلا باذن الزوج إذ الواجب عليها والأولى انه إن كان في ليسها لها حال الصلاة زيادة استعال لم يجز إلا باذنه والاجازكا هومأذون في لبسها في كل وقت على سبيل الاستمرار اه مي قرز (٨) عن ض سعيد البيل باللفظ انها اذا يقيت الرك لباسها ﴿ ﴿ ﴾ أو لصيانتها بثياب منها ﴿ ﴿ ﴾ لا مه كسوتها بعــد المدة المقدرة و ان يقيت لقوتها أو لصيانة في اللبس والبس ثياب منه لم يلزمه كسوتها حتى تبلي قرز ﴿ ٧﴾ وهي باقية على ملكه ولها طلب قيمة كسومًا في مدة الترك وقرر السيد أحمد الشامي أنها تكون لها وتطلب كسوة المستقبل قرز وهثله في ستحولي ﴿٧﴾ ولا يقال إنها متبرعة بلبسها منها أو بترك

والكسوة جيما ظلما أن تتصرف فيهما بالبيع ونحوه بشرط أن تكسو نفسها وتطعم نفسها والكسوة جيما ظلما أن تتصرف فيهما بالبيع ونحوه بشرط أن تكسو نفسها وتطعم نفسها (إلا) أن يتبرع (عنسه (٢٠) أى ينوي ذلك الانفاق عن الزوج فاتها حيثلا تسقط عن الزوج وسواه كانت هي المنفقة نفسها بنية التبرع عنه أو ولي الصفيرة أو غيرهما (و) المنفق بنية التبرع عنه أو ولي الصفيرة أو غيرهما (و) المنفق تبرع المنفق لا عن الزوج تظر فان كانت هي المتبرعة لاعنه رجست على الزوج (١٠ سواه وت الرجوع أم لانية لها (٢٠) وإذا كان المتبرع غيرها لاعنه فلها أن ترجع على الزوج وليس المنفق أن برجع عليها فلهما أن ترجم عليها أو متبرداً ولم يرجع على الزوج فان نويا الرجوع على الزوج وحرجم الماكم عليه حيث كان الزوج فائبا أو متمرداً ولم يرجع الولي إلاأن ينفق بأمز الحاكم (١٠٠٠) فيل عليه عليه عليه وهي الزوج فان نويا الرجوع على الزوج على الذور على الزوج على الزو

اللبس وقال المفتى انها متبرعــة لا عنه قرز (﴿) قال في الفتح والقول له في بقائها لفوتها عــكس النققة فالقول لها (٤) وقال المنصور بالله يتبع العرف في ردفا ضل الكسوة وهذا هوالمذهب ﴿١﴾ وقيل الأظهر أنها باقية على ملك الزوج ولا عبرةبالمرف ولا فرق بين حال الزوجية وبعدها ﴿١﴾ يعني أن تعجيل النققة تمليك غالباً لا تعجيل الـكسوة اه غيث لفظاً (١) حقيقة التبرع هو الانفاق بخير أمر قرز (٧) و يقبل قوله أنه عن الزوج قرز (٣) وكذا فيمن قشي ديناً على غيّره بنير أمره ونوى الرجوع عليه فانذلك النبر يبرأ من الدس ولا رجوع لا حدعليه والحلاف في هذه المسئلة والأولى السيديحي والتذكرة قالا ترجم الزوجة ولا يمرأ من عليه الدمن اه بيان معنى (٤) ولاعليها قرز(ه)وكذا إذا كان الزوجان معسر بن فأنها تجب نفقتها على قرايتها ولها أن ترجع عايزوجها بما لزمه لها اله يبان مالم ينو المنفق التعرع عنه اله بل يلزم النفقة مع الإعسار يعني القرابة على قول م بالله الذي تفدم في الفطرة والمذهب خلافه (٢) ولوكان حاضراً كما يفهم من عبارة شرح الفتح غير متمرد قرز (٧)وأما فقة الصغيرة وكسومها فلا تسقط على الزوج الا باذن الولى والعادة مطردة من المسلمين أث الأزواج يصنعون ذلك في الصغيرة من دون إذن الولي قزز وفي الكواكب أن الزوج كالمأذون وهذا كلام حسن ولواعتد لكان في التمليك لافي الإباحة ونظيره ماسياً في كفارة البمين اه شامي (*) اذا كان إباحة والارجع عليها لأنالا "صل في الاعيانالموض كما يأتي اه عامر قرز وهو الفارق بينهذا وبين كلامالسحولىالذيُّ سيأتى في الدعاوي (٨) أما عليها فيرجع لان الاصل في الاعيان العوض ما لم ينو التعرع ولو الفاقا قرز (٥) حيث هي صغيرة قرز (١٠) سوآء كانت صغيرة أو كبيرة قرز (١١) هــذا بعد البلوغ وأما قبله فله أن يأخذ من مالها لإجل الولاية ومن جلة مالها ما كان على الزوج للقررح الازهار مراده أنه لا يرجع

أَنفقا عنه وإن بطل رجوعهماعليه (١) ﴿ قال مولانا عليل ﴾ وهو الصحيح عندي قال وهو الذي فى الاز وقال فى الياقو تة و تذكرة الفقيه س لها أن ترجع (و) إذا غاب الزوج أو تمردعر إنفاق زوجته فانه(ينفق)عليها (الحاكم من مال)ذلك(الغائب (٢٠ مكفلا)أىبمدأن طلب منها كفيلا بالوفاء إذا انكشف خلاف ماادعت (٢) ولا بدمع التكفيل أن يحلفها الحاكرانه لم يعطها شيئًا فان نكات (١) لم تعط شيئًا وإذا قدم الزوج فهو على حجته (و) ينفقها أيضًا من مال(المتمرد (٥) الحاضر ويبيع عليه السروض كما يأخذ عليه العراه والدنانير إذا وجدها له ويلزم الزوج البخيل لنفقة الزوجة بأى وجه أمكنه من تكسب (١٠) أومسئلة أواستدانة وللحا كم أن يستدين عنه (٧) (وبحبسه (٨) للتكسب)إن امتنع منه لاكسائر الديون(١) فانه لا يؤخذ فيها (١٠٠ بذلك (ولا) يجوز له (فسخ) النكاح بينهما عندنا و حاصل الكلام ان من لم ينفق على زوجته فله ثلاث حالات •الأُولىأن يكُون ذلك لتمرده عن النفقة مضارة وهو قادر عليها فقال في الشرح لاينفسخ بينهمابالاجماع والعلة أنه يمكن إجباره قال في الانتصار فان لم يمكن إجباره فسخ على قول من أثبت الفسخ • الحالة الثانيـة أن يكون ذلك لنيبته (١١) قال في الشرح لا يفسخ الاجاع وجعل هذا حجة عليهم (١٢) وقال في الانتصار (١٣) يفسنخ وحكاه في مهذب ش عن بعض احش والافقد أطاق فيمه أنه لايفسنخ لأنه إعا يفسخ بالاعسار ولميثبت الاعسارمم النيية الحالة الثالثة أنلاينفق الاعسار فذهبناأنه يتكسب فان قرآني (١٤) فرق بينه و بين مداً لآما (١٥) فان عجزه ن غير قوان فقيل ح لا يفرق بينهما وقال

إلاحيث انقق بأمرالحاكم لامه هنا قد نوى الربوع على الزوج قرز (١) لا يمعلل ربوع الحاكم الاحيث القوت حاضر غير متمدد قرزاً و بغير نبة قرز (٢) بريداً وقبل وقت حاجتها لان الفيهة في بابالنقات الذي يضرر من هي له قرز أو رهنا قان لم يحد أنقى عليها من دو نه إن غلب في ظنصد قما قرز (٣) و إذا انتكث استحياء وحشمة أو أنه أه او رايل ولا يجب الكفيل اه شرح أثار قرز اذا غاف قرز في الحاكم عبد قبالا لا يعلى على ناف قرز في الحاكم عبد قبل المتحياء وحشمة أو أنه أه اه وابل ولا يجب الكفيل اه شرح أثار قرز اذا غاف قرز في الحاكم عبد قبل الغير (١) فيا الحاكم عبد قبل الغير (١) فيا الحقيق به من غير متعب ولا دناءة قرز والمراد بالمتحب مازاد على المتحاد و إلا فحكل عمل متعب ذكره به يوما ولهذه ما يعتب في الغير (١) أنها المقيد في قرز (١) وأنها كله المتحلف فقفا قرز به يوما ولهذه المتحب المتحب في المتحب المتحب في المتحب في المتحب المتحب في المتحب يبدل قوله بعد على المتحبل المتحب في المتحب يدليل قوله تمان المتحب يدليل قوله تمان المتحب يدليل قوله المال وعلى المقتر قدره وقال في الدين و إن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اله يستان (١١) والا مال له (١) لا يمل قرز (١) إذا لا له لا يمكن إجباره فكان حجة عليهم الهصمية في (١٠) وقال المؤلف كما قواه في البحر (١٤) الموقد المؤلف كما قواه في البحر (١٤) المدين قرز (١٠) لا يمل قرز (١٠) لا تعذر إجباره قرز إحباره قرز (١٠) وقال المؤلف كما قواه في البحر (١٤) المدين قرز (١٠) النه لوغ المقدر (١٥) إن المقدل قرز (١٠) النه المؤلف كما تواه في البحر (١٤)

في الانتصار إذا اصر بالنفقة ولم يقدر على التكسب فللمرأة الانتصار إذا اصر بالنفقة والميلار مكتبه من الاستحتاع (أو فقتها في خدته الحيار الثاني أن عنع نفسها (أكولا تستحق النفقة والميلار الثالث الفسخوقد احتلف في هذا (أكولا في التاسمية والحنفية وأحد قولي ش (أ) لا يفسخ النالث الفسخ (أكولا لله في هذا التحال النكاح (أكولا الثاني اله يفسخ (أكولا والمحدود المحدود المحدود والمحدود المحدود المحدود والمحدود المحدود المحدود والمحدود المحدود والمحدود المحدود والمحدود والمحدود المحدود المحدود المحدود المحدود والمحدود المحدود ا

(١) أي الوطء قرز (٢) ليس لها أن تمنع قرز (٣) يعني التسخ للا عسار والتمردوالنبية اه غيث (٤) لفظ النيث وقدا ختلفو افى الفسخ للتمر دو النيبة والإعسارع فولين الا ول مذهبنا أنه لا يصح وهوقو الناسمية و الحنفية وأحد قوني ش التآنى أنه يفسخ للاعسار وقد ذهب إلى هذا على عليم الح (٥) واحتجعلىذلك في الشرح م. الـكتابوالسنة والقياس أما الـكتابقوله تنالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق ممــــا آناه الله إلى قولهلايكلف الله نفساً إلا ما أتاها وأما السنة فلم برد أنه صلى الله عليه وآله وسلم فسخ نكاح المعمد معراعسار كثير من الصحابة وأما النياس فعلى النائب والنمرد الدصميتري (٦) واحتج على ذلكمن الكتاب والسنة والقياس أما الكتاب فقوله تعمالي فامساك بمروف أو تسريح بأحسان وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعبر الرجل بتفقة أهله فرق بينهماوير. القياس على ما ثبيت به الفسخ من العيوب وماذلك إلا لما عليها من المضرة والمضرة بترك الانفاق أعظم وأبلغ الجواب على ماذكروا أما الآية فليس فيها أكثر من أن الزوج مأمور بالتسريح إذالم بمسكمابالمروفواما الحبر فيحمل على أن المراد ن منع مداناتها وأما القياس على عيوب النسكاح فلاوجه له والالزمأن يكون هى التي تفسخ ولاتحتاج الى فُسخ الحاكم إلا مع المشاجرة كالعيوب أم غيث (٧) قوله وقد ذهب · وقواه الامام شرف الدبن والامام عز ألدين وهو اختيـــار السيد بهد بن ابراهيم الوزير والامام القاسم بن عبد والمفتى والشامي ومثله في الغاية عنهما قال فيها وقد بلغ الامام شرف الدين في تصر ه هبلغاً عظهاوالإمامعز الدين بن الحسن فانه قررمواً لزم به حكامه! همنها (٨) ان صع فسلم (٩)البصرى (١٠) شيخ ح (١١) أستاذ مالك (١٢) أصحهما الفسخ فلمحسوة لا لغيرها لان الكسوة كالنفقة اه بحر (١٣) وما بعسده عائد إلى الفسخ لاجل اعسار الزوج بنفة الزوجة لاحيث أعسر بعض النفقة أو بتقة الحادم أ و بالكسوة أو بالمكنى (١٤) بغير رسِعة وفي البحر لابد من الرجعة فيحقق (١٥) ويطلقها الحاكراه كواكب

طلاق رفع إلى الحاكم ليطلق فان امتنع طلق عنه (١) (ولا) يجوز لهما أن(تمتنع منه (٢) الحلوة) وإلاكانت ناشزة (الا) أن تمتنع (لمصلحة) وذلك بأن يغلب على الظن "" انه مع مو افقتها اياه يستمر على التمرد وعــــدم الانفاق لحصول غرضه لموافقته فان لها أن تمتنع بأمر الحاكم '' لتكون أقرب إلى امتثاله بالمطلوب وكذلك إذا كان الحبس غير مستور أو غير خال من الناس فلها الامتناع أو قصد مضارتها ولهاأن تحلفه (٥) مطلبهامضارة لها (١) إذا شكت المرأة تضييق الزوج عليها في النفقة وضعت عندعدلة من النساء (١٦) ويؤخذ لها من الزوج ماتستحقه (٢٠) إذاوجد و(القول لمن صدقته) تلك (المدله (٨) منهما (٩) (فيالعشرة (٠١٠) والنفقة) فان صدقت الزوج فالقول قوله وإنصدقت الزوجة فالقول قولها (و) هذه المدلة يجب (نفقتها (١١٠ على الطالب) فإن طلبها الزوج كانت عليه وإن طلبتها الزوجة أنفقتها قيل عوس هذا إذا لم يكن ثم بيت مال فان كان فنفقها منه كأجرة السجان (١٢) وقال مو لا ناعليه السلام الأولى أن تكون كالقسام فتكون نفقه اعليهما جميماً (١٢) (و) القول (الهطيمة (٢٠) في نفي النشوز (١) يعني بكون النسخ بحكم تطليقة ذكره سيدنا حسن (٧) يقال ماالفرق بين هذا وبين المهر أن لها الامتناع قبل الدخول النز وهنا لا بمنع منه لأجل النفقة ولو قبل الدخول قال الفقيه بوسف في تعلمتي الزيادات قال في شرح أفي مضر أن المهر في مقا بلة البضم فاشبه ثمن المبيع في مقا بلة المبيع خلاف النفقة فانها في مقابلة أمر آخر وهو التسليم فليس لها أن تمتنع لأجلها كما لوباعت منه ثويا لم يمتنع لطلب ثمنه اهـ زهـور(٣) ظنالزوجة في الجواز وظُن الحاكم في عدم سقوط النفقة اهـغاية سنى ٤١، وظاهر المذهب أن لها أن تعتم ولو بغير أمر الحاكم وتسقط تفقتها اهاح بهران وقال المفتى إذا جاز لهما الامتناع لم تسقط قرز (﴿) ولو من جهة الصلاحية اه ح لى لفظاً قرز (ه) أخذ من هذاصحة بين التعنت اه شامي (٥) ولاترد هذه اليمين لأنها تشبه بمين التهمة اهمى قرز (٣) أو عدل من المحارم قرز (﴿) وكذا إذا الزوج إذا شكي منها في مخالفتها له (٧) أما إذا أخذت ماتستحقه فلا معنى للعدلة فيقال إن الحاكر بفرض لها ماتستحقه تمرّوضع عندعدلة ليستقيم السكلام (٨) و لا تقبل شهادتها لأن فها تقر ر قولها اله ذنوبي قُرز (٩) وتحلف والبينة على الآخر ومن طلب العدلة حلف ما قصدالضر اربطلها ١٨ زهور (١٠) ويجوز للعدلة أن تقف عندها في حالة الجماع على جهة المخفية قرز حيثأدعتأ نهمعاشر لهاغيرهعاشرة الأزواج في الجماع أويطأها فى غير الموضع المعتاد وقيل لا يجوز (١١)أى أجرتها وجميع ما تحتاج اليهذكره في الوا بل وكذا أجرة إبصالها إلى الموضع(١٧) وظاهر الأز لافرق قرز(١٣)قوي حيث طلبها الحاكم أو طلباها جيمًا اهـ ح لي معني قرز (١٤) ولا فائدة لهذه الصورة ﴿١﴾ إلا إذا كان قد عجل لها النعقة أو تصادقاع عدم اتفاقيا إذلو لم يكن كذلك لفلنا ان كانت في يبته فالقول قوله أنه مثفق علمها وان كانت ناشزة فلاتفقة لها اه ينظر فاذكان التداعى فى النشوز وعدمه فلزوج يدعى أنهـا كانت ناشزة فلا نفقة لها وهي تقول مطيعة والزوج الماضى (۱) وقدره) فاذا كانت الزوجة مطيعة الزوج في الحال وأدعى عليها أنها كانت ناشزة فأ تمكرت ذلك أو أقرت واختلفا في قدر مدة النشوز فالقول قولهــــا في نفيه بالمرة ان أنكرت دلك أو أقرت واختلفا في مدته وأما إذا كانت عاصية في الحال فالقول قول الزوج (و) أما (۲) إذا كانت الزوجة (في غير يبته (۲) بل في يبتها أو يبت أهلها أوفي غير هار باذنه (۱) وأنكرت انفاقه عليها مدة ماهي في غيـــير يبته فالقول قولها (في) عدم غيرها (باذنه (۱) وأنكرت انفاقه عليها مدة ماهي في غيــير يبته فالقول قوله (۱) لأزالظاهر أنه منفق عليها وسواء كانت صغيرة أم كبيرة عاقبلة أم مجنونة في الطرفين جيما (فيل و) منفق عليها وسواء كانت صغيرة أم كبيرة عاقبلة أم مجنونة في الطرفين جيما (فيل و) يقبل قول (مطلقة ومنيبة (۲) في عدم الانفاق عليها (ومحلف) ذكره السيدط في المطلقة في المنينة كما تقدم أن الحما كون ورد في السؤال وكذا ذكره في المنينة كما تقدم أن الحما كم ينفق من مال الغائب ويأخذ منها كفيلا تحيل عواذا لم تمثق المنينة كما تقدم أن الحما كونيلا تحيل عواذا لم تمثق المنينة كما تقدم أن الحما كونيلا تحيل عواذا لم تعنف في المنينة كما تقدم أن الحما كونية في المنائب ويأخذ منها كفيلا تحيل عواذا لم تعنف في المنينة كما تقدم أن الحما كونية في من مال الغائب ويأخذ منها كفيلا تحيل عواذا لم تمثق المنينة كما تقدم أن الحما كونيا في المنينة كما تقدم أن الحالم ينفق من مال الغائب ويأخذ منها كفيلا تحيل عواذا لم تمثير المنائب ويأخذ منها كفيلا تحيل عواذا لم تعتم المنائب ويأخذ منها كفيلا تحيل عوليا المنائب ويتحد المنائب ويود في المنية كما تقدم أن المنائب ويتحد المنائب ويتحد

مسر بعدم الاتفاق ومثله عن اللهي قرز (١) فهو يريد إلزامها ردما أخذت أو عسب عليها فالمستقبل فالقول قولها وأما اذا لم يكن قد عجل لها شيءفهي تريد إلزامه حتماً والظاهر سقوطه فالنول قوله والبينة عليها كـذا نقل عن سيدنا سعيد الهبل (١) فيل هـذا إن لم تؤرخ وقت نشــوزها بل قالت كنت نشزت ورجعت لم يسقط من فقتها شيء لجواز أن نشوزها قبل كلامها يبسير وإن أرخت وقالت نشزت أول رجب ورجمت آخره وكان في رمضان وقال بل رجمت آخر شعبان فالمهال قولها قر إلا كانت مطبعة في الحال ذكره التقيه س ووجيه أن ظاهر حالها عند التداعي بشهد لها الدغث وقبل ف أما اذا لم تؤرخ فالقول قولها وأما اذا أرخت فالمسئلة محملة بخلاف ماذكر لأنهما قد اتفقا على حصول المسقط وهو يدعى الوجوب فطيهاالبينة اه رياض(٧)صوا بدواذا لأنه لمبقدم تفسيم (٣) يقال إذا كان البيت لهما مماً غير مقسوم فالظاهرانه منفقلاً نديصدق عليه أنها في بيته وإن كان حصة كل واحديمزة فكيا لو اختلف البيتان فان كانت فيحصُّها فالقول ليا وان كانت فيحصته فالقو لله قرز (٤)وهذا فيحق السكبيرة لاالصغيرة والمجنونة فالقول قول الولي ولو فيغير بيته بغير اذنه لانه لاعصيان منها قرز (ﻫ) أو باذن الشرع لمرض أو خوف عليها أو على أبويها العاجزين أوفي عدةالبائن قرز (۞) فلو اختلفا في اذنه فيحتمل أنّ القول قوله لان الاصل عدم الإذن اه بستان قرز ومحتمل أن يأكي الحلاف بين البادي والما بد بالله فالهادئ يقول الاصل عدم الانن والمؤيد بالله يقول الاصل وجوب ثقفها فالقول قوليا اه ببان لفظا (٥) فيا مضى لافي الحال فالقول قولها قرز (۞) وعليها البينة وهي تكون على إقرار الزوج أنه ما أَنْهَقَ أُو عِلْ أَنْهِمَا لِإِزْمَامِهَا المُدَنَالَقِ ادعت أَنْهُ هَا أَنْهَقَ عَلِمَا فَهَا اهْ زَهُور(٣) وهما حيث كَآنت في غير بيته باذنه وحيث كانت في بيته قرز (٧) بفتح الميم وسكون النين وكسر إلياء اه تاموس المثناة من تمت على وزن محسنة ويروى بضم المم وتشديداليا (٨) بعد الاقامة قرز (٩) مم الامكان

الكفيل لم تستعق شيئامن النفقة ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وفيه نظر (() قوله وتحلف يعني أنه يجب على الحاكم محايف التلايقدم على اعطأتها وهو يجوزاً بها تداستو فت فان نكات لم تعط شيئا وظاهر كلامع أن القول قول المطالقة والمنية سواء كانت في ينته أم لا قال عليه السلام أما المنية فنعم اذا ادعت أنها معدمة في الحال (() وأما إذا ادعت عدمها في أيام قد مضت أما المنية فنعم اذا ادعت أنها معدمة في الحال (() وأما إذا ادعت عدمها في أيام قد مضت في ينته فالظاهر (() الا تفاق قال وقد أشر تا إلى ضعف هذا الاطلاق بقولنا قيل ومطلقة ومنية في ينته فالظاهر (() الا تفاق قال وقد أشر تا إلى ضعف هذا الاطلاق بقولنا قيل ومطلقة ومنية اعلم أن (ففقة الولد (() غير الماقل) لصغر أو جنون وسواء كان جنونه طاريا (() أو أصليا أعم أن (ففقة الولد (() كان الوالد (كافراً ())) والولد مسله ((أو) كان الوالد (مصرا) لكن الولد غنيا وقال م بالله وح وش ان الولد إذا كان مصراً وليس من أهل التكسب وجبت الهد المدهد (ثم) إذا كان الأب قد هك أو كان مصراً وليس من أهل التكسب وجبت نققة الولد (في ماله) له ولايه ((م)) ان الوالد إذا كان مصرا ولا كسبله ولا مال للولد وجبت نققة الولد (في ماله لوسراً كان مصراً وليس من أهل التكسب وجبت نققة الولد (في ماله) له ولايه ((م)) ان الوالد إذا كان مصرا ولا كسبله ولا مال للولد وجبت فقة الولد (في ماله الموسرة (())) وإغانجب عليها (فرضا للاب (())) قان كان الأب قد هلك وجبت نققة الولد (في ماله كان الأب قد هلك أو كان مصراً وليس (() كان الأب قد هلك وجبت نققة الولد (في ماله للوسرة (())) الموالد وجبت نققة الولد (في ماله الموسرة (())) الموالد وجبت نققة الولد (في ماله الموسرة (())) الموالد وجبت نققة الولد (في ماله الموسرة (())) الموالد وجبت نقة الولد (() الموسرة (()) الموالد والموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (() الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (() الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (()) الموسرة (() الموسرة (()) الموسرة (() الموسرة (()) الموسرة (() الموسرة (()) الموسرة (() الموسرة (()) الموسرة (() الموس

⁽١) لمل وجهالنظر أنها إذا لم بحد كفيلا قان الحاكم إذا غلب في خلت صدقها أعطاها وإنه تتكفل اهوا بل معنى قرز وظاهر كلام الفقيه عالا لمات المواقع المعنى قرز وظاهر كلام الفقيه عالا لمات وغيره الا فقاق في الحال من غير فرق بين الطلقة والمبينة وغيرها ولا قرق بين أن تكون في يبعد أو فيغيره وأما فيا معنى فني يبعد الفول قوله والم المنافية والمبينة أو فيغيره وأما فيا معنى فني يبعد الفول قولها (٣) رجعى (٤) في المالفي لا في الحال المنافق قولها ومتله عن المبينة المبينة والمبينة والمبينة المبينة أو المبينة المبينة المبينة أو المبينة أو المبينة أو مبينة المبينة أو المبينة أو المبينة أو مبينة المبينة أو مبينة المبينة أو المبينة أو المبينة أو مبينة المبينة أو مبينة المبينة أو المبينة المبينة أو المبينة المبينة المبينة المبينة المبينة المبينة أو المبينة الم

انتقل الوجوب اليها وإلى المصبة حسب الارث و قيل ل لا يكون انفاق الأم قرصًا للاب إلا إذا كان له كسب إذ لولم يقدر على التكسب (الكان جوده كمدمه وقال ما اللهوس باللهوش إذا كان الأب مسرا وجبت النفقة على الأم (و) أما الولد البالغ (الماقل (٢٢) المسر) فنفقت (على أبويه حسب الارث) ") فتكون نفقته عليها الالااعلى الأم ثلث وعلى الأب الثلثان (إلا) أن يكون الولد المسر (ذا ولد موسر فعليه (١٠) فقة والده ولا تجب عَلَى الأوين (ولو) كان الولد (صغيراً (٥٠ أو كان الولد كافر الالكان فان كفره لا يسقط نفقته من ابنه فان كان له

قوله غير أيام اللبا (٥) الحجة لنا أن الله تعالى أوجب أجرة الرضاع على الأب دونها لقوله تعالى فان أرضِم. لَـكُمْ فَآنُوهن أجورهن الآية فلو وجبت على الأم ثفته لم تستحق الأجــرة على الأب ولان الأب الفرد بمزية التعصيب اه غيث (١) وهــذا ظاهر كلام اللمع قلتا وكلام الشرح يعني شرح ض زيد خلاف مأذكره الفقيه ل وهو انه دين مطلقاً لإنه يشبه نفقة الصغير على الاب ينفقة الزوجات حيث قال و إذا لم يقدر لم يسقط عنه الوجوب كمن عليه دىن وهو معسر (٧) ولو أمكنه التكسب قرز (١) المسلم قرز (٣) مسئلة ومن لهأب وان معسر من وهولا يقدر إلا على تفقة أحدهما فوجو وثلاثة أحدها أن الابأولي لحرمته ولا فلا يقاد به الثاني الاس لنبوت تفقيع النص الثالث (١) سواء وقرز إذفي كل واحدة مزية فيقسم وكذا في الام اه بحر معني ﴿١﴾ أحيث كان الاب عاجزاً عن التكسب و إلا فالان الصغير أقدم قرز (٤) حيث لا يقدر على التكسب وقرز (﴿) نَفَقَةَ الْأَبُونَ وَلَفَظُ البِّيانَ) التاني الابوان المسران فيجب لهما مايحتاجانه على أو لادها الحجار الموسر سولو أمكنهما التكسب ﴿١﴾ولوكانا كافرين قبل ح ذميين أو مستأمنين وهم مسلمون أو المكس ويستوى فيهم الذكر والانتي لاستوائهم في البنوة وقال م بالله على قدر الميراث فان كان فيهم موسر ومعسر وجبت ففتهما كلها على الموسر وفاتا وإن كان أولادهما صغاراً موسرين وجبت نفقة الام عليهم وأما الاب فــكذا عند م بالله ون وح و ش وأما عند البدوية فلا تجب الَّا اذا عجز عرم التكسب اله لفظا ﴿﴿} وأما الصفار فعبب نفقة الاب ونفقتهم من كسب الاب حيث هو قادر عليه اه زهور قرز (٥) اذا كان الوالد عاجزاً عن التكسب والا فنفقتهما جيعًا من كسبه اهر لي لفظا قرز قان كان له أبوان مصران لا يتكسب الاما يكني أحدهما فاقول المختار أنه يقسم بينهما اه سحولي (٣) أراد الذي لا الحربي اه زهور قوي دماري وقيل ولو حريا لمموم الأدلة (٤) وذلك لقوله تعالى وإن جاهداك لتشرك بي ما ليس لك يه عز فلا تطعم وصاحبهما في الديا معروفاً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وما الثلاُّ يبك ﴿٧﴾ وفي رواية أنت وما ملكت لا يبك اه بستان وليس من المصاحبة بالمبروف أن يتركهما جائمين عاربين مع قدرته على سد فاقتهما وسترعورتهما بالتكسب لاالمكس لفقره ﴿١﴾ اه بستان ولاً جل ولا يته عليه الحاصلة بالاً بوة ﴿١﴾ ولان الما نم منجهته يمكنه إزالته بالاسلام ﴿٢﴾ والسهب فحدًا الحديث أنه جامرجل الحدسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يلوسول الله إن أبني أخذ مالي فقال اذهب فأننى به فنزل جرايل فقال

بنون عدة الموسر واحدمنهم والآخرون مصرون وجبت نفقته كلها على المؤسر منهم ولم تسقط حصة المسرين قيل ف وهذا قول واحد ((ولا يلزم) الولد للاثر (أت يعفه) () بزوجة أو أمة إذا اضطر إلى النكاح وكذا لاتلزمه نفقة زوجة والدموعبدهولا يلزم الأب أن يعف الولد أولى وأحرى (ولا) يلزم الابن (التكسب) لوالده (() إلاللساج للسن فيجبر الولد على التكسب له قيل ع وكذا يجبر الأب (⁽⁾ على الاكتساب للان إذا كان الأبن عاجزاً فان (⁽⁾ كانا يقدران على التكسب معالم يجبر أيهما فاذا اكتسب أحدهما أدخل الثانى معه اذا كان له دخل فيضل عن قوته (و) للأب (⁽⁾ أن يأخذ من مال ولده الصفير

يلوسول الله إن الله سبحانه وتعالى يقرئك السلام و يقول لك اذا جاء الشيخ فسله عن شيء قاله فى نفسه ما سمعته أذناه فلسا جاء الشيخ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يال ابنك يشكوك أنريد أن تأخذ ماله قال الشيخ سله يلوسول الله هـل أخقته إلا على أحد عماته أو خالاته أو على نفسى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إيماً دعنا من هذا وأخرنى عن شيء قلته في فبسك ما سمعته أذناك قال يلوسول الله عليه وآله وسلم إيماً دعنا من هذا وأخرنى عن شيء قلته في فبسك ما سمعته أذناك

غذُوتَكَ مُولُودًا وعلتك فإفعاً ﴿ تَعَلُّ بِمَـا أَحْتُو عَلَيْكُ وَتَنْهُلُ

اذا ليلة ضاقت بكالسقم لم أبت ، لسقمك إلا ساهرا أتململ

كأني أ اللطروق دونك بالذي . طرقت به دوني فعيناي تهمل

تفاف الردى قسى عليك وإنها ﴿ لَمُعَلِّمُ اللَّهِ عَلَيْكُ وَإِنهَا ﴿ لَمُعَلِّمُ اللَّهِ عَلَيْكُ وَإِنهَا

فلسا بلغت السرف والناية التي به اليهامدي ما كنت فيك أؤمل

جعلت جوابي غلظة وفظاظة . كأنك أنت المتعم المتغضل

فليتك إذنم ترعحق أبوثى ، فعلت كما الجاور يفعل

قال جابر وهوراوي الحديث نقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد الابن وفى رواية جلايب الابن وقال أنت ومائك لأبيك ثلاثا وهذه معجزة له صلى الله عليه وآله وسلم اه غيث مع زيادة من بعض كتب التاريخ (١) يعنى جميعا على الموسر لحرمة الابوة اه غيث بخلاف سائر الإقارب فان حصته تسقط على قول المتحف (٧) لامه من التلفذ وليس من قوام الزوج الا أن يتضرر فيكون من باب اللمواء ذكره الامام المهدى (٣) وكذا الام والاجداد اه ينظر فى الاجداد وفى اليان أن الاجداد من جلة الفراية قرز (٤) قال القيم يحبي ولا يجبر الاب على الاكتساب لولله المكبد ولو عاجزا اه سحولى معنى (٥) هذا تمريع على كلام القيم ع (٢) لا للام فليس لها أن تأخذ لائه لا ولاية لها وعن الحاطى لها أن تأخذ كالاب ووجهه القياس على الاب بجاهم الابوة وظاهر كلام أهل الذهب

والغائب من الدنانيروالدرام ('' وينفقها علىنفسه بالمروف ولا محتاج إلى إذن الحاكم وأما إذا كان الولد الماقل حاضراً فلا إلا أن يتمرد فباذن الحاكم قيــل ع فان لم يكن هناك (*) حاكم فيحتمل ان له أن يأخذ ^{٣٧} لاكسائر الدون ^{١١)} قال عليلم هــذا في الدنانير والدراه ونحوهما كالطعام و (لايع (*) الوالدالمسر(عنه *) عرضا إلاباذن الحاكم)(*) وليس لسائر الأقارب مثل ما للأب من أخذالدنا نير والدرام قال عليم إنما احتاج الأب هنا إلى اذن الحاكم في بيم المروض مع الله ولاية على بيع مال ولده الصغير لأن البيع هنا لأمر يخصه (٢٥) وهو الاستنفاق كما أن ليس المحاكم أن يحكم لنفسه ولوكان اليه ولاية الحكم وفي أحد قولى م بالله أن الوالد إذا كان صغيرًا جاز للأب مع يع ماله لنفقة نفسه يعني من غيير حكاكم (و) يحب (على كل موسر (1) نفقة) كل (مسر (١٠٠) يشرطين الحديد اأن يكون (على ملته (١١١) وهــذا الشرط في غير الأنومن وأماهما فلا يعتبر فيهما * الشرط الشاني أن يكون خلافه لظاهر الحديث وهو أنتومالكلايك الح (١)وكذا الثيابوالطعامله أن يأخذمنهاما عتاج اليه بنصه لا للبيم اه كواكب قرز (٧) في الناحية (٣) إن لم توجد من يصلح و إلا فياذنه قرز (٤) يعني نو كان للا مُبِيطَى الاين دين قر ز (٥) و لا يؤجر و قرز (٦) والقرق بين الدراهم والدنا نير والطعام وبين العروض أن الدراهم والدنا نير والطعام نفس ما وجب والعقارو الأرض ليس ما وجب فاحتاجت إلى الحاكم اه غيث (٧) إن كان تُمة حاكم في التاحية ﴿١﴾ قال ض عبد الله الدواري ويقرب أن حد البعد أن يأتي وقت الحاجة لأن حد النبية في باب النفقات ان يتضر ر لها من هي اه قرز ولم يصل اليه وما كان دون ذلك فهو قريب اه دبياج (١) و إلا باذن من صلح اه بحر قرز (٨) و إذا باع الأب لحاجة الصغير في النفقة أو غيرها دخل الأب في ذلك على جهة التبعية فينفق من ذلك اه عامر قرز (٩) لا متكسب فلاعب علمه (. ١)وسو اءكانالماسم قوياً أوضعفاً كبراً وصغيراً اه يان قرز (۵) ولوكسوبا قرز (١١) محترز من المصم إذا كان مرتداً فإن وارثه السلم لا نجب عليه المحاقه لمكونه على غير ملته مع كون السلم برث بالنسب اله زهو رأما في العكس وهو أن يكون النني هو المرتد فيجب للمسلم النفقة كذا في الخالدي على المفتاح وفي الممار والظاهر اخلافه وهو أنه لا يستحق النفقة وهو ظاهر الأز (\$) قال اللقيه ل و إذا أهلق الموسر على قريبه بلية الرنجوع عليمه فانه يأثم ويستحق الرجوع عليمه كما إذا أقرضه ذلك ولو اختلف في نية الرجوع فلمل القول قول المنفق لأن الظاهر في الأعيان العوض و يحتمل أن البينة عليه لأن الظاهر في الهاقه الاعسار اهـن وقيل لا ترجع عليه لأنه لازم شرعا ولا يفيده نية الرجوع عليه بذلك واللهأعلم قرز (۞) وهل يجب على منفقالفقير أن يوصلاالنفةوتحوها اليه أم للنفق الذي يأتي لها أم يفصل بين أن يكون في البلد أو غاتباً فينظر قيل بحب في البريد لأنه من تمـام الواجب وفي بعض الحواشي وتعكون نفت من باب العملة والمواساة فيجب أيضاً لها في البلد وهيلها قرز

الموسر (برثه) أي برث المسير (بالنسب (١) فيجب عليه من النفقة على قدر إرثه إذا له يسقطا وارث آخر قال عليلم وقولنا بالنسب احترازاً من أن يرثه بالولى أو نحو ذلك 🗥 فارخ النفقة لا تلزم المعتق وقال ك لا مجب إلا على الولد للأبوين وعلى الوالد للولد وقال ش تجب للآباء وإنعلواوللابناءوإنسفلوا فقط وقال حتجب للآباء وسائر الأرحام المحارمان كانوا أناثًا وإن كانواذ كورًا وجبت لمنزمنأوضعف لاللصحيح(فان تعددا لوارث ''' فحسد ثلاث أخوات متفرقات فعلى التي لأبوأ مثلاثة أخماس وعلى التي لأب خس وعلى التي لأم ساقط لا ميراث له مع الجد مشال آخر امرأة مسرة لها بنت مسرة (١٦) وأم موسرة وأخ لأب موسر كان على الأم ثلثها وعلى الأخ لأب ثلثاها 🗥 وذلك على قدر ارثهما بعد تقدير عدمالبنت (النهاصارت كالمعدومة لاعسارها ويقياس (العلي خيره من المسائل وقال في المنتخب بل يلزم الموسر بقدر حصته من الارث وحصة المسر تكون على الله تعالى قوله (غالباً) احتراز من صورة واحدة وذلك نحو مسر له بنت وان موسران فان النفقة ليست على حسب الارث فيهــــــــــا بل تكون نصفين (١٠٠) على الامن نصف وعليها (١) وذوى الأرحام إذا ورثوا أتفقوا وقرز (٧) لعله أراد الزوجة فانها لا تلزمها تفقة الزوج لأُجل الزوجية قرز (٣) أي الوسر لا ان المراد بالوارث جيسم من يرث كما توهمه بعضهم فجمــل كلام الأزعلي كلام المنتخب اه غاية (٤) فإن كانوا إخوة متفرقين فلا شيء على الذي لأب لأنه ساقط قرز (٥) على كلام الا ُحكام وقرز وذلك لا ُن موضعياً الصلة والمواساة قلو أسقطنا على الموسر حصة العسر لم يحصل المرض الذي لا مجله وضمت اه من شرح ان عبدالسلام (٢) فأن كانت موسرة كانت النفقة عليها دون الا م والا م و ولك لحق الا وه على البنوة اله كواك وعليه الاز في قوله إلا ذا ولد موسر فعليه (٧) جعلوا السمس تأثيراً في الاسقاط كالجد فيالمثالالاول ولم مجعلواله تأثيراً في الحجب كالبنت في هذا المثال اهر عذكرة يقال قد اعتبر الحجب هنا بأن جعلوا لها سندسا وهو ثلث الباقى بعد حصة البنت وأذا كان عليها تلث وعلى الاخ تلتا هاعل قدر سهامها اهمي (٨) و تفقة البنت تكون من بيت المال قرز (٩) أخوان معسران لهما عم موسر فلاشيء عليه لهما حتى بموتأحدهماو وجبت نقة الثاني اله نَ فان كان أخ وأخت لزم العم نقة الاخ لا الاخت فان كان ابني أخوين وجبت نقتهما معا على العم اه ن (١٠) إذا كانا كبيرين بعاً أو صغيرين معاً فإن كان أحدهما صِغيراً والآخر كبيراً وأمكن الاب التكسب وهما موسران هل تجب على الكبير جيماً ينظر قبل بجب على الكبير وقبل نصفان كما

نصف (٢) وعندما لقمأتها عليهما أثلاثا حسب الارث (و) يجب المصر على الموسر من الانفاق الاطمام والادام (٢) والدواء ذكر ما الفقيه عن (كو تموسكناه (١) وإخدامه المعبز) عن خدمة نفسه أو كبراً ومرض قبل ع فان أطاق لم يخدمه ولوكان عادته أنه لا يخدم نفسه (و) إذا عبل شيئا من نفقة القريب فضاع عليه لزم المنفق ان (يموض ماضاع (٥) وانحا فرق يين نفقة القريب و نفقة الزوجة في هسله الحكم لآن نفقة الزوجة كالدين فلا يموض سواء ضاعت بتقريط أم بنديره و نفقة القريب من باب الصلة والمواساة فتبدل ولو أتلفها هو أوفرط فيها وقال ص بالله لا يموض ماضاع انكان بتفريط (و) لومطل الموسر المسرماوجب أوفرط فيها وقال ص بالله لا يموض ماضاع انكان بتفريط (و) لومطل الموسر المسرماوجب عليه حتى مضت مدته فانه (يسقط (٢) عنه الواجب (الماضي) زما فه (المطل والحالة (٨) في منع عاصيا قال في اللمع (٢) سواء كان واد أم غيره وعن الاستاذولو حكم بها حاكم والحيلة (٨) في منع سقوط نفقة الماضي أن يأمره الحاكم (الحاكم (شائلة المنافقة المنافي أن يأمره الحاكم (الحاكم (شائلة المنافقة المنافي أن يأمره الحاكم (الحاكم والحيلة (٨) في منعة سقوط نفقة المنافي أن يأمره الحاكم (الحاكم والميئة المنافي أن يأمره الحاكم والميلة (منم منعة المنافقة المنا

هو ظاهراً كلام النجري ولوأمكنه التكسب وعن الفامي لا يعدأنه يكون فإلكبير نصفوالنصف الآخر يشكسب به مع تفقة الصفير ولايقال هو كالمسم فتجب على الغني واقه أعلم قرز (١) والوجه أن البنوة شواء والمراث غير معتبر لكنه يقال فقد قلتم أن الابن إذا كان كبيرًا فثقته أعلى أمريه اثلاثا مبرأون الأنوة سواء وأمام بلقه فقد سوى بينها يسى أنهــا على قدر البراث فيهما معا ولعله غِرق يَسْهِما على قُول الهدوية بأن ثقة الأمن تجب لأجل البراث فيتبعه ثقة الولد وثقة الوالد لايستبر فيها المبراث ولهذا بجب ولوكانا كافّرين اه زهور (٢) وله طاب الكفيل إذا أرادمنقة الغيبة اه ينظر مَافائدته لعل فائدته إذا مطل\$طو لب الكفيل قرز (٣)توأجرة الحضانة وقائد الأعمى وحامل القعد اله معيار قرز (٤) قال في الكافى إذا كان عادته لايخسدم نفسه لجلالة جاهه أخدمه وظاهر الإَّزخلاف قرز (٥) وتسكون هذه الإشياء نما تعتاد في البلد مثله من مثله قرز (٥)صوا به مافات وهل يضمن المصر لقريبه الوسرسل قال ان مظفر الاقرب أنه لا يظهر لان يتسليمه البه ذلك قد ملكه روي، ذلك على بن زيد عن ابن مظفر فاذا غني أومات لم برد شيئًا وقبل يضمن لان بتسليمه مشروطاً بانفاقه على نفسه وقرره النفق (﴿) فإن عاد الذي ضاع هل يكون للقريب المنفق أو قــد طــكه النفق المختار يمود له ينفقه على تفسه وفي حاشية لعله ينزل على الحلاف فعل قول على بن زيد عن ابن مظفر يكون للفقير المدفوع اليه وعلى القول الآخر يكون للنني الدافع (١٥) فإن عاد كان العوض المنفق كالمكنن إذ العوض كالمشروط بأن لم يعد (٦) والعلة أنهـا لدفع الحاجة فتسقط لذهاب الحاجة اه معيار (٧) غير الطفل بل ولو صغيراً على المختار خلاف ماياً تى للآمام فى الاجارة (٨) أن نفقة الصغير كالزوجة (٩) وللحاكم أن ينفق على المسر من مالبالموسرالنائب إذا كانتغيته ﴿١﴾ يجوزهماا لحكم بعد أن طلب كفيلا بالضان أن تبين عدم ثبوتالنفقة اهـن قرز (١٠)الذي يتضررقرز (١٠)مضيفاً لفظاً

على نفسه (و) حد (الموسر) الذي تازه نفقة المسرهو (من علك (أ) من المال (الكفاية له وللأخص مه (٢) من الفلة إلى الفلة ان كانت له غلة (١٠) أو (إلى) وقت (الدخل (١٠) إن كان له يخلُّمن يوم أو شهر أو أسبوع و ينفق من الزائد عَلَىمايكفيه ولو لم يكف القريب إلى الغلة فان لم يكن له مال يكفيه إلى الغلة أو الدخل لم يلزمه شيءسواء كان كسوبا أم لاوقال ص بالله إن حداليسار أن يكون معه مايكفيه وأهل بيته إلىادراك الغلة أونفاق السلمة إن كان تاجراً وعام المصنوع ان كان ذامهنة (٥) بمد أن يكون لهمال اذا ييم أوقُومً بلغ مائتي درم قفلة ك وان كان لاعلك إلا دون النصاب لزمته المواساة عَلَى الا مكان دون التميين * قال مو لانًا عليلم وهو موافق لتحديدنا إلا في زيادة ملك النصابوعن زبدين على والوافى وأبى ح ان الموسرهو النني غنا شرعيا وقال ش أنه ينفق الفضلة عا قوت اليوم(٢) (و)حد (المسر) الذي تجب نفقته هو (من لايملك قوت عشر (٨) ليالي (غير ماستثنى (١))له من الكسوة والمنزل والاثاث والخادم وآلة الحربسن فرس أو غسيره فاذا لم يملك قوت المشر لزم قريبه أن ينفقه وقال م بالله أن المسر من لاعلك ما يتقوت به و فسم بالفداء والمشاءوقال زيد بن على والوافيأنه من لا يملك النصاب (و) إذا ادعى الإعسار قرز أو نيــة وصادته (١) غــعـ مااستثنى للمفلس قرز (٢) وهـ، الزوجات والأولاد الصغار والأنوين العاجزين وقيل المصرين. والخادم لا موت عبداهم اله تجرى ومعيار قرز (٣) بمبأ هو موقوف عليمه و إلا فهو بجب عليمه يبع المال ان كان يملكه قرز (٤) فان لم يكن له دخل فكفاية السنه اه معيار وقيل إلى آلعشر وفي شرح الأثمار وينفق الزائد على النصاب (٥)بالتمتح اه تاموس (٣) تفسير للدرم (٧) و الليلة (٨) وقد بحث عليه اتفاق قريب المعمر وتجب له انفاق من قريه الموسر وذلك حيث يمكون أه في كل وم دخل يكفيه السوم و نزيد فإن الزائد بجب عليه يصيره إلى قريبه المسر وبجب للمنفق انفاقه لا أنه لا ملك قوت عشر وهـــذا الزام لا هل الذهب وقبل لا يستنفق من غيره في هذه الحالة لدخوله في حد الموسم وينفق و لا يستنفق وظاهر الا ْزالاُول (ه) ولا قيمتها قرز ولادخل له قرز (٩) اينا وجب للشخص استثناء له كالفقير وأينا وجب عليــه استثناء له كالمفلس فيل هــذا استثنى المنفق كالفقير والمنفق كالمفلس قرز (﴿) و في يعض الحواشي يصلح أن يعود الاستثناء إلى الموسر والمصر وهو قوي وهوصريح وعسد سيدنا ابراهم هايستثنى للفقير وهو ظاهر شرح الأزهار وفي بعض الحواش والأولى التفصيل وهو ان كان الحق لشخص يستحقه كالمعسر والققير لاخذ الزكاة استثنى له ماتقدم في الزكاة وإن كان الحق على الشخص واجباً كالموسر والمنفق والمفلس استثنى له ما يأتي في المفلس(ه) فائدة كل مخرج يستثنى له كالمفلس وكل مدخل مئتني له كالفقير تمت سماع شيخنا

ليأخذ النفقة من المؤسروأ سسكر المؤسر إعساره وجبت (الينة عليه (١) أى على مدعى الاعسار * وأما نفقة الارقاء فاعلم أنه بجب (على السيد شبعرية (١) من أى طعام كان من ذرقاً و شعير أو غير ذلك واعا تجب نفقة العبد (١) الخادم (١) السيده حيث كان يطبقها (١) فعلو أم تمير أو غير ذلك واعا تجب نفقة العبد (١) المسيده حيث كان يطبقها (١) أمتنع من الخدمة سقط وجوب انفاقه وأما لو كان عاجزاً عن الخدمة لزمن أو مرض أو عي (١) يسترعورته و (يقيه الحر والبرد) من أي لبلس كان من صوف أو قطن فيكون (١) يسترعورته و (يقيه الحر والبرد) من أي لبلس كان من صوف أو قطن فيكون السيد غيرا بين القيام عو تعلن المقالة القادر) يتكسب لنفسه فاذعرد السيد أجبره الحاكم كل أعدها فأمالو لم كن من صوف أو قطن فيكون إلى حيث يكنه المراجمة بالانصاف فانا نصف والا تكسب بقدر ما يستطيع من الخدمة فينفق نفسه و يدفع الفضلة إلى سيده فان نقص كسبه عن الانفاق وفاه السيد (١) (ول) ن ينت أو يعم أو يضم أو يسترفان عرد) السيد عن ذلك (فالحا كم) (١) يسمد عله * قال عليم وليس المأن مستقد عن المنفقة من يستلغ وليس المأن منتقة من يستاؤ ويسم أو يستورعا من الفيدة من يسترفع المناسلة (١٤) وينفقة من يستالل لأنه تقو يت منافع (١) من دوناستحقاق والحاكم أن يستدين له عنه (١) أوينفقة من يستالمال لائه قو يت منافع (١) المناسلة (١) المنيد والمناسلة (١٤) المنيد والمناسلة (١٤) المنيد والمناسلة (١٤) وينفقة من يستالمال لائه قو يت منافع (١١) مناسلة (١٤) المنيد والمناسلة (١٤) المنيد والمناسلة (١٤) والمناسلة (١٤) أوينفقة من يستالل لهنه أو والمناسلة (١٤) أوينفقة من يستالل المنيد أومو اساة (١٤) وينفقة من يستال المنيد أومو اساة (١٤) وينفقة من يستاله (١٤)

⁽١) مع اللبس و تقبل هنا بغير حبس قرز (٢) و ادام و تموذلك قرز (٤) غير المسكات و انفظ البيان في القطر قولا تجب على سيده لأن تقتص القطة عند قرز (٣) و كذا دواه قرز (٤) فان تعذرت المحدمة من جهة السيد بأن لا يحد ما يحدمه فيه وجبت الثقة كالحادم و يجب الشيع و إخراج فطرته قرز (٥) ولا يكف من المحدمة إلا ما يطبقها على المدوام وفو مما لا يليق به وفي الرياض مما يليق به (٢) أو صغر قرز (٧) وهو الذي يضر القصان مته اه ن قرز (٨) مكل عليه ووجهه أن تققة الإنه ل بما كانت صلة كانت تققة المثل من المثل عليه وجهه أن تققة الإنه لو بما كانت صلة كانت تققة المثل من المثل بحلاف المدلوك و البها ثم قواجب ما يدفع الفيد و فيه قبل أن المراد أن التحفيلة لا تسقط القفقة عن السيدو لعل المراد أن التوفية لا تسقط عن السيد بل و فصل الشعجار و إيصال الحقوق إلى أهلها و اقو فصلي الله عليم آله وسلم القائد في الضاء و السيد و فصل المداحد و إيصال الحقوق إلى أهلها و اقو فصلي الله عليم آله و الموسد (٢) وله أن يكانه قرز (٩) والأكم منصو بلما القائد في النساء و السيد و و محمل المداحد و يحتمه إلى المناح و الميد لا عقد أكان بين تقسم فرا كمن المكانة أو يحقه في ما أشر و أن الحاكم منصر و يحتمه المداحد المناق المناق والمناق المناق والمناق عن النساء والمناق عن النساء والموسد القبل أن نبين تقسم قرز (١٧) بل أعان (٤) الما يعد و مناه الميد (١٥) إذا كان سيده مستحقاً من يتمال الفرز (١٦) إلا أن يضرر بتركه و جب على السيد و من إلى المناه و (١٤) إذا كان سيده مستحقاً من يتمالاً الفرز (١٦) إلا أن يضرر بتركه و جب على السيد و مناه المناق و المناسون على السيد و (١٤) إذا كان سيدة و المستحقاً من يتمالاً الفرز (١٦) إلا أن يضر عمد قرد (١٤) إلى أستحقاً من يتمالة على المناق و المناسون عن المساء والمساء والمناو و المناسون المناو و المناسون المناسون المناسون المناسون السيد و (١٤) إلى أن عن المناء والمناسون المناسون المساء والمناسون المناسون المناسون المناسون المناسون السيد و المناسون المنا

بالانكاح (ويجب (1) سد رمق) من خشي عليه سبه التلف (2) من بني آدم وهو (عترم الدم) كالمسلم والنمي لا الحرق (2) فلا مجب إذ ليس محترم الدم وهل يازم ذلك في سائر الحيوانات التي لا تؤكل ولا مجوز قتلها وقال عليم عموم كلام الأزهار يقتضي ذلك وهو المفهوم من كلام أصحابنا في باب التيم أعنى أنه يجب سد رمقها فأما أو كانت بماتؤكل أو تقبل لم يجب لكنه يجب تذكية (1) مايؤكل حيث يخشى هلاكه وهل تعجب التذكية ولو كان مالكها غائبا أو ممتنما وقال عليم الأقرب أنه لايازمه تذكيته إلاحيث معه (٥) ينت أمن مهما التضمين ولا يمدأن يجوزقال (م) بالله يجب سد رمق عترم الدم اللقيط وغيره (ولو بنية الرجوع) عليه أو على مالكه أو مواساة وقال أو ط لا يصح الرجوع عليه (1) وقال عليلم المجوع عليه (1) وقال عليلم الرجوع عليه (1) وقال عليلم الرجوع عليه (1) وقال عليلم المورد الم

من باب الدواء وقرره الشامي وقيل لا يجب (١) في البلد وميلها ولو من مال النبير (﴿) فان لم يسد رمقه حتى مات قبل ع يؤخذ لأهل الذهب من مسائل أن من احتاج إلى طعام النبر فنعه مالك فات فهوكن حبس تميره حتى مات جوها أو برداً أو عطشاً وكن بعثت تولدها قبل أن ترضعه أيام اللبا اه شرح أثمار المخار أن المرضعة منعه حقه فضمنت فصارت كن أخذ طعام النهر في مفارة وفي المضطر العلمام لمسالسكه فهو كن ثرك واجباً (٥) إن لم يجد المضطر قرضاً ولم يجد من يشترى ماله ولو بدون قيمته كذا نقل اه غابة وهثله عن المقتى وعامر فان وجد ذلك لم بجب على النبر سد رمقه قرز.ومعناه في البيان في بأب الأطعمة والأشرية (۞) ونجوز للمضطر أن يأخذ من مال النبر حبث لا نخشى على ما لحكه الضرر وللمضطر أن يقاتله إذا منعه كاذا قتل المالك فلا شيء عليه وإن قتله المالك قتل به اه رياض معنى قرز (ه) على كل غنى اه تذكرة وقيل و بجب عليه أن ينفق من الزائد على ها يسد رمقه والأخص به ذكره الهاجري و الذوبد اله قرز (٧) أو الضرر قرز (١٠) فيجب عليه حيث لم نحُش على نفسه في قلك الحال إذا أثقق ما عنده وأما إذا كأن بخشي في المستقبل أن لا بجد ما يسد رمقه فان الواجب لايسقط عنه جذه المشية بل يلزمه سد الرمق للمحترم ويتكل في المستقبل على الله تمالى ذكره في الغيث في كتاب السير في قوله والاستمانة من غالصالمال قرز(٣) والزاني المحصن والدىوث والعقور ومن ضر المسلمين بقطم طريق أو نحوه فيؤلاء وإن لم بجز قتلهم في غير زمن إمام أو في زمانه بغير أمره فهم داخلون في غير المحترم إذ لايجب حفظهم اله سنحولي لفظا قرز (٤) قبل أما إذا كانت في بده أمانة أو ضانة فانه بجب سد رمقها ولوكانت بما يؤكل قرز (٥) يقال هولا يأمن حجة الشهود أو يفسقوا والصحيحأنه لاتجب التذكية لأنه لا بجب عليمه الدخول فما عاقبته التضمين اه شكايدي و بجب عليه إيتاره مع خشية التضمين لا نه صار في حكم الذي لا يؤكل مع خشية التضمين اهغشم (٦) وهذا الخلاف إذا لم يسلمها بشرط الضان وإلا لزم فأن سكت فالحلاف ويلزم على قول أبى طأ أن لايلزم احصيترى ولفظ البياني في الإطعمة (فرع) فان مذل المالك تسلم ماله للمضطر

وأما نفقة البهائم فقد أوضحناها بقولنا (وذو البيمة (١) يجب عليه أن (يملف) بميمته علقاً مشبماً (١) أو (يبيع) تلك البيمة (أو يسيب في) موضع (مرتع (١) قال الامام ي هذا إذا كانت ترتبي ما يكفيها (١) بأن يكون هذا المرتع خصيباً فاما التسييب في للدن فام لايكن بل يجبر على انفاقها فأما لوخشي عليها السبع في المرتع خوقال مو لانا عليه السلام في قالأترب أنه يلزمه حفظها وانفاقها (وهي ملكه) إذا سيبها غير راغب عنها (فال رغب عنها (٥) فق تؤخذ فتي أخذها الغير في الطرف الأخير ملكها وفائدة بقائها على الملكم التسيب اما في الطرف الأول فكو نه يحرم على غيره الانتفاع بها إلاباذنه وأرش الجناية عليها له ومنها عليه (١) وفي الطرف الأول فكو نه يحرم على غيره الانتفاع بها إلاباذنه وأرش الجناية عليها له ومنها عليه (١)

على عوض فله ذلك إلىقدرقيمته فلن امتنع المضطر لم يلزم للثالث بذله بلا عوض إذا كان المضطر قد ضعف جداً بحيث لا يعمكن من بذل العوض ازم المالك اطمامه بنية الرجوع عليه مني أمكنه ذكره في البحر لمله حيث أمره بالاتفاق والا فلا رجوع قرز (١) والفرق بين البِّهائم والارقاء أن البِّمائم غر مكلقة فلر يفترق الحال مخلاف الارقاء اه غانة ومثله عن سميد الحبل وينظر لو كان الرق صفــيراً أو مجنونا إذ هوغير مكلف قبل حكمه حكم البهيمة وقد تقدم الاز في قوله وعلى السيد شبع رقه الحادم ظاهره ولو صغيرا يمني اذا لم يخدم لم بجب الشبع فينظر قال سيدنا حسن بن أحمد الشبيبي رحمه الله تعالى لو قيل الصغير قد شارك الزمن فها لإجله يسقط الشبـم وهو عدم القدرة اذ الزمر. غير مكلف بالحدمة لم يبعد والله أعلم (٥) قال عليه السلام والبهائم اذاكان لها أولاد لا يجوز أن تحلب من ضروعها إلا ما فضل عن كفاية أولادها لان اللهن غذاء الاولاذ كالعلف غذاء السَّكار اه بستان ومثله في البحر والهدابة (٥) صوابه وعلى رب كل حيوان لتدخل البيمة وغــيرها كالكلب غير العقو ر والهرة وغير ذلك أه بيان معنى (٢) إذا كان ينهع و يعمل (١) و إلا فما يدفع الضرر عنها (١) لا فرق إذ لا تكليف عليها قرز (٣) لفظ القصح فى موضع معتاد (۽) فان كان عادثها انهـا لا تُأخَذُ ما يكفيها وجب على صاحبها تمــام كـفاجها قرز (ه) فلو أخذها آخــٰد ثم اخطف هو ومالكها فقال مالكما لست راغباً عنها وقال آخذها بل رغبت عنهـا فالاقرب ان القول قول من طابق قوله عرف الموضع الذي سيب فيه وعدمل أن يأتى فيه الحلاف فيمن عرض معيباً على البيم والقاعلم اله هاجرى قان لم يكي ثمة عرف فالظاهر بماء اللك (») وتكون كالغنيمة لا كالبية فلا يصح الرجوع فيهــا قرز (*) وحقيقة الرغبة اهمال المالك ملحكه استفتاء عنه أوعجز (*) وإذا سيبالعبد راغباً عنه فني انتفل ملك تنسسه فيعتق اه ع مى إذا انتقل بلية التمليك وإذا أخذه أحد قبل الانتقال بلية التمليك ملسكة وقيل لا فرق بل يكون كالاحياء يكني قصد الفعل قرز وينظر لمن يكون الولى قيل لبيت المـــال قرز وقيل المسيب (٧) حيث يجبُ الحفظ. الجناية عليها ومنها مصمونة للسيب وعليه قيل ف ولمل الحيلة في خروجه عن الضائ بجنايتها أن ينفقها إن أمكن الانتفاع بها فان لم نذر بها قلى الفقراء وقال مو لا ناعليه السلام إلى وفي ينظر لأن من شرط النذر بالمين صحة الانتفاع بها (٥) ولا مصلحة الفقراء لتعذر الانتفاع (و) يجب (على الشريك (١) في العبدو البهيمة (١) (حصته) من الانفاق فان كان الشريك فائبا أو متمرداً وجب على الخاضر الانفاق لحصته (وحصة شريكه (١) الغاث (١) والمتمرد فيرجع) على الشريك بقدر حصته إذا نوى الرجوع (١) و (لا) يكن غائباً بل حاضراً غير متمرد (فلا) يرجع شريكه عليه عا أنفقه لأنه متبرع إلا أن ينفق بأمر الشريك رجع عليمه وقال أبوح و ش شريكه عليه عنا أنفقه لأنه متبرع إلا أن ينفق بأمر الشريك رجع عليمه وقال أبوح و ش إذا لم يكن باذن الامام والحاكم فلا رجوع (وكذلك مؤن كل عين) مماوكة (لفيره) وهي من انفاق أو حفظ أو غير ذلك كان حكم من هي في يده حكم الشريك بجب عليه القيام بذلك حيث المائل غائباً أو متمرداً وكذلك كان حكم من هي في يده حكم الشريك بجب عليه القيام بذلك حيث المائل فائباً أو متمرداً وكذلك كان حكم من هي في يده حكم الشريك بجب عليه القيام بذلك حيث المائلة عائباً أو متمرداً وكذلك كان حكم المثر والنار والنهر المشترك في عالم عليه القيام بذلك حيث المائلة عائباً أو متمرداً وكذلك حكم البير والفار والنهر المشترك هو العالم السلام وقول كا

⁽١) قيسل ولاية الوقف الى الواقف فهو متولى الحفظ قلنا وكذلك في النذر وهو متولى الحفظ فهو الضامن فينظر قبل قبض المتذور عليه إن كان مميناً فان كان غير معين أو كان النذر على مسجد أونحو ذلك فولاية الحفظ عليه ففي الحيلة نظر قرز ووجهه أن الولاية الى متولى المستجد (*) بل إذا كان لها قيمة صبح النذر مطلقا قيل محتمل كلام الفقيه ف على أنه يمكن الانتفاع بها ولو لاســـّـبلاكيا لأنها إذا لم تكن كذلك لم يصح التذربها لأنه لا قيمة له فلمل هذا مراد الامام عليلم وأما انه يشترط الانتفاع بهما مع بقائها في صبحة النذر فنهي مسلم اله مرغم (٧) وأما الشريك في اتفاق القريب المصر فلا ترجع على شر يكه إلا إذا أنفق عنه باذنه أو بأمر الحاكم وفي البحر أن الشريك في اتفاق القريب المسركة بره الهسمخولي لفظا قرز (٣) والقريب اله بحر قرز (٤) وإذا اختلفا في قدر الغرامة التي غرمها فذكر فى البيان عن البحر فى كتاب الوديعة أن القول قوله فىالفدرالمتاد وكذلكالقيمة فيرجع بقيمة ذلك في كل وقت يماكان قيمته فيه اه سحولي والبيئة عليه بقدرها أثفق فها زاد على المعتآد ولكنه لا يستحقه إذ هو متبرع به (٥) والمراد بالغائب الذي يغيب عنمد حاجة الحيوان بحيث مخشى عليه الضرر قرزلا أن المراد بالهائب البريد أومسافة ثلاث كما في غير هذا ذكر معناه في شرح ان سران على الأثمـار والمعتبر في غـير الحيوان البريد قرز (٧) وهو الاز في اللفظة في قوله و برجع بمـا أ نفق بنيته قرز (﴿) وكذا الصني في يد المرضعة قرز (٧) وهذا إذا لم يمكن التخلية بينها وبين المالك في الوديمة ونحوها (٨) وكذا لو بني أونحوه وهولا يعلم الاشتراك بل معتقداً أنها ملكه ثم بان الاشتراك ويندب أمره للنهي عن إضاعة المسال اه بحر كلام البحر مستقيم في ملكه وأما المشترك فيجب على

باذن الشرع احتراز امن المنصوبة فانه لا يرجم بما أنفق عليها وقولنا (غالبا (١٠))احتراز من اللقطة (١٠) وفان المقطة (١٠) ومن عليها بنير أمر الحاكم (١٠) ويرجع بما أنفق إن واه (١٠) واحترازاً من المبيع قبل التسلم فانه لا يرجع بما أنفق عليه (والضيافة) نجب (على) من ترل بمنيف وإعانجب على من كان من (أهل الوبر (١٠) وه البدو لأجل الحمير وهو قوله صلى

الشريك إصلاحه معغيبة شريكه أو تمرده قرز (١) الصورة الأولى استناها من قوله الغائب والمتمرد والثانية استثناها من منطوق قوله ومؤن كل عين لغيره في بدء باذن الشرع (٢) صوابه الضالة إذ هي لا ضل من الحيوان غير بني آدم والقطة الجمادات لكن رجم ما أغق سواء كانت ضالة أو قطة قرز س لاقائدة لذكر الحاكرلانه لم يقدم لهذكر (٤) ولو المالك حاضر أقرز لأن خفاهما لمغرفي الفيبة و إن كان مدعياً لها قبل أن يقم البينة (٥) واستثنى له ما يستثنى للمفلس وفي بعض الحواشي ينظر كريق للمضيف هل كالمفلس ومنفق الفقير قبل الذي يأمن على نفسه الضرر حالا ومآلا ومن يعول (﴿) (مُسئلة) إذا حاء رجل إلى رجل ضيفاً وقال آخر أنا أضيفه وسكت الذي جاء اليه الضيف فان كان قصد للضيف المروة إلى الضيف فلا شيء على الذي وصل الضيف اليه وإن فعله مروءة إلى للضيف وجب الفضاء على الذي جاءاليه وإن لم يَقلَضَّيْفعني بل سكت ورضي وأما إذا كره الذي جاء اليه فللضيف متبرع لاحتى له (﴿) (مسئلة) إذا جاء رجل ضيف وذبح له شاة ودعى أهل بلده وكان بما العادة فيه المعاوضة وأراد الضيف أن يقضى المضيف وكان في دمائه غير الضيف إكرام وجب عليه مثل مافعاره اذاوصها ضيف إلى عند رجل وفعل له فوق الذي يعتاد وجب الفضاء وأما الضيافة المعادة فعي واجبسة لابجب قضاؤها اه من مسائل مولانا أميرالؤمنين محدين الطير عادت بركاته وقرز (،) قبل ي إطعام الضيف فرض كفامة حيث لايباع الطعام لاحيث يباع المخبراه رياض وقال الامام عليرقات وإلى الضيف تعيين من رجع عليه ﴿١﴾ كمطا لبة من أنَّا من الناصبين لقولُه صلى الله عليه و آله وسلم من اضطَّاف إلى قرية فأصبح بمنائهم جائماً فَتى على كل مسلم أن يسينه حتى بأ خذ يحقه اله يحرعند م باقد مطلقاً وعندالهدومة بأمر ذي الولا بة و قرز (١) وفى رجوع من ترجع عليه على أهل بلده وأقاربه نظر لارجوع على القرر قرزٌ (﴿) ويكون ثلاثة أيام وإذا تكور نزولَ الضيف قبل إنها تجب في كل شهر مرة و امله يعتبر العرف في تسميته ضيفاً و إن قربت المسافة اله حلى (ﻫ) وبدخل مال الصنع والمجنون والمسجد لأنه حق في المال فأشب الزكاة قرز (*) و الحكل بما يليق به على قدر حاله وله أخذه مع التمرد من ذلك اه شرح بحر ولو با التلصص اه شامى (*). وأما أهل الوبر فيم سكان الصحارى كأنوا يعيشون من ألبان الإيل ولحومها متنجعين لمتابت الكلاً مر ألدين لمو الله الله وايتناء المياء فلا ترالون في حل وارتحال كما قال بعضهم عن أقته

> تقول إذا أدرت لها وضيني ، أهـــنا ديته ألها وديني أكل الدهر حل وارتحال ، أما تـــــق على ولا تحين

ف كان ذلك دأسم زمان المبيضو الربيع فاذا جاء الشاء واقشعرت الأرض انكشمو إلى أطراف العراق

الله عليه وآله وسلم الضيافة على أهل الو بر وليست على أهل المدر وهذه المسئلة قال بها الامام المهدى على من محد والحلاف في ذلك للا كثر من أهل اليبت والفقها، و زعوا أن الحديث منسوخ (۱) ﴿ بأب الرضاع (۲) ﴾ الأصل فيه الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقوله تعالى وأمها تكم اللابي أرضمنكم وأخوا تكم من الرضاعة وأما السنة فاروى أن عليا عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرائد تو ق و (۱) المن فيل لك في ابنة عمك حزة أجل فناة في قريش فقال صلى الله عليه وآله وسلم باعلى أما علمت أنها بغت أخي من الرضاعة (أك الله حرم من الرضاع ماحرم من النسب وأما الاجماع فلا خلاف في أن إجراء الرضاع عمرى النسب مقصور على تحريم النسب وأما الاجماع فلا خلاف في أن إجراء الرضاع عمرى النسب مقصور على تحريم النسب مقصور على تحريم النبك (٥) اعلم أن (من) رضع لم يثبت حكم الرضاع إلا بشروط خمسة لايتم من دوبها ه الأول أن يكون اللبن (وصل جوفه (١) أي مستقر طمامه وشرابه فلو لم يصل إلا الى الحلق أو الصدر لم يثبت حكمه و يكفي في ذلك غالب الظن وقال ش لا يُحرِّم إلا خمس رضمات (١) المسدر لم يثبت حكمه و يكفي في ذلك غالب الظن وقال ش لا يُحرِّم إلا خمس رضمات فيل يأخذ الثدى لجوعه و يقرك الشبعة ه الثاني أن يكون دخوله (من فيمه أو أفعه (١٠))

والشام تستيون هناك مقاسين جهد الزمان ومصطبرين على يؤس الميش وكانت أديانهم مختلفة اه من بعض التواريخ وفي الضباء الوبر الابل وجمه أوبار ثال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها الآية اه يقفله (١) الظاهر عدم النسخ ومن ادعى النسخ فعليه الدليل وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمل ماك امرىء مسلم إلا بطبية من شمه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليسوق المال حق سوى الزكاة فذلك عمو مخصوص بنفقة القرابة ومواساة المضبطر وهذا الحجر الذي في الضيافة فلا يصح أن يقال ها ناسخان عمير الضيافة أما غير أخرها عن خبر الضيافة الم غيث (٧) هو بكسر الراء أن يقال ها ناسخان عمير الفيافة الم غيث (٧) هو بكسر الراء المسيى بشروط ستأتى (٣) والتوق هو الميل إلى الشيء والرغبة فيه اله تحريج شفاء (٤) وذلك الأنه صلى الله عليه وقوله أن يتروج ابنة حمزة تقال إما بنتأخى من الرضاع اله بستان (١) هومي مولاة أن خبوهي مولية المن محمد المسي وبية بضم الناء المثلثة بصيفة التصفير ذكره في سيرة ابن مهران وشرح الأثمار من ألول كتاب تسمى وبية بضم الناء المثلثة بصيفة التصفير ذكره في سيرة ابن جران وشرح الأثمار من ألول كتاب السير (۵) وجواز النظر وعمره في السفر والحلوة قرز (٢) عند أبي ح (۵) على القول بأن شهادة القريب لا تصح قرزالا) معترة مواه في المتن الدخل العين والأذرب كا المتعروف في المتن والأخوة قرز (٢) عند أبي ح (ه) على القول بأن شهادة القريب (٨) معترف في المتن والمنافرة القريب المتنوف في المتنوب والأذرب كما المتعرفات في عمسة مواضع (١٠) الأولى زيادة ونحوها في المتن العين والأذرب كا اختير (٨) معترفات في عمسة مواضع (١٠) الأولى زيادة ونحوها في المتنوبة على المتنوبة على المتنوبة ونحورات المتنوبة المتنوبة المتنوبة والمتنوبة المتنوبة المتنوبة ونحورات المتنوبة المتنوبة والمتنوبة والمتنوبة ولكنوبة ونحورات المتنوبة والمتنوبة والمتنوبة والمتنوبة المتنوبة والمتنوبة المتنوبة والمتنوبة المتنوبة والمتنوبة المتنوبة والمتنوبة والمتنوب

أو نحوهما(``كسينه أو إذنه فلو كان من حقنة (`` أو نحوذ الله (`` لم يؤثر ها اثالث أن يكون الرضاع والسبي (في الحولين (``) لم يتمدى عمره عليهم أوقال أبو ح ثلاثو نشهراً و الرابع أن يكون (لبن آدمية (``) فلو ارتضع صبيان من رجل (`` أو بهيمة لم يصبرا أخو بن عند ناها الحامس أن تكون تلك الآدمية قد (دخلت) في السنة (الماشرة) فاما إذا لم تبلغ سنا يصح فيها الماوق فعي كالذكر على قول ص بالله والأ مبوعي بن الحسين إذا قدد خلت في السنة التاسمة ('') (و) اعلم أن لبن الآدمية يقتضى التحريم و(لو) أخذ منها في حال كونها (ميتة ('` أوبكراً) لم تله ولم أراد منها أو مال كونها (ميتة ('` أوبكراً) لم تله ولم أن والم المؤدن التحريم و(لو) أخذ منها في حال كونها (ميتة ('` أوبكراً) لم تله ولم زوج (أو) تناول لبنا بعداً نصار امتفيرا ('`) بان صار دهنا أو معلو خاأو أخذ في الما ('`)

للمذهب أن دخول اللبن إلى المعدة منهما يقتضى الصحريم هذا مع أن اطلاق الرضاع على مادخل من الانف ونحوها مخالف لاطلاق الرضاع لغة وعرفا الدسمولى لفظاً (١) وظاهر الاز خلافه ويؤيده ما في الصوم وقد تقدم (٧) الحقنة ما سكب من الدير إلى المدة اهشرح أثمار (٣) الطعنة والرمية (٤) تحديدا قرز (مه) وابتداء الحواين من خروج الولد جيمه فاما إذا رضع من بعد خروج رأسه مثلا حرم اهشرح بحر قبل مالم ترجع وقبل ولو رجع وعند سيدنا عامر لابحرم إلا ماكان بعد الانفصال قرز فلو مص ولم يصل معدته إلَّا وقد خرج من الحولين لم يقتض التحريم قرز (٥) وسواء كان فيه لون اللبن أم لا نص عليه ع في التذكرة اهديباج ولو من كافرة قرز (١) أو ختى أو جنية لو فرض وقوعه اهسعولي قرز (٧) وآختاره المؤلف وهو الَّذي في الإز والبحر في باب الحيض واختاره في النيث وهو الذَّي يأتي على المختار في الازهنا وقد ذكرت له عليلم فقال مراده هنا مالم يعلم بلوغها في التسع وهذا الجواب غير مخلص لأن المقصود بلوغها وقتا يصح الملوق كما ذكر عليلم في شرَّحه قال ص أَلَّه ومن تال بقوله لا يشترطون علم البلوغ كما لا يشترط علم الجميع في العاشرة اله نجري وقيل هذا اختاره لنفسه والذي في الحيض لأهلُ المذهب وقيل بل يفرق لأن آلمادة غالبها جارياتها تميض ثم تعلق وتكون ولادتها بعدتمام الناسعة اهشرح فتح معنى وفيه تأمل إذ تلد بعد تسعة أشهر وبقي ثلانة أشهر فلا يستقيم التعليق (*) وهذا الخلاف إذا لم تبلغ في التاسعة فإن بلنت فيها فوفاق والصحيح قول ص باقه والامير على من الحسين والمذهب مانى الاز (٨) وأما الرضيع فلا بدمن كونه حيا لا ميتا فلا تحريم وفائدة التحريم مد موته لو كان قد عقد بامرأة لم يحرم على ذوى اللبن وكذا لوكان لرجل زوجتان رضمت الصغري من الكبرى ثم مانت قبل وصول اللبن جوفها لم تحرم عليه الحكبرى (٩) فان تنير إلى دم لم يحرم اه هبل وظاهر الاز أنه بحرم قرز (*) فرع فلو رد الطفل الذين قبل تغيره فى المدة وجهان بحرم إذ قد التعذي به ولا كلو رده من اللم والاول أصح إذ لم يفصل الدليــــل اله بحر فلوشريه وتقاياه ثم شربه آخر فانه بحرم قرز والله أعلمهالا قبل قد خرج عنجكم اللبن وصارحكم اللبن حكم القيء ينظر(١٠) بنتج اللام لاكره في الضياء أنه اسم لمما يتصعد يه واللخاء بالقصر وكسر اللام كثرت الكلام في الباطل ادزهور

وأصـــــط العنبي فاته في هذه الوجوه يقتضى التحريم (غالبا) احتراز من الجين (1) فانه لا يحرم (2) كل من كرم (2) كل حرم (2) كل وقال ما نه يحرم (1) وقال مناوبا وقال معلم (1) وهو لبن الآدميات فانه يقتضي التحريم (مطلقا) أي سُواء كان غالبا أو مغلوباً إذا كان يصل الجوف لوانفصل عن الخلط (أو) خلط مع (غيره) أي غير جنسه كالماء ولبن البهائم والمرق (2) كان (هوالغالب (2) كاخط به فانه يقتضي التحريم (1) ولابد أن يقدر انه لو انفصل وصل الجوف فان كان اللبن مساويا لما خلط به أومغلوبا أو التبس الأغلب منها (1) فلا تحريم وقال المنصور والفوش وضرز يدأن المساوى يقتضي أومغلوبا أو التبس الأغلب منها (1)

 (ه) خلاف داود وعطاء (١) بضم الجم والباء اه من خط سيدى الحسين بن القاسم (٧) وكذالبن الاقط وهو اللين المجمد وهواللباء في العرف والمذهب أنه يحرم قرز (٣) والجبن لاينعقد إلا بالا تسعة والانفحة شيء أصفر يكون في بطن الجدي قبل أن يا كلَّ الشجر وهو بكسر الهمزة وفتح الْهاء اه بلفظه صفة الجين المنقد من ابن المرأة أن وضع جـدي من ابن امرأة أو يستى من لبنها فيذَّع بعـد ذلك ويستخرج من معدّة الجدي ويأكله الصي واللهأعلم وقرز انه يحرم والصواب انه يعقد على لبن امرأة وينعقد جبنا ويأكله الصي وهو الجرم الله وقرز وألله أعلم قرز (ه) إذ لا غذاء فيه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ماأ نبت اللحم وأنشر ﴿ ﴿ ﴾ العظم وهذا غير حاصل في الجنن ذكره في البحر تال الإمامي الأقط فتح الهُمزة وبجو ز بالكسر شيء يتخذ من اللبن وكذا الجبن أيضاً ولا يدخران إلا من الحليب دون المخيض والاقط يقطع صغاراً أو يكال وتجزىء منسمه صاعا فطرة وأما الجبن فيقرص اقراصا غلاظا وموزن وتجزى منه الفطرة على جهـــة القيمة اله بستان ﴿ ١ ﴾ والانشار صنى الاحياء قال تعالى ثم إذا شاء أنشره اله خطابي ومثله في النهاية بالراء أي شده وقوا، وبالزاي أي رفعه وأعلاه (٤) لأنه قد صار عين اللبن في معسدته اهشرح فتح (٥) لأنه أبلغ في التداء اه غيث ورياض (٦) أو طعام أو نحوه (٧) وهو ظاهر الاز (ﻫ) فائدة إذا كان أحدهما غالباً ولم يعلم أسهما الغالب فيحدمل أن تغلب جنبـة الحظر وعدمل أن يقال الأصل الجواز اه دواري (﴿) يَعِني حَيْثُ كَانَ مِن المائعات كما في السكتاب وأما إذا خلط بغيرها فإن كان مستهلكا فإن وصل على صفته من غير اختلاط أوكان غالبًا حرم وإلا فلا اهشرفية وقال في البيان (مسئلة) وإذا خلط لبن المرأة بلبن ســـا ثمة أو مماء أو طمسام أو نحوه فان كان غالبًا لذلك حرم و إن كان مغلو با أو التبس حاله لم يحرم اله بلفظه (٨) قبل إلا أن نخلط بالسمن لم يحرم ذكره في البحر والأولى أنه يحرم وهو مقتضى الازهار في قوله أوغيره وهو الغالب قرز (٩) ولا فرق بين أن يلتبس من أصله أو يعلم أن أحدهما أكثر ثم يلتبس لأن الأصل التحريم اه تعليق ع (ه) يقال لم خالقوا أصلهم في المساء القراح والمستعمل سل يقال يتلب ذلك التشبيه وهو أنه لما خلط بنير جنسمه منع من النحريم وحصول حكم الرضاع كما إذا اختلط بلمـاء القراح مثله من المسـتممل منــع كونه طهورًا وقولًا يقلب ذلك التشــييه الخ

التحريم قال شوالمغلوباً يضاً ﴿ قال مولا ناعيلم ﴾ وقولنا وهوالغالب نعني به الغلبة (١٠ في المقدار قيل ع وأشار اليه م بالله وقيل ح المراد بالغلبة التسمية فان كان يسمى لبنافهو الغالب واقتضى التحريموان كان لا يسمى لبنا فهو المفاوب ولم يحرم (أو التبس دخول) المرصعة في السنة (الماشرة) فلم يعلم هل لها عشر أم أقل فانه يقتضى التحريم وهذا مبنى على أنه قد يحقق دخولها فى الماشرة والتبس هل وقع الرضاع قبلها أم فيهافأمالو التبس حيرـــــ الرضاع هل قددخلت في السنة الماشرة أم هي في التاسعة فانه يحكم بالأصل وهو عدم دخول الماشرة (فيالحواين ^(۲)) فان الرمناع مع هذا اللبس لا يقتضى التحريم ^(٤) هذا الذي صحح للمذهب أعنى الفرق بين التباس دخول الساشرة وبين التباس بقاء الحولين ﴿ نَمْ ﴾ فتى ثبت الرضاع على الشروط التي تقدمت (ثبت حكم البنوة لهـــــــا) أى للمرضمة يمنى أنالولد يصير لها ولدًا (ُو)كذلك يثبت حكم البنوة (لذى اللبن (٥٠) وهو زوجها الذى علقت منه 🗥 وأرضت بعد العاوق وعن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير وداوداً ن الرضاع لا يقتضي التحريم بالنسبة إلى الرجل (٧٠ بمني أنه لا يشارك الأم في حكم البنوة وعندنا (٨٠ أن الزوج يشاركها (ان كان) لهازوج والافالولد لها فحسب ومعي ثبوت حكم البنوة أعاهو في تحريم النكاح (١) دون غيره من الاحكام كالنسب والارشوسقوط القود ومحوذلك (وأَعَا يَشَارَكُهَا) في حَمَّ النِّنوة في المرضع فيصير ابنًا له كما هو ابن لها (من) وطثها ^(١٠)

حاصل الفابة يقال أن أصل للماء التطهر فاذا خطط به مثله متم من التطهر وأسل اللين إذاو صل الحوف الصحرم فاذا اختلط به مثله متم من التعلير وأسل اللين إذاو صل الحوف وقل لا وزا لا تخلط به مثله متم من التحرم فاستو لا كا تري اه شاى قرز (۱) كيلا أو وزا اه زهرور وقل لا وزا لا أنه قد يقل لنا الحقوق المنافر قال الإمن المعرم لان الاصل العمر قرز (ع) هذا مع ما الحولات لامع التاريخ إلى وقت معلوم عصل فالاصل الصغر قرز (٥) وسواء كان من زوجه أو من معملوكته أو تحسو نقلك كامة الابن اه وابل وامله مع المحلوق قرز نابة يكون المهن فحل الا به قرز (ه) وكذا الملك أو شهبةالمك كامة الابن اه وابل وامله مع السوتر وزياته على المحلوق قرز نابة الموق قرز نابة يكون المهن في أن وطء الغلط يتضى التحريم اله برهان والمذهب خلافه في وطه م المحلوق قرز اب) فان المبي على أن وطء الغلط يتضى وضعته حياً ولهنتى بهما (٧) فتكون ربيته فتحرم علية الإعلى ابنه من غيرها (٨) الحجة لنا أنه صلى الله عليه وآله وسرا أن لهائشة أن يلج عليها الهموقال أنه ممال وكانت رضعت من امرأة أشيه اه زهور (١٠) واستدخل ماهه

و (علقت منه) بولد (ولحقه) نسبه فان اللبن بعد هذا العاوق يصبر ليما جيماو قبل العلم ق لا يشاركها فيه عندنا (١) * قال عليم وأعا قلنا ولحقه احتراز من أن تعلق منه في نفس الأمر ولا يلحقه في ظاهر الشرع كالولد المنفي باللمان ^(٢) ونحو ذلك فانه اذا لم يلحقه الملوق لم يشاركها فى اللبن ﴿ نعم ﴾ ولا نزال الرجل مشاركاً للمرأة في اللبن (حتى ينقطع ^(٢)) منها^(٤) بالكلية فلو عاد بعد الانقطاع لم يرجع له ^(٥) فيه حتى (أو) لم ينقطع منها اللبن لم يزل مشار كالهاولوطلقها وتزوجت غيره لم ينقطع حق الأول في اللبن حتى (تضع (٢) من) زوج (٧) غيره) فتي وصفت بطل حق الأول (و) إذا طلقها الزوج الأول المشارك لها في اللبن ثم تزوجت آخر لم يكن للآخر نصيب في اللبن حتى تعلق منه أيضا وحين تعلق منه (يشترك الثلاثة) في اللبن وم المرأة والزوج الأول والزوج الثاني فلا يزالون مشتركين في اللبن (من العلوق الثاني إلى الوضع) (٨٠ فنارتضعمها مابين المسلوق والوضع كان ابنا للمرأة وللزوج الثانى والأول وحكى في الزوائدين الناصر والصادق والباقر وح أنه لا يثبت الاشتراك في الولد بين الزوجين لـكنه للاول عند أبي ح الى وضم الجل ثم للثاني وعند السادق والباقر والناصر هو للاول إلى ظهورالحل ثم للثاني (و)قد يكون الابن من الرضاع ابناً (الرجل فقط) دون من أرضمته فيكون ابنا للرجل من الرضاع لاأم له وذلك حيث ينتذى (بلىن مر__ زُوجتيه (٧) وهو (لايصل) الجوف (الاعتمام) بحيث لو انفصل لبن كل واحدة وحــده (١) خلاف المنصور بالله وأ بو حنيقة فبالوطء (٢) وكالامة حيث لم تدعه وكلما جاء بعد الإقرارباتقضاء العدة استة أشهر والنكاح الباطل نحسو أن يعلم وهى جلهلة قرز (٣) ولو لعارض قرز (ﻫ) ولعله يعمل بالا تفطاع بالسَّكلية بالظنِّ اله زنين وفي السحولي وقيل حتى ينقطع عن الوقت الذي تعتاد مجيئه فيه (ﻫ) ولو قِيت تحته ما لم تعلق منه مرة أخرى اه بيان وإذا حبلت عاد حقه كاأنه بثبت حقه في لينها بتداء العلوق الثاني اه بستان (٥) على وجه لا يرجى عوده فأما اذا كان يرجى عوده فلا يبطل حكم الرضاع وقيل ولولمرض أو مجاعــة قرز (٤) قيل المراد بعد الوضع لاحال الحمــل فلا حكم للانقطاع اله مفتى وقرر ومشايخذمار والشامي قرز (٥) مالم تحبل قرز (٦) ولوبعض الحل اه كوا كب وشرح أثمار قر ز (٧) لا فرق بين أن تضع من زوج أو من غيره ولومن زيرو الفظ حاشية فتي وضعت من زيرا تقطع حق الاول و كان الولد ليا وقيل انه لا ينقطع حق الاول الا اذا علمت ممن يلحقه والزانيلاحق له فلا يقطع حق غيره و صرح مه في شم ح الفتح (A) وأو أحد التوأمين حياً أوميتاً فيه أثر المحلقة اهسحولى (٩) أو أمنى أولاده أو غير ذلك ممن يلحقه نسبه ولولم نسكن زوجسة كوطء الغلط والوطء فيملك أو شبهة ملك فانه يكون اللسبن له ويثبت تحرسم من ارتضع منه فيحضه ومثله فيالبيان وأماعلى المختار فانه لا يتمنى التحريم في وظءالغلطاء مُسلمُّم تحريم الصاهرة وأما ثبوت حكم الرضاع فيثبت كما اقتضاه عموم قوله وانمايشاركهامن علقت متأ

لم يصل الجوف لقلته فانه في هد فه الصورة اذا جمتاه (الفشر به صار ابنا لروجهما فقط المهما (المسلم) أى بالرضاع من النساء (من سيّره) اللبن للراضع (عرّما (ا)) كالأم من الرضاع و الأخت من الرضاع لأب وأم أولاً بأولاً والمعة كذلك والجدة أم الأم وأم الأب وزوجة الأب من الرضاع ونحوذلك (المحلولة أعا حرم بالنسب لأجل النسب والصهر حرم بالرضاع إلا أخت الان من الرضاع ونحوها حسب ما تقدم في النكاح حيث قال والرضاع في ذلك كالنسب غالباً فاحترز من أخت الان من الرضاع ونحوها لأنهن يحرمن من النسب ولا محرمن من الرضاع (ومن انفست تكاح) منكوحة (عسسيد مدخولة (الله من المهر (الله عنا المناع في خلف المناع المناع والرضاع و المناع و المناع و الله كالله كالمناع و الله كالله كالمناع و الله كالرف المناع و الله كالرف المناع و المناع المناع و المناع و المناع و المناع و الله كالله كالله

ولحقه وهوهنا لاحق به اه سماع سيدنا عبد القادر رحمه الله (١) ينظر لو كان إذا انفصل لن أحدهما وصل الجوف لكن النبس أيهما لعله يغلب جانب ألحظر فيحرم النكاح ولايجوز النظر اليهما الدهبل لمل تحريم النظر إذا كن غير زوجتين فإن كانتا زوجتين لم بحرم لأنهما من نساء الأصول قرز (٧) لكن يحرمن على الرضيع لكونهن من نساء أيه اهسعولى لفظا قرز (٣) وضابط ذلك أن حرمة الرضاع تتشر من الرضَّعة وصاحب اللنُّ إلى أصولهما وفصولهما ونسائه إوحواشيهما وينتشر من الرضيع إلى فصوله فقط ونسائه ونساء فروغه دون أصوله وحواشيه اه آثمار قرز (٤) الجم بين من لوكان أحدهماذكر أحرم على الآخر من الطرفين (٥) ولوقد خلايها قرز (٥) مع التسمية لها قرز (٦) حيث لم يا ذن بالرضاع فان أذن سقط مهر الكبرى وسلم نصف مهر الصغرى ولا يرجع به على أحد قرز (٧) و تفقة عدة القسخ في المدخولة عليه اه سحولي لفظا ينظر في هذهاه هامش حلى قرز (٨) أوغير نائمة ولم يكن منهـــا فعل أه بيان و في هاهش البيان مالفظه فان لم تكن فائمة ولم تمنعها ولا تاولتها تدبها فانه يسقط مهرهما جيما اه لمة والوجه فيــــه أنها حينئذ متعدية بتركها أو مفرطة لأن لبنهــا معها كالوديمة بجب حفظه (٩) مسئلة و من له زوجتان أحدهما طفلة فأرضعتها السكيرى من لبن لزو جأول انفسخ نسكاحهاوتحرم الـكبرى عليه مطلقا وكذا الصغرى إن كان قد دخل بالـكبر أو لمسبا أو نظر البا لشيوة وإلا فلا اه بيان قوز(٠٠) وبجميعه إن كانقدخلا بهالأنهاجنا ية قرز (١١)لا فرق لأمها جنا ية قرز (١٢)افلااختيار للصغرى فصارت كالملجأة فيثبت الرجوع غليه لذلك وسواء بقى لها فعل أم لا كما ثوأ كره على اتلاف مال النبر اه وشلي قرزر١٣) بنصف مهر كل واحدة قرز (١٤) والضرر اه سحولي ڤرز

النكاح بذلك فانه لا رجع عليها '' حينتذ فيبطل الرجوع فى المهر بهذين الشرطين وهما الجهل وخشية التلف وأما المدخولة '' فلا يسقط مهرها محال ولو انفستغ نكاحها بأى وجه ولا يرجع به على أحد لأنه قد استو في ما في مقابلته بالوطمان أكره الزوج '' الكبيرة فالقست من جبته فلا يرجع عليها عهر الصغيرة ولها نصف مهرها '' ولمن كان المحره الغير رجع على المحكره بنصف المهرين ' في فصل في في الطريق إلى ثبوت حكم الرضاع المتقدم على النكاح من انفساخ النكاح واقتضاء التحريم وي هوان الرضاع (إما يثبت حكمه) على الزوج (باقراره '' أو يينها ('') مع التشاجر ويكفى في اقراره ''أن يقر بأن المرأة محرمة عليه بسبب الرضاع أو انها أخته من الرضاع أو محو ذلك وأما كيفية الشهاة فاع أنه لابد فيها من رجاين أو رجل وامرأ بين سوى المرضمة لأنها تشهد على امضاء فعلها قيل ع ذكر أب حمد أن شهادت أنها وضمت اللبن ين يده فكتيل (''وقال ش تقبل شهادة النساء '' وحدهن كالرجال ''' وقاعل أنه يشترطف الشهادة شرطان الأول ذكره على خلل وهو أن يشهدا أنها وترست في احداد شرطان الأول ذكره على خلل وهو أن يشهدا أنها وتضم في الحوايين أو معامل أنه يشترطف الشهادة شرطان الأول ذكره على خلل وهو أن يشهدا أنها وتضم في الحواين أو مطلقا وتصادق الزوجان ('')

(١) والامهر لما الأن الفسخ من جهتها اهشرح ابن بهران إذا كانت غير مدخولة قرز (٧) أوخاوة في عقد صحيح وظاهر الازهار خلافه قرز (٣) مع اكراه الزوج يضمن المهرين يمني نصفهما قرز ومع إذه ققط يسقط مهر الكهرى وعليه نصف مهر الصغرى والابرج به على أحد قرز (٤) إن لم يمني قد خلا بها قرز (٥) يمني الكبرة حيث الافعل لها اه غيث وفي تعليق الفقيه عولو بخي لها فعل وهو القوى اله كما قرز (٥) إن بقي الما فعل من على المنافع وهوالقوى اله كما قرز (٩) يمني الكبرة حيث الفعل الما اله غيث وفي تعليق الفقيه عولو بخي المنافع الاتناف حصل من جهتها ويضمن الزوج الصغرى و برجع على المكرى وهي ترجع على المكرى وهي ترجع على المكرى فن أم لا كان أو تلكوله أورده اليمين قرز (٩) وفن أم يق لها وأم كرده الله عن قرز (٩) ونسل أم لا كان منه الورد والها بينة إذا علم الحالا كم بتواتراً وغيره وجب الفسخ و ازم اجبارها اله غيث قرز (٧) والاقرار يمن علم الحواين وإن لم يضره بأنه في الحواين الم يات من الرضاع محمل الذي يوجب الصحريم بحالات بنصه من تدبها أو يوجر الذي يوجب الصحريم بحالات بنصه من تدبها أو يوجر الذي من لبنها فيئة تقبل شهادتها بذلك إذ الاقرال لها الهكواكي (٩) أو رضع العبي بنصه من تدبها أو يوجر الذير من لبنها فيئة تقبل شهادتها بذلك إذ الاقرال لها الهكواكي (٩) ورفيط العبيا بنصل علم الذي يوجب التحريم بحالات بنصه من تدبها أو يوجر الذير من لبنها فيئة تما شهرة المنافقة ولاحكم لها الهكواكي وها وقبل بنصاء قرز المرد) المحرم عالم المنافقة ولاحكم للهيئة أله أوقت ولم يقولا في الحولين وقال الروجان بالمصادقة ولاحكم للهيئة الحافة لدورة المؤلفة الدورة والله الدورة الورد الورد المنافقة ولاحكم للهذه الحولين وقال الروجان الورد المنافقة ولاحكم للهذه المؤلفة المدورة والمعالمة الموادة المنافقة ولاحكم المنافقة ولاحكم المعالمة الارد أن يضم المنافقة الموادن المراحقة المنافقة ولا في الحولين وقال الورد الورد المنافقة الموادي المنافقة ولاحكم المنافقة ولا في الحولين وقال الورد المنافقة ولا في الحولي وقال الورد المنافقة ولالمنافقة المنافقة ولا في الحولي وقال المنافقة المنافقة ولا في الحو

بعد ذلك أنه في الحواين ه الشرط الثاني ذكره المنصور باقد أن يسرف الشاهدان ان في المرآة لبنا وشاهدا المس المتدارك (٢) أي الإزالم يسرفا هل فيها لبن أم الاقال في الشرح ويجوز للأجانب (٢) أن ينظرو اللي حلمة الثدي في فم الرضيع (ويجب العمل بالظن النالب (٣) في النكاح نحريما (١) أي متى غلب على ظن الرجل أن المرآة رضيمة له حرم عليه أن يتكسما النكاح نحريما (١) أي متى غلب على ظن الرجل أن المرآة رضيمة له حرم عليه أن يتكسما له فراقها (فيحبر الزوج المقربه) أي إذا أقر الزوج انه غلب على ظنه انها رضيمة أجبره الحلكم (٢) على فراقها (ولو) أن الزوج بأن زوجته رضيمة له وأنكرت ذلك ولا يبنة لها فان (باقراره وحده يبطل النكاح) ينهما (المالحق) الذي لهاعليمن مهرو تفقة وغيرهما (١) فلا يبطل وطل بكفي اقراره في بطلان النكاح ويجوز لها أن تروج وإن كانت مكذبة لهولم يصدرمنه طلاق وإنا أقر بالرضاع فقط (قال مو لا ناعلم السلام) الأقراب انه لايجوز (١) لهاف ظاهر الحكوان غلب في ظنها صدقه لكن إذا ظنت صدقه جازلها فه ينها وبين الله تمالي ومرم عليها أخذا لحقوق عنه وليس لها أن تقر بعد الانكار (٢) كاليس له الرجوع عن الاقرار بالرضاع أيضاً لكن يحتمل منه وليس لها أن تقر بعد الانكار (٢) كاليس له الرجوع عن الاقرار بالرضاع أيضاً لكن يحتمل

ذلك الوقت ونحن في الحواين فظهر لك وجه ذلك والله أعز اله مثتى (١) و لفظ البحر مسئلة ويكني شاهد الرضاع رؤية المص المتدارك أي المتتابع والثدي فيأنه معرصة الشدي والصبي وقرب الولادة وهي قرينة تميد العلم أه بحر بافظه من قبيل بآب النفقات (﴿) مَسْئَلَةُ ويشيدًا عِلَى القطر أَنْ ينسما رضاعا مرما واصلا الى الجوف في الحو ان فاو التنصر على عمر مقوحيان أصحيما وجوب التقصيل (1) احتباطا في فسنخ النكاح ولوشيدا على قرائن المشاهدة لم يكف اجاعاً حتى يقول رضاعاً محرماً أونحوه اه بحر بلفظة من قبيل باب النفقات يقول رضاعا لا يجوز معه التناكح بينهما أو رضاعا صيرها أماً له أو أختاً له أو بنتاً أو تحوذلك قرز ﴿ ﴿ ﴾ ويكن الاجال، عارف قرز (٧) وفيالبيان في آخر باب اللباس (مُسئلة) وبجوز النظر الى عو رة الغير عند الضرورة والحاجة اله كتحمل الشيادة على الرضاع أو على الزن أو على الحتان والعالمة ونظر فوج الوالدة اله بلفظه (٣) ثلن الرجل قبل الزوجية أو بعدها وظن الزوجة قبل الزوجية لا بعدها قلا يعمل يظنها لأن فيه ايطال حق غيرها ولعله يثبث لها تحليفه إذا ادعت عليه انه يظن/الرضاع أو يظن صدقها أونحو ذلك اه سُحولي لفظا قرز (٤) وتحليلا اه بحر وقرره اللهن والشنامي وفي مأشية لا تحليلا فلا بد من العر وقد تقدم في الضروب في أول السكتاب قرز وفي البحر وكذا تحليلا وشكك عليه المشايخ منز أن لهم فيالأصول ما يتعضي من تصديق الجارية المهداة وكغيرالفادمة من غيبةوكالظن بالممر الطبيعي الهمفي وكزوجة الأعمى (٥) بل بمبالطلاق والصحيح لا يجب قرز (٦) وكذا المهانون من البالنفي عن النكر اله شرح مهران قرز (٧) كسوة وسكني (٨) بل لا يجوز قرز (٩) قلنا الفياس انها إذا أقر ت صبح لأن ثمرة الرجوع الاقرار وهو يصبحه ع المصادقة كما يأتي

ان لها أن تطالبه بايقاع الطلاق عليها ليحل لها الأزواج ولا يمد أن مجب على الحاكم اجباره لا ندلك حق لها مع انكارها ومحتمل ان اقراره في معنى الطلاق (" فلا تطالبه قال وهو الذي يقتضى به قولنا يبطل النكاح (والمكس في اقرارها (") وهو انها إذا أقرت المرأة بالرضاع ينهما وأنكر الروج ذلك ولا يبنة لها بطل حقهامن الروج من نفقة وكسوة وغيرهما ولا يبطل النكاح (إلاالمهر) فلا يسقط إذا أقرت بالرضاع (بعد الدخول) فتستحق الأقل من المسمى ومهر المثل و يجب عليها أن تمنع نفسها وعلى الحاكم اجبارها قيل ح ولا تقتله (" هنا لا يعلم بالرضاع خلاف الطلاق

(١) يعنى فلا بحتاج الى الاحتياط بالطلاق (٥) قلنا إنَّها هو في الظاهر ولا يبطل النكاح في الباطن وكونه باطلا في الباطن لا يكني في جواز النكاح من غـير طلاق فالنياس انه لا بد من أنّ يطلق اه شكايدي ومثله ذكر مرغم وإنكان خسلاف الأزهار فان تمرد فالفسسخ اه عامر (٧) وإذا مات زوجها لم ترثه إلا أن ترجع الى تصديق زوجها وتكذيب تفسها فى ذلك كله استحقت ما قد سـقط من حقوقها ﴿ ١ ﴾ كما إذا رجع المقر له الى تصديق المقر بعد رده لاقراره وقبل تصديق المقر له عند له في رده للاقرار ذكر ذلك كله في الشرح اه يبان و إنما يصمرجوعها الى تصديق روجها هنا وفي الرجمة ونحوها ولم يصحأمنه الىالرجوع بعدالاقرار لأناقراره يسقط حفه فلايصحالرجوع عنهوأقرارها لم يسقط حق الزوج عنها بل هو باق فيصح رجوعها الى الاقرار وحيث يصح رجوعها تستحق عليـــه النفقة وسائر الحقوق اهسحولي و لا يقال هذا خلاف ما يأتي في قوله أو ما صوبيق فيه غالبًا لأن هناك في الحل وهنا في الحقوق ومعناه عن الشامي وهامش البيان وفي شرح الازني الاقرار ﴿ ١ ﴾ وأخذت ميراتها لأن رجوعها توجب عليها حكم النكاح وهي العدة فيثبت المهر والميراث اهوعن اللفتي ما لفظه لكن يشترط في الميراث أن يكون رجوعها قبل الموت لأنه تصديق في حق الورَّةوقيل ولو بعدالموت اه غيث (٣) المختار ان لها أن تقتله (١) مع علمها بالرضاع المجمع عليه والمختلف فيه إن كان علمًا إن لم يحسكمُ بعدمه حاكم اه شرح فتح ﴿ ١ ﴾ لأنه بريد أن يُصل ما عظوراً كام في الطلاق

> ا تنهى الجزء الثانى محمد الله تعالى و بليه الجزء الثالث أو له كتاب البيع. وصلى الله وسلم على سيدنا مجمد و آله الى يوم الدن

